

الْبَيْهَقِيُّ
لِنَشْرِ تَفْسِيرِ الْكُتُبِ وَالرَّسَائِلِ الْعَلِيَّةِ
دَوْلَةُ الْكُوَيْتِ

بُغْيَةُ أَوَّلِي النَّهْيِ فِي تَرْجُحِ غَايَةِ الْمُنْتَهَى

تَأْلِيفُ
ابْنِ الْعِمَادِ الْحَنْبَلِيِّ
أَبِي الْفَلَاحِ عَبْدِ الْحَيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَكْرِيِّ
(ت ١٠٨٩ هـ)

تَحْقِيقُ

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدِ الطَّلْحِيِّ
كَرِيمُ فُؤَادِ مُحَمَّدٍ اللَّعِيِّ

الْجُزْءُ الثَّانِي

طَبْعُ بَيْرُوتَ
سَعْدُ مَنْصُورٍ يُوْسُفُ الْخَلَيْفِي
مَقَرُّ اللَّهِ لَهُ وَرِثَتُهُ

بُعَيْتُ أَوَّلِي النَّهْيِ
فِي شَرْحِ غَايَةِ الْمُنْتَهَى

٢

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤١ هـ - ٢٠١٩ م

أسفلكم

لنشر نفيس الكتب والرسائل العلمية
دولة الكويت

E-mail: s.faar16@gmail.com

Twitter: @sfaar16



مكتبة الإمام الذهبي للنشر والتوزيع

❖ الرئيسي - حولي - شارع المثنى - مجمع البدر

ص.ب: ١٠٧٥. الرمز البريدي ٣٢٠١١

ت: ٢٢٦٥٧٨٠٦ فاكس: ٢٢٦١٢٠٠٤

❖ فرع حولي - شارع المثنى - تلفون: ٢٢٦١٥٠٤٦

❖ فرع المباركية - مقابل مسجد ابن بحر - ت: ٢٢٤٩٠٦٠٤

❖ فرع الفحيحيل البرج الأخضر شارع الدبوس - ت: ٢٥٤٥٦٠٦٩

❖ فرع المصاحف - حولي - مجمع البدر - ت: ٢٢٦٢٩٠٧٨

❖ فرع الرياض - المملكة العربية السعودية - التراث الذهبي ت: ٠٥٥٧٧٦٥١٣٨

الساخن: ت: ٩٤٤٠٥٥٥٩

E - mail: z.zahby74@yahoo.com

أَبْنَوْا
لِنَشْرِيفِيسِ الْكُتُبِ وَالرَّسَائِلِ الْعَلَمِيَّةِ
دَوْلَةُ الْكُوَيْتِ

بُعْثَةُ أَوْلِي النُّهَى فِي تَرْجُحِ غَايَةِ الْمُنْتَهَى

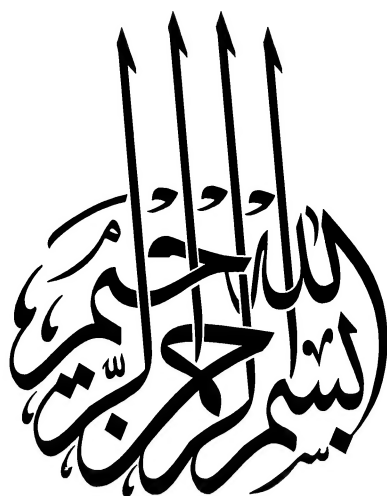
تَأْلِيفُ
ابْنِ الْعِمَادِ الْحَنْبَلِيِّ
أَبِي الْفَلَاحِ عَبْدِ الْحَيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَكْرِيِّ
(ت ١٠٨٩ هـ)

تَحْقِيقُ

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدِ الطُّحَيْسِ كَرِيمُ فُرَادِ مُحَمَّدٍ اللَّمَعِيِّ

الْجُزْءُ الثَّانِي

طَبْعَ بَمَوْبِلَ
سَعْدُ مَنْصُورِ يُونُسَ الْخَلِيفِيِّ
عَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ



(بَابُ اجْتِنَابِ النَّجَاسَةِ) وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ

وَهُوَ الشَّرْطُ السَّابِعُ لِلصَّلَاةِ.

وَاجْتِنَابُهَا (بَدَنَ مُصَلٍّ) قَالَ ابْنُ قُنْدُسٍ: «فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ اجْتِنَابُهَا خَارِجَ الصَّلَاةِ»^(١). (وَتَوْبَهُ وَبُقَعَتُهُمَا) أَيِ: الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ، (وَعَدَمُ حَمْلِهَا = شَرْطُ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ مَعَ قُدْرَةِ) عَلَى اجْتِنَابِهَا (حَيْثُ لَمْ يُعَفَّ عَنْهَا) مُتَعَلِّقٌ بِ«اجْتِنَابِ»؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَذَرِكُ فَرْطَهُنَّ﴾ [المدثر: ٤]، قَالَ ابْنُ سِيرِينَ وَابْنُ زَيْدٍ: «أَمَرَ بِتَطْهِيرِ الثِّيَابِ مِنَ النَّجَاسَةِ الَّتِي لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ مَعَهَا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا لَا يَتَطَهَّرُونَ وَلَا يُطَهَّرُونَ ثِيَابَهُمْ»^(٢). «وَهَذَا أَظْهَرَ الْأَقْوَالِ فِيهَا، وَهُوَ حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَى حَقِيقَتِهِ، وَهُوَ أَوْلَى مِنَ الْمَجَازِ»، قَالَ فِي «الْمُبْدِعِ»^(٣). وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «تَنَزَّهُوا مِنَ الْبَوْلِ؛ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ»^(٤)، وَالْأَحَادِيثُ فِي ذَلِكَ كَثِيرَةٌ جِدًّا.

(١) «حاشية الفروع» لابن قندس (٩١/٢).

(٢) أخرجه ابن جرير في «جامع البيان» (٤٠٩/٢٣).

(٣) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٣٤١/١).

(٤) أخرجه الدارقطني (١/ رقم: ٤٥٩) من حديث أنس. وانظر: «العلل» لابن أبي حاتم (١/ رقم: ٤٢).

(وَهِيَ) أَي: النَّجَاسَةُ وَتَقَدَّمَ تَعْرِيفُهَا فِي أَوَّلِ «كِتَابِ الطَّهَارَةِ»: (كُلُّ مُسْتَقْدَرٍ) عَيْنًا كَانَ كَالْمَيْتَةِ وَالْدَّمِ، أَوْ صِفَةً كَأَثَرِ بَوْلٍ بِمَحَلٍّ طَاهِرٍ (يَمْنَعُ صِحَّتَهَا حَيْثُ لَا مُرَخَّصَ) فِي مُبَاشَرَتِهَا أَوْ حَمْلِهَا. وَعُلِمَ مِنْهُ: صِحَّتُهَا مَعَ نَجَاسَةٍ مَعْفُورٍ عَنْهَا.

فَلِذَا قَالَ: (فَتَصِحَّ) الصَّلَاةُ (مِنْ حَامِلٍ مُسْتَجْمِرٍ) لِأَنَّ أَثَرَ الاسْتِجْمَارِ مَعْفُورٌ عَنْهُ فِي مَحَلِّهِ.

(و) تَصِحُّ مِنْ حَامِلٍ (حَيَوَانٍ طَاهِرٍ) كَالِهَرِّ؛ لِأَنَّ مَا بِهِ مِنْ نَجَاسَةٍ فِي مَعْدِنِهَا، فَهِيَ كَالنَّجَاسَةِ فِي جَوْفِ الْمُصَلِّي، وَصَلَّى ﷺ حَامِلًا أُمَامَةَ بِنْتَ أَبِي الْعَاصِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١).

(و) تَصِحُّ (مِمَّنْ مَسَّ ثَوْبُهُ ثَوْبًا) نَجِسًا (أَوْ حَائِطًا نَجِسًا لَمْ يَسْتَنْدِ إِلَيْهِ) لِأَنَّهُ لَيْسَ مَحَلًّا لِثَوْبِهِ وَلَا بَدَنِهِ، فَإِنْ اسْتَنْدَ إِلَيْهِ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ كَالْبُقْعَةِ لَهُ.

(أَوْ) أَي: وَتَصِحُّ مِمَّنْ (قَابَلَهَا) أَي: النَّجَاسَةُ (رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا، وَلَمْ يَلَاقِهَا) لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْضِعٍ لِصَلَاتِهِ وَلَا مَحْمُولًا فِيهَا، وَكَذَا لَوْ كَانَتْ بَيْنَ رِجْلَيْهِ وَلَمْ يُصِْبْهَا، فَإِنْ لَاقَاهَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ.

(أَوْ سَقَطَتْ) النَّجَاسَةُ (عَلَيْهِ فَرَاثَتْ) سَرِيعًا، (أَوْ أَزَالَهَا سَرِيعًا) بِحَيْثُ لَمْ يَطُلِ الزَّمَنُ، فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ؛ لِمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ [قَالَ]^(٢): «بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ

(١) البخاري (١/ رقم: ٥١٦) ومسلم (١/ رقم: ٥٤٣) من حديث أبي قتادة الأنصاري.

(٢) من (ب) فقط.



يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ، إِذْ خَلَعَ نَعْلَيْهِ فَوَضَعَهُمَا عَنْ يَسَارِهِ، [٨٩/ب] فَخَلَعَ النَّاسُ نِعَالَهُمْ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ قَالَ: مَا حَمَلَكُمْ عَلَى إِقَائِكُمْ نِعَالَكُمْ؟ قَالُوا: رَأَيْنَاكَ أَلْقَيْتَ نَعْلَكَ فَأَلْقَيْنَا نِعَالَنَا، قَالَ: إِنَّ جِبْرِيلَ أَتَانِي فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَذْرًا، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١). وَلَآنَ مِنَ النَّجَاسَةِ مَا يُعْفَى عَنْ يَسِيرِهَا، فَعُفِيَ عَنْ يَسِيرِ زَمْنِهَا كَكُشْفِ الْعَوْرَةِ.

(أَوْ صَلَّى عَلَى) مَحَلٍّ (طَاهِرٍ) مِنْ حَصِيرٍ أَوْ بِسَاطٍ (طَرَفُهُ مُتَنَجِّسٌ) فَتَصَحَّ، (وَلَوْ تَحَرَّكَ) الْمُتَنَجِّسُ (بِحَرَكَتِهِ، أَوْ) كَانَ النَّجِسُ (حَبْلًا تَحْتَ قَدَمِهِ بِطَرَفِهِ نَجَاسَةً) فَتَصَحَّ إِنْ كَانَ مَا تَحْتَ قَدَمِهِ مِنْهُ طَاهِرًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَامِلٍ لِلنَّجَاسَةِ، وَلَا مُصَلٍّ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ الْحَبْلُ (غَيْرَ مُتَعَلِّقٍ يَنْجَرُّ بِهِ، فَإِنْ انْجَرَّ) مَعَهُ إِذَا مَشَى (كَ) مَا لَوْ كَانَ الـ (حَبْلُ بِيَدِهِ أَوْ وَسْطِهِ [مَشْدُودٌ])^(٢) (بِنَجِسٍ أَوْ) بِـ (سَفِينَةٍ صَغِيرَةٍ) تَنْجَرُّ مَعَهُ إِذَا مَشَى (فِيهَا نَجَاسَةٌ) فَلَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ، وَلَوْ كَانَ مَحَلُّ الرِّبْطِ طَاهِرًا؛ لِأَنَّهُ مُسْتَتَبِعٌ لِلنَّجَاسَةِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ حَامِلَهَا.

وَفُهِمَ مِنْ كَلَامِهِ: الصَّحَّةُ فِيمَا لَوْ كَانَ طَرَفُ الْحَبْلِ مُلْقًى عَلَى نَجَاسَةٍ يَابِسَةٍ بِلَا شَدٍّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُسْتَتَبِعٍ لِلنَّجَاسَةِ، وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ الْمُؤَفَّقِ أَيْضًا. وَفِي «الْإِقْنَاعِ»: «لَا تَصِحُّ»^(٣)، اِنْتَهَى. «وَكَذَا حُكْمُ مَا لَوْ سَقَطَ طَرَفُ ثَوْبِهِ عَلَى نَجَاسَةٍ»، ذَكَرَهُ ابْنُ تَمِيمٍ^(٤). أَي: فَتَصَحَّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أبو داود (١/ رقم: ٦٥٠). قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٣/ رقم: ٦٥٧):

«إسناده صحيح على شرط مسلم».

(٢) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «(مَشْدُودٌ)».

(٣) «الإقناع» للحَجَّائِي (١/ ١٤٦).

(٤) «مختصر ابن تميم» (٢/ ٩٤).

(أَوْ) كَانَ فِي يَدِهِ أَوْ وَسَطِهِ حَبْلٌ مَشْدُودٌ فِي (حَيَوَانٍ نَجِسٍ كَكَلْبٍ وَبَغْلٍ وَحِمَارٍ يَنْجَرُ مَعَهُ إِذَا مَشَى، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَتَبِعٌ لِلنَّجَاسَةِ.

(وَإِنْ كَانَ) الْمَشْدُودُ فِيهِ الْحَبْلُ وَنَحْوُهُ (لَا يَنْجَرُ) مَعَهُ إِذَا مَشَى، (كَسْفِينَةٍ كَبِيرَةٍ وَحَيَوَانٍ كَبِيرٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى جَرِّهِ إِذَا اسْتَعَصَى) عَلَيْهِ، (صَحَّتْ) صَلَاتُهُ، سِوَاءِ كَانَ الشَّدُّ فِي مَوْضِعٍ نَجِسٍ أَوْ طَاهِرٍ، أَشْبَهَ مَا لَوْ مَسَكَ غُصْنًا مِنْ شَجَرَةٍ عَلَى بَعْضِهَا نَجَاسَةٌ. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: «وَضَاهِرُ كَلَامِهِمْ: أَنَّ مَا لَا يَنْجَرُ يَصِحُّ لَوْ انْجَرَّ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ خِلَافُهُ، وَهُوَ أَوْلَى»^(١)، انْتَهَى.

(وَتَبْطُلُ) الصَّلَاةُ (بِعَجْزٍ عَنْ إِزَالَةِ مَا) أَيُّ: نَجَاسَةٍ عَنْهُ (سَقَطَتْ عَلَيْهِ سَرِيعًا) لِإِفْضَائِهِ إِلَى اسْتِصْحَابِ النَّجَاسَةِ فِي الصَّلَاةِ زَمَنًا طَوِيلًا، أَوْ لِعَمَلٍ كَثِيرٍ إِنْ أَخَذَ يُطَهِّرُهَا. (أَوْ جَهْلٍ عَيْنَهَا) بِأَنِّ أَصَابَهُ شَيْءٌ لَا يَعْلَمُهُ طَاهِرًا أَوْ نَجِسًا، (أَوْ) جَهْلٍ (حُكْمَهَا) بِأَنِّ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ إِزَالَתَهَا شَرْطٌ لِلصَّلَاةِ، (أَوْ نَسِيَهَا، أَوْ) جَهْلٍ (أَنَّهَا كَانَتْ فِي الصَّلَاةِ ثُمَّ عَلِمَ)، فَلَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ فِي هَذِهِ الصُّورِ وَنَحْوِهَا؛ لِأَنَّ اجْتِنَابَ النَّجَاسَةِ شَرْطٌ لِلصَّلَاةِ، فَلَا يَسْقُطُ بِالنَّسْيَانِ وَلَا بِالْجَهْلِ، كَطَهَارَةِ الْحَدَثِ.

(خِلَافًا لَهُ) أَيُّ: لِصَاحِبِ «الْإِقْنَاعِ»؛ فَإِنَّهُ قَالَ فِيهِ: «وَعَنْهُ: «لَا يُعِيدُ»، وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْمُتَأَخِّرِينَ»^(٢)، انْتَهَى. وَاخْتَارَهُ الْمُؤَفِّقُ^(٣)، وَجَزَمَ بِهِ

(١) «الْفُرُوعُ» لابن مفلح (١٠٣/٢).

(٢) «الْإِقْنَاعُ» لِلْحَجَّائِيِّ (١٤٦/١).

(٣) «الْمَقْنَعُ» لابن قدامة (ص ٤٦).

فِي «الْوَجِيزِ»^(١)، وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ^(٢) وَصَاحِبُ «الْفُرُوعِ»^(٣)، وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ ابْنُ عُمَرَ؛ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ فِي خَلْعِ النَّعْلَيْنِ، وَلَوْ بَطَلَتْ لَأَسْتَأْنَفَهَا النَّبِيُّ ﷺ.

وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ فِي «الْمَتَاوَى الْمِصْرِيَّةِ»: «وَإِذَا صَلَّى بِالنَّجَاسَةِ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا، فَلَا إِعَادَةَ فِي أَصَحِّ قَوْلِي الْعُلَمَاءِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَا كَانَ مَقْصُودَهُ اجْتِنَابَ الْمَحْظُورِ إِذَا فَعَلَهُ الْعَبْدُ نَاسِيًا أَوْ مُخْطِئًا فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: [وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ]»^(٤) [الأحزاب: ٥]، «رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا» [البقرة: ٢٨٦]؛ وَلِهَذَا كَانَ أَقْوَى الْأَقْوَالِ: أَنَّ مَا فَعَلَهُ الْعَبْدُ نَاسِيًا أَوْ مُخْطِئًا مِنْ مَحْظُورَاتِ الصَّلَاةِ أَوْ الْحَجِّ أَوْ الصَّيَامِ لَا يُبْطِلُ الْعِبَادَةَ»^(٥).

وَزَادَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «إِعَاثَةِ اللَّهْفَانِ» أَنَّ حُكْمَ الْعَاجِزِ عَنِ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ حُكْمُ النَّاسِي وَالْجَاهِلِ^(٦). «وَالْفَرْقُ بَيْنَ طَهَارَةِ الْحَدَثِ وَالْخَبَثِ: أَنَّ طَهَارَةَ الْحَدَثِ مِنْ بَابِ الْأَفْعَالِ الْمَأْمُورِ بِهَا، فَلَا تَسْقُطُ بِالنِّسْيَانِ وَالْجَهْلِ، وَتُسْتَرْطُ [١/٩٠] فِيهَا النِّيَّةُ، وَطَهَارَةُ الْخَبَثِ مِنْ بَابِ التَّرْوُكِ، فَمَقْصُودُهَا اجْتِنَابُ

(١) «الوجيز» للدُّجَيْلِيِّ (ص ٦٩).

(٢) «مختصر ابن تميم» (٩١/٢).

(٣) «الفروع» لابن مفلح (٩٨/٢).

(٤) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «ولا جناح عليكم فيما أخطأتم به».

(٥) «مختصر الفتاوى المصرية» للبعلي (ص ١٧).

(٦) لم أقف عليه.



الْخَبَثِ ، فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهَا فِعْلُ الْعَبْدِ وَلَا قَصْدُهُ ، كَمَا ذَكَرَهُ فِي «الْفَتَاوَى»^(١) أَيْضًا .

❖ فَائِدَةٌ: إِذَا عَلِمَ بِالنَّجَاسَةِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ وَأَمَكَنَ إِزَالَתَهَا مِنْ غَيْرِ عَمَلٍ كَثِيرٍ وَلَا زَمَنٍ طَوِيلٍ ، فَالْحُكْمُ كَمَا لَوْ عَلِمَ بَعْدَ الصَّلَاةِ . فَإِنْ قُلْنَا: لَا تَبْطُلُ ، أَزَالَهَا وَبَنَى . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: «تَبْطُلُ رِوَايَةً وَاحِدَةً»^(٢) . وَإِنْ لَمْ تُمْكِنْ إِزَالَتَهَا إِلَّا بِعَمَلٍ كَثِيرٍ أَوْ زَمَنٍ طَوِيلٍ بَطَلَتْ .

(أَوْ حَمَلَ قَارُورَةً) مِنْ زُجَاجٍ أَوْ غَيْرِهِ بَاطِنُهَا نَجِسٌ وَصَلَّى ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ ، (أَوْ) حَمَلَ (أَجْرَةً) وَاحِدَةً الْأَجْرُ وَهُوَ اللَّبَنُ الْمَشْوِيُّ ، (بَاطِنُهَا نَجِسٌ) لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ ، (أَوْ) حَمَلَ (بَيْضَةً مَذْرُوعَةً) أَوْ بَيْضَةً فِيهَا فَرْخٌ مَيِّتٌ ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ ، وَقِيلَ: «تَصِحَّ» ، جَزَمَ بِهِ فِي «الْمُنَوَّرِ» ، وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْفُرُوعِ» ، وَقَالَ الْمَجْدُ فِي «شَرْحِهِ» وَابْنُ تَمِيمٍ وَصَاحِبُ «الرَّعَايَتَيْنِ» وَ«الْحَاوِيَيْنِ»: «لَوْ حَمَلَ بَيْضَةً فِيهَا فَرْخٌ مَيِّتٌ فَوَجَّهَانِ»^(٣) .

(أَوْ) حَمَلَ (عُقُودًا) مِنْ عِنَبٍ (حَبَاتُهُ مُسْتَحِيلَةٌ خَمْرًا) لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ ؛ لِحَمْلِهِ نَجَاسَةٍ فِي غَيْرِ مَعْدِنِهَا .

(وَتَصِحَّ بِكَرَاهَةٍ إِنْ طَيَّنَ) أَرْضًا (نَجِسَةً) وَصَلَّى عَلَيْهَا ، (أَوْ بَسَطَ عَلَيْهَا) - وَلَوْ كَانَتِ النَّجَاسَةُ رَطْبَةً - شَيْئًا طَاهِرًا صَفِيْقًا . (أَوْ) بَسَطَ (عَلَى حَيَوَانٍ

(١) «مختصر الفتاوى المصرية» للبعلي (ص ١٧) .

(٢) انظر: «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١/٣٤٥) .

(٣) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٣/٢٩٣) .



نَجِسٍ، أَوْ) عَلَى (حَرِيرٍ) كُلِّهِ أَوْ غَالِبِهِ مَنْ يَحْرُمُ جُلُوسُهُ عَلَيْهِ مِنْ ذَكَرٍ وَخُنْثَى شَيْئًا (طَاهِرًا صَفِيحًا مُبَاحًا) بِحَيْثُ لَمْ يَنْفُذِ النَّجَسُ الرَّطْبُ إِلَى ظَاهِرِهِ، وَصَلَّى عَلَيْهِ، صَحَّتْ مَعَ الْكَرَاهَةِ.

(أَوْ غَسَلَ وَجْهَ آجُرٍ) نَجِسٍ (وَصَلَّى عَلَيْهِ) صَحَّتْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَامِلٍ لِلنَّجَاسَةِ، وَلَا مُبَاشِرٍ لَهَا. قَالَ فِي «الشَّرْحِ»: «فَأَمَّا الْآجُرُ الْمَعْجُونُ بِالنَّجَاسَةِ فَهُوَ نَجِسٌ؛ لِأَنَّ النَّارَ لَا تُطَهِّرُ، لَكِنْ إِذَا غُسِلَ طَهَّرَ ظَاهِرُهُ؛ لِأَنَّ النَّارَ أَكَلَتْ أَجْزَاءَ النَّجَاسَةِ الظَّاهِرَةِ، وَبَقِيَ الْأَثَرُ، فَطَهَّرَ بِالْغَسْلِ كَالْأَرْضِ النَّجِسَةِ، وَبَقِيَ الْبَاطِنُ نَجِسًا؛ لِأَنَّ الْمَاءَ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ»^(١).

(أَوْ) صَلَّى (عَلَى بِسَاطٍ بَاطِنُهُ فَقَطْ نَجِسٌ) وَظَاهِرُهُ طَاهِرٌ، (أَوْ) صَلَّى فِي (عُلُوٍّ مُبَاحٍ لَهُ سُفْلُهُ غَضَبٌ لِعِيره) صَحَّتْ مَعَ الْكَرَاهَةِ، (أَوْ) صَلَّى عَلَى (سَرِيرٍ تَحْتَهُ نَجِسٌ) صَحَّتْ صَلَاتُهُ فِي كُلِّ الصُّورِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَامِلٍ لِلنَّجَاسَةِ، وَلَا مُبَاشِرٍ لَهَا، وَلَكِنْ مَعَ الْكَرَاهَةِ؛ لِاعْتِمَادِهِ عَلَى النَّجَاسَةِ وَالْغَضَبِ، وَرَأَى ابْنُ عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ وَهُوَ مُتَوَجِّهُ إِلَى خَيْبَرَ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٢).

(وَإِنْ خِيطَ جُرْحٌ أَوْ جَبَرَ عَظْمٌ) مِنْ آدَمِيٍّ (بَخِيطٍ) نَجِسٍ (أَوْ عَظْمٍ نَجِسٍ، فَصَحَّ) الْجُرْحُ أَوْ الْعَظْمُ، (لَمْ تَحِبْ إِزَالَتُهُ) أَيِ: النَّجَسِ مِنْهُمَا (مَعَ ضَرُورَةٍ) أَيِ: مَعَ خَوْفِ ضَرَرٍ عَلَى نَفْسٍ أَوْ عُضْوٍ أَوْ حُصُولِ مَرَضٍ؛ لِأَنَّ

(١) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٣/٢٨٣ - ٢٨٤).

(٢) مسلم (١/رقم: ٧٠٠).

حِرَاسَةُ النَّفْسِ وَأَطْرَافِهَا وَاجِبٌ وَأَهَمُّ مِنْ رِعَايَةِ شَرْطِ لِلصَّلَاةِ، وَلِهَذَا لَا يَلْزَمُهُ شِرَاءُ مَاءٍ وَلَا سُبْرَةٌ بَزِيَادَةِ كَثِيرَةٍ عَلَى ثَمَنِ الْمِثْلِ، وَإِذَا جَازَ تَرْكُ شَرْطِ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ لِحِفْظِ مَالِهِ، فَتَرْكُ شَرْطِ مُخْتَلَفٍ فِيهِ لِحِفْظِ بَدَنِهِ أَوْلَى، فَإِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا لَزَمَهُ.

(و) حَيْثُ لَمْ تَجِبْ إِزَالَتُهُ (لَا يَتَيَمَّمُ لَهُ) أَي: لِلخَيْطِ أَوْ الْعَظْمِ النَّجِسِ (إِنْ غَطَّاهُ) الـ (لَحْمُ) لِإِمْكَانِ الطَّهَارَةِ بِالمَاءِ فِي جَمِيعِ مَحَلَّهَا، (وَالَا) بِأَنْ لَمْ يُعْطَ اللَّحْمُ (تَيَمَّمَ) [لَهُ] ^(١)، أَي: لِعَدَمِ إِمْكَانِ غَسْلِهِ. قَالَ فِي «شَرْحِ الإِقْتَاعِ»: «قُلْتُ: وَيُسَبِّهُ ذَلِكَ الْوُشْمَ إِنْ غَطَّاهُ اللَّحْمُ غَسَلُهُ بِالمَاءِ، وَإِلَّا تَيَمَّمَ لَهُ» ^(٢).

(وَتَصَحَّ إِمَامَتُهُ) أَي: مَنْ خَاطَ جُرْحَهُ أَوْ جَبَرَ عَظْمَهُ بِنَجَسٍ، (بِمِثْلِهِ. وَيَتَجَهُّ) بِـ (اِحْتِمَالٍ) قَوِيٍّ: (و) تَصَحَّ إِمَامَتُهُ (بِغَيْرِهِ حَيْثُ صَحَّ تَيَمُّمٌ لِنَجَاسَةٍ) عَلَى بَدَنِ بِأَنْ تَضَرَّرَ بِقَلْعِهِ كَمَا تَقَدَّمَ؛ لِصِحَّةِ إِمَامَةِ لِمَتَيَمِّمٍ بِالْمَتَوَضَّعِ مُطْلَقًا.

(وَمَعَ عَدَمِ ضَرَرٍ) بِإِزَالَةِ الْخَيْطِ أَوْ الْعَظْمِ النَّجِسِ (تَجِبُ إِزَالَتُهُ) فَلَوْ صَلَّى مَعَهُ لَمْ تَصَحَّ، (فَلَوْ مَاتَ إِذْنٌ) أَي: وَقْتَ عَدَمِ ضَرَرِهِ بِإِزَالَتِهِ، (أُزِيلَ) [٩٠/ب] (وَجُوبًا، (إِلَّا مَعَ مُثْلَةٍ) فَلَا تَلْزَمُ إِزَالَتُهُ؛ لِأَنَّهُ يُؤْذِي الْمَيِّتَ مَا يُؤْذِي الْحَيَّ.

(وَلَا يَلْزَمُ شَارِبَ خَمْرٍ قِيءٍ) لِلْخَمْرِ؛ لِأَنَّهُ وَصَلَ إِلَى مَحَلٍّ يَسْتَوِي فِيهِ

(١) من (ب) فقط.

(٢) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (١٩٨/٢).

الطَّاهِرُ وَالتَّجَسُّسُ، وَكَذَا سَائِرُ النَّجَاسَاتِ تَحْصُلُ بِالْجَوْفِ، (وَسُورُهُ) أَيُّ: شَارِبِ الْخَمْرِ (نَجِسٌ) أَيُّ: قَبْلَ غَسْلِهِ، فَإِذَا غَسَلَ فَمَهُ طَهَّرَ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ سُورُهُ طَاهِرًا. (بِخِلَافِ) سُورِ (طِفْلِ) أَيُّ: دُونَ سَبْعِ سِنِينَ، فَإِنَّ سُورَهُ طَاهِرٌ مُطْلَقًا، فَإِذَا أَكَلَ نَجَاسَةً ثُمَّ شَرِبَ أَوْ رَضَعَ وَنَحَوَهُ لَمْ يَنْجُسْ؛ لِطَهَارَةِ فَمِهِ بِرِيقِهِ.

(وَإِنْ أُعِيدَ نَحْوُ أُذُنٍ وَسِنَّ) سَقَطَ (مِنْ حَيَوَانٍ طَاهِرٍ فَتَبَّتْ كَمَا كَانَ فَهُوَ طَاهِرٌ، كَمَنْ نَحَوَ آدَمِيٍّ، وَ) كَذَا (إِنْ لَمْ يَثْبُتْ) لِطَهَارَتِهِ، أَمَّا سِنَّ الْآدَمِيِّ وَعُضْوُهُ فَلِأَنَّ مَا أُبَيِّنَ مِنْ حَيٍّ كَمَيِّتِهِ، وَمَيِّتُهُ الْآدَمِيُّ طَاهِرٌ، وَأَمَّا سِنَّ الْمَذَكَّاةِ فَوَاضِحٌ.





(فَضَّلَ)

فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهَا
مُطْلَقًا وَمَا يَصِحُّ فِيهِ النَّفْلُ دُونَ الْفَرَضِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ



(وَلَا [تَصِحُّ] ^(١) تَعْبُدًا صَلَاةً) فَرَضٍ أَوْ نَفْلٍ (غَيْرِ) صَلَاةٍ (جِنَازَةٍ فِي
مَقْبَرَةٍ، قَدِيمَةٍ أَوْ لَا، تَقَلَّبَتْ أَوْ لَا) لِحَدِيثِ [جُنْدُبٍ] ^(٢) مَرْفُوعًا قَالَ: «لَا
تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ؛ فَإِنِّي أَنَهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٣).

(وَلَا يَضُرُّ قَبْرَانِ، وَلَوْ كَثُرَ مَدْفُونٌ بِهِمَا) كَخَشَاشَتَيْنِ ^(٤) فِيهِمَا أَمْوَاتٌ
كَثِيرُونَ، فَإِنَّهُمَا قَبْرَانِ؛ إِذِ «الْمَقْبَرَةُ ثَلَاثَةُ قُبُورٍ»، نَقَلَهُ فِي «الْاِخْتِيَارَاتِ» ^(٥) ثُمَّ
اخْتَارَ أَنَّهُ يَضُرُّ. (وَلَا) يَمْنَعُ صِحَّةَ الصَّلَاةِ (مَا دُفِنَ بِدَارِهِ، وَلَوْ) كَانَ (قُبُورًا)
ثَلَاثَةً فَأَكْثَرُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَقْبَرَةٍ.

(وَلَا) تَصِحُّ أَيْضًا تَعْبُدًا صَلَاةً (فِي حِمَامٍ) دَاخِلِهِ وَخَارِجِهِ وَأَتُونِهِ. (وَمَا

(١) فِي (أ): «يَصِحُّ».

(٢) كَذَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (أ) وَ(ب): «سَمُرَةُ بْنُ جُنْدُبٍ».

(٣) مُسْلِمٌ (١/ رَقْم: ٥٣٢).

(٤) قَالَ الْحَجَّائِيُّ - كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ الْبُهُوتِيُّ فِي «كَشَافِ الْقِنَاعِ» (٢٠١/٢) -: «الْخَشَاشَةُ: بَيْتٌ
فِي الْأَرْضِ لَهُ سَقْفٌ، يُعْبَرُ فِيهِ جَمَاعَةٌ، لُغَةً عَامِيَّةً».

(٥) «الْأَخْبَارُ الْعِلْمِيَّةُ مِنَ الْاِخْتِيَارَاتِ الْفَقْهِيَّةِ» لِابْنِ الْحَامِ (ص ١١٣).

يَتَّبِعُهُ فِي بَيْعٍ مِّمَّا يُغْلَقُ عَلَيْهِ بَابُهُ) لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا قَالَ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدًا إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحَمَّامَ»، رَوَاهُ: أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ وَقَالَ: «أَسَانِيدُهُ صَحِيحَةٌ»^(١). وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: «خَبَرٌ صَحِيحٌ»^(٢).

(وَلَا) تَصِحُّ أَيْضًا (فِي حُشٍّ) يَفْتَحِ الْحَاءُ وَضَمِّهَا، (وَهُوَ مَحَلُّ قَضَاءِ الْحَاجَةِ مِمَّا هُوَ دَاخِلٌ بَابِهِ) وَلَوْ مَعَ طَهَارَتِهِ مِنَ النَّجَاسَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا مَنَعَ الشَّرْعُ مِنَ الْكَلَامِ فِيهِ كَانَ مَنَعُ الصَّلَاةِ أَوْلَى. وَهُوَ لُغَةٌ: الْبُسْتَانُ، ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى مَحَلِّ قَضَاءِ الْحَاجَةِ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ كَانُوا يَقْضُونَ حَوَائِجَهُمْ فِي الْبَسَاتِينِ، وَهِيَ: الْحُشُوشُ، فَسُمِّيَتْ الْأَخْلِيَّةُ فِي الْحَضَرِ حُشُوشًا بِذَلِكَ.

(وَلَا) تَصِحُّ أَيْضًا تَعَبُّدًا صَلَاةً فِي (أَعْطَانِ إِبِلٍ) جَمْعُ عَطْنٍ يَفْتَحِ الطَّاءُ، وَهِيَ: الْمَعَاطِنُ، جَمْعُ «مَعْطِنٍ» بِكَسْرِهَا؛ لِحَدِيثِ: «صَلُّوا فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ، وَلَا تُصَلُّوا فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ»، رَوَاهُ: أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ^(٣). قَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ: «لَمْ نَرِ خِلَافًا بَيْنَ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ صَحِيحٌ»^(٤). (وَهِيَ) أَيِ: الْأَعْطَانُ (مَا تُقِيمُ فِيهَا) الْإِبِلُ (وَتَأْوِي إِلَيْهَا) وَظَاهِرُهُ: سَوَاءٌ كَانَتْ طَاهِرَةً أَوْ نَجِسَةً، فِيهَا إِبِلٌ حَالَ الصَّلَاةِ أَوْ لَا؛ لِغُيُومِ الْخَبَرِ.

(١) أحمد (٥/ رقم: ١١٩٦٨) وأبو داود (١/ رقم: ٤٩٣) والترمذي (١/ رقم: ٣١٧) وابن

حبان (٦/ رقم: ٢٣٢١) والحاكم (١/ ٣٨١).

(٢) «المحلى» لابن حزم (٤/ ٢٨).

(٣) أحمد (٨/ رقم: ١٨٨٣٦) وأبو داود (١/ رقم: ١٨٦، ٤٩٤) من حديث البراء بن عازب.

(٤) صحيح ابن خزيمة (١/ ١٥١).

(فَلَا يَضُرُّ مَوْضِعَ وُرُودِهَا) الْمَاءُ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْأَعْطَانِ لَا يَتَنَاوَلُهُ، فَلَا يَدْخُلُ فِي النَّهْيِ. (و) لَا يَضُرُّ (مُنَاحَ عِلْفِهَا، وَمَوْضِعَ نَزْوِلِهَا فِي سَيْرِهَا) فَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ صِحَّةَ الصَّلَاةِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَطَنِ. (وَيَتَجَهُّ) بِ(احْتِمَالٍ) مَا: (زَوَالٍ) اسْمِ (عَطَنِ بِرَحِيلٍ عَرَبٍ) عَنْهُ، بِحَيْثُ لَمْ تَنْوَ الرَّجُوعَ إِلَيْهِ.

(وَلَا) تَصِحُّ صَلَاةٌ أَيْضًا (فِي مَجْرَرَةٍ، وَهِيَ: مَا) أَيْ: مَكَانٌ (أُعِدَّ لَذَبْحٍ فِيهِ، وَلَا) فِي (مَزْبَلَةٍ، وَهِيَ: مَرْمَى الزُّبَالَةِ، وَلَوْ طَاهِرَةً، وَلَا) فِي (قَارِعَةٍ طَرِيقٍ) وَهِيَ مَحَلُّ قَرَعِ الْأَقْدَامِ مِنَ الطَّرِيقِ، (وَهِيَ) الْمَحَجَّةُ وَ(مَا كَثُرَ سُلُوكُهُ، سَوَاءٌ كَانَ فِيهِ سَالِكٌ أَوْ لَا) لِحَدِيثِ ابْنِ عُمرَ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «سَبْعُ مَوَاطِنَ لَا تَجُوزُ فِيهَا الصَّلَاةُ: ظَهْرُ بَيْتِ اللَّهِ، وَالْمَقْبَرَةُ، وَالْمَزْبَلَةُ، وَالْمَجْرَرَةُ، وَالْحَمَامُ، وَمَعْطُنُ الْإِبِلِ، وَمَحَجَّةُ الطَّرِيقِ»، رَوَاهُ: ابْنُ مَاجَهَ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(١) [١/٩١] وَقَالَ: «لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيٍّ، وَرَوَاهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمرَ العُمَرِيِّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ [عَنْ عُمرَ]^(٢) مَرْفُوعًا».

(وَلَا بِأَسْ بِطَرِيقِ أُنْبَاتٍ قَلِيلَةٍ، وَبِمَا عَلَا عَنْ جَادَةِ مُسَافِرٍ يَمْنَعُهُ وَيَسْرُهُ) نَصًّا^(٣)، فَتَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهِ بِلَا كَرَاهَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَحَجَّةٍ.

❖ فَائِدَةٌ: قَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي «الْقَاعِدَةِ التَّاسِعَةِ»: «لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِي مَوَاضِعِ النَّهْيِ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ النَّهْيَ لِلتَّحْرِيمِ، وَتَصِحُّ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ النَّهْيَ

(١) ابن ماجه (١/ رقم: ٧٤٧) والترمذي (١/ رقم: ٣٤٧).

(٢) من «جامع الترمذي» فقط.

(٣) «معونة أولي النهي» لابن النجار (٥٣/٢).

لِلتَّنْزِيهِ، هَذِهِ طَرِيقَةُ الْمُحَقِّقِينَ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْأَصْحَابِ مَنْ يَحْكِي الْخِلَافَ فِي الصَّحَّةِ مَعَ الْقَوْلِ بِالتَّحْرِيمِ^(١)، انْتَهَى.

وَأَسْطِطَحَةِ مَا مَرَّ مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي قُلْنَا: لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهَا (كَهَيٍّ)، لَا تَصْلُحُ الصَّلَاةُ فِيهَا؛ لِأَنَّ الْهَوَاءَ تَابِعٌ لِلْقَرَارِ؛ لِمَنْعِ الْجَنْبِ مِنَ اللَّبْثِ بِسَطْحِ الْمَسْجِدِ، وَحِنْثٍ مَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا بِدُخُولِهِ سَطْحَهَا. (فَلَا تَصِحُّ) الصَّلَاةُ (بِسَابَاطٍ حَدَّثَ عَلَى طَرِيقٍ) لِمَا تَقَدَّمَ، وَعَنْهُ: «تَصِحُّ عَلَى أَسْطِطَحَتِهَا، وَإِنْ لَمْ نَصَحِّحْهَا فِي دَاخِلِهَا»^(٢)، اخْتَارَهُ الْمُؤَفَّقُ^(٣) وَالشَّارِحُ^(٤).

وَيَتَجَهُّ: يَصِحُّ عَدُّ اجْتِنَابِ أَمَاكِنٍ نَهَى شَرْطًا مُسْتَقِلًّا لِلصَّلَاةِ، (وَكَذَا) يَصِحُّ عَدُّ اجْتِنَابِ (مَكَانٍ) غَضَبٍ (وَتَوْبٍ غَضَبٍ مَعَ الذِّكْرِ) شَرْطًا مُسْتَقِلًّا لِلصَّلَاةِ، (ك) مَا يَصِحُّ عَدُّ (التَّسْمِيَةِ) مَعَ الذِّكْرِ شَرْطًا لِدِ (وُضُوءٍ) وَهَذَا مَعَ أَنَا لَمْ نَرِ أَحَدًا سَبَقَهُ إِلَيْهِ، إِنْ سُلِّمَ فِي بَعْضِهَا لَمْ يُسَلِّمْ فِي الْكُلِّ؛ لِعَدَمِ مُسَاوَاةِ كُلِّهَا لِلشَّرْطِ فِي أَحْكَامِهِ.

فَإِنَّ مَنْ صَلَّى بِغَضَبٍ ثَوْبًا أَوْ بُقْعَةً، جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا أَنَّهُ غَضَبٌ، تَصِحُّ صَلَاتُهُ، وَلَوْ كَانَ شَرْطًا لَمْ تَصِحَّ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ لَا يَسْقُطُ سَهْوًا وَلَا جَهْلًا، وَكَذَلِكَ التَّسْمِيَةُ فِي الْوُضُوءِ، فَالْعَجَبُ مِنْهُ حَيْثُ قَيَّدَ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ بِالذِّكْرِ دُونَ

(١) «القواعد» لابن رجب (٥٣/١).

(٢) «الإنصاف» للمزودوي (٣٠٥/٣).

(٣) «المغني» لابن قدامة (٤٧٤/٢).

(٤) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٣٠٨/٣).

مَا قَبْلَهَا، وَلَمْ يَعْتَبِرْهُ فَرْقًا، مَعَ أَنَّ الْفَرْقَ وَاضِحٌ. وَأَمَّا الْبَاقِي فَيُسْأَلُ: لَوْ صَلَّى فِيهَا جَاهِلًا عَيْنَهَا، هَلْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ أَمْ لَا؟ وَمِنْ ذَلِكَ يُعْلَمُ: هَلْ هِيَ مِنْ نَوْعِ الشَّرْطِ أَمْ لَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَتَصِحُّ) الصَّلَاةُ (عَلَى سَطْحِ نَهْرٍ لِعَدَمِ وُرُودِ نَهْيٍ) فِيهِ، قَالَ فِي «الْإِقْتَاعِ»: «وَالْمُخْتَارُ: الصَّحَّةُ كَالسَّفِينَةِ، قَالَهُ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ»^(١). (خِلَافًا لِلْمُنْتَهَى)^(٢) فَإِنَّهُ أَطْلَقَ عَدَمَ الصَّحَّةِ، قَالَ فِي «شَرْحِهِ»: «وَكَذَا سَابِطٌ وَجِسْرٌ عَلَيْهِ، قَالَ السَّامُرِيُّ: «لِأَنَّ الْمَاءَ لَا يُصَلِّي عَلَيْهِ»، قَالَهُ ابْنُ عَقِيلٍ»، وَقَالَ غَيْرُهُ: «هُوَ كَالطَّرِيقِ»^(٣).

(وَالْتَعْلِيلُ بِأَنَّ الْهَوَاءَ تَابِعٌ لِلْقَرَارِ يَرُدُّهُ سَفِينَةٌ) فِي بَحْرٍ (وَرَاحِلَةٌ) فِي طَرِيقٍ (وَبَيِّنْتُ عَلَى بَرَكَةٍ) حَيْثُ تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهَا، وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ السَّفِينَةَ مَظْنَّةُ الْحَاجَةِ فَصَحَّتْ عَلَيْهَا كَالرَّاحِلَةِ، بِخِلَافِ سَطْحِ النَّهْرِ فَإِنَّهُ كَسَطْحِ الطَّرِيقِ.

(وَلَوْ جَمَدَ الْمَاءُ) الَّذِي فِي النَّهْرِ (فَهُوَ) (كَسَطْحِهِ) تَصِحُّ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ عَلَى مَا اخْتَارَهُ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ تَمِيمٍ، فَقَالَ: «لَوْ جَمَدَ مَاءُ النَّهْرِ فَصَلَّى عَلَيْهِ صَحَّتْ»^(٤). وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: «إِنَّهُ كَالطَّرِيقِ»، وَقَدَّمَهُ فِي «الْإِنْصَافِ»^(٥).

(وَتَصِحُّ) الصَّلَاةُ (عَلَى) (الْثَّلَجِ) بِحَائِلٍ أَوْ لَا، (إِذَا وَجَدَ حَجْمَهُ)

(١) «الْإِقْتَاعُ» لِلْحَجَّائِي (١/١٤٨).

(٢) «مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ» لابْنِ النِّجَارِ (١/١٨٢).

(٣) «شَرْحُ مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ» لِلْبُهُوتِيِّ (١/١٦٥).

(٤) «مَخْتَصَرُ ابْنِ تَمِيمٍ» (٢/١٠١).

(٥) انْظُرْ: «الْإِنْصَافُ» لِلْمَرْدَاوِيِّ (٣/٣٠٦).

لَا اسْتِقْرَارَ أَعْضَاءِ السُّجُودِ، وَكَذَا حَشِيشٌ وَقُطْنٌ مُتْتَفِشٌ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ حَجْمُهُ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ؛ لِعَدَمِ اسْتِقْرَارِ الْجَبْهَةِ عَلَيْهِ.

و(لَا) تَصِحَّ صَلَاةٌ (فِي) بُقْعَةٍ (غَضَبٍ مِنْ أَرْضٍ أَوْ حَيَوَانٍ) بِأَنْ يَغْصِبَهُ، أَيْ: الْأَرْضَ أَوْ الْحَيَوَانَ وَيُصَلِّيَ عَلَيْهِ الْغَاصِبُ أَوْ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ أَتَى بِهَا عَلَى الْوَجْهِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، فَلَمْ تَصِحَّ كَصَلَاةِ الْحَائِضِ، (وغيره) كَسَفِينَةٍ غَضِبَهَا، أَوْ لَوْحٍ غَضِبَهُ فَجَعَلَهُ سَفِينَةً، لَمْ تَصِحَّ الصَّلَاةُ فِيهَا، (وَلَوْ) كَانَ الْمَغْضُوبُ (جُزْءًا مُشَاعًا) فِي الْبُقْعَةِ، فَإِنْ كَانَ الْغَضَبُ [٩١/ب] جُزْءًا مُعِينًا تَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِهِ وَحْدَهُ، فَإِنْ صَلَّى فِيهِ لَمْ تَصِحَّ، وَإِنْ صَلَّى فِي غَيْرِهِ صَحَّتْ.

(أَوْ) أَيْ: لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِي الْمَكَانِ الْغَضَبِ، وَلَوْ (بَسَطَ عَلَيْهِ مُبَاحًا) أَوْ بَسَطَ غَضَبًا عَلَى مُبَاحٍ، جَزَمَ بِهِ فِي «الْمُبْدِعِ»^(١). بِخِلَافِ مَا لَوْ بَسَطَ طَاهِرًا صَفِيقًا عَلَى نَجِسٍ أَوْ حَرِيرٍ. وَالْفَرْقُ: أَنَّهُ لَا يُعَدُّ مُسْتَعْمَلًا لِلنَّجَسِ أَوْ الْحَرِيرِ إِذَنْ، بِخِلَافِ الْبُقْعَةِ فَإِنَّهُ حَالٌّ فِيهَا، وَإِنْ كَانَ تَحْتَهُ مُبَاحٌ.

(سَوَاءٌ غَضِبَ ذَلِكَ) الْمَذْكُورَ، (أَوْ ادَّعَى مِلْكَهُ) أَيْ: مِلْكَ رَقَبَتِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ، (أَوْ) ادَّعَى (إِجَارَتَهُ ظَالِمًا) أَوْ وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ مُدَّةً ظُلْمًا، (أَوْ أَخْرَجَ سَابَاطًا بِمَوْضِعٍ لَا يَحِلُّ) إِخْرَاجُهُ فِيهِ، كَأَنْ يُخْرِجَهُ فِي دَرْبٍ غَيْرِ نَافِذٍ بِلَا إِذْنِ أَهْلِهِ، أَوْ فِي نَافِذٍ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ، وَانْظُرْ مَفْهُومَ هَذَا مَعَ قَوْلِهِمْ: «وَأَسْطِخَّطُهَا مِثْلَهَا».

(١) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٣٤٨/١).



(وَيَصِحُّ وُضوءٌ وَصَوْمٌ وَأَذَانٌ وَإِخْرَاجُ زَكَاةٍ وَعُقُودٌ) كَبِيعٍ وَنِكَاحٍ وَغَيْرِهِمَا، وَفُسُوحٌ كَطَلَاقٍ وَخُلْعٍ وَعِنَقٍ، (بِمَكَانٍ غَضِبٍ) لِأَنَّ الْبُقْعَةَ لَيْسَتْ شَرْطًا فِي ذَلِكَ، بِخِلَافِ الصَّلَاةِ.

(و) تَصِحُّ (صَلَاةٌ فِي بُقْعَةٍ أَبْنَيْتُهَا غَضِبٌ، وَلَوْ اسْتَدَدَ) إِلَى الْأَبْنِيَةِ لِإِبَاحَةِ الْبُقْعَةِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي الصَّلَاةِ، وَمُقْتَضَى كَلَامِ «الْمُبْدِعِ»: «تُكْرَهُ»^(١). وَفِي مَعْنَى ذَلِكَ: مَا يُبْنَى بِحَرِيمِ الْأَنْهَارِ مِنْ مَسَاجِدَ وَيُوتِ؛ لِأَنَّ الْمُحَرَّمَ الْبِنَاءُ فِيهَا، وَأَمَّا الْبُقْعَةُ فَعَلَى أَصْلِ الْإِبَاحَةِ.

(أَوْ) أَي: وَتَصِحُّ صَلَاةٌ مِنْ (طُولٍ بَرْدٍ وَدِيعةٍ، أَوْ) رَدٍّ (غَضِبٍ، [وَلَمْ يَفْعَلْ]^(٢)) أَي: يَدْفَعُ ذَلِكَ إِلَى رَبِّهِ وَلَوْ بِلَا عُذْرٍ؛ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ لَا يَخْتَصُّ الصَّلَاةَ. (و) تَصِحُّ صَلَاةٌ (قِنْ خَالَفَ سَيِّدَهُ بِإِقَامَةٍ بِمَكَانٍ) أَمَرَهُ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى غَيْرِهِ، فَلَمْ يَمْتَثِلْ وَأَقَامَ؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

(و) تَصِحُّ صَلَاةٌ وَعِبَادَةٌ (مُتَقَوٌّ عَلَى آدَاءِ) الـ (عِبَادَةِ) مِنْ صَلَاةٍ أَوْ صَوْمٍ وَنَحْوِهِ (بِأَكْلِ حَرَامٍ) لِأَنَّ النَّهْيَ لَا يَعُودُ إِلَى الْعِبَادَةِ وَلَا إِلَى شُرُوطِهَا، بَلْ لِخَارِجِ عَنْهَا، لَكِنْ لَوْ حَجَّ بِغَضِبٍ عَالِمًا ذَاكِرًا لَمْ يَصِحَّ حَجُّهُ، وَتَقَدَّمَ.

(و) تَصِحُّ صَلَاةٌ (نَحْوِ عِيدٍ وَجُمُعَةٍ وَجَنَازَةٍ وَكُسُوفٍ) وَاسْتِسْقَاءٍ مِمَّا تَكْثُرُ لَهُ الْجَمَاعَاتُ، (لِضَرُورَةٍ) بِأَنْ ضَاقَ الْمَسْجِدُ عَلَى أَهْلِهِ، فَتَصِحُّ الصَّلَاةُ

(١) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٣٤٨/١).

(٢) من (ب) و«غاية المنتهى» لمرعي الكرّمي (١٥٠/١) فقط.

حِينَئِذٍ (بِطَرِيقٍ وَغَضَبٍ) أَي: مَغْضُوبٍ، نَصَّ عَلَيْهِ فِي «الْجُمُعَةِ»^(١)؛ لِأَنَّهُ إِذَا صَلَّاهَا الْإِمَامُ فِي الْغَضَبِ وَامْتَنَعَ النَّاسُ مِنَ الصَّلَاةِ مَعَهُ فَاتَّهَمُوا، وَلِذَلِكَ صَحَّتْ خَلْفَ الْخَوَارِجِ وَالْمُبْتَدِعَةِ، وَفِي الطَّرِيقِ عَلَى التَّفْصِيلِ الْآتِي مُوَضَّحًا.

(بَلْ: وَ) تَصِحُّ الصَّلَاةُ (فِي الْكُلِّ) أَي: كُلِّ الْأَمَاكِنِ الْمَنْهِيَّ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا (مُطْلَقًا) أَي: الْمَذْكُورَاتِ وَغَيْرِهَا، (لِعُذْرِ) كَأَنَّ حُبْسَ بِحَمَامٍ أَوْ حُشٍّ وَنَحْوِهِ، قَالَ فِي «الْمُبْدِعِ»: «وظَاهِرُهُ: أَنَّهُ لَا يُصَلِّي فِيهَا مَنْ أَمَكْنَهُ الْخُرُوجُ، وَلَوْ فَاتَ الْوَقْتُ»^(٢)، انْتَهَى.

فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ: (وَيَتَّحُهُ: الْأَصَحُّ) أَنَّ (مِنْهُ) أَي: الْعُذْرَ (خَوْفَ خُرُوجِ وَقْتٍ) = غَيْرُ مُسْلِمٍ، وَحَكَاهُ فِي «الْمُبْدِعِ» [بِ: «قِيلَ»^(٣)] ^(٤)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَتُكْرَهُ صَلَاةُ إِلَيْهَا) أَي: الْمَوَاضِعِ الْمَنْهِيَّ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا؛ لِحَدِيثِ أَبِي [مَرْثَدٍ]^(٥) الْغَنَوِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ، وَلَا تَجْلِسُوا إِلَيْهَا»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٦). قَالَ الْقَاضِي: «وَيُقَاسُ عَلَى ذَلِكَ جَمِيعُ مَوَاضِعِ النَّهْيِ، إِلَّا الْكَعْبَةَ»^(٧). وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ عِنْدَهُ تَعَبُّدٌ، وَشَرَطُ الْقِيَاسِ فَهْمُ الْمَعْنَى.

(١) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن منصور الكوسج (١/ رقم: ٥٣٩).

(٢) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٣٤٨/١).

(٣) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٣٤٩/١).

(٤) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «ثقیل».

(٥) كذا في «صحيح مسلم»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «يزيد».

(٦) مسلم (١/ رقم: ٩٧٢).

(٧) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٢/ ٢١٠).



قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «وَقِيلَ: لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ إِلَى الْمَقْبَرَةِ فَقَطُّ، اخْتَارَهُ الْمُؤَفَّقُ وَالْمَجْدُ وَصَاحِبُ «النَّظْمِ» وَ«الْفَائِقِ». قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: «وَهُوَ أَظْهَرُ». وَعَنْهُ: «لَا تَصِحُّ إِلَى الْمَقْبَرَةِ وَالْحُشِّ»، اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْمُنَوَّرِ»^(١)، انْتَهَى. [١/٩٢]

(بَلَا حَائِلٍ) فَإِنْ كَانَ حَائِلٌ لَمْ تُكْرَهِ الصَّلَاةُ، (وَلَوْ) كَانَ الْحَائِلُ (كَمْؤَخَرَةٍ رَحْلٍ) كَسْتَرَةِ الْمُتَحَلِّي لَا الْمُصَلِّي، فَلَا يَكْفِي الْخَطُّ. (وَلَا يَكْفِي حَائِطُ الْمَسْجِدِ نَصًّا)^(٢) جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ، مِنْهُمْ: الْمَجْدُ، وَابْنُ تَمِيمٍ، وَالنَّاظِمُ، وَغَيْرُهُمْ، (خِلَافًا لِابْنِ عَقِيلٍ) وَ«الْمُبْدِعِ»^(٣) وَغَيْرُهُمَا؛ حَيْثُ قَالُوا: «يَكْفِي حَائِطُ الْمَسْجِدِ». وَتَأَوَّلَ ابْنُ عَقِيلٍ النَّصَّ عَلَى: سِرَايَةِ النَّجَاسَةِ تَحْتَ مَقَامِ الْمُصَلِّي، أَيْ: وَذَلِكَ مَفْقُودٌ فِي حَائِطِ الْمَسْجِدِ، وَاسْتَحْسَنَهُ صَاحِبُ «التَّلْخِيسِ»، وَقَالَ فِي «حَاشِيَةِ الْمُنتَهَى»: «وَيَكْفِي حَائِطُ الْمَسْجِدِ عَلَى الْأَصَحِّ»^(٤).

(وَلَوْ غُيِّرَتْ أَمَاكِنُ نَهْيٍ غَيْرِ غَضَبٍ بِمَا يُزِيلُ اسْمَهَا، كَجَعَلِ حَمَامٍ دَارًا) أَوْ مَسْجِدًا، (و) جَعَلَ (مَقْبَرَةً مَسْجِدًا) بَعْدَ نَبَشِ الْمَوْتَى وَتَحْوِيلِ عِظَامِهِمْ وَنَحْوِ ذَلِكَ، كَجَعَلِ الْمَزْبَلَةَ أَوْ الْمَجْزَرَةَ دَارًا (وَصَلَّى فِيهَا = صَحَّتْ) لِأَنَّهَا خَرَجَتْ بِذَلِكَ عَنْ أَنْ تَكُونَ مِنْ مَوَاضِعِ النَّهْيِ. (وَكَمَقْبَرَةٍ) فِي الصَّلَاةِ فِيهَا (مَسْجِدٌ حَدَّثَ بِهَا) أَيْ: الْمَقْبَرَةُ، فَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهِ سِوَى صَلَاةِ جَنَازَةٍ أَوْ

(١) «الإنصاف» للمزدائي (٣/٣١٠ - ٣١١).

(٢) «الفرع» لابن مفلح (٢/١١٠).

(٣) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١/٣٥٠).

(٤) «إرشاد أولي النهي» للبهوتي (١/١٨٦).

لِعُذْرٍ، قَالَ الْأَمْدِيُّ: «لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَسْجِدِ الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ»^(١)، انْتَهَى.

و(لَا) تَبْطُلُ الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدٍ (إِنْ حَدَّثَتْ هِيَ) أَيِ: الْمَقْبَرَةُ بَعْدَ الْمَسْجِدِ (حَوْلَهُ، أَوْ) حَدَّثَتْ (فِي قِبْلَتِهِ فَكَصَلَاةٍ إِلَيْهَا) أَيِ: إِلَى الْمَقْبَرَةِ، فَتُكْرَهُ بِلَا حَائِلٍ.

((وَلَوْ وُضِعَ) ال(قَبْرُ) أَيِ: دُفِنَ فِيهَا بِحَيْثُ سُمِّيَتْ مَقْبَرَةً عَلَى مَا تَقَدَّمَ،

و) ال(مَسْجِدُ مَعًا، لَمْ يَجْزُ، وَلَمْ يَصَحَّ وَقْفُ وَ) لَا (صَلَاةٌ)، قَالَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ (فِي «الْهَدْيِ» النَّبَوِيِّ»^(٢)، تَقْدِيمًا لِجَانِبِ الْحَظَرِ.

(وَتَصَحُّ) صَلَاةٌ (بِطَرِيقٍ حَدَّثَتْ بِمَسْجِدٍ) وَكَذَا لَوْ حَدَّثَ غَيْرُ الطَّرِيقِ

مِنْ مَوَاضِعِ النَّهْيِ كَعَطَنِ إِبِلٍ وَحُشٍّ تَحْتَ مَسْجِدٍ بَعْدَ بَنَائِهِ، صَحَّتِ الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّبِعْ مَا حَدَّثَ بَعْدَهُ.

وَتَصَحُّ الصَّلَاةُ (و) [لَكِنْ]^(٣) (تُكْرَهُ بِأَرْضٍ خَسَفٍ، وَمَا نَزَلَ بِهَا عَذَابٌ

كَأَرْضِ بَابِلَ وَدِيَارِ ثَمُودَ) وَ[هِيَ]^(٤) أَرْضُ الْحِجْرِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِي أَرْضِ بَابِلَ، وَقَالَ: «إِنَّهَا مَلْعُونَةٌ»^(٥). وَلَا نَهَا مَوَاضِعَ مَسْخُوطٍ عَلَيْهَا، وَقَالَ

ﷺ يَوْمَ مَرٍّ بِالْحِجْرِ: «لَا تَدْخُلُوا عَلَى هَؤُلَاءِ الْمُعَذِّبِينَ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بَاكِينَ؛ أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَهُمْ»^(٦).

(١) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١١١/٢).

(٢) «زاد المعاد» لابن القيم (٥٠١/٣).

(٣) من (ب) فقط.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) أخرجه أبو داود (١/ رقم: ٤٩١). وقال الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (١/ رقم:

٧٦): «إسناده ضعيف».

(٦) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٤٣٣) و(١٣/ رقم: ٤٠٦٨) من حديث ابن عمر.



(و) تَصِحُّ الصَّلَاةُ مَعَ الْكَرَاهَةِ (بِمَسْجِدِ الضَّرَارِ، وَ) بِ(مَذْبَعَةِ وَرْحَى،
(و) تَصِحُّ الصَّلَاةُ (عَلَيْهَا) أَيِ: الرَّحَى، (و) تَصِحُّ مَعَ الْكَرَاهَةِ (بِأَرْضِ سَبَخَةِ)
قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: «السَّبَخَةُ مُحَرَّكَةٌ: أَرْضٌ ذَاتُ نَزٍّ وَمِلْحٍ»^(١).

(و) تُكْرَهُ فِي (مَقْصُورَةِ مَسْجِدِ تُحْمَى لِأَكَابِرَ وَسَلَاطِينَ) نَصَّ عَلَيْهِ^(٢)،
وَقِيلَ: أَوْ لَا، إِنْ قَطَعَتِ الصُّفُوفُ.

وَتَصِحُّ الصَّلَاةُ (وَلَا تُكْرَهُ بِيَعٍ وَكَنَائِسَ وَلَوْ مَعَ صُورٍ) وَظَاهِرُ كَلَامِ
جَمَاعَةٍ: يَحْرُمُ دُخُولُهَا مَعَ صُورٍ. قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: «(وَلَيْسَتْ مِلْكًا
لِأَحَدٍ، فَلَيْسَ لَهُمْ مَنَعٌ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ فِيهَا؛ لِأَنَّا صَالِحُنَاهُمْ عَلَيْهِ)» نَقَلَهُ فِي
«الْفُرُوعِ» فِي «الْوَلِيمَةِ»^(٣).

(فَرْج)

(يُثَابُ عَلَى مَا كُرِهَ لَا لِذَاتِهِ بَلْ لِعَارِضٍ، كَمَا مَرَّ) مِنَ الصَّلَاةِ بِأَرْضِ
الْحَسَفِ وَمَا نَزَلَ بِهَا عَذَابٌ وَمَسْجِدِ الضَّرَارِ وَالْمَذْبَعَةِ وَالرَّحَى وَأَرْضِ السَّبَاخِ
وَمَقْصُورَةِ تُحْمَى، (وَكَوْضُوءٍ بِمَاءٍ كُرِهٍ) مِمَّا اشْتَدَّ حَرُّهُ أَوْ بَرْدُهُ وَيُثَابُ عَلَى
ذَلِكَ، (بِخِلَافٍ مَا كُرِهَ لِذَاتِهِ، كَسَوَاكِ صَائِمٍ بَعْدَ الزَّوَالِ، وَلَا يُعَدُّ) مَا كُرِهَ
لِذَاتِهِ (عِبَادَةً) بِخِلَافٍ مَا كُرِهَ لِعَارِضٍ.

(١) «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص ٢٥٢ مادة: س ب خ).

(٢) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن منصور الكوسج (١/ رقم: ٢٦١).

(٣) «الفروع» لابن مفلح (٣٧٢/٨).

(فَضْلٌ)

(وَلَا يَصِحُّ فَرَضُ) صَلَاةٍ (فِي الْكَعْبَةِ) الْمَشْرِفَةِ (وَلَا عَلَى ظَهْرِهَا) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤، ١٥٠]، وَالشَّطْرُ: الْجِهَةُ، وَالْمُصَلِّي فِيهَا أَوْ عَلَى سَطْحِهَا غَيْرُ مُسْتَقْبِلٍ لِحِجَّتِهَا، وَلِأَنَّهُ يَسْتَدْبِرُ مِنَ الْكَعْبَةِ مَا لَوْ اسْتَقْبَلَهُ مِنْهَا خَارِجَهَا صَحَّتْ صَلَاتُهُ، وَلِأَنَّ النَّهْيَ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى ظَهْرِهَا وَرَدَّ صَرِيحًا فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ السَّابِقِ، وَفِيهِ تَنْبِيهُ عَلَى النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا؛ لِأَنَّهُمَا سَوَاءٌ فِي الْمَعْنَى، وَالْجِدَارُ لَا أَثَرَ لَهُ؛ إِذِ [٩٢/ب] الْمَقْصُودُ الْبُقْعَةُ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ يُصَلِّي إِلَيْهَا حَيْثُ لَا جِدَارَ.

(إِلَّا إِذَا وَقَفَ) الْمُصَلِّي (عَلَى مُنْتَهَاهَا بِحَيْثُ لَمْ يَبْقَ وَرَاءَهُ شَيْءٌ) مِنْهَا، (أَوْ) وَقَفَ (خَارِجَهَا) أَيِ: الْكَعْبَةِ، (وَسَجَدَ فِيهَا) فَيَصِحُّ فَرَضُهُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَقْبِلٌ لِبَاطِنَةِ مِنَ الْكَعْبَةِ غَيْرُ مُسْتَدْبِرٍ لَشَيْءٍ مِنْهَا. وَعَنْهُ: «تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهَا وَعَلَيْهَا»، اخْتَارَهُ الْأَجَرِيُّ وَصَاحِبُ «الْفَائِقِ»^(١).

(وَتَصِحُّ نَافِلَةٌ) فِي الْكَعْبَةِ وَعَلَيْهَا، (وَ) تَصِحُّ (مَنْذُورَةٌ فِيهَا وَعَلَيْهَا، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ شَاخِصٌ مُتَّصِلٌ بِهَا، خِلَافًا لَهُ) أَيِ: لِصَاحِبِ «الْإِقْتَاعِ»^(٢)؛

(١) انظر: «الإيضاح» للمزداوي (٣/٣١٣).

(٢) «الإقناع» للحجّاوي (١/١٥١).



لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ فَأَغْلَقُوا عَلَيْهِمْ، فَلَمَّا فَتَحُوا كُنْتُ أَوَّلَ مَنْ وَلَجَ، فَلَقِيتُ بِلَالًا، فَسَأَلْتُهُ: هَلْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْكَعْبَةِ؟ قَالَ: رَكْعَتَيْنِ بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ عَنْ يَسَارِكَ إِذَا دَخَلْتَ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى فِي وَجْهِ الْكَعْبَةِ رَكْعَتَيْنِ»، رَوَاهُ الشَّيْخَانِ^(١)، وَلَفْظُهُ لِلْبُخَارِيِّ.

وَلَا يُعَارِضُهُ رَوَايَتُهُمَا أَيْضًا عَنْ أُسَامَةَ^(٢)، وَلَا رَوَايَةُ الْبُخَارِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّهُ ﷺ لَمْ يُصَلِّ فِي الْكَعْبَةِ»^(٣)؛ لِأَنَّ الدُّخُولَ كَانَ مَرَّتَيْنِ، فَلَمْ يُصَلِّ فِي الْأُولَى، وَصَلَّى فِي الثَّانِيَةِ، كَذَا رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٤)، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»^(٥). وَأَلْحَقَ النَّذْرُ بِالنَّفْلِ، وَفِي «الْاِخْتِيَارَاتِ»: «النَّذْرُ الْمُطْلَقُ يُحْذَى بِهِ حَذْوُ الْفَرَائِضِ»^(٦).

(مَا لَمْ يَسْجُدْ عَلَى مُنْتَهَاهَا) أَيِ: الْكَعْبَةِ، فَلَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْكَعْبَةِ.

(وَيُسَنُّ نَفْلُهُ) أَيِ: تَنْفُلُهُ بِالصَّلَاةِ (فِيهَا) أَيِ: الْكَعْبَةِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ. (وَالْأَفْضَلُ) أَنْ يَتَنَفَّلَ (وِجَاهَهُ إِذَا دَخَلَ) لِمَا مَرَّ. (وَيَجُوزُ) التَّنَفُّلُ (لِغَيْرِ

(١) البخاري (١/ رقم: ٣٩٧) ومسلم (١/ رقم: ١٣٢٩).

(٢) أخرجه مسلم (١/ رقم: ١٣٣٠)، ولم أقف عليه عند البخاري.

(٣) البخاري (١/ رقم: ٣٩٨).

(٤) لم أقف عليه.

(٥) ابن حبان (٤٨٣/٧).

(٦) «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ٦٩).

وَجَاهِهِ) إِذَا دَخَلَ ؛ لِأَنَّ كُلَّ جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِهَا قِبْلَةٌ .

(وَنُقِلَ سُنَّ جَمَاعَةٍ خَارِجَهَا) أَيِ : الكَعْبَةِ كَالْتَرَاوِيحِ (بِهَا) أَيِ : بِالجَمَاعَةِ ، (أَفْضَلُ مِنْهُ دَاخِلَهَا) أَيِ : الكَعْبَةِ ، (بِدُونِهَا) أَيِ : الجَمَاعَةِ ، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى قَاعِدَةٍ مُهِمَّةٍ أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ : (إِذِ الْمُحَافَظَةُ عَلَى فَضِيلَةٍ تَتَعَلَّقُ بِنَفْسِ الْعِبَادَةِ أَوْلَى مِنَ الْمُحَافَظَةِ عَلَى فَضِيلَةٍ تَتَعَلَّقُ بِمَكَانِهَا ، فَنُقِلَ بَيْتُهُ أَفْضَلُ مِنْهُ بِمَسْجِدٍ ، وَلَوْ الْحَرَامَ) ؛ لِمَا فِي الْبَيْتِ مِنَ [الْخُلُوصِ] ^(١) وَالْبُعْدِ مِنَ الرِّيَاءِ عَلَى النَّفْلِ بِالْمَسْجِدِ مَعَ شَرْفِهِ ، وَفَضْلِ الرَّمْلِ مَعَ بُعْدِهِ عَنِ الْبَيْتِ عَلَى الْقُرْبِ بِلَا رَمَلٍ .

(وَسُنَّ) أَيْضًا (تَنْقُلُ فِي الْحِجْرِ) بِكَسْرِ الْحَاءِ ، (وَهُوَ) أَيِ : الْحِجْرُ (مِنْهَا) أَيِ : الكَعْبَةِ ، نَصًّا ^(٢) ؛ لِخَبَرِ عَائِشَةَ ^(٣) . (وَقَدَرُهُ) : أَيِ : الْحِجْرُ الدَّاخِلُ فِي حُدُودِ الْبَيْتِ (سِتَّةَ أَذْرُعٍ وَشَيْءٍ) ، فَلَا يَصِحُّ اسْتِقْبَالُ مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ ، لَكِنْ يَطُوفُ مِنْ وَرَائِهِ جَمِيعِهِ احْتِيَاظًا .

(وَيَصِحُّ التَّوَجُّهُ إِلَيْهِ) أَيِ : الْحِجْرِ ، (وَلَوْ) كَانَ التَّوَجُّهُ إِلَيْهِ (لِمَكِّيٍّ) كَغَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْكَعْبَةِ ، وَسَوَاءٌ كَانَتِ الصَّلَاةُ فَرْضًا أَوْ نَفْلًا ، (وَالْفَرَضُ فِيهِ) أَيِ : الْحِجْرُ (كَ) الْفَرَضِ (دَاخِلَهَا) أَيِ : الكَعْبَةِ ، لَا يَصِحُّ إِلَّا إِذَا وَقَفَ عَلَى مُتْنِهَا ، وَلَمْ يَتَقَ وَرَاءَهُ شَيْءٌ مِنْهُ ، أَوْ وَقَفَ خَارِجَهُ وَسَجَدَ فِيهِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْكَعْبَةِ ، قَالَ أَحْمَدُ : «الْحِجْرُ مِنَ الْبَيْتِ» ^(٤) .

(١) في (ب) : «الخلاص» .

(٢) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن منصور الكوسج (١/ رقم: ١٥٤٦) .

(٣) أخرجه البخاري (٢/ رقم: ١٥٨٤) ومسلم (١/ رقم: ١٣٣٣) .

(٤) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن منصور الكوسج (١/ رقم: ١٥٤٦) .



(وَلَوْ نُقِصَ) أَوْ سَقَطَ (بِنَاءُ الْكَعْبَةِ وَجَبَ اسْتِقْبَالُ مَوْضِعِهَا وَهَوَائِهَا دُونَ أَنْقَاضِهَا) لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْبُقْعَةَ لَا الْأَنْقَاضَ، (وَلَوْ صَلَّى عَلَى جَبَلٍ يَخْرُجُ عَنْ مُسَامَتَةِ^(١) بُنْيَانِهَا) كَأَبِي قُبَيْسٍ، (صَحَّتِ) الصَّلَاةُ (لِهَوَائِهَا)، وَكَذَا لَوْ حَفَرَ حَفِيرَةً فِي الْأَرْضِ بِحَيْثُ تَنْزِلُ عَنْ مُسَامَتَةِ بُنْيَانِهَا، صَحَّتْ إِلَى هَوَائِهَا؛ لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَقْصُودَ الْبُقْعَةَ لَا الْجِدَارَ.

(وَلَا بَأْسَ بِتَغْيِيرِ حِجَارَتِهَا إِنْ اخْتَاجَتْ) الْكَعْبَةُ (لِمَرْمَةٍ) فَيُجْعَلُ مَا فِي الْحَائِطِ الشَّرْقِيِّ مَثَلًا فِي الْغَرْبِيِّ، وَنَحْوِ ذَلِكَ بِأَنْ يُغَيَّرَهَا بِغَيْرِهَا، وَ(لَا) يَجُوزُ تَغْيِيرُ (الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، فَيَحْرُمُ لِعَدَمِ قِيَامِ غَيْرِهِ مَقَامَهُ، وَلَا يَنْتَقِلُ الشُّكُّ مَعَهُ) إِذَا غُيِّرَ بِغَيْرِهِ وَنُقِلَ إِلَى غَيْرِ مَكَانٍ.

(وَكُرِهَ نَقْلُ حِجَارَتِهَا) أَيِ: الْكَعْبَةِ (عِنْدَ عِمَارَتِهَا إِلَى غَيْرِهَا، وَفِي «الْفُنُونِ»: «لَا يَجُوزُ أَنْ تُعْلَى أَبْنِيَتُهَا) أَيِ: الْكَعْبَةِ (زِيَادَةً عَلَى مَا وُجِدَ مِنْ [١/٩٣] عُلُوهَا»^(٢)) زَمَنُهُ ﷺ. (وَفِي «الْفُرُوعِ»: «يَتَوَجَّهُ جَوَازُ الْبِنَاءِ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ، يَعْني: إِدْخَالُ الْحِجْرِ فِي الْبَيْتِ»، انْتَهَى) كَلَامُ «الْفُرُوعِ»^(٣).

(وَقَدْ فَعَلَهُ) أَيِ: الْبِنَاءِ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ وَإِدْخَالِ الْحِجْرِ فِي الْبَيْتِ (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ) ﷺ^(٤)، ثُمَّ أَعَادَهَا الْحَجَّاجُ عَلَى مَا كَانَتْ مِنْ بِنَاءِ

(١) قال الفيومي في «المصباح المنير» (ص ٢٨٧ مادة: س م ت): «سَامَتَهُ مُسَامَتَةٌ بِمَعْنَى: قَابِلَةٌ وَوَازَأَهُ».

(٢) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٣٨٦/٧).

(٣) «الفروع» لابن مفلح (٣٨٦/٧).

(٤) انظر: «تاريخ الرسل والملوك» للطبري (٥٨٢/٥).

قُرَيْشٍ^(١)، (وَرَأَى الشَّافِعِيُّ^(٢) وَمَالِكُ^(٣) تَرْكَهُ) أَي: الْبِنَاءُ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؛
(لئَلَّا يَصِيرَ الْبَيْتُ مَلْعَبَةً لِلْمُلُوكِ) وَ[هُوَ مَلْحَظٌ]^(٤) حَسَنٌ.



(١) انظر: «تاريخ الرسل والملوك» للطبري (١٩٥/٦).

(٢) «النجم الوهاج» للدميري (٤٧١/٣).

(٣) «الاستذكار» لابن عبد البر (١٢/ رقم: ١٧٠٢٧)

(٤) في (ب): «ملحظه».

(بَابُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ)



قَالَ الْوَاحِدِيُّ: «الْقِبْلَةُ: الْوَجْهَةُ، وَهِيَ الْفِعْلَةُ مِنَ الْمُقَابَلَةِ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ: مَا لَهُ قِبْلَةٌ وَلَا دِبْرَةٌ، إِذَا لَمْ يُهْتَدَ لِجِهَةِ أَمْرِهِ، وَأَصْلُ الْقِبْلَةِ فِي اللُّغَةِ: الْحَالَةُ الَّتِي يُقَابَلُ الشَّيْءُ غَيْرُهُ عَلَيْهَا، كَالْجِلْسَةِ لِلْحَالَةِ الَّتِي يَجْلِسُ عَلَيْهَا، إِلَّا أَنَّهَا صَارَتْ كَالْعَلَمِ لِلْجِهَةِ الَّتِي يَسْتَقْبِلُهَا الْمُصَلِّي»^(١)؛ لِإِقْبَالِ النَّاسِ عَلَيْهَا، أَوْ: لِأَنَّ الْمُصَلِّيَّ يُقَابِلُهَا وَهِيَ تُقَابِلُهُ.

(فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ شَرْطُ لَهَا) أَي: لِلصَّلَاةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤، ١٥٠]، قَالَ عَلِيٌّ: ﴿شَطْرَهُ﴾: قِبْلُهُ^(٢). وَلِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ فِي أَهْلِ قُبَاءَ لِمَا حُوِّلَتِ الْقِبْلَةُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣). وَهَذَا هُوَ الشَّرْطُ الثَّامِنُ لِلصَّلَاةِ.

(مَعَ قُدْرَةٍ) عَلَيْهِ (لَا مَعَ عُذْرٍ) كَمَا لَوْ عَجَزَ عَنِ الْإِلتِفَاتِ لِمَرَضٍ، أَوْ مَنَعَ مُشْرِكٍ وَنَحْوِهِ عِنْدَ التَّحَامِ حَرْبٍ، أَوْ هَرَبَ مِنْ عَدُوٍّ أَوْ سَيْلٍ أَوْ نَارٍ أَوْ سَبْعٍ وَنَحْوِهِ، (وَلَوْ) كَانَ الْعُذْرُ (نَادِرًا كَمَرِيضٍ) عَجَزَ عَنِ الْإِسْتِقْبَالِ وَعَجَزَ عَمَّنْ

(١) «الْبَسِيطُ» لِلوَاحِدِيِّ (٣/٣٦٨).

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (٢/٦٦٤).

(٣) الْبُخَارِيُّ (١/٤٠٣) وَ(٦/٤٤٨٨) وَمُسْلِمٌ (١/٥٢٦) رَقْمٌ: (٥٢٦).

يُدِيرُهُ إِلَيْهَا، (و) كَ (مَرْبُوطٍ عَجْزًا) أَي: الْمَرِيضُ وَالْمَرْبُوطُ، وَكَذَا نَحْوُ مَصْلُوبٍ، (عَنِ اسْتِقْبَالٍ) فَتَصِحُّ صَلَاتُهُمْ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ بِلَا إِعَادَةٍ؛ لِأَنَّهُ شَرْطُ عَجْزُوا عَنْهُ فَسَقَطَ، كَسَرِ الْعَوْرَةِ وَالْقِيَامِ.

(وَصَلَّى) النَّبِيُّ ﷺ لِبَيْتِ الْمَقْدِسِ عَشْرَ سِنِينَ بِمَكَّةَ جَزَمَ بِهِ الْقَاضِي فِي «شَرْحِ الْخَرْقِيِّ الصَّغِيرِ»^(١)، وَالسَّامَرِيُّ فِي «الْمُسْتَوْعِبِ»^(٢)، وَهِيَ الْمُدَّةُ الَّتِي أَقَامَهَا بِمَكَّةَ بَعْدَ الْبُعْثَةِ؛ بِنَاءً عَلَى حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «بَعَثَهُ اللَّهُ عَلَى رَأْسِ أَرْبَعِينَ سَنَةً، فَأَقَامَ بِمَكَّةَ عَشْرَ سِنِينَ، وَبِالْمَدِينَةِ عَشْرَ سِنِينَ...»^(٣)، الْحَدِيثُ.

وَقَالَ الْفَخْرُ الرَّازِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ»: «اخْتَلَفُوا فِي صَلَاتِهِ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَقَالَ قَوْمٌ: «كَانَ بِمَكَّةَ يُصَلِّي إِلَى الْكَعْبَةِ، فَلَمَّا صَارَ إِلَى الْمَدِينَةِ أَمَرَ بِالتَّوَجُّهِ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا». وَقَالَ قَوْمٌ: «كَانَ بِمَكَّةَ يُصَلِّي إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، إِلَّا أَنَّهُ يَجْعَلُ الْقِبْلَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا». وَقَالَ قَوْمٌ: «بَلْ كَانَ يُصَلِّي إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ فَقَطْ بِمَكَّةَ، وَبِالْمَدِينَةِ أَوَّلًا سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا، ثُمَّ أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِالتَّوَجُّهِ إِلَى الْكَعْبَةِ لِمَا فِيهِ مِنَ الصَّلَاحِ»^(٤)، انْتَهَى.

(و) صَلَّى أَيْضًا ﷺ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، (سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا بِالْمَدِينَةِ)

(١) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٢/٢١٠).

(٢) «المستوعب» للسامري (١/١٦٨).

(٣) أخرجه البخاري (٤/ رقم: ٣٥٤٨) و(٧/ رقم: ٥٩٠٠) ومسلم (٢/ رقم: ٢٣٤٧).

(٤) «مفاتيح الغيب» لفخر الدين الرازي (٤/١٢٢).

وَقِيلَ: «سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا»، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنِ الْبَرَاءِ^(١)، وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْإِقْنَاعِ»^(٢). وَقِيلَ: «ثَمَانِيَةَ عَشَرَ».

وَكَانَ تَوَجُّهُهُ ﷺ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ (بِالسُّنَّةِ أَوْ الْقُرْآنِ، قَوْلَانِ) قِيلَ: «إِنَّ الصَّلَاةَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ نَزَلَ بِهَا قُرْآنٌ وَنُسِخَ». وَقِيلَ: «إِنَّهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوْا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]». (ثُمَّ أَمَرَ ﷺ بِالتَّوَجُّهِ لِلْكَعْبَةِ) بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَدَّ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٤٤] الْآيَةَ.

(فَلَا تَصِحُّ) الصَّلَاةُ (لِقَادِرٍ) لَا عَاجِزٍ (بِدُونِ اسْتِقْبَالِهَا) أَيِ: الْكَعْبَةِ، (إِلَّا فِي نَفْلِ وَرَائِيَّةٍ) لِـ (مُسَافِرٍ، فَقَبْلَتُهُ) فِي النَّفْلِ وَالرَّائِيَّةِ (جِهَةً سِيرِهِ، وَلَوْ) اسْتَدْبَرَ الْكَعْبَةَ أَوْ كَانَ (مَاشِيًا) فَيُصَلِّي لِجِهَةِ سِيرِهِ عَلَى مَا يَأْتِي تَفْصِيلُهُ؛ لِلْخَبَرِ فِي الرَّكْبِ، وَيَأْتِي.

(سَفَرًا مُبَاحًا) أَيِ: غَيْرِ مُحَرَّمٍ وَلَا مَكْرُوهٍ؛ لِأَنَّ نَفْلَهُ كَذَلِكَ رُخْصَةٌ، وَهِيَ لَا تُنَاطُ بِالْمَعَاصِي. (وَلَوْ) كَانَ السَّفَرُ (قَصِيرًا) نَصَّ عَلَيْهِ^(٣)، فِيمَا دُونَ فَرَسَخٍ؛ [٩٣/ب] لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوْا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، قَالَ ابْنُ عُمرَ: «نَزَلَتْ فِي التَّطَوُّعِ خَاصَّةً»^(٤). وَلِحَدِيثِ ابْنِ عُمرَ

(١) النسائي (١/ رقم: ٤٩٨، ٤٩٩). وقد أخرجه مسلم أيضًا (١/ رقم: ٥٢٥).

(٢) «الإقناع» للحجّاي (١/ ١٥٣).

(٣) «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (١/ ٣٤١).

(٤) أخرجه الدارقطني (٢/ رقم: ١٠٦٣).

مَرْفُوعًا: «كَانَ يُصَلِّي عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ يُومِئُ بِرَأْسِهِ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١). وَلِلْبُخَارِيِّ: «إِلَّا الْفَرَائِضَ»^(٢)، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ طَوِيلِ السَّفَرِ وَقَصِيرِهِ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ فِي التَّطَوُّعِ؛ لِئَلَّا يُؤَدِّيَ إِلَى تَقْلِيلِهِ أَوْ تَرْكِهِ، فَاسْتَوَى فِيهِ.

وَأُلْحِقَ الْمَاشِي بِالرَّاكِبِ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ أُبِيحَتْ لِلرَّاكِبِ؛ لِئَلَّا يَنْقَطِعَ عَنِ الْقَافِلَةِ فِي السَّفَرِ، وَهُوَ مُوجُودٌ فِي الْمَاشِي.

وَلَا يَسْقُطُ الْاسْتِيقْبَالُ إِذَا كَانَ السَّفَرُ (مَكْرُوهًا) لِمَا تَقَدَّمَ، (أَوْ) أَيْ: وَلَا يَسْقُطُ الْاسْتِيقْبَالُ (حَضْرًا) كَالرَّاكِبِ السَّائِرِ فِي مِصْرِهِ أَوْ قَرْيَتِهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسَافِرٍ. (وَلَا) يَسْقُطُ الْاسْتِيقْبَالُ فِي نَقْلِ (رَاكِبٍ تَعَاسِيفَ، وَهُوَ: رُكُوبُ) الـ(فَلَاةِ، وَقَطْعُهَا عَلَى غَيْرِ صَوْبٍ) كَالِهَائِمِ وَالتَّائِهِ وَالسَّائِحِ، (وَلَا) يَسْقُطُ الْاسْتِيقْبَالُ عَنْ (رَاكِبٍ مُحَفَّةٍ وَاسِعَةٍ، وَ) رَاكِبٍ (نَحْوِ سَفِينَةٍ) كَالْعِمَارِيَّةِ، بَلْ يَدُورُ فِي الْمُحَفَّةِ وَالسَّفِينَةِ.

قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «لَوْ أَمَكَّنَهُ أَنْ يَدُورَ فِي السَّفِينَةِ وَالْمُحَفَّةِ إِلَى الْقِبْلَةِ فِي كُلِّ الصَّلَاةِ لَزِمَهُ ذَلِكَ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَقَدَمَهُ: ابْنُ تَمِيمٍ، وَابْنُ مُنَجَّى فِي «شَرْحِهِ»، وَ«الرَّعَايَةُ» وَزَادَ: «الْعِمَارِيَّةَ، وَالْمَحْمَلَ، وَنَحْوَهُمَا». قَالَ فِي «الْكَافِي»: «فَإِنْ أَمَكَّنَهُ الْاسْتِيقْبَالُ وَالرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ كَالَّذِي فِي الْعِمَارِيَّةِ لَزِمَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ كَرَّاكِبِ السَّفِينَةِ». وَفِي «الْمُغْنِي» وَ«الشَّرْحِ» نَحْوُ

(١) البخاري (٢/ رقم: ١١٠٥) ومسلم (١/ رقم: ٧٠٠).

(٢) البخاري (٢/ رقم: ١٠٠٠).

ذَلِكَ. وَقِيلَ: «لَا يَلْزُمُهُ»، اخْتَارَهُ الْآمِدِيُّ، وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ - أَيِ: الْمُؤَوَّقِ - فِي الْمِحْفَةِ وَنَحْوِهَا، قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: «لَا يَجِبُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ»، انْتَهَى كَلَامُ «الْإِنْصَافِ»^(١).

وَقَالَ فِي «الْإِقْنَاعِ»: «وَيَدُورُ فِي السَّفِينَةِ وَالْمِحْفَةِ وَنَحْوِهَا إِلَى الْقِبْلَةِ فِي صَلَاةِ فَرَضٍ، لَا نَفْلٍ»^(٢)، انْتَهَى.

وَالْمُرَادُ: (غَيْرُ مَلَّاحٍ) فَلَا يَلْزُمُهُ أَنْ يَدُورَ لَا فِي الْفَرَضِ وَلَا فِي النَّفْلِ؛ لِحَاجَتِهِ لِتَسْيِيرِ السَّفِينَةِ، (وَأِنْ لَمْ يُعْذَرْ مَنْ عَدَلَتْ بِهِ دَابَّتُهُ) إِلَى غَيْرِ جِهَةِ الْقِبْلَةِ بِأَنْ عَلِمَ بِعُدُولِهَا، وَقَدَّرَ عَلَى رَدِّهَا وَلَمْ يَفْعَلْ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ. (أَوْ عَدَلَتْ) هُوَ (إِلَى غَيْرِهَا) أَيِ: الْقِبْلَةِ، (عَنْ جِهَةِ سَيْرِهِ مَعَ عِلْمِهِ) بِعُدُولِهَا، بَطَلَتْ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ قِبْلَتَهُ عَمْدًا، وَسَوَاءٌ طَالَ عُدُولُهُ أَوْ لَا.

(أَوْ عُذِرَ) مَنْ عَدَلَتْ بِهِ دَابَّتُهُ لِعَجْزِهِ عَنْهَا لِجَمَاحِهَا وَنَحْوِهِ، أَوْ عُذِرَ مَنْ عَدَلَتْ إِلَى غَيْرِهَا لِعَفْلَةٍ أَوْ نَوْمٍ أَوْ جَهْلٍ، أَوْ ظَنَّ أَنَّهَا جِهَةٌ سَيْرِهِ (وَطَالَ)^(٣) عُرْفًا عُدُولَ دَابَّتِهِ أَوْ عُدُولَهُ، (بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ عَمَلٌ كَثِيرٌ، فَيَبْطُلُهَا عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ وَجَهْلُهُ، فَإِنْ عُذِرَ وَلَمْ يَطُلْ لَمْ تَبْطُلْ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْعَمَلِ الْيَسِيرِ.

(و) إِنْ كَانَ الْعُدُولُ (بِعُذْرِ سَهْوٍ قَصِيرٍ يَسْجُدُ لَهُ) أَيِ: لِعُذْرِ السَّهْوِ،

(١) «الإنصاف» للمزداوي (٣/٣٢١).

(٢) «الإقناع» للحجّاي (١/١٥٤).

(٣) كذا في «غاية المنتهى» لمربي الكرمي (١/١٥٤)، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «(فطال)».



لَا الْعَفْلَةَ وَالنَّوْمَ وَنَحْوَهُ، فَيَعَايَا بِهَا إِذَا كَانَ الْعُدُولُ مِنْ دَابَّتِهِ بِعُذْرٍ سَهْوٍ مِنْهُ،
فَيَقَالُ: «رَجُلٌ وَجَبَ عَلَيْهِ سُجُودُ السَّهْوِ لِفَعْلٍ غَيْرِهِ».

❖ تِمَمَةٌ: إِنْ انْحَرَفَ عَنْ جِهَةِ سَيْرِهِ، فَصَارَ قَفَاهُ إِلَى الْقِبْلَةِ عَمْدًا،
بَطَلَتْ؛ لِاسْتِدْبَارِهِ الْقِبْلَةَ، وَكَذَا لَوْ اسْتَدَارَ بِجُمْلَتِهِ عَنْ جِهَةِ سَيْرِهِ إِلَى غَيْرِ جِهَةِ
الْقِبْلَةِ؛ لِتَرْكِهِ قِبْلَتَهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ انْحِرَافُهُ فِي جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ إِلَى جِهَةِ الْقِبْلَةِ،
فَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّ التَّوَجُّهَ إِلَيْهَا هُوَ الْأَصْلُ.

(وَأِنْ وَقَفَ) الْمُسَافِرُ الْمُتَنَفِّلُ لِجِهَةِ سَيْرِهِ؛ (لِتَعَبِ دَابَّتِهِ، أَوْ) وَقَفَ
(مُنْتَظِرًا رُفْقَةً، أَوْ) وَقَفَ لِكَوْنِهِ (لَمْ يَسِرْ لِسَيْرِهِمْ) أَيِ: الرُّفْقَةِ، [١/٩٤] (أَوْ نَوَى
النُّزُولَ بِلَدٍّ دَخَلَهُ، أَوْ نَزَلَ فِي أَثْنَائِهَا) أَيِ: الصَّلَاةِ، (اسْتَقْبَلَ) الْقِبْلَةَ حَالَ كَوْنِهِ
(نَازِلًا، وَ[يَتِمُّهَا] ^(١)) أَيِ: الصَّلَاةِ، كَالْخَائِفِ يَأْمَنُ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ.

(وَيَتَجَهُّ: وَجُوبُ نَزُولِ رَاكِبٍ لَا يَتِمَّكِنُ مِنْ نَحْوِ سُجُودٍ) كَرُّكَوعٍ عَلَى
رَاحِلَةٍ، وَلَا (سِيَمًا) سُجُودٍ (مُفْتَرَضٍ) إِنْ أَمَكَّنَهُ النُّزُولُ، وَإِلَّا فَلَا. أَمَّا
الْمُفْتَرَضُ فَظَاهِرٌ كَمَا يَأْتِي التَّصْرِيحُ بِهِ، وَأَمَّا الْمُتَنَفِّلُ فَهُوَ مُخَالَفٌ لِإِطْلَاقِهِمْ:
أَنَّ الرَّاكِبَ الْمُتَنَفِّلَ يَوْمِيٌّ بِرُكُوعٍ وَسُجُودٍ حَيْثُ لَمْ يَتِمَّكِنْ مِنْ فِعْلِهِمَا، وَلَمْ
يُقَيِّدُوهُ بِتَعَذُّرِ نَزُولٍ، وَهُوَ ^(٢) مِمَّنْ أَطْلَقَ الْعِبَارَةَ فِيمَا يَأْتِي، فَلْيَتَأَمَّلْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَأِنْ نَذَرَ صَلَاةً) مَا، كَرُّكَعَتَيْنِ مَثَلًا، (عَلَى دَابَّةٍ، جَارَ) نَذَرُهُ وَلَزِمَ،

(١) كَذَا فِي «غَايَةِ الْمُنْتَهَى» لِمَرْعِيِّ الْكَرْمِيِّ (١/١٥٤)، وَهُوَ الْأَلِيقُ بِالسِّيَاقِ، وَفِي (أ) وَ(ب):
«(يَتِمُّهَا)».

(٢) أَيِ: الْمَاتِنُ الشَّيْخُ مَرْعِيُّ الْكَرْمِيِّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

(وَصَحَّتِ الصَّلَاةُ الْمُنْدُورَةُ (عَلَيْهَا) أَيُ: عَلَى الدَّابَّةِ .

(وَشُرِطَ) مُطْلَقًا (طَهَارَةُ مَحَلِّ رَاكِبٍ) مِنْ نَحْوِ سَرَجٍ وَإِكَافٍ كَثِيرِهِ؛ لِعَدَمِ الْمَشَقَّةِ . [فَإِنْ كَانَ الْمَرْكُوبُ نَجَسَ الْعَيْنِ أَوْ] ^(١) أَصَابَتْ مَوْضِعَ الرُّكُوبِ مِنْهُ نَجَاسَةٌ، وَفَوْقَهُ حَائِلٌ طَاهِرٌ مِنْ بَرْدَعَةٍ وَنَحْوِهَا، صَحَّتِ الصَّلَاةُ .

(و) شُرِطَ أَيْضًا (عَدَمُ مُلَاقَاتِهِ) أَيُ: الْمُتَنَقِّلُ عَلَى الدَّابَّةِ (لِنَجَسِ) الْعَيْنِ (كَحِمَارٍ) وَبَعْلِ، (وَلَا يَضُرُّ وَطْءُ دَابَّتِهِ) (نَجَاسَةً) فَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ، وَقَالَ ابْنُ حَمْدَانَ: «بَلَى، إِنْ أَمَكْنَ رَدُّهَا عَنْهَا وَلَمْ يَرُدَّهَا» ^(٢) . (بَل) يَضُرُّ وَيُفْسِدُ الصَّلَاةَ (وَطْءُ مَا شِ عَمْدًا) نَجَاسَةً، كَغَيْرِ الْمُسَافِرِ .

(وَيَتَجَهُّ) لَا يَضُرُّ وَطْءُ الدَّابَّةِ نَجَاسَةً إِذَا كَانَتْ (غَيْرَ رَطْبَةٍ) وَأَمَّا الرَّطْبَةُ فَيَضُرُّ، وَإِنْ رَكِبَ مَا شِ مُتَنَقِّلٌ فِي نَفْلِ، أَتَمَّهُ رَاكِبًا؛ لِأَنَّهُ انْتَقَلَ مِنْ حَالَةٍ مُخْتَلَفٍ فِي التَّنَقُّلِ فِيهَا إِلَى حَالَةٍ مُتَّفِقٍ عَلَيْهِ فِيهَا، مَعَ كَوْنِ كُلِّ مِنْهُمَا حَالَةً سَيْرٍ .

(وَيَتَجَهُّ: وَ) كَذَا إِنْ رَكِبَ مَا شِ (فِي فَرَضٍ) أَتَمَّهُ رَاكِبًا (حَيْثُ جَازَ) صَلَاةُ الْفَرَضِ عَلَى الدَّابَّةِ، وَيَأْتِي .

(وَتَبْطُلُ) الصَّلَاةُ (بِرُّكُوبِ قَاعِدٍ وَقَائِمٍ) أَيُ: لَوْ تَنَقَّلَ النَّازِلُ بِالْمَوْضِعِ الَّذِي نَزَلَ فِيهِ وَرَكِبَ فِي أَثْنَاءِ نَفْلِهِ بَطُلَ، سَوَاءٌ كَانَ يُصَلِّي قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا؛ لِأَنَّ حَالَتَهُ حَالَةً إِقَامَةٍ، فَرُّكُوبُهُ فِيهَا بِمَنْزِلَةِ الْعَمَلِ الْكَثِيرِ .

(١) من «كشف القناع» للبهوتي (٢٢٣/٢) فقط .

(٢) انظر: «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٣٤٤/١) .

(و) يَجِبُ (عَلَى) مُسَافِرٍ (مَا شِ) يَتَنَقَّلُ: (إِحْرَامٌ) إِلَى الْقِبْلَةِ، (وَرُكُوعٌ وَسُجُودٌ إِلَيْهَا) بِالْأَرْضِ (إِنْ أُمِنَ) لَيْتَسَّرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، (وَيَفْعَلُ مَا سِوَاهُ إِلَى جِهَةِ سَيْرِهِ) وَصَحَّحَ الْمَجْدُ: «يَوْمِيُّ بُرْكَوعٍ وَسُجُودٍ إِلَى جِهَةِ سَيْرِهِ، كَرَائِبٍ»^(١).

(وَكَذَا) يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ (رَاكِبٌ) فِي كُلِّ الصَّلَاةِ، وَيَرْكَعُ وَيَسْجُدُ وَجُوبًا إِنْ (أُمِنَهُ) ذَلِكَ (بِلَا مَشَقَّةٍ) كَرَائِبِ الْمَحَفَّةِ الْوَاسِعَةِ، وَالسَّفِينَةِ، وَالرَّاحِلَةِ الْوَاقِفَةِ؛ لِأَنَّهُ كَالْمُقِيمِ فِي عَدَمِ الْمَشَقَّةِ، (وَالْإِلَّا) بَأَنَّ لَمْ يُمَكِّنْهُ ذَلِكَ بِلَا مَشَقَّةٍ، كَرَائِبِ بَعِيرٍ مَقْطُورٍ تَعَسَّرَ عَلَيْهِ الْإِسْتِدَارَةُ بِنَفْسِهِ، أَوْ رَاكِبِ حَزُونٍ تَصْعَبَ عَلَيْهِ إِدَارَتُهُ، وَلَا يُمَكِّنُهُ رُكُوعٌ وَلَا سُجُودٌ، (فَ) يُحْرِمُ (إِلَى جِهَةِ سَيْرِهِ) وَيَوْمِيُّ بُرْكَوعٍ وَسُجُودٍ.

(وَيَلْزَمُ قَادِرًا) عَلَى الْإِيمَاءِ (جَعَلَ سُجُودَهُ أَخْفَضَ) [أَي] ^(٢): مِنْ رُكُوعِهِ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ قَالَ: «بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ، فَجِئْتُ وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ، وَالسُّجُودُ أَخْفَضُ مِنَ الرُّكُوعِ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٣).

(و) تَلْزَمُهُ أَيْضًا: (طَمَأْنِينَةٌ) لِأَنَّهَا رُكْنٌ قَدَرٌ عَلَى الْإِثْيَانِ بِهِ، فَلَزِمَهُ كَمَا كَانَ بِالْأَرْضِ، وَتَجُوزُ صَلَاةُ النَّافِلَةِ - مِنْ وَثَرٍ وَغَيْرِهِ - لِلْمُسَافِرِ عَلَى: الْبَعِيرِ، وَالْفَرَسِ، وَالبَغْلِ، وَالْحِمَارِ، وَنَحْوِهَا؛ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ وَهُوَ مُتَوَجِّهٌ لِحَيْبَرَ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٤).

(١) انظر: «كشف القناع» للبهوتي (٢/٢٢٤).

(٢) من (ب) فقط.

(٣) أبو داود (٢/رقم: ١٢٢٠). وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٤/رقم: ١١١٢).

(٤) أبو داود (٢/رقم: ١٢١٩). وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٤/رقم: ١١١١).

(فَضَّلَ)

فِي بَيَانِ مَا يَجِبُ اسْتِقْبَالُهُ، وَأَدْلَةُ الْقِبْلَةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا



[٩٤/ب] (وَفَرَضُ مَنْ قَرَّبَ مِنَ الْكَعْبَةِ) وَهُوَ مَنْ تُمَكِّنُهُ مُشَاهَدَتُهَا، أَوْ مَنْ يُخْبِرُهُ عَنْ يَقِينٍ: إِصَابَةُ عَيْنِهَا بِكُلِّ بَدَنِهِ، بِحَيْثُ لَا يَخْرُجُ شَيْءٌ مِنْهُ عَنْهَا.

(أَوْ) أَيُّ: وَفَرَضُ مَنْ قَرَّبَ مِنْ (مَسْجِدِهِ ﷺ) إِصَابَةُ الْعَيْنِ بِكُلِّ بَدَنِهِ) لِأَنَّ قِبْلَتَهُ مُتَقَيَّنَةٌ الصَّحَّةِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَا يُقَرَّرُ عَلَى الْخَطَا، وَرَوَى أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَكَعَ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْقِبْلَةِ، وَقَالَ: «هَذِهِ الْقِبْلَةُ»^(١).

قَالَ فِي «الشَّرْحِ الْكَبِيرِ»: «وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ [صَلَاةَ] ^(٢) الصَّفِّ الْمُسْتَطِيلِ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ صَحِيحَةٌ، مَعَ خُرُوجِ بَعْضِهِمْ عَنِ اسْتِقْبَالِ عَيْنِ الْكَعْبَةِ؛ لِكَوْنِ الصَّفِّ أَطْوَلَ مِنْهَا، وَقَوْلُهُمْ: «إِنَّهُ ﷺ لَا يُقَرَّرُ عَلَى الْخَطَا» صَحِيحٌ، لَكِنْ إِنَّمَا الْوَاجِبُ عَلَيْهِ اسْتِقْبَالُ الْجِهَةِ، وَقَدْ فَعَلَهُ، وَهَذَا الْجَوَابُ عَنِ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ^(٣)، انْتَهَى.

وَقَدْ يُجَابُ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِمْ: «فَرَضُهُ اسْتِقْبَالُ الْعَيْنِ» أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي

(١) أخرجه مسلم (١/ رقم: ١٣٣٠).

(٢) من (ب) فقط.

(٣) «الشَّرْحُ الْكَبِيرُ» لابن أبي عمر (٣/ ٣٣١ - ٣٣٢).

مَسْجِدِهِ ﷺ وَمَا قَرَّبَ مِنْهُ الانْحِرَافُ عَنْهُ يَمَنَةً وَلَا يَسْرَةً، كَمَنْ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؛ لِأَنَّ قِبْلَتَهُ بِالنَّصِّ، فَلَا تَجُوزُ مُخَالَفَتُهُ. قَالَ النَّازِمُ: «وَفِي مَعْنَاهُ - أَيِ: مَسْجِدِهِ ﷺ - كُلُّ مَوْضِعٍ ثَبَتَ أَنَّهُ ﷺ صَلَّى فِيهِ إِذَا ضُبِطَتْ جِهَتُهُ»^(١).

(وَلَا يَضُرُّ عُلُوُّ) عَنِ الْكَعْبَةِ، كَالْمُصَلِّي عَلَى جَبَلٍ أَبِي قُبَيْسٍ^(٢)، (وَلَا) يَضُرُّ (نُزُولُ) عَنْهَا، كَمَنْ فِي حَفِيرَةٍ تَنْزِلُ عَنْ مُسَامَتَيْهَا؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِالْبُقْعَةِ لَا بِالْجِدَارِ كَمَا تَقْدَمُ. (أَوْ) أَيِ: وَلَا يَضُرُّ (حَائِلٌ حَادِثٌ) كَالْأُبْنِيَّةِ، (حَيْثُ أَمَكَنَ تَيْقُنٌ بِنَظَرٍ أَوْ خَبَرٍ ثَقَةٍ عَنْ يَقِينٍ) فَإِنَّ [مَنْ]^(٣) نَشَأَ بِمَكَّةَ وَأَقَامَ بِهَا كَثِيرًا يُمَكِّنُهُ الْيَقِينُ فِي ذَلِكَ، فَتَعَيَّنَ لِعَدَمِ الْمَشَقَّةِ، لَا بِخَبَرٍ غَيْرِ ثَقَةٍ، وَلَا بِخَبَرٍ ثَقَةٍ عَنْ غَيْرِ يَقِينٍ.

(فَإِنْ تَعَذَّرَتْ عَلَيْهِ إِصَابَةُ الْعَيْنِ (بِحَائِلٍ أَصْلِيٍّ، كَجَبَلٍ أَبِي قُبَيْسٍ وَنَحْوِهِ، (اجْتَهَدَ إِلَى عَيْنِهَا) أَيِ: الْكَعْبَةِ؛ لِخَبَرِ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ [مَا اسْتَطَعْتُمْ]»^(٤))^(٥).

وَالْأَعْمَى وَالْغَرِيبُ إِذَا أَرَادَ الصَّلَاةَ بِنَحْوِ دَارٍ بِمَكَّةَ، فَقَرَضَهُ الْخَبَرُ عَنْ يَقِينٍ، وَلَيْسَ لَهُ الْجِتْهَادُ، كَالْحَاكِمِ يَجِدُ النَّصَّ.

(١) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٣/٣٣٠).

(٢) جبل معروف بمكة، وهو المُشْرِفُ عَلَى الصَّفَا. انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١٠٩/٤).

(٣) من (ب) فقط.

(٤) من «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» فقط.

(٥) أخرجه البخاري (٩/ رقم: ٧٢٨٨) ومسلم (١/ رقم: ١٣٣٧) من حديث أبي هريرة.



(وَفَرَضُ مَنْ بَعْدَ) عَنِ الْكَعْبَةِ وَمَسْجِدِهِ ﷺ ، (وَهُوَ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمُعَايَنَةِ) لِذَلِكَ ، (وَلَا يَقْدِرُ) (عَلَى مَنْ يُخْبِرُهُ) بِالْعَيْنِ (عَنْ يَقِينٍ = إِصَابَةُ الْجِهَةِ) أَيُّ: جِهَةِ الْكَعْبَةِ ، (بِالْاجْتِهَادِ) لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ»، رَوَاهُ: ابْنُ مَاجَهَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ^(١) . وَلَا نَعْقَادِ الْإِجْمَاعِ عَلَى صِحَّةِ صَلَاةِ الْاِثْنَيْنِ الْمُتَبَاعِدَيْنِ يَسْتَقْبِلَانِ قِبْلَةً وَاحِدَةً، وَعَلَى صِحَّةِ صَلَاةِ الصَّفِّ الطَّوِيلِ عَلَى خَطِّ مُسْتَوٍ^(٢) .

(وَيُعْفَى عَنِ انْحِرَافِ يَسِيرٍ) يَمْنَةً وَيَسْرَةً لِلْخَبَرِ، وَلِأَنَّ إِصَابَةَ الْعَيْنِ بِالْاجْتِهَادِ مُتَعَذِّرَةٌ، فَسَقَطَتْ وَأُقِيمَتِ الْجِهَةُ مُقَامَهَا لِلضَّرُورَةِ .

(فَإِنْ أَمَكْنَهُ ذَلِكَ) أَيُّ: مَعْرِفُهُ فَرَضٍ مِنْ عَيْنٍ أَوْ جِهَةٍ (بِخَبَرٍ مُكَلَّفٍ، وَلَوْ) كَانَ (عَبْدًا أَوْ أُتْنَى، [عَدْلًا]^(٣) ظَاهِرًا وَبَاطِنًا عَنْ يَقِينٍ، كَذًا رَأَيْتُ) النَّجْمَ الْمَعْرُوفَ بِ(الْقُطْبِ هُنَا، أَوْ) رَأَيْتُ (الْجَمَّ الْغَفِيرَ يُصَلِّي إِلَى كَذَا) أَيُّ: جِهَةٍ أَشَارَ إِلَيْهَا، (لَزِمَهُ الْعَمَلُ بِهِ) أَيُّ: بِمَا قَالَ ذَلِكَ الْعَدْلُ، كَمَا يَلْزِمُهُ الْعَمَلُ بِمَحَارِبَ عِلْمَ أَنَّهَا لِلْمُسْلِمِينَ، عُدُولًا كَانُوا أَوْ فُسَاقًا؛ لِأَنَّ اتِّفَاقَهُمْ عَلَيْهَا مَعَ تَكَرُّرِ الْأَعْصَارِ إِجْمَاعٌ عَلَيْهَا .

وَعِلْمَ مِنْهُ: أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ بِخَبَرٍ صَغِيرٍ، وَلَا فَاسِقٍ، وَلَا عَدْلٍ أَخْبَرَ عَنِ

(١) ابن ماجه (٢/ رقم: ١٠١١) والترمذي (١/ رقم: ٣٤٢) .

(٢) انظر: «الكافي» لابن قدامة (١/ ٢٥٧) .

(٣) كذا في «غاية المنتهى» لمرعي الكرمي (١/ ١٥٥)، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب):

«(عدل)» .

اجْتِهَادٍ، لَكِنْ قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ: «(وَيَصِحُّ تَوَجُّهُ لِقِبْلَةِ [١/٩٥] فَاسِقٍ فِي بَيْتِهِ)، ذَكَرَهُ فِي «الِإِشَارَاتِ»^(١)، وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْمُبْدِعِ»^(٢). قَالَ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى»: «قُلْتُ: وَإِنْ كَانَ هُوَ عَمَلَهَا فَهُوَ كَأَخْبَارِهِ»^(٣)، انْتَهَى. فَلَوْ شَكَّ فِي حَالِهِ قَبْلَ قَوْلِهِ فِي الْأَصَحِّ، وَإِنْ شَكَّ فِي إِسْلَامِهِ [فَلَا]^(٤).

وَإِنْ وَجَدَ مَحَارِبَ فِي بَلَدٍ خَرَابٍ وَلَمْ يَعْلَمْهَا لِلْمُسْلِمِينَ لَمْ يَعْمَلْ بِهَا؛ لِأَنَّهَا لَا دِلَالَةَ فِيهَا وَإِنْ كَانَ عَلَيْهَا آثَارُ الْإِسْلَامِ؛ لِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْبَانِي مُشْرِكًا عَمَلَهَا لِيَعْرِبَ بِهَا الْمُسْلِمِينَ. قَالَ فِي «الشَّرْحِ»: «إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّا لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ هَذَا الْاِحْتِمَالُ، وَيَحْصُلُ لَهُ الْعِلْمُ أَنَّهُ مِنْ مَحَارِبِ الْمُسْلِمِينَ، فَيَسْتَقْبِلُهُ»^(٥).

[وَعُلِمَ مِنْهُ: أَنَّهُ إِذَا عَلِمَهَا لِلْكَفَّارِ لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهَا؛ لِأَنَّ قَوْلَهُمْ: «لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ»، فَمَحَارِبُهُمْ أَوْلَى. وَفِي «الْمُعْنِي» وَ«الشَّرْحِ»: «إِذَا عَلِمْتَ قِبْلَتَهُمْ كَالنَّصَارَى، إِذَا رَأَى مَحَارِبَهُمْ فِي كَنَائِسِهِمْ عَلِمَ أَنَّهَا مُسْتَقْبِلَةٌ»^(٦) لِلْمُشْرِقِ^(٧).

(وَمَتَى اشْتَبَهَتْ الْقِبْلَةُ (سَفَرًا) وَ[حَضْرًا]^(٨) وَقَتَ صَلَاةٍ، (اجْتَهَدَ فِي

(١) «مختصر ابن تميم» (١/٥٩).

(٢) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١/٣٥٨).

(٣) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٣/٣٣٥).

(٤) من (ب) فقط.

(٥) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٣/٣٣٧).

(٦) من (ب) فقط.

(٧) «المعني» لابن قدامة (٢/١٠٢) و«الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٣/٣٣٧).

(٨) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «حضر».



طَلِبَهَا) وَجُوبًا (بِدَلَالِهَا) جَمْعُ دَلِيلٍ بِمَعْنَى دَالٍّ^(١)؛ لِأَنَّ مَا وَجَبَ اتِّبَاعُهُ عِنْدَ
وُجُودِهِ وَجَبَ الاسْتِدْلَالُ عَلَيْهِ عِنْدَ خَفَائِهِ، كَالْحُكْمِ فِي الْحَادِثَةِ.

(وَسُنَّ تَعَلُّمَهَا) أَيِ: أَدِلَّةِ الْقِبْلَةِ، (مَعَ أَدِلَّةِ) الْ(وَقْتِ) قَالَ فِي «الْمُبْدِعِ»:
«وَيَجِبُ عَلَى مَنْ يُرِيدُ السَّفَرَ تَعَلُّمُ ذَلِكَ، وَمَنْعُهُ^(٢) قَوْمٌ - مِنْهُمْ: صَاحِبُ
«الْمُنْتَهَى»، وَ«الْإِقْنَاعِ»، وَالْمُصَنِّفُ - لِأَنَّ جِهَةَ الْقِبْلَةِ مِمَّا يَنْدُرُ التَّيَّاسُ،
وَالْمُكَلَّفُ يَجِبُ عَلَيْهِ تَعَلُّمُ مَا يَعُمُّ لَا مَا يَنْدُرُ»^(٣).

(فَإِنْ دَخَلَ) الْوَقْتُ (وَخَفِيتَ عَلَيْهِ) أَدِلَّةُ الْقِبْلَةِ، (لَرِمَهُ) تَعَلَّمَهَا؛ لِأَنَّ
الْوَاجِبَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ مَعَ قِصْرِ زَمَنِهِ، وَ«إِنْ صَلَّى قَبْلَهُ لَمْ تَصِحَّ»، ذَكَرَهُ فِي
«الشَّرْحِ»^(٤). (وَيُقْلَدُ غَيْرُهُ لِضَيْقِهِ) أَيِ: الْوَقْتِ، عَنْ [تَعَلُّمِ الْأَدِلَّةِ]^(٥) وَلَا
يُعِيدُ؛ لِأَنَّ الاسْتِقْبَالَ يَجُوزُ تَرْكُهُ لِلضَّرُورَةِ كَشِدَّةِ الْخَوْفِ، بِخِلَافِ الطَّهَارَةِ.

(وَأَصَحُّ الْأَدِلَّةِ: النُّجُومُ) قَالَ تَعَالَى: ﴿وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [النحل: ١٦]،
وَقَالَ: ﴿جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا﴾ [الأنعام: ٩٨]، وَقَالَ عُمَرُ: «تَعَلَّمُوا مِنْ

(١) قال الكفوي في «الكلديات» (ص ٤٣٩): «ويجمع الدليل على: أدلة، لا على: دلائل، إلا نادراً ك: «سليل» على «سلائل» على ما حكاه أبو حيان؛ إذ لم يأت «فعاثل» جمعاً لاسم جنس على «فعليل»، صرح به ابن مالك. ويجوز أن يكون جمع «دلالة» ك: «رسائل» و«رسالة»، وإن كان المشهور أن جمع «دليل»: «أدلة»، انتهى بتصرف.

(٢) أي: الوجوب.

(٣) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٣٥٨/١).

(٤) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٣٤٩/٣).

(٥) في (أ): «أدلة».

النُّجُومَ مَا تَعْرِفُونَ بِهِ الْقِبْلَةَ وَالطَّرِيقَ»^(١). وَقَالَ الْأَثْرَمُ: «قُلْتُ لِأَحْمَدَ: مَا تَرَى فِي تَعَلُّمِ هَذِهِ النُّجُومِ الَّتِي يُعَلِّمُ بِهَا كَمْ مَضَى مِنَ النَّهَارِ، وَكَمْ بَقِيَ؟ فَقَالَ: مَا أَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا!»^(٢).

(وَأَثْبَتَهَا) وَأَقْوَاهَا: (الْقُطْبُ) بِثَلَاثِ الْقَافِ، حَكَاهُ ابْنُ سِيدَه^(٣)؛ لِأَنَّهُ لَا يَزُولُ مِنْ مَكَانِهِ، وَيُمْكِنُ كُلُّ أَحَدٍ مَعْرِفَتَهُ، وَالْمُرَادُ بِالْقُطْبِ هُنَا: الشَّمَالِيُّ، (ثُمَّ الْجَدْيُ) نَجْمٌ نَبِيْرٌ قَرِيبٌ مِنَ الْقُطْبِ، (وَالْفَرْقَدَانِ) وَهُمَا قَرِيبَانِ مِنَ الْقُطْبِ أَيْضًا، لَكِنَّهُمَا أَبْعَدُ عَنْهُ مِنَ الْجَدْيِ، (فَالْقُطْبُ: نَجْمٌ) شَمَالِيٌّ (خَفِيٌّ، حَوْلَهُ) أَنْجُمٌ دَائِرَةٌ كَفَرَّاشَةٍ رَحَى، أَوْ كَسَمَكَةٍ فِي أَحَدِ طَرَفَيْهَا أَحَدُ الْفَرْقَدَيْنِ).

وَفِي «الشَّرْحِ» وَ«شَرْحِ الْمُنتَهَى»: «فِي أَحَدِ طَرَفَيْهَا الْفَرْقَدَانِ، (وَفِي) الطَّرَفِ (الْآخَرَ الْجَدْيُ)»، قَالُوا: «وَبَيَّنَ ذَلِكَ أَنْجُمٌ صِغَارٌ مَنقُوشَةٌ كَنُقُوشِ الْفَرَّاشَةِ، ثَلَاثَةٌ مِنْ فَوْقُ، وَثَلَاثَةٌ مِنْ تَحْتِ، تَدُورُ هَذِهِ الْفَرَّاشَةُ حَوْلَ الْقُطْبِ دَوْرَانِ فَرَّاشَةِ الرَّحَى حَوْلَ سَفُودِهَا»^(٤) فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ دَوْرَةً، نِصْفُهَا بِاللَّيْلِ وَنِصْفُهَا بِالنَّهَارِ فِي الزَّمَنِ الْمُعْتَدِلِ، فَيَكُونُ الْفَرْقَدَانِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فِي مَكَانِ الْجَدْيِ عِنْدَ غُرُوبِهَا، وَيُمْكِنُ الْاسْتِدْلَالُ بِهَا عَلَى أَوْقَاتِ اللَّيْلِ وَسَاعَاتِهِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَزْمَنَةِ لِمَنْ عَرَفَهَا وَفَهُمَ كَيْفِيَّةَ دَوْرَانِهَا»^(٥).

(١) أخرجه حرب الكرماني في «مسائل الإمام أحمد» (١٣٠٨/ السريخ).

(٢) «الحاوي» لأبي طالب البصري (٢٧١/١).

(٣) «المحكم» لابن سيده (٢٨٩/٦ مادة: ق ط ب).

(٤) قال الزبيدي في «تاج العروس» (٢٠٨/٨ مادة: س ف د): «وسُفُود - كَنُتُور، ويضم -: حديدَةٌ ذاتُ شُعَبٍ مُعَقَّقةٌ يُشَوَّى بِهَا».

(٥) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٣٣٩/٣) و«معونة أولي النهى» لابن النجار (٦٩/٢).



(وَالْقُطْبُ) فِي (وَسَطِ الْفَرَّاشَةِ لَا يَبْرُحُ مِنْ مَكَانِهِ دَائِمًا) قَدَّمَهُ فِي «الشرح»^(١)، وَفِي «شرح المُتَهَيِّ»: «إِلَّا قَلِيلًا»^(٢). قَالَ فِي «الشرح»: «وَقِيلَ: إِنَّهُ يَتَغَيَّرُ تَغْيِيرًا يَسِيرًا لَا يُؤَثِّرُ»^(٣).

(يَنْظُرُهُ) أَيِ: الْقُطْبُ، (حَدِيدُ الْبَصْرِ فِي غَيْرِ لِيَالِي) [٩٥/ب] ال(قَمَرِ) فَإِذَا قَوِيَ نُورُ الْقَمَرِ خَفِيَ، (وَيُسْتَدَلُّ عَلَيْهِ بِ) ال(جَدْيِ وَ) ال(فَرْقَدَيْنِ؛ فَإِنَّهُ بَيْنَهُمَا، وَعَلَيْهِ تَدُورُ بَنَاتُ نَعْشٍ) الْكُبْرَى، قَالَ الْحَجَّائِيُّ فِي «حَاشِيَتِهِ»: «بَنَاتُ نَعْشٍ: أَرْبَعَةٌ كَوَاكِبَ وَثَلَاثَةٌ تَتَّبِعُهَا الْأَرْبَعَةُ، وَالثَّلَاثَةُ بَنَاتٌ»^(٤)، انْتَهَى. وَيَدُورُ عَلَيْهِ غَيْرُ بَنَاتِ نَعْشٍ أَيْضًا.

(فَيَكُونُ) الْقُطْبُ (وَرَاءَ ظَهْرِ مُصَلٍّ بِشَامٍ وَمَا حَاذَاهَا مِنْ عِرَاقٍ وَحَرَّانَ وَسَائِرِ الْجَزِيرَةِ) لَا تَتَّفَاوَتْ فِي ذَلِكَ إِلَّا تَفَاوُتًا يَسِيرًا مَعْفُومًا عَنْهُ، ذَكَرَهُ الْمَجْدُ. (لَكِنْ) إِنْ كَانَ فِي بَلَدٍ لَا انْحِرَافَ لَهُ عَنْ مُسَامَتَةِ الْقِبْلَةِ لِلْقُطْبِ مِثْلُ أَمْدٍ وَمَا كَانَ عَلَى خَطِّهَا، فَهُوَ مُسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةِ يَجْعَلُهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ، وَإِنْ كَانَ الْبَلَدُ مُتَحَرِّفًا عَنْ مُسَامَتَةِ الْقِبْلَةِ لِلْقُطْبِ، انْحَرَفَ بِقَدْرِ انْحِرَافِ بَلَدِهِ.

فَ(يَنْحَرِفُ بِعِرَاقٍ) وَمَا كَانَ عَلَى خَطِّهَا (قَلِيلًا لِ) جِهَةِ ال(مَغْرِبِ) لِانْحِرَافِهَا عَنْ مُسَامَتَةِ الْقِبْلَةِ لِلْقُطْبِ إِلَى الْمَشْرِقِ، (وَكُلَّمَا قَرُبَ مِنْ مَشْرِقٍ

(١) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٣/٣٣٩).

(٢) «معونة أولي النهى» لابن النجار (٢/٦٩).

(٣) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٣/٣٣٩).

(٤) انظر: «كشف القناع» للبهوتي (٢/٢٣١).

انْحَرَفَ أَكْثَرَ، وَفِي دِمَشْقَ وَمَا قَارَبَهَا يَنْحَرِفُ قَلِيلًا لِحِجَّةِ الْ(مَشْرِقِ) لِأَنَّ
انْحِرَافَ دِمَشْقَ إِلَى الْمَغْرِبِ نَحْوُ نِصْفِ سُدُسِ الْفَلَكَ، يَعْرِفُ ذَلِكَ الْفَلَكِيَّةُ.
(وَكُلَّمَا قَرَّبَ مِنْ مَغْرِبِ انْحَرَفَ أَكْثَرَ) إِلَى مَشْرِقٍ (حَتَّى إِنْ قَبْلَةَ مِصْرَ مَطْلَعُ
الشَّمْسِ شِتَاءً) لِكَثْرَةِ انْحِرَافِهَا لِجِهَةِ الْمَغْرِبِ.

(و) يَجْعَلُ الْقُطْبَ (بِ) الْ(يَمَنِ) وَمَا حَاذَاهَا (قُبَالَتُهُ مِمَّا يَلِي جَانِبَهُ
الْأَيْسَرَ، وَ) يَجْعَلُ الْقُطْبَ (بِمِصْرَ) وَمَا حَاذَاهَا (عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ، وَ) يَجْعَلُهُ
(بِمَشْرِقٍ خَلْفَ أُذُنِهِ الْيُمْنَى) وَبِمَغْرِبٍ خَلْفَ أُذُنِهِ الْيُسْرَى.

(«وَإِذَا جَعَلَ الشَّامِيُّ الْقُطْبَ بَيْنَ أُذُنِهِ الْيُسْرَى وَنُقْرَةِ الْقَفَا، فَقَدْ اسْتَقْبَلَ
[مَا]»^(١) بَيْنَ الرُّكْنِ الشَّامِيِّ وَالْمِيزَابِ، قَالَهُ الشَّيْخُ) تَقِيُّ الدِّينِ فِي «شَرْحِ
الْعُمْدَةِ»^(٢). (وَمَطْلَعُ سُهَيْلٍ قِبْلَةُ الشَّامِ) وَمَا حَاذَاهَا.

وَمِمَّا يُسْتَدَلُّ بِهِ أَيْضًا: الْمَجَرَّةُ؛ فَإِنَّهَا تَكُونُ فِي الشِّتَاءِ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ فِي
نَاحِيَةِ السَّمَاءِ مُمْتَدَّةً شَرْقًا وَغَرْبًا عَلَى الْكَتِفِ الْأَيْسَرِ مِنَ الْإِنْسَانِ إِذَا كَانَ
مُتَوَجِّهًا إِلَى الْمَشْرِقِ، ثُمَّ تَصِيرُ مِنْ آخِرِهِ مُمْتَدَّةً شَرْقًا وَغَرْبًا أَيْضًا عَلَى كَتِفِهِ
الْأَيْمَنِ، وَأَمَّا فِي الصَّيْفِ فَإِنَّهَا تَتَوَسَّطُ السَّمَاءَ.

(وَمِنْهَا) أَيُّ: مِنْ دَلَائِلِ الْقِبْلَةِ، (الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ، وَمَنَازِلُهُمَا وَمَا يَقْتَرِنُ
بِهَا) أَيُّ: بِمَنَازِلِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، (وَيُقَارِبُهَا، كُلُّهَا تَطْلُعُ مِنْ مَشْرِقٍ عَلَى يَسْرَةٍ

(١) من (ب) و«غاية المنتهى» لمرعي الكرمي (١٥٦/١) و«شرح العمدة» فقط.

(٢) «شرح العمدة» لابن تيمية (٥٦٣/٢).



مُصَلِّ (ب) بِلَادِ الدِّمَشْقِ وَالشَّامِ (شَام) ، (وَتَغِيبُ بِمَغْرِبٍ عَنْ يَمْنَنِهِ) .

وَالْمَنَازِلُ ثَمَانِيَّةٌ وَعِشْرُونَ ، وَهِيَ : الشَّرْطَانُ ، وَالْبُطَيْنُ ، وَالثَّرِيَّا ، وَالدَّبْرَانُ ،
وَالْهَقْعَةُ ، وَالْهَنْعَةُ ، وَالذَّرَاعُ ، وَالتَّثْرَةُ ، وَ[الطَّرْفُ] ^(١) ، وَالْجَبْهَةُ ، وَالزُّبْرَةُ - بِضَمِّ
الزَّايِ ، وَيُقَالُ لَهُ : [الْخَرْتَانُ] ^(٢) أَيْضًا - ، وَالصَّرْفَةُ ، وَالْعَوَاءُ - مُشَدَّدًا ، مَمْدُودًا
وَمَقْصُورًا - ، وَالسَّمَاءُ ، وَالْغَفْرُ ، وَالزُّبَانِي - بِضَمِّ الزَّايِ ، مَقْصُورٌ - ، وَالْإِكْلِيلُ ،
وَالْقَلْبُ ، وَالشَّوْلَةُ ، وَالنَّعَائِمُ ، وَالْبَلْدَةُ ، وَسَعْدُ الذَّابِحِ ، وَسَعْدُ بُلْعٍ ، وَسَعْدُ
السُّعُودِ ، وَسَعْدُ الْأَخْبِيَّةِ ، وَالْفَرْغُ الْمُقَدَّمُ - بِالْعَيْنِ الْمُعْجَمَةِ - ، وَالْفَرْغُ
الْمُؤَخَّرُ ، وَبَطْنُ الْحُوتِ وَيُقَالُ لَهُ : الرَّشَاءُ ^(٣) .

وَهَذِهِ الْمَنَازِلُ مِنْهَا : أَرْبَعَةٌ عَشَرَ شَامِيَّةٌ تَطْلُعُ مِنْ وَسَطِ الْمَشْرِقِ أَوْ مَائِلَةً
عَنْهُ إِلَى الشَّمَالِ ، أَوَّلُهَا : الشَّرْطَانُ ، وَآخِرُهَا : السَّمَاءُ ، وَأَرْبَعَةٌ عَشَرَ يَمَانِيَّةٌ تَطْلُعُ
[١/٩٦] مِنَ الْمَشْرِقِ مَائِلَةً إِلَى الْيَمَنِ ، أَوَّلُهَا : الْغَفْرُ ، وَآخِرُهَا : بَطْنُ الْحُوتِ ،
وَلِكُلِّ نَجْمٍ مِنَ الشَّامِيَّةِ رَقِيبٌ مِنَ الْيَمَانِيَّةِ إِذَا طَلَعَ أَحَدُهُمَا غَابَ رَقِيبُهُ ، وَيَنْزِلُ
الْقَمَرُ كُلَّ لَيْلَةٍ بِمَنْزِلٍ مِنْهَا أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ ، ثُمَّ يَنْتَقِلُ فِي اللَّيْلَةِ الثَّانِيَةِ إِلَى الْمَنْزِلِ
الَّذِي يَلِيهِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْتَهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾
[يس : ٣٩] .

وَالشَّمْسُ تَنْزِلُ بِكُلِّ مَنْزِلٍ مِنْهَا ثَلَاثَةَ عَشَرَ يَوْمًا ، فَيَكُونُ عَوْدُهَا إِلَى الْمَنْزِلِ

(١) فِي (ب) : «الطَّرْفَةُ» .

(٢) كَذَا فِي «الْمَطْلَعِ» ، وَهُوَ الصَّوَابُ ، وَفِي (أ) : «الْخَرْتَانُ» ، وَفِي (ب) : «الْخَرَسَانُ» .

(٣) انْظُرْ : «الْمَطْلَعُ» لِابْنِ أَبِي الْفَتْحِ (ص ٨٦ - ٨٧) .

الَّذِي نَزَلَتْ بِهِ تَمَامَ حَوْلٍ كَامِلٍ، وَلِكُلِّ مَنْزِلٍ مِنْ هَذِهِ الْمَنَازِلِ نُجُومٌ تُقَارِبُهُ وَتَسِيرُ بِسِيرِهِ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ يَكْثُرُ عَدْدُهَا، فَحُكْمُهَا حُكْمُهُ، يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَيْهِ وَعَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ^(١).

(وَالِهَالِ) أَوَّلُ الشَّهْرِ إِلَى ثَلَاثَةِ (عَنْ يَمِينِهِ) أَي: الْمُصَلِّي، (عِنْدَ غُرُوبِ) (الشَّمْسِ، وَفِي ثَامِنِ لَيْلَةٍ) مِنَ الشَّهْرِ يَكُونُ (عِنْدَ غُرُوبِ) (الشَّمْسِ عَلَى قِبَلَتِهِ، وَفِي عَاشِرَةِ) أَي: اللَّيْلَةِ الْعَاشِرَةِ مِنَ الشَّهْرِ (عَلَى سَمْتِ قِبَلَتِهِ) وَقْتَ الْعِشَاءِ (بَعْدَ مَغِيبِ شَفَقِ) أَحْمَرَ، (وَفِي) لَيْلَةٍ (ثَنَتَيْنِ وَعِشْرِينَ عَلَى سَمْتِهَا وَقْتَ طُلُوعِ الْفَجْرِ) تَقْرِبًا فِيهِنَّ بِالشَّامِ.

(وَمِنْهَا) أَي: الْأَدِلَّةُ، (الرِّيَّاحُ، وَيَعْسُرُ) (الْاِسْتِدْلَالُ بِهَا بِصَحَارَى، وَ) أَمَّا (بَيْنَ جِبَالٍ وَبُنْيَانٍ) فَإِنَّهَا (تَدُورُ، فَتَخْتَلِفُ وَتَبْطُلُ) دِلَالَتُهَا، وَلِهَذَا قَالَ أَبُو الْمَعَالِي: «الْاِسْتِدْلَالُ بِهَا ضَعِيفٌ»^(٢)، انْتَهَى.

(وَأُصُولُهَا) أَي: الرِّيَّاحُ وَأُمَمَاتُهَا، (أَرْبَعُ):

أَحَدُهَا: (الْجَنُوبُ، تَهْبُ بِقِبَلَةِ شَامٍ مِنْ مَطْلَعِ سُهَيْلٍ لِمَطْلَعِ شَمْسٍ شَتَاءً، وَ) مَهَبُهَا (بِعِرَاقٍ لِبَطْنِ كَتَفٍ مُصَلٍّ يُسْرَى مَارَةً لِيَمِينِهِ).

(وَ) الثَّانِيَةُ مِنْ أُمَمَاتِ الرِّيَّاحِ: (الشَّمَالُ، مُقَابِلَتُهَا) أَي: الْجَنُوبُ، (تَهْبُ مِنْ قُطْبٍ لِمَغْرِبِ شَمْسٍ بِصَيْفٍ).

(١) انظر: «المغني» لابن قدامة (١٠٤/٢ - ١٠٥).

(٢) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١٢٦/٢).



(و) الثَّالِثَةُ مِنْ أَصُولِ الرِّيحِ: (الصَّبَا، وَتُسَمَّى: «الْقَبُولُ») لِأَنَّهَا تُقَابِلُ بَابَ الْكَعْبَةِ، وَمَهَبُهَا: (مِنْ يَسْرَةِ مُصَلٍّ بِشَامٍ؛ لِأَنَّهُ) أَيُّ: مَهَبُهَا (مِنْ مَطْلَعِ) الدِّ (شَمْسٍ صَنِيفًا لِمَطْلَعِ) الدِّ (عَيُّوقٍ) نَجْمٌ أَحْمَرٌ مُضِيٌّ فِي طَرَفِ الْمَجْرَةِ الْإَيْمَنِ يَنْلُو الثُّرَيَّا، (و) مَهَبُهَا (بِعِرَاقٍ خَلْفَ أُذُنِهِ) أَيُّ: الْمُصَلِّي (الْيُسْرَى مَارَةً لِمِمينِهِ).

(وَالرَّابِعَةُ) مِنْ أَمْهَاتِ الرِّيحِ: (الدَّبُورُ، مُقَابِلَتُهَا) أَيُّ: الصَّبَا، سُمِّيَتْ دَبُورًا لِأَنَّ مَهَبَهَا مِنْ دُبُرِ الْكَعْبَةِ؛ (لِأَنَّهَا تَهْبُ) بِالشَّامِ (بَيْنَ قِبْلَةٍ وَمَغْرِبٍ، وَ) تَهْبُ (بِالْعِرَاقِ مُسْتَقْبِلَةً شَطْرَ وَجْهِ الْمُصَلِّي الْإَيْمَنِ) وَبَيْنَ كُلِّ رِيحَيْنِ مِنَ الْأَرْبَعِ رِيحٌ تُسَمَّى النُّكْبَاءُ؛ لِتَنْكِبِهَا طَرِيقَ الرِّيحِ الْمَعْرُوفَةِ.

وَلِكُلِّ مِنْ هَذِهِ الرِّيحِ صِفَاتٌ وَخَوَاصٌّ تُمَيِّزُهَا عِنْدَ ذَوِي الْخِبْرَةِ بِهَا، وَإِنَّمَا يَسْتَدِلُّ بِهَا مَنْ عَرَفَهَا فِي الصَّحَارَى وَالْقَفَارِ كَمَا تَقَدَّمَ، لَا بَيْنَ الْبُئْيَانِ وَالذُّورِ؛ لِأَنَّهَا تَخْتَبِطُ وَلَا يَنْتَظِمُ دَوْرَانُهَا عَلَى مَهَبِهَا الْأَصْلِيِّ.

(وَمِنْهَا) أَيُّ: أَدِلَّةُ الْقِبْلَةِ، (الْجِبَالُ الْكِبَارُ، فَكُلُّهَا مُمْتَدَّةٌ عَنْ يَمَنِهِ مُصَلٍّ لِيَسْرَتِهِ، وَدِلَالَتُهَا قَوِيَّةٌ) تُدْرِكُ بِالْحِسِّ، (لَكِنَّهَا تَضَعُفُ مِنْ حَيْثُ اشْتِبَاهُهَا عَلَى مُصَلٍّ: هَلْ يَجْعَلُ مُمْتَدَّهَا [خَلْفَهُ] ^(١) أَوْ قَدَامَهُ) فَتَحْصُلُ الدَّلَالَةُ عَلَى جِهَتَيْنِ، وَالِاشْتِبَاهُ عَلَى جِهَتَيْنِ، هَذَا إِذَا لَمْ يَعْرِفْ وَجْهَ الْجَبَلِ، (فَإِنْ) عَرَفَهُ اسْتَدْبَرَهُ؛ لِأَنَّ (وُجُوهَهَا لِلْقِبْلَةِ) وَوَجْهُ الْجَبَلِ مَا فِيهِ مَضَعُهُ، (كَذَا) قَالَهُ (فِي «الْخُلَاصَةِ» ^(٢)).

(١) كذا في «غاية المنتهى» لمرعي الكزمي (١/١٥٧)، وهو الصواب، وفي (أ): «(خلة)»، وفي (ب): «(خلف)».

(٢) انظر: «الإقناع» للحجاوي (١/١٥٨).

(وَمِنْهَا) أَي: الْأَدِلَّةُ، (الْأَنْهَارُ الْكِبَارُ) غَيْرُ الْمَخْدُودَةِ (كَدِجْلَةَ وَالْفُرَاتِ وَالنَّهْرَوَانَ) وَهُوَ جَيْحُونَ، (وَعِيرَهَا) كَالنَّيْلِ، فَإِنَّهَا (تَجْرِي عَنْ يَمْنَةِ مُصَلِّ لَيْسَرَتِهِ، إِلَّا نَهْرًا بِخُرَّاسَانَ، وَهُوَ [٩٦/ب] الْمَقْلُوبُ، وَ) إِلَّا (نَهْرَ الْعَاصِي بِالشَّامِ، فَ) إِنَّهُمَا (يَجْرِيَانِ مِنْ يَسَرَّتِهِ لِيَمْنَتِهِ) قَالَ الْمُؤَفِّقُ: «وَهَذَا لَا يَنْضَبُ؛ لِأَنَّ الْأُرْدُنَّ بِالشَّامِ يَجْرِي نَحْوَ الْقِبْلَةِ، وَكَثِيرٌ مِنْهَا يَجْرِي نَحْوَ الْبَحْرِ يَصُبُّ فِيهِ»^(١). وَقَالَ فِي «الْإِقْنَاعِ»: «قُلْتُ: وَالْأَسْتِدْلَالُ بِالْأَنْهَارِ فَرَعٌ عَلَى الْأَسْتِدْلَالِ بِالْجِبَالِ، فَإِنَّهَا تَجْرِي فِي الْخِلَالِ الَّتِي بَيْنَ الْجِبَالِ مُمْتَدَّةٌ مَعَ امْتِدَادِهَا»^(٢).



(١) «المغني» لابن قدامة (١٠٦/٢).

(٢) «الإقناع» للحجّاوي (١٥٨/١).

فَصَّلْ



(وَلَا يَتَّبِعُ مُجْتَهِدٌ مُجْتَهِدًا خَالَفَهُ) بِأَنْ ظَهَرَ لِكُلِّ مِنْهُمَا جِهَةٌ غَيْرَ الَّتِي ظَهَرَتْ لِلْآخَرِ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَعْتَقِدُ خَطَأَ الْآخَرِ، فَأَشْبَهَا الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْحَادِثَةِ إِذَا اخْتَلَفَا فِيهَا، وَالْمُجْتَهِدُ هُنَا الْعَالِمُ بِأَدِلَّةِ الْقِبْلَةِ، وَإِنْ جَهِلَ أَحْكَامَ الشَّرْعِ، (وَلَا يَقْتَدِي) أَيُّ: لَا يَأْتُمُّ مُجْتَهِدٌ (بِهِ) أَيُّ: بِمُجْتَهِدٍ خَالَفَ جِهَتَهُ، كَمَا لَوْ خَرَجَتْ رِيحٌ مِنْ أَحَدِ اثْنَيْنِ، وَاعْتَقَدَ كُلُّ مِنْهُمَا أَنَّهُ مِنَ الْآخَرِ، (إِلَّا إِنْ اتَّفَقَا عَلَى جِهَةٍ) [قَالَ] ^(١) الشَّارِحُ وَغَيْرُهُ: «لَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِي ذَلِكَ» ^(٢).

(وَلَا يَضُرُّ انْحِرَافُ وَاحِدٍ يَمِينًا وَآخَرَ شِمَالًا) لِلْعَفْوِ عَنْهُ، وَقَالَ الْمُؤَفِّقُ: «إِنْ كَانَ اخْتِلَافُهُمَا فِي جِهَتَيْنِ، فَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ: جَوَازُ الْاِقْتِدَاءِ» ^(٣)، قَالَ الشَّارِحُ: «وَهُوَ الصَّحِيحُ» ^(٤)، وَذَكَرَهُ فِي «الْفَائِقِ» قَوْلًا، وَقَالَ: «كِيَامَمَةٍ لَا بَسِ جُلُودِ الثَّعَالِبِ، وَلَا مِسِ ذِكْرِهِ»، وَقَدْ نَصَّ فِيهِمَا عَلَى الصَّحَّةِ ^(٥).

(فَإِنْ) اجْتَهَدَا وَ(اتَّفَقَا) فِي الْجِهَةِ، وَائْتَمَّ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ، (فَبَانَ) عَنْ

(١) من (ب) فقط.

(٢) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٣/٣٤٧).

(٣) «المغني» لابن قدامة (١٠٩/٢).

(٤) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٣/٣٤٧).

(٥) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٣/٣٤٧).

يَقِينِ (لَا إِنْ شَكَّ أَوْ ظَنَّ، لِأَحَدِهِمَا) مُتَعَلِّقٌ بِـ«بَانَ»، (الْخَطَأُ) فِي اجْتِهَادِهِ؛ (انْحَرَفَ) إِلَى الْجِهَةِ الَّتِي تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ إِلَيْهَا، إِمَامًا كَانَ أَوْ مَأْمُومًا، (وَأَتَمَّ) صَلَاتَهُ وَلَا يَسْتَأْنِفُهَا؛ لِأَنَّ الاجْتِهَادَ الْأَوَّلَ لَا يَبْطُلُ بِالثَّانِي، (وَيَتَّبِعُهُ مُقْلِدُهُ) فَيَنْحَرِفُ إِلَى مَا انْحَرَفَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ فَرْضَهُ التَّقْلِيدُ؛ لِعَجْزِهِ عَنِ الاجْتِهَادِ لِنَفْسِهِ.

(وَيَنْوِي مُؤْتَمَّ مِنْهُمَا) أَي: مِنَ الْمُجْتَهِدَيْنِ اللَّذَيْنِ ائْتَمَّ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ، ثُمَّ بَانَ لِأَحَدِهِمَا الْخَطَأُ، (الْمُفَارَقَةُ) لِإِمَامِهِ؛ لِلْعُذْرِ الْمَانِعِ لَهُ مِنَ اقْتِدَائِهِ بِهِ، (وَكَذَا) يَنْوِي الْمُفَارَقَةَ (إِمَامٌ بَقِيَ [مُفْرَدًا] ^(١)) لِلْعُذْرِ أَيْضًا، وَمُقْتَضَى مَا يَأْتِي تَحْرِيرُهُ فِي الْبَابِ بَعْدَهُ: لَا يَحْتَاجُ - [أَي] ^(٢): الْإِمَامُ - إِلَى نِيَّةِ مُفَارَقَةٍ.

(وَيَتَّبِعُ وَجُوبًا جَاهِلٌ) بِأَدَلَّةِ الْقِبْلَةِ عَاجِزًا عَنْ تَعَلُّمِهَا - وَإِنْ كَانَ عَالِمًا بِالْأَحْكَامِ - أَوْثَقَ الْمُجْتَهِدَيْنِ عِنْدَهُ. (و) يَتَّبِعُ (أَعْمَى لَا يُمَكِّنُهُ اجْتِهَادُ الْأَوْثَقِ) مِنَ الْمُجْتَهِدَيْنِ (عِنْدَهُ) عِلْمًا بِدَلَائِلِ الْقِبْلَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ الْأَقْرَبُ إِصَابَةً فِي نَظَرِهِ، وَلَا مَشَقَّةَ عَلَيْهِ فِي مَتَابَعَتِهِ، وَقَدْ كُلِّفَ الْإِنْسَانُ فِي ذَلِكَ بِاتِّبَاعِ غَالِبِ ظَنِّهِ.

قَالَ الْمَجْدُ فِي «شَرْحِهِ»: «بِخِلَافِ تَكْلِيفِ الْعَامِّيِّ تَقْلِيدَ الْأَعْلَمِ فِي الْأَحْكَامِ، فَإِنَّ فِيهِ حَرَجًا وَتَضْيِيقًا، ثُمَّ مَا زَالَ عَوَامُّ كُلِّ عَصْرِ يُقَلِّدُ أَحَدَهُمْ لِهَذَا الْمُجْتَهِدِ فِي مَسْأَلَةٍ، وَ[لِلْآخَرِ] ^(٣) فِي أُخْرَى، وَلِثَالِثٍ فِي ثَالِثَةٍ، وَكَذَلِكَ إِلَى

(١) فِي «غَايَةِ الْمُنْتَهَى» لِمَرْعِي الْكَرْمِي (١٥٨/١): «مُفْرَدًا».

(٢) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (ب): «إِلَى»، وَلَيْسَتْ فِي (أ).

(٣) كَذَا فِي «كَشَافِ الْقَنَاعِ»، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (أ): «الْآخَرِ»، وَفِي (ب): «الْأُخْرَى».



مَا لَا يُحْصَى، وَلَمْ يُنْقَلْ إِنْكَارُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، وَلَا أَنَّهُمْ أَمَرُوا بِتَحْرِي الْأَعْلَمِ
وَالْأَفْضَلِ فِي نَظَرِهِمْ»^(١).

(وَيُخَيَّرُ) جَاهِلٌ وَأَعْمَى وَجَدَا مُجْتَهِدَيْنِ فَأَكْثَرَ، (مَعَ تَسَاوٍ عِنْدَهُ) مَا
بِأَنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُمَا أَفْضَلِيَّةٌ وَاحِدٍ عَلَى غَيْرِهِ، فَيَتَّبَعَا أَيًّا شَاءَا، (كَ) مَا يُخَيَّرُ
(عَامِّي فِي الْفُتْيَا) لِمَا تَقَدَّمَ.

(وَمَنْ قَلَّدَ اثْنَيْنِ لَمْ يَرْجِعْ بِرُجُوعِ أَحَدِهِمَا) عَنِ الْجِهَةِ الَّتِي دَخَلَ مَعَهُمَا
إِلَيْهَا، (وَإِنْ صَلَّى بَصِيرٌ حَضَرَ فَأَخْطَأَ) أَعَادَ إِنْ كَانَتْ صَلَاتُهُ مِنْ غَيْرِ تَحَرُّ.
وَعُلِمَ مِنْهُ: أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُخْطِئْ لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ، صَرَّحَ بِهِ فِي «الْإِنْصَافِ»^(٢).

(أَوْ) صَلَّى (أَعْمَى مُطْلَقًا) أَي: حَضَرَ أَوْ سَفَرًا، (بِلَا دَلِيلٍ؛ إِعَادَةً) أَي:
الْبَصِيرُ وَالْأَعْمَى الْمَذْكُورَانِ. [I/٩٧] (و) لَوْ صَلَّى الْأَعْمَى (بِدَلِيلٍ) أَي:
اسْتِدْلَالَ، (كَلَمْسٍ مَحْرَابٍ وَ) لَمْسٍ (بَابِ مَسْجِدٍ، فَلَا) إِعَادَةَ (إِنْ أَصَابَ)
وَعُلِمَ مِنْهُ: أَنَّهُ إِنْ صَلَّى بِلَا دَلِيلٍ أَعَادَ، وَلَوْ أَصَابَ؛ لِأَنَّ فَرْضَهُ التَّقْلِيدُ أَوْ
الِاسْتِدْلَالَ، وَقَدْ تَرَكَهُ مَعَ الْقُدْرَةِ، وَكَذَلِكَ يُعِيدُ الْبَصِيرُ الْمُجْتَهِدُ فِي الْحَضَرِ
إِذَا أَخْطَأَ؛ لِأَنَّ الْحَضَرَ لَيْسَ بِمَحَلٍّ لِالْجِتْهَادِ؛ لِلْقُدْرَةِ عَلَى الِاسْتِدْلَالَ
بِالْمَحَارِبِ وَنَحْوِهَا، وَلَوْ جُودِ الْمُخْبِرِ عَنْ يَقِينٍ غَالِبًا.

(فَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ لِمُجْتَهِدٍ جِهَةٌ) صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ وَلَا إِعَادَةَ، قَالَ
فِي «الْإِنْصَافِ»: «لَوْ تَحَرَّى الْمُجْتَهِدُ أَوْ الْمُقَلِّدُ، وَلَمْ تَظْهَرْ لَهُ جِهَةٌ، أَوْ تَعَذَّرَ

(١) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٢٣٧/٢).

(٢) «الإنصاف» للمرداوي (٣٥٢/٣).

التَّحَرِّيَ عَلَيْهِ لِكَوْنِهِ فِي ظُلْمَةٍ، أَوْ كَانَ بِهِ مَا يَمْنَعُ الاجْتِهَادَ - أَي: مِنْ نَحْوِ رَمَدٍ - أَوْ [تَفَاوَتْ] ^(١) عِنْدَهُ الْأَمَارَاتُ، أَوْ لِضَيْقِ الْوَقْتِ عَنْ زَمَنِ يَجْتَهِدُ فِيهِ صَلَّى وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ، سَوَاءٌ كَانَ أَعْمَى أَوْ بَصِيرًا، حَضَرًا أَوْ سَفَرًا ^(٢)، انْتَهَى. لِحَدِيثِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ، فَلَمْ نَدْرِ أَيْنَ الْقِبْلَةَ، فَصَلَّى كُلُّ رَجُلٍ حَيْالَهُ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا ذَكَرْنَا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَنَزَلَ: ﴿فَأَيُّمَا تَوَلَّوْا فَشَرَّ وَجْهِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]»، رَوَاهُ: ابْنُ مَاجَهَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ ^(٣).

(أَوْ لَمْ يَجِدْ أَعْمَى) مَنْ يُقْلَدُهُ، (أَوْ) لَمْ يَجِدْ (جَاهِلٌ) بِأَدْلَةِ الْقِبْلَةِ مَنْ يُقْلَدُهُ، (أَوْ) لَمْ يَجِدْ بَصِيرٌ (مَحْبُوسٌ) وَلَوْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ (مَنْ يُقْلَدُهُ، فَتَحَرَّوْا) أَي: الْأَعْمَى وَالْجَاهِلُ وَالْمَحْبُوسُ وَصَلُّوا، فَلَا إِعَادَةَ؛ لِأَنَّهُمْ أَتَوْا بِمَا أُمِرُوا بِهِ عَلَى وَجْهِهِ، فَسَقَطَتْ عَنْهُمْ الْإِعَادَةُ، كَالْعَاجِزِ عَنِ الْاسْتِقْبَالِ. (أَوْ أَخْطَأَ مُجْتَهِدٌ) سَفَرًا فَلَا إِعَادَةَ، (أَوْ قَلَّدَ) جَاهِلٌ مُجْتَهِدًا (فَأَخْطَأَ مُقْلَدُهُ) بِفَتْحِ اللَّامِ، (سَفَرًا) فَصَلَّى إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، (فَلَا إِعَادَةَ) عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ مَنْ قَلَّدَهُ.

(وَيَجِبُ) عَلَى عَالِمٍ بِأَدْلَةِ الْقِبْلَةِ (تَحَرُّ لِكُلِّ صَلَاةٍ) لِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ مُتَجَدِّدَةٌ، فَتُسْتَدْعَى طَلَبًا جَدِيدًا كَطَلَبِ الْمَاءِ فِي التَّيْمُمِ، وَ(كَحَادِثَةٍ فِي فُتْيَا) فِي الْأَصَحِّ

(١) كَذَا فِي «الْإِنْصَافِ»، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (أ) وَ(ب): «تَقَاوَمَتْ».

(٢) «الْإِنْصَافُ» لِلْمَرْدَاوِيِّ (٣/٣٥٤).

(٣) ابْنُ مَاجَهَ (٢/ رَقْم: ١٠٢٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (١/ رَقْم: ٣٤٥) وَ(٥/ رَقْم: ٢٩٥٧)، وَقَالَ فِي

الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ: «لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَلِكَ»، وَقَالَ فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي: «غَرِيبٌ».



فِيهَا لِمُفْتٍ وَمُسْتَفْتٍ ، وَالْمُرَادُ: كُلُّ صَلَاةٍ مِنَ الْفَرَائِضِ ، بِخِلَافِ النَّوَافِلِ ، فَلَا يَلْزَمُ مَنْ أَرَادَ التَّنْفُلَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ التَّحَرِّيَ لِكُلِّ رَكَعَتَيْنِ ، كَمَا لَا يَلْزَمُ الْمُقَلَّدُ تَجْدِيدُ التَّقْلِيدِ لِكُلِّ صَلَاةٍ .

(فَإِنْ تَغَيَّرَ) اجْتِهَادُهُ (وَلَوْ فِيهَا) أَيِ: الصَّلَاةِ ، (عَمِلَ بِ) اجْتِهَادٍ (ثَانٍ) لِأَنَّهُ تَرَجَّحَ فِي ظَنِّهِ ، فَيَسْتَدِيرُ إِلَى الْجِهَةِ الَّتِي ظَهَرَتْ لَهُ ، (وَبَنَى) عَلَى مَا مَضَى مِنْ صَلَاتِهِ نَصًّا^(١) ، وَلَيْسَ مِنْ [نَقْضِ]^(٢) الْاجْتِهَادِ بِالْاجْتِهَادِ ، بَلْ مِنَ الْعَمَلِ بِكُلِّ مِنْهُمَا ، كَمَا قَالَ عُمَرُ فِي «الْمُشْتَرَكَةِ» فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ: «ذَاكَ عَلَى مَا قَضَيْنَا ، وَهَذَا عَلَى مَا نَقْضِي»^(٣) .

(وَإِنْ ظَنَّ الْخَطَأَ) بِأَنْ ظَهَرَ لَهُ أَنَّهُ يُصَلِّي إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ ، (فَقَطُّ) بِأَنْ لَمْ تَظْهَرْ لَهُ جِهَةُ الْقِبْلَةِ ، كَمَنْ صَلَّى إِلَى جِهَةٍ فَرَأَى بَعْضَ مَنَازِلِ الْقَمَرِ ، وَلَمْ يَذَرِ: أَهْوٍ فِي الشَّرْقِ أَوْ فِي الْغَرْبِ ، وَاحْتِاجَ إِلَى اجْتِهَادٍ = (بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ اسْتِدَامَتُهَا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ ، وَلَمْ تَظْهَرْ لَهُ جِهَةٌ يَتَوَجَّهُ إِلَيْهَا ، فَتَعَذَّرَ إِتِمَامُهَا .

(وَمَنْ أَخْبَرَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ ، (فِيهَا) أَيِ: الصَّلَاةِ ، (بِخَطَأٍ) لِلْقِبْلَةِ ، وَكَانَ الْإِخْبَارُ (يَقِينًا لَا ظَنًّا) وَالْمُخْبِرُ ثَقَّةً ، (لَزِمَهُ قَبُولُهُ) أَيِ: خَبَرِ الْمُخْبِرِ ، كَأَنَّ قَالَ لَهُ: «السَّمْسُ وَرَاءَكَ» ، فَيَعْمَلُ بِهِ وَيَتْرُكُ الْاجْتِهَادَ أَوْ التَّقْلِيدَ ، كَمَا لَوْ أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ قَبْلَ اجْتِهَادِهِ أَوْ تَقْلِيدِهِ . وَلَوْ قَالَ لَهُ: «أَخْطَأْتُ» فَقَطُّ ، لَمْ يُقْبَلْ .

(١) «المغني» لابن قدامة (١٠٧/٢) .

(٢) من (ب) فقط .

(٣) أخرجه عبدالرزاق (١٠/ رقم: ١٩٠٠٥) وابن أبي شيبة (١٦/ رقم: ٣١٧٤٤) - واللفظ له -

والدارمي (٧٠٤) .

(وَيَتَجَهُّ: وَ) يَجِبُ عَلَى مَنْ أَخْبِرَ فِيهَا بِخَطِئِ يَقِينًا أَنْ (يَسْتَأْنِفَ) الصَّلَاةَ وَلَا يَبْنِي؛ لِتَحَقُّقِ الْخَطِئِ فِي صُلْبِ [٩٧/ب] [الْعِبَادَاتِ] ^(١)، وَهُوَ حَسَنٌ.

❁ تَنْمَّةٌ: إِنْ أَمَكَنَ الْجَاهِلُ بِأَدْلَةِ الْقِبْلَةِ تَعَلَّمَ الْأَدْلَةَ وَالْاجْتِهَادُ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ، لَزِمَهُ ذَلِكَ عِنْدَ خَفَاءِ الْقِبْلَةِ عَلَيْهِ، قَالَ فِي «شَرْحِ الْمُتَهَيِّ»: «قَوْلًا وَاحِدًا» ^(٢)، وَقَالَ فِي «الشَّرْحِ»: «فَإِنْ صَلَّى قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ تَصِحَّ صَلَاةٌ؛ لِأَنَّهُ قَدَرَ عَلَى الصَّلَاةِ بِاجْتِهَادِهِ، فَلَمْ يَجْزُ لَهُ التَّقْلِيدُ كَالْمُجْتَهِدِ» ^(٣)، فَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ عَنِ التَّعَلُّمِ فَعَلَيْهِ التَّقْلِيدُ، وَلَا يُعِيدُ، وَتَقَدَّمَ.



(١) فِي (ب): «الْعِبَادَةُ».

(٢) «مَعُونَةُ أُولَى النِّهْيِ» لابن النُّجَار (٦٨/٢).

(٣) «الشَّرْحُ الْكَبِيرُ» لابن أَبِي عَمْرٍ (٣٤٩/٣).

(بَابُ النِّيَّةِ)

لُغَةً: الْقَصْدُ، يُقَالُ: نَوَاكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ، أَيُّ: قَصَدَكَ بِهِ.

و(حَقِيقَتُهَا) شَرْعًا: (الْعَزْمُ عَلَى فِعْلِ الشَّيْءِ) مِنْ عِبَادَةٍ وَغَيْرِهَا، فَلَوْ لَجَأَ إِلَيْهَا بِيَمِينٍ أَوْ غَيْرِهِ فَفَعَلَ وَلَمْ يَنْوِ الْقُرْبَةَ، لَمْ تَصِحَّ. (وَيُزَادُ فِي حَدِّ) النِّيَّةِ فِي (عِبَادَةٍ: تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ) تَعَالَى، أَيُّ: أَنْ لَا يُشْرِكَ فِي الْعِبَادَةِ بِاللَّهِ تَعَالَى غَيْرُهُ. وَلَا يُشْتَرَطُ إِضَافَةُ الْفِعْلِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، بَأَنْ يَقُولَ مَثَلًا: «أُصَلِّيَ لِلَّهِ تَعَالَى»؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا لَهُ تَعَالَى، كَمَا سَيُصَرِّحُ بِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَمْرًا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥].

وَالْإِخْلَاصُ: عَمَلُ الْقَلْبِ، وَهُوَ مَخْصُصُ النِّيَّةِ، وَلِحَدِيثِ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١). وَفِي الْخَبَرِ: «الْإِخْلَاصُ سِرٌّ مِنْ سِرِّي، أَسْتَوْدِعُهُ قَلْبَ مَنْ أَحْبَبْتُهُ مِنْ عِبَادِي»^(٢).

وَدَرَجَاتُهُ ثَلَاثَةٌ:

- (١) البخاري (١/ رقم: ١) - واللفظ له - ومسلم (٢/ رقم: ١٩٠٧) من حديث عمر.
- (٢) أورده الغزالي في «إحياء علوم الدين» (٤/ ٣٦٤ - ٣٦٥)، وضعفه الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٢/ رقم: ٦٣٠)، ووهَّاه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٤/ ١٠٩ رقم: ١٨٩٤) سندًا ومُتَنًا.



عُلَيَّا: وَهِيَ أَنْ يَعْمَلَ الْعَبْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ امْتِثَالًا لِأَمْرِهِ، وَقِيَامًا بِحَقِّ عِبَادَتِهِ.
وَوُسْطَى: أَنْ يَعْمَلَ لِثَوَابِ الْآخِرَةِ.

وَدُنْيَا: وَهِيَ أَنْ يَعْمَلَ لِلْإِكْرَامِ فِي الدُّنْيَا وَالسَّلَامَةِ مِنْ آفَاتِهَا، وَمَا عَدَا
الثَّلَاثِ مِنَ الرِّبَاءِ.

و(هِيَ) أَيِ: النِّيَّةُ (شَرْطٌ) أَيِ: الشَّرْطُ التَّاسِعُ لِلصَّلَاةِ، وَبِهَا تَمَّتِ
الشُّرُوطُ، (لَا رُكْنَ) عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ، وَعَنْهُ:
«فَرَضٌ»، وَهُوَ قَوْلٌ فِي «الْفُرُوعِ»، وَوَجْهٌ فِي «الْمُذْهَبِ» وَغَيْرِهِ، [وَأَطْلَقَهُمَا] ^(١)
فِي «مَسْبُوكِ الذَّهَبِ»، وَعَدَّهَا الْقَاضِي وَغَيْرُهُ رُكْنًا ^(٢). (وَلَوْ) أَتَى بِهَا (دَاخِلَهَا)
أَيِ: الْعِبَادَةِ، وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ ^(٣): «هِيَ قَبْلَ الصَّلَاةِ شَرْطٌ، وَفِيهَا
رُكْنٌ» ^(٤). قَالَ فِي «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ»: «فَيَلْزِمُهُ مِثْلُهُ فِي بَقِيَّةِ الشُّرُوطِ» ^(٥).

(وَلَا تَسْقُطُ بِحَالٍ) لِأَنَّ مَحَلَّهَا الْقَلْبُ، فَلَا يَتَأْتِي الْعَجْزُ عَنْهَا، (كَإِسْلَامٍ
وَعَقْلٍ وَتَمْيِيزٍ وَدُخُولِ وَقْتٍ) لَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنْهَا بِحَالٍ.

(١) من (ب) فقط.

(٢) انظر: «الإنصاف» للمُرْدَاوِي (٣/٣٥٩).

(٣) هو: عبد القادر بن عبد الله بن جُنْكِي دَوَسْت، أَبُو مُحَمَّدٍ الْجِيلِي الْحَنْبَلِي الزَّاهِد، شَيْخ
الْحَنْبَلَةِ، وَصَاحِبُ الْكَرَامَاتِ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ الْقَبُولَ، وَتَخَرَّجَ بِهِ أَئِمَّةٌ مِنْهُمْ الْحَافِظُ عَبْدِ الْغَنِيِّ
الْمُقَدَّسِيُّ وَالْمَوْفِقُ ابْنُ قِدَامَةَ وَأَبُو سَعْدٍ السَّمْعَانِيُّ، صَنَّفَ فِي الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ مِنْ ذَلِكَ كِتَابَهُ
«الْغَنِيَّةَ»، تُوْفِيَ سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِينَ وَخَمْسَ مِائَةٍ. رَاجِعْ تَرْجُمَتَهُ فِي: «تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» لِلذَّهَبِيِّ
(٢٥٢/١٢) وَ«الذَّلِيلُ عَلَى طَبَقَاتِ الْحَنْبَلَةِ» لِابْنِ رَجَبٍ (٢/ رَقْم: ١٤٤).

(٤) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ عِنْدَ «الْغَنِيَّةِ» لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيِّ، وَانْظُرْ: «الْفُرُوعُ» لِابْنِ مَفْلَحٍ (٢/١٣٤).

(٥) انظر: «الْفُرُوعُ» لِابْنِ مَفْلَحٍ (٢/١٣٤).



(وَشَرَطُ صِحَّتِهَا: إِسْلَامٌ، وَعَقْلٌ، وَتَمَيُّزٌ، وَعِلْمٌ بِمَنْوِيٍّ) وَتَقَدَّمَ،
(وَمَحَلُّهَا الْقَلْبُ) وَجُوبًا، وَاللِّسَانُ اسْتِحْبَابًا، قَالَ فِي «الْاِخْتِيَارَاتِ»: «النِّيَّةُ
تَتَّبِعُ الْعِلْمَ، فَمَنْ عَلِمَ مَا يُرِيدُ فَعَلَهُ قَصْدُهُ ضَرُورَةٌ، وَيَحْرُمُ خُرُوجُهُ لِسَكِّهِ فِي
النِّيَّةِ لِعِلْمِهِ أَنَّهُ مَا دَخَلَ إِلَّا بِالنِّيَّةِ»^(١). وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: «لَوْ كَلَّفَ اللَّهُ الْعِبَادَ
الْعَمَلَ بِلَا نِيَّةٍ، لَكَانَ مِنْ تَكْلِيفٍ مَا لَا يُطَاقُ»^(٢)؛ لِعَدَمِ إِمْكَانِ عَمَلٍ مِنْ عَاقِلٍ
بِلَا قَصْدٍ.

(وَزَمَنُهَا: أَوَّلُ عِبَادَةٍ) لِئَلَّا يَخْلُو شَيْءٌ مِنْهَا عَنْهَا، (أَوْ قُبَيْلَهُ) أَيُّ: قُبَيْلَ
أَوَّلِ الْعِبَادَةِ (بِزَمَنِ يَسِيرٍ) بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ فِي آدَاءِ وَرَائِيَّةٍ، (سِوَى صَوْمٍ)
فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ قَصْرُ الزَّمَنِ.

(وَلَا يَمْنَعُ صِحَّتَهَا) أَيُّ: الصَّلَاةِ، (بَعْدَ إِتْيَانِ بِهَا) أَيُّ: النِّيَّةِ، (مُعْتَبَرَةً
= قَصْدُ تَعْلِيمِهَا) لِفَعْلِهِ ﷺ فِي صَلَاتِهِ عَلَى الْمِنْبَرِ^(٣). (أَوْ) قَصْدُ (خَلَاصٍ
مِنْ خَضَمٍ، أَوْ) قَصْدُ (إِدْمَانٍ سَهَرٍ، وَ) لَكِنَّهُ (يَنْقُصُ الْأَجْرَ) ذَكَرَهُ ابْنُ
الْجَوْزِيِّ فِي مَا يَنْقُصُ الْأَجْرَ^(٤)، [١/٩٨] (كَنِيَّةٍ هَضَمِ طَعَامٍ مَعَ صَوْمٍ، وَ) نِيَّةِ
(رُؤْيَةِ بِلَادٍ) نَائِيَّةٍ، (أَوْ) نِيَّةِ (مَتَجَرٍّ مَعَ حَجٍّ) لِأَنَّهُ قَصْدُ مَا يَلْزُمُ ضَرُورَةً، (وَ)
نِيَّةِ (تَبَرُّدٍ أَوْ نَظَافَةٍ مَعَ) نِيَّةِ (وُضُوءٍ) قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي الْمُمْتَرَجِّ بِشَوْبٍ
مِنَ الرِّيَاءِ وَحَظَّ النَّفْسِ: «إِنْ تَسَاوَى الْبَاعِثَانِ فَلَا لَهُ وَلَا عَلَيْهِ، وَإِلَّا أُثِيبَ وَأَنْتُمْ

(١) «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ٧٤).

(٢) «إغاثة اللهفان» لابن القيم (١/٢٣٨).

(٣) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٣٧٧) ومسلم (١/ رقم: ٥٤٤) من حديث سهل بن سعد.

(٤) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٢/١٣٣).

بِقَدْرِهِ»^(١)، وَكَلَامٌ غَيْرُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ شَوْبَ الرِّيَاءِ يُبْطِلُ.

(وَإِنْ تَمَحَّضَتْ) الْعِبَادَةُ (لِلذَلِكَ) الْمَذْكُورِ مِنْ تَعْلِيمٍ أَوْ خَلَاصٍ مِنْ خَصْمٍ... إلخ؛ (فَ) هِيَ (عِبَادَةٌ بَاطِلَةٌ كَقَصْدِ رِيَاءٍ، وَيَأْتُمُّ) بِفِعْلِهَا لِذَلِكَ، (قَالَ ابْنُ رَجَبٍ: «إِنْ شَارَكَ الرِّيَاءُ الْعَمَلَ مِنْ أَصْلِهِ، فَالْتِّصُوصُ الصَّحِيحَةُ نَاطِقَةٌ بِبُطْلَانِهِ»^(٢))، مَعَ أَنَّهُ قَالَ: «الرِّيَاءُ الْمَحْضُ لَا يَكَادُ يَصْدُرُ مِنْ مُؤْمِنٍ فِي فَرَضِ صَلَاةٍ وَصَوْمٍ، وَقَدْ يَصْدُرُ فِي نَحْوِ صَدَقَةٍ وَحَجٍّ، وَهَذَا الْعَمَلُ لَا يُشَكُّ أَنَّهُ حَاطِبٌ»^(٣)، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

(وَإِنْ كَانَ أَصْلُ الْعَمَلِ لِلَّهِ ثُمَّ طَرَأَ عَلَيْهِ خَاطِرُ الرِّيَاءِ وَدَفَعَهُ، لَمْ يَضُرَّ بِلَا خِلَافٍ، وَإِنْ اسْتَرْسَلَ مَعَهُ فَخِلَافٌ، رَجَحَ أَحْمَدُ: أَنَّ عَمَلَهُ لَا يَبْطُلُ بِذَلِكَ) وَهُوَ كَلَامٌ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ، (وَذَكَرَ غَيْرُهُ) أَيُّ: غَيْرُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: (لَا إِثْمَ فِي عَمَلٍ مَشُوبٍ بِرِيَاءٍ إِذَا غَلَبَ قَصْدُ الطَّاعَةِ، وَعَكْسُهُ) بِأَنَّ غَلَبَ قَصْدُ الرِّيَاءِ (يَأْتُمُّ، فَإِنْ تَسَاوَى الْبَاعِثَانِ فَلَا لَهُ وَلَا عَلَيْهِ) وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِ ابْنِ الْجَوَازِيِّ الْمُتَقَدِّمِ.

(وَلَا تُتْرَكُ عِبَادَةٌ خَوْفَ رِيَاءٍ) لِأَنَّ مِنَ الرِّيَاءِ: تَرْكُ الْعِبَادَةِ لِحَوْفِ الرِّيَاءِ، (وَنَزَجُو الثَّوَابَ لِمَنْ تَلَا بِلَا نِيَّةٍ) اخْتَارَهُ جَمَاعَاتٌ. (و) قَالَ (فِي «الْمُبْدَعِ»: «لَا ثَوَابَ فِي غَيْرِ مَنْوِيٍّ بِالْإِجْمَاعِ»^(٤)) ادَّعَاؤُهُ الْإِجْمَاعَ فِيهِ مَا

(١) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٣٠٢/٢).

(٢) «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (٧٩/١).

(٣) «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (٧٩/١) بتصرف.

(٤) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٩٤/١).

فيه^(١). (وَالْأَفْضَلُ قَرْنُهَا) أَيِ: النِّيَّةِ، (بِأَوَّلِ عِبَادَةٍ، فَهَئَا) أَيِ: فِي الصَّلَاةِ، الْأَفْضَلُ قَرْنُهَا (بِتَكْبِيرٍ) أَيِ: تَكْبِيرَةَ إِحْرَامٍ؛ لِتَقَارِنِ الْعِبَادَةِ، وَخُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ.

(فَإِنْ تَقَدَّمَ بِـ) زَمَنِ (يَسِيرٍ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِ آدَاءِ وَرَاتِبَةٍ، صَحَّتْ) صَلَاتُهُ، (مَا لَمْ يَفْسَخْهَا أَوْ يَرْتَدَّ) لِأَنَّ تَقَدَّمَ نِيَّةِ الْفِعْلِ عَلَيْهِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ مَنْوِيًّا كَالصَّوْمِ وَكَبَقِيَّةِ الشَّرْطِ، وَلِأَنَّ فِي اعْتِبَارِ الْمُقَارَنَةِ حَرَجًا وَمَشَقَّةً، فَوَجَبَ سُقُوطُهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

وَلَا يَضُرُّ كَلَامٌ بَعْدَ النِّيَّةِ وَقَبْلَ التَّكْبِيرِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ لَا يُنَافِي الْعَزَمَ الْمُتَقَدِّمَ، وَلَا يُنَاقِضُ النِّيَّةَ، وَكَذَا لَا يَضُرُّ لَوْ أَتَى بِالنِّيَّةِ قَاعِدًا فِي الْفَرْضِ ثُمَّ قَامَ فَكَبَّرَ، وَكَذَا لَوْ نَوَى الصَّلَاةَ وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَقْبِلٍ ثُمَّ اسْتَقْبَلَ، أَوْ وَهُوَ مَكْشُوفُ الْعَوْرَةِ ثُمَّ سَتَرَهَا وَدَخَلَ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ وَهُوَ حَامِلٌ نَجَاسَةٍ ثُمَّ أَلْفَاها وَدَخَلَ فِي الصَّلَاةِ، وَإِنْ تَقَدَّمتِ النِّيَّةُ الْوَقْتُ فَلَا تُعْتَبَرُ لِلِاخْتِلَافِ فِي كَوْنِهَا رُكْنًا، وَهُوَ لَا يَتَقَدَّمُ الْوَقْتُ كَبَقِيَّةِ الْأَرْكَانِ، وَكَذَا إِنْ فُسَخَها أَوْ ارْتَدَّ؛ لِإِبْطَالِهَا بِذَلِكَ.

(وَيَجِبُ اسْتِصْحَابُ حُكْمِهَا) أَيِ: النِّيَّةِ (لِآخِرِ عِبَادَةٍ) بِأَنَّ لَا يَنْوِي قَطْعَهَا دُونَ ذِكْرِهَا، فَلَوْ ذَهَلَ عَنْهَا أَوْ عَزَبَتْ عَنْهُ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ لَمْ تَبْطُلْ؛ لِأَنَّ التَّحَرُّزَ مِنْهُ غَيْرُ مُمَكِّنٍ، وَإِنْ أَمَكَّنَهُ اسْتِصْحَابُ ذِكْرِهَا فَهُوَ أَفْضَلُ، (فَتَبْطُلُ) النِّيَّةُ أَوْ الصَّلَاةُ (بِفَسْخِ) النِّيَّةِ (فِي) الصَّلَاةِ (لِأَنَّ النِّيَّةَ شَرْطٌ فِي جَمِيعِهَا، وَقَدْ قَطَعَهَا).

(١) ونقل الإجماع أيضاً ابن مفلح في «الفروع» (١/١٦٣).

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَبَيِّنَ الْحَجَّ: أَنَّ الْحَجَّ لَا يَخْرُجُ مِنْهُ بِمَحْظُورَاتِهِ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ، فَإِنْ فَسَخَهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ لَمْ تَبْطُلْ.

(و) تَبْطُلُ أَيْضًا بِ: (تَرَدُّدٍ فِيهِ) أَيِ: الْفَسْخِ؛ لِأَنَّ اسْتِدَامَةَ النِّيَّةِ شَرْطُ لَصِحَّتِهَا، وَمَعَ التَّرَدُّدِ تَبْطُلُ الْاسْتِدَامَةُ.

(و) تَبْطُلُ أَيْضًا بِ: (عَزَمٍ عَلَيْهِ) أَيِ: عَلَى الْفَسْخِ؛ لِأَنَّ النِّيَّةَ عَزَمَ جَازِمٌ، وَمَعَ الْعَزْمِ عَلَى فُسْخِهَا [ب/٩٨] لَا جَزَمَ فَلَا نِيَّةَ، (وَلَوْ) كَانَ الْعَزْمُ عَلَى الْفَسْخِ (مُعَلَّقًا) عَلَى شَرْطٍ، كَ: «إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ قَطَعْتُهَا».

(وَيَتَجَهُّ: وَكَذَا وَضُوءٌ) فَيَبْطُلُ بِفُسْخِ النِّيَّةِ، وَبِالتَّرَدُّدِ بِالْفَسْخِ، وَبِالْعَزْمِ عَلَيْهِ، وَلَوْ مُعَلَّقًا، لَا بِذَلِكَ بَعْدَ تَمَامِهِ.

(و) تَبْطُلُ النِّيَّةُ (بِشَكِّهِ) أَيِ: الْمُصَلِّي، (هَلْ نَوَى) الصَّلَاةَ فَعَمِلَ مَعَهُ عَمَلًا، (أَوْ) شَكَّ: هَلْ (كَبَّرَ) لِلْإِحْرَامِ فَعَمِلَ عَمَلًا، (أَوْ) شَكَّ: هَلْ (عَيَّنَ) ظَهْرًا أَوْ عَصْرًا أَوْ مَغْرِبًا أَوْ عِشَاءً، (فَعَمِلَ مَعَ شَكِّهِ عَمَلًا) قَوْلِيًّا (كَقِرَاءَةِ وَ) تَسْبِيحٍ، أَوْ فِعْلِيًّا كَ (رُكُوعٍ) وَسُجُودٍ وَرَفْعٍ، (ثُمَّ ذَكَرَ) أَنَّهُ كَانَ نَوَى أَوْ كَبَّرَ أَوْ عَيَّنَ؛ لِأَنَّ مَا عَمِلَهُ خَلَا عَنْ نِيَّةٍ جَازِمَةٍ فَأَبْطَلَهَا، فَإِنْ لَمْ يُحْدِثْ مَعَ الشَّكِّ عَمَلًا، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ نَوَى أَوْ كَبَّرَ أَوْ عَيَّنَ لَمْ تَبْطُلْ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْتَأْنَفَ.

وَإِنْ شَكَّ أَنْوَى الصَّلَاةَ (فَرَضًا أَوْ نَفْلًا، وَلَمْ يَعْمَلْ، أَتَمَّ) هَا (فَرَضًا) إِنْ ذَكَرَ أَنَّهُ نَوَى الْفَرَضَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخُلْ عَمَلٌ مِنْ أَعْمَالِهَا عَنِ النِّيَّةِ الْجَازِمَةِ، (وَالَا) بِأَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَوْ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ نَوَى الْفَرَضَ، (فَ) إِنَّهُ يَتِمُّهَا (نَفْلًا) لِأَنَّ

الأصل عدم نيّة الفرض .

وَلَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ (بِعَزْمٍ عَلَى) فِعْلٍ (مَحْظُورٍ) فِي الصَّلَاةِ، (كَ) إِنْ عَزَمَ عَلَى (كَلَامٍ فِيهَا) وَلَمْ يَتَكَلَّمْ، (أَوْ) فِعْلٍ (حَدَثٍ) وَنَحْوِهِ وَلَمْ يَفْعَلْهُ؛ لِعَدَمِ مُنَافَاتِهِ الْجَزْمِ الْمُتَقَدِّمِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَفْعَلُ الْمَحْظُورَ وَقَدْ لَا يَفْعَلْهُ، وَلَا مُنَاقِضَ فِي الْحَالِ لِلنِّيَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، فَتَسْتَمِرُّ إِلَى أَنْ يُوجَدَ مُنَاقِضٌ، (أَوْ) أَيُّ: وَلَا تَبْطُلُ بِ(نِيَّةٍ قَطَعَ قِرَاءَةً) وَلَمْ يَقْطَعْهَا.

(وَشَرْطًا) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، (مَعَ نِيَّةٍ) الـ(صَّلَاةِ تَعْيِينُ مُعَيَّنَةٍ مِنْ ظَهْرِ أَوْ عَصْرِ أَوْ مَغْرِبٍ أَوْ عِشَاءٍ أَوْ صُبْحٍ، (فَرَضَ عَيْنٍ) كَالْمُتَقَدِّمِ، (أَوْ) فَرَضَ (نَذْرٍ، أَوْ) فَرَضَ (كِفَايَةٍ، أَوْ رَاتِبَةٍ، أَوْ نَحْوٍ وَثَرٍ) كَتَرَاوِيحٍ (وَكُسُوفٍ) وَاسْتِسْقَاءٍ وَضُحَىٍّ وَاسْتِخَارَةٍ وَتَحِيَّةٍ مَسْجِدٍ، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّعْيِينِ فِي هَذَا كُلِّهِ؛ [لِتَمَيِّزٍ] ^(١) تِلْكَ الصَّلَاةُ عَنْ غَيْرِهَا، وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ عَلَيْهِ صَلَوَاتُ فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ يَنْوِيهَا مِمَّا عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ إِجْمَاعًا ^(٢)، فَلَوْلَا اشْتِرَاطُ التَّعْيِينِ لِأَجْزَائِهِ، (وَالِإِلَّا) أَيُّ: وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الصَّلَاةُ مُعَيَّنَةً كَالنَّقْلِ الْمُطْلَقِ كَصَلَاةِ اللَّيْلِ، (أَجْزَأَتْهُ) (نِيَّةُ) الـ(صَّلَاةِ) لِعَدَمِ التَّعْيِينِ فِيهَا.

❖ فَايِدَةٌ: قَالَ الْقَرَفِيُّ: «لَيْسَ كُلُّ وَاجِبٍ يَثَابُ عَلَى فِعْلِهِ، وَلَا كُلُّ مُحَرَّمٍ يَثَابُ عَلَى تَرْكِهِ، فَلَاوُلُ كَتَفَقَاتِ الزَّوْجَاتِ وَالْأَقَارِبِ وَالِدَوَابِّ وَرَدَّ الْعُصُوبِ وَالْعَوَارِيِّ وَالْدُّيُونِ وَالْوَدَائِعِ، فَإِنَّهَا وَاجِبَةٌ، فَإِذَا فَعَلَهَا الْإِنْسَانُ غَافِلًا

(١) فِي (أ): «لِتَمَيِّزٍ».

(٢) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١٣٤/٢).



عَنِ امْتِثَالِ أَمْرِ اللَّهِ فِيهَا وَقَعَتْ وَاجِبَةٌ مُجْزِئَةٌ مُبْرِئَةٌ لِلذِّمَّةِ وَلَا يَثَابُ . وَأَمَّا الثَّانِي ، فَإِنَّ الْمُحَرَّمَاتِ يَخْرُجُ الْإِنْسَانُ عَنْ عَهْدَتِهَا بِمُجَرَّدِ تَرْكِهَا وَإِنْ لَمْ يَشْعُرْ بِهَا ، فَضْلًا عَنْ الْقَصْدِ إِلَيْهَا ، حَتَّى يَنْوِيَ امْتِثَالَ أَمْرِ اللَّهِ فِيهَا ، فَلَا ثَوَابَ حِينَئِذٍ . نَعَمْ ، إِنْ افْتَرَنَ قَصْدُ الْامْتِثَالِ فِي الْجَمِيعِ حَصَلَ الثَّوَابُ»^(١) ، انْتَهَى .

و(لَا) يُشْتَرَطُ (نِيَّةُ قَضَاءٍ فِي) صَلَاةٍ (فَائِتَةٍ) فَلَوْ قَالَ مَنْ عَلَيْهِ الظُّهْرُ قَضَاءً: أَصْلِي الظُّهْرَ فَقَطْ ، كَفَاهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَضَاءِ وَالْأَدَاءِ يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الْآخِرِ ، يُقَالُ: قَضَيْتُ الدَّيْنَ وَأَدَيْتُهُ ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْ مَنَاسِكُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠] أَي: أَدَيْتُمُوهَا ، وَتَعْيِينُ الْوَقْتِ لَيْسَ بِمُعْتَبَرٍ ، وَلِذَلِكَ لَا يَلْزَمُ مَنْ عَلَيْهِ فَائِتَةٌ تَعْيِينُ يَوْمِهَا ، بَلْ يَكْفِيهِ كَوْنُهَا السَّابِقَةَ أَوْ الْحَاضِرَةَ .

وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ ظُهْرَانِ فَائِتَةٌ وَحَاضِرَةٌ ، وَصَلَّاهُمَا ، ثُمَّ ذَكَرَ [أَنَّهُ تَرَكَ]^(٢) شَرْطًا مِنْ إِحْدَاهُمَا وَجَهْلَهَا ، لَزِمَهُ ظُهْرٌ وَاحِدَةٌ يَنْوِي بِهَا مَا عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ ظُهْرَانِ فَائِتَتَانِ اعْتَبِرَ تَعْيِينُ السَّابِقَةِ لِلتَّرْتِيبِ ، بِخِلَافِ الْمُنْذُورَتَيْنِ كَمَا تَقَدَّمَ .

و(و) لَا تُشْتَرَطُ نِيَّةُ (أَدَاءٍ فِي) صَلَاةٍ (حَاضِرَةٍ) «لِأَنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ أَنَّهُ: لَوْ صَلَّاهَا [١/٩٩] يَنْوِيهَا أَدَاءً ، فَبَانَ وَقْتُهَا قَدْ خَرَجَ = أَنَّ صَلَاتَهُ صَحِيحَةٌ وَتَقَعُ قَضَاءً ، وَكَذَلِكَ لَوْ نَوَاهَا قَضَاءً فَبَانَ فِعْلُهَا فِي وَقْتُهَا ؛ وَقَعَتْ أَدَاءً» ، قَالَهُ فِي «الشَّرْحِ»^(٣) .

(١) «الذخيرة» للقرافي (١/٦٦ - ٦٧) .

(٢) من (ب) فقط .

(٣) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٣/٣٦٢) .



(و) لَا يُشْتَرَطُ نِيَّتُهُ (فَرَضِيَّةٌ فِي فَرْضٍ) فَلَا يُعْتَبَرُ أَنْ يَقُولَ: «أُصَلِّيَ الظُّهْرَ فَرَضًا»، وَلَا: «مُعَادَةً»، وَنَحْوُهُ كَمَا فِي «مُخْتَصَرِ الْمُقْنِعِ»^(١). (وَلَا إِضَافَةٌ فِعْلٍ لِلَّهِ تَعَالَى (فِي كُلِّ عِبَادَةٍ) بِأَنْ يَقُولَ: «أُصَلِّيَ لِلَّهِ»، أَوْ: «أُصُومُ لِلَّهِ»، وَنَحْوُهُ؛ لِأَنَّ الْعِبَادَاتِ لَا تَكُونُ إِلَّا لِلَّهِ، (بَلْ يُسْتَحَبُّ) ذَلِكَ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ أَوْجَبَهُ كَأَبِي الْفَرَجِ بْنِ أَبِي الْفَهْمِ^(٢) وَصَاحِبِ «الْفَائِقِ»^(٣).

(وَلَا) يُشْتَرَطُ (عَدَدُ رَكَعَاتٍ) بِأَنْ يَقُولَ: «أُصَلِّيَ الظُّهْرَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ» مَثَلًا، (أَوْ) أَيُّ: وَلَا تُشْتَرَطُ (نِيَّةُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ، بِأَنْ يَقُولَ: «أُصَلِّيَ الْعَصْرَ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ»، (وَيَصِحُّ قَضَاءُ صَلَاةٍ (بِنِيَّةِ آدَاءٍ) إِذَا بَانَ خِلَافُ ظَنِّهِ، كَمَا لَوْ أُحْرِمَ بِصُبْحٍ آدَاءَ ظَنًّا أَنَّ الشَّمْسَ لَمْ تَطْلُعْ فَبَانَ طُلُوعُهَا، صَحَّتْ قَضَاءً.

(و) يَصِحُّ (عَكْسُهُ) أَيُّ: آدَاءُ بِنِيَّةِ قَضَاءٍ (إِذَا بَانَ خِلَافُ ظَنِّهِ) بِأَنْ نَوَى عَصْرًا قَضَاءً ظَنًّا غُرُوبَ شَمْسٍ، فَتَبَيَّنَ عَدَمُهُ، صَحَّتْ آدَاءُ، كَالْأَسِيرِ إِذَا تَحَرَّى وَصَامَ، فَبَانَ أَنَّهُ وَافَقَ الشَّهْرَ أَوْ مَا بَعْدَهُ، وَلِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الْآخِرِ كَمَا تَقَدَّمَ. (وَلَا) يَصِحُّ ذَلِكَ (إِنْ عَلِمَ بَقَاءَ) الْوَقْتِ أَوْ خُرُوجَهُ، وَنَوَى خِلَافَهُ، وَقَصَدَ مَعْنَاهُ الْمُصْطَلَحَ عَلَيْهِ بِغَيْرِ خِلَافٍ؛ (لِتَلَاعِبِهِ) أَيُّ: لِأَنَّهُ

(١) «زاد المستقنع» للحجّاوي (ص ٤٣).

(٢) هو: عبد القادر بن عبد القاهر بن عبد المنعم بن أبي الفهم، أبو الفرج ناصح الدين الحرّاني الحنبلي الحافظ، أقرأ وحديث ودرس وأفتى، روى عنه ابن الحاجب والمنذري وابن حُمْدَان، وكان ابن تيمية يبالغ في تعظيم شأنه ومعرفته بالمذهب، توفي سنة أربع وثلثين وست مئة. راجع ترجمته في: «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٤٥/١٤) و«الذيل على طبقات الحنابلة» لابن رجب (٣/ رقم: ٢٧٦).

(٣) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٣/ ٣٦٥).

حِينَئِذٍ يَكُونُ مُتْلَاعِبًا.

(وَإِنْ أَحْرَمَ) مُصَلٍّ (بِفَرَضٍ) كَظَهَرَ (فِي وَقْتِهِ الْمُتَّسِعِ لَهُ) وَلِغَيْرِهِ، (ثُمَّ قَلْبُهُ نَفْلًا) بِأَنْ فَسَحَ نِيَّةَ الْفَرَضِيَّةِ دُونَ نِيَّةِ الصَّلَاةِ، (صَحَّ) سَوَاءٌ كَانَ صَلَّي الْأَكْثَرُ مِنْهَا أَوْ لَا؛ لِأَنَّ النَّفْلَ يَدْخُلُ فِي نِيَّةِ الْفَرَضِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ أَحْرَمَ بِفَرَضٍ فَبَانَ قَبْلَ وَقْتِهِ.

(وَيَتَجَهَّ: وَلَوْ) كَانَ قَلْبُ الْفَرَضِ نَفْلًا (بِوَقْتِ نَهْيٍ) لِإِطْلَاقِ عِبَارَاتِهِمْ؛ وَلِأَنَّهُ يُعْتَفَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُعْتَفَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ، (أَوْ) كَانَ (لِغَيْرِ غَرَضٍ صَحِيحٍ) عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَالْغَرَضُ الصَّحِيحُ: (ك) مَنْ يُحْرَمُ بِصَلَاةٍ (مُنْفَرِدًا)، ثُمَّ (يُرِيدُ) الصَّلَاةَ فِي (جَمَاعَةٍ، بَلْ هُوَ أَفْضَلُ) مِنْ إِتْمَامِهِ مُنْفَرِدًا، قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «وَلَوْ قِيلَ بِوُجُوبِهِ إِذَا قُلْنَا بِوُجُوبِ الْجَمَاعَةِ، لَكَانَ أَوْلَى»^(١).

(وَكِرِهَ) قَلْبُ الْفَرَضِ نَفْلًا (بِدُونِهِ) أَي: بِدُونِ غَرَضٍ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ يُشْبِهُ التَّلَاعِبَ، قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجُوزَ وَلَا يَصِحَّ»^(٢)، وَهُوَ رِوَايَةٌ. (وَإِنْ انْتَقَلَ) مَنْ أَحْرَمَ بِفَرَضٍ كَظَهَرَ (لِفَرَضٍ آخَرَ) كَعَصْرِ، (بَطَلَ فَرَضُهُ) الَّذِي انْتَقَلَ عَنْهُ (وَصَارَ) مَا انْتَقَلَ عَنْهُ (نَفْلًا إِنْ اسْتَمَرَّ) عَلَى حَالِهِ؛ لِأَنَّهُ قَطَعَ نِيَّةَ الْفَرَضِيَّةِ بِنِيَّةِ انْتِقَالِ عَنْهُ دُونَ نِيَّةِ الصَّلَاةِ، فَتَصِيرُ نَفْلًا.

[و] (٣) لَا يَصِحُّ الْفَرَضُ الَّذِي انْتَقَلَ إِلَيْهِ إِنْ (لَمْ يَنْوِ) الْفَرَضَ (الثَّانِي

(١) «الإنصاف» للمزداوي (٣/٣٧٢).

(٢) «الإنصاف» للمزداوي (٣/٣٧٢).

(٣) من (ب) و«غاية المنتهى» لمرعي الكرمي (١/١٦١) فقط.



مِنْ أَوَّلِهِ بِتَكْبِيرَةٍ [إِحْرَامٍ] ^(١) لِحُلُولِهِ عَنْ نِيَّةٍ تَعِينِهِ ، (فَإِنْ نَوَاهُ) مِنْ أَوَّلِهِ بِتَكْبِيرَةٍ إِحْرَامٍ (صَحَّ) كَمَا لَوْ لَمْ يَتَقَدَّمْهُ إِحْرَامٌ بَغَيْرِهِ .

(وَلَوْ ظَنَّ) مُكَلِّفٌ أَنَّ عَلَيْهِ (ظَهْرًا فَائِتَةً ، فَقَضَاهَا) فِي وَقْتِ ظَهْرِ الْيَوْمِ ، (ثُمَّ بَانَ عَدَمُهُ) أَيُّ: أَنَّهُ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ، (لَمْ تُجْزِئْهُ) الظُّهْرُ الَّتِي صَلَّاهَا (عَنِ) الظُّهْرِ الـ (حَاضِرَةِ) لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِهَا ، وَلِحَدِيثِ: «وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى» ^(٢) ، وَكَذَا [لَوْ] ^(٣) نَوَى ظَهْرَ الْيَوْمِ وَعَلَيْهِ فَائِتَةٌ ، لَمْ تُجْزِئْهُ عَنْهَا ؛ لِمَا تَقَدَّمَ .

(وَمَنْ أَتَى بِمُفْسِدٍ فَرَضٍ فَقَطَّ) أَيُّ: دُونَ النَّفْلِ (جَهْلًا ، كَتَرَكٍ) رَجُلٍ (سَتَرَ أَحَدٍ [عَاتِقِيهِ] ^(٤) ، وَكَتَرَكٍ (قِيَامٍ مَعَ قُدْرَةٍ) بِلَا عُذْرٍ يُسْقِطُهُ ، (وَ) كَذَلِكَ صَلَاةٍ بِكَعْبَةٍ ، وَشُرْبٍ يَسِيرٍ) [ب/٩٩] [عَمْدًا] ^(٥) ، (وَائْتِمَامٍ بِصَبِيٍّ وَمُتَنَفِّلٍ ، انْقَلَبَ نَفْلًا) لِأَنَّهُ [قَطَعَ] ^(٦) نِيَّةَ الْفَرْضِيَّةِ ، فَتَبَقِيَ نِيَّةُ الصَّلَاةِ ، وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «جَهْلًا» أَنَّهُ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ مَعَ عِلْمِهِ بِعَدَمِ جَوَازِهِ ، لَمْ تَتَعَقَّدْ صَلَاتُهُ فَرَضًا وَلَا نَفْلًا ؛ لِتَلَاُعِهِ .

(وَيَتَّحُهُ: وَلَوْ) كَانَ إِثْبَانُهُ بِمُفْسِدٍ الْفَرْضِ (مَعَ ضَيْقٍ وَقْتٍ) أَيُّ: فَيَنْقَلِبُ

(١) في (ب): «الإحرام» .

(٢) أخرجه البخاري (١/ رقم: ١) - واللفظ له - ومسلم (٢/ رقم: ١٩٠٧) من حديث عمر .

(٣) من (ب) فقط .

(٤) كذا في «غاية المنتهى» لمرعي الكزومي (١/ ١٦١) ، وهو الأليق بالسياق ، وفي (أ) و(ب): «عاتقين» .

(٥) من (ب) فقط .

(٦) في (ب): «كقطع» .



نَفْلًا ، لَكِنْ قَالَ ابْنُ قُنْدُسٍ فِي حَاشِيَةِ «الْفُرُوعِ» : «الْمُرَادُ إِذَا كَانَ النَّفْلُ يَصِحُّ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ، فَإِنْ كَانَ وَقْتُ كَرَاهَةِ كَوَقْتِ الْغُرُوبِ أَوْ وَقْتُ الْاِسْتِوَاءِ ، لَمْ يَصِحَّ نَفْلًا أَيْضًا» ، قَالَ فِي شَرْحِ «الْهِدَايَةِ»^(١) ، انْتَهَى . فَظَاهِرُهُ : لَا تَنْعَقِدُ مَعَ ضَيْقِ الْوَقْتِ ، لِعَدَمِ صِحَّةِ النَّفْلِ إِذَنْ ، وَيَأْتِي فِي الْبَابِ بَعْدَهُ مَا يُؤَيِّدُهُ .

(وَيَنْقَلِبُ نَفْلًا مَا) أَي : فَرَضٌ (بِأَنَ عَدَمِهِ ، كَ) مَا لَوْ أَحْرَمَ بِهِ (فَائِتَةٌ) يَظُنُّهَا عَلَيْهِ ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهَا (لَمْ) [لَمْ]^(٢) تَكُنْ عَلَيْهِ (أَوْ) أَحْرَمَ بِفَرَضٍ ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ (لَمْ) يَدْخُلْ وَقْتُهُ) لِأَنَّ الْفَرَضَ لَمْ يَصِحَّ ، وَلَوْ وَجَدَ مَا يُبْطِلُ النَّفْلَ .

(وَإِنْ عَلِمَ) أَنْ لَا فَائِتَةَ عَلَيْهِ ، أَوْ أَنَّ الْفَرَضَ لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُهُ وَنَوَاهُ ، (لَمْ) تَنْعَقِدْ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ مُتَلَاعِبٌ .



(١) «حاشية الفروع» لابن قندس (١٤٢/٢) .

(٢) من (ب) و«غاية المنتهى» لمرعي الكرمي (١٦١/١) فقط .

(فَضَّلَ)

(يُشْتَرَطُ لِـ) صَلَاةِ (جَمَاعَةٍ نِيَّةٌ كُلِّ) مِنْ إِمَامٍ وَمَأْمُومٍ (حَالَهُ) فَيَنْوِي الإِمَامُ الإِمَامَةَ، وَالْمَأْمُومُ الْإِقْتِدَاءَ كَالْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ تَتَعَلَّقُ بِهَا أَحْكَامٌ، مِنْ: وَجُوبِ الْإِتِّبَاعِ، وَسُقُوطِ سُجُودِ السَّهْوِ وَ«الْفَاتِحَةِ» عَنِ الْمَأْمُومِ، وَفَسَادِ صَلَاتِهِ بِفَسَادِ صَلَاةِ إِمَامِهِ، وَإِنَّمَا يَتَمَيَّزُ الْإِمَامُ عَنِ الْمَأْمُومِ بِالنِّيَّةِ، فَكَانَتْ شَرْطًا لِإِنْعِقَادِ الْجَمَاعَةِ.

(وَإِنْ) كَانَتْ الصَّلَاةُ (نَفْلًا) كَالْتَّرَاوِيجِ وَالْوِتْرِ، فَلَا بُدَّ مِنْ نِيَّةٍ كُلِّ مِنْهُمَا حَالَهُ كَالْفَرَضِ، (مِنْ أَوَّلِ صَلَاةٍ غَيْرِ مَا يَأْتِي) مِمَّنْ يَكُونُ إِمَامًا أَوْ مَأْمُومًا فِي أَثْنَائِهَا، (فَيَنْوِي إِمَامٌ إِمَامَةً) أَيْ يَقُولُ: أَصَلِّي الظُّهْرَ - مَثَلًا - إِمَامًا، (أَوْ) يَنْوِي (أَنَّهُ مُقْتَدِي بِهِ، وَ) يَنْوِي (مَأْمُومٌ ائْتِمَامًا) بِأَنْ يَقُولَ: أَصَلِّي الْمَغْرِبَ - مَثَلًا - مُؤْتَمًّا، (أَوْ) يَنْوِي (أَنَّهُ مُقْتَدٍ) بِأَنْ يَقُولَ: أَصَلِّي الصُّبْحَ - مَثَلًا - مُقْتَدِيًا، (فَإِنْ اعْتَقَدَ كُلُّ) مِنْ مُصَلِّينَ (أَنَّهُ إِمَامٌ الْآخَرِ، أَوْ) اعْتَقَدَ كُلُّ مِنْهُمَا أَنَّهُ (مَأْمُومُهُ) أَيْ: الْآخَرِ، لَمْ تَصَحَّ نَصًّا^(١)؛ لِأَنَّهُ أَمَّ مَنْ لَمْ يَأْتَمْ بِهِ فِي الْأَوَّلَى، وَائْتَمَّ بِمَنْ لَيْسَ بِإِمَامٍ فِي الثَّانِيَةِ.

(١) «الفروع» لابن مفلح (١٤٨/٢).



(أَوْ نَوَى) مُصَلٍّ (الْإِثْمَامَ أَوْ الْإِمَامَةَ بِمَنْ) أَي: بِمُصَلٍّ (لَا يَصِحُّ أَنْ يُؤْمَهُ كَأُمِّي) لَا يُحْسِنُ «الْفَاتِحَةَ» نَوَى الْإِمَامَةَ (بِقَارِيٍّ) يُحْسِنُهَا، (وَ) كَ(امْرَأَةٍ) نَوَتْ الْإِمَامَةَ (بِرَجُلٍ) = لَمْ تَصِحَّ لَهُمَا؛ لِفَسَادِ الْإِمَامَةِ وَالْإِثْمَامِ.

(أَوْ) نَوَى (اِئْتِمَامًا بِأَحَدِ إِمَامَيْنِ لَا بَعَيْنِهِ) لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ؛ لِعَدَمِ تَعْيِينِهِ، (أَوْ) نَوَى الْإِثْمَامَ (بِهِمَا) أَي: بِالْإِمَامَيْنِ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ الْإِقْتِدَاءُ بِهِمَا، (أَوْ) نَوَى الْإِقْتِدَاءَ (بِمَأْمُومٍ أَوْ) بِ(مُنْفَرِدٍ) لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ أَتَمَّ بغيرِ إِمَامٍ.

(أَوْ شَكَّ) كُلُّ مِنْهُمَا (فِي كَوْنِهِ إِمَامًا أَوْ مَأْمُومًا) لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُمَا؛ لِعَدَمِ جَزْمِهِمَا بِالنِّيَّةِ الْمُعْتَبَرَةِ لِلْجَمَاعَةِ، (أَوْ عَيَّنَ إِمَامًا) بِأَنْ نَوَى الْإِقْتِدَاءَ بِزَيْدٍ فَأَخْطَأَ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ، (أَوْ) عَيَّنَ (مَأْمُومًا) بِأَنْ قَالَ: نَوَيْتُ أَنْ أَصَلِّيَ الصُّبْحَ - مَثَلًا - بِخَالِدٍ، (وَإِنْ كَانَ) تَعْيِينُ الْإِمَامِ أَوْ الْمَأْمُومِ (غَيْرَ وَاجِبٍ) وَهُوَ الْأَصَحُّ، قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»^(١) وَغَيْرِهِ. (فَأَخْطَأَ) [أَي] ^(٢): لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ، قَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ»^(٣) وَغَيْرِهِ.

وَعِلِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «وَإِنْ كَانَ غَيْرَ وَاجِبٍ» أَنَّا إِذَا قُلْنَا: يَجِبُ التَّعْيِينُ، فَعَيَّنَ وَأَخْطَأَ؛ صَحَّتْ صَلَاتُهُ.

وَعِلِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «عَيَّنَ إِمَامًا...» إِنْ خ، أَنَّهُ لَوْ ظَنَّهُ وَلَمْ يُعَيِّنْهُ صَحَّتْ

(١) «الْفُرُوع» لابن مفلح (١٥٠/٢).

(٢) من (ب) فقط.

(٣) «الْفُرُوع» لابن مفلح (١٥٠/٢).



صَلَاتُهُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ فِي التَّعْيِينِ؛ لِصِحَّةِ صَلَاتِهِ، وَالْخَطَأُ مَعْفُورٌ عَنْهُ.

(أَوْ نَوَاهَا) أَي: الْإِمَامَةُ، (شَاكًّا) فِي (حُضُورِ مَأْمُومٍ، لَمْ تَصِحَّ) صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ، وَلَوْ حَضَرَ [١/١٠٠] مَنِ اقْتَدَى بِهِ، (وَتَصَحَّ) نِيَّةُ مُصَلِّ الْإِمَامَةِ (ظَانًّا حُضُورَهُ) أَي: حُضُورَ مَأْمُومٍ يَأْتُمُّ بِهِ؛ إِقَامَةً لِلظَّنِّ مُقَامَ الْيَقِينِ.

(وَتَبَطَّلَ) صَلَاةً مَنْ نَوَى الْإِمَامَةَ ظَانًّا حُضُورَ مَأْمُومٍ (إِنْ لَمْ يَخْضُرْ) وَيَدْخُلُ مَعَهُ قَبْلَ رَفْعِهِ مِنَ الرُّكُوعِ، (أَوْ حَضَرَ) وَلَمْ يَدْخُلْ مَعَهُ قَبْلَ رَفْعِهِ مِنَ [الرُّكُوعِ] (١)، (أَوْ كَانَ) مَنْ ظَنَّ دُخُولَهُ مَعَهُ (حَاضِرًا) فَأَحْرَمَ بِهِ فَانْصَرَفَ، (وَلَمْ يَدْخُلْ مَعَهُ قَبْلَ رَفْعِهِ مِنْ رُكُوعٍ) لِأَنَّهُ نَوَى الْإِمَامَةَ بِمَنْ لَمْ يَأْتُمْ بِهِ. وَ(لَا) تَبْطُلُ (إِنْ دَخَلَ) مَعَهُ مَنْ ظَنَّ حُضُورَهُ أَوْ غَيْرَهُ، (ثُمَّ انْصَرَفَ) عَنْهُ قَبْلَ إِتِمَامِ الصَّلَاةِ، فَيَتِمُّهَا الْإِمَامُ مُتَفَرِّدًا.

(وَمَنْ) أَحْرَمَ مُتَفَرِّدًا ثُمَّ (نَوَى إِمَامَةً) فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، (أَوْ) أَحْرَمَ مُتَفَرِّدًا ثُمَّ نَوَى (إِتِمَامًا فِي أَثْنَاءِ) الصَّلَاةِ، (لَمْ يَصَحَّ، وَلَوْ) كَانَ ذَلِكَ فِي (إِمَامَةٍ نَفَلٍ) كَالْتَّرَاوِيحِ وَالْوِتْرِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ. قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «هَذَا الْمَذْهَبُ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ، قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: «اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ»، قَالَ الْمَجْدُ: «اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَأَكْثَرُ أَصْحَابِنَا» (٢).

(خَلَا فَا لَهُ) أَي: لِصَاحِبِ «الْإِقْتِنَاعِ»، فَإِنَّهُ قَالَ فِيهِ: «وَالْمَنْصُوصُ صِحَّةُ

(١) فِي (ب): «رُكُوعٍ».

(٢) «الْإِنْصَافُ» لِلْمَرْدَاوِيِّ (٣/٣٧٧).

الإِمَامَةِ فِي النَّفْلِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ»^(١) ، أَيِ : عِنْدَ الْمُؤَقِّ^(٢) وَمَنْ تَابَعَهُ ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : «بِتُّ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ ، فَأَخَذَ بِيَدِي فَأَدَارَنِي عَنْ يَمِينِهِ» ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣) . قَالَ فِي «شَرْحِ الْإِقْتَاعِ» : «وَلَا دَلِيلَ فِي [ذَلِكَ]^(٤) ؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ ﷺ نَوَى الْإِمَامَةَ ابْتِدَاءً ؛ لِظَنِّهِ حُضُورَهُمْ»^(٥) .

(إِلَّا إِذَا أَحْرَمَ) مُصَلٍّ (إِمَامًا لِعَبِيَّةٍ إِمَامِ الْحَيِّ) أَيِ : الْإِمَامِ الرَّائِبِ ، (ثُمَّ حَضَرَ) إِمَامُ الْحَيِّ فَأَحْرَمَ (وَبَنَى) صَلَاتُهُ عَلَى (صَلَاةِ) الْإِمَامِ (الْأَوَّلِ) الَّذِي أَحْرَمَ لِعَبِيَّتِهِ ، (فَيَصِيرُ) هَذَا (الْإِمَامُ مَأْمُومًا) بِالْإِمَامِ الرَّائِبِ ، سَوَاءٌ كَانَ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ أَوْ غَيْرُهُ .

لِما رَوَى سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ : «ذَهَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ لِيُصَلِّحَ بَيْنَهُمْ ، فَحَلَّتِ الصَّلَاةُ ، فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ فِي الصَّلَاةِ ، فَخَلَصَ حَتَّى وَقَفَ فِي الصَّفِّ ، فَاسْتَأْخَرَ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى اسْتَوَى فِي الصَّفِّ ، فَتَقَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَصَلَّى ثُمَّ انْصَرَفَ» ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٦) . وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْخُصُوصِيَّةِ ، وَالْأَوَّلَى لِلْإِمَامِ : تَرْكُ الْخَلِيفَةِ يُتِمُّ بِهِمُ الصَّلَاةَ ،

(١) «الإقناع» للحجّاوي (١/١٦٤) .

(٢) «المقنع» لابن قدامة (ص ٤٩) .

(٣) البخاري (١/ رقم: ١١٧) ومسلم (١/ رقم: ٧٦٣) واللفظ له .

(٤) من (ب) و«كشاف القناع» فقط .

(٥) «كشاف القناع» للبهوتي (٢/٢٥٤) .

(٦) البخاري (١/ رقم: ٦٨٤) ومسلم (١/ رقم: ٤٢١) .

خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ .

(وَالْأَيُّ إِذَا أَمَّ مُقِيمٌ مِثْلَهُ إِذَا سَلَّمَ إِمَامٌ مُسَافِرٌ) فَصَرَ الصَّلَاةَ ، وَكَانَ نَوَى
اِئْتِمَامُهُ بِهِ = صَحَّ ، (أَوْ) ائْتَمَّ (مَسْبُوقٌ) بِرُكْعَةٍ فَأَكْثَرَ بِهِ (مِثْلُهُ) «الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ
بِهِ (مِثْلُهُ)»: فِي كَوْنِهِ مَسْبُوقًا ، لَا فِي كَوْنِهِ سَبَقَ بِقَدَرٍ مَا سَبَقَ بِهِ الْآخَرُ» ، قَالَهُ فِي
«حَاشِيَةِ الْمُتَنَهَّى»^(١) . (فِي قَضَاءِ مَا فَاتَهُمَا) بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِمَا (فِي غَيْرِ جُمُعَةٍ)
صَحَّ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ انْتَقَلَ مِنْ جَمَاعَةٍ لَجَمَاعَةٍ لِعُذْرِ السَّبَقِ .

فَإِنْ ائْتَمَّ مَسْبُوقٌ بِإِمَامٍ جَمَاعَةٍ أُخْرَى فِي قَضَاءِ مَا فَاتَهُ ، فَإِنْ كَانَ فِي
جُمُعَةٍ لَمْ يَصَحَّ ؛ قَالَ الْقَاضِي: «لِأَنَّهَا إِذَا أُقِيمَتْ بِمَسْجِدٍ لَا تُقَامُ فِيهِ مَرَّةً
ثَانِيَةً»^(٢) ، وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ إِقَامَةً ثَانِيَةً ، وَإِنَّمَا هُوَ تَكْمِيلٌ لَهَا بِجَمَاعَةٍ ،
فَعَايَنَتْهُ أَنَّهَا فُعِلَتْ بِجَمَاعَتَيْنِ ، وَهُوَ لَا يَضُرُّ ، وَقِيلَ: لَعَلَّهُ لاشْتِرَاطِ الْعَدَدِ لَهَا ،
فِيلْزَمُ: لَوْ ائْتَمَّ تِسْعَةٌ وَثَلَاثُونَ بِآخَرٍ ، يَصَحُّ .

(وَيَتَجَهُّ: وَفِيهَا) أَيِ: الْجُمُعَةِ ، لَوْ ائْتَمَّ مَسْبُوقٌ بِمِثْلِهِ ، (لَا تَبْطُلُ جَهْلًا)
وَيُتِمُّهَا بِالْجُمُعَةِ الْأُولَى ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ .

(أَوْ) أَيِ: إِذَا (اسْتَخْلَفَهُ إِمَامٌ لِحُدُوثِ مَرَضٍ) الْإِمَامِ ، (أَوْ) حُدُوثِ
(خَوْفٍ ، أَوْ) حُدُوثِ (حَضَرٍ) لَهُ (عَنْ قَوْلٍ وَاجِبٍ) كَقِرَاءَةٍ ، وَتَشَهُدٍ ، وَتَسْمِيعٍ ،
وَتَكْبِيرٍ ، وَتَسْبِيحِ رُكُوعٍ [١٠٠/ب] وَسُجُودٍ وَنَحْوِهِ ؛ لِوُجُودِ الْعُذْرِ الْحَاصِلِ لِلْإِمَامِ ،
مَعَ بَقَاءِ صَلَاتِهِ وَصَلَاةِ الْمَأْمُومِينَ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ سَبَقَ الْإِمَامُ الْحَدَثُ ؛ لِإِبْطَالِ

(١) «إرشاد أولي النهى» للبهوتي (٢٠١/١) .

(٢) انظر: «معونة أولي النهى» لابن النجار (٨٦/٢) .



صَلَاةِ الْكُلِّ، (فَيَصِيرُ الْمَأْمُومُ) الْمُسْتَخْلَفُ (إِمَامًا، وَيَبْنِي) هَذَا الْمُسْتَخْلَفُ
(عَلَى تَرْتِيبِ) الْإِمَامِ (الْأَوَّلِ) لِأَنَّهُ فَرَعُهُ، وَلِئَلَّا يَخْلُطَ عَلَى الْمَأْمُومِينَ.

(لَكِنْ يَبْتَدِئُ «الْفَاتِحَةَ» مَسْبُوقٍ) اسْتَخْلَفَهُ الْإِمَامُ، (يُسِرُّ مَا قَرَأَهُ مُسْتَخْلَفُهُ)
بِكَسْرِ اللَّامِ، (ثُمَّ يَجْهَرُ بِبَاقِي الْقِرَاءَةِ. قَالَ فِي «التَّنْفِيحِ»: «وَلَهُ اسْتَخْلَافُ
مَنْ لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُ نَصًّا، وَيَبْنِي عَلَى تَرْتِيبِ الْأَوَّلِ، وَالْأَصَحُّ: يَبْتَدِئُ
«الْفَاتِحَةَ»»^(١)، انْتَهَى. قَالَ الْمَجْدُ: «وَالصَّحِيحُ عِنْدِي: أَنَّهُ يَقْرَأُ سِرًّا مَا فَاتَهُ
مِنْ فَرْضِ الْقِرَاءَةِ؛ لِئَلَّا تَفُوتَهُ الرُّكْعَةُ، ثُمَّ يَبْنِي عَلَى قِرَاءَةِ الْأَوَّلِ، إِنْ كَانَتْ
صَلَاةَ جَهْرٍ»^(٢)، انْتَهَى.

فَإِنْ شَكَّ كَمْ صَلَّى الْإِمَامُ، بَنَى عَلَى الْيَقِينِ، فَإِنْ سَبَّحَ بِهِ الْمَأْمُومُ رَجَعَ.
(وَيَسْتَخْلَفُ) ذَلِكَ الْمَسْبُوقُ (مَنْ يُسَلِّمُ بِهِمْ) أَيِ: الْمَأْمُومِينَ الَّذِينَ
دَخَلُوا مَعَ الْإِمَامِ مِنْ أَوَّلِ الصَّلَاةِ، (فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ) أَيِ: يَسْتَخْلَفُ مَنْ يُسَلِّمُ
بِهِمْ، (فَلَهُمْ) أَيِ: لِلْمَأْمُومِينَ (السَّلَامُ) لِأَنفُسِهِمْ، (وَ) لَهُمْ (الْإِنْتَظَارُ) لَهُ حَتَّى
يُتِمَّ صَلَاتُهُ وَيُسَلِّمَ بِهِمْ نَصًّا، وَفِي مَوْضِعٍ مِنَ «الْمُجَرَّدِ» لِلْقَاضِي: «يُسْتَحَبُّ
إِنْتَظَارُهُ حَتَّى يُسَلِّمَ بِهِمْ»^(٣).

(وَلَا اسْتَخْلَافَ بَعْدَ بُطْلَانِ) صَلَاةِ الْإِمَامِ بِسَبْقِ حَدَثٍ أَوْ تَعَمُّدِهِ، أَوْ
غَيْرِهِ مِنَ الْمُبْطَلَاتِ لِلصَّلَاةِ؛ لِحَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ طَلْقٍ مَرْفُوعًا: «إِذَا فَسَأَ أَحَدُكُمْ

(١) «التنفيح المشيع» للمزداوي (ص ٨٩).

(٢) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٣/٣٨٨).

(٣) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٣/٣٨٥).



فِي صَلَاتِهِ ، فَلْيَنْصَرِفْ فَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيُعِدِّ الصَّلَاةَ ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ ^(١) .
فَتَبْطُلُ صَلَاةُ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِينَ بِهِ ؛ لِإِرْتِبَاطِ صَلَاتِهِمْ بِصَلَاتِهِ . وَعَنْهُ : « لَا تَبْطُلُ
صَلَاةُ مَأْمُومٍ إِذَا كَانَ بَطْلَانُ صَلَاةِ الْإِمَامِ لِعُذْرِ بَأْنٍ يَسْبِقُهُ الْحَدَثُ ، وَيُتِمُّونَهَا
جَمَاعَةً بغيرِهِ أَوْ فُرَادَى » ^(٢) ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ ، قَالَهُ فِي « الْإِقْنَاعِ » وَفَرَّغَ عَلَيْهِ ^(٣) .

(وَصَحَّ) لِمَصْلُ جَمَاعَةٍ (لِعُذْرِ يُبِيحُ تَرَكَ) الـ (جَمَاعَةُ: أَنْ يَنْفَرِدَ بِنِيَّةِ)
الْإِنْفِرَادِ (إِمَامًا وَكَذَا) يَصِحُّ أَنْ يَنْفَرِدَ (مَأْمُومٌ) لِعُذْرِ يُبِيحُ تَرَكَ الْجَمَاعَةِ ، كَتَطَوُّلِ
إِمَامٍ ، وَغَلَبَةِ نُعَاسٍ ، وَمَرَضٍ ، أَوْ [شَيْءٍ] ^(٤) يُفْسِدُ صَلَاتَهُ كَمُدَافَعَةِ أَحَدِ
الْأَخْبَثَيْنِ ، إِنْ (عَجَلَ) مَنْ فَارَقَ لِعُذْرِ مَنْ إِمَامٍ وَمَأْمُومٍ ، أَيْ : اسْتَفَادَ بِمُفَارَقَتِهِ
تَعْجِيلَ لِحُوقِهِ لِحَاجَتِهِ قَبْلَ فَرَاغِ الْجَمَاعَةِ ، لِيَحْصُلَ مَقْصُودُهُ مِنَ الْمُفَارَقَةِ .

(فَإِنْ لَمْ يَتَمَيَّزْ انْفِرَادُهُ) أَيْ : الْمَأْمُومِ (عَنْ إِمَامِهِ) أَوْ لَمْ يَتَمَيَّزْ انْفِرَادُ
الْإِمَامِ عَنِ الْجَمَاعَةِ (بِنَوْعِ تَعْجِيلٍ ، لَمْ يَصَحَّ) الْإِنْفِرَادُ ؛ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ فِيهِ ، إِلَّا
أَنْ يَكُونَ عُذْرُهُ كَوْنُهُ خَرَجَ مِنَ الصَّفِّ مَغْلُوبًا ، فَلَهُ الْمُفَارَقَةُ مُطْلَقًا . وَإِنَّمَا صَحَّ
الْإِنْفِرَادُ لِلْعُذْرِ ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ قَالَ : « صَلَّى مُعَاذُ بِقَوْمِهِ ، فَقَرَأَ سُورَةَ «الْبَقَرَةِ» ،
فَتَأَخَّرَ رَجُلٌ فَصَلَّى وَحْدَهُ ، فَقِيلَ لَهُ : نَافَقْتَ ! فَقَالَ : مَا نَافَقْتُ ، وَلَكِنْ لَا تَيْنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأُخْبِرُهُ ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ ، فَقَالَ : أَفْتَانُ أَنْتَ يَا مُعَاذُ ،

(١) أبو داود (١/ رقم: ٢٠٧) و(٢/ رقم: ٩٩٧) . قال الألباني في «ضعيف سنن أبي داود»

(١/ رقم: ٢٧) : «إسناده ضعيف» .

(٢) «كشاف القناع» للبهوتي (٢/ ٢٥٧) .

(٣) «الإقناع» للحجاوي (١/ ١٦٥) .

(٤) في (ب) : «بشيء» .

مَرَّتَيْنِ» ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١) . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ لِمُفَارَقَتِهِ .

(فَإِنْ زَالَ عُذْرُهُ) أَيِ: الْمَأْمُومِ الْمُفَارِقِ (فِي) الـ (صَلَاةِ، فَلَهُ) الـ (دُخُولُ مَعَ إِمَامِهِ) فِيمَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِ وَيُتِمُّهُ مَعَهُ، وَلَا يَلْزِمُهُ الدُّخُولُ مَعَهُ . وَفِي «الْفُصُولِ»: «يَلْزِمُهُ؛ لِزَوَالِ الرُّخْصَةِ»^(٢) .

(وَيَقْرَأُ مَأْمُومٌ فَارَقَ فِي قِيَامٍ) قَبْلَ قِرَاءَةِ الْإِمَامِ «الْفَاتِحَةَ» ؛ لِصَيْرُورَتِهِ مُنْفَرِدًا قَبْلَ سُقُوطِ فَرَضِ الْقِرَاءَةِ عَنْهُ بِقِرَاءَةِ الْإِمَامِ، (أَوْ) أَيِ: وَإِنْ فَارَقَهُ فِي أَثْنَاءِ الْقِرَاءَةِ (يُكْمِلُ) مَا بَقِيَ مِنَ «الْفَاتِحَةِ» ؛ لِمَا تَقَدَّمَ . (وَ) إِنْ فَارَقَهُ (بَعْدَهَا) أَيِ: بَعْدَ قِرَاءَةِ «الْفَاتِحَةِ» (يَرْكَعُ فِي الْحَالِ) لِأَنَّ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ قِرَاءَةً لِلْمَأْمُومِ .

(وَإِنْ ظَنَّ فِي صَلَاةٍ سِرًّا) [١/١٠١] كَظْهَرٍ وَعَصْرِ، أَوْ فِي [الْآخِرَتَيْنِ]^(٣) مِنَ الْعِشَاءِ مَثَلًا، وَفَارَقَ الْإِمَامَ لِعُذْرِ بَعْدَ قِيَامِهِ، (أَنَّ إِمَامَهُ قَرَأَ، لَمْ يَقْرَأْ) أَيِ: لَمْ تَلْزِمُهُ الْقِرَاءَةُ، إِقَامَةً لِلظَّنِّ مُقَامَ الْيَقِينِ، وَلَكِنَّ الْأَحْوَطَ الْقِرَاءَةُ .

(وَ) إِنْ فَارَقَهُ لِعُذْرِ (فِي ثَانِيَةِ جُمُعَةٍ، يُتِمُّ جُمُعَةً) لِأَنَّ الْجُمُعَةَ تُدْرِكُ بِرُكْعَةٍ، وَقَدْ أَدْرَكَهَا مَعَ الْإِمَامِ . (وَيَتَّحِهُ) صِحَّةُ الْمُفَارَقَةِ لِعُذْرِ وَأَنَّهُ يُتِمُّهَا جُمُعَةً (وَلَوْ نَقَصَ بِهِ الْعَدَدُ) الْمُعْتَبَرُ لِلْجُمُعَةِ ؛ (إِذْ كَانَتْ لَمْ يَنْقُصْ حُكْمًا) لِدُخُولِهِ مَعَهُمْ فِي أَوَّلِهَا بَعْدَ حُضُورِ الْخُطْبَةِ . وَمُقْتَضَى مَا يَأْتِي فِي «الْجُمُعَةِ» عَدَمُ صِحَّةِ ذَلِكَ ؛ لِبُطْلَانِ صَلَاةٍ مَنْ بَقِيَ بِنَقْصِهِمْ عَنِ الْأَرْبَعِينَ، قَالُوا: لِأَنَّ الْعَدَدَ شَرْطٌ،

(١) البخاري (١/ رقم: ٧٠١) ومسلم (١/ رقم: ٤٦٥) .

(٢) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١٤٩/٢) .

(٣) في (ب): «الآخِرَتَيْنِ» .



فَاعْتَبِرْ فِي جَمِيعِهَا كَالطَّهَارَةِ، وَإِنَّمَا صَحَّتْ مِنَ الْمَسْبُوقِ تَبَعًا كَصِحَّتِهَا مِمَّنْ لَمْ يَخْضُرِ الْخُطْبَةَ تَبَعًا لِمَنْ حَضَرَهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ دُخُولُ مَسْبُوقٍ بَعْدَهُ) ظَاهِرٌ عَلَى كِلَا الْأَمْرَيْنِ، فَتَأَمَّلْ.

(وَتَبْطُلُ صَلَاةُ مَأْمُومٍ بِبُطْلَانِ صَلَاةِ إِمَامِهِ) لِعُذْرِ أَوْ غَيْرِهِ، فَلَا اسْتِخْلَافَ إِنْ سَبَقَهُ الْحَدَّثُ، وَلَكِنْ (لَا) تَبْطُلُ صَلَاةُ مَأْمُومٍ بِبُطْلَانِ صَلَاةِ إِمَامِهِ (مُطْلَقًا؛ لِمَا يَأْتِي فِي) «سُجُودِ السَّهْوِ» (و) فِي «صَلَاةِ الْخَوْفِ»، لَا عَكْسَهُ أَيُّ: لَا تَبْطُلُ صَلَاةُ إِمَامٍ بِبُطْلَانِ صَلَاةِ مَأْمُومٍ؛ لِمَا تَقَدَّمَ، وَلِأَنَّهَا لَيْسَتْ فِي ضِمْنِهَا وَلَا مُتَعَلِّقَةً بِهَا.

(وَيُتِمُّهَا) الْإِمَامُ (مُنْفَرِدًا) إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ غَيْرٌ مَنِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَلَكِنْ (بِنَيْتِهِ) أَيُّ: الْإِنْفِرَادِ. وَقَوْلُهُ: «بِنَيْتِهِ» ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي مَوَاضِعَ تَقَدَّمَ بَعْضُهَا، وَلَعَلَّهُ تَوَهَّمَهُ مِنْ قَوْلِ «الْإِفْتِنَاءِ» هُنَا: «فَتَوَيَّ الْإِنْفِرَادَ»^(١). وَقَدْ صَرَّحَ فِي «شَرْحِهِ» بِأَنَّهُ وَلَوْ لَمْ يَنْوِهِ - أَيُّ: الْإِنْفِرَادَ - تَصِحُّ صَلَاتُهُ^(٢)، فَعَلَى هَذَا: لَا مَفْهُومَ لَهُ.

قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: «وَإِذَا بَطَلَتْ صَلَاةُ الْمَأْمُومِ أَتَمَّهَا إِمَامُهُ مُنْفَرِدًا، فَطَعَّ بِهِ جَمَاعَةً؛ لِأَنَّهَا لَا ضِمْنَهَا وَلَا مُتَعَلِّقَةً بِهَا؛ بِدَلِيلِ سَهْوِهِ وَعِلْمِهِ بِحَدَّثِهِ، وَعَنْهُ:

(١) «الْإِفْتِنَاءِ» لِلْحَجَّائِيِّ (١/١٦٥).

(٢) «كُشَافُ الْقِنَاعِ» لِلْبُهْوتِيِّ (٢/٢٥٦).

«تَبْطُلُ»، وَذَكَرَهُ فِي «الْمُغْنِي» قِيَاسَ الْمَذْهَبِ^(١).

(وَمَنْ خَرَجَ مِنْ صَلَاةٍ يَظُنُّ أَنَّهُ أَحَدَثَ ، فَظَهَرَ أَنَّهُ (لَمْ يَكُنْ) أَحَدَثَ ، (بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ ؛ لِفَسْخِهِ نِيَّةَ الصَّلَاةِ بِخُرُوجِهِ مِنْهَا ، (كَ) مَا تَبْطُلُ صَلَاةُ (رُبَاعِيَّةً) كَعَصْرِ (ظَنُّهَا فَجْراً أَوْ جُمُعَةً فَسَلَّمَ) لِمَا تَقَدَّمَ . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : «يَحْرُمُ خُرُوجُهُ لَشَكِّهِ فِي النِّيَّةِ ؛ لِلْعِلْمِ بِأَنَّهُ مَا دَخَلَ إِلَّا بِالنِّيَّةِ ، وَكَشَكِّهِ : هَلْ أَحَدَثَ أَمْ لَا»^(٢) ، انْتَهَى .

(فَرَعَ: سُئِلَ) الْإِمَامُ (أَحْمَدُ عَنْ إِمَامٍ صَلَّى الْعَصْرَ ، فَظَنَّ أَنَّهَا الظُّهْرُ فَطَوَّلَ الْقِرَاءَةَ ، ثُمَّ ذَكَرَ) أَنَّهَا الْعَصْرُ ؟ (فَقَالَ) الْإِمَامُ أَحْمَدُ: (يُعِيدُ) الْإِمَامُ صَلَاتَهُ ؛ لِإِطْلَانِ فَرَضِهِ بِطَوِيلِ الْقِرَاءَةِ مَعَ الشَّكِّ ، (وَيُعِيدُونَ)^(٣) (أَيِ: الْمُفْتَدُونَ بِهِ ، وَإِعَادَتُهُمْ عَلَى اقْتِدَاءِ [مُقْتَرَضٍ]^(٤) بِمُتَنَقِّلٍ .



(١) «الفروع» لابن مفلح (٢/١٥٠).

(٢) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٢/١٤٢) و«الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ٧٤).

(٣) «المغني» لابن قدامة (٣/٧٠).

(٤) هذا هو الأليق بالسياق ، وفي (أ) و(ب): «مفتاض».

(بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ)

وَمَا يُكْرَهُ فِيهَا، وَأَرْكَانُهَا، وَوَاجِبَاتُهَا، وَسُنَنُهَا، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا



(سُنَّ خُرُوجِ إِلَيْهَا) أَيِ: الصَّلَاةِ، (بِسَكِينَةٍ) بِفَتْحِ السِّينِ وَكَسْرِهَا، وَتَخْفِيفِ الْكَافِ، أَيِ: طُمَأْنِينَةٍ، وَتَأَنُّ فِي الْحَرَكَاتِ، وَاجْتِنَابِ الْعَبَثِ، (وَوَقَارٍ) كَسَحَابٍ، أَيِ: رَزَانَةٍ، كَغَضِّ الطَّرْفِ، وَخَفْضِ الصَّوْتِ، وَعَدَمِ الْإِلْتِفَاتِ.

لِحَدِيثِ «الصَّحِيحَيْنِ»: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ، فَامْشُوا وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فاقْضُوا»^(١)، وَلِمُسْلِمٍ: «فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ يَعْمِدُ إِلَى الصَّلَاةِ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ»^(٢). وَفِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» لِلشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ مَا مَعْنَاهُ: «إِنْ خَشِيَ فَوَتْ الْجَمَاعَةِ أَوْ الْجُمُعَةَ بِالْكُلِّيَّةِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُكْرَهُ لَهُ الْإِسْرَاعُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَنْجَبِرُ إِذَا فَاتَ»^(٣).

(١) البخاري (١/ رقم: ٦٣٦) ومسلم (١/ رقم: ٦٠٢) من حديث أبي هريرة، ولفظه: «وما فاتكم فأتوا». أما لفظُ «وما فاتكم فاقضوا»، فأخرجه عبدالرزاق (٢/ رقم: ٣٣٩٩) وابن أبي شيبة (٥/ رقم: ١٣٣) وأحمد (٣/ رقم: ٧٣٧٠) والبخاري في «القراءة خلف الإمام» (١١٧ - ١٢٠) والنسائي (٢/ رقم: ٨٧٣). انظر: «صحيح سنن أبي داود» للألباني (٣/ رقم: ٥٨٠).

(٢) مسلم (١/ رقم: ٦٠٢).

(٣) «شرح العمدة» لابن تيمية (٢/ ٦١١).



(وَحُضُوعٌ، مُقَارِبًا بَيْنَ خُطَاهُ؛ لِتَكْثُرَ حَسَنَاتُهُ) فَإِنَّ كُلَّ خُطْوَةٍ يُكْتَبُ
[لَهُ] ^(١) بِهَا حَسَنَةٌ ^(٢)، وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا. [١٠١/ب]

وَيُكْرَهُ أَنْ يُشَبَّكَ أَصَابِعُهُ مِنْ حِينَ يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ، وَ[هُوَ] ^(٣) فِي الْمَسْجِدِ
أَشَدُّ كَرَاهَةً؛ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الْمَسْجِدِ
فَلَا يُشَبَّكُنَّ؛ فَإِنَّ التَّشْبِيكَ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَزَالُ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ
فِي الْمَسْجِدِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ ^(٤). قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: «إِذَا كَانَ
يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ؛ جَمْعًا بَيْنَ الْأَخْبَارِ» ^(٥)، وَالتَّشْبِيكَ فِي الصَّلَاةِ أَشَدُّ وَأَشَدُّ.

(قَائِلًا) مَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ
إِلَى الصَّلَاةِ، فَقَالَ: (اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ، وَبِحَقِّ مَمْشَايَ
هَذَا، فَإِنِّي لَمْ أَخْرُجْ أَشْرًا وَلَا بَطْرًا) قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «الْبَطْرُ: الْأَشْرُ، وَهُوَ شِدَّةُ
الْمَرْحِ» ^(٦)، وَ«الْمَرْحُ: شِدَّةُ الْفَرْحِ وَالنَّشَاطِ» ^(٧). (وَلَا رِيَاءَ) الرِّيَاءُ: إِظْهَارُ
الْعَمَلِ لِلنَّاسِ لِيَرَوْهُ وَيَظُنُّوا بِهِ خَيْرًا، وَهُوَ مُفْسِدٌ لِلْعَمَلِ، (وَلَا سُمْعَةً) السُّمْعَةُ:

(١) من (ب) فقط.

(٢) أخرج أحمد (٤/ رقم: ٧٩١٦) - واللفظ له - ومسلم (١/ رقم: ٦٦٦) من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «كل خطوة يخطوها إلى الصلاة يُكْتَبُ له بها حسنة، ويُمحى عنه بها سيئة».

(٣) من (ب) فقط.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ رقم: ٤٨٥٩) أحمد (٥/ رقم: ١١٥٦١). قال الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٦/ رقم: ٢٦٢٨): «ضعيف».

(٥) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٢/ ٢٦٧).

(٦) «الصحاح» للجوهري (٢/ ٥٩٢) مادة: ب ط ر.

(٧) «الصحاح» للجوهري (١/ ٤٠٤) مادة: م ر ح.



إِظْهَارُ الْعَمَلِ لِيَسْمَعَهُ النَّاسُ ، (خَرَجْتُ اتِّقَاءَ سُخْطِكَ) أَي: غَضَبِكَ ، (وَإِتِّعَاءَ مَرْضَاتِكَ ، فَأَسْأَلُكَ أَنْ تُنْقِذَنِي مِنَ النَّارِ ، وَأَنْ تَغْفِرَ لِي ذُنُوبِي ؛ إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ) = أَقْبَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِوَجْهِهِ ، وَاسْتَغْفَرَ لَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ ، رَوَاهُ: أَحْمَدُ ، وَابْنُ مَاجَهَ^(١) .

وَأَنْ يَقُولَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ أَوْجِهٍ مَنْ تَوَجَّهَ إِلَيْكَ ، وَأَقْرَبِ مَنْ تَوَسَّلَ إِلَيْكَ ، وَأَفْضَلِ مَنْ سَأَلَكَ وَرَغِبَ إِلَيْكَ ، اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا ، وَفِي قَبْرِي [نُورًا]^(٢) ، وَفِي لِسَانِي نُورًا ، وَفِي سَمْعِي نُورًا ، وَفِي بَصَرِي نُورًا ، وَعَنْ يَمِينِي نُورًا ، وَعَنْ شِمَالِي نُورًا ، وَأَمَامِي نُورًا ، وَخَلْفِي نُورًا ، وَفَوْقِي نُورًا ، وَتَحْتِي نُورًا ، وَفِي عَصَبِي نُورًا ، وَفِي لَحْمِي نُورًا ، وَفِي دَمِي نُورًا ، وَفِي شَعْرِي نُورًا ، وَفِي بَشْرِي نُورًا ، وَفِي نَفْسِي نُورًا ، وَأَعْظَمَ لِي نُورًا ، وَاجْعَلْنِي نُورًا ، اللَّهُمَّ اعْطِنِي نُورًا ، وَزِدْنِي نُورًا»^(٣) .

(وَأَنْ يَقُولَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ ، وَلَوْ لَغَيْرِ صَلَاةٍ: «بِاسْمِ اللَّهِ ، آمَنْتُ بِاللَّهِ ، اعْتَصَمْتُ بِاللَّهِ ، تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ ، وَ(لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»^(٤)) ، «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أَضِلَّ أَوْ أُضَلَّ ، أَوْ أَزِلَّ أَوْ أُزَلَ ، أَوْ أَظْلِمَ أَوْ أُظْلِمَ ، أَوْ

(١) أحمد (٥/ رقم: ١١٣٢٥) وابن ماجه (١/ رقم: ٧٧٨) . قال الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١/ رقم: ٢٤): «ضعيف» .

(٢) من (ب) فقط .

(٣) أخرجه البخاري (٨/ رقم: ٦٣١٦) ومسلم (١/ رقم: ٧٦٣) واللفظ له .

(٤) أخرجه أحمد (١/ رقم: ٤٧٨) والمحامي في «الدعاء» (١) والخطيب البغدادي في «موضح

أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٣٦٨ - ٣٦٩) من حديث عثمان بن عفان . قال الألباني في

«ضعيف الترهيب والترهيب» (١/ رقم: ٩٩٥): «ضعيف» .



أَجْهَلَ أَوْ يُجْهَلَ عَلَيَّ»^(١)، (وَمَا دَعَا بِهِ مِمَّا وَرَدَ فَحَسَنٌ).

(و) أَنْ يَقُولَ (فِي دُخُولِ مَسْجِدٍ: «بِاسْمِ اللَّهِ»)، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢). «أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ وَبِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ أَيْضًا^(٣).
(و): «السَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي» رَوَاهُ ابْنُ السَّنِيِّ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ»^(٤)، (و): «افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٥).

(و) يَقُولُ ذَلِكَ - أَي: «بِاسْمِ اللَّهِ، وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ...» إلخ - (فِي خُرُوجِهِ) مِنَ الْمَسْجِدِ، (إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ) بَدَلَ «أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ»: «(أَبْوَابَ فَضْلِكَ)»؛ لِيُنَاسِبَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٠]، وَلِحَدِيثِ فَاطِمَةَ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ^(٦).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (١٥/ رقم: ٢٩٨١٠) وأحمد (١٢/ رقم: ٢٧٣٤٧) وأبو داود (٥/ رقم: ٤٠٥٣) وابن ماجه (٥/ رقم: ٣٨٨٤) والترمذي (٥/ رقم: ٣٤٢٧) والنسائي (٨/ رقم: ٥٥٣٠) من حديث أم سلمة. وصححه الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٧/ رقم: ٣١٦٣).

(٢) لم أقف عليه، وأخرجه ابن أبي شيبة (٣/ رقم: ٣٤٣١) وأحمد (١٢/ رقم: ٢٧٠٦٠) وابن ماجه (١/ رقم: ٧٧١) من حديث فاطمة بنت رسول الله ﷺ. وضعفه الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١٤/ ١٠٤٨).

(٣) أبو داود (١/ رقم: ٤٦٧) من حديث عبدالله بن عمرو. قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢/ رقم: ٤٨٥): «إسناده صحيح».

(٤) «عمل اليوم والليلة» لابن السني (٨٩) من حديث الحسين بن علي. وفي إسناده متروك.

(٥) مسلم (١/ رقم: ٧١٣) من حديث أبي حميد أو أبي أسيد الساعدي.

(٦) أخرجه عبد الرزاق (١/ رقم: ١٦٦٤) وابن أبي شيبة (٣/ رقم: ٣٤٣١) وأحمد (١٢/ رقم: ٢٧٠٦٠) وابن ماجه (١/ رقم: ٧٧١) من حديث فاطمة بنت رسول الله ﷺ. وضعفه الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١٤/ ١٠٤٨).



وَيَقُولَ أَيْضًا: ((اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ إِبْلِيسَ وَجُنُودِهِ)) لِمَا [رَوَاهُ] ^(١) ابْنُ السُّنِّي فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» عَنْ أَبِي أُمَامَةَ مَرْفُوعًا، قَالَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، تَدَاعَتْ جُنُودُ إِبْلِيسَ وَاجْتَلَبَتْ كَمَا تَجْتَمِعُ النَّحْلُ عَلَى يَعْسُوبِهَا، فَإِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ إِبْلِيسَ وَجُنُودِهِ؛ فَإِنَّهَا لَمْ تَضُرَّهُ» ^(٢)، وَالْيَعْسُوبُ: ذَكَرَ النَّحْلُ، وَقِيلَ: «أَمِيرُهَا».

(وَكُرِّهَ) لِمَنْ سَمِعَ الْإِقَامَةَ (إِسْرَاعُ مَشْيٍ) لِأَنَّهُ يُذْهِبُ السَّكِينَةَ وَالْوَقَارَ، (إِلَّا لِيَخَوْفِ قَوْتِ جَمَاعَةٍ) أَوْ جُمُعَةٍ، (قَالَ) الْإِمَامُ [١/١٠٢] (أَحْمَدُ): «إِنْ طَمَعَ فِي إِدْرَاكِ تَكْبِيرَةِ أُولَى فَلَا بَأْسَ) بِالْإِسْرَاعِ، (مَا لَمْ تَكُنْ عَجَلَةً تَفْبُحُ) وَتَأْتِي فَضِيلَةُ إِدْرَاكِ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى فِي «بَابِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ».

(وَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ) لَمْ يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ، إِنْ كَانَ فِي غَيْرِ وَقْتِ نَهْيٍ، وَيَأْتِي. وَيَجْلِسُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ؛ لِأَنَّهُ خَيْرُ الْمَجَالِسِ ^(٣)، وَ(اشْتَغَلَ بِنَحْوِ ذِكْرِ) مِنْ صَلَاةٍ وَقِرَاءَةٍ، (أَوْ سَكَتَ) إِنْ لَمْ يَشْتَغَلْ بِذَلِكَ، وَالِاشْتَغَالُ بِذَلِكَ أَفْضَلُ.

(وَكُرِّهَ خَوْضٌ بِأَمْرِ دُنْيَا) فَإِنَّهُ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ،

(١) فِي (أ): «رَوَى».

(٢) «عَمَلُ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» لابن السني (١٥٥). قال الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٦/ رقم: ٢٩٦٧): «ضعيف جدًا».

(٣) انظر: «المقاصد الحسنة» للسخاوي (١٥٣) و«سلسلة الأحاديث الصحيحة» للألباني (٦/ رقم: ٢٦٤٥).

كَمَا فِي الْخَبَرِ^(١).

(و) كُرِهَ (فَرَقَعَةُ أَصَابِعَ) لِأَنَّهُ فِي صَلَاةٍ مَا انْتَبَهَرَ الصَّلَاةَ، (فَمَا دَامَ كَذَلِكَ) أَي: مُشْتَغِلًا بِالصَّلَاةِ أَوْ الذِّكْرِ، أَوْ سَاكِتًا مُنْتَظِرًا لِلصَّلَاةِ، (فَهُوَ فِي صَلَاةٍ، وَالْمَلَائِكَةُ تَسْتَغْفِرُ لَهُ، مَا لَمْ يُؤْذِ أَوْ يُحْدِثْ) لِلْخَبَرِ^(٢).

(وَسُنَّ قِيَامُ إِمَامٍ لِلصَّلَاةِ، قَالَ فِي «الْمُبْدِعِ»: «الْمُرَادُ بِالْقِيَامِ: التَّوَجُّهُ إِلَيْهَا؛ لِيَشْمَلَ الْعَاجِزَ عَنْهُ»^(٣)، (فَ) قِيَامُ (مَأْمُومٍ) لِ(الصَّلَاةِ) فَإِنَّهُ يَقُومُ قَبْلَ لِقِيَمَتِهَا قَائِمًا (إِذَا قَالَ مُقِيمٌ: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ») لِفِعْلِهِ ﷺ، رَوَاهُ ابْنُ أَبِي أَوْفَى^(٤)، (إِنْ رَأَى) الْمَأْمُومُ (الْإِمَامَ، وَإِلَّا) بِأَنْ لَمْ يَرَ الْمَأْمُومُ الْإِمَامَ عِنْدَ قَوْلِ الْمُقِيمِ: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ»، (فَ) إِنَّهُ يَقُومُ (عِنْدَ رُؤْيَيْهِ) لِإِمَامِهِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ مَرْفُوعًا: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي قَدْ خَرَجْتُ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٥).

قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ: أَنَّ الْمَأْمُومَ لَا يَقُومُ حَتَّى يَرَى الْإِمَامَ إِذَا كَانَ غَائِبًا، وَيَقُومُ عِنْدَهَا إِذَا كَانَ الْإِمَامُ فِي الْمَسْجِدِ، سَوَاءً رَأَاهُ أَوْ لَمْ يَرَهُ، وَعَلَيْهِ جُمْهُورُ الْأَصْحَابِ»^(٦)، انْتَهَى.

(١) قال الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١/ رقم: ٤): «لا أصل له».

(٢) أخرجه البخاري (٣/ رقم: ٢١١٩) ومسلم (١/ رقم: ٦٤٩) من حديث أبي هريرة.

(٣) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٣٧٦/١).

(٤) أخرجه البيهقي (٣/ رقم: ٢٣٣٠) والبخاري (٨/ رقم: ٣٣٧١). قال الألباني في «سلسلة

الأحاديث الضعيفة» (٩/ رقم: ٤٢١٠): «ضعيف».

(٥) مسلم (١/ رقم: ٦٠٤)، وقد أخرجه البخاري أيضاً (١/ رقم: ٦٣٧، ٦٣٨).

(٦) «الإنصاف» للمزداوي (٣/ ٤٠٢).



(وَيَتَجَهَّ: هَذَا) أَي: تَقْيِيدُ قِيَامِ الْمَأْمُومِ بِرُؤْيَةِ الْإِمَامِ (فِيْمَنْ تُمْكِنُهُ رُؤْيُهُ
إِمَامِهِ) وَهُوَ مُتَجَهَّ.

(ثُمَّ يَسُوي إِمَامُ الصُّفُوفِ نَذْبًا بِمَنْكِبٍ وَكَعْبٍ) دُونَ أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ ،
(فَيَلْتَفِتُ يَمِينًا وَشِمَالًا قَائِلًا: «اعْتَدِلُوا وَسَوُّوا صُفُوفَكُمْ» ، أَوْ: «اسْتَوُوا
رَحِمَكُمُ اللَّهُ») لِمَا رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، قَالَ: «صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ أَنَسِ بْنِ
مَالِكٍ يَوْمًا ، فَقَالَ: هَلْ تَدْرِي لِمَ صُنِعَ هَذَا الْعُودُ؟ فَقُلْتُ: لَا وَاللَّهِ ، فَقَالَ: إِنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ أَخَذَهُ يَمِينُهُ فَقَالَ: اعْتَدِلُوا وَسَوُّوا
صُفُوفَكُمْ ، ثُمَّ أَخَذَهُ بِيَسَارِهِ وَقَالَ: اعْتَدِلُوا وَسَوُّوا صُفُوفَكُمْ» ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١) .
وَلِأَنَّ تَسْوِيَةَ الصَّفِّ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ ؛ لِلخَبَرِ ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ
أَيْضًا (٢) .

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «يَنْبَغِي أَنْ تُقَامَ الصُّفُوفُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ الْإِمَامُ
مَوْقِفَهُ» (٣) ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «إِنْ كَانَتِ الصَّلَاةُ تُقَامُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ،
فَيَأْخُذُ النَّاسُ مَصَافَهُمْ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ النَّبِيُّ ﷺ مَقَامَهُ» ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤) .

(وَسُنَّ تَكْمِيلُ صَفٍّ أَوَّلٍ فَأَوَّلٍ) أَي: الَّذِي يَلِيهِ ، وَهَكَذَا حَتَّى يَنْتَهُوا ؛
لِحَدِيثِ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ

(١) أَبُو دَاوُدَ (١/ رَقْم: ٦٧٠) ، قَالَ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (١/ رَقْم: ١٠٢) ،
(١٠٣): «ضَعِيفٌ» .

(٢) الْبُخَارِيُّ (١/ رَقْم: ٧٢٣) وَمُسْلِمٌ (١/ رَقْم: ٤٣٣) .

(٣) «مَسَائِلُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» رَوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ (٢٠٦) .

(٤) مُسْلِمٌ (١/ رَقْم: ٦٠٥) .



يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ»^(١)، وَتَقَدَّمَ . (فَيَكْرَهُ تَرْكُهُ) أَي: تَكْمِيلِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ فَلَاوَلِ
(لِقَادِرٍ عَلَيْهِ).

(و) سُنَّ (مُرَاصَّةً) الْمَأْمُومِينَ، وَسَدُّ خَلَلِ الصُّفُوفِ؛ لِتَشْبِهِ صُفُوفِ
الْمُجَاهِدِينَ . وَ(يَمِينُهُ) أَي: الْإِمَامِ (مُطْلَقًا) أَي: لِرِجَالٍ وَنِسَاءٍ وَصَبْيَانٍ أَفْضَلُ،
(و) صَفِّ (أَوَّلِ لِرِجَالٍ) مَأْمُومِينَ، (لَا) لِنِسَاءٍ وَصَبْيَانٍ، (أَفْضَلُ) مِمَّا بَعْدَهُ؛
لِقَوْلِهِ ﷺ: «لِتَكُونُوا فِي الَّذِي يَلِينِي»^(٢). قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: «وَلَهُ ثَوَابُهُ وَثَوَابُ
مَنْ وَرَاءَهُ مَا اتَّصَلَتِ الصُّفُوفُ؛ لِاقْتِدَائِهِمْ بِهِ»^(٣)، انْتَهَى.

(و) الصَّفِّ (الْأَوَّلُ): مَا يَقْطَعُهُ الْمَنْبِرُ) أَي: أَوَّلُ صَفِّ يَلِي الْإِمَامَ، قَطَعَهُ
الْمَنْبِرُ أَوْ لَا، وَالْمَنْبِرُ لَا يَقْطَعُ الصَّفَّ^(٤). وَفِي «الْفُرُوعِ»: [١٠٢/ب] «وظَاهِرُ مَا
حَكَاهُ أَحْمَدُ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَنَّ نَفَرْتَهُ - أَي: الْإِمَامَ، أَي: أَنْ يُصَلِّيَ وَرَاءَهُ -
أَفْضَلُ»^(٥). قَالَ ابْنُ قُتَيْبٍ فِي «حَاشِيَةِ الْفُرُوعِ»: «قَالَ إِمَامُنَا لِحَرَمِي: «كَمْ
فَضْلُ الصَّلَاةِ عِنْدَ النَّاسِ مِنَ الْفُرَادَى إِلَى الْجَمَاعَةِ؟ فَقَالَ حَرَمِي: خَمْسٌ
وَعِشْرُونَ، فَقَالَ أَحْمَدُ: [إِنِّي]»^(٦) سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّزَّاقِ [يَقُولُ]^(٧): «إِنَّهَا مِئَةٌ

(١) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٦١٥) ومسلم (١/ رقم: ٤٣٧) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه الطيالسي (١/ رقم: ٥٥٧) وأحمد (٩/ رقم: ٢١٦٥٦) وعبد بن حميد (١٧٧)

والحاكم (٥٢٦/٤) من حديث أبي بن كعب. وصححه الألباني في تعليقه على «مشكاة

المصابيح» (١/ رقم: ١١١٦).

(٣) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١٥٨/٢).

(٤) أي: حُكْمًا، وَلَوْ قَطَعَهُ صُورَةً.

(٥) «الفروع» لابن مفلح (١٦٠/٢).

(٦) من (ب) و«الفروع» فقط.

(٧) من (ب) و«الفروع» فقط.

صَلَاةٍ ، مَنْ أَجَابَ الدَّاعِيَ فِيهِ خَمْسٌ وَعِشْرُونَ ، وَمَنْ صَلَّى فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ فِيهِ خَمْسُونَ ، وَمَنْ صَلَّى [عَنْ] ^(١) يَمْنَةَ الْإِمَامِ فِيهِ خَمْسٌ وَسَبْعُونَ ، وَمَنْ صَلَّى [فِي] ^(٢) نُقْرَةِ الْإِمَامِ فِيهِ مِئَةُ صَلَاةٍ ، وَظَاهِرُ مَا قَدَّمَهُ الْمُصَنِّفُ: أَنَّ الْيَمِينَ أَفْضَلُ مِنَ النُّقْرَةِ ^(٣) ، انْتَهَى ^(٤) .

(و) قَالَ (فِي «الْفُرُوعِ») أَيْضًا: «ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ: أَنَّ بَعِيدًا عَنْ يَمِينٍ أَفْضَلُ مِنْ قَرِيبٍ عَنْ يَسَارٍ» ^(٥) وَفِيهَا أَيْضًا: «وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالٌ أَنَّ بُعْدَ يَمِينِهِ لَيْسَ أَفْضَلُ مِنْ قُرْبِ يَسَارِهِ ، وَلَعَلَّهُ مُرَادُهُمْ» ^(٦) . وَفِي «الْفُرُوعِ» أَيْضًا: «وَأَنَّهُ» أَيِ: الْمَأْمُومِ (يُحَافِظُ عَلَى) الصَّفِّ (الْأَوَّلِ وَإِنْ فَاتَتْهُ رَكْعَةٌ ، لَا) إِنْ فَاتَتْهُ (الْجَمَاعَةُ) ^(٧) ، انْتَهَى .

(وَمَا قُرْبَ مِنْ إِمَامٍ فَهُوَ) (أَفْضَلُ) ، وَكَذَا قُرْبُ الْأَفْضَلِ مِنَ الْإِمَامِ أَفْضَلُ ؛ لِحَدِيثِ: «لِيَلِينِي مِنْكُمْ أُولُو الْأَحْلَامِ وَالنَّهْيُ» ^(٨) ، وَكَذَا قُرْبُ الصَّفِّ مِنَ الْإِمَامِ أَفْضَلُ ، وَكَذَا قُرْبُ الصُّفُوفِ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ .

(وَخَيْرُ صُفُوفٍ رِجَالٍ أَوَّلُهَا ، وَشَرُّهَا آخِرُهَا ، عَكْسُ صُفُوفٍ نِسَاءٍ)

(١) بعدها في (ب) زيادة: «عن» ، وليست في «حاشية الفروع» .

(٢) من (ب) فقط .

(٣) «حاشية الفروع» لابن قندس (١٦٠/٢) .

(٤) بعدها في (ب) زيادة: «وقال في «الفروع» أَيْضًا: «ظاهر ما قدمه المصنف أن اليمين أفضل من النقرة» ، والصواب حذفها .

(٥) لم أقف عليه .

(٦) «الفروع» لابن مفلح (١٦١/٢) .

(٧) «الفروع» لابن مفلح (١٦٢/٢) .

(٨) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٤٣٢) من حديث أبي مسعود .



فَخَيْرُهَا آخِرُهَا، وَشَرُّهَا أَوَّلُهَا؛ لِلْخَبَرِ^(١). (فَيَسُنُّ تَأْخِيرُهَا مِنْ أَيِّ النَّسَاءِ خَلْفَ صُفُوفِ الرِّجَالِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَخَّرُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخَّرَهُنَّ اللَّهُ»^(٢)). (وَيَتَّبِعُهُ) هَذَا «إِنْ صَلَّيْنَ مَعَ رِجَالٍ، لَا مَعَ بَعْضِهِنَّ» وَإِلَّا فَكَالرِّجَالِ، صَرَّحَ بِهِ فِي «شَرْحِ الْإِقْنَاعِ»^(٣).

وَتُكْرَهُ صَلَاةُ رَجُلٍ بَيْنَ يَدَيْهِ امْرَأَةٌ تُصَلِّي (لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْخَبَرِ، وَإِلَّا) أَيُّ: وَإِنْ لَمْ تَكُنْ تُصَلِّي، (فَلَا) كَرَاهَةً؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ^(٤).

وَلَيْسَ بَيْنَ إِقَامَةِ وَتَكْبِيرِ إِحْرَامِ (دُعَاءِ مَسْنُونٍ) نَصًّا، قِيلَ لِأَحْمَدَ: «قَبْلَ التَّكْبِيرِ تَقُولُ شَيْئًا؟ قَالَ: لَا»^(٥)؛ إِذْ لَمْ يُثْقَلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا عَنْ أَصْحَابِهِ.

(وَإِنْ دَعَا) بَيْنَ الْإِقَامَةِ وَالتَّكْبِيرِ، (فَلَا بَأْسَ) بِهِ؛ إِذْ لَا مَحْذُورَ فِيهِ، (فَعَلَهُ) الْإِمَامُ (أَحْمَدُ) وَرَفَعَ يَدَيْهِ، حَكَاهُ فِي «الْفُرُوعِ»^(٦) - وَ«الْمُبْدِعِ» فِي «الْأَذَانِ»^(٧) - بِ«عَنْهُ». وَمُقْتَضَا: أَنَّ الْمُقَدَّمَ خِلَافُهُ، كَمَا هُوَ اضْطِلَاحُ صَاحِبِ «الْفُرُوعِ»^(٨).

-
- (١) أخرجه مسلم (١/ ٤٤٠) من حديث أبي هريرة.
 - (٢) لم أقف عليه مرفوعاً. وأخرجه عبدالرزاق (٣/ رقم: ٥١١٥) والطبراني (٩/ رقم: ٩٤٨٤) من حديث ابن مسعود موقوفاً. قال الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٢/ رقم: ٩١٨): «لا أصل له مرفوعاً، والموقوف صحيح الإسناد».
 - (٣) «كشف القناع» للبهوتي (٢/ ٢٨٣).
 - (٤) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٣٨٢) ومسلم (١/ رقم: ٥١٢).
 - (٥) «مسائل الإمام أحمد» رواية أبي داود (٢١٠).
 - (٦) «الفروع» لابن مفلح (٢/ ٢٧).
 - (٧) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١/ ٢٩٣ - ٢٩٤).
 - (٨) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١/ ٦).

(فَضَّلَ)

(ثُمَّ يَقُولُ قَائِمًا مَعَ قُدْرَةٍ) عَلَى قِيَامٍ (لِفَرَضٍ) أَي: مَكْتُوبَةٍ، وَكَذَا نَذَرٌ، وَتَعْبِيرُهُ بِـ«فَرَضٍ» تَبَعًا «لِلْإِقْنَاعِ»^(١)، أَوَّلَى مِنْ تَعْيِيرِ «الْمُنْتَهَى» بِ: «مَكْتُوبَةٍ»^(٢) = («اللَّهُ أَكْبَرُ»، لَا يُجْزِئُهُ غَيْرُهُ) أَي: غَيْرُ هَذَا اللَّفْظِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ»، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ^(٣).

وَحَدِيثِ عَلِيٍّ يَرْفَعُهُ: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»، رَوَاهُ: أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(٤)، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ، وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ». وَقَالَ ﷺ لِلْمُسِيِّ فِي صَلَاتِهِ: «إِذَا قُمْتَ فَكَبِّرْ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٥).

وَيَكُونُ التَّكْبِيرُ (مُرْتَبًا مُتَوَالِيًا) فَلَا يُجْزِئُ: «أَكْبَرُ اللَّهُ»، وَلَا إِنْ سَكَتَ بَيْنَهُمَا مَا يُمْكِنُ فِيهِ كَلَامٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ. (وَيَتَحَهُ: وَلَوْ كَانَ) مُتَوَالِيًا (حُكْمًا)

(١) «الإقناع» للحجّاوي (١٧٢/١).

(٢) «منتهى الإرادات» لابن النجار (٧٥/١).

(٣) ابن ماجه (٢/ رقم: ٨٠٣) وابن حبان (٥/ رقم: ١٨٦٥).

(٤) أحمد (١/ رقم: ١٠٢١، ١٠٨٧) وأبو داود (١/ رقم: ٦٢، ٦١٨) والترمذي (١/ رقم: ٣).

(٥) البخاري (١/ رقم: ٧٥٧) ومسلم (١/ رقم: ٣٩٧) من حديث أبي هريرة.



فَلَا فَضْلَ بِعُطَاسٍ وَنَحْوِهِ، وَجَزَمَ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» وَ«الْحَاوِي الْكَبِيرِ»:
«يُجْزئُهُ: اللَّهُ الْأَكْبَرُ»، زَادَ فِي «الرَّعَايَةِ»: «اللَّهُ الْأَعْظَمُ»^(١).

وَتُسَمَّى: «تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ»؛ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ بِهَا فِي عِبَادَةٍ يَحْرُمُ بِهَا أُمُورٌ،
وَالْإِحْرَامُ: الدُّخُولُ فِي حُرْمَةٍ لَا تُنْتَهَكُ.

وَحِكْمَةُ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ بِهَذَا اللَّفْظِ: اسْتِحْضَارُ الْمُصَلِّي عَظَمَةً مِّنْ تَهَيُّأٍ لِّخِدْمَتِهِ
وَالْوُقُوفِ بَيْنَ يَدَيْهِ؛ لِيَمْتَلِئَ هَيْبَةً، فَيَحْضُرُ قَلْبُهُ وَيَخْشَعُ وَلَا يَغِيبُ. [١/١٠٣]

(فَإِنْ أَتَى بِهِ) أَي: بِتَكْبِيرِ الْإِحْرَامِ كُلِّهِ غَيْرَ قَائِمٍ، بِأَنْ قَالَ وَهُوَ قَاعِدٌ أَوْ
رَاكِعٌ وَنَحْوُهُ: «اللَّهُ أَكْبَرُ»، (أَوْ ابْتَدَأَهُ) أَي: التَّكْبِيرَ غَيْرَ قَائِمٍ، كَأَنْ ابْتَدَأَهُ قَاعِدًا
وَأَتَمَّهُ قَائِمًا، (أَوْ أَتَمَّهُ غَيْرَ قَائِمٍ) بِأَنْ ابْتَدَأَهُ قَائِمًا وَأَتَمَّهُ رَاكِعًا مَثَلًا = (صَحَّتْ)
صَلَاتُهُ (نَفْلًا) لِأَنَّ تَرْكَ الْقِيَامِ يُفْسِدُ الْفَرَضَ فَقَطُّ دُونَ النَّفْلِ، فَتَنْقَلِبُ بِهِ صَلَاتُهُ
نَفْلًا.

(أَوْ اتَّسَعَ) (الْوَقْتُ) لِإِتِمَامِ النَّفْلِ وَالْفَرَضِ كُلِّهِ قَبْلَ خُرُوجِهِ، وَإِلَّا
اسْتَأْنَفَ الْفَرَضَ قَائِمًا؛ لِتَعَيُّنِ الْوَقْتِ لَهُ، وَتَقَدَّمَ فِي الْبَابِ قَبْلَهُ: «لَوْ أَتَى بِمُفْسِدٍ
لِّفَرَضٍ فَقَطُّ».

(وَإِنْ زَادَ) عَلَى التَّكْبِيرِ (بَعْدَ) لَفْظِ («أَكْبَرُ»): «كَبِيرًا» (كَأَنَّ قَالَ: «اللَّهُ
أَكْبَرُ كَبِيرًا»، (أَوْ) قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ وَ(أَعْظَمُ»، (أَوْ): «اللَّهُ أَكْبَرُ وَ(أَجَلٌ»، وَنَحْوُهُ
= كُرْهٍ) لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مُحَدَّثٌ.

(وَتَنْعَقِدُ) الصَّلَاةُ (إِنْ مَدَّ اللَّامَ) أَي: لَامَ الْجَلَالَةِ؛ لِأَنَّهَا مَمْدُودَةٌ،

(١) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٤٠٧/٣).



فَعَايَتُهُ: زِيَادَتُهَا مِنْ غَيْرِ إِيْتَانٍ بِحَرْفٍ زَائِدٍ.

وَلَا تَنْعَقِدُ إِنْ مَدَّ (هَمْزَةً «الله»، أَوْ) مَدَّ هَمْزَةً («أَكْبَرُ») لِأَنَّهُ يَصِيرُ اسْتِفْهَامًا، فَيَخْتَلُ الْمَعْنَى. (أَوْ قَالَ: «أَكْبَارُ») لِأَنَّهُ جَمْعُ كَبَرٍ - بَفَتْحِ الْكَافِ - وَهُوَ الطُّبْلُ، (أَوْ) قَالَ: «الله» (الْأَكْبَرُ) خِلَافًا لِلرَّعَايَةِ وَالْحَاوِي، وَتَقَدَّمَ. أَوْ: «اللهُ الْجَلِيلُ» وَنَحْوُهُ، فَلَا تَنْعَقِدُ لِمَا تَقَدَّمَ. (وَحَذَفُ مَدَّ لَامِ الْجَلَالَةِ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ يُكْرَهُ تَمْطِيطُهُ) أَيِ: التَّكْبِيرِ.

(وَيَلْزَمُ جَاهِلَ تَكْبِيرَةِ إِحْرَامٍ تَعَلُّمُهَا) إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ فِي مَكَانِهِ وَمَا قَرَّبَ مِنْهُ، وَفِي «التَّلْخِصِ»: «إِنْ كَانَ فِي الْبَادِيَةِ لَزِمَهُ قَصْدُ الْبَلَدِ لِتَعَلُّمِهِ، وَلَا تَصِحُّ إِنْ كَبَّرَ بِلُغَتِهِ مَعَ قُدْرَةٍ عَلَى تَعَلُّمٍ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ وَاجِبٌ فِي الصَّلَاةِ لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ إِلَّا بِهِ، فَيَلْزَمُهُ كَ«الْفَاتِحَةِ»»^(١).

(فَإِنْ عَجَزَ) عَنْ تَعَلُّمِ التَّكْبِيرِ، (أَوْ ضَاقَ) الْ(وَقْتُ) عَنْهُ، (كَبَّرَ بِلُغَتِهِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، (فَإِنْ عَرَفَ لُغَاتٍ فِيهَا أَفْضَلَ، كَبَّرَ بِهِ) اسْتِحْسَانًا، لَا وَجُوبًا. قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «قَالَ فِي «الْمُنَوَّرِ»: («فَيَقْدَمُ) الْ(سُرْيَانِيُّ، فِي) الْ(فَارِسِيِّ) ثُمَّ التُّرْكِيُّ»، وَهَذَا الصَّحِيحُ عِنْدَ مَنْ ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ، وَأَكْثَرُ الْأَصْحَابِ لَمْ يَذْكُرُوا ذَلِكَ بَلْ أَطْلَقُوا، فَيَجْزِيهِ التَّكْبِيرُ بِأَيِّ لُغَةٍ أَرَادَ»^(٢)، انْتَهَى.

(وَالَا) بِأَنْ لَمْ يَكُنْ بَعْضُهَا أَفْضَلَ مِنْ بَعْضٍ، (خَيْرٌ، كَثْرَتِي وَهِنَدِي)

(١) انظر: «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٣٧٨/١).

(٢) «الإنصاف» للمزداوي (٤١٢/٣).



فَيَكْبِرُ بِمَا شَاءَ مِنْهُمَا ، (وَكَذَا كُلُّ ذِكْرٍ وَاجِبٍ كَتَحْمِيدٍ وَتَسْبِيحٍ وَتَشَهُدٍ) وَسَلَامٍ ، فَيَلْزِمُهُ تَعَلُّمُهُ إِنْ قَدَرَ ، وَإِلَّا أَتَى بِهِ بِلُغَتِهِ ، وَإِنْ عَرَفَ لُغَاتٍ فَكَمَا تَقَدَّمَ ، بِخِلَافِ الْقِرَاءَةِ ، وَتَأْتِي .

(وَإِنْ عَلِمَ الْبَعْضُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ ، كَلَفَظَ : «اللَّهُ» ، أَوْ : «أَكْبَرُ» ، أَوْ : «سُبْحَانَ» وَنَحْوِهِ ، (أَتَى بِهِ) لِحَدِيثٍ : «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^(١) ، وَتَرْجَمَ عَنْ الْبَاقِي . (وَإِنْ تَرْجَمَ عَنْ) ذِكْرٍ (مُسْتَحَبٍّ) كَقَوْلِهِ بَعْدَ «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» : «مِلءَ السَّمَاوَاتِ وَمِلءَ الْأَرْضِ...» إِنْحَ ، (بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ كَالْكَلامِ الْأَجْنَبِيِّ مِنْهَا ، لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ .

(وَيَتَّحُهُ) بِ(اخْتِمَالٍ) قَوِيٍّ : تَبْطُلُ (حَتَّى) يَزِيدَ عَنْ مَرَّةٍ فِي وَاجِبٍ لِعُمُومِ قَوْلِهِمْ : «وَإِنْ تَرْجَمَ عَنْ ذِكْرٍ مُسْتَحَبٍّ» ، وَلَا شَكَّ أَنَّ مَا زَادَ عَلَى الْمَرَّةِ مُسْتَحَبٌّ ، فَلْيَتَأَمَّلْ .

(وَيُخْرِمُ أَخْرُسُ وَنَحْوُهُ) كَعَاجِزٍ عَنْ نُطْقٍ لِمَرَضٍ وَمَقْطُوعٍ لِسَانُهُ ، (بِقَلْبِهِ ، وَلَا يُحَرِّكُ لِسَانَهُ) بِالتَّكْبِيرِ (وَلَوْ أَمَكْنَهُ) ذَلِكَ ، قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : «لَوْ قِيلَ يَبْطُلَانِ صَلَاتُهُ بِذَلِكَ لَكَانَ أَقْرَبَ»^(٢) . (وَكَذَا حُكْمُ نَحْوِ قِرَاءَةِ وَتَسْبِيحٍ) كَتَحْمِيدٍ وَتَسْمِيْعٍ وَتَشَهُدٍ وَسَلَامٍ ، يَأْتِي بِهِ الْأَخْرُسُ وَنَحْوُهُ بِقَلْبِهِ ، وَلَا يُحَرِّكُ لِسَانَهُ ، لِمَا تَقَدَّمَ .

(وَسَنَّ جَهْرُ إِمَامٍ بِتَكْبِيرِ) الصَّلَاةِ كُلِّهِ ، (و) بِ(تَسْمِيْعٍ) أَيُّ : قَوْلِ «سَمِعَ

(١) أخرجه البخاري (٩ / رقم: ٧٢٨٨) ومسلم (١ / رقم: ١٣٣٧) من حديث أبي هريرة .

(٢) «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ٨٤) .



اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، (وَتَسْلِيمَةً أُولَى) لِيَقْتَدِيَ بِهِ الْمَأْمُومُ، بِخِلَافِ التَّسْلِيمَةِ الثَّانِيَةِ وَالتَّحْمِيدِ.

(و) سُنَّ جَهْرُهُ أَيْضًا بِ(قِرَاءَةٍ فِي صَلَاةِ جَهْرِيَّةٍ) كَأُولَئِي مَغْرِبٍ وَعِشَاءٍ، وَكُصْبِحٍ وَجُمُعَةٍ وَعِيدٍ وَنَحْوَهَا؛ لِمَا يَأْتِي. وَيَكُونُ الْجَهْرُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ [ب/١٠٣] قُلْنَا: يُسْتَحَبُّ، (بِحَيْثُ يُسْمَعُ مَنْ خَلْفَهُ) جَمِيعُهُمْ إِنْ أُمِكنَ لِتَتَابَعُوهُ، وَ[يَحْصُلُ] ^(١) لَهُمْ اسْتِمَاعُ قِرَاءَتِهِ.

(وَأَدْنَاهُ) أَيُّ: أَدْنَى جَهْرِ الْإِمَامِ بِذَلِكَ، (سَمَاعٌ غَيْرُهُ) مِنَ الْمَأْمُومِينَ. (وَيَتَجَهُّ: لَا يَضُرُّ قَصْدُ) إِمَامٍ وَغَيْرِهِ (جَهْرًا بِوَاجِبٍ) كَتَكْبِيرٍ وَتَحْمِيدٍ (لِ) أَجْلِ (تَبْلِيغٍ؛ إِذِ الْجَهْرُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَ) يَتَجَهُّ أَيْضًا: (أَنَّهُ يَضُرُّ) الْجَهْرُ (إِنْ قَصَدَ بِالْوَاجِبِ التَّبْلِيغَ) فَقَطْ، (أَوْ هُوَ) أَيُّ: الْوَاجِبُ (وَالْتَّبْلِيغُ) مَعًا، (كَ) مَا يَضُرُّ إِنْ قَصَدَ بِالْ(حَمْدِ): ا(لْعُطَاسَ وَ) ا(لْقِرَاءَةَ)، وَهُوَ مُتَّجِهٌ، وَتَأْتِي لَهُ نَظَائِرُ.

(وَكُرِّهَ جَهْرُ مَأْمُومٍ) فِي صَلَاةٍ يَقُولُ مِنْهَا (إِلَّا بِتَكْبِيرٍ وَتَحْمِيدٍ وَسَلَامٍ لِحَاجَةٍ) بِأَنْ لَمْ يُمَكِّنِ الْإِمَامُ إِسْمَاعُ جَمِيعِهِمْ لِبُعْدٍ أَوْ كَثْرَةٍ، (فَيَسُنُّ) جَهْرُ بَعْضِ الْمَأْمُومِينَ بِذَلِكَ لِيَسْمَعَ مَنْ لَا يَسْمَعُ الْإِمَامَ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ قَالَ: «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ خَلْفُهُ، فَإِذَا كَبَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَبَّرَ أَبُو بَكْرٍ يُسْمِعُنَا»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢). وَظَاهِرُهُ: لَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِهِ وَإِنْ قَصَدَ بِهِ الْإِعْلَامَ ^(٣).

(١) في (ب): «تَحْصُلُ».

(٢) مسلم (١/ رقم: ٤١٣)، ولم يخرج البخاري في «الصحيح»، لكن أخرجه في «الأدب المفرد» (٩٤٨).

(٣) كتب في حاشية (ب): «قوله: «وظاهره لا تبطل...» إلخ، أي: سواء قصد الإعلام فقط، =

(وَالَا أَيُّ: وَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَاجَةً، (سُنَّ إِسْرَارُهُ) أَيُّ: الْمَأْمُومِ بِالتَّكْبِيرِ
وَالْتَّحْمِيدِ وَالسَّلَامِ، (قَالَ الشَّيْخُ) تَقِيُّ الدِّينِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: («إِذَا كَانَ الْإِمَامُ يَبْلُغُ
صَوْتُهُ الْمَأْمُومِينَ) كُلَّهُمْ، (لَمْ يُسْتَحَبَّ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ التَّبْلِيغُ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ)
لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ»^(١).

(وَجَهْرُ كُلِّ مُصَلٍّ) مِنْ إِمَامٍ وَمَأْمُومٍ وَمُنْفَرِدٍ (فِي رُكْنٍ) قَوْلِي، كَتَّكْبِيرَةٍ
إِحْرَامٍ وَقِرَاءَةٍ [«فَاتِحَةٍ»]^(٢) وَتَشَهُدٍ أَحْيَرٍ وَسَلَامٍ، (و) فِي (وَاجِبٍ) كَتَّكْبِيرٍ
انْتِقَالٍ وَتَشَهُدٍ أَوَّلٍ وَتَسْمِيعٍ وَتَحْمِيدٍ = (فَرَضٌ بِقَدْرِ مَا يُسْمَعُ نَفْسَهُ) حَيْثُ لَا
مَانِعَ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ الْاِكْتِفَاءَ بِالْحُرُوفِ، وَإِنْ [لَمْ]^(٣) يُسْمِعَهَا، قَالَ
فِي «الْإِنْصَافِ»: «وَالنَّفْسُ تَمِيلُ إِلَيْهِ». قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: «وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ فِي كُلِّ
مَا يَتَعَلَّقُ بِالنُّطْقِ كَطَّلَاقٍ وَغَيْرِهِ»، قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «وَهُوَ الصَّوَابُ»^(٤)،
انْتَهَى. وَيَأْتِي فِي «الطَّلَاقِ»: أَنَّهُ يَقَعُ وَإِنْ لَمْ يُسْمَعِ نَفْسُهُ.

(وَمَعَ مَانِعٍ) يَجِبُ الْجَهْرُ بِالْفَرَضِ وَالْوَاجِبِ (بِحَيْثُ يَحْصُلُ) ال(سَّمَاعُ
مَعَ عَدَمِهِ) أَيُّ: الْمَانِعِ.

(وَسُنَّ) لِمَنْ أَرَادَ الْإِحْرَامَ بِصَلَاةٍ: (رَفَعَ يَدَيْهِ) مَعًا، قَالَ فِي «الشَّرْحِ»

= أو الإعلام مع الذكر، كما ذكره ابن نصر الله في حواشي «الفروع»، خلافاً لاتجاه «م ع» في
«غايته». «م س».

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٤٠٣/٢٣).

(٢) في (ب): «الفتاحة».

(٣) من (ب) و«الإنصاف» فقط.

(٤) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٤١٤/٣ - ٤١٥).



وَالْمُبْدِعِ: «بِغَيْرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ»^(١)، زَادَ فِي «الْمُبْدِعِ»: «وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ اتِّفَاقًا». قَالَ فِي «شَرْحِ الْفُرُوعِ»: «خِلَافًا لِابْنِ حَزْمٍ فِي إِجَابِهِ هُنَا فَقَطُّ»^(٢). وَرَفَعَ الْيَدَيْنِ (إِشَارَةً لِرَفْعِ الْحِجَابِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ) كَمَا أَنَّ رَفَعَ السَّبَابَةَ إِشَارَةً إِلَى الْوَحْدَانِيَّةِ، ذَكَرَهُ ابْنُ شَهَابٍ^(٣).

(أَوْ) رَفَعَ (إِحْدَاهُمَا عَجْزًا) عَنْ رَفْعِ الْأُخْرَى؛ لِحَدِيثٍ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^(٤)، وَيَكُونُ ابْتِدَاءُ الرَّفْعِ (مَعَ ابْتِدَاءِ تَكْبِيرِ) حَالٍ كَوْنِ يَدَيْهِ (مَكْشُوفَتَيْنِ هُنَا، وَفِي دُعَاءٍ) لِأَنَّ كَشْفَهُمَا أَدَلُّ عَلَى الْمَقْصُودِ وَأَظْهَرُ فِي الْخُضُوعِ، (مَبْسُوطَتَيْنِ) نِ، أَيِ: مَمْدُودَتَيْنِ (الْأَصَابِعِ) وَ(مَضْمُومَتَيْنِهَا) لِأَنَّ الْأَصَابِعَ إِذَا ضُمَّتْ تَمْتَدُّ.

(مُسْتَقْبَلًا بِبُطُونِهَا) أَيِ: الْأَصَابِعِ، (الْقِبْلَةَ) وَيَكُونُ الرَّفْعُ (إِلَى حَدِّ) بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ، أَيِ: مُقَابِلِ (مَنْكِبَيْهِ) تَثْنِيَّةُ مَنْكِبٍ، بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِ الْكَافِ: مَجْمَعُ عَظْمِ الْعِصْدِ وَالْكَتِفِ، وَعَنْهُ: «إِلَى فُرُوعِ أُذُنَيْهِ»^(٥)، وَاخْتَارَهَا الْخَلَّالُ^(٦)، وَقَالَ فِي «الْحَاوِيَيْنِ»: «وَالْأَوَّلَى أَنْ يُحَازِيَ بِمَنْكِبَيْهِ كُوعَيْهِ، وَإِنْهَامَيْهِ شَحْمَتَيْ أُذُنَيْهِ، وَأَطْرَافِ أَصَابِعِهِ فُرُوعَ أُذُنَيْهِ»^(٧).

(١) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٤١٧/٣) و«المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٣٧٩/١).

(٢) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٢٨٩/٢).

(٣) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١٦٨/٢).

(٤) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٧٢٨٨) ومسلم (١/ رقم: ١٣٣٧) من حديث أبي هريرة.

(٥) «الروايتين والوجهين» لأبي يعلى (١١٤/١).

(٦) انظر: «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٣٧٨/١).

(٧) «الحاوي» لأبي طالب البصري (٢٩١/١).



(بِرْءُوسِهِمَا) أَيِ: اليَدَيْنِ، أَيِ: يُقَابِلُ بِرْءُوسِ أَصَابِعِهِمَا مَنْكِبَيْهِ، وَ(إِنْ لَمْ يَكُنْ) لِلْمُصَلِّي (عُذْرٌ) يَمْنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ عُذْرٌ رَفَعَ أَقْلًا أَوْ أَكْثَرَ بِحَسَبِ الطَّاقَةِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يَكُونَا حَذَوَ مَنْكِبَيْهِ ثُمَّ يُكَبِّرُ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١).

(وَيُنْهِيهِ) أَيِ: الرَّفْعَ [مَعَهُ]^(٢) أَيِ: التَّكْبِيرِ، (وَيَسْقُطُ اسْتِحْبَابُ رَفْعِهِمَا بِفَرَاغِ تَكْبِيرٍ) [١/١٠٤] لِفَوَاتِ مَحَلِّهِ، فَإِنْ ذَكَرَهُ فِي أَثْنَاءِ التَّكْبِيرِ رَفَعَ لِبَقَاءِ مَحَلِّهِ، (وَمَنْ رَفَعَ أَتَمَّ صَلَاةً مِمَّنْ لَمْ يَرْفَعْ) لِمَا تَقَدَّمَ، (ثُمَّ) بَعْدَ فَرَاغِ التَّكْبِيرِ (يَحْطُّهُمَا) أَيِ: يَدَيْهِ، (بِلَا ذِكْرِ) لِعَدَمِ وُجُودِهِ.

(ثُمَّ) سُنَّ لَهُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ أَنْ (يَضَعَ كَفَّ يَدِ الْيُمْنَى عَلَى كَوْعِ) يَدِ الْيُسْرَى (نَصَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَضَعَ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ وَائِلٍ^(٣). (و) [سُنَّ]^(٤) لَهُ أَيْضًا أَنْ (يَجْعَلَهُمَا) أَيِ: يَدَيْهِ (تَحْتَ سُرَّتِهِ) لِقَوْلِ عَلِيٍّ: «مَنْ السُّنَّةِ وَضَعُ [الْيَمِينِ]^(٥) عَلَى الشَّمَالِ تَحْتَ السُّرَّةِ»، رَوَاهُ: أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ^(٦).

(وَمَعْنَاهُ) أَيِ: مَعْنَى وَضَعِ كَفِّ الْيُمْنَى عَلَى كَوْعِ الْيُسْرَى وَجَعْلَهُمَا تَحْتَ

(١) البخاري (١/ رقم: ٧٣٥) ومسلم (١/ رقم: ٣٩٠).

(٢) من (ب) و«غاية المنتهى» لمربي الكزمي (١/ ١٦٦) فقط.

(٣) مسلم (١/ رقم: ٤٠١).

(٤) في (ب): «يسن».

(٥) في (أ): «اليمين».

(٦) أحمد في «مسائله» رواية عبدالله (١/ رقم: ٣٦٠) وأبو داود (١/ ٤٩٥). قال الألباني في

«إرواء الغليل» (١/ رقم: ٣٥٣): «ضعيف».



سُرَّتِهِ، (ذُلٌّ) مِنَ الْمُصَلِّي (بَيْنَ يَدَيْ عِزِّ) نَقَلَهُ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الرَّقِّيُّ^(١) عَنْ أَحْمَدَ^(٢). (وَيُكْرَهُ) جَعْلُ يَدَيْهِ (عَلَى صَدْرِهِ) «نَصَّ عَلَيْهِ، مَعَ أَنَّهُ رَوَاهُ»، قَالَهُ فِي «الْمُبْدِعِ»^(٣).

(وَسُنَّ نَظَرُهُ لِمَوْضِعِ سُجُودِهِ) فِي كُلِّ حَالَاتِ الصَّلَاةِ؛ لِقَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ، فَلَمَّا نَزَلَ: ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٢] رَمَقُوا بِأَبْصَارِهِمْ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِمْ»^(٤). وَلَآئِنَّهُ أَخْشَعُ لِلْمُصَلِّيِّ وَأَكْفُ لِبَصَرِهِ.

(إِلَّا) إِذَا كَانَ الْمُصَلِّي (فِي نَحْوِ صَلَاةِ خَوْفٍ) مِنْ عَدُوٍّ، إِذَا كَانَ الْعَدُوُّ فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ فَيَنْظُرُ إِلَى الْعَدُوِّ لِلْحَاجَةِ، وَكَذَا إِذَا اشْتَدَّ الْخَوْفُ، أَوْ كَانَ خَائِفًا مِنْ سَيْلٍ أَوْ سَبْعٍ أَوْ قَوَاتٍ وَقْتُ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، أَوْ ضِيَاعٍ مَالِهِ وَشِبْهِ ذَلِكَ مِمَّا يَحْصُلُ لَهُ بِهِ ضَرَرٌ إِذَا نَظَرَ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ.

قَالَ فِي «الْمُبْدِعِ»: «وَحَالَ إِشَارَتِهِ فِي التَّشَهُّدِ فَإِنَّهُ يَنْظُرُ إِلَى سَبَابَتِهِ، وَإِذَا صَلَّى تُجَاهَ الْكَعْبَةِ فَإِنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا، وَفِي «الْغُنْيَةِ»: «يُكْرَهُ الْإِصَاقُ الْحَنَكِ بِالصَّدْرِ وَعَلَى الثُّوبِ، وَأَنَّهُ يُرَوَى عَنِ الْحَسَنِ أَنَّ الْعُلَمَاءَ مِنَ الصَّحَابَةِ كَرِهَتْهُ»^(٥).

(١) هو: أحمد بن يحيى بن حَيَّان الرَّقِّيُّ، أحد من روى عن الإمام أحمد. راجع ترجمته في: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/ رقم: ٨١).

(٢) «الفروع» لابن مفلح (١٦٨/٢).

(٣) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٣٨١/١).

(٤) أخرجه ابن جرير في «جامع البيان» (٧/١٧). وصححه الألباني في تعليقه على «الإيمان» لابن تيمية (ص ٢٧).

(٥) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٣٨١/١).

(فَضَّلَ)

(ثُمَّ يَسْتَفْتَحُ) سِرًّا (نَدْبًا، فَيَقُولُ) مَا رَوَتْ عَائِشَةُ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ قَالَ: (سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ)»، رَوَاهُ: أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ^(١). وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ مِثْلَهُ^(٢).

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «الْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ»^(٣)، وَعَمِلَ بِهِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٤)، فَلِذَلِكَ اخْتَارَهُ إِمَامُنَا وَجَوَّزَ الاسْتِفْتَاخَ بِغَيْرِهِ مِمَّا وَرَدَ^(٥).

وَاخْتَارَ الْأَجَرِيُّ الاسْتِفْتَاخَ مُطْلَقًا بِخَبَرِ عَلِيٍّ، وَهُوَ: «وَجَّهْتُ وَجْهِي...»

(١) أبو داود (١/ رقم: ٧٧٢) والترمذي (١/ رقم: ٢٤٣) وابن ماجه (٢/ رقم: ٨٠٦). قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٣/ رقم: ٧٤٩): «صحيح».

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٢/ رقم: ٢٥٥٤) وابن أبي شيبة (٢/ رقم: ٢٤١٦) وأحمد (٥/ رقم: ١١٦٤٩ - ١١٨٣٦) والدارمي (١٣٧٣) أبو داود (١/ رقم: ٧٧١) وابن ماجه (٢/ رقم: ٨٠٤) والترمذي (١/ رقم: ٢٤٢) والنسائي (٢/ رقم: ٩١١، ٩١٢). قال الترمذي (٢٨٣/١): «قال أحمد: «لا يصح هذا الحديث»».

(٣) الترمذي (٢٨٣/١).

(٤) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٣٩٩).

(٥) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن منصور الكوسج (١/ رقم: ١٨٥).

إِلْح^(١)، وَاخْتَارَ ابْنُ هُبَيْرَةَ وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ جَمْعَهُمَا، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ أَيْضًا أَنْ يَقُولَ هَذَا تَارَةً وَهَذَا^(٢) أُخْرَى. قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «وَهُوَ الصَّوَابُ، جَمْعًا بَيْنَ الْأَدِلَّةِ»^(٣).

وَقَوْلُهُ: «سُبْحَانَكَ [اللَّهُمَّ]»^(٤) أَي: تَنْزِيهًا لَكَ عَمَّا [لَا]^(٥) يَلِيقُ بِكَ مِنَ النَّقَائِصِ وَالرَّذَائِلِ، [وَبِحَمْدِكَ]^(٦) أَي: وَبِحَمْدِكَ سَبَّحْتُكَ، «وَتَبَارَكَ اسْمُكَ» أَي: كَثُرَتْ بَرَكَاتُهُ، فِعْلٌ لَا يَتَصَرَّفُ، فَلَا يُسْتَعْمَلُ مِنْهُ غَيْرُ الْمَاضِي، وَهُوَ مُخْتَصَّ بِهِ تَعَالَى، «وَتَعَالَى جَدُّكَ» بِفَتْحِ الْجِيمِ، أَي: ارْتَفَعَ قَدْرُكَ وَعَظَمَ، وَقَالَ الْحَسَنُ: «الْجَدُّ: الْغِنَى»^(٧)، فَالْمَعْنَى: ارْتَفَعَ غَنَاؤُكَ عَنْ أَنْ يُسَاوِيَهُ غَنَاءُ أَحَدٍ مِنْ خَلْقِكَ، «وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ» أَي: لَا إِلَهَ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ وَتُرْجَى رَحْمَتُهُ وَتُخَافَ سَطْوَتُهُ غَيْرُكَ.

(وَيَنْجِيهِ: وَفِي اسْتِفْتَاَحٍ) أَنَّهُ يَقُولُهُ: (أَوَّلَ رَاتِبَةٍ، وَ) أَوَّلَ (نَفْلٍ) اسْمُهُ وَاحِدٌ، كَ«وَتَرٍ» وَ«ضَحَى» وَ«تَرَاوِيحٍ»، وَ(لَا) يَقُولُهُ فِي (كُلِّهِ) فَيَكْفِي اسْتِفْتَاَحُ أَوَّلَ ذَلِكَ فَقَطْ، وَهَذَا مُخَالَفٌ لِظَاهِرِ إِطْلَاقِهِمْ. وَأَيْضًا: فَإِنَّهُ إِذَا صَلَّى الضُّحَى مَثَلًا رَكَعَتَيْنِ، فَإِنَّهُ يَتَعَوَّذُ قَطْعًا فِي أَوَّلِ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ، فَكَذَا [١٠٤/ب] يَنْبَغِي أَنْ

(١) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٧٧١).

(٢) بعدها في (ب) زيادة: «تارة».

(٣) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٣/ ٤٢٥ - ٤٢٦).

(٤) من (ب) فقط.

(٥) من (ب) فقط.

(٦) من (ب) فقط.

(٧) أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٣/ رقم: ٣٣٤٦) وابن جرير في «جامع البيان» (٢٣/ ٣١٤).

يَسْتَفْتَحُ ، وَلَمْ نَرَهُ لِعِغْرِهِ ، فَلْيَتَأَمَّلْ .

(ثُمَّ يَسْتَعِيدُ) سِرًّا (فَيَقُولُ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»)، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ الآية [النحل: ٩٨]، أَي: إِذَا أَرَدْتَ الْقِرَاءَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُهَا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ^(١). وَمَعْنَى «أَعُوذُ»: أَلْجَأُ، وَ«الشَّيْطَانُ»: اسْمٌ لِكُلِّ مُتَمَرِّدٍ عَاتٍ، وَتَقَدَّمَ.

(وَكَيْفَمَا تَعُوذَ مِمَّا وَرَدَ فَحَسَنٌ) كَحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا: «أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»^(٢)، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هُوَ أَشْهُرُ حَدِيثٍ فِي الْبَابِ»، وَاخْتَارَ ابْنُ بَطَّةٍ وَجُوبَ الْإِسْتِفْتَاكِ وَالتَّعَوُّذَ^(٣)، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ التَّعَوُّذَ أَوَّلَ كُلِّ [قِرَاءَةٍ]^(٤)^(٥).

(ثُمَّ يَقْرَأُ الْبِسْمَلَةَ نَدْبًا) أَي: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ سِرًّا؛ لِمَا رَوَى نَعِيمُ الْمُجَمِّرُ قَالَ: «صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَرَأَ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ثُمَّ قَرَأَ بِأَمْرِ الْقُرْآنِ، ثُمَّ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنِّي لَأَشْبَهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»،

(١) في الباب عدة أحاديث عن عدد من الصحابة. انظر تخريجها مفصلة في «إرواء الغليل» للألباني (٢/ رقم: ٣٤٢).

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٢/ رقم: ٢٥٥٤) وأحمد (٥/ رقم: ١١٦٤٩) والدارمي (١٣٧٣) وأبو داود (١/ رقم: ٧٧١) وابن ماجه (٢/ رقم: ٨٠٤) والترمذي (١/ رقم: ٢٤٢). وضعفه أبو داود والترمذي.

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٢/ ٣٤٣).

(٤) كذا في «الأخبار العلمية»، وهو الأليق بالسياق، وفي (أ) و(ب) ونسخة عن «الأخبار العلمية»: «قربة».

(٥) «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ٧٧).



رَوَاهُ النَّسَائِيُّ^(١)، وَفِي لَفْظٍ [لَابِنِ]^(٢) خُزَيْمَةَ وَالدَّارِقُطَنِي: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُسِرُّ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ»، زَادَ ابْنُ خُزَيْمَةَ: «فِي الصَّلَاةِ»^(٣).

(وَلَيْسَتْ) بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (مِنْ «الْفَاتِحَةِ») وَلَا غَيْرَهَا، حَكَاهُ الْقَاضِي إِجْمَاعًا سَابِقًا، وَاخْتَارَ ابْنُ بَطَّةٌ وَأَبُو حَنْصٍ وَصَحَّحَهُ ابْنُ شَهَابٍ أَنَّهَا مِنْ «الْفَاتِحَةِ»^(٤). (بَلْ هِيَ) أَيِ: الْبِسْمَلَةُ (آيَةٌ) مِنَ الْقُرْآنِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ الْمُنْذِرِ بِسَنَدِهِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَعَدَّهَا آيَةً، وَ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ آيَتَيْنِ»^(٥).

(فَاصِلَةٌ بَيْنَ كُلِّ سُورَتَيْنِ) مَشْرُوعَةٌ قَبْلَ «الْفَاتِحَةِ» وَغَيْرِهَا، (سِوَى «بَرَاءَةٍ»، فَيَكْرَهُ ابْتِدَآؤَهَا بِهَا) أَيِ: الْبِسْمَلَةِ؛ لِزُورِلِهَا بِالسَّيْفِ، وَتُسْتَحَبُّ فِي ابْتِدَاءِ جَمِيعِ الْأَفْعَالِ، وَيُخَيَّرُ فِي الْجَهْرِ بِهَا خَارِجَ الصَّلَاةِ. «وَلَا تُكْتَبُ أَمَامَ الشَّعْرِ وَلَا مَعَهُ»، نَقَلَهُ ابْنُ الْحَكَمِ، وَذَكَرَ الشَّعْبِيُّ أَنَّهُمْ كَانُوا يَكْرَهُونَهُ، قَالَ الْقَاضِي: «لِأَنَّهُ يَشُوبُهُ الْكَذِبُ وَالْهَجْوُ غَالِبًا»^(٦).

(١) النسائي (٢/ رقم: ٩١٧). وأعله الزيلعي في «نصب الراية» (١/ ٣٣٥ - ٣٣٩).

(٢) في (ب): «ابن».

(٣) ابن خزيمة (١/ رقم: ٤٩٨) والدارقطني (٢/ رقم: ١١٩٩) من حديث أنس، وأصله في البخاري (١/ رقم: ٧٤٣) ومسلم (١/ رقم: ٣٩٩).

(٤) انظر: «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١/ ٣٨٣).

(٥) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٣/ رقم: ١٣٤٠) من حديث أم سلمة. قال الألباني في

«إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٣٤٣): «صحيح».

(٦) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٢/ ١٧١).



﴿ تَتِمَّةٌ: يُسَنُّ كِتَابَةَ الْبِسْمَلَةِ أَوَائِلَ الْكُتُبِ كَمَا كَتَبَهَا سُلَيْمَانُ ^(١) ، وَالنَّبِيُّ ﷺ فِي صَلَاحِ الْحَدِيثِ ^(٢) وَإِلَى قَيْصَرَ ^(٣) وَغَيْرِهِ ، نَصَّ عَلَيْهِ ^(٤) ، فَتَذَكَّرُ عِنْدَ ابْتِدَاءِ جَمِيعِ الْأَفْعَالِ ، وَهِيَ تَطَرُّدُ الشَّيْطَانِ .

(وَلَا يُسَنُّ جَهْرُ ب) شَيْءٍ مِمَّا مَرَّ ذِكْرُهُ مِنَ الْاسْتِفْتَاكِحِ وَالتَّعَوُّذِ وَالبِسْمَلَةِ فِي الصَّلَاةِ ، لِحَدِيثِ أَنَسٍ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ يَفْتَتِحُونَ الصَّلَاةَ بِـ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾» ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٥) . وَمَعْنَاهُ: أَنَّ الَّذِي يُسْمَعُ مِنْهُمْ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ كَمَا يُدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فِيمَا رَوَاهُ عَنْهُ قَتَادَةُ: «فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَجْهَرُ بِـ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾» ^(٦) .

وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ أَنَّهُ يَجْهَرُ بِالْبِسْمَلَةِ وَالتَّعَوُّذِ وَبِ«الْفَاتِحَةِ» فِي الْجِنَازَةِ وَنَحْوِهَا أَحْيَانًا ، وَقَالَ: «هُوَ الْمَنْصُوصُ تَعْلِيمًا لِلسُّنَّةِ» ، وَقَالَ: «يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ لِلتَّأْلِيفِ ، كَمَا اسْتَحَبَّ الْإِمَامُ أَحْمَدُ تَرَكَ الْقُنُوتِ فِي الْوُتْرِ تَأْلِيفًا لِلْمَأْمُومِ» ^(٧) .

(وَيَسْقُطُ) كُلُّ (أَوَّلٍ) مِنَ الْاسْتِفْتَاكِحِ وَالتَّعَوُّذِ وَالبِسْمَلَةِ (بِشُرُوعِ بَثَانٍ)

(١) يعني: في كتابه إلى ملكة سبأ المذكور في سورة «النمل» [٢٩ - ٣١] .

(٢) أخرجه البخاري (٣/ رقم: ٢٧٣١ - ٢٧٣٢) من حديث المسور بن مخرمة .

(٣) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٧) ومسلم (٢/ رقم: ١٧٧٣) من حديث ابن عباس .

(٤) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٣٨٤/١) .

(٥) البخاري (١/ رقم: ٧٤٣) ومسلم (١/ رقم: ٣٩٩) .

(٦) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٣٩٩) .

(٧) «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ٧٧) .

أَي: بِمَا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ سُنَّةٌ فَاتَ مَحَلُّهَا، فَيَسْقُطُ الْإِسْتِفْتَاخُ بِالْتَعَوُّذِ بِالْبِسْمَلَةِ،
وَالْبِسْمَلَةُ بِالْقِرَاءَةِ.

(ثُمَّ يَقْرَأُ «الْفَاتِحَةَ») تَامَّةً بِتَشْدِيدَاتِهَا، مُرْتَبَةً مُتَوَالِيَةً، وَهِيَ رُكْنٌ فِي كُلِّ
رَكْعَةٍ؛ لِحَدِيثِ عُبَادَةَ [مَرْفُوعًا] ^(١): «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِ«فَاتِحَةِ
الْكِتَابِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢).

وَسُمِّيَتْ «فَاتِحَةً»؛ لِأَنَّهَا يُفْتَحُ بِقِرَاءَتِهَا فِي الصَّلَاةِ، وَبِكِتَابَتِهَا فِي
الْمَصَاحِفِ، وَتُسَمَّى: «الْحَمْدَ»، وَ«السَّبْعَ الْمَثَانِي»، وَ«أُمُّ الْكِتَابِ»، [١/١٠٥]
و«الرَّاقِيَةَ»، وَ«الْأَسَاسَ»، وَ«الْصَّلَاةَ»، وَ«أُمُّ الْقُرْآنِ»؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْقُرْآنِ
تَفْرِيرُ أُمُورِ الْإِلَهِيَّاتِ وَالْمَعَادِ وَالنَّبَوَاتِ وَإِبْثَابُ الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ لِلَّهِ تَعَالَى،
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ إِلَى ﴿الرَّحِيمِ﴾ يَدُلُّ عَلَى الْإِلَهِيَّاتِ، وَ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾
يَدُلُّ عَلَى الْمَعَادِ، وَ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْجَبْرِ
وَالْقَدَرِ، وَعَلَى أَنَّ الْكُلَّ بِقَضَاءِ اللَّهِ، وَ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ إِلَى آخِرِهَا
يَدُلُّ عَلَى النَّبَوَاتِ.

وَتُسَمَّى: «الشَّافِيَةَ»، وَ«الشِّفَاءَ»، وَ«السُّؤَالَ»، وَ«الدُّعَاءَ»، قَالَ الْحَسَنُ:
«أَوْدَعَ اللَّهُ فِيهَا مَعَانِيَ الْقُرْآنِ، كَمَا أَوْدَعَ فِيهِ مَعْنَى الْكُتُبِ السَّابِقَةِ» ^(٣).

(وَفِيهَا) أَي: «الْفَاتِحَةَ» (إِحْدَى عَشْرَةَ تَشْدِيدَةً) وَذَلِكَ فِي: ﴿لِلَّهِ﴾

(١) من (ب) فقط.

(٢) البخاري (١/ رقم: ٧٥٦) ومسلم (١/ رقم: ٣٩٤).

(٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤/ رقم: ٢١٥٥).



﴿رَبِّ﴾ وَ﴿الرَّحْمَنِ﴾ وَ﴿الرَّحِيمِ﴾ وَ﴿الَّذِينَ﴾ وَ﴿إِيَّاكَ﴾ وَ﴿إِيَّاكَ﴾
وَ﴿الصِّرَاطِ﴾ وَ﴿الَّذِينَ﴾ وَفِي ﴿الصَّالِبِ﴾ ثِنْتَانِ .

(فَإِنْ تَرَكَ) مُصَلٍّ غَيْرُ مَأْمُومٍ (وَاحِدَةً) مِنْ تَشْدِيدَاتِهَا، لَزِمَهُ اسْتِثْنَاءُ
«الْفَاتِحَةِ» لِتَرْكِه حَرْفًا مِنْهَا؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ الْمُشَدَّدَ بِحَرْفَيْنِ، هَذَا إِذَا فَاتَ مَحَلُّهَا
وَبَعْدَ عَنْهُ بِحَيْثُ يُخْلُ بِالْمُوَالَاةِ. أَمَّا لَوْ كَانَ قَرِيبًا مِنْهُ، فَأَعَادَ الْكَلِمَةَ أَجْزَأُهُ
ذَلِكَ، كَمَنْ نَطَقَ بِكَلِمَةٍ عَلَى غَيْرِ الصَّوَابِ ثُمَّ أَتَى بِهَا عَلَى وَجْهِهِ .

(أَوْ) تَرَكَ (تَرْتِيبَهَا) أَيِ: «الْفَاتِحَةِ»، بِأَنَّ قَدَّمَ بَعْضَ الْآيَاتِ عَلَى بَعْضٍ،
لَمْ يُعْتَدَّ بِهَا؛ لِأَنَّ تَرْتِيبَهَا شَرْطٌ لِصِحَّةِ قِرَائَتِهَا، فَإِنَّ مَنْ نَكَّسَهَا لَا يُسَمَّى قَارِئًا
لَهَا عُرْفًا. وَقَالَ فِي «الشَّرْحِ» عَنِ الْقَاضِي: «وَأِنْ قَدَّمَ آيَةً مِنْهَا فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا
عَمْدًا أَبْطَلَهَا، وَإِنْ كَانَ غَلَطًا رَجَعَ فَاتَمَّهَا»^(١).

(أَوْ قَطَعَهَا) أَيِ: «الْفَاتِحَةِ» (غَيْرُ مَأْمُومٍ) بِأَنَّ كَانَ إِمَامًا أَوْ مُتَفَرِّدًا،
(بِسُكُوتٍ طَوِيلٍ) عُرْفًا، (أَوْ) بِ(ذِكْرِ أَوْ) بِ(دُعَاءٍ) كَثِيرٍ غَيْرِ مَشْرُوعٍ، لَزِمَهُ
اسْتِثْنَاءُهَا لِقَطْعِهِ مُوَالَاةً. (أَوْ) قَطَعَهَا غَيْرُ مَأْمُومٍ بِ(قُرْآنٍ كَثِيرٍ) عُرْفًا؛ (لَزِمَهُ
اسْتِثْنَاءُهَا) أَيِ: أَنْ يَتَّيَدَّ بِهَا مِنْ أَوَّلِهَا (إِنْ تَعَمَّدَ) الْقَطْعَ الْمُبْطِلَ .

(بِخِلَافٍ نَحْوِ سَهْوٍ أَوْ نَوْمٍ) قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ: «[وَإِنْ]^(٢) سَكَتَ كَثِيرًا
نِسْيَانًا أَوْ نَوْمًا، أَوْ انْتَقَلَ إِلَى غَيْرِهَا غَلَطًا وَطَالَ، فَيَبْنِي عَلَى قِرَائَتِهَا»^(٣).

(١) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٤٤٦/٣ - ٤٤٧).

(٢) كذا في «مختصر ابن تميم»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «أو» .

(٣) «مختصر ابن تميم» (١٢٢/٢ - ١٢٣).



(وَكَانَ) الْقَطْعُ (غَيْرُ مَشْرُوعٍ) فَإِنْ كَانَ مَشْرُوعًا كَسُكُوتِهِ لِاسْتِمَاعِ قِرَاءَةِ إِمَامِهِ بَعْدَ شُرُوعِهِ هُوَ فِي قِرَاءَةِ «الْفَاتِحَةِ»، وَكَسْجُودِ لِتْلَاوَةٍ، وَسُؤَالِهِ الرَّحْمَةَ عِنْدَ آيَةِ رَحْمَةٍ، وَتَعَوُّذِ عِنْدَ آيَةِ عَذَابٍ، وَلَوْ كَثِيرًا = لَمْ تَبْطُلْ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِإِعْرَاضٍ عَنِ «الْفَاتِحَةِ».

(وَلَا تَبْطُلُ) الْقِرَاءَةُ (بِنِيَّةٍ قَطَعَهَا، وَلَوْ سَكَتَ يَسِيرًا) فَيَنْبِي عَلَى مَا قَرَأَهُ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ بِاللِّسَانِ، فَلَمْ تَنْقَطِعْ، بِخِلَافِ نِيَّةِ الصَّلَاةِ.

(وَلَا) تَبْطُلُ الْقِرَاءَةُ (إِنْ غَلِطَ) وَطَالَ (فَرَجَعَ وَاتَمَّ) لِمَا تَقَدَّمَ، (وَسُنَّ قِرَاءَتُهَا مُرْتَلَةً) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤]، (مُعَرَّبَةً) يَأْتِي مَعْنَاهُ فِي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ مَعَ زِيَادَةٍ، (يَقِفُ) فِي «الْفَاتِحَةِ» (عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ) كَقِرَاءَتِهِ ﴿١﴾.

(وَلَوْ تَعَلَّقْتُ بِمَا بَعْدَهَا) تَعَلَّقَ الصِّفَةِ بِالْمَوْصُوفِ، ك﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ قَبْلَ ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، أَوْ تَعَلَّقَ الْبَدَلِ بِالْمُبْدَلِ مِنْهُ ك﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ بَعْدَ ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾.

(وَيُمْكِنُ حُرُوفَ مَدٍّ وَلَيْنٍ) وَهِيَ ^(٢): الْأَلِفُ اللَّيِّنَةُ، وَالْوَاوُ الْمَضْمُومُ مَا قَبْلَهَا، وَالْيَاءُ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا، (مَا لَمْ يُؤَدِّ) التَّمَكِينُ (لِتَمْطِيطٍ) فَيَتْرُكُهُ.

(وَهِيَ) أَيِ: «الْفَاتِحَةِ» (أَعْظَمُ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ) وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ:

(١) أخرجه أحمد (١٢/ ٢٧٢٢٦) وأبو داود (٤/ ٣٩٩٧) والترمذي (٥/ ٢٩٢٧)

من حديث أم سلمة رضي الله عنها. قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ ٣٤٣): «صحيح».

(٢) أي: حروف اللين.



«هِيَ أَفْضَلُ سُورَةٍ، وَذَكَرَ ابْنُ شِهَابٍ وَغَيْرُهُ مَعْنَاهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ فِيهَا: «أَعْظَمُ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ»^(١)»^(٢).

(وَأَعْظَمُ آيَةٍ فِيهِ) أَي: الْقُرْآنِ (آيَةُ الْكُرْسِيِّ) كَمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ عَنْهُ ﷺ^(٣)، وَيُؤْخَذُ [مِنْهُ]^(٤) أَنَّ بَعْضَ الْقُرْآنِ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ.

(وَكُرِّهَ إِفْرَاطُ بِتَشْدِيدٍ) بِحَيْثُ يَزِيدُ عَلَى حَرْفٍ [سَاكِنٍ]^(٥)؛ لِأَنَّهَا أُقِيمَتْ مُقَامُهُ، (وَ) إِفْرَاطُ بِ(مَدٍّ) لِأَنَّهُ رُبَّمَا جَعَلَ الْحَرَكَاتِ حُرُوفًا. (وَ) كُرِّهَ قَوْلُهُ مَعَ إِمَامِهِ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (وَنَحْوُهُ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤].

(فَإِذَا فَرَغَ) مِنَ «الْفَاتِحَةِ» (قَالَ: «آمِينَ»، بِقَصْرِ الْهَمْزَةِ (وَمَدَّ)هَا، وَلَكِنْ مَدَّهَا (أَوَّلَى)، وَتَجَوَّزُ إِمَالَتَهَا، وَهِيَ اسْمٌ فَعْلٍ بِمَعْنَى: اسْتَجَبَ، مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْفَتْحِ كَ«لَيْتَ»، وَتُسَكَّنُ عِنْدَ الْوَقْفِ، وَقِيلَ: «اسْمٌ مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى». يُقُولُهَا قَارِئُ «الْفَاتِحَةِ» (بَعْدَ سَكْتَةٍ لَطِيفَةٍ؛ لِيُعْلَمَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ «الْفَاتِحَةِ») وَإِنَّمَا هِيَ طَابِعُ الدُّعَاءِ، وَمَعْنَاهَا: اللَّهُمَّ اسْتَجِبْ.

(وَحَرَمَ وَبَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ شَدَّدَ مِيمَهَا) لِأَنَّهُ يَصِيرُ بِمَعْنَى: قَاصِدِينَ، مَعَ

(١) أخرجه البخاري (٦/ ٤٤٧٤) من حديث أبي سعيد بن المَعْلَى.

(٢) «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ٧٩).

(٣) أحمد (٩/ رقم: ٢١٦٧٢) ومسلم (١/ رقم: ٨١٠) من حديث أبي بن كعب.

(٤) من (ب) فقط.

(٥) في (أ): «زائد».



أَنَّهُ فِي «شَرْحِ الشُّذُورِ» حَكَى ذَلِكَ لُغَةً فِيهَا عَنْ بَعْضِهِمْ^(١)، (يَجْهَرُ بِهَا) أَي: بِـ«آمِينَ» (إِمَامٌ وَمَأْمُومٌ مَعًا) فِيمَا يُجْهَرُ فِيهِ، أَي: فِي صَلَاةِ جَهْرِيَّةٍ اسْتِحْبَابًا؛ لِقَوْلِ عَطَاءٍ: «كُنْتُ أَسْمَعُ الْأَيْمَةَ ابْنَ الزُّبَيْرِ وَمَنْ بَعْدَهُ يَقُولُونَ: آمِينَ، وَمَنْ خَلْفَهُمْ: آمِينَ، حَتَّى إِنَّ لِلْمَسْجِدِ لِلَّجَّةَ»، رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ بِسَنَدِهِ^(٢). وَ«اللَّجَّةُ» بِفَتْحِ اللَّامِ، وَتَشْدِيدِ الْجِيمِ: اخْتِلَاطُ الْأَصْوَاتِ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا فَرَعَ مِنْ قِرَاءَةِ «أُمِّ الْقُرْآنِ» رَفَعَ صَوْتَهُ وَقَالَ: آمِينَ»، رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَحَسَنَهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ، وَقَالَ: «إِنَّهُ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ»^(٣).

(و) يَجْهَرُ بِهَا (مُنْفَرِدٌ فِيمَا يُجْهَرُ فِيهِ) تَبَعًا لِلْقِرَاءَةِ، (فَإِنْ تَرَكَهُ) أَي: التَّامِينَ (إِمَامٌ) فِي جَهْرِيَّةٍ (أَوْ أَسْرَهُ) الْإِمَامُ فِيهَا، (أَتَى بِهِ مَأْمُومٌ جَهْرًا) لِيَذْكُرَهُ النَّاسِي، وَكَسَائِرِ السَّنَنِ إِذَا تَرَكَهَا الْإِمَامُ أَتَى بِهَا الْمَأْمُومُ وَلَمْ يَتَابِعْهُ فِي تَرْكِهَا.

(وَسَنَّ سُكُوتُ إِمَامٍ بَعْدَهَا) أَي: بَعْدَ قِرَاءَةِ «الْفَاتِحَةِ» (بِقَدْرِ قِرَاءَةِ مَأْمُومٍ) «الْفَاتِحَةَ» فِي الصَّلَاةِ الْجَهْرِيَّةِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ وَابْنِ مَاجَهَ عَنْ سَمُرَةَ^(٤)؛ لِيَتِمَّ كُنَّ الْمَأْمُومُ مِنْ قِرَاءَةِ «الْفَاتِحَةِ»، مَعَ الْإِنْصَاتِ لِقِرَاءَةِ الْإِمَامِ.

(١) «شرح شذور الذهب» لابن هشام (ص ٦٨).

(٢) «الأم» للشافعي (٨/ رقم: ٣٦٥٤). وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «سِلْسِلَةِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ» (٣٦٨/٢).

(٣) الدارقطني (٢/ رقم: ١٣٤) وابن حبان (٥/ رقم: ١٨٠٦) والحاكم (١/ ٢٢٣).

(٤) أبو داود (١/ رقم: ٧٧٣ - ٧٧٥) وابن ماجه (٢/ رقم: ٨٤٥). قَالَ الْأَلْبَانِيُّ فِي «ضَعِيف» سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ (١/ رقم: ١٣٥): «إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ».



و(لَا) يُسَنُّ (قَوْلُ: آمِينَ رَبَّ الْعَالَمِينَ) قِيَاسًا عَلَى قَوْلِ [الإمام] ^(١) أَحْمَدَ فِي التَّكْبِيرِ: «لَا يُسْتَحَبُّ: اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا» ^(٢).

(وَيَلْزَمُ جَاهِلًا) أَي: مَنْ لَا يُحْسِنُ «الْفَاتِحَةَ» (تَعْلُمُ «الْفَاتِحَةَ») لِيَحْفَظَهَا كَبَقِيَّةِ الْأَرْكَانِ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهَا، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ. (فَإِنْ) لَمْ يَقْدِرْ عَلَى تَعْلُمِهَا لِبُعْدِ حِفْظِهِ أَوْ (ضَاقَ) الدَّ (وَقْتُ) عَنْ تَعْلُمِهَا سَقَطَ لُزُومُهُ، وَ(لَزِمَهُ قِرَاءَةُ قُدْرَتِهَا) أَي: «الْفَاتِحَةَ»، (حُرُوفًا) فِي الْعَدَدِ (وَأَيَّاتٍ) مِنْ أَيِّ سُورَةٍ شَاءَ مِنَ الْقُرْآنِ، لِمُشَارَكَةِ لَهَا فِي الْقُرْآنِيَّةِ، وَإِنَّمَا اعْتَبِرَ عَدَدُ الْحُرُوفِ لِأَنَّهَا مَقْصُودَةٌ؛ بِدَلِيلِ اعْتِبَارِ تَقْدِيرِ الْحَسَنَاتِ بِهَا فَاعْتَبِرَتْ كَالْأَيِّ، وَقَالَ الشَّيْرَازِيُّ: «لَا يَسْقُطُ تَعْلُمُهَا لِخَوْفِ فَوَاتِ الْوَقْتِ، وَلَا يُصَلِّي بِغَيْرِهَا إِلَّا أَنْ يَطُولَ زَمَنُ ذَلِكَ» ^(٣).

(فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ) مِنَ الْقُرْآنِ (إِلَّا آيَةً) وَاحِدَةً (مِنْهَا) أَي: مِنْ «الْفَاتِحَةِ»، (كَرَّرَهَا بِقُدْرَتِهَا) أَي: «الْفَاتِحَةَ»، مُرَاعِيًا عَدَدَ الْحُرُوفِ وَالْآيَاتِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَعَنْهُ: «يُجْزَى قِرَاءَتُهَا، سَوَاءً كَانَتْ مِنْ «الْفَاتِحَةِ» أَوْ مِنْ غَيْرِهَا، مِنْ غَيْرِ تَكَرُّارٍ» ^(٤)، اخْتَارَهَا ابْنُ أَبِي مُوسَى ^(٥).

(وَيُجْزِئُهُ) تَكَرُّارُ (آيَةٍ مِنْ غَيْرِهَا) أَي: غَيْرِ «الْفَاتِحَةِ»، إِنْ لَمْ [١/١٠٦]

(١) من (أ) فقط.

(٢) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن هانئ (١/ رقم: ٢٣٢).

(٣) انظر: «الإنصاف» للمزدائي (٣/ ٤٥٢ - ٤٥٣).

(٤) انظر: «المستوعب» للسامري (١/ ١٧٧).

(٥) «الإرشاد» لابن أبي موسى (١/ ٦٠).



يَعْرِفُ مِنَ «الْفَاتِحَةِ» آيَةً، (بِخِلَافِ بَعْضِ آيَةٍ) لَمْ يُحْسِنْ غَيْرَهُ، فَإِنَّهُ لَا يُكْرَرُهُ وَيَعْدِلُ إِلَى غَيْرِهِ، سَوَاءٌ كَانَ بَعْضُ الْآيَةِ مِنَ «الْفَاتِحَةِ» أَوْ مِنْ غَيْرِهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الَّذِي لَا يُحْسِنُ «الْفَاتِحَةَ» أَنْ يَقُولَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ»^(١)، وَغَيْرَهَا مِمَّا يَأْتِي. وَ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بَعْضُ آيَةٍ مِنَ «الْفَاتِحَةِ»، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِتَكَرُّرِهِ.

(فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ قُرْآنًا) أَي: آيَةً مِنْهُ، (حُرِّمَ تَرْجَمَتُهُ) أَي: أَنْ يَقُولَهُ بِلُغَةٍ أُخْرَى غَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ؛ (إِذْ لَا تُسَمَّى) تَرْجَمَتُهُ (قُرْآنًا) بَلْ هِيَ تَفْسِيرٌ لَهُ، (فَلَا تَحْرُمُ) أَي: التَّرْجَمَةُ (عَلَى جُنُبٍ، وَلَا يَحْنُثُ بِهَا مَنْ حَلَفَ لَا يَقْرَأُ) لِأَنَّ الْقُرْآنَ هُوَ اللَّفْظُ الْمُنَزَّلُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥].

(وَتَحْسُنُ) تَرْجَمَةُ الْقُرْآنِ (لِحَاجَةِ تَفْهِيمٍ) وَتَكُونُ تِلْكَ التَّرْجَمَةُ عِبَارَةً عَنْ مَعْنَى الْقُرْآنِ وَ[تَفْسِيرٍ]^(٢) لَهُ بِتِلْكَ اللُّغَةِ، لَا قُرْآنًا وَلَا مُعْجَزًا. وَعَلَى هَذَا، فَإِنَّمَا يَحْصُلُ الْإِنْذَارُ بِالْقُرْآنِ الْمُعَبَّرِ عَنْ مَعْنَاهُ بِتِلْكَ اللُّغَةِ دُونَ تِلْكَ اللُّغَةِ، كَتَرْجَمَةِ الشَّهَادَةِ لِلْحَاكِمِ، فَإِنْ حُكِمَ [يَقْطَعُ]^(٣) بِالشَّهَادَةِ لَا بِالتَّرْجَمَةِ.

(وَلَزِمَهُ) أَي: مَنْ لَمْ يُحْسِنْ آيَةً مِنَ الْقُرْآنِ، (قَوْلُ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ») وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: «وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»؛

(١) أخرجه أحمد (٨/ رقم: ١٩٤١٦) والبخاري (٨/ رقم: ٣٣٤٥ - ٣٣٤٧) والنسائي (٢/ رقم: ٩٣٦) وابن حبان (٥/ رقم: ١٨٠٨ - ١٨١٠) من حديث ابن أبي أوفى.

(٢) في (ب): «تفسيرًا».

(٣) في (ب): «يقع».



لِحَدِيثِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَّمَ رَجُلًا الصَّلَاةَ فَقَالَ: إِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ فَأَقْرَأْهُ، وَإِلَّا فَأَحْمَدِ اللَّهَ وَكَبِّرْهُ وَهَلِّلْهُ ثُمَّ ارْكَعْ»، رَوَاهُ: أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنُهُ^(١).

وَيُجَابُ عَنْ لَفْظِ «سُبْحَانَ اللَّهِ» مَعَ أَنَّهَا لَيْسَتْ فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ وَأَوْجَبْنَاهَا: أَنَّ الْحَمْدَ لَمَّا كَانَ مَقَارِنًا لِلتَّسْبِيحِ غَالِبًا، صَارَ كَأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْهُمَا، وَظَاهِرُهُ: وَجُوبُ ذَلِكَ وَالِاكْتِفَاءُ بِهِ، وَنُقْصَانُ الْبَدَلِ عَنِ الْمُبْدَلِ فِي الْقَدْرِ إِذَا اخْتَلَفَ جِنْسُهُمَا غَيْرُ مُمْتَنِعٍ، كَالْتِيَمِ وَمَسْحِ [الْخَفِّ]^(٢).

(فَإِنْ) لَمْ يَعْرِفْ هَذَا الذِّكْرَ كُلَّهُ، بَلْ (عَرَفَ بَعْضَهُ، كَرَّرَهُ) أَيِ: ذَلِكَ الْبَعْضَ (بِقَدْرِهِ) مُرَاعِيًا لِعَدَدِ الْحُرُوفِ وَالْجُمَلِ عَلَى قِيَاسِ مَا سَبَقَ.

(وَيَتَجَهُّ: جَوَازُ تَرْجَمَةٍ هُنَا) أَيِ: مِمَّنْ لَمْ يُحْسِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ: «لَيْسَ فِي بَعْضِ آيَةِ إِعْجَازٍ»، وَهُوَ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ أَبْعَاضُ آيَاتٍ، وَمَعَ هَذَا فَإِنِّي لَمْ أَرَهُ لِغَيْرِهِ، تَأَمَّلْ.

(وَإِلَّا) أَيِ: وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ شَيْئًا مِنَ الذِّكْرِ، (وَقَفَ بِقَدْرِ قِرَاءَةٍ) «الْفَاتِحَةِ» (كَ) الـ (أَخْرَسَ) وَمَقْطُوعِ اللِّسَانِ؛ لِأَنَّ الْقِيَامَ رُكْنٌ مَقْصُودٌ فِي نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَرَكَهُ الْأَخْرَسُ أَوْ النَّاطِقُ وَقَرَأَ قَاعِدًا لَمْ تُجْزِئْهُ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِالْعَجْزِ عَنِ الْقِرَاءَةِ، وَأَمَّا مَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ رَاكِعًا فَسَقُوطُ الْقِيَامِ عَنْهُ رُخْصَةٌ؛ لِئَلَّا تَفُوتَهُ الرُّكْعَةُ، فَلَا يُحَرِّكُ لِسَانَهُ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ.

(١) أبو داود (١/ رقم: ٨٥٧) والترمذي (١/ رقم: ٣٠٢).

(٢) من (ب) فقط.



(وَلَا يُلْزَمُ) - بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ - الْعَاجِزَ عَنِ الْقِرَاءَةِ (بِ)ال(صَّلَاةِ خَلْفَ قَارِيٍّ) لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ [لَمْ] ^(١) يَأْمُرِ السَّائِلَ بِهِ، وَتَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ لَا يَجُوزُ، (و) لَكِنْ (يُسْنُ) لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ خَلْفَ قَارِيٍّ؛ لِتَكُونَ قِرَاءَةُ الْإِمَامِ قِرَاءَةً لَهُ، وَخُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَهُ.

(وَمَنْ صَلَّى وَتَلَقَّفَ) أَيُّ: أَخَذَ بِسُرْعَةٍ (الْقِرَاءَةَ مِنْ) لَفْظٍ (غَيْرِهِ، صَحَّ) صَلَاتُهُ؛ لِإِثْبَانِهِ بِفَرْضِهَا مَعَ التَّوَالِي، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِسُرْعَةٍ بَلَّ مَعَ تَفْرِيقِ طَوِيلٍ لَمْ يُعْتَدَّ بِهَا. وَفِي «الْفُرُوعِ»: «وَيَتَوَجَّهُ عَلَى الْأَشْهَرِ: يُلْزَمُ غَيْرَ حَافِظٍ أَنْ [ب/١٠٦] يَقْرَأَ مِنْ مُصْحَفٍ» ^(٢).

(ثُمَّ يَقْرَأُ) الْمُصَلِّي بَعْدَ «الْفَاتِحَةِ» حَالُ كَوْنِهِ (مُبْسِمًا) أَيُّ: قَارِئًا لِلْبَسْمَلَةِ سِرًّا، نَصَّ عَلَيْهِ ^(٣)، كَمَا فِي أَوَّلِ «الْفَاتِحَةِ»، (سُورَةٌ كَامِلَةٌ نَذْبًا) قَالَ فِي «شَرْحِ الْفُرُوعِ»: «لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي اسْتِحْبَابِ قِرَاءَةِ سُورَةٍ مَعَ «الْفَاتِحَةِ» فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْ كُلِّ صَلَاةٍ» ^(٤).

(مِنْ طَوَالٍ) بِكَسْرِ الطَّاءِ (الْمُفْصَّلِ فِي) صَلَاةِ (فَجْرِ، وَ) مِنْ (قِصَارِهِ) أَيُّ: الْمُفْصَّلِ (فِي) صَلَاةِ (مَغْرِبٍ، وَفِي الْبَاقِي) مِنَ الْخَمْسِ، وَهِيَ الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ وَالْعِشَاءُ، (مِنْ أَوْسَاطِهِ) أَيُّ: الْمُفْصَّلِ؛ لِحَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ،

(١) من (ب) فقط.

(٢) «الْفُرُوعِ» لابن مفلح (١٧٧/٢).

(٣) «مسائل الإمام أحمد» رواية عبدالله (١/ رقم: ٣٣٥).

(٤) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٣١٧/٢).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَشَبَّهَ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ فُلَانٍ، قَالَ سُلَيْمَانُ: فَصَلَّيْتُ خَلْفَهُ، فَكَانَ يَقْرَأُ فِي الْغَدَاةِ بِطَوَالِ الْمُفْصَلِ، وَفِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارِهِ، وَفِي الْعِشَاءِ بَوَسْطِ الْمُفْصَلِ»، رَوَاهُ: أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَلَقَطَهُ لَهُ، وَرَوَاتُهُ ثِقَاتٌ^(١).

(وَلَا يُكْرَهُ) أَنْ يَقْرَأَ الْمُصَلِّي (لِلْعُذْرِ، كَمَرَضٍ وَسَفَرٍ) أَيُّ: وَمِنْ خَوْفٍ، وَعَلَبَةِ نُعَاسٍ، وَلُزُومِ غَرِيمٍ، (بِأَقْصَرِ مِنْ ذَلِكَ) فِي فَجْرِ وَغَيْرِهَا لِلْعُذْرِ، (وَالْأَلَا) بِأَنْ لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ، (كُرِهَ بِقِصَارِهِ فِي) صَلَاةِ (فَجْرِ) نَصَّ عَلَيْهِ^(٢)؛ لِمُخَالَفَةِ السُّنَّةِ.

(وَلَا) تُكْرَهُ الْقِرَاءَةُ (بِطَوَالِهِ) أَيُّ: الْمُفْصَلِ (فِي) صَلَاةِ (مَغْرِبٍ) نَصَّ عَلَيْهِ^(٣)؛ لِخَبَرِ: «أَنَّهُ ﷺ قَرَأَ فِيهَا بِ«الْأَعْرَافِ»، فَزَعَمَ فِي رَكْعَتَيْنِ»، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْ عَائِشَةَ^(٤). وَالسُّورَةُ وَإِنْ قَصُرَتْ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضِ سُورَةٍ.

(وَأَوَّلُهُ) أَيُّ: الْمُفْصَلِ سُورَةُ ﴿ق﴾ قَالَهُ ابْنُ نَضَرٍ اللَّهُ^(٥). وَفِي «الْفُنُونِ»: «أَوَّلُهُ «الْحُجُرَاتِ»»^(٦). (وَأَخِرُ طَوَالِهِ إِلَى) سُورَةِ ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾، وَأَوْسَاطُهُ مِنْهَا) أَيُّ: مِنْ ﴿عَمَّ﴾ (لِ) سُورَةِ «الضُّحَى»، وَقِصَارُهُ مِنْهَا) أَيُّ:

(١) أحمد (٤/ رقم: ٨٤٨١) والنسائي (٢/ رقم: ٩٩٤، ٩٩٥).

(٢) انظر: «بدائع الفوائد» لابن القيم (٣/ ٩٩٢).

(٣) «الحاوي» لأبي طالب البصري (١/ ٢٩٩).

(٤) النسائي (٢/ رقم: ١٠٠٣). وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٣/ ٣٩٨).

(٥) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٢/ ٣١٩).

(٦) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٢/ ١٧٩).

«الضَحَى» (لَاخِرِهِ) أَي: الْقُرْآنَ، (وَلَا يُعْتَدُّ بِ) قِرَاءَةِ (السُّورَةِ قَبْلَ «الْفَاتِحَةِ»)
فَيُعِيدُهَا، أَوْ يَقْرَأُ غَيْرَهَا بَعْدَهَا.

(وَتَجُوزُ) أَي: تُجْزِئُ (آيَةً، إِلَّا أَنْ) الْإِمَامَ (أَحْمَدَ اسْتَحَبَّ أَنْ تَكُونَ
طَوِيلَةً، كَأَيَّةِ الدِّينِ، وَآيَةِ الْكُرْسِيِّ^(١)) لِشُبْهِهَ بَعْضَ السُّورِ الْقَصَارِ. قَالَ فِي
«شَرْحِ الْإِفْتَاءِ»: «وَالظَّاهِرُ: عَدَمُ إِجْزَاءِ آيَةٍ لَا تَسْتَقِلُّ بِمَعْنَى أَوْ حُكْمٍ، نَحْوُ:
﴿مَرَّ نَظْرُ﴾ [المدر: ٢١]، وَ﴿مُدَّهَا مَتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤]، كَمَا يَأْتِي عَنْ أَبِي الْمَعَالِي
فِي «خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ»، (فَإِنْ قَرَأَ مِنْ أَثْنَاءِ سُورَةٍ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يُبْسِمَ نَصًّا) قَالَ
فِي «الرَّعَايَةِ»: «وَيَجُوزُ قِرَاءَةُ آخِرِ سُورَةٍ وَأَوْسَطِهَا، فَيَكْسِمُ إِذَنْ»، انْتَهَى.
وَوَظَاهِرُهُ: حَتَّى «بَرَاءَةً»، وَلِبَعْضِ الْقُرَاءِ فِيهِ تَرَدُّدٌ^(٢).

(وَحَرَّمَ تَنْكِيسُ الْكَلِمَاتِ) الْقُرْآنِيَّةِ؛ لِإِخْلَالِهِ بِنَظْمِهَا، (وَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِهِ
عَمْدًا) بَلْ: وَسَهْوًا؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ كَالْكَلَامِ الْأَجْنَبِيِّ، يُبْطِلُهَا عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ.

وَ(لَا) يَحْرُمُ تَنْكِيسُ (السُّورِ وَ) لَا تَنْكِيسُ (الآيَاتِ) وَلَا تَبْطُلُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ
لَا يُخْلِلُ بِنَظْمِ الْقُرْآنِ، لَكِنَّ «الْفَاتِحَةَ» يُعْتَبَرُ تَرْتِيبُهَا، وَتَقَدَّمَ.

(وَيُكْرَهُ) تَنْكِيسُ السُّورِ وَالْآيَاتِ فِي رَكْعَةٍ أَوْ رَكْعَتَيْنِ، قَالَ فِي الْفُرُوعِ:
«وِفَاقًا»^(٣). قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ: «وَلَوْ قِيلَ بِالتَّحْرِيمِ فِي تَنْكِيسِ الْآيَاتِ، كَمَا
يَأْتِي مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ أَنَّهُ وَاجِبٌ لِمَا فِيهِ مِنْ مُخَالَفَةِ النَّصِّ وَتَغْيِيرِ الْمَعْنَى =

(١) «مسائل حرب الكرمانى» (١٧٦/١) / الغامدى.

(٢) «كشاف القناع» للبهوتي (٣١٧/٢).

(٣) «الفروع» لابن مفلح (١٨١/٢ - ١٨٢).

كَانَ مُتَّجِهًا»^(١).

(ك) مَا تُكْرَهُ الْقِرَاءَةُ (بِكُلِّ الْقُرْآنِ فِي صَلَاةٍ فَرَضٍ) لِلإِطَالَةِ وَعَدَمِ نَقْلِهِ .
وَعُلِمَ مِنْهُ: أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ بِكُلِّهِ فِي نَقْلِ . (أَوْ) أَي: وَتُكْرَهُ الْقِرَاءَةُ (بِ) «الْفَاتِحَةِ»
فَقَطْ) قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: «وَعَلَى الْمَذْهَبِ تُكْرَهُ «الْفَاتِحَةُ» فَقَطْ»^(٢)، انْتَهَى .
[١/١٠٧] وَظَاهِرُهُ: فِي الْفَرَضِ وَالنَّقْلِ .

وَالَا) يُكْرَهُ (تَكَرَّرُ سُورَةٌ) فِي رَكْعَتَيْنِ؛ لِمَا رُوِيَ: «أَنَّهُ ﷺ قَرَأَ فِي
الْفَجْرِ بِ﴿إِذَا زُلْزِلَتْ﴾ كَرَّرَهَا فِي الرَّكْعَتَيْنِ»^(٣). (أَوْ) أَي: وَلَا يُكْرَهُ (تَفْرِيقُهَا)
أَي: السُّورَةَ (فِي رَكْعَتَيْنِ) لِحَدِيثِ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «كَانَ يَقْرَأُ «الْبَقَرَةَ» فِي
الرَّكْعَتَيْنِ»، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٤).

(وَلَا) يُكْرَهُ أَيْضًا (جَمْعُ سُورٍ فِي رَكْعَةٍ، وَلَوْ فِي فَرَضٍ) لِمَا فِي
«الصَّحِيحِ»: «أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ يُؤْمِّمُهُمْ، فَكَانَ يَقْرَأُ قَبْلَ [كُلِّ]»^(٥)
سُورَةٍ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ثُمَّ يَقْرَأُ سُورَةً أُخْرَى مَعَهَا، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: مَا
يَحْمِلُكَ عَلَى لُزُومِ هَذِهِ السُّورَةِ؟ فَقَالَ: إِنِّي أُحِبُّهَا، فَقَالَ: حُبُّكَ إِيَّاهَا أَذْخَلَكَ

(١) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٢/٣٢٢).

(٢) «الفروع» لابن مفلح (٢/١٧٩).

(٣) أخرجه أبو داود (١/رقم: ٨١٢) من حديث معاذ بن عبد الله الجهني عن رجلٍ من جهينة.

قال النووي في «المجموع» (٣/٣٤٧): «إسناده صحيح».

(٤) لم أقف عليه عند ابن ماجه، وأخرجه أبو يعلى (٨/رقم: ٤٩٢٤). قال البوصيري في

«إتحاف الخيرة المهرة» (٦/رقم: ٥٦١١): «إسناده صحيح».

(٥) من (ب) فقط .

الْجَنَّةَ»^(١). وَفِي «الْمَوْطِئِ» عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْمَكْتُوبَةِ سُورَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ»^(٢).

(وَلَا) يُكْرَهُ أَيْضًا (قِرَاءَةُ) أَوَاخِرِ السُّورِ وَأَوَسَاطِهَا (لِعُمُومِ: ﴿فَأَقْرَأُوا مَا يَسْرَرْتُمْ﴾ [المدثر: ٢٠]؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «كَانَ يَقْرَأُ فِي الْأُولَى مِنْ رَكْعَتِي الْفَجْرِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٣٦]، وَفِي الثَّانِيَةِ الْآيَةُ مِنْ «آلِ عِمْرَانَ»: ﴿قُلْ يَتَاهَلِ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤] الْآيَةَ، رَوَاهُ: أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ^(٣).

(أَوْ) أَيِ: وَلَا يُكْرَهُ لِمُصَلٍّ (مُلَازِمَةً) قِرَاءَةَ (سُورَةٍ) بَعْدَ «الْفَاتِحَةِ» فِي كُلِّ صَلَوَاتِهِ، (مَعَ) اعْتِقَادِ جَوَازِ غَيْرِهَا (وَمَعَ) اعْتِقَادِ صِحَّةِ الصَّلَاةِ بِغَيْرِهَا لِلْخَبَرِ^(٤)، وَإِلَّا حَرَّمَ اعْتِقَادُهُ لِفَسَادِهِ.

(وَقَالَ الشَّيْخُ) تَقِيُّ الدِّينِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: («تَرْتِيبُ الْآيَاتِ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّ تَرْتِيبَهَا بِالنَّصِّ إِجْمَاعًا، وَتَرْتِيبُ السُّورِ بِالاجْتِهَادِ لَا بِالنَّصِّ فِي قَوْلِ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، مِنْهُمْ: الْمَالِكِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ»^(٥)) فَتَجُوزُ قِرَاءَةُ هَذِهِ السُّورَةِ قَبْلَ هَذِهِ، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ «الْمُحَرَّرِ» وَغَيْرُهُ، وَاحْتَجَّ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَعَلَّمَ

(١) علقه البخاري (١٥٥/١) من حديث أنس، ووصله الترمذي (٥/ رقم: ٢٩٠١) والبخاري (١٣/ رقم: ٦٩٩٩). وانظر: «فتح الباري» لابن حجر (٢/ ٢٥٧ - ٢٥٨).

(٢) مالك (٢/ رقم: ٢٦٠).

(٣) أحمد (٢/ رقم: ٢٠٦٦، ٢٠٧٣) ومسلم (١/ رقم: ٧٢٧).

(٤) يعني: حديث أنس السابق.

(٥) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٢/ ١٨٢).

عَلَى ذَلِكَ^(١)، أَي: مُنْكَسًا.

وَكَذَا تَجُوزُ كِتَابَةُ هَذِهِ السُّورَةِ قَبْلَ هَذِهِ، (و) لِهَذَا تَنَوَّعَتْ مَصَاحِفُ الصَّحَابَةِ فِي كِتَابَتِهَا، لَكِنْ (لَمَّا اتَّفَقُوا) أَي: الصَّحَابَةُ (عَلَى الْمُصْحَفِ زَمَنَ عُمَانَ، صَارَ هَذَا مِمَّا سَنَّهُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ، وَقَدْ دَلَّ الْحَدِيثُ) أَي: حَدِيثُ الْعُرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ الَّذِي مِنْ جُمْلَتِهِ: «فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ...» الْحَدِيثُ^(٢)، عَلَى (أَنَّ لَهُمْ سُنَّةً يَجِبُ اتِّبَاعُهَا).

(و) حِينَئِذٍ، فَ(لَا تَصِحُّ بِقِرَاءَةِ تَخْرُجُ عَنْ مُصْحَفِ عُمَانَ) بِنِ عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ فِي «شَرْحِ الْفُرُوعِ»: «وظَاهِرُهُ: وَلَوْ وَافَقَ قِرَاءَةُ أَحَدٍ مِنَ الْعَشْرَةِ فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ»^(٣). (وَيَتَّجُهُ هَذَا) أَي: عَدَمُ الصَّحَّةِ بِقِرَاءَةِ تَخْرُجُ عَنْ مُصْحَفِ عُمَانَ (فِي قِرَاءَةِ تَبْدُلِ الْحُرُوفِ، كَقِرَاءَةِ: ﴿يُعْبَدُ﴾^(٤) بِالْيَاءِ) وَالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ، بِدَلِ ﴿نَعْبُدُ﴾ بِالنُّونِ وَالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ، (و) [قِرَاءَةُ]^(٥) («مَنْ أَنْعَمْتَ» بِدَلِ ﴿الَّذِينَ﴾) وَهُوَ مُتَّجَةٌ.

(وَيَحْرُمُ) قِرَاءَةُ مَا خَرَجَ عَنْ مُصْحَفِ عُمَانَ؛ (لِعَدَمِ تَوَاتُرِهِ) وَعَنْهُ:

(١) انظر: «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٤٣٣/١).

(٢) أخرجه أحمد (٧/ رقم: ١٧٤١٩) والدارمي (١٠٣) وأبو داود (٥/ رقم: ٤٥٩٩) وابن ماجه (١/ رقم: ٤٢). قال الألباني في «إرواء الغليل» (٨/ رقم: ٢٤٥٥): «صحيح».

(٣) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٣٢٣/٢).

(٤) هذه قراءة: الحسن، وأبي مجلز، وأبي المتوكل. انظر: «معجم القراءات» لعبد اللطيف الخطيب (١٤/١).

(٥) في (ب): «كقراءة».



«يُكْرَهُ أَنْ يَقْرَأَ بِمَا خَرَجَ عَنْ مُصْحَفِ عُثْمَانَ»^(١). وَعَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ: تَصَحُّ صَلَاتُهُ إِذَا صَحَّ سَنَدُهُ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يُصَلُّونَ [بِقِرَاءَتِهِمْ]^(٢) فِي عَصْرِهِ ﷺ، وَكَانَتْ صَلَاتُهُمْ صَحِيحَةً بِغَيْرِ شَكٍّ.

(وَتَصَحُّ) الصَّلَاةُ (بِمَا وَافَقَ الْمُصْحَفَ) الْعُثْمَانِيَّ، (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْعَشْرَةِ نَصًّا)^(٣) وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي مُصْحَفٍ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ، كَالْمُعَوَّذَتَيْنِ وَزِيَادَةِ بَعْضِ الْكَلِمَاتِ.

قَالَ الشَّيْخُ: «لَمْ نَعْلَمْ أَحَدًا مِنْ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ مَنَعَ الْقِرَاءَةَ بِالثَّلَاثِ الزَّائِدَةِ عَلَى السَّبْعِ، وَلَكِنْ مَنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا أَوْ لَمْ يَتَّبِعْ عِنْدَهُ، [ب/١٠٧] لَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْرَأَ بِمَا لَمْ يَعْلَمْهُ، وَلَا أَنْ يُنْكِرَ عَلَى مَنْ عَلِمَ مَا لَمْ يَعْلَمْهُ»^(٤)، انْتَهَى.

وَأَزْكَانُ الْقِرَاءَةِ ثَلَاثَةٌ، جَمَعَهَا ابْنُ الْجَزَرِيِّ فِي بَيِّنَتَيْنِ مِنْ «طَبِيبَتِهِ» فَقَالَ: «فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَ نَحْوِ وَكَانَ لِلرَّسْمِ اخْتِمَالًا يَحْوِي وَصَحَّ إِسْنَادًا هُوَ الْقُرْآنُ فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَزْكَانُ»^(٥)

❖ وَالْعَشْرَةُ هُمْ قُرَاءَةُ الْإِسْلَامِ الْمَشْهُورُونَ:

* فَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ اثْنَانِ: أَبُو جَعْفَرٍ بْنُ الْقَعْقَاعِ، وَنَافِعُ بْنُ أَبِي نُعَيْمٍ.

(١) «الروایتین والوجهین» لأبي يعلى (١٢٢/١).

(٢) في (ب): «بقراءاتهم».

(٣) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٣٩٣/١).

(٤) لم أقف عليه، وانظر: «الإنصاف» للمزداوي (٤٦٩/٣ - ٤٧٠).

(٥) «طيبة النشر» لابن الجزري (ص ٣٢).



* وَمِنْ أَهْلِ مَكَّةَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَثِيرٍ.

* وَمِنْ أَهْلِ الشَّامِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ.

* وَمِنْ الْبَصْرَةِ: أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ، وَيَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الْخَضْرَمِيُّ.

* وَمِنْ الْكُوفَةِ: عَاصِمُ بْنُ أَبِي النَّجُودِ، وَحَمْزَةُ بْنُ حَبِيبِ الرِّيَّاتِ، وَأَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ [حَمْزَةَ] ^(١) الْكِسَائِيُّ، وَخَلْفُ بْنُ هِشَامِ الْبَرَّارِ.

(وَكِرَهُ) الْإِمَامُ (أَحْمَدُ قِرَاءَةَ حَمْزَةَ وَ) قِرَاءَةَ (الْكِسَائِيِّ، لَا) قِرَاءَةَ (غَيْرِهِمَا مِنْ) الْقُرَّاءِ (الْعَشْرَةِ) الْمَذْكُورِينَ ^(٢)، وَعَنْهُ: (وَالْإِدْغَامُ الْكَبِيرُ لِأَبِي عَمْرٍو) (أَي: كَرِهَهُ الْإِمَامُ؛ لِشِدَّتِهِ ^(٣)).

(وَأِنَّمَا كَرِهَ) الْإِمَامُ أَحْمَدُ (قِرَاءَةَ حَمْزَةَ وَالْكِسَائِيِّ لِ) مَا فِيهَا مِنْ (زِيَادَةِ الْمَدِّ، وَلِلْكَسْرِ وَالْإِدْغَامِ الشَّدِيدَيْنِ) فَإِنَّهُمَا يُدْغَمَانِ ^(٤) بَابَ «هَلْ» وَ«بَلْ»، وَيُدْغَمَانِ «قَدْ» وَ«إِذْ» وَتَاءِ التَّأْنِيثِ ^(٥)، (فَيَتَضَمَّنُ) ذَلِكَ الْإِدْغَامُ (إِسْقَاطَ حَرْفٍ بَعَشْرِ حَسَنَاتٍ) قَالَ فِي «شَرْحِ الْإِقْنَاعِ»: «وَأَنْكَرَهَا السَّلَفُ، مِنْهُمْ: سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَ[يَزِيدُ] ^(٦) بْنُ هَارُونَ» ^(٧).

(١) من (ب) فقط.

(٢) «المغني» لابن قدامة (١٦٥/٢).

(٣) «الحاوي» لأبي طالب البصري (٣٠٤/١).

(٤) بعدها في (ب) زيادة: «في».

(٥) انظر للفائدة: «النشر في القراءات العشر» لابن الجزري (٢/٢ - ٨).

(٦) كذا في «كشاف القناع»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «زيد».

(٧) «كشاف القناع» للبهوتي (٣٢٤/٢). وانظر للفائدة: «ميزان الاعتدال» (١/ رقم: ٢١٩٨) =



(وَاخْتَارَ) الْإِمَامُ أَحْمَدُ (قِرَاءَةَ نَافِعٍ مِنْ رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ) لِأَنَّ إِسْمَاعِيلَ قَرَأَ أَيْضًا عَلَى شَيْبَةَ شَيْخِ نَافِعٍ، (ثُمَّ قِرَاءَةَ عَاصِمٍ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ^(١)) لِأَنَّهُ قَرَأَ أَيْضًا عَلَى أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، وَقَرَأَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَى عُثْمَانَ وَ^(٢) زَيْدٍ وَأَبِي بَنٍ كَعْبٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ. وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ إِنَّمَا اخْتَارَهَا مِنْ رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ؛ لِأَنَّهُ أَصْبَطُ مَنْ أَخَذَهَا عَنْهُ، مَعَ عِلْمٍ وَعَمَلٍ وَزُهْدٍ.

وَقَالَ لَهُ الْمَيْمُونِيُّ: «أَيُّ [الْقِرَاءَةِ]^(٣) تَخْتَارُ لِي، فَأَقْرَأُ بِهَا؟ قَالَ: قِرَاءَةُ ابْنِ الْعَلَاءِ، لَعْنَةُ قُرَيْشٍ وَالْفَصَحَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ^(٤)».

«وَإِنْ كَانَ فِي قِرَاءَةِ زِيَادَةَ حَرْفٍ، مِثْلُ: ﴿فَازِلْهُمَا﴾ [البقرة: ٣٦] وَ﴿أَزَلْهُمَا﴾^(٥)، وَ﴿وَصَّى﴾ [البقرة: ١٣٢] وَ﴿أَوْصَى﴾^(٦) فَهُوَ أَوْلَى؛ لِأَجْلِ الْعَشْرِ حَسَنَاتٍ»، نَقَلَهُ حَرْبٌ^(٧). (و) لِهَذَا كَانَتْ قِرَاءَةُ: ﴿مَلَّا﴾ (يَوْمَ الدِّينِ) (أَحَبُّ إِلَيَّ

= «وسير أعلام النبلاء» (٢٠٨/٩ - ٢٠٩) للذهبي.

(١) «المغني» لابن قدامة (١٦٥/٢).

(٢) بعدها في (ب) زيادة: «على».

(٣) في (ب): «القراءات».

(٤) «الفروع» لابن مفلح (١٨٥/٢).

(٥) هذه قراءة: الحسن، وأبي رجاء، وحمزة، وعاصم، والأعمش. انظر: «معجم القراءات» لعبد اللطيف الخطيب (٨٣/١).

(٦) هذه قراءة: نافع، وابن عامر، وأبي جعفر. انظر: «معجم القراءات» لعبد اللطيف الخطيب (١٩٧/١).

(٧) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١٨٥/٢). قال ابن الجزري في «النشر» (٤٥٤/٢): «وهذا التمثيل من ابن مفلح عجيب؛ فإنه إذا كان المراد بالحرف: اللفظي، فلا فرق بين ﴿وَصَّى﴾ =



أَحْمَدُ^(١) مِنْ ﴿مَلِكٍ﴾^(٢) لِرِزَادَةِ حَرْفٍ بَعَشْرِ حَسَنَاتٍ. (وَقَالَ) الْإِمَامُ أَبُو الْفَرَجِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ (ابْنُ الْجَوْزِيِّ: «كَانَ) الْإِمَامُ (أَحْمَدُ لَا يُدْغِمُ شَيْئًا فِي الْقُرْآنِ إِلَّا ﴿أَتَخَذْتُمْ﴾ [البقرة: ٥١] وَبَابُهُ، وَ) كَانَ (يَمُدُّ مَدًّا مُتَوَسِّطًا»^(٣))،
انْتَهَى.

(وَسَنَّ جَهْرُ إِمَامٍ بِقِرَاءَةٍ فِي صَلَاةٍ صُبْحٍ وَجُمُعَةٍ وَعِيدٍ وَكُسُوفٍ وَاسْتِسْقَاءٍ وَتَرَاوِيحٍ وَوُثْرٍ بَعْدَهَا) أَيْ: بَعْدَ التَّرَاوِيحِ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ بَعْدَهَا فَلَا يَجْهَرُ فِيهِ. (وَ) كَذَلِكَ يَجْهَرُ الْإِمَامُ فِي (أُولَتِي مَغْرِبٍ وَعِشَاءٍ) إِجْمَاعًا^(٤)؛ لِثُبُوتِ ذَلِكَ عَنْهُ ﷺ بِنَقْلِ الْخَلْفِ عَنِ السَّلَفِ، وَإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ كُسُوفٍ. (وَيُسَرُّ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ) الْمَذْكُورِ مِنْ سَائِرِ الصَّلَوَاتِ.

(وَكِرَهُ) جَهْرُ بِقِرَاءَةٍ (لِلْمَأْمُومِ) لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِاسْتِمَاعِ قِرَاءَةِ إِمَامِهِ وَالْإِنْصَاتِ لَهَا، وَإِسْمَاعِهِ الْقِرَاءَةَ لِغَيْرِهِ غَيْرُ مَقْصُودٍ. (وَ) كَرَهُ جَهْرُ بِقِرَاءَةٍ (لِكُلِّ مُصَلٍّ نَهَارًا فِي نَفْلِ) [غَيْرِ كُسُوفٍ وَاسْتِسْقَاءٍ]^(٥). (وَيُخَيَّرُ مُنْفَرِدٌ) فِي جَهْرٍ بِقِرَاءَةٍ وَإِخْفَاتٍ فِي جَهْرِيَّةٍ. (وَ) يُخَيَّرُ أَيْضًا (قَائِمٌ لِقَضَاءِ مَا فَاتَهُ) مِنْ صُبْحٍ وَأُولَتِي

= ﴿وَأَوْصَى﴾، وَلَا بَيْنَ ﴿أَزَالَهُمَا﴾ وَ﴿أَزَالَهُمَا﴾؛ إِذِ الْحَرْفُ الْمَشْدُودُ بِحَرْفَيْنِ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُمَثَّلَ بِنَحْوِ: ﴿مَلِكٍ﴾ وَ﴿مَلِكٍ﴾، وَ﴿يَتَدَعُونَ﴾ وَ﴿يَتَدَعُونَ﴾.

(١) «الفروع» لابن مفلح (١٧٥/٢).

(٢) هذه قراءة: ابن كثير، ونافع، ابن عامر، وحمزة، وأبي عمرو. انظر: «معجم القراءات» لعبد اللطيف الخطيب (٩/١).

(٣) «مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (٦٦١).

(٤) «الأوسط» لابن المنذر (٣١٨/٢).

(٥) من (ب) فقط.

مَغْرِبٍ وَعِشَاءٍ، وَتَرَكُ الْجَهْرَ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ إِسْمَاعُ نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا جَازَ لَهُ الْجَهْرُ لِشَبْهِهِ بِالْإِمَامِ فِي عَدَمِ الْأَمْرِ بِالْإِنْصَاتِ.

(وَيُسِرُّ) مُصَلِّ بِقِرَاءَةٍ (فِي قَضَاءِ صَلَاةِ جَهْرٍ) كَصُبْحٍ [١/١٠٨] (نَهَارًا مُطْلَقًا) أَيُّ: بِجَمَاعَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، اعْتِبَارًا بِزَمَنِ الْقَضَاءِ، (وَيَجْهَرُ بِهَا) أَيُّ: الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ جَهْرٍ، قَضَاهَا (لَيْلًا فِي جَمَاعَةٍ) فَقَطُّ، اعْتِبَارًا بِزَمَنِ الْقَضَاءِ، وَشَبَّهَهَا بِالْأَدَاءِ لِكَوْنِهَا فِي جَمَاعَةٍ.

(و) مُصَلِّ لَيْلًا (فِي نَفْلِ يُرَاعِي الْمَصْلَحَةَ) فِي جَهْرٍ وَإِخْفَاتٍ، فَيُسِرُّ مَعَ مَنْ يَتَأَذَّى بِجَهْرِهِ، وَيَجْهَرُ مَعَ مَنْ يَأْنَسُ بِهِ وَنَحْوِهِ. (قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ: «وَالْأَظْهَرُ أَنَّ النَّهَارَ هُنَا: مِنْ طُلُوعِ شَمْسٍ» لَا مِنْ طُلُوعِ فَجْرِ، وَاللَّيْلُ: مِنْ غُرُوبِهَا إِلَى طُلُوعِهَا»^(١))، وَتَقَدَّمَ فِي «الْأَذَانِ» مَعْنَاهُ عَنِ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ.



(١) «حواشي الفروع» لابن نصر الله (ل ١٤٥/ب).

(فَضَّلَ)



(ثُمَّ) بَعْدَ قِرَاءَةِ «الْفَاتِحَةِ» وَالسُّورَةِ (يَرْكَعُ مُكَبَّرًا) أَي: قَائِلًا فِي هُوِيٍّ لِرُكُوعِهِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ»، (رَافِعًا يَدَيْهِ مَعَ ابْتِدَائِهِ) أَي: الرُّكُوعَ، اسْتِحْبَابًا فِي قَوْلِ خَلَاتِيقٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَادِيَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ، وَبَعْدَمَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١). وَقَدْ أَلَفَ ابْنُ قَيِّمِ الْجُوزِيَّةَ كِتَابًا حَافِلًا فِي رَفْعِ الْيَدَيْنِ^(٢).

❁ فَايِدَةُ: قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «قَالَ الْمَجْدُ فِي «شَرْحِهِ» وَصَاحِبُ «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ» وَ«الْحَاوِي الْكَبِيرِ» وَغَيْرُهُمْ: «يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ تَكْبِيرُ الْخَفْضِ وَالرَّفْعِ وَالنُّهُوضِ ابْتِدَاؤُهُ مَعَ ابْتِدَاءِ الْإِنْتِقَالِ، وَانْتِهَاؤُهُ مَعَ انْتِهَائِهِ، فَإِنْ كَمَلَهُ»^(٣) مَعَ جُزْءٍ مِنْهُ أَجْزَأَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ بِهِ عَنْ مَحَلِّهِ بِلَا نِزَاعٍ.

وَإِنْ شَرَعَ فِيهِ قَبْلَهُ أَوْ كَمَلَهُ بَعْدَهُ، فَوَقَعَ بَعْضُهُ خَارِجًا مِنْهُ، [فَهُوَ]^(٤)

(١) البخاري (١/ رقم: ٧٣٦) ومسلم (١/ رقم: ٣٩٠).

(٢) طبع مؤخرًا لدى دار عالم الفوائد ضمن مشروع «آثار ابن قيم الجوزية وما لحقها من أعمال»، وهو الكتاب رقم (٢٠)، واسمه: «رفع اليدين في الصلاة»، تحقيق: علي بن محمد العمران.

(٣) كذا في «الإنصاف»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «كلمه».

(٤) من (ب) و«الإنصاف» فقط.



كَتَرَكِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُكَمِّلْهُ فِي مَحَلِّهِ ، فَأَشْبَهَ مَنْ تَمَّمَ قِرَاءَتَهُ رَاكِعًا ، أَوْ أَخَذَ فِي التَّشَهُّدِ قَبْلَ قُعُودِهِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُعْفَى عَنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ التَّحَرُّزَ مِنْهُ يُعَسِّرُ ، وَالسَّهْوُ بِهِ يَكْثُرُ ، فَفِي الْإِبْطَالِ بِهِ أَوْ السُّجُودِ لَهُ مَشَقَّةٌ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : « فِيهِ وَجْهَانِ ، أَظْهَرُهُمَا الصَّحَّةُ » ، وَتَابَعَهُ ابْنُ مُفْلِحٍ فِي « الْحَوَاشِي » . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ ، وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ذَكَرَهُ فِي « وَاجِبَاتِ الصَّلَاةِ » ، وَحُكْمِ التَّسْمِيعِ وَالتَّحْمِيدِ حُكْمِ التَّكْبِيرِ ، ذَكَرَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ ^(١) ، انْتَهَى كَلَامُ « الْإِنْصَافِ » .

(فَبَضْعُ رَاكِعٍ يَدَيْهِ مُفَرَّجَتَيْنِ الْأَصَابِعِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ) نَدْبًا إِنْ لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ يَمْنَعُهُ ، وَإِنْ أَمَكْنَهُ وَضَعُ إِحْدَاهُمَا وَضَعَهَا .

وَالتَّطَبُّقُ مَنْسُوخٌ ؛ لِحَدِيثِ مُضَعَبِ بْنِ سَعْدٍ ، قَالَ : « صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي ، فَطَبَّقْتُ بَيْنَ كَفَّيَّ ثُمَّ وَضَعْتُهُمَا بَيْنَ فَخْذَيَّ ، فَهَنَانِي عَنْ ذَلِكَ وَقَالَ : كُنَّا نَفْعَلُ هَذَا ، فَأَمَرْنَا أَنْ نَضَعَ أَيْدِينَا عَلَى الرُّكْبِ » ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ ^(٢) . وَرَوَى أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ [أَبِي] ^(٣) مَسْعُودٍ : « أَنَّهُ ﷺ فَرَجَ أَصَابِعُهُ مِنْ وَرَاءِ رُكْبَتَيْهِ » ^(٤) .

(وَيَمُدُّ رَاكِعٌ ظَهْرَهُ مُسْتَوِيًا ، وَيَجْعَلُ رَأْسَهُ حِيَالَهُ) أَيُّ : بِإِزَاءِ ظَهْرِهِ ، فَلَا يَرْفَعُهُ عَنْ ظَهْرِهِ وَلَا يَخْفِضُهُ ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ قَالَتْ : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا

(١) « الْإِنْصَافِ » لِلْمَزْدَاوِيِّ (٤٧٤/٣) .

(٢) البخاري (١/ رقم: ٧٩٠) ومسلم (١/ رقم: ٥٣٥) وأبو داود (١/ رقم: ٨٦٣) وابن ماجه

(٢/ رقم: ٨٧٣) والترمذي (١/ رقم: ٢٥٩) والنسائي (٢/ رقم: ١٠٤٤) .

(٣) كذا في «مسند أحمد»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «ابن» .

(٤) أحمد (٧/ رقم: ١٧٣٥٦) . قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٣٥٦): «ضعيف» .



رَكَعَ لَمْ يَرْفَعْ رَأْسَهُ وَلَمْ يُصَوِّبْهُ، وَلَكِنْ بَيْنَ ذَلِكَ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١).

(وَيُجَافِي مَرْفَقَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ) لَمَّا رَوَى أَبُو حُمَيْدٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَكَعَ فَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ كَأَنَّهُ قَابِضٌ عَلَيْهِمَا، وَوَتَّرَ يَدَيْهِ فَجَاوَاهُمَا عَنْ جَنْبَيْهِ»، رَوَاهُ: أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ^(٢).

(وَالْمُجْزِئُ) مِنَ الرُّكُوعِ: الْإِنْحِنَاءُ، (بِحَيْثُ يُمَكِّنُ) مُصَلِّيًا (وَسَطًا) مِنَ النَّاسِ، فَلَا غَبْتَارَ بِطَوِيلِ الْيَدَيْنِ [وَلَا]^(٣) قَصِيرِهِمَا، (مَسُّ رُكْبَتَيْهِ [١٠٨/ب] بِكَفَيْهِ نَصًّا^(٤))؛ لِأَنَّهُ لَا يُخْرِجُ عَنْ حَدِّ قِيَامٍ لِحَدِّ (رُكُوعٍ إِلَّا بِهِ) أَيُّ: بِالْمَسِّ الْمَذْكُورِ، (أَوْ قَدْرِهِ) أَيُّ: قَدَرِ هَذَا الْإِنْحِنَاءِ (مِنْ غَيْرِ وَسْطٍ) وَهُوَ طَوِيلُ الْيَدَيْنِ أَوْ قَصِيرُهُمَا. قَالَ الْمَجْدُ: «وَصَابِطُ الْإِجْزَاءِ الَّذِي لَا يَخْتَلِفُ: بِحَيْثُ يَكُونُ انْحِنَاؤُهُ إِلَى الرُّكُوعِ الْمُعْتَدِلِ أَقْرَبَ مِنْهُ إِلَى الْقِيَامِ الْمُعْتَدِلِ»^(٥)، انْتَهَى. «وَإِنْ كَانَتْ يَدَاهُ عَلَيَتَيْنِ لَا يُمَكِّنُهُ وَضَعُهُمَا، انْحَنَى وَلَمْ يَضَعْهُمَا، وَإِنْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَيْهِ وَلَضَعَ الْأُخْرَى»، ذَكَرَهُ فِي «الْمُغْنِي» وَ«الشَّرْحِ»^(٦).

(و) قَدَرُ الرُّكُوعِ الْمُجْزِئُ (مِنْ قَاعِدٍ: مُقَابَلَةٌ وَجْهٍ) بِإِنْحِنَائِهِ (مَا أَمَامَ) أَيُّ: قُدَّامَ (رُكْبَتَيْهِ مِنَ الْأَرْضِ أَدْنَى) أَيُّ: أَقْلَ (مُقَابَلَةٍ، وَتَمَّتْهَا) أَيُّ:

(١) مسلم (١/ رقم: ٤٩٨)، ولم أفق عليه عند البخاري.

(٢) أبو داود (١/ رقم: ٧٣٤) والتِّرْمِذِيُّ (١/ رقم: ٢٦٠).

(٣) في (ب): «أو».

(٤) «الإنصاف» للمَرْدَاوِيِّ (٣/ ٤٨٠).

(٥) انظر: «شرح الخرقى» للزركشي (١/ ٥٥٦).

(٦) «المغني» لابن قدامة (٢/ ١٧٦) و«الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٣/ ٤٨٠).



المُقَابَلَةِ، (الْكَمَالُ) أَي: كَمَالُ الرُّكُوعِ مِنَ الْقَاعِدِ، قَالَ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ^(١).

(وَيَنْوِيهِ) أَي: الرُّكُوعَ (أَحَدَبٌ لَا يُمَكِّنُهُ) رُكُوعٌ، كَسَائِرِ الْأَفْعَالِ الَّتِي يَعْجِزُ عَنْهَا، فَإِنْ أَمَكَّنَهُ بَعْضُهُ لَزِمَهُ، وَكَذَا مَنْ بِهِ عِلَّةٌ لَا يَقْدِرُ مَعَهَا إِلَّا عَلَى الانْحِنَاءِ عَلَى أَحَدِ جَانِبَيْهِ لَزِمَهُ مَا قَدَرَ عَلَيْهِ؛ لِحَدِيثِ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^(٢).

(وَمَنْ انْحَنَى لِتَنَاوُلِ شَيْءٍ، وَلَمْ يَخْطِرِ) (الرُّكُوعُ بِبَالِهِ، لَمْ يُجْزِئْهُ) هَذَا الانْحِنَاءُ عَنِ الرُّكُوعِ لِعَدَمِ النِّيَّةِ، وَلَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ عَمَلٌ قَلِيلٌ. وَأَمَّا مَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِهِمْ: «وَتَبْطُلُ بِزِيَادَةِ فِعْلٍ مِنْ جِنْسِهَا» فَمَحَلُّ ذَلِكَ: مَعَ النِّيَّةِ، [وَلَوْ سَقَطَ]^(٣) إِلَى الْأَرْضِ مِنْ قِيَامٍ أَوْ رُكُوعٍ وَلَمْ يَطْمَئِنَّ، عَادَ فَأَتَى بِالرُّكُوعِ أَوْ الطُّمَأْنِينَةِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِمَا يُسْقِطُ فَرَضَهُ. وَلَا يَلْزَمُ مَنْ سَقَطَ مِنْ رُكُوعٍ أَنْ يَتَدَبَّعَهُ عَنِ انْتِصَابٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ سَبَقَ مِنْهُ.

(وَإِنْ) رَكَعَ [وَاطْمَأَنَّ ثُمَّ (سَقَطَ)، عَادَ وَجُوبًا فَانْتَصَبَ]^(٤) قَائِمًا ثُمَّ سَجَدَ؛ لِيَحْصَلَ لَهُ فَرَضُ الْاِعْتِدَالِ بَيْنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَلَمْ تَلْزَمْهُ إِعَادَةُ الرُّكُوعِ؛ لِأَنَّهُ سَبَقَ مِنْهُ فِي مَوْضِعِهِ.

وَإِنْ رَكَعَ وَاطْمَأَنَّ ثُمَّ عَجَزَ عَنِ الرَّفْعِ (لِعِلَّةٍ) حَصَلَتْ (قَبْلَ رَفْعِهِ مِنْهُ)

(١) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٦٨/٣) و«الإنصاف» للمزداوي (٤٨٠/٣ - ٤٨١).

(٢) أخرجه البخاري (٩/ رقم: ٧٢٨٨) ومسلم (١/ رقم: ١٣٣٧) من حديث أبي هريرة.

(٣) من «كشف القناع» للبهوتي (٣٤٢/٢) فقط.

(٤) من (ب) فقط.



أَي: الرُّكُوعُ، بِحَيْثُ لَا يُمَكِّنُهُ الْقِيَامُ حَتَّى سَجَدَ، سَقَطَ عَنْهُ الرَّفْعُ لِعَجْزِهِ عَنْهُ، فَيَسْجُدُ عَنِ الرُّكُوعِ، وَ(عَادَ) أَي: لَزِمَهُ الْعَوْدُ إِلَى الْقِيَامِ (إِنْ زَالَتْ) الْعِلَّةُ قَبْلَ سُجُودِهِ بِالْأَرْضِ؛ لِأَنَّهُ قَدَرَ عَلَيْهِ قَبْلَ حُصُولِهِ فِي الرُّكْنِ الَّذِي بَعْدَهُ، فَلَمْ يَفُتْ مَحَلَّهُ. (لَا) إِنْ زَالَتْ (بَعْدَ سُجُودِهِ) لِمَا تَقَدَّمَ، (فَإِنْ عَادَ مِنْهُ) أَي: مِنْ السُّجُودِ إِلَى الرُّكُوعِ (عَالِمًا، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) لِرُجُوعِهِ عَمْدًا فِي مَوْضِعٍ يَلْزُمُهُ الْمَضِيُّ فِيهِ.

(وَيَتَجَهَّ: لَوْ سَقَطَ قَبْلَ رُكُوعٍ) لِعِلَّةٍ (فَرَكَعَ جَالِسًا، لَا يَعُودُ) إِذَا زَالَتْ عِلَّتُهُ (قَبْلَ سُجُودٍ) لِيَرْكَعَ قَائِمًا، وَهُوَ ظَاهِرٌ [مَا] ^(١) تَقَدَّمَ.

(وَيَقُولُ) فِي رُكُوعِهِ: «(سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ)» لِحَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: «لَمَّا نَزَلَتْ ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٧٤]، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اجْعَلُوهَا فِي رُكُوعِكُمْ، فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] قَالَ: اجْعَلُوهَا فِي سُجُودِكُمْ»، رَوَاهُ: أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»، وَالْحَاكِمُ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ» وَصَحَّحَهُ ^(٢). وَالْأَفْضَلُ عَدَمُ الزِّيَادَةِ عَلَيْهِ، فَإِنْ زَادَ: «وَبِحَمْدِهِ» فَلَا بَأْسَ.

وَالْوَاجِبُ مِنَ التَّسْبِيحِ مَرَّةً؛ لِأَنَّهُ ﷻ لَمْ يَذْكُرْ عَدَدًا فِيمَا سَبَقَ، وَسُنَّ

(١) فِي (ب): «مِمَّا».

(٢) أَحْمَدُ (٧/ رَقْم: ١٧٦٨٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٢/ رَقْم: ٨٦٥) وَابْنُ مَاجَهَ (٢/ رَقْم: ٨٨٧) وَابْنُ

حِبَّانَ (٥/ رَقْم: ١٨٩٨) وَالْحَاكِمُ (١/ ٢٢٥) وَ(٢/ ٤٧٧). قَالَ الْأَلْبَانِيُّ فِي «إِرَوَاءِ الْغَلِيلِ»

(٢/ رَقْم: ٣٣٤): «ضَعِيفٌ».



تَكَرَّارُهُ (ثَلَاثًا) فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، (وَهُوَ) أَيِ: التَّكَرَّارُ ثَلَاثًا (أَدْنَى الْكَمَالِ) لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا: «إِذَا رَكَعَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ»، وَذَلِكَ أَدْنَاهُ، وَإِذَا سَجَدَ فَلْيَقُلْ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى» ثَلَاثًا، وَذَلِكَ أَدْنَاهُ»، رَوَاهُ: أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(١).

(وَأَعْلَاهُ) أَيِ: الْكَمَالِ فِي التَّسْبِيحِ (لِإِمَامٍ عَشْرُ) مَرَّاتٍ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ [١/١٠٩] أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي كَصَلَاةِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، [فَحَزَرُوا]^(٢) ذَلِكَ بِعَشْرِ تَسْبِيحَاتٍ»^(٣). وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «جَاءَ عَنِ الْحَسَنِ أَنَّ التَّسْبِيحَ التَّامَّ سَبْعٌ، وَالْوَسْطَ خَمْسٌ، وَأَدْنَاهُ ثَلَاثٌ»^(٤).

(و) أَعْلَى الْكَمَالِ (لِمُنْفَرِدٍ: الْعُرْفُ) وَقِيلَ: «مَا لَمْ يَخْفُ سَهْوًا»، وَقِيلَ: «بِقَدْرِ قِيَامِهِ»، وَقِيلَ: «سَبْعٌ»، وَسَكَتَ عَنْ مَأْمُومٍ؛ لِأَنَّهُ تَبَعَ لِإِمَامِهِ. (وَكَذَا «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى» فِي سُجُودٍ) فَحُكْمُهُ كَتَسْبِيحِ الرُّكُوعِ فِيمَا يَجِبُ مِنْهُ وَأَدْنَى الْكَمَالِ وَأَعْلَاهُ، كَمَا تَقَدَّمَ.

(وَالْكَمَالُ فِي) قَوْلِ مُصَلٍّ: («رَبِّ اغْفِرْ لِي» بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ثَلَاثَ) مَرَّاتٍ، إِمَامًا كَانَ أَوْ مَأْمُومًا أَوْ مُنْفَرِدًا، (فِي غَيْرِ صَلَاةٍ كُسُوفٍ فِي الْكُلِّ) أَيِ:

(١) أبو داود (٢/ رقم: ٨٨٢) والترمذي (١/ رقم: ٢٦١). قال الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (١/ رقم: ١٥٥): «إسناده ضعيف».

(٢) كذا في مصادر التخریج، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «فحدوا».

(٣) أخرجه أحمد (٥/ رقم: ١٢٨٥٧) وأبو داود (٢/ رقم: ٨٨٤) والنسائي (٢/ رقم: ١١٤٦).

قال الألباني في «إرواء الغلیل» (٢/ رقم: ٣٤٨): «ضعيف».

(٤) «الصلاة» لأحمد بن حنبل (ص ٢٣).



تَسْبِيحِ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ، وَ«رَبِّ اغْفِرْ لِي»؛ لِاسْتِحْبَابِ التَّطَوُّلِ الرَّائِدِ عَلَى مَا ذُكِرَ فِيهَا.

(وَتُكْرَهُ) الـ (قِرَاءَةُ فِيهِ) أَي: الرُّكُوعِ (وَفِي) الـ (سُجُودِ) لِنَهْيِهِ ﷺ^(١)، وَلِإِنَّهُمَا حَالٌ ذُلٌّ وَانْخِفاضٌ، وَالْقُرْآنُ أَشْرَفُ الْكَلَامِ.

(ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مَعَ) رَفَعِ (يَدَيْهِ) كَرَفَعِهِ الْأَوَّلِ فِي افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ إِلَى حَدِّ مَنْكِبَيْهِ، فَرَضًا كَانَ أَوْ نَفْلًا، [صَلَّى] ^(٢) قَائِمًا أَوْ جَالِسًا، (قَائِلًا إِمَامًا وَمُنْفَرِدًا: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، وَمَعْنَاهُ) أَيِ مَعْنَى «سَمِعَ»: (أَجَابَ) أَي: اسْتَجَابَ، وَيَقُولُ ذَلِكَ (مُرْتَبًا وَجُوبًا) لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ فِي صِفَةِ صَلَاتِهِ ﷺ، وَفِيهِ: «إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ - أَي: رَفَعَ يَدَيْهِ حَدَّوْ مَنْكِبَيْهِ - وَقَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»^(٣).

فَإِنْ عَكَسَ التَّسْمِيعَ فَقَالَ: «لِمَنْ حَمِدَ سَمِعَ اللَّهُ»، لَمْ يُجْزِئْهُ كَمَا لَوْ نَكَّسَ التَّكْبِيرَ، وَلَتَغَيَّرَ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» خَبَرٌ مَعْنَاهُ الدُّعَاءُ، فَإِذَا نَكَّسْتَ صَارَتْ صِيغَةً شَرْطٍ لَا تَصْلُحُ لِلدُّعَاءِ.

(ثُمَّ) بَعْدَ رَفَعٍ مِنْ رُكُوعٍ، (إِنْ شَاءَ وَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ، أَوْ أَرْسَلَهُمَا بِجَانِبَيْهِ) فَيُخَيَّرُ نَصًّا^(٤). (فَإِذَا قَامَ) أَي: اسْتَمَّ قَائِمًا حَتَّى رَجَعَ كُلُّ عَضْوٍ إِلَى

(١) أخرجه مسلم (١/ ٤٧٩) من حديث ابن عباس.

(٢) من (ب) فقط.

(٣) البخاري (١/ ٧٣٥) ومسلم (١/ ٣٩٠).

(٤) «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (١/ ٣٩٥ - ٣٩٦).



مَوْضِعِهِ ؛ لِقَوْلِ أَبِي حُمَيْدٍ فِي صِفَةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ اسْتَوَى قَائِمًا حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَقَارٍ مَكَانَهُ»^(١).

قَالَ: «رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ» بِلَا وَاوٍ، (وَبَوَاوٍ أَفْضَلُ) أَي: فَيَقُولُ: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» حِينَ يَرْفَعُ صُلْبُهُ مِنَ الرُّكُوعِ، ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢). (وَمَعَ تَرْكِهَا) أَي: الْوَاوِ، (فَالْأَفْضَلُ) أَنْ يَقُولَ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا [لَكَ]»^(٣) (الْحَمْدُ) نَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ^(٤)؛ لِوُرُودِهِ فِي خَبَرِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى^(٥) وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ^(٦).

(ثُمَّ يَزِيدُ غَيْرُ مَأْمُومٍ) وَهُوَ الْإِمَامُ وَالْمُنْفَرِدُ (نَدْبًا بَعْدَ رَفْعٍ) وَقَوْلُ: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»، أَوْ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ» = (مِلءَ السَّمَاءِ، وَمِلءَ الْأَرْضِ، وَمِلءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ) أَي: بَعْدَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، كَالْكُرْسِيِّ وَغَيْرِهِ مِمَّا لَا يَعْلَمُ سَعَتُهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، وَالْمَعْنَى: حَمْدًا لَوْ كَانَ أَجْسَامًا لَمَلَأَ ذَلِكَ. وَ«مِلءَ» يَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى الْحَالِ، وَرَفَعُهُ عَلَى الصِّفَةِ. وَ«السَّمَاءِ» بِالْإِفْرَادِ،

(١) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٨٢٨).

(٢) البخاري (١/ رقم: ٧٨٩) ومسلم (١/ رقم: ٣٩٢).

(٣) في «مسائل الإمام أحمد»: «ولك».

(٤) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن منصور الكوسج (١/ رقم: ٢٣٠).

(٥) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٤٧٦).

(٦) أخرجه أحمد (٥/ رقم: ١٢٠٠٧ - ١٢٠٠٨) وأبو داود (١/ رقم: ٨٤٣) وابن خزيمة (١/ رقم: ٦١٣)، والحديث أخرجه مسلم (١/ رقم: ٤٧٧) أيضاً، ولكن بلفظ: «ربنا لك الحمد».



قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(١) وَأَكْثَرُ الْأَصْحَابِ. وَقَالَ فِي «الْفُرُوع»: «وَالْمَعْرُوفُ فِي الْأَخْبَارِ «مِلءُ السَّمَاوَاتِ بِالْجَمْعِ»^(٢)، وَجَزَمَ بِهِ فِي «الرَّعَايَتَيْنِ»^(٣) وَ«الْإِقْنَاعِ»^(٤).

(و) نَقَلَ عَنْهُ - أَيِ: الْإِمَامِ - أَبُو الْحَارِثِ: (إِنْ شَاءَ زَادَ: «أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ») قَالَ أَحْمَدُ: «وَأَنَا أَقُولُهُ»^(٥). فَظَاهِرُهُ: يُسْتَحَبُّ، وَاخْتَارَهُ أَبُو حَفْصٍ، وَصَحَّحَهُ فِي «الْمُغْنِي»^(٦) وَ«الشَّرْحِ»^(٧) وَ«الْإِنْصَافِ»^(٨). وَظَاهِرُ «التَّنْقِيحِ»: «لَا يُسْتَحَبُّ»^(٩). وَ«أَهْلُ» مَنْصُوبٌ عَلَى النَّدَاءِ، أَوْ مَرْفُوعٌ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ لِمَحْذُوفٍ، أَيِ: أَنْتَ أَهْلُهُمَا. [ب/١٠٩]

(أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ، وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ، لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيتَ، وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقُولُهُ»^(١٠).

(١) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن منصور الكوسج (١/ رقم: ٢٣٠).

(٢) «الفرع» لابن مفلح (١٩٧/٢).

(٣) «الرعاية الصغرى» لابن حمدان (٢٨٦/١).

(٤) «الإقناع» للحجّاوي (١٨٢/١).

(٥) «الروايتين والوجهين» لأبي يعلى (١٢٣/١).

(٦) «المغني» لابن قدامة (١٩٠/٢).

(٧) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٤٩٥/٣).

(٨) «الإنصاف» للمزداوي (٤٩٦/٣).

(٩) «التنقيح المشبع» للمزداوي (ص ٩٦).

(١٠) مسلم (١/ رقم: ٤٧٧).

(أَوْ) يَقُولُ (غَيْرُهُ) أَيُّ: غَيْرَ الْمَذْكُورِ (مِمَّا وَرَدَ) وَمِنْهُ: «اللَّهُمَّ طَهِّرْنِي بِالثلْجِ وَالْبَرَدِ وَالْمَاءِ الْبَارِدِ، اللَّهُمَّ طَهِّرْنِي مِنَ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْوَسَخِ»^(١). وَقَالَ الْمَجْدُ فِي «شَرْحِهِ»: «الصَّحِيحُ عِنْدِي: أَنَّ الْأَوَّلَى تَرْكُ الزِّيَادَةِ لِمَنْ يَكْتَفِي فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ بِأَدْنَى الْكَمَالِ»^(٢).

(و) الـ (مَأْمُومٌ يُحَمِّدُ) بِالتَّشْدِيدِ، أَيُّ يَقُولُ: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» (فَقَطُّ) فِي (حَالِ رَفْعِهِ) مِنَ الرُّكُوعِ؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ^(٣) وَأَبِي هُرَيْرَةَ^(٤) مَرْفُوعًا: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» فَقُولُوا: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا.

(وَأِنْ عَطَسَ الْمُصَلِّي إِذَنْ) أَيُّ: حَالَ رَفْعِهِ مِنَ الرُّكُوعِ، (فَحَمِدَ اللَّهُ لَهُمَا جَمِيعًا) بِأَنْ قَالَ: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» أَوْ نَحْوَهُ مِمَّا وَرَدَ، نَاوِيًا بِهِ الْعُطَاسَ وَذَكَرَ الْإِنْتِقَالَ، (لَمْ يُجْزِئْهُ نَصًّا)^(٥)، وَلَا تَبْطُلُ بِهِ الصَّلَاةُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمَحْضْهُ لِلرَّفْعِ، وَصَحَّحَ الْمُؤَفَّقُ الْإِجْزَاءَ كَمَا لَوْ قَالَ ذَاهِلًا^(٦)، وَإِنْ نَوَى أَحَدُهُمَا تَعَيَّنَ وَلَمْ يُجْزِئْهُ عَنِ الْآخِرِ. (وَمِثْلُهُ) لَوْ أَرَادَ (الشُّرُوعَ) فِي «الـ (فَاتِحَةِ)» فَعَطَسَ فَقَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ» يَنْوِي بِذَلِكَ عَنِ الْعُطَاسِ وَالْقِرَاءَةِ، لَمْ يُجْزِئْهُ كَمَا تَقَدَّمَ.

(ثُمَّ) بَعْدَ الْاِعْتِدَالِ (يَخِرُّ مُكَبِّرًا، وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ) لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: «وَكَانَ

(١) مسلم (١/ رقم: ٤٧٦).

(٢) انظر: «الإِنصَاف» لِلْمُرْدَاوِيِّ (٣/ ٤٩٦ - ٤٩٧).

(٣) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٦٨٩) ومسلم (١/ رقم: ٤١١).

(٤) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٧٢٢) ومسلم (١/ رقم: ٤١٤).

(٥) «مسائل الإمام أحمد» رواية صالح (١/ رقم: ٣٦٧).

(٦) «المغني» لابن قدامة (٢/ ١٩١).

لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١). (فَيَضَعُ رُكْبَتَيْهِ) أَوَّلًا بِالْأَرْضِ؛ لِحَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ، وَإِذَا نَهَضَ رَفَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ»، رَوَاهُ: أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ»^(٢). قَالَ الْخَطَّابِيُّ: «هُوَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي فِيهِ وَضَعَ الْيَدَيْنِ قَبْلَ الرُّكْبَتَيْنِ»^(٣).

(ثُمَّ) يَضَعُ (يَدَيْهِ) أَي: كَفَيْهِ، (ثُمَّ) يَضَعُ (جَبْهَتَهُ وَأَنْفَهُ) قَالَ فِي «الْمُبْدِعِ»: «بِغَيْرِ خِلَافٍ»^(٤). (وَيَكُونُ) فِي سُجُودِهِ (عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِهِ) أَي: أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ مُوجَّهَةً إِلَى الْقِبْلَةِ؛ لِحَدِيثِ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ»، ذَكَرَ مِنْهَا: «أَطْرَافُ الْقَدَمَيْنِ»^(٥). وَفِي «الصَّحِيحِ»: «أَنَّهُ ﷺ سَجَدَ غَيْرَ مُفْتَرَشٍ وَلَا قَابِضُهُمَا، وَاسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ»^(٦)، وَفِي رِوَايَةٍ: «وَفَتَحَ»^(٧) بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ، أَي: نَصَبَ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ.

﴿تَتِمَّةٌ: إِذَا سَقَطَ عَلَى جَنْبِهِ بَعْدَ قِيَامِهِ مِنَ الرُّكُوعِ ثُمَّ انْقَلَبَ سَاجِدًا،

- (١) البخاري (١/ رقم: ٧٣٥) ومسلم (١/ رقم: ٣٩٠).
- (٢) أبو داود (١/ رقم: ٨٣٤) والنسائي (٢/ رقم: ١١٠١، ١١٦٥) وابن ماجه (٢/ رقم: ٨٨٢) والترمذي (١/ رقم: ٢٦٨) وابن خزيمة (١/ رقم: ٦٢٦) وابن حبان (٥/ رقم: ١٩١٢) والحاكم (٢٢٦/١).
- (٣) «معالم السنن» للخطابي (١/ ٢٠٨).
- (٤) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١/ ٤٠٠).
- (٥) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٨١٢) ومسلم (١/ رقم: ٤٩٠) من حديث ابن عباس.
- (٦) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٨٢٨) من حديث أبي حميد الساعدي.
- (٧) أخرجه الترمذي (١/ رقم: ٣٠٤) والنسائي (٢/ رقم: ١١١٣) وابن خزيمة (١/ رقم: ٦٥١) من حديث أبي حميد الساعدي.



لَمْ يُجْزِئْهُ سُجُودُهُ حَتَّى يَنْوِيَهُ ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ [عَنْ] ^(١) سُنَنِ الصَّلَاةِ وَهَيَّئَتْهَا ، فَإِنْ سَقَطَ مِنْهُ سَاجِدًا أَجْزَأُهُ بِغَيْرِ نِيَّةٍ ؛ لِأَنَّهُ عَلَى هَيَّئَتْهَا ، فَلَوْ قَطَعَ النِّيَّةُ عَنْ ذَلِكَ لَمْ يُجْزِئْهُ ، قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : «وَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ» ^(٢).

(وَيُسَبِّحُ) فِي سُجُودِهِ فَيَقُولُ : «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى» ؛ لِمَا مَرَّ .

(وَالسُّجُودُ بِالْمُصَلِّي) - بَفَتْحِ اللَّامِ - مِنْ أَرْضٍ أَوْ حَصِيرٍ أَوْ نَحْوِهِمَا ، (عَلَى هَذِهِ الْأَعْضَاءِ) السَّبْعَةِ : الْجَبْهَةِ مَعَ الْأَنْفِ ، وَالْيَدَيْنِ ، وَالرُّكْبَتَيْنِ ، وَالْقَدَمَيْنِ ، (فَرَضٌ لِقَادِرٍ) عَلَيْهِ ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا : «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ : عَلَى الْجَبْهَةِ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى أَنْفِهِ - وَالْيَدَيْنِ ، وَالرُّكْبَتَيْنِ ، وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ» ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٣) . فَمَتَى أَخْلَلَ بِالسُّجُودِ عَلَى عُضْوٍ مِنْ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ لَمْ يَصِحَّ .

(وَيَتَجَبَّهُ) : يُفْتَرَضُ السُّجُودُ عَلَى هَذِهِ الْأَعْضَاءِ (فِي آنٍ وَاحِدٍ) فَلَوْ سَجَدَ عَلَى [١١٠/] بَعْضِهَا ثُمَّ رَفَعَهُ ثُمَّ سَجَدَ عَلَى الْبَعْضِ الْآخَرِ ، لَمْ يَصِحَّ .

وَالْأَيُّ (تَجَبُّ) ^(٤) (مُبَاشَرَتُهَا) أَيُّ : هَذِهِ الْأَعْضَاءُ (لَهُ) أَيُّ : لِلْمُصَلِّي ، (بِشَيْءٍ مِنْهَا) أَيُّ : مِنْ أَعْضَاءِ السُّجُودِ ، وَأَجْمَعُوا عَلَيْهِ فِي الْقَدَمَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ ، وَيَشْهَدُ لَهُ فِي الْجَبْهَةِ حَدِيثُ أَنَسٍ : «كُنَّا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدُنَا أَنْ يُمَكِّنَ جَبْهَتَهُ مِنَ الْأَرْضِ بَسَطَ ثَوْبَهُ فَسَجَدَ

(١) فِي (ب) : «مِنْ» .

(٢) «مَخْتَصَرُ ابْنِ تَمِيمٍ» (١٥٢/٢) .

(٣) الْبُخَارِيُّ (١/ رَقْمُ : ٨١٢) وَمُسْلِمٌ (١/ رَقْمُ : ٤٩٠) .

(٤) فِي (ب) : «يَجِبُ» .



عَلَيْهِ»، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ^(١). وَرَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّهُ كَانَ يَسْجُدُ عَلَى كَوْرٍ عِمَامَتِهِ»^(٢).

(وَكُرِّهَ تَرْكُهَا) أَي: مُبَاشَرَةَ الْمُصَلِّي بِالْأَعْضَاءِ الْمَذْكُورَةِ (بِلَا عُذْرٍ) مِنْ (نَحْوِ حُرٍّ) أَوْ بَرْدٍ أَوْ مَرَضٍ، خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ، وَأَخْذًا بِالْعَزِيمَةِ، (سِوَى رُكْبَتَيْنِ فَيَكْرَهُ كَشْفُهُمَا) لِأَنَّهُ تَبَدُّو بِهِ الْعَوْرَةَ غَالِبًا، وَيَكْرَهُ سِتْرَ الْيَدَيْنِ لِلاِخْتِلَافِ فِي وُجُوبِ كَشْفِهِمَا.

(فَلَوْ سَجَدَ) الْمُصَلِّي (عَلَى مُتَّصِلٍ بِهِ غَيْرِ أَعْضَاءِ) الـ (سُجُودِ كَ) سُجُودِهِ (عَلَى (كَوْرٍ) كَ «الدَّوْرِ» وَزَنًّا وَمَعْنَى، (عِمَامَتِهِ، وَ) كَسُجُودِهِ عَلَى (كُمِّهِ وَذَيْلِهِ، صَحَّتْ) صَلَاتُهُ، لِمَا تَقَدَّمَ.

(وَيُجْزِئُ) فِي السُّجُودِ (بَعْضُ كُلِّ عَضْوٍ) مِنْهَا إِذَا سَجَدَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُقَيَّدْ فِي الْحَدِيثِ بِالْكُلِّ، (وَلَوْ) كَانَ ذَلِكَ الْبَعْضُ (ظَهَرَ كَفَّ أَوْ) ظَهَرَ (قَدَمٍ) وَنَحْوَهُمَا، كَمَا لَوْ سَجَدَ عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِ قَدَمَيْهِ؛ لِظَاهِرِ الْخَبَرِ. وَ(لَا) يُجْزِئُهُ السُّجُودُ (إِنْ كَانَ بَعْضُهَا) أَي: بَعْضُ أَعْضَاءِ السُّجُودِ (فَوْقَ بَعْضٍ) كَوَضْعِ يَدَيْهِ تَحْتَ رُكْبَتَيْهِ، أَوْ جَبْهَتِهِ عَلَى يَدَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يُفْضِي إِلَى تَدَاخُلِ أَعْضَاءِ السُّجُودِ.

(وَمَنْ عَجَزَ) عَنِ السُّجُودِ (بِالْجَبْهَةِ، لَمْ يَلْزَمْهُ) سُجُودٌ (بِغَيْرِهَا) مِنْ أَعْضَاءِ السُّجُودِ، (تَبَعًا لَهَا) لِأَنَّهَا الْأَصْلُ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «إِنْ

(١) البخاري (١/ رقم: ٣٨٥) ومسلم (١/ رقم: ٦٢٠) وأبو داود (١/ رقم: ٦٦٠) وابن ماجه

(٢/ رقم: ١٠٣٣) والترمذي (١/ رقم: ٥٨٤) والنسائي (٢/ رقم: ١١٢٨).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن رجب (٣/ ٣٢ - ٣٣).



الْيَدَيْنِ يَسْجُدَانِ كَمَا يَسْجُدُ الْوَجْهُ ، فَإِذَا وَضَعَ أَحَدُكُمُ وَجْهَهُ فَلْيَضَعْ يَدَيْهِ ، وَإِذَا رَفَعَهُ فَلْيَرْفَعْهُمَا ، رَوَاهُ: أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالتَّسَائِيُّ^(١) . وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ الْيَدَيْنِ يُوضَعَانِ بَعْدَ وَضْعِ الْوَجْهِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَنَّ السُّجُودَ بِهِمَا تَبَعٌ لِلْسُّجُودِ بِالْوَجْهِ ، وَبَاقِي الْأَعْضَاءِ مِثْلُهُمَا فِي ذَلِكَ ؛ لِعَدَمِ الْفَارِقِ .

(وَيَوْمِي) عَاجِزٌ عَنِ السُّجُودِ عَلَى جَبْهَتِهِ غَايَةً (مَا يُمَكِّنُهُ) وَجُوبًا ؛ لِحَدِيثِ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَاتُّوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^(٢) .

(وَسُنَّ أَنْ يُجَافِيَ) رَجُلٌ فِي سُجُودِهِ (عُضْدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ ، وَ) أَنْ يُجَافِيَ (بَطْنَهُ عَنْ فَخْذَيْهِ ، وَهُمَا) أَيُّ: وَأَنْ يُجَافِيَ فَخْذَيْهِ (عَنْ سَاقَيْهِ) لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَجَدَ تَجَنَّحَ فِي سُجُودِهِ ، حَتَّى يَرَى وَضَحَ إِبْطَيْهِ» ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣) . (مَا لَمْ يُؤْذِ جَارُهُ بِهِ ، فَيَحْرُمُ) لِحُصُولِ الْإِيذَاءِ .

(وَ) سُنَّ لَهُ أَنْ (يَضَعَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ مَضْمُومَتِي الْأَصَابِعِ) لِحَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ مَرْفُوعًا: «كَانَ إِذَا سَجَدَ أَمَكَّنَ أَنْفَهُ وَجَبْهَتَهُ مِنَ الْأَرْضِ ، وَنَحَّى يَدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ ، وَوَضَعَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ» ، رَوَاهُ: أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ^(٤) .

(وَلَهُ) أَيُّ: لِلْمُصَلِّي (أَنْ يَعْتَمِدَ بِمِرْقَبَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ إِنْ طَالَ) سُجُودُهُ

(١) أحمد (٣/ رقم: ٤٥٨٨) وأبو داود (٢/ رقم: ٨٨٩) والنسائي (٢/ رقم: ١١٠٤) . قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٣١٣): «صحيح» .

(٢) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٧٢٨٨) ومسلم (١/ رقم: ١٣٣٧) من حديث أبي هريرة .

(٣) البخاري (٤/ رقم: ٣٥٦٤) ومسلم (١/ رقم: ٤٩٥) .

(٤) أبو داود (١/ رقم: ٧٣٤) والترمذي (١/ رقم: ٢٧٠) .



لِيَسْتَرْيَحَ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ وَقَدْ شَكُوا إِلَيْهِ مَشَقَّةَ السُّجُودِ عَلَيْهِمْ: «اسْتَعِينُوا بِالرُّكْبِ» ،
رَوَاهُ أَحْمَدُ^(١) .

(و) سُنَّ لَهُ أَنْ (يُفَرِّقَ رُكْبَتَيْهِ) لِمَا فِي حَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ: «وَإِذَا سَجَدَ
فَرَجَ بَيْنَ فَخِذَيْهِ غَيْرَ حَامِلٍ بَطْنُهُ عَلَى [١١٠/ب] شَيْءٍ مِنْ فَخِذَيْهِ»^(٢) .

(و) سُنَّ أَنْ يُفَرِّقَ (أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ لَا إِنْ تَعَذَّرَ) عَلَيْهِ تَفْرِيقُهَا (بِنَحْوِ خُفٍّ)
كَجَوَرٍ ، (وَيُوجِّهُمَا لِجِهَةِ (قِبْلَةٍ) لِمَا فِي الْبُخَارِيِّ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ
غَيْرَ مُفْتَرَشٍ وَلَا قَابِضُهُمَا ، وَاسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ»^(٣) .

(وَأِنْ عَلَا مَوْضِعُ رَأْسِهِ عَلَى) مَوْضِعٍ (قَدَمَيْهِ ، فَلَمْ تَسْتَغْلِ أَسَافِلُهُ) أَيِ:
السَّاجِدِ عَلَى أَعَالِيهِ (بِلَا حَاجَةٍ ، فَلَا بِأَسْ بَيْسِيرِهِ) صَحَّحَهُ فِي «الْمُبْدِعِ»^(٤)
وَعَبَّرَهُ ، (وَكُرِّهَ كَثِيرُهُ) وَقَالَ فِي «الْحَاوِيَيْنِ»: «لَمْ يُكْرَهْ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ»^(٥) ،
وَأَطْلَقَهُنَّ فِي «الْفُرُوعِ»^(٦) . (وَلَا يُجْزَى) سُجُودُهُ مَعَ عَدَمِ اسْتِعْلَاءِ الْأَسَافِلِ
(إِنْ خَرَجَ عَنْ صِفَةِ) الـ (سُّجُودِ) لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ سَاجِدًا .

«وَلَا بِأَسْ بِتَطْوِيلِ السُّجُودِ لِعُذْرٍ» ، قَالَهُ فِي «الْإِقْنَاعِ»^(٧) .

(١) أحمد (٤ / رقم: ٨٥٩٣) من حديث أبي هريرة . قال الألباني في «ضعيف سنن أبي داود»
(١ / رقم: ١٦٠): «ضعيف» .

(٢) أخرجه أبو داود (١ / رقم: ٧٣٤) . قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢ / رقم: ٣٥٨): «ضعيف» .

(٣) البخاري (١ / رقم: ٨٢٨) من حديث أبي حميد الساعدي .

(٤) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١ / ٤٠٤) .

(٥) «الحاوي» لأبي طالب البصري (١ / ٣١٦) .

(٦) «الفروع» لابن مفلح (٢ / ٢٠٤) .

(٧) «الإقناع» للحجّاوي (١ / ١٨٥) .

(فَضَّلَ)

(ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مُكَبِّرًا) وَيَكُونُ ابْتِدَاؤُهُ مَعَ ابْتِدَائِهِ، وَانْتِهَاؤُهُ مَعَ انْتِهَائِهِ،
(وَيَجْلِسُ مُفْتَرِشًا عَلَى يُسْرَاهُ) بِأَنْ يَبْسُطَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَجْلِسَ عَلَيْهَا،
(وَيَنْصِبُ يُمْنَاهُ) أَي: يُمْنَى رِجْلَيْهِ، وَيُخْرِجُهُ مِنْ تَحْتِهِ، (وَيُثْنِي أَصَابِعَهَا نَحْوَ
الْقِبْلَةِ) فَيَجْعَلُ بَطُونَ أَصَابِعِهَا عَلَى الْأَرْضِ، مُعْتَمِدًا عَلَيْهَا مُفَرَّقَةً؛ لِتَكُونَ
أَطْرَافَهَا إِلَى الْقِبْلَةِ؛ [لَمَّا] ^(١) فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ: «وَكَانَ يَفْرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى
وَيَنْصِبُ الْيُمْنَى»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢).

(وَيَبْسُطُ يَدَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ مَضْمُومَتَيِ الْأَصَابِعِ) كَجُلُوسِ التَّشَهُّدِ؛ لِأَنَّ
هَذَا مِمَّا تَوَارَثَهُ الْخَلَفَ عَنِ السَّلَفِ، (ثُمَّ يَقُولُ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي») وَجُوبًا،
وَتَقَدَّمَ عِنْدَ تَسْبِيحِ الرُّكُوعِ. «وَأِنْ قَالَ: «رَبِّ اغْفِرْ لَنَا»، أَوْ: «اللَّهُمَّ رَبِّ اغْفِرْ
لِي» فَلَا بَأْسَ»، قَالَهُ فِي «الشَّرْحِ» ^(٣).

وَقَالَ فِي «المُبْدِعِ»: «وَلَا يُكْرَهُ فِي الْأَصَحِّ مَا وَرَدَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ:
«كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، وَارْحَمْنِي، وَاهْدِنِي،

(١) من (ب) فقط.

(٢) مسلم (١/ رقم: ٤٩٨). ولم أقف عليه عند البخاري.

(٣) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٥٢١/٣).



وَأَرْزُقْنِي، وَعَافِنِي»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١) (٢).

(ثُمَّ يَسْجُدُ) سَجْدَةً أُخْرَى (كَالْأُولَى) فِي الْهَيْئَةِ وَالتَّكْبِيرِ وَالتَّسْبِيحِ؛
لِفَعْلِهِ ﷺ.

(ثُمَّ يَرْفَعُ) مِنَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ (مُكَبِّرًا قَائِمًا) فَلَا يَجْلِسُ لِلِاسْتِرَاحَةِ (عَلَى صُذُورِ قَدَمَيْهِ مُعْتَمِدًا عَلَى رُكْبَتَيْهِ) بِيَدَيْهِ نَصًّا (٣)، [لَا] (٤) عَلَى يَدَيْهِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَعْتَمِدَ الرَّجُلُ عَلَى يَدَيْهِ إِذَا نَهَضَ فِي الصَّلَاةِ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٥). وَلِأَنَّهُ أَشَقُّ، فَكَانَ أَفْضَلَ كَالْتَجَافِي.

(فَإِنْ شَقَّ) عَلَيْهِ اعْتِمَادُهُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ (فَإِنَّهُ يَعْتَمِدُ بِالْأَرْضِ) لِمَا رَوَى الْأَثَرُ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «مِنَ السُّنَّةِ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ إِذَا نَهَضَ الرَّجُلُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ: أَنْ لَا يَعْتَمِدَ بِيَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ» (٦).

(«وَكُرِّهَ إِذْنُ) أَيِ: وَقْتَ قِيَامِهِ (تَقْدِيمُ إِحْدَى رِجْلَيْهِ) ذَكَرَهُ فِي «الْعُنْيَةِ» ،

(١) أبو داود (١/ رقم: ٨٤٦). قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٣/ رقم: ٧٩٦): «حسن».

(٢) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٤٠٦/١).

(٣) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن منصور الكوسج (١/ رقم: ٢٢٣).

(٤) من (ب) فقط.

(٥) أبو داود (٢/ رقم: ٩٨٤). وضعفه الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (١/ رقم: ١٧٧).

(٦) أخرجه ابن أبي شيبه (٣/ رقم: ٤٠٢٠) وابن المنذر في «الأوسط» (٣/ رقم: ١٥٠٢)

والبيهقي (٣/ رقم: ٢٨٥٣). قال الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٢/ رقم:

٩٦٨): «ضعيف».



وَكَذَا فِي «رِسَالَةِ أَحْمَدَ»، وَفِيهَا: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ،
ذَكَرَهُ فِي «الْفُرُوعِ»^(١).

(وَلَا تُسَنُّ جِلْسَةُ الْاِسْتِرَاحَةِ) بَعْدَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ كُلِّ رَكْعَةٍ بَعْدَهَا
قِيَامٌ، (وَهِيَ جِلْسَةُ يَسِيرَةٍ كَجُلُوسِ بَيْنَ سَجْدَتَيْنِ) وَالْاِسْتِرَاحَةُ: طَلَبُ الرَّاحَةِ،
كَأَنَّهُ حَصَلَ لَهُ إِعْيَاءٌ، فَيَجْلِسُ لِيَرْوَلَ عَنْهُ.

وَالْقَوْلُ بِعَدَمِ اسْتِحْبَابِهَا مُطْلَقًا هُوَ الْمَذْهَبُ [الْمَنْصُوصُ]^(٢) عِنْدَ
الْأَصْحَابِ، قَالَ أَحْمَدُ: «أَكْثَرُ الْأَحَادِيثِ عَلَى هَذَا»^(٣)، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ:
«وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ»^(٤)، وَقَالَ أَبُو الزِّنَادِ: «تِلْكَ السُّنَّةُ»^(٥).

وَاخْتَارَ الْخَلَّالُ رِوَايَةَ الْجُلُوسِ [لَهَا]^(٦)، وَقَالَ: «رَجَعَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
إِلَى هَذَا»^(٧)؛ لِمَا رَوَى مَالِكُ [١/١١١] بَنُ الْحُوَيْرِثِ: «أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ
يُصَلِّي، فَإِذَا كَانَ فِي وَتْرٍ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا»، رَوَاهُ
الْجَمَاعَةُ إِلَّا مُسْلِمًا وَابْنَ مَاجَهَ^(٨). وَذَكَرَهُ أَيْضًا أَبُو حُمَيْدٍ فِي صِفَةِ صَلَاةِ

(١) «الفروع» لابن مفلح (٢/٢٠٥).

(٢) في (ب): «المنصور».

(٣) «المغني» لابن قدامة (٢/٢١٢).

(٤) الترمذي (١/رقم: ٢٦٨).

(٥) لم أقف عليه من قول أبي الزناد، وأورده ابن المنذر في «الأوسط» (٣/٣٦٤ - ٣٦٥) من قول ابن أبي الزناد.

(٦) من (ب) فقط.

(٧) «المغني» لابن قدامة (٢/٢١٣).

(٨) البخاري (١/رقم: ٨٢٣) وأبو داود (١/رقم: ٨٤٠) والترمذي (١/رقم: ٢٨٧) والنسائي

(٢/رقم: ١١٦٣).

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(١)، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، فَيَتَعَيَّنُ الْعَمَلُ بِهِ وَالْمَصِيرُ إِلَيْهِ، وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ كَانَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ عِنْدَ كِبَرِهِ جَمْعًا بَيْنَ الْأَخْبَارِ.

(ثُمَّ يَأْتِي بِرُكْعَةٍ ثَانِيَةٍ (كَالْأُولَى) لِأَنَّهُ ﷺ وَصَفَ الرُّكْعَةَ الْأُولَى لِلْمُسِيِّ فِي صَلَاتِهِ، ثُمَّ قَالَ: «افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا»^(٢)، (إِلَّا فِي تَجْدِيدِ نِيَّةٍ) فَيَكْفِي اسْتِصْحَابُ حُكْمِهَا، قَالَ جَمْعٌ: «وَلَا حَاجَةَ لِاسْتِثْنَائِهِ؛ لِأَنَّ النِّيَّةَ شَرْطٌ لَا رُكْنَ»^(٣). (و) إِلَّا فِي (تَخْرِيمَةٍ) أَي: تَكْثِيرَةِ إِحْرَامٍ فَلَا تَعَادُ، (و) إِلَّا فِي (اسْتِفْتَاخٍ) وَ[لَوْ]^(٤) لَمْ يَأْتِ بِهِ فِي الْأُولَى، فَلَا يُشْرَعُ فِي غَيْرِ الْأُولَى.

(و) إِلَّا فِي (تَعَوُّذٍ) فَلَا يُعَادُ (إِنْ تَعَوَّذَ فِي) الرُّكْعَةِ (الْأُولَى) لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «[كَانَ]^(٥) إِذَا نَهَضَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ اسْتَفْتَحَ الْقِرَاءَةَ بِـ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ وَلَمْ يَسْكُتْ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٦). وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَسْتَعِيدُ، وَلِأَنَّ الصَّلَاةَ جُمْلَةً وَاحِدَةً، فَالْقِرَاءَةُ كُلُّهَا كَالْقِرَاءَةِ الْوَاحِدَةِ. وَأَمَّا الْبَسْمَلَةُ فَفِي كُلِّ رُكْعَةٍ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَفْتَحُ بِهَا السُّورَةَ، فَأَشْبَهُ أَوَّلَ رُكْعَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَتَعَوَّذْ فِي الْأُولَى - وَلَوْ عَمْدًا - أَتَى بِهِ فِيمَا بَعْدَهَا.

(ثُمَّ بَعْدَ فَرَاعِهَا) أَي: الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، (يَجْلِسُ) لِلتَّشَهُدِ إِجْمَاعًا^(٧)،

(١) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٨٢٨).

(٢) البخاري (١/ رقم: ٧٥٧) ومسلم (١/ رقم: ٣٩٧) من حديث أبي هريرة.

(٣) انظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٤٠٣/١).

(٤) من (ب) فقط.

(٥) من (ب) و«صحيح مسلم» فقط.

(٦) مسلم (١/ رقم: ٥٩٩).

(٧) «الأوسط» لابن المنذر (٣١٨/٢).



(مُقْتَرِشًا) كَجُلُوسِهِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا جَلَسَ لِلتَّشَهُّدِ جَلَسَ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْأُخْرَى، وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَتِهِ»، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(١).

(وَيَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى فَخِذَيْهِ) وَلَا يُلْقِمُهُمَا رُكْبَتَيْهِ، وَفِي «الْكَافِي»^(٢) - وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ «النَّظْمِ»^(٣) - التَّخْيِيرُ.

(وَيَقْبِضُ مِنْ) أَصَابِعِ (يُمْنَاهُ خَنْصِرًا فَبِنْصِرًا، وَيُحَلِّقُ إِبْهَامًا بُوَسْطَى، بِأَنْ يَجْمَعَ رَأْسَيْهِمَا) أَيِ: الْبِنْصِرِ^(٤) وَالْوَسْطَى، فَيُشَبِّهُا الْحَلْقَةَ مِنْ حَدِيدٍ. قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «هَذَا الْمَذْهَبُ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ، وَهُوَ الْمَعْمُولُ بِهِ، وَعَنْهُ: «يَقْبِضُ الْخَنْصِرَ وَالْبِنْصِرَ وَالْوَسْطَى، وَيَعْقِدُ إِبْهَامَهُ [كَخَمْسِينَ]^(٥)»، اخْتَارَهَا الْمَجْدُ، وَقَدَّمَهُ ابْنُ تِمِيمٍ. وَعَنْهُ: «يَبْسُطُهَا كَالْيُسْرَى». وَعَنْهُ: «يُحَلِّقُ الْإِبْهَامَ بِالْوَسْطَى، وَيَبْسُطُ مَا سِوَاهُمَا»، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ^(٦)، انْتَهَى مُلَخَّصًا.

(وَيَبْسُطُ أَصَابِعَ يُسْرَاهُ مَضْمُومَةً) عَلَى فَخِذِهِ الْيُسْرَى، لَا يَخْرُجُ بِهَا

(١) البخاري (١/ رقم: ٨٢٨).

(٢) «الْكَافِي» لابن قدامة (٣١١/١).

(٣) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٢٠٦/٢).

(٤) كتب في حاشية (أ): «قوله: «الْبِنْصِر» لعله عوض البِنْصِرِ الْإِبْهَامِ، وَحَرَفَهَا النَّاسُخَ، أَوْ سَهْوًا مِنْ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

(٥) فِي (أ): «خَمْسِينَ».

(٦) «الْإِنْصَافُ» لِلْمَزْدَاوِيِّ (٥٣٣/١).



عَنْهَا، بَلْ يَجْعَلُ أَطْرَافَ [أَصَابِعِهِ] ^(١) [مُسَامِتَةً] ^(٢) لِرُكْنَيْهِ، وَفِي «التَّلْخِصِ»: «قَرِيبًا مِنَ الرُّكْبَةِ» ^(٣)، مُوجَّهَةً (لِلْقِبْلَةِ) بِأَطْرَافِ أَصَابِعِهَا؛ لِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّهُ كَانَ إِذَا صَلَّى اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ بِكُلِّ شَيْءٍ، حَتَّى يَنْعَلِيهِ» ^(٤)، رَوَاهُ الْأَثَرُمُ.

(ثُمَّ يَتَشَهَّدُ وَجُوبًا) لِحَبْرِ ابْنِ مَسْعُودٍ، [وَهُوَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» وَغَيْرِهِمَا] ^(٥)، (سِرًّا نَذْبًا) لِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ: ^(٦) «مِنَ السُّنَّةِ إِخْفَاءُ التَّشَهُّدِ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٧). (كَتْسَبِيحٍ) رُكُوعٍ وَسُجُودٍ، (وَسُؤَالِ مَغْفِرَةٍ) أَيُّ قَوْلٍ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي» بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، فَيَنْدَبُ الْإِسْرَارُ بِذَلِكَ؛ لِعَدَمِ الدَّاعِي لِلجَهْرِ بِهِ.

(وَلَا تُكْرَهُ) الـ (تَسْمِيَةُ أَوَّلِهِ) أَيُّ: التَّشَهُّدِ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عُمَرَ: «أَنَّهُ كَانَ إِذَا تَشَهَّدَ قَالَ: بِاسْمِ اللَّهِ خَيْرِ الْأَسْمَاءِ» ^(٨)، وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّهُ كَانَ يُسَمِّي أَوَّلَهُ» ^(٩).

(١) فِي (ب): «أَصَابِعُهَا».

(٢) فِي (ب): «مِنْهُ».

(٣) انظر: «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٤١١/١).

(٤) أوردته ابن المنذر في «الأوسط» (٣٣١/٣).

(٥) البخاري (١/ رقم: ٨٣١) ومسلم (١/ رقم: ٤٠٢) وأحمد (٢/ رقم: ٣٦٣٢) وأبو داود

(٢/ رقم: ٩٦٠) وابن ماجه (٢/ رقم: ٨٩٩) والترمذي (١/ رقم: ٢٨٩) والنسائي (٢/ رقم: ١١٧٣).

(٦) مِنْ (ب) فَقَطْ.

(٧) أبو داود (٢/ رقم: ٩٧٨). قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٤/ رقم: ٩٠٦): «صحيح».

(٨) أخرجه عبد الرزاق (٢/ رقم: ٣٠٦٩) والحاكم (١/ ٢٦٦). قال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٢/ ٧٥٨ - ٧٥٩): «هذه الرواية منقطعة».

(٩) أخرجه مالك (٢/ رقم: ٣٠١).

(وَتَرَكُهَا) (أُولَى) لِأَنَّ [ابْنَ] ^(١) عَبَّاسٍ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: «بِاسْمِ اللَّهِ» فِي ابْتِدَاءِ التَّشَهُّدِ، فَانْتَهَرَهُ ^(٢).

(فَيَقُولُ) تَفْسِيرٌ لِلتَّشَهُّدِ: (التَّحِيَّاتُ) جَمْعُ تَحِيَّةٍ، أَيِ: «العَظَمَةِ»، رُويَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(٣)، أَوْ: الْمُلْكِ، أَوْ: الْبَقَاءِ، وَعَنِ [ب/١١١] ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ ^(٤): «السَّلَامُ» ^(٥).

وَجُمِعَ لِأَنَّ مُلُوكَ الْأَرْضِ يُحْيُونَ بِتَحِيَّاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، فَيَقَالُ لِبَعْضِهِمْ: «أَبَيْتَ اللَّعْنَ»، وَلِبَعْضِهِمْ: «أَنْعَمَ صَبَاحًا»، وَلِبَعْضِهِمْ: «تَسَلَّمَ كَثِيرًا»، [وَلِبَعْضِهِمْ] ^(٦): «عِشْ أَلْفَ سَنَةٍ»، فَقِيلَ لِلْمُسْلِمِينَ: قولوا: التَّحِيَّاتُ (لِلَّهِ) أَيِ: الْأَلْفَاظُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى السَّلَامِ وَالْمُلْكِ وَالْبَقَاءِ وَالْعَظَمَةِ هِيَ اللَّهُ تَعَالَى ^(٧).

(وَالصَّلَوَاتُ) قِيلَ: «الْخَمْسُ»، وَقِيلَ: «الْمَعْلُومَةُ فِي الشَّرْعِ»، وَقِيلَ:

(١) من (ب) و«النهاية» فقط.

(٢) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٣/ رقم: ١٥١٩).

(٣) لم أقف عليه، وأورده ابن قدامة في «المغني» (٢/ ٢٣٢).

(٤) هو: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر ابن الأنباري النحوي اللغوي الحنبلي، كان أحفظ زمانه، صنف الكثير من المصنفات المفيدة في القراءات والغريب والمشكل والوقف والابتداء، توفي سنة: ثمان وعشرين وثلاث مئة. راجع ترجمته في: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٣/ رقم: ٦٠٤) و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٧/ ٥٦٤) و«البلغة» للفيروزآبادي (٣٥٢).

(٥) «الزاهر» لابن الأنباري (١/ ١٥٤ - ١٥٥).

(٦) من (ب) فقط.

(٧) انظر: «النهاية» لابن الأثير (١/ ١٨٣) مادة: ت ح ي.

«الرَّحْمَةُ». وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ: «الْعِبَادَاتُ كُلُّهَا»^(١). وَقِيلَ: «الْأَذْعِيَّةُ»، أَيُّ: هُوَ الْمَعْبُودُ بِهَا.

(وَالطَّيِّبَاتُ) أَيُّ: «الْأَعْمَالُ الصَّالِحَةُ»، رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٢)، أَوْ: «مِنَ الْكَلَامِ» قَالَهُ ابْنُ الْأَثْبَارِيِّ^(٣).

(السَّلَامُ) اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْمُرَادُ: اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكَ، أَوْ: سَلَامُ اللَّهِ (عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ) بِالْهَمْزَةِ، مِنَ النَّبِيِّ وَهُوَ الْخَبَرُ؛ لِأَنَّهُ يُنْبِئُ النَّاسَ أَوْ يُخَبِّرُ [بِالْوَحْيِ]^(٤)، وَبِتَرْكِ الْهَمْزِ مِنَ النُّبُوَّةِ، وَهِيَ الرِّفْعَةُ؛ لِرِفْعَةِ مَنْزِلَتِهِ عَنِ الْخَلْقِ، أَوْ مُخَفَّفُ «النَّبِيِّ» بِالْهَمْزَةِ. (وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ) جَمْعُ بَرَكَةٍ، وَهِيَ النَّمَاءُ وَالزِّيَادَةُ.

(السَّلَامُ عَلَيْنَا) أَيُّ: الْحَاضِرِينَ مِنْ إِمَامٍ وَمَأْمُومٍ وَمَلَائِكَةٍ، (وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ) قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الدَّقَّاقُ^(٥): «لَيْسَ شَيْءٌ أَشْرَفَ وَلَا اسْمٌ [أَتَمُّ]^(٦) لِلْمُؤْمِنِ مِنَ الْوَصْفِ بِالْعُبُودِيَّةِ»^(٧)، انْتَهَى. وَالصَّالِحُ: الْقَائِمُ بِحُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى

(١) «الزاهر» للأزهري (ص ١٦٨).

(٢) لم أقف عليه، وأورده ابن قدامة في «المغني» (٢٣٢/٢).

(٣) «الزاهر» لابن الأنباري (١٥٥/١).

(٤) من (ب) فقط.

(٥) هو: الحسن بن علي بن محمد، أبو علي الدَّقَّاق النيسابوري الزاهد، شيخ الصوفية، حَصَلَ علم الأصول وأتقن العربية، ثم أخذ في العمل وسلك طريق التصوف، تخرج به أبو القاسم القشيري، توفي في ذي الحجة سنة خمس وأربع مئة. راجع ترجمته في: «المنتظم» لابن الجوزي (١٥/ رقم: ٣١٠٧) و«تاريخ الإسلام» للذهبي (١٠٤/٩).

(٦) من (ب) و«الرسالة القشيرية» فقط.

(٧) «الرسالة القشيرية» (ص ٣٤٦).

وَحُقُوقِ عِبَادِهِ، أَوْ: الْمُكْثَرُ مِنَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ بِحَيْثُ لَا يُعْرَفُ مِنْهُ غَيْرُهُ، وَيَدْخُلُ فِيهِ النِّسَاءُ وَمَنْ لَمْ يُشَارِكْهُ فِي صَلَاتِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «فَإِنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمُوهَا أَصَابَتْ كُلَّ عَبْدٍ صَالِحٍ اللَّهُ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ»^(١).

(أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) أَي: أَخْبِرُ بِأَنِّي قَاطِعٌ بِالْوَحْدَانِيَّةِ. وَمِنْ خَوَاصِّ الْهَيْلَلَةِ: أَنَّ حُرُوفَهَا كُلَّهَا جَوْفِيَّةٌ لَيْسَ فِيهَا حَرْفٌ شَفَوِيٌّ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ [بِهَا]^(٢) الْإِخْلَاصَ، فَيَأْتِي بِهَا مِنْ خَالِصِ جَوْفِهِ - وَهُوَ الْقَلْبُ - لَا مِنَ الشَّفَتَيْنِ، وَكُلُّ حُرُوفِهَا مُهْمَلَةٌ، دِلَالَةٌ عَلَى التَّجَرُّدِ مِنْ كُلِّ مَعْبُودٍ سِوَى اللَّهِ تَعَالَى.

(وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ) لِحَدِيثِ [عَبْدِ اللَّهِ]^(٣) بِنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «كُنَّا إِذَا^(٤) جَلَسْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّلَاةِ قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ مِنْ عِبَادِهِ، السَّلَامُ عَلَى جِبْرِيلَ، السَّلَامُ عَلَى مِيكَائِيلَ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ، فَسَمِعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، فَإِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ...» إِلَى آخِرِهِ، قَالَ: «ثُمَّ قَالَ: [ثُمَّ]^(٥) لِيَتَخَيَّرَ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ، فَيَدْعُو بِهِ»^(٦).

وَفِي لَفْظٍ: «عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشَهُدَ كَفِّي بَيْنَ كَفَيْهِ كَمَا يَعْلَمُنِي

(١) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٨٣١) ومسلم (١/ رقم: ٤٠٢) من حديث عبدالله بن مسعود.

(٢) في (أ): «به».

(٣) من (ب) فقط.

(٤) من (ب) و«مصادر التخریج» فقط.

(٥) من (ب) و«مصادر التخریج» فقط.

(٦) البخاري (١/ رقم: ٨٣٥) ومسلم (١/ رقم: ٤٠٢) وأحمد (٢/ رقم: ٤١٤٥).



السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ»^(١).

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هُوَ أَصَحُّ حَدِيثٍ فِي التَّشَهُّدِ، وَالْعَمَلُ [عَلَيْهِ]^(٢) عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ»^(٣)، وَلَيْسَ فِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ حَدِيثٌ غَيْرُهُ. وَرَوَاهُ [أَيْضًا]^(٤): ابْنُ عُمَرَ^(٥)، وَجَابِرٌ^(٦)، وَأَبُو هُرَيْرَةَ^(٧)، وَعَائِشَةُ^(٨)، وَيَتَرَجَّحُ بِأَنَّهُ اخْتَصَّ بِأَنَّهُ ﷺ أَمَرَهُ بِأَنْ يُعَلِّمَهُ النَّاسَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٩).

(وَبِأَيِّ تَشَهُّدٍ تَشَهُّدُ مِمَّا صَحَّ عَنْهُ ﷺ جَازَ) كَتَشَهُّدِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ: «التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ...» إِلَى آخِرِهِ^(١٠)، وَلَفْظُ مُسْلِمٍ:

(١) أخرجه البخاري (٨/ رقم: ٦٢٦٥).

(٢) من (ب) و«جامع الترمذي» فقط.

(٣) الترمذي (١/ رقم: ٢٨٩).

(٤) من (ب) فقط.

(٥) أخرجه أبو داود (٢/ رقم: ٩٦٣) والدارقطني (٢/ رقم: ١٣٢٩ - ١٣٣٠) والبيهقي (٣/ رقم: ٢٨٦٢) مرفوعاً. وأخرجه مالك (١/ رقم: ٣٠١) والبيهقي (٣/ رقم: ٢٨٧٢) موقوفاً. وصحّح الدارقطني في «العلل» (٧/ رقم: ٣٠٨٩) والبيهقي (٣/ ٦٥٨) وقفه.

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ رقم: ٣٠٠٦) ابن ماجه (٢/ رقم: ٩٠٢) والنسائي (٢/ رقم: ١١٨٨) والبيهقي (٣/ رقم: ٢٨٦٩ - ٢٨٧٠). قال النووي في «المجموع» (٣/ ٤٣٧): «حديثٌ ضعيفٌ عند أهل الحديث».

(٧) لم أقف عليه.

(٨) أخرجه البيهقي (٣/ رقم: ٢٨٨٣) مرفوعاً. وأخرجه مالك (٢/ رقم: ٣٠٢ - ٣٠٣) وابن أبي شيبة (٣/ رقم: ٣٠١٠) والبيهقي (٣/ رقم: ٢٨٨٠، ٢٨٨٢) موقوفاً. وصحّح البيهقي الموقوف.

(٩) أحمد (٢/ رقم: ٣٦٣٢). قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٣٢٢): «ضعيف».

(١٠) أخرجه أحمد (٢/ رقم: ٢٧٠٩) ومسلم (١/ رقم: ٤٠٣) وأبو داود (٢/ رقم: ٩٦٦) وابن ماجه (٢/ رقم: ٩٠٠) والترمذي (١/ رقم: ٢٩٠) والنسائي (٢/ رقم: ١١٨٧).

«وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ»^(١).

وَكَتَشْهَدُ^(٢) عُمَرُ: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، الزَّكَايَاتُ لِلَّهِ، الطَّيِّبَاتُ^(٣)، الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ، سَلَامٌ عَلَيْكَ...»^(٤)، إِلَى آخِرِهِ.

(وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ) مِنَ الْأَصْحَابِ: ((وَلَا بَأْسَ بِزِيَادَةِ «وَحْدَهُ» [١/١١٢] لَا شَرِيكَ لَهُ)) لِفِعْلِ ابْنِ عُمَرَ، وَاخْتَارَ ابْنُ هُبَيْرَةَ زِيَادَةَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَاخْتَارَهُ الْآجُرِّيُّ وَزَادَ «وَعَلَى آلِهِ»، قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: ((وَالأَوَّلَى: تَخْفِيفُ)هُ بِلا نِزَاعٍ^(٥)، انْتَهَى. (وَعَدَمُ) الـ(زِيَادَةِ عَلَيْهِ) أَيِ: التَّشْهَدِ، لِقَوْلِ مَسْرُوقٍ: «كُنَّا إِذَا جَلَسْنَا مَعَ أَبِي بَكْرٍ كَأَنَّهُ عَلَى الرَّضْفِ حَتَّى يَقُومَ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٦). وَقَالَ حَنْبَلٌ: «رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُصَلِّي، فَإِذَا جَلَسَ فِي الْجِلْسَةِ بَعْدَ الرَّكْعَتَيْنِ أَخَفَّ الْجُلُوسَ، ثُمَّ يَقُومُ كَأَنَّهُ كَانَ عَلَى الرَّضْفِ»، أَيِ: الْحِجَارَةِ الْمُحَمَّاةِ بِالنَّارِ، قَالَ: «وَإِنَّمَا قَصَدَ الْاِفْتِدَاءَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَصَاحِبِهِ»^(٧).

(وَيُشِيرُ بِسَبَابَةِ) يَدِهِ الـ(يُمْنَى) بِأَنَّهُ [يَرْفَعُهَا]^(٨)، قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»:

(١) مسلم (١/ رقم: ٤٠٣).

(٢) بعدها في (أ) و(ب) زيادة: «ابن»، وليست في مصادر التخريج، والصواب حذفها.

(٣) بعدها في (ب) زيادة: «و»، وليست في «مصادر التخريج».

(٤) أخرجه مالك (٢/ رقم: ٣٠٠) وعبد الرزاق (٢/ رقم: ٣٠٦٧) وابن أبي شبة (٣/ رقم: ٣٠٠٩).

(٥) وصححه سننه الألباني في «أصل صفة صلاة النبي ﷺ» (٣/ ٩٠١).

(٦) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٣/ ٥٤٠ - ٥٤١).

(٧) لم أقف عليه عند أحمد، وأخرجه عبد الرزاق (٢/ رقم: ٣٢١٤).

(٨) «المغني» لابن قدامة (٢/ ٢٢٤).

(٨) في (أ): «يرفعه».



«وَوَظَّاهِرُهُ: (لَا) بِ(غَيْرِهَا، وَلَوْ عُدِمَتْ)»^(١) وَوَجَّهَ احْتِمَالًا أَنَّهُ يُشِيرُ بِغَيْرِهَا إِذَا عُدِمَتْ، وَمَا هُوَ بِبَعِيدٍ. وَقَالَ فِي «الرَّعَايَةِ»: «وَعَنْهُ: «يُشِيرُ بِالْإِبْهَامِ طُولَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَيَقْبِضُ الْبَاقِي»»^(٢).

وَتَكُونُ إِشَارَتُهُ بِالسَّبَابَةِ بِرَفْعِهَا فَقَطْ (مِنْ غَيْرِ تَحْرِيكِ) لَهَا، وَسُمِّيَتْ سَبَابَةً لِأَنَّهُ يُشَارُ بِهَا لِلْسَّبِّ، وَسَبَّاحَةً وَمُسَبِّحَةً؛ لِأَنَّهُ يُشَارُ بِهَا لِلتَّوْحِيدِ (فِي تَشْهَدِهِ وَدُعَائِهِ، وَلَوْ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ عِنْدَ ذِكْرِ) لَفَظَ (اللَّهُ تَعَالَى) لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ مَرْفُوعًا: «كَانَ يُشِيرُ بِأَصْبُعِهِ وَلَا يُحَرِّكُهَا إِذَا دَعَا»، رَوَاهُ: أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ^(٣).

وَقِيلَ: «يُشِيرُ بِهَا عِنْدَ ذِكْرِ اللَّهِ وَذِكْرِ رَسُولِهِ»، قَدَّمَهُ فِي «الشَّرْحِ» وَابْنُ تَمِيمٍ وَ«الْفَائِقِ»، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ هَذَا أَصَحُّ الرَّوَايَتَيْنِ^(٤).

(ثُمَّ يَنْهَضُ) قَائِمًا (فِي) صَلَاةٍ (مَغْرِبٍ وَرُبَاعِيَّةٍ) كَظْهَرٍ (مُكَبَّرًا) أَيْ قَائِلًا: «اللَّهُ أَكْبَرُ» وَجُوبًا؛ لِأَنَّهُ انْتَقَلَ إِلَى قِيَامٍ، فَأَشْبَهَ الْقِيَامَ مِنْ سُجُودِ الْأُولَى، (وَلَا يَرْفَعُ [يَدَيْهِ]^(٥)) لِأَنَّهُ [لَمْ]^(٦) يُنْقَلْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الرَّوَايَاتِ،

(١) «الفروع» لابن مفلح (٢/٢١٠).

(٢) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٣/٥٣٦).

(٣) أبو داود (٢/٩٨١) والنسائي (٣/١٢٨٥). قال الألباني في «صحيح أبي داود» (٤/٩٠٩): «إسناده حسن، لكن قوله: «ولا يحركها» شاذ».

(٤) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٣/٥٣٥).

(٥) في (أ): «(يده)».

(٦) من (ب) فقط.

وَلَكِنَّهُ صَحَّ فِي بَعْضِ الطُّرُقِ^(١)، [فَلِهَذَا]^(٢) اخْتَارَهُ «الْمَجْدُ» وَغَيْرُهُ، وَقَالَ فِي «الْمُبْدِعِ»: «إِنَّهُ الْأَظْهَرُ»^(٣). (وَيُصَلِّي الْبَاقِي) مِنْ صَلَاتِهِ، وَهُوَ رَكْعَةٌ مِنْ مَغْرِبٍ وَرَكْعَتَانِ مِنْ رُبَاعِيَّةٍ (كَذَلِكَ) أَي: كَالرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، (إِلَّا أَنَّهُ يُسَرُّ) الْقِرَاءَةَ إِجْمَاعًا^(٤).

(وَلَا يَزِيدُ عَلَى «الْفَاتِحَةِ») لِحَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ^(٥) وَتَقَدَّمَ، وَعَنْ [عَلِيٍّ]^(٦): أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِذَلِكَ^(٧)، وَكَتَبَ عُمَرُ إِلَى شُرَيْحٍ يَأْمُرُهُ بِهِ^(٨). (فَإِنْ زَادَ) عَلَى «الْفَاتِحَةِ» (لَمْ يُكْرَهْ) عَلَى الْمَذْهَبِ بَلْ يُبَاحُ، (ثُمَّ يَجْلِسُ) لِلتَّشَهُدِ الثَّانِي (مُتَوَرِّكًا، وَلَا يَتَوَرَّكُ فِي)^(٩) صَلَاةٍ (ثُنَائِيَّةٍ).

وَصِفَةُ التَّوَرُّكِ: أَنْ (يُفْرِشَ) رِجْلَهُ (الْيُسْرَى، وَيَنْصِبَ) رِجْلَهُ (الْيُمْنَى، وَيُخْرِجَهُمَا) - أَي: رِجْلَيْهِ، فَلَا يَجْلِسُ عَلَيْهِمَا - عَنْ يَمِينِهِ، (وَيَجْعَلُ [أَلْيَتَيْهِ]^(١٠) عَلَى الْأَرْضِ) لِقَوْلِ أَبِي حُمَيْدٍ فِي صِفَةِ صَلَاتِهِ ﷺ: «فَإِذَا كَانَ فِي الرَّابِعَةِ

(١) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٧٣٩) وأبو داود (١/ رقم: ٧٤١) من حديث ابن عمر.

(٢) في (ب): «فلذا».

(٣) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١/ ٤١٩).

(٤) «الأوسط» لابن المنذر (٢/ ٣١٨).

(٥) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٧٧٦) ومسلم (١/ رقم: ٤٥١).

(٦) من (ب) فقط.

(٧) أخرجه عبد الرزاق (٢٦٥٦) وابن أبي شيبة (٣/ رقم: ٣٧٤٧) وابن المنذر في «الأوسط»

(٣/ رقم: ١٣٢٦).

(٨) أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ رقم: ٣٧٤٤).

(٩) بعدها في (ب) زيادة: «أي».

(١٠) في (أ): «(أليته)».



أَفْضَىٰ بَوْرِكِهِ الْيُسْرَىٰ إِلَى الْأَرْضِ ، وَأَخْرَجَ قَدَمَيْهِ مِنْ نَاحِيَةٍ وَاحِدَةٍ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١) .

وَحُصَّ التَّشَهُّدُ الْأَوَّلُ بِالْإِفْتِرَاشِ وَالثَّانِي بِالتَّوَرُّكِ خَوْفَ السَّهْوِ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ خَفِيفٌ ، وَالْمُصَلِّي بَعْدَهُ يُبَادِرُ لِلْقِيَامِ ، بِخِلَافِ الثَّانِي ، فَلَيْسَ بَعْدَهُ عَمَلٌ ، بَلْ يُسَنُّ مُكْنَتُهُ لِنَحْوِ تَسْبِيحٍ وَدُعَاءٍ .

(ثُمَّ يَتَشَهُّدُ) سِرًّا (التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ ، ثُمَّ يَقُولُ) سِرًّا : «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ» وَهَذَا [الْأَوَّلَى] ^(٢) مِنْ أَلْفَاظِ الصَّلَاةِ .

وَالْبَرَكَةُ عَلَيْهِ ﷺ وَعَلَى آلِهِ ؛ لِمَا رَوَى كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ قَالَ : «خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقُلْنَا : قَدْ عَرَفْنَا كَيْفَ نُسَلِّمُ عَلَيْكَ ، فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ ، قَالَ : قُولُوا : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ» ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٣) .

(أَوْ) يَقُولُ : (كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ ، وَ : كَمَا بَارَكْتَ

(١) أبو داود (١/ رقم: ٧٣١) . قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٣/ رقم: ٧٢١) : «صحيح» .

(٢) في (ب) : «أولى» .

(٣) البخاري (٨/ رقم: ٦٣٥٧) ومسلم (١/ رقم: ٤٠٦) .



عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ) بِإِسْقَاطِ «عَلَى»، وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ^(١). وَعَنْهُ: «الْأَفْضَلُ: كَمَا صَلَّيْتُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَ: كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ؛ لَوُرُودِهِ أَيْضًا»، وَعَنْهُ: «يُخَيَّرُ»، ذَكَرَهَا فِي «الْفُرُوعِ»^(٢). وَأَنْكَرَ هَاتَيْنِ الصَّفَتَيْنِ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ، وَاخْتَارَ الْأَوَّلَ تَبَعًا لِأَكْثَرِ الْأَصْحَابِ^(٣).

(و) الصِّفَةُ (الْأُولَى أُولَى) وَأَفْضَلُ؛ لِكَوْنِ حَدِيثِهَا [مُتَّفَقًا]^(٤) عَلَيْهِ، وَكَانَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ^(٥) يُورِدُ سُؤَالَ وَجَوَابًا عَنْ هَذَا التَّشْبِيهِ؛ إِذِ الْقَاعِدَةُ أَنَّ الْمُشَبَّهَ أَذْنَى رُتَبَةً مِنَ الْمُشَبَّهِ بِهِ، وَأَجَابَ بِأَنَّ التَّشْبِيهَ بَيْنَ الْآلِ وَالْآلِ فَقَطُّ، وَآلُ إِبْرَاهِيمَ أَنْبِيَاءُ بِخِلَافِ آلِ مُحَمَّدٍ.

قَالَ الْقَرَفِيُّ: «وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، بَلْ إِنَّمَا وَقَعَ التَّشْبِيهُ بَيْنَ عَطِيَّةٍ تَحْصُلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ لَمْ تَكُنْ حَصَلَتْ لَهُ قَبْلَ الدُّعَاءِ، فَإِنَّ الدُّعَاءَ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْدُومِ الْمُسْتَقْبَلِ، فَهُمَا كَرَجُلَيْنِ أُعْطِيَ أَحَدُهُمَا أَلْفًا وَالْآخَرُ أَلْفَيْنِ، ثُمَّ طُلِبَ لِصَاحِبِ

(١) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٥٤٤/٣).

(٢) «الفروع» لابن مفلح (٢١٤/٢).

(٣) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٤٥٤/٢٢).

(٤) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «متفق».

(٥) هو: عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم، شيخ الإسلام عزَّ الدين أبو محمد السلمي الدمشقي الشافعي، بلغ رتبة الاجتهاد، وكان عارفًا بالأصول والفروع والعربية، مع صلابة في الدين وتركه للتكلف، وله تصانيف مفيدة، وفتاوى سديدة، توفي سنة ستين وست مئة، وشيَّعه الخاصَّ والعامُّ. راجع ترجمته في: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٩٣٣/١٤)، و«طبقات الشافعية الكبرى» لتاج الدين السبكي (٨/ رقم: ١١٨٣).

الْأَلْفَيْنِ مِثْلُ مَا أُعْطِيَ صَاحِبُ الْأَلْفِ، فَيَحْصُلُ لَهُ ثَلَاثَةُ آلَافٍ، فَلَا يَرِدُ السُّؤَالُ، وَقَالَ: «عَشْرَةٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِالْمُسْتَقْبَلِ، وَهِيَ: أَمْرٌ، نَهْيٌ، دُعَاءٌ، شَرْطٌ، جَزَاءٌ، وَعَدٌ، وَعِيدٌ، تَرْحُمٌ، تَمَنٍّ، إِبَاحَةٌ»^(١)، انْتَهَى.

(وَيَتَجَهُّ) إِنَّمَا كَانَتْ الصِّفَةُ الْأُولَى أُولَى؛ (لِأَنَّهُ أَقْرَبُ، إِشْعَارًا بِتَشْبِيهِ صَلَاةِ الْآلِ بِالْآلِ) فَكَانَ الْكَلَامُ تَمَّ عِنْدَ قَوْلِ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ»، ثُمَّ قِيلَ: وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، (وَالَا فَمُحَمَّدٌ) ﷺ (أَفْضَلُ) مِنْ إِبْرَاهِيمَ وَآلِهِ، وَهَذَا مِثْلٌ مِنَ الْمُصَنَّفِ لِكَلَامِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ، وَعَلِمْتَ مَا فِيهِ.

(وَالَهُ) ﷺ (أَتْبَاعُهُ عَلَى دِينِهِ) وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مِنْ أَقَارِبِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]، ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكَ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩]، ﴿وَأَعْرَفْنَا آلَ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٥٠، الأنفال: ٥٤] ^(٢)، وَقَدْ تَضَافُ آلُ الشَّخْصِ إِلَيْهِ وَيَكُونُ دَاخِلًا فِيهِمْ، كَهَذِهِ الْآيَاتِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: «أَلَهُ: أَهْلُ بَيْتِهِ»، وَقَالَ: «هُوَ نَصُّ أَحْمَدُ، وَاخْتِيَارُ الشَّرِيفِ أَبِي جَعْفَرٍ وَغَيْرِهِ، فَمِنْهُمْ بَنُو هَاشِمٍ، وَفِي بَنِي الْمُطَّلِبِ رَوَايَتَا الزَّكَاةِ»، وَقَالَ: «وَالْمُخْتَارُ دُخُولُ أَزْوَاجِهِ فِي أَهْلِ بَيْتِهِ»، وَقَالَ: «أَفْضَلُ أَهْلِ

(١) «الفروق» للقرافي (١/٢٢٢ - ٢٢٥). وانظر للفائدة: «جلاء الأفهام» لابن القيم (ص ٣١٨ - ٣٣٥).

(٢) وجه الاستدلال: أن آسية ليست من آل فرعون المعذبين، وهي امرأته، فدل ذلك على أن المراد بالآل في الآيات الأتباع على الدين لا القرابة.

بَيْتِهِ عَلِيٌّ وَفَاطِمَةٌ وَحَسَنٌ وَحُسَيْنٌ، الَّذِينَ أَدَارَ عَلَيْهِمُ الْكِسَاءَ، وَخَصَّهُمْ بِالدُّعَاءِ»^(١).

(وَلَا يُجْزَىٰ إِبْدَالُ «آلٍ» بِ«أَهْلِ») لِأَنَّ أَهْلَ الرَّجُلِ: أَقَارِبُهُ أَوْ زَوْجَتُهُ، وَآلُهُ: أَتْبَاعُهُ عَلَى دِينِهِ، فَتَغَايَرَا. وَقَدَّمَ فِي «الْإِنْصَافِ» الْإِجْرَاءَ وَعَزَاهُ لِلْأَكْثَرِ^(٢). (وَلَا إِنْ لَمْ يُرْتَبْ) [قَالَ]^(٣) فِي «الْإِنْصَافِ»: «وَإِنْ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الشَّهْدِ الْأَخِيرِ قَبْلَهُ أَوْ نَكَّسَهُ مَعَ بَقَاءِ الْمَعْنَى، لَمْ يُجْزَئْهُ، وَقِيلَ: «بَلَى»، ذَكَرَهُ الْقَاضِي»^(٤).

(وَتَجُوزُ) الـ(صَّلَاةُ عَلَى غَيْرِهِ) أَيُّ: غَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ (مُنْفَرِدًا عَنْهُ نَصًّا) نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ^(٥)، وَاحْتِجَّ بِقَوْلِ عَلِيِّ لِعُمَرَ: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْكَ»^(٦)، وَصَحَّ عَنْهُ ﷺ الصَّلَاةُ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى^(٧) وَغَيْرِهِمْ، وَلَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣].

وَذَكَرَ فِي «شَرْحِ الْهِدَايَةِ»: «أَنَّهُ لَا يُصَلَّى عَلَى غَيْرِهِ مُنْفَرِدًا»، وَحَكَى

- (١) «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ٨٤).
- (٢) «الإنصاف» للمزداوي (٥٤٧/٣ - ٥٤٨).
- (٣) هذا هو الأليق بالسياق، وفي (أ) و(ب): «قاله».
- (٤) «الإنصاف» للمزداوي (٥٤٧/٣).
- (٥) «مسائل الإمام أحمد» رواية أبي داود (٥٤٦).
- (٦) أخرجه ابن شبة في «تاريخ المدينة» (٩٣٧/٣ - ٩٣٨) والعقيلي (٣/ رقم: ٢٤٧٧) والحاكم (٩٣/٣ - ٩٤) عن جابر بن عبد الله.
- (٧) أخرجه البخاري (٢/ رقم: ١٤٩٧) ومسلم (١/ رقم: ١٠٧٨) من حديث عبد الله بن أبي أوفى.

ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ مَنْصُوصَ أَحْمَدَ، قَالَ: «وَذَكَرَهُ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ [١/١١٣] وَعَبْدُ الْقَادِرِ»، [قَالَ] ^(١): «وَ [إِذَا] ^(٢) جَازَتْ، جَازَتْ أَحْيَانًا عَلَى كُلِّ أَحَدٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، فَأَمَّا أَنْ تُتَّخَذَ شِعَارًا لِذِكْرِ بَعْضِ النَّاسِ، أَوْ تُقْصَدَ الصَّلَاةُ عَلَى بَعْضِ الصَّحَابَةِ دُونَ بَعْضٍ؛ فَهَذَا لَا يَجُوزُ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(٣)» ^(٤).

وَإِذَا سَلَّمَ عَلَى مُعَيَّنٍ غَائِبًا، سَوَاءٌ كَانَ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا، فَهُوَ جَائِزٌ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، [قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] ^(٥)، قَالَ الشَّيْخُ: «وَالسَّلَامُ عَلَى غَيْرِهِ بِاسْمِهِ [جَائِزٌ] ^(٦) مِنْ غَيْرِ تَرَدُّدٍ» ^(٧).

❖ فَايِدَةٌ: «قَالَ إِسْمَاعِيلُ ابْنُ كَثِيرٍ: «قَدْ غَلَبَ فِي عِبَارَةِ كَثِيرٍ مِنَ النَّسَاجِ لِلْكِتَابِ أَنْ يُفْرَدَ عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَنْ يُقَالَ: «رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» مِنْ سَائِرِ الصَّحَابَةِ، أَوْ: «كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ»، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ صَحِيحًا، لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُسَاوَى بَيْنَ الصَّحَابَةِ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ التَّعْظِيمِ وَالتَّكْرِيمِ، وَالشَّيْخَانِ وَآمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ أَوْلَى مِنْهُ بِذَلِكَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَجْمَعِينَ»، قَالَهُ فِي «شَرْحِ مَنْظُومَةِ الْأَدَابِ» ^(٨).

(١) من (ب) و«كشاف القناع» فقط.

(٢) في (أ): «إِذَا».

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٢/ رقم: ٣١١٩) وابن أبي شيبة (٦/ رقم: ٨٨٠٨).

(٤) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٢/ ٣٦٧ - ٣٦٨).

(٥) من (ب) فقط.

(٦) من (ب) و«كشاف القناع» فقط.

(٧) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٢/ ٣٦٨).

(٨) «غذاء الألباب» للسفاري (١/ ٢٤ - ٢٥).



(وَنُسْنُ صَلَاةٍ عَلَيْهِ ﷺ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ) أَمَّا فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهَا رُكْنٌ فِي التَّشَهُدِ الْآخِرِ، وَكَذَا فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ (بِتَأَكُّدٍ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الآية: الأحزاب: ٥٦]، وَالْأَحَادِيثُ بِهَا شَهِيرَةٌ.

(وَتَتَأَكَّدُ) الصَّلَاةُ عَلَيْهِ (عِنْدَ ذِكْرِهِ) ﷺ، بَلْ قِيلَ بِوُجُوبِهَا إِذَنْ، وَتَقَدَّمَ تَوْضِيحُهُ فِي شَرْحِ الْخُطْبَةِ. (و) فِي (يَوْمِ) الـ (جُمُعَةِ وَلَيْلَتِهَا) كَثِيرًا لِلْخَبَرِ^(١).

وَأَمَّا الصَّلَاةُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ، فَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «جَلَاءِ الْأَفْهَامِ»: «هِيَ مَشْرُوعَةٌ»^(٢). وَقَدْ حَكَى الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ، مِنْهُمْ النَّوَوِيُّ فِي «أَذْكَارِهِ»، وَذَكَرَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ مَعَ الْأَنْبِيَاءِ فِي جَوَازِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ اسْتِغْلَالًا، وَذَكَرَ أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ مُسْتَحَبَّةٌ^(٣).

(فَرُعٌ: وَقَعَ خُلْفٌ كَبِيرٌ فِي جَوَازِ الدُّعَاءِ لَهُ) ﷺ (بِالرَّحْمَةِ، وَاخْتَارَ) الْجَلَالَ (السُّيُوطِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ الْجَوَازَ تَبَعًا لِلصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ) لِأَنَّ التَّبَعِيَّةَ وَقَعَتْ فِي التَّشَهُدِ فِي قَوْلِهِ: السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، (لَا انْفِرَادًا كَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، وَهُوَ) أَيِ: اخْتِيَارُ السُّيُوطِيِّ (حَسَنٌ؛ لِأَنَّهُ) أَيِ: انْفِرَادَ التَّرَحُّمِ عَلَيْهِ ﷺ (خِلَافُ الْأَدَبِ، وَغَيْرُ الْمَأْمُورِ بِهِ عِنْدَ ذِكْرِهِ) وَالِاتِّبَاعُ خَيْرٌ مِنَ الْإِبْتِدَاعِ.

(١) أخرجه أحمد (٧/رقم: ١٦٤١٣) والدارمي (١٧١٨) وأبو داود (٢/رقم: ١٠٤٠، ١٥٢٦) وابن ماجه (٢/رقم: ١٠٨٥) والنسائي (٣/رقم: ١٣٩٠) من حديث أوس بن أوس، قال الألباني في «إرواء الغليل» (١/رقم: ٤): «صحيح».

(٢) «جلاء الأفهام» لابن القيم (ص ٥٣٧).

(٣) «الأذكار» للنووي (ص ٩٩).



(ثُمَّ يَقُولُ نَذْبًا: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ) أَيِ: الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ، (وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ) لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا فَرَّغَ أَحَدُكُمْ مِنَ التَّشْهِيدِ الْأَخِيرِ فَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ: مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ^(١). وَ«الْمَسِيحُ» بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ عَلَى الْمَعْرُوفِ.

(اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ) لِمَا وَرَدَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَتَعَوَّذُ مِنْ ذَلِكَ^(٢).

(وَلَا بَأْسَ إِنْ دَعَا بِمَا وَرَدَ فِي كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ أَوْ عَنْ صَحَابَةٍ أَوْ) عَنْ (سَلَفٍ) صَالِحٍ، وَمِنْهُ مَا وَرَدَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «عَلِّمْنِي دُعَاءً أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي»، قَالَ: قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاعْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ وَارْحَمْنِي، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣).

(أَوْ) أَيِ: وَلَا بَأْسَ إِنْ دَعَا (بِأَمْرِ آخِرَةٍ وَلَوْ لَمْ يُشِبْهِ مَا وَرَدَ، كَدُعَاءِ بَرَزَقٍ حَلَالٍ، وَرَحْمَةٍ وَعِصْمَةٍ مِنْ فَوَاحِشٍ) قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: «وَعَنْهُ: «يُعِيدُ

(١) مسلم (١/ رقم: ٥٨٨) وأحمد (٣/ رقم: ٧٣٥٧) والدارمي (١٤٨٢) وأبو داود (٢/ رقم: ٩٧٥) وابن ماجه (٢/ رقم: ٩٠٩).

(٢) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٨٣٢) ومسلم (١/ رقم: ٥٨٩) من حديث عائشة.

(٣) البخاري (٩/ رقم: ٧٣٨٧) ومسلم (٢/ رقم: ٢٧٠٥).



تَارِكُ الدُّعَاءِ عَمْدًا»^(١). (أَوْ عَوَّذَ نَفْسُهُ بِقُرْآنٍ لِنَحْوِ حُمَى، أَوْ لَدَعْتُهُ عَقْرَبُ فَقَالَ: «بِاسْمِ اللَّهِ»، ذَكَرَهُ فِي «الْفُرُوعِ»^(٢). (أَوْ) دَعَا (لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ) بِغَيْرِ كَافِ الْخِطَابِ.

(وَيَتَّجِهْ: أَوْ) دَعَا (عَلَيْهِ، حَيْثُ [ب/١١٣] جَازَ) كَأَن ذَكَرَ إِبْلِيسَ فَقَالَ: «لَعَنَهُ اللَّهُ» أَوْ: «أَلَعَنَهُ بِلَعْنَةِ اللَّهِ» بِضَمِيرِ الْعَيْبَةِ، (بِغَيْرِ كَافِ الْخِطَابِ) وَكَأَن أَحْمَدُ يَدْعُو لِرَجْمَاعَةٍ فِي الصَّلَاةِ مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ^(٣).

(وَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِهِ) أَي: بِالدُّعَاءِ بِكَافِ الْخِطَابِ، كَمَا لَوْ خَاطَبَ آدَمِيًّا بِغَيْرِ دُعَاءٍ، وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ لِإِبْلِيسَ: «أَلَعَنَكَ بِلَعْنَةِ اللَّهِ»^(٤)، فَأُجِيبَ: أَنَّهُ كَانَ قَبْلَ التَّحْرِيمِ، أَوْ مُؤَوَّلٌ، أَوْ مِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ. وَمَحَلُّ الْبُطْلَانِ بِكَافِ الْخِطَابِ إِذَا كَانَ (فِي غَيْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ) لِيُورِدَ: «السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ»، فَيَكُونُ مِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ.

(و) [تَبْطُلُ]^(٥) الصَّلَاةُ (بِدُعَاءٍ بِأَمْرِ دُنْيَا، كـ«ارْزُقْنِي جَارِيَةً حَسَنَاءَ» أَوْ: «حُلَّةَ خَضِرَاءَ» أَوْ: «دَابَّةً هِمْلَاجَةً») أَوْ: «بُسْتَانًا أُنَيْقًا» وَنَحْوَ ذَلِكَ؛ لِحَدِيثِ: «إِنَّ صَلَاتَنَا هَذِهِ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هِيَ

(١) «الفروع» لابن مفلح (٢/٢١٦).

(٢) «الفروع» لابن مفلح (٢/٢١٨).

(٣) نقل ابن قدامة في «المغني» (٢/٢٣٨) عن الميموني قال: «سمعتُ أبا عبد الله يقول لابن

الشافعي: أنا أدعو لِقَوْمٍ منذ سنين في صلاتي، أبوك منهم».

(٤) مسلم (١/رقم: ٥٤٢) من حديث أبي الدرداء.

(٥) في (ب): «يَبْطُلُ».



التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ» ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١) . (مَا لَمْ يَشُقَّ) إِمَامٌ بِالدُّعَاءِ
 (عَلَى مَأْمُومٍ أَوْ يَخْفُ) مُصَلٍّ بِدُعَائِهِ (سَهْوًا) بِإِطَالَتِهِ فَيَتْرُكُهُ ، (وَكَذًا) أَيِ:
 وَكَالدُّعَاءِ فِي التَّشْهَدِ الْأَخِيرِ الـ(دُّعَاءُ فِي رُكُوعٍ وَسُجُودٍ وَقُنُوتٍ) ، لَكِنْ
 اسْتَحَبَّ فِي «الْمُغْنِي» وَغَيْرِهِ إِكْتَارَ الدُّعَاءِ فِي السُّجُودِ لِلْخَبَرِ^(٢) .



(١) مسلم (١/ رقم: ٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي .

(٢) «المغني» لابن قدامة (٢/ ٢٠٣ - ٢٠٤) .

(فَضَّلَ)



(ثُمَّ يَلْتَفِتُ) وَهُوَ جَالِسٌ (نَدْبًا عَنْ يَمِينِهِ، وَعَنْ يَسَارِهِ) يَلْتَفِتُ (أَكْثَرُ) مِنَ التَّفَاتِهِ عَنْ يَمِينِهِ؛ لِحَدِيثِ عَمَّارٍ مَرْفُوعًا: «كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ خَدِّهِ الْأَيْمَنِ، وَإِذَا سَلَّمَ عَنْ يَسَارِهِ»^(١) يُرَى بَيَاضُ خَدِّهِ [الْأَيْمَنِ وَ]^(٢) الْأَيْسَرِ، رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ صَاعِدٍ^(٣) بِإِسْنَادِهِ^(٤).

(قَائِلًا: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ) رُويَ ذَلِكَ عَنْ: أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعَلِيٍّ، وَعَمَّارٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ^(٥)؛ لِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، حَتَّى يُرَى بَيَاضُ خَدِّهِ»، رَوَاهُ: أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: «حَسَنٌ

(١) من مصادر التخریج فقط.

(٢) ليست في «حديث أبي الفضل الزهري».

(٣) هو: يحيى بن محمد بن صاعد، أبو محمد البغدادي الحافظ، مولى أبي جعفر المنصور، الإمام الثقة الثبت، فاق في الحفظ أهل زمانه، وليس أحد من أقرانه يقرن به في الدراية، سمع لؤينًا وأحمد بن منيع وهارون الحمال وغيرهم، وروى عنه أبو القاسم البغوي والدارقطني وابن المظفر وأبو طاهر المخلص. راجع ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٥٠١/١٤).

(٤) أخرجه الدارقطني (٢/ رقم: ١٣٤٧) وأبو الفضل الزهري في «حديثه» (٢/ رقم: ٤٥٧) وأبو طاهر المخلص في «المخلصيات» (٢/ رقم: ١٢٨٤).

(٥) خرَّجَ طرقها الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٢/ رقم: ١٤٢٦ - ١٤٢٩).

صَحِيحٌ، وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ»^(١).

(مُرْتَبًا مُعَرَّفًا بِـ «أَل» وَجُوبًا) يَجْهَرُ إِمَامٌ بِالتَّسْلِيمَةِ الْأُولَى فَقَطْ.

(فَإِنْ نَكَرَهُ) بِأَنْ قَالَ: «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ»، أَوْ عَرَّفَهُ بِغَيْرِ «أَل» كَ: «سَلَامِي»، أَوْ: «سَلَامُ اللَّهِ»، (أَوْ نَكَسَهُ) فَقَالَ: «عَلَيْكُمْ السَّلَامُ»، (أَوْ قَالَ: «عَلَيْكُمْ») (بِإِسْقَاطِ) الـ (مِيمِ) بِأَنْ قَالَ: «السَّلَامُ عَلَيْكَ» = (لَمْ يُجْزِئْهُ) لِمُخَالَفَتِهِ لِقَوْلِهِ ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»^(٢).

«وَمَنْ تَعَمَّدَ قَوْلًا مِنْ هَذِهِ الصُّوَرِ الَّتِي قُلْنَا: إِنَّهَا لَا تُجْزِئُ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ بَغَيْرِ السَّلَامِ الْوَارِدِ، وَيُخْلَلُ بِحَرْفٍ يَقْتَضِي الاسْتِعْرَاقَ»، قَالَهُ فِي «شَرْحِ الْمُنتَهَى»^(٣).

(وَكَذَا تَنْكِيسُهُ فِي تَشْهَدٍ) بِأَنْ يَقُولَ: «عَلَيْكَ السَّلَامُ أَيُّهَا النَّبِيُّ»، أَوْ: «عَلَيْنَا السَّلَامُ وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ»، لَمْ يُجْزِئْهُ، قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ»^(٤).

(وَلَا يُجْزِئُ فِي) صَلَاةٍ (غَيْرِ) صَلَاةٍ (جِنَازَةٍ إِنْ لَمْ يَقُلْ: وَرَحْمَةُ اللَّهِ)

(١) أبو داود (٢/ رقم: ٩٨٨) والنسائي (٢/ رقم: ١١٥٣) والترمذي (١/ رقم: ٢٩٥).

(٢) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٦٣١) من حديث مالك بن الحويرث.

(٣) «معونة أولي النهى» لابن النجار (٢/ ١٦٥).

(٤) «الإنصاف» للمرداوي (٣/ ٥٦٩).

لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقُولُهُ، وَقَالَ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»^(١)، وَهُوَ سَلَامٌ فِي صَلَاةٍ وَرَدَ مَقْرُونًا بِالرَّحْمَةِ، فَلَا يُجْزَى بِدُونِهَا كَالسَّلَامِ فِي التَّشْهَدِ. فَعَلَى هَذَا، قَوْلُ: «وَرَحْمَةُ اللَّهِ» رُكْنٌ، وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ^(٢).

وَقَالَ الْقَاضِي: «قَوْلُهَا سُنَّةٌ، وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ، اخْتَارَهَا الْمَجْدُ فِي «شَرْحِهِ»، وَقَدَّمَهَا فِي «الْفَاتِي»، وَأَطْلَقَهُمَا فِي: «الْمَرْوَعِ» وَ«الْمُغْنِي» وَ«الْكَافِي» وَ«التَّلْخِصِ» وَ«الْبُلْغَةِ» وَ«الْمُحَرَّرِ» وَ«الشَّرْحِ» وَابْنُ تَمِيمٍ وَالزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُمْ، وَقِيلَ: «هِيَ مِنَ الْوَاجِبَاتِ»، اخْتَارَهُ الْأَمِيدِيُّ، وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْمُنَوَّرِ»^(٣).

(وَالأُولَى أَنْ لَا يَزِيدَ: وَبَرَكَاتُهُ) كَمَا فِي أَكْثَرِ الْأَحَادِيثِ، فَإِنْ زَادَهَا جَازَ؛ لِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ وَائِلٍ^(٤). (وَسُنَّ) أَيْضًا (حَذَفَ السَّلَامَ) لِقَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «حَذَفَ السَّلَامَ سُنَّةً»، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مَرْفُوعًا وَصَحَّحَهُ^(٥). (وَهُوَ) أَيُّ: حَذَفَ السَّلَامَ (أَلَّا يُطَوَّلَهُ [١/١٤]) وَلَا يَمُدَّهُ فِي الصَّلَاةِ وَعَلَى النَّاسِ إِذَا سَلَّمَ عَلَيْهِمْ، لِعُمُومِ مَا سَبَقَ.

(و) سُنَّ أَيْضًا (جَزْمُهُ) أَيُّ: السَّلَامُ؛ لِقَوْلِ النَّخَعِيِّ: «السَّلَامُ جَزْمٌ،

(١) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٦٣١) من حديث مالك بن الحويرث.

(٢) انظر: «المنح الشافيات» للبهوتي (١/ ٢٢٢ - ٢٢٣).

(٣) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٣/ ٥٦٦ - ٥٦٧).

(٤) أخرجه أبو داود (٢/ رقم: ٩٨٩). قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٤/ رقم: ٩١٥): «إسناده صحيح».

(٥) الترمذي (١/ رقم: ٢٩٧). قال الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (١/ رقم: ١٨٠): «إسناده ضعيف».



وَالْتَكْبِيرُ جَزْمٌ»^(١). (بِأَنْ يَقِفَ عَلَى آخِرِ كُلِّ تَسْلِيمَةٍ) إِذِ الْجَزْمُ لُغَةٌ: الْقَطْعُ،
أَيُّ: قَطَعَ إِعْرَابُهُ بِتَسْكِينِ آخِرِهِ.

(و) سُنَّ أَيْضًا (نَيْتُهُ) أَيُّ: الْمُصَلِّي (بِهِ) أَيُّ: السَّلَامِ (الْخُرُوجَ مِنْ
الصَّلَاةِ) قَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي «شَرْحِ الْبُخَارِيِّ»: «اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ»^(٢)، وَقَالَ
الزَّرْكَشِيُّ: «هُوَ الْمَنْصُوصُ الْمَشْهُورُ؛ إِذْ هُوَ بَعْضُ الصَّلَاةِ، [فَتَشْمَلُهُ]^(٣)
نَيْتُهَا»^(٤). وَاخْتَارَ ابْنُ حَامِدٍ أَنَّهُ رُكْنٌ تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهِ، وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ
أَحْمَدَ، وَلَمْ يَذْكُرِ ابْنُ هُبَيْرَةَ عَنْ أَحْمَدَ غَيْرَهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ، وَقِيلَ:
«إِنَّهَا - أَيُّ: نَيْتَةُ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ بِالسَّلَامِ - وَاجِبَةٌ»، جَزَمَ بِهِ فِي «الْإِفَادَاتِ»
وَوَعَّيْهَا، قَالَ فِي «الْمُذْهَبِ»: «وَاجِبَةٌ فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ»^(٥).

(فَإِنْ نَوَى مَعَهُ) - أَيُّ: مَعَ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ - السَّلَامَ (عَلَى) الْمَلَائِكَةِ
الْ(حَفَظَةِ وَ) ال(إِمَامِ وَ) ال(مَأْمُومِ، جَازَ) نَصَّ عَلَيْهِ^(٦)؛ لِمَا رَوَى سَمُرَةُ بْنُ
جُنْدُبٍ قَالَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَرُدَّ عَلَى الْإِمَامِ، وَأَنْ يُسَلِّمَ بَعْضُنَا عَلَى
بَعْضٍ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٧)، وَإِسْنَادُهُ ثِقَاتٌ.

(١) أوردته الترمذي في «جامعه» (٣٢٩/١).

(٢) «فتح الباري» لابن رجب (٣٧٦/٧) رقم: (٨٣٧).

(٣) في (أ): «فشمله»، وفي «شرح الخرقى»: «فشملته».

(٤) «شرح الخرقى» للزركشي (٥٩٤/١).

(٥) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٥٧١/٣ - ٥٧٢).

(٦) «المغني» لابن قدامة (٢٥١/٢).

(٧) أبو داود (٢/ رقم: ٩٩٣). قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٣٦٩): «ضعيف».



قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «وَلَمْ يُسْتَحَبَّ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَاخْتَارَهُ الْأَمَدِيُّ وَغَيْرُهُ، وَكَذَا لَوْ نَوَى السَّلَامَ عَلَى الْحَفَظَةِ وَالْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ دُونَ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ، لَا تَبْطُلُ بِهِ، خِلَافًا لِابْنِ حَامِدٍ»^(١).

وَأَنْتَى كَرَجُلٍ فِيمَا مَرَّ، حَتَّى فِي رَفْعِ (الْبَدِينِ) لِشُمُولِ الْخِطَابِ لَهَا فِي قَوْلِهِ ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»^(٢)، وَلِأَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ كَانَتْ تَرْفَعُ يَدَيْهَا^(٣)، [و] ^(٤) رَوَاهُ سَعِيدٌ عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ^(٥). (لَكِنْ تَجَمُّعُ نَفْسِهَا فِي) نَحْوِ (رُكُوعٍ وَسُجُودٍ، فَلَا) يُسْنُّ لَهَا أَنْ (تَتَجَافَى) لِمَا رَوَى [يَزِيدُ]^(٦) بَنُ أَبِي حَبِيبٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ عَلَى امْرَأَتَيْنِ تُصَلِّيَانِ، فَقَالَ: إِذَا سَجَدْتُمَا فَضُمَّا بَعْضَ اللَّحْمِ إِلَى بَعْضٍ؛ فَإِنَّ الْمَرْأَةَ لَيْسَتْ فِي ذَلِكَ كَالرَّجُلِ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «مَرَاسِيلِهِ»^(٧)، وَلِأَنَّهَا عَوْرَةٌ، فَلَا لَيْقُ بِهَا الْإِنْضِمَامُ.

(وَتَجَلْسُ) امْرَأَةٌ (مُسْدِلَةً رِجْلَيْهَا عَنْ يَمِينِهَا، وَهُوَ أَفْضَلُ) مِنْ تَرْبِيعِهَا؛

(١) «الإنصاف» للمزداوي (٥٧٢/٣ - ٥٧٣).

(٢) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٦٣١) من حديث مالك بن الحويرث.

(٣) أورده ابن أبي عمر في «الشرح الكبير» (٥٨٦/٣).

(٤) من «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٤٢١/١) فقط.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة (٢/ رقم: ٢٤٨٥) والبخاري في «رفع اليدين» (٥٠ - ٥١).

(٦) كذا في «المراسيل»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «زيد». وهو: يزيد بن أبي حبيب،

أبو رجاء الأزدي مولاهم المصري، مفتي الديار المصرية، وأول من أظهر العلم بها، كان عالماً عاملاً ثقةً فقيهاً حليماً عاقلاً، ارتفع بالتقوى مع كونه مولئاً أسود، ذكره الليث فقال: «سيدنا وعالمنا»، توفي سنة ثمان وعشرين ومئة. راجع ترجمته في: «تهذيب الكمال» للمزي

(٣٢/ رقم: ٦٩٧٥) و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (٣١/٦).

(٧) «المراسيل» لأبي داود (٨٧).



لأنَّهُ غَالِبُ جُلُوسِ عَائِشَةَ^(١)، وَأَشْبَهُ بِجِلْسَةِ الرَّجُلِ، وَأَبْلَغُ فِي الْكَمَالِ وَالْضَّمِّ،
وَأَسْهَلُ عَلَيْهَا، (أَوْ) تَجْلِسُ (مُتَرَبِّعَةً) لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَأْمُرُ النِّسَاءَ أَنْ يَتَرَبَّعْنَ
فِي الصَّلَاةِ^(٢).

[وَتُسْرٍ]^(٣) بِقِرَاءَةٍ وَجُوبًا إِنْ سَمِعَهَا أَجَنَبِيٍّ (خَشْيَةَ الْفِتْنَةِ بِهَا، (وَالِإِلَّا)
يَسْمَعَهَا أَجَنَبِيٍّ (فَلَا بَأْسَ بِجَهْرِهَا) لِعَدَمِ الْمَحْذُورِ، (وَخُنْثَى كَأُنْثَى) فِيمَا تَقَدَّمَ
اِخْتِطَاطًا.

(ثُمَّ يُسَنُّ بَعْدَ تَسْلِيمِهِ) مِنْ مَكْتُوبَةٍ (أَنْ يَسْتَغْفِرَ ثَلَاثًا) فَيَقُولُ: «أَسْتَغْفِرُ
اللَّهَ»، (وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ
وَالْإِكْرَامِ») لِمَا رَوَى ثَوْبَانُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا سَلَّمَ اسْتَغْفَرَ ثَلَاثًا،
وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ»،
رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٤).

(«لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى
كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ)
لَهُ النِّعْمَةُ وَلَهُ الْفَضْلُ وَلَهُ الثَّنَاءُ الْحَسَنُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، (مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ

(١) لم أفق عليه.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٢/ رقم: ٢٨٠٥) وأحمد في «مسائله» رواية عبد الله (١/ رقم: ٣٧٥)
وابن المنذر في «الأوسط» (٤/ رقم: ٢٢٩٢).

(٣) كذا في «غاية المنتهى» لمرعي الكزми (١/ ١٧٥)، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب):
«(تسن)».

(٤) مسلم (١/ رقم: ٥٩١).

وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ» قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: «وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَهْلِلُ بِهِنَّ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١). [١٠٤/ب]

«اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢).

(و) يَقُولُ (ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ») لِمَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ» مِنْ رِوَايَةِ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتَحْمَدُونَ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ»^(٣).

(فَإِنْ زَادَ فِي الْعَدِّ فَلَا بَأْسَ) قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: «وَيَتَوَجَّهُ: أَنَّهُ حَيْثُ ذَكَرَ الْعَدَدَ فِي ذَلِكَ فَإِنَّمَا قَصَدَ أَنْ لَا يَنْقُصَ مِنْهُ، أَمَّا الزِّيَادَةُ فَلَا تَضُرُّ، لَا سِيَّمَا مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ؛ لِأَنَّ الذِّكْرَ مَشْرُوعٌ فِي الْجُمْلَةِ، فَهُوَ يُشَبِّهُ الْمُقَدَّرَ فِي الرِّكَاعَةِ إِذَا زَادَ عَلَيْهِ»^(٤).

(وَيُفْرَغُ مِنْ عَدَدِ الْكُلِّ) أَيُّ قَوْلٍ: «سُبْحَانَ اللَّهِ» وَ«الْحَمْدُ لِلَّهِ» وَ«اللَّهُ أَكْبَرُ» (مَعًا)، قَالَهُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ^(٥)؛ لِلنَّصِّ، وَاخْتَارَ الْقَاضِي الْإِفْرَادَ^(٦).

(١) مسلم (١/ رقم: ٥٩٤) من حديث ابن الزبير.

(٢) البخاري (١/ رقم: ٨٤٤) ومسلم (١/ رقم: ٥٩٣) من حديث المغيرة بن شعبة.

(٣) البخاري (١/ رقم: ٨٤٣) ومسلم (١/ رقم: ٥٩٥).

(٤) «الفروع» لابن مفلح (٢/ ٢٣٠).

(٥) «مسائل الإمام أحمد» رواية أبي داود (٥٤٤).

(٦) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٢/ ٢٣١).



(وَيَعْقِدُهُ) أَي: يُعَدُّ التَّسْبِيحَ وَالتَّحْمِيدَ وَالتَّكْبِيرَ بِعَقْدِ أَصَابِعِهِ اسْتِحْبَابًا،
(و) يَعْقِدُ (الاسْتِغْفَارَ بِيَدِهِ) لِحَدِيثِ [يُسَيْرَة] ^(١) قَالَتْ: «قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
عَلَيْكُمْ بِالتَّهْلِيلِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّقْدِيرِ، وَلَا تَغْفُلَنَّ فَتَنْسِينَ الرَّحْمَةَ، وَاعْقِدَنَّ
بِالْأَنَامِلِ فَإِنَّهُنَّ مَسْئُولَاتٌ [مُسْتَنْطَقَاتٌ] ^(٢)»، رَوَاهُ: أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ،
وَالْتِّرَمِذِيُّ ^(٣).

(و) يَجْعَلُ (تَمَامَ الْمِئَةِ لَفْظًا: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ
الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» ^(٤)) لِمَا وَرَدَ فِي ذَلِكَ ^(٥).

قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ فِي «الشَّرْحِ»: «وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ وَهُوَ
قَاعِدٌ، وَلَوْ قَالَهُ بَعْدَ قِيَامِهِ وَفِي ذَهَابِهِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مُصِيبٌ لِلسُّنَّةِ أَيْضًا؛ إِذْ لَا
تَحْجِيرَ فِي ذَلِكَ، وَلَوْ شُغِلَ عَنْ ذَلِكَ ثُمَّ تَذَكَّرَهُ فَذَكَرَهُ، فَالظَّاهِرُ حُصُولُ أَجْرِهِ
الْخَاصِّ لَهُ أَيْضًا إِذَا كَانَ قَرِيبًا لِلْعُذْرِ، أَمَّا لَوْ تَرَكَهُ عَمْدًا ثُمَّ اسْتَدْرَكَهُ بَعْدَ زَمَنِ
طَوِيلٍ، فَالظَّاهِرُ فَوَاتُ أَجْرِهِ الْخَاصِّ، وَبَقَاءُ أَجْرِ الذِّكْرِ» ^(٥).

(قَالَ الشَّيْخُ) تَقِيُّ الدِّينِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «(وَيُسْتَحَبُّ الْجَهْرُ بِذَلِكَ)» ^(٦) أَي:

(١) كذا في مصادر التخریج، وهو الصواب، وفي (أ): «بسرة»، وفي (ب): «برة».

(٢) كذا في مصادر التخریج، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «منتطقات».

(٣) أحمد (١٢/ رقم: ٢٧٧٣١) وأبو داود (٢/ رقم: ١٤٩٦) والترمذي (٥/ رقم: ٣٥٨٣).

قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٥/ رقم: ١٣٤٥): «حسن».

(٤) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٥٩٧) من حديث أبي هريرة.

(٥) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٣٨٦/٢).

(٦) «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ٨٤).



بِالتَّسْبِيحِ وَالتَّحْمِيدِ وَالتَّكْبِيرِ عَقِبَ الصَّلَاةِ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «كُنْتُ أَعْلَمُ إِذَا انْصَرَفُوا بِذَلِكَ إِذَا سَمِعْتُهُ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «كُنْتُ أَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالتَّكْبِيرِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١).

قَالَ فِي «الْمُبْدِعِ»: «وَيُسْتَحَبُّ الْجَهْرُ بِذَلِكَ، وَحَكَى ابْنُ بَطَّالٍ عَنْ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ الْمَثْبُوعَةِ خِلَافَهُ، وَكَلَامُ أَصْحَابِنَا مُخْتَلِفٌ»، قَالَهُ فِي «الْفُرُوعِ»، قَالَ: «وَيَتَوَجَّهُ: يَجْهَرُ لِقَصْدِ التَّعْلِيمِ فَقَطْ ثُمَّ يَتْرُكُهُ»^(٢).

(و) يُسَنُّ أَيْضًا أَنْ يَقُولَ (بَعْدَ كُلِّ مِنْ) صَلَاتَيَّ (صُبْحٍ وَمَغْرِبٍ، وَهُوَ ثَانِ رَجُلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ، عَشْرَ مَرَّاتٍ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، يُحْيِي وَيُمِيتُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ») لِيُخْبِرَ أَحْمَدَ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ مَرْفُوعًا^(٣)، وَقَالَ فِيهِ: «صَلَاةُ الْمَغْرِبِ وَالصُّبْحِ».

وَلِهَذَا مُنَاسَبَةٌ، وَهِيَ فِيمَا يَظْهَرُ أَنَّ زِيَادَةَ «يُحْيِي وَيُمِيتُ» فِي هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ تُذَكِّرُ الْحَيَاةَ وَالْمَوْتَ، وَأَنَّهُ تَعَالَى خَالِقُهُمَا، وَيَكُونُ الشَّارِعُ شَرَعُهُ أَوَّلَ النَّهَارِ وَاللَّيْلِ لِيَحْتَرِسَ بِهِ مِنَ الشَّيْطَانِ فِيهِمَا، وَالْخَبَرُ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ أَيْضًا وَقَالَ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ»^(٤).

(١) البخاري (١/ رقم: ٨٤١، ٨٤٢) ومسلم (١/ رقم: ٥٨٣).

(٢) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١/ ٤٢٢).

(٣) أحمد (٧/ رقم: ١٨٢٧٣).

(٤) الترمذي (٥/ رقم: ٣٤٧٤) من حديث أبي ذر.



وَيَقُولُ أَيْضًا - وَهُوَ عَلَى [هَذِهِ] ^(١) الصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ -: «اللَّهُمَّ أَجِرْنِي مِنَ النَّارِ» سَبْعَ مَرَّاتٍ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَّانٍ ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ الْحَارِثِ التَّمِيمِيِّ عَنْ أَبِيهِ - وَقِيلَ : «الْحَارِثُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِيهِ» -: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَسَرَّ إِلَيْهِ فَقَالَ : إِذَا انْصَرَفْتَ مِنْ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ فَقُلْ : (اللَّهُمَّ أَجِرْنِي مِنَ النَّارِ ، سَبْعَ مَرَّاتٍ) وَفِي رِوَايَةٍ : «قَبْلَ أَنْ تُكَلِّمَ أَحَدًا» ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ ذَلِكَ ثُمَّ مِتَّ فِي لَيْلَتِكَ كُتِبَ لَكَ جَوَازٌ مِنْهَا ، وَإِذَا صَلَّيْتَ الصُّبْحَ فَقُلْ مِثْلَ ذَلِكَ ، فَإِنَّكَ إِذَا مِتَّ مِنْ يَوْمِكَ كُتِبَ لَكَ جَوَازٌ مِنْهَا» . قَالَ الْحَارِثُ : «أَسَرَّ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَنَحْنُ نَخُصُّ بِهِ إِخْوَانَنَا» ، [١/١١٥] رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٢) .

(و) يَقْرَأُ (بَعْدَ كُلِّ صَلَاةٍ آيَةَ الْكُرْسِيِّ وَسُورَةَ «الْإِخْلَاصِ») لِخَبَرِ أَبِي أُمَامَةَ : «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ وَ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ذُبِرَ كُلُّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا الْمَوْتُ» ، إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ ، رَوَاهُ : الطَّبْرَانِيُّ ، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» ، وَصَحَّحَهُ صَاحِبُ «الْمُخْتَارَةِ» مِنْ أَصْحَابِنَا ^(٣) ^(٤) .

(١) من (ب) فقط .

(٢) أبو داود (٥ / رقم : ٥٠٧٩) . قال الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٤ / رقم : ١٦٢٤) : «ضعيف» .

(٣) هو : محمد بن عبد الواحد بن أحمد السعدي ، ضياء الدين أبو عبد الله المقدسي ثم الدمشقي الصالح ، الإمام الحجة المتقن ، الثقة الحافظ الثبت ، كان ورعاً زاهداً ، محتاطاً في أكل الحلال ، مجاهداً في سبيل الله ، صنف الكثير من التصانيف النافعة كـ «الأحاديث المختارة» و«فضائل الأعمال» وغيرها ، توفي سنة ثلاث وأربعين وست مئة . راجع ترجمته في : «تاريخ الإسلام» للذهبي (٤٧٢/١٤) و«الذيل على طبقات الحنابلة» لابن رجب (٣ / رقم : ٣٧٥) .

(٤) الطبراني (٨ / رقم : ٧٥٣٢) ، ولم أقف عليه عند ابن حبان و«المختارة» للضياء المقدسي .



«(و) يَتَرَأُّ (الْمُعَوِّذَتَيْنِ) لِمَا رُوِيَ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: «أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقْرَأَ [الْمُعَوِّذَاتِ]»^(١) دُبُرُ كُلِّ صَلَاةٍ، رَوَاهُ: أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ»^(٢) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ أَوْ صَحِيحٍ^(٣)، وَلَهُ [طُرُقٌ]^(٤)، قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: «وَفِيهِ سِرٌّ عَظِيمٌ فِي دَفْعِ الشَّرِّ مِنَ الصَّلَاةِ إِلَى الصَّلَاةِ»، قَالَهُ فِي «الْفُرُوعِ»^(٥).

(وَيَدْعُو) الْمُصَلِّي اسْتِحْبَابًا (بَعْدَ كُلِّ) صَلَاةٍ (مَكْتُوبَةٍ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ ۖ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾ [الشرح: ٧-٨]؛ وَلِأَنَّ مِنْ أَوْقَاتِ الإِجَابَةِ أَذْبَارَ الْمَكْتُوباتِ، وَلَا (سَيِّمًا) بَعْدَ (فَجْرِ وَعَصْرِ؛ لِحُضُورِ الْمَلَائِكَةِ) أَيُّ: مَلَائِكَةِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ (فِيهِمَا)^(٦) يُؤْمِنُونَ عَلَى الدُّعَاءِ، فَيَكُونُ أَقْرَبَ لِلِإِجَابَةِ، وَلَا (سَيِّمًا الْإِمَامُ).

(وَلَا يُكْرَهُ) لَهُ (أَنْ يَخْصَّ نَفْسَهُ بِدُعَاءٍ نَصًّا)^(٧) لِمَا فِي حَدِيثِ

(١) فِي (ب): «الْمُعَوِّذَتَيْنِ»، وَفِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ» وَ«سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» وَ«الْفُرُوعِ»: «بِالْمُعَوِّذَاتِ»، وَفِي «جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ»: «بِالْمُعَوِّذَتَيْنِ».

(٢) مِنْ (ب) وَ«الْفُرُوعِ» فَقَطْ.

(٣) أَحْمَدُ (٧/ رَقْم: ١٧٦٨٩) وَأَبُو دَاوُدَ (٢/ رَقْم: ١٥١٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٥/ رَقْم: ٢٩٠٣) وَالنَّسَائِيُّ (٣/ رَقْم: ١٣٥٢). قَالَ الْأُبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (٥/ رَقْم: ١٣٦٣): «إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ».

(٤) كَذَا فِي «الْفُرُوعِ»، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (أ) وَ(ب): «طَرِيقٌ».

(٥) انْظُرْ: «الْفُرُوعُ» لِابْنِ مَفْلَحٍ (٢٢٩/٢).

(٦) أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ (١/ رَقْم: ٥٥٥) وَمُسْلِمٌ (١/ رَقْم: ٦٣٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ...» إلخ.

(٧) «الْفُرُوعُ» لِابْنِ مَفْلَحٍ (٢٣٢/٢).



أَبِي بَكْرَةَ^(١)، وَحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ^(٢)، وَحَدِيثِ [سَعْدِ]^(٣) بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ^(٤)؛ إِذْ أَوَّلُهَا: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ» وَ«أَسْأَلُكَ»، وَذَلِكَ يَخُصُّ نَفْسَهُ الْكَرِيمَةَ ﷺ.

قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: «وَالْمُرَادُ بِاللُّدْعَاءِ الَّذِي لَا يُكْرَهُ أَنْ يَخُصَّ بِهِ نَفْسُهُ: (إِنْ لَمْ يُؤْمَنْ مَأْمُومٌ) عَلَيْهِ، كَاللُّدْعَاءِ بَعْدَ التَّشَهُّدِ أَوْ فِي السُّجُودِ وَنَحْوِهِ، (وَالَا) بِأَنْ كَانَ يُؤْمَنْ عَلَيْهِ (فَيُعْم) بِاللُّدْعَاءِ، (وَالَا) يَعْمُ فَقَدْ (خَانَهُ) أَيِ: الْمَأْمُومَ الْمُؤْمَنَ، وَاحِدًا كَانَ أَوْ أَكْثَرَ، وَ(كَدُعَاءِ) الـ(قُنُوتِ) إِذَا لَمْ يَعْمُ بِهِ كَانَ خَائِنًا لِلْمَأْمُومِ؛ لِحَبْرِ ثَوْبَانِ، فَإِنَّ فِيهِ: «لَا يُؤْمَرُ رَجُلٌ قَوْمًا فَيَخُصُّ نَفْسَهُ بِاللُّدْعَاءِ دُونَهُمْ، فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ خَانَهُمْ»^(٥)»^(٦).

(وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُخَفَّفَهُ) أَيِ: الدُّعَاءُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنِ الْإِفْرَاطِ فِي الدُّعَاءِ^(٧)، وَالْإِفْرَاطُ يَشْتَمِلُ كَثْرَةَ الْأَسْئَلَةِ.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٧/ رقم: ١٢١٥٥) وأحمد (٩/ رقم: ٢٠٧٣٧) والنسائي (٣/ رقم: ١٣٦٣) و(٨/ رقم: ٥٥٠٩). قال الألباني في «إرواء الغليل» (٣/ ٣٥٦): «سنده صحيح على شرط مسلم».

(٢) أخرجه الطيالسي (٣/ رقم: ١٧١٠) وعبد الرزاق (٢/ رقم: ٣١٩١) وابن أبي شيبة (١٥/ رقم: ٢٩٨٧٥) وأحمد (١٢/ رقم: ٢٧١٦٤) وابن ماجه (٢/ رقم: ٩٢٥) والنسائي في «السنن الكبرى» (١٢/ رقم: ١٠٠٤٠). وجوّد إسناده الألباني في «تمام المنة» (ص ٢٣٣). (٣) من (ب) فقط.

(٤) أخرجه البخاري (٨/ رقم: ٦٣٦٥).

(٥) أخرجه أحمد (١٠/ رقم: ٢٢٨٥٠) والبخاري في «الأدب المفرد» (١٠٩٣) وأبي داود (١/ رقم: ٩١) وابن ماجه (٢/ رقم: ٩٢٣) والترمذي (١/ رقم: ٣٥٧). قال البخاري: «أصح ما يروى في هذا الباب هذا الحديث»، وقال الترمذي: «حسن».

(٦) «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ٨٥ - ٨٦).

(٧) أخرجه أحمد (٧/ رقم: ١٧٠٧٠) وأبو داود (١/ رقم: ٩٧) وابن ماجه (٥/ رقم: ٣٨٦٤) =



(و) يُسْتَحَبُّ أَنْ (يَبْدَأَ) الدُّعَاءَ (بِالْحَمْدِ لِلَّهِ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ) لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِتَحْمِيدِ رَبِّهِ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ، ثُمَّ يُصَلِّيْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَدْعُو بِمَا شَاءَ»، رَوَاهُ: أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ^(١).

(وَيُخْتَمُ) دُعَاءُهُ (بِهِ) أَي: بِالْحَمْدِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَخِرْ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، (كَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ ﷺ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ) قَالَ الْأَجْرِيُّ: «وَوَسَطُهُ؛ لِحَبْرِ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجْعَلُونِي كَقَدَحِ الرَّايِبِ، [فَإِنَّ الرَّايِبَ]^(٢) يَمْلَأُ قَدَحَهُ ثُمَّ يَضَعُهُ وَيَرْفَعُ مَتَاعَهُ، فَإِنْ احتَاجَ إِلَى شَرَابٍ شَرِبَهُ، [أَوْ]^(٣) الْوُضُوءَ فَتَوَضَّأَ مِنْهُ، وَإِلَّا هَرَأَهُ، وَلَكِنْ اجْعَلُونِي فِي أَوَّلِ الدُّعَاءِ وَأَوْسَطِهِ وَآخِرِهِ»^(٤)»^(٥).

(وَلَا يُكْرَهُ رَفْعُ بَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ فِي الدُّعَاءِ) خِلَافًا «لِلْغُنْيَةِ»^(٦)؛ لِحَدِيثِ الْمِقْدَادِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ أَطْعِمْ مَنْ أَطْعَمَنِي،

= من حديث عبد الله بن مغفل. قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (١/ رقم: ٨٦): «صحيح».

(١) أبو داود (٢/ رقم: ١٤٧٦) والنسائي (٣/ رقم: ١٣٠٠) والترمذي (٥/ رقم: ٣٤٧٧) من حديث فضالة بن عبيد.

(٢) من (ب) ومصادر التخریج فقط.

(٣) في (ب): «و».

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٢/ رقم: ٣١١٧) وعبد بن حميد (١١٣٢) وابن أبي عاصم في «الصلاة على النبي» (٧١) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣/ رقم: ١٤٧٦). قال الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١٢/ رقم: ٥٧٨٣): «منكر».

(٥) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٣٩٣/٢).

(٦) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٢٣٩/٢).

وَأَسْقِ مَنْ سَقَانِي»^(١)، وَلِأَنَّ السَّمَاءَ قِبْلَةُ الدُّعَاءِ.

(وَكُرِّهَ رَفْعُ صَوْتٍ بِهِ) أَيِ: الدُّعَاءِ، (فِي صَلَاةٍ وَغَيْرِهَا) لِمَا فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ: «إِنَّكُمْ لَا تُتَادُونَ أَصَمَّ»^(٢). (لِغَيْرِ حَاجٍّ) وَأَمَّا الْحَاجُّ فَرَفَعَ الصَّوْتَ لَهُ أَفْضَلُ؛ لِحَدِيثٍ: «أَفْضَلُ الْحَجِّ الْعَجُّ وَالثَّجُّ»^(٣).

(و) كُرِّهَ الدُّعَاءُ (لِلْإِمَامِ) وَهُوَ (مُسْتَقْبِلُ) (الْقِبْلَةِ، بَلْ يَسْتَقْبِلُ مَأْمُومًا) ثُمَّ يَدْعُو؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

(وَيُلْحَقُ) الدَّاعِي فِي الدُّعَاءِ؛ لِحَدِيثٍ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُلْحِجِينَ فِي الدُّعَاءِ»^(٤). وَيُكْرَرُهُ ثَلَاثًا؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْإِلْحَاحِ.

وَمِنْ آدَابِ الدَّاعِي: أَنْ يَدْعُو (رَافِعًا يَدَيْهِ إِلَى صَدْرِهِ، مَبْسُوطَتَيْنِ) بَطُونَهُمَا إِلَى السَّمَاءِ فِي غَيْرِ اسْتِسْقَاءٍ؛ لِحَدِيثِ مَالِكِ بْنِ يَسَارٍ^(٥): «إِذَا سَأَلْتُمْ

(١) أخرجه مسلم (٢/ رقم: ٢٠٥٥).

(٢) أخرجه مسلم (٢/ رقم: ٢٧٠٤) من حديث أبي موسى.

(٣) أخرجه الدارمي (١٩٥٠) وابن ماجه (٤/ رقم: ٢٩٢٤) والترمذي (٢/ رقم: ٨٢٧) والبخاري (١/ رقم: ٧٢) والحاكم (١/ ٤٥٠) والبيهقي (٩/ رقم: ٩٠٩٠) من حديث أبي بكر.

وحسنه الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٣/ رقم: ١٥٠٠).

(٤) أخرجه الحكيم الترمذي في «نوارد الأصول» (٢/ رقم: ٩٤٩) والعقيلي (٦/ رقم: ٦٧٩٢).

والطبراني في «الدعاء» (١/ رقم: ٢٠) وابن عدي (١٠/ رقم: ١٨٠١٥) والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/ رقم: ١٠٦٩) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ رقم: ١٠٧٣) من حديث عائشة.

قال الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٢/ رقم: ٦٣٧): «باطل».

(٥) هو: مالك بن يسار السكوني ثم العوفي، ليس له غير هذا الحديث، عداة في الصحابة

واختلفوا في ثبوت صحبته. راجع ترجمته في: «تهذيب الكمال» للزمري (٢٧/ رقم: ٥٧٥٩)

و«الإصابة» لابن حجر (٩/ رقم: ٧٧٣٧).



اللَّهُ فَاسْأَلُوهُ بِطُؤُنِ أَكْفَكُمُ، وَلَا تَسْأَلُوهُ بِظُهُورِهَا»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ^(١).

وَتَكُونُ [١١٥/ب] يَدَاهُ مَضْمُومَتَيْنِ؛ لِمَا رَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَعَا ضَمَّ كَفَيْهِ، وَجَعَلَ بَطُونَهُمَا مِمَّا يَلِي وَجْهَهُ»^(٢).

وَيَكُونُ مُتَطَهَّرًا، وَيُقَدَّمُ بَيْنَ [يَدَيْ] ^(٣) حَاجَتِهِ التَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ، (وَيَدْعُو بِدُعَاءِ مَعْهُودٍ) أَي: مَأْثُورٍ، إِمَّا مِنَ الْقُرْآنِ أَوِ السُّنَّةِ أَوْ عَنِ الصَّحَابَةِ أَوِ التَّابِعِينَ أَوِ الْأَئِمَّةِ الْمَشْهُورِينَ، وَيَكُونُ جَامِعًا، (وَيَجْتَنِبُ السَّجْعَ) أَي: فِي غَيْرِ مَا وَرَدَ مُسَجَّعًا، كَدُعَاءِ الْقُنُوتِ (بِتَأْدُبٍ) فِي هَيْئَتِهِ وَالْفَاطَةِ، فَيَكُونُ جُلُوسُهُ إِنْ كَانَ جَالِسًا كَجُلُوسِ أَقْلِ الْعَبِيدِ بَيْنَ يَدَيْ أَعْظَمِ الْمَوَالِي، (وَحُضُوعٍ) وَحُضُوعٍ (وَعَزْمٍ وَرَغْبَةٍ وَحُضُورِ قَلْبٍ وَرَجَاءٍ) لِحَدِيث: «لَا يُسْتَجَابُ الدُّعَاءُ مِنْ قَلْبٍ غَافِلٍ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ^(٤).

وَيَتَمَلَّقُ وَيَتَوَسَّلُ إِلَيْهِ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَتَوْحِيدِهِ، وَيُقَدَّمُ بَيْنَ يَدَيْ دُعَائِهِ صَدَقَةً، وَيَتَحَرَّى أَوْقَاتَ الْإِجَابَةِ، وَهِيَ: الثَّلَاثُ الْأَخِيرُ مِنَ اللَّيْلِ، وَعِنْدَ

(١) أبو داود (٢/ رقم: ١٤٨١).

(٢) الطبراني (١١/ رقم: ١٢٢٣٤). قال العراقي في «المغني عن حمل الأسفار» (١/ رقم:

٩٩٨): «ضعيف».

(٣) من (ب) فقط.

(٤) أخرجه أحمد (٣/ رقم: ٣٧٨) من حديث عبدالله بن عمرو، وفيه ابن لهيعة، سيع الحفظ.

وأخرجه الترمذي (٥/ رقم: ٣٤٧٩) والبخاري (١٧/ رقم: ١٠٠٦١) والطبراني في «المعجم

الأوسط» (٥/ رقم: ٥١٠٩) والحاكم (١/ رقم: ٤٩٣) من حديث أبي هريرة، قال الترمذي:

«حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

الْأَذَانِ ، وَبَيَّنَ الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ ، وَأَدْبَارُ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَةِ ، وَعِنْدَ صُغُودِ الْإِمَامِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ [عَلَى الْمِنْبَرِ] ^(١) حَتَّى تَنْقُضِيَ الصَّلَاةَ ، وَآخِرُ سَاعَةٍ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ .

(وَشَرِطَ) لِلدُّعَاءِ (إِخْلَاصٌ) لِأَنَّ الدُّعَاءَ عِبَادَةٌ، بَلْ مُخْهًا، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: هـ] . قَالَ الْأَجْرِيُّ: «(وَاجْتَنَابُ حَرَامٍ)» وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ مِنْ [الْأَدَبِ] ^(٢) (٣) ، وَلَعَلَّ الْمُدْرَكَ مَعَهُمْ ^(٤) ؛ لِأَنَّ إِبْلِيسَ وَهُوَ أَشَقَى الْأَشْقِيَاءِ قَالَ: ﴿رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ ^(٥) قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ ﴿[الحجر: ٣٦ - ٣٧] ^(٥) .

(وَيَنْتَظِرُ الْإِجَابَةَ) لِحَدِيثٍ: «ادْعُوا اللَّهَ وَأَنْتُمْ مُوقِنُونَ بِالْإِجَابَةِ» ^(٦) ، وَلَا يُعَجَّلُ وَيَقُولُ: دَعَوْتُ فَلَمْ يُسْتَجَبْ) لِي ؛ لِمَا فِي الصَّحِيحِ مَرْفُوعًا: «يُسْتَجَابُ لِأَحَدِكُمْ مَا لَمْ يَعْجَلْ ، قَالُوا: وَكَيْفَ يَعْجَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: يَقُولُ: قَدْ دَعَوْتُ ، وَقَدْ دَعَوْتُ ، فَلَمْ أَرِ [يُسْتَجِبُ] ^(٧) لِي ، فَيَسْتَحْسِرُ عِنْدَ

(١) من (ب) فقط .

(٢) في (ب): «الآداب» .

(٣) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٢/٢٤٠) .

(٤) أي: ولعل الصواب معهم .

(٥) كتب في حاشية (ب): «ذكر ابن الجوزي في كتاب «المقتبس» عن الوزير ابن هبيرة: أن هذا ليس إجابة له ، وإنما هو إخبار عن الواقع في الأزل ، والله تعالى أعلم» .

(٦) أخرجه الترمذي (٥/ رقم: ٣٤٧٩) والبخاري (١٧/ رقم: ١٠٠٦١) والطبراني في «المعجم

الأوسط» (٥/ رقم: ٥١٠٩) والحاكم (١/ ٤٩٣) والبيهقي في «الدعوات الكبير» (١/ رقم: ٣٨٢) من حديث أبي هريرة . قال الترمذي: «حديث غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه» .

(٧) كذا في «صحيح مسلم» ، وهو الصواب ، وفي (أ) و(ب): «يستجيب» .

ذَلِكَ وَيَدْعُ الدُّعَاءَ»^(١).

وَيَنْتَظِرُ الْإِجَابَةَ، فَهُوَ عِبَادَةٌ أَيْضًا، قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: «لَمْ يَأْمُرْ بِالمَسْأَلَةِ إِلَّا لِيُعْطِيَ»^(٢)، وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ عُبَادَةَ: «مَا عَلَى الْأَرْضِ مُسْلِمٌ يَدْعُو اللَّهَ بِدَعْوَةٍ إِلَّا آتَاهُ اللَّهُ إِيَّاهَا أَوْ صَرَفَ عَنْهُ مِنَ الشَّوْءِ مِثْلَهَا، مَا لَمْ يَدْعُ بِإِثْمٍ أَوْ قَطِيعَةٍ رَحِمَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: إِذَنْ نُكْثِرُ؟! قَالَ: اللَّهُ أَكْثَرُ»^(٣).



(١) أخرجه مسلم (٢/ رقم: ٢٧٣٥) من حديث أبي هريرة.

(٢) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٢/ ٢٠٥).

(٣) الترمذي (٥/ رقم: ٣٥٧٣).

(فَضَّلَ)



(يُكْرَهُ فِي صَلَاةِ التَّفَاتِ) يَسِيرُ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ قَالَتْ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الِاتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: هُوَ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ»، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(١).

(بِلَا حَاجَةٍ) فَإِنْ كَانَ لِحَاجَةٍ (كَخَوْفٍ) عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ (وَنَحْوِهِ) أَي: نَحْوِ الْخَوْفِ كَمَرَضٍ، لَمْ يُكْرَهُ؛ لِحَدِيثِ سَهْلِ بْنِ الْحَنْظَلِيَّةِ^(٢) قَالَ: «ثُوبَ [بِالصَّلَاةِ]^(٣)»، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ يَلْتَفِتُ إِلَى الشَّعْبِ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: «وَكَانَ أَرْسَلَ فَارِسًا إِلَى الشَّعْبِ يَخْرُسُ»^(٤). وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ: «كَانَ ﷺ يَلْتَفِتُ يَمِينًا وَشِمَالًا وَلَا يَلْوِي عُنُقَهُ»، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ^(٥).

(١) البخاري (١/ رقم: ٧٥١).

(٢) هو: سهل بن الحنظلية الأنصاري الأوسي، بايع النبي ﷺ تحت الشجرة في بيعة الرضوان، وشهد أحدًا والخندق والمشاهد كلها ما خلا بدرًا، وكان عقيمًا لا يولد له، متعبدًا متوحدًا لا يخالط الناس، توفي صدر خلافة معاوية. راجع ترجمته في: «تهذيب الكمال» للمزي (١٢/ رقم: ٢٦٠٩) و«الإصابة» لابن حجر (٤/ رقم: ٣٥٤٢).

(٣) من (ب) وأبي داود فقط.

(٤) أبو داود (٢/ رقم: ٩١٣). قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٣٧١): «صحيح».

(٥) النسائي (٣/ رقم: ١٢١٤). وصححه الألباني في تعليقه على «مشكاة المصابيح» (١/ رقم: ٩٩٨).

(وَلَا تَبْطُلُ) الصَّلَاةُ بِالتِّقَاتِ (وَلَوْ التَّقَتْ بِصَدْرِهِ وَوَجْهِهِ) لِمَا مَرَّ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ أَنَّهَا تَبْطُلُ^(١)، وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ تَمِيمٍ^(٢).

(وَتَبْطُلُ) الصَّلَاةُ [إِنْ]^(٣) اسْتَدَارَ الْمُصَلِّي (بِجُمْلَتِهِ أَوْ اسْتَدْبَرَهَا) أَيِ: الْقِبْلَةِ؛ لِتَرْكِهِ الاسْتِقْبَالَ بِ(لَا) عُدْرٍ، إِلَّا (فِي الْكَعْبَةِ) فَلَا تَبْطُلُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اسْتَدْبَرَ جِهَةً فَقَدْ اسْتَقْبَلَ أُخْرَى، (أَوْ) فِي (شِدَّةِ خَوْفٍ) فَلَا تَبْطُلُ إِنْ التَّقَتْ بِجُمْلَتِهِ، (أَوْ) اسْتَدْبَرَ الْقِبْلَةَ؛ لِسُقُوطِ الاسْتِقْبَالِ إِذَنْ، وَ(إِذَا تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ) فِي الصَّلَاةِ حَيْثُ كَانَ فَرَضُهُ الاجْتِهَادَ، فَلَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ، وَلَمْ يَسْتَشْنِهَا فِي «الْإِفْنَاعِ»^(٤)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَدْبِرِ الْقِبْلَةَ، بَلِ اسْتَدَارَ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّهُا صَارَتْ قِبْلَتَهُ.

(و) يُكْرَهُ فِي الصَّلَاةِ (رَفْعُ بَصَرِهِ) إِلَى السَّمَاءِ؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ مَرْفُوعًا: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ [١/١١٦] إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ، فَاشْتَدَّ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ حَتَّى قَالَ: لَيَسْتَهَنَّ عَنْ ذَلِكَ أَوْ لَيُخَطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ»، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٥). وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ: «تَبْطُلُ بِهِ وَحْدَهُ»، ذَكَرَهُ فِي «الْحَاوِي»^(٦) وَغَيْرِهِ.

و(لَا) يُكْرَهُ رَفْعُ بَصَرِهِ (حَالَ تَجَشُّؤٍ) فَإِنَّهُ يَرْفَعُ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، نَصَّ عَلَيْهِ^(٧)، فَ(ظَاهِرُهُ) أَيِ: نَصَّ الْإِمَامُ أَحْمَدُ أَنَّهُ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، (وَلَوْ) كَانَ

(١) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٥٩٠/٣).

(٢) «مختصر ابن تميم» (٢٠٩/٢).

(٣) من (ب) و«غاية المنتهى» لمرعي الكزبي (١٧٧/١) فقط.

(٤) «الإفناع» للحجاوي (١٩٤/١).

(٥) البخاري (١/رقم: ٧٥٠).

(٦) «الحاوي» لأبي طالب البصري (٣٦٧/١).

(٧) «الفروع» لابن مفلح (١٢٤/٢).



يُصَلِّي مُتَفَرِّدًا (فِي غَيْرِ جَمَاعَةٍ، خِلَافًا لَهُ) أَي: لِصَاحِبِ «الْإِقْنَاعِ»؛ حَيْثُ قَيَّدَ بِالْجَمَاعَةِ^(١)، وَلَكِنْ ظَاهِرُ التَّعْلِيلِ يُرْجَحُ مَا قَالَهُ فِي «الْإِقْنَاعِ». قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: «إِذَا تَجَشَّأَ، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، فَلْيَرْفَعْ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ حَتَّى يَذْهَبَ الرِّيحُ، وَإِذَا لَمْ يَرْفَعْ آذَى مَنْ حَوْلَهُ مِنْ رِيحِهِ»^(٢)، انْتَهَى.

(و) يُكْرَهُ فِي الصَّلَاةِ (تَغْمِضُهُ) نَصَّ عَلَيْهِ، وَاحْتَجَّ بِأَنَّهُ فَعُلَ الْيَهُودِ وَمَظَنَّةُ النَّوْمِ^(٣)، (بِلَا حَاجَةٍ، كَخَوْفِ نَظَرِ عَوْرَةٍ) مِنْ زَوْجَتِهِ أَوْ أَمَتِهِ أَوْ غَيْرِهِمَا، وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ: «إِنْ رَأَى امْرَأَتَهُ عُرْيَانَةً، غَمَضَ»^(٤)، وَمِنْ بَابِ أَوْلَى: إِذَا رَأَى مَنْ يَحْرُمُ نَظَرُهُ إِلَيْهِ.

(و) يُكْرَهُ أَيْضًا فِيهَا: (حَمْلُ مُشْغَلٍ) عَنْهَا؛ لِأَنَّهُ يُذْهَبُ الْخُشُوعَ.

(و) يُكْرَهُ فِيهَا (افْتِرَاشُ ذِرَاعَيْهِ سَاجِدًا) لِحَدِيثِ جَابِرٍ مَرْفُوعًا: «إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَعْتَدِلْ، وَلَا يَفْتَرِشْ ذِرَاعَيْهِ افْتِرَاشَ الْكَلْبِ»، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ»^(٥).

(و) يُكْرَهُ (إِفْعَاؤُهُ) فِي جُلُوسِهِ (بَأَنْ يَفْرِشَ قَدَمَيْهِ وَيَجْلِسَ عَلَى عَقْبَيْهِ)

(١) «الْإِقْنَاعُ» لِلْحَجَّائِي (١/١٩٤).

(٢) «الْإِنْصَافُ» لِلْمَزْدَاوِيِّ (١/٥٩١ - ٥٩٢).

(٣) «الْفُرُوعُ» لِابْنِ مَفْلَحٍ (٢/٢٧٤).

(٤) «مَسَائِلُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» رَوَاةُ أَبِي دَاوُدَ (٢٥٤).

(٥) التِّرْمِذِيُّ (١/ رقم: ٢٧٥). قَالَ الْأَلْبَانِيُّ فِي «أَصْلِ صِفَةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ» (٢/٧٥٦):

«إِسْنَادٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ».



كَذَا فَسَّرَهُ بِهِ أَحْمَدُ^(١)، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: «هُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْحَدِيثِ»^(٢)، وَافْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي «الْفُرُوعِ»^(٣) وَ«الْمَغْنِيِّ»^(٤) وَ«الْمُقْنِعِ»^(٥) وَ«الْإِقْنَاعِ»^(٦) وَغَيْرَهَا. (أَوْ) أَنْ يَجْلِسَ (بَيْنَهُمَا) أَي: بَيْنَ عَقْبَيْهِ عَلَى أَلْيَتَيْهِ (نَاصِبًا قَدَمَيْهِ) قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: «وَأَمَّا الْإِقْنَاعُ عِنْدَ الْعَرَبِ، فَهُوَ جُلُوسُ الرَّجُلِ عَلَى أَلْيَتَيْهِ نَاصِبًا فَخِذَيْهِ مِثْلُ إِقْعَاءِ الْكَلْبِ»^(٧).

قَالَ فِي «شَرْحِ الْمُنتَهَى»: «وَكُلُّ مَنْ الْجَلِسَتَيْنِ مَكْرُوهٌ؛ لِمَا رَوَى الْحَارِثُ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقْعَ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ»^(٨)، وَعَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا: «إِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ مِنَ السُّجُودِ فَلَا تُقْعَ كَمَا يُقْعِي الْكَلْبُ»^(٩)، رَوَاهُمَا ابْنُ مَاجَهَ»^(١٠).

(و) يُكْرَهُ أَيْضًا فِيهَا (عَبَثٌ) لِأَنَّهُ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَعْثُ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ: «لَوْ خَشَعَ قَلْبُ هَذَا لَخَشَعَتْ جَوَارِحُهُ»^(١١). (و) يُكْرَهُ فِي الصَّلَاةِ (مَسْحُ لِحْيَةٍ)

(١) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن منصور الكوسج (١/ رقم: ٢٢٧).

(٢) «غريب الحديث» لأبي عبيد (١/ ٢٦٦).

(٣) «الفروع» لابن مفلح (٣/ ١٨٠).

(٤) «المغني» لابن قدامة (٢/ ٢٠٦).

(٥) «المقنع» لابن قدامة (صد ٥٢).

(٦) «الإقناع» للحجاوي (١/ ١٩٥).

(٧) «غريب الحديث» لأبي عبيد (١/ ٢٦٥).

(٨) ابن ماجه (٢/ رقم: ٨٩٤). وضعفه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٤/ ٥٧ - ٥٨).

(٩) ابن ماجه (٢/ رقم: ٨٩٦). قال الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٦/ رقم: ٢٦١٥): «موضوع».

(١٠) «معونة أولي النهى» لابن النجار (٢/ ١٧٦ - ١٧٧).

(١١) أخرجه الحكيم الترمذي في «نواذر الأصول» (٥/ رقم: ١٣٠٥)، وفيه: «يعبث بلحيته في =

لِأَنَّهُ مِنَ الْعَبَثِ .

(و) يُكْرَهُ فِيهَا (عَقَصُ شَعْرٍ) أَي: لَيْتُهُ وَإِذْخَالُ أَطْرَافِهِ فِي أُصُولِهِ .

(و) يُكْرَهُ أَيْضًا كَفُّ الشَّعْرِ ، وَ(كَفُّ ثَوْبٍ) هـ ، (وَجَمْعُهُ بِيَدِهِ إِذَا سَجَدَ) لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَلَا أَكْفُ شَعْرًا وَلَا ثَوْبًا»^(١) ، وَنَهَى أَحْمَدُ رَجُلًا كَانَ إِذَا سَجَدَ جَمَعَ ثَوْبَهُ بِيَدِهِ الْيُسْرَى^(٢) .

(و) يُكْرَهُ فِيهَا أَيْضًا (تَشْمِيرُ كُمٍّ ، وَلَوْ) فَعَلَ عَقَصَ الشَّعْرَ وَكَفَّ الثَّوْبَ وَنَحَوَهُ (قَبْلَ [دُخُولِ] ^(٣) فِيهَا) لِعَمَلٍ وَنَحْوِهِ ، فَيُكْرَهُ لَهُ إِبْقَاؤُهَا كَذَلِكَ ؛ لِمَا سَبَقَ .

(و) يُكْرَهُ أَيْضًا (مَسُّ حَصَى) وَتَقْلِيلُهُ ؛ لِحَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ مَرْفُوعًا: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَلَا يَمْسَحُ الْحَصَى ، فَإِنَّ الرَّحْمَةَ تُوَاكِهُ» ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٤) . (وَتَسْوِيَةُ) الدُّرَابِ بِلَا عُدْرٍ لِأَنَّهُ مِنَ الْعَبَثِ ، فَإِنْ كَانَ لِحَاجَةٍ لَمْ يُكْرَهُ .

(و) يُكْرَهُ أَيْضًا (نَفْخُهُ) لِمَا تَقَدَّمَ ، وَرُبَّمَا ظَهَرَ حَرْفَانِ فَنَبْطُلُ صَلَاتَهُ ، (وَتَرَوْحُ بِمِرْوَحَةٍ) وَنَحْوَهَا كَكُمٍّ وَمِنْدِيلٍ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْعَبَثِ ، (بِلَا حَاجَةٍ) كَكُمٍّ

= الصلاة . قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٣٧٣): «موضوع» .

(١) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٨١٦) ومسلم (١/ رقم: ٤٩٠) من حديث ابن عباس .

(٢) «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» للخلال (ص ٢٥) .

(٣) في (ب): «(دخوله)» .

(٤) أبو داود (٢/ رقم: ٩٤٢) . قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٣٧٧): «ضعيف» .



شَدِيدٍ ، فَلَا يُكْرَهُ لِلْحَاجَةِ ، مَا لَمْ يَكُنْزُ ، فَيُطِلُّ الصَّلَاةَ إِنْ تَوَالَى .

(و) [تُكْرَهُ] ^(١) (فَرْقَةُ أَصَابِعِهِ) لِحَدِيثِ عَلِيٍّ مَرْفُوعًا: «لَا تُقَعِّقْ أَصَابِعَكَ وَأَنْتَ فِي الصَّلَاةِ» ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ ^(٢) .

(و) يُكْرَهُ (تَشْبِيكُهَا) أَيِ: الْأَصَابِعِ ؛ لِمَا رَوَى كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا قَدْ شَبَكَ أَصَابِعَهُ فِي الصَّلَاةِ ، فَفَرَّجَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ» ، رَوَاهُ: التِّرْمِذِيُّ ، وَابْنُ مَاجَهَ ^(٣) ، وَإِسْنَادُهُ ثِقَاتٌ . وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ فِي الَّذِي يُصَلِّي وَقَدْ شَبَكَ أَصَابِعَهُ: «تِلْكَ صَلَاةُ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ» ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ ^(٤) . (وَتَبْطُلُ) الصَّلَاةُ (إِنْ كَثُرَ ذَلِكَ) أَيِ: الْعَبَثُ [١١٦/ب] وَمَا بَعْدَهُ ، (مُتَوَالِيًا عُرْفًا) لِأَنَّهُ عَمَلٌ مُسْتَكْتَرٌ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهَا ، فَأَبْطَلَهَا .

(و) يُكْرَهُ فِي الصَّلَاةِ أَيْضًا (تَخَصُّرٌ) أَيِ: وَضْعُ يَدِهِ عَلَى خَاصِرَتِهِ ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ يَرْفَعُهُ: «نَهَى أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُتَخَصِّرًا» ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٥) .

(و) يُكْرَهُ فِيهَا (تَمَطُّ) ؛ لِأَنَّهُ يُخْرِجُهُ عَنْ هَيْئَةِ الْخُشُوعِ .

(١) فِي (ب): «يُكْرَهُ» .

(٢) ابْنُ مَاجَهَ (٢/ رَقْم: ٩٦٥) . قَالَ الْأَلْبَانِيُّ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» (٢/ رَقْم: ٣٧٨): «ضَعِيفٌ جَدًّا» .

(٣) التِّرْمِذِيُّ (١/ رَقْم: ٣٨٦) وَابْنُ مَاجَهَ (٢/ رَقْم: ٩٦٧) . قَالَ الْأَلْبَانِيُّ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» (٢/ رَقْم: ٣٧٩): «ضَعِيفٌ» .

(٤) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهَ ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٥/ رَقْم: ٩٨٥) . قَالَ الْأَلْبَانِيُّ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» (٢/ رَقْم: ٣٨٠): «صَحِيحٌ» .

(٥) الْبُخَارِيُّ (٢/ رَقْم: ١٢٢٠) وَمُسْلِمٌ (١/ رَقْم: ٥٤٥) ، وَلَفْظُهُ عِنْدَهُمَا: «مُخْتَصِرًا» . انْظُرْ لِلْفَائِدَةِ: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (٣/ ٨٨ - ٨٩ رَقْم: ١٢١٩) .



(و) يُكْرَهُ (إِخْرَاجُ لِسَانٍ ، وَفَتْحُ فَمٍ ، وَوَضْعُ شَيْءٍ فِيهِ) لِأَنَّ ذَلِكَ يُذْهِبُ الْخُشُوعَ ، وَيَمْنَعُ كَمَالَ الْحُرُوفِ ، وَالْمُرَادُ: مَا لَمْ يَكْثُرْ ذَلِكَ ، وَلَوْ آخَرَ: «وَتَبْطُلُ إِنْ كَثُرَ ذَلِكَ» إِلَى هُنَا ، لَكَانَ وَاضِحًا فِي الْمَقْصُودِ . وَ(لَا) يُكْرَهُ وَضْعُ شَيْءٍ (فِي [يَدٍ] ^(١)) نَصًّا ^(٢) وَلَا فِي كُمٍّ ، إِلَّا إِذَا أَشْغَلَهُ عَنْ كَمَالِهَا .

(و) يُكْرَهُ فِيهَا (اسْتِئْبَالُ صُورَةٍ) مَنْصُوبَةٍ ، نَصَّ عَلَيْهِ ^(٣) ؛ «لِمَا فِيهِ مِنْ التَّشَبُّهِ بِعِبَادَةِ الْأَوْثَانِ وَالْأَصْنَامِ . وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ صَغِيرَةً لَا تَبْدُو لِنَازِلٍ إِلَيْهَا ، وَأَنَّهُ لَا يُكْرَهُ إِلَى غَيْرِ مَنْصُوبَةٍ ، وَلَا سُجُودُهُ عَلَى صُورَةٍ ، وَلَا صُورَةٍ خَلْفَهُ فِي الْبَيْتِ ، وَلَا فَوْقَ رَأْسِهِ فِي سَقْفٍ أَوْ عَنْ أَحَدِ جَانِبَيْهِ» ، ذَكَرَهُ فِي «الْفُرُوعِ» ^(٤) .

(و) اخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ كَرَاهَةَ الـ(سُّجُودِ عَلَيْهَا) ^(٥) ، قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ: «وَالْأَصْحَابُ إِنَّمَا كَرِهُوا الصَّلَاةَ إِلَيْهَا لَا السُّجُودَ عَلَيْهَا» ^(٦) .

(و) يُكْرَهُ فِيهَا اسْتِئْبَالُ (وَجْهِ آدَمِيٍّ) نَصًّا ^(٧) ، وَفِي «الرَّعَايَةِ»: «أَوْ حَيَوَانَ غَيْرِهِ» ^(٨) ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَعْزِضُ رَاحِلَتَهُ وَيُصَلِّي إِلَيْهَا ^(٩) . وَيُكْرَهُ

(١) فِي (ب): «(يَدِهِ)» .

(٢) «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٤٢٢/١) .

(٣) «المغني» لابن قدامة (٨٨/٣) .

(٤) «الفروع» لابن مفلح (٢٧٦/٢ - ٢٧٧) .

(٥) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٢٧٧/٢) .

(٦) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٤٠٥/٢) .

(٧) «الفروع» لابن مفلح (٢٧٧/٢) .

(٨) «الرعاية الصغرى» لابن حَمْدَانَ (٣٠٤/١) .

(٩) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٥٠٧) ومسلم (١/ رقم: ٥٠٢) من حديث ابن عمر .



أَنْ يُصَلِّيَ إِلَى امْرَأَةٍ تُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيْهِ .

(و) يُكْرَهُ فِيهَا اسْتِقْبَالُ (كَافِرٍ) لِأَنَّهُ نَجِسٌ ، (و) اسْتِقْبَالُ (مُتَحَدِّثٍ وَنَائِمٍ) لِنَهْيِهِ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ إِلَى النَّائِمِ وَالْمُتَحَدِّثِ ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١) .

(و) يُكْرَهُ أَيْضًا اسْتِقْبَالُ (مَا يُلْهِمُهُ) لِحَدِيثِ عَائِشَةَ : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي خَمِيصَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ ، فَنَظَرَ إِلَى أَعْلَامِهَا نَظْرَةً ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ : اذْهَبُوا بِخَمِيصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ وَائْتُونِي بِأَنْبِجَانِيَةِ أَبِي جَهْمٍ ؛ فَإِنَّهَا أَلْهَتْنِي آفَاءً عَنْ صَلَاتِي » ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢) . وَالْخَمِيصَةُ : كِسَاءٌ مُرَبَّعٌ ، وَالْأَنْبِجَانِيَةُ : كِسَاءٌ غَلِيظٌ .

(و) يُكْرَهُ فِيهَا اسْتِقْبَالُ (نَارٍ مُطْلَقًا) أَي : سَوَاءٌ كَانَتْ نَارَ حَطَبٍ أَوْ سِرَاجٍ أَوْ فِي قَنْدِيلٍ أَوْ شَمْعَةٍ ، نَصًّا (٣) ؛ لِأَنَّهُ تَشَبُّهُ بِالْمَجُوسِ ، (أَوْ) أَي : وَتُكْرَهُ صَلَاتُهُ وَ(بَيْنَ [يَدَيْهِ] (٤) نَجَاسَةً) تَنْزِيهًا لِلصَّلَاةِ .

(و) يُكْرَهُ (تَعْلِيقُ) شَيْءٍ فِي قَبْلَتِهِ ، (وَكِتَابَةُ شَيْءٍ فِي قَبْلَتِهِ) ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَشْغُلُهُ .

(و) تُكْرَهُ صَلَاتُهُ مَكْتُوفًا ، وَاعْتِمَادُهُ عَلَى يَدِهِ جَالِسًا) لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ :

(١) أبو داود (٦٩٤) من حديث ابن عباس . قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم : ٣٧٥) : «حسن» .

(٢) البخاري (١/ رقم : ٣٧٣) ومسلم (١/ رقم : ٥٥٦) .

(٣) «المغني» لابن قدامة (٨٨/٣) .

(٤) في (ب) : «(يده)» .



«نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَجْلِسَ الرَّجُلُ فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ مُعْتَمِدٌ عَلَى يَدِهِ»، رَوَاهُ: أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ^(١).

(و) يُكْرَهُ لِمُصَلٍّ (حَمْلُ فَصٍّ) فِيهِ صُورَةٌ، (أَوْ) حَمْلُ (ثَوْبٍ) وَنَحْوِهِ، كَدَيْنَارٍ وَدِرْهَمٍ، (فِيهِ صُورَةٌ) قَالَ فِي «شَرْحِ الْإِقْنَاعِ»: «وِفَاقًا»^(٢). (وَيَتَجَهَّ الْمُرَادُ) مِنْ حَمْلٍ مَا فِيهِ صُورَةٌ: (بِلَا لُبْسٍ، وَإِلَّا حَرَمَ) لِمَا تَقَدَّمَ.

(و) يُكْرَهُ (أَنْ يَخْصَّ جَبْهَتَهُ بِمَا يَسْجُدُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ شِعَارِ الرِّوَافِضِ) أَوْ جُلِّهِمْ.

(و) يُكْرَهُ (مَسْحُ أَثَرِ [سُجُودٍ])^(٣) لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنَ الْجَفَاءِ أَنْ يُكْثِرَ الرَّجُلُ مَسْحَ جَبْهَتِهِ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنْ صَلَاتِهِ»، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٤). وَلِذَلِكَ ذَكَرَ فِي «الْمَغْنِيِّ»: «يُكْرَهُ إِكْثَارُهُ مِنْهُ»^(٥)، وَلَوْ بَعْدَ تَشْهَدِهِ.

(و) يُكْرَهُ (تَكَرَّارُ) «الْ(فَاتِحَةِ)» فِي رَكْعَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ، وَخُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَبْطَلَهَا بِهِ؛ لِأَنَّهَا رُكْنٌ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الرُّكْنِ الْقَوْلِيِّ وَالْفِعْلِيِّ: أَنَّ

(١) أحمد (٣/ رقم: ٦٤٥٨) وأبو داود (٢/ رقم: ٩٨٤). قال الألباني في «صحيح سنن

أبي داود» (٤/ رقم: ٩١١): «صحيح على شرط الشيخين».

(٢) «كشف القناع» للبهوتي (٢/ ٤٠٦).

(٣) في (أ): «(سجوده)».

(٤) ابن ماجه (٢/ رقم: ٩٦٤). قال الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٢/ ٢٦٦):

«ضعيف».

(٥) «المغني» لابن قدامة (٢/ ٣٩٦ - ٣٩٧).



الْقَوْلِيَّ لَا يُخْلِ بِهَيْئَةِ الصَّلَاةِ. (وَافْتَصَارٌ عَلَيْهَا) أَي: عَلَى «الْفَاتِحَةِ»، مِنْ غَيْرِ ضَمِّ سُورَةٍ أَوْ نَحْوِهَا إِلَيْهَا فِي الثَّنَائِيَّةِ، فَرَضًا أَوْ تَفَلًّا، وَالْأُولَيْنِ مِنْ غَيْرِهَا، خُرُوجًا [مِنْ خِلَافٍ] ^(١) مَنْ أَوْجَبَ ذَلِكَ، وَتَقَدَّمَ.

(و) يُكْرَهُ (حَمْدُهُ) أَي: الْمُصَلِّي (إِذَا عَطَسَ أَوْ وَجَدَ مَا يَسْرُهُ، وَاسْتَرْجَاعُهُ إِذَا وَجَدَ مَا يَغُمُّهُ) قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»:

«لَوْ عَطَسَ فَقَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ»، أَوْ لَسَعَهُ شَيْءٌ فَقَالَ: «بِاسْمِ اللَّهِ»، أَوْ سَمِعَ أَوْ رَأَى مَا يَغُمُّهُ فَقَالَ: «إِنَّا لِلَّهِ [١/١١٧] وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ»، أَوْ رَأَى مَا يُعْجِبُهُ فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ»، وَنَحْوَهُ؛ كَرِهَ ذَلِكَ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ. وَقِيلَ: «تَرَكُ الْحَمْدِ لِلْعَاطِسِ أَوْلَى»، نَقَلَ أَبُو دَاوُدَ: «يَحْمَدُ فِي نَفْسِهِ وَلَا يُحَرِّكُ لِسَانَهُ». وَنَقَلَ صَالِحٌ: «لَا يُعْجِبُنِي رَفْعُ صَوْتِهِ بِهَا». وَنَقَلَ مُهَنَّأٌ فِيمَنْ قِيلَ لَهُ فِي الصَّلَاةِ: «وُلِدَ لَكَ غُلَامٌ» فَقَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ»، أَوْ: «احْتَرَقَ دُكَّانُكَ» فَقَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، أَوْ: «ذَهَبَ كَيْسُكَ» فَقَالَ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»؛ فَقَدْ مَضَتْ صَلَاتُهُ. وَقَدَّمَهُ فِي: «الْمُعْنِي»، وَ«الشَّرْحِ»، وَ«الْفُرُوعِ»، وَابْنُ تِمِيمٍ وَصَحَّحَهُ، وَعَنْهُ: «تَبْطُلُ» ^(٢)، انْتَهَى مُلَخَّصًا.

(و) تُكْرَهُ (لِلْإِمَامِ قِرَاءَةُ مُخَالَفَةً عُرْفَ بَلَدِهِ) فِي قِرَاءَةِ يَجْهَرُ بِهَا؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّنْفِيرِ لِلْجَمَاعَةِ.

(و) يُكْرَهُ لِمُصَلٍّ (اسْتِنَادًا) إِلَى جِدَارٍ أَوْ نَحْوِهِ؛ لِأَنَّهُ يُزِيلُ مَشَقَّةَ الْقِيَامِ،

(١) مَنْ (ب) فَقَطْ.

(٢) «الْإِنْصَافِ» لِلْمَزْدَاوِيِّ (٣/٦٢٩ - ٦٣٢).



(بِلَا حَاجَةٍ) إِلَيْهِ، فَلَا يُكْرَهُ مَعَهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أَسَنَّ [و] ^(١) أَخَذَهُ اللَّحْمُ،
اتَّخَذَ عَمُودًا فِي مُصَلَّاهُ يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٢). (فَإِنْ سَقَطَ) الْمُصَلِّي
(لَوْ أُزِيلَ) مَا اسْتَنَدَ إِلَيْهِ، (لَمْ تَصِحَّ) صَلَاتُهُ؛ [لِأَنَّهُ] ^(٣) بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ الْقَائِمِ.

(و) يُكْرَهُ (ابْتِدَاؤُهَا) أَيِ: الصَّلَاةِ، (فِيمَا يَمْنَعُ كَمَالَهَا، كَحَرِّ) مُفْرَطٍ،
(وَبَرْدٍ) مُفْرَطٍ، (وَجُوعٍ) مُفْرَطٍ، (وَعَطَشٍ) مُفْرَطٍ لِأَنَّ ذَلِكَ يُثَلِّقُهُ وَيَشْغَلُهُ عَنْ
حُضُورِ قَلْبِهِ فِي الصَّلَاةِ، (أَوْ) أَنْ يَتَبَدَّلَهَا (حَاقِنًا) بِالْقَافِ وَالنُّونِ، أَيِ: مُحْتَبَسٍ
الْبُؤْلِ، (أَوْ حَاقِبًا) بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، أَيِ: مُحْتَبَسٍ الْغَايِطِ، (أَوْ) يَتَبَدَّلَهَا (مَعَ
رِيحٍ مُحْتَبَسَةٍ) وَنَحْوِهِ مِمَّا يُزْعِجُهُ، كَتَعَبٍ شَدِيدٍ.

(أَوْ) يَتَبَدَّلَهَا (تَائِقًا) أَيِ: مُشْتَقًا (لِطَعَامٍ وَنَحْوِهِ) كَشَرَابٍ وَجِمَاعٍ؛
لِحَدِيثِ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ، وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَثَانِ»،
رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٤). وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ خَافَ فَوَتْ الْجَمَاعَةِ؛ لِمَا فِي الْبُخَارِيِّ: «كَانَ
ابْنُ عَمْرٍو يُوَضِّعُ لَهُ الطَّعَامَ، وَتَقَامُ الصَّلَاةُ، فَلَا يَأْتِيهَا حَتَّى يَفْرُغَ، وَإِنَّهُ يَسْمَعُ
قِرَاءَةَ الْإِمَامِ» ^(٥).

(مَا لَمْ يَضُقْ وَقْتُ) الْمَكْتُوبَةِ عَنْ فِعْلٍ جَمِيعَهَا فِيهِ [فَتَجِبَ] ^(٦)

(١) من (ب) و«سنن أبي داود» فقط.

(٢) أبو داود (٢/ رقم: ٩٤٥) من حديث وابصة بن معبد. قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/

رقم: ٣٨٣): «صحيح».

(٣) من (ب) فقط.

(٤) مسلم (٢/ رقم: ٥٦٠).

(٥) البخاري (١/ رقم: ٦٧٣).

(٦) في (ب): «(فيجب)».



الْمَكْتُوبَةُ، (وَحَرَمَ إِذْنَ) أَي: حِينَ ضَاقَ الْوَقْتُ (اشْتِغَالَ بِغَيْرِهَا) لِتَعْيِينِ الْوَقْتِ لَهَا.

(وَمَنْ صَلَّى عَلَى وَجْهِ مَكْرُوهٍ سُنَّ إِعَادَتُهَا عَلَى وَجْهِ غَيْرِ مَكْرُوهٍ مَا دَامَ بَقَاءُ وَقْتٍ) وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ مُتَّفِرِّدًا، أَوْ وَقْتَ نَهْيٍ، لَكِنْ مَا يَأْتِي فِي «أَوْقَاتِ النَّهْيِ» لَا يُسَاعِدُهُ؛ (لِأَنَّ الْإِعَادَةَ مَشْرُوعَةً لِخَلَلٍ فِي الْفِعْلِ الْأَوَّلِ، وَالْإِثْنَانُ بِهَا عَلَى وَجْهِ مَكْرُوهٍ خَلَلٌ فِي كَمَالِهَا.

وَمِنْهُ يُعْلَمُ: أَنَّ الْعِبَادَةَ إِذَا كَانَتْ عَلَى وَجْهِ مَكْرُوهٍ لَغَيْرِ ذَاتِهَا - كَالصَّلَاةِ الَّتِي فِيهَا سَدْلٌ أَوْ مِنْ حَاقِنٍ وَنَحْوِهِ - فِيهَا ثَوَابٌ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ مَكْرُوهَةً لِذَاتِهَا كَالسَّوَالِكِ بَعْدَ الزَّوَالِ لِلصَّائِمِ، فَإِنَّهُ فِي نَفْسِهِ مَكْرُوهٌ فَلَا ثَوَابَ فِيهِ، بَلْ يُثَابُ عَلَى تَرْكِهِ، أَشَارَ إِلَيْهِ صَاحِبُ «الْفُرُوعِ» فِي «شُرُوطِ الصَّلَاةِ»^(١)، وَتَقَدَّمَ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِي «بَابِ اجْتِنَابِ النَّجَاسَةِ».

(وَسُنَّ) لِمُصَلٍّ (تَفَرَّقَتْهُ) بَيْنَ قَدَمَيْهِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: «قَدَرُ شِبْرِ» (وَمُرَاوَحَتُهُ بَيْنَ قَدَمَيْهِ) بِأَنْ يَقُومَ عَلَى إِحْدَاهُمَا مَرَّةً وَعَلَى الْأُخْرَى أُخْرَى إِذَا طَالَ قِيَامُهُ، قَالَ الْأَثَرُمُ: «رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُفَرِّجُ بَيْنَ قَدَمَيْهِ، وَرَأَيْتُهُ يُرَاوِحُ بَيْنَهُمَا»^(٢). وَرَوَى الْأَثَرُمُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ^(٣): «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ^(٤) رَأَى رَجُلًا

(١) «الفرع» لابن مفلح (٢٤٢/٢ - ٢٤٣).

(٢) انظر: «كشف القناع» للبهوتي (٤١٢/٢).

(٣) هو: أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود الهذلي الكوفي، في روايته عن أبيه كلام، وروى عن أبي موسى الأشعري وعائشة وكعب بن عجرة وجماعة، وحدث عنه إبراهيم النخعي وسعد بن إبراهيم وآخرون، توفي سنة إحدى وثمانين. راجع ترجمته في: «تهذيب الكمال» للمزي (١٤/ ٣٠٥١) و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (٣٦٣/٤).

(٤) أي: ابن مسعود.



يُصَلِّي صَافًا بَيْنَ قَدَمَيْهِ، فَقَالَ: لَوْ رَاوَحَ هَذَا بَيْنَ قَدَمَيْهِ كَانَ أَفْضَلَ»^(١)، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَفِيهِ: «قَالَ: أَخْطَأَ السُّنَّةَ، لَوْ رَاوَحَ بَيْنَهُمَا كَانَ أَعْجَبَ»^(٢).

(لَا كَثِيرًا) أَيُّ: تَكَرَّرُهُ كَثْرَةُ الْمُرَاوَحَةِ بَيْنَ الْقَدَمَيْنِ؛ لِأَنَّهُ يُشْبِهُ تَمَائِلَ [١١٧/ب] الْيَهُودِ، وَرَوَى التَّجَادُّ بِإِسْنَادِهِ مَرْفُوعًا: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ [فَلْتَسْكُنْ]»^(٣) فِيهِ أَطْرَافُهُ، وَلَا يَمِلُ مِثْلَ الْيَهُودِ»^(٤).

(و) سُنَّ صَلَاتُهُ عَلَيْهِ ﷺ عِنْدَ قِرَاءَتِهِ آيَةً فِيهَا ذِكْرُهُ نَحْوُ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ الْآيَةَ [آل عمران: ١٤٤]، (فِي نَفْلِ) فَقَطْ، نَصَّ عَلَيْهِ^(٥). (وَيَتَّجِهْ: وَفِي فَرْضٍ تُبَاحُ) الصَّلَاةُ عَلَيْهِ ﷺ عِنْدَ قِرَاءَتِهِ ذِكْرُهُ، قَالَ فِي «الْإِقْنَاعِ»: «وَلَا يَبْطُلُ الْفَرَضُ بِهِ»^(٦).

(و) سُنَّ (كَظْمٍ) أَيُّ: حَبَسُ فَمِهِ (عِنْدَ غَلَبَةِ تَنَاقُوبٍ، وَإِلَّا) أَيُّ: وَإِنْ لَمْ يَكْظَمْ، قَالَ فِي «شَرْحِ الْمُنتَهَى»: «لِعَدَمِ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ»^(٧)، (وَضَعَ يَدَهُ عَلَى فِيهِ)

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٥/ رقم: ٧١٣٤) والنسائي (٢/ رقم: ٩٠٤). قال الألباني في «إرواء

الغليل» (٢/ رقم: ٣٥٥): «ضعيف».

(٢) النسائي (٢/ رقم: ٩٠٥).

(٣) كتبها في (ب) بالثناء والياء، أي: فلتسكن، فليسكن.

(٤) أخرجه الحكيم الترمذي في «نوادير الأصول» (٤/ رقم: ٨٢٢) وابن عدي (٣/ رقم: ٤١٢٧

- ٤١٣٠) وأبو الشيخ في «ذكر الأقران» (١٦٦) وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٩/ ٣٠٤).

قال الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٦/ رقم: ٢٦٩١): «موضوع».

(٥) «الإِنْصَافُ» لِلْمُرْدَاوِي (٣/ ٦٦٢ - ٦٦٣).

(٦) «الْإِقْنَاعُ» لِلْحَجَّائِي (١/ ١٩٩).

(٧) «مَعُونَةُ أُولَى النَّهْيِ» لِابْنِ النُّجَارِ (٢/ ١٩٢).



لِحَدِيثٍ: «إِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَكْظُمْ مَا اسْتَطَاعَ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ فَاهُ»، رَوَاهُ: مُسْلِمٌ^(١)، وَلِلتِّرْمِذِيِّ: «فَلْيَضْغُ يَدَهُ عَلَى فِيهِ»^(٢). قَالَ بَعْضُهُمْ: «الْيُسْرَى بِظَهْرِهَا؛ لِشُبْهِ الدَّافِعِ لَهُ»^(٣).

(و) سُنَّ لِمُصَلٍّ (رَدُّ مَارٍّ بَيْنَ يَدَيْهِ) كَبِيرًا أَوْ صَغِيرًا، (وَلَوْ) كَانَ الْمَارُّ (غَيْرَ آدَمِيٍّ) كَبْهِيمَةٍ بَلَا عُنْفٍ؛ لِحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي حُجْرَةٍ أُمِّ سَلَمَةَ، فَمَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ أَوْ عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، فَقَالَ بِيَدِهِ فَرَجَعَ، فَمَرَّتْ بَيْنَ يَدَيْهِ زَيْنَبُ بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ، فَقَالَ بِيَدِهِ هَكَذَا فَمَضَتْ، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ [قَالَ] (٤): هُنَّ أَغْلَبُ»، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٥).

وَلِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيُدْفَعْهُ، فَإِنَّ أَبِي فَلْيُقَاتِلْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ»، مُتَّفَقٌ [عَلَيْهِ]^(٦)^(٧). وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي، فَلَا يَدْعَنَّ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَإِنَّ أَبِي

(١) مسلم (٢/ رقم: ٢٩٩٥) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٢) الترمذي (٤/ رقم: ٢٧٤٦) من حديث أبي هريرة. وقد أخرجه أيضًا البخاري (٤/ رقم:

٣٢٨٩) و(٨/ رقم: ٦٢٢٦) ومسلم (٢/ رقم: ٢٩٩٤) بألفاظ متقاربة.

(٣) انظر: «غذاء الألباب» للسفاري (١/ ٣٤٨ - ٣٤٩).

(٤) من (ب) و«سنن ابن ماجه» فقط.

(٥) ابن ماجه (٢/ رقم: ٩٤٨). قال الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١٠/ رقم:

٤٧٤٣): «ضعيف».

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

(٧) البخاري (١/ رقم: ٥٠٩) ومسلم (١/ رقم: ٥٠٥).



فَلْيُقَاتِلْهُ؛ فَإِنْ مَعَهُ الْقَرِينُ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١).

(مَا لَمْ يَغْلِبْهُ) الْمَارُّ كَمَا تَقَدَّمَ فِي بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، (أَوْ يَكُنِ) الْمَارُّ (مُحْتَاجًا) إِلَى الْمُرُورِ لِضِيقِ الطَّرِيقِ، (أَوْ) يَكُنِ (بِمَكَّةَ) نَصًّا^(٢)؛ لِأَنَّهُ ﷺ صَلَّى بِمَكَّةَ وَالنَّاسُ يَمُرُّونَ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا سُتْرَةٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ^(٣). (وَالْحَقَّ بِهَا) أَيِ: بِمَكَّةَ (الْمَوْفَّقُ سَائِرَ الْحَرَمِ) قَالَ فِي «الْمَغْنِيِّ»: «وَالْحَرَمُ كَهَيِّ»^(٤).

(وَيَتَجَهَّ): إِنَّمَا يَلْحَقُ الْحَرَمَ بِمَكَّةَ (فِي زَمَنِ حَاجٍّ) لِضَرُورَةِ كَثْرَةِ الْمَارِّ، (فَإِنْ أَبَى) الْمَارُّ إِلَّا الْمُرُورَ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي، (دَفَعَهُ) الْمُصَلِّي بِعُنْفٍ، (وَتَنَقَّصَ صَلَاتَهُ) إِنْ لَمْ يَرُدَّهُ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى رَدِّهِ نَصًّا^(٥)، وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: «إِنْ مَرَّ الرَّجُلُ لِيَضَعَ نِصْفَ الصَّلَاةِ»^(٦). (فَإِنْ أَصَرَ) عَلَى إِرَادَةِ الْمُرُورِ وَلَمْ يَنْدَفِعْ بِالِدَّفْعِ، (فَلَهُ) أَيِ: لِلْمُصَلِّي (قِتَالُهُ) لَا بِنَحْوِ سَيْفٍ وَمَا يُهْلِكُهُ، (وَلَوْ مَشَى) [قَلِيلًا]^(٧)؛ لِمَا مَرَّ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «فَإِنْ أَبَى فَلْيُقَاتِلْهُ».

(١) مسلم (١/ رقم: ٥٠٦).

(٢) «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (١/ ٤٢٩).

(٣) أحمد (١٢/ رقم: ٢٧٨٨٤) وابن أبي شيبة (٨/ رقم: ١٥٢٦٩ - ١٥٢٧٠) والحميدي (١/

رقم: ٥٨٨) وأبو داود (٢/ رقم: ٢٠٠٩). قال الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (٢/

رقم: ٣٤٤): «إسناده ضعيف».

(٤) «المغني» لابن قدامة (٩٠/٣).

(٥) «فتح الباري» لابن رجب (٤/ ٩٩ رقم: ٥١٠).

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة (٢/ رقم: ٢٩٢٥).

(٧) من (ب) فقط.



وَيَكُونُ قِتَالُهُ لَهُ (بِدْفَعٍ وَوَكْزٍ بِيَدِهِ) وَنَحْوِ ذَلِكَ ، (وَ) إِنْ مَاتَ مِنْ ذَلِكَ
فَ(لَا يَضْمَنُهُ) لِأَنَّهُ تَسَبَّبَ عَنْ فِعْلٍ مَأْذُونٍ فِيهِ شَرْعًا ، أَشْبَهَ مَنْ مَاتَ فِي الْحَدِّ ،
(وَلَا يُكْرَرُهُ) أَيِ: الدَّفْعِ (إِنْ خَافَ فَسَادَهَا) أَيِ: صَلَاتُهُ بِتَكَرُّارٍ دَفْعِهِ بِأَنْ احتَاجَ
إِلَى عَمَلٍ كَثِيرٍ ، (وَيَحْرُمُ) التَّكَرُّارُ الْكَثِيرُ . (وَيَضْمَنُهُ) أَيِ: يَضْمَنُ الْمُصَلِّي
الْمَارَّ إِنْ قَتَلَهُ (إِذَنْ) أَيِ: مَعَ خَوْفِ فَسَادِهَا .

(وَتُكْرَهُ صَلَاةٌ [بِمَوْضِعٍ] ^(١) يُحْتَاجُ فِيهِ لِمُرُورٍ ذَكَرَهُ فِي «الْمُذْهَبِ»
وغيره .

(وَلَهُ) أَيِ: يُباحُ لِلْمُصَلِّي (عَدُّ آيٍ) جَمْعُ آيَةٍ (بِأَصَابِعِهِ) وَلَهُ عَدُّ تَسْبِيحٍ
بِأَصَابِعِهِ بِلا كَرَاهَةٍ فِيهِمَا ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَعْقُدُ الْآيَ
بِأَصَابِعِهِ» ^(٢) ، رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ خُلَفٍ ^(٣) . وَعَدُّ التَّسْبِيحِ فِي مَعْنَى عَدِّ الْآيِ ،
وَتَوَقَّفَ أَحْمَدُ فِي عَدِّ التَّسْبِيحِ ؛ لِأَنَّهُ يَتَوَالَى لِقَصْرِهِ ، فَيَكْثُرُ الْعَمَلُ ، بِخِلَافِ عَدِّ
الْآيِ ^(٤) . (ك) عَدُّ (تَكْبِيرَاتِ) (الْعِيدِ) [١/١١٨] ، وَصَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ ، فَيُباحُ .

(وَ) لِمُصَلٍّ (قِرَاءَةً بِمُصْحَفٍ وَنَظَرًا فِيهِ) أَيِ: الْمُصْحَفِ ، قَالَ أَحْمَدُ:

(١) من (ب) و«غاية المنتهى» لمرعي الكرمي (١٧٩/١) فقط .

(٢) أخرجه ابن عدي (٤/ رقم: ٥٣٨٨) ، ولكن بلفظ: «بعد الآي في الصلاة» ، وضعفه .

(٣) هو: محمد بن خلف بن راجع بن بلال ابن زريق ، شهاب الدين أبو عبدالله المقدسي
الحنبلي ، اشتغل بالخلاف على أبي الفتح ابن المني ، وصار أوحده زمانه في علم النظر ، كان
دائم الذكر ، لا تأخذه في الله لومة لائم ، صاحب نوادر وحكايات ، توفي سنة ثمان عشرة
وست مئة . راجع ترجمته في: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٥٥٥/١٣) و«الذيل على طبقات
الحنابلة» لابن رجب (٣/ رقم: ٢٩٤) .

(٤) «المغني» لابن قدامة (٣٩٧/٢) .



«لَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ الْقِيَامَ وَهُوَ يَنْظُرُ فِي الْمُصْحَفِ، قِيلَ لَهُ: الْفَرِيضَةُ؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ فِيهَا شَيْئًا»^(١). وَسُئِلَ الزُّهْرِيُّ عَنْ رَجُلٍ يَقْرَأُ فِي رَمَضَانَ فِي الْمُصْحَفِ، فَقَالَ: «كَانَ خِيَارَنَا يَقْرَأُونَ فِي الْمَصَاحِفِ»^(٢).

(و) لِمُصَلٍّ أَيْضًا (سُؤَالُ) اللَّهِ الرَّحْمَةِ (عِنْدَ) قِرَاءَتِهِ أَوْ سَمَاعِهِ (آيَةِ رَحْمَةٍ، وَ) لَهُ (تَعَوُّذٌ) أَيُّ: أَنْ يَسْتَعِيدَ بِاللَّهِ (عِنْدَ) مُرُورِهِ عَلَى (آيَةِ عَذَابٍ) لِحَدِيثِ حُذَيْفَةَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَافْتَتَحَ الْبَقْرَةَ، فَقُلْتُ: يَرْكَعُ عِنْدَ الْمِئَةِ، ثُمَّ مَضَى...»، إِلَى أَنْ قَالَ: «إِذَا مَرَّ بِآيَةِ فِيهَا تَسْبِيحٌ يُسَبِّحُ، وَإِذَا مَرَّ بِسُؤَالٍ سَأَلَ، وَإِذَا مَرَّ بِتَعَوُّذٍ تَعَوَّذَ» مُحْتَصِرٌ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٣).

(و) لِمُصَلٍّ (قَوْلٌ: «سُبْحَانَكَ قَبْلِي») إِذَا قَرَأَ: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ عَلَى أَنْ يُجِئَ الْمَوْتُ﴾ [القيامة: ٤٠] نَصًّا^(٤)، فَرَضًا كَانَتِ الصَّلَاةُ أَوْ نَفْلًا؛ لِلْخَبَرِ^(٥)، وَلِأَنَّهُ دُعَاءٌ وَخَيْرٌ، حَتَّى مَأْمُومٌ نَصًّا^(٦)، وَيَخْفِضُ صَوْتَهُ.

وَأَمَّا: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين: ٨]، «فَفِي الْخَبَرِ فِيهَا [نَظَرٌ]^{(٧)(٨)}»،

(١) «المغني» لابن قدامة (٢/٢٨٠).

(٢) أخرجه ابن أبي داود في «المصاحف» (٢/ رقم: ٨٠٦ - ٨٠٧).

(٣) مسلم (١/ رقم: ٧٧٢).

(٤) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن منصور الكوسج (١/ رقم: ١٦٠).

(٥) أخرجه أبو داود (٢/ رقم: ٨٨٠) والبيهقي (٤/ رقم: ٣٧٤٢) من حديث رجل من أصحاب النبي ﷺ. قال الألباني في «صحيح أبي داود» (٤/ رقم: ٨٢٧): «صحيح».

(٦) «الإقناع» للحجّاوي (١/ ٢٠٢).

(٧) من (ب) و«الفروع» فقط.

(٨) أخرجه عبدالرزاق (٢/ رقم: ٤٠٥٢) والحميدي (٢/ رقم: ١٠٢٥) وأحمد (٣/ رقم: =

ذَكَرَهُ فِي «الْفُرُوعِ»^(١).

❖ **فَائِدَةٌ:** سُئِلَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنِ الْقِرَاءَةِ بِمَا فِيهِ دُعَاءٌ، هَلْ يَحْصُلُ لَهُ؟ فَتَوَقَّفَ. وَيَتَوَجَّهُ الْحُصُولُ؛ لِخَبَرِ أَبِي ذَرٍّ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ [قَالَ: إِنَّ اللَّهَ] (٢) خَتَمَ سُورَةَ «الْبَقَرَةِ» بِآيَتَيْنِ أَعْطَانِيَهُمَا مِنْ كَنْزِهِ الَّذِي تَحْتَ الْعَرْشِ، فَتَعَلَّمُوهُنَّ وَعَلَّمُوهُنَّ نِسَاءَكُمْ وَأَبْنَاءَكُمْ، فَإِنَّهُمَا صَلَاةٌ وَقُرْآنٌ وَدُعَاءٌ»، رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَقَالَ: «عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ» (٣)(٤).

(و) لِمُصَلٍّ أَيْضًا (رَدُّ سَلَامٍ إِشَارَةً) لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَأَنْسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُشِيرُ فِي الصَّلَاةِ»، حَدِيثُ أَنْسٍ رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ (٥)، وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ» (٦). فَإِنْ رَدَّهُ الْمُصَلِّي لَفْظًا، بَطَلَتْ بِكَافِ الْخِطَابِ، وَلَا يَرُدُّهُ فِي نَفْسِهِ، بَلْ يُسْتَحَبُّ بَعْدَهَا.

❖ **تِمَّةٌ:** قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: «يُكْرَهُ السَّلَامُ عَلَى الْمُصَلِّي»، وَقَدَّمَهُ فِي

= (٧٥٠٩) وأبو داود (٢/ رقم: ١٨٨٣) والترمذي (٥/ رقم: ٣٣٤٧) من حديث أبي هريرة. قال الألباني في تعليقه على «مشكاة المصابيح» (١/ رقم: ٨٦٠): «ضعيف».

(١) «الفروع» لابن مفلح (٢/ ٢٧٢).

(٢) من (ب) و«مستدرک الحاكم» و«المبدع» فقط.

(٣) الحاكم (٥٦٢/١). قال الألباني في «ضعيف الترغيب والترهيب» (١/ رقم: ٨٨١): «ضعيف».

(٤) انظر: «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١/ ٤٤٠).

(٥) الدارقطني (٢/ رقم: ١٨٦٨) وأبو داود (٢/ رقم: ٩٤٠). قال الألباني في «صحيح سنن

أبي داود» (٤/ رقم: ٨٧١): «صحيح على شرط الشيخين».

(٦) الترمذي (١/ رقم: ٣٦٨).



«الرَّعَايَةِ» ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا غَلِطَ فَرَدَّ بِالْكَلَامِ^(١) . وَقَالَ فِي «الْإِقْتِنَاعِ» : «وَالْمَذْهَبُ : لَا»^(٢) ، أَيُ : لَا يُكْرَهُ السَّلَامُ عَلَى الْمُصَلِّي ، نَصَّ عَلَيْهِ^(٣) ، وَفَعَلَهُ ابْنُ عُمَرَ^(٤) ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ [النور: ٦١] أَيُ : أَهْلَ دِينِكُمْ ، وَلِأَنَّهُ ﷺ حِينَ سَلَّمَ [عَلَيْهِ]^(٥) أَصْحَابُهُ لَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ^(٦) .

وَلَوْ صَافَحَ الْمُصَلِّي إِنْسَانًا يُرِيدُ السَّلَامَ عَلَيْهِ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ عَمَلٌ يَسِيرٌ ، وَلَمْ يُوجَدْ مَعَهُ كَلَامٌ .

(و) لِمُصَلٍّ أَيْضًا : (قَتَلَ حَيَّةً وَعَقْرَبٍ وَقَمَلَةً) لِأَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْأَسْوَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ : الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ ، رَوَاهُ : أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ : «حَسَنٌ صَحِيحٌ»^(٧) . و[عُمَرُ]^{(٨)(٩)} وَأَنْسُ^(١٠) كَانَا يَقْتُلَانِ الْقَمَلَةَ فِيهَا ، قَالَ الْقَاضِي :

(١) انظر : «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٤٥٨/١) .

(٢) «الإقناع» للحجّاي (١٩٩/١) .

(٣) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن منصور الكوسج (١/ رقم: ٢٦٩) .

(٤) أخرجه مالك (٢/ رقم: ٥٨٣) وعبدالرزاق (٢/ رقم: ٣٥٩٥) وابن أبي شيبة (٣/ رقم: ٤٨٥١) .

(٥) من (ب) فقط .

(٦) أخرجه أحمد (٨/ رقم: ١٩٢٣٤) وأبو داود (٢/ رقم: ٩٢٢) والترمذي (١/ رقم: ٣٦٧) والنسائي (٣/ رقم: ١١٩٩) من حديث صهيب .

(٧) أخرجه أبو داود (٢/ رقم: ٩١٨) والترمذي (١/ رقم: ٣٩٠) من حديث أبي هريرة .

(٨) كذا في «كشاف القناع» للبهوتي (٤٢٤/٢) و«مصنف ابن أبي شيبة» ، وهو الصواب ، وفي (أ) و(ب) : «ابن عمر» .

(٩) أخرجه ابن أبي شيبة (٥/ رقم: ٧٥٥٦) .

(١٠) أخرجه ابن أبي شيبة (٥/ رقم: ٧٥٦٥) وابن المنذر (٣/ رقم: ١٦٤١) .



«وَالْتَّغَاؤُ عَنْهُ أُولَى»^(١). (و) إِذَا قَتَلَ الْقَمَلَةَ إِذَنْ، يُبَاحُ (دَفْنُهَا بِمَسْجِدٍ) إِنْ كَانَ لِلْمَسْجِدِ تُرَابٌ أَوْ نَحْوُهُ كَالرَّمْلِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَقْدِيرَ فِيهِ، وَهِيَ طَاهِرَةٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ. قَالَ فِي «الْمُبْدِعِ»: «وِظَاهِرُهُ: أَنَّهُ يُبَاحُ قَتْلُهَا فِيهِ، وَهُوَ الْمَنْصُوصُ»^(٢). وَعَلَيْهِ أَنْ يُخْرِجَهَا أَوْ يَدْفِنَهَا.

(و) لَهُ أَيْضًا: (لُبْسُ ثَوْبٍ وَعِمَامَةٍ)، وَحَمْلُ شَيْءٍ وَوَضْعُهُ؛ لِحَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ: «أَنَّ ﷺ التَّحَفَ بِإِزَارِهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ»^(٣).

(و) لَهُ (إِشَارَةٌ بِنَحْوِ يَدٍ) كَوَجْهِهِ وَعَيْنٍ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُشِيرُ فِي الصَّلَاةِ»، رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ^(٤).

(مَا لَمْ يَطْلُ) الْعَمَلُ بِقَتْلِ الْحَيَّةِ وَمَا بَعْدَهَا. وَلَا يَتَقَدَّرُ الْيَسِيرُ بِثَلَاثٍ وَلَا بِغَيْرِهَا [ب/١١٨] مِنَ الْعَدَدِ، بَلِ الْعُرْفُ. وَمَا شَابَهُ فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَمْلِ أُمَامَةَ^(٥)، وَفَتَحَ الْبَابَ لِعَائِشَةَ^(٦)، وَتَأَخَّرَ فِي صَلَاةِ الْكُصُوفِ وَتَقَدَّمَهُ^(٧)، فَهُوَ

(١) انظر: «المغني» لابن قدامة (٣٩٩/٢).

(٢) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٤٣٠/١).

(٣) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٤٠١).

(٤) الدارقطني (٢/ رقم: ١٨٦٨) وأبو داود (٢/ رقم: ٩٤٠). قال الألباني في «صحيح سنن

أبي داود» (٤/ رقم: ٨٧١): «صحيح على شرط الشيخين».

(٥) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٥٤٣) من حديث أبي قتادة.

(٦) أخرجه الطيالسي (٣/ رقم: ١٥٧١) وأحمد (١١/ رقم: ٢٤٦٦١) وأبو داود (٢/ رقم: ٩١٩

والترمذي (١/ رقم: ٦٠١) والنسائي (٣/ رقم: ١٢١٩). قال أبو حاتم الرازي كما

في «العلل» (٢/ رقم: ٤٦٧): «حديث منكر».

(٧) أخرجه البخاري (٢/ رقم: ١٠٥٢) ومسلم (١/ رقم: ٩٠٧) من حديث ابن عباس.



يَسِيرٌ، وَظَاهِرُهُ: زِيَادَتُهُ عَلَى الثَّلَاثِ، وَلِأَنَّ التَّقْدِيرَ بِأَبُوهُ التَّوْقِيفُ، وَهَذَا لَا تَوْقِيفَ فِيهِ، فَإِنْ طَالَ فِعْلٌ فِيهَا عُرْفًا وَتَوَالَى مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا، أَبْطَلَهَا. قَالَ فِي «الْمُبْدَعِ»: «إِجْمَاعًا»^(١)، عَمْدًا كَانَ أَوْ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا.

قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «وَعَنْهُ: «لَا يُبْطَلُهَا إِلَّا إِذَا كَانَ عَمْدًا»، اخْتَارَهُ الْمَجْدُ؛ لِقِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ، فَإِنَّهُ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ مَشَى وَتَكَلَّمَ وَدَخَلَ مَنْزِلَهُ، وَفِي رِوَايَةٍ: «وَدَخَلَ الْحُجْرَةَ»^(٢)، وَمَعَ ذَلِكَ بَنَى عَلَى صَلَاتِهِ، وَقِيلَ: «لَا تَبْطُلُ بِالْعَمَلِ الْكَثِيرِ مِنَ الْجَاهِلِ بِالتَّحْرِيمِ». قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ: «وَمَعَ الْجَهْلِ بِتَحْرِيمِهِ لَا تَبْطُلُ، قَالَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا، وَالْأُولَى جَعَلَهُ كَالنَّاسِي»^(٣)، انْتَهَى كَلَامُ «الْإِنْصَافِ».

وَقَالَ فِي «الْإِقْتِنَاعِ»: «مَا لَمْ تَكُنْ ضَرُورَةً، كَحَالَةِ خَوْفٍ وَهَرَبٍ مِنْ عَدُوٍّ وَنَحْوِهِ، وَعَدَّ ابْنُ الْجَوَازِيِّ مِنَ الضَّرُورَةِ: إِذَا كَانَ بِهِ حَكٌّ لَا يَصْبِرُ عَنْهُ»^(٤)، انْتَهَى.

(و) لِمَأْمُومٍ (فَتَحَّ عَلَى إِمَامِهِ إِذَا أُزْتُجَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَتَخْفِيفِ الْجِيمِ، مِنْ: أُزْتُجْتُ الْبَابَ، أَغْلَقْتُهُ إِغْلَاقًا وَثِيقًا. (عَلَيْهِ) أَيِ: الْإِمَامِ، (أَوْ غَلِطَ) فِي الْقِرَاءَةِ، فَرَضًا كَانَتِ الصَّلَاةُ أَوْ نَفْلًا، رُويَ ذَلِكَ عَنْ عُثْمَانَ^(٥)

(١) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٤٣١/١).

(٢) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٥٧٤) من حديث عمران بن حصين.

(٣) «الإنصاف» للمزداوي (٦١٣/٣ - ٦١٤).

(٤) «الإقناع» للحجّاوي (١٩٨/١).

(٥) أخرجه عبدالرزاق (٢/ رقم: ٢٨٢٥) وابن أبي شيبة (٢/ رقم: ٤٨٢٨).

وَعَلَيْ^(١) وَ[ابْنِ عُمَرَ^(٢)؛ لِمَا رَوَى^(٣) ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّيْ صَلَاةً فَلَبَسَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ لِأَبِي: أَصَلَّيْتَ مَعَنَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَمَا مَنَعَكَ أَنْ تُنَبِّهَ عَلَيْنَا»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٤). قَالَ الْخَطَّابِيُّ: «إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ»^(٥). وَلِأَنَّ ذَلِكَ تَنْبِيهُ فِي الصَّلَاةِ بِمَا هُوَ مُشْرُوعٌ، فَاشْبَهَ التَّنْصِيحَ.

(وَيَجِبُ) فَتَحُهُ عَلَى إِمَامِهِ إِذَا أُزْتُجَ عَلَيْهِ أَوْ غَلِطَ (بِفَاتِحَةٍ) لِتَوْقُفِ صِحَّةِ صَلَاتِهِ عَلَى ذَلِكَ، (كَمَا) يَجِبُ التَّنْبِيهُ عِنْدَ (نَسْيَانِ) إِمَامِهِ (سَجْدَةً) وَنَحْوَهَا مِنْ الْأَرْكَانِ.

❖ تِمَمَةٌ: «إِنْ عَجَزَ الْمُصَلِّي عَنْ إِتِمَامِ «الْفَاتِحَةِ»، فَكَالْعَاجِزِ عَنِ الْقِيَامِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، يَأْتِي بِمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ وَيَسْقُطُ عَنْهُ مَا عَجَزَ عَنْهُ، وَلَا يُعِيدُهَا كَالْأُمِّيِّ، فَإِنْ كَانَ إِمَامًا صَحَّتْ صَلَاةُ الْأُمِّيِّ خَلْفَهُ لِمَسَاوَاتِهِ لَهُ، وَالْقَارِئُ يُفَارِقُهُ لِلْعُذْرِ، وَيُتِمُّ لِنَفْسِهِ»، قَالَهُ فِي «الْإِفْتِنَاعِ»^(٦) تَبَعًا لِابْنِ عَقِيلٍ.

وَقَالَ الْمُؤَوَّقُ وَتَبِعَهُ الشَّارِحُ: «[وَالصَّحِيحُ]^(٧) أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى قِرَاءَةِ «الْفَاتِحَةِ» تَفْسُدُ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الصَّلَاةِ بِقِرَاءَتِهَا، فَلَمْ [تَصَحَّ]^(٨)

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٢/ رقم: ٤٨٢٩).

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٢/ رقم: ٢٨٢٦) وابن أبي شيبة (٢/ رقم: ٤٨٣٧).

(٣) من «كشف القناع» للبهوتي (٢/ ٤٢٩) فقط.

(٤) أبو داود (١/ رقم: ٩٠٧). انظر: «العلل» لابن أبي حاتم (٢/ رقم: ٢٠٧).

(٥) «معالم السنن» للخطابي (١/ ٢١٦).

(٦) «الإفْتِنَاعُ» لِلْحَجَّائِي (١/ ١٩٩).

(٧) من (ب) و«المغني» و«الشرح الكبير» فقط.

(٨) في (ب): «تصلح».



صَلَاتُهُ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَفْرَأْ بِ«فَاتِحَةِ الْكِتَابِ»^(١). وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ هَذَا عَلَى الْأُمِّيِّ؛ لِأَنَّ الْأُمِّيَّ لَوْ قَدَرَ عَلَى تَعَلُّمِهَا قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ بِدُونِهَا، وَهَذَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَخْرُجَ فَيَسْأَلَ عَمَّا وَقَفَ فِيهِ وَيُصَلِّيَ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى أَرْكَانِ الْأَفْعَالِ؛ لِأَنَّ خُرُوجَهُ مِنَ الصَّلَاةِ لَا يُزِيلُ عَجْزَهُ عَنْهَا، بِخِلَافِ هَذَا»^(٢)، انْتَهَى.

وَكُرِّهَ افْتِتَاحُهُ عَلَى غَيْرِ إِمَامِهِ مُصَلِّيًّا كَانَ أَوْ غَيْرُهُ؛ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَلَا تَبْطُلُ بِهِ الصَّلَاةُ؛ لِأَنَّهُ قَوْلٌ مَشْرُوعٌ فِيهَا.

(وَإِذَا نَابَهُ) أَيُّ: عَرَضَ لِمُصَلٍّ (شَيْءٌ) أَيُّ: أَمْرٌ (كَاسْتِئْذَانِ) إِنْسَانٍ (عَلَيْهِ، أَوْ سَهْوِ إِمَامِهِ) عَنْ وَاجِبٍ، أَوْ بِفِعْلِهِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، (سَبَّحَ رَجُلٌ) بِإِمَامٍ [وَجُوبًا]^(٣)، وَبِمُسْتَأْذِنٍ اسْتِحْبَابًا. (وَلَا تَبْطُلُ) صَلَاتُهُ بِالتَّسْبِيحِ (إِنْ كَثُرَ) لِأَنَّهُ قَوْلٌ مِنْ جِنْسِ الصَّلَاةِ، (وَصَفَّقَتْ امْرَأَةٌ بِيْطْنٍ كَفَّهَا عَلَى ظَهْرِ) الْ(أُخْرَى) لِحَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ مَرْفُوعًا: «إِذَا نَابَكُمْ شَيْءٌ فِي صَلَاتِكُمْ فَلْيُسَبِّحِ الرَّجُلُ، وَلْتَصَفَّقِ النِّسَاءُ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤).

قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: «وَوَظَاهِرُ ذَلِكَ: لَا تَبْطُلُ بِتَصْفِيْقِهَا عَلَى وَجْهِ اللَّعِبِ، وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ، [١/١١٩] وَتَبْطُلُ بِهِ لِمُنَافَاتِهِ الصَّلَاةَ وَفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ، وَالْحَنَفِيِّ

(١) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٧٥٦) ومسلم (١/ رقم: ٣٩٤) من حديث عبادة بن الصامت.

(٢) «المغني» لابن قدامة (٢/ ٤٥٦) و«الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٣/ ٦٢٤).

(٣) من (ب) فقط.

(٤) البخاري (١٢١٨) ومسلم (١/ رقم: ٤٢١).



كَامْرَأَةٍ»^(١). وَكَذَا لَوْ كَلَّمَهُ إِنْسَانٌ بِشَيْءٍ فَسَبَّحَ لِيُعْلَمَ أَنَّهُ فِي صَلَاةٍ، أَوْ خَشِيَ عَلَى إِنْسَانٍ الْوُقُوعَ فِي شَيْءٍ أَوْ أَنْ يَتْلِفَ شَيْئًا فَسَبَّحَ لِيَتْرُكَهُ، أَوْ تَرَكَ إِمَامُهُ ذِكْرًا فَرَفَعَ صَوْتَهُ بِهِ لِيَذْكُرَهُ وَنَحْوَهُ؛ لِلْحَدِيثِ.

(وَتَبْطُلُ) صَلَاتُهَا (بِهِ) أَيِ: التَّصْفِيقِ (إِنْ كَثُرَ) لِأَنَّهُ عَمَلٌ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا.

(وَكُرْهَ تَنْبِيهِ مِنْهُمَا بِنَحْنَحَةٍ) لِلِاخْتِلَافِ فِي إِنْطَالِهِ الصَّلَاةَ، (و) كُرْهَ (صَفِيرٍ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيدَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]، (و) كُرْهَ (تَصْفِيقُهُ) لِتَنْبِيهِ أَوْ غَيْرِهِ لِلآيَةِ، (و) كُرْهَ (تَسْبِيحِهَا) لِلتَّنْبِيهِ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ مَا أَمَرْتُ بِهِ، وَ(لَا) يُكْرَهُ تَنْبِيهُ مِنْهُ (بِقِرَاءَةٍ وَتَكْبِيرٍ وَتَهْلِيلٍ وَنَحْوِهِ) كَتَحْمِيدٍ وَاسْتِغْفَارٍ، كَمَا لَوْ أَتَى بِهِ لِغَيْرِ تَنْبِيهِ.

﴿تَتِمَّةٌ: مَنْ دَعَاهُ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ فِي صَلَاةٍ، وَجَبَتْ عَلَيْهِ إِجَابَتُهُ، فَرَضًا كَانَتْ الصَّلَاةُ أَوْ نَفْلًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]، وَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ خِطَابُ آدَمِيٍّ. وَيُجِيبُ وَالِدِيهِ فِي نَفْلِ فَقَطْ؛ لِتَقَدُّمِ حَقِّهِمَا وَبِرِّهِمَا عَلَيْهِ، بِخِلَافِ الْفَرْضِ، وَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِهِ أَيْضًا. وَيَجُوزُ إِخْرَاجُ الزَّوْجَةِ مِنَ النَّفْلِ لِحَقِّ الزَّوْجِ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ، فَيَقْدَمُ عَلَى النَّفْلِ، بِخِلَافِ الْفَرْضِ، وَكَذَا حُكْمُ الْقِنِّ، وَيَأْتِي فِي آخِرِ «الصَّيَامِ».

(وَمَنْ بَدَرَهُ) أَيِ: عَاجَلَهُ (بُصَاقٌ أَوْ مُخَاطٌ أَوْ نُخَامَةٌ) وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، (أَزَالَهُ فِي ثَوْبِهِ) وَحَكَ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ إِذْهَابًا لِصُورَتِهِ؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

(١) «الفروع» لابن مفلح (٢/٢٧١).



قَالَ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَإِنَّهُ يَنْاجِي رَبَّهُ، فَلَا يَبْزُقَنَّ قِيلَ قِبَلْتِهِ، لَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ [قَدَمَيْهِ]»^(١)، ثُمَّ أَخَذَ طَرَفَ رِدَائِهِ فَبَزَقَ فِيهِ، ثُمَّ رَدَّ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٢). وَلِمُسْلِمٍ مَعْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٣). وَعَظَفَ أَحْمَدُ بَوَجْهِهِ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، فَبَزَقَ خَارِجَهُ^(٤).

(وَيُبَاحُ) أَنْ يَبْصُقَ وَنَحْوَهُ (بِغَيْرِ مَسْجِدٍ عَنْ يَسَارِهِ وَتَحْتَ قَدَمَيْهِ) زَادَ بَعْضُهُمْ: «الْيُسْرَى»؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْأَحَادِيثِ مُقَيَّدٌ بِذَلِكَ، وَالْمُطْلَقُ يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ، وَإِكْرَامًا لِلْقَدَمِ الْيُمْنَى. (و) بَصَقَهُ وَنَحْوَهُ (فِي ثَوْبٍ أَوْ لِي) وَمِثْلُهُ خِرْقَةٌ مُعَدَّةٌ لِذَلِكَ؛ لِئَلَّا يُؤْذِيَ بِهِ، وَقَيَّدَ فِي «الْإِقْنَاعِ» الْأُولَوِيَّةَ بِمَا إِذَا كَانَ فِي صَلَاةٍ^(٥).

(وَيُكْرَهُ) بَصَقَهُ وَنَحْوَهُ (يَمَنَةً وَأَمَامًا) لِظَاهِرِ الْخَبَرِ، (وَلَزِمَ) مَنْ رَأَى نَحْوَ بُصَاقٍ فِي مَسْجِدٍ (حَتَّى غَيْرَ بَاصِقٍ إِزَالَتُهُ مِنْ مَسْجِدٍ) لِخَبَرِ أَبِي ذَرٍّ^(٦): «وَجَدْتُ فِي مَسَاوِي [أَعْمَالِهَا]^(٧) النَّخَاعَةَ تَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ لَا تُدْفَنُ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٨).

(١) فِي (أ): «قَدَمِهِ».

(٢) الْبُخَارِيُّ (١/ رَقْم: ٤٠٥). وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا (١/ رَقْم: ٥٥١) وَلَكِنْ مُخْتَصَرًا.

(٣) مُسْلِمٌ (١/ رَقْم: ٥٥٠).

(٤) «مَسَائِلُ الْإِمَامِ أَحْمَد» رَوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ (٢٣٣).

(٥) «الْإِقْنَاعُ» لِلْحَجَّائِيِّ (٢٠١/١).

(٦) يَعْنِي: مَرْفُوعًا.

(٧) كَذَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (أ) وَ(ب): «أَعْمَالُنَا».

(٨) مُسْلِمٌ (١/ رَقْم: ٥٥٣).

(وَالْبَصَاقُ فِيهِ) أَي: الْمَسْجِدِ (خَطِيئَةٌ) لِلْخَبَرِ النَّاطِقِ بِذَلِكَ^(١)، (فَيَأْتُمُ بِهَا، وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا) هَكَذَا فِي الْحَدِيثِ.

(قَالَ بَعْضُهُمْ: فَإِنْ قَصَدَ الْبَاصِقُ الدَّفْنَ ابْتِدَاءً، فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِذَا بَصَقَ، وَفِيهِ نَظَرٌ، (وَسُنَّ تَخْلِيقُ مَحَلِّ بَصَاقٍ) أَي: طَلِيُّ مَحَلِّهِ بِالْخَلْقِ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الطَّيِّبِ؛ «لِفَعْلِهِ»^(٢)، قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»^(٣).

(وَسُنَّ لِغَيْرِ مَأْمُومٍ) إِمَامًا كَانَ أَوْ مُتَفَرِّدًا، (صَلَاةٌ إِلَى سُتْرَةٍ) «مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا، بِغَيْرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ»، قَالَ فِي «الْمُبْدِعِ»^(٤). وَلَوْ لَمْ يَخْشَ الْمُصَلِّي مَارًّا، حَضَرًا وَسَفَرًا؛ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ يَرْفَعُهُ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيُصَلِّ إِلَى سُتْرَةٍ، وَلْيُدْنُ مِنْهَا»، رَوَاهُ: أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ^(٥). وَلَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي فِضَاءٍ لَيْسَ بَيْنَ يَدَيْهِ شَيْءٌ»، رَوَاهُ: أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ^(٦).

فَإِنْ كَانَ فِي مَسْجِدٍ أَوْ بَيْتٍ صَلَّى إِلَى حَائِطٍ أَوْ سَارِيَةٍ، وَإِنْ كَانَ فِي

(١) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٤١٥) ومسلم (١/ رقم: ٥٥٢) من حديث أنس بن مالك.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١/ رقم: ١٦٨٢) وأحمد (٣/ رقم: ٥٠٠٢) من حديث ابن عمر.

(٣) «الفروع» لابن مفلح (٢/ ٢٧٣).

(٤) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١/ ٤٣٦).

(٥) أبو داود (١/ رقم: ٦٩٨) وابن ماجه (١/ رقم: ٩٥٤). قال الألباني في «صحيح سنن أبي

داود» (٣/ رقم: ٦٩٥): «إسناده حسن صحيح».

(٦) أحمد (٢/ رقم: ١٩٩٠). انظر: «صحيح سنن أبي داود» للألباني (٣/ ٣٠٢ - ٣٠٣).

وأخرجه أبو داود (١/ رقم: ٧١٨) من حديث الفضل بن العباس، قال الألباني في «ضعيف

سنن أبي داود» (١/ رقم: ١١٤): «ضعيف»



فَصَاءٌ صَلَّى إِلَى سُتْرَةٍ بَيْنَ يَدَيْهِ (مُرْتَفِعَةً قُرْبَ ذِرَاعٍ فَأَقْلَل) لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا وَضَعَ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ [١١٩/ب] فَلْيُصَلِّ، وَلَا يُبَالِي مَنْ يَمُرُّ وَرَاءَ ذَلِكَ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١). (مِنْ جِدَارٍ) أَوْ شَيْءٍ شَاخِصٍ كَحَرْبَةٍ، (أَوْ بِهِيمٍ) يَعْزُضُهُ وَيُصَلِّي إِلَيْهِ، (أَوْ آدَمِيٍّ غَيْرِ كَافِرٍ) لِأَنَّهُ يُكْرَهُ اسْتِقْبَالُهُ كَمَا تَقَدَّمَ.

(و) يُسْتَحَبُّ (قُرْبُهُ مِنْهَا نَحْوُ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ مِنْ قَدَمَيْهِ) لِأَنَّهُ ﷺ [صَلَّى]^(٢) فِي الْكَعْبَةِ وَبَيْنَ يَدَيْهِ الْجِدَارُ نَحْوُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ، رَوَاهُ: أَحْمَدُ، وَابْنُ خَارِيٍّ^(٣). لَكِنْ تَقَدَّمَ فِي الْمَتْنِ أَنَّ حَائِطَ الْمَسْجِدِ لَيْسَ بِسُتْرَةٍ^(٤)، وَلَعَلَّ ذَلِكَ رِوَايَةٌ، وَالصَّحِيحُ مَا هُنَا. قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «وَتَكْفِي السُّتْرَةُ، سَوَاءٌ كَانَتْ مِنْ: جِدَارٍ قَرِيبٍ، أَوْ سَارِيَةٍ، أَوْ جَمَادٍ غَيْرِهِ، أَوْ حَرْبَةٍ، أَوْ شَجَرَةٍ، نَصَّ عَلَيْهِ»^(٥)، انْتَهَى. فَتَأَمَّلْ.

(و) سُنَّ (انْحِرَافُهُ عَنْهَا) أَيِ: السُّتْرَةِ (يَسِيرًا) لِفِعْلِهِ ﷺ، رَوَاهُ: أَحْمَدُ [وَأَبُو دَاوُدَ]^(٦) مِنْ حَدِيثِ الْمُقَدَّادِ بِإِسْنَادٍ لَيِّنٍ^(٧)، لَكِنْ [عَلَيْهِ]^(٨) جَمَاعَةٌ مِنْ

(١) مسلم (١/ رقم: ٤٩٩) من حديث طلحة بن عبيد الله.

(٢) من (ب) فقط.

(٣) أحمد (٣/ رقم: ٦٠٣٤) والبخاري (١/ رقم: ٥٠٦) من حديث ابن عمر.

(٤) «غاية المنتهى» لمرعي الكرمي (١٥١/١).

(٥) «الإنصاف» للمزداوي (٦٣٦/٣).

(٦) من (ب) فقط.

(٧) أحمد (١١/ رقم: ٢٤٣٤٣) وأبو داود (١/ رقم: ٦٩٣). قال النووي في «خلاصة الأحكام»

(١/ رقم: ١٧٣٩): «ضَعَفَهُ الْحُقَاطُ».

(٨) من (ب) فقط.

الْعُلَمَاءُ، عَلَى مَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(١).

(وَيَحْرُمُ) قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: «وِفَاقًا لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ، وَذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ»^(٢)، (مُرُورٌ بَيْنَهُ) أَي: بَيْنَ يَدَيْ كُلِّ مُصَلٍّ (وَبَيْنَ سُتْرَتِهِ، وَلَوْ) كَانَتْ (بَعِيدَةً) عَنْهُ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ^(٣).

(وَالَا) أَي: وَإِنْ لَمْ تَكُنْ سُتْرَةً، (فَ) يَحْرُمُ مُرُورٌ بَيْنَ يَدَيْهِ (فِي) مِقْدَارِ ثَلَاثَةِ (أَذْرُعٍ فَأَقْلَ، بِذِرَاعِ يَدٍ مِنْ قَدَمِ مُصَلٍّ) قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: «فِي الْأَصَحِّ»^(٤). (وَلَيْسَ وَفُوقَهُ كَمُرُورِهِ) قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: «عَلَى الْأَصَحِّ، كَمَا لَا يُكْرَهُ إِلَى بَعِيرٍ وَظَهَرَ رَجُلٌ وَنَحْوِهِ»^(٥)، انْتَهَى. وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ^(٦).

(وَعَرَضُ سُتْرَةٍ أَعْجَبُ إِلَى) الْإِمَامِ (أَحْمَدَ) مِنْ طُولِهَا، قَالَ: «مَا كَانَ أَعْرَضَ فَهُوَ أَعْجَبُ إِلَيَّ»^(٧)، انْتَهَى. لِحَدِيثِ [سَبْرَةَ]^(٨) مَرْفُوعًا: «اسْتَتَرُوا فِي

(١) «التمهيد» لابن عبد البر (٤/١٩٧).

(٢) «الفروع» لابن مفلح (٢/٢٥٦).

(٣) «روضة الطالبين» للنووي (١/٢٩٥).

(٤) «الفروع» لابن مفلح (٢/٢٥٦).

(٥) «الفروع» لابن مفلح (٢/٢٦٠).

(٦) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢١/١٤).

(٧) «مسائل الإمام أحمد» رواية أبي داود (٣١٧).

(٨) كذا في مصادر التخریج، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «سمرة». وهو: سَبْرَةُ بن مَعْبِدِ الْجُهَنِيِّ، رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، وَرَوَى عَنْهُ ابْنُهُ الرَّبِيعُ، وَكَانَ لَهُ دَارٌ بِالْمَدِينَةِ فِي جُھَيْنَةَ، تَوَفَّى فِي خِلَافَةِ مَعَاوِيَةَ. رَاجَعَ تَرْجُمَتَهُ فِي: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّي (١٠/٢٠٣) وَ«الْإِصَابَةُ» لَابْنِ حَجَرٍ (٤/٣١٠٠).



الصَّلَاةِ وَلَوْ بِسَنِهِمْ^(١)، رَوَاهُ الْأَثَرُ. وَقَوْلُهُ: «وَلَوْ بِسَنِهِمْ» يُدُلُّ عَلَى أَنَّ غَيْرَهُ أَوْلَى مِنْهُ.

(وَأِنْ تَعَذَّرَ) عَلَى مُصَلٍّ (غَرَزُ عَصَا، وَضَعَهَا) بَيْنَ يَدَيْهِ عَرْضًا.

(وَيَصِحُّ) تَسْتُرُّ (وَلَوْ بِخَيْطٍ) أَوْ لَبَنَةٍ أَوْ مِخْدَةٍ أَوْ مُصَلَّاهُ الَّذِي تَحْتَهُ، (أَوْ مَا يَعْتَقِدُهُ الْمُصَلِّي سُتْرَةً. وَيَتَجَهُّ: لَوْ صَلَّى لِشَاخِصٍ صَحَّ سُتْرَةٌ بِلَا نِيَّةٍ)، وَفِيهِ تَأَمُّلٌ.

(فَإِنْ لَمْ يَجِدْ) الْمُصَلِّي شَيْئًا، (خَطَّ) خَطًّا (كَالِهَالِ) وَصَلَّى إِلَيْهِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصًا فَلْيَخُطْ خَطًّا وَلَا يَضُرَّهُ مَا مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ»، رَوَاهُ: أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ^(٢). وَقَالَ فِي «الشَّرْحِ»: «وَكَيْفَمَا خَطَّ أَجْزَأَهُ»^(٣). (فَإِذَا مَرَّ مِنْ وَرَائِهَا) أَيِ: السُّتْرَةِ، (شَيْءٌ، لَمْ يُكْرَهْ) لِلْأَخْبَارِ السَّابِقَةِ، وَإِنْ مَرَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا كَلْبٌ أَسْوَدَ بِهِمْ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ.

(وَ) كَذَا (لَوْ لَمْ تَكُنْ) سُتْرَةً، (فَمَرَّ) لَا إِنْ وَقَفَ (بَيْنَ يَدَيْهِ) قَرِيبًا مِنْهُ، كَقَرْبِهِ مِنَ السُّتْرَةِ أَيِ: فِي ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ فَأَقَلَّ مِنْ قَدَمَيْهِ (كَلْبٌ أَسْوَدَ بِهِمْ) وَهُوَ

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٢/ رقم: ٢٨٧٩) وأحمد (٦/ رقم: ١٥٥٧٥) وأبو يعلى (١/ رقم: ٩٣٧) وابن خزيمة (٢/ رقم: ٨١٠) والحاكم (١/ ٢٥٢) والبيهقي (٤/ رقم: ٣٥٠٨). وحسنه الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٦/ رقم: ٢٧٨٣).

(٢) أحمد (٣/ رقم: ٧٥١٠) وأبو داود (١/ رقم: ٦٨٩). قال الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (١/ رقم: ١٠٧): «ضعيف».

(٣) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٣/ ٦٤٢).



مَا لَا لَوْنَ فِيهِ سِوَى السَّوَادِ، (بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ؛ لِحَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ مَرْفُوعًا:

«إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي، فَإِنَّهُ يَسْتُرُهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ [يَدَيْهِ] ^(١) مِثْلَ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ»، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّامِتِ: «مَا بَالُ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْكَلْبِ الْأَحْمَرِ مِنَ الْكَلْبِ الْأَصْفَرِ؟ قَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَا سَأَلْتَنِي فَقَالَ: الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ»، رَوَاهُ: مُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَغَيْرُهُمَا ^(٢).

قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «وَعَنْهُ: «إِنْ كَانَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ بَيَاضٌ لَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِ بِهِيمًا، وَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِمُرُورِهِ»، اخْتَارَهُ الْمَجْدُ فِي «شَرْحِهِ»، وَصَحَّحَهُ ابْنُ تَمِيمٍ. قَالَ فِي «الْمُغْنِي» وَ«الشَّرْحِ»: «لَوْ كَانَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ نُكْتَانِ [تُخَالِفَانِ] ^(٣) لَوْنُهُ، لَمْ يَخْرُجْ بِهِمَا عَنْ اسْمِ الْبَهِيمِ وَأَحْكَامِهِ. وَالْبَهِيمُ فِي اللُّغَةِ: «هُوَ الَّذِي لَا يُخَالِطُ لَوْنُهُ لَوْنُ آخَرٍ، وَلَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالسَّوَادِ»، قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ ^(٤).

و(لَا) تَبْطُلُ إِنْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ (امْرَأَةً) لِأَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ مَرَّتْ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، [١/١٢٠] فَلَمْ يَقْطَعْ صَلَاتَهُ، رَوَاهُ: أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ ^(٥).

(١) من (ب) و«مصادر التخريج» فقط.

(٢) مسلم (١/ رقم: ٥١٠) وأبو داود (١/ رقم: ٧٠٢) وأحمد (٩/ رقم: ٢١٧٣٨، ٢١٨٢٣) والنسائي (٢/ رقم: ٧٦٢).

(٣) كذا في «الإنصاف»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «يخالفان».

(٤) «الإنصاف» للمزداوي (٣/ ٦٤٨ - ٦٤٩).

(٥) أحمد (١٢/ رقم: ٢٧١٦٦) وابن ماجه (٢/ رقم: ٩٤٨). قال الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١٠/ رقم: ٤٧٤٣): «ضعيف».



(و) لَا بِمُرُورِ (حِمَارٍ أَهْلِيٍّ) وَكَذَا وَحْشِيٍّ؛ لِمَا رَوَى الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: «أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ فِي بَادِيَةٍ، فَصَلَّى فِي الصَّخْرَاءِ لَيْسَ بَيْنَ يَدَيْهِ سُتْرَةٌ، وَحِمَارٌ لَنَا وَكَلْبَةٌ يَعْبَثَانِ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَمَا بَالِي بِذَلِكَ»، رَوَاهُ: أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ^(١).

(و) لَا بِمُرُورِ (شَيْطَانٍ) وَبَغْلٍ وَسَنَوْرٍ أَسْوَدَ، اقْتِصَارًا عَلَى مَوْرِدِ النَّصِّ، وَفِي رِوَايَةٍ: «تَبْطُلُ بِمُرُورِ الْمَرْأَةِ وَالْحِمَارِ»، اخْتَارَهَا الْمَجْدُ، وَرَجَّحَهَا الشَّارِحُ، وَقَدَّمَهُ فِي «الْمُسْتَوْعِبِ» وَابْنُ تَمِيمٍ وَ«حَوَاشِي ابْنِ مُفْلِحٍ»، وَجَزَمَ بِهِ نَازِمٌ «الْمُفْرَدَاتِ» وَهُوَ مِنْهَا، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ، وَقَالَ: «هُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ»^(٢).

(و) تُجْزَى سُتْرَةٌ نَجِسَةٌ قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «[إِنْ]^(٣) النَّجِسَةُ لَيْسَتْ كَالْمَغْصُوبَةِ»^(٤).

(وَلَا) تُجْزَى سُتْرَةٌ (مَغْصُوبَةٌ) فَالصَّلَاةُ إِلَيْهَا كَالصَّلَاةِ إِلَى الْقَبْرِ، فَتُكْرَهُ؛ لِأَنَّهَا كَالْبُقْعَةِ الْمَغْصُوبَةِ. وَقَالَ فِي «الْمُبْدِعِ»: «وَسُتْرَةٌ مَغْصُوبَةٌ وَنَجِسَةٌ كَغَيْرِهَا، قَالَ صَاحِبُ «النِّظْمِ»: «وَعَلَى قِيَاسِهِ: سُتْرَةُ الذَّهَبِ»^(٥).

(١) أحمد (١/ رقم: ١٨٢٢) وأبو داود (١/ رقم: ٧١٨). قال الألباني في «ضعيف سنن

أبي داود» (١/ رقم: ١١٤): «ضعيف».

(٢) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٣/ ٦٥٢).

(٣) في (ب): «والصواب».

(٤) «الإنصاف» للمزداوي (٣/ ٦٤١).

(٥) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١/ ٤٣٩).



(و) لَا يُسْتَحَبُّ لِمَأْمُومٍ اتِّخَاذُ سُتْرَةٍ؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يُصَلِّي إِلَى سُتْرَةِ دُونَ أَصْحَابِهِ، فَإِنْ فَعَلَ فَلَيْسَتْ سُتْرَةً؛ لِأَنَّ (سُتْرَةَ الْإِمَامِ سُتْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ).

قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ: «اِخْتَلَفُوا فِي سُتْرَةِ الْإِمَامِ: هَلْ هِيَ سُتْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ، أَوْ سُتْرَةٌ لَهُ خَاصَّةٌ وَهُوَ سُتْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ، مَعَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى أَنَّهُمْ مُصَلُّونَ إِلَى سُتْرَةٍ»^(١)، اِنْتَهَى. وَالْمَعْنَى: أَنَّ سُتْرَةَ الْإِمَامِ سُتْرَةٌ لِلْمَأْمُومِ، سَوَاءً صَلَّى خَلْفَ الْإِمَامِ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ أَوْ عَنْ جَانِبِهِ أَوْ قُدَّامَهُ حَيْثُ صَحَّتْ، أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ فِي «شَرْحِ الْفُرُوعِ»^(٢).

(فَلَا يَضُرُّ صَلَاتُهُمْ) أَيِ: الْمَأْمُومِينَ (مُرُورُ شَيْءٍ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ) لِمَا رَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: «هَبَطْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ ثَنِيَّةٍ^(٣) إِلَى أُخْرَى فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَعَمَدَ إِلَى جِدَارٍ فَاتَّخَذَهُ قِبْلَةً وَنَحْنُ خَلْفُهُ، فَجَاءَتْ بِهِمَّةٌ تَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَمَا زَالَ يُدَارِيهَا حَتَّى لَصِقَ بَطْنُهُ بِالْجِدَارِ، فَمَرَّتْ مِنْ وَرَائِهِ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٤). فَلَوْلَا أَنَّ سُتْرَتَهُ سُتْرَةٌ لَهُمْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ مُرُورِهَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَخَلْفَهُ فَرْقٌ.

(وَأِنْ مَرَّ مَا يَقْطَعُهَا) أَيِ: الصَّلَاةِ، وَهُوَ الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ الْبَهِيمُ (بَيْنَ الْإِمَامِ وَسُتْرَتِهِ، قَطَعَ صَلَاتَهُ وَصَلَاتَهُمْ) قَالَ فِي «الْمُبْدِعِ»: «فَظَاهِرُهُ: أَنَّ هَذَا

(١) «إكمال المعلم» للقاضي عياض (٢/٤١٨ رقم: ٥٠٤).

(٢) انظر: «كشف القناع» للهُوتِي (٢/٤٤١).

(٣) قال ابن أبي الفتح في «المطلع» (ص ٢٢٣): «الثَّنِيَّةُ فِي الْأَصْلِ: الطَّرِيقُ بَيْنَ جَبَلَيْنِ».

(٤) أبو داود (١/ رقم: ٧٠٨). قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٣/ رقم: ٧٠١):

«إسناده حسن صحيح».



فِيمَا يُبْطِلُهَا خَاصَّةً، وَأَنَّ كَلَامَهُمْ فِي نَهْيِ الْأَدْمِيِّ عَنِ الْمُرُورِ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَكَذَا الْمُصَلِّي لَا يَدْعُ شَيْئًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ^(١). وَقَالَ صَاحِبُ «النَّظْمِ»: «لَمْ أَرْ أَحَدًا تَعَرَّضَ لِحَوَازِ مُرُورِ الْإِنْسَانِ بَيْنَ يَدَيْ الْمَأْمُومِينَ»^(٢). فَيَحْتَمِلُ جَوَازُهُ اعْتِبَارًا بِسُتْرَةِ الْإِمَامِ لَهُ حُكْمًا، وَيَحْتَمِلُ اخْتِصَاصُ ذَلِكَ بِعَدَمِ الْإِبْطَالِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَشَقَّةِ عَلَى الْجَمِيعِ، وَتَقَدَّمَ كَلَامُ ابْنِ نَصْرِ اللَّهِ قَرِيبًا.

(وَهَلْ لَهُمْ) أَيِ: الْمَأْمُومِينَ (رَدُّ مَارٍّ) بَيْنَ أَيْدِيهِمْ. (وَهَلْ يَأْتُمُّ) الْمَارُّ؟ فِيهِ اخْتِمَالَانِ؛ لِمَا رَأَيْتُ مِنْ كَلَامِ صَاحِبِ «النَّظْمِ». (مَالَ صَاحِبُ «الْفُرُوعِ»^(٣) إِلَى أَنَّ لَهُمْ رَدَّهُ، وَأَنَّهُ يَأْتُمُّ، وَتَبِعَهُ فِي «الْمُبْدِعِ»^(٤)، وَصَوَّبَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ: لَا^(٥). (وَيَنْجَحُ): أَنَّ إِيَّاحَةَ الرَّدِّ وَحُصُولَ الْإِثْمِ (فِي قَرِيبٍ مِنْهُمْ) ثَلَاثَةٌ أَذْرُعٍ فَأَقَلَّ كَمَا مَرَّ، وَهَذَا تَوَسُّطُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ.

(وَفِي «الْمُسْتَوْعِبِ»): «إِنْ احتَاجَ لِمُرُورٍ أَلْقَى شَيْئًا) بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي تَكُونُ سُتْرَةً لَهُ، (ثُمَّ مَرَّ) [١٢٠/ب] مِنْ وَرَائِهِ»^(٦)، انْتَهَى. فَيَكُونُ مُرُورُهُ مِنْ وَرَاءِ السُّتْرَةِ، وَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ: «مَنْ وَجَدَ فُرْجَةً فِي الصَّفِّ قَامَ فِيهَا إِذَا كَانَتْ بِحِذَائِهِ، فَإِنْ مَشَى إِلَيْهَا عَرَضًا كَرِهَ، وَعَنْهُ: «لَا»»^(٧).

(١) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٤٣٩/١).

(٢) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٢٦٣/٢ - ٢٦٤).

(٣) «الفروع» لابن مفلح (٢٦٤/٢).

(٤) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٤٣٩/١).

(٥) «حواشي الفروع» لابن نصر الله (ل ١٤٨/أ).

(٦) «المستوعب» للسامري (٢٠٨/١).

(٧) «مختصر ابن تميم» (٣٢١/٢).

(فَضَّل)

تَنْقَسِمُ أَقْوَالُ الصَّلَاةِ وَأَفْعَالُهَا إِلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ:

الْأَوَّلُ: مَا لَا يَسْقُطُ عَمْدًا وَلَا سَهْوًا وَلَا جَهْلًا ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ فَرْضًا ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ رُكْنًا ، تَشْبِيهًا لَهُ بِرُكْنِ الْبَيْتِ الَّذِي لَا يَقُومُ إِلَّا بِهِ ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَتِمُّ إِلَّا بِهِ ، وَالْخُلْفُ لَفْظِيٌّ .

وَالضَّرْبُ الثَّانِي: مَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهِ عَمْدًا لَا سَهْوًا أَوْ جَهْلًا ، وَيُجْبَرُ بِالسُّجُودِ ، وَيُسَمَّى الْوَاجِبَ .

الضَّرْبُ الثَّلَاثُ: مَا لَا تَبْطُلُ بِتَرْكِهِ ، وَهُوَ السُّنَنُ .

وَقَدْ ذَكَرَهَا عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ فَقَالَ: (أَرْكَانُ صَلَاةٍ، وَتُسَمَّى فُرُوضًا مَا كَانَ فِيهَا) اخْتِزَازًا عَنِ الشَّرْطِ ، (وَلَا تَسْقُطُ عَمْدًا) خَرَجَ السُّنَنُ ، (أَوْ) أَيُّ: وَلَا تَسْقُطُ (سَهْوًا أَوْ جَهْلًا) خَرَجَ الْوَاجِبَاتُ ، (وَهِيَ أَرْبَعَةٌ عَشْرَ) رُكْنًا بِالْاِسْتِقْرَاءِ:

(أَحَدُهَا: قِيَامُ قَادِرٍ فِي فَرْضٍ) وَلَوْ عَلَى الْكِفَايَةِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨] ، وَحَدِيثِ عِمْرَانَ مَرْفُوعًا: «صَلِّ قَائِمًا ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ



فَقَاعِدًا...» إلخ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(١). وَخُصَّ بِالْفَرْضِ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا:
«كَانَ يُصَلِّي لَيْلًا طَوِيلًا قَاعِدًا...» الْحَدِيثُ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٢).

وَالْقُدْرَةُ شَرْطٌ فِي الْجَمِيعِ أَي: فِي جَمِيعِ الْأَرْكَانِ، فَلَيْسَتْ خَاصَّةً
بِالْقِيَامِ، (سِوَى خَائِفٍ بِهِ) أَي: بِالْقِيَامِ، كَمَنْ بِمَكَانٍ لَهُ حَائِطٌ يَسْتُرُهُ جَالِسًا
فَقَطْ، وَيَخَافُ بِقِيَامِهِ نَحْوَ عَدُوٍّ، فَيَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ جَالِسًا. (وَ) سِوَى (عُزْيَانٍ)
لَا يَجِدُ سُتْرَةً، فَيُصَلِّي جَالِسًا نَذْبًا وَيَنْضَمُّ، وَتَقَدَّمَ. (وَ) سِوَى مَرِيضٍ يُمَكِّنُهُ
الْقِيَامُ، لَكِنْ لَا تُمَكِّنُ مَدَاوَاتُهُ قَائِمًا، فَيَسْقُطُ عَنْهُ الْقِيَامُ (لِلْمُدَاوَاةِ)، وَيُصَلِّي
جَالِسًا دَفْعًا لِلخَرَجِ.

(وَ) كَذَا يُصَلِّي جَالِسًا لِأَجْلِ (قَصْرِ سَقْفٍ لِعَاجِزٍ عَنْ خُرُوجٍ) لِحَبْسٍ
وَنَحْوِهِ بِمَكَانٍ قَصِيرِ السَّقْفِ. (وَ) كَذَا يُصَلِّي قَادِرٌ عَلَى قِيَامٍ قَاعِدًا (خَلْفَ
إِمَامٍ) الـ (حَيٍّ) أَي: الرَّائِبِ، الـ (عَاجِزٍ) عَنِ الْقِيَامِ (بِشَرْطِهِ) وَهُوَ أَنْ يُرْجَى
زَوَالُ عِلَّتِهِ، وَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ فِي «صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ».

(وَ) وَحَدُّ قِيَامٍ مَا لَمْ يَصِرْ رَاكِعًا) أَي: أَلَّا يَصِلَ إِلَى الرُّكُوعِ الْمُجْزِئِ، (فَلَا
يُضَرُّ خَفْضُ رَأْسٍ) عَلَى هَيْئَةِ الْإِطْرَاقِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ يُسَمَّى قَائِمًا.
(وَ) لَا يَضُرُّ أَيْضًا (انْحِنَاءٌ) إِذَا كَانَ (قَلِيلًا) فَإِنْ كَثُرَ ضَرَّ.

(وَلَوْ وَقَفَ) الْمُصَلِّي (عَلَى إِحْدَى رِجْلَيْهِ لِغَيْرِ عُذْرٍ، [كُرْهٍ]^(٣) وَأَجْزَأُ)

(١) البخاري (٢/ رقم: ١١١٧).

(٢) مسلم (١/ رقم: ٧٣٠).

(٣) من (ب) و«غاية المنتهى» لمرعي الكزمي (١٨٠/١) فقط.

فِي ظَاهِرِ كَلَامِ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ ، خِلَافًا لِابْنِ الْجَوْزِيِّ . وَنَقَلَ خَطَّابُ بْنُ بَشْرٍ ^(١)
عَنْ أَحْمَدَ : «لَا أُدْرِي» ^(٢) .

(وَالرُّكْنُ مِنْهُ) أَيُ: مِنَ الْقِيَامِ ، (الِإِنْصَابُ بِقَدْرِ تَكْبِيرَةٍ) (الْإِحْرَامُ ،
وَقِرَاءَةٍ) (الْفَاتِحَةُ) فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى ، وَفِيمَا بَعْدَهَا بِقَدْرِ قِرَاءَةِ «الْفَاتِحَةِ»
فَقَطْ ؛ لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ مَنْ عَجَزَ عَنِ الْقِرَاءَةِ وَبَدَّلَهَا مِنَ الذِّكْرِ وَقَفَ بِقَدْرِهَا . وَفِي
«الْخِلَافِ» وَ«الْإِنْصَارِ» : «بِقَدْرِ التَّحْرِيمَةِ» ؛ بِدَلِيلِ إِذْرَاكِ الْمَسْبُوقِ فَرَضَ
الْقِيَامَ بِذَلِكَ ^(٣) . وَرَدَّهُ فِي «شَرْحِ الْفُرُوعِ» بِأَنَّ ذَلِكَ رُخْصَةٌ فِي حَقِّ الْمَسْبُوقِ
خَاصَّةً ؛ لِإِذْرَاكِ فَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ ^(٤) .

وَمَا قَامَ مَقَامَ الْقِيَامِ - وَهُوَ (الْقُعُودُ) وَنَحْوُهُ كَالِإِضْطِجَاعِ - (لِدَعَايِزِ)
عَنِ الْقِيَامِ أَوْ عَنْهُ وَعَنِ الْقُعُودِ ، [(و) كَالْقُعُودِ] ^(٥) فِي حَقِّ (الْمُتَنَفِّلِ) = فَهُوَ
(رُكْنٌ فِي حَقِّهِ) لِقِيَامِهِ مَقَامَ الرُّكْنِ .

(الثَّانِي) مِنَ الْأَرْكَانِ : (تَكْبِيرَةُ) (الْإِحْرَامِ) ؛ لِحَدِيثِ : «تَحْرِيمُهَا
التَّكْبِيرُ» ^(٦) . (وَمَرَّ ذِكْرُ (شُرُوطِهَا) أَيُ: تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ مُفْصَّلَةً ، [١/١٢١] وَلَيْسَتْ

(١) هو: خطاب بن بشر بن مطر، أبو عمر البغدادي المذكّر، كان رأساً في التذكير والوعظ،
وكان إذا تكلم كأنه نذير قوم، قال الخلال: «كان عنده عن أبي عبد الله مسائل حساناً صالحة»،
توفي في المحرم سنة أربع وستين ومئتين. راجع ترجمته في: «طبقات الحنابلة» لابن
أبي يعلى (١/ رقم: ٢٠٤) و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٣٢٧/٦).

(٢) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٣/٦٦٥).

(٣) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٢/٢٤٤ - ٢٤٥).

(٤) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٢/٤٤٦).

(٥) من «كشاف القناع» للبهوتي (٢/٤٤٧) فقط.

(٦) أخرجه أحمد (١/ رقم: ١٠٢١، ١٠٨٧) والدارمي (٧٤٨) وأبو داود (١/ رقم: ٦٢، ٦١٨) =

التَّكْبِيرَةُ بِشَرْطٍ ، بَلْ هِيَ مِنَ الصَّلَاةِ .

(الثَّالِثُ: قِرَاءَةُ «الْفَاتِحَةِ» أَوْ مَا قَامَ مَقَامَهَا لِعَاجِزٍ عَنْهَا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ لِإِمَامٍ وَمُنْفَرِدٍ) وَكَذَا مَأْمُومٌ ؛ لِحَدِيثِ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِـ» فَاتِحَةِ الْكِتَابِ»^(١) ، لَكِنْ يَتَحَمَّلُهَا الْإِمَامُ عَنِ الْمَأْمُومِ ؛ لِلخَبَرِ وَتَقَدَّمَ مُوَضَّحًا .

(الرَّابِعُ: الرُّكُوعُ ، وَهُوَ فَرَضٌ بِـ) (الْإِجْمَاعُ)^(٢) ، وَسَنَدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا﴾ [الحج: ٧٧] ، وَقَوْلُهُ ﷺ فِي حَدِيثِ الْمُسِيِّ فِي صَلَاتِهِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ: «ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ رَاكِعًا»^(٣) ، وَتَقَدَّمَ الْمُجْزِئُ مِنَ الرُّكُوعِ .

(الخَامِسُ: الرَّفْعُ مِنْهُ) أَيُّ: مِنَ الرُّكُوعِ ؛ لِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ: «ثُمَّ ارْفَعْ» . (إِلَّا مَا) أَيُّ: رُكُوعًا وَرَفْعًا مِنْهُ (بَعْدَ) رُكُوعٍ (أَوَّلٍ مِنْهُمَا) أَيُّ: الرُّكُوعِ وَالرَّفْعِ مِنْهُ (فِي صَلَاةِ كُسُوفٍ) فَلَيْسَ بِرُكْنٍ ، وَلَوْ آخَرَ قَوْلُهُ: «إِلَّا مَا بَعْدَ...» إلخ ، حَتَّى يَذْكَرَ الْإِعْتِدَالَ عَنِ الرُّكُوعِ لَكَانَ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّ الْإِعْتِدَالَ عَنِ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ وَالرَّفْعُ مِنْهُ رُكْنٌ ، وَمَا بَعْدَهُ سُنَّةٌ .

= وابن ماجه (١/ رقم: ٢٧٥) والترمذي (١/ رقم: ٣) من حديث عليّ. قال الترمذي: «هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن». وقال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٣٠١): «صحيح» .

(١) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٧٥٦) ومسلم (١/ رقم: ٣٩٤) من حديث عبادة بن الصامت .

(٢) «مراتب الإجماع» لابن حزم (ص ٤٩) .

(٣) حديث المسيء في صلاته أخرجه البخاري (١/ رقم: ٧٥٧ ، ٧٩٣) و(٨/ رقم: ٦٢٥١ ،

٦٢٥٢ ، ٦٦٦٧) ومسلم (١/ رقم: ٣٩٧) من حديث أبي هريرة .

(وَإِذَا رَفَعَ وَشَكَ هَلْ أَتَى) مِنَ الرُّكُوعِ (بِقَدْرِ إِجْزَاءٍ) أَمْ لَا ، (وَجَبَ أَنْ يَعُودَ فَيَرْكَعَ حَتَّى يَطْمَئِنَّ) لِيُخْرِجَ مِنَ الْوَاجِبِ بَيِّنَتَيْنِ .

(السَّادِسُ: الْاِعْتِدَالُ) لِقَوْلِهِ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ: «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا». (وَيَتَجَهَّ بِـ) (اِحْتِمَالٍ) قَوِيٍّ: (وَأَقْلَهُ) أَيِ: الْاِعْتِدَالِ (عَوْدُهُ) أَيِ: الْمُصَلِّي (لِهَيْئَتِهِ الْمُجْزِئَةِ) مِنَ الْقِيَامِ (قَبْلَ) الـ(رُّكُوعِ)؛ لِأَنَّهُ فِي تِلْكَ الْهَيْئَةِ يُسَمَّى قَائِمًا، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ حَدَّ الْقِيَامِ مَا لَمْ يَصِرْ رَاكِعًا كَمَا تَقَدَّمَ، وَكَمَالُهُ أَنْ [يُسْتَتِمَ] ^(١) قَائِمًا.

(وَلَا تَبْطُلُ) الصَّلَاةُ (بِطُولِ اِعْتِدَالٍ) لِأَنَّ فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ: أَنَّهُ ﷺ طَوَّلَهُ قَرِيبَ قِيَامِهِ وَرُكُوعِهِ ^(٢). (وَيَتَجَهَّ: الْمُرَادُ بِطُولِهِ: نَحْوُ قُرْبِ قِيَامِهِ ، لَا مُطْلَقًا) لِحَدِيثِ الْبَرَاءِ، وَفِيهِ بَعْدُ، فَتَأَمَّلْ.

(وَأَدْخَلَ) فِي («الِإِفْتِنَاعِ») ^(٣) الرِّفْعَ فِي الْاِعْتِدَالِ لِاسْتِزَامِهِ لَهُ، وَصَنِعُ صَاحِبِ «الِإِفْتِنَاعِ» مُوَافِقٌ لِأَكْثَرِ الْأَصْحَابِ، وَفَرَّقَ فِي «الْفُرُوعِ» وَ«الْمُنْتَهَى» وَالْمُصَنِّفُ بَيْنَهُمَا ^(٤)، فَعَدُّوا كِلَا مِنْهُمَا رُكْنًا [فِي تَحْقُقِ] ^(٥) الْخِلَافِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا.

(السَّابِعُ: السُّجُودُ) إِجْمَاعًا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مَرَّتَيْنِ ^(٦)؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:

(١) فِي (ب): «يُسْتَقِيم».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١/ رَقْم: ٧٩٢) وَمُسْلِمٌ (١/ رَقْم: ٤٧١).

(٣) «الِإِفْتِنَاعُ» لِلْحَجَّائِيِّ (١/ ٢٠٣).

(٤) «الْفُرُوعُ» لِابْنِ مَفْلَحٍ (٢/ ٢٤٦) وَ«مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ» لِابْنِ النِّجَارِ (١/ ٨٨).

(٥) فِي (ب): «لِتَحْقُقِ».

(٦) «مَرَاتِبُ الْإِجْمَاعِ» لِابْنِ حَزْمٍ (ص ٤٩).



﴿وَأَسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧] ، وَلِحَدِيثِ الْمُسِيِّ فِي صَلَاتِهِ ، (وَمَرَّ أَكْمَلُهُ وَأَقْلَهُ مَعَ ذِكْرِ الرُّكُوعِ) فِي «صِفَةِ الصَّلَاةِ» .

(الثَّامِنُ: الرَّفْعُ مِنْهُ) أَي: مِنَ السُّجُودِ .

(التَّاسِعُ: الْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ) لِقَوْلِهِ ﷺ لِلْمُسِيِّ فِي صَلَاتِهِ: «ثُمَّ ارْزُقْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا» .

(وَشَرْطٌ فِي نَحْوِ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ وَرَفْعٍ مِنْهُمَا أَنْ لَا يَقْصِدَ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَذْكُورَاتِ (غَيْرُهُ) ، وَ(لَا) يُشْتَرَطُ (أَنْ يَقْصِدَهُ) أَي: الْمَذْكُورَ مِنْ نَحْوِ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ وَرَفْعٍ مِنْهُمَا بِفِعْلِهِ ، (اِكْتِفَاءً بِنِيَّةِ الصَّلَاةِ الْمُسْتَصْحَبِ حُكْمُهَا) وَجُوبًا .

([الْعَاشِرُ] ^(١): الطَّمَأْنِينَةُ فِي كُلِّ رُكْنٍ فِعْلِيٌّ) مِمَّا تَقَدَّمَ ؛ لِأَمْرِ ﷺ لِلْمُسِيِّ فِي صَلَاتِهِ عِنْدَ ذِكْرِ كُلِّ فِعْلٍ مِنْهَا بِالطَّمَأْنِينَةِ .

(وَهِيَ) أَي: الطَّمَأْنِينَةُ (السُّكُونُ وَإِنْ قَلَّ) قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «اطْمَأَنَّ الرَّجُلُ اطمِئنانًا وَطْمَأْنِينَةً ، أَي: سَكَنَ» ^(٢) . (وَمَا فِيهِ) ذِكْرٌ (وَاجِبٌ فَبَقْدَرِ إِتْيَانِهِ لِذَاكِرٍ) ، وَلِنَاسِيهِ بِقَدَرِ أَذْنَى سُكُونٍ ، وَكَذَا الْمَأْمُومُ بَعْدَ انْتِصَابِهِ مِنَ الرُّكُوعِ ؛ لِأَنَّهُ لَا ذِكْرَ فِيهِ .

وَقَدْ تَبَعَ الْمُصَنِّفُ فِي هَذِهِ التَّفْرِقَةِ صَاحِبَ «الْإِقْنَاعِ» ^(٣) . قَالَ شَارِحُهُ:

(١) من (ب) و«غاية المنتهى» لمرعي الكزمي (١٨١/١) فقط .

(٢) «الصحيح» للجوهري (٢١٥٨/٦) مادة: ط م ن .

(٣) «الإقناع» للحجّاي (٢٠٤/١) .

«هَذِهِ التَّفْرِقَةُ لَمْ أَجِدْهَا فِي «الْفُرُوعِ» وَلَا «الْمُبْدِعِ» وَلَا «الْإِنْصَافِ» وَلَا غَيْرَهَا مِمَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ، وَفِيهَا نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الرُّكْنَ لَا يَخْتَلِفُ بِالذَّاكِرِ وَالنَّاسِي، بَلْ فِي كَلَامِ «الْإِنْصَافِ» مَا يَخَالِفُهَا، فَإِنَّهُ حَكَى فِي الطُّمَأْنِينَةِ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: هِيَ السُّكُونُ وَإِنْ قُلَّ، وَقَالَ: «عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ».

[١٢١/ب]

وَالثَّانِي: بِقَدْرِ الذِّكْرِ الْوَاجِبِ، قَالَ الْمَجْدُ فِي «شَرْحِهِ» وَتَبِعَهُ فِي «الْحَاوِي الْكَبِيرِ»: «وَهُوَ الْأَقْوَى»، وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْمُذْهَبِ».

ثُمَّ قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «وَفَائِدَةُ الْوَجْهَيْنِ: إِذَا نَسِيَ التَّسْبِيحَ فِي رُكُوعِهِ أَوْ سُجُودِهِ، أَوْ التَّحْمِيدَ فِي اعْتِدَالِهِ، أَوْ سُؤَالَ الْمَغْفِرَةِ فِي جُلُوسِهِ، أَوْ عَجَزَ عَنْهُ لِعُجْمَةٍ أَوْ خَرَسَ أَوْ تَعَمَّدَ تَرْكَهُ، وَقُلْنَا: هُوَ سُنَّةٌ، وَاطْمَأَنَّ قَدْرًا لَا يَتَّسِعُ لَهُ = فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، وَلَا تَصِحُّ عَلَى الثَّانِي»^(١)، انْتَهَى كَلَامُ شَارِحِ «الْإِقْنَاعِ».

(الْحَادِي عَشَرَ: التَّشَهُّدُ الْأَخِيرُ) لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «كُنَّا نَقُولُ قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ عَلَيْنَا التَّشَهُّدُ: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قُولُوا التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ...»»^(٢)، رَوَاهُ: الدَّارَقُطْنِيُّ وَابْنُ بَيْهَقٍ وَصَحَّاحُهُ^(٣)، وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى فَرْضِيَّتِهِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

(١) «كشاف القناع» للهُتَوِيِّ (٢/٤٥٠).

(٢) الدَّرَاقُطْنِيُّ (٢/رقم: ١٣٢٧) وَابْنُ بَيْهَقٍ (٣/رقم: ٢٨٦٠). قَالَ الْأَلْبَانِيُّ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ»

(٢/رقم: ٣١٩): «صَحِيحٌ».

أَحَدُهُمَا: قَوْلُهُ: «قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ عَلَيْنَا التَّشَهُّدُ».

وَالثَّانِي: قَوْلُهُ ﷺ: «قُولُوا»، وَالْأَمْرُ لِلْجُوبِ، وَقَدْ بَيَّنَّ الْأَمْرُ بِهِ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» أَيْضًا^(١).

(بَعْدَ أَقَلِّ مُجْزِئٍ مِنَ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ)، وَتَقَدَّمَ. (وَالرُّكْنُ مِنْهُ) أَيُّ: مِمَّا زَادَ عَلَى التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ» فَقَطَّ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، قَالَهُ فِي «الْإِنْصَافِ»^(٢).

❖ فَائِدَةٌ: قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي «الْفُنُونِ»: «كَانَ [يَلْزِمُ]^(٣) النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَقُولَ فِي التَّشَهُّدِ: وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، وَالشَّهَادَتَانِ فِي الْأَذَانِ». وَقَالَ ابْنُ حَمْدَانَ فِي «الرَّعَايَةِ»: «يَحْتَمِلُ لَزُومُ ذَلِكَ وَجْهَيْنِ»^(٤).

❖ تَعَمُّةٌ: مَحَلُّ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ﷺ بَعْدَ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ، فَلَا تُجْزِئُ إِنْ قُدِّمَتْ عَلَيْهِ.

(الثَّانِي عَشَرَ: الْجُلُوسُ لَهُ) أَيُّ: التَّشَهُّدِ الْأَخِيرِ، (وَالْجُلُوسُ لِلتَّسْلِيمَتَيْنِ) لِأَنَّهُ بَيَّنَّ أَنَّهُ ﷺ وَاطَّبَ عَلَى الْجُلُوسِ لِذَلِكَ، وَقَالَ: «صَلُّوا

(١) البخاري (١/ رقم: ٨٣١) ومسلم (١/ رقم: ٤٠٢).

(٢) «الإنصاف» للمزداوي (٦٦٨/٣).

(٣) من (ب) و«الإنصاف» فقط.

(٤) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٦٦٩/٣).



كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي»^(١). (قَالَ ابْنُ حَامِدٍ: «فَإِنْ زُحِمَ عَنِ الْجُلُوسِ لِلتَّشَهُدِ، أَتَى بِهِ» أَي: بِالتَّشَهُدِ، (قَائِمًا وَأَجْزَأَهُ) وَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ: «الْأَوَّلَى انْتِظَارُ الزَّحَامِ»، وَقَدَّمَهُ فِي «الرَّعَايَةِ»^(٢)).

(وَيَتَّعِجُهُ) إِنَّمَا يَأْتِي بِهِ قَائِمًا إِنْ كَانَ (فِي تَشَهُدٍ أَوَّلٍ) لِكَوْنِهِ أَسْهَلَ مِنَ الْآخِرِ وَأَخَفَ مِنْهُ، لَكِنْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي عَدَمِ السَّقُوطِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَمْدًا، وَلَا فِي السَّقُوطِ مَعَ الْعَجْزِ، وَيُؤَيِّدُهُ نَقْلُ ذَلِكَ فِي «الْإِنْصَافِ» فِي «الْجُمُعَةِ»، وَلَيْسَ فِيهَا إِلَّا تَشَهُدٌ وَاحِدٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(الثَّالِثُ عَشَرَ: التَّسْلِيمَتَانِ) عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي سَبَقَتْ؛ لِحَدِيثِ: «تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»^(٣)، وَلِأَنَّهُمَا نُطْقُ مَشْرُوعٌ فِي أَحَدٍ طَرَفَيْهَا، فَكَانَ رُكْنًا كَالطَّرَفِ الْآخَرِ.

(فَلَا يَخْرُجُ مِنْ) صَلَاةٍ (فَرَضٍ - وَيَتَّعِجُهُ: وَلَوْ نَذَرًا - إِلَّا بِهِمَا) لِمَا تَقَدَّمَ، (سِوَى) صَلَاةٍ (جِنَازَةٍ) وَسُجُودٍ تِلَاوَةٍ وَشُكْرِ، فَيَخْرُجُ مِنْهَا بِوَاحِدَةٍ، وَيَأْتِي فِي مَحَالِهِ.

(وَيَخْرُجُ مِنْ) صَلَاةٍ (نَفْلٍ بِ) تَسْلِيمَةٍ (وَاحِدَةٍ) عَلَى مَا اخْتَارَهُ

(١) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٦٣١) من حديث مالك بن الحويرث.

(٢) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٥/ ٢١٤).

(٣) أخرجه أحمد (١/ رقم: ١٠٢١، ١٠٨٧) والدارمي (٧٤٨) وأبو داود (١/ رقم: ٦٢، ٦١٨)

وابن ماجه (١/ رقم: ٢٧٥) والترمذي (١/ رقم: ٣) من حديث علي. قال الترمذي: «هذا

الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن». وقال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم:

٣٠١): «صحيح».

[جَمَاعَةً] ^(١)، مِنْهُمْ الْمَجْدُ ^(٢). قَالَ فِي «الْمُعْنِي» وَ«الشَّرْح»: «لَا خِلَافَ أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنَ الثَّقَلِ بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ. (و) قَالَ الْقَاضِي: «(الثَّانِيَةُ سُنَّةٌ) فِي الْجِنَازَةِ وَالنَّافِلَةِ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ» ^(٣)، انْتَهَى. وَظَاهِرُ مَا قَدَّمَهُ فِي «الْمُبْدِعِ» وَغَيْرِهِ أَنَّ الثَّقَلَ كَالْفَرْضِ ^(٤)، وَهُوَ ظَاهِرُ مَا قَطَعَ بِهِ فِي «الْمُنْتَهَى» ^(٥). وَالتَّسْلِيمَتَانِ مِنَ الصَّلَاةِ، فَلَا يَقُومُ الْمَسْبُوقُ ^(٦) قَبْلَهُمَا.

(الرَّابِعَ عَشَرَ: [تَرْتِيبُ] ^(٧) الْأَرْكَانِ كَمَا ذَكَرْنَا) هُنَا وَفِي «صِفَةِ الصَّلَاةِ»؛ لِحَدِيثِ الْمُسِيِّ فِي صَلَاتِهِ، حَيْثُ عَلَّمَهُ إِيَّاهَا مُرْتَبَةً بِ«ثُمَّ» [الْمُقْتَضِيَةَ] ^(٨) لِلتَّرتِيبِ، [وَصَحَّ أَنَّهُ ﷺ] ^(٩) كَانَ يُصَلِّي كَذَلِكَ، وَقَالَ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» ^(١٠). (فَمَنْ سَجَدَ مَثَلًا قَبْلَ رُكُوعٍ [عَمْدًا] ^(١١) بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ، (وَسَهْوًا يَرْجِعُ) وَجُوبًا (لِيَرْكَعَ ثُمَّ يَسْجُدُ) لِيَحْصَلَ لَهُ التَّرتِيبُ، وَلَغَتْ تِلْكَ السَّجْدَةُ.

(١) فِي (ب): «جَمْع».

(٢) انْظُر: «الإِقْنَاع» لِلْحَجَّائِي (٢٠٤/١ - ٢٠٥).

(٣) انْظُر: «الإِقْنَاع» لِلْحَجَّائِي (٢٠٤/١ - ٢٠٥).

(٤) «الْمُبْدِع» لِبَرَهَانَ الدِّينِ بْنِ مَفْلَحٍ (٤٤٤/١ - ٤٤٥).

(٥) «مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ» لِابْنِ النِّجَارِ (٨٩/١).

(٦) بَعْدَهَا فِي (أ) وَ(ب) زِيَادَةٌ: «و»، وَالصَّوَابُ حَذْفُهَا.

(٧) فِي (ب): «(تَرْتِيبُهُ)».

(٨) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (أ) وَ(ب): «الْمُقْتَفِيَّة».

(٩) مِنْ (ب) فَقَطْ.

(١٠) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١/ رَقْم: ٦٣١) مِنْ حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ الْحَوِيرِثِ.

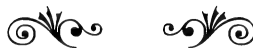
(١١) مِنْ (ب) وَ«غَايَةُ الْمُنْتَهَى» لِمُرْعِي الْكُرْمِيِّ (١٨٢/١) فَقَطْ.

(فَرَج)

(لَوْ اعْتَقَدَ مُصَلٍّ هَذِهِ الْأَرْكَانَ) الْمَذْكُورَةَ لِلصَّلَاةِ (سُنَّةً، أَوْ اعْتَقَدَ السُّنَّةَ فَرَضًا، أَوْ لَمْ يَعْتَقِدْ شَيْئًا، وَ) [لَكِنَّهُ] ^(١) (أَدَّاهَا) عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ [١/١٢٢] السَّابِقِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى الشَّرُوطِ وَالْأَرْكَانِ وَالْوَاجِبَاتِ، (عَالِمًا أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنَ الصَّلَاةِ) أَوْ لَمْ يَعْرِفِ الشَّرْطَ مِنَ الرُّكْنِ = (فَ) صَلَاتُهُ (صَحِيحَةٌ).

«قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: «لَا يُضَرُّهُ أَنْ لَا يَعْرِفَ الرُّكْنَ مِنَ الشَّرْطِ، وَالْفَرَضَ مِنَ السُّنَّةِ». وَرَدَّ الْمَجْدُ عَلَى مَنْ لَمْ يُصَحِّحِ الْإِثْمَامَ بِمَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ «الْفَاتِحَةَ» نَقْلٌ بِفِعْلِ الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ، مَعَ شِدَّةِ اخْتِلَافِهِمْ فِيمَا هُوَ الْفَرَضُ وَالسُّنَّةُ، وَلِأَنَّ اعْتِقَادَ الْفَرَضِيَّةِ وَالنَّقْلِيَّةِ يُؤَثِّرُ فِي جُمْلَةِ الصَّلَاةِ لَا تَفَاصِيلِهَا؛ لِأَنَّ مَنْ صَلَّى يَعْتَقِدُ الصَّلَاةَ فَرِيضَةً يَأْتِي بِأَفْعَالٍ تَصَحُّ مَعَهَا، بَعْضُهَا فَرَضٌ وَبَعْضُهَا نَقْلٌ، وَهُوَ يَجْهَلُ الْفَرَضَ مِنَ السُّنَّةِ، أَوْ يَعْتَقِدُ الْجَمِيعَ فَرَضًا، صَحَّتْ صَلَاتُهُ إجماعاً»، قَالَ فِي «الْمُبْدِعِ» ^(٢).

(وَيَتَجَهُّ: وَعَلَى قِيَاسِهِ نَحْوُ وَضُوءٍ) كَتَمِيمٌ إِذَا اعْتَقَدَ أَرْكَانَهُ سُنَنًا أَوْ سُنَّةً فَرُوضًا، أَوْ لَمْ يَعْتَقِدْ وَأَدَّاهُ عَالِمًا أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنَ الْوُضُوءِ أَوْ نَحْوِهِ، فَوُضُوءُهُ صَحِيحٌ.



(١) فِي (أ): «لَكِنْ».

(٢) «الْمُبْدِعُ» لِبَرَهَانَ الدِّينِ بْنِ مَفْلَحٍ (١/٤٤٥).

(فَضَّلَ)



(و) الضَّرْبُ الثَّانِي مِنْ أَقْوَالِ الصَّلَاةِ وَأَفْعَالِهَا: (وَأَجَبَاتُهَا).

وَهِيَ: (مَا كَانَ فِيهَا) خَرَجَ الشُّرُوطُ، (وَتَبَطَّلَ) الصَّلَاةُ (بِتَرْكِهَا عَمْدًا) خَرَجَ السُّنَنُ، (وَتَسْقُطُ سَهْوًا وَجَهْلًا) نَصًّا^(١)، خَرَجَ الْأَرْكَانُ. (وَيَجِبُ السُّجُودُ) أَي: سُجُودُ السَّهْوِ (لِذَلِكَ) أَي: لِتَرْكِهَا سَهْوًا أَوْ جَهْلًا.

(وَهِيَ) ثَمَانِيَّةٌ:

الْأَوَّلُ: (تَكْبِيرٌ لِغَيْرِ إِحْرَامٍ) أَي: تَكْبِيرُ الْإِنْتِقَالِ فِي مَحَلِّهِ؛ لِقَوْلِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ مَرْفُوعًا: «فَإِذَا كَبَّرَ الْإِمَامُ وَرَكَعَ فَكَبِّرُوا وَارْكَعُوا، وَإِذَا كَبَّرَ وَسَجَدَ فَكَبِّرُوا وَاسْجُدُوا»، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ^(٢). وَهَذَا أَمْرٌ، [وَهُوَ]^(٣) يَقْتَضِي الْوُجُوبَ.

(سَوَى تَكْبِيرَةِ رُكُوعٍ مَسْبُوقٍ أَدْرَكَ إِمَامَهُ رَاكِعًا، فَ) إِنَّ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ فَرَضٌ عَلَيْهِ، وَتَكْبِيرَةُ الرُّكُوعِ (سُنَّةٌ) فِي حَقِّهِ؛ لِإِلَاجِئِزَاءِ عَنْهَا بِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ،

(١) «الإقناع» للحَجَّائِي (٢٠٥/١).

(٢) أَحْمَدُ (٨/ رَقْم: ١٩٩٧٦) وَمُسْلِمٌ (١/ رَقْم: ٤٠٤).

(٣) مِنْ (ب) فَقَطْ.



(فَإِنْ نَوَّاهَا) أَي: تَكْبِيرَةُ الرُّكُوعِ (مَعَ تَكْبِيرَةِ إِحْرَامٍ، لَمْ تَنْعَقِدْ) صَلَاتُهُ.

وَعَنِ الْإِمَامِ: أَنَّ تَكْبِيرَاتِ الْإِنْتِقَالَاتِ سُنَّةٌ؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يُعَلِّمَهَا الْمُسِيءَ فِي صَلَاتِهِ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ^(١). قُلْنَا: وَلَمْ يُعَلِّمَهُ التَّشَهُّدَ وَلَا السَّلَامَ، وَلَعَلَّهُ اقْتَصَرَ عَلَى تَعْلِيمِهِ مَا أَسَاءَ فِيهِ.

(و) الثَّانِي: (تَسْمِيعٌ) أَي: قَوْلُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، (لِإِمَامٍ وَمُنْفَرِدٍ، لَا لِمَأْمُومٍ) لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَأْتِي بِهِ^(٢)، وَقَالَ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»^(٣).

(و) الثَّالِثُ: (تَحْمِيدٌ) أَي: قَوْلُ: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»، لِكُلِّ مَنْ إِمَامٍ وَمَأْمُومٍ وَمُنْفَرِدٍ؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ النُّصُوصِ فِعْلًا لَهُ وَأَمْرًا بِهِ.

(و) الرَّابِعُ: (تَسْبِيحَةٌ أُولَى فِي رُكُوعٍ).

(و) الْخَامِسُ: تَسْبِيحَةٌ [أُولَى]^(٤) فِي (سُجُودٍ)، وَتَقَدَّمَ دَلِيلُهُ.

(و) السَّادِسُ: («رَبِّ اغْفِرْ لِي») إِذَا جَلَسَ (بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ) مَرَّةً.

(لِلْكُلِّ) أَي: [لِلْإِمَامِ]^(٥) وَالْمَأْمُومِ وَالْمُنْفَرِدِ؛ لِثَبُوتِهِ عَنْهُ ﷺ، وَقَوْلِهِ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»^(٦).

(١) انظر: «الكافي» لابن قدامة (٢٩٨/١).

(٢) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٧٣٥) ومسلم (١/ رقم: ٣٩٠) من حديث ابن عمر.

(٣) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٦٣١) من حديث مالك بن الحويرث.

(٤) من (ب) فقط.

(٥) في (ب): «الإمام».

(٦) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٦٣١) من حديث مالك بن الحويرث.



(وَمَحَلُّ تَكْبِيرٍ) انْتَقَالَ، وَكَذَا تَسْمِيعُ إِمَامٍ وَمُنْفَرِدٍ، وَتَحْمِيدُ مَأْمُومٍ (بَيْنَ
ابْتِدَاءِ انْتِقَالٍ وَانْتِهَائِهِ، فَلَوْ شَرَعَ) الْمُصَلِّي (فِيهِ) أَيِ: التَّكْبِيرِ (قَبْلَ) انْتِقَالِهِ،
كَأَنَّهُ يُكَبِّرُ لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ قَبْلَ هُوِيَّةِ إِلَيْهِ، (أَوْ [كَمَلَهُ] ^(١)) أَيِ: التَّكْبِيرِ (بَعْدَ)
انْتِهَائِهِ، بِأَنَّهُ كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ أَوْ السُّجُودِ بَعْدَ انْتِهَاءِ هُوِيَّةِ، (لَمْ يُجْزِئْهُ) ذَلِكَ التَّكْبِيرُ؛
لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِهِ فِي مَحَلِّهِ. وَكَذَا لَوْ شَرَعَ فِي تَسْبِيحِ رُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ قَبْلَهُ أَوْ
[كَمَلَهُ] ^(٢) بَعْدَهُ. وَكَذَا سُؤَالُ الْمَغْفِرَةِ لَوْ شَرَعَ فِيهِ قَبْلَ الْجُلُوسِ أَوْ كَمَلَهُ بَعْدَهُ،
وَكَذَا تَحْمِيدُ إِمَامٍ وَمُنْفَرِدٍ لَوْ شَرَعَ فِيهِ قَبْلَ اعْتِدَالِهِ، أَوْ كَمَلَهُ بَعْدَ هُوِيَّةِ مِنْهُ.

(كَتَكْمِيلِهِ وَاجِبَ قِرَاءَةِ رَاكِعًا، [١٢٢/ب] أَوْ شُرُوعِهِ فِي تَشَهُّدٍ قَبْلَ قُعُودٍ)
لِلتَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ أَوْ الْآخِرِ. قَالَ الْمَجْدُ: «هَذَا قِيَاسُ الْمَذْهَبِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُعْفَى
عَنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّحَرُّزَ عَنْهُ يَعْسُرُ، وَالسَّهْوُ بِهِ يَكْثُرُ، فَفِي الْإِبْطَالِ بِهِ أَوْ السُّجُودِ
لَهُ مَشَقَّةٌ» ^(٣)، انْتَهَى. وَتَقَدَّمَ بِأَوْضَحَ مِنْ هَذَا.

(و) السَّابِعُ: (تَشَهُّدُ أَوَّلٍ).

(و) الثَّامِنُ: (جُلُوسٌ لَهُ) لِلْأَمْرِ بِهِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَعَ مَا تَقَدَّمَ،
وَلِأَنَّهُ ﷺ سَجَدَ لِتَرْكِهِ ^(٤)، (عَلَى غَيْرِ مَنْ قَامَ إِمَامُهُ) عَنْهُ إِلَى ثَالِثَةِ (سَهْوًا وَلَمْ
يُنَبِّهْ) إِمَامُهُ، فَيَتَابِعُهُ وَيَسْقُطُ عَنْهُ التَّشَهُّدُ الْأَوَّلُ وَجُلُوسُهُ لَهُ؛ لِحَدِيثِ: «إِنَّمَا

(١) كَذَا فِي «غَايَةِ الْمُنْتَهَى» لِمَرْعِي الْكَزْمِيِّ (١٨٢/١)، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (أ) وَ(ب): «(كَلِمَةً)».

(٢) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (أ) وَ(ب): «(كَلِمَةً)».

(٣) انْظُرْ: «الْإِنْصَافُ» لِلْمَرْدَاوِيِّ (٤٧٣/٣ - ٤٧٤).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١/ رَقْم: ٨٣٠) وَمُسْلِمٌ (١/ رَقْم: ٥٧٠) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ.

جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ^(١).

(وَالْمُجْزِئُ مِنْهُ) أَي: التَّشَهُّدُ الْأَوَّلُ، («التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ») أَوْ: «أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»، فَمَنْ تَرَكَ حَرْفًا مِنْ ذَلِكَ عَمْدًا لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ؛ لِلاتِّفَاقِ عَلَيْهِ فِي كُلِّ الْأَحَادِيثِ.

(وَمَنْ تَرَكَ وَاجِبًا) مِنَ الْوَاجِبَاتِ الْمَذْكُورَةِ (عَمْدًا لِشَكِّ فِي وُجُوبِهِ) بِأَنْ تَرَدَّدَ: أَوْاجِبًا أَوْ لَا، (لَمْ يَسْقُطْ) وَجُوبُهُ، (وَلَزِمَهُ إِعَادَتُهُ) لِأَنَّهُ تَرَكَ عَمْدًا مِمَّا يَحْرُمُ تَرْكُهُ؛ (لِأَنَّهُ يَتَرَدَّدُ فِي وُجُوبِهِ كَانَ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ فِعْلُهُ اخْتِيَاطًا) كَمَنْ تَرَدَّدَ فِي عَدَدِ الرُّكَّعَاتِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَنَبَّهَ عَلَى الْيَقِينِ، (بِخِلَافِ مَنْ جَهَلَهُ) بِأَنْ لَمْ يَخْطُرْ بِيَالِهِ أَنَّ عَالِمًا قَالَ بِوُجُوبِهِ، فَهُوَ كَالسَّاهِي، فَيَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ إِنْ عَلِمَ قَبْلَ فَوَاتِ مَحَلِّهِ، وَإِلَّا فَلَا، وَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ.



(١) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٣٧٨) ومسلم (١/ رقم: ٤١١) من حديث أنس بن مالك.

(فَضَّلَ)



(و) الضَرْبُ الثَّالِثُ مِنْ أَقْوَالِ الصَّلَاةِ وَأَفْعَالِهَا: (سُنُّهَا) وَهِيَ مَا كَانَ فِيهَا مِمَّا سِوَى رُكْنٍ وَوَاجِبٍ، وَلَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ (بِتَرْكِ) الْمُصَلِّي لَهَا وَلَوْ عَمْدًا بِخِلَافِ الْأَرْكَانِ وَالْوَاجِبَاتِ، (وَيُبَاحُ [سُجُودُهُ] ^(١)) أَيِ: الْمُصَلِّي (لِسَهْوِهِ) أَيِ: تَرْكِهِ سَهْوًا، فَلَا يَجِبُ وَلَا يُسْتَحَبُّ.

(وَهِيَ) ضَرْبَانِ:

- (قَوْلِيَّةٌ) وَهِيَ سَبْعَةُ عَشَرَ: (كَاسْتِفْتَاكِ، وَتَعَوُّذٍ) مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ فِي الْأَوَّلَى، (وَقِرَاءَةِ بِسْمَلَةٍ) أَيِ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ فِي أَوَّلِ «الْفَاتِحَةِ» وَكُلِّ سُورَةٍ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، (و) قِرَاءَةِ (سُورَةٍ فِي نَحْوِ) صَلَاةِ (فَجْرِ وَجُمُعَةٍ وَعِيدٍ، وَأُولَتِي مَغْرِبٍ، وَرُبَاعِيَّةٍ، وَكُلِّ تَطَوُّعٍ) أَيِ: وَلَوْ زَادَ عَلَى رَكْعَتَيْنِ.

(وَتَأْمِينٍ وَقَوْلٍ: «مِلءَ السَّمَاءَ...» إِلَى آخِرِهِ، بَعْدَ تَحْمِيدٍ لِغَيْرِ مَأْمُومٍ) وَأَمَّا الْمَأْمُومُ فَلَا يَزِيدُ عَلَى: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»، (وَمَا زَادَ عَلَى مَرَّةٍ فِي تَسْبِيحِ) رُكُوعٍ وَسُجُودٍ، (و) مَا زَادَ عَلَى مَرَّةٍ فِي (سُؤَالِ مَغْفِرَةٍ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، (وَدُعَاءٍ

(١) في (ب) و«غاية المنتهى» لمرعي الكزمي (١٨٣/١): «سجود».

فِي تَشْهَدٍ آخِرٍ ، وَقُنُوتٍ فِي وَتْرٍ ، وَمَا زَادَ عَلَى مُجْزِئٍ مِنْ تَشْهَدٍ أَوَّلٍ وَآخِرٍ) .

وَمُقْتَضَى كَلَامِهِ - كَصَاحِبِ «الْمُنْتَهَى» وَ«الْإِقْنَاعِ» وَغَيْرِهِمْ^(١) - فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الدُّعَاءَ عَقَبَ التَّشْهَدِ الْآخِرِ مُبَاحٌ لَا مَسْنُونٌ ، حَيْثُ قَالُوا: «لَا بَأْسَ بِهِ» ، وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَمَدَ مَا هُنَا ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ ذِكْرِ السُّنَنِ .

(و) الضَّرْبُ الثَّانِي: سُنَنُ (فِعْلِيَّةٌ ، وَتُسَمَّى) أَي: سَمَاهَا صَاحِبُ «الْمُسْتَوْعِبِ» وَغَيْرُهُ: («هَيْئَةً»^(٢)) لِأَنَّهُ صِفَةٌ فِي غَيْرِهَا ، وَهِيَ خَمْسٌ وَأَرْبَعُونَ ، (كَجَهْرِ) فِي مَحَلِّهِ (وَإِخْفَاتٍ) فِي مَحَلِّهِ ، وَعَدَّهُمَا فِي «الْمُقْنِعِ» وَغَيْرِهِ مِنْ سُنَنِ الْأَقْوَالِ^(٣) ، وَصَاحِبُ «الْإِقْنَاعِ» مِنْهُمَا^(٤) ، (وَتَرْتِيلِ) قِرَاءَةٍ (وَتَخْفِيفِ) صَلَاةٍ لِلْإِمَامِ ؛ لِحَدِيثِ: «مَنْ أَمَّ بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ»^(٥) . (وَتَطْوِيلِ) الرَّكْعَةِ الْأُولَى (وَتَقْصِيرِ) الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فِي غَيْرِ صَلَاةِ الْخَوْفِ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي .

(وَرَفْعِ يَدَيْنِ مَكْشُوفَتَيْنِ) مَبْسُوطَتَيْنِ (مَضْمُومَتَي أَصَابِعِ) مُسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةِ [١/١٢٣] بِطَوْنِهِمَا إِلَى حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ (عِنْدَ إِحْرَامٍ وَ) عِنْدَ [رُكُوعٍ وَ]^(٦) عِنْدَ رَفْعِ مَنْهُ أَي: مِنْ الرُّكُوعِ ، (وَحَطَّهْمَا) أَي: الْيَدَيْنِ (بَعْدَ ذَلِكَ) أَي: عَقَبَ

(١) «المنتهى» لابن النجار (٨٢/١) و«الإقناع» للحجّاوي (١٨٩/١) و«الإنصاف» للمزداوي (٥٥٣/١ - ٥٥٦) .

(٢) «المستوعب» للسامري (١٨٩/١) .

(٣) «المقنع» لابن قدامة (ص ٥٤) .

(٤) «الإقناع» للحجّاوي (٢٠٥/١ - ٢٠٦) .

(٥) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٧٠٣) ومسلم (١/ رقم: ٤٦٧) من حديث أبي هريرة .

(٦) من (ب) و«غاية المنتهى» لمرعي الكرمي (١٨٣/١ - ١٨٤) فقط .

الْفَرَاعِ مِنَ الْإِحْرَامِ أَوْ الرُّكُوعِ أَوْ الرَّفْعِ مِنْهُ.

(وَوَضَعَ يَمِينٍ عَلَى شِمَالٍ تَحْتَ سُرَّةٍ، وَنَظَرَ لِمَوْضِعِ سُجُودٍ) فِي غَيْرِ صَلَاةٍ خَوْفٍ وَنَحْوِهَا، (وَقَبَضَ رُكْبَتَيْنِ بِيَدَيْنِ) حَالَ كَوْنِ الْيَدَيْنِ (مُفَرَّجَتَيْنِ أَصَابِعَ) فِي رُكُوعٍ، (وَمَدَّ ظَهْرَهُ مُسْتَوِيًّا، وَجَعَلَ رَأْسَ حِيَالَهُ) فَلَا يَخْفِضُهُ وَلَا يَرْفَعُهُ، (وَمُجَافَاةَ عِضْدَيْنِ) فِي رُكُوعٍ (عَنْ جَنْبَيْنِ، وَبُدْءَاةَ بَوَاضِعِ رُكْبَتَيْنِ فَيَدَيْنِ، فَجَبْهَةً [فَأَنْفَ، وَتَمَكِينَ جَبْهَةً] ^(١) وَأَنْفَ مِنْ مَحَلِّ سُجُودٍ، وَمُجَافَاةَ عِضْدَيْنِ عَنْ جَنْبَيْنِ، وَبَطْنٍ عَنْ فَخْذَيْنِ، وَفَخْذَيْنِ عَنْ سَاقَيْنِ) فِي سُجُودٍ.

(وَتَفْرِيقَ بَيْنَ رُكْبَتَيْنِ) فِي سُجُودٍ أَيْضًا، (وَإِقَامَةَ قَدَمَيْنِ، وَجَعَلَ بُطُونِ أَصَابِعِهِمَا عَلَى) الـ (أَرْضِ) مُفَرَّقَةً فِي السُّجُودِ وَالْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَلِلتَّشَهُدِ عَلَى مَا سَبَقَ تَفْصِيلُهُ. (وَوَضَعَ يَدَيْنِ حَدَوَّ مَنْكِبَيْنِ مَبْسُوطَتَيْنِ) الْأَصَابِعَ إِذَا سَجَدَ، (وَتَوَجَّهَ أَصَابِعَ) يَدَيْهِ نَحْوَ (الْقِبْلَةِ مَضْمُومَةً، وَمُبَاشَرَةً مُصَلًّى بِأَعْضَاءِ سُجُودٍ) بَأَنْ لَا يَكُونَ ثَمَّ حَائِلٌ مُتَّصِلٌ [بِهِ] ^(٢)، وَعَدَمِ الْمُبَاشَرَةِ بِرُكْبَتَيْهِ.

(وَقِيَامٍ لِرُكْعَةٍ ثَانِيَةٍ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْنِ) وَكَذَلِكَ إِلَى الثَّلَاثَةِ وَالرَّابِعَةِ، (وَاعْتِمَادِ) بِيَدَيْنِ (عَلَى رُكْبَتَيْنِ فِي قِيَامٍ) إِلَّا إِنْ شَقَّ فَبِالْأَرْضِ، (وَافْتِرَاشِ فِي جُلُوسٍ بَيْنَ سَجْدَتَيْنِ، وَ) افْتِرَاشِ (فِي تَشَهُدٍ أَوَّلٍ، وَتَوَرُّكِ بِ) تَشَهُدٍ (ثَانٍ).

(وَوَضَعَ يَدٍ يُمْنَى عَلَى فَخْذٍ يُمْنَى، وَ) يَدٍ (يُسْرَى عَلَى فَخْذٍ يُسْرَى عَلَى صِفَةِ مَا مَرَّ) أَيُّ: مَبْسُوطَتَيْنِ مَضْمُومَتَيْنِ الْأَصَابِعَ مُسْتَقْبِلًا بِهَا الْقِبْلَةَ (فِيهِمَا)

(١) من «غاية المنتهى» لمرعي الكرمي (١٨٤/١) فقط.

(٢) من (ب) فقط.



أَيُّ: بَيْنَ سَجْدَتَيْنِ وَتَشَهُدٍ مُطْلَقًا، وَلَكِنَّهُ فِي التَّشَهُدِ الْأَخِيرِ يُسْتَحَبُّ لَهُ قَبْضُ خَنْصِرٍ وَبَنْصِرِ الْيُمْنَى وَتَحْلِيقِ إِبْهَامِهَا مَعَ الْوُسْطَى، (وَإِشَارَةُ بِسَبَابَتِهَا عِنْدَ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى، (وَإِشَارَةُ بِوَجْهِهِ لِقَبْلَةٍ فِي ابْتِدَاءِ سَلَامٍ، وَالتِّفَاتِ يَمِينًا فَشِمَالًا [فِيهِ] ^(١) أَيُّ: فِي السَّلَامِ.

(وَتَفْضِيلِ شِمَالٍ عَلَى يَمِينٍ فِي التِّفَاتِ) وَنِيَّةِ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ بِالسَّلَامِ، وَتَقَدَّمَتْ أَدَلَّةٌ ذَلِكَ فِي مَوَاضِعِهَا، (و) الـ (خُشُوعُ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٢]، (وَهُوَ) أَيُّ: الْخُشُوعُ (حُضُورُ الْقَلْبِ، وَسُكُونُ الْجَوَارِحِ) وَفِي «الْإِقْنَاعِ»: «هُوَ مَعْنَى يَقُومُ بِالنَّفْسِ يَظْهَرُ مِنْهُ سُكُونُ الْأَطْرَافِ» ^(٢). وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «الْخُشُوعُ: الْخُضُوعُ» ^(٣)، وَ: «الْإِحْبَاتُ: الْخُشُوعُ» ^(٤). وَقَالَ الْبَيْضَاوِيُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ^(٥) الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ [المؤمنون: ١ - ٢]: «أَيُّ: خَاشِعُونَ مِنَ اللَّهِ، مُتَذَلِّلُونَ لَهُ، مُلْزَمُونَ أَبْصَارَهُمْ مَسَاجِدَهُمْ» ^(٥).

تِمَّةٌ: قَالَ الشَّيْخُ: «إِذَا غَلَبَ الْوَسْوَاسُ عَلَى أَكْثَرِ الصَّلَاةِ لَا يُبْطَلُهَا» ^(٦). أَيُّ: لِأَنَّ الْخُشُوعَ سُنَّةٌ، وَالصَّلَاةُ لَا تَبْطُلُ بِتَرْكِ سُنَّةٍ، وَتَقَدَّمَ مُوَضَّحًا.

(١) من (ب) و«غاية المنتهى» لمرعي الكَرَمي (١٧٤/١) فقط.

(٢) «الْإِقْنَاعُ» لِلْجَوَّادِي (٢٠٧/١).

(٣) «الصَّحَاحُ» لِلْجَوْهَرِيِّ (١٢٠٤/٣) مَادَّة: خ ش ع).

(٤) «الصَّحَاحُ» لِلْجَوْهَرِيِّ (٢٤٧/١) مَادَّة: خ ب ت).

(٥) «أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ» لِلْبَيْضَاوِيِّ (٤٦٢/٢).

(٦) «مَنْهَاجُ السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (١٩٥/٥).

(بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ)



قَالَ فِي «الْنِّهَآئَةِ»: «السَّهْوُ فِي الشَّيْءِ: تَرْكُهُ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ، وَعَنِ الشَّيْءِ: تَرْكُهُ مَعَ الْعِلْمِ [بِهِ]»^(١) (٢).

وَبِهِ يَظْهَرُ الْفَرْقُ بَيْنَ السَّهْوِ فِي الصَّلَاةِ الَّذِي وَقَعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرُ مَا مَرَّةٍ وَالسَّهْوِ عَنِ الصَّلَاةِ الَّذِي ذُمَّ فَاعِلُهُ، وَلَا يُشْرَعُ سُجُودُ السَّهْوِ فِي الْعَمْدِ؛ لِأَنَّهُ يُشْرَعُ جُبْرَانًا، وَالْعَامِدُ لَا يُعْذَرُ، فَلَا يَنْجِبُ خَلْلَ صَلَاتِهِ بِسُجُودِهِ، بِخِلَافِ [١٢٣/ب] السَّاهِي؛ وَلِذَلِكَ أُضِيفَ السُّجُودُ إِلَى السَّهْوِ.

وَإِنَّمَا يُشْرَعُ لِلْسَّهْوِ بِوُجُودِ (سَبَبِهِ) وَهُوَ (زِيَادَةٌ أَوْ نَقْصٌ أَوْ لَحْنٌ مُحِيلٌ أَوْ شَكٌّ فِي الْجُمْلَةِ) لِأَنَّ الشَّرْعَ إِنَّمَا وَرَدَ بِهِ فِي ذَلِكَ. وَقَوْلُهُ: «فِي الْجُمْلَةِ» أَيُّ: بَعْضُ الْمَسَائِلِ، فَلَا يُشْرَعُ لِكُلِّ شَكٍّ، بَلْ وَلَا لِكُلِّ زِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ كَمَا سَتَقِفُ عَلَيْهِ.

و(لَا) يُشْرَعُ سُجُودُ السَّهْوِ (إِذَا كَثُرَ) الشَّكُّ (حَتَّى صَارَ كَوَسْوَاسٍ، فَيَطْرَحُهُ) لِأَنَّهُ يَخْرُجُ بِهِ إِلَى نَوْعٍ مِنَ الْمُكَابَرَةِ، فَيُفْضَى إِلَى الزِّيَادَةِ فِي الصَّلَاةِ

(١) من (ب) فقط .

(٢) «النهاية» لابن الأثير (٢/٤٣٠ مادة: س ه و).



مَعَ تَيَقُّنٍ إِنِّمَامِهَا، فَلَزِمَ طَرَحُهُ وَاللَّهُوُ عَنْهُ. (وَكَذَا) يَطْرَحُهُ إِذَا كَثُرَ حَتَّى صَارَ كَوَسْوَاسٍ (فِي وُضُوءٍ وَغُسْلٍ وَإِزَالَةِ نَجَاسَةٍ) وَنَحْوِ ذَلِكَ كَتَيْمٌ؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

(وَهُوَ) أَيُّ: سُجُودِ السَّهْوِ (مَشْرُوعٌ بِفَرْضٍ وَنَفْلِ) إِذَا وُجِدَتْ أَسْبَابُهُ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ لِعُمُومِ الْأَخْبَارِ، (سِوَى) صَلَاةِ (جَنَازَةٍ) لِأَنَّهُ لَا سُجُودَ فِي صَلَاتِهَا، فَفِي جَبْرِهَا أَوْلَى، (وَ) سِوَى (سُجُودِ تِلَاوَةِ وَ) سُجُودِ (شُكْرِ)؛ لِئَلَّا يَلْزَمَ زِيَادَةُ الْجَابِرِ عَلَى الْأَصْلِ. (وَ) سِوَى سُجُودِ (سَهْوٍ) حَكَاهُ إِسْحَاقُ ^(١) إجماعاً ^(٢)؛ لِئَلَّا يُفْضِيَ إِلَى التَّسْلُسِ، سَوَاءٌ كَانَ سُجُودُهُ لِلْسَّهْوِ قَبْلَ السَّلَامِ أَوْ بَعْدَهُ. وَكَذَا لَوْ سَهَا بَعْدَ سُجُودِ السَّهْوِ أَوْ فِي سَجْدَتَيْ السَّهْوِ، نَصَّ عَلَيْهِ ^(٣).

(وَكَذَا) لَا يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ فِي (صَلَاةِ خَوْفٍ، قَالَهُ فِي «الْفَائِقِ») قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ - أَيِ: الْمُؤَفَّقِ - وَغَيْرِهِ: أَنَّهُ يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ وَغَيْرِهَا فِي شِدَّةِ الْخَوْفِ وَغَيْرِهِ. وَقَالَ فِي «الْفَائِقِ»: «وَلَا سُجُودَ سَهْوٍ فِي الْخَوْفِ»، قَالَهُ بَعْضُهُمْ، وَافْتَصَرَ عَلَيْهِ». قُلْتُ: فَيَعَايَا بِهَا، لَكِنْ لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنَ الْأَصْحَابِ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي شِدَّةِ الْخَوْفِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِقَوَاعِدِ الْمَذْهَبِ، وَتَأْتِي أَحْكَامُ سُجُودِ السَّهْوِ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ إِذَا لَمْ يَشْتَدَّ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي ^(٤)، انْتَهَى كَلَامُ «الْإِنْصَافِ».

(وَهُوَ) أَيُّ: سُجُودِ السَّهْوِ (إِمَّا مُبَاحٌ) فِعْلُهُ وَتَرْكُهُ سَوَاءٌ، (كَ) سُجُودِهِ

(١) أَيُّ: ابن راهويه.

(٢) «مسائل حرب الكرمانى» (٤٨٣ / الغامدى).

(٣) «مسائل حرب الكرمانى» (٤٨٢ / الغامدى).

(٤) «الإنصاف» للمزداوى (٨/٤).

لَتَرَكَ (سُنَّةً) قَوْلِيَّةً أَوْ فِعْلِيَّةً ، (أَوْ مَسْنُونٌ) كَسُجُودِهِ (لِإِتْيَانِهِ بِقَوْلٍ مَشْرُوعٍ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ سَهْوًا ، كَقِرَاءَتِهِ سُورَةً) فِي الرَّكَعَتَيْنِ (الْأَخِيرَتَيْنِ) مِنْ رُبَاعِيَّةٍ أَوْ فِي ثَالِثَةٍ مَغْرِبٍ ، (أَوْ) قِرَاءَتِهِ (قَاعِدًا) أَوْ رَاحِعًا (أَوْ سَاجِدًا ، وَ) كَ (تَشَهُدِهِ قَائِمًا) لِعُمُومٍ : «إِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ» ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١).

(أَوْ وَاجِبٌ تَبَطَّلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهِ عَمْدًا لَا سَهْوًا) أَوْ جَهْلًا ، وَهُوَ (فِيمَا إِذَا زَادَ الْمُصَلِّي فِي الصَّلَاةِ (سَهْوًا فِعْلًا ، وَإِنْ قَلَّ مِنْ جِنْسِهَا) أَيِ : الصَّلَاةِ (قِيَامًا أَوْ قُعُودًا أَوْ رُكُوعًا أَوْ سُجُودًا) وَلَوْ كَانَ الْقُعُودُ عَقَبَ رَكْعَةٍ وَكَانَ قَدَرُ جِلْسَةِ الْاِسْتِرَاحَةِ ، سَجَدَ لِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ زَادَ جِلْسَةً ، أَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ قَائِمًا فَجَلَسَ .

(أَوْ تَرَكَ وَاجِبًا ، أَوْ سَلَّمَ قَبْلَ إِتْمَامِ صَلَاتِهِ ، أَوْ لَحَنَ لَحْنًا يُحِيلُ الْمَعْنَى) فِي السُّورَةِ ، (سَهْوًا أَوْ جَهْلًا) يَسْجُدُ لِلْسَهْوِ وَجُوبًا فِي الْكُلِّ ، (أَوْ شَكَّ فِي زِيَادَةِ وَقْتِ فِعْلِهَا) لَا بَعْدَهُ ، (أَوْ) شَكَّ (فِي إِدْرَاكِ رَكْعَةٍ ، أَوْ نَوَى الْقَصْرَ) حَيْثُ يُبَاحُ (فَاتَمَّ سَهْوًا) سَجَدَ لَهُ وَجُوبًا وَلِلْإِتْمَامِ اسْتِحْبَابًا ؛ لِحَدِيثِ : «إِذَا زَادَ الرَّجُلُ أَوْ نَقَصَ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ» ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٢).

(وَلَا يُعْتَدُّ بِهِ) أَيِ : بِمَا زَادَهُ مِنْ [نَوَى]^(٣) الْقَصْرَ عَلَى الرَّكَعَتَيْنِ سَهْوًا (مَسْبُوقٌ) لِخُلُوهِ عَنِ النِّيَّةِ ؛ وَلِهَذَا لَوْ أَرَادَ الْإِمَامُ الْإِتْمَامَ لَمْ يُعْتَدَّ بِهِ أَيْضًا ، فَيَأْتِي بِمَا بَقِيَ مِنَ الرُّبَاعِيَّةِ سِوَى مَا سَهَا عَنْهُ ، فَإِنَّهُ يُلْغَوُ .

(١) مسلم (١/ رقم: ٥٧٢) من حديث ابن مسعود.

(٢) مسلم (١/ رقم: ٥٧٢) من حديث ابن مسعود.

(٣) من (ب) فقط .



(وَإِنْ فَعَلَ) الْمُصَلِّي (شَيْئًا) يَجِبُ السُّجُودُ لِسَهْوِهِ [١/١٢٤] (مِمَّا مَرَّ عَمْدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) لِأَنَّهُ يُخِلُّ بِهَيْئَتِهَا، (إِلَّا فِي الْإِتِمَامِ) أَي: إِذَا نَوَى الْقَصْرَ فَاتَمَّ عَمْدًا، فَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ رَجَعَ إِلَى الْأَصْلِ.

وَقَوْلُهُ: (وَيُكْرَهُ) أَي: الْإِتِمَامُ بَعْدَ نِيَّةِ الْقَصْرِ، لَمْ نَرَهُ لِعَيْرِهِ، وَأُطْلِقَ فِي «الْفُرُوعِ» وَغَيْرِهِ الْجَوَازُ^(١)، وَمُقْتَضَى كَلَامِهِمْ: لَا يُكْرَهُ؛ إِذْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ عَلَى وَجْهِ مُبَاحٍ، فَلَا أَثَرَ لَذَلِكَ كَمَا يَأْتِي قَرِيبًا. (وَيُعْتَدُ) بِالْإِتِمَامِ عَمْدًا (لِمَسْبُوقٍ) بِخِلَافٍ مَنْ أَتَمَّ سَهْوًا كَمَا تَقَدَّمَ.

(وَيَتَجَهُّ: وَإِلَّا) أَي: لَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ عَمْدًا أَيْضًا (فِيمَا إِذَا سَجَدَ) الْمُصَلِّي (لِلنَّالَةِ) الْفُرْآنِ، حَيْثُ شُرِعَ ذَلِكَ عَلَى مَا يَأْتِي تَفْصِيلُهُ، فَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ بِهِ، مَعَ أَنَّهُ زِيَادَةُ سُجُودٍ عَمْدًا، (أَوْ سَبَقَ) بِأَنْ تَخَلَّفَ عَنْ إِمَامِهِ بِرُكْنٍ فَأَقْلَّ غَيْرَ رُكُوعٍ عَمْدًا، (فَتَابَعَ) إِمَامَهُ بَعْدَ إِتْيَانِهِ بِمَا تَخَلَّفَ بِهِ، فَإِنَّهَا لَا تَبْطُلُ أَيْضًا مَعَ الْحُرْمَةِ، إِلَّا أَنْ الزِّيَادَةَ هُنَا غَيْرُ مُؤَثَّرَةٍ.

(أَوْ تَعَمَّدَ سَبَقَ إِمَامِهِ) بِرُكْنٍ كَذَلِكَ كَمَا يَأْتِي، (ثُمَّ رَجَعَ فَوَافَقَهُ) فَلَا تَبْطُلُ مَعَ الْحُرْمَةِ وَتَحَقُّقِ الزِّيَادَةِ عَمْدًا، وَلَا سُجُودٍ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُشْرَعُ فِي الْعَمْدِ، فَلَوْ فَعَلَهُ سَهْوًا بِأَنْ سَبَقَ إِمَامَهُ بِرُكْنٍ أَوْ أَكْثَرَ سَهْوًا فَاتَى بِهِ وَلَمْ يُخِلَّ بِمُتَابَعَةِ إِمَامِهِ، فَالظَّاهِرُ وَجُوبُ السُّجُودِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مَسْبُوقًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَتَشْهَدُ) مُصَلٍّ (قَبْلَ سَجْدَتَيْ) رَكْعَةٍ [أَخِيرَةٍ، أَوْ بَعْدَ سَجْدَتَيْ]^(٢)

(١) «الْفُرُوعُ» لابن مفلح (٨٩/٣). وانظر: «الإنصاف» للمزدائي (٦٤/٥).

(٢) من (ب) و«غاية المنتهى» لمرعي الكرمي (١٨٥/١) فقط.



[رُكْعَةٍ] ^(١) (أُولَى زِيَادَةٍ فِعْلِيَّةٌ) يَجِبُ السُّجُودُ لِسَهْوِهَا ، وَيُبْطِلُ الصَّلَاةَ عَمْدُهَا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَحِلًّا لِلْجُلُوسِ . (و) تَشَهُدُهُ (قَبْلَ سَجْدَةٍ ثَانِيَةٍ) زِيَادَةٌ (قَوْلِيَّةٌ) يُسَنُّ السُّجُودُ لَهَا سَهْوًا ، وَلَا يُبْطِلُ عَمْدُهَا الصَّلَاةَ ؛ لِأَنَّهُ ذِكْرٌ مَشْرُوعٌ فِي الصَّلَاةِ فِي الْجُمْلَةِ ، وَالْجُلُوسُ لَهُ لَيْسَ بِزِيَادَةٍ ؛ لِأَنَّهُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، فَهُوَ مَحِلُّ الْجُلُوسِ .

(وَمَنْ قَامَ لِرُكْعَةٍ زَائِدَةٍ) كَثَالِثَةٍ فِي صُبْحٍ ، أَوْ رَابِعَةٍ فِي مَغْرِبٍ ، أَوْ خَامِسَةٍ فِي ظَهْرِ أَوْ عَصْرِ أَوْ عِشَاءٍ ، (جَلَسَ مَتَى ذَكَرَ) بِغَيْرِ تَكْبِيرٍ ، نَصَّ عَلَيْهِ ^(٢) ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَجْلِسْ لَزَادَ فِي الصَّلَاةِ عَمْدًا ، وَذَلِكَ مُبْطِلٌ لَهَا ، وَبَنَى عَلَى فِعْلِهِ قَبْلَ الزِّيَادَةِ لِعَدَمِ مَا يُلْغِيهِ .

(وَلَا يَتَشَهَّدُ إِنْ) كَانَ (تَشَهَّدَ وَسَجَدَ) لِلْسَهْوِ (وَسَلَّمَ) «وَأِنْ كَانَ تَشَهَّدَ وَلَمْ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، صَلَّى عَلَيْهِ ثُمَّ سَجَدَ لِلْسَهْوِ وَسَلَّمَ» ، ذَكَرَهُ فِي «الشَّرْحِ» وَغَيْرِهِ ^(٣) .

(وَمَنْ نَوَى) صَلَاةَ (رُكْعَتَيْنِ) نَفْلًا ، (فَقَامَ لِ) رُكْعَةٍ (ثَالِثَةٍ نَهَارًا ، فَلَا أَفْضَلَ) لَهُ (أَنْ يُتِمَّ)هَا (أَرْبَعًا ، وَلَا يَسْجُدُ) لِ(لِسَهْوٍ) ؛ لِإِبَاحَةِ ذَلِكَ ، وَإِنْ شَاءَ رَجَعَ وَسَجَدَ لِلْسَهْوِ ، (و) إِنْ نَوَى رُكْعَتَيْنِ نَفْلًا فَقَامَ إِلَى ثَالِثَةٍ (لَيْلًا ، فَلَا أَفْضَلَ أَنْ يَرْجَعَ) وَيَسْجُدَ لِلْسَهْوِ .

(وَيَتَجَهَّ: الْأَصَحُّ) وَ(لَا تَبْطُلُ بِعَدَمِهِ) أَي: بِعَدَمِ الرَّجُوعِ لَيْلًا ، (خِلَافًا

(١) من (ب) فقط .

(٢) «كشاف القناع» للبهوتي (٤٦٧/٢) .

(٣) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (١٠/٤) و«المغني» لابن قدامة (٤٢٨/٢) .



لَهُمَا) أَي: «لِلْمُنْتَهَى» و«الإِقْنَاع»^(١)؛ حَيْثُ جَزَمَا بِبُطْلَانِ صَلَاتِهِ إِنْ لَمْ يَرْجِعْ عَمْدًا، قَالَ فِي «الْمُنْتَهَى»: «وَلَيْلًا، فَكَقِيَامِهِ إِلَى ثَالِثَةِ بَجْرِ»^(٢). قَالَ فِي «الشَّرْح»: «نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ»^(٣)، وَلَمْ يَحْكُ فِيهِ خِلَافًا فِي الْمَذْهَبِ. وَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ هُوَ أَحَدُ وَجْهَيْنِ فِي الْمَسْأَلَةِ، قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ وَ«الْفَائِقُ»، وَالْمَنْصُوصُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: أَنَّ حُكْمَ قِيَامِهِ إِلَى ثَالِثَةِ لَيْلًا كَقِيَامِهِ إِلَى ثَالِثَةِ فِي صَلَاةِ فَجْرِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْمُغْنِي» وَ«الشَّرْحِ»، وَقَدَّمَهُ ابْنُ مُفْلِحٍ فِي «حَوَاشِيهِ»، وَهُوَ الْمَذْهَبُ»^(٤)، انْتَهَى.

«فَإِنْ قِيلَ: الزِّيَادَةُ عَلَى نِثْتَيْنِ لَيْلًا مَكْرُوهَةٌ فَقَطْ، وَذَلِكَ لَا يَقْتَضِي بُطْلَانَهَا؟ قُلْتُ: هَذَا إِذَا نَوَاهُ ابْتِدَاءً، وَأَمَّا هُنَا فَلَمْ [يُنَوِّ]»^(٥) إِلَّا عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوعِ، فَمَجَاوَزَتْهُ [١٢٤/ب] زِيَادَةُ غَيْرِ مَشْرُوعَةٍ، وَمِنْ هُنَا يُؤْخَذُ: أَنَّ مَنْ نَوَى عَدَدًا نَفْلًا ثُمَّ زَادَ عَلَيْهِ، إِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ مُبَاحٍ فَلَا أَثَرَ لَذَلِكَ، وَإِلَّا كَانَ مُبْطَلًا لَهُ»، قَالَهُ فِي «شَرْحِ الْإِقْنَاعِ»^(٦).

فَقَوْلُهُ: (وَأَنَّ مِثْلَهُ نَاوٍ أَرْبَعَةَ نَهَارًا فَقَامَ لِخَامِسَةٍ) عَلَى الصَّحِيحِ لَا تَصِحُّ؛ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ غَيْرُ مَشْرُوعَةٍ كَمَا يَأْتِي.

(١) «منتهى الإرادات» لابن النجار (٩١/١) و«الإقناع» للحجّاوي (٢١٠/١).

(٢) «منتهى الإرادات» لابن النجار (٩١/١).

(٣) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (١٥/٤).

(٤) «الإنصاف» للمزداوي (١٨/٤).

(٥) من (ب) و«كشف القناع» فقط.

(٦) «كشف القناع» للبهوتي (٤٧٢/٢).



(وَمَنْ) سَهَا فَ(نَبَّهَهُ ثِقَتَانِ فَأَكْثَرَ، وَلَوْ) كَانَ الثَّقَانِ (امْرَأَتَيْنِ أَوْ غَيْرِ
مَأْمُومَيْنِ، وَيَلْزَمُهُمْ تَنْبِيْهُهُ) لِيَرْجِعَ لِلصَّوَابِ، وَظَاهِرُ مَا فِي «الْإِقْنَاعِ»: لَا يَجِبُ
عَلَى غَيْرِ الْمَأْمُومِينَ تَنْبِيْهُهُ^(١)، وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ. (لِزِمَهُ الرُّجُوعُ) إِلَى تَنْبِيْهِهِمْ؛
لَأَنَّهُ ﷺ قَبْلَ قَوْلِ الْقَوْمِ فِي قِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ^(٢).

(وَلَوْ ظَنَّ الْمُصَلِّي خَطَأَهُمَا) نَصَّ عَلَيْهِ^(٣)، كَمَا يَلْزِمُ الْحَاكِمَ الرُّجُوعُ إِلَى
شَهَادَةِ الْعَدْلَيْنِ. وَ(كَ) مَا يَجِبُ عَلَى طَائِفِ الرُّجُوعِ إِلَى قَوْلِ اثْنَيْنِ (فِي طَوَافٍ)
قَالَ لَهُ: «طُفْتُ كَذَا». قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «لَوْ اخْتَلَفَ رَجُلَانِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا:
طُفْنَا سَبْعًا، وَقَالَ الْآخَرُ: سِتًّا، فَقَالَ: لَوْ كَانُوا ثَلَاثَةً فَقَالَ اثْنَانِ: طُفْنَا سَبْعًا،
وَقَالَ الْآخَرُ: طُفْنَا سِتًّا، قَبْلَ قَوْلِهِمَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ قَوْلِ الْقَوْمِ»^(٤)،
يَعْنِي: فِي قِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ^(٥). وَمِنْهُ أَخَذَ الْأَصْحَابُ وَجُوبَ الرُّجُوعِ إِلَى تَنْبِيْهِ
الثَّقَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَكُونَا مَعَهُ فِي الْعِبَادَةِ؛ لِأَنَّ الطَّوَافَ لَا مُشَارَكَةَ فِيهِ.

(مَا لَمْ يَتَبَيَّنِ الْمُصَلِّي صَوَابَ نَفْسِهِ) فَلَا يَجُوزُ رُجُوعُهُ كَالْحَاكِمِ إِذَا عَلِمَ
كَذِبَ الْبَيِّنَةِ، (أَوْ) مَا لَمْ (يَخْتَلِفْ عَلَيْهِ مَنْ يُنَبِّهُهُ) فَيَسْقُطُ قَوْلُهُمْ كَبَيِّنَتَيْنِ
تَعَارَضَتَا. قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «يَلْزِمُ الْمَأْمُومِينَ تَنْبِيْهُ الْإِمَامِ إِذَا سَهَا»، قَالَهُ
الْمُصَنِّفُ - يَعْنِي: الْمُؤَفَّقُ - وَغَيْرُهُ، فَلَوْ تَرَكَوهُ فَالْقِيَاسُ: فَسَادُ صَلَاتِهِمْ»^(٦)، انْتَهَى.

(١) «الْإِقْنَاعُ» لِلْحَجَّائِي (٢٠٩/١).

(٢) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٤٨٢) ومسلم (١/ رقم: ٥٧٣) من حديث أبي هريرة.

(٣) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٣١٨/٢).

(٤) «الفروع» لابن مفلح (٣١٩/٢).

(٥) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٤٨٢) ومسلم (١/ رقم: ٥٧٣) من حديث أبي هريرة.

(٦) «الإنصاف» للمزداوي (١٥/٤).



وَلَا يَلْزَمُ رُجُوعٌ (إِلَى فِعْلٍ مَأْمُومِينَ) مِنْ نَحْوِ قِيَامٍ وَفُعُودٍ بِلَا تَنْبِيهِ؛
لِأَمْرِ الشَّارِعِ بِالتَّنْبِيهِ بِتَسْبِيحِ الرِّجَالِ وَتَصْفِيكِ النِّسَاءِ.

وَيَتَجَهُّ: لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ (لَوْ رَجَعَ لِفِعْلِهِمْ) قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: «وَيَتَجَهُّ»^(١) [يَتَوَجَّهُ] تَخْرِيجٌ وَاحْتِمَالٌ، يَعْنِي: أَنَّهُ يَرْجِعُ لِفِعْلِهِمْ، قَالَ: «وَفِيهِ نَظَرٌ»^(٢)،
انْتَهَى.

وَفِي «الْإِنْصَافِ»: «قُلْتُ: فِعْلٌ ذَلِكَ مِنْهُمْ مِمَّا يُسْتَأْنَسُ بِهِ، وَيَقْوَى ظَنُّهُ»^(٣)، انْتَهَى. وَظَاهِرٌ مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَتَّبِعِي عَلَى غَالِبِ ظَنِّهِ عَلَى الصَّحِيحِ: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِالْيَقِينِ مُطْلَقًا، إِلَّا إِذَا بَهَّهُ ثِقَتَانِ وَلَمْ يَتَيَقَّنْ خَطَأَهُمَا فَقَطْ، فَلَوْ رَجَعَ إِلَى قَوْلِ فَاسِقَيْنِ، أَوْ وَاحِدٍ عَدْلٍ، أَوْ إِلَى فِعْلٍ مَأْمُومٍ، فَقَدْ تَرَكَ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ.

وَقَدْ قَالَ صَاحِبُ «الْمُنْتَهَى» فِي «شَرْحِهِ» مَا مَعْنَاهُ: «إِنَّهُ مَتَى مَضَى الْمُصَلِّي فِي مَوْضِعٍ يَلْزَمُهُ الرُّجُوعُ، أَوْ رَجَعَ فِي مَوْضِعٍ يَلْزَمُهُ الْمُضِيُّ عَالِمًا بِتَخْرِيمِهِ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ كَتَرَ الْوَاجِبَ عَمْدًا، وَإِنْ فَعَلَهُ يَعْتَقِدُ جَوَازَهُ لَمْ تَبْطُلْ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَهُ غَيْرَ مُتَعَمِّدٍ»^(٤)، انْتَهَى.

(فَإِنْ أَبَاهُ) أَيِ: الرُّجُوعَ، (إِمَامٌ) وَجَبَ عَلَيْهِ، وَ(قَامَ لِرَكْعَةٍ زَائِدَةٍ)

(١) فِي (ب): «يَتَجَهُّ».

(٢) «الْفُرُوعُ» لابن مفلح (٣١٨/٢).

(٣) «الْإِنْصَافُ» لِلْمُرْدَاوِيِّ (١٧/٤).

(٤) «مَعُونَةُ أُولَى النِّهْيِ» لابن النُّجَارِ (٢٢٥/٢).

مَثَلًا ، (وَجَبَتْ مُفَارَقَتُهُ) - أَيِ: الإِمَامِ الْقَائِمِ إِلَى زَائِدَةٍ - عَلَى مَنْ عَلِمَ ذَلِكَ لَا عِتْقَادَهُ خَطَأَهُ ، (وَبَطَلَتْ صَلَاتُهُ) لِتَعَمُّدِهِ تَرْكُ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ ، (كَ) صَلَاةٍ (مُتَّبِعِهِ) أَيِ: مَأْمُومٍ تَابَعَهُ فِي الزَّائِدَةِ (عَالِمًا) بِزِيَادَتِهَا (ذَاكِرًا) لَهَا ؛ لِأَنَّهُ إِنْ قِيلَ بِبُطْلَانِ صَلَاةِ الإِمَامِ ، لَمْ يَجْزِ اتِّبَاعُهُ فِيهَا ، وَإِنْ قِيلَ بِصِحَّتِهَا فَهُوَ يَعْتَقِدُ خَطَأَهُ ، وَأَنْ مَا قَامَ إِلَيْهِ لَيْسَ مِنْ صَلَاتِهِ .

فَإِنْ تَبِعَهُ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا أَوْ فَارَقَهُ ، صَحَّتْ لَهُ ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ تَابَعُوا فِي الْخَامِسَةِ لِتَوَهُّمِ النَّسْخِ ، وَلَمْ يُؤْمَرُوا بِالْإِعَادَةِ ، [١/١٢٥] وَيَلْزَمُ مَنْ عَلِمَ بِالْحَالِ مُفَارَقَتَهُ ، وَيَتِمُّ الْمُفَارِقُ صَلَاتَهُ لِنَفْسِهِ . قَالَ فِي «الْإِقْنَاعِ»: «وَضَاهِرُهُ هُنَا: وَلَوْ قُلْنَا: تَبْطُلُ صَلَاةُ الْمَأْمُومِ بِبُطْلَانِ صَلَاةِ إِمَامِهِ»^(١) . أَيِ: فَتَكُونُ هَذِهِ كَالْمُسْتَشْنَاءَةِ مِنْ كَلَامِهِمْ ؛ لِعُمُومِ الْبُلُوَى بِكَثْرَةِ السَّهْوِ .

(وَلَا يَعْتَدُّ بِهَا) أَيِ: بِالزَّائِدَةِ (مَسْبُوقٍ) دَخَلَ مَعَ الإِمَامِ فِيهَا أَوْ قَبْلَهَا جَاهِلًا زِيَادَتِهَا ؛ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ لَا يَعْتَدُّ بِهَا الإِمَامُ ، وَلَا تَجِبُ مُتَابَعَتُهُ فِيهَا ، بَلْ (وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَدْخُلَ مَعَهُ) أَيِ: مَعَ الإِمَامِ الْقَائِمِ لِزَائِدَةٍ (فِيهَا مَنْ عَلِمَ أَنَّهَا زَائِدَةٌ) لِأَنَّهَا سَهْوٌ وَغَلَطٌ .

وَعُلِمَ مِنْهُ: أَنَّهُ لَوْ دَخَلَ مَعَهُ فِيهَا مَسْبُوقٌ يَجْهَلُ أَنَّهَا زَائِدَةٌ أَنَّهُ تَنَعَّدُ صَلَاتَهُ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، ثُمَّ مَتَى عَلِمَ فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ أَنَّهَا زَائِدَةٌ لَمْ يَعْتَدَّ بِهَا لِمَا تَقَدَّمَ ، نَصَّ عَلَيْهِ ، وَقَالَ الْقَاضِي وَالْمَوْفَّقُ: «يَعْتَدُّ بِهَا مُطْلَقًا» .

(١) «الْإِقْنَاعُ» لِلْحَجَّائِي (١/٢١٠) .



(وَيُسَلِّمُ) مَأْمُومٌ (مُفَارِقٌ) لِإِمَامِهِ بَعْدَ قِيَامِهِ لِرَائِدَةٍ وَتَنْبِيهِهِ وَإِبَائِهِ الرَّجُوعَ إِذَا أَتَمَّ التَّشَهُّدَ الْأَخِيرَ.

(وَلَا تَبْطُلُ) صَلَاةُ إِمَامٍ (إِنْ أَبَى أَنْ يَرْجِعَ لِجُبْرَانٍ نَقْصٍ) كَمَا لَوْ قَامَ قَبْلَ أَنْ يَتَشَهَّدَ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ، وَتَبَّهَ فَلَمْ يَرْجِعْ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ - وَقَالَ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ» - : «أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ نَهَضَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ، فَسَبَّحَ بِهِ مَنْ خَلْفَهُ فَمَضَى، فَلَمَّا أَتَمَّ صَلَاتَهُ وَسَلَّمَ سَجَدَ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ كَمَا صَنَعْتُ»^(١).

(وَمَنْ تَبَّهَهُ نَفْسٌ) وَاحِدٌ (لَمْ يَرْجِعْ لِقَوْلِهِ) نَصَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَرْجِعْ إِلَى قَوْلِ ذِي الْيَدَيْنِ وَحْدَهُ^(٢)، (إِلَّا إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صِدْقُهُ، فَيَعْمَلُ بِظَنِّهِ لَا بِتَنْبِيهِهِ) وَهَذَا عَلَى مَرْجُوحٍ.

كَمَا عَلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ: أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَعْمَلُ بِغَلَبَةِ الظَّنِّ، قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: «وَاخْتَارَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوَازِيُّ رُجُوعَهُ إِلَى وَاحِدٍ يَظُنُّ صِدْقَهُ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ - يَعْنِي بِهِ الْمُؤَفَّقُ - إِنْ ظَنَّ صِدْقَهُ عَمِلَ بِظَنِّهِ لَا بِتَسْبِيحِهِ»^(٣). قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «وَأُطْلِقَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ بِقَوْلِهِ»^(٤). وَفِي «الْإِقْنَاعِ»: «وَلَا إِذَا تَبَّهَهُ وَاحِدٌ، إِلَّا أَنْ يَتَيَقَّنَ صَوَابَهُ»^(٥)، أَيْ: فَيَعْمَلُ بِبَيِّنَتِهِ لَا بِتَنْبِيهِهِ.

(١) أخرجه أبو داود (١٠٢٩ / رقم: ١) والترمذي (٣٦٤ / رقم: ١).

(٢) أخرجه البخاري (٤٨٢ / رقم: ١) ومسلم (٥٧٣ / رقم: ١) من حديث أبي هريرة.

(٣) «الفرع» لابن مفلح (٣١٨/٢).

(٤) «الإنصاف» للمزداوي (١٣/٤).

(٥) «الإقناع» للحجاوي (٢١٠/١).



(وَمَنْ نَهَضَ) إِلَى الرَّكْعَةِ الثَّالِثَةِ (عَنْ تَرَكَ تَشَهُدٍ أَوَّلٍ مَعَ تَرَكَ جُلُوسٍ لَهُ، أَوْ) عَنْ تَرَكَ تَشَهُدٍ (دُونَهُ) أَيِ: الْجُلُوسِ لَهُ، بِأَنْ جَلَسَ وَنَهَضَ وَلَمْ يَتَشَهَّدْ (نَاسِيًا) لِمَا تَرَكَهُ، (لَزِمَ رُجُوعُهُ) وَالْإِثْنَانُ بِهِ جَالِسًا. (وَيَتَّجِهْ) بِـ (اِحْتِمَالٍ قَوِيٍّ: وَتَبْطُلُ) صَلَاتُهُ (إِنْ لَمْ يَرْجِعْ) لِتَرَكَهِ وَاجِبًا عَمْدًا.

(وَكُرِّهَ) رُجُوعُهُ (إِنْ اسْتَمَّ قَائِمًا) لِمَا رَوَى الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ فَلَمْ يَسْتَمَّ قَائِمًا فَلْيَجْلِسْ، وَإِذَا اسْتَمَّ قَائِمًا فَلَا يَجْلِسْ، [وَيَسْجُدُ]»^(١) سَجْدَتِي السَّهْوِ، رَوَاهُ: أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ، مِنْ رِوَايَةِ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ^(٢). وَظَاهِرُهُ: أَنَّهُ يَرْجِعُ وَلَوْ كَانَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبُ.

(وَحَرَّمَ) رُجُوعُهُ (إِنْ شَرَعَ فِي الْقِرَاءَةِ) قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «قَوْلًا وَاحِدًا»^(٣). (وَبْطَلَتْ) صَلَاتُهُ إِنْ رَجَعَ؛ لِأَنَّهُ تَلَبَّسَ بِرُكْنٍ مَقْصُودٍ فِي نَفْسِهِ. (وَيَتَّجِهْ: لَا) تَبْطُلُ (صَلَاةُ مَأْمُومٍ فَارَقَهُ، هُ) قَالَ فِي «شَرْحِ الْإِقْنَاعِ»: «وَتَبْطُلُ صَلَاةُ الْإِمَامِ إِذَا رَجَعَ بَعْدَ شُرُوعِهِ فِيهَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا، وَكَذَا حَالُ الْمَأْمُومِينَ إِنْ تَبِعُوهُ، وَإِنْ سَبَّحُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ يَعْتَدِلَ فَلَمْ يَرْجِعْ، تَشَهُدُوا لِأَنفُسِهِمْ [١٢٥/ب] وَتَبِعُوهُ، وَقِيلَ: «بَلْ يُفَارِقُونَهُ وَيَتِمُّونَ صَلَاتَهُمْ»»^(٤)، انْتَهَى.

(١) من (ب) ومصادر التخریج فقط.

(٢) أحمد (٨/ رقم: ١٨٥١٠) وأبو داود (٢/ رقم: ١٠٢٨) وابن ماجه (٢/ رقم: ١٢٠٨). قال

الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٤/ رقم: ٩٤٩): «صحيح».

(٣) «الإنصاف» للمزداوي (٤/ ٦١).

(٤) «كشاف القناع» للبهوتي (٢/ ٤٨٦).



وَلَا تَبْطُلُ صَلَاةُ الْإِمَامِ إِذَا رَجَعَ بَعْدَ أَنْ شَرَعَ فِي الْقِرَاءَةِ (إِنْ نَسِيَ أَوْ جَهَلَ) تَحْرِيمَ الرَّجُوعِ، (وَحَيْثُ رَجَعَ) الْإِمَامُ (قَبْلَ شُرُوعِهِ) فِي الْقِرَاءَةِ، (لَزِمَ مَأْمُومًا مُتَابِعَتُهُ) أَيُّ: الْإِمَامِ؛ لِحَدِيثٍ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ»^(١)، وَلَا اعْتِبَارَ بِقِيَامِهِمْ قَبْلَهُ، (وَلَوْ بَعْدَ شُرُوعِهِ) أَيُّ: الْمَأْمُومِ فِي الْقِرَاءَةِ.

(وَكَذَا حُكْمُ كُلِّ وَاجِبٍ) تَرَكَهُ سَهْوًا ثُمَّ ذَكَرَهُ، (فَيَرْجِعُ) الْإِمَامُ وَالْمُنْفَرِدُ، وَكَذَا الْمُقْتَدِي (لِتَسْبِيحِ رُكُوعٍ، وَ) تَسْبِيحِ (سُجُودٍ قَبْلَ اعْتِدَالِهِ عَنِ الرُّكُوعِ، وَ) قَبْلَ (جُلُوسِهِ عَنِ السُّجُودِ، وَلَا) يَرْجِعُ (بَعْدَهُ) أَيُّ: الْمَذْكُورِ مِنَ الْاِعْتِدَالِ وَالْجُلُوسِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي قِيَاسًا عَلَى الْقِيَامِ مِنْ تَرْكِ التَّشَهُّدِ، قَالَ فِي «الْمُبْدِعِ»: «وَلَيْسَ مِثْلُهُ؛ لِأَنَّ التَّشَهُّدَ وَاجِبٌ فِي نَفْسِهِ غَيْرُ مُتَعَلِّقٍ بِغَيْرِهِ، بِخِلَافِ بَقِيَّةِ الْوَاجِبَاتِ؛ لِأَنَّهَا تَجِبُ فِي غَيْرِهَا»^(٢)، انْتَهَى.

(فَإِنْ رَجَعَ عَالِمًا عَمْدًا، بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ، وَلَا تَبْطُلُ إِنْ رَجَعَ (سَهْوًا أَوْ جَهْلًا) وَحَيْثُ جَازَ رُجُوعُهُ فَعَادَ إِلَى الرُّكُوعِ أَدْرَكَ الْمَسْبُوقَ الرَّكْعَةَ بِهِ، (وَعَلَيْهِ السُّجُودُ لِلْكُلِّ) لِحَدِيثِ الْمُغِيرَةِ^(٣)، وَلَقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا سَهَا أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ»^(٤).

(١) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٣٧٨) ومسلم (١/ رقم: ٤١١) من حديث أنس بن مالك.

(٢) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١/ ٤٦٩).

(٣) أخرجه أحمد (٨/ رقم: ١٨٥١٠) وأبو داود (٢/ رقم: ١٠٢٨) وابن ماجه (٢/ رقم:

١٢٠٨). قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٤/ رقم: ٩٤٩): «صحيح».

(٤) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٤٠١) ومسلم (١/ رقم: ٥٧٢) وابن خزيمة (١٠٥٥) - واللفظ

له - من حديث ابن مسعود.



(وَمَنْ سَلَّمَ قَبْلَ إِنْتَامِهَا) أَي: صَلَاتِهِ (عَمْدًا، بَطَلَتْ) لِأَنَّهُ تَكَلَّمَ فِيهَا،
وَالْبَاقِي مِنْهَا إِمَّا رُكْنٌ أَوْ وَاجِبٌ، وَكِلَاهُمَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِه عَمْدًا. (و) إِنْ
كَانَ سَلَامُهُ قَبْلَ إِنْتَامِهَا (سَهْوًا) لَمْ تَبْطُلْ بِهِ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ، قَالَهُ فِي
«الْمُغْنِي»^(١)؛ لِأَنَّهُ ﷺ فَعَلَهُ هُوَ وَأَصْحَابُهُ، وَبَنُوا عَلَى صَلَاتِهِمْ، وَلِأَنَّ جِنْسَهُ
مَشْرُوعٌ فِيهَا، أَشْبَهَ الزِّيَادَةَ فِيهَا مِنْ جِنْسِهَا.

(أَوْ) أَي: وَكَذَا إِنْ كَانَ سَلَامُهُ قَبْلَ إِنْتَامِهَا (ظَنًّا) مِنْهُ (أَنَّهُا قَدْ تَمَّتْ)
قِيَاسًا عَلَى السَّهْوِ، (ثُمَّ إِنْ ذَكَرَ قَرِيبًا) عُرْفًا، أَتَمَّ الصَّلَاةَ وَسَجَدَ لِلْسَّهْوِ، (وَلَوْ
خَرَجَ مِنْ) ال(مَسْجِدِ).

لَمَّا رَوَى ابْنُ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
إِخْدَى صَلَاتِي الْعِشَاءِ - قَالَ ابْنُ سِيرِينَ: قَدْ سَمَّاهَا أَبُو هُرَيْرَةَ، لَكِنْ نَسِيتُ
أَنَا - فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، فَقَامَ إِلَى خَشَبَةٍ مَعْرُوضَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَاتَّكَأَ
عَلَيْهَا كَأَنَّهُ غَضَبَانُ، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ،
وَوَضَعَ خَدَّهُ الْأَيْمَنَ عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى، وَخَرَجَتِ السَّرْعَانُ مِنْ بَابِ
الْمَسْجِدِ، فَقَالُوا: قُصِرَتِ الصَّلَاةُ، وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَهَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ،
وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ فِي يَدَيْهِ طَوْلٌ يُقَالُ لَهُ: ذُو الْيَدَيْنِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،
أَنْسِيتَ أَمْ قُصِرَتِ الصَّلَاةُ؟ فَقَالَ: لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تُقْصِرْ، فَقَالَ: أَكَمَا يَقُولُ ذُو
الْيَدَيْنِ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ، فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى مَا تَرَكَ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ
أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ، فَرَبَّمَا سَأَلُوهُ فَيَقُولُ: أُنْبِئْتُ أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ

(١) «الْمُغْنِي» لابن قدامة (٢/٤٠٣).

قَالَ: ثُمَّ سَلَّمَ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١)، وَلَفْظُهُ لِلْبُخَارِيِّ.

(وَيَتَّحُهُ) بِ(اِحْتِمَالٍ) قَوِيٍّ: (أَوْ اِنْحَرَفَ عَنْ) الـ(قِبْلَةِ)، صَرَّحَ بِهِ فِي «شَرْحِ الْإِقْنَاعِ»^(٢)؛ لِلْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ، (أَوْ شَرَعَ فِي) صَلَاةٍ (أُخْرَى، فَيَقْطَعُهَا) مَعَ قُرْبِ الْفَضْلِ، (وَيُتِمُّ الْأُولَى) لِتَحْصُلِ الْمُوَالَاةِ بَيْنَ أَرْكَانِهَا، (وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ) وَفِي «الْفُصُولِ» فِيمَا إِذَا كَانَتَا صَلَاتَيْ جَمْعٍ: «أَتَمَّهُمَا ثُمَّ سَجَدَ عَقِيْبَهُمَا لِلسَّهْوِ عَنِ الْأُولَى؛ لِأَنَّهُمَا كَصَلَاةٍ وَاحِدَةٍ»، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي «الْفُرُوعِ»^(٣).

(وَيَتَّحُهُ): إِنَّمَا يُتِمُّ الْأُولَى (إِنْ كَانَ صَلَّى الْأُخْرَى بِدُونِ إِقَامَةٍ) لَهَا (وَتَلَفَّظَ) أَيُّ: تَكَلَّمَ وَلَوْ (بِ) قَوْلِهِ: [١/١٢٦] (نَوَيْتُ) وَنَحْوِهِ، أَمَّا الْكَلَامُ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا الْإِقَامَةُ فَتَبْطُلُ بِقَوْلِهِ فِيهَا: «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ»؛ لِأَنَّهُ خِطَابُ آدَمِيٍّ كَمَا تَقَدَّمَ فِي «الْأَذَانِ»، أَوْ أَجَابَ الْمُؤَذِّنَ فِي الصَّلَاةِ = بَطَلَتْ بِذَلِكَ [لَهُمَا]^(٤). (وَعَلَى مَنْ) سَلَّمَ قَبْلَ إِتْمَامِهَا وَ(ذَكَرَ بَعْدَ قِيَامِهِ مِنْ مُصَلَّاهُ) (أَنْ يَجْلِسَ لِيَنْهَضَ لِلِإِتْيَانِ بِمَا بَقِيَ) مِنْ صَلَاتِهِ عَنْ جُلُوسٍ (مَعَ) الـ(نِيَّةِ) لِأَنَّ هَذَا الْقِيَامَ وَاجِبٌ لِلصَّلَاةِ، وَلَمْ يَأْتِ بِهِ لَهَا.

(وَإِنْ سَلَّمَ مِنْ رُبَاعِيَّةٍ) كَظَهَرَ (يُظَنُّهَا نَحْوُ فَجْرِ) كَجُمُعَةٍ وَتَرَاوِيحٍ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ اسْتِصْحَابَ حُكْمِ النِّيَّةِ، وَهُوَ وَاجِبٌ. قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»:

(١) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٤٨٢) ومسلم (١/ رقم: ٥٧٣) من حديث أبي هريرة.

(٢) «كشاف القناع» للهُيُوتِي (٤٧٦/٢).

(٣) «الفروع» لابن مفلح (٣٢٢/٢).

(٤) من (ب) فقط.

«لَوْ كَانَ السَّلَامُ مِنَ الْعِشَاءِ يَظُنُّهَا التَّرَاوِيحَ ، أَوْ مِنَ الظُّهْرِ يَظُنُّهَا الْجُمُعَةَ أَوْ الْفَجْرَ ، فَإِنَّهَا تَبْطُلُ وَلَا بِنَاءَ ، نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِاشْتِرَاطِ دَوَامِ النِّيَّةِ ذِكْرًا وَحُكْمًا ، وَقَدْ زَالَتْ بِاعْتِقَادِ صَلَاةٍ أُخْرَى» ، قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ ، قُلْتُ : وَيَتَوَجَّهُ عَدَمُ الْبُطْلَانِ»^(١) ، انْتَهَى .

(أَوْ طَالَ فَضْلُ عُرْفًا) بَطَلَتْ ؛ لِأَنَّهَا صَلَاةٌ وَاحِدَةٌ ، فَلَمْ يَجْزُ بِنَاءُ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ مَعَ طُولِ الْفَصْلِ لِتَعَذُّرِ الْبِنَاءِ مَعَهُ . قَالَ فِي «الْمُغْنِي» وَ«الشَّرْحِ» : «وَالْمُقَارَبَةُ كَمِثْلِ حَالِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي خَبَرِ ذِي الْيَدَيْنِ»^(٢) ؛ إِذْ لَمْ يَرِدْ بِتَحْدِيدِهِ نَصٌّ»^(٣) .

(أَوْ أَحْدَثَ) بَطَلَتْ ؛ لِأَنَّ اسْتِمْرَارَ الطَّهَارَةِ شَرْطٌ ، وَقَدْ فَاتَ . (أَوْ تَكَلَّمَ) لَغَيْرِ مَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ ، كَقَوْلِهِ : «يَا غُلَامُ اسْقِنِي» وَنَحْوِهِ ، بَطَلَتْ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ .

(وَلَوْ) كَانَ الْكَلَامُ (لِمَصْلَحَتِهَا) فَكَذَلِكَ تَبْطُلُ . قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ» : «وَهِيَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَفِي رِوَايَةٍ : «لَا تَبْطُلُ» ، اخْتَارَهَا الْمُؤَفَّقُ وَالشَّارِحُ وَغَيْرُهُمَا - وَقَطَعَ بِهَا فِي «الْإِقْنَاعِ»^(٤) ، فَكَانَ عَلَى الْمُصَنِّفِ أَنْ يَقُولَ : خِلَافًا لَهُ ، عَلَى مَا اصْطَلَحَهُ فِي «الْخُطْبَةِ» - وَفِي رِوَايَةٍ ثَالِثَةٍ : «تَبْطُلُ صَلَاةُ الْمَأْمُومِ دُونَ الْإِمَامِ» ، اخْتَارَهَا الْخَرَقِيُّ ، وَفِي رَابِعَةٍ : «لَا تَبْطُلُ إِذَا تَكَلَّمَ

(١) «الإنصاف» للمزداوي (٢٥/٤) .

(٢) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٤٨٢) ومسلم (١/ رقم: ٥٧٣) من حديث أبي هريرة .

(٣) «المغني» لابن قدامة (٤٠٥/٢) و«الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٢٧/٤ - ٢٨) .

(٤) «الإقناع» للحجّاي (٢١٢/١) .



لِمَصْلَحَتِهَا سَهْوًا»، اختارَهُ المَجْدُ فِي «شَرْحِهِ» وَفِي «المُحَرَّرِ» وَصَاحِبُ
«مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ» وَ«الْفَائِقِ»، وَنَصَرَهُ [ابْنُ] ^(١) الْجَوَازِيِّ ^(٢). (أَوْ) كَانَ الْكَلَامُ
(سَهْوًا) خِلَافًا لِلْمَجْدِ وَمَنْ ذَكَرَ بَعْدَهُ.

(أَوْ ضَحِكَ فَقَهَقَهُ) فِي الصَّلَاةِ، (بَطَلَتْ) حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ إِجْمَاعًا ^(٣)،
وَلَوْ لَمْ يَبَيِّنْ حَرْفَانِ، جَزَمَ بِهِ فِي «الإِقْنَاعِ» ^(٤).

و(لَا) تَبْطُلُ الصَّلَاةُ إِنْ تَكَلَّمَ مَغْلُوبًا عَلَى الْكَلَامِ، بِأَنْ خَرَجَتِ الْحُرُوفُ
مِنْهُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ، مِثْلُ (إِنْ) سَلَّمَ سَهْوًا، أَوْ (نَامَ فَتَكَلَّمَ) لِرَفْعِ الْقَلَمِ عَنْهُ،
وَلَعَدَمِ صِحَّةِ إِقْرَارِهِ وَعِنَقِهِ، وَقَدْ تَوَقَّفَ أَحْمَدُ عَنِ الْجَوَابِ عَنْهُ ^(٥).

(أَوْ سَبَقَ عَلَى لِسَانِهِ حَالُ قِرَاءَتِهِ) كَلِمَةً لَا مِنَ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ
التَّحَرُّزُ مِنْهُ، (وَكَلَامُ إِنْ تَنَحَّنَحَ بِلَا حَاجَةٍ) فَبَانَ حَرْفَانِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَبَانَهُمَا كَانَ
مُتَكَلِّمًا، أَشْبَهَ مَا لَوْ أَنَّ أَوْ تَأَوَّهَ لِغَيْرِ خَشْيَةِ اللَّهِ فَبَانَ حَرْفَانِ. وَظَاهِرُهُ: أَنَّهُ إِنْ
تَنَحَّنَحَ لِحَاجَةٍ لَمْ تَبْطُلْ وَلَوْ بَانَ حَرْفَانِ، نَقَلَ المَرْوُذِيُّ وَمُهِتًا عَنْ أَحْمَدَ: «أَنَّهُ
كَانَ يَتَنَحَّنَحُ فِي صَلَاتِهِ» ^(٦).

(أَوْ نَفَخَ فَبَانَ حَرْفَانِ) لِمَا رَوَى سَعِيدٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «مَنْ نَفَخَ فِي

(١) من «الإنصاف» فقط .

(٢) «الإنصاف» للمزداوي (٤/ ٣٠ - ٣١).

(٣) «الإجماع» لابن المنذر (٦٦).

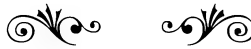
(٤) «الإقناع» للحجّاوي (١/ ٢١٢).

(٥) انظر: «كشف القناع» للبهوتي (٢/ ٤٧٩).

(٦) «المغني» لابن قدامة (٢/ ٤٥٢).

صَلَاتِهِ فَقَدْ تَكَلَّمَ^(١)، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوُهُ^(٢)، لَكِنْ قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «لَا يَثْبُتُ عَنْهُمَا»^(٣). وَفِي رِوَايَةٍ عَنِ الْإِمَامِ: «لَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِهِ وَلَوْ بَانَ حَرْفَانِ فَأَكْثَرَ»، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ^(٤)، وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِ.

و(لَا) تَبْطُلُ الصَّلَاةُ (إِنْ انْتَحَبَ) - أَيِ: رَفَعَ صَوْتَهُ بِالْبُكَاءِ - مُصَلٍّ (خَشِيَّةً) مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، (أَوْ غَلَبَهُ نَحْوُ سُعَالٍ أَوْ عَطَاسٍ أَوْ تَثَاؤُبٍ) وَلَوْ بَانَ مِنْهُ حَرْفَانِ، نَصَّ عَلَيْهِ فِيمَنْ غَلَبَهُ الْبُكَاءُ، وَقَالَ مُهَنَّاتٌ: «صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، فَتَنَاءَبَ خَمْسَ مَرَّاتٍ، وَسَمِعْتُ لِتَثَاؤُبِهِ: هَاهُ هَاهُ»؛ [١٢٦/ب] وَذَلِكَ [لِأَنَّهُ]^(٥) لَا يُسَبُّ إِلَيْهِ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِ الْكَلَامِ^(٦). وَيُكْرَهُ اسْتِدْعَاءُ الْبُكَاءِ كَالضَّحِكِ؛ لِأَنَّهُ يَظْهَرُ حَرْفَانِ فَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ.



(١) أخرجه عبد الرزاق (٢/ رقم: ٣٠١٧) وابن المنذر في «الأوسط» (٣/ رقم: ١٥٨٥)، وفي

إسناده جهالة، ولكن قد صححه من وجه آخر صالح آل الشيخ في «التكميل» (ص ١٦).

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٢/ رقم: ٣٠١٩) وابن المنذر في «الأوسط» (٣/ رقم: ١٥٧٩).

(٣) «الأوسط» لابن المنذر (٤٣١/٣).

(٤) «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ٨٩).

(٥) من (ب) و«المغني» فقط.

(٦) «المغني» لابن قدامة (٤٤٧/٢ - ٤٤٨).

(فَضَّلَ)



(وَمَنْ تَرَكَ رُكْنًا غَيْرَ تَكْبِيرَةِ إِحْرَامٍ وَقِيَامٍ) سَهْوًا، كَرُّوْعٍ أَوْ سُجُودٍ أَوْ رَفَعٍ مِنْ أَحَدِهِمَا أَوْ طُمَأْنِينَةٍ، (فَذَكَرَهُ) أَيِ: الرُّكْنَ الْمَتْرُوكِ (بَعْدَ شُرُوعِهِ فِي قِرَاءَةِ رَكْعَةٍ أُخْرَى) غَيْرِ الَّتِي تَرَكَهُ مِنْهَا، (بَطَلَتْ) الرَّكْعَةُ (الَّتِي تَرَكَهُ مِنْهَا) فَقَطْ، وَقَامَتِ الَّتِي تَلِيهَا مَقَامَهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ اسْتِدْرَاكُ الْمَتْرُوكِ لِتَلَبُّسِهِ بِفَرْضِ قِرَاءَةِ الرَّكْعَةِ الْأُخْرَى، فَلَغَتْ رَكْعَتُهُ وَصَارَتِ الَّتِي شَرَعَ فِيهَا عِوَضًا عَنْهَا.

وَلَا يُعِيدُ الْاسْتِفْتَاخَ نَصًّا، فَإِنْ كَانَ التَّرْكَ مِنْ الْأُولَى، صَارَتِ الثَّانِيَةُ أَوَّلَتُهُ، وَالثَّالِثَةُ ثَانِيَتُهُ، وَالرَّابِعَةُ ثَالِثَتُهُ، وَيَأْتِي بِرَكْعَةٍ، وَكَذَا الْقَوْلُ فِي الثَّانِيَةِ وَالثَّالِثَةِ. وَأَمَّا تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ، فَلَا تَتَعَقَّدُ بِتَرْكِهَا، كَتَرْكِ الْقِيَامِ مِنْ قَادِرٍ - وَتَقَدَّمَ - تَنْقَلِبُ نَفْلًا، وَكَذَا النَّيَّةُ إِنْ قِيلَ: هِيَ رُكْنٌ.

(فَلَوْ رَجَعَ) مَنْ تَرَكَ رُكْنًا إِلَيْهِ بَعْدَ شُرُوعِهِ فِي قِرَاءَةِ [رَكْعَةٍ] ^(١) أُخْرَى، (عَالِمًا) بِتَحْرِيمِ الرُّجُوعِ (عَمْدًا، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) لِأَنَّهُ تَرَكَ الْوَاجِبَ عَمْدًا، وَ(لَا) تَبْطُلُ صَلَاتُهُ إِنْ رَجَعَ (سَهْوًا أَوْ جَهْلًا).

(وَيَتَّحُهُ: وَلَا يُعْتَدُ بِرُجُوعِهِ) لِأَنَّ الْبَاطِلَ لَا يَنْقَلِبُ صَحِيحًا، وَكَذَا لَا

(١) من (ب) فقط .

يُعْتَدُ بِمَا يَفْعَلُهُ فِي الرَّكْعَةِ الَّتِي تَرَكَهُ مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا فَسَدَتْ بِشُرُوعِهِ فِي قِرَاءَةِ غَيْرِهَا، فَلَمْ تَعُدْ إِلَى الصَّحَّةِ بِحَالٍ، ذَكَرَهُ فِي «الشَّرْحِ»^(١).

(و) إِنْ ذَكَرَ مَا تَرَكَهُ (قَبْلَ شُرُوعِهِ) فِي قِرَاءَةِ رَكْعَةٍ أُخْرَى، لَزِمَهُ أَنْ يَعُودَ إِلَى الرُّكْنِ الْمَتْرُوكِ لِيَأْتِيَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ رُكْنٌ لَا يَسْقُطُ بِسَهْوٍ وَلَا غَيْرِهِ، وَيَأْتِي بِمَا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَتَى [بِهِ]^(٢) فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، لِأَنَّ مَحَلَّهُ بَعْدَ الرُّكْنِ الْمَنْسِيٍّ، فَلَوْ ذَكَرَ الرُّكُوعَ وَقَدْ جَلَسَ، عَادَ فَأَتَى بِهِ وَبِمَا بَعْدَهُ. وَإِنْ سَجَدَ سَجْدَةً ثُمَّ قَامَ، فَإِنْ جَلَسَ لِلْفَضْلِ سَجَدَ الثَّانِيَةَ وَلَمْ يَجْلِسْ، وَإِلَّا جَلَسَ [لَهُ ثُمَّ سَجَدَ ثَانِيَةً تَدَارُكًا لِمَا فَاتَهُ]^(٣)، وَإِنْ كَانَ جَلَسَ لِلِاسْتِرَاحَةِ لَمْ يُجْزِئْهُ عَنْ جِلْسَةِ الْفَضْلِ.

(و) إِنْ لَمْ يَعُدْ إِلَى ذَلِكَ عَالِمًا (عَمْدًا، بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ رُكْنًا أَمَكَنَهُ الْإِتْيَانُ بِهِ فِي مَحَلِّهِ عَالِمًا عَمْدًا، أَشْبَهَ مَا لَوْ تَرَكَ سَجْدَةً مِنْ رَكْعَةٍ أُخِيرَةٍ وَسَلَّمْ ثُمَّ ذَكَرَ وَلَمْ يَسْجُدْهَا فِي الْحَالِ، (و) إِنْ لَمْ يَعُدْ (سَهْوًا أَوْ جَهْلًا، بَطَلَتْ الرَّكْعَةُ) الْمَتْرُوكُ رُكْنُهَا؛ لِشُرُوعِهِ فِي قِرَاءَةِ مَا بَعْدَهَا.

(و) إِنْ لَمْ يَذْكُرْ مَا تَرَكَهُ إِلَّا (بَعْدَ السَّلَامِ، فَ) ذَلِكَ (كَتَرَكَ رَكْعَةً كَامِلَةً) لِأَنَّ الرَّكْعَةَ الَّتِي لَعْتَ بِتَرْكِ رُكْنِهَا غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهَا، فَوُجُودُهَا كَعَدَمِهَا، فَإِذَا سَلَّمَ قَبْلَ ذِكْرِهَا فَقَدْ سَلَّمَ عَنْ نَقْصٍ. (وَيَأْتِي بِهَا) أَيُّ: بِالرَّكْعَةِ (مَعَ قُرْبِ) (الْفَضْلِ) عُرْفًا (كَمَا مَرَّ) وَلَوْ انْحَرَفَ عَنِ الْقِبْلَةِ أَوْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، نَصَّ عَلَيْهِ^(٤)،

(١) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٥٤/٤).

(٢) من (ب) فقط.

(٣) من (ب) فقط.

(٤) «مسائل الإمام أحمد» رواية عبدالله (١/ رقم: ٤٠٨).

وَيَسْجُدُ لَهُ قَبْلَ السَّلَامِ، نَقْلُهُ حَرْبٌ^(١)، بِخِلَافِ تَرْكِ الرُّكْعَةِ بِتَمَامِهَا، قَالَهُ فِي «الْمُبْدَعِ»^(٢).

وَإِنْ طَالَ الْفَضْلُ أَوْ أَحْدَثَ بَطَلَتْ ؛ لِفَوَاتِ الْمَوَالَةِ، كَمَا لَوْ ذَكَرَهُ فِي يَوْمٍ آخَرَ، (مَا لَمْ يَكُنْ) مَا ذَكَرَ بَعْدَ السَّلَامِ أَنَّهُ كَانَ تَرْكُهُ: (تَشْهَدًا آخِيرًا، أَوْ) يَكُنْ (سَلَامًا، فَيَأْتِي بِهِ) فَقَطْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتْرِكْ غَيْرَهُ، (وَيَسْجُدُ) لِلسَّهْوِ (وَيُسَلِّمُ) بَعْدَ التَّشْهَدِ لِسُجُودِ السَّهْوِ كَمَا يَأْتِي.

وَوَظَاهِرُهُ - أَوْ صَرِيحُهُ -: أَنَّ السُّجُودَ هُنَا بَعْدَ السَّلَامِ، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ الْآتِي اسْتِثْنَاؤُهُمَا، وَمَتَى مَضَى مُصَلٍّ فِي مَوْضِعٍ يَلْزُمُهُ الرُّجُوعُ، أَوْ رَجَعَ فِي مَوْضِعٍ يَلْزُمُهُ الْمُضِيُّ، عَالِمًا بِتَحْرِيمِهِ = بَطَلَتْ ؛ لِأَنَّهُ كَتَرَ الْوَاجِبَ عَمْدًا، [١/١٢٧] وَإِنْ فَعَلَهُ يَعْتَقَدُ جَوَازَهُ لَمْ تَبْطُلْ، كَتَرَ الْوَاجِبَ سَهْوًا، وَتَقَدَّمَ.

(وَإِنْ نَسِيَ مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ أَرْبَعَ سَجَدَاتٍ) مِنْ كُلِّ رَكَعَةٍ سَجْدَةً، (وَذَكَرَ وَقَدْ قَرَأَ فِي) رَكَعَةٍ (خَامِسَةٍ، فَهِيَ أُولَاهُ) لِأَنَّ الثَّانِيَةَ أُولَاهُ بِشُرُوعِهِ فِي قِرَاءَةٍ قَبْلَ تَمَامِ الْأُولَى، ثُمَّ صَارَتِ الثَّالِثَةُ أُولَاهُ أَيْضًا لِذَلِكَ، ثُمَّ الرَّابِعَةُ ثُمَّ الْخَامِسَةُ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ كُلَّ رَكَعَةٍ غَيْرِ تَامَةٍ تَبْطُلُ بِشُرُوعِهِ فِي قِرَاءَةِ الَّتِي بَعْدَهَا.

(و) إِنْ ذَكَرَ الْمَنْسِيَّ مِنَ السَّجَدَاتِ (قَبْلَهُ) أَيُّ: الشَّرُوعِ فِي قِرَاءَةِ الْخَامِسَةِ، فَإِنَّهُ يَعُودُ فَ(يَسْجُدُ سَجْدَةً، فَتَصِحُّ لَهُ رَكَعَةٌ) وَهِيَ الرَّابِعَةُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ

(١) «مسائل حرب الكرمانى» (٤٢٩ / الغامدى).

(٢) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١/٤٦٥).

يُشْرَعُ فِي قِرَاءَةِ مَا بَعْدَهَا، وَتَصِيرُ أُولَاهُ، (وَيَأْتِي بِثَلَاثٍ) رَكَعَاتٍ؛ لِأَنَّ الثَّلَاثَ قَبْلَ الرَّابِعَةِ لَغَتْ كَمَا تَقَدَّمَ.

(و) إِنْ ذَكَرَ أَنَّهُ تَرَكَ مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ أَرْبَعَ سَجَدَاتٍ (بَعْدَ السَّلَامِ، بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ؛ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ مَنْ تَرَكَ رُكْنًا مِنْ رَكْعَةٍ وَلَمْ يَذْكُرْهُ حَتَّى سَلَّمَ كَتَارِكِ رَكْعَةٍ، فَيَكُونُ هَذَا كَتَارِكِ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ، فَلَمْ يَبْقَ لَهُ شَيْءٌ يَبْنِي عَلَيْهِ، فَتَبْطُلُ.

(و) إِنْ نَسِيَ مَنْ فِي رُبَاعِيَّةٍ (سَجْدَتَيْنِ، أَوْ) نَسِيَ (ثَلَاثًا) مِنَ السَّجَدَاتِ (مِنْ رَكْعَتَيْنِ جَهْلُهُمَا) وَقَدْ قَرَأَ أَوْ لَمْ يَقْرَأْ، فَلَمْ يَذِرْ أَهْمًا الْأُولَى وَالثَّانِيَّةُ، أَوْ الْأُولَى وَالثَّالِثَةُ، أَوْ الْأُولَى وَالرَّابِعَةُ، أَوْ الثَّانِيَّةُ وَالثَّالِثَةُ، أَوْ الثَّانِيَّةُ وَالرَّابِعَةُ، أَوْ الثَّالِثَةُ وَالرَّابِعَةُ، (أَتَى بِرَكْعَتَيْنِ) لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْمَتْرُوكُ مِنْ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الرَّابِعَةِ، فَيَصِحُّ لَهُ رَكْعَتَانِ، يَبْنِي عَلَيْهِمَا وَيَأْتِي بِرَكْعَتَيْنِ.

(و) إِنْ نَسِيَ (ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا) مِنَ السَّجَدَاتِ (مِنْ ثَلَاثٍ) رَكَعَاتٍ مِنْ رُبَاعِيَّةٍ وَجَهْلُهَا، (أَتَى بِثَلَاثٍ) رَكَعَاتٍ وَجُوبًا؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ مِنْ غَيْرِ الْأَخِيرَةِ، فَتَلْغُو بِشُرُوعِهِ فِي قِرَاءَةِ الرَّابِعَةِ، وَتَصِيرُ أُولَاهُ فَيَبْنِي عَلَيْهَا.

(و) إِنْ نَسِيَ (خَمْسًا) مِنَ السَّجَدَاتِ (مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ، أَوْ) نَسِيَ خَمْسَ سَجَدَاتٍ مِنْ (ثَلَاثٍ) رَكَعَاتٍ ثُلَاثِيَّةٍ أَوْ رُبَاعِيَّةٍ، (وَلَمْ يَقْرَأْ) أَيُّ: لَمْ يُشْرَعْ فِي قِرَاءَةِ الْخَامِسَةِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَتْرُوكُ مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ، أَوْ فِي قِرَاءَةِ الرَّابِعَةِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَتْرُوكُ مِنْ ثَلَاثٍ، (أَتَى بِسَجْدَتَيْنِ) فَتَتِمُّ لَهُ رَكْعَةٌ فِي الصُّورَتَيْنِ،



(ثُمَّ أَتَى [بِثَلَاثٍ] ^(١) رَكَعَاتٍ) إِنْ كَانَ التَّرْكَ مِنْ أَرْبَعٍ ، وَتَمَّتْ صَلَاتُهُ .

(أَوْ) أَتَى (بِرَكْعَتَيْنِ) إِنْ كَانَ التَّرْكَ مِنْ ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ ، وَتَمَّتْ صَلَاتُهُ إِنْ كَانَتْ ثَلَاثِيَّةً ، وَإِلَّا أَتَى بِرَابِعَةٍ . وَفُهُمَ مِنْ قَوْلِهِ : «وَلَمْ يَقْرَأْ» أَنَّهُ لَوْ قَرَأَ أَتَى بِأَرْبَعٍ إِنْ كَانَ التَّرْكَ مِنْ أَرْبَعٍ ، أَوْ بِثَلَاثٍ إِنْ كَانَ التَّرْكَ مِنْ ثَلَاثٍ كَمَا تَقَدَّمَ قَرِيبًا ، فَتَأَمَّلْ .

(و) إِنْ نَسِيَ (مِنْ) الرَّكْعَةِ (الْأُولَى سَجْدَةً ، وَ) نَسِيَ (مِنْ) الرَّكْعَةِ (الثَّانِيَةِ سَجْدَتَيْنِ ، وَ) نَسِيَ (مِنْ) الرَّكْعَةِ (الرَّابِعَةِ سَجْدَةً ، وَ) أَتَى بِالثَّلَاثَةِ تَامَةً ، فَهِيَ أَوْلَاهُ إِنْ (لَمْ يَشْرَعْ فِي قِرَاءَةِ) رَكْعَةٍ (خَامِسَةٍ) ، فَإِنْ شَرَعَ فِي قِرَاءَتِهَا لَعَا مَا قَبْلَهَا ، وَإِنْ لَمْ يَشْرَعْ (أَتَى بِسَجْدَةٍ) فَتَتِمُّ لَهُ الرَّابِعَةُ وَتَكُونُ ثَانِيَتَهُ ، (ثُمَّ) يَأْتِي بِ(رَكْعَتَيْنِ) فَتَتِمُّ لَهُ الْأَرْبَعُ .

(وَمَنْ ذَكَرَ) فِي صَلَاتِهِ (تَرَكَ رُكْنَ وَجْهَهُ) أَيُّ : بِأَنْ لَمْ يَعْلَمْ (أَرْكُوعٌ هُوَ) أَمْ رَفْعٌ مِنْهُ ، (أَمْ سُجُودٌ) أَمْ رَفْعٌ مِنْهُ ، أَمْ اعْتِدَالٌ (أَمْ قِرَاءَةٌ ، أَوْ) جِهَلٌ (مَحَلَّهُ كَمَنْ) ذَكَرَ تَرَكَ سَجْدَةً وَلَمْ يَعْلَمْ أَمِنْ رَكْعَةٍ (أُولَى أَوْ ثَانِيَةٍ) أَوْ ثَالِثَةٍ أَوْ رَابِعَةٍ ، (عَمِلَ) وَجُوبًا (بِأَسْوَأِ التَّقْدِيرَيْنِ ، وَهُوَ) كَوْنُ الْمَثْرُوكِ (قِرَاءَةً) فِيمَا إِذَا تَرَكَ رُكْنًا وَجْهَهُ ، فَيَأْتِي بِالْقِرَاءَةِ وَبِمَا بَعْدَهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ شَرَعَ فِي قِرَاءَةِ الْأُخْرَى ، (وَ) كَوْنُهُ (مِنْ) رَكْعَةٍ (أُولَى) فِيمَا إِذَا تَرَكَ رُكْنًا وَجْهَهُ مَحَلَّهُ ، فَتَلْغُو بِشُرُوعِهِ [١٢٧/ب] فِي قِرَاءَةِ مَا بَعْدَهَا .

(١) من (ب) و«غاية المنتهى» لمرعي الكرمي (١٨٨/١) فقط .



وَكَذَا كُلُّ مَا تَيَقَّنَ بِهِ إِتِمَامَ صَلَاتِهِ؛ لِثَلَا يَخْرُجَ مِنْهَا وَهُوَ شَاكٌّ فِيهَا،
فَيَكُونُ [مَغْرُورًا] ^(١) بِهَا، وَفِي الْحَدِيثِ: «لَا غَرَارَ فِي صَلَاةٍ وَلَا تَسْلِيمٍ»، رَوَاهُ
أَبُو دَاوُدَ ^(٢). وَقَالَ الْأَثَرُمُ: «سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنْ تَفْسِيرِ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ:
أَمَّا أَنَا، فَأَرَى أَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْهَا إِلَّا عَلَى يَقِينٍ أَنَّهَا قَدْ تَمَّتْ» ^(٣).

(وَمَنْ تَرَكَ آيَتَيْنِ مِنَ «الْفَاتِحَةِ»، فَجَعَلَهُمَا (مِنْ رَكْعَةٍ) عَمَلًا بِالظَّاهِرِ،
(وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ تَوَالِيَهُمَا فَ) يَجْعَلُهُمَا (مِنْ رَكْعَتَيْنِ) اخْتِيَاطًا؛ لِثَلَا يَخْرُجَ مِنَ
الصَّلَاةِ وَهُوَ شَاكٌّ فِيهَا، وَعَلَيْهِ السُّجُودُ لِجَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ.



(١) كَذَا فِي «الْمَغْنِي» لِابْنِ قَدَامَةَ (٢/٤٣٦)، وَهُوَ الْأَلِيقُ بِالسِّيَاقِ، وَفِي (أ) وَ(ب): «مَغْرًا».

(٢) أَبُو دَاوُدَ (٢/ رَقْم: ٨٢٥). قَالَ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (٤/ رَقْم: ٨٦١):

«إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ».

(٣) «الْمَغْنِي» لِابْنِ قَدَامَةَ (٢/٤٣٦).

(فَضَّلَ)

الْقِسْمُ الثَّالِثُ مِمَّا يُشْرَعُ [لَهُ] ^(١) سُجُودُ السَّهْوِ: الشَّكُّ فِي بَعْضِ صُورِهِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: (وَيَبْنِي عَلَى الْيَقِينِ - وَهُوَ الْأَقْلُ - شَاكٌّ فِي) تَرَكَ (رُكْنِ) بِأَنْ تَرَدَّدَ فِي فِعْلِهِ، فَيَجْعَلُ كَمَنْ تَيَقَّنَ تَرَكَهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ، وَكَمَا لَوْ شَاكَّ فِي أَصْلِ الصَّلَاةِ، (أَوْ) شَاكٌّ فِي (عَدَدِ رَكَعَاتٍ) فَإِذَا شَاكَّ: أَصَلَّى رَكَعَةً أَوْ رَكَعَتَيْنِ، بَنَى عَلَى رَكَعَةٍ، وَ: ثِنْتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، بَنَى عَلَى ثِنْتَيْنِ، وَهَكَذَا، (وَلَوْ) كَانَ الشَّاكُّ (إِمَامًا).

رُويَ عَنْ عُمَرَ ^(٢) وَابْنِهِ ^(٣) وَابْنِ عَبَّاسٍ ^(٤)؛ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ مَرْفُوعًا: «إِذَا شَاكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ يَدْرِ أَصَلَّى ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا، فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ، وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، فَإِنْ صَلَّى خَمْسًا شَفَعْنَ لَهُ صَلَاتَهُ، وَإِنْ كَانَ صَلَّى أَرْبَعًا كَانَتْ تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ»، رَوَاهُ: أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ ^(٥).

(١) من (ب) فقط.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ رقم: ٤٤٣٧).

(٣) أخرجه عبدالرزاق (٢/ رقم: ٣٤٦٩) وابن أبي شيبة (٣/ رقم: ٤٤٤٢).

(٤) أخرجه عبدالرزاق (٢/ رقم: ٣٤٧٧).

(٥) أحمد (٥/ رقم: ١٢٠١٠) ومسلم (١/ رقم: ٥٧١).

وَحَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا: «إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ، وَلْيُسَلِّمْ عَلَيْهِ ثُمَّ يُسَلِّمْ، ثُمَّ لِيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ»، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيَّ^(١). فَتَحَرَّى الصَّوَابَ فِيهِ هُوَ اسْتِعْمَالُ الْيَقِينِ؛ لِأَنَّهُ أَحْوَطُ، وَجَمْعًا بَيْنَ الْأَخْبَارِ.

وَعَنْهُ: «يُسْنِي إِمَامٌ عَلَى غَالِبِ ظَنِّهِ، وَالْمُنْفَرِدُ عَلَى الْيَقِينِ»^(٢). ذَكَرَ فِي «الْمُقْنِعِ» أَنَّ هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ^(٣)، وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْكَافِي» وَ«الْوَجِيزِ»^(٤)، وَذَكَرَ فِي «الشَّرْحِ» أَنَّهُ الْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ وَأَنَّهُ اخْتِيَارُ الْخِرَقِيِّ^(٥)؛ وَلِأَنَّ لِلْإِمَامِ مَنْ يَنْبَهُهُ وَيَذْكُرُهُ إِذَا أَخْطَأَ الصَّوَابَ، بِخِلَافِ الْمُنْفَرِدِ.

وَمَحَلُّ هَذِهِ الرَّوَايَةِ: إِنْ كَانَ الْمَأْمُومُ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ، وَإِلَّا بَنَى عَلَى الْيَقِينِ كَالْمُنْفَرِدِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ الْمَأْمُومَ الْوَاحِدَ لَا يَرْجِعُ إِلَى فِعْلِ إِمَامِهِ.

(فَمَنْ شَكَ) قَبْلَ السَّلَامِ (فِي تَرْكِ رَكْعَةٍ) فَهُوَ كَتَرَكِهَا، (أَوْ) شَكَ فِي تَرْكِ (رُكْنٍ فَهُوَ كَتَرَكِهِ) وَيَعْمَلُ بِالْيَقِينِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ، (وَلَا أَثَرَ لِشَكِّ) الْمُصَلِّي (بَعْدَ سَلَامِهِ)، (أَوْ) أَيُّ: وَكَذَا لَا أَثَرَ لِشَكِّ بَعْدَ (فَرَاغِ كُلِّ عِبَادَةٍ) لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ أَتَى بِهَا عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوعِ.

(١) البخاري (١/ رقم: ٤٠١) ومسلم (١/ رقم: ٥٧٢) وأبو داود (٢/ رقم: ١٠١٢) وابن ماجه

(٢/ رقم: ١٢١٢) والنسائي (٣/ رقم: ١٢٥٥).

(٢) «الکافي» لابن قدامة (١/ ٣٨٠).

(٣) «المقنع» لابن قدامة (ص ٥٦).

(٤) «الکافي» لابن قدامة (١/ ٣٨٠) و«الوجيز» للذَّجِيلِي (ص ٧٨).

(٥) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٤/ ٦٩).



(وَيَأْخُذُ مَأْمُومٌ عِنْدَ شَكِّهِ بِفِعْلِ إِمَامِهِ مَعَ تَعَدُّدٍ أَيْ: وَجُودِ (مَأْمُومٍ) آخَرَ (غَيْرِهِ) لِأَنَّهُ يَبْعُدُ خَطَأً اثْنَيْنِ وَإِصَابَةً وَاحِدٍ، (و) الْمَأْمُومُ (فِي فِعْلِ نَفْسِهِ يَبْنِي عَلَى الْيَقِينِ) لِمَا تَقَدَّمَ، (فَلَوْ شَكَّ) الْمَأْمُومُ (هَلْ دَخَلَ مَعَهُ) أَيْ: الْإِمَامُ، (بِ) رَكْعَةٍ (أُولَى وَثَانِيَةٍ، جَعَلَهُ) أَيْ: الدُّخُولَ مَعَهُ (بِثَانِيَةٍ) فَيَقْتَضِي رَكْعَةً إِذَا سَلَّمَ إِمَامُهُ اخْتِيَاظًا.

(وَلَوْ أَدْرَكَ) الْمَأْمُومُ (الْإِمَامَ رَاكِعًا، فَشَكَّ بَعْدَ أَنْ أَحْرَمَ مَعَهُ: هَلْ رَفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ قَبْلَ إِدْرَاكِهِ رَاكِعًا) أَمْ لَا، (لَمْ يُعْتَدَّ بِتِلْكَ الرَّكْعَةِ) لِأَنَّهُ شَاكٌّ فِي إِدْرَاكِهَا، وَيَأْتِي بِبَدَلِهَا وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ، [١/١٢٨] (وَإِنْ كَانَ الْمَأْمُومُ وَاحِدًا) أَيْ: لَيْسَ مَعَ الْإِمَامِ مَأْمُومٌ غَيْرُهُ، (لَمْ يَرْجَعْ لِفِعْلِ إِمَامِهِ) لِأَنَّ قَوْلَ الْإِمَامِ لَا يَكْفِي فِي مِثْلِ ذَلِكَ؛ بِدَلِيلِ مَا لَوْ شَكَّ إِمَامٌ فَسَبَّحَ بِهِ وَاحِدٌ، بَلْ يَبْنِي عَلَى الْيَقِينِ كَالْمُنْفَرِدِ، وَلَا يُفَارِقُهُ قَبْلَ سَلَامِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَيَقَّنْ خَطَأَهُ، (فَإِذَا سَلَّمَ إِمَامُهُ أَتَى) الْمَأْمُومُ (بِمَا شَكَّ فِيهِ) مَعَ إِمَامِهِ؛ لِيُخْرِجَ مِنَ الصَّلَاةِ بَيِّقِينَ، (وَسَجَدَ) لِلسَّهْوِ (وَسَلَّمَ).

(وَيَتَّبِعُهُ: وَجُوبُ مُفَارَقَتِهِ) أَيْ: مُفَارَقَةُ الْمَأْمُومِ لِإِمَامِهِ (مَعَ تَيَقُّنِ خَطَا إِمَامِهِ) وَفِيهِ نَظَرٌ، قَالَ فِي «الْمُبْدَعِ»: «وَأَمَّا الْمَأْمُومُ، فَيَتَّبِعُ إِمَامَهُ مَعَ عَدَمِ الْجَزْمِ بِخَطْئِهِ، [وَإِنْ جَزَمَ بِخَطْئِهِ] ^(١) لَمْ يَتَّبِعْهُ، وَلَمْ يُسَلِّمْ قَبْلَهُ» ^(٢).

(وَلَا) يُشْرَعُ (سُجُودُ) سَهْوٍ (لِشَكِّ فِي) تَرْكِ (وَاجِبٍ) لِأَنَّهُ شَكَّ فِي سَبَبِ وَجُوبِ السُّجُودِ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ. (أَوْ) أَيْ: وَلَا يُشْرَعُ سُجُودٌ لِشَكِّ فِي

(١) من (ب) و«المبدع» فقط.

(٢) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١/٤٧٠).

[(سَهْوٌ) لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ ، (أَوْ) أَيُّ : وَلَا يُشْرَعُ سُجُودٌ لِشَكٍّ]^(١) فِي (زِيَادَةٍ ، إِلَّا إِذَا شَكَّ) فِي الزِّيَادَةِ (وَقْتَ فَعْلِهَا) بِأَنْ شَكَّ فِي سَجْدَةٍ وَهُوَ فِيهَا : هَلْ هِيَ زَائِدَةٌ أَوْ لَا ، أَوْ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ كَذَلِكَ ، فَيَسْجُدُ ؛ لِأَنَّهُ أَدَّى جُزْءًا مِنْ صَلَاتِهِ مُتَرَدِّدًا فِي كَوْنِهِ مِنْهَا أَوْ زَائِدًا عَلَيْهَا ، فَضَعُفَتِ النِّيَّةُ وَاحْتَاجَتْ لِلْجَبْرِ بِالسُّجُودِ .

وَمَنْ شَكَّ فِي عَدَدِ الرُّكْعَاتِ أَوْ غَيْرِهِ فَبَنَى عَلَى يَقِينِهِ ، ثُمَّ زَالَ شَكُّهُ ، وَعَلِمَ أَنَّهُ مُصِيبٌ فِيَمَا فَعَلَهُ = لَمْ يَسْجُدْ مُطْلَقًا عَلَى مَا صَحَّحَهُ فِي «الْإِنْصَافِ»^(٢) ، وَتَبِعَهُ فِي «الْإِقْنَاعِ»^(٣) ، خِلَافًا لِمَا اخْتَارَهُ صَاحِبُ «الْمُنْتَهَى» فِي «شَرْحِهِ»^(٤) .

(فَلَوْ شَكَّ فِي تَشَهُدٍ) أَخِيرٍ : (هَلْ صَلَّى أَرْبَعًا أَوْ خَمْسًا ، لَمْ يَسْجُدْ) لِلْسَهْوِ لِهَذَا الشَّكِّ ؛ لِأَنَّهُ شَكَّ فِي زِيَادَةٍ فِي غَيْرِ وَقْتِ فَعْلِهَا .

(وَمَنْ سَجَدَ لِشَكٍّ) ظَنًّا أَنَّهُ مِمَّا يَسْجُدُ لَهُ ، (ثُمَّ تَبَيَّنَ) لَهُ (أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ سُجُودٌ) لِذَلِكَ الشَّكِّ ، (سَجَدَ) وَجُوبًا (لِذَلِكَ) أَيُّ : لِكَوْنِهِ زَادَ فِي صَلَاتِهِ سَجْدَتَيْنِ غَيْرَ مَشْرُوعَتَيْنِ .

وَمَنْ عَلِمَ سَهْوًا ، وَلَمْ يَعْلَمْ : أَيْسَجُدُ لَهُ أَمْ لَا ، لَا يَسْجُدُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ سَبَبُهُ ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ .

(وَمَنْ شَكَّ : هَلْ سَجَدَ لِسَهْوِهِ) الْمُتَيَقِّنِ (أَوْ لَا) أَيُّ : أَوْ أَنَّهُ لَمْ يَسْجُدْ

(١) من (ب) فقط .

(٢) «الإنصاف» للمزداوي (٤/٦٨) .

(٣) «الإقناع» للحجّاي (١/٢١٦) .

(٤) «معونة أولي النهى» لابن النجار (٢/٢٣٤) .



لَهُ ، (سَجَدَ) لِلسَّهْوِ وَكَفَاهُ سَجْدَتَانِ ؛ لِأَنَّهُ يَكْفِي لِجَمِيعِ السَّهْوِ سَجْدَتَانِ .

(وَلَيْسَ عَلَى مَأْمُومٍ غَيْرِ مَسْبُوقٍ) سَهَا دُونَ إِمَامِهِ (سُجُودُ سَهْوٍ ، إِلَّا أَنْ يَسْهَوْهُ إِمَامُهُ ، فَيَسْجُدُ) الْمَأْمُومُ (مَعَهُ) سَوَاءٌ سَهَا الْمَأْمُومُ أَوْ لَا ، حَكَاهُ إِسْحَاقُ وَابْنُ الْمُنْذِرِ إِجْمَاعًا^(١) ، وَقَدْ صَحَّ : «أَنَّهُ ﷺ لَمَّا سَجَدَ لَتَرْكِ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ وَالسَّلَامِ مِنْ نُقْصَانٍ ، سَجَدَ النَّاسُ مَعَهُ»^(٢) ، وَلِعُمُومٍ : «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا»^(٣) .

(وَلَوْ لَمْ يُتَمَّ الْمَأْمُومُ مَا عَلَيْهِ مِنْ) وَاجِبٍ ، (تَشَهُّدٌ ثُمَّ يُتَمُّهُ) أَيِ : التَّشَهُّدُ بَعْدَ سُجُودِهِ مَعَ إِمَامِهِ ، وَلَا يُعِيدُ سُجُودَ السَّهْوِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْفَرِدْ عَنْ إِمَامِهِ ، (وَلَوْ) كَانَ الْمَأْمُومُ (مَسْبُوقًا) وَسَهَا الْإِمَامُ (فِيمَا لَمْ يُدْرِكْهُ) الْمَسْبُوقُ فِيهِ ، بِأَنْ سَهَا الْإِمَامُ فِي الْأَوَّلَى وَأَدْرَكَهُ فِي الثَّانِيَةِ مَثَلًا فَيَسْجُدُ مَعَهُ مُتَابِعَةً لَهُ ؛ لِعُمُومٍ مَا تَقَدَّمَ .

(فَلَوْ قَامَ) الْمَسْبُوقُ (بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ ، رَجَعَ) وَجُوبًا إِنْ لَمْ يَسْتَمَّ قَائِمًا ، (فَسَجَدَ مَعَهُ) لِسَهْوِهِ ، وَإِنْ اسْتَمَّ قَائِمًا كَرِهَ رُجُوعُهُ . (وَلَا) يَرْجِعُ (إِنْ شَرَعَ فِي الْقِرَاءَةِ) أَيِ : حَرَّمَ رُجُوعُهُ ، كَمَا لَوْ نَهَضَ عَنْ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ . قَالَ فِي «شَرْحِ الْمُنتَهَى» : «هَذَا التَّفْصِيلُ مَنْصُوصٌ أَحْمَدَ فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِمِ ، وَعَنْهُ : «يَرْجِعُ مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّ إِمَامَهُ بَعْدُ فِي الْأَدَاءِ ، فَلَا يَمْضِي فِي الْقَضَاءِ»^(٤) ، انْتَهَى .

(١) «الأوسط» لابن المنذر (٣/٥١٥) .

(٢) أخرجه البخاري (٢/ رقم: ١٢٣٠) ومسلم (١/ رقم: ٥٧٠) من حديث عبد الله بن بُحينة .

(٣) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٣٧٨) ومسلم (١/ رقم: ٤١١) من حديث أنس بن مالك .

(٤) «معونة أولي النهى» لابن النجار (٢/٢٣٦) .



(وَإِنْ أَدْرَكَهُ) [١٢٨/ب] أَي: أَدْرَكَ مَسْبُوقُ إِمَامِهِ (فِي آخِرِ سَجْدَتَيْ السَّهْوِ، سَجَدَ) هَا مَسْبُوقٌ (مَعَهُ) أَي: مَعَ إِمَامِهِ، (فَإِذَا سَلَّمَ) الْإِمَامُ، (أَتَى) الْمَسْبُوقُ (بِ) السَّجْدَةِ (الثَّانِيَةِ) لِإِوَالِي بَيْنِ السَّجْدَتَيْنِ، (ثُمَّ قَضَى صَلَاتَهُ) نَصًّا؛ لِغُيُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَقْضُوا»^(١).

(وَإِنْ أَدْرَكَهُ) أَي: أَدْرَكَ مَسْبُوقُ الْإِمَامِ (بَعْدَهُمَا) أَي: سَجْدَتَيْ السَّهْوِ (وَقَبْلَ السَّلَامِ، لَمْ يَسْجُدِ) الْمَسْبُوقُ لِسَهْوِ إِمَامِهِ؛ لِأَنَّ سَهْوَ الْإِمَامِ قَدْ انْجَبَرَ بِسُجُودِهِ قَبْلَ دُخُولِهِ مَعَهُ، أَشْبَهَ مَا لَوْ لَمْ يَسْهُ.

(وَيَتَجَهَّ: وَكَذَا) أَي: وَكَمَسْبُوقٍ قَامَ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ، ثُمَّ رَجَعَ فَأَدْرَكَ إِمَامَهُ بَعْدَ سَجْدَتَيْ السَّهْوِ وَقَبْلَ السَّلَامِ فِي عَدَمِ السُّجُودِ: (مَسْبُوقٌ دَخَلَ مَعَهُ) أَي: مَعَ الْإِمَامِ (إِذَنْ) أَي: بَعْدَ سَجْدَتَيْ السَّهْوِ وَقَبْلَ السَّلَامِ، فَإِنَّهُ لَا يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ مُطْلَقًا.

(وَيَسْجُدُ مَسْبُوقٌ إِنْ سَلَّمَ مَعَهُ) أَي: مَعَ إِمَامِهِ (سَهْوًا) لِأَنَّهُ صَارَ مُتَفَرِّدًا بِسَلَامِ إِمَامِهِ، (و) يَسْجُدُ مَسْبُوقٌ أَيْضًا (لِسَهْوِهِ) أَي: الْمَسْبُوقِ دُونَ إِمَامِهِ (مَعَهُ) أَي: مَعَ إِمَامِهِ فِيمَا أَدْرَكَهُ مَعَهُ، (و) يَسْجُدُ أَيْضًا إِذَا سَهَا (فِيمَا انْفَرَدَ) مَسْبُوقٌ (بِهِ) «رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ»، قَالَهُ فِي «الْمُبْدِعِ»^(٢). وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ كَانَ سَجَدَ

(١) أخرجه عبدالرزاق (٢/ رقم: ٣٣٩٩) وابن أبي شيبة (٥/ رقم: ١٣٣) وأحمد (٣/ رقم: ٧٣٧٠) والبخاري في «القراءة خلف الإمام» (١١٧ - ١٢٠) والنسائي (٢/ رقم: ٨٧٣) من حديث أبي هريرة. وقد بين الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٣/ رقم: ٥٨٠) أن لفظة: «فاقضوا» شاذة. وقد أخرج الحديث البخاري (١/ رقم: ٦٣٥) ومسلم (١/ رقم: ٦٠٢) من حديث أبي هريرة أيضًا، ولكن بلفظ: «فأتموا».

(٢) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٤٧١/١).



مَعَ إِمَامِهِ لِسَهْوِهِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ تَصْوِيرِهِمْ سِتَّ تَشْهُدَاتٍ فِي الْمَغْرِبِ ، وَيَأْتِي فِي الْجَمَاعَةِ» .

وَلَا يُعِيدُ الْمَسْبُوقُ السُّجُودَ إِذَا سَجَدَ مَعَ إِمَامِهِ لِسَهْوِ إِمَامِهِ ، (فَإِنْ لَمْ يَسْجُدِ) الد(إِمَامُ) لَمْ يَسْقُطْ عَنِ الْمَأْمُومِ ، مَسْبُوقًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَسْبُوقٍ ؛ لِأَنَّ صَلَاتَهُ نَقَصَتْ بِنَقْصَانِ صَلَاةِ إِمَامِهِ ، فَلَزِمَهُ جَبْرُهَا .

(وَيَسْجُدُ مَسْبُوقٌ إِذَا فَرَّغَ) مِنْ قَضَاءِ مَا فَاتَهُ ، (وَ) سَجَدَ (غَيْرُهُ) أَيِ : غَيْرُ الْمَسْبُوقِ ، وَهُوَ مَنْ دَخَلَ مَعَ الْإِمَامِ [مِنْ] ^(١) أَوَّلِ الصَّلَاةِ (بَعْدَ إِيَّاسِهِ) أَيِ : الْمَأْمُومِ (مِنْ سُجُودِهِ) أَيِ : سُجُودِ إِمَامِهِ ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا ذَكَرَ قَرِيبًا فَسَجَدَ ، أَوْ رُبَّمَا يَكُونُ مِمَّنْ يَرَى السُّجُودَ بَعْدَ السَّلَامِ ، فَلَا يَعْلَمُ أَنَّهُ تَارِكٌ لِلْسُّجُودِ إِلَّا بِالْإِيَّاسِ مِنْهُ .

❖ تِمَمَةٌ : إِنْ تَرَكَ الْإِمَامُ سُجُودَ السَّهْوِ الْوَاجِبِ قَبْلَ السَّلَامِ مَعَ اعْتِقَادِهِ وَجُوبَهُ عَمْدًا ، بَطَلَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ ، قَالَ فِي «الْمُبْدِعِ» : «وَفِي صَلَاتِهِمْ رَوَاتَانِ» ^(٢) ، وَفِي «الشَّرْحِ» وَجْهَانِ ^(٣) ، قَالَ فِي «شَرْحِ الْإِقْتَاعِ» : «قُلْتُ : مُقْتَضَى مَا تَقَدَّمَ بُطْلَانُ صَلَاتِهِمْ ، وَإِنْ كَانَ مَحِلُّهُ بَعْدَ السَّلَامِ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ وَلَا صَلَاتُهُمْ لِمَا يَأْتِي» ^(٤) ، ائْتَهَى .

(١) من (ب) فقط .

(٢) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١/٤٧٢) .

(٣) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٤/٧١) .

(٤) «كشف القناع» للبهوتي (٢/٤٩٤) .

(فَضْلٌ)



لَمَّا أَنْهَى الْكَلَامَ عَلَى مَا يُسْجَدُ لَهُ مِنْ زِيَادَةٍ وَنَقْصٍ وَشَكٍّ، شَرَعَ فِي الْكَلَامِ عَلَى نَفْسِ السُّجُودِ، وَمَحَلِّهِ، وَكَيْفِيَّتِهِ، وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى تَرْكِهِ، فَقَالَ:

(وَسُنَّ سُجُودٌ لِكُلِّ سَهْوٍ قَبْلَ سَلَامٍ) لَكِنْ (بِشَرْطِ فَرَغٍ) الْمُصَلِّي مِنْ (تَشَهُدٍ) وَظَاهِرُهُ: تَبْطُلُ الصَّلَاةُ لَوْ أَتَى بِهِ قَبْلَ فَرَغِ التَّشَهُدِ عَمْدًا، (إِلَّا إِذَا سَلَّمَ قَبْلَ إِتْمَامِهَا مُطْلَقًا) أَي: سَوَاءٌ كَانَ سَلَامُهُ عَنْ نَقْصِ رُكْعَةٍ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، (فَ) إِنَّهُ يَسْجُدُ (بَعْدَ سَلَامٍ) نَذْبًا؛ لِحَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ^(١) وَذِي الْيَدَيْنِ^(٢).

وَقَوْلُهُ: «سُنَّ سُجُودٌ لِكُلِّ سَهْوٍ...» إِنْخِ، السُّنَّةُ فِي مَحَلِّهِ لَا ذَاتِهِ، وَإِلَّا فَهُوَ لِمَا يُبْطِلُ عَمْدُهُ وَلِلْحَنِ يُحِيلُ الْمَعْنَى سَهْوًا أَوْ جَهْلًا = وَاجِبٌ، ثُمَّ اخْتَلَفَ الْأَصْحَابُ: هَلْ مَحَلُّهُ قَبْلَ السَّلَامِ أَوْ بَعْدَهُ، أَوْ فِيهِ التَّفْصِيلُ؟ قَالَ الْقَاضِي: «لَا خِلَافَ فِي جَوَازِ الْأَمْرَيْنِ - أَي: السُّجُودِ قَبْلَ السَّلَامِ وَبَعْدَهُ - وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي الْأَوَّلَى وَالْأَفْضَلُ، فَلَا مَعْنَى لِادِّعَاءِ النَّسْخِ»^(٣). وَقَالَ فِي «الْمُقْنِعِ»:

(١) أخرجه مسلم (١/ ٥٧٤).

(٢) أخرجه البخاري (١/ ٤٨٢) ومسلم (١/ ٥٧٣) من حديث أبي هريرة.

(٣) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٣٣١/٢).



«وَمَحَلُّهُ قَبْلَ السَّلَامِ، إِلَّا فِي السَّلَامِ قَبْلَ إِتْمَامِ صَلَاتِهِ، وَفِيمَا إِذَا بَنَى الْإِمَامُ عَلَى غَالِبِ ظَنِّهِ»^(١).

قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «وَهَذَا الْمَذْهَبُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ وَالْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْأَصْحَابِ، وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ. وَأَمَّا إِذَا قُلْنَا: [١/٢٩] يَنْبِي الْإِمَامُ عَلَى الْيَقِينِ، فَإِنَّهُ يَسْجُدُ قَبْلَ السَّلَامِ، وَيَكُونُ السُّجُودُ بَعْدَهُ فِي صُورَةٍ وَاحِدَةٍ»، ثُمَّ قَالَ: «تَنْبِيْهُ: أَطْلَقَ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ قَوْلَهُمْ: «السَّلَامُ قَبْلَ إِتْمَامِ صَلَاتِهِ»، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ بَعْضِهِمْ: «السَّلَامُ عَنْ نَقْصٍ»، وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» وَغَيْرِهِ. وَعَنْهُ: «أَنَّ الْجَمِيعَ يَسْجُدُ لَهُ قَبْلَ السَّلَامِ»، اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْزِيُّ^(٢) وَابْنُهُ أَبُو الْفَرَجِ^(٣)، قَالَ الْقَاضِي فِي «الْخِلَافِ» وَغَيْرِهِ: «وَهُوَ الْقِيَاسُ»، قَالَ النَّازِمُ: «وَهُوَ أَوْلَى»، وَعَنْهُ: «أَنَّ الْجَمِيعَ بَعْدَ السَّلَامِ»، وَعَنْهُ: «مَا كَانَ مِنْ زِيَادَةٍ فَهُوَ بَعْدَ السَّلَامِ، وَمَا كَانَ مِنْ نَقْصٍ كَانَ قَبْلَهُ، فَيَسْجُدُ مَنْ أَخَذَ بِالْيَقِينِ قَبْلَ السَّلَامِ، وَمَنْ أَخَذَ بِظَنِّهِ بَعْدَهُ»، اخْتَارَهَا الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ،

(١) «المقنع» لابن قدامة (ص ٥٦).

(٢) هو: يوسف بن عبدالرحمن بن علي، محيي الدين أبو محمد ابن الإمام الحافظ ابن الجوزي، قرأ القرآن بالروايات العشر وقد جاوز العشر سنين من عمره، واشتغل بالفقه والخلاف والأصول وبرع في ذلك وكان أمهر فيه من أبيه، ووعظ في صغره على قاعدة أبيه، وعلا أمره وعظم شأنه، وولي الولايات الجليلة، توفي عند دخول هولاكو بغداد: سنة ست وخمسين وست مئة. راجع ترجمته في: «الذيل على طبقات الحنابلة» لابن رجب (٤/ رقم: ٣٩٨).

(٣) هو: عبدالرحمن بن يوسف بن عبدالرحمن بن علي، جمال الدين أبو الفرج حفيد الإمام الحافظ ابن الجوزي، كان فاضلاً بارعاً، دَرَسَ بـ«المُستنصيرية»، وولِّيَ حِسْبَةَ بغداد، توفي مع والده سنة ست وخمسين وست مئة، راجع ترجمته في: «الذيل على طبقات الحنابلة» لابن رجب (٤/ رقم: ٣٩٩).

وَعَنْهُ: «مَا كَانَ مِنْ نَقْصٍ فَهُوَ بَعْدَ السَّلَامِ، وَمَا كَانَ مِنْ زِيَادَةٍ كَانَ قَبْلَهُ»، عَكْسُ
الَّتِي قَبْلَهَا»^(١)، انْتَهَى مُلَخَّصًا.

وَدَلِيلُ وُجُوبِ السُّجُودِ مَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «فَإِنْ سَهَا الْإِمَامُ فَعَلَيْهِ
وَعَلَى مَنْ خَلْفَهُ السُّهُو»^(٢)، وَلَفْظَةُ «عَلَى» لِلْوُجُوبِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «فَإِنْ كَانَتْ صَلَاتُهُ تَامَّةً كَانَتْ
الرَّكْعَةُ وَالسَّجْدَتَانِ نَافِلَةً»^(٣)، فَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ يَقَعُ مَوْجِعُ التَّنْفُلِ فِي زِيَادَةِ الثَّوَابِ،
لَا أَنَّهُ نَافِلَةٌ فِي الْحُكْمِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مَوْضِعَ التَّنْفُلِ بِالرَّكْعَةِ، كَحَدِيثِ عَثْمَانَ
مَرْفُوعًا: «أَنَّهُ تَوَضَّأَ وَقَالَ: مَنْ تَوَضَّأَ هَكَذَا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَكَانَتْ
صَلَاتُهُ وَمَشْيُهُ لِلْمَسْجِدِ نَافِلَةً»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٤). لَكِنْ يَسُنُّ السُّجُودَ لِإِتْيَانِهِ بِقَوْلِ
مَشْرُوعٍ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، وَيُبَاحُ لِتَرْكِ سُنَّةٍ، وَتَقَدَّمَ.

(و) السُّجُودُ الَّذِي مَحَلُّهُ السَّلَامُ، (لَا تَبْطُلُ) الصَّلَاةُ (بِتَعَمُّدِ تَرْكِهِ) لِأَنَّهُ
خَارِجٌ عَنْهَا، فَلَمْ يُوَثِّرْ فِي إِبْطَالِهَا، (كَمَا لَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِ سُجُودٍ (غَيْرِ
وَاجِبٍ) أَيِ: مَسْنُونٍ مُطْلَقًا كَسَائِرِ الْمَسْنُونَاتِ، ثُمَّ عُلِّلَ عَدَمُ بُطْلَانِ الصَّلَاةِ
بِمَا مَحَلُّهُ بَعْدَ السَّلَامِ، فَقَالَ: (لِأَنَّهُ مُنْفَرِدٌ عَنْهَا) أَيِ: الصَّلَاةِ (وَاجِبٌ لَهَا

(١) «الإنصاف» للمزداوي (٤/ ٨١ - ٨٣).

(٢) أخرجه الدارقطني (٢/ رقم: ١٤١٣) والبيهقي (٤/ رقم: ٣٩٤١). قال الألباني في «سلسلة

الأحاديث الضعيفة» (٦/ رقم: ٢٩٨٣): «موضوع».

(٣) أخرجه أبو داود (٢/ رقم: ١٠١٦) وابن ماجه (٢/ رقم: ١٢١٠). قال الألباني في «صحيح

سنن أبي داود» (٤/ رقم: ٩٣٩): «إسناده حسن صحيح».

(٤) مسلم (١/ رقم: ٢٢٩).

(ك)ال(أَذَانِ) يَعْنِي: أَنَّهُ يُفَرَّقُ بَيْنَ الْوَاجِبِ فِي الصَّلَاةِ وَالْوَاجِبِ لَهَا، لِأَنَّ الْأَذَانَ وَاجِبٌ لِلصَّلَاةِ كَالْجَمَاعَةِ وَلَا تَبْطُلُ بِتَرْكِهِ، بِخِلَافِ الْوَاجِبَاتِ فِي الصَّلَاةِ إِذَا تَرَكَ مِنْهَا شَيْئًا.

(وَتَبْطُلُ) الصَّلَاةُ (بِتَعَمُّدِ تَرْكِ) سُجُودِ سَهْوٍ (وَاجِبٍ سُنَّ قَبْلَ سَلَامٍ) لِتَعَمُّدِ تَرْكِ وَاجِبٍ مِنَ الصَّلَاةِ. (وَيَتَّجِهْ: لَا) تَبْطُلُ (صَلَاةٌ مَأْمُومٍ سَجَدَ)، وَهُوَ كَذَلِكَ.

(وَإِنْ نَسِيَهُ) أَي: سُجُودَ السَّهْوِ (قَبْلَهُ) أَي: قَبْلَ السَّلَامِ، أَتَى بِهِ بَعْدَهُ وَجُوبًا، [أَي] ^(١): وَاجِبًا [مَا] ^(٢) لَمْ يَطُلِ الْفَصْلُ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ وَالْكَلامِ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٣).

(أَوْ) نَسِيَهُ (بَعْدَهُ) أَي: بَعْدَ السَّلَامِ، أَي: عَقِبَهُ، (ثُمَّ ذَكَرَهُ)، (أَتَى بِهِ مَعَ قَصْرِ فَصْلٍ، وَلَوْ تَكَلَّمَ أَوْ انْحَرَفَ عَنِ) ال(قِبْلَةِ) لِمَا تَقَدَّمَ، (أَوْ شَرَعَ فِي) صَلَاةٍ (أُخْرَى) فَإِنَّهُ يَقْضِيهِ (بَعْدَ فَرَاغِهَا) أَي: إِذَا سَلَّمَ مِنَ الثَّانِيَةِ مَا لَمْ يَطُلْ فَصْلٌ عُرْفًا، (وَلَا يَصِيرُ بِهِ) أَي: سُجُودِ السَّهْوِ (عَائِدًا) ل(لصَّلَاةِ) عَلَى الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّ التَّحَلُّلَ حَصَلَ بِالسَّلَامِ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَوَيَّ الْعَوْدَ إِلَى الصَّلَاةِ.

ثُمَّ فَرَعَ عَلَى كَوْنِهِ لَا يَصِيرُ بِهِ عَائِدًا لِلصَّلَاةِ، فَقَالَ: (فَلَا تَبْطُلُ بِوُجُودِ

(١) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «إِنْ».

(٢) من (ب) فقط.

(٣) مسلم (١/ رقم: ٥٧٢).

مُفْسِدٍ فِيهِ) أَيِ: السُّجُودِ مِنْ حَدِيثٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَلَا يُتِمُّ مَنْ يَجُوزُ لَهُ الْقَصْرُ إِذَا نَوَى الْإِتِمَامَ فِيهِ، وَلَا يَصِحُّ الْاِقْتِدَاءُ لِمَسْبُوقٍ أَذْرَكَ الْإِمَامَ فِيهِ، (وَإِنْ طَالَ فَضْلُ عُرْفًا) سَقَطَ السُّجُودُ؛ لِأَنَّهُ لِتَكْمِيلِ الصَّلَاةِ، فَلَا يُؤْتَى بِهِ بَعْدَ طَوْلِ الْفَضْلِ كَرُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِهَا، (أَوْ أَحَدَتْ) سَقَطَ السُّجُودُ؛ لِفَوَاتِ شَرْطِ الصَّلَاةِ، (أَوْ خَرَجَ مِنْ) الـ (مَسْجِدِ سَقَطَ) سُجُودُ السَّهْوِ (وَصَحَّتِ) الصَّلَاةُ، أَيِ: مَضَتْ عَلَى الصَّحَّةِ؛ لِأَنَّهُ جَابِرٌ لِلْعِبَادَةِ كَجُبْرَانَاتِ [ب/١٢٩] الْحَجِّ، فَلَمْ تَبْطُلْ بِفَوَاتِهِ.

(وَيَكْفِي لِجَمِيعِ السَّهْوِ سَجْدَتَانِ، وَلَوْ اخْتَلَفَ مَحِلُّهُمَا) أَيِ: السَّهْوَيْنِ، بَأَن كَانَ مَحِلُّ أَحَدِهِمَا قَبْلَ السَّلَامِ كَتَرَكِ تَشَهُدٍ أَوَّلٍ وَالْآخِرُ بَعْدَهُ، كَمَا لَوْ سَلَّمَ أَيْضًا قَبْلَ إِتِمَامِ صَلَاتِهِ ثُمَّ ذَكَرَ قَرِيبًا وَأَتَمَّهَا، وَكَذَا لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا جَمَاعَةً وَالْآخَرُ مُتَفَرِّدًا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ»^(١)، وَهُوَ شَامِلٌ لِلْسَّهْوِ فِي مَوْضِعَيْنِ فَأَكْثَرُ، وَكَمَا لَوْ اتَّحَدَ الْجِنْسُ، وَأَمَّا حَدِيثُ: «لِكُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ» رَوَاهُ: أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ^(٢)، فَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ.

ثُمَّ الْمُرَادُ: لِكُلِّ سَهْوٍ فِي صَلَاةٍ، وَالسَّهْوُ وَإِنْ كَثُرَ دَاخِلٌ فِي لَفْظِ السَّهْوِ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ جِنْسٍ، فَالْتَقْدِيرُ: لِكُلِّ صَلَاةٍ فِيهَا سَهْوٌ سَجْدَتَانِ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «بَعْدَ السَّلَامِ»، وَلَا يَلْزُمُهُ بَعْدَ السَّلَامِ سُجُودَانِ.

(و) إِذَا اجْتَمَعَ مَا مَحِلُّهُ قَبْلَ السَّلَامِ وَمَا مَحِلُّهُ بَعْدَهُ، (يَغْلِبُ مَا قَبْلَ) الـ (سَّلَامِ) عَلَى مَا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ السَّلَامِ أَكْثَرُ، وَلَسَبَقَهُ. (وَإِنْ شَكَّ فِي

(١) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٥٧٢) من حديث ابن مسعود.

(٢) أبو داود (٢/ رقم: ١٠٣٠) وابن ماجه (٢/ رقم: ١٢١٩) من حديث ثوبان.

مَحِلُّهُ) بِأَنْ حَصَلَ لَهُ سَهْوٌ وَشَكٌّ: هَلِ السُّجُودُ لَهُ قَبْلَ السَّلَامِ أَوْ بَعْدَهُ،
(فَذِيسُجُدْ لَهُ (قَبْلَهُ) أَي: قَبْلَ السَّلَامِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ.

(وَمَتَى سَجَدَ) لِلْسَّهْوِ (بَعْدَ) الـ(سَّلَامِ لَا قَبْلَهُ) سَوَاءٌ كَانَ مَحِلُّهُ قَبْلَهُ أَوْ
بَعْدَهُ، كَبُرَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ كَسُجُودِ صُلْبِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ (جَلَسَ) مُفْتَرِشًا فِي
الثَّنَائِيَّةِ، وَمَتَوَرِّكًا فِي غَيْرِهَا، (فَتَشَهَّدَ وَجُوبًا التَّشَهُدَ الْأَخِيرَ ثُمَّ سَلَّمَ) وَهُوَ قَوْلُ
جَمَاعَةٍ، مِنْهُمْ ابْنُ مَسْعُودٍ؛ لِحَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَهَا
ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ تَشَهَّدَ ثُمَّ سَلَّمَ»، رَوَاهُ: أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ (١).
وَقِيلَ: «لَا يَتَشَهَّدُ»، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ (٢).

(وَلَا يَتَوَرَّكُ فِيهِ) أَي: فِي هَذَا التَّشَهُدِ الَّذِي بَعْدَ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ (فِي)
صَلَاةِ (ثَنَائِيَّةٍ) بَلْ يَجْلِسُ مُفْتَرِشًا كَتَشَهُدِ نَفْسِ تِلْكَ الصَّلَاةِ، وَإِنْ كَانَتْ ثَلَاثِيَّةً
أَوْ رُبَاعِيَّةً تَوَرَّكَ بِلَا نِزَاعٍ، (وَهُوَ) أَي: سُجُودُ السَّهْوِ قَبْلَ السَّلَامِ وَبَعْدَهُ، (وَمَا
يُقَالُ فِيهِ وَعِنْدَ هُوِيٍّ) مِنْ تَسْبِيحٍ وَتَكْبِيرٍ، (و) مَا يُقَالُ بَعْدَ (رَفْعٍ) مِنْهُ كـ«رَبِّ
اغْفِرْ لِي» بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، (كَسُجُودِ صُلْبٍ) لِأَنَّهُ أَطْلُقَ فِي الْأَخْبَارِ، فَلَوْ كَانَ
غَيْرَ الْمَعْرُوفِ لَبَيَّنَ.

❁ تِمَّةٌ: يَأْتُمُّ بِتَرْكِ سُجُودِ مَحِلِّهِ بَعْدَ السَّلَامِ، وَالْمَوَاضِعُ الَّتِي سَجَدَ
فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَمْسَةً، أَحَدُهَا: «قَامَ مِنْ ثِنْتَيْنِ» عَلَى مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ

(١) أَبُو دَاوُدَ (٢/ رَقْم: ١٠٣١) وَالتِّرْمِذِيُّ (١/ رَقْم: ٣٩٥). قَالَ الْأَلْبَانِيُّ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ»

(٢/ رَقْم: ٤٠٣): «ضَعِيفٌ شَاذٌ».

(٢) «الْأَخْبَارُ الْعِلْمِيَّةُ مِنَ الْاِخْتِيَارَاتِ الْفَقْهِيَّةِ» لِابْنِ الْحَامِ (ص ٩٤).

ابْنِ بُحَيْنَةَ^(١) ، وَالثَّانِي : «سَلَّمَ مِنْ ثِنْتَيْنِ» كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ الْخِرْبَاقِ وَهُوَ ذُو
 الْيَدَيْنِ^(٢) ، الثَّالِثُ : «سَلَّمَ مِنْ ثَلَاثٍ» كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ^(٣) ،
 الرَّابِعُ : «أَنَّهُ صَلَّى خَمْسًا» كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ^(٤) ، الْخَامِسُ :
 السُّجُودُ عَلَى الشَّكِّ كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ^(٥) ، وَكُلُّهَا صَحَّ
 عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) .



-
- (١) أخرجه البخاري (٢/ رقم: ٨٢٩) ومسلم (١/ رقم: ٥٧٠) .
 (٢) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٤٨٢) ومسلم (١/ رقم: ٥٧٣) من حديث أبي هريرة .
 (٣) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٥٧٤) .
 (٤) أخرجه البخاري (٢/ رقم: ١٢٢٦) ومسلم (١/ رقم: ٥٧٢) .
 (٥) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٥٧١) .

(بَابُ)

سَرَدَ فِيهِ الْمُصَنَّفُ [ثَلَاثًا] ^(١) وَثَلَاثِينَ مِنْ مُبْطَلَاتِ الصَّلَاةِ مُخَالَفًا لِأَصْلِيهِ، وَإِنْ وُجِدَ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِمَا مُلَفَّقًا، فَقَالَ:

(تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِمُبْطِلٍ طَهَارَةٍ) كَحَدَثٍ وَنَحْوِهِ.

(و) تَبْطُلُ (بِتَرْكِ وَاجِبٍ) مِنْ تَكْبِيرٍ وَتَسْبِيحٍ وَسُؤَالِ مَغْفِرَةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، (عَمْدًا) لَا سَهْوًا أَوْ جَهْلًا، وَتَقَدَّمَ.

(و) تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِ (رُكْنٍ) كَتَكْبِيرَةِ إِحْرَامٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ (مُطْلَقًا) أَيْ: عَمْدًا أَوْ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا.

[(و)] ^(٢) تَبْطُلُ أَيْضًا بِ(اتِّصَالِ نَجَاسَةٍ) غَيْرِ مَغْفُوفٍ عَنْهَا (بِهِ) أَيْ: بِالْمُصَلِّي، (إِنْ لَمْ يُزِلْهَا حَالًا) أَيْ: سَرِيعًا.

(و) تَبْطُلُ بِ(اسْتِدْبَارِ) الْمُصَلِّيِ لِدِ (قِبْلَةٍ حَيْثُ شُرْطَ اسْتِقْبَالُهَا) بِأَنْ كَانَ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ نَحْوِ خَوْفٍ، أَوْ نَحْوِ نَفْلِ عَلَى رَاحِلَةٍ، وَتَقَدَّمَ.

(١) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «ثلاث».

(٢) من (ب) و«غاية المنتهى» لمرعي الكرمي (١/١٩٢) فقط.



(و) تَبْطُلُ أَيْضًا [١/١٣٠] (بِكَشْفِ) كَثِيرٍ مِنْ (عَوْرَةٍ) إِنْ لَمْ يَسْتُرْهُ سَرِيعًا.

(و) بِ(زِيَادَةِ رُكْنٍ فِعْلِيٍّ) كَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ، لَا مَأْمُومٍ سَبَقَ إِمَامَهُ بِرُكْنٍ غَيْرِ رُكُوعٍ عَمْدًا ثُمَّ رَجَعَ وَتَابَعَهُ، كَمَا تَقَدَّمَ.

(و) بِ(تَقْدِيمِ بَعْضِ الْأَرْكَانِ عَلَى بَعْضٍ) كَأَنْ سَجَدَ قَبْلَ الرُّكُوعِ مَثَلًا.

(و) بِ(سَلَامٍ) مُصَلٍّ (قَبْلَ إِتْمَامِهَا) أَيِ: الصَّلَاةِ.

(و) بِ(إِحَالَةٍ مَعْنَى قِرَاءَةٍ) كَضَمِّ تَاءٍ ﴿أَنَعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٧] وَكَسْرِهَا.

وَإِنَّمَا تَبْطُلُ إِذَا فَعَلَ الْمُصَلِّي ذَلِكَ (عَمْدًا فِي الْكُلِّ) أَيِ: تَرَكَ الرُّكْنَ وَمَا بَعْدَهُ.

(و) تَبْطُلُ الصَّلَاةُ أَيْضًا (بِوُجُودِ سُتْرَةٍ بَعِيدَةٍ لِعُرْيَانٍ) وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ قَرِيبًا وَاسْتَرَّ سَرِيعًا فَلَا، وَتَقَدَّمَ.

(و) تَبْطُلُ أَيْضًا بِ(اسْتِنَادِ) الْمُصَلِّي اسْتِنَادًا (قَوِيًّا بِلَا عُذْرِ)، وَتَقَدَّمَ مُفَصَّلًا.

(و) تَبْطُلُ أَيْضًا بِ(رُجُوعِهِ) أَيِ: الْمُصَلِّي، حَالُ كَوْنِهِ (عَالِمًا [ذَاكِرًا])^(١) لِنَشْهَدِ أَوَّلِ بَعْدِ قِيَامِهِ سَهْوًا وَاسْتَوَائِهِ قَائِمًا، وَ(شُرُوعِهِ) (فِي قِرَاءَةٍ)، فَلَا تَبْطُلُ بِرُجُوعِهِ قَبْلَ أَنْ يَشْرَعَ فِي الْقِرَاءَةِ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ تَفْصِيلُهُ.

(١) كَذَا فِي «غَايَةِ الْمُنْتَهَى» لِمَرْعِي الْكَزَمِيِّ (١/١٩٢)، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (أ) وَ(ب): «(ذَكَرًا)».



[و] ^(١) تَبْطُلُ بِإِثْنَيْنِ الْمُصَلِّي (بِتَسْبِيحِ) الـ (رُكُوعِ وَ) الـ (سُجُودِ بَعْدَ اعْتِدَالِهِ عَنْهُ، أَيْ: يَتْرِكُهُ عَمْدًا مِنَ الرُّكُوعِ، وَلَوْ أَتَى بِهِ بَعْدَ الِاعْتِدَالِ؛ لِفَوَاتِ مَحَلِّهِ. (و) كَذَا الْقَوْلُ فِي تَسْبِيحِ السُّجُودِ: لَوْ أَتَى بِهِ بَعْدَ (جُلُوسِهِ)؛ لِفَوَاتِ مَحَلِّهِ. (و) كَذَا الْقَوْلُ فِي (سُؤَالِ) الـ (مَغْفِرَةِ) بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، لَوْ أَتَى بِهِ (بَعْدَ سُجُودِ) أَيْ: فِي السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ؛ لِفَوَاتِ مَحَلِّهِ، وَتَقَدَّمَ جَمِيعُ ذَلِكَ مُفَصَّلًا.

(و) تَبْطُلُ الصَّلَاةُ أَيْضًا (بِفَسْخِ) الـ (نِيَّةِ) أَيْ: قَطْعُهَا فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، (و) بِـ (تَرُدُّدٍ فِيهِ) أَيْ: فَسْخِهَا؛ لِأَنَّ اسْتِدَامَتَهَا شَرْطٌ لِصِحَّتِهَا، وَلَا اسْتِدَامَةَ مَعَ التَّرُدُّدِ، (و) بِـ (عَزْمٍ عَلَيْهِ) أَيْ: عَلَى فَسْخِهَا؛ لِأَنَّ النِّيَّةَ عَزْمٌ جَازِمٌ، وَمَعَ الْعَزْمِ عَلَى قَطْعِهَا لَا جَزْمَ فَلَا نِيَّةَ، (وَبَشْكِهِ: هَلْ نَوَى، أَوْ) هَلْ (عَيَّنَ) أَيْ: أَحْرَمَ بَظَهْرٍ أَوْ عَصْرٍ مَثَلًا، (فَعَمِلَ مَعَ هَذَا الشَّكِّ عَمَلًا) مِنْ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ، كَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ وَرَفْعٍ مِنْهُمَا وَقِرَاءَةٍ وَتَسْبِيحٍ وَنَحْوِهَا.

(و) تَبْطُلُ (بِمُرُورِ كُلِّ أَسْوَدَ بَهِيمٍ بَيْنَ يَدَيْهِ) وَتَقَدَّمَ مُفَصَّلًا.

(وَبِدُعَاءِ بِمَلَاذِ الدُّنْيَا) كَ: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي جَارِيَةً حَسَنَاءَ، أَوْ: حُلَّةَ خَضِرَاءَ، أَوْ: دَابَّةً هِمَلًا جَةً ^(٢)، وَنَحْوِهِ.

(و) تَبْطُلُ أَيْضًا (بِنُطْقِ بِكَافِ الْخِطَابِ لِغَيْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَحْمَدَ) ﷺ، وَهُوَ مِنْ خَصَائِصِهِ، فَتَبْطُلُ بِخِطَابِ غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالْكَافِ.

(١) من (ب) و«غاية المنتهى» لمرعي الكرمي (١٩٢/١) فقط.

(٢) قال الخليل في «العين» (١١٨/٤ مادة: هم ل ج): «الهملجة: حُسن سَيْرِ الدابة في سرعة وبخثرة».



(و) تَبْطُلُ (بِقَهْقَهَةٍ) وَتَقْدَمُ.

(و) بِ(كَلَامٍ وَلَوْ قَلَّ ، أَوْ) تَكَلَّمَ بِهِ (سَهْوًا أَوْ مُكْرَهًا ، أَوْ لِتَحْذِيرِ مَهْلَكَةٍ) وَعَنْهُ: «لَا تَبْطُلُ بِكَلَامٍ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ»^(١) ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ^(٢) ، وَفَاقًا لِمَالِكٍ فِي رِوَايَةٍ^(٣) ؛ لِقِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ^(٤) ، وَتَقْدَمُ مُبَيَّنًا.

(و) تَبْطُلُ (بِتَقْدَمِ مَأْمُومٍ عَلَى إِمَامِهِ) وَتَقْدَمُ مَا فِيهِ.

(و) تَبْطُلُ صَلَاةُ مَأْمُومٍ (بِطُلَانِ صَلَاةِ إِمَامِهِ لَا مُطْلَقًا) عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَيَأْتِي.

(و) تَبْطُلُ (بِسَلَامِهِ عَمْدًا قَبْلَ إِمَامِهِ ، أَوْ سَهْوًا وَلَمْ يُعِدَّهُ) أَي: السَّلَامَ (بَعْدَهُ) أَي: بَعْدَ إِمَامِهِ.

(و) تَبْطُلُ (بِأَكْلِ وَشُرْبِ) عَمْدًا ، فَإِنْ كَانَ فِي فَرْضٍ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، قَلَّ الْأَكْلُ أَوْ الشُّرْبُ أَوْ كَثُرَ ؛ لِأَنَّهُ يُنَافِي الصَّلَاةَ ، قَالَ فِي [«الْمُبْدِعِ»]^(٥) : «وَهُوَ إِجْمَاعٌ مَنْ يُحْفَظُ عَنْهُ فِي الْفَرْضِ ، إِلَّا مَا حَكَاهُ فِي «الرَّعَايَةِ» قَوْلًا : «أَنَّهَا لَا تَبْطُلُ بِسِيرِ شُرْبٍ» ، لَكِنَّهُ غَيْرُ مَعْرُوفٍ»^(٦).

(١) «الإنصاف» للمزداوي (٤/٣٠).

(٢) أي: ابن قدامة. انظر: «المغني» لابن قدامة (٢/٤٥٠ - ٤٥١).

(٣) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٢/٢٨٢ - ٢٨٣).

(٤) أخرجه البخاري (١/رقم: ٤٨٢) ومسلم (١/رقم: ٥٧٣) من حديث أبي هريرة.

(٥) من (ب) فقط.

(٦) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١/٤٥٣).



وَإِنْ كَانَ الْأَكْلُ أَوْ الشُّرْبُ فِي نَفْلِ، فَإِنَّهُ [١٣٠/ب] يُبْطِلُ كَثِيرُهُ عُرْفًا؛ لِقَطْعِ
الْمُوَالَاةِ بَيْنَ الْأَرْكَانِ فَقَطْ، أَيْ: دُونَ الْيَسِيرِ مِنَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، فَلَا يُبْطِلُ
النَّفْلُ كَغَيْرِهِمَا، جَزَمَ بِهِ فِي «الْإِقْنَاعِ»^(١). قَالَ فِي «شَرْحِهِ»: «وَهَذَا رِوَايَةٌ،
وَعَنْهُ: «أَنَّ النَّفْلَ كَالْفَرْضِ»، قَدَّمَهُ جَمَاعَةٌ، وَصَحَّحَهُ فِي «الشَّرْحِ»، [قَالَ فِي
«الْمُبْدِعِ»]^(٢): «وَبِهِ قَالَ أَكْثَرُهُمْ». وَعَنْهُ: «لَا تَبْطُلُ بِيسِيرِ الشُّرْبِ فَقَطْ»، وَهِيَ
مَفْهُومٌ مَا قَطَعَ بِهِ فِي «الْمُنْتَهَى» وَصَاحِبُ «الْإِقْنَاعِ» فِي «مُخْتَصَرِ الْمُقْنِعِ»^(٣)،
وَالْمُصَنِّفُ.

وَلَا تَبْطُلُ بِ(يسِيرِ) أَكْلٍ وَشُرْبٍ (عُرْفًا لِسَاهِ وَجَاهِلٍ) فَرَضًا كَانَتْ
الصَّلَاةُ أَوْ نَفْلًا؛ لِأَنَّ تَرْكَهُمَا عِمَادُ الصَّوْمِ وَرُكْنُهُ الْأَصْلِيُّ، فَإِذَا لَمْ يُؤْثَرْ فِيهِ
حَالَةُ السَّهْوِ فَالصَّلَاةُ أَوْلَى. قَالَ فِي «الْكَافِي»: «فَعَلَى هَذَا: يَسْجُدُ؛ لِأَنَّهُ يُبْطِلُ
الصَّلَاةَ تَعَمُّدُهُ، وَعُفْيَ عَنْ سَهْوِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ كَجِنْسِ الصَّلَاةِ»^(٤)، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ
فِي «الْمُبْدِعِ»^(٥).

فَتَحَصَّلَ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَ«أَصْلِيهِ»: أَنَّ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ فِي الصَّلَاةِ
سِتَّ عَشْرَةَ صُورَةً حَاصِلَةً مِنْ ضَرْبِ اثْنَيْنِ فِي اثْنَيْنِ [فِي اثْنَيْنِ]^(٦)؛

(١) «الإقناع» للحجّاوي (٢١١/١).

(٢) من «كشاف القناع» فقط.

(٣) «كشاف القناع» للهُوتِي (٤٧٢/٢).

(٤) «الکافي» لابن قدامة (٣٧٥/١).

(٥) كذا قال المؤلف، وقد أورد برهان الدين بن مفلح في «المبدع» (٤٥٤/١) وجوهاً أخرى.

(٦) من (ب) فقط.



لَا نَهَمَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنْهُمَا عَمْدًا أَوْ سَهْوًا، قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا، فَرَضًا أَوْ نَفْلًا .
وَتَلْخِصُهَا: أَنَّ كَثِيرَهُمَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ مُطْلَقًا، وَأَنْ يَسِيرَهُمَا عَمْدًا يُبْطِلُ الْفَرَضَ ،
وَأَنْ يَسِيرَ الْأَكْلَ عَمْدًا يُبْطِلُ النَّفْلَ عِنْدَ صَاحِبِ «الْمُنْتَهَى» وَالْمُصَنِّفِ ،
لَا «الْإِقْتَاعَ» ، وَأَنْ يَسِيرَ الشُّرْبُ عَمْدًا لَا يُبْطِلُ النَّفْلَ ، وَأَنْ يَسِيرَهُمَا سَهْوًا لَا
يُبْطِلُ فَرَضًا وَلَا نَفْلًا^(١) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(وَبَلَغَ ذَوْبٍ نَحْوِ سُكْرٍ) كَحَلَوَى وَشِيرِ خَشَكٍ وَتُرُنْجِيلٍ^(٢) ، (بِقَمٍ كَأَكْلٍ)
وَكَمَا لَوْ فَتَحَ فَاهُ، فَتَزَلَّ فِيهِ مَاءُ الْمَطَرِ فَأَبْتَلَعَهُ .

(و) تَبْطُلُ الصَّلَاةُ أَيْضًا: (بِعَمَلٍ مُتَوَالٍ مُسْتَكْتَرٍ عَادَةً) أَي: عُرْفًا (مِنْ
غَيْرِ جَنْسِهَا، وَلَوْ) عَمَلُهُ الْمُصَلِّي (سَهْوًا أَوْ جَهْلًا) لِأَنَّهُ يَقْطَعُ الْمُوَالَاةَ، وَيَمْنَعُ
مُتَابَعَةَ الْأَرْكَانِ، وَيُذْهِبُ الْخُشُوعَ فِيهَا، وَيَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا، وَكُلُّ
ذَلِكَ مُتَنَافٍ لَهَا، أَشْبَهَ مَا لَوْ قَطَعَهَا (إِنْ لَمْ تَكُنْ ضَرُورَةً)، فَإِنْ كَانَتْ (كَ) حَالَةٍ
(خَوْفٍ وَهَرَبٍ مِنْ عَدُوٍّ وَنَحْوِهِ) كَسَيْلٍ وَسَيْعٍ وَنَارٍ، لَمْ تَبْطُلْ إِلَّا حَاقًا لَهُ
بِالْخَائِفِ . وَعَدَّ ابْنُ الْجَوْزِيِّ مِنَ الضَّرُورَةِ: إِذَا كَانَ بِهِ حَكٌّ لَا يَصْبِرُ عَنْهُ^(٣) .

(وَمَنْ عَلِمَ بِبُطْلَانِهَا وَمَضَى فِيهَا، أَدَبَ) إِنْ لَمْ يَكُنْ مُقَلِّدًا مَنْ لَا يَرَى
الْبُطْلَانَ .

(وَلَا تَبْطُلُ) الصَّلَاةُ (بِعَمَلٍ يَسِيرٍ) مُطْلَقًا (أَوْ كَثِيرٍ غَيْرِ مُتَوَالٍ) وَتَقَدَّمَ

(١) «منتهى الإرادات» لابن النجار (٩٢/١) و«الإقناع» للحجاوي (٢١١/١) .

(٢) كلاهما من أنواع المَنِّ، انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص ١٢٣٥ مادة: م ن ن) .

(٣) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٦١٤/٣ - ٦١٥) .

مُفَصَّلًا فِي مَكْرُوهَاتِ الصَّلَاةِ.

(وَكُرْه) الْعَمَلُ الْيَسِيرُ أَوْ الْكَثِيرُ الْغَيْرُ الْمُتَوَالِي (بِلَا حَاجَةٍ، وَلَا يُشْرَعُ لَهُ سُجُودٌ) سَهْوٌ، وَلَوْ فَعَلَهُ سَهْوًا. (وَإِشَارَةُ أُخْرَسَ) مَفْهُومَةٌ أَوْ لَا، (كَفَعْلِهِ) لَا كَقَوْلِهِ، فَلَا تَبْطُلُ بِهَا الصَّلَاةُ إِلَّا إِذَا تَوَالَتْ عُرْفًا وَكَثُرَتْ، (وَلَا يُقَدَّرُ) عَمَلٌ (يَسِيرٌ بِثَلَاثٍ وَلَا غَيْرَهَا مِنْ الْعَدَدِ) بَلْ بِالْعُرْفِ، وَتَقَدَّمَ.

(وَلَا) تَبْطُلُ الصَّلَاةُ (بِبَلْعِ مَا) بَقِيَ فِيهِ مِنْ بَقَايَا الطَّعَامِ مِنْ غَيْرِ مَضْغٍ، وَلَا بِبَلْعِ مَا بَقِيَ (بَيْنَ أَسْنَانِهِ) (عَمْدًا بِلَا مَضْغٍ، وَلَوْ لَمْ يَجْرِ بِهِ رِيْقٌ، خِلَافًا لَهُ) أَيُّ: لِصَاحِبِ «الْإِقْنَاعِ»؛ فَإِنَّهُ قَالَ: «وَمَا لَا يَجْرِي بِهِ رِيْقُهُ، بَلْ يَجْرِي بِنَفْسِهِ، وَهُوَ مَا لَهُ جَرْمٌ؛ تَبْطُلُ بِهِ»^(١)، انْتَهَى. أَيُّ: بِلَعِهِ.

«وَهَذَا مَفْهُومٌ مَا فِي «الرَّعَايَةِ» وَ«الْفُرُوعِ» وَ«الْإِنْصَافِ» وَ«الْمُبْدِعِ»، وَصَرِيحُ كَلَامِ الْمَجْدِ حَيْثُ قَالَ: «وَكَذَلِكَ إِذَا اقْتَلَعَ مِنْ بَيْنِ أَسْنَانِهِ مَا لَهُ جَرْمٌ وَابْتَلَعَهُ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ عِنْدَنَا»، وَعَلَّلَهُ بِعَدَمِ مَشَقَّةِ الْاِحْتِرَازِ. وَقَالَ فِي «التَّنْقِيحِ»: «وَلَا يَبْلَعُ مَا بَيْنَ أَسْنَانِهِ بِلَا مَضْغٍ، وَلَوْ لَمْ يَجْرِ بِهِ رِيْقٌ نَصًّا»، وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ تَلْمِيذُهُ الْعَسْكَرِيُّ^(٢) فِي «قَطْعَتِهِ»، وَتَبَعَ الْعَسْكَرِيُّ تَلْمِيذُهُ

(١) «الْإِقْنَاعُ» لِلْحَجَّائِي (٢١١/١).

(٢) هو: أحمد بن عبدالله بن أحمد شهاب الدين الدمشقي الصالحي الحنبلي، الشهير بابن العسكري، كان على طريقة السلف قليل المخالطة، اشتغل على ابن قندس ثم على العلاء المزدائي وبرع ودرس وأفتى وصار إليه المرجع في عصره، صَنَّفَ كِتَابًا جَمَعَ فِيهِ بَيْنَ «الْمَقْنَعِ» وَ«التَّنْقِيحِ» وَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَتِمَّ سَنَةُ عَشْرٍ وَتَسْعَ مِائَةٍ. رَاجِعَ تَرْجُمَتَهُ فِي: «النَّعْتِ الْأَكْمَلُ» لِلْغَزِي (ص ٧٨).

الشَّوَيْكِي^(١) فِي «التَّوْضِيحِ»، وَصَاحِبُ «الْمُنْتَهَى»^(٢)، وَالْمُصَنِّفُ.

(وَلَا) يَبْطُلُ (نَفْلٌ بِسِيرٍ شُرْبٍ عَمْدًا، وَلَا) تَبْطُلُ الصَّلَاةُ [١/١٣١] (بِإِطَالَةِ نَظَرٍ لَشَيْءٍ وَلَوْ) كَانَتْ إِطَالَةُ النَّظَرِ (لِكِتَابٍ وَقَرَأَ مَا فِيهِ بِقَلْبِهِ) وَلَمْ يَنْطِقْ بِلِسَانِهِ، رُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ فَعَلَهُ^(٣).

(وَلَا) تَبْطُلُ أَيْضًا (بِعَمَلٍ) الـ (قَلْبِ وَلَوْ طَالَ) لِعُمُومِ الْبَلَوَى بِهِ، (فَلَا) تَبْطُلُ صَلَاةٌ مَنْ غَلَبَ وَسْوَاسُهُ (عَلَى أَكْثَرِهَا) أَي: أَكْثَرِ صَلَاتِهِ، خِلَافًا لِابْنِ حَامِدٍ^(٤).



(١) هو: أحمد بن محمد بن أحمد بن عمر، شهاب الدين أبو الفضل الشويكي النابلسي ثم الدمشقي الصالحي، مفتي الحنابلة، نبل قدره، وظهر فضله، وحجَّ وجاور بمكة، ثم بالمدينة، وصنف هناك كتابه «التوضيح» في الجمع بين «المقنع» و«التنقيح»، توفي بالمدينة سنة تسع وثلاثين وست وتسع مئة. راجع ترجمته في: «النعمة الأكمل» للغزي (ص ١٠٥).

(٢) انظر: «كشف القناع» للبهوتي (٤٧٤/٢).

(٣) «الإنصاف» للمرداوي (٦١٦/٣).

(٤) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٦٧٥/٣).

(بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ) وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا

وَالتَّطَوُّعُ فِي الْأَصْلِ: فِعْلُ الطَّاعَةِ، وَشَرْعًا وَعُرْفًا: طَاعَةٌ غَيْرُ وَاجِبَةٍ،
وَالنَّفْلُ وَالنَّافِلَةُ: الزِّيَادَةُ، وَالتَّنْفُلُ: التَّطَوُّعُ.

صَلَاةُ التَّطَوُّعِ (أَفْضَلُ تَطَوُّعٍ: بَدَنٍ لَا قَلْبٍ) لِمَا رَوَى سَالِمُ بْنُ
أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ ثَوْبَانَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اسْتَقِيمُوا وَلَنْ تُحْصُوا،
[وَأَعْلَمُوا]»^(١) أَنَّ خَيْرَ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةُ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٢). وَلِأَنَّ فَرْضَهَا أَكَدُ
الْفُرُوضِ، فَتَطَوُّعُهَا أَكَدُ التَّطَوُّعَاتِ، وَلِأَنَّهَا تَجْمَعُ أَنْوَاعَ الْعِبَادَاتِ: الْإِخْلَاصَ،
وَالْقِرَاءَةَ، وَالرُّكُوعَ، وَالسُّجُودَ، وَمُنَاجَاةَ الرَّبِّ، وَالتَّوَجُّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَالتَّسْبِيحَ،
وَالتَّكْبِيرَ، وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَوْلُهُ: «لَا قَلْبٍ» إِيضًا إِلَى أَنَّ عَمَلَ الْقَلْبِ أَفْضَلُ، قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ
الدِّينِ: «الذِّكْرُ بِالْقَلْبِ أَفْضَلُ مِنَ الْقِرَاءَةِ بِلَا قَلْبٍ»^(٣)، وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِ ابْنِ
الْجَوَازِيِّ، فَإِنَّهُ قَالَ: «أَصَوَّبُ الْأُمُورَ: أَنْ تَنْظُرَ إِلَى مَا يُطَهِّرُ الْقَلْبَ وَيُصَفِّيهِ لِلذِّكْرِ

(١) من (ب) و«سنن ابن ماجه» فقط .

(٢) ابن ماجه (١/ رقم: ٢٧٧). قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٤١٢): «صحيح» .

(٣) «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ٩٦) .

وَالْأَنْسِ ، فَتَلَا زِمَهُ»^(١) . وَنَقَلَ مُهَنَّأٌ : «الْفِكْرُ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ»^(٢) .

(بَعْدَ جِهَادٍ) فَالْجِهَادُ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ ، قَالَ أَحْمَدُ : «لَا أَعْلَمُ شَيْئًا بَعْدَ الْفَرَائِضِ أَفْضَلَ مِنَ الْجِهَادِ»^(٣) ، وَيَأْتِي لَهُ مَزِيدٌ إِضَاحٍ فِي «كِتَابِ الْجِهَادِ» . (فَتَوَابِعِهِ) أَيِ : الْجِهَادِ (مِنْ نَحْوِ نَفَقَةٍ فِيهِ) مِنْ شِرَاءِ آلَةٍ وَفَرَسٍ وَمَأْكَلٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَالتَّفَقُّهُ فِيهِ أَفْضَلُ مِنَ التَّفَقُّهِ فِي غَيْرِهِ مِنْ أَعْمَالِ الْبِرِّ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ الْآيَةُ [البقرة: ٢٦١] .

(فَعِلْمٌ تَعَلَّمَهُ وَتَعَلِيمُهُ) فَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ ، قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ : «الْمُعَلِّمُ وَالْمُتَعَلِّمُ فِي الْأَجْرِ سَوَاءٌ ، وَسَائِرُ النَّاسِ هَمَجٌ لَا خَيْرَ فِيهِمْ»^(٤) . (مِنْ نَحْوِ حَدِيثٍ وَفَقْهِ) كَتَفْسِيرٍ وَأُصُولٍ ؛ لِحَدِيثِ : «فَضْلُ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِي عَلَى أَدْنَاكُمْ...» ، الْحَدِيثُ^(٥) . وَقَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : «وَالْأَشْهُرُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ الْأَعْتِنَاءُ بِالْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ ، وَالتَّخْرِيبُ عَلَى ذَلِكَ» ، وَقَالَ : «لَيْسَ قَوْمٌ خَيْرًا مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ ، وَعَابَ عَلَى مُحَدِّثٍ لَا يَتَفَقَّهُ»^(٦) . وَاخْتَارَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْغَنِيِّ أَنَّ الرِّحْلَةَ إِلَى سَمَاعِ الْحَدِيثِ أَفْضَلُ مِنَ الْعَزْوِ وَمِنْ سَائِرِ النَّوَافِلِ^(٧) .

(١) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٢/٣٥٠) .

(٢) «الإنصاف» للمزداوي (٤/١٠٣) .

(٣) «مختصر الخرقى» (ص ١٩٨) .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (١٣/ رقم: ٢٦٦٤٦) والدارمي (٢٦٧) . قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٤١٤) : «لا يصح ، لا موقوفًا ولا مرفوعًا» .

(٥) أخرجه الترمذي (٤/ رقم: ٢٦٨٥) والطبراني (٨/ رقم: ٧٩١١) من حديث أبي أمامة . وحسنه الألباني في تعليقه على «مشكاة المصابيح» (١/ رقم: ٢١٣) .

(٦) «الفروع» لابن مفلح (٢/٣٥٤) .

(٧) «الذيل على طبقات الحنابلة» لابن رجب (٣/١٢) .



وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ بْنُ تَيْمِيَّةَ: «تَعَلُّمُ الْعِلْمِ وَتَعْلِيمُهُ نَوْعٌ مِنَ الْجِهَادِ» (أَيُّ: مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ، وَمِنْ جِهَةٍ أَنَّ بِهِ إِقَامَةَ الْحُجَجِ عَلَى الْمُعَانِدِ وَإِقَامَةَ الْأَدَلَّةِ، فَهُوَ كَالْجِهَادِ بِالرَّأْيِ عَلَى مَا يَأْتِي فِي «الْجِهَادِ». قَالَ: «وَالْمُتَأَخَّرُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا أَطْلَقُوا الْقَوْلَ: أَنَّ أَفْضَلَ مَا يَتَطَوَّعُ بِهِ الْجِهَادُ»^(١). وَذَلِكَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْشِئَهُ تَطَوُّعًا، بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ لَيْسَ بِفَرَضٍ عَيْنٍ عَلَيْهِ، بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْفَرَضَ قَدْ سَقَطَ عَنْهُ.

فَإِذَا بَاشَرَهُ وَقَدْ سَقَطَ عَنْهُ الْفَرَضُ: فَهَلْ يَقَعُ فَرَضًا أَوْ نَفْلًا؟ عَلَى وَجْهَيْنِ، كَالْوَجْهَيْنِ فِي صَلَاةِ الْجِنَازَةِ إِذَا أَعَادَهَا بَعْدَ أَنْ صَلَّاهَا غَيْرُهُ، وَانْتَبَى عَلَى الْوَجْهَيْنِ: جَوَازُ فِعْلِهَا بَعْدَ الْعَصْرِ وَالْفَجْرِ مَرَّةً ثَانِيَةً، وَالصَّحِيحُ: أَنَّ ذَلِكَ يَقَعُ فَرَضًا، وَأَنَّهُ يَجُوزُ فِعْلُهَا بَعْدَ الْعَصْرِ وَالْفَجْرِ. وَإِنْ كَانَ ابْتِدَاءُ الدُّخُولِ [١٣١/ب] فِيهِ تَطَوُّعًا كَمَا فِي التَّطَوُّعِ الَّذِي يُلْزَمُ بِالشُّرُوعِ، فَإِنَّهُ كَانَ نَفْلًا ثُمَّ يَصِيرُ إِتِمَامُهُ وَاجِبًا.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «الْعِلْمُ لَا يَعْدِلُهُ شَيْءٌ»^(٢)، وَعَنْهُ: «الْعِلْمُ تَعَلُّمُهُ وَتَعْلِيمُهُ أَفْضَلُ مِنَ الْجِهَادِ وَغَيْرِهِ»، (و) نَقَلَ مُهَنَّأٌ: «(طَلَبُ الْعِلْمِ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ لِمَنْ صَحَّتْ نِيَّتُهُ)»، قِيلَ: فَأَيُّ شَيْءٍ تَصَحِّحُ النِّيَّةَ؟ قَالَ: «(بِنِيَّةِ أَنْ يَتَوَاضَعَ بِهِ وَيَنْفِي الْجَهْلَ عَنْهُ)»^(٣) أَيُّ: عَنْ نَفْسِهِ بِالْعِلْمِ.

(١) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (١٠٣/٤).

(٢) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن هانئ (٢/ رقم: ١٩٣١).

(٣) «الإنصاف» للمزداوي (١٠١/٤).

(وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: أَنَّ تَذَاكُرَ بَعْضِ لَيْلَةٍ أَحَبُّ إِلَيَّ أَحْمَدَ مِنْ إِحْيَائِهَا) وَأَنَّهُ الْعِلْمُ الَّذِي يَنْتَفِعُ بِهِ النَّاسُ فِي أَمْرِ دِينِهِمْ. قُلْتُ: الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ وَالْحَجُّ وَالطَّلَاقُ وَنَحْوُ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ^(١).

قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: «مَنْ فَعَلَ هَذَا أَوْ غَيْرَهُ مِمَّا هُوَ خَيْرٌ فِي نَفْسِهِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَحَبَّةِ لَهُ، لَا لِلَّهِ وَلَا لِغَيْرِهِ مِنَ الشَّرَكَاءِ = لَيْسَ مَذْمُومًا، بَلْ قَدْ يُثَابُ بِأَنْوَاعٍ مِنَ الثَّوَابِ، إِمَّا بِزِيَادَةٍ فِيهَا وَفِي أُمُثَالِهَا، فَيَتَنَعَّمُ بِذَلِكَ [فِي الدُّنْيَا]»^(٢)، قَالَ: «وَقَدْ يَكُونُ مِنْ فَوَائِدِ ذَلِكَ وَثَوَابِهِ فِي الدُّنْيَا: أَنْ يَهْدِيَهُ اللَّهُ إِلَى أَنْ يَتَقَرَّبَ بِهَا إِلَيْهِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ بَعْضِهِمْ: «طَلَبْنَا الْعِلْمَ لِغَيْرِ اللَّهِ، فَأَبَى أَنْ يَكُونَ إِلَّا لِلَّهِ»، وَقَوْلِ الْآخَرِ: «طَلَبُوهُمْ لَهُ نِيَّةً» يَعْنِي: نَفْسَ طَلَبِهِ حَسَنٌ يَنْتَفِعُهُمْ»^(٤).

قَالَ أَحْمَدُ: «وَيَجِبُ أَنْ يَطْلُبَ [مِنَ الْعِلْمِ]»^(٥) مَا يُقَوِّمُ بِهِ دِينَهُ، قِيلَ لَهُ: فَكُلُّ الْعِلْمِ يُقَوِّمُ بِهِ دِينَهُ؟ قَالَ: الْفَرَضُ الَّذِي [يَجِبُ]»^(٦) عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ لَا بَدَّ لَهُ مِنْ طَلَبِهِ، قِيلَ: مِثْلُ أَيِّ شَيْءٍ؟ قَالَ: الَّذِي لَا يَسَعُهُ جَهْلُ صَلَاتِهِ وَصِيَامِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ»^(٧). وَمُرَادُ أَحْمَدَ: مَا يَتَعَيَّنُ وَجُوبُهُ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَيَّنْ فَفَرَضٌ كِفَايَةٌ،

(١) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن منصور الكوسج (٢/ رقم: ٣٢٧٢).

(٢) من (ب) فقط.

(٣) «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ٩٥).

(٤) «جامع المسائل» لابن تيمية (١٩٥/٥ - ١٩٦).

(٥) من (ب) و«الفروع» فقط.

(٦) من (ب) و«الفروع» فقط.

(٧) «الفروع» لابن مفلح (٣٤٢/٢).

ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ .

وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ [عَالِمٌ]»^(١) لَمْ يَنْفَعُهُ اللَّهُ بِعِلْمِهِ، فَذَنَّبَهُ مِنْ جِنْسِ ذَنْبِ الْيَهُودِ»^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَفِي «آدَابِ عُيُونِ الْمَسَائِلِ»: «الْعِلْمُ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ، وَأَقْرَبُ الْعُلَمَاءِ إِلَى اللَّهِ وَأَوْلَاهُمْ بِهِ أَكْثَرُهُمْ لَهُ خَشْيَةٌ»^(٣).

(وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ أَفْضَلَ الْعِلْمِ: الْعِلْمُ بِاللَّهِ وَصِفَاتِهِ) قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: «وَظَاهِرُهُ: أَنَّ الْعِلْمَ بِاللَّهِ وَبِصِفَاتِهِ أَفْضَلُ مِنَ الْعِلْمِ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ؛ (لِأَنَّ الْعِلْمَ يَشْرَفُ بِشَرَفِ مَعْلُومِهِ) وَبِشَمَرَاتِهِ»^(٤)، انْتَهَى. وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي خُطْبَةٍ «كِفَايَتِهِ»: «إِنَّمَا تَشْرَفُ الْعُلُومُ بِحَسَبِ مُؤَدِّيَاتِهَا، وَلَا أَعْظَمَ مِنَ الْبَارِي، فَيَكُونُ الْعِلْمُ الْمُؤَدِّي إِلَى مَعْرِفَتِهِ وَمَا يَجِبُ لَهُ وَمَا يَجُوزُ أَجَلَ الْعُلُومِ»^(٥)، انْتَهَى.

(وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «اسْتِيعَابُ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ بِالْعِبَادَةِ لَيْلًا وَنَهَارًا أَفْضَلُ مِنْ) الـ (جِهَادِ الَّذِي لَمْ تَذْهَبْ فِيهِ نَفْسُهُ وَمَالُهُ، وَهِيَ) أَيِ: الْعِبَادَةُ الَّتِي تَسْتَوْعِبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ (فِي غَيْرِ الْعَشْرِ تَعْدِلُ الْجِهَادَ»^(٦)، انْتَهَى) لِلْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ الْمَشْهُورَةِ، وَقَدْ رَوَاهَا أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ، قَالَ فِي «الْإِقْنَاعِ» تَبَعًا

(١) من (ب) و«الأخبار العلمية» فقط.

(٢) «الأخبار العلمية من الاختيارات والفقهية» لابن اللحام (ص ٩٥).

(٣) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٣٤٣/٢). وقد ضَمَّنَ هذه العبارة أيضًا في كلامه: ابن أبي موسى

في «الإرشاد» (٥٥٢/١) والسامري في «المستوعب» (٨١٨/٢).

(٤) «الفروع» لابن مفلح (٣٥٣/٢).

(٥) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (١٠٣/٤).

(٦) «الأخبار العلمية من الاختيارات والفقهية» لابن اللحام (ص ٩٥).



«لِلْفُرُوعِ»: «وَلَعَلَّ هَذَا مُرَادُهُمْ»^(١)، أَي: الْأَصْحَابِ. وَفِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «السَّاعِي عَلَى الْأَرْمَلَةِ وَالْمَسْكِينِ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، وَأَحْسَبُهُ قَالَ: «وَكَالْقَائِمِ لَا يَفْتُرُ، وَكَالصَّائِمِ لَا يُفْطِرُ»^(٢)، وَفِي لَفْظٍ لِلْبُخَارِيِّ: «وَكَالَّذِي يَصُومُ النَّهَارَ وَيَقُومُ اللَّيْلَ»^(٣).

(وَنَصَّ) الْإِمَامُ (أَحْمَدُ أَنَّ الطَّوَّافَ لِعَرِيبٍ أَفْضَلُ مِنْهَا) أَي: مِنَ الصَّلَاةِ (بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) نَقَلَ حَنْبُلٌ: «نَرَى لِمَنْ قَدِمَ مَكَّةَ أَنْ يَطُوفَ؛ لِأَنَّ الطَّوَّافَ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ، [١/١٣٢] وَالصَّلَاةُ بَعْدَ ذَلِكَ»^(٤). وَلِأَنَّهُ خَاصٌّ بِهِ يَفُوتُ بِمُفَارَقَتِهِ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ، فَلَا شَتَّاعَ بِمَفْضُولٍ يَخْتَصُّ بِقَعَةٍ أَوْ زَمَنًا أَفْضَلُ مِنْ فَاضِلٍ لَا يَخْتَصُّ. (قَالَ الْمُنَفِّحُ) فِي «التَّنْفِيحِ»: ((وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ أَفْضَلُ مِنْهُ) أَي: مِنَ الطَّوَّافِ؛ لِحَدِيثِ: «الْحَجُّ عَرَفَةَ»^(٥)، (خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ»^(٦)) هُوَ صَاحِبُ «الْفُرُوعِ»^(٧).

(ثُمَّ) أَفْضَلُ تَطَوُّعِ الْبَدَنِ بَعْدَ الصَّلَاةِ (سَائِرُ مَا تَعَدَّى نَفْعُهُ مِنْ نَحْوِ عِبَادَةِ

(١) «الإقناع» للحجَّاوي (٢١٩/١) و«الفروع» لابن مفلح (٣٣٨/٢).

(٢) البخاري (٧/ رقم: ٥٣٥٣) ومسلم (٢/ رقم: ٢٩٨٢).

(٣) البخاري (٨/ رقم: ٦٠٠٦).

(٤) «الفروع» لابن مفلح (٣٤٦/٢).

(٥) أخرجه أحمد (٨/ رقم: ١٩٠٧٦، ١٩٢٥٧) وأبو داود (٢/ رقم: ١٩٤٤) وابن ماجه (٤/

رقم: ٣٠١٥) والترمذي (٢/ رقم: ٨٨٩ - ٨٩٠) والنسائي (٥/ رقم: ٣٠٣٩) من حديث

عبد الرحمن بن يعمر. قال الألباني في «إرواء الغليل» (٤/ رقم: ١٠٦٤): «صحيح».

(٦) «التنقيح المشبع» للمزداوي (ص ١٠١).

(٧) «الفروع» لابن مفلح (٢/ ٢٤٦).



مَرِيضٍ، وَقَضَاءِ حَاجَةِ مُسْلِمٍ، وَإِصْلَاحِ بَيْنِ النَّاسِ، وَإِبْلَاحِ حَاجَةِ مَنْ لَا يَسْتَطِيعُ إِبْلَاحَهَا إِلَى ذِي سُلْطَانٍ.

قَالَ صَاحِبُ «غُرَرِ الْخَصَائِصِ»^(١): «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ عَادَ مَرِيضًا أَوْ زَارَ أَخًا، نَادَى مُنَادٍ: أَنْ طِبْتَ وَطَابَ مَمْشَاكَ، تَبَوَّأَتْ مِنْ الْجَنَّةِ مَنْزِلًا»^(٢)»، قَالَ: «وَنَقَلْتُ مِنْ بَعْضِ الْمَجَامِيعِ: «سِرٌّ مِيلًا [و]»^(٤) صَلَّ جَمَاعَةً، وَسِرٌّ مِيلَيْنِ وَصَلَّ جُمُعَةً، وَسِرٌّ ثَلَاثَةَ أَمْيَالٍ [وَعُدَّ مَرِيضًا، وَسِرٌّ أَرْبَعَةَ أَمْيَالٍ]^(٥) وَشَيَّعَ جَنَازَةً، وَسِرٌّ خَمْسَةَ أَمْيَالٍ وَشَيَّعَ حَاجًّا، وَسِرٌّ سِتَّةَ أَمْيَالٍ وَشَيَّعَ غَازِيًا، وَسِرٌّ سَبْعَةَ أَمْيَالٍ لِمَصَدَقَةٍ مِنْ رَجُلٍ إِلَى رَجُلٍ، وَسِرٌّ ثَمَانِيَةَ أَمْيَالٍ وَأَصْلَحَ بَيْنَ اثْنَيْنِ، وَسِرٌّ تِسْعَةَ أَمْيَالٍ وَصَلَّ رَحِمًا، وَسِرٌّ عَشْرَةَ أَمْيَالٍ فِي حَاجَةِ عِيَالِكَ، وَسِرٌّ أَحَدَ عَشَرَ مِيلًا فِي قَضَاءِ حَاجَةِ أَخِيكَ، وَسِرٌّ اثْنَيْ عَشَرَ مِيلًا وَزُرُ [أَخًا]^(٦) فِي اللَّهِ»^(٧)، انْتَهَى.

(١) هو: محمد بن إبراهيم بن يحيى بن علي الأنصاري، جمال الدين الكتبي، المعروف بـ«الوطواط»، كان أديباً ماهراً عارفاً بالكتب وقيمها، وله نشر حسن ومجاميع أدبية، توفي سنة ثمان عشرة وسبع مئة. راجع ترجمته في: «الوافي بالوفيات» للصفدي (١٦/٢) و«الدرر الكامنة» لابن حجر (٣/ رقم: ٧٩٩).

(٢) أخرجه أحمد (٤/ رقم: ٨٦٥٥، ٨٧٧١) والبخاري في «الأدب المفرد» (٣٤٥) وابن ماجه (٢/ رقم: ١٤٤٣) والترمذي (٣/ رقم: ٢٠٠٨) وابن حبان (٧/ رقم: ٢٩٦١) من حديث أبي هريرة. قال الترمذي: «غريب».

(٣) «غُرَرِ الْخَصَائِصِ الْوَاضِحَةِ» لأبي إسحاق الوطواط (ص ٥٥٧).

(٤) من (ب) فقط.

(٥) من (ب) فقط.

(٦) في (ب): «أخاك».

(٧) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤٨٧/١٢) وابن الجوزي في «التبصرة» (٢/ ٢٩٩ - ٣٠٠) من كلام معروف الكرخي بنحوه.



(وَيَتَفَاوَتْ) مَا يَتَعَدَّى نَفْعُهُ، (فَصَدَقَّةٌ عَلَى قَرِيبٍ مُحْتَاجٍ أَفْضَلُ مِنْ عِتْقِ) أَجْنَبِيٍّ؛ لِأَنَّهَا صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ، (وَهُوَ) أَيُّ: الْعِتْقُ (أَفْضَلُ مِنْهَا) أَيُّ: مِنَ الصَّدَقَةِ (عَلَى أَجْنَبِيٍّ) لِمَا فِيهِ مِنْ تَخْلِيصِهِ مِنْ أَسْرِ الرِّقِّ، (إِلَّا زَمَنَ غَلَاءٍ وَحَاجَةٍ) فَالْصَّدَقَةُ مُطْلَقًا أَفْضَلُ مِنْهُ؛ لِدُعَاءِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا إِذَنْ.

(ثُمَّ حُجٌّ) لِقُصُورِ نَفْعِهِ عَلَيْهِ، (فَصَوْمٌ) وَإِضَافَةُ اللَّهِ تَعَالَى الصَّوْمِ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَهَذَا لَا يُوجِبُ أَفْضَلِيَّتَهُ، فَإِنَّ مَنْ نَوَى صِلَةَ رَحِمِهِ وَأَنْ يُصَلِّيَ وَيَتَصَدَّقَ وَيَحُجَّ، كَانَتْ نِيَّتُهُ عِبَادَةً يَثَابُ عَلَيْهَا، وَنُطْقُهُ جَهْرًا بِكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ أَفْضَلُ إِجْمَاعًا^(١).

أَوْ: لِأَنَّهُ لَمْ يُعْبَدْ بِهِ غَيْرُهُ فِي جَمِيعِ الْمَلَلِ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ، وَهُوَ أَيْضًا لَا يَقْتَضِي أَفْضَلِيَّتَهُ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ فِي الصَّفَا وَالْمُرُوءَةِ أَعْظَمُ مِنْهَا فِي مَسْجِدٍ مِنْ مَسَاجِدِ قُرَى الشَّامِ إِجْمَاعًا^(٢)، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْمَسْجِدُ مَا عُبِدَ فِيهِ غَيْرُ اللَّهِ قَطُّ.

وَقَدْ أَضَافَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ﴾ [الجن: ١٨]، وَسَأَلَهُ رَجُلٌ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «عَلَيْكَ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَا مِثْلَ لَهُ» إِسْنَادُهُ حَسَنٌ، رَوَاهُ: أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ^(٣)، فَإِنْ صَحَّ فَمَا سَبَقَ أَصَحُّ، ثُمَّ يُحْمَلُ عَلَى غَيْرِ الصَّلَاةِ وَالْحَجِّ، أَوْ بِحَسَبِ السَّائِلِ.

وَلِذَا اخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ أَنْ كُلَّ أَحَدٍ بِحَسَبِهِ، وَقَالَ فِي «الرَّدِّ عَلَى

(١) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٣٤٤/٢).

(٢) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٣٤٤/٢).

(٣) أحمد (١٠/ رقم: ٢٢٥٦٩) والنسائي (٤/ رقم: ٢٢٣٨).

الرَّافِضِيَّ» - بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ تَفْضِيلَ أَحْمَدَ لِلْجِهَادِ، وَالشَّافِعِيَّ لِلصَّلَاةِ، وَأَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ لِلْعِلْمِ -: «وَالْتَحْقِيقُ: لَا بُدَّ لِكُلِّ مَنْ الْآخِرِ، وَقَدْ يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ أَفْضَلَ فِي حَالٍ؛ لِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَخُلَفَائِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ وَالْمَصْلَحَةِ»^(١). وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُ أَحْمَدَ لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ جَعْفَرٍ: «انْظُرْ مَا هُوَ أَصْلَحُ لِقَلْبِكَ فَافْعَلْهُ»^(٢).

(وَأَفْضَلُ صَلَاةٍ تَطَوُّعٍ مَا سُنَّ أَنْ يُصَلِّيَ (جَمَاعَةً) لِأَنَّهُ أَشْبَهُ بِالْفَرَائِضِ ثُمَّ الرُّوَاتِبِ، (وَأَكْذُهَا) أَيُّ: أَكْذُ مَا يُسَنُّ جَمَاعَةً، (كُسُوفٌ) لِأَنَّهُ ﷺ فَعَلَهَا، وَأَمَرَ بِهَا فِي حَدِيثٍ [أَبِي] ^(٣) مَسْعُودٍ الْمُتَّقِ عَلَيْهِ ^(٤). (فَاسْتِسْقَاءٌ) لِأَنَّهُ تَشْرَعُ لَهُ الْجَمَاعَةُ، فَاشْتَبَهَ الْفَرَائِضَ، [١٣٢/ب] (فَتَرَاوِجُ) لِأَنَّهُ تَسَنُّ فِي جَمَاعَةٍ.

(فَوِثْرٌ؛ لِأَنَّهُ يُسَنُّ جَمَاعَةً بَعْدَ) الـ (تَرَاوِجِ) فَسُنَّتْ لَهُ الْجَمَاعَةُ فِي الْجُمْلَةِ. (وَلَيْسَ) الْوِثْرُ (بِوَاجِبٍ) قَالَ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ: «الْوِثْرُ لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الْفَرَضِ»^(٥)، فَإِنْ شَاءَ قَضَى الْوِثْرَ، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَقْضِهِ؛ وَذَلِكَ لِحَدِيثِ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: «أَنَّ أَعْرَابِيًّا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَاذَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ مِنَ الصَّلَاةِ؟ قَالَ: خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، قَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوُّعَ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٦). وَأَمَّا حَدِيثُ: «الْوِثْرُ حَقٌّ»^(٧) وَنَحْوُهُ،

(١) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٦/٧٥).

(٢) «الفروع» لابن مفلح (٢/٣٥١).

(٣) كذا في «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «ابن».

(٤) البخاري (٢/رقم: ١٠٤١) ومسلم (١/رقم: ٩١١).

(٥) «المغني» لابن قدامة (٢/٥٩٥).

(٦) البخاري (١/رقم: ٤٦) ومسلم (١/رقم: ١١).

(٧) أخرجه أبو داود (٢/رقم: ١٤١٧) وابن ماجه (٢/رقم: ١١٩٠) والنسائي (٣/رقم: =

فَمَحْمُولٌ عَلَى تَأْكِيدِ اسْتِحْبَابِهِ، جَمْعًا بَيْنَ الْأَخْبَارِ.

قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «وَعَنْهُ: «أَنَّهُ وَاجِبٌ»، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ وَجُوبُهُ عَلَى مَنْ لَمْ يَتَهَجَّدْ بِاللَّيْلِ^(١). إِلَّا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَكَانَ الْوِتْرُ وَاجِبًا عَلَيْهِ؛ لِلخَبَرِ.

وَأَفْضَلُ رَوَاتِبِ: سُنَّةُ [فَجْرِ]^(٢) لِقَوْلِ عَائِشَةَ: «لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ أَشَدَّ تَعَاهُدًا مِنْهُ عَلَى رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣). وَقَالَ ﷺ: «صَلُّوا رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ وَلَوْ طَرَدَتْكُمُ الْخَيْلُ»، رَوَاهُ: أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ^(٤).

وَسُنَّ تَخْفِيفُهَا أَيُّ: سُنَّةِ الْفَجْرِ؛ لِلخَبَرِ^(٥)، (و) سُنَّ (اضْطِجَاعُ بَعْدَهَا عَلَى) الـ (جَنْبِ) الـ (أَيْمَنِ) قَبْلَ صَلَاةِ الْفَرَضِ نَصًّا^(٦)؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ اضْطَجَعَ»^(٧)، وَفِي رِوَايَةٍ: «إِنْ كُنْتُ مُسْتَيْقِظَةً حَدَّثَنِي، وَإِلَّا اضْطَجَعَ»^(٨)، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

= (١٧٢٦) من حديث أبي أيوب الأنصاري. قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٥/

رقم: ١٢٧٨): «إسناده صحيح».

(١) «الإنصاف» للمزداوي (٤/١٠٧).

(٢) في (ب): «(الفجر)».

(٣) البخاري (٢/رقم: ١١٦٩) ومسلم (١/رقم: ٧٢٤).

(٤) أحمد (٤/رقم: ٩٣٧٦) وأبو داود (٢/رقم: ١٢٥٢) من حديث أبي هريرة. قال الألباني

في «إرواء الغليل» (٢/رقم: ٤٣٨): «ضعيف».

(٥) أخرجه مسلم (١/رقم: ٧٢٤) من حديث عائشة.

(٦) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن منصور الكوسج (١/رقم: ٢٩٥).

(٧) البخاري (٢/رقم: ١١٦٠) ومسلم (١/رقم: ٧٣٦).

(٨) البخاري (٢/رقم: ١١٦١) ومسلم (١/رقم: ٧٤٣).



(ف) يَلِي سُنَّةَ فَجْرِ فِي الْأَفْضَلِيَّةِ سُنَّةَ (مَغْرِبٍ) لِحَدِيثِ أَحْمَدَ عَنْ عُبَيْدِ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سُئِلَ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِصَلَاةٍ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ سِوَى الْمَكْتُوبَةِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ»^(١). (ثُمَّ) بَاقِيَ الرُّوَاتِبِ (سِوَاءٍ) فِي الْفَضِيلَةِ.

(وَالرُّوَاتِبُ الْمُؤَكَّدَةُ عَشْرُ) رَكَعَاتٍ: (رَكَعَتَانِ قَبْلَ فَجْرِ، وَ) رَكَعَتَانِ قَبْلَ (ظَهْرِ، وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ ظَهْرِ، وَ) رَكَعَتَانِ بَعْدَ (مَغْرِبٍ، وَ) رَكَعَتَانِ بَعْدَ (عِشَاءٍ) لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «حَفِظْتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ رَكَعَاتٍ: رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي بَيْتِهِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي بَيْتِهِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ، وَكَانَتْ سَاعَةً لَا يَدْخُلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا أَحَدٌ، حَدَّثَنِي حَفْصَةُ أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَدَّنَ الْمُؤَذِّنُ وَطَلَعَ الْفَجْرُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ»^(٢)، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَكَذَا أَخْبَرَتْ عَائِشَةُ^(٣)، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ^(٤).

(وَسُنَّ قِرَاءَةُ ﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ فِي) الرَّكَعَةِ (أُولَى مِنْ رَاتِبَةِ فَجْرِ، وَ) رَاتِبَةِ (مَغْرِبٍ، وَ) سُنَّ قِرَاءَةُ («الْإِخْلَاصِ» فِي ثَانِيَتِهِمَا) أَيِ: ثَانِيَةِ رَاتِبَتَيْ فَجْرِ وَمَغْرِبٍ^(٥)، أَوْ يَقْرَأُ فِي الْأُولَى مِنْ رَاتِبَةِ فَجْرِ: ﴿قُولُوا

(١) أحمد (١٠/ رقم: ٢٤١٤٢). قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٤٣٩): «ضعيف».

(٢) البخاري (٢/ رقم: ١١٨٠) - واللفظ له - ومسلم (٢/ رقم: ١٦٤٥).

(٣) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٧٣٠).

(٤) الترمذي (١/ رقم: ٤٣٦).

(٥) أخرجه الطيالسي (٣/ رقم: ٢٠٠٥) وأحمد (٣/ رقم: ٤٨٥٥) وابن ماجه (٢/ رقم: ١١٤٩) والترمذي (١/ رقم: ٤١٧) والنسائي (٢/ رقم: ١٠٠٤) من حديث ابن عمر،

وصححه الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٧/ رقم: ٣٣٢٨). وثبت في «صحيح مسلم» (١/ رقم: ٧٢٦) عن أبي هريرة في الركعتين قبل الفجر.



ءَامَتَا بِاللَّهِ ﴿البقرة: ١٣٦﴾ الْآيَةَ، وَفِي الثَّانِيَةِ: ﴿قُلْ يَٰأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ﴾
[آل عمران: ٦٤] الْآيَةَ^(١).

(وَكُرْهَ تَرْكِ رَوَاتِبِ بِلَا عُذْرٍ، وَتَسْقُطُ عَدَالَةٌ) مَنْ لَازَمَ عَلَى تَرْكِهَا (إِلَّا فِي سَفَرٍ، فَيُخَيَّرُ) الْمُصَلِّي (بَيْنَ فِعْلِ) الرَّوَاتِبِ (وَتَرْكِهَا لِمَشَقَّةِ السَّفَرِ، (إِلَّا سُنَّةَ فَجْرِ وَوُثْرٍ فَيَفْعَلَانِ) لِمَا تَقَدَّمَ فِي سُنَّةِ الْفَجْرِ، وَلِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «كَانَ يُسَبِّحُ عَلَى رَاحِلَتِهِ قَبْلَ أَيِّ جِهَةٍ تَوَجَّهَتْ، وَيُوتِرُ عَلَيْهَا غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةَ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢).

(وَسُنَّ قَضَاؤُهَا) [١/١٣٣] أَيِ: الرَّوَاتِبِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ قَضَى رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ حِينَ نَامَ عَنْهُمَا^(٣)، وَقَضَى الرُّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ بَعْدَ الْعَصْرِ^(٤)، وَقَيْسَ الْبَاقِي.

(و) سُنَّ أَيْضًا قَضَاءُ (وُثْرٍ) مَعَ شَفْعِهِ إِذَا فَاتَ؛ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ مَرْفُوعًا: «مَنْ نَامَ عَنِ الْوُثْرِ أَوْ نَسِيَهُ، فَلْيُصَلِّهِ إِذَا أَصْبَحَ أَوْ ذَكَرَ»، رَوَاهُ: أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(٥). (إِلَّا مَا فَاتَ) مِنْ رَوَاتِبِ (مَعَ فَرَضِهِ وَكَثْرُ، فَالْأُولَى تَرْكُهُ) لِحُصُولِ الْمَشَقَّةِ بِهِ، (إِلَّا سُنَّةَ فَجْرِ) فَيَقْضِيهَا مُطْلَقًا لِتَأْكِيدِهَا.

(وَهِيَ) أَيِ: سُنَّةُ الْفَجْرِ (وَسُنَّةُ ظُهْرٍ أُولَى بَعْدَهُمَا) أَيِ: بَعْدَ الْفَجْرِ

(١) أخرجه مسلم (١/ ٧٢٧) من حديث ابن عباس.

(٢) البخاري (٢/ ١٠٩٨) ومسلم (٢/ ٧٠٠).

(٣) أخرجه مسلم (١/ ٦٨٠) من حديث أبي هريرة.

(٤) أخرجه البخاري (٢/ ١٢٣٣) ومسلم (١/ ٨٣٤) من حديث أم سلمة.

(٥) أبو داود (٢/ ١٤٢٦) والترمذي (١/ ٤٦٥). قال الألباني في «إرواء الغليل»

(٥/ رقم: ١٢٨٥): «إسناده صحيح».



وَالظُّهْرَ (قَضَاءً) لِأَنَّ السُّنَّةَ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَقُتِلَتْهَا: مِنْ دُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ إِلَى فِعْلِ تِلْكَ الصَّلَاةِ، فَإِذَا فُعِلَتْ بَعْدَهَا كَانَتْ قَضَاءً، وَأَمَّا السُّنَّةُ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَوَقْتُهَا مِنْ فِعْلِ تِلْكَ الصَّلَاةِ إِلَى خُرُوجِ وَقْتِهَا، فَلَا يَصِحُّ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ، وَيَبْدَأُ اسْتِحْبَابًا بِسُنَّةِ الظُّهْرِ الَّتِي قَبْلَهَا إِذَا قَضَاهَا قَبْلَ السُّنَّةِ الَّتِي بَعْدَهَا، مُرَاعَاةً لِلتَّرْتِيبِ.

(وَلِزَوْجَةٍ وَأَجِيرٍ) وَلَوْ خَاصًّا (وَوَلَدٍ وَقِنٌّ فِعْلٌ رَوَاتِبَ مَعَ فَرَضٍ) لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لَهُ، (وَحَرَمَ مِنْهُمْ) مِنَ السُّنَنِ الرَّوَاطِبِ؛ لِأَنَّ زَمَنَهَا مُسْتَثْنَى شَرْعًا كَالْفَرَائِضِ.

(وَالسُّنَنُ غَيْرُ الرَّوَاطِبِ) أَرْبَعٌ وَعِشْرُونَ رَكْعَةً: (أَرْبَعٌ قَبْلَ) الـ (ظُّهْرِ، وَ) أَرْبَعٌ قَبْلَ الـ (عَصْرِ، وَ) أَرْبَعٌ قَبْلَ الـ (جُمُعَةِ) وَلَا رَاتِبَةً لِحُجْمَةِ قَبْلَهَا، (وَأَرْبَعٌ بَعْدَ) الـ (ظُّهْرِ، وَ) أَرْبَعٌ بَعْدَ الـ (مَغْرِبِ)، وَقَالَ الْمُؤَفِّقُ وَالشَّارِحُ: «سِتٌّ»^(١). (وَ) أَرْبَعٌ بَعْدَ الـ (عِشَاءِ).

لِحَدِيثِ أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَافَظَ عَلَى أَرْبَعٍ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَأَرْبَعٍ بَعْدَهَا، حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ»، صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ^(٢).

وَلِحَدِيثِ عَلِيِّ فِي صِفَةِ صَلَاتِهِ ﷺ، ذَكَرَ فِيهِ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي أَرْبَعًا قَبْلَ الْعَصْرِ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٣).

-
- (١) «المغني» لابن قدامة (٥٤٥/٢) و«الشرح الكبير» لابن أبي عمر (١٤٩/٤).
 (٢) أخرجه أحمد (١٢/ رقم: ٢٧٤١٤) وأبو داود (٢/ رقم: ١٢٦٣) وابن ماجه (٢/ رقم: ١١٦٠) والترمذي (١/ رقم: ٤٢٧) والنسائي (٣/ رقم: ١٨٣٠). قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٥/ رقم: ١١٥٢): «صحيح».
 (٣) ابن ماجه (٢/ رقم: ١١٦١). وصححه الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١/ رقم: ٢٣٧).

وَحَدِيثِ ابْنِ مَاجَهَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْكَعُ مِنْ قَبْلِ الْجُمُعَةِ أَرْبَعًا»^(١).

وَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ سِتَّ رَكَعَاتٍ لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِنَّ بِسُوءٍ، عُدِلْنَ لَهُ بِعِبَادَةٍ [اِثْنَتَيْ]»^(٢) عَشْرَةَ سَنَةً، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(٣)، وَفِي إِسْنَادِهِ [عُمَرُ]^(٤) بْنُ أَبِي خُثَيْمٍ، ضَعْفُهُ الْبُخَارِيُّ^(٥).

وَعَنْ عَائِشَةَ: «مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ قَطُّ إِلَّا صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ أَوْ سِتَّ رَكَعَاتٍ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٦).

(وَيُبَاحُ ثِنْتَانِ بَعْدَ أَذَانِ) (الْمَغْرِبِ) قَبْلَ صَلَاتَيْهَا؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ: «كُنَّا نُصَلِّي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ. قَالَ الْمُخْتَارُ بْنُ فُلْفُلٍ: فَقُلْتُ لَهُ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَّاهُمَا؟ قَالَ: كَانَ يَرَانَا نُصَلِّيهِمَا، فَلَمْ يَأْمُرْنَا وَلَمْ يَنْهَنَا»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٧).

(١) ابن ماجه (٢/ رقم: ١١٢٩) من حديث ابن عباس. قال الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٣/ رقم: ١٠٠١): «باطل».

(٢) في (ب) والترمذي: «ثنتي».

(٣) الترمذي (٢/ رقم: ٤٣٥). قال الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١/ رقم: ٤٦٩): «ضعيف جداً».

(٤) كذا في «سنن الترمذي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «عمر».

(٥) نقله الترمذي بعد تخريجه للحديث.

(٦) أبو داود (٢/ رقم: ١٢٩٧). قال الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (٢/ رقم: ٢٣٩): «إسناده ضعيف».

(٧) أخرجه بهذا اللفظ مسلم (١/ رقم: ٨٣٦) فقط. وأخرجه البخاري (١/ رقم: ٦٢٥) ومسلم (١/ رقم: ٨٣٧)، ولكن بلفظ: «كَانَ الْمُؤَدَّنُ إِذَا أَذَّنَ قَامَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَبْتَغُونَ السَّوَارِي، حَتَّى يَخْرُجَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُمْ كَذَلِكَ، يُصَلُّونَ الرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ =



وَأَصَحُّ الرُّوَايَتَيْنِ إِبَاحَتُهُمَا ؛ لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلُّوا رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ، ثُمَّ قَالَ: صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ رَكَعَتَيْنِ لِمَنْ شَاءَ، خَشْيَةً أَنْ تَتَّخِذَهَا النَّاسُ سُنَّةً»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١).

وَقَالَ فِي «الْإِقْنَاعِ»: «وَيُسَنُّ لِمَنْ شَاءَ رَكَعَتَانِ بَعْدَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ قَبْلَهَا»^(٢)، [١٣٣/ب] انْتَهَى. فَاخْتَارَ سُنَّتَهُمَا، فَكَانَ عَلَى الْمُصَنِّفِ أَنْ يَقُولَ: خِلَافًا لَهُ.

(وَكَذَا) يُبَاحُ رَكَعَتَانِ (بَعْدَ) الـ (وِثْرِ جَالِسًا) قَالَ الْأَثَرُمُ: «سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ عَنِ الرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْوِثْرِ، فَقَالَ: أَرْجُو أَنْ فَعَلَهُ إِنْسَانٌ أَنْ لَا يُضَيِّقَ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ يَكُونُ وَهُوَ جَالِسٌ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ، قُلْتُ: تَفَعَلُهُ أَنْتَ؟ قَالَ: لَا أَفَعَلُهُ»^(٣)، انْتَهَى. أَي: لِأَنَّ أَكْثَرَ الْوَاصِفِينَ لِتَهَجُّدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَذْكُرُوهُمَا، وَاخْتَارَ فِي «الْإِقْنَاعِ» سُنَّتَهُمَا^(٤).

(وَفِعْلُ) السَّنَنِ (الْكُلِّ) رَاتِبَةٌ أَوْ غَيْرَهَا (بَيْتٍ أَفْضَلُ) مِنْ فِعْلِهَا بِالْمَسْجِدِ وَلَوْ الْحَرَامَ، (كَصَلَاةٍ تَطْوَعُ) لِحَدِيثِ: «عَلَيْكُمْ بِالصَّلَاةِ فِي بُيُوتِكُمْ؛ فَإِنْ خَيْرَ صَلَاةٍ الْمَرْءُ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٥).

لَكِنْ مَا تُشْرَعُ لَهُ الْجَمَاعَةُ مُسْتَتَنًى، وَكَذَا نَفْلُ الْمُعْتَكِفِ.

= الأذان والإقامة شيء.

(١) البخاري (٢/ رقم: ١١٨٣) و(٩/ رقم: ٧٣٦٨) - واللفظ له - ومسلم (٢/ رقم: ٨٣٨).

(٢) «الإقناع» للحجّاوي (١/ ٢٢٥).

(٣) «المغني» لابن قدامة (٢/ ٥٤٧).

(٤) «الإقناع» للحجّاوي (١/ ٢٢٥).

(٥) مسلم (١/ رقم: ٧٨١) من حديث زيد بن ثابت. وقد أخرجه البخاري أيضاً (٨/ رقم: ٦١١٣).



قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «فَائِدَةٌ: فِعْلُ الرَّوَاتِبِ فِي الْبَيْتِ أَفْضَلُ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَعَنْهُ: «الْفَجْرُ وَالْمَغْرِبُ فَقَطْ»، جَزَمَ بِهِ فِي «الْعُمْدَةِ»، وَقَدَّمَهُ فِي «الْفَائِقِ»، وَقَالَ فِي «الْمُغْنِي»: «الْفَجْرُ وَالْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ». وَعَنْهُ: «التَّسْوِيَةُ». وَعَنْهُ: «لَا تَسْقُطُ سُنَّةُ الْمَغْرِبِ بِصَلَاتِهَا فِي الْمَسْجِدِ»، ذَكَرَهُ الْبُرْمَكِيُّ^(١)، نَقَلَهُ عَنْهُ فِي «الْفَائِقِ». قَالَ عَبْدُ اللَّهِ لِأَيِّهِ: «إِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ فِي سُنَّةِ الْمَغْرِبِ: «لَا تُجْزِئُهُ إِلَّا فِي بَيْتِهِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ قَالَ: «هِيَ مِنْ صَلَاةِ الْبُيُوتِ»^(٢)»، قَالَ: مَا أَحْسَنَ مَا قَالَ!». وَفِي «آدَابِ عُيُونِ الْمَسَائِلِ»: «صَلَاةُ النَّوَافِلِ فِي الْبُيُوتِ أَفْضَلُ مِنْهَا فِي الْمَسَاجِدِ إِلَّا فِي الرَّوَاتِبِ»^(٣)، انْتَهَى كَلَامُ «الْإِنْصَافِ».

(وَأِنْ فَعَلَهَا) أَيِ: السُّنَنِ، (بِمَسْجِدٍ، فَ) يَفْعَلُهَا بِ(مَكَانِهِ) أَيِ: بِالْمَكَانِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الْفَرَضَ (أَفْضَلُ نَصًّا، وَسُنَّ فَضْلٌ بَيْنَ فَرَضٍ وَسُنَّتِهِ بِقِيَامٍ) أَيِ: انْتِقَالٍ (أَوْ كَلَامٍ) لِقَوْلِ مُعَاوِيَةَ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَنَا بِذَلِكَ: أَنْ لَا نُوصِلَ صَلَاةً حَتَّى نَتَكَلَّمَ أَوْ نَخْرُجَ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٤).

(١) هو: عمر بن أحمد بن إبراهيم، أبو حفص البُرْمَكِيُّ الحنبلي، كان من الفقهاء والأعيان النسك الزهاد، تفقه بأبي علي النجَّاد وأبي بكر عبدالعزيز غلام الخلال، وله مصنفات حسنة نافعة منها: «المجموع» وشرح بعض «مسائل الكوسج»، توفي سنة ثمان وثمانين وثلاث مئة. راجع ترجمته في: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٦٣٥/٨) و«طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٣/ رقم: ٦٢٣).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٤/ رقم: ٦٤٣٣) وأحمد (١٠/ رقم: ٢٤١١٣، ٢٤١١٧) وابن خزيمة (٢/ رقم: ١٢٠٠) من حديث محمود بن كَيْبِد.

(٣) «الإنصاف» للمزداوي (٤/ ١٤٧).

(٤) مسلم (١/ رقم: ٨٨٣).



(وَتُجْزَى سُنَّةٌ) صَلَاةٍ (عَنْ تَحِيَّةٍ مَسْجِدٍ) لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنَ التَّحِيَّةِ أَنْ يَبْدَأَ الدَّخْلَ بِالصَّلَاةِ، وَقَدْ وَجَدَ، (وَلَا عَكْسَ) فَلَا تُجْزَى تَحِيَّةٌ عَنْ سُنَّةٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوَاهَا، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، وَلَا تَحْصُلُ التَّحِيَّةُ بِرُكْعَةٍ وَلَا بِصَلَاةٍ جِنَازَةٍ وَسُجُودٍ تِلَاوَةٍ وَشُكْرِ.

(وَإِنْ نَوَى بِرُكْعَتَيْنِ التَّحِيَّةَ وَالسُّنَّةَ) حَصَلَا؛ لِأَنَّهُ نَوَاهُمَا، (أَوْ نَوَى) بِصَلَاةٍ (التَّحِيَّةَ وَالْفَرَضَ حَصَلَا) أَيِ: التَّحِيَّةَ وَمَا نَوَاهُ مَعَهَا، أَمَّا التَّحِيَّةُ فَلْيَبْدُئْهُ بِالصَّلَاةِ مَعَ نِيَّتِهَا، وَأَمَّا مَا نَوَاهُ مَعَهَا فَلِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ مَا يَفْدَحُ فِي صِحَّتِهِ، كَمَا لَوْ اغْتَسَلَ يَنْوِي الْجَنَابَةَ وَالْجُمُعَةَ. وَكَذَا لَوْ نَوَى بِالرُّكْعَتَيْنِ التَّحِيَّةَ وَسُنَّةَ الضُّحَى وَرُكْعَتَيِ الطَّوَافِ وَنَحْوَ ذَلِكَ، حَصَلَ لَهُ، ذَكَرُهُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي «جَمْعِ الْجَوَامِعِ» فِي «الْمَنَاسِكِ» وَ «الْجُمُعَةِ» [١] (٢).

وَ(لَا) يَحْصُلُ لَهُ مَا نَوَاهُ (إِنْ نَوَى نَفْلًا غَيْرَهَا) أَيِ: [غَيْرَ] (٣) التَّحِيَّةِ (مَعَ فَرَضٍ) لِحَدِيثِ: «وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى» (٤).

وَالظَّاهِرُ: ائْتِقَادُ النَّفْلِ دُونَ الْفَرَضِ؛ لِقَوْلِهِمْ فِي «كِتَابِ الصِّيَامِ»: «وَمَنْ نَوَى خَارِجَ رَمَضَانَ قَضَاءً وَنَفْلًا أَوْ نَذْرًا أَوْ كَفَّارَةً، فَتَقْلُ»، وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ مُسْتَوْفَى فِي أَوَاخِرِ «صَلَاةِ الْجُمُعَةِ».

(١) من (ب) فقط.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) من (ب) فقط.

(٤) أخرجه البخاري (١/ رقم: ١) - واللفظ له - ومسلم (٢/ رقم: ١٩٠٧) من حديث عمر.

(فَضَّلَ)



(وَقْتُ) الـ (وِتْرٍ: مَا بَيْنَ صَلَاةِ) الـ (عِشَاءِ وَلَوْ مَعَ) كَوْنِ الْعِشَاءِ جُمِعَتْ مَعَ مَغْرِبِ (جَمَعَ تَفْدِيمٍ) فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ، (وَطُلُوعِ) الـ (فَجْرِ) لِحَدِيثِ مُعَاذٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «زَادَنِي رَبِّي صَلَاةً وَهِيَ الْوِتْرُ، وَقَتُّهَا مَا بَيْنَ الْعِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ^(١). وَلِمُسْلِمٍ: «أُوتِرُوا قَبْلَ أَنْ تُصْبِحُوا»^(٢).

(و) الْوِتْرُ (آخِرُ لَيْلٍ لِمَنْ يَثِقُ بِنَفْسِهِ أَنْ يَقُومَ فِيهِ أَفْضَلُ) لِحَدِيثِ: «مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ مِنْ أَوَّلِهِ، وَمَنْ طَمَعَ أَنْ يَقُومَ آخِرَهُ فَلْيُوتِرْ آخِرَ اللَّيْلِ؛ فَإِنَّ صَلَاةَ آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةٌ، وَذَلِكَ أَفْضَلُ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٣).

(وَأَقْلَهُ) أَيِ: الْوِتْرِ (رَكْعَةً) لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ^(٤) وَابْنِ عَبَّاسٍ^(٥) مَرْفُوعًا:

(١) أحمد (١٠/ رقم: ٢٢٥٢٢). وصححه الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١/ رقم: ١٠٨).

(٢) مسلم (١/ رقم: ٧٥٤) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٣) مسلم (١/ رقم: ٧٥٥) من حديث جابر.

(٤) مسلم (١/ رقم: ٧٥٢).

(٥) مسلم (١/ رقم: ٧٥٣).



«الْوِتْرُ رَكْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَلَقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتَرَ بِوَاحِدَةٍ فَلْيَفْعَلْ»، رَوَاهُ: أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ، وَالْحَاكِمُ وَقَالَ: «إِنَّهُ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ»^(١).

(وَلَا يُكْرَهُ) الْإِيتَارُ (بِهَا) مُفْرَدَةً (وَلَوْ بِلَا عَذْرِ) مِنْ مَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ أَوْ نَحْوِهِمَا.

(وَأَكْثَرُهُ) أَيِ: الْوِتْرِ، وَفِي «الْوَجِيزِ»: «وَأَفْضَلُهُ»^(٢)، (إِحْدَى عَشْرَةَ) رَكْعَةً، وَقِيلَ: «ثَلَاثَ عَشْرَةَ». (يُسَلَّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَيُوتَرُ بِرَكْعَةٍ) نَصَّ عَلَيْهِ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِيمَا بَيْنَ أَنْ تَفْرُغَ الْعِشَاءُ إِلَى الْفَجْرِ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُسَلَّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَيُوتَرُ بِوَاحِدَةٍ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٣).

وَيُسَنُّ فِعْلُ الرَّكْعَةِ (عَقِبَ الشَّفْعِ بِلَا تَأْخِيرٍ) نَصًّا^(٤) (نَذْبًا، وَإِنْ صَلَّى الْكُلَّ) أَيِ: الْإِحْدَى عَشْرَةَ (بِسَلَامٍ وَاحِدٍ) بِأَنْ سَرَدَ عَشْرًا (وَجَلَسَ بَعْدَ عَاشِرَةِ فَتَشَهَّدَ) التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ (ثُمَّ قَامَ) فَاتَى بِالرَّكْعَةِ وَتَشَهَّدَ وَسَلَّمَ، جَازَ. (أَوْ) سَرَدَ

(١) أبو داود (٢/ رقم: ١٤١٧) والنسائي (٣/ رقم: ١٧٢٨) وابن حبان (٦/ رقم: ٢٤٠٧، ٢٤١١) والحاكم (٣٠٣/١) من حديث أبي أيوب الأنصاري. وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٥/ رقم: ١٢٧٨).

(٢) «الوجيز» للدجيلي (ص ٧٩).

(٣) مسلم (١/ رقم: ٧٣٦).

(٤) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن هانئ (١/ رقم: ٥٠٢) ورواية أبي داود (٤٦٠، ٤٦٨، ٤٦٩).



الإِحْدَى عَشْرَةَ وَلَمْ يَجْلِسْ إِلَّا فِي الـ(أَخِيرَةِ، جَازَ) لَكِنْ الصِّفَةُ الْأُولَى أُولَى وَأَفْضَلُ؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ عَمَلًا، لِزِيَادَةِ النِّيَّةِ وَالتَّكْبِيرِ وَالتَّشَهُدِ وَالتَّسْلِيمِ، (وَكَذَا مَا دُونَهَا) أَيُّ: دُونَ الإِحْدَى عَشْرَةَ، بِأَنْ أَوْتَرَ بِثَلَاثٍ أَوْ بِخَمْسٍ أَوْ بِسَبْعٍ أَوْ بِتِسْعٍ.

(وَأَنْ أَوْتَرَ بِتِسْعٍ) رَكَعَاتٍ، سَرَدَ [ثَمَانِيًا] ^(١) وَجَلَسَ وَتَشَهُدَ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ (بَعْدَ ثَامِنَةٍ) وَلَمْ يُسَلِّمْ، (ثُمَّ) صَلَّى الـ(تَاسِعَةَ) وَتَشَهُدَ (وَسَلَّمَ) لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٢).

(و) إِنْ أَوْتَرَ (بِسَبْعٍ) رَكَعَاتٍ سَرَدَهُنَّ، أَوْ أَوْتَرَ بِ(خَمْسٍ) رَكَعَاتٍ (سَرَدَهُنَّ)، فَلَا يَجْلِسُ نَدْبًا إِلَّا فِي آخِرِهِنَّ) لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي صِفَةِ وَتَرِهِ ﷺ قَالَ: «ثُمَّ تَوَضَّأَ ثُمَّ صَلَّى سَبْعًا أَوْ خَمْسًا أَوْتَرَ بِهِنَّ، لَمْ يُسَلِّمْ إِلَّا فِي آخِرِهِنَّ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٣). قَالَ فِي «الإِقْنَاعِ»: «وَهُوَ أَفْضَلُ فِيهِمَا» ^(٤). أَيُّ: فِيمَا إِذَا أَوْتَرَ بِسَبْعٍ أَوْ خَمْسٍ.

وَجَزَمَ فِي «الكَافِي» وَ«المُقْنَعِ» ^(٥) فِيمَا إِذَا أَوْتَرَ بِسَبْعٍ أَنَّهُ يَسْرُدُ سِتًّا وَيَجْلِسُ وَيَتَشَهُدُ وَلَا يُسَلِّمْ، ثُمَّ يُصَلِّي السَّابِعَةَ وَيَتَشَهُدُ وَيُسَلِّمْ؛ لِغَلِظِ ﷺ،

(١) فِي (ب): «ثَمَانِيَةَ».

(٢) مُسْلِم (١/ رَقْم: ٧٤٦).

(٣) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي مُسْلِمٍ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢/ رَقْم: ١٣٥١). قَالَ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ

أَبِي دَاوُدَ» (٥/ رَقْم: ١٢٢٧): «إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ».

(٤) «الإِقْنَاعُ» لِلْحَجَّائِي (١/ ٢٢٠).

(٥) «الكَافِي» (١/ ٣٤٠) وَ«المُقْنَعُ» (ص ٥٧) لِابْنِ قِدَامَةَ.



رَوَاهُ: أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ^(١)، وَإِسْنَادُهُ ثِقَاتٌ.

(وَأَذْنَى الْكَمَالِ) فِي الْوِتْرِ (ثَلَاثٌ) رَكَعَاتٍ (بِسَلَامَيْنِ) لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «أَفْضَلُ بَيْنَ الْوَاحِدَةِ وَالثَّانِيَةِ بِالسَّلَامِ»^(٢)، رَوَاهُ الْأَثَرُ. (وَهُوَ) أَيُّ: كَوْنُ الثَّلَاثِ بِسَلَامَيْنِ (أَفْضَلُ) لِمَا سَبَقَ.

(وَسُنَّ) كَلَامُ (بَيْنَ) الـ (شَفْعِ وَ) الـ (وِتْرِ) لِيُفْصَلَ بَيْنَهُمَا، (وَيَجُوزُ) أَنْ يُصَلِّيَ الثَّلَاثَ رَكَعَاتٍ (بِ) سَلَامٍ (وَاحِدٍ) وَيَكُونُ (سَرْدًا) مِنْ غَيْرِ جُلُوسٍ عَقَبَ الثَّانِيَةِ؛ لِتُخَالِفَ الْمَغْرِبَ، (وَيَجُوزُ) أَنْ يُصَلِّيَ الثَّلَاثَ رَكَعَاتٍ (كَ) الـ (مَغْرِبِ) جَزَمَ بِهِ فِي «الْمُسْتَوْعِبِ»^(٣) وَغَيْرِهِ، وَخَيْرَ الشَّيْخِ تَقِيُّ الدِّينِ بَيْنَ الْفُضْلِ وَالْوُضَلِ^(٤). (وَقِيلَ: «لَا) يَجُوزُ [١٣٤/ب] صَلَاتُهَا كَالْمَغْرِبِ»، قَالَ الْقَاضِي: «إِذَا صَلَّى الثَّلَاثَ بِسَلَامٍ وَلَمْ يَكُنْ جَلَسَ عَقَبَ الثَّانِيَةِ، جَازَ، وَإِنْ كَانَ جَلَسَ فَوَجْهَانِ، أَصَحُّهُمَا: [لَا يَكُونُ]»^(٥) وَتَرَاهُ^(٦).

(وَمَنْ أَدْرَكَ مَعَ إِمَامٍ رَكْعَةً) مِنْ وَتْرِهِ، (فَإِنْ كَانَ) إِمَامُهُ (يُسَلِّمُ مِنْ ثِنْتَيْنِ)

(١) أحمد (١١/ رقم: ٢٥٢٩٧، ٢٥٨٦٢) وأبو داود (٢/ رقم: ١٣٣٦).

(٢) أخرجه الدارقطني في «سننه» (٢/ رقم: ١٦٧٧، ١٦٧٨)، وفي إسناده ابن لهيعة، وهو ضعيف. وقد ورد من فعله ﷺ أيضًا، بلفظ: «كَانَ ﷺ يَفْصِلُ بَيْنَ الشَّفْعِ وَالْوِتْرِ»، أخرجه أحمد (٣/ رقم: ٥٥٦٢) وابن حبان (٦/ رقم: ٢٤٣٣، ٢٤٣٤)، قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٣٢٧): «صحيح».

(٣) «المستوعب» للسامري (١/ ١٩٤).

(٤) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٢/ ٢٧١).

(٥) من (ب) و«الإنصاف» فقط.

(٦) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٤/ ١٢٠).



مِنَ الْوِتْرِ كَالشَّافِعِيِّ وَالْحَنْبَلِيِّ، وَالْمُرَادُ: سَلَّمَ، (أَجْزَأَ) الْمَأْمُومُ وَتَرَهُ؛ لِأَنَّ أَقْلَهُ رُكْعَةً، وَقَدْ أَتَى بِهَا مُسْتَقْلَةً، وَظَاهِرُ ذَلِكَ: وَلَوْ لَمْ يَتَحَقَّقْ أَنَّهُ سَلَّمَ مِنْ ثِنْتَيْنِ عَمَلًا بِالظَّاهِرِ، وَبِهِ تَظْهَرُ النُّكْتَةُ فِي تَعْبِيرِهِ بِالْمُضَارِعِ دُونَ الْمَاضِي. (وَالَا) بِأَنَّ لَمْ يُسَلِّمَ الْإِمَامُ مِنْ ثِنْتَيْنِ، بَلْ أَحْرَمَ بِالثَّلَاثِ وَأَدْرَكَهُ مَأْمُومٌ فِي الثَّالِثَةِ = (قَضَى) مَأْمُومٌ مَا فَاتَهُ كَصَلَاةِ إِمَامِهِ نَصًّا^(١)؛ لِئَلَّا يَخْتَلِفَ عَلَى إِمَامِهِ.

(وَيَتَجَهَّ: وَلَوْ نَوَى وَاحِدَةً هُنَا) أَي: فِيمَا إِذَا لَمْ يُسَلِّمَ إِمَامُهُ مِنْ ثِنْتَيْنِ، فَيَقْضِي الْمَأْمُومُ وَإِنْ كَانَ نَوَى وَاحِدَةً، وَلَا يَقْضِي، بَلْ يُسَلِّمُ مَعَ الْإِمَامِ. (و) إِنْ كَانَ نَوَى (ثَلَاثًا فِي الْأُولَى) أَي: فِيمَا إِذَا أَدْرَكَ مَعَ إِمَامٍ رُكْعَةً مِنْ وَتْرِهِ، وَكَانَ الْإِمَامُ يُسَلِّمُ مِنْ ثِنْتَيْنِ.

(و) يَتَجَهَّهْ أَيْضًا: (أَنَّ مَنْ أَحْرَمَ بَعْدَ) فِي صَلَاةٍ نَفْلٍ، (فَلَهُ زِيَادَتُهُ وَنَقْصُهُ بِالنِّيَّةِ) إِطْلَاقُهُ فِي الزِّيَادَةِ غَيْرُ ظَاهِرٍ؛ لِمَا تَقَدَّمَ فِيمَنْ نَوَى رُكْعَتَيْنِ لَيْلًا فَقَامَ إِلَى ثَالِثَةٍ.

(وَسَنَّ) لِمَنْ أَوْتَرَ بِثَلَاثٍ (قِرَاءَةً ﴿سَبِّحْ﴾ [الْأَعْلَى: ١] بِ) رُكْعَةٍ (أُولَى) بَعْدَ «الْفَاتِحَةِ»، (و) أَنْ يَقْرَأَ («الْكَافِرُونَ» بِ) رُكْعَةٍ (ثَانِيَةٍ) بَعْدَ «الْفَاتِحَةِ»، (و) أَنْ يَقْرَأَ («الصَّمَدَ») أَي: سُورَةَ «الْإِخْلَاصِ» بِرُكْعَةٍ ثَالِثَةٍ بَعْدَ فَاتِحَتِهَا أَيْضًا؛ لِحَدِيثِ أَبِي بَنْ كَعْبٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ بِهِنَّ فِي وَتْرِهِ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢).

(١) «الفروع» لابن مفلح (٢/٣٦١).

(٢) أبو داود (٢/ رقم: ١٤١٨). وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٥/ رقم:



وَحَدِيثُ عَائِشَةَ فِي ضَمِّ «الْمُعَوَّذَتَيْنِ» مَعَ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فِي الثَّلَاثَةِ - رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(١) - ضَعِيفٌ .

وَإِنْ أُوتِرَ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثٍ ، قَرَأَ فِيمَا قَبْلَهَا مَا أَحَبَّ ، وَاسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يَقْرَأَ فِي الثَّلَاثِ الْأَخِيرَةِ بِـ﴿سَبِّحْ﴾ وَ«الْكَافِرُونَ» وَ«الْإِخْلَاصِ» ، قَالَهُ بِمَعْنَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي «جَمْعِ الْجَوَامِعِ» .

(وَيَقْنُتُ) فِي الْأَخِيرَةِ مِنْ وَتْرِهِ (بَعْدَ الرُّكُوعِ نَذْبًا إِذَا فَرَّغَ مِنْ [تَحْمِيدِ وَاعْتِدَالِ]^(٢)) لِأَنَّهُ صَحَّ عَنْهُ ﷺ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٣) وَأَنْسَى^(٤) وَابْنِ عَبَّاسٍ^(٥) . وَعَنْ عُمَرَ^(٦) وَعَلِيٍّ^(٧) أَنَّهُمَا كَانَا يَقْنُتَانِ بَعْدَ الرُّكُوعِ ، رَوَاهُ: أَحْمَدُ ، وَالْأَثَرُمُ .

(وَإِنْ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ) بَعْدَ الْقِرَاءَةِ (وَقَنْتَ قَبْلَ رُكُوعٍ ، جَازَ) لِحَدِيثِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ مَرْفُوعًا: «كَانَ يَقْنُتُ فِي الْوِتْرِ قَبْلَ الرُّكُوعِ» ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٨) .

(١) ابن ماجه (٢/ رقم: ١١٧٣) .

(٢) في (أ): «(تحميده واعتدل)» .

(٣) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٧٩٧) ومسلم (١/ رقم: ٦٧٦) .

(٤) أخرجه البخاري (٢/ رقم: ١٠٠١) ومسلم (١/ رقم: ٦٧٧) .

(٥) أخرجه أحمد (٢/ رقم: ٢٧٩٠) وأبو داود (٢/ رقم: ١٤٣٨) والحاكم (١/ ٢٢٥ - ٢٢٦) .

وحسنه الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٤٢٤) .

(٦) «مسائل الإمام أحمد» رواية صالح (٢/ رقم: ٩٨٧) .

(٧) لم أفق عليه في «مسند أحمد» ، وأخرجه الشافعي في «الأم» (٨/ رقم: ٣٣١٦ ، ٣٣١٧) .

والبيهقي (٤/ رقم: ٣١٧٩) . وضعفه الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٤٢٥) . وانظر:

«مسائل الإمام أحمد» رواية عبدالله (٢/ رقم: ٤٢٨ ، ٤٣٦) .

(٨) أبو داود (٢/ رقم: ١٤٢٢) . وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٥/ رقم: ١٢٨٣) .



وَرَوَى هَذَا الْفِعْلُ [عَنْ جَمْعٍ] ^(١) مِنْ الصَّحَابَةِ ^(٢)، لَكِنْ قَالَ الْخَطِيبُ:
«الْأَحَادِيثُ الَّتِي جَاءَ فِيهَا: «قَبْلَ الرُّكُوعِ» كُلُّهَا مَعْلُومَةٌ» ^(٣).

(وَسَنَّ) لِمَنْ فَتَتْ فِي الْوُتْرِ (رَفَعَ يَدَيْهِ لِصَدْرِهِ) حَالَ قُنُوتِهِ، (يَبْسُطُهُمَا
وَبُطُونُهُمَا نَحْوَ السَّمَاءِ، وَلَوْ) كَانَ (مَأْمُومًا) نَصَّ عَلَى ذَلِكَ ^(٤)؛ لِاحْدِيثِ
سَلْمَانَ مَرْفُوعًا: «إِنَّ اللَّهَ يَسْتَحْيِي أَنْ يَبْسُطَ الْعَبْدُ يَدَيْهِ يَسْأَلُهُ فِيهِمَا خَيْرًا فَيَرُدُّهُمَا
خَابِئَيْنِ»، رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ ^(٥). وَقَالَ أَحْمَدُ: «كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَرْفَعُ
يَدَيْهِ فِي الْقُنُوتِ إِلَى صَدْرِهِ، بُطُونُهُمَا مِمَّا يَلِي السَّمَاءَ» ^(٦).

(وَيَدْعُو جَهْرًا وَلَوْ مُنْفَرِدًا) نَصًّا، وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ: يُخَيَّرُ الْمُتَنَفِّرُ فِي
الْجَهْرِ وَعَدَمِهِ كَالْقِرَاءَةِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ أَنَّ الْجَهْرَ يَخْتَصُّ بِالْإِمَامِ فَقَطْ،
قَالَ فِي «الْخِلَافِ»: «وَهُوَ أَظْهَرُ» ^(٧).

(بِسُورَتَيِ الْقُنُوتِ، وَكَانَتَا) أَي: سُورَتَا الْقُنُوتِ (فِي مُصْحَفِ أَبِي) بِنِ

كَعْبٍ:

-
- (١) من (ب) فقط.
(٢) أخرجه عبد الرزاق (٣/ رقم: ٤٩٧٤) عن علي، وابن أبي شيبة (٤/ رقم: ٦٩٧٢) عن
عمر، و(٤/ رقم: ٦٩٧٥، ٦٩٨٣) عن ابن مسعود.
(٣) انظر: «التحقيق» لابن الجوزي (٤٦٥/١).
(٤) «مسائل الإمام أحمد» رواية عبد الله (٢/ رقم: ٤١٧).
(٥) أحمد (١٠/ رقم: ٢٤٢١١) وأبو داود (٢/ رقم: ١٤٨٣) وابن ماجه (٥/ رقم: ٣٨٦٥)
والترمذي (٥/ رقم: ٣٥٥٦). وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٥/ رقم: ١٣٣٧).
(٦) انظر: «مسائل الإمام أحمد» رواية عبد الله (٢/ رقم: ٤٤٥).
(٧) انظر: «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١١/٢).



(الأولى) مِنْ سُورَتِي الْقُنُوتِ: (اللَّهُمَّ) أَصْلُهُ: يَا اللَّهُ، [١/١٣٥] كَمَا تَقَدَّمَ،
(إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ) أَيُّ: نَطْلُبُ مِنْكَ الْمَعُونَةَ وَالْهِدَايَةَ
وَالْمَغْفِرَةَ، (وَنُتُوبُ إِلَيْكَ) «التَّوْبَةُ: الرَّجُوعُ عَنِ الذَّنْبِ. وَشَرْعًا: النَّدْمُ عَلَى
مَا مَضَى مِنَ الذَّنْبِ، وَالْإِقْلَاعُ فِي الْحَالِ، وَالْعَزْمُ عَلَى تَرْكِ الْعَوْدِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ
تَعْظِيمًا لِلَّهِ، فَإِنْ كَانَ الْحَقُّ لِأَدَمِيٍّ فَلَا بُدَّ أَنْ يُحْلَلَهُ»، ذَكَرَهُ فِي «الْمُبْدِعِ»^(١).

(وَنُؤْمِنُ) أَيُّ: نُصَدِّقُ (بِكَ) أَيُّ: بِوَحْدَانِيَّتِكَ، (وَنَتَوَكَّلُ عَلَيْكَ) أَيُّ:
نَعْتَمِدُ وَنُظْهِرُ عَجْزَنَا، (وَنُثْنِي عَلَيْكَ الْخَيْرَ) أَيُّ: نَصِفُكَ بِهِ (كُلَّهُ) أَيُّ:
نَمْدَحُكَ، وَالثَّنَاءُ فِي الْخَيْرِ خَاصَّةً، وَبِتَقْدِيمِ النُّونِ يُسْتَعْمَلُ فِي الشَّرِّ وَالْخَيْرِ،
(وَنَشْكُرُكَ وَلَا نَكْفُرُكَ) أَيُّ: نَجْحَدُ نِعَمَكَ وَنَسْتُرْهَا، لِإِقْتِرَانِهِ بِالشُّكْرِ.

(و) السُّورَةُ (الثَّانِيَّةُ) مِنْ سُورَتِي الْقُنُوتِ: (اللَّهُمَّ إِيَّاكَ نَعْبُدُ)^(٢) قَالَ
الْبَيْضَاوِيُّ: «الْعِبَادَةُ: أَقْصَى غَايَةِ الْخُضُوعِ وَالتَّذَلُّلِ، وَلَا يَسْتَحِقُّهُ إِلَّا اللَّهُ»^(٣)،
وَقَالَ الْفَخْرُ إِسْمَاعِيلُ^(٤) وَأَبُو الْبَقَاءِ: «الْعِبَادَةُ: مَا أُمِرَ بِهِ شَرْعًا مِنْ غَيْرِ اطِّرَادٍ
عُرْفِيِّ وَلَا اقْتِضَاءٍ عَقْلِيِّ»^(٥)، وَسُمِّيَ الْعَبْدُ عَبْدًا لِذِلَّتِهِ وَانْقِيَادِهِ لِمَوْلَاهُ.

(١) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١١/٢ - ١٢).

(٢) بعدها في (ب) زيادة: «أي»، والصواب حذفها.

(٣) «تفسير البيضاوي» (١/١٦).

(٤) هو: إسماعيل بن علي بن الحسين البغدادي المأموني، فخر الدين أبو محمد الأزجي
الحنبلي، المعروف بـ«غلام ابن المني»، قرأ الفقه والخلاف على شيخه ابن المني ولازمه
حتى برع، وصنف في الفقه والخلاف والأصول والنظر والجدل، واشتغل عليه جماعة،
توفي سنة عشر وست مئة. راجع ترجمته في: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٢٣٣/١٣) و«الذيل
على طبقات الحنابلة» لابن رجب (٣/ رقم: ٢٦٤).

(٥) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١/١٦٣).



(وَلَكَ نُصَلِّي وَنَسْجُدُ) لَا لِعَيْرِكَ، (وَالَيْكَ نَسْعَى) يُقَالُ: سَعَى يَسْعَى سَعْيًا، إِذَا عَدَا، وَقِيلَ: «إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْجَرْيِ عُدِّي بِـ» إِلَى، وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْعَمَلِ فَبِاللَّامِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا﴾ [الإسراء: ١٩]. (وَنَحْفِدُ) يَفْتَحِ الثُّونَ، وَيَجُوزُ ضَمُّهَا، وَيَكْسِرُ الْفَاءَ، وَبِالدَّالِ الْمُهْمَلَةِ، أَيِ: نُسْرِعُ وَنُبَادِرُ.

(نَرْجُو) أَيِ: نُؤْمَلُ (رَحْمَتَكَ) سَعَةً عَطَائِكَ، (وَنَخْشَى) نَخَافُ (عَذَابَكَ) أَيِ: عُقُوبَتَكَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿نَبِيَّ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ وَأَنَّ عَذَابَ هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ ﴿[الحجر: ٤٩ - ٥٠]. (إِنَّ عَذَابَكَ الْحَدَّ) بِكَسْرِ الْجِيمِ، أَيِ: الْحَقِّ لَا اللَّعِبِ، (بِالْكَفَّارِ مُلْحَقٌ) بِكَسْرِ الْحَاءِ عَلَى الْمَشْهُورِ، أَيِ: لَا حَقَّ، وَبِفَتْحِهَا عَلَى مَعْنَى أَنَّ اللَّهَ يُلْحِقُهُ الْكَفَّارَ.

قَالَ الْخَلَّالُ: «سَأَلْتُ ثَعْلَبًا عَنْ «مُلْحَقٍ» وَ«مُلْحَقٍ»؟ فَقَالَ: الْعَرَبُ تَقُولُهُمَا جَمِيعًا»^(١). قَالَ فِي «الشَّرْحِ» وَ«الْمُبْدِعِ»: «غَيْرَ أَنَّ الرِّوَايَةَ هِيَ الْأُولَى»^(٢).

وَهَذَا الدُّعَاءُ قَنَتَ بِهِ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِي أَوَّلِهِ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، وَفِي آخِرِهِ: «اللَّهُمَّ عَذِّبْ كَفْرَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ، الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِكَ»^(٣). قَالَ ابْنُ سِيرِينَ: «كَتَبَهُمَا أَبِي فِي مُصْحَفِهِ إِلَى قَوْلِهِ: مُلْحَقٌ»^(٤)، زَادَ غَيْرُ وَاحِدٍ:

(١) انظر: «المغني» لابن قدامة (٥٨٤/٢).

(٢) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (١٢٩/٤) و«المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١٢/٢).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٥/ رقم: ٧١٠٤). وصححه الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٤٢٨).

(٤) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص ٣١٨) وابن شبة في «تاريخ المدينة» (٣/ ١٠٠٩ - ١٠١٠).

«وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَكْفُرُكَ»^(١).

(وَيَزِيدُ: اللَّهُمَّ اهْدِنَا فِيمَنْ هَدَيْتَ) أَي: ثَبِّتْنَا عَلَى الْهَدَايَةِ وَزِدْنَا مِنْهَا، وَهِيَ الدَّلَالَةُ وَالْبَيَانُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَا كِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦] فَهِيَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى: الْإِرْشَادُ وَالتَّوْفِيقُ.

(وَعَافِنَا فِيمَنْ عَافَيْتَ) مِنَ الْأَسْقَامِ وَالْبَلَايَا، وَالْمُعَافَاةُ: أَنْ يُعَافِيَكَ اللَّهُ مِنَ النَّاسِ وَيُعَافِيَهُمْ مِنْكَ.

(وَتَوَلَّنَا فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ) الْوَلِيُّ ضِدُّ الْعَدُوِّ، فَعِيلٌ، مِنْ: [تَوَلَّيْتُ]^(٢) الشَّيْءَ، إِذَا اعْتَنَيْتَ بِهِ وَنَظَرْتَ إِلَيْهِ، كَمَا يَنْظُرُ الْوَلِيُّ فِي مَالِ الْيَتِيمِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَنْظُرُ فِي أَمْرِ وَلِيِّهِ بِالْعِنَايَةِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ: وَلَيْتُ الشَّيْءَ، إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ وَاسِطَةٌ، بِمَعْنَى أَنَّ الْوَلِيَّ يَقْطَعُ الْوَسَائِطَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ حَتَّى يَصِيرَ فِي مَقَامِ الْمُرَاقَبَةِ وَالْمُشَاهَدَةِ، وَهُوَ مَقَامُ الْإِحْسَانِ.

(وَبَارِكْ لَنَا) الْبَرَكَةُ: الزِّيَادَةُ، أَوْ حُلُولُ الْخَيْرِ الْإِلَهِيِّ فِي الشَّيْءِ. [١٣٥/ب] (فِيمَا أُعْطِيتَ) أَي: أَنْعَمْتَ، وَالْمَعْطِيَةُ: الْهِبَةُ. (وَقِنَا شَرَّ مَا قَضَيْتَ، إِنَّكَ سُبْحَانَكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ) لَا رَادَّ لِأَمْرِهِ، وَلَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ، (إِنَّهُ لَا يَذُلُّ مَنْ وَالَيْتَ، وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ) رَوَاهُ أَحْمَدُ

(١) أخرجه أبو داود في «مسائل الإمام أحمد» (٤٨٠) عن عمر بن الخطاب، وأخرجه عبدالرزاق

(٣/ رقم: ٤٩٨٣) عن طاوس.

(٢) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «تليت».

وَلَفْظُهُ لَهُ^(١)، وَتَكَلَّمَ فِيهِ أَبُو دَاوُدَ^(٢).

وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: «عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي قُنُوتِ الْوُتْرِ: اللَّهُمَّ اهْدِنِي...» إِلَى: «وَتَعَالَيْتَ»^(٣).
وَلَيْسَ فِيهِ: «وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ»، وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَأَثْبَتَهَا فِيهِ^(٤)، وَتَبِعَهُ الْمُؤَلِّفُ وَغَيْرُهُ.

وَالرَّوَايَةُ إِفْرَادُ الضَّمِيرِ، وَجَمَعَهَا الْمُؤَلِّفُ كَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ يُسْتَحَبُّ لَهُ^(٥) أَنْ يُشَارَكَ الْمَأْمُومَ فِي الدُّعَاءِ^(٦).

(اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخِطِكَ، وَبِعَفْوِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَبِكَ مِنْكَ) قَالَ الْخَطَّابِيُّ: «فِي هَذَا مَعْنَى لَطِيفٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ سَأَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَنْ يُجِيرَهُ بِرِضَاهُ مِنْ سَخِطِهِ، وَهُمَا صِدْدَانِ وَمُتَقَابِلَانِ، وَكَذَلِكَ الْمُعَافَاةُ وَالْمُؤَاخَذَةُ بِالْعُقُوبَةِ، لَجَأَ إِلَى مَا [لَا]^(٧) ضِدَّ لَهُ وَهُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ، إِظْهَارًا لِلْعَجْزِ وَالْانْقِطَاعِ، وَفَرَعَ مِنْهُ إِلَيْهِ، فَاسْتَعَاذَ بِهِ مِنْهُ»^(٨).

(١) أحمد (١/ رقم: ١٧٤٠) من حديث الحسن بن علي، وليس فيه: «ولا يعز من عاديت»،

وهي عند أبي داود (٢/ رقم: ١٤٢٥).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) الترمذي (١/ رقم: ٤٦٤).

(٤) البيهقي (٤/ رقم: ٣١٨١).

(٥) من (ب) و«كشاف القناع» فقط.

(٦) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٣/ ٣٦).

(٧) من (ب) و«معالم السنن» فقط.

(٨) «معالم السنن» للخطابي (١/ ٢١٤).

(لَا نُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ) أَي: لَا نُطِيقُهُ وَلَا نَبْلُغُهُ، وَلَا تَنْتَهِي غَايَتُهُ. وَالْإِحْصَاءُ: الْعَدُّ وَالضَّبْطُ وَالْحِفْظُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ﴾ [المزمل: ٢٠] أَي: تُطِيقُوهُ.

(أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ) اعْتَرَفَ بِالْعَجْزِ عَنِ الثَّنَاءِ، وَرَدَّ إِلَى الْمُحِيطِ عِلْمُهُ بِكُلِّ شَيْءٍ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا، رَوَى الْخُمْسَةُ عَنْ عَلِيٍّ: أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي آخِرِ وَتَرِهِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ، لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»^(١)، وَرَوَاتُهُ ثَقَاتٌ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «لَا نَعْرِفُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْقُنُوتِ شَيْئًا أَحْسَنَ مِنْ هَذَا»^(٢).

وَلَهُ أَنْ يَزِيدَ مَا يَشَاءُ مِمَّا يَجُوزُ بِهِ الدُّعَاءُ فِي الصَّلَاةِ، قَالَ الْمَجْدُ: «فَقَدْ صَحَّ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقْنُتُ بِقَدْرِ مِئَةِ آيَةٍ»^(٣)»^(٤).

(ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ) نَصَّ عَلَيْهِ^(٥)، وَعَنْ عُمَرَ: «الدُّعَاءُ مَوْقُوفٌ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، لَا يَصْعَدُ مِنْهُ شَيْءٌ حَتَّى تُصَلِّيَ عَلَى نَبِيِّكَ»، رَوَاهُ

(١) أحمد (١/ رقم: ٧٦٢، ٩٧٢) وأبو داود (٢/ رقم: ١٤٢٢) وابن ماجه (٢/ رقم: ١١٧٩) والترمذي (٥/ رقم: ٣٥٦٦) والنسائي (٣/ رقم: ١٧٦٣).

(٢) الترمذي (٤٧٩/١)، وكلام الترمذي هذا قاله على حديث الحسن بن علي السابق: «علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهنَّ في قنوت الوتر: اللهم اهْدني فيمن هديت...».

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٣/ رقم: ٤٩٧١) وابن أبي شيبة (٤/ رقم: ٧٠٣٢).

(٤) انظر: «معونة أولي النهي» لابن النجار (٢/ ٢٦٣).

(٥) «الفروع» لابن مفلح (٢/ ٣٦٥).

التِّرْمِذِيُّ^(١). (وَلَا بَأْسَ) أَنْ يَقُولَ: وَ(عَلَى آلِهِ).

(وَيُؤْمِنُ مَأْمُومٌ) [أَيَ]^(٢): عَلَى قُنُوتِ إِمَامِهِ إِنْ سَمِعَهُ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٣). (وَيُفَرِّدُ مُنْفَرِّدٌ) أَيَ: مُصَلٍّ وَحْدَهُ (الضَّمِيرُ) فَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَعِينُكَ»، «اللَّهُمَّ اهْدِنِي...»، إلخ.

(وَتَحْصُلُ سُنَّةٌ) الـ(قُنُوتِ بِكُلِّ دُعَاءٍ) لَيْسَ بِمَلَاذِ الدُّنْيَا، وَلَا بِكَافٍ خَطَابٍ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ ﷺ.

(و) تَحْصُلُ سُنَّةٌ قُنُوتٍ أَيْضًا (بِآيَةٍ فِيهَا دُعَاءٌ) كَ: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [البقرة: ٢٠١]، (إِنْ قَصَدَهُ) أَيَ: الْقُنُوتِ بِذَلِكَ، (قَالَ أَبُو بَكْرٍ: «مَهْمَا دَعَا بِهِ جَازٌ»^(٤)).

(ثُمَّ يَمْسَحُ وَجْهَهُ) نَذْبًا (بِيَدَيْهِ هُنَا) أَيَ: عَقِبَ الْقُنُوتِ، (كَ) مَا يُسْتَحَبُّ مَسْحُ وَجْهِهِ بِيَدَيْهِ إِذَا دَعَا (خَارِجَ) الـ(صَّلَاةِ) أَيَ: لِعُمُومِ حَدِيثِ عُمَرَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ لَمْ يَحْطُطْهُمَا حَتَّى يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ»، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(٥).

(١) الترمذي (١/ رقم: ٤٨٦). قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٤٣٢): «ضعيف موقوف».

(٢) من (ب) فقط.

(٣) أخرجه أحمد (٢/ رقم: ٢٧٩٠) وأبو داود (٢/ رقم: ١٤٣٨). وحسنه الألباني في «إرواء الغليل» (١٦٣/٢).

(٤) انظر: «المستوعب» للسامري (١٩٥/١).

(٥) الترمذي (٥/ رقم: ٣٣٨٦). قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٤٣٣): «ضعيف».

(وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا أَرَادَ السُّجُودَ) «نَصًّا؛ لِأَنَّ الْقُنُوتَ مَقْصُودٌ فِي الْقِيَامِ، فَهُوَ كَالْفِرَاءَةِ»، ذَكَرَهُ الْقَاضِي ^(١).

(وَكُرِّهَ قُنُوتٌ فِي غَيْرِ وَثَرٍ) [أَي] ^(٢): حَتَّى فَجَرٍ، [١/٣٦] رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ: ابْنِ مَسْعُودٍ ^(٣)، وَابْنِ عَبَّاسٍ ^(٤)، وَابْنِ عُمَرَ ^(٥)، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ ^(٦)؛ لِحَدِيثِ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ قَالَ: «قُلْتُ لِأَبِي: يَا أَبَتِ، إِنَّكَ قَدْ صَلَّيْتَ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ، وَخَلَفَ عَلِيٌّ هَاهُنَا بِالْكُوفَةِ، نَحْوَ خَمْسِ سِنِينَ، أَكُنَّا يُقْنَتُونَ فِي الْفَجْرِ؟ قَالَ: أَيُّ بُنَيٍّ! مُحَدِّثٌ»، رَوَاهُ: أَحْمَدُ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَالنَّسَائِيُّ؛ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ»، وَقَالَ: «الْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَحْمَدَ وَأَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ» ^(٧).

وَعَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَنَتَ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ، ثُمَّ تَرَكَهُ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٨). وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: «أَشْهَدُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ

(١) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٣٦٦/٢).

(٢) من (ب) فقط.

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٣/ رقم: ٤٩٤٩) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ رقم: ١٥٠٥ - ١٥٠٨).

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٣/ رقم: ٤٩٥٣) وابن أبي شيبة (٥/ رقم: ٧٠٤٣).

(٥) أخرجه مالك (٢/ رقم: ٥٤٨) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ رقم: ١٥١٠ - ١٥١١).

(٦) أخرجه ابن جرير في «تهذيب الآثار» (مسند ابن عباس) (١/ رقم: ٦٥٥، ٦٦٢) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ رقم: ١٥٠٩).

(٧) أحمد (٦/ رقم: ١٦١٢٤) وابن ماجه (٢/ رقم: ١٢٤١) والنسائي (٢/ رقم: ١٠٩٢) والترمذي (١/ رقم: ٤٠٢).

(٨) مسلم (١/ رقم: ٦٧٧).



أَنَّهُ قَالَ: الْقُنُوتُ فِي الْفَجْرِ بِدُعَاءٍ، رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ^(١).

وَأَمَّا حَدِيثُ أَنَسٍ: «مَا زَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْنُتُ فِي الْفَجْرِ حَتَّى يَفَارِقَ الدُّنْيَا»، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ^(٢) = فِيهِ مَقَالٌ^(٣). وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ طَوْلَ الْقِيَامِ؛ فَإِنَّهُ يُسَمَّى قُنُوتًا، ذَكَرَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ أَنَّ الْقُنُوتَ وَرَدَ لِعَشْرَةِ مَعَانٍ^(٤)، فَنَظَمَهَا الْحَافِظُ زَيْنُ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ:

وَلَفْظُ الْقُنُوتِ اعْدُدْ مَعَانِيَهُ تَجِدْ

مَزِيدًا عَلَى عَشْرِ مَعَانِي مَرْضِيَّةٍ

دُعَاءٌ، خُشُوعٌ، وَالْعِبَادَةُ، طَاعَةٌ

إِقَامَتُهَا، إِقْرَارُهُ بِالْعُبُودِيَّةِ

سُكُوتٌ، صَلَاةٌ، وَالْقِيَامُ، وَطُولُهُ

كَذَلِكَ دَوَامُ الطَّاعَةِ، [الرَّابِعُ]^(٥) [النِّيَّةُ]^(٦)^(٧)

(١) الدارقطني (٢/ رقم: ١٧٠٤). قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٤٣٦): «ضعيف».

(٢) أحمد (٥/ رقم: ١٢٨٥٣) وعبدالرزاق (٣/ رقم: ٤٩٦٤) وابن أبي شيبة (٥/ رقم: ٧٠٧٦)

والدارقطني (٢/ رقم: ١٦٩٢ - ١٦٩٤) والبيهقي (٤/ رقم: ٣١٤٨، ٣١٤٩).

(٣) انظر: «تنقيح التحقيق» لابن عبدالهادي (٢/ ٤٣٩ - ٤٤٧) و«فتح الباري» لابن رجب

(٩٠/ ١٩١ - ١٩٢) و«البدل المنير» لابن الملقن (٣/ ٦٢٠) و«التلخيص الحبير» لابن حجر

(٢/ رقم: ١٢٤٩ - ١٢٥٢) و«سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني (٣/ رقم: ١٢٣٨).

(٤) «عارضة الأحوذى» لابن العربي (٢/ ١٥٢ رقم: ٣٨٧).

(٥) من «تاج العروس» فقط.

(٦) كذا في «تاج العروس»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الشيء».

(٧) انظر: «تاج العروس» للزبيدي (٥/ ٤٧ مادة: ق ن ت).



(إِلَّا أَنْ تَنْزَلَ بِالْمُسْلِمِينَ نَازِلَةً) أَي: شِدَّةٌ مِنَ الشَّدَائِدِ، (غَيْرَ طَاعُونَ) لِأَنَّهُ لَمْ يُبْتِ الْقَنُوتُ فِي طَاعُونَ عَمَّاسٍ وَلَا غَيْرِهِ، وَلِأَنَّهُ شَهَادَةٌ لِلْأَخْبَارِ^(١)، فَلَا يُسْأَلُ رَفْعُهُ.

(فَيَسُنُّ) الْقَنُوتُ (لِإِمَامِ الْوَقْتِ خَاصَّةً) لِأَنَّهُ ﷺ هُوَ الَّذِي قَنَتَ، فَيَتَعَدَّى الْحُكْمُ إِلَى مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ، وَهُوَ إِمَامُ الْوَقْتِ. قَالَ فِي «الْإِقْنَاعِ»: «وَاخْتَارَ جَمَاعَةٌ: «وَنَائِبُهُ»^(٢) أَي: لِقِيَامِهِ مَقَامَهُ، وَقَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «وَعَنْهُ: وَيَقْنُتُ إِمَامُ جَمَاعَةٍ»، وَعَنْهُ: «وَكُلُّ مُصَلٍّ»، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ^(٣)، انْتَهَى.

(وَيَتَحَهُ: وَيُبَاحُ) الْقَنُوتُ فِي نَازِلَةٍ (لِغَيْرِهِ) أَي: غَيْرِ إِمَامِ الْوَقْتِ، وَرَأَيْتُ كَلَامَ «الْإِنْصَافِ». «ثُمَّ الْقَنُوتُ فِي نَازِلَةٍ يَكُونُ بِمَا يُنَاسِبُ تِلْكَ النَّازِلَةَ»، قَالَهُ فِي «الْإِقْنَاعِ»^(٤).

وَيَكُونُ (فِيمَا عَدَا الْجُمُعَةَ) مِنْ كُلِّ مَكْتُوبَةٍ، وَإِنَّمَا لَمْ يَقْنُتْ فِي الْجُمُعَةِ؛ اسْتِغْنَاءً عَنْهُ بِالْدُّعَاءِ فِي خُطْبَتِهَا. (وَيُجْهَرُ بِهِ) أَي: بِالْقَنُوتِ لِلنَّازِلَةِ (فِي) صَلَاةٍ (جَهْرِيَّةٍ) كَالْقِرَاءَةِ، قَالَ فِي «الْمُبْدِعِ»: «وَوَظَاهِرُ [كَلَامِهِمْ]^(٥): مُطْلَقًا»^(٦).

(١) منها: ما أخرجه البخاري (٤/ رقم: ٢٨٣٠) و(٧/ رقم: ٥٧٣٢) ومسلم (٢/ رقم: ١٩١٦) من حديث أنس.

(٢) «الْإِقْنَاعُ» لِلْحَجَّائِي (١/ ٢٢٣).

(٣) «الْإِنْصَافُ» لِلْمَرْدَاوِيِّ (٤/ ١٣٦).

(٤) «الْإِقْنَاعُ» لِلْحَجَّائِي (١/ ٢٢٣).

(٥) كَذَا فِي «الْمُبْدِعِ»، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (أ) وَ(ب): «كَلَامُهُ».

(٦) «الْمُبْدِعُ» لِبَرْهَانَ الدِّينِ بْنِ مَفْلَحٍ (٢/ ١٧).

(وَاسْتَحَبَّ) الْإِمَامُ (أَحْمَدُ أَنْ يَدَعَ) أَي: يَتْرَكَ (الْإِمَامُ) مَا هُوَ (الْأَفْضَلُ عِنْدَهُ) أَي: فِي مَذْهَبِهِ (تَأْلَفًا لِلْمَأْمُومِ، كَقُنُوتٍ وَنَثَرٍ) ^(١) إِذَا كَانَ الْمَأْمُومُ نَحْوَ شَافِعِيٍّ لَا يَرَى الْقُنُوتَ فِيهِ، (وَقَالَ) أَي: مَا اسْتَحَبَّهُ أَحْمَدُ (الشَّيْخُ) تَقِيُّ الدِّينِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، (وَقَالَ) الشَّيْخُ: «(إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ مُطَاعًا، فَالْسُّنَّةُ أَوْلَى)» ^(٢) أَي: إِيْتَانُهُ بِالْأَفْضَلِ مِنْ قُنُوتٍ وَنَحْوِهِ.

(وَمَنْ) كَانَ لَا يَرَى الْقُنُوتَ فِي الْفَجْرِ، وَ(اِئْتَمَّ بِقَانِتٍ فِي فَجْرِ، تَابِعَ) إِمَامَهُ؛ لِحَدِيثٍ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ» ^(٣). (وَأَمَّنَ) عَلَى دُعَائِهِ (إِنْ سَمِعَ) الْقُنُوتَ، (وَالَا) يَسْمَعُهُ (دَعَا) كَمَا لَوْ قَتَّ لِنَازِلَةٍ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «فَتَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا مُتَتَابِعًا فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَالصُّبْحِ، فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ، إِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» مِنَ الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ، يَدْعُو عَلَى أَحْيَاءِ [١٣٦/ب] مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ، عَلَى رِغْلٍ وَذُكُوانَ وَعُصَيَّةَ، وَيُؤَمِّنُ مَنْ خَلْفَهُ»، رَوَاهُ: أَبُو دَاوُدَ، وَالحَاكِمُ وَقَالَ: «صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ» ^(٤).

وَقَالَ فِي «الْاِخْتِيَارَاتِ»: «وَإِذَا فَعَلَ الْإِمَامُ مَا يَسُوعُ فِيهِ الْاجْتِهَادُ، تَبِعَهُ الْمَأْمُومُ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ هُوَ لَا يَرَاهُ، مِثْلَ: الْقُنُوتِ فِي الْفَجْرِ، وَوَضَلِ الْوِثْرِ» ^(٥).

(١) «مسائل الإمام أحمد» رواية أبي داود (٤٧٠).

(٢) «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ٧٧).

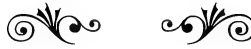
(٣) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٧٢٢) ومسلم (١/ رقم: ٤١٤) من حديث أبي هريرة.

(٤) أبو داود (٢/ رقم: ١٤٣٨) والحاكم (١/ ٢٢٥ - ٢٢٦). وحسنه الألباني في «إرواء الغليل» (١٦٣/٢).

(٥) «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ١٠٧).

(وَسُنَّ قَوْلُهُ إِذَا سَلَّمَ مِنْ وَتْرٍ هـ: «سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ» ثَلَاثًا ، وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ بِثَالِثَةٍ) لِلْخَبَرِ ، رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى ^(١) .

❖ تَتِمَّةٌ: قِيلَ لِأَحْمَدَ: «رَجُلٌ قَامَ يَتَطَوَّعُ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ ، فَجَعَلَ تِلْكَ الرَّكْعَةَ وَتَرًّا؟ قَالَ: كَيْفَ يَكُونُ هَذَا؟ قَدْ قَلَبَ نِيَّتَهُ! قِيلَ لَهُ: أَيَبْتَدِئُ الْوِتْرَ؟ قَالَ: نَعَمْ» ^(٢) .



(١) أحمد (٦/ رقم: ١٥٥٨٩) . وَجَوَّدَ إِسْنَادَهُ ابْنُ الْمَلْقَنِ فِي «الْبَدْرِ الْمُنِيرِ» (٤/ ٣٣٩) .

(٢) انظر: «المغني» لابن قدامة (٦٠١/٢) .

(فَضَّلَ)



(وَوَقْتُ) الـ (تَرَاوِيحِ: مَا بَيْنَ صَلَاةِ عِشَاءٍ وَوِثْرِ) عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «وَأَفْتَى بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الْأَصْحَابِ بِجَوَازِهَا قَبْلَ الْعِشَاءِ، وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: «مَنْ صَلَّاهَا قَبْلَ الْعِشَاءِ فَقَدْ سَلَكَ سَبِيلَ الْمُبْتَدِعَةِ الْمُخَالِفِينَ لِلْسُّنَّةِ»»^(١).

(وَالْأَفْضَلُ) فِعْلُ التَّرَاوِيحِ (بَعْدَ سُنَّتِهَا) أَيِ: الْعِشَاءِ؛ لِأَنَّ سُنَّةَ الْعِشَاءِ يُكْرَهُ تَأْخِيرُهَا عَنْ وَقْتِ الْعِشَاءِ الْمُخْتَارِ، فَإِتِّبَاعُهَا بِهَا أَوْلَى وَأَشْبَهُ، وَالتَّرَاوِيحُ لَا يُكْرَهُ مَدُّهَا وَتَأْخِيرُهَا [بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ]^(٢)، فَهِيَ بِالْوِثْرِ أَشْبَهُ، [فَلَا تَصَحُّ قَبْلَ الْعِشَاءِ]^(٣)، فَلَوْ صَلَّى الْعِشَاءَ وَالتَّرَاوِيحَ ثُمَّ ذَكَرَ مُبْطَلًا لِلْعِشَاءِ، أَعَادَ التَّرَاوِيحَ أَيْضًا.

قَالَ ابْنُ قُنْدُسٍ: «إِنْ صَلَّى التَّرَاوِيحَ بَعْدَ الْعِشَاءِ وَقَبْلَ سُنَّتِهَا، صَحَّ جَزْمًا، وَلَكِنَّ الْأَفْضَلَ [فِعْلُهَا]^(٤) بَعْدَ السُّنَّةِ عَلَى الْمَنْصُوصِ»^(٥)، انْتَهَى. وَكَذَا لَوْ

(١) «الإنصاف» للمرداوي (١٦٧/٤ - ١٦٨).

(٢) من «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٥٠٦/١) فقط.

(٣) من «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٥٠٦/١) فقط.

(٤) من (ب) و«حاشية الفروع» فقط.

(٥) «حاشية الفروع» لابن قندس (٣٧٣/٢).

صَلَّاهَا بَعْدَ الْوُتْرِ وَقَبْلَ الْفَجْرِ .

(وَهِيَ عِشْرُونَ رَكْعَةً بِرَمَضَانَ) لِمَا رَوَى أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ فِي كِتَابِهِ «الشَّافِي» عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي شَهْرِ رَمَضَانَ عِشْرِينَ رَكْعَةً»^(١)، انْتَهَى . وَلَيْسَتْ مُحَدَّثَةٌ لِعُمَرَ ؛ فَفِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّاهَا بِأَصْحَابِهِ ثُمَّ تَرَكَهَا خَشْيَةً أَنْ تُفْرَضَ»^(٢).

وَهِيَ مِنْ أَعْلَامِ الدِّينِ الظَّاهِرَةِ ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَجْلِسُونَ بَعْدَ كُلِّ أَرْبَعٍ يَسْتَرِيحُونَ .

(وَلَا بَأْسَ بِزِيَادَتِهَا عَلَى الْعِشْرِينَ نَصًّا)^(٣) . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ: «رَأَيْتُ أَبِي يُصَلِّي فِي رَمَضَانَ مَا لَا أَحْصِي»^(٤) ، وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ يَقُومُ بِأَرْبَعِينَ رَكْعَةً وَيُوتِرُ بَعْدَهَا بِسَبْعٍ^(٥) .

(وُسُنُّ جَمَاعَةٍ) لِمَا تَقَدَّمَ ، (يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ ثِنْتَيْنِ) أَيُّ: رَكَعَتَيْنِ ؛ لِحَدِيثِ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مِثْنِي مِثْنِي»^(٦) . وَإِنْ تَعَذَّرَتِ الْجَمَاعَةُ صَلَّى وَحْدَهُ ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ:

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٥/ رقم: ٧٧٧٤) وعبد بن حميد (٦٥٣) والطبراني (١١/ ٣٩٣ رقم: ١٢١٠٢) وفي «المعجم الأوسط» (١/ رقم: ٧٩٨) و(٥/ رقم: ٥٤٤٠) . قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٤٤٥): «موضوع» .

(٢) البخاري (٢/ رقم: ٩٢٤) ومسلم (١/ رقم: ٧٦١) .

(٣) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن منصور الكوسج (١/ رقم: ٣٨٣) .

(٤) «مسائل الإمام أحمد» رواية عبد الله (٢/ رقم: ٤٥٥) .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة (٥/ رقم: ٧٧٦٩ ، ٧٨١١) .

(٦) أخرجه البخاري (٢/ رقم: ٩٩٠ ، ٩٩٣) ومسلم (١/ رقم: ٧٤٩) من حديث ابن عمر .



«مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^(١). (بَيْنَتُهَا) أَيِ: التَّارَويحِ (فِي أَوَّلِ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ) فَيَقُولُ سِرًّا نَذْبًا: «أَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ مِنَ التَّارَويحِ الْمَسْنُونَةِ»، أَوْ: «مِنْ قِيَامِ رَمَضَانَ». قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «وَقِيلَ: «يَكْفِيهَا - أَيِ: التَّارَويحِ كُلَّهَا - نِيَّةٌ وَاحِدَةٌ»، وَهُوَ احْتِمَالٌ فِي «الرَّعَايَةِ»^(٢).

(وَيُسْتَرَأُ بَيْنَ) أَيِ: بَعْدَ (كُلِّ أَرْبَعِ) رَكَعَاتٍ، وَكَانَ أَهْلُ مَكَّةَ يَطُوفُونَ بَيْنَ كُلِّ تَرْوِيحَتَيْنِ، وَيُصَلُّونَ رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ، (وَلَا بِأَسَ بَتْرَكِ) (الْاِسْتِرَاحَةِ) بَعْدَ كُلِّ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ. (وَلَا يُسَنُّ دُعَاءُ إِذَا اسْتَرَأَحَ) عَلَى الصَّحِيحِ؛ لِعَدَمِ [١/١٣٧] وَرُودِهِ، وَقِيلَ: «يُنَحْرِفُ إِلَى الْمُصَلِّينَ، وَيَدْعُو». وَكَرِهَ ابْنُ عَقِيلٍ الدُّعَاءَ^(٣).

(وَفِعْلُهَا) أَيِ: التَّارَويحِ (بِمَسْجِدٍ أَفْضَلُ) مِنْهَا بَيْتٍ؛ لِأَنَّهُ ﷺ جَمَعَ النَّاسَ عَلَيْهَا ثَلَاثَ لَيَالٍ مُتَوَالِيَةٍ كَمَا رَوَتْهُ عَائِشَةُ^(٤)، وَمَرَّةً ثَلَاثَ لَيَالٍ مُتَفَرِّقَةً كَمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ: «مَنْ قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ، حُسِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ»^(٥). وَكَانَ أَصْحَابُهُ ﷺ يَفْعَلُونَهَا فِي الْمَسْجِدِ أَوْزَاعًا فِي جَمَاعَاتٍ مُتَفَرِّقَةٍ فِي عَهْدِهِ عَنْ عِلْمٍ مِنْهُ بِذَلِكَ وَإِقْرَارٍ عَلَيْهِ^(٦).

(١) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٣٧) ومسلم (١/ رقم: ٧٥٩) من حديث أبي هريرة.

(٢) «الإنصاف» للمزوداي (٤/ ١٦٦).

(٣) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٢/ ٣٧٥).

(٤) البخاري (٢/ رقم: ٩٢٤) ومسلم (١/ رقم: ٧٦١).

(٥) أبو داود (٢/ رقم: ١٣٧٠). قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٤٤٧): «صحيح».

(٦) أخرجه أحمد (١٢/ رقم: ٢٦٩٤٨) وأبو داود (٢/ رقم: ١٣٦٩) من حديث عائشة. وقال

الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٥/ رقم: ١٢٤٤): «إسناده حسن صحيح»

(و) فِعْلُهَا (أَوَّلَ لَيْلٍ أَفْضَلُ) لِظَاهِرِ مَا تَقَدَّمَ، وَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ: «إِلَّا بِمَكَّةَ، فَلَا بَأْسَ بِتَأْخِيرِهَا»^(١).

(وَيُوتِرُ بَعْدَهَا) أَيِ: التَّرَاوِيحِ (فِي الْجَمَاعَةِ) بِثَلَاثِ رَكَعَاتٍ (نَدْبًا) لِحَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ أَهْلَهُ وَ[أَصْحَابَهُ]^(٢)، وَقَالَ: «إِنَّهُ مَنْ قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ، كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ»، رَوَاهُ: أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(٣). وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يُوتِرَ.

(وَالْأَفْضَلُ لِمَنْ لَهُ تَهَجُّدٌ أَنْ يُوتِرَ بَعْدَهُ) لِحَدِيثِ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتِرًا»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤). وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَهَجُّدٌ صَلَّاهُ مَعَ الْإِمَامِ؛ لِيَنَالَ فَضِيلَةَ الْجَمَاعَةِ.

(وَإِنْ أَحَبَّ) مَنْ لَهُ تَهَجُّدٌ (مُتَابِعَةَ الْإِمَامِ) فِي وَتْرِهِ، (قَامَ إِذَا سَلَّمَ) الْإِمَامُ (فَشَفَعَهَا) أَيِ: الرَّكَعَةَ الْوُتْرَ (بِ) رَكَعَةٍ (أُخْرَى) ثُمَّ إِذَا تَهَجَّدَ أَوْتَرَ، فَيَنَالَ: فَضِيلَةَ مُتَابِعَةِ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ، وَفَضِيلَةَ جَعْلٍ وَتْرِهِ آخِرَ صَلَاتِهِ.

(وَإِنْ أَوْتَرَ) وَخَدَهُ أَوْ فِي جَمَاعَةٍ، (ثُمَّ أَرَادَ التَّهَجُّدَ) بَعْدَ الْوُتْرِ (لَمْ يَنْقُضْ وَتْرَهُ) أَيِ: لَمْ يَشْفَعْهُ (بِرَكَعَةٍ) أُخْرَى؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ وَقَدْ سُئِلَتْ عَنِ الَّذِي يَنْقُضُ

(١) «مختصر ابن تميم» (١٨٣/٢).

(٢) في (أ): «صحابه».

(٣) أحمد (٩/ رقم: ٢١٨١٨) والترمذي (٢/ رقم: ٨٠٦). قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/

رقم: ٤٤٧): «صحيح».

(٤) البخاري (١/ رقم: ٤٧٢) ومسلم (١/ رقم: ٧٥١) من حديث ابن عمر.

وَتَرَهُ: «ذَاكَ الَّذِي يَلْعَبُ بِوَتَرِهِ»، رَوَاهُ سَعِيدٌ وَغَيْرُهُ^(١). (وَصَلَّى) شَفْعًا مَا شَاءَ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [أَنَّهُ]^(٢) كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْوَتْرِ رَكَعَتَيْنِ^(٣). (وَلَمْ يُوتِرْ) ثَانِيًا؛ لِحَدِيثِ: «لَا وَتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ»، رَوَاهُ: أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ^(٤). قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «وَعَنْهُ: «يَنْقُضُهُ اسْتِحْبَابًا بِرُكْعَةٍ يُصَلِّيْهَا فَيَصِيرُ شَفْعًا، ثُمَّ يُصَلِّي مَثْنَى مَثْنَى، ثُمَّ يُوتِرُ»، قَدَّمَهُ [فِي]^(٥) «الْحَاوِي الْكَبِيرِ»^(٦).

(وَكِرَهُ تَطَوُّعٌ بَيْنَ) الـ (تَّرَاوِيحِ) بِلَا نِزَاعٍ أَعْلَمُهُ، وَنَصَّ عَلَيْهِ^(٧). وَ(لَا) يُكْرَهُ (طَوَافٌ) بَيْنَ التَّرَاوِيحِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ، وَلَا طَوَافٌ بَعْدَهَا.

(وَلَا) يُكْرَهُ أَيْضًا (تَعْقِيبٌ، وَهُوَ صَلَاتُهُ بَعْدَهَا) أَيِ: التَّرَاوِيحِ، (وَبَعْدَ وَتْرٍ) فِي (جَمَاعَةٍ) نَصًّا^(٨)، سَوَاءً طَالَ الْفَصْلُ أَوْ قَصُرَ؛ لِقَوْلِ أَنَسٍ: «لَا تَرْجِعُونَ إِلَّا لِخَيْرٍ تَرْجُونَهُ»^(٩)، وَلَمْ يَقُلْ فِي «التَّرْغِيبِ» وَغَيْرِهِ: «فِي جَمَاعَةٍ»،

(١) لم أقف عليه في «سنن سعيد بن منصور»، وأخرجه عبد الرزاق (٣/ رقم: ٤٦٨٧) وابن أبي شيبة (٤/ رقم: ٦٨٠٩).

(٢) من (ب) فقط.

(٣) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٧٣٨) من حديث عائشة.

(٤) أحمد (٧/ رقم: ١٦٥٥٤) وأبو داود (٢/ رقم: ١٤٣٤) من حديث طلق بن علي. وقال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٥/ رقم: ١٢٩٣): «إسناده صحيح».

(٥) من (ب) فقط.

(٦) «الإنصاف» للمزداوي (٤/ ١٧١).

(٧) «مسائل الإمام أحمد» رواية صالح (٣/ رقم: ١٣٠٤) ورواية عبدالله (٢/ رقم: ٤٥٥) ورواية أبي داود (٤٤٦) ورواية ابن هانئ (١/ رقم: ٤٨٣) و«الإنصاف» للمزداوي (٤/ ١٧٣).

(٨) «الروايتين والوجهين» لأبي يعلى (١/ ١٦١).

(٩) أخرجه ابن أبي شيبة (٥/ رقم: ٧٨١٥).



بَلْ أَطْلُقُوا، وَاخْتَارَهُ فِي «النَّهَائَةِ»^(١).

(وَسُنَّ أَنْ لَا يَنْقُصَ عَنْ خَتْمَةٍ فِي) (التَّرَاوِيحِ) لِيُسْمَعَ النَّاسَ جَمِيعَ الْقُرْآنِ، (وَلَا يُسْنُّ أَنْ (يَزِيدَ) الْإِمَامُ عَلَى خَتْمَةٍ كَرَاهَةَ الْمَشَقَّةِ عَلَى مَنْ خَلْفَهُ، قَالَهُ فِي «الشَّرْحِ»، وَقَالَ: «قَالَ أَحْمَدُ: «يَقْرَأُ بِالْقَوْمِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ مَا يَخْفُ عَلَيْهِمْ وَلَا يَشُقُّ، سَيِّمًا فِي اللَّيَالِي الْقِصَارِ»^(٢)، انْتَهَى. (إِلَّا أَنْ يُؤَثِّرُوا) الزِّيَادَةَ عَلَى خَتْمَةٍ، فَيَفْعَلُهُ.

(و) يُسْتَحَبُّ أَنْ (يَبْتَدِيَهَا) أَيِ: التَّرَاوِيحِ فِي (أَوَّلِ لَيْلَةِ بِسُورَةِ «الْقَلَمِ») يَعْنِي: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ بَعْدَ «الْفَاتِحَةِ»؛ لِأَنَّ أَوَائِلَ سُورَةِ [«الْقَلَمِ»]^(٣) أَوَّلُ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ^(٤)، (فَإِذَا سَجَدَ لِلتَّلَاوَةِ) قَامَ فَقَرَأَ مِنْ «الْبَقَرَةِ» نَصَّ عَلَيْهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ بَلَغَهُ فِي ذَلِكَ أَثَرٌ^(٥). وَعَنْهُ: «أَنَّهُ يَقْرَأُ بِسُورَةِ «الْقَلَمِ» فِي صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ فِي أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ»^(٦). قَالَ الشَّيْخُ: «وَهُوَ أَحْسَنُ مِمَّا نُقِلَ عَنْهُ: أَنَّهُ يَبْتَدِي بِهَا التَّرَاوِيحَ»^(٧).

(وَيَخْتِمُ) الْقُرْآنَ (آخِرَ رَكْعَةٍ مِنَ التَّرَاوِيحِ، وَيَدْعُو عَقِبَهَا) أَيِ: الْخَتْمَةَ

(١) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٤/ ١٨٠).

(٢) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٤/ ١٦٧ - ١٦٨).

(٣) من (ب) فقط.

(٤) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٣) ومسلم (١/ رقم: ١٦٠) من حديث عائشة. وانظر: «الإنقان» للسيوطي (١/ ١٥٨).

(٥) «الحاوي» لأبي طالب البصري (١/ ٣٤٥).

(٦) «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/ رقم: ١٠١).

(٧) «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ٩٧).



(قَبْلَ رُكُوعِهِ) نَصَّ عَلَيْهِ، وَاحْتَجَّ بِأَنَّهُ رَأَى أَهْلَ مَكَّةَ وَسُفْيَانَ [ب/١٣٧] بَنَ عُمَيْنَةَ يَفْعَلُونَهُ^(١)، قَالَ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ^(٢): «أَذْرَكْتُ النَّاسَ بِالْبَصْرَةِ يَفْعَلُونَهُ وَبِمَكَّةَ، وَذَكَرَ عَنْ عُثْمَانَ»^(٣).

قَالَ فِي «الْإِقْنَاعِ»: «بِدُعَاءِ الْقُرْآنِ»^(٤)، أَيِ: السُّنَّةُ أَنْ يَدْعُو بَعْدَ خَتْمِهِ فِي التَّرَاوِيحِ بِدُعَاءِ الْقُرْآنِ، وَهُوَ:

«اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي بِالْقُرْآنِ، وَاجْعَلْهُ لِي إِمَامًا وَنُورًا وَهُدًى وَرَحْمَةً، اللَّهُمَّ ذَكِّرْنِي مِنْهُ مَا نُسِيتُ، وَعَلِّمْنِي مِنْهُ مَا جَهِلْتُ، وَارْزُقْنِي تِلَاوَتَهُ أَنَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَاجْعَلْهُ لِي حُجَّةً يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ»، رَوَاهُ أَبُو مَنْصُورٍ الْمُظَفَّرُ ابْنُ الْحُسَيْنِ^(٥) فِي «فَضَائِلِ الْقُرْآنِ»، وَأَبُو بَكْرٍ الضَّحَّاكُ^(٦) فِي «الشَّمَائِلِ»، لَكِنْ

(١) «مسائل الإمام أحمد» رواية أبي داود (٤٥١).

(٢) هو: العباس بن عبد العظيم بن إسماعيل، أبو الفضل العنبري البصري، أحد سادات المسلمين، سمع يحيى القطان وابن مهدي وعبد الرزاق وآخرين، وجالس أحمد بن حنبل وأبا عبيد وبشر بن الحارث، وروى عنه أبو حاتم ومسلم وأبو داود وغيرهم، توفي في حدود الخمسين ومئتين. راجع ترجمته في: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٢/ رقم: ٣٣٠) و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (٣٠٢/١٢).

(٣) انظر: «المغني» لابن قدامة (٦٠٨/٢).

(٤) «الإقناع» للحجّاي (٢٢٦/١).

(٥) هو: المظفر بن الحسين بن إبراهيم بن هرثمة، أبو منصور الفارسي الأرجاني ثم الغزنوي، كان فقيهاً عارفاً بالحديث وطرقه، وله تصانيف في الحديث، توفي سعد التسعين وأربع مئة. راجع ترجمته في: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٨٤٧/١٠) و«طبقات الشافعيين» لابن كثير (٢/ رقم: ٣٩).

(٦) هكذا عزاه الحافظ العراقي في «المغني عن حمل الأسفار» (١/ رقم: ٨٨١)، وتبعه عليه ابن الجزري كما يأتي، ولم أقف على من صنّف في «الشَّمَائِلِ» بهذه الكنية واللقب، ولعل =



قَالَ ابْنُ [الْجَزَرِيِّ] ^(١): «حَدِيثٌ مُعْضَلٌ»، وَقَالَ: «لَا أَعْلَمُ وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي خَتَمِ الْقُرْآنِ حَدِيثٌ غَيْرُهُ» ^(٢)، انْتَهَى.

(وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ) إِذَا دَعَا؛ لِمَا سَبَقَ. (وَيُطِيلُ) الْقِيَامَ، نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ الْفَضْلِ بْنِ زِيَادٍ ^(٣) ^(٤).

﴿تَتِمَّةٌ: يَعْظُ بَعْدَ الْخَتَمِ، نَصَّ عَلَيْهِ ^(٥)، وَقِيلَ [لِلْإِمَامِ] ^(٦) أَحْمَدُ: «يَخْتَمُ فِي الْوُتْرِ وَيَدْعُو؟ فَسَهَّلَ فِيهِ» ^(٧)، وَقَالَ فِي «الْحَاوِي الْكَبِيرِ»: «لَا بَأْسَ بِهِ» ^(٨).

وَقِرَاءَةُ سُورَةِ «الْأَنْعَامِ» فِي رَكْعَةٍ كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ بِدَعَاةٍ إِجْمَاعًا، قَالَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ^(٩).

= المقصود هو: علي بن محمد بن إبراهيم ابن الضحاك، أبو الحسن الفزاري الغرناطي، المعروف بـ ابن البقري، اعتنى بالحديث وعُرف بصحة النقل، حَدَّثَ عَنْهُ ابْنُ أَبِي زَمَنِينَ وطائفة، وله تأليف كثيرة في فنون العلم، أشهرها كتابه الكبير: «شمائل النبي»، توفي سنة اثنتين وخمسين وخمسة مئة. راجع ترجمته في: «التكملة» لابن الأبار (٣/ رقم: ٢٧٣٢) و«الديباج المذهب» لابن فرحون (١١٥/٢).

(١) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الجوزي».

(٢) «النشر في القراءات العشر» لابن الجزري (٢/ ٤٦٣ - ٤٦٤).

(٣) هو: الفضل بن زياد، أبو العباس القطان البغدادي، كان يصلي بالإمام أحمد وكان من المتقدمين عنده، وكان أبو عبدالله يعرف قدره ويكرمه، فوقع له عنه مسائل كثيرة جياذ. راجع ترجمته في: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٢/ رقم: ٣٥٣).

(٤) «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٢/ ١٩٢).

(٥) «الحاوي» لأبي طالب البصري (١/ ٣٤٥).

(٦) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الإمام».

(٧) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٤/ ١٨٢).

(٨) «الحاوي» لأبي طالب البصري (١/ ٣٤٥).

(٩) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٣/ ١٢١).

(فَضْلٌ)



تُسْتَحَبُّ النَّوَافِلُ الْمُطْلَقَةُ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ إِلَّا أَوْقَاتَ النَّهْيِ ، فَ(صَلَاةُ اللَّيْلِ) سُنَّةٌ مُرَغَّبٌ فِيهَا ، وَهِيَ (أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ) الـ(نَهَارِ) لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ» ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١) . وَفِيهِ أَيْضًا: «إِنَّ فِي اللَّيْلِ سَاعَةً لَا يُؤَافِقُهَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ يَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى خَيْرًا مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ»^(٢) ، وَلِأَنَّ اللَّيْلَ مَحَلُّ الْغَفْلَةِ ، وَعَمَلُ السِّرِّ أَفْضَلُ مِنْ عَمَلِ الْعَلَانِيَةِ .

(وَوَقْتُهُ) أَيِ: التَّنْفُلِ لَيْلًا: (مِنْ غُرُوبِ) الشَّمْسِ (لِطُلُوعِ) الـ(فَجْرِ) الثَّانِي ، (و) لَكِنْ مَا كَانَ مِنْهُ (بَعْدَ نَوْمٍ أَفْضَلُ) مِمَّا قَبْلَهُ ، (وَالْتَهَجُّدُ مَا) كَانَ (بَعْدَ نَوْمٍ) وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ يَسِيرًا . (وَالنَّاشِئَةُ مَا) كَانَ (بَعْدَ رَقْدَةٍ) قَالَ أَحْمَدُ: «النَّاشِئَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ رَقْدَةٍ ، وَمَنْ لَمْ يَرْقُدْ فَلَا نَاشِئَةُ لَهُ» ، وَقَالَ: «﴿هِيَ أَشَدُّ وَطْأً﴾ [المزمل: ٦] أَيِ: تَثْبُتًا ، تَفْهَمُ مَا تَقْرَأُ وَتَعِي أَدْنُكَ»^(٣) .

وَ(نِصْفُهُ) أَيِ: اللَّيْلِ (الْأَخِيرُ أَفْضَلُ مِنْ) نِصْفِهِ (الْأَوَّلِ) لِحَدِيثِ عَمْرِو

(١) مسلم (١/ رقم: ١١٦٣) .

(٢) مسلم (١/ رقم: ٧٥٧) من حديث جابر .

(٣) «الحاوي» لأبي طالب البصري (١/ ٣٥٠ - ٣٥١) .



بْنِ عَبَسَةَ قَالَ: قُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ اللَّيْلِ أَسْمَعُ؟ قَالَ: جَوْفُ اللَّيْلِ الْآخِرُ، فَصَلِّ مَا شِئْتَ»^(١).

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ»: «يَنْزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي [فَأَسْتَجِبَ]»^(٢) لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيهِ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ»^(٣)، وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «حِينَ يَمْضِي ثُلُثُ اللَّيْلِ»^(٤)، وَفِي أُخْرَى لَهُ: «إِذَا مَضَى شَطْرُ اللَّيْلِ أَوْ ثُلُثَاهُ»^(٥). قَالَ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»: «يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ النَّزُولُ فِي بَعْضِ اللَّيَالِي هَكَذَا، وَفِي بَعْضِهَا هَكَذَا»^(٦).

وَنِصْفُهُ الْآخِرُ أَفْضَلُ (مِنَ الثُّلُثِ الْأَوْسَطِ) لِلْخَبَرِ، (وَالثُّلُثُ بَعْدَ النِّصْفِ) أَيُّ: الَّذِي يَلِي النِّصْفَ الْأَوَّلَ (أَفْضَلُ) مُطْلَقًا نَصًّا^(٧)؛ لِحَدِيثِ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ صَلَاةُ دَاوُدَ؛ كَانَ يَتَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ، وَيَقُومُ ثُلُثَهُ، وَيَتَامُ سُدُسَهُ»^(٨).

(١) أخرجه أبو داود (٢/ رقم: ١٢٧١) والحاكم (١/ ١٦٣ - ١٦٤) والبيهقي (٥/ رقم: ٤٤٤٣).

قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٥/ رقم: ١١٥٨): «إسناده صحيح».

(٢) كذا في «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم»، وهو الصواب، وفي (أ): «أستجب»، وليس في (ب).

(٣) البخاري (٢/ رقم: ١١٤٥) و(٩/ رقم: ٧٤٩٤) ومسلم (١/ رقم: ٧٥٨) من حديث أبي هريرة.

(٤) مسلم (١/ رقم: ٧٥٨) من حديث أبي هريرة.

(٥) مسلم (١/ رقم: ٧٥٨) من حديث أبي هريرة.

(٦) ابن حبان (٣/ ٢٠٢).

(٧) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٢/ ٣٩١)، مع تعقيب المزداوي عليه في «تصحيح الفروع» وتعليق ابن قندس في «حاشيته».

(٨) أخرجه البخاري (٢/ رقم: ١١٣١) و(٤/ رقم: ٣٤٢٠) ومسلم (١/ رقم: ١١٥٩) من حديث

عبد الله بن عمرو، ولكن بلفظ: «أحبُّ الصلاة إلى الله صلاة داود...»، إلخ.



(وَسَنَّ قِيَامُ) (لَيْلٍ) لِحَدِيثٍ: «عَلَيْكُمْ بِقِيَامِ اللَّيْلِ؛ فَإِنَّهُ ذَأْبُ الصَّالِحِينَ قَبْلَكُمْ، وَهُوَ قُرْبَةٌ لَكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ، وَتَكْفِيرَةٌ لِلْسَّيِّئَاتِ، وَمَنْهَاجٌ عَنِ الْإِثْمِ»، رَوَاهُ الْحَاكِمُ^(١)، وَصَحَّحَهُ وَقَالَ: «عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ».

(وَأَفْتَاتُحُهُ) أَي: قِيَامِ اللَّيْلِ (بِرُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ) لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ فَلْيَفْتَحْ صَلَاتَهُ بِرُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ^(٢).

❖ تَحْمَةُ: إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ، [١/١٣٨] إِنْ شَاءَ اسْتَفْتَحَ بِاسْتِفْتَاكِ الْمَكْتُوبَةِ وَتَقَدَّمَ فِي «صِفَةِ الصَّلَاةِ»، وَإِنْ شَاءَ اسْتَفْتَحَ بِغَيْرِهِ كَقَوْلِهِ:

«اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قَيُّومُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ مَلِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ الْحَقُّ، وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ، وَقَوْلُكَ حَقٌّ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَالنَّبِيُّونَ حَقٌّ، وَمُحَمَّدٌ ﷺ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ. اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ أَنَبْتُ، وَبِكَ خَاصَمْتُ، وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ، فَاعْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ، وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»؛ لِحَبْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ يَتَهَجَّدُ مِنَ اللَّيْلِ

(١) الحاكم (٣٠٨/١). قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٤٥٢): «حسن».

(٢) أحمد (٤/ رقم: ٩٣٠٥) ومسلم (١/ رقم: ٧٦٨) وأبو داود (٢/ رقم: ١٣١٧).

قَالَ: «...»، فَذَكَرَهُ^(١).

وَإِنْ شَاءَ قَالَ: «[اللَّهُمَّ]^(٢) رَبَّ جِبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ، إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ افْتَتَحَ بِهِ صَلَاتَهُ»^(٣).

(و) سُنَّ (نِيَّتُهُ) أَيُّ: قِيَامِ اللَّيْلِ (عِنْدَ) إِرَادَةِ (نَوْمٍ) لِحَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ مَرْفُوعًا: «مَنْ نَامَ وَنِيَّتُهُ أَنْ يَقُومَ، كُتِبَ لَهُ مَا نَوَى، وَكَانَ نَوْمُهُ صَدَقَةً عَلَيْهِ»، حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ: أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ^(٤).

(وَكَانَ) قِيَامُ اللَّيْلِ (وَاجِبًا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الْمَزْمَلُ ﴿فِرَاقُ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ الْآيَةَ. (وَلَمْ يُنْسَخْ) وَجُوبُهُ عَلَيْهِ، وَقَطَعَ فِي «الْفُصُولِ» وَ«الْمُسْتَوْعِبِ» بِنَسْخِهِ^(٥).

(وَتُكْرَهُ مُدَاوِمَةُ قِيَامِهِ) أَيُّ: قِيَامِ اللَّيْلِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ، أَلَمْ أَخْبَرَ أَنَّكَ تَصُومُ النَّهَارَ وَتَقُومُ اللَّيْلَ؟ [قُلْتُ] بَلَى

(١) أخرجه البخاري (٢/ رقم: ١١٢٠) ومسلم (١/ رقم: ٧٦٩). وزيادة: «وما أنت أعلم به مني»، أخرجه البخاري (٩/ رقم: ٧٤٤٢).

(٢) من (ب) و«صحيح مسلم» فقط.

(٣) مسلم (١/ رقم: ٧٧٠).

(٤) النسائي (٣/ رقم: ١٨٠٣)، وأخرجه أبو داود (٢/ رقم: ١٣٠٨)، ولكن من حديث عائشة.

(٥) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٨٩/٢٠).

(٦) من (ب) و«صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» فقط.



يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَلَا تَفْعَلْ، صُمْ وَأَفْطِرْ، وَتُمْ وَنَمْ؛ فَإِنَّ لِحَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، [وَلِرُؤُوسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا] ^(١)، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢). وَحَمَلَهُ فِي «حَاشِيَةِ التَّنْقِيحِ» عَلَى مُدَاوِمَةِ قِيَامِهِ كُلَّهُ ^(٣).

(وَلَا يَقُومُهُ) أَيِ: اللَّيْلِ (كُلَّهُ) لِحَدِيثِ عَائِشَةَ: «مَا عَلِمْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ لَيْلَةً حَتَّى الصَّبَاحِ» ^(٤). وَظَاهِرُهُ: حَتَّى لَيَالِي الْعَشْرِ، وَاسْتَحَبَّهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ وَقَالَ: «قِيَامُ بَعْضِ اللَّيَالِي كُلِّهَا مِمَّا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ» ^(٥). (إِلَّا لَيْلَةَ عِيدِ) فِطْرٍ أَوْ أَضْحَى؛ لِحَدِيثِ: «مَنْ أَحْيَا لَيْلَةَ الْعِيدِ أَحْيَا اللَّهُ قَلْبَهُ يَوْمَ تَمُوتُ الْقُلُوبُ»، رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «عِلَلِهِ» ^(٦). وَفِي مَعْنَاهَا: لَيْلَةُ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «اللطائف» ^(٧).

(وَمَنْ شَقَّ عَلَيْهِ عِبَادَةٌ فَفَعَلَهَا، فَهُوَ) أَيِ: فَعَلَهَا مَعَ الْمَشَقَّةِ (أَفْضَلُ مِمَّنْ [لَا] ^(٨) تَشُقُّ عَلَيْهِ؛ لِاعْتِيَادِهَا) وَلِأَنَّ لِلْمُكْرِهِ نَفْسَهُ عَمَلَيْنِ: جِهَادًا وَطَاعَةً، وَلِذَلِكَ كَانَ لَهُ أَجْرَانِ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَهُوَ كَبِيرٌ يَشُقُّ

(١) من (ب) و«صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» فقط.

(٢) البخاري (٣/ رقم: ١٩٧٥) - واللفظ له - ومسلم (١/ رقم: ١١٥٩).

(٣) «حاشية التنقيح» للحجّاوي (ص ١٠٣).

(٤) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٧٤٦).

(٥) «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ٩٩).

(٦) «علل الدارقطني» (٦/ رقم: ٢٧٠٣) من حديث أبي أمامة. قال الألباني في «سلسلة

الأحاديث الضعيفة» (٢/ رقم: ٥٢٠ - ٥٢٢): «موضوع». وقال الدارقطني عقب ذكره:

«المحفوظ أنه موقوف على مكحول».

(٧) «لطائف المعارف» لابن رجب (ص ٢٦٤).

(٨) في «غاية المنتهى» لمرعي الكرمي (١٩٩/١): «لم»، وليست في (أ).

عَلَيْهِ، فَلَهُ أَجْرَانِ^(١). وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَطَاءٍ وَطَائِفَةٍ مِنَ الصُّوفِيَّةِ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي سُلَيْمَانَ الدَّارَانِيِّ.

(وَاخْتَارَ جَمْعُ عَكْسِهِ) مِنْهُمْ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُنَيْدِ وَجَمَاعَةٍ مِنْ عِبَادِ الْبَصْرَةِ، فَالْبَازِلُ لِذَلِكَ طَاعَةً وَمَحَبَّةً أَفْضَلَ؛ لِأَنَّ مَقَامَهُ فِي طُمَأْنِينَةِ النَّفْسِ [ب/١٣٨] أَفْضَلُ مِنْ أَعْمَالٍ مُتَعَدِّدَةٍ؛ وَلِأَنَّهُ مِنْ أَرْبَابِ الْمَنَازِلِ وَالْمَقَامَاتِ، وَالْآخَرُ مِنْ أَرْبَابِ السُّلُوكِ وَالْبِدَايَاتِ. ذَكَرَهُ بِمَعْنَاهُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «قَوَاعِدِهِ» فِي قَاعِدَةٍ: «إِذَا تَقَابَلَ عَمَلَانِ أَحَدُهُمَا ذُو شَرَفٍ فِي نَفْسِهِ وَرِفْعَةٍ وَهُوَ وَاحِدٌ، وَالْآخَرُ ذُو تَعَدُّدٍ فِي نَفْسِهِ وَكَثْرَةٍ، فَأَيُّهُمَا يَرْجُحُ؟»، قَالَ: «ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ تَرْجِيحُ الْكَثْرَةِ»، وَذَكَرَ ﷺ لِذَلِكَ صُورًا كَثِيرَةً، فَلْتَرَجَعَ فِي «الْقَاعِدَةِ السَّابِعَةِ [عَشْرَةَ]»^(٢)^(٣).

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ الْمَكِّيُّ فِي «شَرْحِ الْمُنْهَاجِ»: «تَنْبِيْهُ: مَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّ الثَّمَانَ - يَعْنِي: فِي صَلَاةِ الضُّحَى - أَفْضَلُ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ لَا يُتَافَى قَاعِدَةً: «إِنَّ كُلَّ مَا كَثُرَ وَشَقَّ كَانَ أَفْضَلَ»؛ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِعَائِشَةَ: «أَجْرُكَ عَلَى قَدْرِ نَصَبِكَ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «نَفَقَتِكَ»^(٤)؛ لِأَنَّهَا أَغْلَبِيَّةٌ؛ لِتَضَرِيحِهِمْ بِأَنَّ الْعَمَلَ الْقَلِيلَ

(١) أوردته الخلال في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (٦). وأخرج البخاري (٦) / رقم: ٤٩٣٧ ومسلم (١) / رقم: ٧٩٨ من حديث عائشة مرفوعاً: «...»، والذي يقرأ القرآن ويتتبع فيه، وهو عليه شاق، له أجران».

(٢) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «عشر».

(٣) «القواعد» لابن رجب (١/١٣٧).

(٤) مسلم (١) / رقم: ١٢١١.

يَفْضَلُ الْكَثِيرَ فِي صُورٍ، كَالْقَصْرِ أَفْضَلُ مِنَ الْإِثْمَامِ بِشَرْطِهِ، وَكَالْوِتْرِ بِثَلَاثٍ أَفْضَلُ مِنْهُ بِخَمْسٍ أَوْ سَبْعٍ أَوْ تِسْعٍ عَلَى مَا قَالَهُ الْغَزَالِيُّ، لَكِنَّهُ مَرْدُودٌ، وَكَالصَّلَاةِ مَرَّةً فِي جَمَاعَةٍ أَفْضَلُ مِنْهَا خَمْسًا وَعِشْرِينَ مَرَّةً وَحْدَهُ، [كَذَا] ^(١) ذَكَرَهُ الزَّرْكَشِيُّ، وَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ إِعَادَةَ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِنْفِرَادِ لِبَعْضٍ وَقُوعِ خَلَلٍ فِي صِحَّتِهَا لَا يَجُوزُ، فَلَا تَنْعَقِدُ كَمَا يَأْتِي.

وَكَرْكَعَةِ الْوِتْرِ أَفْضَلُ مِنْ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ وَتَهَجُّدِ اللَّيْلِ وَإِنْ كَثُرَ، ذَكَرَهُ فِي «الْمَطْلَبِ»، قَالَ: «وَلَعَلَّ سَبَبَ ذَلِكَ انْسِحَابُ حُكْمِهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَهَا»، أَيْ: كَوْنُهَا تُصَيِّرُ وَظَائِفَ يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ وَتَرًا، وَاللَّهُ وَتَرٌ يُحِبُّ الْوِتْرَ، وَتَخْفِيفُ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ أَفْضَلُ مِنْ تَطْوِيلِهَا بِغَيْرِ الْوَارِدِ، وَرَكْعَتَا الْعِيدِ أَفْضَلُ مِنْ رَكْعَتَيْ الْكُسُوفِ بِكَيْفَيْتِهِمَا الْكَامِلَةِ؛ لِأَنَّ الْعِيدَ لِتَوْفِيقِهِ أَشْبَهَ الْفَرَضَ مَعَ شَرَفِ وَقْتِهِ، وَكَوْضِلِ الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِشْقَاقِ أَفْضَلُ مِنْ فَضْلِهِمَا، وَبَقِيََتْ صُورٌ أُخْرَى.

وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ: لَا يَرِدُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْقَاعِدَةِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ كُلُّهَا لَمْ تَحْصُلِ الْأَفْضَلِيَّةُ فِيهَا مِنْ حَيْثُ عَدَمُ أَشَقِّيَّتِهَا، بَلْ مِنْ حَيْثِيَّةِ أُخْرَى اقْتَرَنْتَ بِهَا، كَالِاتِّبَاعِ الَّذِي يَرْبُو ثَوَابُهُ عَلَى ثَوَابِ الْكَثْرَةِ وَالْمَشَقَّةِ، فَتَأَمَّلْهُ لَتَعْلَمَ مَا فِي كَلَامِ الزَّرْكَشِيِّ وَغَيْرِهِ ^(٢).

(وَسُنَّ تَنْفُلٌ بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ) وَهُوَ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَغْرِبِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي؛ لِقَوْلِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ

(١) من (ب) و«تحفة المحتاج» فقط.

(٢) «تحفة المحتاج» لابن حجر الهيتمي (٢/٢٣٣).



عَنِ الْمَضَاجِعِ ﴿الآيَةُ [السجدة: ١٦]، قَالَ: «كَانُوا يَتَنَفَّلُونَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ يُصَلُّونَ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١).

(و) سُنَّ (أَنْ تَكُونَ لَهُ تَطَوُّعَاتٌ يُدَاوِمُ عَلَيْهَا وَيَقْضِيهَا بِفَوْتٍ) هَا ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ إِذَا عَمِلَ عَمَلًا أَتَيْتُهُ، وَكَانَ إِذَا نَامَ مِنَ اللَّيْلِ أَوْ مَرَضَ صَلَّى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢). وَاسْتَحَبَّ أَحْمَدُ أَنْ تَكُونَ لَهُ رَكَعَاتٌ مَعْلُومَةٌ مِنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ (٣)، (فَإِذَا نَشِطَ طَوَّلَهَا، وَإِلَّا) أَي: وَإِذَا لَمْ يَنْشِطْ (خَفَّفَهَا) لِحَدِيثِ: «أَحَبُّ الْعَمَلِ إِلَى اللَّهِ أَدْوَمُهُ وَإِنْ قَلَّ» (٤).

(و) سُنَّ أَنْ (يَقْضِيَ تَهْجُدَهُ قَبْلَ) الـ (ظَهْرِ) لِمَا رَوَى أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَأَهْلُ السُّنَنِ عَنْ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «مَنْ نَامَ عَنْ حِزْبِهِ مِنَ اللَّيْلِ أَوْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ، فَقَرَأَهُ مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الظُّهْرِ، كُتِبَ لَهُ كَأَنَّمَا قَرَأَهُ مِنَ اللَّيْلِ» (٥).

(و) سُنَّ (أَنْ يَقُولَ عِنْدَ صَبَاحٍ وَمَسَاءٍ) مَا وَرَدَ، قَالَ الْمُؤَفِّقُ الْبَغْدَادِيُّ (٦)

(١) أبو داود (٢/ رقم: ١٣١٥، ١٣١٦). قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٥/ رقم: ١١٩٥): «إسناد صحيح».

(٢) مسلم (١/ رقم: ٧٤٦).

(٣) «مسائل الإمام أحمد» رواية أبي داود (٥٠٣).

(٤) أخرجه البخاري (٨/ رقم: ٦٤٦٤) ومسلم (١/ رقم: ٧٨٢) من حديث عائشة.

(٥) أحمد (١/ رقم: ٢٢٥، ٣٨٣) ومسلم (١/ رقم: ٧٤٧) وأبو داود (٢/ رقم: ١٣٠٧) وابن ماجه (٢/ رقم: ١٣٤٣) والترمذي (١/ رقم: ٥٨١) والنسائي (٣/ رقم: ١٨٠٦، ١٨٠٧).

(٦) هو: عبد اللطيف بن يوسف بن محمد، موفق الدين أبو محمد البغدادي الشافعي، النحوي اللغوي المتكلم، الطبيب الفيلسوف، كان حسن الخلق، عالماً بالنحو والغريبين، وله يد في الطب، وصنف الكثير من التصانيف في الغريب والعربية والتاريخ والطب والفلسفة، =



فِي «ذَيْلِ [١/١٣٩] فَصِيحِ ثَعْلَبٍ»: «الصَّبَاحُ عِنْدَ الْعَرَبِ: مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ الْآخِرِ إِلَى الزَّوَالِ، ثُمَّ الْمَسَاءُ إِلَى آخِرِ نِصْفِ اللَّيْلِ»^(١)، انْتَهَى. وَمِنْ الْوَارِدِ فِي ذَلِكَ قِرَاءَةُ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وَ«الْمُعَوَّدَتَيْنِ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ حِينَ يُمْسِي وَحِينَ يُصْبِحُ، وَأَنَّهُ يَكْفِي مِنْ كُلِّ شَيْءٍ^(٢).

وَعَنْ عُثْمَانَ مَرْفُوعًا: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَقُولُ فِي صَبَاحِ كُلِّ يَوْمٍ وَمَسَاءِ كُلِّ لَيْلَةٍ: بِاسْمِ اللَّهِ الَّذِي لَا يَضُرُّ مَعَ اسْمِهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، لَا يَضُرُّهُ شَيْءٌ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ^(٣). وَمَنْ أَرَادَ اسْتِيعَابَ الْوَارِدِ فِي ذَلِكَ فَعَلَيْهِ بِمُرَاجَعَةِ «الْأَذْكَارِ» لِلنَّوَوِيِّ^(٤).

(و) يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ الْ(نَوْمِ وَ) الْ(اِنْتِبَاهِ مَا وَرَدَ) وَمِنْهُ حَدِيثُ حَذِيفَةَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ مِنَ النَّوْمِ وَضَعَ يَدَهُ تَحْتَ خَدِّهِ ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ بِاسْمِكَ أُمُوتُ وَأَحْيَا، وَإِذَا اسْتَيْقَظَ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْيَانَا

= توفي سنة تسع وعشرين وست مئة. راجع ترجمته في: «عيون الأنباء» لابن أبي أصيبعة (ص ٦٨٣) و«تاريخ الإسلام» للذهبي (١٣/٨٨٩).

(١) «ذيل فصيح ثعلب» لموفق الدين البغدادي (ص ٣).

(٢) أخرجه عبدالله بن أحمد في «زوائد المسند» (١٠/ رقم: ٢٣١٠٤) وأبو داود (٥/ رقم:

٥٠٤١) والترمذي (٥/ رقم: ٣٥٧٥) والنسائي (٨/ رقم: ٥٤٧٢) من حديث عبدالله بن

خبيب. وقال الترمذي: «حسن صحيح».

(٣) أبو داود (٥/ رقم: ٥٠٤٧) وأحمد (١/ رقم: ٤٥٣) وابن ماجه (٥/ رقم: ٣٨٦٩)

والترمذي (٥/ رقم: ٣٣٨٨) والنسائي في «السنن الكبرى» (١٢/ رقم: ٩٩٥٣). وقال

الترمذي: «حسن صحيح».

(٤) «الأذكار» للنووي (ص ٦٢ - ٧١).

بَعْدَمَا أَمَاتْنَا وَإِلَيْهِ النُّشُورُ» ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(١).

وَسُنَّ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ السَّفَرِ مَا وَرَدَ ، وَمِنْهُ حَدِيثُ مُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا اسْتَوَى عَلَى بَعِيرِهِ خَارِجًا إِلَى سَفَرٍ كَبَّرَ ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ : ﴿سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ﴾ ۝ وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ ﴿ [الزخرف: ١٣ - ١٤] ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ فِي سَفَرِنَا هَذَا الْبِرَّ وَالتَّقْوَى ، وَمِنْ الْعَمَلِ مَا تَرْضَى ، اللَّهُمَّ هَوِّنْ عَلَيْنَا سَفَرَنَا هَذَا وَاطْوِ عَنَّا بُعْدَهُ ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ ، وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعَثَاءِ السَّفَرِ ، وَكَآبَةِ الْمَنْظَرِ ، وَسُوءِ الْمُنْقَلَبِ فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ . وَإِذَا رَجَعَ قَالَهُنَّ وَزَادَ : آتِيُونَ تَائِبُونَ ، [لِرَبَّنَا] ^(٣) حَامِدُونَ ^(٤) ، وَمَعْنَى ﴿مُقْرِنِينَ﴾ : مُطِيقِينَ .

(وَمِنْهُ) أَي : مِمَّا وَرَدَ (بَعْدَ انْتِبَاهِ) أَي : مِنْ نَوْمٍ : حَدِيثُ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ : « مَنْ تَعَارَّ مِنَ اللَّيْلِ فَقَالَ : (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، الْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ) ثُمَّ ^(٥) قَالَ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ، أَوْ

(١) البخاري (٨/ رقم: ٦٣١٢).

(٢) قال الصنعاني في «التجوير لإيضاح معاني التيسير» (٤/ ٢٤٠): «بكسر الهمزة بعد الألف ،

وكثير من الناس يلفظون بياء بعد الألف ، وهو لحن» . وراجع كتاب «لغويات وأخطاء لغوية

شائعة» لمحمد علي النجار (ص ١٥ - ١٩) .

(٣) من (ب) و«صحيح مسلم» فقط .

(٤) مسلم (١/ رقم: ١٣٤٢) .

(٥) بعدها في (أ) و(ب): «إِنْ» ، والصواب حذفها .



دَعَا اسْتَجِيبَ لَهُ، فَإِنْ تَوَضَّأَ وَصَلَّى قُبِلَتْ صَلَاتُهُ»، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(١).

وَقَوْلُهُ: «تَعَارَّ» بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ، أَي: اسْتَيْقَظَ، وَقَوْلُهُ: «اغْفِرْ لِي، أَوْ دَعَا» هُوَ شَكٌّ مِنَ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ أَحَدِ الرُّوَاةِ، وَهُوَ شَيْخُ [شَيْوخِ] ^(٢) الْبُخَارِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِمْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

وَمِنْهُ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْيَانِي بَعْدَمَا أَمَاتَنِي) وَهُوَ يُحْيِي الْمَوْتَى، (وَالِإِلَهِ النُّشُورُ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِيِّ^(٣)، وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ مَرْفُوعًا^(٤).

(«لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، لَا شَرِيكَ لَكَ سُبْحَانَكَ، أَسْتَغْفِرُكَ لِذَنْبِي، وَأَسْأَلُكَ رَحْمَتَكَ» اللَّهُمَّ زِدْنِي عِلْمًا، وَلَا تُزِغْ قَلْبِي بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنِي، وَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً، إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ»، رَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ يَقُولُهُ إِذَا اسْتَيْقَظَ^(٥).

﴿تَتِمَّةٌ: سُنَّ أَنْ يُقَالَ لِلْمُسَافِرِ سَفَرًا مُبَاحًا: «أَسْتَوْدِعُ اللَّهَ دِينَكَ وَأَمَانَتَكَ وَخَوَاتِيمَ عَمَلِكَ»^(٦)،

(١) البخاري (٢/ رقم: ١١٥٤).

(٢) من «كشف القناع» للبهوتي (٣/ ٨٤) فقط.

(٣) البخاري (٨/ رقم: ٦٣١٢).

(٤) البخاري (٨/ رقم: ٦٣٢٥) و(٩/ رقم: ٧٣٩٥).

(٥) أبو داود (٥/ رقم: ٥٠٢٢)، ولم أقف على زيادة: «لا شريك لك» عند أحدٍ ممن خرَّجه، والله أعلم.

(٦) أخرجه أحمد (٣/ رقم: ٤٦١٢) وأبو داود (٣/ رقم: ٢٥٩٣) وابن ماجه (٤/ رقم: ٢٨٢٦).

والترمذي (٥/ رقم: ٣٤٤٢، ٣٤٤٣) والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠/ رقم: ٨٧٥٣) =

و: «زَوَّدَكَ اللَّهُ التَّقْوَى»^(١).

وَيَقُولُ الْمُسَافِرُ إِذَا نَزَلَ مَنْزِلًا: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ [١٣٩/ب] اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ»، لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ عَنْ خَوْلَةَ^(٢).

وَتَقَدَّمَ مَا يُقَالُ عِنْدَ النَّظَرِ فِي الْمِرَاةِ وَآخِرِ الْوُضُوءِ وَنَحْوِهِمَا.

(فَرَج)

و(أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ صَلَاتُهُ، فَإِنْ صَلَحَتْ أَفْلَحَ، وَإِلَّا خَابَ) صَحَّتِ الْأَخْبَارُ بِذَلِكَ^(٣)، (وَإِذَا نَقَصَ قَرْضُهُ) بِوُجُودِ مَا يُوجِبُ ذَلِكَ مِنْ عَدَمِ خُشُوعٍ وَنَحْوِهِ، (كُمِّلَ) ذَلِكَ النَّقْصُ (مِنْ نَفْلِهِ) سَوَاءً كَانَ مِنَ الرَّوَائِبِ أَوْ غَيْرِهَا، (وَكَذَا بَاقِيَ أَعْمَالِهِ) إِذَا نَقَصَ قَرْضٌ مِنْهَا كُمِّلَ مِنْ نَفْلِ جِنْسِهِ.



- = من حديث ابن عمر. قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٧/ رقم: ٢٣٤٠): «صحيح لطريقه». وانظر: «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١/ رقم: ١٤).
- (١) أخرجه الدارمي (٢٨٧٥) والترمذي (٥/ رقم: ٣٤٤٤) وابن خزيمة (٤/ رقم: ٢٥٣٢) والحاكم (٩٧/٢)، وحسنه الألباني في تعليقه على «الكلم الطيب» لابن تيمية (١٧١).
- (٢) مسلم (٢/ رقم: ٢٧٠٨).
- (٣) أخرجه أحمد (٤/ رقم: ٩٦٢٥) وأبو داود (١/ رقم: ٨٦٠) وابن ماجه (٢/ رقم: ١٤٢٥) والترمذي (١/ رقم: ٤١٣) والنسائي (١/ رقم: ٤٧٢). وقال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٤/ رقم: ٨١٠): «حديث صحيح».

(فَضْلُ)



(وَصَلَاةُ لَيْلٍ وَنَهَارٍ) مَثْنَى (مَثْنَى) أَي: يُسَلِّمُ فِيهَا مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى»، رَوَاهُ الْخَمْسَةُ^(١). وَاحْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ^(٢).

وَلَا يُعَارِضُهُ مَفْهُومُ حَدِيثِ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣)؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ جَوَابًا لِسُؤَالِ سَائِلٍ عَيْنُهُ فِي سُؤَالِهِ، وَمِثْلُهُ لَا يَكُونُ مَفْهُومُهُ حُجَّةً بِاتِّفَاقٍ، وَالنُّصُوصُ بِمُطْلَقِ الْأَرْبَعِ لَا تَنْفِي فَضْلَ الْفَضْلِ بِالسَّلَامِ.

(وَإِنْ تَطَوَّعَ نَهَارًا بِأَرْبَعِ) رَكَعَاتٍ كَالظُّهْرِ (فَلَا بَأْسَ) أَي: لَا كَرَاهَةَ؛ لِحَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ مَرْفُوعًا: «كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ بِتَسْلِيمٍ»، رَوَاهُ: أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ^(٤). (وَ) كَوْنُ الْأَرْبَعِ (بِتَشْهَدَيْنِ) كَالْعَصْرِ

(١) أحمد (٣/ رقم: ٤٨٨٣، ٥٢١٧) وأبو داود (٢/ رقم: ١٢٨٩) وابن ماجه (٢/ رقم: ١٣٢٢) والترمذي (١/ رقم: ٥٩٧) والنسائي (٣/ رقم: ١٦٨٢). ولفظ «النهار» غير محفوظ، انظر: «العلل» للدارقطني (٧/ رقم: ٢٩٢٧) و«التمهيد» لابن عبد البر (١٣/ ٢٤٤ - ٢٤٥).

(٢) «مسائل الإمام أحمد» لأبي داود (٤٩٦).

(٣) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٤٧٢) ومسلم (١/ رقم: ٧٤٩) من حديث ابن عمر.

(٤) أبو داود (٢/ رقم: ١٢٦٤) وابن ماجه (٢/ رقم: ١١٥٧). وقال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٥/ رقم: ١١٥٣): «حديث حسن دون قوله: «ليس فيهن تسليم»».

(أُولَى مِنْ سَرْدِهَا) بِلاَ تَشْهَدِ أَوَّلٍ ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ عَمَلًا .

(وَيَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ) مِنْ أَرْبَعٍ تَطَوُّعَ بِهَا نَهَارًا (مَعَ «الْفَاتِحَةِ» سُورَةَ) كَسَائِرِ التَّطَوُّعَاتِ ، (وَإِنْ زَادَ عَلَى أَرْبَعٍ رَكَعَاتٍ (نَهَارًا) صَحَّ وَكُرِّهَ ، (أَوْ) زَادَ عَلَى (ثِنْتَيْنِ لَيْلًا وَلَوْ جَاوَزَ ثَمَانِيًا) نَهَارًا أَوْ لَيْلًا ، وَسَوَاءٌ عَلِمَ الْعَدَدَ أَوْ نَسِيَهُ ، (بِسَلَامٍ وَاحِدٍ صَحَّ) ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ ﷺ قَدْ صَلَّى الْوُتْرَ خَمْسًا^(١) وَسَبْعًا^(٢) وَتِسْعًا^(٣) بِسَلَامٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ تَطَوُّعٌ ، فَأَلْحَقَ بِهِ سَائِرُ التَّطَوُّعَاتِ .

وَعَنْ أُمِّ هَانِيٍّ مَرْفُوعًا: «صَلَّى يَوْمَ الْفَتْحِ الضُّحَى ثَمَانِ رَكَعَاتٍ لَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهُنَّ»^(٤) ، وَلَا يُتَابِعُهُ مَا رُوِيَ عَنْهَا أَيْضًا: «أَنَّهُ سَلَّمَ مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ»^(٥) ؛ لِإِمْكَانِ التَّعَدُّدِ ، (وَكَرِهَ) لِلِاخْتِلَافِ فِيهِ ، وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُ الْكَرَاهَةِ بِمَا عَدَا الْوُتْرَ وَالضُّحَى لِوُجُودِهِمَا .

(وَيَصِحُّ تَطَوُّعُ بَرَكْعَةٍ وَنَحْوِهَا) كَثَلَاثٍ وَخَمْسٍ قِيَاسًا عَلَى الْوُتْرِ ، (وَكَرِهَ) ذَلِكَ ، تَبَعَ «الْإِفْتَاعُ» فِي التَّصْرِيحِ بِالْكَرَاهَةِ^(٦) ، وَلَمْ يُصَرِّحْ بِهَا صَاحِبُ «الْمُنْتَهَى»^(٧) .

(١) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٧٣٧) من حديث عائشة .

(٢) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٧٤٦) من حديث عائشة .

(٣) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٧٤٦) من حديث عائشة .

(٤) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٣٥٧) ومسلم (١/ رقم: ٣٣٦) ، ولكن بدون زيادة: «لم يفصل بينهن» ، ولم أقف على من أخرجها .

(٥) أخرجه أبو داود (٢/ رقم: ١٢٨٤) وابن ماجه (٢/ رقم: ١٣٢٣) والبيهقي (٥/ رقم: ٤٩٦٨) . وقال الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (٢/ رقم: ٢٣٨٨): «منكر» .

(٦) «الإفتاع» للحجّاي (١/ ٢٣٥) .

(٧) «منتهى الإرادات» لابن النجار (١/ ١٠٢) .

(و) يَصِحُّ تَطَوُّعًا (جَالِسًا) وَلَوْ غَيْرَ مَعْذُورٍ، وَ(لَا) يَصِحُّ النَّقْلُ (مُضْطَجِعًا غَيْرَ مَعْذُورٍ) لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ، وَدَلَّتِ التُّصَوُّصُ عَلَى افْتِرَاضِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْإِعْتِدَالِ عَنْهَا مَعَ عَدَمِ الْمُخَصَّصِ بِفَرْضٍ أَوْ نَقْلٍ.

قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: «جَوَزَهُ طَائِفَةٌ»، وَنَقَلَ ابْنُ هَانِيٍّ: «تَصَحُّ»، فَيَكُونُ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَاعِدِ، وَاخْتَارَهُ بَعْضُ الْأَصْحَابِ، قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: «وَهُوَ قَوْلُ شَاذٍ، لَا أَعْرِفُ لَهُ أَصْلًا فِي السَّلَفِ»، قَالَ الْمَجْدُ: «وَهُوَ مَذْهَبٌ حَسَنٌ»، وَجَزَمَ بِهِ فِي «[نَظْمٍ]»^(١) نَهَايَةَ ابْنِ رَزِينٍ، وَأَطْلَقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ وَ«الْفَائِقُ»، وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: «لَا يَجُوزُ التَّطَوُّعُ مُضْطَجِعًا لِغَيْرِ عُدْرٍ»، وَجَزَمَ بِهِ فِي «الرَّعَايَتَيْنِ» وَ«الْإِفَادَاتِ»، وَجَعَلَ مَحَلَّ [الْخِلَافِ فِي] ^(٢) «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» فِي غَيْرِ الْمَعْذُورِ، وَغَالِبُ مَنْ ذَكَرَ الْمَسْأَلَةَ أَطْلَقَ. فَعَلَى الْقَوْلِ بِالصَّحَّةِ: هَلْ يَوْمِي أَوْ يَسْجُدُ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ، وَأَطْلَقَهُمَا فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» وَ«الْفَائِقِ» وَ«الْمَرْوَعِ» وَابْنِ تَمِيمٍ وَ«الْحَوَاشِي» وَ«النُّكْتِ»^(٣)، [١/١٤٠] انْتَهَى كَلَامُ «الْإِنْصَافِ».

(وَأَجْرُ) صَلَاةِ (قَاعِدٍ غَيْرِ مَعْذُورٍ) عَلَى (النِّصْفِ) مِنْ (أَجْرِ صَلَاةِ قَائِمٍ) لِحَدِيثٍ: «مَنْ صَلَّى قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا فَلَهُ [نِصْفُ أَجْرِ]»^(٤)

(١) من (ب) و«الإنصاف» فقط.

(٢) من (ب) و«الإنصاف» فقط.

(٣) «الإنصاف» للمزداوي (٤/٢٠١ - ٢٠٣).

(٤) كذا في «صحيح البخاري»، وهو الصواب، وفي (أ): «نصف»، وفي (ب): «أجر نصف».

القائم»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١). وَالْمَعْدُورُ أَجْرُهُ قَاعِدًا كَأَجْرِهِ قَائِمًا؛ لِلْعُذْرِ.

(وَسُنَّ تَرْبُعُهُ) أَي: الْمُصَلِّي جَالِسًا (بِمَحَلِّ قِيَامٍ) لِحَدِيثِ عَائِشَةَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي مُتْرَبِعًا»، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ وَقَالَ: «عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ»^(٢).

(و) إِذَا بَلَغَ الرُّكُوعَ (إِنْ شَاءَ قَامَ فَرَكَعَ) وَإِنْ شَاءَ رَكَعَ مِنْ قُعُودٍ، (و) لَكِنْ يُسَنُّ لَهُ أَيْضًا (ثَنِي رِجْلَيْهِ بِرُكُوعٍ) أَي: فِي حَالِ رُكُوعٍ (وَسُجُودٍ) رُوِيَ عَنْ أَنَسٍ^(٣).

(وَكَثَرَتْهُمَا) أَي: الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ (أَفْضَلُ مِنْ طَوْلِ قِيَامٍ) لِحَدِيثِ: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ»^(٤)، وَعَنْهُ: «التَّسَاوِي»^(٥)، اخْتَارَهُ الْمَجْدُ^(٦)، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ وَقَالَ: «التَّحْقِيقُ أَنَّ ذِكْرَ الْقِيَامِ - وَهُوَ الْقِرَاءَةُ - أَفْضَلُ مِنْ ذِكْرِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ - وَهُوَ الذِّكْرُ وَالِدُّعَاءُ -، وَأَمَّا نَفْسُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فَأَفْضَلُ مِنْ نَفْسِ الْقِيَامِ، فَاعْتَدَلَا. وَلِهَذَا كَانَتْ صَلَاتُهُ عَلَيْهِ أَفْضَلُ

(١) البخاري (٢/ رقم: ١١١٥، ١١١٦) من حديث عمران بن حصين، ولم أقف عليه عند مسلم.
(٢) النسائي (٣/ رقم: ١٦٧٧) وابن خزيمة (٢/ رقم: ١٢٣٨) وابن حبان (٦/ رقم: ٢٥١٢) والدارقطني (٢/ رقم: ١٤٨٢) والحاكم (١/ ٢٥٨، ٢٧٥) والبيهقي (٤/ رقم: ٣٧٠٨، ٣٧١٠). وصححه الألباني في «صفة صلاة النبي» (١/ ١٠٦).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٤/ رقم: ٦٢٠١).

(٤) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٤٨٢) من حديث أبي هريرة.

(٥) «الروايتين والوجهين» لأبي يعلى (١/ ١٦٦).

(٦) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٢/ ٤٠٢).

الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ مُعْتَدِلَةً، فَكَانَ إِذَا أَطَالَ الْقِيَامَ أَطَالَ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ بِحَسَبِ ذَلِكَ حَتَّى يَتَقَارَبَا^(١)، انْتَهَى.

(إِلَّا مَا وَرَدَ) عَنْهُ ﷺ (تَطْوِيلُهُ) كَصَلَاةِ الْكُصُوفِ^(٢)، أَوْ وَرَدَ عَنْهُ ﷺ تَخْفِيفُهُ كَرَكْعَتِي الْفَجْرِ^(٣)، وَرَكْعَتِي افْتِتَاحِ قِيَامِ اللَّيْلِ^(٤)، وَتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ إِذَا دَخَلَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ^(٥)، (فَاتَّبَاعُهُ أَفْضَلُ) مِنْ غَيْرِ شَكٍّ.

(وَلَا بِأَسْ بِصَلَاةٍ تَطَوُّعٍ جَمَاعَةً) كَمَا تُفْعَلُ فُرَادَى؛ «لِأَنَّهُ ﷺ فَعَلَ الْأَمْرَيْنِ كِلَيْهِمَا، وَكَانَ أَكْثَرُ تَطَوُّعَاتِهِ مُنْفَرِدًا»، قَالَ فِي «الشَّرْحِ»^(٦). وَقَالَ فِي «الْاِخْتِيَارَاتِ»: «وَمَا سُنَّ فِعْلُهُ مُنْفَرِدًا - كَقِيَامِ اللَّيْلِ وَصَلَاةِ الضُّحَى وَنَحْوِ ذَلِكَ - إِنْ فُعِلَ جَمَاعَةً فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ فَلَا بِأَسْ بِذَلِكَ، لَكِنْ لَا يَتَّخَذُ سُنَّةً رَاتِبَةً»^(٧).

(وَأِسْرَارُهُ) بِقِرَاءَةِ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ نَهَارًا (أَفْضَلُ) مِنْ جَهْرٍ بِهَا، وَلَا (سِيمًا) لِـ (خَائِفِ رِبَاءٍ) قَالَ فِي «الْإِفْنَاعِ»: «وَيُكْرَهُ جَهْرُهُ فِيهِ نَهَارًا وَلَيْلًا، يُرَاعِي الْمَصْلَحَةَ، فَإِنْ كَانَ الْجَهْرُ أَنْشَطَ فِي الْقِرَاءَةِ أَوْ بِحَضْرَتِهِ مَنْ يَسْتَمِعُ

(١) «قاعدة جامعة في توحيد الله» لابن تيمية (ص ٥٧).

(٢) أخرجه البخاري (٢/ رقم: ١٠٤٤) ومسلم (١/ رقم: ٩٠١) من حديث عائشة.

(٣) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٦١٩) ومسلم (١/ رقم: ٧٢٤) من حديث عائشة.

(٤) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٧٦٨) من حديث أبي هريرة.

(٥) أخرجه البخاري (٢/ رقم: ٩٣١) ومسلم (١/ رقم: ٨٧٥) من حديث جابر.

(٦) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٤/ ١٩٨).

(٧) «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ٩٨).



قِرَاءَتُهُ أَوْ يَنْتَفِعُ بِهَا فَالْجَهْرُ أَفْضَلُ ، وَإِنْ كَانَ بِقُرْبِهِ مَنْ يَتَهَجَّدُ أَوْ يَسْتَضِرُّ بَرَفَعِ صَوْتِهِ أَوْ خَافَ رِيَاءً فَلَا إِسْرَارُ أَفْضَلُ»^(١) ، انْتَهَى .

(وَجَازَ جُلُوسٌ لِمُبْتَدِي نَفْلًا قَائِمًا كَعَكْسِهِ) أَي: قِيَامٌ لِمُبْتَدِيهِ قَاعِدًا ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ: «لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي صَلَاةَ اللَّيْلِ قَاعِدًا قَطُّ حَتَّى أَسَنَّ ، فَكَانَ يَقْرَأُ قَاعِدًا ، حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ قَامَ فَقَرَأَ نَحْوًا مِنْ ثَلَاثِينَ آيَةً أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً ثُمَّ رَكَعَ» ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢) .

(وَسُنَّ اسْتِغْفَارُ بِسَحَرٍ وَإِكْثَارُ مِنْهُ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الذاريات: ١٨] ، وَسَيِّدُ الاسْتِغْفَارِ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ ، أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ ، وَأَبُوءُ بِذَنْبِي ، فَاغْفِرْ لِي ، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ»^(٣) .

قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: «وِظَاهِرُهُ: يَقُولُهُ كُلُّ أَحَدٍ ، وَكَذَا مَا فِي مَعْنَاهُ ، وَقَالَ شَيْخُنَا - يَعْنِي: الشَّيْخَ تَقِيَّ الدِّينِ -: «تَقُولُ الْمَرْأَةُ: أَمْتُكَ بِنْتُ عَبْدِكَ ، أَوْ: بِنْتُ أَمَّتِكَ ، وَإِنْ كَانَ قَوْلُهَا: «عَبْدِكَ» لَهُ مَخْرَجٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ بِتَأْوِيلٍ: شَخْصٍ»^(٤) .



(١) «الإقناع» للحَجَّاءِوي (١/٢٣٤) .

(٢) البخاري (٢/ رقم: ١١١٨) ومسلم (١/ رقم: ٧٣١) .

(٣) أخرجه البخاري (٨/ رقم: ٦٣٠٦ ، ٦٣٢٣) من حديث شداد بن أوس .

(٤) «الفروع» لابن مفلح (٢/ ٣٩٥ - ٣٩٦) .

(فَضَّلَ)



(تُسَنُّ صَلَاةُ الضُّحَى) لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَوْصَانِي خَلِيلِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِثَلَاثٍ: صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ [ب/١٤٠] مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَرَكَعَتَيِ الضُّحَى، وَأَنْ أُوتِرَ قَبْلَ أَنْ أَنْامَ»، رَوَاهُ: أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ^(١). وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ نَحْوُهُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢). (غَبَّا) بِأَنْ يُصَلِّيَهَا فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ دُونَ بَعْضِهَا؛ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى حَتَّى نَقُولَ: لَا يَدْعُهَا، وَيَدْعُهَا حَتَّى نَقُولَ: لَا يُصَلِّيَهَا»، رَوَاهُ: أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(٣). وَفِي «الْمُبْدَعِ»: «تُكْرَهُ مُدَاوِمَتُهَا، بَلْ تَفْعَلْ غَبًّا، نَصَّ عَلَيْهِ»^(٤).

(وَأَسْتَحَبَّ جُمُوعٌ مُحَقِّقُونَ) - مِنْهُمْ الْأَجَرِيُّ وَابْنُ عَقِيلٍ^(٥)
وَأَبُو الْخَطَّابِ^(٦) - (فِعْلُهَا كُلُّ يَوْمٍ). قَالَ فِي «الْإِفْتَاءِ»: «وَهُوَ أَصَوْبٌ،

(١) أحمد (٤/ رقم: ١٠٠٥٥) ومسلم (١/ رقم: ٧٢١). وأخرجه البخاري (٢/ رقم: ١١٧٨) و(٣/ رقم: ١٩٨١) أيضاً.

(٢) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٧٢٢)، ولم أقف عليه عند البخاري.

(٣) أحمد (٥/ رقم: ١١٣٢٤، ١١٤٨٧) والتِّرْمِذِيُّ (١/ رقم: ٤٧٧). قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٤٦٠): «ضعيف».

(٤) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٢/ ٢٩).

(٥) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٢/ ٤٠٣).

(٦) «الهداية» للكلوذاني (ص ٨٩).

(وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ) تَقِيُّ الدِّينِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ (لِمَنْ لَمْ يَقُمْ) بِالْـ(لَيْلِ) ^(١) حَتَّى لَا يَمُوتَهُ كُلُّ مِنْهُمَا.

(وَأَقْلَهَا رَكْعَتَانِ) لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ ﷺ صَلَّاهَا دُونَهُمَا، وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «وَرَكْعَتَيِ الضُّحَى» ^(٢). وَصَلَّاهَا ﷺ أَرْبَعًا كَمَا فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ ^(٣). وَ«سِتًّا» كَمَا فِي حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «تَارِيخِهِ» ^(٤).

(وَأَكْثَرَهَا ثَمَانِ) رَكْعَاتٍ؛ لِحَدِيثِ أُمِّ هَانِيَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ [صَلَّى] ^(٥) ثَمَانِ رَكْعَاتٍ سُبْحَةَ الضُّحَى»، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ ^(٦). وَعَنْهُ: «أَكْثَرَهَا [اثْنَتَا عَشْرَةَ] ^(٧)»، وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْغُنْيَةِ» وَ«نَظْمِ نَهَايَةِ ابْنِ رَزِينٍ» ^(٨).

(وَوَقْتُهَا) أَيُّ: صَلَاةِ الضُّحَى (مِنْ خُرُوجِ وَقْتِ) الـ(نَهْيِ) أَيُّ: ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ قَدَرِ رُوحٍ؛ لِحَدِيثِ: «قَالَ اللَّهُ: ابْنُ آدَمَ، ارْكَعْ أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ مِنْ أَوَّلِ

(١) «الإقناع» للحجَّائي (٢٣٥/١).

(٢) أخرجه البخاري (٣/ رقم: ١٩٨١) ومسلم (١/ رقم: ٧٢١).

(٣) أحمد (١١/ رقم: ٢٥٠٩٤) ومسلم (١/ رقم: ٧١٩).

(٤) «التاريخ الكبير» للبخاري (١/ رقم: ٦٦٦). انظر: «التكميل» لصالح آل الشيخ (ص ١٩).

(٥) من (ب) فقط.

(٦) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٣٥٧) ومسلم (١/ رقم: ٣٣٦) وأبو داود (٢/ رقم: ١٢٨٤)

وابن ماجه (٢/ رقم: ١٣٢٣) والترمذي (١/ رقم: ٤٧٤) والنسائي في «السنن الكبرى»

(٢/ رقم: ٥٦٨).

(٧) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب) و«الإنصاف»: «اثنا عشر».

(٨) انظر: «الإنصاف» للمُرْدَاوِي (٤/ ٢٠٤).



النَّهَارِ أَكْفِكَ آخِرَهُ»، رَوَاهُ الْحَمْسَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَهَ^(١). (إِلَى قُبَيْلِ الزَّوَالِ) أَي: إِلَى دُخُولِ وَقْتِ النَّهْيِ بِقِيَامِ الشَّمْسِ، (وَأَفْضَلُهُ) أَي: وَقْتُ صَلَاةِ الضُّحَى (إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ) لِحَدِيثِ: «صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ حِينَ تَرْمِضُ الْفِصَالُ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٢). أَي: تَرْفَعُ يَدَيْهَا مِنْ حَرِّ الرَّمْضَاءِ.

(وَصَلَّى الضُّحَى ثَمَانِ رَكَعَاتٍ لَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهَا) بِسَلَامٍ (سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ)^(٣)، وَيُرَوَّى عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٤) وَتَقَدَّمَ قَرِيبًا.

(وَيَتَجَهَّ عَلَى هَذَا) الْمَرْوِيُّ مِنْ فِعْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَسَعْدُ: (جَوَّازُ صَلَاةِ الضُّحَى) بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ، (وَ) جَوَّازُ صَلَاةِ (التَّرَاوِجِ بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَ) يُعْصَدُ هَذَا (عِبَارَةً «شرح الهداية»: «صَلَّى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْوِتْرَ خَمْسًا^(٥) وَسَبْعًا^(٦) وَتِسْعًا^(٧) بِسَلَامٍ وَاحِدٍ»، وَهُوَ تَطَوُّعٌ، فَالْحَقُّنَا بِهِ سَائِرَ التَّطَوُّعَاتِ^(٨)) وَتَقَدَّمَ.

(وَسَنَّ صَلَاةَ الاسْتِخَارَةِ وَلَوْ فِي خَيْرٍ، كَحَجٍّ) وَعُمْرَةٍ (وَجِهَادٍ، وَيُبَادِرُ

(١) أحمد (١٠/ رقم: ٢٢٩٠٧) وأبو داود (٢/ رقم: ١٢٨٣) والنسائي في «السنن الكبرى» (٢/ رقم: ٥٥١) من حديث نعيم بن همَّار. قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٥/ رقم: ١١٦٧): «صحيح». وأخرجه الترمذي (١/ رقم: ٤٧٥) من حديث أبي الدرداء وأبي ذر. قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٤٦٥): «صحيح».

(٢) مسلم (١/ رقم: ٧٤٨) من حديث زيد بن أرقم.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٥/ رقم: ٧٨٩٥).

(٤) لم أقف عليه.

(٥) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٧٣٧) من حديث عائشة.

(٦) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٧٤٦) من حديث عائشة.

(٧) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٧٤٦) من حديث عائشة.

(٨) انظر «معونة أولي النهي» لابن النجار (٢/ ٢٨٢).



بِهِ) أَيِ: الْخَيْرِ (بَعْدَهَا) أَيِ: الاسْتِخَارَةَ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا الاسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ يَقُولُ: إِذَا هُمْ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ»^(١).

(وَهِيَ رَكَعَتَانِ يَقُولُ بَعْدَهُمَا: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ. اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ - وَيُسَمِّيهِ بِعَيْنِهِ - خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ: فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاقْدُرْهُ لِي، وَيَسِّرْهُ لِي، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ [شَرٌّ لِي]^(٢) فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاصْرِفْهُ عَنِّي، وَاصْرِفْني عَنْهُ، وَاقْدُرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ) رَوَاهُ: الْبُخَارِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(٣)، وَلَفْظُهُ: «ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ» لَهُ^(٤)، وَيَقُولُ فِيهِ: «مَعَ الْعَافِيَةِ»، وَكَذَا بَعْدَ كُلِّ دُعَاءٍ.

(وَلَا يَكُونُ وَقْتُ الاسْتِخَارَةِ عَازِمًا عَلَى الْأَمْرِ) الَّذِي يَسْتَخِيرُ فِيهِ، (أَوْ) عَلَى (عَدَمِهِ، فَإِنَّهُ خِيَانَةٌ فِي التَّوَكُّلِ، ثُمَّ يَسْتَشِيرُ، فَإِذَا ظَهَرَتِ الْمَصْلَحَةُ فِي شَيْءٍ فَعَلَهُ) فَيَنْجَحُ مَطْلُوبُهُ.

(وَتُسَنُّ صَلَاةُ [١/١٤١] الْحَاجَّةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى (أَوْ) إِلَى (أَدَمِيٍّ، وَهُمَا) أَيِ:

(١) أخرجه البخاري (٢/ رقم: ١١٦٢).

(٢) من «غاية المنتهى» لمربي الكُرْمِي (٢٠١/١) و«صحيح البخاري» و«جامع الترمذي» فقط.

(٣) البخاري (٢/ رقم: ١١٦٢) و(٩/ رقم: ٧٣٩٠) والترمذي (١/ رقم: ٤٨٠) من حديث جابر.

(٤) أي: للبخاري، وهو لفظ الرواية الثانية عنده، أما لفظ الرواية الأولى ورواية الترمذي: «ثم

أرضني به» بالهمز.



صَلَاةُ الْحَاجَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَوْ إِلَى آدَمِيٍّ (رَكَعَتَانِ، يُثْنِي عَلَى اللَّهِ) تَعَالَى فِيهِمَا وَ(بَعْدَهُمَا، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ، سُبْحَانَ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، أَسْأَلُكَ مُوجِبَاتِ رَحْمَتِكَ، وَعَزَائِمَ مَغْفِرَتِكَ، وَالْغَنِيمَةَ مِنْ كُلِّ بَرٍّ، وَالسَّلَامَةَ مِنْ كُلِّ إِثْمٍ، لَا تَدْعُ لِي ذَنْبًا إِلَّا غَفَرْتَهُ، وَلَا هَمًّا إِلَّا فَرَجْتَهُ، وَلَا حَاجَةً هِيَ لَكَ رِضًا إِلَّا قَضَيْتَهَا يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ») لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ^(١).

(وَتُسَنُّ صَلَاةُ التَّوْبَةِ) إِذَا أَذْنَبَ ذَنْبًا، يَتَطَهَّرُ ثُمَّ يُصَلِّي (رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ تَعَالَى) لِحَدِيثِ: «مَا مِنْ رَجُلٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا ثُمَّ يَقُومُ فَيَتَطَهَّرُ ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، إِلَّا غُفِرَ لَهُ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحْشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ [آل عمران: ١٣٥]»، رَوَاهُ: أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ^(٢).

(وَكَذَا) يُسَنُّ (رَكَعَتَانِ) (سُنَّةٌ وَضُوءٌ عَقِبَهُ) لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا، قَالَ لِبَلَالٍ عِنْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ: «يَا بَلَالُ، حَدَّثَنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتُهُ فِي الْإِسْلَامِ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ [دَفَّ] ^(٣) نَعْلَيْكَ بَيْنَ يَدَيَّ فِي الْجَنَّةِ! فَقَالَ: مَا عَمِلْتُ

(١) الترمذي (١/ رقم: ٤٧٩) وابن ماجه (٢/ رقم: ١٣٨٤). وقال الألباني في «ضعيف الترغيب والترهيب» (١/ رقم: ٤١٦): «ضعيف جدًا».

(٢) أبو داود (٢/ رقم: ١٥١٦) والترمذي (١/ رقم: ٤٠٦) و(٥/ رقم: ٣٠٠٦) من حديث أبي بكر الصديق. قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٥/ رقم: ١٣٦١): «إسناده صحيح».

(٣) كذا في «صحيح البخاري»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «دق». ومعناها كما قال الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (ص ١١٧): «صوت مشيتك فيهما».

عَمَلًا أَرْجَى عِنْدِي أَنِّي لَمْ أَتَطَهَّرْ طَهُورًا فِي سَاعَةٍ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ إِلَّا صَلَّيْتُ بِذَلِكَ الطُّهُورِ مَا كَتَبَ اللَّهُ [لِي] ^(١) أَنْ أَصَلِّيَ ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢) ، وَلَفْظُهُ لِلْبُخَارِيِّ .

(وَلَا تُسَنُّ صَلَاةُ التَّسْبِيحِ) لِقَوْلِ أَحْمَدَ: «مَا تُعْجِبُنِي ، قِيلَ: لِمَ؟ قَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ يَصِحُّ» ، وَنَقَضَ يَدَهُ كَالْمُنْكَرِ ^(٣) . (و) قَالَ الْمُوَفَّقُ وَجَمَاعَةٌ: «(إِنْ فَعَلَهَا) إِنْسَانٌ (فَلَا بَأْسَ ؛ لِحَوَازِ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ فِي فَصَائِلِ الْأَعْمَالِ)» ^(٤) وَهَذَا الْقَوْلُ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِيهَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَلَا حَسَنٌ ، وَهُوَ غَيْرُ مُسَلَّمٍ ، فَقَدْ نَصَّ جَمَاعَةٌ مِنْ أَعْيَانِ الْمُحَدِّثِينَ عَلَى حُسْنِهِ ، وَأَجَابَ عَنْ قَوْلِ أَحْمَدَ «لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ يَصِحُّ»: «أَنَّ ذَلِكَ لَا يَنْفِي أَنْ يَكُونَ فِيهَا شَيْءٌ حَسَنٌ» ^(٥) ، وَسَتَرَاهُ قَرِيبًا .

❁ فَايِدَةٌ: قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: «قَالَ شَيْخُنَا - يَعْنِي: الشَّيْخَ تَقِيَّ الدِّينِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ -: «الْعَمَلُ بِالْخَبَرِ الضَّعِيفِ بِمَعْنَى: أَنَّ النَّفْسَ تَرْجُو ذَلِكَ الثَّوَابَ أَوْ تَخَافُ ذَلِكَ الْعِقَابَ ، وَمِثْلُهُ التَّرْغِيبُ وَالتَّرْهِيْبُ بِالْإِسْرَائِيلِيَّاتِ وَالْمَنَامَاتِ وَنَحْوِ ذَلِكَ = مِمَّا لَا يَجُوزُ بِمُجَرَّدِهِ إِثْبَاتُ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ ، لَا اسْتِحْبَابٍ وَلَا غَيْرِهِ ، لَكِنْ يَجُوزُ ذِكْرُهُ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ فِيمَا عُلِمَ حُسْنُهُ وَقُبْحُهُ بِأَدِلَّةٍ

(١) من (ب) و«صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» فقط .

(٢) البخاري (٢/ رقم: ١١٤٩) - واللفظ له - ومسلم (٢/ رقم: ٢٤٥٨) من حديث أبي هريرة .

(٣) «المغني» لابن قدامة (٢/ ٥٥١) . وانظر: «مسائل الإمام أحمد» رواية عبدالله (٢/ رقم: ٤١٣) .

(٤) «المغني» لابن قدامة (٢/ ٥٥٢) .

(٥) انظر: «نتائج الأفكار» لابن حجر (٥/ ١٨٠) .

الشَّرْعُ ؛ فَإِنَّهُ يَنْفَعُ وَلَا يَضُرُّ ، وَاعْتِقَادُ مُوجِبِهِ مِنْ قَدَرِ ثَوَابٍ وَعِقَابٍ يَتَوَقَّفُ عَلَى الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ ، وَقَالَ فِي التَّيَمُّمِ بِضَرْبَتَيْنِ : «الْعَمَلُ بِالضَّعِيفِ إِنَّمَا يُشْرَعُ فِي عَمَلٍ قَدْ عُلِمَ أَنَّهُ مَشْرُوعٌ فِي الْجُمْلَةِ ، فَإِذَا رُغِبَ فِي بَعْضِ أَنْوَاعِهِ بِخَبَرٍ ضَعِيفٍ عُمِلَ بِهِ ، أَمَّا إِبْطَاتُ سُنَّةٍ فَلَا» ^(١) ، انْتَهَى .

(وَاسْتَحَبَّهَا جَمَاعَةٌ) لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِلْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ : «يَا عَمَّاهُ ، أَلَا أُعْطِيكَ ! أَلَا أَمْنُحُكَ ! أَلَا أَفْعَلُ بِكَ ! [عَشْرًا] ^(٢) خِصَالٍ ...» ^(٣) ، ثُمَّ ذَكَرَ مَعْنَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ :

(وَهِيَ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ ، يَفْرَأُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ بِ«الْفَاتِحَةِ» وَسُورَةٍ ، ثُمَّ يُسَبِّحُ وَيَحْمَدُ وَيَهْلِلُ وَيُكَبِّرُ خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً قَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ ، ثُمَّ يَقُولُهَا) أَيُّ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، (فِي رُكُوعِهِ عَشْرًا ، ثُمَّ يَقُولُهَا [ب/١٤١] (بَعْدَ رَفْعِهِ مِنْهُ) أَيُّ : الرُّكُوعِ عَشْرًا ، (ثُمَّ كَذَلِكَ فِي سُجُودِهِ) عَشْرًا ، (ثُمَّ يَقُولُهَا (بَعْدَ رَفْعِهِ مِنْهُ) أَيُّ : السُّجُودِ (عَشْرًا ، ثُمَّ يَقُولُهَا (فِي سُجُودِهِ ثَانِيًا) عَشْرًا ، (ثُمَّ يَقُولُهَا (بَعْدَ رَفْعِهِ مِنْهُ قَبْلَ قِيَامِهِ) إِلَى الرَّكَعَةِ الثَّانِيَةِ عَشْرًا ، ثُمَّ يَفْعَلُ كَذَلِكَ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ مِنَ الْأَرْبَعِ رَكَعَاتٍ ، (يَفْعَلُهَا) أَيُّ : صَلَاةَ التَّسْبِيحِ عَلَى الْقَوْلِ بِاسْتِحْبَابِهَا (كُلَّ يَوْمٍ مَرَّةً) .

(١) «الفروع» لابن مفلح (٢/٤٠٥ - ٤٠٦) .

(٢) كَذَا فِي «سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ» ، وَهُوَ الصَّوَابُ ، وَفِي (أ) وَ(ب) : «عَشْرَةٌ» .

(٣) أَبُو دَاوُدَ (٢/ رَقْم : ١٢٩١) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١/ رَقْم : ٤٨٢) وَلَكِنْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ . وَقَالَ

الْأُبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (٥/ رَقْم : ١١٧٣) : «حَدِيثٌ صَحِيحٌ» .



(فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ) هَا كُلَّ يَوْمٍ (فَفِي كُلِّ جُمُعَةٍ مَرَّةً، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ) هَا فِي كُلِّ جُمُعَةٍ مَرَّةً، (فَفِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ) هَا كُلَّ سَنَةٍ مَرَّةً، (فَفِي كُلِّ سَنَةٍ مَرَّةً).

قَالَ النَّجْمُ الْغَيْطِيُّ^(١) فِي كِتَابِهِ «مَوَاهِبِ الْمَنَانِ فِي الْكَلَامِ عَلَى أَوَائِلِ سُورَةِ «الدُّخَانِ» مَا لَفْظُهُ: «وَفِي رِوَايَةِ الطَّبْرَانِيِّ: «فَلَوْ كَانَتْ ذُنُوبُكَ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ وَرَمَلِ عَالِجٍ، غَفَرَهَا اللَّهُ لَكَ»^(٢)، قَالَ الْحَافِظُ صَلَاحُ الدِّينِ الْعَلَايِيُّ: «حَدِيثُ صَلَاةِ التَّسْبِيحِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ أَوْ حَسَنٌ وَلَا بُدَّ»^(٣)، وَقَالَ الْإِمَامُ الْبُلْقِينِيُّ فِي «التَّدْرِيبِ»: «حَدِيثُ صَلَاةِ التَّسْبِيحِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَلَهُ طُرُقٌ يُعْضَدُ بَعْضُهَا بَعْضًا، فَهِيَ سُنَّةٌ يَنْبَغِي الْعَمَلُ بِهَا»^(٤)، وَنَهَى. وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ بَعْدَ تَخْرِيجِهِ حَدِيثَهَا: «كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ يُصَلِّيُهَا، وَتَدَاوَلَهَا الصَّالِحُونَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، وَفِي ذَلِكَ تَقْوِيَةٌ لِلْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ»^(٥).

(١) هو: محمد بن أحمد بن علي بن أبي بكر، نجم الدين الغيطي الإسكندري الشافعي، المحدثُ الحافظ، سمع الكثير وأفتى ودرس في حياة مشايخه بإذنه، وألقى الله محبته في القلوب، وكان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر يواجه بذلك الأمراء والأكابر ولا يخاف في الله لومة لائم، وله مصنفات عديدة في الحديث وغيره، توفي سنة إحدى وثمانين وتسع مئة. راجع ترجمته في: «الكواكب السائرة» للغزي (٤٦/٣).

(٢) الطبراني (١١/ رقم: ١١٦٢٢). وقال الألباني في «صحيح الجامع» (٢/ رقم: ٧٩٣٧): «صحيح».

(٣) «النقد الصحيح» للعلائي (ص ٣٠).

(٤) «التدريب» للبلقيني (١/ ٢٧٠).

(٥) «شعب الإيمان» للبيهقي (٢/ ١٢٣).

وَقَالَ [عَبْدُ الْعَزِيزِ] ^(١) بَنْ أَبِي رَوَّادٍ: «مَنْ أَرَادَ الْجَنَّةَ فَعَلَيْهِ بِصَلَاةِ التَّسْبِيحِ» ^(٢)، وَهَذَا أَقْدَمُ مِنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ، بَلْ أَقْدَمُ مَنْ رَوَى عَنْهُ فِعْلَهَا أَبُو الْجَوْزَاءِ أَوْسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ، وَكَانَ مِنْ ثِقَاتِ التَّابِعِينَ ^(٣). وَقَالَ أَبُو عَثْمَانَ الْحِيرِيُّ الزَّاهِدُ ^(٤): «مَا رَأَيْتُ لِلشَّدَائِدِ وَالْعُمُومِ مِثْلَ صَلَاةِ التَّسْبِيحِ» ^(٥). وَقَدْ نَصَّ عَلَى اسْتِحْبَابِهَا أَيْمَةُ الشَّافِعِيَّةِ الْمُتَقَدِّمُونَ وَالْمُتَأَخِّرُونَ، حَتَّى الرَّافِعِيُّ وَالنَّوَوِيُّ فِي كُتُبِهِمْ ^(٦).

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: «إِنْ صَلَّاهَا لَيْلًا فَأَحِبُّ أَنْ يُسَلَّمَ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَإِنْ صَلَّاهَا نَهَارًا فَإِنْ شَاءَ سَلَّمَ وَإِنْ شَاءَ لَمْ [يُسَلِّمْ]» ^(٧) ^(٨)، وَقِيلَ لِابْنِ الْمُبَارَكِ: «إِنْ سَهَا فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ: هَلْ يُسَبِّحُ فِي سَجْدَتَيِ السَّهْوِ عَشْرًا عَشْرًا؟ قَالَ: إِنَّمَا هِيَ ثَلَاثُ مِئَةٍ تَسْبِيحَةٍ» ^(٩)، انْتَهَى مَا أوردَهُ النَّجْمُ الْغَيْطِيُّ.

(١) من (ب) فقط.

(٢) أورده ابن ناصر الدين في «الترجيح لحديث صلاة التسبيح» (ص ٤٣).

(٣) أورده ابن ناصر الدين في «الترجيح لحديث صلاة التسبيح» (ص ٦١).

(٤) هو: سعيد بن إسماعيل بن سعيد بن منصور، أبو عثمان الحيري النيسابوري الواعظ، شيخ

الصوفية بنيسابور، وكان لهم كالجندب للعراقيين، وله كلام رائق في اليقين والتوكل والرضا،

توفي سنة ثمان وتسعين ومئتين. راجع ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٦/٩٤٤).

(٥) أورده ابن حجر في «نتائج الأفكار» (١٨٢/٥).

(٦) انظر: «الأذكار» للنووي (ص ١٥٨ - ١٥٩) و«العزير شرح الوجيز» للرافعي (٢/٦٧).

و«نتائج الأفكار» لابن حجر (١٨٢/٥).

(٧) من (ب) و«جامع الترمذي» فقط.

(٨) أخرجه الترمذي (١/ رقم: ٤٨١م).

(٩) أخرجه الترمذي (١/ ٤٩٣).



(وَأَمَّا صَلَاةُ الرَّغَائِبِ وَ) الـ(صَّلَاةُ) الْأَلْفِيَّةُ (لَيْلَةَ نِصْفِ شَعْبَانَ، فَبَدْعَةٌ لَا أَصْلَ لَهُمَا، قَالَ الشَّيْخُ، وَقَالَ: «لَيْلَةُ النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ فِيهَا فَضْلٌ، وَكَانَ [فِي]»^(١) السَّلَفِ مَنْ يُصَلِّي فِيهَا، لَكِنَّ الْجَمَاعَةَ فِيهَا لِأَحْيَائِهَا فِي الْمَسَاجِدِ بِدْعَةٌ»^(٢)، انْتَهَى).

(وَاسْتَحْبَابُ قِيَامِهَا كُلَّ لَيْلَةِ الْعِيدِ مِثْلُ) عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ (ابْنِ رَجَبٍ) الْبَغْدَادِيِّ ثُمَّ الدَّمَشْقِيِّ (فِي) كِتَابِهِ الْمُسَمَّى («اللَّطَائِفُ») فِي الْوُضَائِفِ»^(٣). وَيَعْضُدُهُ حَدِيثٌ: «مَنْ أَحْيَا لَيْلَتِي الْعِيدَيْنِ وَلَيْلَةَ النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ أَحْيَا اللَّهُ قَلْبَهُ يَوْمَ تَمُوتُ الْقُلُوبُ»، رَوَاهُ الْمُنْذِرِيُّ فِي «تَارِيخِهِ» بِسَنَدِهِ عَنِ ابْنِ كُرْدُوسٍ عَنْ أَبِيهِ»^(٤).

«قَالَ جَمَاعَةٌ: (وَلَيْلَةُ عَاشُورَاءَ، وَلَيْلَةُ أَوَّلِ رَجَبٍ، وَلَيْلَةُ نِصْفِ شَعْبَانَ). وَفِي «الرَّعَايَةِ»: [و]»^(٥) لَيْلَةَ نِصْفِ رَجَبٍ، وَفِي «الْغُنْيَةِ»: [و]»^(٦) بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَلَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ، وَهُوَ أَظْهَرُ؛ لِضَعْفِ الْأَخْبَارِ، وَهُوَ قِيَاسُ نَصِّهِ فِي صَلَاةِ التَّسْبِيحِ وَأَوَّلَى، وَفِي «آدَابِ الْقَاضِي»: [١/١٤٢] «صَلَاةُ الْقَادِمِ»،

(١) من (ب) و«غاية المنتهى» لمرعي الكرمي (٢٠٣/١) و«الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» فقط.

(٢) «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ٩٩).

(٣) «لطائف المعارف» لابن رجب (ص ٢٦٤).

(٤) أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (٣/ رقم: ٢٢٥٢) وأبو نعيم في «معرفه الصحابة» (٥/ رقم: ٥٩٠٨)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ رقم: ٩٢٤) وقال: «لا يصح».

(٥) من (ب) و«الفروع» فقط.

(٦) من (ب) و«الفروع» فقط.



وَلَمْ يَذْكُرْ أَكْثَرُهُمْ صَلَاةَ مَنْ أَرَادَ سَفَرًا، وَيَأْتِي فِي أَوَّلِ «الْحَجِّ»، قَالَهُ فِي «الْفُرُوعِ»^(١).

قُلْتُ: ذَكَرَ الْبَيْضَاوِيُّ وَغَيْرُهُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ٤٥] «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ [كَانَ] ^(٢) إِذَا حَزَبَهُ أَمْرٌ - أَي: نَابَهُ وَاشْتَدَّ عَلَيْهِ - فَرَعَ إِلَى الصَّلَاةِ»^(٣) ^(٤)، فَعَلَى هَذَا يَزَادُ: صَلَاةُ الْمُصِيبَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) «الفروع» لابن مفلح (٢/٤٠٨).

(٢) من (ب) ومصادر التخریج فقط.

(٣) أخرجه أحمد (١٠/٢٣٧٧٣) وأبو داود (٢/١٣١٣)، وابن جرير في «جامع

البيان» (١/٦١٨) وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/٦٨٤) - واللفظ لهما - من

حديث حذيفة بن اليمان. وحسنه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٣/١٧٢).

(٤) «تفسير البيضاوي» (١/٩٧).

(فَضَّلَ)



(يُسَنُّ بِتَأَكُّدٍ سُجُودُ تِلَاوَةِ) وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ^(١) وَالشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ^(٢)؛ لِحَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: «قَرَأْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ: ﴿وَالنَّجْمِ﴾، فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا»، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ^(٣). وَلِلدَّارِقُطَنِيِّ: «فَلَمْ يَسْجُدْ مِنَّا أَحَدٌ»^(٤).

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ: «أَنَّ عُمَرَ قَرَأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمِنْبَرِ سُورَةَ «النَّحْلِ»، حَتَّى إِذَا جَاءَ السَّجْدَةَ نَزَلَ فَسَجَدَ فَسَجَدَ النَّاسُ، حَتَّى إِذَا كَانَتِ الْجُمُعَةُ الْقَابِلَةَ قَرَأَ بِهَا حَتَّى إِذَا جَاءَ السَّجْدَةَ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّا نُمِرُّ بِالسُّجُودِ، فَمَنْ سَجَدَ فَقَدْ أَصَابَ، وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَسْجُدْ عُمَرُ»^(٥).

وَرَوَاهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» وَقَالَ فِيهِ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَفْرِضْ عَلَيْنَا السُّجُودَ

(١) انظر: «المبسوط» للسرخسي (٤/٢).

(٢) «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ٩١).

(٣) البخاري (٢/ رقم: ١٠٧٢، ١٠٧٣) ومسلم (١/ رقم: ٥٧٧) وأبو داود (٢/ رقم: ١٣٩٩،

١٤٠٠) والترمذي (١/ رقم: ٥٧٦) والنسائي (٢/ رقم: ٩٧٢)، ولم أقف عليه عند ابن

ماجه؛ فإنه لم يروه كما في «تحفة الأشراف» للزمري (٣/ رقم: ٣٧٣٣).

(٤) الدارقطني (٢/ رقم: ١٥٢٧).

(٥) البخاري (٢/ رقم: ١٠٧٧).



إِلَّا أَنْ نَشَاءَ»، وَلَمْ يَسْجُدْ وَمَنَعَهُمْ أَنْ يَسْجُدُوا^(١). وَكَانَ بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَمْ يُنْكَرْ، فَكَانَ إِجْمَاعًا، وَالْأَوَامِرُ بِهِ مَحْمُولَةٌ عَلَى النَّدْبِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِإِعَانَتِنَا الَّذِينَ إِذَا دُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا﴾ [السجدة: ١٥] الْمُرَادُ بِهِ: التِّزَامُ الشُّجُودِ وَاعْتِقَادُهُ، فَإِنَّ فِعْلَهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي الْإِيمَانِ إِجْمَاعًا، وَلِهَذَا قَرَنَهُ بِالتَّسْبِيحِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَسَبِّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة: ١٥]، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ.

(عَقِبَهَا) أَيِ: التَّلَاوَةِ (لِقَارِي) آيَةِ سَجْدَةٍ؛ لِمَا تَقَدَّمَ. (وَمُسْتَمَعٍ، وَهُوَ مَنْ يَقْصِدُ السَّمَاعَ).

وَالَا) يُسَنُّ الشُّجُودُ لِ(سَامِعٍ) مِنْ غَيْرِ قَصْدِ الاسْتِمَاعِ، رُوي عَنْ: عُثْمَانَ^(٢)، وَابْنِ عَبَّاسٍ^(٣)، وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ^(٤). قَالَ عُثْمَانُ: «إِنَّمَا السَّجْدَةُ عَلَى مَنْ اسْتَمَعَ»، وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ^(٥) وَعِمْرَانُ: «مَا جَلَسْنَا لَهَا».

وَقَوْلُ ابْنِ عُمَرَ: «إِنَّمَا السَّجْدَةُ عَلَى مَنْ سَمِعَهَا»^(٦)، مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا قَصَدَ.

(١) مالك (٢/ رقم: ٧٠١).

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٣/ رقم: ٥٩٠٦) وابن أبي شيبة (٣/ رقم: ٤٢٤٧) والبخاري (٤١/٢) معلقاً بصيغة الجزم، وصححه ابن حجر في «فتح الباري» (٥٥٨/٢).

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٣/ رقم: ٥٩٠٨) وابن أبي شيبة (٣/ رقم: ٤٢٤٣، ٤٢٤٥).

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٣/ رقم: ٥٩١٠) وابن أبي شيبة (٣/ رقم: ٤٢٥١) والبخاري (٤١/٢) - ٤٢ معلقاً بصيغة الجزم، وصححه ابن حجر في «فتح الباري» (٥٥٨/٢).

(٥) أخرجه عبد الرزاق (٣/ رقم: ٥٩٠٧) وابن أبي شيبة (٣/ رقم: ٤٣٩٧)، والبخاري (٤١/٢) معلقاً بصيغة الجزم، ولكن بلفظ: «اسجد فإنك إمامنا فيها».

(٦) أخرجه ابن شيبة (٣/ رقم: ٤٢٥٢).



(وَشُرِطَ) لَا سِتْحَابَ السُّجُودِ لِمُسْتَمِعٍ: (كَوْنُ قَارِيٍّ يَصْلُحُ إِمَامًا لِمُسْتَمِعٍ) وَلَوْ فِي نَفْلٍ، (فَلَا يَسْجُدُ) مُسْتَمِعٌ (إِنْ لَمْ يَسْجُدْ) تَالٍ؛ لِحَدِيثِ عَطَاءٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى إِلَى نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَرَأَ رَجُلٌ سَجْدَةً ثُمَّ نَظَرَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّكَ كُنْتَ إِمَامَنَا، وَلَوْ سَجَدْتَ لَسَجَدْنَا»، رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» وَغَيْرُهُ^(١).

(وَلَا) يَسْجُدُ (قُدَامَهُ) أَيِ: التَّالِي، (أَوْ عَنْ يَسَارِهِ مَعَ خُلُوِّ يَمِينِهِ) أَيِ: التَّالِي عَنْ سَاجِدٍ مَعَهُ؛ لِعَدَمِ صِحَّةِ الْاِئْتِمَامِ بِهِ إِذَنْ، فَإِنْ سَجَدَ عَنْ يَمِينِهِ مَعَهُ جَازٌ، وَكَذَا عَنْ يَسَارِهِ مَعَ مَنْ عَلَى يَمِينِهِ. (وَيَتَجَهُّ: وَلَا) يَسْجُدُ مُسْتَمِعٌ (خَلْفَهُ) أَيِ: تَالٍ (فَذَا) لِعَدَمِ صِحَّةِ الْاِئْتِمَامِ إِذَنْ.

(وَلَا) يَسْجُدُ (رَجُلٌ) مُسْتَمِعٌ وَخُنْثَى (لِلتَّلَاوَةِ امْرَأَةً وَ) تِلَاوَةً (خُنْثَى) لِعَدَمِ صِحَّةِ اِئْتِمَامِهِ بِهِمَا، (وَيَسْجُدُ) مُسْتَمِعٌ مِنْ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ وَخُنْثَى (لِلتَّلَاوَةِ) رَجُلٍ (أُمِّيٍّ، وَ) تِلَاوَةٍ (زَمَنِ، وَ) تِلَاوَةٍ (مُمَيِّزٍ) لِأَنَّ قِرَاءَةَ «الْفَاتِحَةِ» وَالْقِيَامَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ فِي النَّفْلِ، وَاقْتِدَاءُ الرَّجُلِ بِالْمُمَيِّزِ يَصِحُّ فِي النَّفْلِ. (وَيَتَجَهُّ: لَا) فَاسِقٍ لِعَدَمِ صِحَّةِ الْاِئْتِمَامِ بِهِ كَمَا يَأْتِي.

(وَلَا يَضُرُّ رَفْعُ رَأْسِ) [١٤٢/ب] مُسْتَمِعٍ مِنَ السُّجُودِ، (وَسَلَامُهُ) أَيِ: الْمُسْتَمِعِ (قَبْلَ قَارِيٍّ) فِي غَيْرِ صَلَاةٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ إِمَامًا لَهُ حَقِيقَةٌ، بَلْ بِمَنْزِلَتِهِ، وَأَمَّا الْمَأْمُومُ فِي الصَّلَاةِ فَلَا يَرْفَعُ قَبْلَ إِمَامِهِ كَسُّجُودِ الصُّلْبِ.

(١) الشافعي في «مسنده» (١/ رقم: ٧٧٦) وابن وهب في «الجامع» (٣٧٢). قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٤٧٣): «ضعيف».



(وَسُنَّ تَكَرُّرُ سُجُودٍ بِتَكَرَّارِ تِلَاوَةِ) لِأَنَّهَا سُنَّةٌ، فَتَكَرَّرَتْ بِتَكَرَّارِهَا كَرَكْعَتَيِ الطَّوَافِ بِتَكَرَّارِهِ، وَإِنْ سَمِعَ سَجْدَتَيْنِ مَعًا سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، (حَتَّى فِي طَوَافٍ وَصَلَاةٍ) لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا السَّجْدَةَ، فَيَسْجُدُ وَنَسْجُدُ مَعَهُ حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدُنَا مَكَانًا لِحَبْثِهِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١).

(مَعَ قِصْرِ فَضْلٍ) بَيْنَ السُّجُودِ وَسَبِّهِ، فَإِنْ طَالَ الْفَضْلُ لَمْ يَسْجُدْ؛ لِفَوَاتِ مَحَلِّهِ، فَ(يَتِمُّ مُحَدِّثُ بَشْرَطِهِ) مَعَ قِصْرِ الْفَضْلِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ تَوَضَّأَ لَطُولِ الْفَضْلِ، وَلَا يَتِمُّ لَهَا مَعَ وُجُودِ الْمَاءِ وَقُدْرَتِهِ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ؛ لِفَقْدِ شَرْطِ التَّيَمُّمِ. (وَيَوْمِي رَاكِبٌ) بِسُجُودٍ تِلَاوَةٍ؛ حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ كَسَائِرِ النَّوَافِلِ. (وَيَسْجُدُ) (الْمَاشِدِ) الْمُسَافِرُ بِالْأَرْضِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، كَمَا يَسْجُدُ فِي النَّافِلَةِ.

(وَكُرِّهَ جَمْعُ آيَاتِ) (السُّجُودِ) فِي رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ وَقْتٍ وَاحِدٍ، (و) كُرِّهَ أَيْضًا (حَذْفُهَا) أَيُّ: أَنْ يُسْقِطَهَا مِنْ قِرَاءَتِهِ؛ لِئَلَّا يَسْجُدَ لَهَا. قَالَ الْمُؤَفِّقُ: «كِلَاهُمَا مُحَدَّثٌ، وَفِيهِ إِخْلَالٌ بِالتَّرْتِيبِ»^(٢).

(وَهِيَ) أَيُّ: آيَاتُ السُّجُودِ (أَرْبَعُ عَشْرَةَ سَجْدَةً) فِي «الْأَعْرَافِ» وَ«الرَّعْدِ» وَ«النَّحْلِ» وَ«الْإِسْرَاءِ» وَ«مَرْيَمَ» سَجْدَةً سَجْدَةً، وَ(فِي «الْحَجِّ» ثِنْتَانِ)، وَفِي «الْفُرْقَانِ» وَ«النَّمْلِ» وَ«الْمَرْ ① تَنْزِيلٌ» [السجدة: ١ - ٢] وَ«حَمَّ» السَّجْدَةِ وَ«النَّجْمِ» وَ«الْإِنْشِقَاقِ» وَ«أَقْرَأَ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ»^(٣).

(١) البخاري (٢/ رقم: ١٠٧٥) ومسلم (١/ رقم: ٥٧٥).

(٢) «الكافي» لابن قدامة (١/ ٣٦٣).

(٣) انظر: «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن هانئ (١/ رقم: ٤٨٨).



رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ عُمَرَ^(١) وَعَلِيٍّ^(٢) وَابْنِ عُمَرَ^(٣) وَابْنِ عَبَّاسٍ^(٤) وَأَبِي الدَّرْدَاءِ^(٥) وَأَبِي مُوسَى^(٦): «أَتَهُمْ سَجَدُوا فِي «الْحَجِّ» سَجْدَتَيْنِ».

وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَى عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفْضَلَتْ سُورَةُ «الْحَجِّ» بِأَنَّ فِيهَا سَجْدَتَيْنِ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْهُمَا فَلَا يَقْرَأْهَا»، رَوَاهُ: أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ^(٧)، وَاحْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ^(٨).

«وَسَجَدَ ﷻ فِي «النَّجْمِ» وَسَجَدَ مَعَهُ الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ»، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٩).

(١) لم أقف عليه عند أحمد، وأخرجه عبد الرزاق (٣/ رقم: ٥٨٩٠) وابن أبي شيبة (٣/ رقم: ٤٣١٨).

(٢) لم أقف عليه عند أحمد، وأخرجه ابن أبي شيبة (٣/ رقم: ٤٣٢٢) والبيهقي (٤/ رقم: ٣٧٨٥).

(٣) لم أقف عليه عند أحمد، وأخرجه مالك (٢/ رقم: ٦٩٩) وعبد الرزاق (٣/ رقم: ٥٨٩٠، ٥٨٩١) والحاكم (٢/ ٣٩٠) والبيهقي (٤/ رقم: ٣٧٨٤).

(٤) لم أقف عليه عند أحمد، وأخرجه عبد الرزاق (٣/ رقم: ٥٨٩٤) وابن أبي شيبة (٣/ رقم: ٤٣٢١) والحاكم (٢/ ٣٩٠) والبيهقي (٤/ رقم: ٣٧٨٨، ٣٧٨٩).

(٥) لم أقف عليه عند أحمد، وأخرجه ابن أبي شيبة (٣/ رقم: ٤٣٢٠) والحاكم (٢/ ٣٩١) والبيهقي (٤/ رقم: ٣٧٩٠، ٣٧٩١).

(٦) لم أقف عليه عند أحمد، وأخرجه ابن أبي شيبة (٣/ رقم: ٤٣٨٨) والحاكم (٢/ ٣٩١) والبيهقي (٤/ رقم: ٣٧٨٧).

(٧) أحمد (٧/ رقم: ١٧٦٣٨، ١٧٦٨٤) وأبو داود (٢/ رقم: ١٣٩٧). قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٥/ رقم: ١٢٦٥): «صحيح دون قوله: «ومن لم يسجدهما...»».

(٨) «مسائل الإمام أحمد» رواية عبد الله (٢/ رقم: ٤٨٩).

(٩) البخاري (٢/ رقم: ١٠٧١) و(٦/ رقم: ٤٨٦٢).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «سَجَدْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي «الْإِنْشِقَاقِ» وَفِي «الْأَوَّلِ» بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ»^(١)، رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(وَسَجْدَةُ «ص») لَيْسَتْ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ، بَلْ هِيَ (سَجْدَةُ شُكْرِ) يَسْجُدُهَا خَارِجَ الصَّلَاةِ؛ لِمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: ««ص» لَيْسَتْ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِيهَا»^(٢)، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «سَجَدَهَا دَاوُدُ تَوْبَةً، وَتَسْجُدُهَا شُكْرًا»، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ^(٣). وَتَبْطُلُ بِهَا صَلَاةٌ غَيْرُ جَاهِلٍ وَنَاسٍ كَسَائِرِ سَجَدَاتِ الشُّكْرِ.

(و) أَحْكَامُ (سُجُودِ تِلَاوَةِ وَشُكْرِ ك) أَحْكَامِ صَلَاةٍ (نَافِلَةٍ، فِيمَا يُعْتَبَرُ لَهَا مِنْ شَرْطٍ) كَطَهَارَةِ وَاسْتِقْبَالِ، (وَرُكْنٍ) كَطُمَأْنِينَةٍ وَسُجُودٍ عَلَى الْأَعْضَاءِ السَّبْعَةِ، (وَوَاجِبٍ) كَتَسْبِيحٍ وَتَكْبِيرٍ، (سِوَى تَكْبِيرَةِ إِحْرَامٍ) إِذْ لَهُ أَنْ يُكَبَّرَ وَهُوَ هَاوٍ لِلْسُّجُودِ، (و) سِوَى (تَشَهُدٍ) لِأَنَّهُمَا صَلَاةٌ لَا رُكُوعَ فِيهَا، فَلَمْ يُشْرَعْ فِيهِمَا التَّشَهُدُ كَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ، بَلْ لَا يَسُنُّ، نَصَّ عَلَيْهِ^(٤).

(وَكَذَا جُلُوسٌ لِتَسْلِيمٍ) فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ؛ لِأَنَّ السَّلَامَ يَعْقُبُهُ، فَشُرِعَ لِيَكُونَ سَلَامُهُ فِي حَالِ جُلُوسِهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ، لَكِنْ هَذَا الْجُلُوسُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ (عَلَى مَا بَحَثْنَاهُ فِي «الْإِقْنَاعِ») بِقَوْلِهِ: «وَلَعَلَّ

(١) مسلم (١/ رقم: ٥٧٨).

(٢) البخاري (٢/ رقم: ١٠٦٩) و(٤/ رقم: ٣٤٢٢).

(٣) النسائي (٢/ رقم: ٩٦٩) من حديث ابن عباس. قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود»

(٥/ ١٥٤): «إسناده صحيح».

(٤) «مسائل حرب الكرماني» (٣٨٤/ الغامدي).



جُلُوسُهُ نَذْبٌ»^(١). قَالَ شَارِحُهُ: «وَلِهَذَا [١/١٤٣] لَمْ يَذْكُرُوا جُلُوسَهُ فِي الصَّلَاةِ لِذَلِكَ»، قَالَهُ فِي «الْفُرُوعِ»، وَتَبِعَهُ عَلَى مَعْنَاهُ فِي «الْمُبْدِعِ»^(٢)، انْتَهَى.

(وَالْأَفْضَلُ سُجُودٌ عَنْ قِيَامٍ) تَشْبِيهَا لَهُ بِصَلَاةِ النَّفْلِ، وَرَوَى إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيهِ عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّهَا كَانَتْ تَقْرَأُ فِي الْمُصْحَفِ، فَإِذَا انْتَهَتْ إِلَى السَّجْدَةِ قَامَتْ فَسَجَدَتْ»^(٣).

(و) إِنْ سَجَدَ الْقَارِئُ أَوْ الْمُسْتَمِعُ لِلتَّلَاوَةِ (يَرْفَعُ يَدَيْهِ، وَلَوْ) كَانَ (فِي صَلَاةٍ) نَذْبًا؛ لِمَا رَوَى وَائِلُ بْنُ حُجْرٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ رَفْعٍ وَخَفْضٍ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي التَّكْبِيرِ»^(٤).

(وَإِنْ زَادَ فِي سُجُودِهِ) لِلتَّلَاوَةِ (عَلَى) [مَا يَقُولُ]^(٥) فِي سُجُودِ صَلْبِ الصَّلَاةِ، وَهُوَ: (سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى) (وُجُوبًا)، قَالَهُ فِي «الْمُبْدِعِ»^(٦). (مِمَّا وَرَدَ فَحَسَنٌ، وَمِنْهُ) أَيُّ: مِمَّا وَرَدَ: (اللَّهُمَّ اكْتُبْ لِي بِهَا عِنْدَكَ أَجْرًا، وَضَعْ) أَيُّ: امْحُ (عَنِّي بِهَا وَزْرًا، وَاجْعَلْهَا لِي عِنْدَكَ ذُخْرًا، وَتَقَبَّلْهَا مِنِّي كَمَا تَقَبَّلْتَهَا

(١) «الإقناع» للحجّاوي (١/٢٤٠).

(٢) «كشف القناع» للبهوتي (٣/١٢٣).

(٣) «مسائل حرب الكرماني» (٤٠٩/ الغامدي).

(٤) أخرجه الطيالسي (٢/ رقم: ١١١٤) وابن أبي شيبة (٣/ رقم: ٣٠٥٩) وأحمد (٨/ رقم: ١٩١٥٥) والدارمي (١٣٨٦). قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٣/٣١١): «إسناده حسن». انظر للفائدة: «زاد المعاد» لابن القيم (١/٢١٥) و«فتح الباري» لابن رجب (٣٥٣/٦ - ٣٥٤).

(٥) من (ب) فقط.

(٦) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٢/٣٩).



مِنْ عَبْدِكَ دَاوُدَ) لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَوَاهُ: أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(١) وَقَالَ: «غَرِيبٌ». وَمِنْهُ أَيْضًا: «سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ»^(٢).

(وَلَا يَسْجُدُ مَأْمُومٌ إِلَّا لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ إِنْ سَجَدَ) إِمَامُهُ؛ لِأَنَّ الْمَأْمُومَ مَأْمُورٌ بِاسْتِمَاعِ قِرَاءَةِ إِمَامِهِ، فَلَا تَكُونُ قِرَاءَةُ غَيْرِ إِمَامِهِ سَبَبًا لِاسْتِحْبَابِ السُّجُودِ فِي حَقِّهِ، وَ(لَا) يَسْجُدُ مَأْمُومٌ (لِقِرَاءَةِ نَفْسِهِ) لِأَنَّهُ اخْتِلَافٌ عَلَى الْإِمَامِ، وَهُوَ مَنْهِيٌّ عَنْهُ، (أَوْ) أَيُّ: وَلَا يَسْجُدُ مَأْمُومٌ لِقِرَاءَةِ (غَيْرِ إِمَامِهِ) سَوَاءً كَانَ التَّالِي فِي صَلَاةٍ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ الْمُصَلِّيَ غَيْرَ الْمَأْمُومِ مَأْمُورٌ بِاسْتِمَاعِ قِرَاءَةِ نَفْسِهِ وَالِاسْتِغَالِ بِصَلَاتِهِ، وَالْمَأْمُومُ مُسْتَعِلٌّ بِاسْتِمَاعِ قِرَاءَةِ إِمَامِهِ كَمَا تَقَدَّمَ.

(وَلَا) يَسْجُدُ (الْإِمَامُ) وَكَذَا الْمُتَفَرِّدُ (لِقِرَاءَةِ غَيْرِهِ) لِمَا تَقَدَّمَ، (فَإِنْ فَعَلَ) عَمْدًا (بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ زَادَ فِيهَا سُجُودًا. (وَيَتَجَهَّ: لَا) يَتَوَجَّهَ الْبُطْلَانُ لِ(نَاسٍ وَجَاهِلٍ) كَمَا لَوْ زَادَ فِيهَا سُجُودًا كَذَلِكَ، (وَيَلْزَمُ مَأْمُومًا مُتَابِعَةً إِمَامِهِ) إِذَا سَجَدَ لِلتَّلَاوَةِ (فِي صَلَاةٍ جَهْرٍ) لِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا»^(٣).

(وَيَتَجَهَّ) إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى الْمَأْمُومِ مُتَابِعَةُ إِمَامِهِ (إِنْ سَمِعَ) قِرَاءَتَهُ، وَإِلَّا

(١) لم أقف عليه عند أبي داود، أخرجه ابن ماجه (٢/ رقم: ١٠٥٣) والترمذي (١/ رقم: ٥٧٩) و(٥/ رقم: ٣٤٢٤). وحسنه الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٦/ رقم: ٢٧١٠).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ رقم: ٤٤٠٥، ٤٤٠٧) وأحمد (١١/ رقم: ٢٤٦٥٦) و(١٢/ رقم: ٢٦٤٦١) وأبو داود (٢/ رقم: ١٤٠٩) والترمذي (١/ رقم: ٥٨٠) و(٥/ رقم: ٣٤٢٥).

والنسائي (٢/ رقم: ١١٤٠) من حديث عائشة. قال الترمذي: «حسن صحيح».

(٣) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٧٢٢) ومسلم (١/ رقم: ٤١٤) من حديث أبي هريرة.

فَهِيَ فِي حَقِّهِ كَصَلَاةِ السَّرِّ، وَصَرَّحَ فِي «شَرْحِ الْإِفْنَاعِ» بِلُزُومِ الْمُتَابَعَةِ فِي الصَّلَاةِ الْجَهْرِيَّةِ، وَلَوْ كَانَ هُنَاكَ مَانِعٌ مِنَ السَّمَاعِ كَبُعْدٍ وَطَرَشٍ، قَالَ: «لِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ وَجُوبَ الْمُتَابَعَةِ»^(١)، فَتَأَمَّلْ.

وَالَا يَلْزَمُ مَأْمُومًا مُتَابَعَةُ إِمَامِهِ فِي صَلَاةِ (سِرٍّ) قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «وَقِيلَ: «تَلْزَمُهُ مُتَابَعَتُهُ»، اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَالْمُصَنِّفُ»^(٢) يَعْنِي: الْمُؤَفَّقُ. (فَلَوْ تَرَكَهَا) أَي: تَرَكَ الْمَأْمُومُ مُتَابَعَةَ إِمَامِهِ فِي سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ فِي الصَّلَاةِ الْجَهْرِيَّةِ (عَمْدًا بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ؛ لِتَعَمُّدِهِ تَرَكَ الْوَاجِبَ، وَجَزَمَ فِي «الْحَاوِي الْكَبِيرِ» بَعْدَمَ الْبُطْلَانِ؛ لِجَزْمِهِ بَعْدَمَ لُزُومِ الْمُتَابَعَةِ^(٣).

(وَكُرِّهَ قِرَاءَةُ إِمَامٍ) آيَةً (سَجْدَةٍ بِصَلَاةِ سِرٍّ) لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَسْجُدَ لَهَا فَيَخْبِطُ وَيُبْهِمُ عَلَى الْمَأْمُومِ، وَتَرَكَ السَّبَبَ الْمُفْضِي إِلَى ذَلِكَ أَوْلَى، أَوْ لَا يَسْجُدُ لَهَا فَيَكُونُ تَارِكًا لِلْسَّنَةِ.

(و) يُكْرَهُ لِلْإِمَامِ (سُجُودُهُ لَهَا) أَي: لِقِرَاءَةِ آيَةِ سَجْدَةٍ فِي صَلَاةِ سِرٍّ؛ لِأَنَّهُ يَخْبِطُ عَلَى الْمَأْمُومِينَ. (و) إِنْ سَجَدَ الْإِمَامُ فِي صَلَاةِ السَّرِّ، (يُخَيَّرُ) (الْمَأْمُومُ) بَيْنَ الْمُتَابَعَةِ وَتَرْكِهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِتَالٍ وَلَا مُسْتَمِعٍ، (و) إِنْ [١/٤٣] (يَتَابَعُ) كَانَ (أَوْلَى) لِعُمُومِ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ»^(٤).

(١) «كشاف القناع» للهُوتِي (١١٩/٣).

(٢) «الإنصاف» للمَزْدَاوِي (٢٣٣/٤).

(٣) «الحاوي» لأبي طالب البصري (٣٧١/١).

(٤) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٧٢٢) ومسلم (١/ رقم: ٤١٤) من حديث أبي هريرة.



(وَإِذَا سَجَدَ مُصَلٍّ) لِلتَّلَاوَةِ (ثُمَّ قَامَ، فَإِنْ شَاءَ رَكَعَ فِي الْحَالِ) مِنْ غَيْرِ قِرَاءَةٍ، (وَإِنْ شَاءَ قَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ) وَرَوِيَ الرُّكُوعُ مِنْ غَيْرِ قِرَاءَةٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ^(١)، وَلَا يُجْزِئُ رُكُوعُ صَلَاةٍ وَلَا سُجُودُهَا عَنْ سُجُودِ تِلَاوَةِ نَصٍّ^(٢).

(وَيَتَجَهَّ: وَتَبْطُلُ) الصَّلَاةُ (لِعَالِمٍ نَوَاهُمَا) أَيُّ: رُكُوعَ الصَّلَاةِ أَوْ سُجُودَهَا مَعَ سُجُودِ التَّلَاوَةِ، قَالَ فِي «الْمُذْهَبِ»: «إِنْ جَعَلَ مَكَانَ السُّجُودِ رُكُوعًا لَمْ يُجْزِئْهُ، وَبَطُلَتْ صَلَاتُهُ»^(٣). وَقَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «وَقَالَ فِي «الْفَائِقِ»: «لَا يَقُومُ الرُّكُوعُ مَقَامَهُ، وَتَقُومُ سَجْدَةُ الصَّلَاةِ عَنْهُ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ»، وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ»^(٤).

(و) يَتَجَهَّ: (لَا تُجْزِئُ) سَجْدَةُ نَوَى بِهَا سُجُودَ الصَّلَاةِ وَالتَّلَاوَةِ (لِنَاسٍ وَجَاهِلٍ) فَيُعِيدُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ شَرَعَ فِي قِرَاءَةِ الَّتِي بَعْدَهَا.

(وَسَنَّ سُجُودُ شُكْرِ) لِلَّهِ تَعَالَى (عِنْدَ تَجَدُّدِ نَعَمٍ) ظَاهِرُهُ: مُطْلَقًا، (و) عِنْدَ (انْدِفَاعِ نَعَمٍ عَامَّةٍ) لَهُ وَلِلنَّاسِ، (أَوْ خَاصَّةٍ بِهِ ظَاهِرَةٌ) كَتَجَدُّدِ وَلَدٍ، وَنَصْرِ عَلَى عَدُوٍّ؛ لِحَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَتَاهُ أَمْرٌ يُسِّرُ بِهِ خَرَّ سَاجِدًا»، رَوَاهُ: أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: «حَسَنٌ غَرِيبٌ»، وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ^(٥)، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ^(٦).

(١) أخرجه عبد الرزاق (٣/ رقم: ٥٩٢٢).

(٢) «المستوعب» للسائري (١/ ٢١١).

(٣) انظر: «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٢/ ٣٦).

(٤) «الإنصاف» للمزداوي (٤/ ٢١٧ - ٢١٨).

(٥) أحمد (٩/ رقم: ٢٠٧٨٥) والترمذي (٣/ رقم: ١٥٧٨) من حديث أبي بكر.

(٦) الحاكم (١/ ٢٧٦).



وَفُهُم مِّنْ قَوْلِهِ: «تَجَدَّدِ نَعِمٍ» أَنَّهُ لَا يَسْجُدُ لِذَوَامِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ، فَلَوْ شَرَعَ السُّجُودَ لَهُ لَا اسْتَعْرَقَ بِهِ عُمَرُ.

(وَالْأَيُّ: وَإِنْ لَمْ نَشْتَرِطْ فِي النِّعْمَةِ الظُّهُورَ، (فَنِعْمَ اللَّهُ فِي كُلِّ وَقْتٍ لَا تُحْصَى) وَالْعُقْلَاءُ يَهْتَنُونَ بِالسَّلَامَةِ مِنَ الْعَارِضِ، وَلَا يَفْعَلُونَهُ فِي كُلِّ سَاعَةٍ. وَإِنْ سَجَدَ لِشُكْرِ فِي صَلَاةٍ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) إِنْ كَانَ عَالِمًا عَامِدًا؛ لِأَنَّ سَبَبَهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِالصَّلَاةِ، بِخِلَافِ سُجُودِ التَّلَاوَةِ، وَ(لَا) تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِهِ مِنْ (جَاهِلٍ وَنَاسٍ) كَمَا لَوْ زَادَ فِيهَا سُجُودًا لِذَلِكَ.

(وَصِفَتُهُ) أَيُّ: سُجُودِ الشُّكْرِ (وَأَحْكَامُهُ كَسُجُودِ تِلَاوَةِ) فَيَكْبَرُ إِذَا سَجَدَ وَإِذَا رَفَعَ، وَيَقُولُ فِيهِ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى»، وَيَجْلِسُ إِذَا رَفَعَ، وَيُسَلِّمُ، وَتُجْزِئُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً، وَقَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «وَعِنْدَ الشَّيْخِ تَقِيٍّ الدِّينِ: سُجُودُ التَّلَاوَةِ وَسُجُودُ الشُّكْرِ خَارِجُ الصَّلَاةِ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى وُضُوءٍ، [وَبِالْوُضُوءِ]»^(١) أَفْضَلُ»^(٢)، انْتَهَى. قُلْتُ: وَهُوَ اخْتِيَارُ الْبُخَارِيِّ^(٣)، وَمَذْهَبُ ابْنِ عُمَرَ^(٤).

(وَمَنْ رَأَى مُبْتَلًى فِي دِينِهِ سَجَدَ نَذْبًا بِحُضُورِهِ وَغَيْرِهِ) أَيُّ: وَبِغَيْرِ حُضُورِهِ، (وَقَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَافَانِي مِمَّا ابْتَلَاكَ بِهِ، وَفَضَّلَنِي عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقَ تَفْضِيلًا» (لِمَا وَرَدَ فِي ذَلِكَ)^(٥).

(١) كذا في «الإنصاف»، وهو الأليق بالسياق، وفي (ب): «الوضوء»، وليست في (أ).

(٢) «الإنصاف» للمزداوي (٢٠٩/٤).

(٣) البخاري (٤١/٢).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ رقم: ٤٣٥٤) وعلقه البخاري (٤١/٢) بصيغة الجزم.

(٥) أخرجه الطيالسي (١/ رقم: ١٣) والترمذي (٥/ رقم: ٣٤٣١) وابن ماجه (٥/ رقم: ٣٨٩٢) =



(وَإِنْ كَانَ) مُبْتَلًى (فِي بَدَنِهِ سَجَدَ وَقَالَ ذَلِكَ وَكْتَمَهُ مِنْهُ) لِئَلَّا يَنْكَسِرَ قَلْبُهُ، (وَيَسْأَلُ اللَّهُ الْعَافِيَةَ) قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: «كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يَسْأَلُوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ بِحَضْرَةِ الْمُبْتَلَى»، ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(١). وَرَوَى الْحَاكِمُ: أَنَّهُ ﷺ سَجَدَ لِرُؤْيَا زَمِنْ^(٢)، وَأُخْرَى لِرُؤْيَا نُغَاشِي^(٣) - بِالنُّونِ، وَالْغَيْنِ [وَالشَّيْنِ]^(٤) الْمُعْجَمَتَيْنِ - قِيلَ: «نَاقِصُ الْخِلْقَةِ»، وَقِيلَ: «الْمُبْتَلَى»، وَقِيلَ: «مُخْتَلِطُ الْعَقْلِ»^(٥).

(«وَلَا يُكْرَهُ سُجُودٌ وَتَغْفِيرٌ وَجْهٍ بِتُرَابٍ لِأَجْلِ الدُّعَاءِ) وَلَا شَيْءٌ يَمْنَعُهُ، (وَالْمَكْرُوهُ) هُوَ الدُّعَاءُ بِالسَّبَبِ»، قَالَ الشَّيْخُ (تَقِيُّ الدِّينِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ ﷺ)^(٦).



= من حديث ابن عمر. وأخرجه الترمذي (٥/ رقم: ٣٤٣٢) والطبراني في «الدعاء» (٢/ رقم: ٧٩٩) من حديث أبي هريرة. وقواه الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢/ رقم: ٦٠٣).

(١) «بهجة المجالس» لابن عبد البر (٣٨٥/١).

(٢) الحاكم (٢٧٦/١) معلقاً، وأخرجه البيهقي في «معركة السنن» (٣/ رقم: ٤٧٥٤) عن عرفة السلمي مرسلًا.

(٣) الحاكم (٢٧٦/١) معلقاً، وأخرجه عبد الرزاق (٣/ رقم: ٥٩٦٠) وابن أبي شيبة (٥/ رقم: ٨٤٩٨) والبيهقي (٤/ رقم: ٣٩٩٥). قال أبو حاتم كما في «العلل» (٢/ رقم: ٤٨٠): «حديث منكر». وانظر: «البدر المنير» لابن الملقن (٤/ ٢٧٢).

(٤) من «كشف القناع» للبهوتي (٣/ ١٣٠) فقط.

(٥) أكثر أهل اللغة والغريب على أنه: القصيرُ القامة، الصَّغِيرُ الجُثَّةُ، الضَّعِيفُ الحَرَكَةُ. انظر للفائدة: «البدر المنير» لابن الملقن (٤/ ٢٧٣ - ٢٧٤).

(٦) «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ٩٢).



(فَضَّلَ)

فِي ذِكْرِ الْأَوْقَاتِ الَّتِي نُهِيَ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا



(أَوْقَاتُ النَّهْيِ خَمْسَةٌ):

أَحَدُهَا: (مِنْ طُلُوعِ) الـ (فَجْرِ) الثَّانِي (لِطُلُوعِ) الـ (شَّمْسِ) لِحَدِيثِ: «إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ»^(١)، اِحْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ^(٢)، وَرَوَاهُ هُوَ وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ رِوَايَةِ [ابْنِ عُمَرَ]^(٣)^(٤)، وَلَا يُعَارِضُهُ [١/١٤٤] حَدِيثُ [أَبِي]^(٥) سَعِيدٍ وَغَيْرُهُ: «وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»^(٦)؛ لِأَنَّهُ دَلِيلُ خِطَابٍ، فَالْمَنْطُوقُ أَوَّلَى مِنْهُ.

(و) الثَّانِي: (مِنْ طُلُوعِهَا لِارْتِفَاعِهَا قَدَرِ رُمُحٍ) فِي رَأْيِ الْعَيْنِ.

- (١) صححه الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٤٨٧) بمجموع طرقه.
- (٢) في «مسائله» رواية صالح، كما في «شرح الخرقى» للزركشي (٢/ ٥٦).
- (٣) كذا في «مسند أحمد» و«سنن أبي داود»، وهو الصواب، وفي (أ): «أبي عمرو»، وفي (ب): «أبي عمر».
- (٤) أحمد (٣/ رقم: ٥٩١٥) وأبو داود (٢/ رقم: ١٢٧٢). وحسنه الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ ٢٣٣) بمجموع طرقه.
- (٥) من «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» فقط.
- (٦) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٥٨٦) ومسلم (١/ رقم: ٨٢٧)، وأخرجه أيضاً البخاري (١/ رقم: ٥٨٤، ٥٨٦) ومسلم (١/ رقم: ٨٢٥) من حديث أبي هريرة.



(و) الثَّالِثُ: (عِنْدَ قِيَامِهَا) أَي: الشَّمْسُ، أَي: انْتِصَابِهَا وَسَطَ الْفَلَكَ وَلَوْ يَوْمَ جُمُعَةٍ، (حَتَّى تَزُولَ) عَنْ وَسَطِ الْفَلَكَ.

(و) الرَّابِعُ: (مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ) تَامَّةً، (وَلَوْ) كَانَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ (مَجْمُوعَةً) مَعَ الظُّهْرِ (وَقْتُ) الـ(ظُّهْرِ، لـ) شُرُوعِ الشَّمْسِ فِي الـ(غُرُوبِ) لِمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١). فَمَنْ صَلَّى الْعَصَرَ مُنِعَ مِنَ التَّطَوُّعِ إِلَّا مَا يُسْتَنْبِئُ، وَمَنْ لَمْ يُصَلِّهَا لَمْ يُمْنَعِ مِنَ التَّنْفُلِ.

(وَلَا اغْتِبَارَ) لِمَنْ لَمْ يُصَلِّ الْعَصَرَ (بِصَلَاةٍ غَيْرِهِ) بَلْ بِصَلَاةِ نَفْسِهِ، يَعْنِي: يَجُوزُ لَهُ التَّنْفُلُ وَلَوْ صَلَّى غَيْرُهُ، (وَلَا) عِبْرَةٌ أَيْضًا (بِشُرُوعِهِ) فِيهَا (قَبْلَ فَرَاغِهَا) فَلَوْ أَحْرَمَ [بِهَا]^(٢) ثُمَّ قَلَبَهَا نَفْلًا أَوْ قَطَعَهَا لَمْ يُمْنَعِ مِنَ التَّطَوُّعِ حَتَّى يُصَلِّيَهَا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ»، وَلَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ إِلَّا بِفَرَاغِهَا.

(و) الْخَامِسُ مِنْ أَوْقَاتِ النَّهْيِ: (عِنْدَ غُرُوبِ) الشَّمْسِ، أَي: شُرُوعِهَا فِي الْغُرُوبِ، (حَتَّى يَتِمَّ) غُرُوبُهَا؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

(فَيَحْرُمُ إِيقَاعُ تَطَوُّعٍ بِصَلَاةٍ، (أَوْ) إِيقَاعُ (بَعْضِهِ) أَي: التَّطَوُّعِ (فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ) الْخَمْسَةِ، كَأَن شَرَعَ فِي التَّطَوُّعِ، فَدَخَلَ وَقْتُ النَّهْيِ وَ[الْمُتَطَوُّعُ]^(٣)

(١) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٥٨٦) ومسلم (١/ رقم: ٨٢٧).

(٢) من (ب) فقط.

(٣) كذا في «كشف الفناع» للبهوتي (١٣٧/٣)، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «التطوع».

فِي الصَّلَاةِ ، [فَتَحْرُمُ] ^(١) عَلَيْهِ الاسْتِدَامَةُ ؛ لِعُمُومِ مَا تَقَدَّمَ . (حَتَّى صَلَاةً عَلَى قَبْرِ) وَلَوْ كَانَ لَهُ دُونَ شَهْرٍ ، وَحَتَّى صَلَاةً عَلَى مَيِّتٍ (غَائِبٍ) لِأَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْجَنَازَةِ إِنَّمَا أُبِيحَتْ وَقْتُ النَّهْيِ خَشْيَةَ تَغْيِيرِ الْمَيِّتِ ، وَهَذَا الْمَعْنَى مُتَنَفٍّ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ وَالْغَائِبِ .

(«وَلَا يَفْطَعُهَا» أَي: صَلَاةَ التَّطَوُّعِ (إِنْ دَخَلَ وَقْتُ نَهْيٍ وَهُوَ) [أَي] ^(٢): الْمُتَطَوُّعُ (فِيهَا) أَي: فِي صَلَاةِ التَّطَوُّعِ ، (قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ) ^(٣) وَغَيْرُهُ . قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «لَكِنْ قَالَ - أَي: الزَّرْكَشِيُّ - : «يُخَفِّفُهَا» ، وَافْتَصَرَ عَلَيْهِ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَهُوَ الصَّوَابُ» ^(٤) ، انْتَهَى . وَاخْتِيَارُ الزَّرْكَشِيِّ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ لَا تَحْرُمُ الاسْتِدَامَةُ ، وَحَكَاهُ فِي «الْإِنْصَافِ» بِ«قِيلَ» ، وَقَالَ عَنِ الْأَوَّلِ: «إِنَّهُ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ» ^(٥) .

(وَيَتَجَهُّ) يَجِبُ عَلَى الْمُتَطَوِّعِ إِذَا دَخَلَ وَقْتُ النَّهْيِ وَهُوَ فِيهِ (جُلُوسُهُ) فَوْرًا لِيَتَشَهَّدَ وَيُسَلِّمَ) وَهَذَا مُلْفَقٌ مِنَ الْقَوْلَيْنِ ، فَتَأَمَّلْهُ .

(وَلَا يَنْعَقِدُ) النَّفْلُ (إِنْ ابْتَدَأَهُ فِيهَا) أَي: أَوْقَاتِ النَّهْيِ ، وَالْمُرَادُ: فِي وَقْتٍ مِنْهَا ، (وَلَوْ) كَانَ الْمُصَلِّي (جَاهِلًا) بِالتَّحْرِيمِ أَوْ بِكَوْنِهِ وَقْتُ نَهْيٍ ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ فِي الْعِبَادَةِ يَقْتَضِي الْفَسَادَ . وَظَاهِرُهُ: أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ تَطَوُّعُ ابْتَدَأَهُ قَبْلَ

(١) فِي (ب): «فِيحْرَمُ» .

(٢) مِنْ (ب) فَقَطْ .

(٣) «شرح الخرقى» للزركشي (٦٣/٢) .

(٤) «الإنصاف» للمرداوي (٢٥٤/٤) .

(٥) «الإنصاف» للمرداوي (٢٥٤/٤) .



الدُّخُولِ، لَكِنْ يَأْتُمْ [بِإِتْمَامِهِ]^(١). (أَوْ) كَانَ مَا تَطَوَّعَ بِهِ (لَهُ سَبَبٌ، كَسُجُودِ تِلَاوَةِ) فِي غَيْرِ صَلَاةٍ، وَكَذَا: سُجُودُ شُكْرِ، (وَصَلَاةُ كُسُوفٍ، وَقَضَاءُ) سُنَّةٍ رَابِعَةٍ، وَتَحِيَّةُ مَسْجِدٍ وَعَقَبُ الْوُضُوءِ، وَالِاسْتِحَارَةُ؛ لِعُمُومِ مَا سَبَقَ.

وَفِي رِوَايَةٍ: «يَجُوزُ إِيقَاعُ مَا لَهُ سَبَبٌ»، اخْتَارَهَا أَبُو الْخَطَّابِ فِي «الْهِدَايَةِ»، وَابْنُ عَقِيلٍ، وَابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي «الْمُذْهَبِ» وَ«مَسْبُوكِ الذَّهَبِ»، وَالسَّامُرِيُّ فِي «الْمُسْتَوْعِبِ»، وَصَاحِبُ «الْفَائِقِ» وَ«مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ»، وَالشَّيْخُ نَقِيُّ الدِّينِ^(٢).

وَلَا يَحْرُمُ إِيقَاعُ نَافِلَةٍ (تَبَعًا) كَمَا يَأْتِي فِي رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ.

وَاسْتَشْنَى مَا يَجُوزُ إِيقَاعُهُ فِيهَا بِقَوْلِهِ:

(إِلَّا) تَحِيَّةَ مَسْجِدٍ [١٤٤/ب] مِمَّنْ دَخَلَ (حَالَ خُطْبَةِ جُمُعَةٍ) فَإِنَّهُ يَفْعَلُهَا وَلَوْ كَانَ وَقْتُ قِيَامِ الشَّمْسِ؛ لِمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ [نَهَى عَنْ الصَّلَاةِ]^(٣) نِصْفَ النَّهَارِ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٤).

(و) إِلَّا [سُنَّةً]^(٥) فَجَرٍ حَاضِرَةٍ قَبْلَهَا أَيُّ: صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَلَا يَجُوزُ

(١) من (ب) فقط.

(٢) انظر: «الإنصاف» للمُرَدَّوِي (٢٥٧/٤ - ٢٥٨).

(٣) فِي «سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ»: «كَرِهَ الصَّلَاةَ»، وَلَيْسَتْ فِي (أ).

(٤) أَبُو دَاوُدَ (٢/ رَقْم: ١٠٧٦)، وَلَكِنْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ، وَضَعَفَهُ الْأُبَانِيُّ فِي «ضَعِيفِ سَنَنِ

أَبِي دَاوُدَ» (٢/ رَقْم: ٢٠٠). وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ، فَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ»

(٣/ رَقْم: ٥٢٢٨) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، ثُمَّ قَالَ: «رَوَاةُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ فِي إِسْنَادِهَا

مِنْ لَا يَحْتِجُ بِهِ، وَلَكِنَّهَا إِذَا انْضَمَّتْ إِلَى رَوَايَةِ أَبِي قَتَادَةَ أَخَذَتْ بَعْضُ الْقَوَّةِ».

(٥) مِنْ (ب) وَ«غَايَةُ الْمُنْتَهَى» لِمَرْعِيِّ الْكَزْمِيِّ (٢٠٦/١) فَقَطْ.

بَعْدَهَا حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ قَدَرِ رُمْحٍ .

(و) إِلَّا (سُنَّةَ ظَهْرِ مَجْمُوعَةٍ) مَعَ عَصْرِ ، (وَلَوْ جَمَعَ تَأْخِيرِ بَعْدَهَا) أَيِ :
بَعْدَ الْعَصْرِ الْمَجْمُوعَةِ ؛ لِحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : «دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
ذَاتَ يَوْمٍ بَعْدَ الْعَصْرِ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، صَلَّيْتَ صَلَاةً لَمْ
[أَكُنْ] ^(١) أَرَاكَ تُصَلِّيَهَا ؟ فَقَالَ : إِنِّي كُنْتُ أَصَلِّي رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ ، وَإِنَّهُ قَدِمَ
[وَقَدْ] ^(٢) بَنِي تَمِيمٍ ^(٣) فَشَغَلُونِي عَنْهُمَا ، فَهَمَّا هَاتَانِ الرِّكَعَتَانِ ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٤) .
لَكِنْ لَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ كَانَ جَمَعَ ، فَلِذَلِكَ صَحَّحَ الشَّارِحُ أَنَّ الرَّابِتَّةَ تُقْضَى بَعْدَ
الْعَصْرِ ^(٥) .

(و) إِلَّا (رَكْعَتَي طَوَافٍ) لِحَدِيثِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ مَرْفُوعًا : «يَا بَنِي عَبْدِ
مَنَافٍ ، لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ وَصَلَّى فِي آيَةِ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ
نَهَارٍ» ، رَوَاهُ الْأَثَرُمُ ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ^(٦) . وَلَا نَهَمَا تَبِعَ لَهُ ، وَهُوَ جَائِزٌ كُلَّ
وَقْتٍ .

(١) من (ب) و«مسند الشافعي» و«مسند الحميدي» فقط .

(٢) من (ب) و«مسند الشافعي» و«مسند الحميدي» فقط .

(٣) كذا في «مسند الشافعي» و«مسند الحميدي» ، ورواه الشيخان بلفظ : «ناس من عبد القيس» .

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٠٦/٣ رقم : ١٢٣٣) : «قوله : «من بني تميم»
وَهُمْ ، والصواب : من بني عبد القيس» .

(٤) هذا لفظ الشافعي في «مسنده» (١/ رقم : ٣٩٣) و(٢/ رقم : ٨٣٠) والحميدي (١/ رقم :
٢٩٧) ، وأخرجه البخاري (٢/ رقم : ١٢٣٣) و(٥/ رقم : ٤٣٧٠) ومسلم (١/ رقم : ٨٣٤)
بمعناه .

(٥) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٤/ ٢٦١) .

(٦) الترمذي (٢/ رقم : ٨٦٨) .



(و) إِلَّا (إِعَادَةَ جَمَاعَةٍ أُقِيمَتْ وَهُوَ بِالْمَسْجِدِ بِشَرْطِهِ) وَهُوَ أَنْ لَا يَأْتِيَ الْمَسْجِدَ لِأَجْلِ الْإِعَادَةِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ مَرْفُوعًا: «صَلِّ الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا، فَإِنْ أُقِيمَتْ وَأَنْتَ فِي الْمَسْجِدِ فَصَلِّ، وَلَا تَقُلْ: إِنِّي صَلَّيْتُ فَلَا أَصَلِّي»، رَوَاهُ: أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ^(١).

(وَيَجُوزُ فِعْلُ) صَلَاةٍ (مَنْدُورَةٍ) بِأَنْ نَذَرَ أَنْ يُصَلِّيَ وَأَطْلَقَ، (و) يَجُوزُ (نَذَرُهَا) أَيِ: الصَّلَاةِ (فِيهَا) بِأَنْ نَذَرَ أَنْ يُصَلِّيَ وَقَدْ تَنَهَّى؛ لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ أَشْبَهَتْ الْفَرَائِضَ.

(و) يَجُوزُ فِيهَا (قَضَاءُ) فَرَائِضَ (فَوَائِتَ) لِعُمُومِ حَدِيثِ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢). وَلِحَدِيثِ: «إِذَا أَدْرَكَ أَحَدُكُمْ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ فَلْيَتِمَّ صَلَاتَهُ، وَإِذَا أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَلْيَتِمَّ صَلَاتَهُ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣).

(وَالَا) تَجُوزُ (صَلَاةُ جِنَازَةٍ لَمْ يَخَفْ عَلَيْهَا إِلَّا بَعْدَ فَجْرِ وَعَصْرِ) لِحَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ^(٤)، وَذِكْرُهُ لِلصَّلَاةِ مَقْرُونًا بِالذَّفَنِ يَدُلُّ عَلَى إِرَادَةِ صَلَاةِ الْجِنَازَةِ، وَأُبَيِّحَتْ فِي الْوَقْتَيْنِ الطَّوِيلَيْنِ؛ لِطُولِ مُدَّتَيْهِمَا، فَلَا يَنْتَظَرُ يُخَافُ مِنْهُ عَلَيْهَا، وَإِنْ خِيفَ عَلَيْهَا فِي الْأَوْقَاتِ الْقَصِيرَةِ جَازَتْ مُطْلَقًا لِلْعُذْرِ.

(١) أحمد (٩/ رقم: ٢١٨٧٨) ومسلم (١/ رقم: ٦٤٨) وابن حبان (٤/ رقم: ١٤٨٢)، ولم أفت عليه عند الحاكم.

(٢) البخاري (١/ رقم: ٥٩٧) ومسلم (١/ رقم: ٦٨٤) من حديث أنس بن مالك.

(٣) البخاري (١/ رقم: ٥٥٦) - واللفظ له - ومسلم (١/ رقم: ٦٠٨) من حديث أبي هريرة.

(٤) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٨٣١).



(وَمَكَّةُ كَغَيْرِهَا فِي النَّهْيِ) لِعُمُومِ الْأَدِلَّةِ، إِلَّا رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ.

(وَأِنْ شَكَّ فِي دُخُولِهِ) أَيُّ: وَقْتِ النَّهْيِ، (فَالْأَصْلُ) بَقَاءُ (الِإِبَاحَةِ) حَتَّى
يَعْلَمَ دُخُولَهُ بِمُشَاهَدَةٍ أَوْ إِخْبَارِ عَارِفٍ. (وَيَتَّجِهُ: وَعَكْسُهُ بَعْكُسِهِ) أَيُّ: إِذَا
تَحَقَّقَ دُخُولُهُ وَشَكَّ فِي خُرُوجِهِ، فَالْأَصْلُ بَقَاؤُهُ حَتَّى يَعْلَمَ خُرُوجَهُ.





(فَضَّلَ)

فِي مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالْقِرَاءَةِ



(الْقِرَاءَةُ تُبَاحُ بِكُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ وَحَالٍ) أَي: قَائِمًا وَجَالِسًا وَمُضْطَجِعًا وَرَاكِبًا وَمَاشِيًا؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَكَيُّ فِي حَجْرِي وَأَنَا حَائِضٌ ثُمَّ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١). وَعَنْهَا قَالَتْ: «إِنِّي لَا أَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَأَنَا مُضْطَجِعَةٌ عَلَى سَرِيرِي»، رَوَاهُ الْفَرْيَابِيُّ^(٢). وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ قَالَ: «كُنْتُ أَقْرَأُ عَلَى أَبِي^(٣) وَهُوَ يَمْشِي فِي الطَّرِيقِ»^(٤). (وَلَوْ مَعَ نَجَاسَةٍ فَمِ) ذَكَرَهُ الْقَاضِي، وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: [١/١٤٥] «الْأَوَّلَى الْمَنْعُ»^(٥). (لِسَوَى مُتَخَلٍّ) فَتَحْرُمُ، وَتَقَدَّمَ. (و) لِسَوَى (مَنْ عَلَيْهِ غُسْلٌ) فَتَحْرُمُ أَيْضًا، وَتَقَدَّمَ.

(١) البخاري (١/ رقم: ٢٩٧) ومسلم (١/ رقم: ٣٠١).

(٢) «فضائل القرآن» للفريابي (١٥٤).

(٣) بعدها في (أ) و(ب) زيادة: «موسى»، وليست في «صحيح مسلم»، والصواب حذفها. وأبوه هو: يزيد بن شريك بن طارق التيمي - تيم الرباب - الكوفي، من كبار التابعين، روى عن عمر وعلي وأبي ذر وحذيفة بن اليمان وغيرهم، وروى عنه ابنه إبراهيم والحكم بن عتيبة والنخعي وغيرهم، وكان ثقة، توفي في خلافة عبد الملك بن مروان. راجع ترجمته في: «تهذيب الكمال» للمزي (٣٢/ رقم: ٧٠٠٣) و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٨٨٩/٢).

(٤) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٥٢٠).

(٥) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٣٧٩/٢).



(وَتُسَنُّ) الْقِرَاءَةُ (عَلَى أَكْمَلِ أَحْوَالِهِ) أَيِ: الْقَارِي، (مِنْ طَهَارَةٍ) مِنْ حَدَثٍ وَنَجَسٍ، (وَاسْتِقْبَالِ قِبْلَةٍ)، (وَلَا بَأْسَ بِهَا لِمُضْطَجِعٍ وَمَاشٍ وَنَحْوِهِ) لِمَا تَقَدَّمَ.

(وَلَا تُكْرَهُ) الْقِرَاءَةُ (بِطَرِيقٍ) نَصًّا^(١)؛ لِمَا تَقَدَّمَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، (أَوْ) أَيِ: وَلَا تُكْرَهُ الْقِرَاءَةُ (مَعَ حَدَثٍ أَصْغَرَ، أَوْ مَعَ نَجَاسَةٍ بَدَنٍ وَثَوْبٍ) لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى الْمَنْعِ. (وَلَا) تُكْرَهُ الْقِرَاءَةُ أَيْضًا (حَالَ مَسِّ ذَكَرٍ، وَ) مَسِّ (نَحْوِ رَوْجَةٍ) كُسْرِيَّةٍ.

(وَتُكْرَهُ) الْقِرَاءَةُ (بِمَوَاضِعَ قَذِرَةٍ) تَعْظِيمًا لِلْقُرْآنِ. (وَ) تُكْرَهُ اسْتِدَامَتُهَا (حَالَ خُرُوجِ رِيحٍ) فَإِذَا خَرَجَتْ مِنْهُ أَمْسَكَ عَنِ الْقِرَاءَةِ حَتَّى تَنْقُضِي. (وَ) يُكْرَهُ (جَهْرُهَا) أَيِ: الْقِرَاءَةُ (مَعَ) الـ (جَنَازَةِ) لِأَنَّهُ إِخْرَاجٌ لَهَا مُخْرَجَ النَّيَاحَةِ.

(وَكَرِهَهَا) أَيِ: الْقِرَاءَةَ (ابْنُ عَقِيلٍ بِأَسْوَاقٍ يُنَادَى فِيهَا بِبَيْعٍ، وَحَرَمَ) ابْنُ عَقِيلٍ (رَفَعَ صَوْتٍ بِهَا مَعَ اسْتِغَالِهِمْ بِتِجَارَةٍ وَعَدَمِ اسْتِمَاعِهِمْ لَهُ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِمْتِهَانِ) قَالَ فِي «الْفُنُونِ»: «قَالَ حَنْبَلِيٌّ - أَرَادَ نَفْسَهُ - كَثِيرٌ مِنْ أَقْوَالٍ وَأَفْعَالٍ تَخْرُجُ مُخْرَجَ الطَّاعَاتِ عِنْدَ الْعَامَّةِ، وَهِيَ مَائِثٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، مِثْلُ الْقِرَاءَةِ فِي الْأَسْوَاقِ يَصِيحُ فِيهَا أَهْلُ الْأَسْوَاقِ بِالنِّدَاءِ وَالْبَيْعِ، وَلَا أَهْلُ السُّوقِ يُمَكِّنُهُمُ الْاسْتِمَاعُ، وَذَلِكَ إِمْتِهَانٌ»^(٢). وَصَرَّحَ بِالْحُرْمَةِ فِي «شَرْحِ الْمُتَنَهَى»^(٣)، وَقَالَ

(١) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن منصور الكوسج (١/ رقم: ٤١١).

(٢) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٣٨٦/٢).

(٣) «معونة أولي النهى» لابن النجار (٣٠٦/٢).



في «الفروع»: «وَيَتَوَجَّهَ احْتِمَالٌ: يُكْرَهُ»^(١).

(وَكُرِهَ) لِقِرَاءِ (رَفَعَ صَوْتٍ بِقِرَاءَةِ تَغْلُطِ الْمُصَلِّينَ) لِإِسْغَالِهِمْ، (وَيَتَجَهَّهَ التَّخْرِيمُ؛ لِلإِيذَاءِ) وَهُوَ مُتَّجِهٌ. قَالَ فِي «الفروع»: «قَالَ شَيْخُنَا: «لَيْسَ لَهُمُ الْقِرَاءَةُ إِذَنْ»^(٢).

(وَكُرِهَ) الْإِمَامُ (أَحْمَدُ السُّرْعَةَ فِي الْقِرَاءَةِ)^(٣)، (وَتَأَوَّلَهُ) أَيُّ: قَوْلُ الْإِمَامِ بِكَرَاهَتِهَا (الْقَاضِي: إِذَا لَمْ يُبَيِّنِ الْحُرُوفَ)^(٤) وَهُوَ تَأَوَّلٌ حَسَنٌ. (وَتَرَكُوهَا) أَيُّ: السُّرْعَةَ (أَكْمَلَ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْزِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤].

(وَكُرِهَ) أَصْحَابُنَا قِرَاءَةَ الْإِدَارَةِ وَقَالَ حَرْبٌ: «حَسَنَةٌ»^(٥)، وَلِلْمَالِكِيَّةِ وَجْهَانِ^(٦)، وَهِيَ (بِأَنْ يَقْرَأَ قَارِئٌ، ثُمَّ يَقْطَعُ، ثُمَّ يَقْرَأُ غَيْرُهُ) مِنْ مَوْضِعِ قِرَائَتِهِ، أَمَّا لَوْ أَعَادَ الثَّانِي مَا قَرَأَ الْأَوَّلَ وَهَكَذَا فَلَا تَنْبَغِي الْكَرَاهَةُ؛ لِأَنَّ جَبْرِيلَ كَانَ [كَذَلِكَ]^(٧) يُدَارِسُ النَّبِيَّ ﷺ الْقُرْآنَ فِي رَمَضَانَ^(٨).

(وَحَكَى الشَّيْخُ) تَقِيُّ الدِّينِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ (عَنْ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ أَنَّهَا) أَيُّ: قِرَاءَةُ

(١) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٣٨٦/٢).

(٢) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٣٨٦/٢).

(٣) «مسائل حرب الكرماني» (١٧١/١) للغامدي.

(٤) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٣٨٢/٢ - ٣٨٣).

(٥) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٣٨٤/٢).

(٦) انظر: «التاج والإكليل» للمواق (٣٦٥/٢).

(٧) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «لذلك».

(٨) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٦) ومسلم (٢/ رقم: ٢٣٠٨).

الإِدَارَةُ (حَسَنَةً ، كَالْقِرَاءَةِ مُجْتَمِعِينَ بِصَوْتٍ وَاحِدٍ)^(١).

وَلَوْ اجْتَمَعَ قَوْمٌ لِقِرَاءَةِ وَدُعَاءٍ وَذِكْرٍ ؛ فَعَنْهُ : «وَأَيُّ شَيْءٍ أَحْسَنُ مِنْهُ ؟ كَمَا قَالَتِ الْأَنْصَارُ^(٢)»^(٣) ، وَعَنْهُ : «لَا بَأْسَ»^(٤) ، وَعَنْهُ : «مُحَدَّثُ»^(٥) . وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ : «مَا أَكْرَهُهُ إِذَا [لَمْ يَجْتَمِعُوا]^(٦) عَلَى عَمَدٍ ، إِلَّا أَنْ يُكْثِرُوا» ، قَالَ ابْنُ مَنْصُورٍ : «يَعْنِي : يَتَّخِذُوهُ عَادَةً»^(٧) . وَكَرِهَهُ مَالِكٌ^(٨) ، وَقَالَ فِي «الْفُنُونِ» : «أَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ جُمُوعِ أَهْلِ وَفْتِنَا فِي الْمَسَاجِدِ وَالْمَشَاهِدِ لِيَأْلِي يُسَمُّونَهَا إِحْيَاءً»^(٩).

(وَكَرِهَ) الْإِمَامُ (أَحْمَدُ) وَالْأَصْحَابُ (قِرَاءَةَ الْأَلْحَانِ)^(١٠) ، وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : («هِيَ بِدْعَةٌ»^(١١)) لِمَا رُوِيَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ فِي أَشْرَاطِ السَّاعَةِ : «أَنْ يَتَّخِذَ الْقُرْآنُ مَزَامِيرَ ، يُقَدِّمُونَ أَحَدَهُمْ لَيْسَ بِأَقْرَبِهِمْ وَلَا أَفْضَلِهِمْ إِلَّا لِيُغْنِيَهُمْ

(١) «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ٩٨).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (١٥ / رقم : ٣١٠٠٠) ، والبخاري (١١ / ١) معلقاً بصيغة الجزم ، عن معاذ : «أنه كان يقول لرجل من إخوانه : «اجلس بنا فلنؤمن ساعة» . وفي الباب عن أبي الدرداء وابن رواحة ، رحمهما الله .

(٣) «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٢ / رقم : ٥٤٦) .

(٤) «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٢ / ٥٥٣ - ٥٥٤) .

(٥) «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٢ / رقم : ٣٥٨) .

(٦) كذا في «مسائل الإمام أحمد» ، وهو الصواب ، وفي (أ) و(ب) : «اجتمعوا» .

(٧) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن منصور الكوسج (٢ / رقم : ٣٤٩٩) .

(٨) انظر : «البيان والتحصيل» لابن رشد (١ / ٢٩٨) و«المدخل» لابن الحاج (١ / ٩١) .

(٩) انظر : «الفروع» لابن مفلح (٢ / ٣٨٥ - ٣٨٦) .

(١٠) «مسائل الإمام أحمد» رواية حرب الكرمانى (٢٨٥ / الغامدى) .

(١١) «مسائل الإمام أحمد» رواية عبد الله (٣ / رقم : ١٨٣٧) .



غَنَاءٌ»^(١). وَلِأَنَّ الإِعْجَازَ فِي لَفْظِ الْقُرْآنِ وَنَظْمِهِ، وَالْأَلْحَانَ رَبَّمَا غَيَّرَتْ.

(فَإِنْ حَصَلَ مَعَهَا) أَيِ: الْأَلْحَانِ (تَغْيِيرُ نَظْمِ الْقُرْآنِ، كَجَعْلِ الْحَرَكَاتِ حُرُوفًا، حَرَمَ) ذَلِكَ، («وَسُئِلَ) الْإِمَامُ (أَحْمَدُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لِلْسَّائِلِ: مَا اسْمُكَ؟ فَقَالَ: مُحَمَّدٌ. فَقَالَ: أَيْسُرُكَ أَنْ يُقَالَ لَكَ: يَا مُوحَّامِدُ؟!«^(٢)) بِجَعْلِ حَرَكَةِ الْمِيمِ الْأُولَى وَآوًا، وَحَرَكَةِ الْحَاءِ أَلْفًا. وَلَا شَكَّ فِي حُرْمَةِ مِثْلِ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ.

(وَقَالَ الشَّيْخُ) تَقِيُّ الدِّينِ [١٤٥/ب] ابْنُ تَيْمِيَّةَ: («التَّلْحِينُ الَّذِي يُشَبِّهُ الْغِنَاءَ مَكْرُوهٌ»^(٣)) وَلَا يُكْرَهُ التَّرْجِيعُ وَتَحْسِينُ الْقِرَاءَةِ، بَلْ ذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَا أَدِنَ اللَّهُ لَشَيْءٍ كَأَذْنِهِ [لِنَبِيِّ]»^(٤) يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ يَجْهَرُ بِهِ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٥). وَقَالَ ﷺ: «زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ»^(٦)، وَقَالَ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ»^(٧). قَالَ طَائِفَةٌ: «مَعْنَاهُ: تَحْسِينُ قِرَاءَتِهِ وَالتَّرْنُّمُ وَرَفْعُ

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٢١/ رقم: ٣٨٨٩١) وأحمد (٦/ رقم: ١٦٢٨٦) من حديث عليم. وصححه الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢/ رقم: ٩٧٩).

(٢) «الأمر بالمعروف» للخلال (٢١٦).

(٣) «جامع المسائل» لابن تيمية (٤/ ٣٥٥).

(٤) من (ب) «وصحيح البخاري» و«صحيح مسلم» فقط.

(٥) البخاري (٩/ رقم: ٧٥٤٤). وهو عند مسلم (١/ رقم: ٧٩٢) أيضًا.

(٦) أخرجه عبد الرزاق (٢/ رقم: ٤١٧٥) وابن أبي شيبة (٦/ رقم: ٨٨٢٩) و(١٥/ رقم: ٣٠٥٥٦) وأحمد (٨/ رقم: ١٨٧٨٨) والبخاري (٩/ ١٥٨) معلقًا بصيغة الجزم وأبو داود

(٢/ رقم: ١٤٦٣) وابن ماجه (٢/ رقم: ١٣٤٢) والنسائي (٢/ رقم: ١٠٢٧، ١٠٢٨) من

حديث البراء بن عازب. وصححه الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢/ رقم: ٧٧١).

(٧) أخرجه البخاري (٩/ رقم: ٧٥٢٧) من حديث أبي هريرة.

صَوْتُهُ بِهَا». وَقَالَ أَبُو [عُبَيْدٍ] ^(١) وَجَمَاعَةٌ: «يَسْتَغْنِي بِهِ» ^(٢).

(وَسُنَّ تَعَوُّذٌ) أَيُّ: قَوْلٌ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ» (قَبْلَ)

ال(قِرَاءَةِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾

[النحل: ٩٨] .

(و) سُنَّ (حَمْدُ اللَّهِ عِنْدَ قَطْعِهَا) أَيُّ: الْقِرَاءَةُ (عَلَى تَوْفِيقِهِ وَنِعْمَتِهِ) عَلَيْهِ،

بِجَعْلِهِ مِنْ آلِ الْقُرْآنِ، (و) سُنَّ (سُؤَالٌ) ال(تَّبَاتٌ) عَلَيْهَا. (و) يَقْصَدُ

ال(إِخْلَاصَ) فِي الْقِرَاءَةِ؛ لِحَدِيثٍ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» ^(٣)، بِأَنْ يَنْوِيَ

التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فَقَطْ.

(وَأِنْ قَطَعَهَا) أَيُّ: الْقِرَاءَةَ (قَطَعَ تَرَكَ) وَإِهْمَالٍ (ثُمَّ أَرَادَهَا، أَعَادَ التَّعَوُّذَ)

إِذَا رَجَعَ إِلَيْهَا، (و) إِنْ قَطَعَهَا (قَطْعًا لِعُذْرٍ عَازِمًا عَلَى إِنْتِمَائِهَا إِذَا زَالَ) الْعُذْرُ

(كَتَنَاوُلِ شَيْءٍ) أَوْ إِعْطَائِهِ، أَوْ إِجَابَةِ سَائِلٍ، أَوْ عُطَاسٍ وَنَحْوِهِ، (فَلَا) يُعِيدُ

التَّعَوُّذَ؛ لِأَنَّهَا قِرَاءَةٌ وَاحِدَةٌ، فَيَكْفِي فِيهَا التَّعَوُّذُ الْأَوَّلُ. وَإِنْ تَرَكَ الاسْتِعَاذَةَ قَبْلَ

الْقِرَاءَةِ، قَالَ فِي «الْآدَابِ»: «فَيَتَوَجَّهْ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا ثُمَّ يَقْرَأْ؛ لِأَنَّ وَقْتُهَا قَبْلَ

الْقِرَاءَةِ لِلِاسْتِحْبَابِ، فَلَا تَسْقُطُ بِتَرْكِهَا إِذَنْ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَقْتَضِي ذَلِكَ، أَمَّا لَوْ

تَرَكَهَا حَتَّى فَرَّغَ سَقَطَتْ» ^(٤).

(١) هذا هو الصواب كما في «فضائل القرآن» و«غريب الحديث»، وفي (أ) و(ب): «عبيدة».

(٢) «فضائل القرآن» للقاسم بن سلام (ص ٢١٠) و«غريب الحديث» له أيضاً (١/ رقم: ١٢٤).

(٣) أخرجه البخاري (١/ رقم: ١) ومسلم (٢/ رقم: ١٩٠٧) من حديث عمر.

(٤) «الآداب الشرعية» لابن مفلح (٢/ ٣١١).



(و) الـ (تَفْهَمُ فِيهِ) أَي: فِي الْقُرْآنِ ، (و) الـ (تَدْبُرُ بِ) الـ (قَلْبِ أَفْضَلُ مِنْ إِدْرَاجِهِ) أَي: الْقُرْآنِ (كَثِيرًا بِغَيْرِ تَفْهَمٍ) لِلآيَةِ السَّابِقَةِ ، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَتَبُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾^(١) [ص: ٢٩] .

(قَالَ) الْإِمَامُ (أَحْمَدُ): «يُحَسِّنُ الْقَارِئُ صَوْتَهُ بِالْقُرْآنِ وَيَقْرُوهُ بِحُزْنٍ وَتَدْبِيرٍ»^(٢) لِقَوْلِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ لِلنَّبِيِّ ﷺ: «لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكَ تَسْمَعُ قِرَاءَتِي لَحَبَّرْتُهُ لَكَ تَخِيرًا»^(٣). وَعَلَى كُلِّ حَالٍ ، فَتَحْسِينُ الصَّوْتِ وَالتَّرَنُّمُ مُسْتَحَبٌّ إِذَا لَمْ يُفْضَ إِلَى زِيَادَةِ حَرْفٍ فِيهِ أَوْ تَغْيِيرٍ لَفْظِهِ .
وَمِنْ آدَابِ الْقِرَاءَةِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْأَجْرِيُّ^(٤):

– الْبُكَاءُ ، فَإِنْ لَمْ يَبْكِ فَلْيَتَبَاكَ .

– وَأَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ عِنْدَ آيَةِ الرَّحْمَةِ ، وَيَتَعَوَّذَ عِنْدَ آيَةِ الْعَذَابِ .

– وَلَا يَقْطَعَهَا لِحَدِيثِ النَّاسِ ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ: إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ .

– وَأَنْ تَكُونَ قِرَاءَتُهُ عَلَى الْعُدُولِ الصَّالِحِينَ الْعَارِفِينَ بِمَعْنَاهَا .

(١) هذا هو الصواب ، وفي (أ) و(ب): «كتاب أنزلناه مبارك ليدبروا آياته» .

(٢) انظر: «الأمر بالمعروف» للخلال (ص ١١٦) .

(٣) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٧٩٣) والنسائي (١٠/ رقم: ٨٢٠١) واللفظ له . انظر: «صفة صلاة

النبي» (٢/ ٥٩١ - ٥٩٥) .

(٤) عبارة ابن مفلح في «الآداب الشرعية»: «وذكر جماعة من أصحابنا وغيرهم - منهم الأجرى

والحافظ أبو موسى - لقراءة القرآن آداباً: ...» ، إلخ . وهي الصواب ؛ فإن الأجرى إنما ذكر بعضها فقط .



- وَأَنْ يَتَطَهَّرَ وَيَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ إِذَا قَرَأَ قَاعِدًا.

- وَيَتَحَرَّى أَنْ يَعْزِضَهُ كُلَّ عَامٍ عَلَى مَنْ هُوَ أَقْرَأُ مِنْهُ.

- وَيَفْصِلُ كُلَّ سُورَةٍ مِمَّا قَبْلَهَا بِالْوَقْفِ أَوْ التَّسْمِيَةِ.

- وَيَتْرُكُ الْمُبَاهَاةَ وَأَنْ يَطْلُبَ بِهِ الدُّنْيَا، بَلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى.

- وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ذَا سَكِينَةٍ وَوَقَارٍ وَفَنَاعَةٍ بِمَا قَسَمَ اللَّهُ لَهُ^(١).

- زَادَ الْحَافِظُ أَبُو مُوسَى وَغَيْرُهُ: «وَأَنْ لَا يَجْهَرَ بَيْنَ مُصَلِّينَ أَوْ نِيَامٍ أَوْ

تَالِينَ، جَهْرًا يُؤْذِيهِمْ»^(٢).

- (وَيُمْكِنُ حُرُوفَ مَدٍّ وَلِينَ، مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ) وَلَا تَعْسُفٍ.

(وَقَالَ الشَّيْخُ) تَقِيُّ الدِّينِ: «(قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ أَوَّلَ النَّهَارِ بَعْدَ الْفَجْرِ أَفْضَلُ

مِنْ قِرَاءَتِهِ آخِرُهُ»^(٣) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ قُرْآنَاتِ الْفَجْرِ كَانَتْ مَشْهُودًا﴾

[الإسراء: ٧٨] .

(وَقِرَاءَةُ الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ بِقِرَاءَةِ قَارِيٍّ، يَعْنِي: مِنَ الْقُرَّاءِ) السَّبْعَةِ وَغَيْرِهِمْ

(رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وَ) قِرَاءَةُ الْكَلِمَةِ (الْأُخْرَى بِقِرَاءَةِ قَارِيٍّ [آخَرٍ]^(٤) جَائِزَةٌ،

(١) انظر: «أخلاق حملة القرآن» للأجري (ص ٧٣ - ٧٤) و«الآداب الشرعية» لابن مفلح

(٢٩٩/٢ - ٣٠١).

(٢) انظر: «الآداب الشرعية» لابن مفلح (٣١٢/٢).

(٣) انظر: «الإقناع» للحجّاوي (٢٢٨/١).

(٤) من (ب) و«غاية المنتهى» لمرعي الكرّمي (٢٠٨/١) فقط.

وَلَوْ بِصَلَاةٍ، مَا لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ إِحَالَةً) أَي: تَغْيِيرُ (لِمَعْنَى الْقِرَاءَةِ) فَيَمْتَنَعُ.

قَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ: «إِنْ كَانَتْ إِحْدَى الْقِرَاءَتَيْنِ مُرْتَبَةً عَلَى الْأُخْرَى [١/٤٦]

فَالْمَنْعُ مِنْ ذَلِكَ مَنْعٌ تَحْرِيمٌ، كَقِرَاءَةِ: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ [البقرة: ٣٧] بِرَفْعِهِمَا أَوْ نَصْبِهِمَا، وَنَحْوِهِ مِمَّا لَا تُجِزُهُ الْعَرَبِيَّةُ وَلَا يَصِحُّ فِي اللُّغَةِ، وَأَمَّا مَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَإِنَّا نَفَرِّقُ بَيْنَ مَقَامِ الرَّوَايَةِ وَغَيْرِهَا، فَإِنْ قَرَأَ فِيهِ عَلَى سَبِيلِ الرَّوَايَةِ لَا يَجُوزُ أَيْضًا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ كَذِبٌ فِي الرَّوَايَةِ وَتَخْلِيطٌ عَلَى أَهْلِ الدَّرَايَةِ، وَإِنْ كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْقِرَاءَةِ وَالتَّلَاوَةِ فَإِنَّهُ جَائِزٌ صَحِيحٌ مُقْبُولٌ لَا مَنْعَ [منه] ^(١)، وَإِنْ كُنَّا نَعْبِيهِ عَلَى أَيْمَةِ الْقِرَاءَاتِ الْعَارِفِينَ بِالرَّوَايَاتِ، لَكِنْ مِنْ وَجْهِ تَسَاوِي الْعُلَمَاءِ بِالْعَوَامِّ لَا مِنْ وَجْهِ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ أَوْ حَرَامٌ؛ إِذْ كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ تَخْفِيفًا [عَنْ] ^(٢) الْأُئِمَّةِ، فَلَوْ أَوْجَبْنَا [عَلَيْهِمْ] ^(٣) قِرَاءَةَ كُلِّ رِوَايَةٍ عَلَى حِدَةٍ لَشَقَّ عَلَيْهِمْ تَمْيِيزُ الْقِرَاءَةِ الْوَاحِدَةِ» ^(٤)، انْتَهَى.

(وَسُنَّ تَحْسِينُ الْقِرَاءَةِ وَتَرْتِيلُهَا وَإِعْرَابُهَا) لِمَا تَقَدَّمَ، ((وَالْمُرَادُ: الاجْتِهَادُ) عَلَى حِفْظِ إِعْرَابِهَا، لَا أَنَّهُ يَجُوزُ الْإِخْلَالُ بِهِ عَمْدًا، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَيُؤَدَّبُ فَاعِلُهُ لِتَغْيِيرِهِ الْقِرَاءَةَ)، ذَكَرَهُ الشَّمْسُ ابْنُ مُفْلِحٍ فِي «الْأَدَابِ الْكُبْرَى» ^(٥).

(١) كذا في «النشر في القراءات العشر»، وهو الأليق بالسياق، وفي (أ) و(ب): «فيه».

(٢) كذا في «النشر في القراءات العشر»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «على».

(٣) من (ب) و«النشر في القراءات العشر» فقط.

(٤) «النشر في القراءات العشر» لابن الجزري (١٩/١).

(٥) «الأدب الشرعية» لابن مفلح (٣٠٠/٢).



(وَتُسَنُّ) الْقِرَاءَةُ (بِمُصْحَفٍ) بِثَلَاثِ الْمِيمِ ، قَالَ الْقَاضِي : «إِنَّمَا اخْتَارَ أَحْمَدُ الْقِرَاءَةَ فِي الْمُصْحَفِ لِلْأَخْبَارِ» ، ثُمَّ ذَكَرَهَا^(١).

(و) يُسَنُّ الدُّ (اسْتِمَاعُ لَهَا) أَيِ : الْقِرَاءَةِ ؛ لِشَارِكِ الْقَارِئِ فِي أَجْرِهِ .

(وَكُرِّهَ حَدِيثُ عِنْدَهَا) أَيِ : الْقِرَاءَةِ (بِمَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤] ، وَلِأَنَّهُ إِعْرَاضٌ عَنِ الِاسْتِمَاعِ الَّذِي يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْأَجْرُ بِمَا لَا طَائِلَ تَحْتَهُ .

(وَسَنَّ حِفْظُ الْقُرْآنِ إِجْمَاعًا ، وَحِفْظُهُ فَرَضٌ كِفَايَةٌ إِجْمَاعًا^(٢)) قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ : «[حِفْظُ]^(٣) الْقُرْآنِ كَرَامَةٌ أَكْرَمَ اللَّهُ بِهَا بَنِي آدَمَ ، وَالْمَلَائِكَةُ لَمْ يُعْطُوا هَذِهِ الْفَضِيلَةَ ، وَهُمْ حَرِيصُونَ عَلَى اسْتِمَاعِهِ مِنَ الْإِنْسِ»^(٤) ، انْتَهَى .

قَالَ الدِّمِيرِيُّ^(٥) : «وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ جَبْرِيلَ هُوَ النَّازِلُ بِالْقُرْآنِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿فَأَتَلَّتْ ذِكْرًا﴾»^(٦) [الصافات: ٣]

(١) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٢/٣٨٠) و«الآداب الشرعية» له أيضاً (٢/٢٨٤ - ٢٨٥) .

(٢) انظر: «مراتب الإجماع» لابن حزم (ص ٢٥١) و«الفروع» لابن مفلح (٢/٣٨٠) .

(٣) في «فتاوى ابن الصلاح»: «قراءة» .

(٤) «فتاوى ابن الصلاح» (٨٢) .

(٥) هو: محمد بن موسى بن عيسى ، كمال الدين أبو البقاء الدميري القاهري الشافعي ، خدام البهاء السبكي ولازمه ، وتخرج ومهر في الفنون ، وقال الشعر ، وصنف «حياة الحيوان» و«شرح المنهاج» في الفقه و«شرح سنن ابن ماجه» وغيرها من المصنفات ، توفي سنة ثمان وثمان مئة . راجع ترجمته في: «ذيل الدرر الكامنة» لابن حجر (٢٦٦) و«الضوء اللامع» للسخاوي (١٠/٥٩) .

(٦) هذا هو الصواب ، وفي (أ): «والتاليات ذكراً» ، وليست في (ب) .

أَي: تَتْلُو الْقُرْآنَ^(١)، انْتَهَى.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُ ابْنِ الصَّلَاحِ: الْمَلَائِكَةُ غَيْرَ جَبْرِيلَ، أَوْ يُقَالُ: لَا يَلْزَمُ مِنْ نُزُولِهِ بِهِ بَقَاءُ حِفْظِهِ لَهُ جُمْلَةً، لَكِنْ يُبْعَدُهُ حَدِيثُ مُدَارَسَتِهِ ﷺ إِيَّاهُ بِالْقُرْآنِ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: كَانَ يُلْهِمُهُ إِلَهَامًا عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى تَبْلِيغِهِ، وَأَمَّا تِلَاوَةُ الْمَلَائِكَةِ [لَهُ]^(٢) فَلَا يَلْزَمُ مِنْهَا حِفْظُهُ.

(وَيَتَّحُهُ) بِـ (اِحْتِمَالٍ) قَرِيبٍ: أَنَّ حِفْظَ جَمِيعِهِ فَرَضٌ كِفَايَةٌ (مِنْ شَخْصٍ) وَاحِدٍ، (لَا أَنْ كُلًّا يَحْفَظُ بَعْضًا)، وَهُوَ مُتَّجِهٌ.

(وَيَجِبُ) عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ (حِفْظُ مَا يَجِبُ فِي صَلَاةٍ كـ «فَاتِحَةٍ») فَقَطُّ عَلَى الْمَذْهَبِ، أَوْ «الْفَاتِحَةِ» وَسُورَةٍ.

(وَهُوَ) أَي: الْقُرْآنُ (أَفْضَلُ مِنْ سَائِرِ الذِّكْرِ) لِقَوْلِهِ ﷺ: «يَقُولُ الرَّبُّ ﷻ: مَنْ شَغَلَهُ الْقُرْآنُ [عَنْ ذِكْرِي وَمَسْأَلَتِي]^(٣) أَعْطَيْتُهُ أَفْضَلَ مَا أُعْطِيَ السَّائِلِينَ، وَفَضْلُ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ كَفَضْلِ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ»، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»^(٤).

(١) «النجم الوهاج» للدميري (٣٨٥/١).

(٢) من (ب) فقط.

(٣) كذا في «جامع الترمذي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «وذكري عن مسألتي».

(٤) الترمذي (٥/ رقم: ٢٩٢٦)، ولفظه: «حسن غريب». وكذا هو في «تحفة الأشراف» للمزي

(٣/ رقم: ٤٢١٦). قال الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٣/ رقم: ١٣٣٥):

«ضعيف». وانظر للفائدة: «العلل» لابن أبي حاتم (٤/ رقم: ١٧٣٨) و«فتح الباري» لابن

حجر (٦٦/٩).



(و) الْقُرْآنُ (أَفْضَلُ مِنْ) الـ (تَوْرَةِ وَ) الـ (إِنْجِيلِ) وَالزَّبُورِ وَسَائِرِ الصُّحُفِ، (وَبَعْضُهُ) أَي: الْقُرْآنُ (أَفْضَلُ مِنْ بَعْضِ) إِمَّا بِاعْتِبَارِ الثَّوَابِ أَوْ بِاعْتِبَارِ مُتَعَلِّقِهِ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا وَرَدَ فِي «الْفَاتِحَةِ»^(١) وَ«آيَةِ الْكُرْسِيِّ»^(٢) وَ«الإِخْلَاصِ»^(٣).

(وَيَنْبَغِيهِ) أَنَّ (مَا وَرَدَ فِيهِ ذِكْرُ خَاصٍّ) كِاجَابَةِ [ب/١٤٦] الْمُؤَذِّنِ وَالْمُقِيمِ^(٤)، وَمَا صَحَّ فِيهِ مِمَّا يُقَالُ عِنْدَ نَحْوِ الصَّبَاحِ وَالْمَسَاءِ، وَالتَّشَهُدِ فِي الصَّلَاةِ، وَالِدُّعَاءِ لِلْمَيِّتِ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ = (أَفْضَلُ مِنْ قِرَاءَةِ) الْقُرْآنِ حِينَئِذٍ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ، بَلْ [مُصَرَّحٌ]^(٥) بِهِ^(٦).

(وَيُقَدِّمُ صَبِيٍّ) أَي: يَبْدُوهُ وَلِيَّهُ (بِتَعْلِيمِهِ) أَي: الْقُرْآنِ (كُلَّهُ، قَبْلَ الْعِلْمِ) لِرَفْعِ الْقَلَمِ عَنْهُ^(٧)، وَلِأَنَّهُ إِذَا قَرَأَ تَعَوَّدَ الْقِرَاءَةَ ثُمَّ لَزِمَهَا، (إِلَّا أَنْ يَعْسُرَ) عَلَيْهِ حِفْظُهُ، فَيَعْلَمُ مَا تَيْسَّرَ مِنْهُ.

(وَيُقَدِّمُ مُكَلِّفَ الْعِلْمِ بَعْدَ قِرَاءَةِ مَا يَجِبُ فِي صَلَاةٍ) لِأَنَّهُ لَا تَعَارُضَ بَيْنَ

(١) أخرجه البخاري (٦/ رقم: ٤٤٧٤) من حديث أبي سعيد بن المولى.

(٢) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٨١٠) من حديث أبي بن كعب.

(٣) أخرجه البخاري (٦/ رقم: ٥٠١٣) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٤) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٦١١) ومسلم (١/ رقم: ٣٨٣) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٥) في (أ): «صرح».

(٦) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٣/ ٦٣).

(٧) أخرجه أبو داود الطيالسي (٣/ رقم: ١٤٨٥) وأحمد (١١/ رقم: ٢٥٣٣٣) والدارمي

(٢٤٧٨) وأبو داود (٥/ رقم: ٤٣٩٨) وابن ماجه (٣/ رقم: ٢٠٤١) والنسائي (٦/ رقم: ٣٤٥٨)

من حديث عائشة. قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٢٩٧): «صحيح».

الْفَرْصِ وَالنَّفْلِ، (كَمَا يُقَدَّمُ كَبِيرُ نَفْلٍ عَلِمَ عَلَى نَفْلِ قِرَاءَةٍ) فِي ظَاهِرِ كَلَامِ
الإِمَامِ وَالْأَصْحَابِ، وَتَقَدَّمَ فِي أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ.

(وَسُنَّ خَتْمُهُ) أَي: الْقُرْآنِ فِي (كُلِّ أُسْبُوعٍ) مَرَّةً؛ لِقَوْلِهِ ﷺ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عَمْرِو: «اقْرَأِ الْقُرْآنَ فِي أُسْبُوعٍ، وَلَا تَزِيدَنَّ عَلَى ذَلِكَ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١).
وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: «كَانَ أَبِي يَخْتِمُ الْقُرْآنَ فِي النَّهَارِ فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ،
يَقْرَأُ كُلَّ يَوْمٍ سُبْعًا، لَا يَكَادُ يَتْرُكُهُ نَظْرًا»^(٢)، أَي: فِي الْمُصْحَفِ.

وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ أَوْسٍ بْنِ أَبِي أَوْسٍ [حَدِيثَهُ]^(٣) الثَّقَفِيُّ،
قَالَ: «كُنْتُ فِي الْوَفْدِ الَّذِينَ أَسْلَمُوا مِنْ ثَقِيفٍ...» الْحَدِيثُ، وَفِيهِ: «فَسَأَلْنَا
أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قُلْنَا: كَيْفَ [تُحْزَبُونَ]^(٤) الْقُرْآنَ؟ قَالُوا: نُحْزِبُهُ ثَلَاثَ
سُورٍ، وَخَمْسَ سُورٍ، وَسَبْعَ سُورٍ، وَتِسْعَ سُورٍ، وَإِحْدَى عَشْرَةَ، وَثَلَاثَ
عَشْرَةَ، وَحِزْبَ الْمُفْصَلِ [مِنْ]^(٥) «ق» حَتَّى نَخْتِمَ»^(٦).

فَعَلَى هَذَا، يَنْبَغِي أَنْ يُسَبَّحَ كَذَلِكَ، وَإِنْ تَفَاوَتْ بَعْضُ الْأَسْبَاعِ؛ لِأَنَّ
الِاتِّبَاعَ خَيْرٌ مِنَ الْإِبْتِدَاعِ.

(١) أبو داود (٢/ رقم: ١٣٨٣). وأخرجه البخاري (٦/ رقم: ٥٠٥٤) أيضاً.

(٢) انظر: «مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص ٣٨٢) و«المغني» لابن قدامة (٢/ ٦١١).

(٣) كذا في «مسند أحمد»، وهو الصواب، وفي (أ): «أحذيفة» وفي (ب): «لحذيفة».

(٤) كذا في «مسند أحمد»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «يحزبون».

(٥) من «مسند أحمد» و(ب) فقط.

(٦) أحمد (٧/ رقم: ١٦٤١٧) و(٨/ رقم: ١٩٣٢٦) - واللفظ له - وأبو داود (٢/ رقم: ١٣٨٨).

قال الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (٢/ رقم: ٢٤٦): «إسناده ضعيف».

(وَإِنْ قَرَأَهُ) أَيِ: الْقُرْآنَ (فِي ثَلَاثِ فَحَسَنٍ) لِحَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي قُوَّةً؟ قَالَ: اقْرَأْهُ فِي ثَلَاثٍ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١).

(وَلَا بَأْسَ بِهِ) أَيِ: بِالْخَتْمِ (فِيمَا دُونَهَا) أَيِ: الثَّلَاثِ (أَخْيَانًا) كَالْأَوْقَاتِ الْفَاضِلَةِ كَرَمَضَانَ، خُصُوصًا اللَّيَالِي اللَّاتِي تُطْلَبُ فِيهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ، كَأَوْتَارِ الْعَشْرِ الْأَخِيرِ مِنْهُ.

(وَسَنَّ إِكْثَارَ) مِنْ (قِرَاءَةِ بَرَمَانٍ فَاضِلٍ وَمَكَانٍ فَاضِلٍ، كَرَمَضَانَ وَمَكَّةَ، اغْتِنَامًا لِلزَّمَانِ وَالْمَكَانِ) قَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ: «وَالْأَظْهَرُ: أَنَّ ذَلِكَ مُقَدَّرٌ بِالنَّشَاطِ وَعَدَمِ الْمَشَقَّةِ، فَمَنْ وَجَدَ نَشَاطًا فِي خَتْمِهِ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثٍ لَمْ يُكْرَهُ، وَإِلَّا كُرِهَ؛ لِأَنَّ عُثْمَانَ كَانَ يَخْتِمُهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ (٢)، وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ جَمْعٍ مِنَ السَّلَفِ.

(وَكُرِهَ تَأْخِيرُ خَتْمِ فَوْقَ أَرْبَعِينَ) يَوْمًا (بِلَا عُذْرٍ) قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «أَكْثَرُ مَا سَمِعْتُ أَنَّ يَخْتِمَ الْقُرْآنَ فِي أَرْبَعِينَ» (٣)، وَلِأَنَّهُ يُفْضَى إِلَى نِسْيَانِهِ، أَوْ التَّهَاقُوتِ بِهِ.

(وَحَرُمَ) تَأْخِيرُ خَتْمِ فَوْقَ أَرْبَعِينَ (إِنْ خَافَ نِسْيَانَهُ، قَالَ) الْإِمَامُ أَحْمَدُ:

(١) أبو داود (٢/ ١٣٨٦). قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٥/ رقم: ١٢٥٨): «إسناده حسن صحيح».

(٢) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١٢٧٦) وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص ١٨١) وابن أبي شيبة (٣/ رقم: ٣٧٢٠) و(٥/ رقم: ٨٦٧٨) والدارقطني (٢/ رقم: ١٦٧٣). قال الحافظ ابن كثير في «فضائل القرآن» (ص ٢٥٧): «إسناده صحيح».

(٣) «مسائل الإمام أحمد» رواية أبي داود (٤٩٤).

«مَا أَشَدَّ مَا جَاءَ فِيمَنْ حَفِظَهُ» أَيِ: الْقُرْآنَ (ثُمَّ نَسِيَهُ!)^(١). قَالَ (الْإِمَامُ يَعْقُوبُ (أَبُو يُوسُفَ) صَاحِبُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ (فِي مَعْنَى حَدِيثِ نَسْيَانِ الْقُرْآنِ: «الْمُرَادُ بِالنَّسْيَانِ: أَنْ لَا يُمَكِّنَهُ الْقِرَاءَةُ فِي الْمُصْحَفِ»^(٢)) وَهُوَ مِنْ أَحْسَنِ مَا قِيلَ فِي ذَلِكَ.

(وَنَقَلَ ابْنُ رُشْدٍ الْمَالِكِيُّ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ مَنْ نَسِيَ الْقُرْآنَ لِاسْتِغَالِهِ بِعِلْمٍ وَاجِبٍ أَوْ مَنْدُوبٍ فَهُوَ غَيْرُ آثِمٍ^(٣)).

(و) يُسْتَحَبُّ لِلْقَارِئِ أَنْ (يَخْتِمَ) الْقُرْآنَ (بِشِئَاءٍ أَوَّلٍ) (الْإِلَّيْ) لِطُولِهِ، (و) أَنْ يَخْتِمَهُ (بِصَيْفٍ أَوَّلٍ) (النَّهَارِ) لِطُولِهِ أَيْضًا، رُوِيَ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، وَكَانَ يُعْجِبُ الْإِمَامَ أَحْمَدُ^(٤)؛ لِمَا رَوَى طَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّفٍ، قَالَ: «أَدْرَكْتُ أَهْلَ الْخَيْرِ مِنْ صَدْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَسْتَحِبُّونَ الْخَتَمَ أَوَّلَ اللَّيْلِ وَأَوَّلَ النَّهَارِ، يَقُولُونَ: إِذَا خَتَمَ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ صَلَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ حَتَّى يُمْسِيَ، وَإِذَا خَتَمَ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ صَلَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ حَتَّى يُصْبِحَ»^(٥). وَرَوَاهُ الدَّارِمِيُّ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ^(٦).

(وَيَجْمَعُ أَهْلَهُ وَوَلَدَهُ عِنْدَ خَتَمِهِ) رَجَاءَ عَوْدِ نَفْعِ ذَلِكَ وَثَوَابِهِ إِلَيْهِمْ. وَعَنْ

(١) «مسائل الإمام أحمد» رواية أبي داود (٤٩٣).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) «مسائل ابن رشد» (٦٩١/١).

(٤) «مسائل الإمام أحمد» رواية أبي داود (٤٥٥).

(٥) أخرجه الدارمي (٣٨٠٨) وابن الضريس في «فضائل القرآن» (٥٤).

(٦) الدارمي (٣٨١٢)، وقال: «هذا حسن عن سعد».



ابن عَبَّاسٍ: [١/١٤٧] «أَنَّهُ كَانَ يَجْعَلُ رَجُلًا يُرَاقِبُ رَجُلًا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْتِمَ أَعْلَمَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، فَيَشْهَدُ ذَلِكَ»^(١). وَرَوَى ابْنُ أَبِي دَاوُدَ بِإِسْنَادَيْنِ صَحِيحَيْنِ عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ: «كَانَ أَنَسٌ إِذَا خَتَمَ الْقُرْآنَ جَمَعَ أَهْلَهُ وَدَعَا»^(٢). وَيُسْتَحَبُّ إِذَا فَرَغَ مِنَ الْخَتْمَةِ أَنْ يَشْرَعَ فِي أُخْرَى ؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ: «خَيْرُ الْأَعْمَالِ الْحِلُّ وَالرَّحْلَةُ ، قِيلَ: وَمَا هُمَا؟ قَالَ: افْتِتَاحُ الْقُرْآنِ وَخَتْمُهُ»^(٣). (وَيَدْعُو) عَقَبَ الْخَتْمِ نَصًّا^(٤) ؛ لِفِعْلِ أَنَسٍ ، وَتَقَدَّمَ.

(و) يُسَنُّ أَنْ (يُكَبَّرَ فَقَطْ) فَلَا يُسْتَحَبُّ التَّهْلِيلُ وَالتَّحْمِيدُ (لِخْتِمِهِ) آخِرَ (كُلِّ سُورَةٍ مِنْ آخِرِ «الضُّحَى»...) إِلَى آخِرِهِ ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَمَرَهُ بِذَلِكَ ، رَوَاهُ الْقَاضِي فِي «الْجَامِعِ» بِإِسْنَادِهِ^(٥). (وَلَا يُكْرَرُ سُورَةُ «الصَّمدِ» ، وَلَا يَقْرَأُ «الْفَاتِحَةَ» وَخَمْسًا) أَي: خَمْسَ

(١) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص ١٠٨) والدارمي (٣٧٩٩) وابن الضريس في «فضائل القرآن» (٧٩).

(٢) لم أقف عليه في كتب ابن أبي داود ، ولعله في كتابه «فضائل القرآن» ، وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٨٠٩) وابن أبي شيبة (١٥/ رقم: ٣٠٦٦١) والفريابي في «فضائل الأعمال» (٨٦).

(٣) قال ابن حجر في «نتائج الأفكار» (١٧٨/٣): «حديث أنس المذكور أخرجه ابن أبي داود بسند فيه كذاب» ، بتصرف. ولم أقف عليه في كتب ابن أبي داود ، ولعله في كتابه «فضائل القرآن».

(٤) «مسائل الإمام أحمد» رواية عبد الله (٢/ رقم: ٤٢٥).

(٥) لم أقف عليه ، وأخرجه الحاكم (٣٠٤/٣) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣/ رقم: ١٩١٢ - ١٩١٤). قال الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١٣/ رقم: ٦١٣٣): «منكر».

آيَاتٍ (مَنْ) أَوَّلِ («البقرة» عَقَبَ الْخَنَمَ نَصًّا^(١)) لِأَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْهُ فِيهِ أَثَرُ صَحِيحٍ،
 (فَإِنْ فَعَلَ) ذَلِكَ (فَلَا بَأْسَ) أَي: وَلَعَلَّ الْجَمْعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا تَقَدَّمَ قَرِيبًا مِنْ أَنَّهُ
 يُسْتَحَبُّ إِذَا فَرَّغَ مِنَ الْخَتْمَةِ أَنْ يَشْرَعَ فِي أُخْرَى، أَي: لَا يَقْتَصِرُ عَلَى مَا ذَكَرَ،
 بَأَنْ لَا يَزِيدُهُ وَلَا يَنْقُصُهُ حَتَّى يُوْهِمَ أَنَّهُ وَرَدَ فِيهِ شَيْءٌ، بَلْ يَقْرَأُ مَا تَسَّرَ مِنَ
 الْأُخْرَى مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

❖ تِمَّةٌ: قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ: «قَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ
 الْمَتْلُوَّ فِي جَمِيعِ الْأَقْطَارِ، الْمَكْتُوبِ فِي الْمُصْحَفِ الَّذِي بِأَيْدِي الْمُسْلِمِينَ،
 مِمَّا جَمَعَهُ الدَّفْتَانِ مِنْ أَوَّلِ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ إِلَى آخِرِ ﴿قُلْ أَعُوذُ
 بِرَبِّ النَّاسِ﴾ = كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى وَوَحْيُهُ الْمُنْزَلُ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَأَنَّ
 جَمِيعَ مَا فِيهِ حَقٌّ، وَأَنَّ مَنْ نَقَصَ مِنْهُ حَرْفًا قَاصِدًا لِذَلِكَ، أَوْ بَدَّلَهُ بِحَرْفٍ آخَرَ
 مَكَانَهُ، أَوْ زَادَ فِيهِ حَرْفًا آخَرَ مِمَّا لَمْ يَشْتَمِلْ عَلَيْهِ الْمُصْحَفُ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ
 الْإِجْمَاعُ وَأُجْمِعَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَيْسَ بِقُرْآنٍ، عَامِدًا لِكُلِّ هَذَا = فَهُوَ كَافِرٌ^(٢). وَاقْتَصَرَ
 عَلَيْهِ النَّوَوِيُّ فِي «التَّبْيَانِ»^(٣)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) «الفروع» لابن مفلح (٢/٣٨٣ - ٣٨٤).

(٢) «الشفاء» للقاضي عياض (ص ٨٧٣ - ٨٧٤).

(٣) «التبيان في آداب حملة القرآن» للنووي (ص ١٦٤).

(فَضَّلَ)

في ذكر أحكام تتعلق بتأويل القرآن العظيم وتفسيره



(يُسْنُ تَعْلَمُ التَّأْوِيلَ) أَي: تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ، قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: «أَوَّلَ الْكَلَامِ تَأْوِيلًا وَتَأْوَلَهُ: دَبَّرَهُ، وَقَدَّرَهُ، وَفَسَّرَهُ»^(١)، انْتَهَى. (وَهُوَ) أَي: التَّأْوِيلُ (هُنَا التَّفْسِيرُ) أَي: «الْإِبَانَةُ وَكَشْفُ الْمُغْطَى، وَالْفِعْلُ كَـ «ضَرَبَ» وَ«نَصَرَ»، قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»^(٢).

(وَيَجُوزُ تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ بِمُقْتَضَى اللَّغَةِ) قَالَ فِي «شَرْحِ الْمُتَهَيِّ»: «اتِّفَاقًا، فَعَلَهُ أَحْمَدُ، وَنَصَرَهُ الْقَاضِي وَأَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُمَا»^(٣)، انْتَهَى. وَ(لَا) يَجُوزُ تَفْسِيرُهُ (بِالرَّأْيِ) عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ، مُسْتَدِلِّينَ بِقَوْلِهِ ﷺ: «وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْمُونَ» [الأعراف: ٣٣]، وَبِقَوْلِهِ: «لُتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ» [النحل: ٤٤].

(فَمَنْ قَالَ فِيهِ) أَي: الْقُرْآنِ، أَي: فَسَّرَهُ (بِرَأْيِهِ، أَوْ بِمَا لَا يَعْلَمُ، فَلْيَتَبَوَّأْ) أَي: لِيُنْزَلْ (مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ، وَأَخْطَأَ وَلَوْ أَصَابَ) لِمَا رَوَى سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ أَوْ بِمَا لَا يَعْلَمُ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ

(١) «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص ٩٦٣ مادة: أول).

(٢) «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص ٤٥٦ مادة: ف س ر).

(٣) «معونة أولي النهى» لابن النجار (٣٠٧/٢).

مِنَ النَّارِ» ، رَوَاهُ: أَبُو دَاوُدَ ، وَالتَّسَائِيُّ ، وَابْنُ مَاجَهَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ^(١) .

وَرَوَى هَذَا الْمَعْنَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ، رَوَى سَعِيدٌ بِسَنَدِهِ عَنِ الصَّدِيقِ رضي الله عنه : «أَيُّ سَمَاءٍ تَظْلُمُنِي ، وَأَيُّ أَرْضٍ تُقْلِنِي ، وَأَيْنَ أَذْهَبُ - أَوْ: كَيْفَ أَصْنَعُ - إِذَا أَنَا قُلْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ بِغَيْرِ مَا أَرَادَ اللَّهُ؟!»^(٢) . وَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه : «نَهَيْنَا عَنِ التَّكْلُفِ . [وَقَرَأَ: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١] ، وَقِيلَ: [١٤٧/ب] فَمَا الْأَبُّ؟ فَقَالَ: مَا كُلفْنَا - أَوْ: مَا أُمِرْنَا - بِهَذَا]^(٣)» ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٤) . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ فِي «التَّمْهِيدِ» وَغَيْرُهُ: «يُكْرَهُ»^(٥) .

(وَيَلْزَمُ الرُّجُوعُ لِتَفْسِيرِ صَحَابِيٍّ) لِأَنَّ الصَّحَابَةَ شَاهَدُوا التَّنْزِيلَ ، وَحَضَرُوا التَّأْوِيلَ ، فَهُوَ أَمَارَةٌ ظَاهِرَةٌ ، وَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ حُجَّةٌ عَلَى الْمَشْهُورِ .

و(لَا) يَلْزَمُ الرُّجُوعُ إِلَى تَفْسِيرِ (تَابِعِيٍّ) لِأَنَّ قَوْلَهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَى الْمَشْهُورِ ، قَالَ بَعْضُهُمْ: «وَلَعَلَّهُ مُرَادٌ غَيْرُهُ ، إِلَّا أَنْ يُثْقَلَ ذَلِكَ عَنِ الْعَرَبِ» .

«وَلَا يُعَارِضُهُ [مَا نَقَلَهُ]^(٦) الْمُرُودِيُّ: «نَنْظُرُ مَا كَانَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ، فَإِنْ

(١) النسائي في «السنن الكبرى» (١٠ / رقم: ٨٢٢٨) والترمذي (٥ / رقم: ٢٩٥١) ، ولم أقف عليه في «سنن أبي داود» المطبوع ، وهو من رواية اللؤلؤي ، وعزاه في «تحفة الأشراف» (٤ / رقم: ٥٥٤٣) إلى أبي داود ، وذكر أنه من رواية ابن العبد ، ولم أقف عليه أيضاً عند ابن ماجه .

(٢) سعيد بن منصور (١ / رقم: ٣٩ / الحميد) .

(٣) ليست في «صحيح البخاري» .

(٤) البخاري (٩ / رقم: ٧٢٩٣) .

(٥) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٢ / ٣٨٩) .

(٦) من (ب) فقط .



لَمْ يَكُنْ فَعَنِ الصَّحَابَةِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَنِ التَّابِعِينَ؛ لِإِمْكَانِ حَمْلِهِ عَلَى إِجْمَاعِهِمْ، لَا عَلَى مَا انفَرَدَ بِهِ أَحَدُهُمْ^(١)، قَالَهُ الْقَاضِي.

(وَإِذَا قَالَ الصَّحَابِيُّ مَا يُخَالِفُ الْقِيَاسَ، فَهُوَ تَوْقِيفٌ) مِنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ عَنْ اجْتِهَادٍ، فَهُوَ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ، وَنَقَلَ الْبِرْمَاوِيُّ^(٢) عَنْ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ وَالْأُصُولِ أَنَّهُ يَكُونُ مَرْفُوعًا^(٣).

(وَحَرَّمَ جَعَلَ الْقُرْآنَ بَدَلًا مِنَ الْكَلَامِ، مِثْلُ أَنْ يَرَى رَجُلًا جَاءَ فِي وَقْتِهِ، فَيَقُولُ: ﴿مُرُّ جِئْتَ عَلَى قَدَرٍ يَلْمُوسَى﴾ [طه: ٤٠]) وَتَقَدَّمَ، (فَلَا) يَجُوزُ أَنْ (يُسْتَعْمَلَ) الْقُرْآنُ (فِي غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ، وَقَالَ الشَّيْخُ) تَقِيُّ الدِّينِ: ((إِنْ قَرَأَ مَا يَنَاسِبُهُ فَحَسَنٌ، كَقَوْلِ مَنْ دُعِيَ لِذَنْبٍ تَابَ مِنْهُ: ﴿مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا﴾ [النور: ١٦]، وَ) كَقَوْلِ مَنْ أَصَابَهُ هَمٌّ (عِنْدَ مَا أَهَمَّهُ: ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِي وَحُرِّينَ إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦])^(٤)، وَ) كَقَوْلِهِ (لِمَنْ اسْتَعْجَلَهُ: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧]) وَقَوْلِ مَنْ أَصَابَ ذَنْبًا: ﴿قَالَ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣].

(١) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٢/٣٩٠).

(٢) هو: محمد بن عبد الدائم بن موسى النعمي، شمس الدين أبو عبدالله البرماوي القاهري الشافعي، سمع على جماعة منهم البرهان ابن جماعة والبلقيني وابن الملquin والعراقي، ولازم البدر الزركشي، وكان إمامًا في الفقه والأصول والعربية ونحو ذلك، تصدى للإفتاء والتدريس والتصنيف وانتفع الناس به، توفي سنة إحدى وثلاثين وثمان مئة. راجع ترجمته في: «الضوء اللامع» للسخاوي (٧/٢٨٠).

(٣) «الفوائد السنية في شرح الألفية» للبرماوي (٤/١٢٨٧ - ١٢٩٥).

(٤) «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ١٦٨).

(وَلَا يَجُوزُ) الـ (نَظَرٌ فِي كُتُبِ أَهْلِ الْكِتَابِ نَصًّا^(١)) لِأَنَّهُ ﷺ غَضِبَ [حِينَ]^(٢) رَأَى مَعَ عُمَرَ صَحِيفَةً مِنَ التَّوْرَةِ، وَقَالَ: «أَفِي شَكٍّ أَنْتَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ...» الْحَدِيثُ^(٣). (وَلَا) النَّظَرُ فِي (كُتُبِ أَهْلِ) الـ (بِدْعِ، وَ) لَا النَّظَرُ فِي الـ (كُتُبِ) الـ (مُشْتَمِلَةِ عَلَى حَقٍّ وَبَاطِلٍ، وَلَا) تَجُوزُ (رَوَايَتُهَا) لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ ضَرَرٍ إِفْسَادِ الْعَقَائِدِ. (وَيَتَّحُهُ: جَوَازُ نَظَرٍ) فِي كُتُبِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَأَهْلِ الْبِدْعِ؛ لِـ (لَرَدِّ عَلَيْهِمْ) لِمَنْ كَانَ أَهْلًا لِذَلِكَ، وَنَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ الْقَيِّمِ ﷺ^(٤) وَغَيْرُهُ، (وَتَقَدَّمَ حُكْمُ الْمُصْحَفِ) فِي «نَوَاقِصِ الْوُضُوءِ»، فَلْيُرَاجَعُ مَنْ أَرَادَ ذَلِكَ.



(١) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن هانئ (١/ رقم: ٢٥٦).

(٢) في (أ): «حيث».

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وأخرجه ابن أبي شيبه (١٣/ رقم: ٢٦٩٤٩) وأحمد (٦/ رقم:

١٥٣٨٨) بلفظ: «أمتهكون فيها يا ابن الخطاب». قال الألباني في «إرواء الغليل» (٦/ رقم:

١٥٨٩): «حسن».

(٤) لم أقف عليه.

(بَابُ)

الْجَمَاعَةِ وَأَحْكَامِهَا وَمَا يُبِيحُ تَرْكَهَا، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ



(صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ وَاجِبَةٌ) وَجُوبَ عَيْنٍ، لَا وَجُوبَ كِفَايَةٍ، (لِ) لَصَلَوَاتِ
(الْخَمْسِ الْمُؤَدَّاةِ) لَا الْمَقْضِيَّاتِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ
الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةً مِنْهُمْ مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢]، وَالْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ، وَإِذَا كَانَ
ذَلِكَ مَعَ الْخَوْفِ فَمَعَ الْأَمْنِ أَوَّلَى، يُؤَكِّدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَارْكَعُوا مَعَ
الرَّكَعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣].

وَلِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «أَثْقَلُ صَلَاةٍ عَلَى الْمُنَافِقِينَ صَلَاةُ الْعِشَاءِ
وَصَلَاةُ الْفَجْرِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَاتَوَهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا، وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ
بِالصَّلَاةِ فَنُتْقَامَ، ثُمَّ أَمُرَ رَجُلًا يُصَلِّي بِالنَّاسِ، ثُمَّ أُنْطَلِقَ مَعِيَ بِرِجَالٍ مَعَهُمْ حِزْمٌ
مِنْ حَطَبٍ إِلَى قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ، فَأَحْرَقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ بِالنَّارِ»، مُتَّفَقٌ
عَلَيْهِ^(١). [١/٤٨] وَلِقَوْلِهِ ﷺ لَمَّا اسْتَأْذَنَهُ أَعْمَى لَا قَائِدَ لَهُ أَنْ يُرَخِّصَ لَهُ فَيُصَلِّيَ
فِي بَيْتِهِ: «هَلْ تَسْمَعُ النِّدَاءَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَجِبْ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٢).

(١) البخاري (١/ رقم: ٦٥٧) ومسلم (١/ رقم: ٦٥١).

(٢) مسلم (١/ رقم: ٦٥٣) من حديث أبي هريرة.

وَعَنْهُ: «الْجَمَاعَةُ سُنَّةٌ»، ذَكَرَهُ ابْنُ هُبَيْرَةَ وَفَاقًا لِثِقِيَّةِ الْمَذَاهِبِ. وَعَنْهُ: «الْجَمَاعَةُ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ»، اخْتَارَهَا ابْنُ أَبِي مُوسَى، وَابْنُ عَقِيلٍ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ^(١). (عَلَى) الـ(رِّجَالِ) لَا النِّسَاءَ وَالْحَنَائِيَّ الـ(أَحْرَارِ) دُونَ الْعَبِيدِ وَالْمُبْعُضِينَ الـ(قَادِرِينَ) عَلَيْهَا دُونَ ذَوِي الْأَعْذَارِ، (وَلَوْ سَفَرًا فِي شِدَّةِ خَوْفٍ) لِعُمُومِ الْآيَةِ السَّابِقَةِ.

(وَيُقَاتَلُ تَارِكُهَا) أَيِ: الْجَمَاعَةِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ^(٢)، (كَأَذَانٍ) أَيِ: كَمَا يُقَاتَلُ تَارِكُ الْأَذَانِ، [لَكِنْ تَارِكُ الْأَذَانِ]^(٣) إِنَّمَا يُقَاتَلُ عَلَى تَرْكِهِ إِذَا تَرَكَهُ أَهْلُ الْبَلَدِ كُلُّهُمْ، بِخِلَافِ الْجَمَاعَةِ، فَإِنَّهُ يُقَاتَلُ تَارِكُهَا وَإِنْ أَقَامَهَا غَيْرُهُ؛ لِأَنَّ وُجُوبَهَا عَلَى الْأَعْيَانِ، وَوُجُوبُهُ عَلَى الْكِفَايَةِ.

(لَا شَرْطُ) أَيِ: لَيْسَتْ الْجَمَاعَةُ شَرْطًا لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ نَصًّا^(٤)؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ عَلَى صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً»، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَأَبَا دَاوُدَ^(٥). وَلَا يَصِحُّ حَمْلُهُ عَلَى الْمَعْذُورِ؛ لِأَنَّهُ يُكْتَبُ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مَا كَانَ يَفْعَلُهُ لَوْلَا الْعُذْرُ؛ لِلْخَبَرِ^(٦). وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَجِبَ لِلْعِبَادَةِ شَيْءٌ، وَتَصَحُّ بِدُونِهِ، كَوَاجِبَاتِ الْحَجِّ وَكَالصَّلَاةِ فِي الْوَقْتِ.

(١) انظر: «الإيضاح» للمزداوي (٢٦٥/٤).

(٢) البخاري (١/ رقم: ٦٥٧) ومسلم (١/ رقم: ٦٥١).

(٣) من (ب) فقط.

(٤) «المغني» لابن قدامة (٦/٣).

(٥) البخاري (١/ رقم: ٦٤٥، ٦٤٩) ومسلم (١/ رقم: ٦٥٠) وابن ماجه (١/ رقم: ٧٨٩)

والترمذي (١/ رقم: ٢١٥)، وهو في النسائي (٢/ رقم: ٨٤٩) أيضًا.

(٦) أخرجه البخاري (٤/ رقم: ٢٩٩٦) من حديث أبي موسى الأشعري.



(فَتَصُحُّ) الصَّلَاةُ (مِنْ [مُنْفَرِدٍ] ^(١)) لَا عُذْرَ لَهُ، (وَبِأَنْتُمْ، وَفِي صَلَاتِهِ فَضْلٌ) مَعَ الْإِثْمِ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِ النَّسْبَةِ بَيْنَهُمَا بِجُزْءٍ مَعْلُومٍ ثُبُوتُ الْأَجْرِ فِيهِمَا، وَإِلَّا فَلَا نِسْبَةَ وَلَا تَقْدِيرَ.

(وَتَفْضُلُ) صَلَاةُ (الْجَمَاعَةِ) عَلَى صَلَاةِ الْمُنفَرِدِ (بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً) لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الْمَذْكُورِ قَرِيبًا. قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: «لَمَّا كَانَتْ صَلَاةُ الْفَذِّ مُفْرَدَةً أَشْبَهَتْ الْعَدَدَ الْمُفْرَدَ، فَلَمَّا جُمِعَتْ مَعَ غَيْرِهَا أَشْبَهَتْ ضَرْبَ الْعَدَدِ، وَكَانَتْ خَمْسًا، فَضُرِبَتْ فِي خَمْسٍ فَصَارَتْ [خَمْسًا] ^(٢) وَعِشْرِينَ، وَهِيَ غَايَةُ مَا يَرْتَفِعُ إِلَيْهِ ضَرْبُ الشَّيْءِ فِي نَفْسِهِ، وَأُدْخِلَتْ صَلَاةُ الْمُنفَرِدِ وَصَلَاةُ الْإِمَامِ مَعَ الْمُضَاعَفَةِ فِي الْحِسَابِ» ^(٣).

(وَلَا يَنْقُصُ أَجْرُهُ) أَيِ: الْمُصَلِّي مُنفَرِدًا (مَعَ عُذْرٍ) لِمَا رَوَى أَحْمَدُ وَالبُخَارِيُّ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِذَا مَرَضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ كُتِبَ لَهُ مَا كَانَ يَعْمَلُ صَاحِبًا مُقِيمًا» ^(٤).

(وَتَتَعَقَّدُ) الْجَمَاعَةُ (بِاثْنَيْنِ) لِحَدِيثِ أَبِي مُوسَى مَرْفُوعًا: «الْإِثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ»، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ ^(٥). وَقَوْلُهُ ﷺ لِمَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَلْيُؤْذَنْ أَحَدُكُمَا، وَلْيُؤَمِّكُمَا أَكْبَرُكُمَا» ^(٦)، وَأَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ

(١) فِي (أ): «مفرد».

(٢) مِنْ (ب) فَقَطْ.

(٣) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (١٤٥/٣).

(٤) أحمد (٨/ رقم: ١٩٩٩٢) والبخاري (٤/ رقم: ٢٩٩٦) من حديث أبي موسى.

(٥) ابن ماجه (٢/ رقم: ٩٧٢). قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٤٨٩): «ضعيف».

(٦) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٦٢٨) ومسلم (١/ رقم: ٦٧٤) واللفظ له.

مَرَّةً^(١) وَحَذِيفَةً أُخْرَى^(٢). (فِي غَيْرِ جُمُعَةٍ وَعِيدٍ) لِاشْتِرَاطِ الْعَدَدِ فِيهِمَا عَلَى مَا يَأْتِي.

(و) تَصِحُّ الْجَمَاعَةُ فِي فَرَضٍ وَنَفْلٍ، وَ(لَوْ) كَانَتْ الْجَمَاعَةُ (بِأَنْثَى) وَالْإِمَامُ رَجُلٌ أَوْ خُنْثَى أَوْ أَنْثَى، (أَوْ) كَانَتْ بِ(عَبْدٍ) وَالْإِمَامُ حُرٌّ أَوْ مُبْعَضٌ أَوْ عَبْدٌ؛ لِعُمُومِ مَا سَبَقَ. وَ(لَا) تَتَعَقَّدُ الْجَمَاعَةُ (بِصَبِيٍّ) وَالْإِمَامُ بَالِغٌ (فِي فَرَضٍ) لِأَنَّ الصَّبِيَّ لَا يَصْلُحُ إِمَامًا فِي [الْفَرَضِ]^(٣). وَعُلِمَ مِنْهُ: أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَوْمَ صَغِيرًا فِي نَفْلٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَهُوَ صَبِيٌّ فِي التَّهَجُّدِ^(٤). (وَعَنْهُ: «يَصِحُّ أَيْضًا فِي الْفَرَضِ، كَمَا لَوْ أَمَّ رَجُلًا مُتَنَفِّلًا»)، قَالَ فِي «الْكَافِي»^(٥).

(وَتَحْصُلُ) الْجَمَاعَةُ (بِئْتِهِ وَ) بِ(صَحْرَاءٍ) لِقَوْلِهِ ﷺ: «جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ أَذْرَكَتُهُ الصَّلَاةُ فَلْيَصِلْ حَيْثُ أَذْرَكَتُهُ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٦).

(وَتُسَنُّ) الْجَمَاعَةُ (بِمَسْجِدٍ) لِلْأَخْبَارِ وَلِإِظْهَارِ الشَّعَارِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: «وَإِقَامَتُهَا فِي الرُّبُطِ وَالْمَدَارِسِ وَنَحْوِهَا [١٤٨/ب] قَرِيبٌ مِنْ إِقَامَتِهَا فِي الْمَسَاجِدِ».

نَعَمْ، إِنْ كَانَ ذَهَابُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ يُؤَدِّي إِلَى انْفِرَادِ أَهْلِهِ، فَالْمُتَّجِهُ إِقَامَتُهَا

(١) أخرجه البخاري (١/ رقم: ١٣٨) ومسلم (١/ رقم: ٧٦٣).

(٢) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٧٧٢).

(٣) في (ب): «فرض».

(٤) أخرجه البخاري (١/ رقم: ١٣٨) ومسلم (١/ رقم: ٧٦٣).

(٥) «الکافي» لابن قدامة (٣٩٦/١).

(٦) البخاري (١/ رقم: ٣٣٥) ومسلم (١/ رقم: ٥٢١) من حديث جابر.



فِي بَيْتِهِ، تَحْصِيلاً لِلْوَجِبِ، وَلَوْ دَارَ الْأَمْرِ بَيْنَ فِعْلِ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ فَذَا وَبَيْنَ فِعْلِهَا فِي بَيْتِهِ جَمَاعَةً تَعَيَّنَ فِعْلُهَا فِي بَيْتِهِ تَحْصِيلاً لِلْوَجِبِ، وَلَوْ دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ فِعْلِهَا فِي الْمَسْجِدِ فِي جَمَاعَةٍ يَسِيرَةٍ وَفِعْلِهَا فِي بَيْتِهِ فِي جَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ، كَانَ فِعْلُهَا فِي الْمَسْجِدِ أَوْلَى.

(و) تُسَنُّ الْجَمَاعَةُ (لِمَقْضِيَّةٍ، وَكُشُوفٍ، وَاسْتِسْقَاءٍ، وَتَرَاوِيحٍ) لِعُمُومِ الْأَخْبَارِ، (و) تُسَنُّ أَيْضًا (لِعَبِيدٍ وَصَنِيَّانٍ وَخَنَائِي) سَوَاءٌ أَمْ كُلُّ نَوْعٍ حُرٌّ بَالِغٌ أَوْ مَنْ هُوَ مِثْلُهُ، (و) كَذَا تُسَنُّ الْجَمَاعَةُ (لِنِسَاءٍ مُنْفَرِدَاتٍ عَنْ رِجَالٍ فِي دُورِهِنَّ) لِفِعْلِ عَائِشَةَ^(١) وَأُمِّ سَلَمَةَ^(٢)، رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ. وَأَمَرَ ﷺ أُمَّ وَرَقَةَ بِأَنْ تَجْعَلَ لَهَا مُؤَدَّنًا يُؤَدِّنُ لَهَا، وَأَمَرَهَا أَنْ تَوْمَّ أَهْلَ دَارِهَا، رَوَاهُ: أَبُو دَاوُدَ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ^(٣). وَسَوَاءٌ كَانَ (مِنْهُمْ إِمَامُهُنَّ أَوْ لَا) لِأَنَّهُنَّ مِنْ أَهْلِ الْفَرْضِ، أَشَبَّهَنَ الرِّجَالَ.

(وَيُكْرَهُ لِحَسَنَاءٍ) حُضُورُ (جَمَاعَةٍ مَعَ رِجَالٍ) خَشْيَةَ الْاِفْتِتَانِ بِهَا، (وَيُبَاحُ) حُضُورُ جَمَاعَةٍ (لِغَيْرِهَا) أَيِ: الْحَسَنَاءِ، كَعَجُوزٍ لَا حُسْنَ لَهَا.

فَيَخْرُجْنَ (تَفَلَّاتٍ، أَيِ: غَيْرِ مُتَطَيِّبَاتٍ) «يُقَالُ: تَفَلَّتِ الْمَرْأَةُ تَفَلًّا، مِنْ بَابِ «تَعَبَ»، إِذَا أَتَتْ رِيحَهَا لَتَرَكِ الطِّيبَ وَالْادِّهَانَ، وَتَفَلَّتْ: إِذَا تَطَيَّبَتْ،

(١) الدارقطني (٢/ رقم: ١٥٠٧)، وصححه النووي في «الخلاصة» (٢/ رقم: ٢٣٥٧).

(٢) الدارقطني (٢/ رقم: ١٥٠٨)، وصححه النووي في «الخلاصة» (٢/ رقم: ٢٣٥٨).

(٣) أبو داود (١/ رقم: ٥٩٣) والدارقطني (٢/ رقم: ١٥٠٦). قال الألباني في «إرواء الغليل»

(٢/ رقم: ٤٩٣): «حسن».

فَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ»، ذَكَرَهُ الْحَجَّائِيُّ فِي «حَاشِيَةِ [الإِقْنَاعِ]»^(١) (٢).

وَيَخْرُجْنَ (بِإِذْنِ أَزْوَاجِهِنَّ)؛ لِأَنَّ النِّسَاءَ كُنَّ يَحْضُرْنَ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَيَأْتِي أَنَّهُ يَحْرُمُ خُرُوجُ الْمَرْأَةِ بِغَيْرِ إِذْنٍ مِنْ زَوْجِهَا. وَكَذَا مَجَالِسُ وَعَظٍ وَأَوَّلَى.

(وَحَرَّمَ عَلَيْهِنَّ تَطَيُّبُ لِحْظُورِ) جَمَاعَةٍ بِ(مَسْجِدٍ أَوْ غَيْرِهِ) كَصَحْرَاءَ فِي صَلَاةٍ عِيدٍ أَوْ اسْتِسْقَاءٍ. (وَمِنْ اسْتَأْذَنَتْهُ امْرَأَتُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ أَوْ) اسْتَأْذَنَتْهُ [أُمَّتُهُ]^(٣) إِلَى الْمَسْجِدِ، كُرِّهَ لَهُ (مَنْعُهَا) مِنْهُ؛ لِحَدِيثٍ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ، وَبُيُوتَهُنَّ خَيْرٌ لَّهُنَّ، وَلِيَخْرُجْنَ تَفَلَاتٍ»، رَوَاهُ: أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ^(٤). (وَبَيْتُهَا خَيْرٌ لَهَا) لِلْحَدِيثِ، (وَلَوْ بِمَكَّةَ) الْمُشْرِفَةِ أَوْ بِمَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِلْخَبَرِ^(٥).

(وَلَا بَ ثُمَّ وَلِيٍّ مَحْرَمٍ) لِامْرَأَةٍ كَأَخٍ وَعَمٍّ، (مَنْعُ مُوَلِّيَّتِهِ) مِنْ خُرُوجِ مَنْ بَيْتُهَا (إِنْ خَشِيَ) بِخُرُوجِهَا (فِتْنَةً أَوْ ضَرَرًا) اسْتِصْحَابًا لِلْحَصَانَةِ، قَالَ أَحْمَدُ:

(١) هذا هو الصواب كما في «كشاف القناع»، وفي (أ) و(ب): «التنقيح». ولم أقف عليه في «حاشية التنقيح» للحجَّائي.

(٢) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (١٤٧/٣ - ١٤٨).

(٣) من (ب) و«غاية المنتهى» لمري الكرمي (٢١١/١) فقط.

(٤) أحمد (٤/ رقم: ٩٧٧٦) وأبو داود (١/ رقم: ٥٦٥) من حديث أبي هريرة. قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٥١٥): «صحيح».

(٥) أخرجه أحمد (١٢/ رقم: ٢٧٧٣٢). قال الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (١/ رقم: ٣٤٠): «حسن لغيره».



«الزَّوْجُ أَمْلَكَ مِنَ الْأَبِ»^(١). (و) لِمَنْ ذَكَرَ مَنَعَهَا (مِنَ الْإِنْفِرَادِ) لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ دُخُولُ مَنْ يُفْسِدُهَا، وَيُلْحِقُ الْعَارَ بِهَا وَبِأَهْلِهَا.

(وَمَنْ بِطَرِيقِ مَسْجِدِهِ مُنْكَرٌ، كَغِنَاءٍ) لَمْ يَدْعِ الْمَسْجِدَ، بَلْ (يَمُرُّ وَيُنْكَرُهُ) بِحَسَبِهِ، (وَيَأْتِي) وَكَذَا لَوْ كَانَ الْمُنْكَرُ فِي الْمَسْجِدِ، فَيَحْضُرُ وَيُنْكَرُهُ. (قَالَ الشَّيْخُ) تَقِيُّ الدِّينِ: («وَلَوْ لَمْ يُمْكِنَهُ» إِتْيَانُ الْمَسْجِدِ (إِلَّا بِمَشْيِهِ فِي مَلِكٍ غَيْرِهِ، فَعَلَ»^(٢)) وَافْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي «الْفُرُوعِ»^(٣).

(وَسَنَّ لِأَهْلِ) كُلِّ (ثَغْرِ) مِنْ ثُغُورِ الْإِسْلَامِ، وَ«الثَّغَرُ: مَوْضِعُ الْمَخَافَةِ مِنْ فُرُوجِ الْبُلْدَانِ»، كَمَا قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»^(٤). (اجْتِمَاعُ بِمَسْجِدٍ وَاحِدٍ) لِأَنَّهُ أَعْلَى لِلْكَلِمَةِ، وَأَوْقَعَ لِلْهَيْبَةِ، قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: «لَوْ كَانَ الْأَمْرُ إِلَيَّ لَسَمَرْتُ أَبْوَابَ الْمَسَاجِدِ الَّتِي لِلثُّغُورِ؛ لِيَجْتَمَعَ النَّاسُ فِي مَسْجِدٍ وَاحِدٍ»^(٥).

(وَالْأَفْضَلُ لَوَجْهِهِ غَيْرِهِمْ) أَيُّ: غَيْرِ أَهْلِ الثَّغْرِ (الْمَسْجِدِ الَّذِي لَا تُقَامُ فِيهِ) الْجَمَاعَةُ (إِلَّا بِحُضُورِهِ) لِأَنَّ فِيهِ تَحْصِيلَ ثَوَابِ عِمَارَةِ الْمَسْجِدِ، وَتَحْصِيلَ الْجَمَاعَةِ لِمَنْ يُصَلِّي فِيهِ، (أَوْ تُقَامُ) فِيهِ الْجَمَاعَةُ (بِدُونِهِ) أَيُّ: حُضُورِهِ، [١/١٤٩] (لَكِنْ فِي قَصْدِهِ غَيْرُهُ كَسَرُ قَلْبِ إِمَامِهِ أَوْ جَمَاعَةٍ) فَجَبُرَ قُلُوبَهُمْ أَوَّلَى، (قَالَهُ جَمْعٌ) مِنْهُمْ: الْمُوَفَّقُ، وَالشَّارِحُ، وَابْنُ تَمِيمٍ، زَادَ ابْنُ حَمْدَانَ: «وَقِيلَ:

(١) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٤٥٩/٢).

(٢) «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ١٠٣).

(٣) «الفروع» لابن مفلح (٤٢١/٢).

(٤) «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص ٣٥٩ مادة: ث غ ر).

(٥) انظر: «المغني» لابن قدامة (١٠/٣).

أَوْ كَثُرَتْ جَمَاعَةُ الْمَسْجِدِ بِحُضُورِهِ»^(١).

(ثُمَّ) إِنْ اسْتَوَى حُضُورُهُ وَعَدَمُهُ، فَالْمَسْجِدُ (الْأَفْذَمُ) لِأَنَّ الطَّاعَةَ فِيهِ أَسْبَقُ، (فَالْأَكْثَرُ جَمَاعَةً) لِأَنَّهُ أَعْظَمُ أَجْرًا؛ لِحَدِيثِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ [أَزْكَى]^(٢) مِنْ صَلَاتِهِ وَخَدَهُ، وَصَلَاتُهُ مَعَ الرَّجُلَيْنِ [أَزْكَى]^(٣) مِنْ صَلَاتِهِ مَعَ الرَّجُلِ، وَمَا كَانَ أَكْثَرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ إِلَهًا»، رَوَاهُ: أَحْمَدُ، وَابْنُ دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ^(٤).

(وَأَبْعَدُ) مَسْجِدَيْنِ قَدِيمَيْنِ أَوْ جَدِيدَيْنِ، سَوَاءً اخْتَلَفَا فِي كَثَرَةِ الْجَمْعِ وَقِلَّتِهِ أَوْ اسْتَوَيَا، (أَوْلَى مِنْ أَقْرَبَ، وَلَوْ كَثُرَ جَمْعُهُ، خِلَافًا لَهُ) أَيُّ: لِصَاحِبِ «الْإِقْتِنَاعِ» فِيمَا يُفْهَمُ مِنْ عِبَارَتِهِ^(٥)؛ لِحَدِيثِ أَبِي مُوسَى مَرْفُوعًا: «أَعْظَمُ النَّاسِ فِي الصَّلَاةِ أَجْرًا أَبْعَدُهُمْ فَأَبْعَدُهُمْ مَمْشَى»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٦). وَلِكَثْرَةِ حَسَنَاتِهِ بِكَثْرَةِ خُطَاهُ.

(وَفَضِيلَةٌ) صَلَاةٍ بِجَمَاعَةٍ قَلِيلَةٍ (أَوَّلُ) (وَقْتُ أَفْضَلُ مِنْ انْتِظَارِ كَثَرَةٍ جَمْعٍ) قَالَ فِي «تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ»: «هُوَ ظَاهِرُ كَلَامٍ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ، وَمِمَّا

(١) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٢٧٥/٤).

(٢) كذا في مصادر التخریج، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «أولى».

(٣) كذا في مصادر التخریج، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «أولى».

(٤) أحمد (٩/ رقم: ٢١٦٥٧) - واللفظ له - وأبو داود (١/ رقم: ٥٥٥) وابن حبان (٥/ رقم: ٢٠٥٦).

(٥) «الإقناع» للحجّاي (٢٤٦/١).

(٦) مسلم (١/ رقم: ٦٦٢). وأخرجه البخاري (١/ رقم: ٦٥١) أيضًا.



يُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ: «إِنَّ صَلَاةَ الْفَجْرِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ أَفْضَلُ، وَلَوْ قَلَّ الْجَمْعُ»، وَهُوَ الْمَذْهَبُ^(١).

(وَتُقَدَّمُ جَمَاعَةٌ مُطْلَقًا عَلَى أَوَّلِ) الـ (وَقْتِ) يَعْنِي: أَنْ انْتِظَارَ الْجَمَاعَةِ وَلَوْ قَلَّتْ مُقَدَّمٌ عَلَى أَوَّلِ الْوَقْتِ إِذَا صَلَّى مُنْفَرِدًا، وَهُوَ الْمَذْهَبُ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ وَاجِبَةً، وَأَوَّلَ الْوَقْتِ سُنَّةٌ، وَلَا تَعَارُضَ بَيْنَ وَاجِبٍ وَمَسْنُونٍ.

(وَحَرَمٌ أَنْ يُؤَمَّ بِمَسْجِدٍ لَهُ إِمَامٌ رَاتِبٌ أَهْلُ لَهَا) أَيُّ: أَهْلٌ لِلْإِمَامَةِ، (فَلَا تَصِحُّ) إِمَامَةُ غَيْرِ الرَّاتِبِ (قَبْلَهُ أَوْ مَعَهُ) فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ لِلنَّهْيِ^(٢)، وَقَطَعَ بِهِ فِي «الْمُنْتَهَى»^(٣). (إِلَّا بِإِذْنِهِ) أَيُّ: الرَّاتِبِ، فَيُبَاحُ لِلْمَأْذُونِ أَنْ يُؤَمَّ وَتَصِحُّ إِمَامَتُهُ. (وَ) قَدَّمَ (فِي) «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى»: (تَصِحُّ) مَعَ الْكَرَاهَةِ، قَالَ فِيهَا: «وَلَا يُؤَمُّ، فَإِنْ فَعَلَ صَحَّ وَيُكْرَهُ، وَيَحْتَمِلُ الْبُطْلَانُ»^(٤)، انْتَهَى.

وَعِلِمَ مِنْهُ: أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ أَنْ يُؤَمَّ بَعْدَ الرَّاتِبِ، قَالَ فِي «الْإِقْنَاعِ»: «وَيَتَوَجَّهُ إِلَّا لِمَنْ يُعَادِي الْإِمَامَ»^(٥)، أَيُّ: لِقَصْدِهِ الْإِيذَاءَ إِذَنْ، فَيُشْبِهُ مَا لَوْ تَقَدَّمَ.

(وَيُرَاسَلُ) رَاتِبٌ (إِذَا تَأَخَّرَ عَنْ وَقْتِهِ) الـ (مُعْتَادِ، مَعَ قُرْبِ) مَحَلِّهِ (وَعَدَمِ مَشَقَّةِ) فِي الذَّهَابِ إِلَيْهِ، (فَإِنْ) رُوسِلَ فَـ (تَأَخَّرَ [أَوْ]^(٦) ضَاقَ) الـ (وَقْتُ)

(١) «تصحيح الفروع» للمزداوي (٤٢٤/٢).

(٢) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٦٧٣) من حديث أبي مسعود الأنصاري.

(٣) «منتهى الإرادات» لابن النجار (١٠٦/١).

(٤) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٤٢٥/٢).

(٥) «الإقناع» للحجاوي (٢٤٦/١).

(٦) في غاية المنتهى لمرعي الكرمي (٢١٢/١): «و».

صَلُّوْا؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ صَلَّى حِينَ غَابَ النَّبِيُّ ﷺ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١). وَفَعَلَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَحْسَنْتُمْ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٢).

(أَوْ بَعْدَ) مَحَلِّهِ، (أَوْ) قَرَبَ وَ(شَقَّ)، أَوْ لَمْ يُظَنَّ حُضُورَهُ، أَوْ ظَنَّ حُضُورَهُ (وَلَا يَكْرَهُ) الرَّاتِبُ (ذَلِكَ) أَيُّ: صَلَاةٍ غَيْرِهِ عِنْدَ غَيْبَتِهِ، (صَلُّوْا) جَمَاعَةً؛ لِأَنَّهُمْ مَعْذُورُونَ، وَقَدْ أَسْقَطَ حَقَّهُ بِالتَّأَخُّرِ.

(وَيَتَجَهُّ: وَصَاحِبُ بَيْتٍ أَهْلٌ لَهَا) أَيُّ: لِلْإِمَامَةِ، (كَ) إِمَامٍ (رَاتِبٍ) فَيَحْرُمُ أَنْ يُؤَمَّ أَحَدٌ فِي بَيْتِهِ قَبْلَهُ أَوْ مَعَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ...، إلخ.

❖ فَايِدَةٌ: لَوْ جَاءَ الْإِمَامُ بَعْدَ شُرُوعِهِمْ فِي الصَّلَاةِ، فَهَلْ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ وَيَصِيرُ إِمَامًا وَالْإِمَامُ مَأْمُومًا؛ لِأَنَّ حُضُورَ إِمَامٍ حَيٍّ يَمْنَعُ الشُّرُوعَ، فَكَانَ عُذْرًا بَعْدَ الشُّرُوعِ، أَمْ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ، أَمْ يَجُوزُ لِلْإِمَامِ الْأَعْظَمِ فَقَطُّ؟ فِيهِ رَوَايَاتٌ مَنْصُوصَةٌ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» وَأَطْلَقَهُنَّ فِيهِ^(٣)، وَتَقَدَّمَ فِي «بَابِ النِّيَّةِ».

(وَمَنْ صَلَّى مُطْلَقًا)^(٤) أَيُّ: مُنْفَرِدًا أَوْ فِي جَمَاعَةٍ، (ثُمَّ أُقِيمَتِ) الصَّلَاةُ

(١) البخاري (١/ رقم: ٦٨٤) ومسلم (١/ رقم: ٤٢١).

(٢) مسلم (١/ رقم: ٢٧٤).

(٣) «الفروع» لابن مفلح (٢/ ٤٢٦).

(٤) كتب في حاشية (ب): «قَوْلُهُ: «وَمَنْ صَلَّى...» إلخ، فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ صُورَةٌ حَاصِلُهَا: أَنَّهُ إِذَا أَنْ تَقَامَ الصَّلَاةُ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، أَوْ لَا. وَعَلَى كُلِّ، إِمَّا أَنْ يَقْصِدَ الْإِعَادَةَ، أَوْ لَا. وَعَلَى الْجَمِيعِ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ وَقْتُ نَهْيٍ، أَوْ لَا. وَالَّذِي حَقَّقَهُ شَيْخُنَا وَالتَّجْدِي أَنَّهُ: إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ صَحَّتِ الْإِعَادَةُ مُطْلَقًا، قَصَدَ الْإِعَادَةَ أَوْ لَا، وَقْتُ نَهْيٍ أَوْ لَا، صَلَّى بِالْمَسْجِدِ =



(مُطْلَقًا) أَي: وَقَتْ [١٤٩/ب] نَهْيٍ أَوْ غَيْرِهِ، (سُنَّ) لَهُ (أَنْ يُعِيدَ) مَعَ الْجَمَاعَةِ ثَانِيًا مَعَ إِمَامِ الْحَيِّ وَغَيْرِهِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ مَرْفُوعًا: «صَلِّ الصَّلَاةَ لَوْفَتَهَا، فَإِنْ أَقِيمَتْ وَأَنْتَ فِي الْمَسْجِدِ فَصَلِّ، وَلَا تَقُلْ: إِنِّي صَلَّيْتُ فَلَا أَصَلِّي»، رَوَاهُ: أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ^(١). وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: «لَا يُعِيدُهَا مَنْ بِالْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ بِلَا سَبَبٍ»^(٢). (غَيْرِ مَغْرِبٍ) فَلَا تُسَنُّ إِعَادَتُهَا؛ لِأَنَّ الْمُعَادَةَ تَطَوُّعٌ، وَلَا يَكُونُ بَوَثْرٌ وَلَوْ كَانَ صَلَّى وَحْدَهُ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ^(٣)، [و] ^(٤) يُعِيدُ غَيْرَ الْمَغْرِبِ (وَلَوْ) كَانَ (مَسْبُوقًا).

(وَيَقْضِي مَا فَاتَهُ) فَلَوْ أَدْرَكَ مِنْ رُبَاعِيَّةٍ رَكْعَتَيْنِ، فَضَى مَا فَاتَهُ مِنْهَا وَلَا يُسَلِّمُ مَعَهُ نَصًّا؛ لِعُمُومٍ: «وَمَا فَاتَكُمْ فَاتِمُوا»^(٥)، وَقِيلَ: «يُسَلِّمُ مَعَهُ»^(٦). قَالَ فِي «شَرْحِ الْإِقْتِنَاعِ»: «وَلَعَلَّ الْخِلَافَ فِي الْأَفْضَلِ، وَإِلَّا فَهِيَ نَفْلٌ، وَلَا يَلْزَمُ

= أَوْ لَا، وَدَخَلَ. وَأَمَّا إِذَا دَخَلَ وَقَدْ أَقِيمَتْ: فَإِنْ قَصَدَ الْإِعَادَةَ وَكَانَ بِوَقْتِ نَهْيِ اثْنَيْنِ عَلَى فِعْلٍ مَا لَهُ سَبَبٌ، وَإِنْ كَانَ بَعِيرَ وَقْتِ نَهْيٍ وَقَصَدَ صَحَّتْ مَعَ الْكِرَاهَةِ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْإِعَادَةَ صَحَّتْ مُطْلَقًا، خِلَافًا لِمَفْهُومِ «الْإِقْتِنَاعِ» وَالْمُنْتَهَى فِي تَخْصِيصِ ذَلِكَ بِوَقْتِ النَّهْيِ، جَزَمَ بِذَلِكَ فِي «الْغَايَةِ» مُشِيرًا لِخِلَافِهَا، وَفِي «شَرْحِ الْإِقْتِنَاعِ» مَا نَصَّهُ: «وِظَاهِرُهُ: إِذَا دَخَلَ وَهُمْ يُصَلُّونَ لَا يُعِيدُ، خِلَافًا لِمَجْمَاعَةِ مِنْهُمْ الشَّارِحُ، وَهُوَ نَصُّ الْإِمَامِ فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِ، قَالَ: «سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَمَّنْ يُعِيدُ فِي جَمَاعَةٍ ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَهُمْ يُصَلُّونَ، أَيُّصَلِّي مَعَهُمْ؟ [قال: نعم]»، لَكِنْ قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ وَغَيْرُهُ: «لَا يُسْتَحَبُّ الدُّخُولُ»، انْتَهَى، قَالَهُ تَلْمِيزُ «م س» عَبْدِ اللَّهِ السَّفَارِينِي.

(١) أحمد (٩/ رقم: ٢١٨٢٢، ٢١٨٧٨) ومسلم (١/ رقم: ٦٤٨).

(٢) «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ١٠٤).

(٣) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٢/ ٤٣٢).

(٤) من (ب) فقط.

(٥) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٦٣٥) ومسلم (١/ رقم: ٦٠٢) من حديث أبي هريرة.

(٦) «الفروع» لابن مفلح (٢/ ٤٣٤).

إِقَاعُهُ أَرْبَعًا، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: يَلْزَمُ إِيْتَامُهَا أَرْبَعًا مُرَاعَاةً لِقَوْلِ: إِنَّهَا فَرَضٌ، وَفِيهِ بُعْدٌ^(١)، انْتَهَى.

(وَالأُولَى) مِنَ الصَّلَاتَيْنِ (فَرَضُهُ) دُونَ الْمُعَادَةِ فِيهِ نَفْلٌ، (فَيَنْوِي الثَّانِيَةَ نَفْلًا، أَوْ ظَهْرًا) أَوْ عَصْرًا (مُعَادَةً مَثَلًا)، وَ(لَا) يَنْوِيهَا (فَرَضًا) لِأَنَّهُ [سَقَطَ]^(٢) بِالأُولَى. (وَيَتَّحُهُ: وَالأُولَى) فِي نِيَّتِهَا (التَّفْوِيزُ) بِأَنْ يَقُولَ: «أَصَلِّي الظُّهْرَ» مَثَلًا، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقَيَّدَ بِمُعَادَةٍ أَوْ نَفْلٍ.

قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ فِي «الْفَتَاوَى الْمِصْرِيَّةِ»: «وَإِذَا صَلَّيَ مَعَ الْجَمَاعَةِ نَوَى بِالثَّانِيَةِ مُعَادَةً، وَكَانَتِ الأُولَى فَرَضًا وَالثَّانِيَةَ نَفْلًا عَلَى الصَّحِيحِ، وَقِيلَ: «الْفَرَضُ أَكْمَلُهَا»، وَقِيلَ: «ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ»^(٣)، انْتَهَى.

(وَكَذَا) يُسْنُّ أَنْ يُعِيدَ (إِنْ جَاءَ مَسْجِدًا) بَعْدَ أَنْ أُقِيمَتْ، (وَلَوْ) جَاءَهُ (بِوَقْتِ نَهْيٍ، خِلَافًا لَهُمَا) أَيُّ: لِصَاحِبِ «الإِقْنَاعِ» وَ«الْمُنْتَهَى»، قَالَ فِي «الإِقْنَاعِ»: «وَإِنْ أُقِيمَتْ وَهُوَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ، فَإِنْ كَانَ فِي وَقْتِ نَهْيٍ لَمْ يُسْتَحَبَّ لَهُ الدُّخُولُ»^(٤). وَقَالَ فِي «الْمُنْتَهَى»: «وَكَذَا إِنْ جَاءَ مَسْجِدًا غَيْرَ وَقْتِ نَهْيٍ»^(٥).

وَمَا اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ [مَبْنِيٌّ]^(٦) عَلَى جَوَازِ فَعْلٍ مَا لَهُ سَبَبٌ فِي أَوْقَاتِ

(١) «كشاف القناع» للبهوتي (١٥٤/٣).

(٢) فِي (ب): «يسقط».

(٣) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٣/٢٥٩).

(٤) «الإقناع» للحجاوي (١/٢٤٧).

(٥) «منتهى الإرادات» لابن النجار (١/١٠٧).

(٦) مِنْ (ب) فَقَطْ.

النَّهْيُ ، وَتَقَدَّمَ ذِكْرُ الْخِلَافِ فِيهِ فِي «أَوْقَاتِ النَّهْيِ» ، فَرَاغَهُ . فَيَكُونُ اخْتَارَ هُنَا الْجَوَازَ ، وَهُنَاكَ الْمَنْعَ ، فَتَأَمَّلْ .

وَمَحَلُّ الإِعَادَةِ إِنْ جَاءَ الْمَسْجِدَ لِـ (غَيْرِ قَصْدِهَا) أَيِ : الإِعَادَةِ ، (وَ) إِنْ جَاءَ (لِقَصْدِهَا: يُكْرَهُ) زَادَ بَعْضُهُمْ: «وَلَوْ كَانَ صَلَّى فَرَضُهُ وَحْدَهُ» . (وَ) إِنْ جَاءَ مَسْجِدًا (بِوَقْتِ نَهْيٍ وَقَصْدٍ) إِعَادَةً ، (فَكِفْعَلٍ مَا لَهُ سَبَبٌ) فِي وَقْتِ النَّهْيِ ، وَالْمَذْهَبُ كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْبَابِ قَبْلَهُ: لَا يَجُوزُ ، فَلَا إِعَادَةَ .

قَالَ فِي «شَرْحِ الْإِقْنَاعِ»: «قُلْتُ: وَكَذَا إِنْ لَمْ يَقْصِدِ الإِعَادَةَ ، كَمَا هُوَ مَفْهُومُ قَوْلِهِ - أَيِ : «الْإِقْنَاعِ» - وَقَوْلِ صَاحِبِ «الْمُنْتَهَى» فِيمَا سَبَقَ: «وَإِعَادَةُ جَمَاعَةٍ أُقِيمَتْ وَهُوَ بِالْمَسْجِدِ»^(١) ، انْتَهَى . وَفِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ قَدَّمَ أَنَّ مَعَ الْقَصْدِ تَكْرَرُهُ فِيهِمَا ، ثُمَّ قَالَ: «فَكِفْعَلٍ مَا لَهُ سَبَبٌ» ، فَتَأَمَّلْ^(٢) .

(وَلَا تُكْرَهُ إِعَادَةُ جَمَاعَةٍ فِي) مَسْجِدٍ لَهُ إِمَامٌ رَاتِبٌ كَغَيْرِهِ ، (غَيْرِ مَسْجِدَيْ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ) فَقَطْ ، فَتَكْرَرُهُ فِيهِمَا ، وَعَلَّلَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِأَنَّهُ أَرْغَبُ فِي تَوْفِيرِ الْجَمَاعَةِ ، أَيِ: لِثَلَا يَتَوَانَى النَّاسُ فِي حُضُورِهَا مَعَ الْإِمَامِ الْأَوَّلِ^(٣) .

(وَلَا تُكْرَهُ إِعَادَةُ الْجَمَاعَةِ (فِيهِمَا) أَيِ: مَسْجِدَيْ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ ؛ (لِعُذْرِ) فِي إِقَامَتِهَا كُنُومٍ وَنَحْوِهِ عَنِ الْجَمَاعَةِ ، فَلَا يُكْرَهُ لِمَنْ فَاتَتْهُ إِذْنٌ إِعَادَتُهَا

(١) «كشاف القناع» للبهوتي (١٥٣/٣) .

(٢) كتب أمامها في حاشية (ب): «قَدْ يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بَأَنَّ مَا تَقَدَّمَ فِي غَيْرِ وَقْتِ نَهْيٍ ، وَمَا هُنَا فِيهِ ، فَلْيَتَأَمَّلْ» .

(٣) انظر: «مسائل الإمام أحمد» رواية أبي داود (٣٣٦) و«المغني» لابن قدامة (١١/٣) و«المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٥٤/٢ - ٥٥) .

بِالْمَسْجِدَيْنِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ يَتَصَدَّقْ عَلَى هَذَا؟»^(١)، وَلِأَنَّ إِقَامَتَهَا إِذْنٌ أَخَفُّ مِنْ تَرْكِهَا.

«وَلَيْسَ لِإِمَامٍ اغْتِيَادُ صَلَاةٍ مَرَّتَيْنِ، وَجَعَلَ ثَانِيَةً عَنْ فَائِتَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، وَالْأَثَمَةُ مُتَّفَقُونَ عَلَى أَنَّهُ أَيُّ: اغْتِيَادَهَا [١/١٥٠] مَرَّتَيْنِ (بِدْعَةٌ مَكْرُوهُةٌ)، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ (تَقِيُّ الدِّينِ بْنُ تَيْمِيَّةَ)^(٢)، وَارْتَضَاهُ مَنْ بَعْدَهُ. وَفِي (وَاضِحِ ابْنِ عَقِيلٍ): «لَا يَجُوزُ فِعْلُ ظَهْرَيْنِ فِي يَوْمٍ»^(٣). قَالَ فِي «شَرْحِ الْإِقْنَاعِ»: «لَعَلَّ الْمُرَادَ: عَلَى اعْتِقَادِ فَرْضِيَّتِهِمَا، وَإِلَّا فَإِذَا كَانَتْ إِحْدَاهُمَا مُعَادَةً أَوْ فَائِتَةً فَلَا مَانِعَ»^(٤).

❖ فَائِدَةٌ: قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: «وَقَالَ - يَعْنِي: الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ - فِيمَنْ نَذَرَ مَتَى حَفِظَ الْقُرْآنَ صَلَّى مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ فَرِيضَةً أُخْرَى، وَحَفِظَهُ: «لَا يَلْزَمُهُ الْوَفَاءُ، فَإِنَّهُ مِنْهِيٌّ عَنْهُ، وَيَكْفُرُ كَفَّارَةً يَمِينٍ»^(٥)، انْتَهَى.

وَسُنَّ لِمَنْ فَاتَتْهُ الْجَمَاعَةُ صَلَاةً فِي جَمَاعَةٍ أُخْرَى، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ جَمَاعَةً أُخْرَى (سُنَّ لِبَعْضِهِمْ) أَيُّ: بَعْضُ الْجَمَاعَةِ الَّذِينَ صَلَّوْا (أَنْ يُصَلِّيَ مَعَهُ) لِحَدِيثٍ: «مَنْ يَتَصَدَّقْ عَلَى هَذَا؟»^(٦)، وَتَقَدَّمَ.

(١) أخرجه أحمد (٥/ ١١١٧٥) وأبو داود (١/ ٥٧٥) والترمذي (١/ رقم: ٢٢٠)

من حديث أبي سعيد الخدري. قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٥٣٥): «صحيح».

(٢) «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ١٠٤).

(٣) «الواضح» لابن عقيل (٥٧٥/٢).

(٤) «كشف القناع» للبهوتي (١٥٦/٣).

(٥) «الفروع» لابن مفلح (٤٣٤/٢).

(٦) أخرجه أحمد (٥/ ١١٥٨٤) وأبو داود (١/ ٥٧٥) والترمذي (١/ رقم: ٢٢٠)

من حديث أبي سعيد الخدري. قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٥٣٥): «صحيح».



وَمَا ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ مِنْ قَوْلِهِمْ: «لَا يُكْرَهُ»، أَوْ: «يُسْتَحَبُّ إِعَادَةُ الْجَمَاعَةِ» - وَهُوَ مَعَ الْمُخَالَفِ - فَلَا يُتَنَافَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ وَجُوبِ الْجَمَاعَةِ، أَوْ يُقَالُ: هُوَ عَلَى ظَاهِرِهِ؛ لِيُصَلُّوا فِي غَيْرِهِ، أَيْ: الْمَسْجِدِ الَّذِي أُقِيمَتْ فِيهِ الْجَمَاعَةُ، أَشَارَ إِلَيْهِ فِي «الْإِنْصَافِ»^(١).

(وَيَتَّحِهُ هَذَا فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ اعْتِيدَ بِإِقَامَةِ جَمَاعَةٍ بَعْدَ أُخْرَى) كَالْأَزْهَرِ بِمَضَرَ، وَالْأَمْوِيِّ بِدِمَشْقَ، وَالْجَدِيدِ بِصَالِحِيَّتْهَا. (وَالْأَيُّ) بِأَنْ كَانَ فِي مَسْجِدٍ اعْتِيدَ فِيهِ ذَلِكَ، (فِيلْزُمُهُ) أَنْ يُصَلِّيَ فِي جَمَاعَةٍ أُخْرَى إِلَّا أَنْ يَخَافَ خُرُوجَ الْوَقْتِ.

(فَرْعٌ: «مَنْ أَدْرَكَ جَمَاعَةً فِي الْأَثْنَاءِ، وَ) يَعْلَمُ أَنَّ (بَعْدَهَا جَمَاعَةً أُخْرَى) وَكَانَتْ الْجَمَاعَاتُ سَوَاءً، (فَهِيَ) [أَيِ] ^(٢): الْأُخْرَى (أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ إِدْرَاكَ الْجَمَاعَةِ مِنْ أَوَّلِهَا أَفْضَلُ) كَمَا جَاءَ فِي إِدْرَاكِهَا بِحَدِّهَا، (إِلَّا أَنْ تَتَمَيَّزَ) الْجَمَاعَةُ (الْأُولَى بِ) كَمَالِ فَضِيلَةٍ، كـ (كَثْرَةِ جَمْعٍ، أَوْ فَضْلِ إِمَامٍ، أَوْ) كَوْنِهَا (رَاتِبَةً)، (قَالَ الشَّيْخُ) تَقِيُّ الدِّينِ بْنُ تَيْمِيَّةَ. (وَقَالَ: «مِثْلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَمْ [تَكُنْ تُعْرَفُ] ^(٣) فِي السَّلَفِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ إِمَامَانِ رَاتِبَانِ، وَكَانَتْ الْجَمَاعَةُ تَتَوَفَّرُ مَعَ الْإِمَامِ الرَّاتِبِ» ^(٤)) انْتَهَى.

(١) «الإنصاف» للمزداوي (٤/٢٨٧).

(٢) من (ب) فقط.

(٣) كذا في «مجموع الفتاوى»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب) و«غاية المنتهى» لمرعي الكرمي

(٢١٣/١): «يكن يعرف».

(٤) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٣/٢٥٧ - ٢٥٨).

(فَضَّلَ)



(وَيُمْنَعُ شُرُوعُ فِي إِقَامَةِ) صَلَاةٍ لَمْ يُصَلِّهَا بَعْدَ (انْعِقَادِ نَافِلَةٍ [و] ^(١) رَاتِبَةٍ) مِنْ (مُرِيدٍ) الـ (صَلَاةٍ مَعَ إِمَامِهَا) وَإِلَّا لَمْ يَمْتَنِعْ عَلَيْهِ، كَمَا لَوْ أُقِيمَتْ بِمَسْجِدٍ لَا يُرِيدُ الصَّلَاةَ فِيهِ، قَالَهُ فِي «الْفُرُوعِ» تَوْجِيهًا ^(٢). (وَلَوْ بَيْتِهِ) لِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٣). (أَوْ جَاهِلًا) الْإِقَامَةَ، كَجَهْلِ وَقْتِ نَهْيٍ.

(وَيَتَجَهُّ: لَا يَضُرُّ) مَنْ لَمْ يُرِدِ الصَّلَاةَ مَعَ ذَلِكَ الْإِمَامِ وَشَرَعَ فِي نَافِلَةٍ، (طُرُوُّ إِرَادَةِ) الصَّلَاةِ مَعَهُ (فِي أَثْنَاءِ) تِلْكَ النَّافِلَةِ، أَيُّ: فَلَا تَبْطُلُ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ الشُّرُوعِ فِيهَا غَيْرُ مَمْنُوعٍ.

(وَمَنْ) أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَهُوَ (فِيهَا) أَيُّ: النَّافِلَةِ، (وَلَوْ) كَانَ (خَارِجَ) الـ (مَسْجِدِ، يُتِمُّ) مَا ابْتَدَأَهُ (مَعَ أَمْنٍ فَوْتٍ) مَا تُدْرِكُ بِهِ الـ (جَمَاعَةُ) وَلَوْ فَاتَتْهُ رَكْعَةٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣]. (وَيُخَفَّفُ) مَا ابْتَدَأَ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الْإِقَامَةِ إِذَا شَرَعَ فِي الْإِقَامَةِ نَدْبًا، وَلَا يَزِيدُ عَلَى رَكْعَتَيْنِ.

(١) من (ب) و«غاية المنتهى» لمرعي الكرمي (٢١٣/١) فقط.

(٢) «الفروع» لابن مفلح (٢/٢٥٠).

(٣) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٧١٠) من حديث أبي هريرة، ولم أقف عليه عند البخاري.



(فَإِنْ سَلَّمَ مِنْ ثَلَاثٍ) رَكَعَاتٍ (مَنْ نَوَىٰ أَرْبَعًا جَازَ نَصًّا^(١)) وَلَعَلَّ عَدَمَ [كَرَاهَةٍ]^(٢) الثَّلَاثِ هُنَا لِلْعُذْرِ. (وَيَتَجَهُّ: وَ) إِنْ سَلَّمَ (مِنْ) رَكْعَةٍ (وَاحِدَةٍ نَاوِ ثِنْتَيْنِ) جَازَ أَيْضًا؛ إِذِ التَّقْلُّ لَا يَجِبُ إِتْمَامُهُ، وَلَا سَيِّمًا مَعَ الْعُذْرِ. (وَمَعَ خَوْفٍ فَوْتٍ) مَا تُدْرِكُ [ب/١٥٠] بِهِ الْجَمَاعَةُ (يَقْطَعُهَا) لِأَنَّ الْفَرَضَ أَهَمُّ.

(قَالَ جَمَاعَةٌ) مِنْهُمْ صَاحِبُ «التَّلْخِصِ»: («وَفَضِيلَةُ تَكْبِيرَةِ أُولَى): تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ [لَا تَحْصُلُ]^(٣) إِلَّا بِشُهُودٍ تَحْرِيمِ) الْ(إِمَامِ)، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي «الْمُبْدِعِ» وَغَيْرِهِ^(٤).

(وَمَنْ كَبَّرَ) مَأْمُومًا (قَبْلَ تَسْلِيمَةِ) الْ(إِمَامِ) الْ(أُولَى أَدْرَكَ الْجَمَاعَةَ، وَلَوْ لَمْ يَجْلِسْ) فَيَنْبِي وَلَا يُجَدِّدُ إِحْرَامًا، قَالَ الْمَجْدُ: «وَمَعْنَاهُ: أَصْلُ فَضْلِ الْجَمَاعَةِ، لَا حُصُولُهَا فِيمَا سَبَقَ بِهِ، فَإِنَّهُ مُنْفَرِدٌ فِيهِ حِسًّا وَحُكْمًا إِجْمَاعًا»^(٥)، انْتَهَى. وَلَآئِهْ أَدْرَكَ جُزْءًا مِنَ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ، فَأَشْبَهَهُ مَا لَوْ أَدْرَكَ رَكْعَةً. وَقِيلَ: «لَا يُدْرِكُهَا إِلَّا بِرَكْعَةٍ»، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ ابْنِ أَبِي مُوسَى^(٦)، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ^(٧).

(١) «الحاوي» لأبي طالب البصري (ص ٣٨٥).

(٢) هذا هو الصواب، وفي (أ): «الكرَاهة»، وفي (ب): «للكراهة».

(٣) من (ب) و«غاية المنتهى» لمربي الكَرَمي (٢١٣/١) فقط.

(٤) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٥٤/٢). وانظر: «الفروع» لابن مفلح (٤٣١/٢).

(٥) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٤٣٧/٢).

(٦) «الإرشاد» لابن أبي موسى (ص ٦٨).

(٧) «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ١٠٤).

وَفُهُم مِّن قَوْلِهِ: «قَبْلَ التَّسْلِيمَةِ الْأُولَى»: أَنَّهُ لَوْ أَدْرَكَ بَيْنَ التَّسْلِيمَتَيْنِ لَمْ يُدْرِكْهَا، وَلَوْ قُلْنَا: إِنَّهُمَا رُكْنٌ.

(وَمَنْ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ (الرُّكُوعَ) وَيُدْرِكُ (بِانْتِهَائِهِ لِحْدَ) الـ (إِجْزَاءَ) مِنْهُ (قَبْلَ رَفْعِ) الـ (إِمَامِ) رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، أَي: قَبْلَ أَنْ يَزُولَ مِنْ قَدْرِ الْإِجْزَاءِ مِنْهُ، (غَيْرَ شَاكٍّ) فِي إِدْرَاكِ الْإِمَامِ رَاكِعًا (دُونَ طُمَأْنِينَةٍ) أَي: وَلَوْ لَمْ يُدْرِكِ الطُّمَأْنِينَةَ مَعَهُ = (اطْمَأَنَّ) هُوَ (ثُمَّ تَابَعَ) إِمَامَهُ، (وَقَدْ أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ) لِحَدِيثِ: «مَنْ أَدْرَكَ الرُّكُوعَ فَقَدْ أَدْرَكَ رَكْعَةً»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ^(١). وَعَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بِالتَّكْبِيرِ قَائِمًا، فَلَوْ أَتَمَّهُ فِي انْحِنَائِهِ انْقَلَبَتْ نَفْلًا، وَتَقَدَّمَ.

وَعِلِمَ مِنْهُ: أَنَّهُ لَوْ شَكَّ هَلْ أَدْرَكَهُ رَاكِعًا أَوْ لَا؟ لَا يَعْتَدُّ بِهَا، وَيَسْجُدُ لِلْسَهْوِ، وَتَقَدَّمَ. وَإِنْ كَبَّرَ وَالْإِمَامُ فِي الرُّكُوعِ، ثُمَّ لَمْ يَرْكَعْ حَتَّى رَفَعَ إِمَامُهُ، لَمْ يُدْرِكْهَا وَلَوْ أَدْرَكَ رُكُوعَ الْمَأْمُومِينَ.

(وَأَجْزَأَتُهُ) أَي: أَجْزَأَ مَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ رَاكِعًا (تَكْبِيرَةً) الـ (إِحْرَامَ عَنِ وَاجِبِ تَكْبِيرِ) الـ (رُكُوعِ، نَصًّا) وَاحْتِجَّ بِأَنَّهُ فَعُلُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَابْنِ عُمَرَ^(٢)، وَلَا يُعْلَمُ لَهُمَا مُخَالَفٌ فِي الصَّحَابَةِ، وَلِأَنَّهُ اجْتَمَعَ عِبَادَتَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ، فَأَجْزَأَ [الرُّكْنُ]^(٣) عَنِ الْوَاجِبِ كَطَوَافِ الزِّيَارَةِ وَالْوَدَاعِ، فَإِنْ

(١) أبو داود (٢/ رقم: ١١١٤) من حديث أبي هريرة، ولكن بلفظ: «من أدرك ركعة من الصلاة، فقد أدرك الصلاة». قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٤٩٧): «صحيح».

(٢) «مسائل الإمام أحمد» رواية عبد الله (٢/ رقم: ٤٩٩).

(٣) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الركن».

نَوَى بِتَكْبِيرَتِهِ الْإِنْتِقَالَ مَعَ الْإِحْرَامِ أَوْ وَحْدَهُ لَمْ تَنْعَقِدْ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَأْتِيَ بِتَكْبِيرَتَيْنِ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَقِيلٍ وَابْنَ الْجُوزِيِّ اعْتَبَرَاهُمَا^(١).

(وَأِنْ رَفَعَ إِمَامٌ رَأْسَهُ) قَبْلَ أَنْ يَصِلَ الْمَسْبُوقُ لِقَدْرِ مَا يُجْزِي فِي الرُّكُوعِ،
(فَأَتَتْ) الْمَسْبُوقَ (الرَّكْعَةُ) لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا جِئْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ وَنَحْنُ سُجُودٌ،
فَأَسْجُدُوا وَلَا تَعُدُّوهَا شَيْئًا...»، الْحَدِيثُ^(٢).

(وَسُنَّ دُخُولُ مَأْمُومٍ مَعَهُ) أَي: مَعَ الْإِمَامِ (كَيْفَ أَدْرَكَهُ) وَإِنْ لَمْ يَعْتَدَّ بِمَا
أَدْرَكَهُ فِيهِ؛ لِلْخَبَرِ. (وَيَنْحَطُّ) مَأْمُومٌ أَدْرَكَ إِمَامَهُ غَيْرَ رَاكِعٍ (بِلَا تَكْبِيرٍ)
لِإِنْحِطَاطِهِ، (وَلَوْ أَدْرَكَهُ سَاجِدًا) نَصَّ عَلَيْهِ^(٣)؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْتَدُّ لَهُ بِهِ وَقَدْ فَاتَهُ
مَحَلُّ التَّكْبِيرِ.

(وَيُقُومُ مَسْبُوقٌ) سَلَّمَ إِمَامُهُ (بِهِ) أَي: بِالتَّكْبِيرِ (وُجُوبًا) نَصًّا^(٤)؛ لِوُجُوبِهِ
لِكُلِّ انْتِقَالٍ يَعْتَدُّ بِهِ الْمُصَلِّي، وَهَذَا مِنْهُ. (وَعَلَيْهِ) أَي: عَلَى مَنْ أَدْرَكَهُ بَعْدَ
الرُّكُوعِ (الْمُتَابَعَةِ) لِإِمَامِهِ (قَوْلًا وَفِعْلًا) لِمَا تَقَدَّمَ.

(وَيَتَّحِهُ: وَتَبْطُلُ) صَلَاةُ مَسْبُوقٍ (بِتَرْكِ) (الْمُتَابَعَةِ) فِي (فِعْلٍ) لَا يُعْتَدُّ
بِهِ (لِلْعَالِمِ) كَسُجُودٍ وَجُلُوسٍ، وَ(لَا) تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِ الْمُتَابَعَةِ فِي (قَوْلٍ)،

(١) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٤/٢٩٤ - ٢٩٥).

(٢) أخرجه أبو داود (٢/٨٨٥) وابن خزيمة (٣/١٦٢٢) والدارقطني (٢/رقم:

١٣١٤) والحاكم (١/٢١٦، ٢٧٣) من حديث أبي هريرة. قال الألباني في «صحيح سنن

أبي داود» (٤/رقم: ٨٣٢): «حديث حسن».

(٣) «مسائل الإمام أحمد» رواية عبد الله (٢/رقم: ٤٩٩).

(٤) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٢/٥٧).

كَتْسِيحٍ) وَفِيهِ نَظَرٌ، لَتَصْرِيحِهِمْ بِوُجُوبِ الْمُتَابَعَةِ عَلَيْهِ.

قَالَ فِي «شَرْحِ الْإِفْتَاءِ»: «وَالْمُرَادُ بِمُتَابَعَتِهِ فِي الْأَقْوَالِ: أَنْ يَأْتِيَ بِتَكْبِيرَةِ الْإِنْتِقَالِ عَمَّا أَدْرَكَهُ فِيهِ وَمَا فِي السُّجُودِ مِنَ التَّسْبِيحِ وَمَا بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَأَمَّا التَّشَهُدُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَحَلًّا لِتَشَهُدِهِ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ»^(١).

(وَأِنْ قَامَ [١/١٥١] مَسْبُوقٌ) لِقَضَاءِ مَا فَاتَهُ (قَبْلَ تَسْلِيمَةِ) إِمَامِهِ التَّسْلِيمَةَ الـ (ثَانِيَةً، وَلَمْ يَرْجِعْ) لِيَقُومَ بَعْدَ سَلَامِهَا، (وَيَلْزُمُهُ) الرُّجُوعُ = (انْقَلَبَتْ) صَلَاتُهُ (نَفْلًا) لِتَرْكِهِ الْعَوْدَ الْوَاجِبَ لِمُتَابَعَةِ إِمَامِهِ بِلَا عُدْرٍ، فَيَخْرُجُ مِنَ الْإِتِمَامِ، وَيَبْطُلُ فَرَضُهُ.

(وَيَتَجَهَّ) تَنْقَلِبُ صَلَاةُ مَسْبُوقٍ قَامَ قَبْلَ تَسْلِيمَةِ إِمَامِهِ الثَّانِيَةَ فَلَمْ يَرْجِعْ نَفْلًا، (وَلَوْ) كَانَ (جَاهِلًا) وَهُوَ ظَاهِرٌ إِطْلَاقِهِمْ.

(و) يَتَجَهَّ أَيْضًا: (أَنَّهُ) أَيِ: الْمَسْبُوقِ (يَقُومُ بِإِيَّاسِهِ) مِنْ تَسْلِيمَةِ (ثَانِيَةَ م) مَنْ لَا يَرَى وَجُوبَهَا، كَ (نَحْوِ شَافِعِيٍّ) وَمَالِكِيٍّ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ مِنْ صَلَاتِهِ بِالْأُولَى.

(و) يَتَجَهَّ أَيْضًا: (أَنَّهُ) يَقُومُ فَوْرًا بَعْدَ تَسْلِيمَةِ (ثَانِيَةَ إِنْ لَمْ يَكُنِ) الْمَسْبُوقُ (بِمَوْضِعِ جُلُوسِ تَشَهُدِهِ) كَانَ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ رَكَعَتَيْنِ مِنْ رُبَاعِيَّةٍ مَثَلًا، ثُمَّ سَلَّمَ إِمَامُهُ الثَّانِيَةَ، فَلَا يَضُرُّ تَبَاطُؤُهُ بِالْقِيَامِ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ تَشَهُدِهِ الْأَوَّلِ، (وَالَا) يَكُنْ مَوْضِعَ تَشَهُدِهِ، بَأَنْ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ رَكَعَةً مِنْ رُبَاعِيَّةٍ مَثَلًا، ثُمَّ

(١) «كشاف القناع» للبهوتي (٣/١٦٠).



سَلَّمَ إِمَامُهُ التَّسْلِيمَتَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَقُمْ فَوْرًا (بَطَلَتْ لِعَامِدٍ) عَدَمَ الْقِيَامِ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَحَلَّ غَيْرُ مَوْضِعٍ لِتَشْهَدِ الْمَسْبُوقِ ، فَإِذَا تَبَاطَأَ عَنِ الْقِيَامِ فَقَدْ زَادَ فِعْلًا ، وَهُوَ جُلُوسٌ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ ، فَأَبْطَلَ صَلَاتَهُ ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ ، وَلَمْ أَرَهُ لِغَيْرِ الْمُصَنَّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

(وَمَا أَذْرَكَ) مَسْبُوقٌ مِنْ صَلَاةٍ مَعَ إِمَامِهِ ، (فَ) هُوَ (آخِرُهَا) أَيُّ: آخِرُ صَلَاتِهِ ، فَإِنْ أَذْرَكَهُ فِيمَا بَعْدَ الرَّكْعَةِ الْأُولَى كَالثَّانِيَةِ أَوْ الثَّالِثَةِ ، (فَلَا اسْتِفْتَاَحَ لَهُ وَلَا اسْتِعَاذَةَ إِنْ لَمْ يَقْرَأْ) خَلْفَ الْإِمَامِ . وَمَفْهُومُهُ: أَنَّهُ لَوْ قَرَأَ خَلْفَهُ يَسْتَعِيدُ ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِأَصْلِهِ ؛ حَيْثُ أُطْلِقَا عَدَمَ الْاسْتِفْتَاَحِ وَالتَّعَوُّذِ إِلَّا فِيمَا يَقْضِيهِ^(١) ، فَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ: «خِلَافًا لَهُمَا» . وَمَا جَزَمَ بِهِ الْمُصَنَّفُ قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «إِنَّهُ الصَّوَابُ عَلَى الرَّوَّائِيَيْنِ» ، قَالَ: «وَلَمْ أَرِ أَحَدًا مِنَ الْأَصْحَابِ قَالَهُ»^(٢) ، انْتَهَى .

(وَيَتَوَرَّكَ) الْمَسْبُوقُ (فِيهِ) أَيُّ: فِي التَّشْهَدِ الْآخِرِ مِنَ الرُّبَاعِيَّةِ وَالْمَغْرِبِ (مَعَ إِمَامِهِ) تَبَعًا لَهُ ؛ لِأَنَّهُ آخِرُ صَلَاتِهِ ، (مُكْرَّرًا) الْمَسْبُوقُ (لِتَشْهَدِ أَوَّلٍ نَدْبًا) نَصًّا^(٣) ، (حَتَّى يُسَلِّمَ إِمَامُهُ) التَّسْلِيمَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ تَشْهَدٌ وَقَعَ فِي وَسْطِ الصَّلَاةِ ، فَلَا تُشْرَعُ الزِّيَادَةُ فِيهِ عَلَى الْأَوَّلِ ، وَإِنْ كَانَ مَحَلًّا لِتَشْهَدِهِ الْأَوَّلِ ، فَالْوَاجِبُ مِنْهُ الْمَرَّةُ الْأُولَى ، وَإِنْ سَلَّمَ الْإِمَامُ قَبْلَ أَنْ يُتِمَّ الْمَسْبُوقُ التَّشْهَدَ ، قَامَ الْمَسْبُوقُ وَلَمْ يُتِمَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا عَلَيْهِ .

(١) «الإقناع» للحَجَّائِي (٢٤٩/١) و«منتهى الإرادات» لابن النجار (١٠٨/١) .

(٢) «الإنصاف» للمزداوي (٢٩٩/٤) .

(٣) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن هانئ (١/ رقم: ٣٩٤) .

(وَمَا يَقْضِي) الْمَسْبُوقُ مِمَّا فَاتَهُ (أَوَّلَهَا) أَي: أَوَّلَ صَلَاتِهِ (يَسْتَفْتَحُ لَهُ) أَي: لِمَا يَقْضِيهِ، (وَيَتَعَوَّذُ وَيَقْرَأُ سُورَةً) فِيهِ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلَ صَلَاتِهِ، وَيَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْجَهْرِيَّةِ غَيْرِ الْجُمُعَةِ، وَيُرَاعِي تَرْتِيبَ السُّورَةِ، (وَيَأْتِي بِعَدَدِ مَا فِي أُولَى عِيدٍ مِنْ تَكْبِيرٍ).

(و) مَسْبُوقُ (ب) صَلَاةٍ (جِنَازَةٍ) يَتَابِعُ إِمَامَهُ فِيمَا أَدْرَكَهُ مَعَهُ، ثُمَّ يَقْرَأُ «الْفَاتِحَةَ» فِي أَوَّلِ تَكْبِيرَةٍ يَقْضِيهَا، فَإِنْ فَاتَهُ أَكْثَرُ مِنْ تَكْبِيرَةٍ قَضَى «الْفَاتِحَةَ» [فَمَا] ^(١) بَعْدَهَا مِمَّا فَاتَهُ (فَيَصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي ثَانِي تَكْبِيرَةٍ، وَيَدْعُو لِلْمَيِّتِ فِي الثَّالِثَةِ، (وَيُطَوِّلُ) الرُّكْعَةَ (أُولَى) إِذَا قَضَاهَا (عَلَى) الرُّكْعَةَ (الثَّانِيَةَ) وَلَوْ [١٥١/ب] كَانَ أَدْرَكَهَا مَعَ الْإِمَامِ.

(لَكِنْ لَوْ أَدْرَكَ) مَسْبُوقٌ مَعَ إِمَامِهِ (رُكْعَةً مِنْ) صَلَاةٍ (رُبَاعِيَّةٍ أَوْ مِنْ) مَغْرِبٍ، (تَشْهَدَ) الْمَسْبُوقُ (عَقَبَ) قَضَاءَ رُكْعَةٍ (أُخْرَى) نَصًّا ^(٢)؛ لِئَلَّا يُعَيَّرَ هَيْئَةً الصَّلَاةِ، فَيَقْطَعَ الرُّبَاعِيَّةَ عَلَى وَتَرٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، أَوْ يَقْطَعَ الْمَغْرِبَ عَلَى شَفْعٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَلَا ضَرُورَةَ إِلَى ذَلِكَ.

(وَيَتَوَرَّكُ) الْمَسْبُوقُ (فِي) التَّشْهَدِ (الْأَخِيرِ) الَّذِي يَعْقِبُهُ سَلَامُهُ مِنْ الرُّبَاعِيَّةِ وَالْمَغْرِبِ. فَعَلَى هَذَا، لَوْ أَدْرَكَ رُكْعَتَيْنِ مِنْ رُبَاعِيَّةٍ جَلَسَ مَعَ الْإِمَامِ مُتَوَرِّكًا مُتَابِعًا لَهُ لِلتَّشْهَدِ الْأَوَّلِ، وَجَلَسَ بَعْدَ قَضَاءِ الرُّكْعَتَيْنِ مُتَوَرِّكًا أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ يَعْقِبُهُ سَلَامُهُ، فَيَعَايَا بِهَا.

(١) كَذَا فِي «غَايَةِ الْمُنْتَهَى» لِمَرْعِي الْكَزْمِيِّ (١/٢١٤)، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (أ) وَ(ب): «(مَا)».

(٢) «مَسَائِلُ الْإِمَامِ أَحْمَد» رَوَاةُ ابْنِ هَانِئٍ (١/ رَقْم: ٣٦١).

(وَيَتَحَمَّلُ إِمَامٌ عَنْ مَأْمُومٍ ثَمَانِيَةَ أَشْيَاءَ:

١ - (قِرَاءَةُ) «الْفَاتِحَةِ»، فَتَصِحُّ صَلَاةُ مَأْمُومٍ بِدُونِ قِرَاءَةٍ؛ لـ:

- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤].

- وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبَّرُوا، وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا»، رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيَّ^(١)، وَصَحَّحَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِمِ، وَمُسْلِمٌ بْنُ الْحَجَّاجِ^(٢). فَلَوْلَا أَنَّ الْقِرَاءَةَ لَا تَجِبُ عَلَى الْمَأْمُومِ بِالْكُلِّيَّةِ لَمَا أَمَرَ بِتَرْكِهَا مِنْ أَجْلِ سُنَّةِ الْاسْتِمَاعِ.

- وَحَدِيثُ: «مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ، فَقَرَأَهُ الْإِمَامُ لَهُ قِرَاءَةً»، رَوَاهُ: سَعِيدٌ، وَأَحْمَدُ فِي «مَسَائِلِ» ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ^(٣)، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ مُرْسَلًا فَهُوَ عِنْدَنَا حُجَّةٌ.

٢ - (و) يَتَحَمَّلُ عَنْهُ (سُجُودَ تِلَاوَةٍ) إِذَا قَرَأَ فِي صَلَاتِهِ آيَةَ سَجْدَةٍ، وَلَمْ يَسْجُدْ إِمَامُهُ.

(١) أحمد (٤/ رقم: ٩٠١١، ٩٥٦٣) وأبو داود (١/ رقم: ٦٠٤) وابن ماجه (٢/ رقم: ٨٤٦) والنسائي (٢/ رقم: ٩٣٣، ٩٣٤). قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٤٩٩): «صحيح».

(٢) «صحيح مسلم» (١/ رقم: ٤٠٤).

(٣) لم أقف عليه في «مسائل الإمام أحمد» رواية عبدالله أو «سنن الدارقطني»، وأخرجه عبدالرزاق (٢/ رقم: ٢٧٩٧) وابن أبي شينة (١/ رقم: ٣٨٠٠) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٢١٧) والبيهقي (٤/ رقم: ٢٩٣٦) من حديث عبدالله بن شداد مرسلًا، وصوب الدارقطني في «العلل» (٧/ ٣٧٣) الإرسال.

٣ - (وَ) يَتَحَمَّلُ عَنْهُ أَيْضًا سُجُودَ (سَهْوٍ بِشَرْطِهِ) بِأَنْ كَانَ دَخَلَ مَعَهُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى، كَمَا تَقَدَّمَ تَفْصِيلُهُ فِي سُجُودِ السَّهْوِ.

٤ - (وَ) يَتَحَمَّلُ عَنْهُ أَيْضًا (سُتْرَةَ) الصَّلَاةِ، وَتَقَدَّمَ.

٥ - (وَ) يَتَحَمَّلُ أَيْضًا عَنْهُ (دُعَاءُ قُنُوتٍ) حَيْثُ سَمِعَهُ فَيُؤَمِّنُ فَقَطَّ، وَتَقَدَّمَ.

٦ - (وَ) يَتَحَمَّلُ عَنْهُ أَيْضًا (تَسْمِيْعًا) أَي: قَوْلَ «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ».

٧ - (وَ) يَتَحَمَّلُ عَنْهُ أَيْضًا قَوْلَ: («مِلْءَ السَّمَاءِ...») إِلَى آخِرِهِ بَعْدَ التَّحْمِيدِ.

٨ - (وَكَذَا تَشْهَدُ أَوَّلُ) وَجُلُوسُ لَهُ، فَيَتَحَمَّلُهُ عَنْهُ، ([إِذَا] ^(١) سُبِقَ) الْمَأْمُومُ (بِرَكْعَةٍ) لِوُجُوبِ الْمُتَابَعَةِ. (وَيَتَجَهُّ: فِي غَيْرِ مَغْرِبٍ) كَرَبَاعِيَّةٍ، (خِلَافًا لَهُمَا) أَي: «لِلْمُنْتَهَى» ^(٢) وَ«الْإِقْنَاعِ» ^(٣) (فِيمَا يُوْهِمُ) مِنْ إِطْلَاقِهِمَا، وَأَمَّا فِي الْمَغْرِبِ فَلَا تَحْمُلُ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ تَشْهَدِ الْأَوَّلِ هُوَ مَحَلُّ تَشْهَدِ الْإِمَامِ الْآخِرِ، فَلَا عُذْرَ لَهُ فِي تَرْكِهِ.

(وَسَنَّ لِمَأْمُومٍ اسْتِفْتَاخٌ وَتَعَوُّذٌ فِي) صَلَاةِ (جَهْرِيَّةٍ) كَالصُّبْحِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْاسْتِفْتَاخَ، وَالتَّعَوُّذَ لَا يَحْصُلُ بِاسْتِمَاعِ قِرَاءَةِ الْإِمَامِ؛ لِعَدَمِ جَهْرِهِ

(١) كذا في مخطوطة «غاية المنتهى» لمرعي الكزمي (ل ٤٢/ب)، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «(إِذَا)»، وليست في مطبوعة «غاية المنتهى» (١/٢١٤).

(٢) «منتهى الإرادات» لابن النجار (١/١٠٨).

(٣) «الإقناع» للحجاوي (١/٢٥٠).

بِهِمَا، بِخِلَافِ الْقِرَاءَةِ.

(و) سُنَّ لِمَأْمُومٍ أَيْضًا (قِرَاءَةُ) «الْفَاتِحَةِ» وَسُورَةٍ حَيْثُ شَرَعَتْ السُّورَةُ (فِي سَكَاتِهِ) أَيِ: فَيَسْتَفْتِحُ وَيَتَعَوَّذُ فِي السَّكْتَةِ الْأُولَى عَقِبَ إِحْرَامِهِ، وَيَقْرَأُ «الْفَاتِحَةَ» فِي الثَّانِيَةِ عَقِبَ فَرَاغِهَا، وَيَقْرَأُ السُّورَةَ فِي الثَّالِثَةِ بَعْدَ فَرَاغِهَا مِنْهَا. وَفِي «الْإِفْتِنَاعِ» وَ«شَرْحِهِ»: «وَلَوْ كَانَ سُكُونُهُ لَتَنَفَّسَ، نَقَلَهُ ابْنُ هَانِيٍّ، وَلَا يَضُرُّ تَفْرِيقُهَا، أَيِ: «الْفَاتِحَةِ»»^(١).

(وَهِيَ) أَيِ: سَكَاتَاتُ الْإِمَامِ ثَلَاثٌ: (قَبْلَ) «الْفَاتِحَةِ» فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى فَقَطْ، (وَبَعْدَهَا) أَيِ: «الْفَاتِحَةِ» فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، (وَتُسَنُّ) أَنْ تَكُونَ سَكْتَةً (هُنَا) أَيِ: بَعْدَ «الْفَاتِحَةِ» (بِقُدْرَتِهَا) لِيَقْرُؤَهَا الْمَأْمُومُ فِيهَا، (و) الثَّالِثَةُ (بَعْدَ فَرَاغِ قِرَاءَةِ) لِيَتِمَكَّنَ الْمَأْمُومُ مِنْ قِرَاءَةِ سُورَةٍ فِيهَا، قَالَهُ فِي «شَرْحِ الْمُنتَهَى»^(٢).

وَسُنَّ لِمَأْمُومٍ أَيْضًا أَنْ يَسْتَفْتِحَ وَيَتَعَوَّذَ وَيَقْرَأَ «الْفَاتِحَةَ» (و) سُورَةً حَيْثُ شَرَعَتْ (فِيمَا لَا يَجْهَرُ فِيهِ) إِمَامُهُ، كَالظُّهْرِ.

وَكَذَا يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ خَلْفَ الْإِمَامِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ [١/١٥٢] بِ«فَاتِحَةِ الْكِتَابِ» وَسُورَةٍ، وَفِي الْأَخِيرَتَيْنِ بِ«فَاتِحَةِ الْكِتَابِ»، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٣). قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَوْنَ الْقِرَاءَةَ خَلْفَ الْإِمَامِ»^(٤).

(١) «كشاف القناع» للبهوتي (١٦٧/٣).

(٢) «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٥٤٤/١).

(٣) ابن ماجه (٢/ رقم: ٨٤٣). قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٥٠٦): «صحيح».

(٤) الترمذي (٣٤٤/١).

(أَوْ) أَي: وَيُسْنُ لِلْمَأْمُومِ أَنْ يَأْتِيَ بِمَا تَقَدَّمَ حَيْثُ كَانَ (لَا يَسْمَعُهُ) أَي: الْإِمَامَ؛ (لِبُعْدِ) عَنْهُ، (أَوْ) لِ(طَرَشٍ) إِنْ لَمْ يَشْغَلِ الْأَطْرَشُ بِقِرَاءَتِهِ (مَنْ بِجَنْبِهِ) مِنَ الْمَأْمُومِينَ. (وَيَتَّجِهْ: التَّحْرِيمُ) إِنْ شَغَلَهُمْ؛ لِحَدِيث: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»^(١). (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ) أَي: الْإِمَامَ (سَكَتَاتٌ) يَتِمَكَّنُ الْمَأْمُومُ فِيهَا مِنَ الْقِرَاءَةِ، (كُرْهَ) لِلْمَأْمُومِ (أَنْ يَقْرَأَ، نَصًّا) لِمَا تَقَدَّمَ. (فَلَوْ سَمِعَ الْمَأْمُومُ هَمَمَتَهُ) أَي: الْإِمَامَ، (وَلَمْ يَفْهَمْ قَوْلَهُ؛ لَمْ يَقْرَأْ) أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ سَامِعٌ لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ.



(١) أخرجه عبدالله بن أحمد في «زوائد المسند» (١٠ / رقم: ٢٣٢٢٣) وابن ماجه (٣ / رقم: ٢٣٤٠) من حديث عبادة بن الصامت. وصححه الألباني بمجموع طرقه في «إرواء الغليل» (٣ / رقم: ٨٩٦).

(فَضَّلَ)



(«وَالأَوَّلَى لِمَأْمُومٍ شُرُوعٌ فِي فِعْلٍ» مِنْ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ (بَعْدَ إِمَامٍ فَوْرًا))
قَالَهُ ابْنُ تَمِيمٍ وَغَيْرُهُ، وَقَالَ فِي «الْمُغْنِي» وَ«الشَّرْح» وَابْنُ رَزِينٍ فِي «شَرْحِهِ»
وَابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي «الْمُذْهَبِ» وَغَيْرُهُمْ: «وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَشْرَعَ الْمَأْمُومُ فِي أَفْعَالِ
الصَّلَاةِ بَعْدَ فَرَاغِ الْإِمَامِ [مِمَّا] ^(١) كَانَ فِيهِ» ^(٢)، انْتَهَى. وَذَلِكَ لِحَدِيثٍ: «إِنَّمَا
جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا» ^(٣)؛ إِذِ الْفَاءُ
لِلتَّعْقِيبِ.

(ف) لَوْ سَبَقَ الْإِمَامُ الْمَأْمُومَ بِالْقِرَاءَةِ وَرَكَعَ الْإِمَامُ، تَبِعَهُ الْمَأْمُومُ وَ(يَقْطَعُ
الْقِرَاءَةَ) الَّتِي شَرَعَ فِيهَا (وَيَرْكَعُ عَقِبَهُ) لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ فِي حَقِّهِ مُسْتَحَبَّةٌ، وَالْمُتَابَعَةُ
وَاجِبَةٌ، وَلَا تَعَارُضَ بَيْنَ وَاجِبٍ وَمُسْتَحَبٍّ. (بِخِلَافِ تَشْهَدٍ) إِذَا سَبَقَ بِهِ الْإِمَامُ
وَسَلَّمَ، (ف) لَا يَتَابِعُهُ الْمَأْمُومُ، بَلْ (يُتِمُّهُ) إِذَا سَلَّمَ إِمَامُهُ ثُمَّ يُسَلِّمُ؛ لِعُمُومِ
الْأَوَامِرِ بِالتَّشْهَدِ.

(فَإِنْ وَافَقَهُ) أَيُّ: وَافَقَ الْمَأْمُومُ الْإِمَامَ فِي الْأَفْعَالِ، (كُرِهَ) لِمُخَالَفَةِ
السُّنَّةِ، وَلَمْ تَبْطُلْ بِهِ صَلَاتُهُ، وَأَمَّا مُوَافَقَةُ الْمَأْمُومِ لِلْإِمَامِ فِي أَقْوَالِ الصَّلَاةِ،

(١) كَذَا فِي «الْإِنْصَافِ»، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (أ) وَ(ب): «مَا».

(٢) انْظُرْ: «الْإِنْصَافُ» لِلْمَرْدَاوِيِّ (٤/ ٣٢٣).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١/ رَقْم: ٧٢٢، ٧٣٤) وَمُسْلِمٌ (١/ رَقْم: ٤١٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(فَإِنْ كَبَّرَ مَأْمُومٌ لِإِحْرَامٍ مَعَهُ) أَي: مَعَ إِمَامِهِ لَمْ تَنْعَقِدْ، (أَوْ) كَبَّرَ لِإِحْرَامٍ (قَبْلَ إِنْتِمَائِهِ) أَي: الإِمَامِ تَكْبِيرَةَ الإِحْرَامِ (لَمْ تَنْعَقِدْ) صَلَاةُ مَأْمُومٍ، وَلَوْ سَاهِيًّا؛ لِأَنَّ شَرْطَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا بَعْدَ إِمَامِهِ، وَقَدْ فَاتَهُ.

(وَإِنْ سَلَّمَ) مَأْمُومٌ (قَبْلَهُ) أَي: إِمَامِهِ (عَمَدًا بِلَا عُدْرِ) لِلْمَأْمُومِ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ فَرَضَ الْمُتَابَعَةِ عَمَدًا. (أَوْ) سَلَّمَ مَأْمُومٌ قَبْلَهُ (سَهْوًا، وَلَمْ يُعِدَّهُ) أَي: السَّلَامَ (بَعْدَهُ) أَي: بَعْدَ إِمَامِهِ، (بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنْ صَلَاتِهِ قَبْلَ إِمَامِهِ، فَإِذَا لَمْ يُعِدَّهُ بَعْدَهُ فَقَدْ تَرَكَ فَرَضَ الْمُتَابَعَةِ.

(و) إِنْ سَلَّمَ مَأْمُومٌ (مَعَهُ) أَي: الإِمَامِ، فَإِنَّهُ (يُكْرَهُ) لَهُ ذَلِكَ لِمُخَالَفَةِ السُّنَّةِ، وَصَحَّتْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ مَعَهُ فِي الرُّكْنِ.

(وَلَا يُكْرَهُ) لِلْمَأْمُومِ (سَبْقُ) الإِمَامِ (بِقَوْلٍ غَيْرِهِمَا) أَي: غَيْرِ تَكْبِيرَةِ الإِحْرَامِ وَالسَّلَامِ، كَسَبْقِهِ بِالْقِرَاءَةِ أَوْ التَّشَهُّدِ. (وَالأُولَى: تَسْلِيمُهُ) أَي: الْمَأْمُومِ (عَقِبَ فَرَاغَ) الـ (إِمَامِ مِنْ [تَسْلِيمَتَيْهِ])^(١) وَإِنْ سَلَّمَ الْأُولَى عَقِبَ فَرَاغِهِ مِنْهَا، وَالثَّانِيَةَ كَذَلِكَ، جَازَ.

(وَمَنْ رَكَعَ أَوْ سَجَدَ وَنَحَوَهُ) كَمَنْ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ رُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ [١٥٢/ب] (قَبْلَ إِمَامِهِ عَالِمًا عَمَدًا، حَرَمَ) عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ...» الْحَدِيثَ^(٢). وَقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَسْبِقُونِي بِالرُّكُوعِ وَلَا بِالسُّجُودِ وَلَا بِالْقِيَامِ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٣). وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «أَمَّا يَخْشَى الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ

(١) فِي (أ): «تَسْلِيمَتُهُ».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١/ رَقْم: ٧٢٢، ٧٣٤) وَمُسْلِمٌ (١/ رَقْم: ٤١٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(٣) مُسْلِمٌ (١/ رَقْم: ٤٢٦) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ.



قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يُحَوِّلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ، أَوْ يَجْعَلَ صُورَتَهُ صُورَةَ حِمَارٍ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١). وَلَا تَبْطُلُ إِنْ عَادَ لِلْمُتَابَعَةِ.

(وَعَلَيْهِ) أَي: الَّذِي فَعَلَ ذَلِكَ عَمْدًا، (وَعَلَى جَاهِلٍ وَنَاسٍ) فَعَلَ ذَلِكَ، (وَذَكَرَ = أَنْ يَرْجَعَ لِأُتَيْ [بِهِ]^(٢)) أَي: بِمَا فَعَلَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ (مَعَهُ) أَي: مَعَ إِمَامِهِ، أَي: عَقِبَهُ؛ لِيَكُونَ مُؤْتَمًّا بِهِ. (فَإِنْ أَبَى) الرَّجُوعَ (عَالِمًا) وَجُوبَهُ (عَمْدًا) أَي: غَيْرَ سَاهٍ (حَتَّى أَدْرَكَهُ) إِمَامُهُ (فِيهِ) أَي: فِيمَا سَبَقَهُ بِهِ، (بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ؛ لِتَرْكِهِ الْمُتَابَعَةَ الْوَاجِبَةَ بِلَا عُذْرٍ، (وَلَا) تَبْطُلُ إِنْ أَبَى الرَّجُوعَ (جَاهِلًا) الْحُكْمَ (أَوْ نَاسِيًا) لِلْعُذْرِ.

(وَيَعْتَدُ) مَنْ لَمْ يَرْجَعْ؛ لِأُتَيْ بِمَا سَبَقَ بِهِ إِمَامُهُ مَعَهُ، سَهْوًا أَوْ جَهْلًا، (بِهِ) أَي: بِمَا سَبَقَهُ، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ سَبَقُ يَسِيرٌ، وَلِحَدِيث: «عَفِيَ لِأُمَّتِي عَنِ الْخَطِئِ وَالنَّسْيَانِ»^(٣).

(وَمَنْ سَبَقَ) إِمَامُهُ (بِرُكْنٍ) فِعْلِيٍّ، (كَأَنْ رَكَعَ وَرَفَعَ لَا لِأُتَيْ بِهِ) أَي: بِمَا سَبَقَ بِهِ (مَعَ إِمَامِهِ قَبْلَ رُكُوعِهِ) أَي: الْإِمَامِ عَالِمًا عَمْدًا، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ نَصًّا^(٤)؛

(١) البخاري (١/ رقم: ٦٩١) ومسلم (١/ رقم: ٤٢٧) من حديث أبي هريرة.

(٢) من (ب) و«غاية المنتهى» لمرعي الكزمي (٢١٧/١) فقط.

(٣) أخرجه ابن ماجه (٣/ رقم: ٢٠٤٥) والطبراني في «المعجم الأوسط» (٨/ رقم: ٨٢٧٣) من

حديث ابن عباس، ولكن بلفظ: «وضع عن أمتي»، قال أبو حاتم الرازي كما في «العلل»

(٤/ رقم: ١٢٩٦): «لا يصحُّ هذا الحديث، ولا يثبتُ إسناده»، وانظر للفائدة: «جامع العلوم

والحكم» لابن رجب (٢/ ٣٦١ - ٣٦٥).

(٤) «الروايتين والوجهين» لأبي يعلى (١/ ١٦٩).

لأنَّه سَبَقَهُ بِرُكْنٍ هُوَ مُعْظَمُ الرَّكْعَةِ فَبَطَلَتْ، كَمَا [لَوْ] ^(١) سَبَقَهُ بِالسَّلَامِ. وَعُلِمَ مِنْهُ: أَنَّهُ لَوْ رَكَعَ وَرَفَعَ لِيَأْتِيَ بِهِ مَعَ الْإِمَامِ لَا تَبْطُلُ، وَتَقْدَمُ قَرِيبًا.

(أَوْ) سَبَقَهُ (بِرُكْنَيْنِ، كَأَن رَكَعَ وَرَفَعَ وَاعْتَدَلَ قَبْلَ رُكُوعِهِ) أَيِ: الْإِمَامِ، (أَوْ رَفَعَ وَاعْتَدَلَ، وَهَوَى إِلَى السُّجُودِ قَبْلَ رَفْعِهِ) أَيِ: الْإِمَامِ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، (عَالِمًا عَمْدًا، بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ (مُطْلَقًا) أَيِ: سَوَاءٌ أَتَى بِهِ مَعَ إِمَامِهِ أَوْ لَا، وَمَا دَامَ فِي رُكْنٍ لَمْ يُعَدَّ سَابِقًا بِهِ حَتَّى يَتَخَلَّصَ مِنْهُ، فَإِذَا رَكَعَ وَرَفَعَ فَقَدْ سَبَقَ بِالرُّكُوعِ؛ لِأَنَّهُ تَخَلَّصَ مِنْهُ بِالرَّفْعِ، وَهَكَذَا بَقِيَّةُ الْأَرْكَانِ.

(و) إِنْ سَبَقَهُ بِرُكْنٍ أَوْ رُكْنَيْنِ (جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا، بَطَلَتْ الرَّكْعَةُ) الَّتِي وَفَعَ السَّبْقُ فِيهَا (مَا لَمْ يَأْتِ بِذَلِكَ) أَيِ: بِمَا سَبَقَهُ بِهِ (مَعَ إِمَامِهِ) فَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ، فَإِنْ أَتَى بِهِ اعْتَدَّ لَهُ بِالرَّكْعَةِ.

وَقَوْلُهُ: (وَلَا) تَبْطُلُ رَكَعَتُهُ إِنْ سَبَقَ إِمَامُهُ (بِرُكْنٍ) غَيْرِ رُكُوعٍ، (وَيَتَجَهَّ: أَوْ بِرُكْنَيْنِ غَيْرِ رُكُوعٍ) = فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ وَلَوْ عَمْدًا، لَمْ يُسَلِّمْ قَوْلُهُ: «أَوْ بِرُكْنَيْنِ». وَإِنْ أَرَادَ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا، فَهُوَ أَيْضًا مُخَالِفٌ لِإِطْلَاقِهِمْ أَنَّ السَّبْقَ بِرُكْنٍ أَوْ بِرُكْنَيْنِ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا يُبْطِلُ الرَّكْعَةَ، وَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا غَيْرَ رُكُوعٍ، كَمَا قَدَّمَهُ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ: «أَوْ رَفَعَ وَاعْتَدَلَ، وَهَوَى إِلَى السُّجُودِ قَبْلَ رَفْعِهِ».

وَمَعْنَى قَوْلِ صَاحِبِ «الْمُنْتَهَى»: «لَا بِرُكْنٍ غَيْرِ رُكُوعٍ» أَيِ: لَا تَبْطُلُ

(١) من (ب) فقط.

الصَّلَاةُ بِسَبَقِ الْإِمَامِ بِرُكْنٍ عَمْدًا [١/١٥٣] غَيْرِ رُكُوعٍ، كَقِيَامٍ وَهُوِيٍّ إِلَى سُجُودٍ؛
لِأَنَّ الرُّكُوعَ تُدْرِكُ بِهِ الرَّكْعَةُ، وَتَفُوتُ بِفَوَاتِهِ، فَغَيْرُهُ لَا يُسَاوِيهِ.

قَالَ فِي «شَرْحِ الْإِقْنَاعِ»: «وظَاهِرُهُ أَنَّ السَّبَقَ بِرُكْنَيْنِ يُبْطِلُ الصَّلَاةَ مَعَ
الْعَمْدِ مُطْلَقًا»^(١)، انْتَهَى. وَقَوْلُهُ: «مُطْلَقًا» أَيُّ: سَوَاءٌ كَانَ أَحَدُهُمَا رُكُوعًا أَوْ
غَيْرُهُ، وَمَحَلُّ عَدَمِ الْبُطْلَانِ: إِذَا سَبَقَ بِرُكْنٍ غَيْرِ رُكُوعٍ عَمْدًا إِنْ لَمْ يُدْرِكْهُ إِمَامُهُ
فِيهِ، كَمَا تَقَدَّمَ.

وَتَلْخِيصُ الْقَوْلِ فِي السَّبَقِ: أَنَّهُ إِذَا سَبَقَ إِمَامُهُ إِلَى رُكْنٍ وَأَدْرَكَهُ فِيهِ، أَوْ
بِرُكُوعٍ أَوْ رُكْنَيْنِ غَيْرِهِ عَمْدًا، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ مُطْلَقًا، وَسَهْوًا أَوْ جَهْلًا: بَطَلَتْ
الرَّكْعَةُ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِذَلِكَ مَعَهُ، وَصَحَّتْ فِي الْأُولَى، وَاعْتَدَّ بِهِ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تَنْبِيْهُ: مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ أَنَّ كُلًّا مِنَ الرَّفْعِ وَالْإِعْتِدَالِ هُنَا رُكْنٌ عَلَى
حِدَةٍ هُوَ مُقْتَضَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْأَرْكَانِ، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ «الْإِنْصَافُ» فَقَالَ:
«فَوَائِدُ: الْأُولَى: مِثَالُ مَا إِذَا سَبَقَهُ بِرُكْنٍ وَاحِدٍ: أَنْ يَرْكَعَ وَيَرْفَعَ قَبْلَ رُكُوعِ
إِمَامِهِ، وَمِثَالُ سَبَقِهِ بِرُكْنَيْنِ: أَنْ يَرْكَعَ وَيَرْفَعَ قَبْلَ رُكُوعِهِ، ثُمَّ يَسْجُدُ قَبْلَ رَفْعِهِ
كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ - يَعْنِي: الْمُؤَفَّقُ - فِيهِمَا»^(٢)، انْتَهَى. وَمَشَى عَلَى ذَلِكَ
صَاحِبُ «الْإِقْنَاعِ»^(٣) وَ«الْمُنْتَهَى»^(٤).

(١) «كشاف القناع» للهُتَوِي (١٧٣/٣).

(٢) «الإنصاف» للمَزْدَاوِي (٣٢٢/٤).

(٣) «الإقناع» للحَجَّائِي (٢٥٢/١).

(٤) «منتهى الإرادات» لابن النجار (١٠٩/١).

(وَإِنْ تَخَلَّفَ) مَأْمُومٌ (عَنْهُ) أَي: الْإِمَامِ (بِرُكْنٍ فَأَكْثَرَ بِلَا عُذْرٍ) مِنْ نَوْمٍ أَوْ زِحَامٍ أَوْ غَفْلَةٍ وَنَحْوِهِ، (فَكَسَبَتْ) بِذَلِكَ بِلَا عُذْرٍ عَلَى مَا سَبَقَ تَفْصِيلُهُ، (فَتَبَطَّلَ) بِالتَّخَلُّفِ بِمَا يَبْطُلُ السَّنْبُ بِهِ (لِعَامِدٍ، وَنَصَحَ لِجَاهِلٍ وَنَاسٍ، وَتَبَطَّلَ رَكْعَةً) بَلِ الصَّلَاةُ (بِرُكُوعٍ) لِمَا عَرَفْتَ.

([و])^(١) إِنْ تَخَلَّفَ بِرُكْنٍ فَأَكْثَرَ (لِعُذْرٍ كَنَوْمٍ وَسَهْوٍ وَزِحَامٍ)، فَإِنْ أَتَى بِمَا تَرَكَهُ فِي غَيْرِ رُكُوعٍ، خِلَافًا لِجَمْعٍ مِنْهُمْ صَاحِبُ «الْإِقْنَاعِ»^(٢) وَ«الْمُنْتَهَى»^(٣) حَيْثُ أَطْلَقُوا الْإِثْنَانِ بِمَا تَرَكَهُ، فَظَاهِرُهُ: وَلَوْ فِي رُكُوعِ الْإِمَامِ. وَإِنَّمَا يَأْتِي بِمَا تَرَكَهُ (مَعَ أَمْنٍ فَوْتٍ) رَكْعَةً (آتِيَةً، وَلَحِقَهُ) أَي: الْإِمَامُ، (صَحَّتْ) رَكْعَتُهُ، وَيَلْزَمُهُ ذَلِكَ حَيْثُ أَمَكْنَهُ اسْتِدْرَاكُهُ مِنْ غَيْرِ مَحْذُورٍ. (وَالَّا) يَكُنْ مَا تَخَلَّفَ بِهِ غَيْرِ رُكُوعٍ، بَلْ كَانَ رُكُوعًا، لَعَتِ الرُّكْعَةُ وَلَمْ يَأْتِ بِهِ وَحْدَهُ. هَكَذَا قَالَ، وَلَمْ نَرَهُ لِغَيْرِهِ، بَلْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ أَصْلِيهِ كَمَا تَقَدَّمَ.

(أَوْ خَافَ فَوْتٍ) رَكْعَةً (آتِيَةً) إِذَا أَتَى بِمَا تَخَلَّفَ بِهِ، (لَعَتِ الرُّكْعَةُ) الَّتِي رَفَعَ فِيهَا التَّخَلُّفَ؛ لِفَوَاتِ بَعْضِ أَرْكَانِهَا، (وَتَابَعَ إِمَامَهُ) لِأَنَّهُ اسْتِدْرَاكُهُ لِفَائِتِهِ إِذَنْ يُؤَدِّي إِلَى فَوَاتِ رَكْعَةٍ غَيْرِهَا، فَيَتْرُكُهُ مُحَافَظَةً عَلَى مُتَابَعَةِ إِمَامِهِ، (و) الرُّكْعَةُ (الَّتِي تَلِيهَا عَوْضُهَا) فَيَنْبِي عَلَيْهَا وَيُتِمُّ إِذَا سَلَّمَ إِمَامُهُ.

(فَإِنْ ظَنَّ) مَنْ تَخَلَّفَ بِرُكْنٍ فَأَكْثَرَ لِعُذْرٍ ثُمَّ زَالَ قَبْلَ رَفْعِ إِمَامِهِ مِنَ الرُّكُوعِ، (تَحْرِيمَ مُتَابَعَتِهِ) أَي: إِمَامِهِ (إِذَنْ) أَي: حَالَ خَوْفِهِ فَوْتِ الْآتِيَةِ،

(١) من (ب) و«غاية المنتهى» لمرعي الكرمي (٢١٦/١) فقط.

(٢) «الإقناع» للحجّاوي (٢٥٢/١).

(٣) «منتهى الإرادات» لابن النجار (١٠٩/١).

(فَسَجَدَ) لِنَفْسِهِ (جَهْلًا، اعْتَدَّ بِهِ) أَي: بِالسُّجُودِ لِلْعُذْرِ، (كَسُّجُودِهِ) أَي: الْمَأْمُومِ (يَظُنُّ لُحُوقَهُ) أَي: الْإِمَامَ، فَلَمْ يَلْحَقْهُ.

(وَإِنْ زَالَ عُذْرُ مَنْ أَدْرَكَ [١٥٣/ب] رُكُوعَ الرَّكْعَةِ الْ(أُولَى، وَقَدْ رَفَعَ إِمَامُهُ مِنْ رُكُوعِ) الرَّكْعَةِ الْ(ثَانِيَةِ، تَابَعَهُ فِي سُجُودِهَا، وَنَصَحَ لَهُ رَكْعَةً مُلَفَّقَةً مِنْ رَكْعَتَيْ إِمَامِهِ تُدْرِكُ بِهَا الْجُمُعَةُ) إِنْ كَانَتِ الصَّلَاةُ جُمُعَةً، فَيَأْتِي بَعْدَهَا بِرَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ، وَتَتِمُّ جُمُعَتُهُ.

وَلَمْ نَقُلْ بِالتَّلْفِيقِ فِيمَنْ نَسِيَ أَرْبَعَ سَجَدَاتٍ مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ، لِتَحْصُلِ الْمُوَالَاةُ بَيْنَ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ مُعْتَبَرٍ. وَإِنْ ظَنَّ تَحْرِيمَ مُتَابَعَتِهِ فَسَجَدَ جَهْلًا اعْتَدَّ بِهِ، فَإِنْ أَدْرَكَهُ فِي التَّشَهُّدِ فَعَلَى مَا تَقَدَّمَ يُدْرِكُ الْجُمُعَةَ.

(وَلَوْ) أَتَى بِمَا تَخَلَّفَ بِهِ وَ(أَدْرَكَهُ) أَي: الْإِمَامَ، بَعْدَ أَنْ فَعَلَ مَا تَخَلَّفَ بِهِ عَنْهُ (فِي رُكُوعِ) الرَّكْعَةِ الْ(ثَانِيَةِ، تَبِعَهُ فِيهِ وَتَمَّتْ جُمُعَتُهُ) لِأَنَّهُ قَدْ أَتَى بِالرَّكَعَتَيْنِ، (وَ) إِنْ أَدْرَكَهُ (بَعْدَ رَفْعِهِ مِنْهُ) أَي: مِنْ رُكُوعِ الثَّانِيَةِ (تَبِعَهُ) فِي سُجُودِهَا (وَقَضَى) أَي: أَتَى بِرَكْعَةٍ، وَتَتِمُّ جُمُعَتُهُ.

(وَإِنْ تَخَلَّفَ) مَأْمُومٌ عَنِ إِمَامِهِ (بِرَكْعَةٍ فَأَكْثَرَ لِعُذْرِ، تَابَعَ) إِمَامَهُ (وَقَضَى) مَا تَخَلَّفَ بِهِ (كَمَسْبُوقٍ) فِيمَا تَقَدَّمَ، قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي رَجُلٍ نَعَسَ خَلْفَ الْإِمَامِ حَتَّى صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، قَالَ: «كَأَنَّهُ أَدْرَكَ رَكْعَتَيْنِ، فَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ»^(١). قَالَ فِي «شَرْحِ الْإِقْنَاعِ»: «قُلْتُ: وَالْمَقْضِيُّ هُنَا لَيْسَ أَوَّلُ صَلَاتِهِ دَائِمًا، بَلْ حُكْمُهُ حُكْمُ مَا فَاتَهُ مِنْ صَلَاتِهِ مَعَهُ»^(٢)، انْتَهَى.

(١) «مسائل الإمام أحمد» رواية أبي داود (٣٦١).

(٢) «كشاف القناع» للبهوتي (١٧٤/٣).

(فَضَّلَ)



(يُسَنُّ لِإِمَامٍ تَخْفِيفُ) الصَّلَاةِ (مَعَ إِتْمَامِ) هَا ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ يَرْفَعُهُ:
«إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ ، فَإِنَّ فِيهِمُ السَّقِيمَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَّةِ ،
وَإِذَا صَلَّى لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ» ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ^(١) . قَالَ فِي «الْمُبْدِعِ»:
«وَمَعْنَاهُ: أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى أَدْنَى الْكَمَالِ مِنَ التَّسْبِيحِ وَسَائِرِ أَجْزَاءِ الصَّلَاةِ»^(٢) .

(مَا لَمْ يُؤْثِرْ مَأْمُومُ التَّطَوُّلِ ، فَإِنْ أَثَرُوهُ) (كُلُّهُمْ اسْتَحَبَّ) لِرِوَالِ عِلَّةِ
الْكِرَاهَةِ وَهِيَ التَّنْفِيرُ ، قَالَ فِي «الْمُبْدِعِ» : «وَعَدَدُهُمْ مُنْخَصِرٌ»^(٣) . وَقَالَ
الْحَجَّائِيُّ: «إِنْ كَانَ الْجَمْعُ قَلِيلًا ، فَإِنْ كَانَ كَثِيرًا لَمْ يَخُلْ مِمَّنْ لَهُ عُذْرٌ»^(٤) ،
وَهَذَا مَعْنَى كَلَامِ «الْمُبْدِعِ» .

(وَتُكْرَهُ سُرْعَةُ) إِمَامٍ (تَمْنَعُ مَأْمُومًا فِعْلَ مَا يُسَنُّ) لَهُ فِعْلُهُ ، كَقِرَاءَةِ السُّورَةِ
وَمَا زَادَ عَلَى مَرَّةٍ فِي تَسْبِيحِ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ وَنَحْوِهِ ، (بَلْ) يُسَنُّ لِلْإِمَامِ أَنْ (يُرْتَلَ
نَحْوَ قِرَاءَةٍ وَتَسْبِيحٍ) كَتَشَهُدٍ (بِقَدْرِ مَا يَرَى أَنَّ مَنْ خَلْفَهُ مِمَّنْ يَثْقُلُ لِسَانُهُ قَدْ

(١) البخاري (١/ رقم: ٧٠٣) ومسلم (١/ رقم: ٤٦٧) وأبو داود (١/ رقم: ٧٩١) والترمذي (١/ رقم: ٢٣٦) والنسائي (٢/ رقم: ٨٣٥) ، ولم أقف عليه عند ابن ماجه .

(٢) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٢/ ٦٥) .

(٣) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٢/ ٦٥) .

(٤) «حاشية التنقيح» للحجَّائِي (ص ١٠٧) .



أَتَى بِهِ) أَي: بِذَلِكَ الْمَذْكُورِ؛ لِيَتِمَّ كُلُّ مِنَ الْمَأْمُومِينَ مِنْ مُتَابَعَتِهِ مِنْ غَيْرِ
إِخْلَالٍ بِسُنَّتِهِ. وَسُنَّ أَنْ يَتِمَّكَنَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ قَدْرَ مَا يَرَى أَنَّ الْكَبِيرَ
وَالصَّغِيرَ وَالثَّقِيلَ قَدْ أَتَى عَلَيْهِ.

(وَسُنَّ) لِلْإِمَامِ أَيْضًا (تَخْفِيفٌ إِذَا عَرَضَ لِبَعْضِ الْمَأْمُومِينَ) فِي الصَّلَاةِ
(مَا يَقْتَضِي خُرُوجَهُ) مِنَ الصَّلَاةِ، (كَسَمَاعِ بُكَاءِ صَبِيٍّ) وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ لِقَوْلِهِ
ﷺ: «إِنِّي لَأَقُومُ فِي الصَّلَاةِ وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُطَوِّلَ فِيهَا، فَأَسْمَعَ بُكَاءَ الصَّبِيِّ،
فَأَتَجَوَّزُ فِيهَا [١/١٥٤] مَخَافَةَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّهِ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١).

(قَالَ الشَّيْخُ) تَقِيُّ الدِّينِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «يُلْزَمُهُ مُرَاعَاةُ الْمَأْمُومِ إِنْ تَضَرَّرَ
بِالصَّلَاةِ أَوَّلَ الْوَقْتِ أَوْ آخِرَهُ وَنَحْوَهُ»، وَقَالَ: «لَيْسَ لَهُ أَنْ يَزِيدَ عَلَى الْقَدْرِ
الْمَشْرُوعِ، [و] (٢) أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَفْعَلَ غَالِبًا مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُهُ غَالِبًا، (يَزِيدُ
وَيَنْقُصُ لِلْمَصْلَحَةِ) كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ أَحْيَانًا» (٣).

(و) سُنَّ (اِنْتَظَارُ دَاخِلٍ) مَعَهُ (مُطْلَقًا) أَي: ذَا حُرْمَةٍ أَوْ لَا، مِنْ أَهْلِ
الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ أَوْ لَا، فِي مَسَاجِدِ الْأَسْوَاقِ أَوْ لَا، مِمَّنْ عَادَتُهُ يُصَلِّي جَمَاعَةً
أَوْ لَا، (فِي رُكُوعٍ وَغَيْرِهِ) يَفْعَلُ ذَلِكَ (بِنِيَّةِ تَقَرُّبٍ) إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَ(لَا)
يَفْعَلُهُ بِنِيَّةٍ (تَوَدُّدٍ) إِلَى النَّاسِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ رِيَاءٌ، (إِنْ لَمْ يَشُقَّ عَلَى مَأْمُومٍ، فَ) إِنْ

(١) أَبُو دَاوُدَ (١/ ٧٨٥) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ. وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١/ رَقْم: ٧٠٨) وَمُسْلِمٌ (١/ رَقْم: ٤٧٠) أَيْضًا.

(٢) مِنْ (ب) وَ«الْأَخْبَارُ الْعِلْمِيَّةُ» فَقَطْ.

(٣) «الْأَخْبَارُ الْعِلْمِيَّةُ مِنْ الْاِخْتِيَارَاتِ الْفَقْهِيَّةِ» لِابْنِ اللَّحَامِ (ص ١٠٥ - ١٠٦).

شَقَّ عَلَيْهِ (يُكْرَهُ) لِأَنَّ حُرْمَةَ مَنْ مَعَهُ أَعْظَمُ، فَلَا يَشُقُّ عَلَيْهِ لِنَفْعِ الدَّاحِلِ .
(وَكَذَا) يُكْرَهُ لِلْإِمَامِ الْإِنْتِظَارُ (لَوْ كَثُرَتْ جَمَاعَةٌ؛ لِأَنَّهُ يَبْعُدُ أَنْ لَا يَكُونَ فِيهِمْ
مَنْ يَشُقُّ عَلَيْهِ) الْإِنْتِظَارُ .

(وَسَنَّ تَطْوِيلَ قِرَاءَةِ الرَّكْعَةِ الْأُولَى عَنْ) قِرَاءَةِ الرَّكْعَةِ الـ(ثَانِيَةِ)
لِحَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ مَرْفُوعًا: «كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ بِـ«فَاتِحَةِ
الْكِتَابِ» وَسُورَتَيْنِ، [وَفِي الرَّكْعَتَيْنِ] ^(١) الْأُخْرَيَيْنِ بِـ«فَاتِحَةِ الْكِتَابِ»، وَكَانَ
يُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مَا لَا يُطَوِّلُ فِي الثَّانِيَةِ، وَهَكَذَا فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ،
وَهَكَذَا فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢). زَادَ أَبُو دَاوُدَ: «فَطَنَّا أَنَّهُ يُرِيدُ بِذَلِكَ
أَنْ يُذَرِكَ النَّاسَ الرَّكْعَةَ الْأُولَى» ^(٣).

(إِلَّا فِي صَلَاةِ خَوْفٍ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي) بِأَنْ كَانَ الْعَدُوُّ بِغَيْرِ جِهَةِ الْقِبْلَةِ،
وَقَسَمَ الْمَأْمُومِينَ طَائِفَتَيْنِ، (ف) الرَّكْعَةُ الـ(ثَانِيَةُ أَطْوَلُ) مِنَ الْأُولَى؛ لِإِنْتِظَارِ
الطَّائِفَةِ الَّتِي تَأْتِي لِتَأْتِمَ بِهِ. (أَوْ) أَيُّ: وَإِلَّا إِذَا كَانَ تَطْوِيلُ قِرَاءَةِ الثَّانِيَةِ عَنْ
الْأُولَى (بِيسِيرٍ، ك) مَا إِذَا قَرَأَ بِـ«سَبْعٍ» وَ«الْغَاشِيَةِ» لِوُرُودِهِ فِي نَحْوِ
الْجُمُعَةِ ^(٤). (وَفِي «الْإِقْنَاعِ»): «وَلَعَلَّ الْمُرَادَ: لَا أَثَرُ لِتَفَاوُتِ يَسِيرٍ» ^(٥) وَقَالَ

(١) من (ب) و«صحيح البخاري» فقط .

(٢) البخاري (١/ رقم: ٧٧٦) - واللفظ له - ومسلم (١/ رقم: ٤٥١) .

(٣) أبو داود (١/ رقم: ٧٩٦) . قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٣/ رقم: ٧٦٣):

«إسناده صحيح» .

(٤) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٨٧٨) من حديث النعمان بن بشير .

(٥) «الإقناع» للحجاوي (١/ ٢٥٣) .



فِي «الْفُرُوع»^(١)، أَي: إِذَا كَانَتِ الثَّانِيَةُ أَطْوَلَ مِنَ الْأُولَى بِسِيرٍ لَا كَرَاهَةَ؛ لِمَا تَقَدَّمَ فِي «سَبَّحْ» وَ«الْعَاشِيَةِ».

(وَهُوَ) أَي: مَا قَالَهُ فِي «الْإِقْنَاعِ» (حَسَنٌ) لِوُجُودِهِ، وَلَوْ طَوَّلَ قِرَاءَةَ الثَّانِيَةِ عَلَى الْأُولَى فَقَالَ أَحْمَدُ: «يُجْزِئُهُ، وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَفْعَلَ»^(٢).



(١) «الْفُرُوع» لابن مفلح (٤٥١/٢).

(٢) «مسائل الإمام أحمد» رواية عبدالله (١/ رقم: ٣٤٣) و«الْفُرُوع» لابن مفلح (٤٥١/٢).

(فَضَّلَ) فِي مَسَائِلٍ مِنْ أَحْكَامِ الْجِنِّ

(الجنُّ مُكَلَّفُونَ فِي الْجُمْلَةِ إِجْمَاعًا) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] . (يَدْخُلُ كَافِرُهُمُ النَّارَ إِجْمَاعًا^(١)) ، (وَ) يَدْخُلُ (مُؤْمِنُهُمُ الْجَنَّةَ وَلَا يَصِيرُ تُرَابًا ، خِلَافًا لِـ) إِمَامِ (أَبِي حَنِيفَةَ) النُّعْمَانِ بْنِ ثَابِتٍ (وَ) الإِمَامِ (اللَّيْثِ) بْنِ سَعْدٍ ، وَعِنْدَهُمَا: ثَوَابُ الْجِنِّ النَّجَاةِ مِنَ النَّارِ كَالْبَهَائِمِ^(٢) .

(وَهُمْ فِيهَا) أَي: فِي الْجَنَّةِ (كَغَيْرِهِمْ) مِنَ الْإِنْسِ (عَلَى قَدَرِ ثَوَابِهِمْ ، لَا أَنَّهُمْ حَوْلَهَا ، خِلَافًا لِعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، [١٥٤/ب] وَيَأْكُلُونَ وَيَشْرَبُونَ [فِيهَا]^(٣) ، خِلَافًا لِمُجَاهِدٍ^(٤) .

(وَيَتَّحِهُ: وَيَرَوْنَ اللَّهَ تَعَالَى فِي الْجَنَّةِ هُمْ وَالْمَلَائِكَةُ ، قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ:

(١) انظر: «الإقناع» لابن القطان (١/ رقم: ١٠٣) و«مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٣/ ٨٥ -

٨٧) و«فتح الباري» لابن حجر (٦/ ٣٤٤) و«عمدة القاري» للعيني (١٥/ ١٨٤) .

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٤/ ٢٣٤) و«غمر عيون البصائر» للحموي (٣/ ٤١٥) .

(٣) من (ب) و«غاية المنتهى» لمرعي الكُرْمي (١/ ٢١٧) فقط .

(٤) انظر: «آكام المرجان» للشبلي (ص ٥٦) و«فتح الباري» لابن حجر (٦/ ٣٤٦) .



«كُلُّ مَنْ دَخَلَ الْجَنَّةَ يَرَى اللَّهَ؟ قَالَ: نَعَمْ»^(١) وَذَكَرَ فِيهِ الشُّيُوطِيُّ خِلَافًا طَوِيلًا فِي كِتَابِهِ «تُحْفَةُ الْجُلَسَاءِ بِرُؤْيَا النَّسَاءِ»، فَلْيُرَاجَعُ^(٢).

(قَالَ الشَّيْخُ) تَقِيُّ الدِّينِ: «(وَنَرَاهُمْ) أَيِ: الْجِنِّ (فِيهَا) أَيِ: الْجَنَّةِ، وَلَا يَرُونَنَا) فِيهَا، عَكْسُ مَا فِي الدُّنْيَا»^(٣).

(وَتَنَعَّدُ بِهِمْ) أَيِ: بِمُؤْمِنِي الْجِنِّ (الْجَمَاعَةُ) قَالَ فِي «شَرْحِ الْمُنتَهَى»: «لَا الْجُمُعَةُ»^(٤). (وَ) قَالَ (فِي «النَّوَادِر»): «تَنَعَّدُ الْجَمَاعَةُ (وَالْجُمُعَةُ) بِالْمَلَائِكَةِ وَبِمُسْلِمِي الْجِنِّ، وَهُوَ مَوْجُودٌ زَمَنَ النَّبُوَّةِ»، وَذَكَرَهُ أَيْضًا عَنْ أَبِي الْبَقَاءِ مِنْ أَصْحَابِنَا^(٥). (وَ) قَالَ (فِي «الْفُرُوع»): «الْمُرَادُ بِقَوْلِهِمْ «فِي الْجُمُعَةِ»: (مَنْ لَزِمْتُهُ»^(٦).

وَتَنَعَّدُ الْجَمَاعَةُ أَيْضًا بِالْمَلَائِكَةِ لِمَا تَقَدَّمَ.

(«وَلَمْ يُبْعَثْ لَهُمْ) أَيِ: لِلْجِنِّ (نَبِيٌّ قَبْلَ نَبِيِّنَا) مُحَمَّدٌ ﷺ، (قَالَ فِي «الْمُبْدِع» فِي شَرْحِ الْمُقْنَعِ»^(٧).

(١) أخرجه الآجري في «الشرعة» (٢/ رقم: ٥٨٨)، وفي إسناده إبراهيم بن الحكم، وهو ضعيف.

(٢) «الحاوي للفتاوى» للسيوطي (١٩٨/٢ - ٢٠١).

(٣) انظر: «الإقناع» للحجاوي (٢٥٤/١). وهذا القول منقول عن الحارث المحاسبي، انظر: «آكام المرجان» للشبلي (ص ٥٦).

(٤) «معونة أولي النهى» لابن النجار (٣٥١/٢).

(٥) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٤٦٠/٢).

(٦) «الفروع» لابن مفلح (٤٦٠/٢).

(٧) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٦٨/٢).



(وَلَيْسَ مِنْهُمْ رَسُولٌ، وَيَتَّحِهْ: وَلَا نَبِيٌّ) وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿يَلْمَعَشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رَسُولٌ مِنْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠]، أَي: مِنْ أَحَدِكُمْ، عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّوْلُو وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [نوح: ١٦].

(وَيُقْبَلُ قَوْلُهُمْ) أَي: الْجَنِّ (أَنَّ مَا بِيَدِهِمْ مِلْكُهُمْ مَعَ إِسْلَامِهِمْ) كَمَا يُقْبَلُ قَوْلُ الْآدَمِيِّ بِإِمْنِهِ فِي ذَلِكَ، فَتَصَحُّ مُعَامَلَتُهُمْ بِشَرْطِهَا. (وَكَافَرُهُمْ كَحَرَبِيِّ) يُقْتَلُ إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ، (فَطَاهِرُهُ): وَ(يَجْرِي التَّوَارُثُ بَيْنَهُمْ) وَهُوَ ظَاهِرٌ.

(وَيَحْرُمُ عَلَيْهِمْ ظُلْمُ آدَمِيٍّ، وَظُلْمُ بَعْضِهِمْ بَعْضًا) لِلْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: «يَا عِبَادِي، إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالُمُوا»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١).

وَكَانَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ إِذَا أُتِيَ بِالْمَصْرُوعِ وَعَظَ مَنْ صَرَعَهُ وَأَمَرَهُ وَنَهَاَهُ، فَإِذَا انْتَهَى وَفَارَقَ الْمَصْرُوعَ أَخَذَ عَلَيْهِ الْعَهْدَ أَنْ لَا يَعُودَ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِمِرْ وَلَمْ يَنْتَهَ وَلَمْ يُفَارِقْهُ ضَرْبُهُ حَتَّى يُفَارِقَهُ، وَالضَّرْبُ يَقَعُ فِي الظَّاهِرِ عَلَى الْمَصْرُوعِ، وَإِنَّمَا يَقَعُ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى مَنْ صَرَعَهُ، وَلِهَذَا يَتَأَلَّمُ مَنْ صَرَعَهُ وَيَصِيحُ، وَيُخْبِرُ الْمَصْرُوعُ إِذَا أَفَاقَ بِأَنَّهُ لَمْ يَشْعُرْ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ^(٢).

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي «مُعْنِي ذَوِي الْأَفْهَامِ»: «وَيُبَاحُ فِعْلُ دَوَاءٍ لِرُؤْيَاةٍ

(١) مسلم (٢/ ٢٥٧٧) من حديث أبي ذر.

(٢) «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ١٠٦).



أَرْوَاحِ الْجِنَّ وَطَرَدِهِمْ مَعَ أَمْنٍ ضَرَرِهِمْ، وَكَذَا طَاعَتِهِمْ لَهُ»^(١)، انْتَهَى.

(وَتَحِلُّ ذَبِيحَتُهُمْ) أَي: مُؤْمِنِي الْجِنَّ؛ لِعَدَمِ الْمَانِعِ، وَأَمَّا مَا يَذْبَحُهُ
الْأَدَمِيُّ لِئَلَّا يُصِيبَهُ أَذَى مِنَ الْجِنَّ فَمَنْهِي عَنْهُ.

(وَبَوْلُهُمْ وَقِيئُهُمْ طَاهِرَانِ) لِظَاهِرِ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: «ذُكِرَ عِنْدَ
النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ نَامَ لَيْلَةً حَتَّى أَصْبَحَ، قَالَ: رَجُلٌ بَالَ الشَّيْطَانُ فِي أُذُنِهِ»، مُتَّفَقٌ
عَلَيْهِ^(٢). خَصَّ الْأُذُنَ لِأَنَّهَا آلَةُ الْإِنْتِبَاهِ، قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ: «ظَهَرَ عَلَيْهِ وَسَخِرَ
مِنْهُ»^(٣). وَلِحَدِيثِ لَمَّا سَمَى الرَّجُلُ فِي أَثْنَاءِ طَعَامِهِ، قَالَ: «قَاءَ الشَّيْطَانُ كُلَّ
شَيْءٍ أَكَلَهُ»، رَوَاهُ: أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ^(٤).

(وَيَتَجَهُّ: لَا رَوْثُهُمْ) وَقُوفًا مَعَ مُورِدِ النَّصِّ، وَإِلَّا [١/١٥٥] فَلَوْ قَسَّنَاهُمْ
عَلَى مَأْكُولِ اللَّحْمِ لَكَانَ مُشْكِلًا. [و]^(٥) بِالْجُمْلَةِ، فَطَهَارَةُ بَوْلِهِمْ وَقِيئِهِمْ
غَرِيبٌ، كَمَا قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»^(٦).

(وَجَرَى فِي جَوَازِ مُنَاكَحَتِهِمْ لَنَا) أَي: أَنْ نَنْكَحَ مِنْهُمْ أَوْ يَنْكِحُوا مِنَّا
(خِلَافٌ)، قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»:

(١) «مغني ذوي الأفهام» ليوسف بن عبد الهادي (ص ٤٦٢).

(٢) البخاري (٢/ رقم: ١١٤٤) و(٤/ رقم: ٣٢٧٠) ومسلم (١/ رقم: ٧٧٤).

(٣) انظر: «مشارك الأنوار» للقاضي عياض (١/ ١٠٤ مادة: ب و ل).

(٤) أبو داود (٤/ رقم: ٣٧٦٢) والنسائي في «السنن الكبرى» (٨/ رقم: ٦٩٢٨) و(١٢/ رقم:

١٠٢٢٢) والحاكم (٤/ ١٠٨) من حديث أمية بن مَخْشِي. وصححه الألباني في «إرواء
الغليل» (٢٦/٧) بمجموع طرقه.

(٥) من (ب) فقط.

(٦) «الفروع» لابن مفلح (٢/ ٤٦٩).



«وَقَالَ شَيْخُنَا - [يَعْنِي] ^(١): الشَّيْخُ تَقِيَّ الدِّينِ -: «لَيْسَ الْجِنُّ كَالْإِنْسِ فِي الْحَدِّ وَالْحَقِيقَةِ، فَلَا يَكُونُ مَا أُمِرُوا بِهِ وَمَا نُهُوا عَنْهُ مُسَاوِيًا لِمَا عَلَى الْإِنْسِ فِي الْحَدِّ وَالْحَقِيقَةِ، لَكِنَّهُمْ مُشَارِكُوهُمْ فِي جِنْسِ التَّكْلِيفِ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَالتَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ، بِلَا نِزَاعٍ أَعْلَمُهُ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ»، فَقَدْ يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى مُنَاكَحَتِهِمْ وَغَيْرِهَا، وَقَدْ يَفْتَضِيهِ إِطْلَاقُ أَصْحَابِنَا.

وَفِي «الْمُعْنِي» وَغَيْرِهِ: «إِنَّ الْوَصِيَّةَ لَا تَصِحُّ لِجَنِّيٍّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ بِالتَّمْلِكِ كَالِهَبَةِ»، فَيَتَوَجَّهُ مِنْ انْتِفَاءِ التَّمْلِكِ [مِنَّا مَنَعٌ] ^(٢) الْوَطْءُ؛ لِأَنَّهُ فِي مُقَابَلَةِ مَالٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [النحل: ٧٢]، وَقَالَ: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾ ^(٣) [الروم: ٢١].

وَقَدْ ذَكَرَ أَصْحَابُنَا هَذَا الْمَعْنَى فِي شُرُوطِ الْكَفَاءَةِ، فَهَذَا هُنَا أَوْلَى، وَمَنَعَ مِنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ مُتَأَخِّرِي الْحَنْفِيَّةِ وَبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ، وَجَوَزَهُ مِنْهُمْ ابْنُ يُونُسَ ^(٤) فِي «شَرْحِ الْوَجِيزِ».

(١) من (ب) فقط.

(٢) كذا في «الفروع»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «منافع».

(٣) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «ومن آياته أن جعل لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها».

(٤) هو: محمد بن يونس بن محمد، عماد الدين أبو حامد الإربلي الموصلي الشافعي، كان إمام وقته في المذهب والأصول والخلاف، ذاع صيته واشتهر، وقصده الفقهاء من البلاد، وتخرج به خلق، صنف «المحيط» وشرح «الوجيز» وغير ذلك في الجدل والأصول والعقيدة، توفي سنة ثمان وست مئة. راجع ترجمته في: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٢٠٠/١٣) و«طبقات الشافعية الكبرى» لتاج الدين السبكي (٨/ رقم: ١١٠١).



وَفِي «مَسَائِلِ حَرْبٍ»: «بَابُ مُنَاكَحَةِ الْجِنِّ»، ثُمَّ رَوَى عَنِ الْحَسَنِ وَفَتَادَةَ
وَالْحَكَمِ وَإِسْحَاقَ كَرَاهَتَهَا، وَعَنْ زَيْدِ الْعَمِيِّ: «اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي جَنِيَّةً أَتَزَوَّجُ بِهَا
تَصَاحِبِي حَيْثُمَا كُنْتُ»، وَلَمْ يَذْكُرْ حَرْبٌ عَنْ أَحْمَدَ شَيْئًا. [و^(١)] فِي كِتَابِ
«الْإِلْهَامِ وَالْوَسْوَسَةِ» لِأَبِي [عُثْمَانَ] ^(٢) سَعِيدِ بْنِ الْعَبَّاسِ الرَّازِيِّ ^(٣)، عَنْ مَالِكٍ:
«لَا بَأْسَ بِهِ فِي الدِّينِ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ إِذَا وَجَدْتُ امْرَأَةً حَامِلٌ فَقِيلَ: مَنْ زَوْجُكَ؟
فَقَالَتْ: [فُلَانٌ] ^(٤) مِنَ الْجِنِّ، فَيَكْثُرُ الْفَسَادُ»، انْتَهَى كَلَامُ «الْفُرُوعِ» ^(٥).

(وَفِي الْجَنَّةِ يَتَزَوَّجُونَ بِحُورٍ عَيْنٍ، (وَمِنْ جَنَسِهِمْ) لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ
مَرْفُوعًا: «أَوَّلُ زُمْرَةٍ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، وَالتِّي تَلِيهَا
عَلَى أَضْوَاءِ كَوْكَبٍ دُرِّيٍّ فِي السَّمَاءِ، لِكُلِّ امْرَأَةٍ مِنْهُمْ زَوْجَتَانِ اثْنَتَانِ، يُرَى مِنْهُنَّ
سُوقُهُمَا مِنْ وَرَاءِ اللَّحْمِ»، رَوَاهُ: الْبُخَارِيُّ ^(٦)، وَمُسْلِمٌ وَزَادَ: «وَمَا فِي الْجَنَّةِ
أَعَزُّ» ^(٧).

(وَقَدْ أَشْبَعْتُ الْكَلَامَ فِيهِمْ) أَيِ: الْجِنِّ (فِي كِتَابِي «بَهْجَةِ النَّاطِرِينَ»)،

(١) من (ب) و«الفروع» فقط.

(٢) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب) و«الفروع»: «عمر».

(٣) هو: سعيد بن العباس، أبو عثمان الرازي المحدث الزاهد، أحد سادات الصوفية، حدث
عن أبي نعيم والقعنبي والحميدي وقتيبة بن سعيد وخلق، وكان أكثرًا من التصنيف. راجع
ترجمته في: «حلية الأولياء» لأبي نعيم (٧٠/١٠) و«تاريخ الإسلام» للذهبي (١١٤/٥).

(٤) من «الفروع» فقط.

(٥) «الفروع» لابن مفلح (٤٦١/٢ - ٤٦٢).

(٦) البخاري (٤/ رقم: ٣٢٤٥).

(٧) مسلم (٢/ رقم: ٢٨٣٤).

فَمَنْ أَرَادَ الاسْتِيفَاءَ فَعَلَيْهِ بِمُرَاجَعَتِهِ.

❖ تِمَمَةٌ: قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «الْفَتَاوَى الْمِصْرِيَّةِ»: «وُجُودُ الْجِنِّ ثَابِتٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَاتِّفَاقِ سَلَفِ الْأُمَّةِ، وَكَذَلِكَ دُخُولُ الْجِنِّيِّ فِي بَدَنِ الْإِنْسَانِ ثَابِتٌ بِاتِّفَاقِ أَيْمَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَهُوَ أَمْرٌ مَشْهُودٌ مُحْسُوسٌ لِمَنْ تَدَبَّرَهُ، يَدْخُلُ فِي الْمَصْرُوعِ وَيَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ لَا يَعْرِفُهُ، بَلْ وَلَا يَدْرِي بِهِ، بَلْ يُضْرَبُ ضَرْبًا لَوْ ضَرِبَهُ جَمَلٌ لَمَاتَ وَلَا يُحْسُ بِهِ الْمَصْرُوعُ، وَمُعَالَجَةُ الْمَصْرُوعِ بِالرُّقَى وَالتَّعَوُّذِ إِذَا كَانَ مَعْلُومًا غَيْرَ شَرِكٍ جَائِزٌ»^(١).

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ: «الْجِنُّ أَجْسَامٌ هَوَائِيَّةٌ أَوْ نَارِيَّةٌ، أَيْ: يَغْلِبُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ، فَهُمْ مُرَكَّبُونَ مِنَ الْعَنَاصِرِ الْأَرْبَعَةِ كَالْمَلَائِكَةِ عَلَى قَوْلٍ، وَقِيلَ: «أَرْوَاحٌ مُجَرَّدَةٌ»، وَقِيلَ: «نُفُوسٌ بَشَرِيَّةٌ مُفَارِقَةٌ عَنْ أَبْدَانِهَا». وَعَلَى كُلِّ، فَلَهُمْ عُقُولٌ وَفَهْمٌ، يَقْدِرُونَ عَلَى التَّشْكِلِ بِأَشْكَالٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَعَلَى الْأَعْمَالِ الشَّاقَّةِ فِي أَسْرَعِ زَمَنِ، وَصَحَّ خَبَرُ أَنَّهُمْ ثَلَاثَةٌ أَصْنَافٍ: ذُو أَجْنِحَةٍ [١٥٥/ب] يَطِيرُونَ بِهَا، وَحَيَّاتٌ، وَآخَرُونَ يَحْلُونَ وَيَرْحَلُونَ»^(٢).

وَنُوزِعَ فِي قُدْرَتِهِمْ عَلَى التَّشْكِلِ؛ بِاسْتِزَامِهِ رَفَعَ الثَّقَّةَ بِشَيْءٍ، فَإِنْ مَنْ رَأَى وَلَوْ وَلَدَهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ جِنِّيٌّ تَشَكَّلَ بِهِ.

وَيُرَدُّ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَكْفَّلَ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ بِعِصْمَتِهَا عَنْ أَنْ يَقَعَ فِيهَا مَا يُؤَدِّي

(١) «مختصر الفتاوى المصرية» للبعلي (ص ٥٨٤ - ٥٨٥).

(٢) أخرجه ابن حبان (١٤/ رقم: ٦١٥٦) والطبراني (٢٢/ رقم: ٥٧٣) والحاكم (٢/ ٤٥٦).

وصححه الألباني في تعليقه على «مشكاة المصابيح» (٢/ رقم: ٤١٤٨).



لِمِثْلِ ذَلِكَ الْمُتَرْتَبِ عَلَيْهِ الرِّبَةُ فِي الدِّينِ وَرَفَعُ الثَّقَةِ بِعَالِمٍ وَغَيْرِهِ، فَاسْتَحَالَ شَرْعًا الِاسْتِلْزَامُ الْمَذْكُورُ. قَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله: «وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَرَاهُمْ رُدَّتْ شَهَادَتُهُ، وَعُزِّرَ لِمُخَالَفَتِهِ الْقُرْآنَ». وَحَمَلَ بَعْضُهُمْ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ عَلَى زَاعِمِ رُؤْيَا صُورِهِمُ الَّتِي خُلِقُوا عَلَيْهَا، انْتَهَى كَلَامُ ابْنِ حَجَرٍ ^(١).

وَقَالَ فِي «مُغْنِي ذَوِي الْأَفْهَامِ»: «يَحْرُمُ تَعْدِي إِنْسِيٍّ عَلَى جَنِيِّ بِقَتْلِ أَوْ قَطْعِ طَرَفٍ أَوْ إِفْسَادِ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ مِنْ [غَيْرِ مُوجِبٍ] ^(٢) لِدَلِكِ، وَيَحْرُمُ زِنًا بِجَنِيَّةٍ وَلَوَاطُ، وَلَا يَجِبُ بِهِمْ قِصَاصٌ، وَلَا يَجُوزُ تَرْوِيحُهُمْ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِمُ التَّعْدِي عَلَى الْإِنْسِ بِقَتْلِ أَوْ ضَرْرٍ فِي نَفْسٍ أَوْ مَالٍ، وَيَجِبُ عَلَيْهِمُ الْقِصَاصُ فِيمَا أَفْسَدُوهُ مِنْ نَفْسٍ أَوْ طَرَفٍ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِمُ الزَّنَا بِإِنْسِيَّةٍ كَمَا يَحْرُمُ بِبَعْضِهِمْ، وَكَذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَى نِسَائِهِمْ بِإِنْسِيٍّ، وَيَقَامُ عَلَيْهِمُ الْحَدُّ فِي ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ بِسُكْرِ وَقَذْفٍ، وَلَا يَجِبُ الْحَدُّ عَلَى إِنْسِيٍّ غَلَبَهُ جَنِيٌّ عَلَى ذَلِكَ، وَيَجُوزُ رَدُّهُمْ عَنْ إِنْسِيٍّ بِكُلِّ مُمَكِّنٍ لِمَنْ قَدَرَ، وَلَا يَجُوزُ دَفْعُ زَكَاةٍ إِلَيْهِمْ، وَيُبَاحُ قَتْلُ كَافِرِهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَتَعَقَّدْ لَهُ ذِمَّةٌ» ^(٣)، انْتَهَى.



(١) «تحفة المحتاج» لابن حجر الهيتمي (٢٩٧/٧).

(٢) كذا في «مغني ذوي الأفهام»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «غيره وجب».

(٣) «مغني ذوي الأفهام» لابن عبد الهادي (ص ٤٦٢ - ٤٦٣).

(بَابُ الْإِمَامَةِ)

(الْأَوَّلَى بِهَا: الْأَجُودُ قِرَاءَةَ الْأَفْقَهُ) لِيَجْمَعَهُ بَيْنَ الْمَزِيدَيْنِ فِي الْقِرَاءَةِ وَالْفَقْهِ.

(ثُمَّ) يَلِيهِ (الْأَجُودُ قِرَاءَةَ الْفَقِيهِ) لِحَدِيثِ: «يُؤْتُمُّ الْقَوْمَ أَقْرُوهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى»^(١).

(ثُمَّ) يَلِيهِ (الْأَقْرَأُ) جُودَةً وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَفِيهَا، إِنْ كَانَ يَعْرِفُ فَقَدْ صَلَاتِهِ، حَافِظًا «لِلْفَاتِحَةِ»؛ لِلْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ، وَحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «لِيُؤْذَنَ لَكُمْ خِيَارُكُمْ، وَلِيُؤْمَكُمُ أَقْرُوَكُمْ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢).

وَأَجَابَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ قَضِيَّةِ تَقْدِيمِ أَبِي بَكْرٍ بَانَ النَّبِيِّ ﷺ إِنَّمَا قَدَّمَهُ عَلَى مَنْ هُوَ أَقْرَأُ مِنْهُ لِتَفْهَمَ الصَّحَابَةُ مِنْ تَقْدِيمِهِ فِي الْإِمَامَةِ الصُّغْرَى اسْتِحْقَاقَهُ لِلْإِمَامَةِ الْكُبْرَى وَتَقْدِيمَهُ فِيهَا عَلَى غَيْرِهِ^(٣).

وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: «لَمَّا اسْتَخْلَفَ ﷺ أَبَا بَكْرٍ بَعْدَ قَوْلِهِ: «يُؤْتُمُّ الْقَوْمَ

(١) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٦٧٣) من حديث أبي مسعود الأنصاري.

(٢) أبو داود (١/ رقم: ٥٨٣).

(٣) «السنة» للخلال (١/ رقم: ٣٦٥). وانظر: «المغني» لابن قدامة (٣/ ١٤) و«فتح الباري» لابن رجب (٦/ ١١٥).



أَفَرَوْهُمْ»، صَحَّ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَفَرَوْهُمْ وَأَعْلَمَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَتَعَلَّمُونَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ حَتَّى يَتَعَلَّمُوا مَعَانِيَهُ وَمَا يُرَادُ بِهِ، كَمَا قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «كَانَ الرَّجُلُ مِنَّا إِذَا عَلِمَ عَشْرَ آيَاتٍ لَمْ يَتَجَاوَزْهُنَّ حَتَّى يَعْلَمَ مَعَانِيَهُنَّ وَالْعَمَلَ بِهِنَّ»^(١)»^(٢).

وإِنَّمَا قُدِّمَ الْأَفَرُ جَوْدَةً عَلَى الْأَكْثَرِ قُرْآنًا؛ لِأَنَّهُ أَعْظَمُ أَجْرًا، لِحَدِيثِ: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَأَعْرَبَهُ فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرُ حَسَنَاتٍ، وَمَنْ قَرَأَهُ وَلَحَنَ فِيهِ فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ حَسَنَةٌ»، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ»^(٣). وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ: «إِعْرَابُ الْقُرْآنِ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ حِفْظِ بَعْضِ حُرُوفِهِ»^(٤).

(ثُمَّ) مَعَ الاسْتِوَاءِ فِي الْجَوْدَةِ، يُقَدَّمُ: (الْأَكْثَرُ قُرْآنًا [الْأَفْقَهُ] لِجَمْعِهِ الْفَضِيلَتَيْنِ، (ثُمَّ) يَلِيهِ (الْأَكْثَرُ قُرْآنًا)^(٥) الْفَقِيهَ، (ثُمَّ) يَلِيهِ (قَارِئٌ) أَيِ: حَافِظٌ لِمَا يَجِبُ فِي الصَّلَاةِ (أَفْقَهُ)، ثُمَّ يَلِيهِ قَارِئٌ فَقِيهٌ، (ثُمَّ قَارِئٌ عَالِمٌ فَقَهُ صَلَاتِهِ) مِنْ شُرُوطِهَا وَأَرْكَانِهَا وَوَاجِبَاتِهَا وَمُبْطَلَاتِهَا وَنَحْوِهَا، (ثُمَّ قَارِئٌ لَا يَعْلَمُهُ) أَيِ:

(١) أخرجه ابن جرير في «جامع البيان» (٧٤/١).

(٢) انظر: «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٦٩/٢).

(٣) لم أقف عليه في «جامع الترمذي». قال الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٢٠٠/١٤): «لا أصل له بهذا اللفظ مطلقاً». وقد أخرج ابن حبان في «المجروحين» (١٦٠/٣) من حديث ابن عمر مرفوعاً: «من قرأ القرآن فلم يعربه، وكُلَّ به ملك يكتب له كما أنزل بكل حرف عشر حسنات، ومن قرأه وأعرب بعضه ولم يعرب بعضه، وكُلَّ به ملكان يكتبان له كما أنزل كل حرف عشرين حسنة، ومن قرأه وأعربه كله، وكُلَّ به أربعة ملائكة يكتبون له بكل حرف سبعين حسنة». قال الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١٤/١٤) رقم: (٦٥٨٤): «موضوع».

(٤) أخرجه أبو بكر بن الأنباري في «إيضاح الوقف والابتداء» (١/ رقم: ١٦).

(٥) من (ب) و«غاية المنتهى» لمرعي الكرمي (٢١٨/١) فقط.



فَقَهَ صَلَاتِهِ، بَلْ يَأْتِي بِهَا عَادَةً، فَتَصَحُّ إِمَامَتُهُ، (ثُمَّ) إِنْ اسْتَوَوْا فِي عَدَمِ
الْقِرَاءَةِ، قُدِّمَ (أَفْقَهُ وَأَعْلَمُ بِأَحْكَامِ صَلَاتِهِ) [١/١٥٦] لِمَزِيَّةِ الْفَقْهِ.

(وَمِنْ شَرْطِ تَقْدِيمِ الْأَقْرَأِ: أَنْ يَكُونَ عَالِمًا (فَقَهُ صَلَاتِهِ) وَمَا يَحْتَاجُهُ
فِيهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يُخِلَّ بِشَيْءٍ مِمَّا يُعْتَبَرُ فِيهَا، (حَافِظًا
«لِلْفَاتِحَةِ»)) لِأَنَّ الْأُمِّيَّ لَا تَصَحُّ إِمَامَتُهُ إِلَّا بِمِثْلِهِ.

(وَلَوْ كَانَ أَحَدُ الْفَقِيهَيْنِ) الْمُسْتَوَيَيْنِ فِي الْقِرَاءَةِ (أَفْقَهُ أَوْ أَعْلَمَ بِأَحْكَامِ
الصَّلَاةِ، قُدِّمَ) لِأَنَّ عِلْمَهُ يُؤَثِّرُ فِي تَكْمِيلِ الصَّلَاةِ.

(وَيُقَدِّمُ قَارِئٌ لَا يَعْلَمُ فَقَهُ صَلَاتِهِ بِأَنْ لَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَ نَحْوِ فَرْضٍ وَسُنَّةٍ) بَلْ
يَأْتِي بِهَا عَادَةً، (عَلَى فَقِيهِ) أُمِّيٍّ لَا يُحْسِنُ «الْفَاتِحَةَ»؛ لِأَنَّهَا رُكْنٌ فِي الصَّلَاةِ،
بِخِلَافِ مَعْرِفَةِ أَحْكَامِهَا.

(وَاخْتَارَ جَمْعٌ: أَنَّ الْفَقِيهَ إِذَا أَقَامَ «الْفَاتِحَةَ» يُقَدِّمُ) عَلَى الْقَارِئِ الَّذِي لَا
يَعْلَمُ فَقَهُ صَلَاتِهِ، قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «وَهُوَ الْمَذْهَبُ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَاخْتَارَهُ
ابْنُ عَقِيلٍ، وَحَسَنَهُ الْمَجْدُ فِي «شَرْحِهِ»، قَالَ فِي «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ»: «وَهُوَ
أَوْلَى»، وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» وَ«الْفَائِقِ»، وَأَطْلَقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ^(١)، انْتَهَى. وَهُوَ
مَفْهُومُ قَوْلِهِمْ: «عَلَى فَقِيهِ أُمِّيٍّ»؛ إِذْ مَنْ حَفِظَ «الْفَاتِحَةَ» لَا يَكُونُ أُمِّيًّا، وَلَوْ
تَرَكَهُ لَفَهَمَ مِمَّا قَبْلَهُ.

(ثُمَّ مَعَ تَسَاوٍ فِي قِرَاءَةِ وَفَقِهِ)، يُقَدِّمُ الـ(أَسَنُّ) أَيِ: الْأَكْبَرُ؛ لِحَدِيثِ

(١) «الإنصاف» للمزداوي (٣٣٩/٤).



مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ مَرْفُوعًا: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١). وَلِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْخُشُوعِ وَإِجَابَةِ الدُّعَاءِ. وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ تَقْدِيمُ الْأَقْدَمِ هِجْرَةً عَلَى الْأَسَنِّ، وَصَحَّحَهُ الشَّارِحُ، وَقَدَّمَهُ فِي «الْكَافِي»، قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: «اخْتَارَهُ الشَّيْخَانِ^(٢)»^(٣)، انْتَهَى.

(فَأَشْرَفُ، وَهُوَ الْقُرْشِيُّ) إِلْحَاقًا لِلْإِمَامَةِ الصُّغْرَى بِالْكُبْرَى، وَلَقَوْلِهِ ﷺ: «الْأَيُّمَةُ مِنْ قُرَيْشٍ»^(٤). وَقَوْلِهِ: «قَدِّمُوا قُرَيْشًا، وَلَا تَقْدِّمُوهَا»^(٥). (فَتَقَدَّمَ بَنُو هَاشِمٍ) عَلَى غَيْرِهِمْ؛ لِمَزِيَّتِهِمْ بِالْقُرْبِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، (ثُمَّ) بَاقِي (قُرَيْشٍ).

(ثُمَّ) مَعَ الاسْتِثْنَاءِ فِي الشَّرَفِ أَيْضًا: (الْأَقْدَمُ هِجْرَةً بِنَفْسِهِ) لَا بِآبَائِهِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ الْبَدْرِيِّ مَرْفُوعًا: «يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسَّنَةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السَّنَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ سِنًا، وَلَا يُؤَمِّنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يَقْعُدُ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٦).

(١) البخاري (١/ رقم: ٦٢٨) ومسلم (١/ رقم: ٦٧٤).

(٢) يعني: الموفق ابن قدامة، والمجد ابن تيمية؛ رحمة الله عليهما.

(٣) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٤/ ٣٤٠ - ٣٤١).

(٤) أخرجه الطيالسي (٣/ رقم: ٢٢٤٧) وابن أبي شيبة (١٧/ رقم: ٣٣٠٥٥) وأحمد (٥/ رقم: ١٢٥٠١، ١٣٠٩٨) والنسائي في «السنن الكبرى» (٨/ رقم: ٦١٢٠) من حديث أنس بن مالك. قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٥٢٠): «صحيح».

(٥) أخرجه عبدالرزاق (١١/ رقم: ١٩٨٩٣) وابن أبي شيبة (١٧/ رقم: ٣٣٠٥٣) من حديث سهل بن أبي حثمة. قال ابن حجر في «فتح الباري» (٦/ رقم: ٥٣٠): «إسناده صحيح، لكنه مرسل، وله شواهد».

(٦) مسلم (١/ رقم: ٦٧٣).



(وَسَبَقُ بِإِسْلَامٍ كَسَبَقَ بِهِجْرَةٍ)، فَيَقْدَمُ - مَعَ الاسْتِوَاءِ فِيمَا تَقَدَّمَ - السَّابِقُ إِسْلَامًا مِمَّنْ أَسْلَمَا بِدَارِ إِسْلَامٍ، وَإِلَّا فَالسَّابِقُ إِلَيْنَا هِجْرَةً كَمَا فِي «الشَّرْحِ»^(١). وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ مَسْبُوقًا فِي الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُ أَسَبَقَ إِلَى الطَّاعَةِ، وَفِي حَدِيثِ [أَبِي] ^(٢) مَسْعُودٍ فِي رَوَايَةٍ لِأَحْمَدَ وَمُسْلِمٍ: «فَأَقْدَمَهُمَا سِلْمًا»^(٣)، أَيْ: إِسْلَامًا.

(وَحُكْمُهَا) أَيْ: الْهِجْرَةُ (بَاقٍ لِيَوْمِنَا) هَذَا، وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ»^(٤) فَالْمَعْنَى: لَا هِجْرَةَ مِنْ مَكَّةَ بَعْدَ أَنْ صَارَتْ دَارَ إِسْلَامٍ. (وَفِي «الْمَغْنِيِّ»: «يُقَدَّمُ سَابِقُ بِإِسْلَامٍ عَلَى سَابِقٍ بِهِجْرَةٍ»^(٥)).

(ثُمَّ) مَعَ الاسْتِوَاءِ فِيمَا تَقَدَّمَ، يُقَدَّمُ: (الْأَتَقَى وَالْأَوْرَعُ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَدَّرُ﴾ [الحجرات: ١٣]، وَلِأَنَّ مَقْصُودَ الصَّلَاةِ: الْخُضُوعُ وَرَجَاءُ إِجَابَةِ الدُّعَاءِ، وَالْأَتَقَى وَالْأَوْرَعُ أَقْرَبُ إِلَى ذَلِكَ، قَالَ الْقَشِيرِيُّ فِي «رِسَالَتِهِ»: «الْوَرَعُ: اجْتِنَابُ الشُّبُهَاتِ»^(٦)، زَادَ الْقَاضِي عِيَاضٌ فِي «الْمَشَارِقِ»: «خَوْفًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى»^(٧).

(١) انظر: «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٣٤١/٤ - ٣٤٢) «معونة أولي النهى» لابن النجار (٣٦٢/٣).

(٢) كذا في «مسند أحمد» و«صحيح مسلم»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «ابن».

(٣) أحمد (٧/ رقم: ١٧٣٣٧) - ولفظه: «سنًا» - ومسلم (١/ رقم: ٦٧٣).

(٤) أخرجه البخاري (٤/ رقم: ٢٧٨٣) ومسلم (١/ رقم: ١٣٥٣) من حديث ابن عباس.

(٥) «المغني» لابن قدامة (١٦/٣).

(٦) «الرسالة القشيرية» (ص ٢١٠).

(٧) لم أفق عليه في «مشارك الأنوار» للقاضي عياض. انظر: «مطالع الأنوار» (١٩٢/٦) مادة: ورع.

(وَهُمَا) أَي: الْأَتَقَى وَالْأَوْرَعُ (سَوَاءٌ) ذَكَرَهُ فِي «الْهِدَايَةِ» وَ«الْمُذْهَبِ» وَ«الْمُسْتَوْعِبِ» وَ«الْخُلَاصَةِ» وَ«الْفُرُوعِ» [١٥٦/ب] وَالزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرِهِمْ، وَقَالَ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى»: «ثُمَّ الْأَتَقَى، ثُمَّ الْأَوْرَعُ، ثُمَّ مَنْ قَرَعَ، وَعَنْهُ: عَكْسُهُ فِيهِمَا»^(١).

(ثُمَّ) إِنْ اسْتَوَوْا فِي ذَلِكَ، يُقَدَّمُ: (مَنْ يَخْتَارُهُ) الـ (جِيرَانُ) الـ (مُصَلِّونَ، أَوْ كَانَ أَعْمَرَ) لـ (لِمَسْجِدٍ) قَالَ فِي «شَرْحِ الْإِقْنَاعِ»: «هَذِهِ طَرِيقَةٌ لِبَعْضِ الْأَصْحَابِ، مِنْهُمْ: صَاحِبُ «الْفُصُولِ» وَالشَّارِحُ، وَالْمَذْهَبُ كَمَا فِي «الْمُقْنِعِ» وَ«الْمُنْتَهَى» وَغَيْرِهِمَا: يُقَرَعُ»^(٢)، انْتَهَى. فَكَانَ عَلَى الْمُصَنِّفِ أَنْ يَقُولَ: خِلَافًا «لِلْمُنْتَهَى». (ثُمَّ يُقَرَعُ) إِنْ اسْتَوَوْا فِي كُلِّ مَا تَقَدَّمَ وَتَشَاحُّوا، فَمَنْ قَرَعَ صَاحِبُهُ فَهُوَ أَحَقُّ، قِيَاسًا عَلَى الْأَذَانِ.

(وَتُكْرَهُ إِمَامَةُ غَيْرِ الْأُولَى بِلاِ إِذْنِهِ) أَي: الْأُولَى لَهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا أَمَّ الرَّجُلُ الْقَوْمَ وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ لَمْ يَزَالُوا فِي سَفَالٍ»^(٣)، ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «رِسَالَتِهِ»^(٤). وَ(لَا) يُكْرَهُ (إِذْنُ) الْأُولَى لِغَيْرِهِ (نَصًّا)^(٥) لِأَنَّ الْحَقَّ فِي [التَّقْدِيمِ]^(٦) لَهُ، وَقَدْ أَسْقَطَهُ.

(١) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٤/٣٤٤).

(٢) «كشاف القناع» للبهوتي (٣/١٩١).

(٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥/٤٥٨٢) والعقيلي (٦/رقم: ٦٤١١). قال الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٣/رقم: ١٤١٥): «ضعيف جداً».

(٤) «الصلاة» للإمام أحمد (ص ٢٦).

(٥) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن منصور الكوسج (١/رقم: ٢٤٤).

(٦) في (أ): «التقديم».



(وَصَاحِبُ) الْبَيْتِ الصَّالِحُ لِلْإِمَامَةِ - وَلَوْ عَبْدًا - أَحَقُّ مِمَّنْ حَضَرَهُ فِي بَيْتِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يُؤْمَنُ الرَّجُلُ فِي [بَيْتِهِ]»^(١)، وَلَأَبِي دَاوُدَ عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ مَرْفُوعًا: «مَنْ زَارَ قَوْمًا فَلَا يُؤْمَهُمْ، وَلَيُؤْمَهُمْ رَجُلٌ مِنْهُمْ»^(٢).

(وَأِمَامُ الْمَسْجِدِ) الرَّائِبُ الصَّالِحُ لِلْإِمَامَةِ (وَلَوْ) كَانَ (عَبْدًا، أَحَقُّ) بِالْإِمَامَةِ فِيهِ، وَلَوْ حَضَرَ أَفْقَهُ أَوْ أَقْرَأُ، كَصَاحِبِ الْبَيْتِ، وَلِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَتَى أَرْضًا لَهُ، وَعِنْدَهَا مَسْجِدٌ يُصَلِّي فِيهِ مَوْلَى لَهُ، فَصَلَّى ابْنُ عُمَرَ مَعَهُمْ، فَسَأَلُوهُ أَنْ يُؤْمَهُمْ فَأَبَى، وَقَالَ: «صَاحِبُ الْمَسْجِدِ أَحَقُّ»، رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ^(٤). وَلِأَنَّ الْمُتَقَدِّمَ عَلَيْهِ يُسَيِّئُ الظَّنَّ بِهِ وَيَنْقُرُ عَنْهُ.

(فَتَحْرُمُ) إِمَامَتُهُ غَيْرِ صَاحِبِ الْبَيْتِ وَإِمَامِ الْمَسْجِدِ (بِلَا إِذْنِهِمَا) لِأَنَّهُ افْتِنَاتٌ عَلَيْهِمَا (بِشَرْطِهِ) وَهُوَ حُضُورُهُمَا، وَعَدَمُ تَأَخُّرِ الْإِمَامِ الرَّائِبِ عَنِ الْوَقْتِ الْمُعْتَادِ، (لِغَيْرِ ذِي سُلْطَانٍ) وَهُوَ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ، ثُمَّ نُوَابُهُ كَالْقَاضِي؛ لِأَنَّهُ ﷺ أَمَّ عِثْبَانَ بْنَ مَالِكٍ^(٥) وَأَنَسًا^(٦) فِي بُيُوتِهِمَا، (فِيهِمَا) فَيَقْدَمُ ذُو السُّلْطَانِ عَلَى صَاحِبِ الْبَيْتِ وَإِمَامِ الْمَسْجِدِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يُؤْمَنُ الرَّجُلُ

(١) في «صحيح مسلم»: «أهله»، وليست في (أ).

(٢) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٦٧٣) من حديث أبي مسعود الأنصاري.

(٣) أبو داود (١/ رقم: ٥٩٦). قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٣/ رقم: ٦٠٩):

«حديث صحيح».

(٤) البيهقي (٣/ رقم: ٥٣٩١).

(٥) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٤٢٤) و(٢/ رقم: ١١٨٦) ومسلم (١/ رقم: ٣٣).

(٦) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٣٨٠) ومسلم (١/ رقم: ٦٥٨).

الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِهِ»^(١).

وَلِغَيْرِ عَبْدٍ، فَلَيْسَ أَوْلَى مِنْ (سَيِّدِهِ) (بِبَيْتِهِ)، بَلِ السَّيِّدُ أَوْلَى؛ لِوَلَايَتِهِ عَلَى صَاحِبِ الْبَيْتِ، (وَكُلُّ ذِي سُلْطَانٍ أَوْلَى مِنْ جَمِيعِ نَوَابِهِ) لِمَا تَقَدَّمَ.
(وَيُسْتَحَبُّ لِصَاحِبِ بَيْتٍ وَإِمَامٍ مَسْجِدٍ تَقْدِيمُ أَفْضَلِ مِنْهُمَا) مُرَاعَاةً لِحَقِّ الْفَضْلِ مَعَ مَا فِيهِ مِنْ حُسْنِ الْأَدَبِ.

(وَحُرٌّ أَوْلَى) بِإِمَامَةٍ (مِنْ عَبْدٍ، وَ) مِنْ (مُبْعَضٍ) لِأَنَّهُ أَكْمَلُ وَأَشْرَفُ، وَيَصْلُحُ إِمَامًا فِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدِ، (وَلَا تُكْرَهُ إِمَامَتُهُمَا) أَيِ: الْعَبْدِ وَالْمُبْعَضِ (بِحُرٍّ) خَالِصِ الْحُرِّيَّةِ. (وَمُبْعَضٌ وَمُكَاتَبٌ أَوْلَى مِنْ عَبْدٍ) لِحُصُولِ بَعْضِ الْأَكْمَلِيَّةِ وَالْأَشْرَفِيَّةِ فِيهِمَا.

(وَحَاضِرٌ) أَيِ: مُقِيمٌ أَوْلَى مِنْ مُسَافِرٍ [سَفَرَ قَصْرٍ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا]^(٢) قَصَرَ فَقَاتَ الْمَأْمُومِينَ بَعْضُ الصَّلَاةِ جَمَاعَةً.

(وَحَضَرِيٌّ) وَهُوَ النَّاشِئُ بِالْمُدُنِ وَالْقُرَى أَوْلَى مِنْ بَدَوِيٍّ وَهُوَ النَّاشِئُ بِالْبَادِيَةِ؛ لِأَنَّ الْعَالِبَ عَلَى أَهْلِ الْبَادِيَةِ الْجَفَاءُ وَقَلَّةُ الْمَعْرِفَةِ بِحُدُودِهِ تَعَالَى وَأَحْكَامِ الصَّلَاةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي حَقِّ الْأَعْرَابِ: ﴿وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٩٧]، وَذَلِكَ لِإِبْعَادِهِمْ عَمَّنْ يَتَعَلَّمُونَ مِنْهُ.

(وَبَصِيرٌ) أَوْلَى مِنْ أَعْمَى؛ لِأَنَّهُ أَقْدَرُ عَلَى تَوْقِي النَّجَاسَةِ وَاسْتِقْبَالِ

(١) أخرجه مسلم (١/ ٦٧٣) من حديث أبي مسعود الأنصاري.

(٢) من (ب) فقط.



الْقِبْلَةِ . (وَمُتَوَصَّيٌّ) أَوْلَى مِنْ مُتِمِّمٍ ؛ لِأَنَّ الْوُضُوءَ يَرْفَعُ الْحَدَثَ بِخِلَافِ التَّيْمُمِ .
(وَمُعِيرٌ) أَوْلَى مِنْ مُسْتَعِيرٍ فِي الْبَيْتِ [المُعَارِ] ^(١) ؛ لِمَلِكِهِ مَنَعُ الْمُسْتَعِيرِ .
(وَمُسْتَأْجِرٌ) أَوْلَى مِنْ مُؤْجِرٍ فِي الْبَيْتِ الْمُؤْجَرِ ؛ لِأَنَّهُ الْمَالِكُ لِمَنْفَعَتِهِ ، وَذَلِكَ
مَعْنَى قَوْلِهِ : (أَوْلَى مِنْ ضِدِّهِمْ) الْمُتَقَدِّمُ بَيَّانُهُ .

(وَكُرِّهَ أَنْ يُتِمَّ مُسَافِرٌ بِمُقِيمٍ) خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ مَنَعَهَا نَظْرًا إِلَى أَنَّ
مَا زَادَ عَلَى الرَّكَعَتَيْنِ نَفْلٌ ، فَيَلْزَمُ اقْتِدَاءُ الْمُفْتَرِضِ [١/١٥٧] بِالْمُتَنَفِّلِ ، وَجَوَابُهُ
الْمَنَعُ وَأَنَّ الْكُلَّ فَرَضٌ . قَالَ فِي «الْإِقْنَاعِ» [و «شَرْحِهِ»] ^(٢) : «وَإِنْ تَابَعَهُ - أَيِ :
الْمُسَافِرِ - الْمُقِيمُ ، صَحَّتْ صَلَاتُهُ» ^(٣) .

و(لَا) يُكْرَهُ (قَصْرُهُ) أَيِ : الْإِمَامِ الْمُسَافِرِ (بِهِ) أَيِ : بِالْمُقْتَدِي الْمُقِيمِ ،
وَيُتِمُّ لِنَفْسِهِ .



(١) فِي (أ) : «الْمُسْتَعَارُ» .

(٢) زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

(٣) «كُشَافُ الْقِنَاعِ» لِلْبُيُوتِيِّ (١٩٤/٣) .

(فَضَّلَ)



(وَلَا تَصِحُّ إِمَامَةٌ فَاسِقٌ مُطْلَقًا) أَي: سَوَاءٌ كَانَ فَسَقُهُ مِنْ جِهَةِ الْأَفْعَالِ ، كَزَانٍ وَسَارِقٍ وَشَارِبٍ خَمْرٍ وَنَمَامٍ وَنَحْوِهِ ، أَوْ مِنْ جِهَةِ الْإِعْتِقَادِ كَخَارِجِيٍّ وَرَافِضِيٍّ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾ [السجدة: ١٨] ، وَحَدِيثِ ابْنِ مَاجَهَ مَرْفُوعًا: «لَا تُؤْمِنَنَّ امْرَأَةٌ رَجُلًا ، وَلَا أَعْرَابِيٌّ مُهَاجِرًا ، وَلَا فَاجِرٌ مُؤْمِنًا ، إِلَّا أَنْ يَفْهَرَهُ بِسُلْطَانٍ يَخَافُ [سَطَوْتُهُ] ^(١) وَسَيْفُهُ» ^(٢) ، وَسَوَاءٌ أَعْلَنَ فَسَقُهُ أَمْ أَخْفَاهُ .

وَتَصِحُّ خَلْفَ نَائِبِهِ الْعَدْلِ ، قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: «لَا تَصِحُّ خَلْفَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ وَالْفَسَقَةِ مَعَ الْقُدْرَةِ» ^(٣) . وَعَنِ الْإِمَامِ رِوَايَةٌ ثَانِيَةٌ: «تَصِحُّ وَتُكْرَهُ» ^(٤) ، قَالَ فِي «شَرْحِ الْمُنتَهَى»: «وَعَنْهُ: تُكْرَهُ وَتَصِحُّ ، وَفَاقًا لِأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ ، كَمَا تَصِحُّ مَعَ فَسَقِ الْإِمَامِ» ^(٥) .

(١) فِي «سُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ»: «سَوَطُهُ» .

(٢) ابْنُ مَاجَهَ (٢/ رَقْم: ١٠٨١) مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . قَالَ الْأَلْبَانِيُّ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ»

(٢/ رَقْم: ٥٢٤): «ضَعِيفٌ» .

(٣) «الْأَخْبَارُ الْعِلْمِيَّةُ مِنَ الْإِخْتِيَارَاتِ الْفَقْهِيَّةِ» لِابْنِ الْحَامِّ (ص ١٠٧) .

(٤) «الْإِنْصَافُ» لِلْمَزْدَاوِيِّ (٤/ ٣٥٥) .

(٥) «مَعُونَةُ أُولِي النَّهْيِ» لِابْنِ النُّجَارِ (٢/ ٣٦٦) . وَهِيَ عِبَارَةُ ابْنِ مَفْلَحٍ فِي «الْفُرُوعِ» (٣/ ٢٠) .



(وَإِنْ) كَانَتْ إِمَامَتُهُ (بِ) فَاسِقٍ (مِثْلِهِ) فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُؤَمَّ فَاسِقٌ فَاسِقًا؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ رَفْعُ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْفِسْقِ بِالتَّوْبَةِ. (أَوْ) كَانَتْ إِمَامَةُ الْفَاسِقِ (فِي نَفْلٍ) هَذَا ظَاهِرٌ إِطْلَاقِ كَلَامِ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ، وَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ: «وَيَصِحُّ النَّفْلُ خَلْفَ الْفَاسِقِ رَوَايَةً وَاحِدَةً»^(١).

(إِلَّا فِي جُمُعَةٍ وَعِيدٍ تَعَدَّرَا خَلْفَ غَيْرِهِ) أَيِ: الْفَاسِقِ، بِأَنْ تَعَدَّرَتْ أُخْرَى خَلْفَ غَيْرِهِ لِلضَّرُورَةِ؛ لِأَنَّهُمَا يَخْتَصَّانِ بِإِمَامٍ وَاحِدٍ، فَالْمَنْعُ مِنْهُمَا خَلْفَهُ يُؤَدِّي إِلَى تَفْوِيتِهِمَا دُونَ سَائِرِ الصَّلَوَاتِ.

وظَاهِرٌ مَا قَدَّمَهُ الزَّرْكَشِيُّ أَنَّ الْجُمُعَةَ وَالْعِيدَ كَغَيْرِهِمَا، وَأَنَّهُ يُصَلِّي خَلْفَهُ وَلَوْ مَعَ التَّعَدُّرِ، قَالَ فِي «شَرْحِ الْخَرْقِيِّ»: «لَا إِشْكَالَ فِي فِسْقِ الْمُعْلَنِ بِالْبِدْعَةِ وَمَنْ يَسْكُرُ. وَإِذْنٌ فِي صِحَّةِ إِمَامَتِهِمَا رَوَايَتَانِ، إِحْدَاهُمَا: تَصِحُّ إِمَامَتُهُ، قَالَ أَحْمَدُ فِي رَوَايَةٍ حَرَبٍ: «يُصَلِّي خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ»، وَسَيَّلَ أَحْمَدُ: «هَلْ يُصَلِّي خَلْفَ مَنْ يَغْتَابُ النَّاسَ؟ فَقَالَ: لَوْ كَانَ كُلُّ مَنْ عَصَى اللَّهَ لَا يُصَلِّي خَلْفَهُ، مَنْ يُؤَمُّ النَّاسَ؟!»، وَعَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [قَالَ]^(٢): «الصَّلَاةُ وَاجِبَةٌ عَلَيْكُمْ خَلْفَ كُلِّ مُسْلِمٍ، بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا، وَإِنْ عَمِلَ الْكَبَائِرَ»^(٣)»^(٤)، انْتَهَى كَلَامُ الزَّرْكَشِيِّ مُخْتَصَرًا.

(١) «مختصر ابن تميم» (٢/ ٢٨٨ - ٢٨٩). وانظر: «الإنصاف» للمزداوي (٤/ ٣٥٥).

(٢) من (ب) و«شرح الخرقى» فقط.

(٣) أخرجه أبو داود (٣/ رقم: ٢٥٢٥) والدارقطني (٢/ رقم: ١٧٦٤). وقال الألباني في

«ضعيف أبي داود» (٢/ رقم: ٤٣٨): «ضعيف».

(٤) «شرح الخرقى» للزركشي (٢/ ٨٥).

(وَإِنْ خَافَ) إِنْ لَمْ يُصَلِّ خَلْفَ فَاسِقٍ (أَذَى، صَلَّى خَلْفَهُ) لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «إِلَّا أَنْ يَقْهَرَهُ بِسُلْطَانٍ...»، إِلَى آخِرِهِ^(١). (وَأَعَادَ) نَصًّا^(٢)، وَعَلِمْتَ مَا فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ.

(وَإِنْ وَافَقَهُ) أَيِ: الْفَاسِقِ (فِي فِعْلٍ مُنْفَرِدًا) بِأَنْ لَمْ يَنْوَ الْاِفْتِدَاءَ بِهِ، (أَوْ) وَافَقَهُ فِي فِعْلٍ (فِي جَمَاعَةٍ خَلْفَهُ بِإِمَامٍ عَدْلٍ (لَمْ يُعَدِّ) لِأَنَّهُ لَمْ يَقْتَدِ بِفَاسِقٍ. «وَمَنْ صَلَّى بِأَجْرَةٍ لَا جُعْلَ، لَمْ يُصَلِّ خَلْفَهُ» (قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ تَمِيمٍ^(٣). قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «سَمِعْتُ أَحْمَدَ يُسْأَلُ عَنْ إِمَامٍ قَالَ: أَصَلِّي بِكُمْ رَمْضَانَ بِكَذَا وَكَذَا، قَالَ: أَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ! مَنْ يُصَلِّي خَلْفَ هَذَا؟!»^(٤).

(وَيَتَّبِعُهُ: أَنْ الْأَصْلَ هُنَا) أَيِ: فِي الْإِمَامَةِ (الْعَدَالَةُ) لِيُوَافِقَ قَوْلَهُ تَبَعًا لِأَكْثَرِ الْأَصْحَابِ: (فَتَصِحُّ خَلْفَ إِمَامٍ لَا يَعْرِفُهُ) أَيِ: يَجْهَلُ عَدَالَتَهُ وَفُسْقَهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمُسْلِمِينَ السَّلَامَةَ، (فَإِنْ [١٥٧/ب] عَلِمَ فُسْقَهُ بَعْدَ تَمَامِ الصَّلَاةِ (أَعَادَ) هَا مُطْلَقًا.

(وَاخْتَارَ الشَّيْخَانِ [أَنَّ]^(٥) الْبُطْلَانَ مُخْتَصَّ بِظَاهِرِ الْفُسْقِ دُونَ خَفِيهِ، قَالَ فِي «الْوَجِيزِ»: «لَا تَصِحُّ خَلْفَ الْفَاسِقِ الْمَشْهُورِ فُسْقُهُ»، لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِهِ

(١) ابن ماجه (٢/ رقم: ١٠٨١) من حديث جابر بن عبدالله. قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٥٢٤): «ضعيف».

(٢) «الروايتين والوجهين» لأبي يعلى (١٧٢/١).

(٣) «مختصر ابن تميم» (٢٩٤/٢).

(٤) «مسائل الإمام أحمد» رواية أبي داود (٤٤٢).

(٥) من (ب) و«المبدع» فقط.



- وَهُوَ الْمَذْهَبُ - مُطْلَقًا ، قَالَ فِي «الْمُبْدِعِ»^(١) . (وَالاسْتِحْبَابُ) أَنْ يُصَلِّيَ
(خَلْفَ مَنْ يَعْرِفُهُ) عَدْلًا ؛ لِيَتَحَقَّقَ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ .

❖ فَائِدَةٌ: حُكْمُ مَنْ صَلَّى الْجُمُعَةَ وَنَحَوَهَا فِي بُقْعَةٍ غَضِبَ لِلضَّرُورَةِ
حُكْمُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ خَلْفَ الْفَاسِقِ ، ذَكَرَهُ فِي «الْفُرُوعِ» ، وَقَالَ : «وَذَكَرَهُمَا ابْنُ
عَقِيلٍ وَصَاحِبُ «الْمُحَرَّرِ» فِيمَنْ كَفَرَ بِاعْتِقَادِهِ ، وَيُعِيدُ»^(٢) .

(و) لَا تَصِحُّ (إِمَامَةُ سَكْرَانٍ) لِأَنَّ صَلَاتَهُ لَا تَصِحُّ لِنَفْسِهِ ، فَلَا تَصِحُّ
لِغَيْرِهِ . (فَإِنْ سَكَرَ فِي أَثْنَائِهَا) أَيِ : الصَّلَاةِ (بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ ؛ لِإِبْطَالِ طَهَارَتِهِ .
(وَلَا) تَصِحُّ (إِمَامَةُ أَخْرَسَ ، وَلَوْ بِ) أَخْرَسَ (مِثْلِهِ نَصًّا)^(٣) لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ
بِفَرَضِ الْقِرَاءَةِ وَلَا بِبَدَلِهِ .

(وَلَا) تَصِحُّ إِمَامَةُ (كَافِرٍ) وَلَوْ مَعَ جَهْلِ كُفْرِهِ أَوْ إِسْرَارِهِ ، وَلَوْ كَانَ يَبْدَعُ
مُكْفَّرَةً أَوْ ارْتِدَادًا . (وَإِنْ قَالَ) إِمَامٌ (مَجْهُولُ حَالِهِ) أَيِ : دِينُهُ (بَعْدَ سَلَامِهِ : هُوَ
كَافِرٌ - وَيَتَجَهُّ) بِ(احْتِمَالٍ) قَوِيٍّ : (أَوْ) قَالَ مَجْهُولُ عَدَالَةٍ بَعْدَ سَلَامِهِ : «هُوَ
(فَاسِقٌ) - (و) قَالَ الْكَافِرُ : (إِنَّمَا صَلَّيْتُ تَهْزِيًا ، أَعَادَ مَأْمُومٌ) بِهِ صَلَاتُهُ ، نَصَّ
عَلَيْهِ^(٤) ، كَمَنْ ظَنَّ كُفْرَهُ أَوْ حَدَّثَهُ قَبَانَ بِخِلَافِهِ ، أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ خُنْثَى مُشْكِلاً قَبَانَ
رَجُلًا ، فَيُعِيدُ الْمَأْمُومُ ؛ لِاعْتِقَادِهِ بِطُلَانِ صَلَاتِهِ ، وَقِيلَ : «[لَا]^(٥) يُعِيدُ ، كَمَنْ

(١) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٧٥/٢) .

(٢) «الفروع» لابن مفلح (٢١/٣) .

(٣) «الفروق» للسامري (ص ١٩٧) .

(٤) «الانتصار» للكلوذاني (٥١٦/٢) .

(٥) من (ب) فقط .

جَهْلَ حَالِهِ». وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْفَاسِقِ مُتَّجِهٌ؛ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ بِمَا يَمْنَعُ الْاِقْتِدَاءَ بِهِ، كِإِخْبَارِهِ بِتَرْكِ رُكْنٍ أَوْ شَرْطٍ يَعْتَقِدُ وَجُوبَهُ.

وَعِلِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «مَجْهُولُ حَالِهِ» أَنَّهُ لَوْ قَالَ ذَلِكَ مَعْلُومٌ إِسْلَامُهُ لَمْ يُؤْثَرْ فِي صَلَاةِ الْمَأْمُومِ كَمَا فِي «الْإِقْنَاعِ»^(١)، أَيْ: وَكَذَا مَعْلُومُ الْعَدَالَةِ.

(وَأِنْ عُلِمَ لَهُ) أَيْ: الْإِمَامِ (حَالًا رِدَّةً وَإِسْلَامًا، أَوْ) عُلِمَ لَهُ حَالًا (عَدَالَةً وَفَسْقًا، أَوْ) عُلِمَ لَهُ حَالًا (إِفَاقَةً وَجُنُونًا، وَأَمَّ وَلَمْ يَذَرِ مَأْمُومٌ فِي أَيِّهِمَا) أَيْ: الْحَالَيْنِ (اِئْتَمَّ) بِهِ، (فَإِنْ عُلِمَ) مَأْمُومٌ (قَبْلَ صَلَاةِ إِسْلَامِهِ، أَوْ) عُلِمَ قَبْلَهَا (إِفَاقَتُهُ) أَوْ عَدَالَتُهُ، (وَشَكَّ) مَأْمُومٌ (فِي رِدَّتِهِ أَوْ) فِسْقِهِ (أَوْ جُنُونِهِ، لَمْ يُعَدَّ) لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْعَدَالَةِ وَالْإِفَاقَةِ، وَإِنْ عُلِمَ رِدَّتُهُ أَوْ فِسْقُهُ أَوْ جُنُونُهُ وَشَكَّ فِي إِسْلَامِهِ أَوْ عَدَالَتِهِ أَوْ إِفَاقَتِهِ أَعَادَ، وَهَذَا أَحَدُ الْوُجُوهِ فِي الْمَسْأَلَةِ. قَالَ فِي «تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ»: «وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ عَلَى مَا اضْطَلَحْنَاهُ، جَزَمَ بِهِ فِي «الْمُعْنِي» وَ«الشَّرْحِ» وَ«شَرْحِ ابْنِ رَزِينٍ» وَغَيْرِهِمْ»^(٢)، اِنْتَهَى. وَقَطَعَ بِهِ فِي «الْمُنْتَهَى»^(٣).

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: لَا يُعِيدُ، وَصَوَّبَهُ فِي «تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ»^(٤).

وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ: أَنَّهُ يُكْرَهُ تَقْدِيمُهُ، فَإِنْ صَلَّى خَلْفَهُ وَلَمْ يَعْلَمْ فِي أَيِّ

(١) «الإقناع» للحجّاوي (٢٥٦ - ٢٥٧).

(٢) «تصحيح الفروع» للمزداوي (٢٨/٣).

(٣) «منتهى الإرادات» لابن النجار (١٢٢/١).

(٤) «تصحيح الفروع» للمزداوي (٢٨/٣).



الْحَالَيْنِ هُوَ، أَعَادَ مَا صَلَّاهُ، قَدَّمَهُ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى»، وَصَحَّحَهُ فِي «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ»^(١)، وَقَطَعَ بِهِ فِي «الْإِقْتَاعِ»^(٢)، فَكَانَ عَلَى الْمُصَنِّفِ أَنْ يَقُولَ: خِلَافًا لَهُ.

وَتَظْهَرُ فَإِنَّهُ الْخِلَافُ بَيْنَ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ فِيمَا إِذَا صَلَّى خَلَفَ مَنْ عَلِمَ لَهُ حَالَانِ، وَلَمْ يَعْلَمْ فِي أَيِّ الْحَالَيْنِ هُوَ حَالَ الصَّلَاةِ، ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ أَوْ عَدْلٌ أَوْ مُفِيقٌ حَالَ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ يُعِيدُ عَلَى الْأَوَّلِ دُونَ الثَّالِثِ. وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (وَالَا) يَعْلَمُ قَبْلَهَا إِسْلَامَهُ أَوْ إِفَاقَتَهُ أَوْ عَدَالَتَهُ، [١/١٥٨] (أَعَادَ) مَا صَلَّاهُ خَلْفَهُ، سَوَاءً عَلِمَ ضِدَّ تِلْكَ الْحَالَةِ أَوْ لَمْ تَتَبَيَّنْ لَهُ [الْحَالَةُ]^(٣). وَكَذَا لَوْ صَلَّى خَلَفَ مَنْ يَظُنُّ كُفْرَهُ أَوْ رِدَّتَهُ أَوْ حَدَثَهُ، لَزِمَهُ الْإِعَادَةُ، وَلَوْ تَبَيَّنَ خِلَافُ ظَنِّهِ.

(وَإِنْ صَلَّى خَلَفَ مَنْ يَعْرِفُ كُفْرَهُ، وَيَتَّبِعُهُ: أَوْ فَسَقَهُ، وَقَالَ بَعْدَ) (الْصَّلَاةِ: كُنْتُ أَسْلَمْتُ أَوْ ثُبْتُ أَوْ فَعَلْتُ مَا يَجِبُ) (لِلصَّلَاةِ، أَعَادَ) الْمَأْمُومُ صَلَاتَهُ؛ لِإِعْتِقَادِهِ بَطْلَانَ صَلَاةِ إِمَامِهِ.

(وَلَا) تَصِحُّ ([إِمَامَةً]^(٤)) مَنْ بِهِ حَدَثٌ مُسْتَمِرٌّ كَرُعَافٍ وَسَلْسٍ وَجُرْحٍ لَا يَرَقُّ دَمُهُ أَوْ دُودٌ، إِلَّا بِمِثْلِهِ؛ لِأَنَّ فِي صَلَاتِهِ خِلَالًا غَيْرَ مَجْبُورٍ بِيَدَلٍ، وَإِنَّمَا

(١) انظر: «تصحيح الفروع» للمزداوي (٢٨/٣).

(٢) «الإقناع» للحجاوي (٢٥٧/١).

(٣) في (أ): «الحال».

(٤) من (ب) و«غاية المنتهى» لمروي الكرمي (٢٢٠/١) فقط.

صَحَّتْ لِنَفْسِهِ لِلضَّرُورَةِ.

(أَوْ) أَي: وَلَا تَصِحُّ إِمَامَتُهُ (عَاجِزٌ عَنْ نَحْوِ رُكُوعٍ) كَاغْتِدَالٍ (أَوْ سُجُودٍ أَوْ قُعُودٍ، أَوْ) عَاجِزٌ عَنْ (قَوْلٍ وَاجِبٍ) كَتَكْبِيرٍ وَتَسْبِيحٍ، (أَوْ) عَاجِزٌ عَنْ (شَرْطٍ) كَاِسْتِقْبَالِ وَاجْتِنَابِ نَجَاسَةٍ وَعَادِمِ الطَّهَوْرَيْنِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ، (إِلَّا بِمِثْلِهِ) فِي الْعَجْزِ عَنْ ذَلِكَ الرُّكْنِ أَوْ الشَّرْطِ. (وَكَذَا) الْعَاجِزُ (عَنْ قِيَامٍ) لَا تَصِحُّ إِمَامَتُهُ فِي الْفَرْضِ إِلَّا بِمِثْلِهِ؛ لِأَنَّهُ عَاجِزٌ عَنْ رُكْنِ الصَّلَاةِ، فَلَا يَصِحُّ اقْتِدَاءُ الْقَادِرِ عَلَيْهِ بِهِ، كَالْعَاجِزِ عَنِ الْقِرَاءَةِ.

(إِلَّا) إِمَامَ الْحَيِّ (الرَّائِبَ بِمَسْجِدٍ) إِذَا عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ لِعِلَّةٍ، (الْمَرْجُو زَوَالُ عِلَّتِهِ، وَيَجْلِسُونَ) أَي: الْمَأْمُومُونَ، وَلَوْ مَعَ قُدْرَتِهِمْ عَلَى الْقِيَامِ (خَلْفَهُ) لِحَدِيثِ عَائِشَةَ: «صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ، فَصَلَّى جَالِسًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ...»، إِلَى أَنْ قَالَ: «وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١). قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «رُويَ هَذَا مَرْفُوعًا مِنْ طُرُقٍ مُتَوَاتِرَةٍ»^(٢).

(وَتَصِحُّ) صَلَاتُهُمْ خَلْفَهُ (قِيَامًا) لِأَنَّ الْقِيَامَ هُوَ الْأَصْلُ، وَلَمْ يَأْمُرْ ﷺ مَنْ صَلَّى خَلْفَهُ قَائِمًا بِالْإِعَادَةِ. (وَمِثْلُهُ) أَي: مِثْلُ الْإِمَامِ الرَّائِبِ (الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ) إِذَا مَرَضَ وَرُجِيَ زَوَالُ عِلَّتِهِ.

(١) البخاري (١/ رقم: ٦٨٨) ومسلم (١/ رقم: ٤١٢).

(٢) «التمهيد» لابن عبد البر (٦/ ١٣٨).

(وَإِنْ اَعْتَلَّ) الْإِمَامُ - (ذَكَرَ الْحُلُوانِيُّ^(١): وَلَوْ) كَانَ الْإِمَامُ (غَيْرَ إِمَامٍ) الْحَيِّ (الرَّائِبِ) (فِي أَثْنَائِهَا) أَيِ: الصَّلَاةِ - (فَجَلَسَ) بَعْدَ أَنْ ابْتَدَأَهَا قَائِمًا (أَتَمُّوا) خَلْفَهُ (قِيَامًا وَجُوبًا) وَلَمْ يَجْزِ الْجُلُوسُ نَصًّا^(٢)؛ لِأَنَّهُ ﷺ صَلَّى فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ قَاعِدًا، وَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ وَالنَّاسُ خَلْفَهُ قِيَامًا، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ^(٣). وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ ابْتَدَأَ بِهِمُ الصَّلَاةَ قَائِمًا كَمَا أَجَابَ بِهِ أَحْمَدُ^(٤)، فَوَجَبَ أَنْ يُتِمُّوهَا كَذَلِكَ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْأَخْبَارِ أَوْلَى مِنْ دَعْوَى النَّسْخِ، ثُمَّ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَبُو بَكْرٍ هُوَ الْإِمَامُ.

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «رُوي عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ فِي مَرَضِهِ فِي ثَوْبٍ مُتَوَشِّحًا بِهِ، وَرَوَاهُ أَنَسٌ أَيْضًا»^(٥)، وَصَحَّحَهُمَا

(١) المشهورون بهذه النسبة في المذهب اثنان:

✽ الأول هو: محمد بن علي بن محمد ابن المَرَّاق، أبو الفتح الحُلُوانِي، الفقيه الزاهد المتعبد، شيخ الحنابلة في عصره، تفقه في صغره على القاضي أبي يعلى ثم لازم الشريف أبا جعفر والقاضي يعقوب، وبرع في المذهب، من تصانيفه: «كفاية المبتدي في الفقه»، توفي سنة خمس مئة. راجع ترجمته في: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٨٢٩/١٠) و«الذيل على طبقات الحنابلة» لابن رجب (١/ رقم: ٥١).

✽ والثاني هو ابنه: عبدالرحمن بن محمد بن علي بن محمد، أبو محمد ابن أبي الفتح الحُلُوانِي، تفقه على أبيه وأبي الخطاب، وبرع في الفقه والأصول، فصنف «التبصرة» في الفقه، و«الهداية» في الأصول، وكتب تفسيرًا للقرآن، وله تعليقات في مسائل الخلاف كبيرة، وكان موصوفًا بالخير والصلاح والفضل، توفي سنة ست وأربعين وخمس مئة. راجع ترجمته في: «الذيل على طبقات الحنابلة» لابن رجب (٢/ رقم: ١١٨).

(٢) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٣٣/٣).

(٣) البخاري (١/ رقم: ٦٦٤) ومسلم (١/ رقم: ٤١٨).

(٤) انظر: «التمهيد» لابن عبدالبر (٣١٨/٢٣).

(٥) «الأوسط» لابن المنذر (٤/ رقم: ٢٠٣٠، ٢٠٣١).

التِّرْمِذِيُّ^(١)، قَالَ: «وَلَا نَعْرِفُ أَنَّهُ ﷺ صَلَّى خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ إِلَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ»^(٢). قَالَ مَالِكٌ: «الْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا»^(٣).

لَا يُقَالُ: لَوْ كَانَ إِمَامًا لَكَانَ عَنْ يَسَارِ النَّبِيِّ ﷺ، وَفِي «الصَّحِيحِ» أَنَّهُ كَانَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ^(٤)؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ لِأَنَّ خَلْفَهُ صَفٌّ. وَنَقَلَ مِثْلَ قَوْلِنَا أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ^(٥)، وَجَابِرٌ^(٦)، وَقَيْسُ بْنُ [فَهْدٍ]^{(٧)(٨)}، وَأَبُو هُرَيْرَةَ^(٩).

[١٥٨/ب] (وَيَتَّجُهُ) بِ(اِحْتِمَالٍ) قَوِيٍّ: (أَنَّهُ لَوْ صَلَّى) إِمَامٌ (رَاتِبٌ بِغَيْرِ مَسْجِدِهِ، لَا يَثْبُتُ لَهُ مَا مَرَّ) مِنْ صِحَّةِ صَلَاتِهِمْ خَلْفَهُ، قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»:

(١) الترمذي (١/ رقم: ٣٦٢، ٣٦٣).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) «الاستذكار» لابن عبد البر (٥/ رقم: ٧٣٨٧).

(٤) البخاري (١/ رقم: ٧١٣) ومسلم (١/ رقم: ٤١٨) من حديث عائشة.

(٥) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٤/ رقم: ٢٠٣٥). قال الحافظ في «فتح الباري» (١٧٦/٢ رقم: ٦٨٧): «إسناد صحيح».

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة (٥/ رقم: ٧٢١٥) وابن المنذر في «الأوسط» (٤/ رقم: ٢٠٣٣). قال الحافظ في «فتح الباري» (١٧٦/٢ رقم: ٦٨٧): «إسناد صحيح».

(٧) كذا في مصادر التخریج، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «فهد».

(٨) أخرجه عبدالرزاق (٢/ رقم: ٤٠٨٤) وابن أبي شيبة (٥/ رقم: ٧٢٢٠) والبخاري في «التاريخ الكبير» (١٤٢/٧) وابن المنذر في «الأوسط» (٤/ رقم: ٢٠٣٢). قال الحافظ في «فتح الباري» (١٧٦/٢ رقم: ٦٨٧): «إسناد صحيح».

(٩) أخرجه ابن أبي شيبة (٥/ رقم: ٧٢١٦) وابن المنذر في «الأوسط» (٤/ رقم: ٢٠٣٤). قال الحافظ في «فتح الباري» (١٧٦/٢ رقم: ٦٨٧): «إسناد صحيح».



«لَا تَصِحُّ مَعَ غَيْرِ إِمَامٍ حَيٍّ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ»^(١). (و) يَتَجَهُّ
أَيْضًا: (أَنَّ رَاتِبَ أَعْرَابٍ لَا مَسْجِدَ لَهُمْ كَرَاتِبِ مَسْجِدٍ) وَهُوَ الْقِيَاسُ الصَّحِيحُ.

❖ تِمَّةٌ: الْأَفْضَلُ لِإِمَامٍ الْحَيِّ الْمَرْجُو زَوَالُ عِلَّتِهِ أَنْ يَسْتَخْلِفَ؛ لِأَنَّ
النَّاسَ مُخْتَلِفُونَ فِي صِحَّةِ إِمَامَتِهِ، مَعَ أَنَّ صَلَاةَ الْقَائِمِ أَكْمَلُ، وَكَمَالُهَا مَطْلُوبٌ.

(وَلَا) تَصِحُّ (إِمَامَتُهُ مُحْدِثٌ) أَكْبَرُ أَوْ أَصْغَرَ يَعْلَمُ ذَلِكَ، (وَلَا) إِمَامَةٌ
(نَجِسٍ) أَيُّ: مَنْ بَدَنَهُ أَوْ ثَوْبَهُ أَوْ بُقْعَتِهِ نَجَاسَةٌ غَيْرُ مَعْفُوءٍ عَنْهَا، (يَعْلَمُ ذَلِكَ)
أَيُّ: حَدَّثَهُ أَوْ نَجَسَهُ؛ لِأَنَّهُ أَخْلَّ بِشَرْطِ الصَّلَاةِ مَعَ الْقُدْرَةِ، أَشْبَهَ الْمُتَلَاعِبَ،
(وَيُقْبَلُ) مِنْهُ (دَعْوَى عِلْمِهِ) بِالْحَدَّثِ أَوْ النَّجَسِ.

(فَإِنْ جَهَلَ) إِمَامٌ حَدَّثَهُ أَوْ نَجَسَهُ (مَعَ) جَهْلٍ (مَأْمُومِينَ كُلَّهُمْ خِلَافًا
لِبَعْضِهِمْ، حَتَّى انْقَضَتْ) أَيُّ: تَمَّتِ الصَّلَاةُ، (صَحَّتِ) الصَّلَاةُ (لِمَأْمُومٍ
وَحْدَهُ) أَيُّ: دُونَ إِمَامِهِ، (وَلَوْ لَمْ يَكُنِ) الْمَأْمُومُ (يَقْرَأُ «الْفَاتِحَةَ») لِحَدِيثِ
الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ: «إِذَا صَلَّى الْجُنُبُ بِالْقَوْمِ أَعَادَ صَلَاتَهُ، وَتَمَّتْ لِلْقَوْمِ
صَلَاتُهُمْ»، رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْحَرَّانِيُّ^(٢) (٣).

(١) «الإنصاف» للمزداوي (٤/٣٨٠).

(٢) هو: محمد بن الحسين بن علي بن إبراهيم، أبو سليمان الحراني، نزيل بغداد، سمع
أبي يعلى الموصلي وابن قتيبة وجماعة، وروى عنه أبو الحسن الحمامي وأبو علي ابن شاذان
وطائفة، وسمع الناس عنه بانتخاب الدارقطني، وكان ثقة حسن المذهب، توفي في رمضان
سنة سبع وخمسين وثلاث مئة. راجع ترجمته في: «المنتظم» لابن الجوزي (١٤/ رقم:
٢٦٧٨) و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٨/١٢٠).

(٣) أخرجه الدارقطني (٢/ رقم: ١٣٦٨) وابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه» (٢٢٥)
وابن الجوزي في «التحقيق» (١/ رقم: ٧٥٠). قال الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» =

وَرُوِيَ عَنْ عُمَرَ: «أَنَّهُ صَلَّى بِالنَّاسِ الصُّبْحَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْجُرْفِ فَأَهْرَاقَ الْمَاءَ، فَوَجَدَ فِي ثَوْبِهِ اخْتِلَامًا، فَأَعَادَ الصَّلَاةَ وَلَمْ تُعِدِ النَّاسُ»^(١). وَرُوِيَ مِثْلُهُ عَنْ عُثْمَانَ^(٢) وَابْنِ عُمَرَ^(٣)، وَعَنْ عَلِيٍّ أَيْضًا مَعْنَاهُ^(٤)، وَهَذَا فِي مَحَلِّ الشُّهْرَةِ، وَلَمْ يُنْكَرْ فَكَانَ إِجْمَاعًا.

وَعُلِمَ مِنْهُ: أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ الْإِمَامُ أَوْ بَعْضُ الْمَأْمُومِينَ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَوْ فِيهَا أَعَادَ الْكُلَّ. وَاخْتَارَ الْقَاضِي وَالْمَوْفَّقُ وَالشَّارِحُ وَصَاحِبُ «الْحَاوِيَيْنِ»: أَنَّهُ لَا يُعِيدُ إِلَّا الْعَالِمُ فَقَطْ، وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: «إِنْ عَلِمَهُ اثْنَانِ وَأَنْكَرَ هُوَ أَعَادَ الْكُلَّ»، وَاحْتَجَّ بِخَبَرِ ذِي الْيَدَيْنِ^{(٥)(٦)}.

= (٥/ رقم: ٢٣٧٦): «ضعيف جدًا».

(١) أخرجه مالك (٢/ رقم: ١٥٥، ١٥٦) والشافعي في «مسنده» (١/ رقم: ٦١) وعبدالرزاق (٢/ رقم: ٣٦٤٤ - ٣٦٤٦) وابن أبي شيبة (٣/ رقم: ٣٩٩٣). وصححه صالح آل الشيخ في «التكميل» (ص ٢٤).

(٢) أخرجه حرب الكرماني في «مسائل الإمام أحمد» (١٠٦٨/ السريّ) وابن المنذر في «الأوسط» (٤/ رقم: ٢٠٤٣) والدارقطني (٢/ رقم: ١٣٧٢) وابن عبد البر في «التمهيد» (١٨٢/١). قال صالح آل الشيخ في «التكميل» (ص ٢٥): «فيه محمد بن عمرو، والظاهر أن روايته عن عثمان مرسلة»، انتهى بتصرف.

(٣) أخرجه عبدالرزاق (٢/ رقم: ٣٦٥٠) وابن أبي شيبة (٣/ رقم: ٤٦٠٣) وابن المنذر في «الأوسط» (٤/ رقم: ٢٠٤٥).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ رقم: ٤٦٠٩) وابن المنذر في «الأوسط» (٤/ رقم: ٢٠٤٤) وابن عبد البر في «التمهيد» (١٨٢/١). قال صالح آل الشيخ في «التكميل» (ص ٢٥): «إسناد ضعيف».

(٥) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٤٨٢) ومسلم (١/ رقم: ٥٧٣) من حديث أبي هريرة.

(٦) انظر: «الإنصاف» للمزدائي (٤/ ٣٩٤).



(وَمَعَ عِلْمٍ مَأْمُومٍ وَاحِدٍ فَقَطْ وَ[ادْعَائِهِ] ^(١)) أَيِ: الْمَأْمُومِ الْعِلْمِ، (لَا يَلْزَمُ رُجُوعُ) بَقِيَّةِ الْمَأْمُومِينَ (لِقَوْلِهِ، إِلَّا إِنْ كَانُوا بِجُمُعَةٍ أَوْ عِيدٍ وَهُمْ بِإِمَامٍ أَوْ مَأْمُومٍ كَذَلِكَ) أَيِ: مُحَدِّثٍ أَوْ نَجَسٍ (أَرْبَعُونَ، فَيُعِيدُ الْكُلَّ) أَيِ: الْإِمَامَ وَالْمَأْمُومُونَ؛ لِأَنَّ الْمُحَدِّثَ أَوْ النَّجَسَ وَجُودُهُ كَعَدَمِهِ، فَيَنْقُصُ الْعَدَدُ الْمُعْتَبَرُ لِلْجُمُعَةِ وَالْعِيدِ، فَإِنْ كَانُوا أَرْبَعِينَ غَيْرَ الْمُحَدِّثِ أَوْ النَّجَسِ، فَلَا عَادَةَ عَلَيْهِ وَحْدَهُ. (وَيَتَّبِعُهُ: نِسْيَانُ) الْحَدِّثِ (كَجَهْدِهِ)، صَرَّحَ بِهِ الشَّيْخُ مَنْصُورٌ فِي «شَرْحِ الْمُنْتَهَى» ^(٢).

❖ تِمَمَةٌ: قَالَ ابْنُ قُذُسٍ: «الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ إِنَّمَا تَقُومُ عَنْ قِرَاءَةِ الْمَأْمُومِ إِذَا كَانَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ صَحِيحَةً، احْتِرَازٌ عَنِ الْإِمَامِ إِذَا كَانَ مُحَدِّثًا أَوْ نَجَسًا وَلَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ، وَقُلْنَا بِصِحَّةِ صَلَاةِ الْمَأْمُومِ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ قِرَاءَةِ الْمَأْمُومِ لِعَدَمِ صِحَّةِ صَلَاةِ الْإِمَامِ، فَتَكُونُ قِرَاءَتُهُ غَيْرَ مُعْتَبَرَةٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى رُكْنِ الصَّلَاةِ، فَلَا تَسْقُطُ عَنِ الْمَأْمُومِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ، لَكِنْ لَمْ أَجِدْ مِنْ أَعْيَانِ أَشْيَاخِ الْمَذْهَبِ مَنْ اسْتَثْنَاهُ. نَعَمْ، وَجَدْتُهُ فِي بَعْضِ كَلَامِ الْمُتَأَخِّرِينَ» ^(٣)، انْتَهَى.

(وَيَضُرُّ تَرْكُ بَقِيَّةِ شُرُوطٍ وَجَمِيعِ أَرْكَانٍ) وَلَوْ كَانَ رُكْنًا أَوْ شَرْطًا مُخْتَلَفًا فِيهِ بِلَا تَأْوِيلٍ وَلَا تَقْلِيدٍ، ذَكَرَهُ الْأَجَرِيُّ إِجْمَاعًا ^(٤)، وَجَعَلَ فِي «الْمُبْدِعِ» تَرْكَ

(١) كَذَا فِي «غَايَةِ الْمُنْتَهَى» لِمَرْعِيِّ الْكَزَمِيِّ (٢٢٠/١)، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (أ) وَ(ب): «(ادْعَاهُ)».

(٢) «شَرْحُ مَنْتَهَى الْإِرَادَاتِ» لِلْبُهُوتِيِّ (٥٦٨/١).

(٣) انْظُرْ: «كَشَافُ الْقِنَاعِ» لِلْبُهُوتِيِّ (٤٤٧/٢ - ٤٤٨).

(٤) انْظُرْ: «الْفُرُوعُ» لِابْنِ مَفْلَحٍ (٣٥/٣).



الوَاجِبِ كَذَلِكَ^(١)، وَمُرَادُهُ: إِذَا شَكَ فِي وُجُوبِهِ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَخْطُرْ بِيَالِهِ أَنَّ عَالِمًا قَالَ بِوُجُوبِهِ فَيَسْقُطُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي «صِفَةِ الصَّلَاةِ»، [١/١٥٩] وَيَجْبُرُ سُجُودَ السَّهْوِ إِنْ عَلِمَ فِيهَا أَوْ قَرِيبًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

(وَنَصَّ عَلَيْهِ) أَي: عَلَى تَرْكِ بَقِيَّةِ الشُّرُوطِ وَجَمِيعِ الْأَرْكَانِ (فِيمَنْ تَرَكَ الْقِرَاءَةَ، يُعِيدُ وَيُعِيدُونَ)^(٢) لِتَرْكِهِ رُكْنًا مُجْمَعًا عَلَيْهِ، (وَكَذَا فِيمَنْ تَرَكَ التَّخْرِيمَةَ)^(٣) لِأَنَّهَا رُكْنٌ، فَيُعِيدُ وَيُعِيدُونَ.

وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: «لَوْ فَعَلَ الْإِمَامُ مَا هُوَ مُحَرَّمٌ عِنْدَ الْمَأْمُومِ دُونَهُ مِمَّا يَسُوعُ فِيهِ الاجْتِهَادُ، صَحَّتْ صَلَاتُهُ خَلْفَهُ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ»، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «الرَّوَايَاتُ الْمَنْقُولَةُ عَنْ أَحْمَدَ لَا تُوجِبُ اخْتِلَافًا، وَإِنَّمَا ظَوَاهِرُهَا أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ يَقْطَعُ فِيهِ بِخَطِ الْمُخَالِفِ تَجِبُ الْإِعَادَةُ، وَمَا لَا يَقْطَعُ فِيهِ بِخَطِ الْمُخَالِفِ لَا يُوجِبُ الْإِعَادَةَ، وَهُوَ الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ السُّنَّةُ وَالْأَثَارُ وَقِيَاسُ الْأُصُولِ»^(٤)، انْتَهَى.

(وَيُنَابُ مَنْ جَهِلَ الْبُطْلَانَ) أَي: بَطْلَانَ مَا صَلَّاهُ، (وَإِنْ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ) لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ الْإِطْلَاقُ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: «فَإِنْ قِيلَ: لَوْ صَلَّى الْمُكَلَّفُ [صَلَاةً]^(٥) مُعْتَقِدًا

(١) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٧٧/٢).

(٢) «مسائل الإمام أحمد» رواية صالح (٢/ رقم: ١١٦٩).

(٣) «مسائل حرب الكرماني» (٤٥ / الغامدي).

(٤) «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ١٠٧).

(٥) من «قواعد الأحكام» فقط.



[لَا جَمَاعَ] ^(١) شَرِئَتْهَا وَأَرْكَانَهَا، ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ صَلَّى مُحَدِّثًا، أَوْ قَبْلَ الْوَقْتِ، أَوْ أَنَّ إِمَامَهُ كَانَ كَافِرًا، أَوْ امْرَأَةً، أَوْ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، فَهَلْ يَبْطُلُ جَمِيعُ مَا بَاشَرَهُ فِيهَا؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ مَا لَا تُشْتَرِطُ فِي صِحَّتِهِ الطَّهَارَةُ وَلَا الْوَقْتُ، كَالْتَّسْبِيحِ وَالتَّهْلِيلِ وَالِدُّعَاءِ، وَالتَّشَهُّدِ وَالسَّلَامِ عَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، وَالِدُّعَاءِ لِنَفْسِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ، وَالْخُضُوعِ وَالْخُشُوعِ، وَمُلَاحَظَةِ مَعَانِي الْأَذْكَارِ وَالْقِرَاءَةِ، وَالْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ، وَالْمَهَابَةِ وَالْإِجْلَالَ = فَإِنَّ هَذَا كُلَّهُ صَحِيحٌ يَثَابُ عَلَيْهِ، كَمَا لَوْ فَعَلَهُ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ، وَأَمَّا مَا يَقِفُ عَلَى الطَّهَارَةِ وَدُخُولِ الْوَقْتِ فَلَا يَثَابُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ خَطَأٌ مُحَرَّمٌ لَوْ شَعَرَ بِهِ ^(٢)، وَهُوَ تَفْصِيلٌ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(وَأِنْ تَرَكَ إِمَامٌ رُكْنًا) مُخْتَلَفًا فِيهِ، كَطَمَأْنِينَةٍ بِلَا تَأْوِيلٍ أَوْ تَقْلِيلٍ، أَعَادَ هُوَ وَمَأْمُومٌ، (أَوْ) تَرَكَ إِمَامٌ (شَرْطًا مُخْتَلَفًا فِيهِ) كَسَرِ أَحَدِ الْعَاتِقَيْنِ فِي فَرْضٍ (بِلَا تَأْوِيلٍ أَوْ تَقْلِيدٍ) لِمُجْتَهِدٍ، أَعَادَ. (أَوْ) تَرَكَ إِمَامٌ (رُكْنًا) عِنْدَهُ وَحْدَهُ، (أَوْ) تَرَكَ (شَرْطًا عِنْدَهُ وَحْدَهُ عَالِمًا) بِأَنَّهُ رُكْنٌ أَوْ شَرْطٌ؛ (أَعَادًا) أَيِ: الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ، أَمَّا الْإِمَامُ فَلِتَرْكِهِ مَا تَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ صِحَّةُ صَلَاتِهِ، وَلِهَذَا أَمَرَ ﷺ الْمُسِيءَ فِي صَلَاتِهِ بِالْإِعَادَةِ ^(٣)، وَأَمَّا الْمَأْمُومُ فَلِإِفْتِدَائِهِ بِمَنْ لَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ.

(١) من «قواعد الأحكام» فقط.

(٢) «قواعد الأحكام» للعز بن عبد السلام (١٨٦/١ - ١٨٧).

(٣) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٧٥٧) ومسلم (١/ رقم: ٣٩٧) من حديث أبي هريرة.



وَقَوْلُهُ: «عَالِمًا» لَا مَفْهُومَ لَهُ، إِلَّا إِذَا نَسِيَ حَدَثَهُ أَوْ نَجَسَهُ كَمَا مَرَّ؛ إِذِ الشُّرُوطُ لَا تَسْقُطُ عَمْدًا وَلَا سَهْوًا كَالْأَرْكَانِ.

(و) إِنْ تَرَكَ إِمَامٌ رُكْنًا أَوْ شَرْطًا أَوْ وَاجِبًا (عِنْدَ مَأْمُومٍ وَحْدَهُ) كَحَنْفِيٍّ صَلَّى بِحَنْبَلِيٍّ وَكَشَفَ عَاتِقِيهِ، أَوْ لَمْ يَطْمِئَنَّ، أَوْ لَمْ يَكْبُرْ لِانْتِقَالِهِ، (لَمْ يُعِيدَا) أَيِ: الإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ (اعْتِبَارًا بِعَقِيدَةِ إِمَامٍ) لِأَنَّ الصَّحَابَةَ كَانَ يُصَلِّي بَعْضُهُمْ خَلْفَ بَعْضٍ مَعَ اخْتِلَافِهِمْ فِي الْفُرُوعِ، وَهَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ، قَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ وَ«الشَّرْحُ» وَمَالَ إِلَيْهِ، وَاخْتَارَهُ الْمُؤَفَّقُ وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ وَصَاحِبُ «الْفَائِقِ»، قَالَهُ فِي «الْإِنْصَافِ»^(١).

(وَيَتَجَهُّ: وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِمْ: «الاعْتِبَارُ بِعَقِيدَةِ الإِمَامِ» إِنَّمَا هُوَ (فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِأَرْكَانِ صَلَاةٍ وَشُرُوطِهَا [ب/١٥٩] بَعْدَ تَوْفُرِ شُرُوطِ) الـ (إِمَامَةِ) مِنَ الْعَدَالَةِ وَغَيْرِهَا، وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ، بَلِ الْأَوَّلَى الْعُمُومُ، فَكُلُّ مَا لَا يَرَاهُ الإِمَامُ مُؤَثِّرًا بِاجْتِهَادٍ أَوْ تَقْلِيدٍ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُؤَثِّرَ فِي صَلَاةِ الْمَأْمُومِ، حَيْثُ لَمْ يُظَنَّ أَنَّهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ شَارِحِ «الْإِقْنَاعِ»: «وَمِثْلُهُ لَوْ صَلَّى شَافِعِيٌّ قَبْلَ الإِمَامِ الرَّائِبِ، فَتَصَحَّ صَلَاةُ الْحَنْبَلِيِّ خَلْفَهُ»^(٢)، انْتَهَى. مَعَ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ وَلَا مِنْ أَرْكَانِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وإِنْ اعْتَقَدَهُ) أَيِ: الْمَتْرُوكَ مِنْ رُكْنٍ أَوْ شَرْطٍ أَوْ وَاجِبٍ لَا يَعْتَقِدُهُ

(١) «الإنصاف» للمزداوي (٤/٣٨٢).

(٢) «كشف القناع» للبهوتي (٣/٢٠٣).



الإمام، (مَأْمُومٌ [مُجْتَمَعًا] ^(١) عَلَيْهِ) عَلَى رُكْنَيْهِ أَوْ شَرْطِيَّتِهِ، (فَبَانَ خِلَافُهُ) أَيُّ: بَانَ أَنَّهُ لَيْسَ رُكْنًا وَلَا شَرْطًا وَلَا وَاجِبًا عِنْدَ الْإِمَامِ، (أَعَادَ) مَأْمُومٌ وَخَدَهُ؛ لَا عِتْقَادَهُ بَطْلَانَ صَلَاةِ إِمَامِهِ، فَهُنَا ضَرَرُهُ اعْتِقَادُهُ، وَإِلَّا فَفِي الْأَصْلِ كَانَتْ صَلَاتُهُ صَحِيحَةً، (كَمَا لَوْ صَلَّى خَلْفَ مَنْ يَعْلَمُهُ خُنْثَى وَيَجْهَلُ إِشْكَالَهُ، فَبَانَ رَجُلًا) فَيَعِيدُ الْمَأْمُومُ صَلَاتَهُ، كَمَنْ صَلَّى خَلْفَ مَنْ يَظُنُّهُ مُحْدِثًا فَبَانَ مُتَطَهِّرًا.

(وَتَصِيحُ) الصَّلَاةِ (خَلْفَ مَنْ خَالَفَ) مَأْمُومُهُ (فِي فَرْعٍ لَمْ يَفْسُقْ بِهِ بِلَا كَرَاهَةٍ) كَالصَّلَاةِ خَلْفَ مَنْ يَرَى صِحَّةَ النِّكَاحِ بِغَيْرِ وَلِيٍّ أَوْ شَهَادَةٍ؛ لِفِعْلِ الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ، فَإِنْ خَالَفَ فِي أَصْلِ كَمُعْتَزِلَةٍ، أَوْ فَرْعٍ فَسَقَ بِهِ، كَمَنْ شَرِبَ مِنَ التَّبِيدِ مَا يُسْكِرُهُ مَعَ اعْتِقَادِهِ تَحْرِيمَهُ وَأَدْمَنَ ذَلِكَ، لَمْ تَصِحَّ الصَّلَاةُ خَلْفَهُ لِفِسْقِهِ.

(وَلَا إِنكَارَ فِي مَسَائِلِ الاجْتِهَادِ) عَلَى مَنْ اجْتَهَدَ فِيهَا أَوْ قَلَّدَ مُجْتَهِدًا؛ لِأَنَّ الْمُجْتَهِدَ إِمَامًا مُصِيبٌ فَلَهُ أَجْرَانِ، أَوْ كَالْمُصِيبِ فَلَهُ أَجْرٌ وَلَا وَزَرَ عَلَيْهِ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: «رَأَيْتُ النَّاسَ لَا يَعْصِمُهُمْ مِنَ الظُّلْمِ إِلَّا الْعَجْزُ، وَلَا أَقُولُ: الْعَوَامُّ، بَلِ الْعُلَمَاءُ، كَانَتْ أَيْدِي الْحَنَابِلَةِ مَبْسُوطَةً فِي أَيَّامِ ابْنِ يَوْسُفَ، فَكَانُوا يَسْتَطِيلُونَ بِالْبَغْيِ عَلَى أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ فِي الْفُرُوعِ، حَتَّى مَا يُمْكِنُوهُمْ مِنَ الْجَهْرِ بِالْبِسْمَلَةِ وَالْقُنُوتِ، وَهِيَ مَسْأَلَةُ اجْتِهَادِيَّةٌ، فَلَمَّا جَاءَتْ أَيَّامُ النِّظَامِ وَمَاتَ ابْنُ يَوْسُفَ وَزَالَتْ شَوْكَةُ الْحَنَابِلَةِ، اسْتَطَالَ عَلَيْهِمْ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ اسْتَطَالَةَ السَّلَاطِينَ الظُّلْمَةِ، فَاسْتَعَدُّوا بِالسَّجْنِ، وَآذَوْا الْعَوَامَّ بِالسَّعَايَاتِ،

(١) فِي «غَايَةِ الْمُنْتَهَى» لِمَرْعِي الْكَزْمِيِّ (١/٢٢١): «(مَجْمَعًا)»، وَلَيْسَتْ فِي (أ).

وَالْفُقَهَاءُ بِالنَّبَزِ بِالتَّجْسِيمِ»، قَالَ: «فَتَدَبَّرْتُ أَمْرَ الْفَرِيقَيْنِ، فَإِذَا بِهِمْ لَمْ تَعْمَلْ فِيهِمْ آدَابُ الْعِلْمِ، وَهَلْ هَذِهِ إِلَّا أَفْعَالُ الْأَجْنَادِ؛ يَصُولُونَ فِي دَوْلَتِهِمْ، وَيَلْزُمُونَ الْمَسَاجِدَ فِي بَطَالَتِهِمْ؟!»^(١)، انْتَهَى.

❖ فَائِدَةٌ: قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ فِي «الْفَتَاوَى الْمِصْرِيَّةِ»: «مُرَاعَاةُ الْإِتْلَافِ هِيَ الْحَقُّ، فَيَجْهَرُ بِالْبِسْمَلَةِ لِمَصْلَحَةِ رَاجِحَةٍ، وَيَسُوءُ تَرْكُ الْأَفْضَلِ لِتَأْلِيفِ الْقُلُوبِ، كَمَا تَرَكَ بِنَاءُ الْبَيْتِ مِنْ خَشْيَةِ تَنْفِيرِهِمْ، نَصَّ الْأَئِمَّةُ كَأَحْمَدَ عَلَى ذَلِكَ فِي الْبِسْمَلَةِ وَوَصَلَ الْوِثْرَ وَغَيْرِهِ مِمَّا فِيهِ الْعُدُولُ عَنِ الْأَفْضَلِ إِلَى الْجَائِزِ، مُرَاعَاةً لِلْإِتْلَافِ، أَوْ لَتَعْرِيفِ السُّنَّةِ، أَوْ أَمْثَالِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»^(٢)، انْتَهَى.

(وَمَنْ أَنْكَرَ) مَسَائِلَ الْاجْتِهَادِ (فَلِجَهْلِهِ بِمَقَامِ الْمُجْتَهِدِينَ) وَعَدَمِ عِلْمِهِ بِأَنَّهُمْ بَدَلُوا جُهْدَهُمْ وَنَفَائِسَ أَوْقَاتِهِمْ فِي طَلَبِ الْحَقِّ، وَأَنَّهُمْ مَأْجُورُونَ لَا مَحَالَةَ، وَمُتَّبِعُهُمْ نَاجٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] [الأنبياء: ٧]، وَقَالَ ﷺ: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ، بِأَيُّهُمْ افْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ»^(٣).

(وَحَرَّمَ قَوْلُ بِيَاجِبَ تَقْلِيدِ مُجْتَهِدٍ) مِنَ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعِ أَوْ غَيْرِهِمْ (بِعَيْنِهِ) لَا يَتَعَدَّى أَقْوَالَهُ إِلَى أَقْوَالِ غَيْرِهِ، (بَلْ قَالَ الشَّيْخُ) تَقِيُّ الدِّينِ ابْنُ

(١) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٢٢/٣).

(٢) «مختصر الفتاوى المصرية» للبعلي (ص ٥٢).

(٣) أخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢/ رقم: ٧٠٢) والبيهقي في «المدخل» (١٥٢) والخطيب البغدادي في «الكفاية» (١/ رقم: ١٠١) من حديث ابن عباس. قال الإمام أحمد: «لا يصح هذا الحديث»، انظر: «المنتخب من العلل» لابن قدامة (٦٩).



تَيْمِيَّة: ((إِنْ تَابَ [١/١٦٠] وَإِلَّا قُتِلَ))^(١).

وَقَالَ تَلْمِيزُهُ الْعَلَّامَةُ شَمْسُ الدِّينِ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقَعِينَ»: «فَإِنَّا نَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ رَجُلٌ وَاحِدٌ اتَّخَذَ رَجُلًا مِنْهُمْ يُقَلِّدُهُ فِي جَمِيعِ أَقْوَالِهِ فَلَمْ يُسْقِطْ مِنْهَا شَيْئًا، وَأَسْقِطَ أَقْوَالُ غَيْرِهِ فَلَمْ يَأْخُذْ مِنْهَا شَيْئًا، وَنَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ هَذَا لَمْ يَكُنْ فِي عَصْرِ التَّابِعِينَ وَلَا تَابِعِ التَّابِعِينَ، فَلْيَكْذِبْنَا الْمُقَلِّدُونَ بِرَجُلٍ وَاحِدٍ سَلَكَ سَبِيلَهُمُ الْوَحِيمَةَ فِي الْقُرُونِ الْفَضِيلَةِ عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّمَا حَدَّثَتْ هَذِهِ الْبِدْعَةُ فِي الْقَرْنِ الرَّابِعِ الْمَذْمُومِ عَلَى لِسَانِهِ ﷺ»^(٢)، انْتَهَى.

(لَكِنْ قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ: «يَتَعَيَّنُ الْآنَ تَقْلِيدُ أَحَدٍ الْأَئِمَّةِ (الْأَرْبَعَةِ) مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيَّ وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ؛ (لِعَدَمِ حِفْظِ مَذَاهِبِ غَيْرِهِمْ) مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ».

وَرَدَّ هَذَا الْقَوْلَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقَعِينَ»، وَخَطَّاهُ مِنْ نَحْوِ خَمْسِينَ وَجْهًا، مِنْهَا: «مَا الَّذِي خَصَّ هَؤُلَاءِ أَنْ يَكُونُوا أَوْلَى بِالتَّقْلِيدِ مِنْ غَيْرِهِمْ؟ فَإِنْ قِيلَ: لِأَنَّهُمْ أَعْلَمُ أَهْلِ أَعْصَارِهِمْ، قِيلَ: وَمَا يُذَرِّكَ أَنَّهُمْ أَعْلَمُ الْأُئِمَّةِ، فَإِنَّ هَذَا إِنَّمَا يَعْرِفُهُ مَنْ عَرَفَ الْمَذَاهِبَ وَأَدِلَّتْهَا وَرَاجَحَهَا وَمَرَّجُوحَهَا، فَمَا لِلْأَعْمَى وَتَقَدَّرَ الدَّرَاهِمُ؟! وَهَذَا بَابٌ آخَرٌ مِنَ الْقَوْلِ عَلَى اللَّهِ بِلَا عِلْمٍ.

وَيُقَالُ ثَانِيًا: فَأَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ،

(١) «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ٤٨٢).

(٢) «أعلام الموقعين» لابن القيم (٣/٤٨٤ - ٤٨٥).



وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَأَبِي بْنُ كَعْبٍ، وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَعَائِشَةُ، وَابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما،
أَعْلَمُ مِنْ صَاحِبِكَ بِلَا شَكٍّ، فَهَلَّا قَلَّدْتَهُمْ وَتَرَكْتَهُ، بَلْ: سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ
وَالشَّعْبِيُّ وَعَطَاءٌ وَطَاوُسٌ وَأَمثالُهُمْ أَعْلَمُ وَأَفْضَلُ بِلَا شَكٍّ، فَلِمَ تَرَكْتَ تَقْلِيدَ
الْأَعْلَمِ الْأَفْضَلِ الْأَجْمَعَ لِأَدْوَاتِ الْخَيْرِ وَالْعِلْمِ وَالِدِينِ، وَرَغِبْتَ عَنْ أَقْوَالِهِ
وَمَذَاهِبِهِ إِلَى مَنْ هُوَ دُونُهُ؟...»^(١)، وَأَطَالَ مَنْ إِقَامَةِ الدَّلِيلِ وَالتَّعْلِيلِ جِدًّا،
فَلْيُرَاجِعْهُ مَنْ أَرَادَ ذَلِكَ.

وَالْمُحْصَلُ [مِنْ] ^(٢) كَلَامِهِ: أَنَّهُ إِذَا وَصَلَ إِلَى أَحَدٍ قَوْلُ إِمَامٍ عَلَى وَجْهِ
الصَّحَّةِ، جَازَ تَقْلِيدُهُ لَهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى [أَعْلَمُ] ^(٣).

(وَمَنْ فَعَلَ مَا يَعْتَقِدُ تَحْرِيمَهُ فِي غَيْرِ) الـ(صَّلَاةِ، كِنِكَاحِ بِلَا وَلِيٍّ،
وَشُرْبِ يَسِيرِ نَبِيذٍ) وَنَحْوِهِ، (فَإِنْ دَاوَمَ عَلَيْهِ فَسَقَ) بِالدَّوَامَةِ (وَلَمْ يُصَلِّ خَلْفَهُ)
لِنَفْسِهِ، (وَإِنْ لَمْ يُدَاوِمِ) عَلَيْهِ (فَقَالَ الْمُؤَفَّقُ) وَالشَّارِحُ: «هُوَ مِنَ الصَّغَائِرِ،
وَلَا بَأْسَ بِهَا» أَيُّ: بِالصَّلَاةِ (خَلْفَهُ) ^(٤) لِأَنَّ الْفِسْقَ لَا يَحْصُلُ بِالصَّغِيرَةِ، بَلْ
بِالدَّوَامَةِ عَلَيْهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ جَحْتَبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكْفِّرْ
عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١].

(وَلَا) تَصِحُّ (إِمَامَةُ امْرَأَةٍ) بِرِجَالٍ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ مَاجَهَ عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا:

(١) «أعلام الموقعين» لابن القيم (٤٨٥/٣).

(٢) من (ب) فقط.

(٣) من (ب) فقط.

(٤) «المغني» لابن قدامة (٢٥/٣) و«الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٣٦٥/٤).



«لَا تُؤْمَنُ امْرَأَةٌ رَجُلًا»^(١)، وَلَا نَهَا لَا تُؤَذَّنُ لِلرِّجَالِ، فَلَمْ يَجُزْ أَنْ تُؤْمَمَهُمْ كَالْمَجْنُونِ، وَلَا إِمَامَتُهَا أَيْضًا لِخُنْثَى فَأَكْثَرُ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ ذَكَرًا.

(و) لَا تَصِحُّ أَيْضًا إِمَامَةُ (خُنْثَى) مُشْكِِلٍ (بِرَجَالٍ) لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ امْرَأَةً، (أَوْ) أَيُّ: وَلَا تَصِحُّ إِمَامَةُ خُنْثَى بِ(خَنَائِي) مُشْكِِلِينَ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ امْرَأَةً وَهُمْ رِجَالٌ (مُطْلَقًا) أَيُّ: فِي فَرْضٍ أَوْ تَرَاوِيحٍ أَوْ غَيْرِهَا، وَعَنْهُ: «تَصِحُّ فِي التَّرَاوِيحِ إِذَا كَانَا قَارِئِينَ، وَالرِّجَالُ وَالْخَنَائِي [ب/١٦٠] أُمِّيُونَ وَيَقْفُونَ خَلْفَهَا»^(٢)، وَذَهَبَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَمَقْهُومُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ صِحَّةُ إِمَامَةِ الْخُنْثَى بِالنِّسَاءِ، وَهُوَ صَحِيحٌ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ^(٣).

❖ تِمَّةٌ: إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الْمَأْمُومُ أَنَّ الْإِمَامَ امْرَأَةً أَوْ خُنْثَى إِلَّا بَعْدَ الصَّلَاةِ أَعَادَ، وَتَصِحُّ إِمَامَةُ الْمَرْأَةِ بِنِسَاءٍ؛ لِمَا رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ عَنْ أُمِّ وَرَقَةَ: «أَنَّهُ ﷺ أَذِنَ لَهَا أَنْ تُؤْمَّ نِسَاءَ أَهْلِ دَارِهَا»^(٤). وَإِنْ صَلَّى خَلْفَهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ خُنْثَى، فَبَانَ بَعْدَ الْفَرَاغِ رَجُلًا، فَلَا إِعَادَةَ.

(و) لَا تَصِحُّ (إِمَامَةُ مُمَيِّزٍ بِبَالِغٍ فِي فَرْضٍ) نَصَّ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «لَا يُؤْمُّ الْغُلَامُ حَتَّى تَجِبَ عَلَيْهِ الْحُدُودُ»^(٥)، وَقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «لَا يُؤْمُّ الْغُلَامُ

(١) ابن ماجه (٢/ رقم: ١٠٨١). قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٥٢٤): «ضعيف».

(٢) «شرح الخرقى» للزركشي (٢/ ٩٥).

(٣) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٤/ ٣٨٦).

(٤) الدارقطني (٢/ رقم: ١٥٠٦). قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٤٩٣): «حسن».

(٥) لم أقف عليه.

حَتَّى يَحْتَلِمَ»^(١)، رَوَاهُمَا الْأَثَرُ. وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ غَيْرِهِمَا مِنَ الصَّحَابَةِ مَا يُخَالِفُهُ؛
وَلِأَنَّ الْإِمَامَ ضَامِنٌ وَالصَّبِيَّ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الضَّمَانِ.

(وَتَصَحُّ) إِمَامَةُ صَبِيٍّ بِبَالِغٍ (فِي نَفْلِ) كَتَرَاوِيحٍ وَوَتَرٍ وَكُسُوفٍ وَاسْتِسْقَاءٍ؛
لِأَنَّهُ مُتَنَفِّلٌ يَوْمٌ مُتَنَفِّلًا. (وَ) تَصَحُّ إِمَامَةُ صَبِيٍّ (فِي فَرَضٍ) وَقَدْ كَظَّهَرِ وَعَصِرِ
(بِمِثْلِهِ) أَيِ: صَبِيٍّ؛ لِأَنَّهَا نَفْلٌ فِي حَقِّ كُلِّ مِنْهُمَا.

(وَلَا) تَصَحُّ (إِمَامَةُ أُمِّيٍّ) نِسْبَةً إِلَى الْأُمِّ، كَأَنَّهُ عَلَى الْحَالَةِ الَّتِي وَلَدَتْهُ
أُمُّهُ عَلَيْهَا، وَقِيلَ: «إِلَى أُمَّةِ الْعَرَبِ». وَأَصْلُهُ فِي اللُّغَةِ: مَنْ لَا يَكْتُبُ، وَمِنْ
ذَلِكَ وَصِفَ ﷺ بِالْأُمِّيِّ^(٢).

(وَهُوَ) عُرْفًا: (مَنْ لَا يُحْسِنُ) أَيِ: يَحْفَظُ («الْفَاتِحَةَ»، أَوْ يُدْغِمُ فِيهَا
مَا) أَيِ: حَرْفًا (لَا يُدْغِمُ) كَادْغَامِ هَاءِ ﴿لِلَّهِ﴾ فِي رَاءِ ﴿رَبِّ﴾، وَهُوَ الْأَرْتُ،
بِالْمُثَنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ. وَفِي «الْمَذْهَبِ»: «الْأَرْتُ الَّذِي فِي لِسَانِهِ عَجَلَةٌ تُسْقِطُ بَعْضَ
الْحُرُوفِ»^(٣). (أَوْ يُبَدِّلُ) مِنْهَا (حَرْفًا) لَا يُبَدِّلُ، وَهُوَ الْأَلْثَغُ؛ لِحَدِيثِ:
«لِيُؤْمَكُمُ أَقْرُوكُمْ»، رَوَاهُ: الْبُخَارِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ^(٤).

(إِلَّا ضَادَ) الْمَغْضُوبِ ﴿وَضَادَ﴾ الضَّالِّينَ ﴿بِظَاءٍ﴾ فَلَا يَصِيرُ بِهِ أُمِّيًّا،

(١) أخرجه عبدالرزاق (١/ رقم: ١٨٧٢) وابن المنذر في «الأوسط» (٤/ رقم: ١٩٢٦). قال

الحافظ في «فتح الباري» (٢/ ١٨٥): «إسناده ضعيف».

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوزًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ
وَالْإِنْجِيلِ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

(٣) انظر: «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٢/ ٨٥).

(٤) البخاري (٥/ رقم: ٤٣٠٢) وأبو داود (١/ رقم: ٥٨٦).



سَوَاءٌ عَلِمَ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا لَفْظًا وَمَعْنَى أَوْ لَا ، (أَوْ يَلْحَنُ) عَطْفٌ عَلَى «يُبْدِلُ» ،
(فِيهَا) أَيِ: «الْفَاتِحَةِ» (لَحْنًا يُحِيلُ) أَيِ: يُغَيِّرُ (الْمَعْنَى عَجْزًا عَنْ إِصْلَاحِهِ)
كَكْسَرِ كَافٍ ﴿إِيَّاكَ﴾ ، وَضَمُّ أَوْ كَسْرٍ تَاءٍ ﴿أَلَمَّتْ﴾ ؛ لِأَنَّهُ عَاجِزٌ عَنْ فَرْضِ
الْقِرَاءَةِ ، فَلَا تَصِحُّ إِمَامَتُهُ ، (إِلَّا بِمِثْلِهِ) .

فَلَا يَصِحُّ اقْتِدَاءُ عَاجِزٍ عَنْ نِصْفِ «الْفَاتِحَةِ» [الْأَوَّلِ] ^(١) بِعَاجِزٍ عَنْ
نِصْفِهَا الْآخِرِ ، وَلَا عَكْسُهُ ، فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْهَا لَكِنْ أَحْسَنَ قَدْرَهَا مِنَ الْقُرْآنِ ، لَمْ
يَجْزُ أَنْ يَأْتَمَّ بِمَنْ لَا يُحْسِنُ شَيْئًا مِنْهُ ، وَلَا اقْتِدَاءُ قَادِرٍ عَلَى الْأَقْوَالِ الْوَاجِبَةِ
بِعَاجِزٍ عَنْهَا .

وَلَا مَنْ يُبْدِلُ حَرْفًا مِنْهَا) كَالرَّاءِ بِالغَيْنِ (بِمَنْ يُبْدِلُ) حَرْفًا (غَيْرَهُ) كَالْقَافِ
بِالْكَافِ أَوْ الهمزة ، (أَوْ) أَيِ: وَلَا تَصِحُّ إِمَامَتُهُ (مَنْ لَا يُحْسِنُ قُرْآنًا غَيْرَهَا) أَيِ:
«الْفَاتِحَةِ» (بِمَنْ يُحْسِنُهُ) وَجَوَزَهُ الْمُوَفَّقُ وَالشَّارِحُ ؛ لِأَنَّهُمَا أُمَيَّانِ ^(٢) . قَالَ ابْنُ
تَمِيمٍ: «وَفِيهِ نَظَرٌ ، وَإِنْ صَلَّى خَلَفَ مَنْ يُحْسِنُ دُونَ السَّبْعِ فَوَجْهَانِ» ^(٣) .

(وَإِنْ تَعَمَّدَ) غَيْرُ الْأُمِّيِّ إِدْغَامَ مَا لَا يُدْغَمُ ، أَوْ إِبْدَالَ مَا لَا يُبْدَلُ ، أَوْ
اللَّحْنَ بِالْمُحِيلِ لِلْمَعْنَى ، (أَوْ قَدَرَ) أُمِّيٌّ (عَلَى إِصْلَاحِهِ) فَتَرَكَهُ ، (أَوْ زَادَ) مَنْ
يُدْغِمُ أَوْ يُبْدِلُ أَوْ يَلْحَنُ كَذَلِكَ (عَلَى فَرْضِ) الـ (قِرَاءَةِ) أَيِ: «الْفَاتِحَةِ» ، وَهُوَ
(عَاجِزٌ عَنْ إِصْلَاحِهِ عَمْدًا ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ) لِأَنَّهُ بِذَلِكَ أَخْرَجَهُ عَنْ كَوْنِهِ

(١) من (ب) فقط .

(٢) «المغني» لابن قدامة (٣/٣٢) و«الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٤/٤٠٠) .

(٣) «مختصر ابن تميم» (٢/٣٠٥) .



قُرْآنًا، فَهُوَ كَسَائِرِ الْكَلَامِ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ غَيْرِهِ مِنَ الْكَلَامِ، [١/١٦١] وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْأَلْتَعَّ وَنَحْوَهُ إِذَا زَادَ عَلَى فَرَضِ الْقِرَاءَةِ مِمَّا يُلْتَعُّ فِيهِ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ.

(وَأِنْ أَحَالَهُ) أَي: أَحَالَ اللَّحْنَ الْمَعْنَى (فِيمَا زَادَ) عَلَى فَرَضِ [قِرَاءَةٍ] ^(١) (سَهْوًا أَوْ جَهْلًا أَوْ لَافَةً) [كَسَبَقَ لِسَانَهُ أَوْ غَفَلَتْهُ] ^(٢)، (صَحَّتْ) صَلَاتُهُ، جَعَلًا لَهُ كَالْمَعْدُومِ، (وَعَمْدًا بَطَلَتْ) لِأَنَّهُ صَارَ كَالْكَلَامِ، (وَيَكْفُرُ مُعْتَقِدُ حِلِّ) اللَّحْنِ الْمُحِيلِ لِلْمَعْنَى؛ لِإِدْخَالِهِ فِي الْقُرْآنِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، (وَأِنْ أَحَالَهُ فِي فَرَضِ قِرَاءَةٍ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا لَا عَجْزًا، وَلَمْ [يُصْلِحْ] ^(٣) مَا أَحَالَهُ، بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ.

(وَمِنْ) اللَّحْنِ (الْمُحِيلِ) لِلْمَعْنَى (فَتُحْ هَمْزَةٌ ﴿أَهْدَتْ﴾) عَلَى الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ إِهْدَاءِ الْهَدْيَةِ لَا طَلَبِ الْهَدَايَةِ، (وَمِنْ) اللَّحْنِ الْمُحِيلِ لِلْمَعْنَى (ضُمُّ تَاءٍ ﴿أَنْعَمْتَ﴾ وَكَسْرُهَا، وَكَسْرُ كَافٍ ﴿إِيَّاكَ﴾) وَهُوَ وَاضِحٌ، (وَلَا يَلْزَمُ بَحْثٌ عَنْ كَوْنِ إِمَامٍ قَارِئًا) لِمَا فِيهِ مِنَ الْحَرَجِ، وَالْأَصْلُ فِي الْمُسْلِمِ الْكَمَالُ.

(فَإِنْ قَالَ بَعْدَ سَلَامِهِ: (سَهَوْتُ) عَنِ «الْفَاتِحَةِ» (أَوْ: نَسِيتُ أَنْ أَقْرَأَ «الْفَاتِحَةَ»، لَزِمَهُ مَعَ مَأْمُومِ الْإِعَادَةِ) وَإِنْ [لَمْ] ^(٤) يَجْهَرْ فِي جَهْرِيَّةٍ، وَقَالَ: أَسْرَرْتُ نَسْيَانًا، أَوْ لِكَوْنِهِ جَائِزًا، لَمْ تَجِبِ الْإِعَادَةُ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ،

(١) فِي (ب): «الْقِرَاءَةُ».

(٢) مِنْ (ب) فَقَطْ.

(٣) كَذَا فِي «غَايَةِ الْمُنْتَهَى» لِمَرْعِي الْكَزَمِيِّ (٢٢١/١)، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (أ) وَ(ب): «(بَصَحْ)».

(٤) مِنْ (ب) فَقَطْ.

لَكِنْ تُسْتَحَبُّ الإِعَادَةُ اخْتِيَاظًا.

(وَإِنْ أُقِيمَتِ) الصَّلَاةُ (وَهُوَ بِمَسْجِدٍ، وَالْإِمَامُ مِمَّنْ لَا يَصْلُحُ) لِلْإِمَامَةِ (صَلَّى خَلْفَهُ إِنْ شَاءَ وَأَعَادَ) قَالَهُ فِي «الشَّرْحِ الْكَبِيرِ» وَغَيْرِهِ^(١). (وَكَذَا فِي «الْإِقْتِنَاعِ»^(٢)، وَفِيهِ نَظَرٌ) لِأَنَّ الدِّينَ لَا مُحَابَاةَ فِيهِ وَلَا حَيَاءَ، وَلَعَلَّ مُرَادَ صَاحِبِ «الْإِقْتِنَاعِ» تَبَعًا لِلشَّارِحِ وَغَيْرِهِ: إِنْ خَافَ فِتْنَةً أَوْ أَذَى، كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْفَاسِقِ.

(تَنْبِيْهُ: شُرُوطُ) الـ(إِمَامَةِ ثَمَانِيَّةٌ: إِسْلَامٌ، وَعَدَالَةٌ، وَعَقْلٌ، وَنُطْقٌ، وَتَمْيِيزٌ، وَكَذَا بُلُوغٌ إِنْ أَمَّ بِالْعَا فِي فَرَضٍ، وَذُكُورِيَّةٌ إِنْ أَمَّ ذَكَرًا، وَقُدْرَةٌ عَلَى شَرْطٍ وَرُكْنٍ وَوَاجِبٍ إِنْ أَمَّ بِقَادِرٍ، وَمَرَّتْ مُفَصَّلَةً) فَلَا نُطِيلُ بِشَرْحِهَا.

(وَحَيْثُ أَمَّ مَنْ لَا يَصْلُحُ) مَنْ يَصْلُحُ (أَعَادَا) أَيِ: الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ الصَّلَاةَ، (وَلَوْ جَهْلًا) لِشُرُوطِ نِيَّةِ الْإِمَامَةِ مِنَ الْإِمَامِ، وَهُوَ لَا يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ، وَشَرْطُ نِيَّةِ الْإِقْتِنَاعِ مِنَ الْمُقْتَدِي وَإِمَامِهِ غَيْرُ صَالِحٍ.



(١) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٣٦٥/٤) و«المغني» لابن قدامة (٢٥/٣).

(٢) «الإقناع» للحجاوي (٢٦٠/١).

(فَضَّل)



(تُكْرَهُ) وَتَصِحُّ (إِمَامَةٌ كَثِيرٌ لَحْنٍ غَيْرِ مُحِيلٍ) لِلْمَعْنَى، كَجَرِّ دَالٍ ﴿الْحَمْدُ﴾، وَنَضْبِهَا، وَنَضْبِ هَاءِ ﴿لِلَّهِ﴾، وَنَضْبِ [«بَاءً»]^(١) ﴿رَبِّ﴾ وَنَحْوِهِ، سَوَاءٌ كَانَ الْمُؤْتَمُّ مِثْلَهُ أَوْ كَانَ لَا يَلْحَنُ؛ لِأَنَّ مَذْلُولَ اللَّفْظِ بَاقٍ، وَهُوَ مَفْهُومُ كَلَامِ الرَّبِّ ﷺ، قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «وَهُوَ الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا، الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْأَصْحَابِ، وَقَالَ ابْنُ مُنْجَى فِي «شَرْحِهِ»: «فَإِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَهْزِئٌ وَمُتَعَمَّدٌ»، قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: «وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ عَقِيلٍ فِي «الْفُصُولِ»»^(٢).

وَعِلِمَ مِنْ كَلَامِهِ: أَنَّ مَنْ سَبَقَ لِسَانُهُ بِالْيَسِيرِ لَا تُكْرَهُ إِمَامَتُهُ؛ لِأَنَّهُ قَلَّ مَنْ يَخْلُو مِنْ ذَلِكَ، إِمَامٌ أَوْ غَيْرُهُ.

(و) تُكْرَهُ إِمَامَةُ (الْفَأْفَاءِ الَّذِي يُكْرَرُ الْفَاءَ، وَالتَّمْتَامِ الَّذِي يُكْرَرُ التَّاءَ، وَمَنْ لَا يُفْصِحُ بَعْضَ الْحُرُوفِ) كَالْقَافِ وَالضَّادِ، أَمَّا صِحَّةُ إِمَامَتِهِ فَلِإِتْيَانِهِ بِفَرْضِ الْقِرَاءَةِ، وَأَمَّا كَرَاهَةُ تَقْدِيمِهِ فَلِزِيَادَةِ مَا يُكْرَرُهُ أَوْ عَدَمِ فَصَاحَتِهِ.

(أَوْ) أَي: وَتُكْرَهُ وَتَصِحُّ إِمَامَةٌ مَنْ (يُضْرَعُ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، مِنْ الصَّرْعِ،

(١) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «ياء».

(٢) «الإنصاف» للمزداوي (٤٠١/٤).



«وَهُوَ دَاءٌ يُشَبِّهُ الْجُنُونَ»، قَالَه الْحَجَّائِيُّ فِي «الْحَاشِيَةِ»^(١). [١٦١/ب] (أَوْ تَضَحُّكَ رُؤْيَيْتَهُ) أَوْ صُورَتَهُ، فَتُكْرَهُ إِمَامَتُهُ. وَكَذَا تُكْرَهُ إِمَامَتُهُ مِنْ اخْتِلَافٍ فِي صِحَّةِ إِمَامَتِهِ، قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: «فَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ: تُكْرَهُ إِمَامَتُهُ الْمُؤَسَّسِ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ؛ لِئَلَّا يَقْتَدِيَ [بِهِ]^(٢) عَامِّيٌّ، وَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ: «لَا يُكْرَهُ»^(٣).

(و) تُكْرَهُ إِمَامَتُهُ (أَعْمَى أَصَمٌّ) قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «وَقَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ: «لَا تَصِحُّ»، وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْإِيضَاحِ»، وَأَطْلَقَهُمَا فِي «الْفُرُوعِ»، وَابْنُ تَمِيمٍ، وَ«النَّظْمِ»، وَ«مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ»، وَ«الرَّعَايَتَيْنِ»، وَ«الْحَاوِي الصَّغِيرِ»^(٤)، انْتَهَى. وَفِيهِمْ مِنْهُ: عَدَمُ كَرَاهَةِ إِمَامَةِ فَاقِدِ إِحْدَى الْحَاسَتَيْنِ فَقَطْ.

(و) تُكْرَهُ إِمَامَتُهُ (أَقْلَفٌ) أَمَّا صِحَّةُ إِمَامَتِهِ فَلِأَنَّهُ مُسْلِمٌ عَدْلٌ قَارِيٌّ، فَصَحَّتْ كَالْمُخْتَبَرِ، وَأَمَّا الْكَرَاهَةُ فَلِلْإِخْتِلَافِ فِي صِحَّةِ إِمَامَتِهِ. (وَيَتَّجِهُ: لَا) تَصِحُّ إِمَامَتُهُ (إِنْ تَرَكَ الْخِتَانَ بِالْغَا عَالِمًا مُصَرًّا بِلَا عُدْرٍ لِفُسْقِهِ) بِذَلِكَ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ.

(و) تُكْرَهُ وَتَصِحُّ إِمَامَتُهُ (أَقْطَعَ يَدَيْنِ) أَوْ أَقْطَعَ إِحْدَاهُمَا، (أَوْ أَقْطَعَ رِجْلَيْنِ، أَوْ) أَقْطَعَ (إِحْدَاهُمَا)، قَالَ فِي «شَرْحِ الْمُنتَهَى»: «وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَحَلَّ الصَّحَّةِ مَا إِذَا أَمَكْنَ أَقْطَعَ الرَّجْلَيْنِ الْقِيَامُ، بَأَن يَتَّخِذَ لَهُ رِجْلَيْنِ مِنْ خَشَبٍ

(١) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٢١٢/٣).

(٢) من (ب) و«الفروع» فقط.

(٣) «الفروع» لابن مفلح (١٣/٣).

(٤) «الإنصاف» للمرداوي (٣٥٣/٤).



أَوْ نَحْوِهِ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْهُ الْقِيَامُ فَلَا تَصِحُّ إِمَامَتُهُ إِلَّا بِمِثْلِهِ»^(١). وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: «(أَوْ أَنْفٍ)^(٢) أَي: تُكْرَهُ وَتَصِحُّ إِمَامَةُ أَقْطَعِ أَنْفٍ، وَلَعَلَّ وَجْهَ الْكَرَاهَةِ: عَدَمُ إِفْصَاحِهِ بِمَا فِيهِ غُنَّةٌ.

(وَكُرِّهَ أَنْ يُؤْمَ) رَجُلٌ امْرَأَةٌ (أَجْنَبِيَّةٌ) مِنْهُ (فَأَكْثَرُ) مِنْ امْرَأَةٍ (لَا رَجُلَ فِيهِنَّ) لِأَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنْ خُلُوةِ الْمَرْأَةِ بِالرَّجُلِ^(٣)، وَلَمَّا فِيهِ مِنْ مُخَالَطَةِ الْوَسْوَاسِ، لَكِنْ إِنْ كَانَ مَعَ خُلُوةٍ حَرَمَ. وَإِنْ أَمَّ مَحَارِمَهُ أَوْ أَجْنَبِيَّاتٍ مَعَهُنَّ رَجُلٌ أَوْ مَحْرَمَةٌ فَلَا كَرَاهَةَ؛ لِأَنَّ النِّسَاءَ كُنَّ يَشْهَدْنَ الصَّلَاةَ مَعَهُ ﷺ.

(أَوْ) أَنْ يُؤْمَ (قَوْمًا أَكْثَرُهُمْ لَا نِصْفُهُمْ يَكْرَهُهُ بِحَقٍّ، كَخَلَلٍ فِي دِينِهِ، أَوْ) خَلَلٍ فِي (فَضْلِهِ) لِحَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ مَرْفُوعًا: «ثَلَاثَةٌ لَا تُجَاوِزُ صَلَاتَهُمْ أَدَانَهُمْ: الْعَبْدُ الْآبِيُّ حَتَّى يَرْجِعَ، وَامْرَأَةٌ بَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَلَيْهَا سَاخِطٌ، وَإِمَامٌ قَوْمٌ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ»، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: «حَسَنٌ غَرِيبٌ»^(٤).

(وَلَا يُكْرَهُ الْإِتِمَامُ) بِهِ (لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ فِي حَقِّهِ) أَي: مُتَعَلِّقَةٌ بِهِ فَقَطْ لِلْأَخْبَارِ، قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ»^(٥)، انْتَهَى. (وَإِنْ كَرِهُوهُ) بِغَيْرِ حَقٍّ، كَكَرَاهَتِهِمْ لَهُ (لِدِينِهِ وَسُنَّتِهِ، فَلَا كَرَاهَةَ فِي حَقِّهِ) قَالَ الشَّيْخُ: «إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا - أَي: الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ - مُعَادَاةٌ مِنْ جِنْسِ

(١) «معونة أولي النهى» لابن النجار (٣٦٩/٢).

(٢) انظر: «الإقناع» للحجّاوي (٢٦٠/١).

(٣) أخرجه البخاري (٧/ رقم: ٥٢٣٣) ومسلم (١/ رقم: ١٣٤١) من حديث ابن عباس.

(٤) الترمذي (١/ رقم: ٣٦٠).

(٥) «الإنصاف» للمزداوي (٤/ ٤٠٤).

مُعَادَاةِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْمَذَاهِبِ ، لَمْ يَنْبَغِ أَنْ يُؤْمَّمَهُمْ ؛ لِعَدَمِ الْإِتِّلَافِ»^(١).

(وَلَا بَأْسَ بِإِمَامَةِ وَلَدِ زَيْنٍ وَلَقِيطٍ وَمَنْفِيٍّ بِلَعَانٍ وَخَصِيٍّ وَجُنْدِيٍّ) بِضَمِّ الْجِيمِ ، وَسُكُونِ النَّوْنِ ، وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ ، «نِسْبَةً إِلَى جُنْدٍ أَحَدِ أَجْنَادِ الشَّامِ ، وَهِيَ خَمْسٌ: دِمَشْقُ ، وَحِمَصُ ، وَفَلَسْطِينُ ، وَقَتْسَرِينُ ، وَالْأَرْدُنُّ ، وَالنَّسْبَةُ تُرَدُّ إِلَى الْوَاحِدِ فَيَقَالُ: جُنْدِيٌّ» ، ذَكَرَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ فِي كِتَابِ «أَسَاسِ الْبَلَاغَةِ»^(٢). (وَأَعْرَابِيٌّ ، إِذَا سَلِمَ دِينُهُمْ وَصَلَحُوا لَهَا) أَيْ: لِلْإِمَامَةِ ؛ لِعُمُومِ حَدِيثِهِ: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَفَرُّهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ»^(٣). وَقَالَتْ عَائِشَةُ [١/١٦٢] فِي وَلَدِ الزَّيْنِ: «لَيْسَ عَلَيْهِ مِنْ وَزْرِ آبَوَيْهِ شَيْءٌ» ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤]»^(٤). وَلِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمْ حُرٌّ مَرَضِيٌّ فِي دِينِهِ ، فَصَلَحَ لَهَا كَعِيره .

❖ تِمَّةٌ: قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «فَائِدَةٌ غَرِيبَةٌ: قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: «تَصِحُّ الصَّلَاةُ خَلْفَ الْجَنِيِّ» ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي «الْفَائِقِ»»^(٥).

(وَلَا بَأْسَ أَنْ يَأْتَمَّ مُتَوَضِّئٌ بِمُتِمِّمٍ) لِأَنَّهُ مُتَطَهِّرٌ ، وَالْمُتَوَضِّئُ أَوَّلَى ، وَكَذَا يَصِحُّ ائْتِمَامُ الْمُتَوَضِّئِ بِالْمَاسِحِ عَلَى كُلِّ حَائِلٍ ، قَالَهُ فِي «الرَّعَايَةِ»^(٦)

(١) «مختصر الفتاوى المصرية» للبعلي (ص ٦١٠).

(٢) «أساس البلاغة» للزمخشري (١/١٥٢ مادة: ج ن د).

(٣) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٦٧٣) من حديث أبي مسعود الأنصاري .

(٤) أخرجه عبدالرزاق (٧/ رقم: ١٣٨٦١) وابن أبي شيبة (٤/ رقم: ٦١٥١) و(٧/ رقم: ١٢٦٨٣) وابن المنذر في «الأوسط» (٤/ رقم: ١٩٣٨). قال الألباني في «سلسلة الأحاديث

الضعيفة» (٢/ ٢٨١): «إسناده صحيح» .

(٥) «الإنصاف» للمزداوي (٤/ ٤٠٧).

(٦) «الرعاية الصغرى» لابن حَمْدَانَ (١/ ٣٢١).



وغيرها. وَلَا يُؤْمُ مَنْ عَدِمَ الْمَاءَ وَالتُّرَابَ مَنْ تَطَهَّرَ بِأَحَدِهِمَا.

(«وَيَصِحُّ ائْتِمَامُ مُؤَدِّي صَلَاةٍ مِنَ الْخَمْسِ (بِقَاضِيهَا) رِوَايَةً وَاحِدَةً»، قَالَهُ الْخَلَّالُ^(١)؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ وَاحِدَةً، وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ الْوَقْتُ. (و) يَصِحُّ (عَكْسُهُ) وَهُوَ ائْتِمَامُ قَاضِي صَلَاةٍ بِمُؤَدِّيهَا؛ لِمَا سَبَقَ. (و) يَصِحُّ ائْتِمَامُ (قَاضِيهَا) أَي: الصَّلَاةِ (مِنْ يَوْمٍ بِقَاضِيهَا مِنْ) يَوْمٍ (غَيْرِهِ) كَظْهِرِ يَوْمِ خَمِيسٍ خَلَفَ مَنْ يَقْضِي ظُهُرَ يَوْمٍ أَرْبَعَاءَ، وَنَحْوَهُ؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

وَلَا) يَصِحُّ ائْتِمَامُ مُصَلِّي ظُهُرٍ مَثَلًا (بِمُصَلٍّ غَيْرَهَا) كَعَصْرِ؛ لِاخْتِلَافِ الصَّلَاتَيْنِ، إِلَّا إِذَا أَدْرَكَ إِمَامَ الْجُمُعَةِ فِي التَّشَهُّدِ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي ظُهُرًا خَلَفَ جُمُعَةً، وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الزَّوَالِ.

وَلَا) يَصِحُّ ائْتِمَامُ (مُفْتَرِضٍ بِمُتَنَفِّلٍ) لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢). وَكَوْنُ صَلَاةِ الْمَأْمُومِ غَيْرَ صَلَاةِ الْإِمَامِ اخْتِلَافٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ صَلَاةَ الْمَأْمُومِ لَا تَتَأَدَّى بِنِيَّةِ صَلَاةِ الْإِمَامِ.

وَاخْتَارَ الْمَجْدُ فِي «شَرْحِهِ»، وَصَاحِبُ «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ»، وَ«الْفَائِقُ»، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: صِحَّةَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَالْفَجْرِ خَلَفَ مَنْ يُصَلِّي رُبَاعِيَّةً تَامَةً أَوْ ثَلَاثِيَّةً، وَالْمَغْرِبِ خَلَفَ مَنْ يُصَلِّي الْعِشَاءَ. وَحَكَى الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ فِي صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ خَلَفَ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ رَوَاتَيْنِ، وَاخْتَارَ الْجَوَازَ. وَقَالَ فِي

(١) انظر: «المستوعب» للسامري (١/٢٣٨).

(٢) أخرجه البخاري (١/٧٢٢) - واللفظ له - ومسلم (١/٤١٧) من حديث أبي هريرة.

«الْفَائِقِ»: «وَتَسُوغُ عِشَاءُ الْآخِرَةِ خَلْفَ إِمَامِ التَّرَاوِيحِ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَمَنَعَهُ فِي الْمُسْتَوْعِبِ»، وَهُوَ ضَعِيفٌ، انْتَهَى^(١).

إِلَّا إِذَا صَلَّى بِهِمْ فِي صَلَاةِ خَوْفٍ صَلَاتَيْنِ فِي الْوَجْهِ الرَّابِعِ، فَيَصِحُّ لِفِعْلِهِ ﷺ، رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٢). (وَيَصِحُّ عَكْسُ) أَيِ: ائْتِمَامُ مُتَنَقِّلٍ بِمُفْتَرَضٍ؛ لِأَنَّ فِي نِيَّةِ الْإِمَامِ: مَا فِي نِيَّةِ الْمَأْمُومِ وَهُوَ نِيَّةُ التَّقَرُّبِ، وَزِيَادَةُ وَهُوَ نِيَّةُ الْوُجُوبِ، فَلَا وَجْهَ لِلْمَنْعِ. وَيَدُلُّ لِصِحَّتِهَا أَيْضًا حَدِيثُ: «أَلَا رَجُلٌ يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا فَيُصَلِّي مَعَهُ»^(٣).

❖ تِمَتُهُ: لَوْ صَلَّى الْفَجْرُ ثُمَّ شَكَّ: هَلْ طَلَعَ الْفَجْرُ أَوْ لَا؟ لَزِمَتْهُ الْإِعَادَةُ، وَلَهُ أَنْ يُؤَمَّ فِيهَا مَنْ لَمْ يُصَلِّ، صَحَّحَهُ الشَّارِحُ وَغَيْرُهُ^(٤)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الصَّلَاةِ فِي ذِمَّتِهِ وَوُجُوبُ فِعْلِهَا، أَشْبَهَ مَا لَوْ شَكَّ: هَلْ صَلَّى أَوْ لَا؟.

وَإِذَا صَلَّى مَرِيضٌ بِمِثْلِهِ ظَهْرًا قَبْلَ إِحْرَامِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ حَضَرَ الْإِمَامَ الْجُمُعَةَ، لَمْ تَنْقَلِبْ ظَهْرُهُ نَفْلًا، ذَكَرَ هَذِهِ فِي «الْمُبْدِعِ»^(٥).



(١) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٤/٤١٣ - ٤١٥).

(٢) أحمد (٣/ رقم: ٦٥٤٢) من حديث ابن عمر.

(٣) أخرجه أحمد (٥/ رقم: ١١٥٨٤) وأبو داود (١/ رقم: ٥٧٥) والترمذي (١/ رقم: ٢٢٠)

من حديث أبي سعيد الخدري. قال الترمذي: «حسن».

(٤) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٤/٤١٥) و«المغني» لابن قدامة (٣/٦٩).

(٥) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٢/٨٩).



(فَضَّلَ) فِي مَوْقِفِ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ



(يَصِحُّ بِلاَ بَأْسٍ وَقُوفُ إِمَامٍ وَسَطَ مَأْمُومِينَ) لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «أَنَّ صَلَّيَ بَيْنَ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدَ، وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ^(١).

(وَالسُّنَّةُ وَقُوفُهُ) أَيِ: الْإِمَامِ (مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِمْ) أَيِ: الْمَأْمُومِينَ اثْنَيْنِ فَكَثْرَ، (وَلَوْ بَعْدَ) الْإِمَامِ (عَنْهُمْ) وَيَأْتِي؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ [ب/١٦٢] إِذَا قَامَ [فِي] ^(٢) الصَّلَاةِ تَقَدَّمَ وَقَامَ أَصْحَابُهُ خَلْفَهُ^(٣). وَلِمُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ: «أَنَّ جَابِرًا وَجُبَارًا وَقَفَ أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِهِ وَالْآخَرُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ بِأَيْدِيهِمَا حَتَّى أَقَامَهُمَا خَلْفَهُ»^(٤).
وَالسُّنَّةُ أَيْضًا: تَوَسُّطُهُ الصَّفِّ.

(وَقُرْبُهُ) مِنَ الْمَأْمُومِينَ (أَفْضَلُ) لِفَعْلِهِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ^(٥)، (إِلَّا) إِمَامَ

(١) أحمد (٢/ رقم: ٤٠٠٥).

(٢) في (أ): «إلى».

(٣) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٦٥٩) من حديث أنس بن مالك.

(٤) مسلم (٢/ رقم: ٣٠١٠) وأبو داود (١/ رقم: ٦٣٤).

(٥) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٤٣٨).

(الْعُرَاةُ، فَذَيِّقْ بَيْنَهُمْ (وَسَطًا وَجُوبًا) إِنْ لَمْ يَكُونُوا عُمِيًّا؛ لِئَلَّا يَرَوْا عَوْرَتَهُ.

(وَيَتَجَهَّ: لَا) يَجِبُ وَقُوفُ إِمَامِ الْعُرَاةِ وَسَطًا إِذَا كَانُوا (بِظُلْمَةٍ) لِأَمْنِ رُؤُوسِهِمْ عَوْرَتَهُ، وَصَرَّحَ بِهَذَا الشَّيْخُ مَنْصُورٌ فِي «شَرْحِ الْمُنتَهَى»^(١). (و) إِلَّا امْرَأَةً أَمَّتْ نِسَاءً، فَذَيِّقْ (وَسَطًا) بَيْنَهُنَّ (نَدْبًا) رُوي عَنْ عَائِشَةَ^(٢)، وَرَوَاهُ سَعِيدٌ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ^(٣).

(وَأِنْ تَقَدَّمَ) أَيِ: الْإِمَامَ (مَأْمُومٌ وَلَوْ بِإِحْرَامٍ) بِالصَّلَاةِ، ثُمَّ رَجَعَ الْقَهْقَرَى حَتَّى وَقَفَ مَوْقِفَهُ، (لَمْ تَصَحَّ) الصَّلَاةُ (لَهُ) أَيِ: الْمَأْمُومِ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ فِي اقْتِدَائِهِ بِهِ إِلَى الْاِلْتِفَاتِ فِي صَلَاتِهِ، فَيَسْتَدِيرُ الْقِبْلَةَ عَمْدًا، وَإِلَّا أَدَّى إِلَى مُخَالَفَتِهِ لَهُ فِي أَفْعَالِهِ، وَكِلَاهُمَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ. وَعُلِمَ مِنْهُ: صِحَّةُ صَلَاةِ الْإِمَامِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ.

وَأِنْ جَاءَ غَيْرُهُ فَوَقَفَ فِي مَوْقِفِهِ صَحَّتْ جَمَاعَةٌ، وَكَذَا إِنْ تَقَدَّمَ بَعْدَ إِحْرَامِهِ مَعَ إِمَامِهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَيَتِمُّهَا الْإِمَامُ مُنْفَرِدًا. وَذَكَرَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ وَجْهًا: يُكْرَهُ وَيَصَحُّ مُطْلَقًا، قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: «وَالْمُرَادُ: وَأَمَّا الْاِقْتِدَاءُ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ»^(٤)، انْتَهَى، وَقِيلَ: «تَصَحَّ فِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدِ وَالْجَنَازَةِ وَنَحْوِهَا

(١) «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٥٧٢/١).

(٢) أخرجه عبدالرزاق (٣/ رقم: ٥٠٨٦) وابن أبي شيبة (٣/ رقم: ٤٩٩١) والدارقطني (٢/ رقم: ١٥٠٧)، وصححه النووي في «الخلاصة» (٢/ رقم: ٢٣٥٧).

(٣) لم أفق عليه في «سنن سعيد بن منصور»، وأخرجه عبدالرزاق (٣/ رقم: ٥٠٨٢) وابن أبي شيبة (٣/ رقم: ٤٩٨٨، ٤٩٨٩) والدارقطني (٢/ رقم: ١٥٠٨)، وصححه النووي في «الخلاصة» (٢/ رقم: ٢٣٥٨).

(٤) «الفروع» لابن مفلح (٣/ ٣٧).

لِعُذْرٍ»، اختاره الشيخ تقي الدين وصاحب «الفائق»^(١).

(وَلَا يَضُرُّ تَقْدِيمُ رِجْلِهِ) أَي: المأموم على الإمام، (بِلَا اعْتِمَادٍ عَلَيْهَا. وَيَتَجَهُّ: لَوْ تَقَدَّمَ) المأموم على الإمام (فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ قَهْرًا، ثُمَّ رَجَعَ فَوْرًا، لَا يَضُرُّ) وَهُوَ مُتَّجِهٌ.

(كَمَا) تَصِحُّ صَلَاةُ النَّفْلِ (لَوْ تَقَابَلَا) أَي: الإمام والمأموم في الكعبة، بَأَن كَانَ وَجْهُ الإِمَامِ إِلَى وَجْهِ المَأْمُومِ، (أَوْ تَدَابَرَا فِي الكَعْبَةِ) بَأَن جَعَلَ المَأْمُومُ ظَهْرَهُ إِلَى ظَهْرِ إِمَامِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْتَقِدُ خَطَأَهُ، وَإِنَّمَا قَيَّدْنَاهُ بِالنَّفْلِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْفَرْضَ لَا يَصِحُّ دَاخِلَهَا.

وَالَا تَصِحُّ صَلَاةُ مَأْمُومٍ (إِنْ جَعَلَ ظَهْرَهُ إِلَى وَجْهِ إِمَامِهِ) دَاخِلَ الكَعْبَةِ كَخَارِجِهَا؛ لِتَحَقُّقِ التَّقَدُّمِ، (أَوْ اسْتِدَارَ صَفِّ حَوْلَهَا) أَي: الكعبة، (وَالِإِمَامُ عَنْهَا) أَي: الكعبة (أَبْعَدُ مِمَّنْ) أَي: المأموم الذي (هُوَ فِي غَيْرِ جِهَتِهِ) أَي: الإمام، (وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْجِهَةِ الْمُقَابِلَةِ لِلْإِمَامِ) بَأَن كَانَ فِي الْجِهَةِ الَّتِي عَنْ يَمِينِهِ أَوْ عَنْ شِمَالِهِ، (خِلَافًا لَهُ) أَي: لِصَاحِبِ «الْإِقْنَاعِ» حَيْثُ قَالَ: «وَفِيمَا إِذَا اسْتِدَارَ الصَّفِّ حَوْلَهَا، فَلَا بَأْسَ بِتَقْدِيمِ المَأْمُومِ إِذَا كَانَ فِي الْجِهَةِ الْمُقَابِلَةِ لِلْإِمَامِ فَقَطُّ»^{(٢)(٣)}. قَالَ فِي «المُبْدِعِ»: «فَإِنْ كَانَ المَأْمُومُ أَقْرَبَ فِي جِهَتِهِ مِنْ

(١) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٤/٤١٨).

(٢) «الإقناع» للحجاوي (١/٢٦٢).

(٣) كتب أمامه في حاشية (ب): «فكان على المصنف أن يقول: خلافاً له، أو لهما؛ لأنه ظاهر المنتهى»، لصحة فيما عدا جهته، و«الإقناع» في الجهة المقابلة فقط، فتأمل.



الإمام في جهته جاز، فإن كانا في جهة واحدة بطلت»^(١)، وهذا معنى كلامه في «المنتهى»^(٢) وغيره.

وقال في «الإنصاف»: «إذا استدَار الصفُّ حَوْلَ الكعبة، والإمام منها على ذراعين، والمقابلون له على ذراع، صَحَّتْ صَلَاتُهُمْ، نَصَّ عَلَيْهِ، قَالَ المَجْدُ فِي «شَرْحِهِ»: «لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا»، قَالَ أَبُو المَعَالِي ابْنُ مُنَجِّي: «صَحَّتْ إِجْمَاعًا»، [١/١٦٣] هَذَا إِذَا كَانَ - أَيِ: [التَّقدُّم] ^(٣) - فِي جِهَتَيْنِ، أَمَّا إِنْ كَانَ فِي جِهَةٍ فَلَا يَجُوزُ تَقَدُّمُ المَأْمُومِ عَلَيْهِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ، وَقِيلَ: «تَجُوزُ»، وَهُوَ مِنَ المَفْرَدَاتِ»^(٤)، انْتَهَى كَلَامُ «الْإِنْصَافِ»، فَتَأَمَّلْ.

(أَوْ فِي شِدَّةِ خَوْفٍ إِذَا أَمَكَنْتَ مُتَابِعَتَهُ) أَيِ: الإِمَامِ، فَلَا يَضُرُّ تَقَدُّمُ المَأْمُومِ، نَصَّ عَلَيْهِ؛ لِدُعَاءِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، فَإِنْ لَمْ تُمْكِنْ المُتَابِعَةَ لَمْ يَصَحِّ الاقْتِدَاءُ. (وَالاعْتِبَارُ حَالِ قِيَامٍ فِي تَقَدُّمٍ وَمُسَاوَاةٍ بِمَوْخَرٍ قَدَمٍ، وَهُوَ الْعَقِبُ) كَمَا تَقَدَّمَ فِي تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ. (فَلَوْ اسْتَوَيَا) أَيِ: الإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ (بِعَقِبٍ، وَتَقَدَّمَتْ أَصَابِعُ مَأْمُومٍ) عَنْ أَصَابِعِ إِمَامِهِ، (أَوْ تَقَدَّمَ) المَأْمُومُ (عَلَيْهِ) أَيِ: عَلَى إِمَامِهِ (بِرَأْسِهِ فِي سُجُودٍ، لَمْ يَضُرَّ) اعْتِبَارًا بِالْعَقِبِ.

(وَعَكْسُهُ يَضُرُّ) أَيِ: لَوْ اسْتَوَيَا بِالْأَصَابِعِ، وَتَقَدَّمَ عَقِبُ المَأْمُومِ عَلَى

(١) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٩١/٢).

(٢) «المنتهى» لابن النجار (١١٥/١).

(٣) في (أ): «التقديم»، وليست في «الإنصاف».

(٤) «الإنصاف» للمزداوي (٤١٩/٤).



عَقِبَ الْإِمَامَ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاةُ الْمَأْمُومِ؛ لِتَقَدُّمِهِ عَلَى إِمَامِهِ. (وَفِي جُلُوسِ
الاعْتِبَارِ) فِي التَّقَدُّمِ وَالتَّأَخُّرِ وَالْمُسَاوَاةِ، (بِمَحَلِّ قُعُودٍ وَهُوَ الْأَلْيَةُ) لِأَنَّهَا مَحَلُّ
اسْتِقْرَارِهِ، حَتَّى لَوْ مَدَّ الْمَأْمُومُ رِجْلَيْهِ وَقَدَّمَهُمَا عَلَى الْإِمَامِ لَا يَضُرُّ؛ لِعَدَمِ
اعْتِمَادِهِ عَلَيْهِمَا، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا قَائِمًا وَالْآخَرُ قَاعِدًا، فَلِكُلِّ حُكْمُهُ، فَلَا
يُقَدِّمُ الْقَائِمُ عَقِبَهُ عَلَى مُؤَخَّرِ أَلْيَةِ الْجَالِسِ.

(وَيَقِفُ) مَأْمُومٌ (وَاحِدٌ) رَجُلٌ أَوْ خُنْثَى (عَنْ يَمِينِهِ) أَيِ: الْإِمَامِ؛ لِإِدَارَتِهِ
ﷺ ابْنُ عَبَّاسٍ^(١) وَجَابِرًا^(٢) إِلَى يَمِينِهِ لَمَّا وَقَفَا عَنْ يَسَارِهِ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَإِنْ
كَانَ مَعَ الْإِمَامِ وَالْخُنْثَى رَجُلٌ، وَقَفَ الرَّجُلُ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ، وَالْخُنْثَى عَنْ
يَسَارِهِ أَوْ عَنْ يَمِينِ الرَّجُلِ، وَلَا يَقِفَانِ خَلْفَهُ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ امْرَأَةً، وَإِنْ كَانَ
مَعَهُمْ رَجُلٌ آخَرُ وَقَفَ الثَّلَاثَةُ خَلْفَهُ صَفًّا.

(«وَيُنْدَبُ تَخْلُفُهُ» أَيِ: الْمَأْمُومِ الْوَاحِدِ، (قَلِيلًا) كَنِصْفِ قَدَمٍ فَأَقْلَ،
(قَالَ فِي «الْمُبْدِعِ»^(٣)) أَيِ: بِحَيْثُ لَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مُصَافًا لَهُ. (وَيَتَّجِهْ)
تَفَرِّعًا عَلَى قَوْلِ صَاحِبِ «الْمُبْدِعِ»، وَهُوَ الْمَذْهَبُ.

(فَلَا يَضُرُّ عَدَمُ مُسَاوَاةٍ بِتَأَخُّرِهِ) أَيِ: الْمَأْمُومِ عَنِ الْإِمَامِ قَلِيلًا، (خِلَافًا
لَهُ) أَيِ: لِصَاحِبِ «الْإِقْتَاعِ» فِيمَا قَدْ تَوَهَّمَهُ عِبَارَتُهُ حَيْثُ قَالَ: «وَإِنْ تَقَدَّمَ عَقِبُ
الْمَأْمُومِ عَقِبَ الْإِمَامِ مَعَ تَأَخُّرِ أَصَابِعِهِ عَنْ أَصَابِعِ الْإِمَامِ لَمْ تَصِحَّ، وَكَذَا تَأَخُّرُ

(١) البخاري (١/ رقم: ١٣٨، ٦٩٩، ٨٥٩) ومسلم (١/ ٧٦٣).

(٢) مسلم (١/ ٧٦٣).

(٣) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٢/ ٩١).

عَقِبَ الْمَأْمُومُ^(١)، أَنْتَهَى. لَكِنْ يَرْتَفِعُ التَّوَهُّمُ بِجَعْلِ قَوْلِهِ: «وَكَذَا تَأَخَّرُ...»
إِلْح، مَعْطُوفًا عَلَى قَوْلِهِ قَبْلُ: «فَلَوْ اسْتَوَيْتَا...» إِلْح، فَلْيَتَأَمَّلْ.

و(لَا) يَصِحُّ أَنْ يَقِفَ مَأْمُومٌ (وَاحِدٌ فَأَكْثَرُ) مِنْ وَاحِدٍ (عَنْ يَسَارِهِ) أَيِ:
الإمام (مَعَ خُلُوفٍ يَمِينِهِ) إِنْ صَلَّى رُكْعَةً فَأَكْثَرَ؛ لِأَنَّهُ خَالَفَ مَوْقِفَهُ فَبَطَلَتْ
صَلَاتُهُ؛ لِإِدَارَتِهِ ﷺ ابْنُ عَبَّاسٍ^(٢) وَجَابِرًا^(٣) لَمَّا وَقَفَا عَنْ يَسَارِهِ.

وَعَنْهُ: «تَصِحُّ»، اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيُّ^(٤) وَالْمَوْفَّقُ، قَالَ فِي
«الْفُرُوع»: «وَهِيَ أَظْهَرُ»^(٥). وَفِي «الشَّرْحِ»: «هِيَ الْقِيَاسُ، كَمَا لَوْ كَانَ عَنْ
يَمِينِهِ»^(٦). وَكَوْنُ النَّبِيِّ ﷺ رَدَّ جَابِرًا وَابْنَ عَبَّاسٍ [ب/١٦٣] لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ
الصَّحَّةِ؛ بِدَلِيلِ رَدِّ جَابِرٍ وَجُبَارٍ إِلَى وَرَائِهِ مَعَ صَحَّةِ صَلَاتِهِمَا عَنْ جَانِبَيْهِ.

(ك) مَا لَا تَصِحُّ صَلَاةُ مَأْمُومٍ (وَاحِدٍ خَلْفَهُ) لِأَنَّهُ يَكُونُ فَذًّا.

(وَأِنْ وَقَفَ) مَأْمُومٌ (عَنْ يَسَارِهِ) أَيِ: الإِمَامِ، (أَحْرَمَ) بِالصَّلَاةِ (أَوْ لَا،

(١) «الإقناع» للحجّاي (٢٦٣/١).

(٢) أخرجه البخاري (١/ رقم: ١٣٨، ٦٩٩، ٨٥٩) ومسلم (١/٦٦٣).

(٣) أخرجه مسلم (١/٦٦٣).

(٤) هو: رزق الله بن عبد الوهاب بن عبدالعزيز بن الحارث، أبو محمد التميمي البغدادي المقرئ،
رئيس الحنابلة، قرأ القرآن بالروايات والحديث والفقه والأصول والتفسير والفرائض واللغة
والعربية، وعمّر حتى صار يُقصد من كل جانب، وكان واعظًا مليحَ العبارة، فصيح اللسان،
توفي سنة ثمان وثمانين وأربع مئة. راجع ترجمته في: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى
(٣/ رقم: ٦٨٨) و«تاريخ الإسلام» للذهبي (١٠/٥٩٥).

(٥) انظر: «الفروع» لبرهان الدين بن مفلح (٤٠/٣).

(٦) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٤٢٤/٤).

أَدَارَهُ الْإِمَامُ نَدْبًا مِنْ وَرَائِهِ إِلَى يَمِينِهِ ، مَعَ بَقَاءِ تَحْرِيمَتِهِ (أَي: الْإِمَامِ وَلَا عَمَلٍ) كَثِيرٌ ، فَإِنْ عَمِلَ فِي إِدَارَتِهِ عَمَلًا كَثِيرًا بَطَلَتْ تَحْرِيمَتُهُ .

(فَإِنْ جَاءَ) مَأْمُومٌ (آخِرُ) فَوْقًا ، أَي: الْجَائِي وَالَّذِي قَبْلَهُ خَلْفُهُ ، أَصَابَا السُّنَّةَ . (و) إِنْ لَمْ يَتَّفَعَا خَلْفَهُ ، (أَدَارَهُمَا) الْإِمَامُ (خَلْفَهُ) لِحَدِيثِ جَابِرٍ قَالَ: «قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي ، فَجِئْتُ فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ ، فَأَخَذَ بِيَدِي فَأَدَارَنِي فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ ، ثُمَّ جَاءَ جُبَارُ بْنُ صَخْرٍ فَقَامَ عَنْ يَسَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَخَذَ بِأَيْدِينَا جَمِيعًا فَدَفَعَنَا حَتَّى أَقَامَنَا خَلْفَهُ» ، رَوَاهُ: مُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ (١) .

(فَإِنْ شَقَّ) عَلَيْهِ أَوْ عَلَيْهِمَا الْإِدَارَةُ ، (تَقَدَّمَ) الْإِمَامُ (عَنْهُمَا) لِيَصِيرَا خَلْفَهُ وَيُصِيبُوا السُّنَّةَ .

(وَإِنْ أَمَّ) رَجُلٌ (رَجُلًا وَصَبِيًّا ، سُنَّ وَتُوقِفَ رَجُلٌ يَمِينًا) أَي: يَمِينِ الْإِمَامِ ، (وَصَبِيًّا شِمَالًا) أَي: عَنْ يَسَارِهِ .

(و) إِنْ أَمَّ رَجُلٌ (رَجُلًا وَامْرَأَةً ، فَ) يَقِفُ الـ (رَجُلُ يَمِينًا وَ) تَقِفُ الـ (امْرَأَةُ خَلْفًا) أَي: خَلْفَ الْإِمَامِ ؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِ وَبِأُمَّهِ ، قَالَ: فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ ، وَأَقَامَ الْمَرْأَةَ خَلْفَنَا» ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢) .

(وَمَنْ صَلَّى وَلَوْ نَفْلًا يَسَارَ إِمَامٍ مَعَ خُلُوِّ يَمِينِهِ وَلَوْ كَانَ وَرَاءَهُ صَفٌّ ، أَوْ فَذًا وَلَوْ امْرَأَةً خَلْفَ امْرَأَةٍ رُكْعَةً كَامِلَةً ، لَمْ تَصَحَّ صَلَاتُهُ) خِلَافًا لِأَبِي مُحَمَّدٍ

(١) مسلم (٢/ رقم: ٣٠١٠) وأبو داود (١/ رقم: ٦٣٤) .

(٢) مسلم (١/ رقم: ٦٦٠) .

التَّمِيمِيَّ وَالْمَوْفِقِ وَالشَّارِحِ وَصَاحِبِ «الْفُرُوعِ»^(١)، كَمَا تَقَدَّمَ قَرِيبًا.

(و) إِنْ رَكَعَ فَذَا لِعُذْرِ كَخَوْفِ قَوْتِ الرَّكْعَةِ، ثُمَّ دَخَلَ الصَّفَّ (قَبْلَ سُجُودِ
الإِمَامِ صَحَّتْ، (أَوْ) رَكَعَ فَذَا لِعُذْرِ ثُمَّ (وَقَفَ مَعَهُ آخِرُ قَبْلَ سُجُودِ الإِمَامِ
صَحَّتْ) صَلَاتُهُ، وَلَوْ بَعْدَ رَفْعِهِ مِنَ الرُّكُوعِ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرَةَ - وَاسْمُهُ
نُفَيْعٌ - رَكَعَ دُونَ الصَّفِّ، ثُمَّ مَشَى حَتَّى دَخَلَ الصَّفَّ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ:
«زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلَا تَعُدْ»، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٢)، وَفَعَلَهُ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ^(٣)، وَابْنُ
مَسْعُودٍ^(٤)، وَكَمَا لَوْ أَدْرَكَ مَعَهُ الرُّكُوعَ.

(و) إِنْ رَكَعَ وَرَفَعَ فَذَا، ثُمَّ دَخَلَ الصَّفَّ، أَوْ وَقَفَ مَعَهُ آخِرُ (لِغَيْرِ عُذْرٍ)
بِأَنَّ لَا يَخَافُ قَوْتِ الرَّكْعَةِ، (فَلَا) تَصِحُّ؛ لِأَنَّ الرُّخْصَةَ وَرَدَتْ فِي الْمَعْدُورِ،
فَلَا يَلْحَقُ بِهِ غَيْرُهُ، وَقَدَّمَ فِي «الْكَافِي»: «تَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْمَوْقِفَ لَا يَخْتَلِفُ
[بِخِيفَةِ الْفَوَاتِ]^(٥) وَعَدَمِهِ»^(٦).

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ مَنْ رَكَعَ فَذَا إِنْ كَانَ لِعُذْرٍ، صَحَّتْ صَلَاتُهُ إِذَا دَخَلَ فِي
الصَّفِّ أَوْ وَقَفَ مَعَهُ آخِرُ قَبْلَ سُجُودِ الإِمَامِ، وَلَوْ بِقُدْرٍ رَفْعِهِ مِنَ الرُّكُوعِ، وَإِلَّا
فَلَا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ قَبْلَ رَفْعِهِ مِنَ الرُّكُوعِ وَقَبْلَ سُجُودِ الإِمَامِ.

(١) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٤٠/٣).

(٢) البخاري (١/ رقم: ٧٨٣).

(٣) أخرجه مالك (٥/ رقم: ٥٦٩) وعبد الرزاق (٢/ رقم: ٣٣٨٠) وابن أبي شيبة (٢/ رقم: ٢٦٣٩).

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٢/ ٣٣٨١) وابن المنذر في «الأوسط» (٤/ رقم: ١٩٩٠).

(٥) في (ب): «بفوات».

(٦) «الکافي» لابن قدامة (١/ ٤٣٢).



(وَأِنْ بَطَلَتْ صَلَاةُ أَحَدِ اثْنَيْنِ صَفًّا) بِأَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمَا غَيْرُهُمَا، وَسَبَقَ أَحَدُهُمَا الْحَدَثَ وَنَحْوُهُ، (تَقَدَّمَ الْآخَرُ) الَّذِي لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ (إِلَى يَمِينِهِ) أَيِ: الْإِمَامِ، (أَوْ) إِلَى (صَفِّ) آخَرَ إِنْ كَانَ حَدِرًا مِنْ أَنْ يَكُونَ فَذَا إِنْ أَمَكْنَهُ، (أَوْ جَاءَ) مَأْمُومٌ (آخَرُ) فَوَقَفَ يُصَلِّي مَعَهُ، صَحَّتْ [١/١٦٤] صَلَاتُهُمَا.

(وَالَا) بِأَنْ لَمْ يُمْكِنَهُ التَّقَدُّمُ، وَلَمْ يَأْتِ مَنْ يَقِفُ مَعَهُ، (نَوَى الْمَفَارَقَةَ) لِلْعُذْرِ، وَأَتَمَّهَا مُتَنَفِّدًا وَالَا بَطَلَتْ. (وَيَتَّحُهُ) صِحَّةُ نِيَّةِ الْمَفَارَقَةِ (فِي غَيْرِ) رَكْعَةٍ (أُولَى) مِنَ الْ(جُمُعَةِ)؛ إِذِ الْجُمُعَةُ لَا تُذْرَكُ إِلَّا بِرَكْعَةٍ.

(و) إِنْ بَطَلَتْ صَلَاةُ أَحَدِ اثْنَيْنِ صَفًّا (بِ) الرُّكْعَةِ الْ(ثَانِيَةِ) مِنَ الْ(جُمُعَةِ)، أَوْ زُحِمَ فِيهَا) أَيِ: فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْجُمُعَةِ (فَأُخْرِجَ مِنَ الصَّفِّ وَبَقِيَ فَذَا)، فَإِنَّهُ (يُنَوِي الْمَفَارَقَةَ) لِلْإِمَامِ لِلْعُذْرِ، (وَيُتِمُّهَا جُمُعَةً)؛ لِأَنَّهُ أَدْرَكَ مِنْهَا رَكْعَةً مَعَ الْإِمَامِ. (وَإِنْ) أَقَامَ عَلَى مُتَابَعَةِ إِمَامِهِ وَلَمْ يُفَارِقْهُ (وَأَتَمَّهَا) مَعَهُ (جُمُعَةً) فَذَا، (صَحَّتْ جُمُعَتُهُ) فِي وَجْهِ، قَدَّمَهُ فِي «الرَّعَايَةِ»^(١)، وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْإِفْتَاءِ»^(٢)؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ لَا تُقْضَى، فَاعْتَمَرَ فِيهَا ذَلِكَ، وَصَحَّحَ فِي «تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ» عَدَمَ الصَّحَّةِ، ذَكَرَهُ فِي «الْجُمُعَةِ»^(٣)، وَهُوَ ظَاهِرُ «الْمُنْتَهَى»^(٤) وَغَيْرِهِ؛ لِعُمُومِ مَا تَقَدَّمَ.

(وَمَنْ) أَرَادَ الصَّلَاةَ، وَقَدْ أُقِيمَتِ الصُّفُوفُ، فَإِنْ (وَجَدَ فُرْجَةً) بِضَمٍّ

(١) انظر: «تصحيح الفروع» للمزداوي (١٩٤/٢).

(٢) «الإفتاء» للحجاوي (٢٦٣/١).

(٣) «تصحيح الفروع» للمزداوي (١٩٤/٣).

(٤) «منتهى الإرادات» لابن النجار (١١٦/١).

الْفَاءِ وَفَتْحِهَا، أَيْ: خَلَّاهُ فِي صَفٍّ وَلَوْ بَعِيدَةً، وَقَفَّ فِيهَا، وَيُكْرَهُ مَشْيُهُ إِلَيْهَا عَرْضًا. (أَوْ) وَجَدَ (الصَّفَّ غَيْرَ مَرْصُوصٍ، وَقَفَّ فِيهِ) نَصًّا^(١)؛ لِحَدِيثٍ: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الَّذِينَ يُسَوُّونَ الصُّفُوفَ»^(٢).

(وَكْرَهُ مَشْيُهُ عَرْضًا بَيْنَ يَدَيْ مَأْمُومِينَ) لِحَدِيثٍ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي...» الْحَدِيثُ^(٣)، وَتَقَدَّمَ. وَلَعَلَّ عَدَمَ التَّحْرِيمِ هُنَا إِمَّا لِأَنَّ سُتْرَةَ الْإِمَامِ سُتْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ، أَوْ لِلْحَاجَةِ.

(وَالَا) أَيْ: وَإِنْ لَمْ يَجِدْ فُرْجَةً، وَوَجَدَ الصَّفَّ مَرْصُوصًا، (فَ) يَقِفُ (عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ) إِنْ أَمَكَّنَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مَوْقِفُ الْوَاحِدِ، (فَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ) الْوُقُوفُ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ، (نَبَّهَ بِنَحْوِ كَلَامٍ) كَنَحْنَحَةِ (أَوْ إِشَارَةٍ مَنْ يَقُومُ مَعَهُ) صَفًّا، لِيَتِمَّكَنَ مِنَ الْإِقْتِدَاءِ، (وَيَتَّبِعُهُ وَجُوبًا) أَيْ: يَلْزِمُ الْمُتَّبِعُ أَنْ يَتَأَخَّرَ لِيَقِفَ مَعَهُ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ. (وَكْرَهُ) تَنَبُّهُهُ (بِجَذْبِهِ) نَصًّا^(٤)؛ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، (وَلَوْ) كَانَ مَنْ يُنَبِّهُهُ بِجَذْبِهِ (عَبْدَهُ) أَوْ ابْنَهُ كَأَجْنَبِيٍّ، وَلَمْ يَحْرُمَ، بَلْ صَحَّحَ فِي «الْمُغْنِي» جَوَازَهُ لِدَعَاءِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، كَسُجُودٍ عَلَى ظَهْرِ إِنْسَانٍ أَوْ قَدَمِهِ لِزِحَامٍ^(٥).

(١) «مختصر ابن تميم» (٣٢١/٢).

(٢) أخرجه أحمد (١١/ رقم: ١٥٠١٩، ٢٥٢٢٦، ٢٥٩٠٧) وابن ماجه (٢/ رقم: ٩٩٥) وابن

خزيمة (٣/ رقم: ١٥٥٠). وأعله أبو حاتم بالإرسال كما في «العلل» (٢/ رقم: ٤١٥).

(٣) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٥١٠) ومسلم (١/ رقم: ٥٠٧).

(٤) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن منصور الكوسج (١/ رقم: ٢٥٦).

(٥) «المغني» لابن قدامة (٥٦/٣).



(وَيَتَّجِهُ: وَلَا يَفُوتُهُ) أَي: التَّابِعَ (ثَوَابٌ صَفٌّ كَانَ فِيهِ) لِإِعَانَتِهِ غَيْرُهُ عَلَى بَرٍّ وَتَقْوَى .

(وَإِنْ أَمَّ رَجُلٌ امْرَأَةً فَتَقِفْ (خَلْفَهُ) لِحَدِيثِ أَنَسٍ: «أَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِبَطْعَامٍ صَنَعَتْهُ، فَأَكَلَ ثُمَّ قَالَ: قُومُوا لِأُصْلِيِّ لَكُمْ. فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ قَدْ اسْوَدَّ لَطُولِ اللَّبَثِ فَضَحَّيْتُهِ بِمَاءٍ، فَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقُمْتُ أَنَا وَالْيَتِيمُ وَرَاءَهُ، وَقَامَتِ الْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا، فَصَلَّى لَنَا رَكَعَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفَ»، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَهَ^(١). (وَإِنْ وَقَفَتْ) امْرَأَةٌ (بِجَانِبِهِ) أَي: الإِمَامِ، رَجُلًا كَانَ أَوْ خُنْثَى، (فَكَرَجُلٍ) فَإِنْ وَقَفَ عَنْ يَمِينِهِ صَحَّ، لَا عَنْ يَسَارِهِ مَعَ خُلُوِّ يَمِينِهِ.

(وَيَتَّجِهُ: لَا يَصِحُّ وُقُوفُهَا) أَي: الْمَرْأَةُ (خَلْفَ خُنْثَى (خِلَافًا لَهَا) أَي: لِلْإِفْتِنَاعِ) وَ«الْمُنْتَهَى»^(٢)؛ (لِاحْتِمَالِ كَوْنِهِ) أَي: الْخُنْثَى (امْرَأَةً، وَلَا وُقُوفَهُ) أَي: الْخُنْثَى (خَلْفَ رَجُلٍ؛ لِاحْتِمَالِ [١٦٤/ب] كَوْنِهِ) أَي: الْخُنْثَى (رَجُلًا). وَهَذَا مِنْ أَصَحِّ التَّوَاجِيهِ وَأَجْرَاهَا عَلَى الْقَوَاعِدِ، وَهُوَ صَرِيحُ «الْمُنْتَهَى»^(٣) وَغَيْرِهِ.

(وَإِنْ وَقَفَ الْخُنْثَى صَفًّا) لَمْ تَصَحَّ صَلَاتُهُمْ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ رَجُلًا وَالبَاقِي نِسَاءً، وَلَا تَصَحُّ صَلَاةُ رَجُلٍ لَيْسَ مَعَهُ إِلَّا امْرَأَةٌ. (وَيَتَّجِهُ: أَوْ) وَقَفُوا صَفًّا (وَمَعَهُمْ رَجُلٌ فَقَطْ، لَمْ تَصَحَّ صَلَاتُهُمْ) أَي:

(١) البخاري (١/ رقم: ٣٨٠) ومسلم (١/ رقم: ٦٥٨) وأبو داود (١/ رقم: ٦١٢) والترمذي

(١/ رقم: ٢٣٤) والنسائي (٢/ رقم: ٨١٣).

(٢) «الإفناع» للحجاوي (١/ ٢٦٤) و«منتهى الإرادات» لابن النجار (١/ ١١٦).

(٣) «منتهى الإرادات» لابن النجار (١/ ١١٦).

الجميع ، أَمَّا عَدَمُ صِحَّةِ صَلَاةِ الرَّجُلِ الَّذِي مَعَهُمْ فَوَاضِحٌ ؛ لِاحْتِمَالِ كَوْنِهِمْ نِسَاءً ، وَأَمَّا عَدَمُ صِحَّةِ صَلَاتِهِمْ فَلِأَنَّ وُجُودَ الرَّجُلِ كَعَدَمِهِ ؛ لِإِطْلَانِ صَلَاتِهِ ، فَيَصِيرُونَ صَفًّا ، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ .

وَقَوْلُهُ: «فَقَطُّ» أَي: لَا إِنْ وَقَفَ مَعَ الْخَنَائِي رَجُلَانِ فَأَكْثَرُ ، فَإِنَّ صَلَاةَ الْجَمِيعِ صَحِيحَةٌ ، وَأَمَّا لَوْ وَقَفَ مَعَ الْخَنَائِي رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ ، فَصَلَاةُ الْمَرْأَةِ صَحِيحَةٌ لَا غَيْرَهَا ، فَتَأْمَلُ .

(وَإِنْ وَقَفَتِ امْرَأَةٌ بِصَفِّ رِجَالٍ ، كُرِهَ لَهَا) ذَلِكَ وَصَحَّتْ صَلَاتُهَا ، كَمَا لَوْ وَقَفَتْ بِغَيْرِ صَفٍّ ، وَالْأَمْرُ بِتَأْخِيرِهَا لَا يَقْتَضِي الْفَسَادَ مَعَ عَدَمِهِ . (وَلَا تَبْطُلُ صَلَاةُ مَنْ يَلِيهَا) مِنَ الرِّجَالِ ، (وَ) لَا صَلَاةُ مَنْ (خَلَفَهَا) أَي: مِنْهُمْ ، كَوُفُوفِهَا فِي غَيْرِ صَلَاةٍ .

(وَصَفِّ تَامٍّ مِنْ نِسَاءٍ لَا يَمْنَعُ اقْتِدَاءَ مَنْ خَلَفَهُنَّ مِنْ رِجَالٍ) لِمَا تَقَدَّمَ .

(وَسُنَّ أَنْ يُقَدَّمَ) لِلْيَلِيِّ الْإِمَامَ (مِنْ أَنْوَاعٍ) مَأْمُومِينَ: رِجَالٌ (أَحْرَارٌ بِالْغُنُونِ) الْأَفْضَلُ فَالْأَفْضَلُ ، (فَعَبِيدٌ) بِالْغُنُونِ (الْأَفْضَلُ فَالْأَفْضَلُ) لِحَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: [يَلِينِي] ^(١) مِنْكُمْ أُولُو الْأَحْلَامِ وَالنُّهَى ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٢) .

(وَيَتَّبِعُهُ: فَإِنْ اسْتَوَيَا) فِي صِفَةٍ (فَ) يُقَدَّمُ (أَسَنُّ) وَهُوَ مُتَّبَعُهُ .

(١) في «سنن أبي داود»: «اليليني» . ولعل المؤلف تخفف بحذف اللام ؛ لاشتهار الحديث .

(٢) أبو داود (١/ رقم: ٦٧٤) . قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٣/ رقم: ٦٧٨):

«سند صحيح على شرط الشيخين» .



(فَصِيَانٌ) أَحْرَارُ الْأَفْضَلُ فَلَا فُضْلَ ، (فِنِسَاءُ كَذَلِكَ) أَي: الْبَالِغَاتُ الْأَحْرَارُ ، ثُمَّ الْأَرْقَاءُ ، ثُمَّ غَيْرُ الْبَالِغَاتِ الْأَحْرَارُ ، ثُمَّ الْأَرْقَاءُ الْفُضْلَى فَالْفُضْلَى ، وَقَدَّمَ الصِّيَانُ عَلَى النِّسَاءِ لِفُضْلِهِمْ عَلَيْهِنَّ بِالذُّكُورِيَّةِ ، وَلِحَدِيثِ أَنَسٍ السَّابِقِ ^(١) .

(فَمَنْ انْفَرَدَتْ) مِنَ النِّسَاءِ عَنِ الصِّفِّ وَصَلَّتْ وَحْدَهَا (إِذْنٌ) أَي: مَعَ وُجُودِ مَنْ يُصَافُهَا مِنَ النِّسَاءِ (لَمْ تَصِحَّ ، كَذَا قَالَ فِي «الْمُبْدِعِ» ^(٢)) وَفِيهِ نَظَرٌ . (و) قَالَ (فِي «الكَافِي» : «تَصِحُّ» ^(٣)) وَالَّذِي حَكَى فِيهِ الْخِلَافَ فِي «الْإِنْصَافِ» هُوَ مَا إِذَا أَمَّتْ امْرَأَةٌ امْرَأَةً فَأَكْثَرَ ، وَوَقَفَتْ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ خَلْفَهَا مُنْفَرِدَةً ، فَقَالَ : «صَحَّحَ الْمُصَنِّفُ - يَعْنِي: الْمُؤَفَّقُ - فِي «الكَافِي» الصَّحَّةَ ، وَقَطَعَ بِهِ فِي «الْمُغْنِي» وَ«الشَّرْحِ» ، وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ: لَا تَصِحُّ» ^(٤) ، انْتَهَى مُلَخَّصًا .

فَإِذَا وَقَفَتْ الْمَرْأَةُ خَلْفَ الرَّجُلِ أَوْ خَلْفَ صَفِّ الرِّجَالِ ، فَظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمُ الصَّحَّةَ ، حَتَّى وَلَوْ مَعَ وُجُودِ امْرَأَةٍ أُخْرَى فَأَكْثَرَ ، وَلَمْ يَحْكُ فِي «الْإِنْصَافِ» فِي ذَلِكَ خِلَافًا عَنِ «الكَافِي» ، فَفِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ نَظَرٌ وَاصِحٌّ .

و(لَا) يَصِحُّ وَقُوفُ الْ(خَنَائِي صَفًّا ، خِلَافًا لَهُ) أَي: «لِلْإِقْنَاعِ» ، حَيْثُ قَالَ: «ثُمَّ صِيَانٌ كَذَلِكَ ، ثُمَّ خَنَائِي» ^(٥) . قَالَ فِي «شَرْحِهِ»: «هَكَذَا فِي

(١) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٣٨٠) ومسلم (١/ رقم: ٦٥٨) وأبو داود (١/ رقم: ٦١٢)

والترمذي (١/ رقم: ٢٣٤) والنسائي (٢/ رقم: ٨١٣) .

(٢) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٢/ ٩٤) .

(٣) «الكافي» لابن قدامة (١/ ٤٣٤) .

(٤) «الإنصاف» للمزداوي (٤/ ٤٦٣) .

(٥) «الإقناع» للحجاوي (١/ ٢٦٤) .

«المُقْنَع» ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونُوا رِجَالًا ، وَهَذَا إِنْ قُلْنَا: يَصِحُّ وَقُوفُ الْخَنَائِي صَفًّا ، وَفِي «الْمُنْتَهَى»: «وَإِنْ وَقَفَ الْخَنَائِي صَفًّا لَمْ تَصَحَّ»^(١) ، انْتَهَى . وَتَقَدَّمَ عَنِ الْمُصَنِّفِ نَظِيرُ مَا فِي «الْمُنْتَهَى» . [١/١٦٥]

وَلَوْ قِيلَ: «إِنَّ مُرَادَهُمْ أَنَّ الْخَنَائِي مُقَدَّمُونَ عَلَى النِّسَاءِ فِي الْمَرْتَبَةِ حَيْثُ صَحَّتْ صَلَاتُهُمْ ، بِأَنْ وَقَفَ مَعَهُمْ رَجُلَانِ فَكَثُرُ» لَمْ يَتَّعِدْ ، وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنََّّهُمْ يَقِفُونَ وَحْدَهُمْ ، فَلْيَتَأَمَّلْ .

(و) يُقَدَّمُ (مِنْ جَنَائِزٍ إِلَى أَمَامٍ) فِي صَلَاةٍ (وَالِى قِبْلَةٍ فِي قَبْرِ حَيْثُ جَازَ) دَفْنُ أَكْثَرٍ مِنْ مَيِّتٍ فِيهِ: (حُرٌّ بَالِغٌ ، فَعَبْدٌ) بَالِغٌ ، (فَصَبِيٌّ) حُرٌّ ، ثُمَّ عَبْدٌ ، (فَخُنْتَى) حُرٌّ بَالِغٌ ، ثُمَّ عَبْدٌ ، ثُمَّ حُرٌّ لَمْ يَبْلُغْ ، ثُمَّ عَبْدٌ كَذَلِكَ ، (فَامْرَأَةٌ كَذَلِكَ) لِمَا تَقَدَّمَ .

(وَمَنْ لَمْ يَقِفْ مَعَهُ) فِي صَفِّهِ (إِلَّا كَافِرٌ) فَقَدْ ؛ لِأَنَّ صَلَاةَ الْكَافِرِ غَيْرُ صَحِيحَةٍ ، (أَوْ) لَمْ يَقِفْ مَعَهُ إِلَّا (امْرَأَةٌ أَوْ خُنْتَى) وَهُوَ ذَكَرٌ = فَقَدْ ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ أَهْلِ الْوُقُوفِ .

(أَوْ) لَمْ يَقِفْ مَعَهُ إِلَّا (مَنْ يَعْلَمُ حَدَثَهُ أَوْ نَجَاسَتَهُ) أَيُّ: حَدَثَ نَفْسِهِ أَوْ نَجَاسَتَهَا ، وَكَذَا لَوْ عَلِمَهُمَا الْمُصَافُّ لَهُ ، (أَوْ) لَمْ يَقِفْ مَعَهُ إِلَّا (مَجْنُونٌ) فَقَدْ مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّ وُجُودَهُمْ كَعَدَمِهِمْ ، وَكَذَا سَائِرُ مَنْ لَا تَصَحُّ صَلَاتُهُ . (أَوْ) لَمْ يَقِفْ مَعَ رَجُلٍ (فِي فَرَضٍ) إِلَّا (صَبِيٌّ ، فَقَدْ) بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ ، أَيُّ: فَرَدٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا

(١) «كشاف القناع» للبهوتي (٣/٢٢٥) .



تَصِحُّ إِمَامَتُهُ بِالرَّجُلِ فِي الْفَرَضِ ، فَلَا تَصِحُّ مُصَافَتُهُ لَهُ .

(وَتَصِحُّ مُصَافَتُهُ (إِنْ وَقَفَ) مَعَهُ (مُتَنَفِّلًا) بِالْغُ ، (أَوْ مَنْ لَا يَصِحُّ أَنْ
يَوْمَهُ كَأَمِّي ، وَأَخْرَسَ ، وَفَاسِقٍ ، وَعَاجِزٍ عَنْ رُكْنٍ أَوْ شَرْطٍ) وَمَجْهُولٍ حَدَّثَهُ أَوْ
نَجَّاسُهُ .



(فَضَّلَ) فِي الْاِقْتِدَاءِ



(بَصَحُ اقْتِدَاءٍ مَنْ يُمَكِّنُهُ) الْاِقْتِدَاءُ بِإِمَامِهِ، أَي: مُتَابَعَتُهُ، (وَلَوْ) كَانَ (بَيْنَهُ) أَي: الْمُقْتَدِي (وَبَيْنَ إِمَامِهِ فَوْقَ ثَلَاثِ مِئَةِ ذِرَاعٍ) جَزَمَ بِهِ أَبُو الْحُسَيْنِ وَغَيْرُهُ، وَذَكَرَهُ الْمَجْدُ فِي «شَرْحِهِ» الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ^(١). (وَلَوْ لَمْ تَتَّصِلْ صُفُوفٌ) عُرْفًا. قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «فَإِنْ كَانَا فِي الْمَسْجِدِ، فَلَا يُشْتَرَطُ اتِّصَالُ الصُّفُوفِ بِلَا خِلَافٍ، قَالَهُ الْآمِدِيُّ، وَحَكَاهُ الْمَجْدُ إِجْمَاعًا»^(٢).

(فَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ مَسْجِدٍ، أَوْ كَانَ مَأْمُومٌ وَخَدَهُ خَارِجُهُ) أَي: الْمَسْجِدِ، (شُرِطَ عَدَمُ حَائِلٍ) أَي: مَانِعٍ - كَنَهْرٍ وَطَرِيقٍ - يَكُونُ (بَيْنَهُمَا) أَي: بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ. قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: «لَوْ وَقَفَ قَوْمٌ فِي طَرِيقٍ وَرَاءَ الْمَسْجِدِ، وَبَيْنَ أَيْدِيهِمْ مِنَ الْمَسْجِدِ أَوْ غَيْرِهِ مَا يُمَكِّنُهُمُ الْاِقْتِدَاءُ فِيهِ، وَلَا ضَرُورَةُ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُمْ عَلَى الْمَشْهُورِ»^(٣)، انْتَهَى.

(و) شُرِطَ أَيْضًا مَعَ عَدَمِ الْحَائِلِ (أَنْ يَرَى) الْمَأْمُومُ (الْإِمَامَ، أَوْ) يَرَى

(١) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٤/٤٤٦).

(٢) «الإنصاف» للمرداوي (٤/٤٤٦).

(٣) «شرح الخرقى» للزركشي (٢/١٠٣).



الْمَأْمُومُ (مَنْ وَرَاءَهُ) أَيِ: الْإِمَامِ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ لِنِسَاءٍ كُنَّ يُصَلِّينَ فِي حُجْرَتِهَا: «لَا تُصَلِّينَ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ، فَإِنَّكُنَّ دُونَهُ فِي حِجَابٍ»^(١). وَلَا تَنْتَهُ لَا يُمَكِّنُهُ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ فِي الْعَالِبِ.

وَتَكْفِي الرُّؤْيُ (وَلَوْ) كَانَتْ (فِي بَعْضِهَا) أَيِ: الصَّلَاةِ، كَحَالِ الْقِيَامِ وَالرُّكُوعِ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ وَجِدَارُ الْحُجْرَةِ قَصِيرٌ، فَرَأَى النَّاسُ شَخْصَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَامَ أَنَسٌ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ...» الْحَدِيثُ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٢). وَالظَّاهِرُ أَنَّهُمْ كَانُوا يَرَوْنَهُ فِي حَالِ قِيَامِهِ فَقَطْ. (أَوْ) كَانَتْ الرُّؤْيُ (مِنْ شُبَّالٍ) لِمَكْنِهِ إِذَنْ مِنْ مُتَابَعَتِهِ، فَلَا يُكْتَفَى إِذَنْ بِسَمَاعِ التَّكْبِيرِ.

(وَلَا يَضُرُّ حَائِلٌ ظَلَمَةٌ وَعَمَى) وَكَانَ الْمَأْمُومُ يَرَى لَوْلَا ذَلِكَ، فَيَصِحُّ اقْتِدَاؤُهُ حَيْثُ أَمَكَّنَتْهُ الْمُتَابَعَةُ.

(وَإِنْ كَانَا) [١٦٥/ب] أَيِ: الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ (بِهِ) أَيِ: فِي الْمَسْجِدِ، (فَلَا) يُشْتَرَطُ عَدَمُ الْحَائِلِ وَلَا الرُّؤْيُ، (وَكَفَى سَمَاعٌ) (التَّكْبِيرِ) لِأَنَّهُمْ فِي مَوْضِعِ الْجَمَاعَةِ، وَيُمْكِنُهُمُ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ بِسَمَاعِ التَّكْبِيرِ، أَشَبَّهُ الْمُشَاهَدَةَ.

(وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا) أَيِ: الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ (نَهْزٌ تَجْرِي فِيهِ) (السُّفْنُ) لَمْ تَصَحَّ، فَإِنْ لَمْ تَجْرَ فِيهِ صَحَّتْ. (قَالَ أَبُو الْمَعَالِي: «فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ»^(٣)) وَأَمَّا

(١) أخرجه البيهقي (٦/ رقم: ٥٣١١). قال الطريفي في «التحجيل» (ص ٩٠): «إسناده لا يصح».

(٢) البخاري (١/ رقم: ٧٢٩).

(٣) انظر: «النكت والفوائد السنية» لابن مفلح (١/ ١٩٩).

لَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا نَهْرٌ، وَهُمَا فِي الْمَسْجِدِ فَتَصَحَّ، فَلَا يُمْنَعُ الْإِقْتِدَاءُ؛ لِأَنَّ الْمَسْجِدَ مُعَدُّ لِلِاجْتِمَاعِ، كَمَا لَوْ كَانَا فِي سَطْحِ الْمَسْجِدِ وَلَا دَرَجَةَ هُنَاكَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ «الْمُنْتَهَى»^(١) وَصَرِيحٌ مَا تَقَدَّمَ.

(أَوْ) كَانَ بَيْنَهُمَا (طَرِيقٌ، وَلَمْ تَتَّصِلْ بِهِ) الـ(صُّفُوفِ) عُرْفًا (حَيْثُ صَحَّتْ) تِلْكَ الصَّلَاةُ (فِيهِ) أَيِ: الطَّرِيقِ، (كَ) صَلَاةِ (جِنَازَةٍ وَ) صَلَاةِ (كُسُوفٍ وَ) صَلَاةِ (جُمُعَةٍ) وَاسْتِسْقَاءٍ لِلضَّرُورَةِ، لَمْ تَصَحَّ؛ لِلْآثَارِ. فَإِنْ اتَّصَلَتِ الصُّفُوفُ حَيْثُ صَحَّتْ فِيهِ صَحَّتْ، (أَوْ كَانَا) أَيِ: الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ (فِي غَيْرِ شِدَّةِ خَوْفٍ بِسَفِينَتَيْنِ) أَيِ: الْإِمَامُ بِسَفِينَةٍ وَالْمَأْمُومُ فِي أُخْرَى (غَيْرِ مَقْرُوتَيْنِ، لَمْ تَصَحَّ) الصَّلَاةُ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ طَرِيقٌ، وَلَيْسَتْ الصُّفُوفُ مُتَّصِلَةً، وَفِي شِدَّةِ الْخَوْفِ لَا يُمْنَعُ ذَلِكَ الْإِقْتِدَاءُ لِلْحَاجَةِ، فَتَصَحَّ الصَّلَاةُ.

﴿تَمَتُّةٌ: أَلْحَقَ الْأَمْدِيُّ النَّارَ وَالْبِرَّ بِالنَّهْرِ، وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي فِي الشُّوْكِ وَالنَّارِ، وَأَلْحَقَ فِي «الْمُبْهَجِ» النَّارَ وَالسَّبْعَ بِالنَّهْرِ»^(٢).

(وَكُرِّهَ عَلُوُّ إِمَامٍ عَنْ مَأْمُومٍ [ذِرَاعًا]^(٣) فَأَكْثَرَ) مِنْ ذِرَاعٍ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ حُذَيْفَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمَّ الرَّجُلُ الْقَوْمَ فَلَا يَقُومَنَّ فِي مَكَانٍ أَرْفَعَ مِنْ مَكَانِهِمْ»^(٤). وَرَوَى الدَّارِقُطَنِيُّ مَعْنَاهُ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ^(٥). وَتَصَحَّ

(١) «منتهى الإرادات» لابن النجار (١١٧/١).

(٢) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٤٤٩/٤).

(٣) كذا في «غاية المنتهى» لمريمي (٢٢٦/١)، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «(ذراع)».

(٤) أبو داود (١/ رقم: ٥٩٨). قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٥٤٤): «ضعيف».

(٥) الدارقطني (٢/ رقم: ١٨٨٢) من حديث أبي مسعود الأنصاري. وحسنه الألباني في=



الصَّلَاةُ، وَلَوْ كَانَ أَعْلَى مِنْهُمْ كَثِيرًا؛ لِأَنَّ النَّهْيَ لَا يَعُودُ إِلَى خَلَلٍ فِي الصَّلَاةِ، وَلِحَدِيثِ سَهْلِ: «أَنَّهُ ﷺ صَلَّى عَلَى الْمِنْبَرِ، ثُمَّ نَزَلَ الْقَهْقَرَى فَسَجَدَ وَسَجَدَ مَعَهُ النَّاسُ، ثُمَّ عَادَ حَتَّى فَرَّغَ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّمَا فَعَلْتُ هَذَا لِتَأْتُمُوا بِي، وَلِتَعْلَمُوا صَلَاتِي»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١). وَلِهَذَا اخْتَارَ ابْنُ الزَّاغُونِيِّ: لَا يُكْرَهُ لِمَنْ أَرَادَ التَّعْلِيمَ، وَهِيَ رِوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ، وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ عَدَمَ الْكَرَاهَةِ مُطْلَقًا، وَهِيَ رِوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ أَيْضًا^(٢).

(وَلَا بَأْسَ بِعُلُوِّ مَأْمُومٍ) عَلَى إِمَامِهِ، وَلَوْ كَثِيرًا نَصًّا^(٣)، كَمَا لَوْ صَلَّى خَلْفَ الْإِمَامِ عَلَى سَطْحِ الْمَسْجِدِ؛ لِمَا رَوَى الشَّافِعِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّهُ صَلَّى عَلَى ظَهْرِ الْمَسْجِدِ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ»^(٤)، وَرَوَاهُ سَعِيدٌ عَنْ أَنَسٍ^(٥).

(وَلَا تَبْطُلُ) الصَّلَاةُ (بِقِطْعِ صَفٍّ مُطْلَقًا) أَي: خَلْفَ الْإِمَامِ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ، (إِلَّا) أَنْ يَكُونَ قِطْعُهُ (عَنْ يَسَارِهِ) أَي: الْإِمَامِ (إِذَا بَعْدَ) الْمُتَقِطْعِ (بِقَدْرِ مَقَامِ ثَلَاثَةِ رِجَالٍ) قَالَهُ ابْنُ حَامِدٍ، وَجَزَمَ بِهِ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى»^(٦). وَمَحَلُّ ذَلِكَ: إِذَا كَانَ الْإِمَامُ فِي الْوَسْطِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْإِمَامُ مُتَقَدِّمًا فَلَا يَضُرُّ.

= «صحيح سنن أبي داود» (١٥٠/٣ - ١٥١).

(١) البخاري (٢/ رقم: ٩١٧) ومسلم (١/ رقم: ٥٤٤).

(٢) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٤/ ٤٥٣ - ٤٥٤).

(٣) «الفروع» لابن مفلح (٣/ ٥٥).

(٤) الشافعي في «مسنده» (١/ رقم: ٢١٢).

(٥) لم أقف عليه في «سنن سعيد بن منصور»، وأخرجه الشافعي في «مسنده» (١/ رقم: ٢٤٩).

وعبدالرزاق (٣/ رقم: ٤٨٨٧) وابن أبي شيبة (٤/ رقم: ٦٢١٤).

(٦) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٤/ ٤٢٤).



(وَيَتَجَّهُ: أَنَّ الْمُرَادَ) بِبُطْلَانِ الصَّلَاةِ فِي حَالِ قَطْعِ الصَّفِّ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ بِقَدْرِ مَقَامِ ثَلَاثَةِ رِجَالٍ: (مَا لَمْ تُنَوِّ مُفَارَقَةً) فَلَوْ نَوَّى الْمَأْمُومُ الْمُفَارَقَةَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ صَحَّتْ صَلَاتُهُ. وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ لَغَيْرِ ضَرُورَةٍ. وَلَعَلَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ وَصَلَ الصَّفِّ أَوْ الْإِنْتِقَالَ إِلَى غَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ عَمَلٍ كَثِيرٍ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي نَظَائِرِهِ.

(و) يَتَجَّهُ أَيْضًا: (أَنَّهُ مَنْ بَعُدَ [١/١٦٦] عَنِ الصَّفِّ) خَلْفَ الْإِمَامِ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ (قَدَرَ ذَلِكَ) أَيُّ: مَقَامِ ثَلَاثَةِ رِجَالٍ، (فَقُدَّ) فَلَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ، وَهُوَ غَيْرُ مُتَجِّهِ؛ إِذْ قَوْلُهُمْ: «وَلَا بَأْسَ بِقَطْعِ الصَّفِّ خَلْفَ الْإِمَامِ وَعَنْ يَمِينِهِ» شَامِلٌ لِلْوَاحِدِ وَالْجَمَاعَةِ.

(وَيُبَاحُ اتِّخَاذُ مُحَرَّابٍ) نَصًّا، وَقِيلَ: «يُسْتَحَبُّ»، أَوْ مَأً إِلَيْهِ أَحْمَدُ^(١)، وَاخْتَارَهُ الْأَجَرِيُّ وَابْنُ عَقِيلٍ؛ لِيَسْتَدِلَّ بِهِ الْجَاهِلُ، لَكِنْ قَالَ الْحَسَنُ: «الطَّائِفُ فِي الْمَسْجِدِ أَحَدُهُ النَّاسُ»^(٢)، وَكَانَ أَحْمَدُ يَكْرَهُ كُلَّ مُحَدَّثٍ^(٣).

(وَتُكْرَهُ صَلَاةُ) الـ (إِمَامٍ فِيهِ) أَيُّ: الْمِحْرَابِ، وَهُوَ الطَّائِفُ، (بِلَا حَاجَةٍ) كَصِيقِ الْمَسْجِدِ، وَكَثْرَةِ الْجَمْعِ، وَمَحَلُّ الْكَرَاهَةِ: (إِنْ مَنَعَ مَأْمُومًا مُشَاهَدَتَهُ) أَيُّ: الْإِمَامِ، رُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ^(٤) وَغَيْرِهِ^(٥)؛ لِأَنَّهُ يَسْتَتِرُ عَنْ بَعْضِ

(١) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن منصور الكوسج (١/ رقم: ٢٤٨).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) انظر: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/ ١٦٤) و«المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٢/ ١٠٠).

(٤) أخرجه البزار (٥/ رقم: ١٥٧٧) وابن أبي شيبه (٣/ رقم: ٤٧٣٥)، وصححه الألباني في

«سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١/ ٦٤١ - ٦٤٢).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبه (٢/ رقم: ٤٧٢٧) عن علي بن أبي طالب.



الْمَأْمُومِينَ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ حِجَابٌ . وَلَا يُكْرَهُ سُجُودُ الْإِمَامِ فِي الْمِحْرَابِ إِذَا كَانَ وَقِافًا خَارِجَهُ ، (بَلْ يَقِفُ) الْإِمَامُ (عَنْ يَمِينِ) الـ (مِحْرَابِ) إِذَا كَانَ الْمَسْجِدُ وَاسِعًا نَصًّا^(١) ؛ لِتَمَيُّزِ جَانِبِ الْيَمِينِ .

(وَكُرِّهَ لَهُ) أَيِ: الْإِمَامِ (لَا لِمَأْمُومٍ تَطَوُّعُهُ بِلَا حَاجَةٍ) كَضِيْقِ الْمَسْجِدِ (بَعْدَ) صَلَاةٍ (مَكْتُوبَةٍ مَوْضِعَهَا) أَيِ: الْمَكْتُوبَةِ نَصًّا^(٢) ؛ لِحَدِيثِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ مَرْفُوعًا: «لَا يُصَلِّيَنَّ الْإِمَامُ فِي مَقَامِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الْمَكْتُوبَةُ حَتَّى يَتَنَحَّى عَنْهُ» ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣) . وَلِأَنَّ فِي تَحْوِيلِهِ إِعْلَامًا بِأَنَّهُ قَدْ صَلَّى ، فَلَا يُنْتَظَرُ .

(و) كُرِّهَ (مُكْنَهُ) أَيِ: الْإِمَامِ (كَثِيرًا) بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ (مُسْتَقْبَلِ الْقِبْلَةِ ، وَلَيْسَ ثُمَّ) بِفَتْحِ الْمُثَلَّثَةِ ، أَيِ: هُنَاكَ (نِسَاءً) لِحَدِيثِ عَائِشَةَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا سَلَّمَ لَمْ يَقْعُدْ إِلَّا مِقْدَارَ مَا يَقُولُ: اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ ، وَمِنْكَ السَّلَامُ ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ» ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٤) .

(فَإِنْ كُنَّ) أَيِ: النِّسَاءُ هُنَاكَ ، (سُنَّ لَهُ) أَيِ: الْإِمَامِ (وَلِمَأْمُومٍ أَنْ يُبْثُوا) فِي أَمَاكِنِهِمْ (بِقَدْرِ مَا يَرَوْنَ انْصِرَافَهُنَّ) لِأَنَّهُ ﷺ وَأَصْحَابَهُ كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ ، قَالَ الزُّهْرِيُّ: «فَتَرَى - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - لِكَيْ يَنْقُذَ مِنْ يَنْصَرِفُ مِنَ النِّسَاءِ» ، رَوَاهُ

(١) «مختصر ابن تيميم» (٣٢٨/٢) .

(٢) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن منصور الكوسج (١/ رقم: ٢٣١) .

(٣) أبو داود (١/ رقم: ٦١٦) . قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٣/ رقم: ٦٢٩) .

(٤) مسلم (١/ رقم: ٥٩٢) .

الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ^(١). وَلِأَنَّ الْإِخْلَالَ بِذَلِكَ يُفْضِي إِلَى اخْتِلَاطِ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ.

(وَسَنَّ لَهُنَّ) أَيُّ: لِلنِّسَاءِ أَنْ يَنْصَرِفْنَ (عَقَبَ سَلَامٌ إِمَامًا، وَ) سَنَّ (لِلْمَأْمُومِ) أَنْ لَا يَنْصَرِفَ إِلَّا (بَعْدَ انْصِرَافِ إِمَامٍ اسْتَقْبَلَهُ وَلَمْ يُطَلِّ الْجُلُوسَ) لِلْخَبَرِ^(٢)، فَإِنْ لَمْ يَسْتَقْبَلِ الْإِمَامُ الْمَأْمُومَ أَوْ أَطَالَ الْإِمَامُ الْجُلُوسَ انْصَرَفَ الْمَأْمُومُ، قَالَ فِي «شَرْحِ الْمُنتَهَى»: «يُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَنْصَرِفَ الْمَأْمُومُ قَبْلَ إِمَامِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَسْبِقُونِي بِالْإِنْصِرَافِ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٣)»^(٤).

(وَيَنْحَرِفُ إِمَامًا) اسْتِحْبَابًا بَعْدَ صَلَاتِهِ إِلَى مَأْمُومٍ؛ لِحَدِيثِ سَمُرَةَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ»، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٥). (جِهَةً قَصْدَهُ) أَيُّ: الْإِمَامُ؛ لِأَنَّهُ أَسْهَلُ عَلَيْهِ، (وَالْإِلَّا) بِأَنْ لَمْ يَقْصِدْ جِهَةً (فَ) يَنْحَرِفُ (عَنْ يَمِينِهِ) أَيُّ: الْإِمَامُ (فَتَلِي يَسَارُهُ الْقِبْلَةَ) تَمَيِّزًا لِجَانِبِ الْيَمِينِ.

(وَكُرِّهَ وَقُوفُ مَأْمُومٍ بَيْنَ سَوَارٍ تَقْطَعُ الصُّفُوفَ عُرْفًا) أَيُّ: مَا يُعَدُّ قَطْعًا فِي الْعُرْفِ؛ لِقَوْلِ أَنَسٍ: «كُنَّا نَتَّقِي هَذَا عَلَى عَهْدِهِ ﷺ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ^(٦)، وَإِسْنَادُهُ ثِقَاتٌ. قَالَ أَحْمَدُ: «لِأَنَّهُ يَنْقَطِعُ الصَّفُّ»^(٧). فَإِنْ كَانَ

(١) البخاري (١/ رقم: ٨٤٩).

(٢) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٤٢٦) من حديث أنس.

(٣) مسلم (١/ رقم: ٤٢٦) من حديث أنس.

(٤) «معونة أولي النهى» لابن النجار (٢/ ٤٠٠).

(٥) البخاري (١/ رقم: ٨٤٥).

(٦) أحمد (٥/ رقم: ١٢٥٣٣) وأبو داود (١/ رقم: ٦٧٣).

(٧) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن منصور الكوسج (١/ رقم: ٢٥٨).

الصَّفِّ صَغِيرًا قَدَرَ مَا بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ ، لَمْ يُكْرَهُ الْوُقُوفُ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ الصَّفَّ لَا يَنْقَطِعُ بِذَلِكَ ، وَعَنْهُ : «لَا يُكْرَهُ كَقَطْعِ الْمِنْبَرِ»^(١).

وَمَحَلُّ الْخِلَافِ : إِذَا لَمْ تَكُنْ حَاجَةً ، فَإِنْ [١٦٦/ب] كَانَ ثُمَّ حَاجَةً لَمْ يُكْرَهُ الْوُقُوفُ بَيْنَهُمَا . وَلَا يُكْرَهُ لِلْإِمَامِ الْوُقُوفُ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ ثُمَّ صَفٌّ يَفْطَعُ .

(و) كُرِهَ (اتِّخَاذُهُ) أَيِ : الْمَأْمُومِ (بِمَسْجِدٍ مَكَانًا لَا يُصَلِّي فَرَضُهُ إِلَّا بِهِ) لِنَهْيِهِ ﷺ عَنْ إِيْطَانِ الْمَكَانِ كإِيْطَانِ الْبَعِيرِ^(٢) ، وَقَالَ الْمَرْوُذِيُّ : «كَانَ أَحْمَدُ لَا يُؤْطِنُ الْأَمَاكِنَ ، وَيَكْرَهُ إِيْطَانَهَا»^(٣) . وَظَاهِرُهُ : وَلَوْ كَانَتْ فَاضِلَةً .

وَالَا) يُكْرَهُ لِدِ الْمَأْمُومِ أَنْ يَتَّخِذَ بِمَسْجِدٍ مَكَانًا لَا يُصَلِّي (نَفْلَهُ) إِلَّا بِهِ ؛ لِأَنَّ سَلَمَةَ كَانَ يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَ الْأُسْطُوَانَةِ الَّتِي عِنْدَ الْمُصْحَفِ ، وَقَالَ : «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَهَا» ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤) .

(وَحَرَمَ بِنَاءَ مَسْجِدٍ يُرَادُ بِهِ الضَّرَرُ لِمَسْجِدٍ يَقْرُبُهُ ، فَيُهْدَمُ) مَا بُنِيَ ضَرَرًا وَجُوبًا ؛ لِحَدِيثِ : «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»^(٥) . فَإِنْ لَمْ يَقْصَدْ بِهِ الضَّرَرُ جَازَ وَإِنْ قَرَّبَ ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : «لَا ، وَيُهْدَمُ» ، وَقَالَهُ فِيمَا بَيْنِي جَوَارَ جَامِعِ

(١) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١٠٢/٢) .


(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ رقم: ٥٠١٦) وأحمد (٦/ رقم: ١٥٧٧٢) وأبو داود (١/ رقم: ٨٥٨) وابن ماجه (٢/ رقم: ١٤٢٩) والنسائي (٢/ رقم: ١١٢١) ، وفي إسناده تميم بن محمود ، قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ رقم: ٢٠٢٧) : «في حديثه نظر» .

(٣) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٥٩/٣) .

(٤) البخاري (١/ رقم: ٥٠٢) ومسلم (١/ رقم: ٥٠٩) .

(٥) أخرجه ابن ماجه (٣/ رقم: ٢٣٤٠) وعبدالله بن أحمد في «زوائد المسند» (١٠/ رقم: ٢٣٢٢٣) من حديث عبادة بن الصامت . وصححه الألباني بمجموع طرقه في «إرواء الغليل» (٣/ رقم: ٨٩٦) .



بَنِي أُمِّيَّة^(١)، وَصَحَّحَهُ فِي «تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ»^(٢). وَظَاهِرُهُ كَ«الْمُنْتَهَى»^(٣): أَنَّهُ إِذَا بَعْدَ يَجُوزُ وَلَوْ قُصِدَ بِهِ الضَّرَرُ لِغَيْرِهِ، وَاللَّهُ  أَعْلَمُ.

(وَيَتَجَهُّ: وَلَا يَصِحُّ وَقْفٌ) مَسْجِدٍ أُرِيدَ بِهِ الضَّرَرُ، وَلَا وَقْفٌ عَلَيْهِ، وَلَوْ قِيلَ بِصَحَّةِ الْوَقْفِ وَأَنَّهُ يُبَاعُ وَيُصْرَفُ ثَمَنُهُ فِي مَسْجِدٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لَمْ يَبْعُدْ، لَكِنْ لَمْ أَرَهُ صَرِيحًا فِي كَلَامِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَكُرِّهَ حُضُورَ مَسْجِدٍ وَ) حُضُورُ (جَمَاعَةٍ لَا كِلَ نَحْوِ بَصَلٍ) وَثُومٍ نِسَيْنٍ، (أَوْ فُجَلٍ) وَكُرَّاثٍ، وَنَحْوُهُ شَارِبٌ كَثِيرٌ ثُنَيْنٍ^(٤)؛ لِلْخَبَرِ^(٥)، وَلِلْإِذَائِهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ بِالْمَسْجِدِ أَحَدٌ؛ لِتَأْذِي الْمَلَائِكَةِ^(٦). وَيُسْتَحَبُّ إِخْرَاجُهُ (حَتَّى يَذْهَبَ رِيحُهُ) بِنَحْوِ سَوَاكٍ، وَأَكْلٍ مَا يَغْلِبُ عَلَيْهِ كَقَرْنُفُلٍ. (وَكَذَا) يُكْرَهُ حُضُورُ مَسْجِدٍ وَجَمَاعَةٍ لِمَنْ بِهِ بَخَرٌ وَصَنَّانٌ، وَجَزَارٍ لَهُ رَائِحَةٌ مُنْتَنَةٌ) لِتَأْذِي مَنْ حَوْلَهُ بِذَلِكَ.

❁ فَإِنَّدَةً: «يَقْطَعُ الرَّائِحَةُ الْكَرْبَهَةَ السَّدَابُ وَالسُّعْدُ»، قَالَهُ بَعْضُ الْأَطْبَاءِ^(٧)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَيُمْنَعُ أَبْرَصٌ وَمَجْذُومٌ يَتَأَذَّى بِهِ) مَا مِنْ حُضُورِ مَسْجِدٍ وَجَمَاعَةٍ، (فَلَا

(١) «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ١٠٩).

(٢) «تصحیح الفروع» للمرداوي (٥٧/٣).

(٣) «منتهى الإرادات» لابن النجار (١١٨/١).

(٤) هو التبغ، كما في «تكملة المعاجم العربية» لدوزي (٢٤/٢).

(٥) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٨٥٣) ومسلم (١/ رقم: ٥٦١) من حديث ابن عمر.

(٦) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٨٥٤) ومسلم (١/ رقم: ٥٦٤) واللفظ له.

(٧) انظر: «المعتمد في الأدوية المفردة» للتركمانی (ص ١٦٠ - ١٦١، ١٦٤).



يَحِلُّ لِمَجْدُومٍ مُخَالَطَةُ صَاحِبِهِ بِلَا إِذْنِهِ) أَيِ: الصَّحِيحِ ، فَإِنْ رَضِيَ الصَّحِيحُ بِمُخَالَطَتِهِ فَلَا بَأْسَ ؛ لِحَدِيثِ: «لَا عَدْوَى»^(١). (وَعَلَى وَلِيِّ أَمْرٍ مَنَعُهُ) أَيِ: الْمَجْدُومِ مِنْ مُخَالَطَةِ الْأَصْحَاءِ ؛ لِحَدِيثِ: «فَرَّ مِنَ الْمَجْدُومِ فَرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ»^(٢).

❖ فَائِدَةٌ: جَمَعَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ بَيْنَ حَدِيثِ «لَا عَدْوَى» وَحَدِيثِ «فَرَّ مِنَ الْمَجْدُومِ» بِجُمُوعٍ فِي الْقَلْبِ مِنْهَا شَيْءٌ ، وَأَحْسَنُ مَا رَأَيْتُهُ مَا أَفَادَهُ الْعَلَامَةُ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّ حَدِيثَ «لَا عَدْوَى» هُوَ الْمَعْمُولُ بِهِ وَالْمَعُولُ عَلَيْهِ ، وَحَدِيثُ «فَرَّ مِنَ الْمَجْدُومِ» وَنَحْوُهُ فِيهِ النَّهْيُ عَنْ مُخَالَطَتِهِ ؛ لِئَلَّا يَكُونَ قَدَرُ اللَّهِ عَلَى الْمُخْتَلِطِ بِهِ مِثْلَ دَائِهِ ، فَإِذَا أَصَابَهُ ظَنٌّ أَنَّهُ مِنَ الْعَدْوَى ، فَرَبَّمَا نَسَبَ لَهَا تَأْثِيرًا^(٣) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَمِنَ الْأَدَبِ وَضَعُ إِمَامٍ نَعْلَهُ عَنْ يَسَارِهِ) فِي حَالِ صَلَاتِهِ إِكْرَامًا لِجَهَةِ يَمِينِهِ ، (و) وَضَعُ (مَأْمُومٍ) نَعْلَهُ (بَيْنَ يَدَيْهِ) أَيِ: قُدَّامَهُ ؛ (لِئَلَّا يُؤْذِيَ غَيْرَهُ) وَيُسْتَحَبُّ تَفْقُّدُهُ عِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ ، وَالْأُولَى تَنَاوُلُهُ بِيَسَارِهِ ، وَتَقَدَّمَ.

(تَنْبِيْهُ: شُرُوطُ قُدْوَةِ عَشْرَةٍ):

أَحَدُهَا: [١/١٦٧] (عَدَمُ تَقَدُّمِ مَأْمُومٍ) عَلَى إِمَامِهِ .

(و) الثَّانِي: عَدَمُ (تَأَخُّرِهِ) أَيِ: الْمَأْمُومِ عَنْ إِمَامِهِ بِحَيْثُ لَا يَصِيرُ مُصَافًا لَهُ إِذَا كَانَ الْمَأْمُومُ (قَدًّا ، أَوْ) كَانَ الْمَأْمُومُ (عَنْ يَسَارِهِ) أَيِ: الْإِمَامِ (بِشَرْطِهِ)

(١) أخرجه البخاري (٧/ رقم: ٥٧١٧) ومسلم (٢/ رقم: ٢٢٢٠) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه البخاري (٧/ رقم: ٥٧٠٧) من حديث أبي هريرة.

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (١٠/ ١٦٠ - ١٦١ رقم: ٥٧٠٧).



وَهُوَ أَنْ لَا يَخْلَى يَمِينُهُ، وَإِلَّا صَحَّ، وَتَقَدَّمَ.

(و) الثَّالِثُ: (نَبْئُهُ كُلُّ) مِنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ (حَالَهُ) فَلَا بُدَّ أَنْ يَنْوِي
الْإِمَامُ الْإِمَامَةَ، وَالْمَأْمُومُ الْإِفْتِدَاءَ أَوْ الْإِئْتِمَامَ.

(و) الرَّابِعُ: (عِلْمُ مَأْمُومٍ بِانْتِقَالَاتِ إِمَامِهِ) لِيَتِمَكَّنَ مِنَ الْإِفْتِدَاءِ بِهِ،
وَتَقَدَّمَ.

(و) الْخَامِسُ: (مُتَابَعَةُ) مَأْمُومٍ (إِمَامَهُ بِتَحْرِيمَةٍ) أَيُّ: تَكْبِيرَةِ إِحْرَامٍ، بِأَنْ
يُشْرَعَ فِيهَا بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْهَا، فَلَوْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ أَوْ ابْتَدَأَ قَبْلَ إِتِمَامِهِ، لَا تَصِحُّ.

(و) السَّادِسُ: (رُؤْيَاهُ) أَيُّ: الْمَأْمُومِ (لَهُ) أَيُّ: لِإِمَامِهِ، (أَوْ) رُؤْيَاهُ لِمَنْ
وَرَاءَهُ إِنْ كَانَ الْمَأْمُومُ (خَارِجَ) (الْمَسْجِدِ) وَتَقَدَّمَ ذِكْرُهُ أَنْفَاءً.

(و) السَّابِعُ: (عَدَمُ حَاجِزٍ بَيْنَهُمَا مِنْ طَرِيقٍ أَوْ نَهْرٍ) عَلَى مَا مَرَّ تَفْصِيلُهُ.

(و) الثَّامِنُ: (تَوَافُقُ صَلَاتَيْهِمَا اسْمًا فِي فَرْضٍ) كَظْهَرٍ خَلْفَ ظَهْرٍ،
وَمَغْرِبٍ خَلْفَ مَغْرِبٍ، وَلَا يُشْتَرَطُ تَوَافُقُهُمَا آدَاءً وَلَا قِضَاءً كَمَا تَقَدَّمَ، وَفُهُمَ
مِنْ قَوْلِهِ: «فِي فَرْضٍ» أَنَّ ذَلِكَ لَا يُشْتَرَطُ فِي النَّقْلِ، كَنَحْوِ تَرَاوِيحِ خَلْفٍ وَتَرٍ.

(و) التَّاسِعُ: (عَدَمُ اعْتِقَادِ) الْمَأْمُومِ (بُطْلَانِ صَلَاةِ إِمَامِهِ) لِكَوْنِهِ فَاسِقًا أَوْ
مُخْذِلًا، عَلَى مَا مَرَّ.

(و) الْعَاشِرُ: (تَعْيِينُهُ) أَيُّ: الْإِمَامِ، (فَلَا تَصِحُّ خَلْفَ أَحَدِ إِمَامَيْنِ لَا بَعَيْنِهِ،
وَمَرَّتْ) هَذِهِ الشُّرُوطُ كُلُّهَا (مُفْصَلَةً)، فَلِذَا لَمْ نَطِلِ الْكَلَامَ عَلَيْهَا هُنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(فَضَّلَ)



(يُعْذِرُ بِتَرْكِ جُمُعَةٍ وَجَمَاعَةٍ مَرِيضٌ لَيْسَ بِمَسْجِدٍ) لِأَنَّهُ ﷺ لَمَّا مَرِضَ تَخَلَّفَ عَنِ الْمَسْجِدِ، وَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١). فَإِنْ كَانَ بِالْمَسْجِدِ، لَزِمَتْهُ الْجُمُعَةُ وَالْجَمَاعَةُ؛ لِعَدَمِ الْمَشَقَّةِ.

(و) كَذَا (خَائِفٌ حُدُوثَ مَرَضٍ) أَيُّ: لَمْ يَكُنْ فِي الْمَسْجِدِ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمَرِيضِ، لَمَّا رَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَسَّرَ الْعُذْرَ بِالْخَوْفِ وَالْمَرَضِ^(٢). (أَوْ) خَائِفٌ (زِيَادَتِهِ) أَيُّ: الْمَرَضِ، (أَوْ) خَائِفٌ (بُطْءِ بُرءٍ) لِأَنَّهُ مَرِيضٌ.

(وَتَلَزَمُ جُمُعَةٌ لَا جَمَاعَةٌ مَنْ لَمْ يَتَضَرَّرْ بِإِثْنَانِهَا رَاكِبًا أَوْ مَحْمُولًا، أَوْ تَبَرَّعَ أَحَدٌ بِهِ) أَيُّ: بِأَنْ يُرَكِبَهُ أَوْ يَحْمِلَهُ، (أَوْ) تَبَرَّعَ أَحَدٌ (بِقُودِ أَعْمَى لَهَا) أَيُّ: لِلْجُمُعَةِ دُونَ الْجَمَاعَةِ؛ لِتَكَرُّرِهَا، فَتَعْظُمُ الْمَشَقَّةُ أَوْ الْمِنَّةُ. (أَوْ قَدَرَ) عَلَى إِثْنَانِ الْجُمُعَةِ (مِنْ نَفْسِهِ) أَيُّ: بِلَا قَائِدٍ، فَتَلَزِمُهُ الْجُمُعَةُ وَكَذَا الْجَمَاعَةُ، قَالَ فِي «الإِقْتَاعِ» وَ«شَرْحِهِ»: «وَالْعَمَى لَيْسَ عُذْرًا مَعَ الْقُدْرَةِ»^(٣).

(١) البخاري (١/ رقم: ٦٦٤) ومسلم (١/ رقم: ٤١٨) من حديث عائشة.

(٢) أبو داود (١/ رقم: ٥٥٢). قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٥٥١): «ضعيف».

وانظر: «صحيح سنن أبي داود» للألباني (٣/ رقم: ٥٦٠).

(٣) «كشاف القناع» للهيوطي (٢٤٦/٣).



(و) يُعْذَرُ بِتَرْكِ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ مَنْ هُوَ مَمْنُوعٌ مِنْ [فِعْلِهِمَا] ^(١)،
كَالَ (مَحْبُوسٍ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] .

(و) يُعْذَرُ بِتَرْكِ جُمُعَةٍ وَجَمَاعَةٍ (مُدَافِعُ أَحَدِ الْأَخْبَثَيْنِ) أَيِ: الْبُولِ أَوْ
الْعَائِطِ ؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُهُ مِنْ إِكْمَالِ الصَّلَاةِ وَخُشُوعِهَا .

(و) يُعْذَرُ بِتَرْكِ جُمُعَةٍ وَجَمَاعَةٍ (مُحْتَاجٌ لِبَطْعَامٍ) إِذَا كَانَ الطَّعَامُ
(بِحَضْرَتِهِ ، وَلَهُ الشَّبَعُ) نَصًّا ^(٢) ، لِحَبْرِ أَنَسٍ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»: [١٦٧/ب] «وَلَا
تَعْجَلَنَّ حَتَّى تَفْرُغَ مِنْهُ» ^(٣) . وَأَمَّا حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دُعِيَ
إِلَى الصَّلَاةِ وَهُوَ يَحْتَزُّ مِنْ كَتِفِ شَاةٍ ، فَأَكَلَ مِنْهَا وَقَامَ يُصَلِّي» ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٤) .
فَيَحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَيْهِ ، جَمْعًا بَيْنَ الْأَخْبَارِ .

(و) يُعْذَرُ بِتَرْكِ جُمُعَةٍ وَجَمَاعَةٍ (خَائِفٌ ضَيَاعِ مَالِهِ) كَغَلَّةٍ فِي بَيَادِرِهَا ،
وَدَوَابِّ أَنْعَامٍ لَا حَافِظَ لَهَا غَيْرُهُ ، وَنَحْوِهِ . (أَوْ) خَائِفٌ (فَوَاتِهِ) كَالضَّائِعِ يَدُلُّ
عَلَيْهِ ، (أَوْ) خَائِفٌ (تَلَفِهِ) كَخُبْزٍ فِي تَنُورٍ ، وَطَبِيخٍ عَلَى نَارٍ وَنَحْوِهِ .

(و) يُعْذَرُ بِتَرْكِ جُمُعَةٍ وَجَمَاعَةٍ (رَاجٍ وُجُودَ ضَائِعٍ) كَمَنْ ضَاعَ لَهُ كَبْشٌ ،
أَوْ أَبَقَ لَهُ عَبْدٌ ، وَهُوَ يَرْجُو وُجُودَهُ ، أَوْ قَدِمَ بِهِ مِنْ سَفَرٍ إِنْ لَمْ يَقِفْ لِأَخْذِهِ
ضَاعًا ، لَكِنْ (قَالَ الْمَجْدُ) عَبْدُ السَّلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: (وَالْأَفْضَلُ: تَرْكُ مَا يَرْجُو

(١) هذا هو الأليق بالسياق ، وفي (أ) و(ب): «فعلها» .

(٢) «بدائع الفوائد» لابن القيم (٣/٩٥٩ - ٩٦٠) .

(٣) البخاري (١/٦٧٢) ومسلم (١/٥٥٧) .

(٤) البخاري (٧/٥٤٢٢) ومسلم (١/٣٥٥) .

وُجُودُهُ، وَيُصَلِّي) الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ؛ لِأَنَّ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَنْفَى، وَرُبَّمَا (لَا) يَنْفَعُهُ حَذَرُهُ. إِلَّا (مَا يَخَافُ تَلَفَهُ كَخُبْزٍ يَتَنَوَّرُ) فَلَا يَتْرُكُهُ؛ لِأَنَّهُ إِتْلَافٌ مَالٍ، وَهُوَ مِنْهِي عَنْهُ.

(و) يُعْذَرُ بِتَرْكِ جُمُعَةٍ وَجَمَاعَةٍ (خَائِفٌ ضَرَرَ بِمَعِيشَةٍ يَحْتَاجُهَا) بِأَنْ عَاقَبَهُ حُضُورُهُمَا عَنْ فِعْلِ مَا هُوَ مُحْتَاجٌ لِأُجْرَتِهِ أَوْ ثَمَنِهِ، أَوْ كَانَتْ تَنْقُصُ مَعِيشَتَهُ بِالْحُضُورِ، (أَوْ) يَخَافُ ضَرَرًا عَلَى (نَحْوِ بُسْتَانٍ أَفَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءُ) وَإِنْ تَرَكَهُ فَسَدَ، (أَوْ) خَافَ عَلَى (مَالٍ اسْتَوْجَرَ لِحِفْظِهِ، كِنِظَارَةِ بُسْتَانٍ) وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّ الْمَشَقَّةَ اللَّاحِقَةَ بِذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْ بَلِّ الثِّيَابِ بِالْمَطَرِ الَّذِي هُوَ عُذْرٌ بِالِاتِّفَاقِ. وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: «خَوْفُ فَوْتِ الْمَالِ عُذْرٌ فِي تَرْكِ الْجُمُعَةِ إِنْ لَمْ يَتَعَمَّدَ سَبَبُهُ، بَلِّ حَصَلَ اتِّفَاقًا»^(١).

❦ فَائِدَةٌ: قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: «وَالنَّاطِرُ وَالنَّاطُورُ: حَافِظُ الْكَرَمِ [وَالنَّخْلِ]»^(٢)؛ أَعْجَمِيٌّ، الْجَمْعُ: نَظَّارٌ وَنَظْرَاءُ وَنَوَاطِيرُ وَنَظَرَةٌ، وَالْفِعْلُ: النَّظَرُ، وَالنَّظَارَةُ بِالْكَسْرِ»^(٣).

(و) يُعْذَرُ بِتَرْكِ جُمُعَةٍ وَجَمَاعَةٍ (عُرْيَانٌ فِي غَيْرِ عُرَاةٍ) لِمَا يَلْحَقُهُ مِنَ الْخَجَلِ، فَإِنْ كَانُوا عُرَاةً كُلُّهُمْ صَلَّوْا جَمَاعَةً وَجُوبًا، وَتَقَدَّمَ. (أَوْ) وَجَدَ مَا يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ فَقَطَّ) قَالَ الْمُصَنِّفُ: «أَيُّ: إِذَا كَانَ مِنْ ذَوِي الْأَعْرَاضِ أَوْ مِمَّنْ يَسْتَحْيِ،

(١) انظر: «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١٠٥/٢).

(٢) من (ب) و«القاموس المحيط» فقط.

(٣) «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص ٤٨٤ مادة: ن ط ر).

وَالْأَ فَجِبُّ عَلَيْهِ»^(١)، انْتَهَى.

(و) كَذَا يُعَذِّرُ بتركِهِمَا (خَائِفٌ مَوْتِ قَرِيبِهِ) نَصًّا^(٢)، (أَوْ) مَوْتِ رَفِيقِهِ فِي غَيْبِهِ عَنْهُ، (أَوْ) كَانَ يَتَوَلَّى (تَمْرِيضَهُمَا، وَلَيْسَ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ) فِي الْمَوْتِ أَوْ التَّمْرِيضِ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ اسْتَصْرَحَ عَلَى سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ وَهُوَ مُتَّجِهٌ لِلْجُمُعَةِ، فَأَتَاهُ بِالْعَقِيقِ وَتَرَكَ الْجُمُعَةَ^(٣)، قَالَ فِي «الشرح»: «وَلَا نَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا»^(٤).

(أَوْ) خَافَ (عَلَى حَرِيمِهِ) وَهُوَ مَا يَحْمِيهِ وَيُقَاتِلُ عَنْهُ، (وَيَنْجُو: أَوْ) خَافَ عَلَى (مَنْ يَلْزَمُهُ ذُبُّ عَنْهُ) [كَمَالٍ غَيْرِهِ]^(٥)، وَهُوَ مُتَّجِهٌ، (أَوْ) خَافَ عَلَى (نَفْسِهِ؛ مِنْ ضَرَرٍ) كَلِصٍّ وَسَبْعٍ وَسَيَلٍ. أَوْ خَافَ عَلَى حَرِيمِهِ أَوْ مَنْ يَلْزَمُهُ ذُبُّ عَنْهُ (أَوْ) نَفْسِهِ؛ مِنْ (سُلْطَانٍ) ظَالِمٍ وَنَحْوِهِ.

(أَوْ) مِنْ (مُلَازِمَةٍ غَرِيمٍ) لَهُ، (وَلَا شَيْءَ مَعَهُ) يُعْطِيهِ. أَوْ خَافَ حَبْسَهُ بِحَقٍّ لَا وَفَاءَ لَهُ؛ لِأَنَّ حَبْسَ الْمُعْسِرِ ظُلْمٌ، وَكَذَا إِنْ كَانَ الدَّيْنُ مُؤَجَّلًا، وَخَشِيَ أَنْ يُطَالِبَهُ بِهِ قَبْلَ مَحَلِّهِ، وَظَاهِرُهُ: أَنَّهُ إِذَا قَدَّرَ عَلَى أَدَاءِ دَيْنِهِ فَلَا عُذْرَ؛ لِلنَّصِّ.

(أَوْ) خَافَ (فَوَاتِ رُفْقَةٍ بِسَفَرٍ مُبَاحٍ)، سِوَاءِ (أَنْشَاءِ) أَيِ: السَّفَرِ الْمَذْكُورِ

(١) لم أقف عليه.

(٢) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن منصور الكوسج (١/ رقم: ٥٠٢).

(٣) أخرجه البخاري (٥/ رقم: ٣٩٩٠).

(٤) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٤/ ٤٦٨).

(٥) من (ب) فقط.

[١/١٦٨] (أَوْ اسْتَدَامَهُ) ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ ضَرَرًا .

(أَوْ غَلَبَهُ نُعَاسٌ يَخَافُ بِهِ) أَيِ: النُّعَاسِ (فَوْتَهَا) أَيِ: الصَّلَاةِ (بِوَقْتِ) أَيِ: فِي الْوَقْتِ ، (أَوْ) يَخَافُ [بِهِ]^(١) فَوْتَهَا (مَعَ إِمَامٍ) لِأَنَّ رَجُلًا صَلَّى مَعَ مُعَاذٍ ثُمَّ انْفَرَدَ فَصَلَّى وَحْدَهُ عِنْدَ تَطْوِيلِ مُعَاذٍ وَخَوْفِ النُّعَاسِ وَالْمَشَقَّةِ ، فَلَمْ يُكَبِّرْ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ أَخْبَرَهُ^(٢) ، ذَكَرَهُ فِي «الشرح»^(٣) و«المُبدع»^(٤) . وَفِي «المُذْهَبِ» وَ«الْوَجِيزِ»: «يُعْذَرُ فِيهِمَا - [أَيِ]^(٥) الْجُمُعَةُ وَالْجَمَاعَةُ - بِخَوْفِهِ نَقْضِ الْوُضُوءِ بِانْتِظَارِهِمَا» . قَالَ الْمَجْدُ: (وَمُدَافَعَةُ) الـ(نُعَاسِ) وَيُصَلِّي مَعَهُمْ (أَفْضَلُ) ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ نَيْلِ فَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ^(٦) .

(أَوْ) يَخَافُ (أَذَى بِمَطَرٍ أَوْ وَحَلٍ) يَفْتَحِ الْحَاءُ ، وَتَسْكِينُهَا لُغَةٌ رَدِيئَةٌ . (أَوْ) نُلْجِ ، أَوْ جَلِيدٍ ، أَوْ رِيحٍ بَارِدَةٍ بَلِيلَةٍ مُظْلِمَةٍ) لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُنَادِي مُتَادِيهِ فِي اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ [أَوْ]^(٧) الْمَطِيرَةِ فِي السَّفَرِ: صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ» ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٨) ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٩) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ ، وَلَمْ يَقُلْ: «فِي السَّفَرِ» .

(١) من (ب) فقط .

(٢) أخرجه البخاري (٨/ رقم: ٦١٠٦) ومسلم (١/ رقم: ٤٦٥) من حديث جابر . انظر للفائدة:

«فتح الباري» لابن حجر (٢/ ١٩٤) .

(٣) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٤/ ٤٧٠) .

(٤) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٢/ ١٠٥) .

(٥) من (ب) فقط .

(٦) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٤/ ٤٦٩) .

(٧) في (أ): «و» .

(٨) البخاري (١/ رقم: ٦٣٢ ، ٦٦٦) ومسلم (١/ رقم: ٦٩٧) .

(٩) ابن ماجه (٢/ رقم: ٩٣٧) .



إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا، فَالرَّيْحُ الْبَارِدَةُ فِي اللَّيْلَةِ الْمُظْلِمَةِ عُذْرٌ؛ لِأَنَّهَا مَظْنَةُ الْمَطَرِ، وَلَوْ لَمْ تَكُنِ الرَّيْحُ شَدِيدَةً، خِلَافًا لِظَاهِرِ «الْمُقْنَعِ»^(١)، وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي: «أَنَّ كُلَّ مَا أَذْهَبَ الْخُشُوعَ كَالْحَرِّ الْمُرْجِعِ عُذْرٌ»^(٢)، وَلِهَذَا جَعَلَهُ الْأَصْحَابُ كَالْبَرْدِ فِي الْمَنْعِ مِنَ الْحُكْمِ وَالْإِفْتَاءِ.

(أَوْ) يَخَافُ أَذَى بِـ (تَطْوِيلِ إِمَامٍ) لِمَا تَقَدَّمَ قَرِيبًا: أَنَّ رَجُلًا صَلَّى مَعَ مُعَاذٍ، ثُمَّ انْفَرَدَ فَصَلَّى وَحْدَهُ عِنْدَ تَطْوِيلِ مُعَاذٍ، فَلَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ ﷺ حِينَ أَخْبَرَهُ^(٣).

(أَوْ) كَانَ (عَلَيْهِ قَوْلٌ يَرْجُو الْعَفْوَ عَنْهُ) وَلَوْ عَلَى مَالٍ. وَ(لَا) يُعْذَرُ بِتَرْكِ جُمُعَةٍ وَجَمَاعَةٍ (مَنْ عَلَيْهِ حَدٌّ) لِلَّهِ تَعَالَى كَحَدِّ زِنَا وَشُرْبٍ، أَوْ لِأَدَمِيٍّ كَقَذْفٍ، وَجَزَمَ فِي «الْإِقْنَاعِ» بِأَنَّهُ^(٤) عُذْرٌ لِمَنْ يَرْجُو الْعَفْوَ، كَالْقَوْدِ^(٥).

(أَوْ) كَانَ (بِطَرِيقِهِ) إِلَى الْمَسْجِدِ مُنْكَرٌ، (أَوْ) كَانَ بِـ (مَسْجِدِهِ مُنْكَرٌ) كَدُعَاءِ لِبَغَاةٍ، فَلَا يُعْذَرُ بِتَرْكِ جُمُعَةٍ وَلَا جَمَاعَةٍ نَصًّا^(٦)؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ - الَّذِي هُوَ الصَّلَاةُ فِي جَمَاعَةٍ - لِنَفْسِهِ لَا قَضَاءً لِحَقِّ غَيْرِهِ كَالْوَلِيمَةِ؛ لِأَنَّ الْوَلِيمَةَ قَضَاءٌ لِحَقِّ الْغَيْرِ فَلَا تُخْضَرُ مَعَ الْمُنْكَرِ. (وَيُنْكَرُهُ) أَيُّ: يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُنْكَرَ الْمُنْكَرَ

(١) «المقنع» لابن قدامة (ص ٦٣).

(٢) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٦٣/٣).

(٣) أخرجه البخاري (/رقم: ٧٠١) ومسلم (١/ رقم: ٤٦٥) من حديث جابر.

(٤) أي: حد القذف.

(٥) «الإقناع» للحجاوي (٢٦٩/١).

(٦) «الأمر بالمعروف» للخلال (٥٤).



(بِحَسَنِهِ) أَي: بِقَدْرِ مَا يُطِيقُهُ، لِلخَبَرِ^(١) وَتَقَدَّمَ.

وَعُلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ: أَنَّهُ لَا يُعْذَرُ بِتَرْكِ جُمُعَةٍ وَجَمَاعَةٍ مَنْ جَهَلَ الطَّرِيقَ
لِلْمَسْجِدِ إِذَا وَجَدَ مَنْ يَهْدِيهِ، وَلَا أَعْمَى وَجَدَ مَنْ يَقُودُهُ بِمَلِكٍ أَوْ إِجَارَةٍ. «وَفِي
«الْخِلَافِ» وَغَيْرِهِ: «وَيَلْزُمُهُ إِنْ وَجَدَ [مَا يَقُومُ]»^(٢) مَقَامَ الْقَائِدِ، كَمَدِّ الْحَبْلِ إِلَى
مَوْضِعِ الصَّلَاةِ»، ذَكَرَهُ فِي «الْفُرُوعِ»^(٣).

(و) الـ (زَلْزَلَةُ عُذْرٍ عِنْدَ أَبِي الْمَعَالِي) لِأَنَّهَا نَوْعٌ خَوْفٍ^(٤).

(و) مَنْ لَهُ (عَرُوسٌ تُجَلَّى عَلَيْهِ) عَلَى وَجْهِ مُبَاحٍ، فَهُوَ عُذْرٌ (عِنْدَ ابْنِ
عَقِيلٍ) قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» فِي آخِرِ «الْجُمُعَةِ»: «كَذَا قَالَ»^(٥).

(وَيَتَّحُهُ مِنْ كَلَامِهِمْ: وَكَذَا) يُعْذَرُ بِتَرْكِ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ (أَكُلْ نَحْوِ
بَصَلٍ) كَثُومٍ وَكُرَاثٍ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَا يُذْهَبُ رَائِحَتُهُمَا، وَهُوَ مُتَّجَةٌ.

(فَرَجٌ)

(لَا يَنْقُصُ أَجْرُ تَارِكِ) جُمُعَةٍ وَ(جَمَاعَةٍ لِعُذْرِ شَيْئًا).

(وَمَنْ مَرَضَ أَوْ سَافَرَ) سَفَرًا مُبَاحًا، (كَتَبَ اللَّهُ لَهُ مَا كَانَ يَعْمَلُ) مِنْ

(١) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٤٩) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٢) من «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٥٨٩/١) فقط.

(٣) «الفروع» لابن مفلح (٦٦/٣).

(٤) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٦٣/٣).

(٥) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١٩٤/٣).



أَعْمَالِ الْبِرِّ (صَحِيحًا أَوْ مُقِيمًا)؛ لِلْأَخْبَارِ، وَمِنْهَا: حَدِيثُ أَبِي مُوسَى: «إِذَا مَرِضَ [ب/١٦٨] الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ، كُتِبَ لَهُ مَا كَانَ يَعْمَلُ مُقِيمًا صَحِيحًا»^(١). وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَنْ تَوَضَّأَ ثُمَّ رَاحَ فَوَجَدَ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا، أَعْطَاهُ اللَّهُ [مِثْلَ]»^(٢) أَجْرٍ مَنْ صَلَّاهَا وَحَضَرَهَا، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئًا، رَوَاهُ: أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ^(٣).

وَالْمُرَادُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ: مِثْلُ أَجْرِ وَاحِدٍ مِمَّنْ صَلَّاهَا، وَذَكَرَ فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ» فِي الْمُتَخَلَّفِ عَنِ الْجِهَادِ لِعُذْرِ: «لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَجْرِ لَا كُلُّهُ»^(٤)، مَعَ قَوْلِهِ: «مَنْ لَمْ يُصَلِّ قَائِمًا لِعَجْزِهِ، ثَوَابُهُ كَثُوبِهِ قَائِمًا، لَا يَنْقُصُ بِاتِّفَاقِ أَصْحَابِنَا»^(٥). فَفَرَّقَ بَيْنَ مَنْ يَفْعَلُ الْعِبَادَةَ عَلَى قُصُورٍ، وَبَيْنَ مَنْ لَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا. قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: «وَحَدِيثُ: «سَبَقَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالْأَجُورِ»^(٦) يُبَيِّنُ أَنَّ مَنْ فَعَلَ الْخَيْرَ لَيْسَ كَمَنْ عَجَزَ عَنْهُ، وَلَيْسَ مَنْ حَجَّ كَمَنْ عَجَزَ عَنِ الْحَجِّ»^(٧). وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: «مَنْ نَوَى الْخَيْرَ وَفَعَلَ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْهُ كَانَ لَهُ كَأَجْرِ الْفَاعِلِ»، وَاحْتَجَّ بِأَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ^(٨).

(١) أخرجه البخاري (٤/ رقم: ٢٩٩٦).

(٢) من (ب) ومصادر التخریج فقط.

(٣) أحمد (٤/ رقم: ٩٠٦٩) وأبو داود (١/ رقم: ٥٦٥) - واللفظ لهما - والنسائي (٢/ رقم: ٨٦٧).

قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٣/ رقم: ٥٧٣): «صحيح».

(٤) «شرح مسلم» للنووي (٤٢/١٣).

(٥) «شرح مسلم» للنووي (١٤/٦ - ١٥).

(٦) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٨٤٣) و(٨/ رقم: ٦٣٢٩) ومسلم (١/ رقم: ٥٩٥) من حديث

أبي هريرة.

(٧) «المحلى» لابن حزم (٤/ ١٩٣).

(٨) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٢/ ٢٤٤).



(وَمُخَالَطَةُ النَّاسِ) وَتَحَمُّلُ أَذَاهُمْ (أَوَّلَى مِنْ اعْتِزَالِهِمْ)، وَلَكِنْ إِنَّمَا يُخَالِطُهُمْ (مَعَ أَمْنٍ فِتْنَةٍ) وَ(لِ) أَجْلِ (اِكْتِسَابِ فَضَائِلِ دِينِيَّةٍ أَوْ دُنْيَوِيَّةٍ) وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ الْإِمَامِ الْحَمِيدِيِّ^(١):

«لِقَاءُ النَّاسِ لَيْسَ يُفِيدُ شَيْئًا سِوَى الْهَذْيَانِ مِنْ قِيلٍ وَقَالَ
فَأَقْلِلْ مِنْ لِقَاءِ النَّاسِ إِلَّا لِأَخْذِ الْعِلْمِ أَوْ إِصْلَاحِ حَالٍ»^(٢)
و[قَالَ]^(٣) الْبُحْتَرِيُّ^(٤):

«الْجَاهِلَانِ اثْنَانِ مَا بَيْنَ الْوَرَى
مَنْ قَالَ: مَا بِالنَّاسِ عَنِّي مِنْ غَنَى
فَافْطَنَ أَخِي وَإِنْ هُمَا لَمْ يَفْطَنَا
مِنْ جَهْلِهِ، أَوْ قَالَ: بِي عَنْهُمْ غَنَى»^(٥)



(١) هو: محمد بن فتوح بن عبدالله الميوققي الأندلسي، شيخ المحدثين، وصاحب ابن حزم وتلميذه، ارتحل وجاب البلاد، وأخذ عن الكبار كالخطيب البغدادي وابن عبدالبر وابن ماكولا وكريمة المروزية وغيرهم الكثير، من أشهر تصانيفه: «الجمع بين الصحيحين»، وله شعر رصين في المواعظ والأمثال، توفي سنة ثمان وثمانين وأربع مئة. راجع ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢٥/١٩).

(٢) انظر: «الغنية» للقاضي عياض (ص ١٣٧).

(٣) في (ب): «قول».

(٤) هو: الوليد بن عبيد بن يحيى، أبو عبادة الطائي البحتري، الشاعر المشهور صاحب «الديوان» المعروف، وحامل لواء الشعر في زمانه، أخذ عن أبي تمام الطائي، وحكى عنه القاضي المحاملي والمبرد وابن درستويه وجماعة، ولد بمنج، وتوفي بها سنة ثلاث وثمانين ومئتين، وقيل: أربع، وقيل: خمس. راجع ترجمته في: «الأغاني» للأصفهاني (٣٧/٢١) و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٨٤٤/٦).

(٥) انظر: «خلاصة الأثر» للمحبي (٣٨٨/٣).

(بَابُ صَلَاةِ أَهْلِ الْأَعْذَارِ)



جَمْعُ عُذْرٍ، وَهُمْ: الْمَرِيضُ، وَالْمُسَافِرُ، وَالْخَائِفُ، وَمَنْ يَلْحَقُ بِهِمْ.

(يَلْزَمُ فَرَضُ) صَلَاةٍ: (الْمَرِيضُ قَائِمًا) إِجْمَاعًا إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ^(١)، (وَلَوْ) كَانَ (كَرَاجِعٍ أَوْ) كَانَ (مُعْتَمِدًا) فِي قِيَامِهِ عَلَى شَيْءٍ، [(أَوْ) كَانَ (مُسْتَنِدًا) إِلَى شَيْءٍ كَحَائِطٍ]^(٢)، (أَوْ) كَانَ (بِأَجْرَةٍ يَقْدِرُ عَلَيْهَا) لِحَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: «صَلَّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ»، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ^(٣). زَادَ النَّسَائِيُّ: «إِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَمُسْتَلْقِيًا»^(٤)، وَحَدِيثُ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^(٥).

(فَإِنْ عَجَزَ) عَنِ الْقِيَامِ كَذَلِكَ، (أَوْ شَقَّ) عَلَيْهِ الْقِيَامُ (شَدِيدًا لِضَرَرٍ) يَلْحَقُهُ بِهِ، (أَوْ) لِـ(زِيَادَةِ مَرَضٍ، أَوْ) لِـ(بُطْءٍ بُرِّ وَنَحْوِهِ) كَوَهْنٍ بِقِيَامٍ، (فَ) تَلْزَمُهُ الْمَكْتُوبَةُ (قَاعِدًا) لِمَا تَقَدَّمَ، وَفِيَاؤُهُ: وَلَوْ مُعْتَمِدًا أَوْ مُسْتَنِدًا بِأَجْرَةٍ

(١) انظر: «الأوسط» لابن المنذر (٤/٤٣١).

(٢) من (ب) فقط.

(٣) البخاري (٢/١١١٧) وأحمد (٨/٢٠١٣٣) وأبو داود (٢/٩٤٩) وابن

ماجه (٢/١٢٢٣) والترمذي (١/٣٧٢).

(٤) لم أقف عليه عند النسائي.

(٥) أخرجه البخاري (٩/٧٢٨٨) ومسلم (١/١٣٣٧) من حديث أبي هريرة.

يَقْدِرُ عَلَيْهَا.

وَيَقْعُدُ (مُتَرَبِّعًا نَدْبًا) كَمُتَنَفِّلٍ، وَكَيْفَ قَعَدَ جَازَ. (وَيُثْنِي رِجْلَيْهِ فِي رُكُوعٍ
وَسُجُودٍ كَمُتَنَفِّلٍ) وَأَسْقَطَهُ الْقَاضِي بِضَرَرٍ مُتَوَهِّمٍ، وَأَنَّهُ لَوْ تَحَمَّلَ الصَّيَامَ وَالْقِيَامَ
حَتَّى اِزْدَادَ مَرَضُهُ أَثِمَ.

(فَإِنْ عَجَزَ) عَنِ الْقُعُودِ (أَوْ شَقَّ) عَلَيْهِ الْقُعُودُ، (وَلَوْ) كَانَ عَجْزُهُ عَنِ
الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ (بِتَعَدِّيهِ بِضَرْبِ سَاقِهِ) وَنَحْوِهِ كَفَحْذِهِ، كَتَعَدِّي الْحَامِلِ بِضَرْبِ
بَطْنِهَا حَتَّى تُفْسِتَ، (فَ) إِنَّهُ يُصَلِّي (عَلَى جَنْبٍ) لِمَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ عِمْرَانَ.

(و) الصَّلَاةُ عَلَى الْجَنْبِ (الْأَيْمَنِ أَفْضَلُ) مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنْبِ
الْأَيْسَرِ؛ لِحَدِيثِ عَلِيٍّ مَرْفُوعًا: «يُصَلِّي الْمَرِيضُ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ صَلَّيْ
قَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَسْجُدَ أَوْمًا وَجَعَلَ سُجُودَهُ [١/١٦٩] أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِهِ،
فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّي قَاعِدًا صَلَّيْ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، فَإِنْ لَمْ
يَسْتَطِعْ صَلَّيْ مُسْتَلْقِيًا، رِجْلَاهُ مِمَّا يَلِي الْقِبْلَةَ»، رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ^(١).

فَإِنْ صَلَّيْ عَلَى الْأَيْسَرِ، فَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ جَوَازُهُ؛ لِظَاهِرِ خَبَرِ عِمْرَانَ؛
وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ، وَهُوَ حَاصِلٌ، وَقَالَ الْأَمْدِيُّ: «يُكْرَهُ مَعَ قُدْرَتِهِ
عَلَى الْأَيْمَنِ»^(٢).

(وَتُكْرَهُ) صَلَاةُ مَرِيضٍ عَجَزَ عَنِ قِيَامٍ وَقُعُودٍ (عَلَى ظَهْرِهِ وَرِجْلَاهُ لِلْقِبْلَةِ،

(١) الدارقطني (٢/ رقم: ١٧٠٦). قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٥٥٨): «ضعيف».

(٢) انظر: «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١٠٨/٢).



مَعَ قُدْرَتِهِ) أَنْ يُصَلِّيَ (عَلَى جَنْبِهِ) وَتَصَحُّ.

(وَالْأَيُّ: وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ مَرِيضٌ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى جَنْبِهِ، (تَعَيَّنَ) أَنْ يُصَلِّيَ (عَلَى ظَهْرِهِ) وَرَجُلَاهُ إِلَى الْقِبْلَةِ؛ لِحَدِيثِ عَلِيٍّ. (وَيَوْمِي بُرْكَوَعٍ وَسُجُودٍ) عَاجِزٌ عَنْهُمَا مَا أَمَكَّنَهُ نَصًّا^(١)، لِمَا تَقَدَّمَ. (وَيَجْعَلُهُ) أَيُّ: السُّجُودَ (أَخْفَضَ) لِلْخَبَرِ وَلِلتَّمْيِيزِ.

(وَإِنْ سَجَدَ مَنْ لَمْ يُمْكِنَهُ) السُّجُودُ (عَلَى شَيْءٍ رُفِعَ) لَهُ وَانْفَصَلَ عَنِ الْأَرْضِ (كُرْهًا) لَهُ ذَلِكَ لِلِاخْتِلَافِ فِي إِجْزَائِهِ، (وَأَجْزَأَهُ) نَصًّا؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِمَا أَمَكَّنَهُ مِنْهُ، أَشْبَهَ مَا لَوْ أَوْمَأَ. ([قَالَ أَحْمَدُ]^(٢): «الْإِيمَاءُ أَحَبُّ إِلَيَّ) مِنْ رَفْعِ شَيْءٍ يَسْجُدُ عَلَيْهِ، (وَإِنْ رَفَعَ إِلَى وَجْهِهِ شَيْئًا فَسَجَدَ عَلَيْهِ أَجْزَأُهُ»^(٣)) انْتَهَى. وَعِبَارَةُ «الْمُبْدِعِ»: «وَمَنْ عَجَزَ عَنِ السُّجُودِ بِالْجَبْهَةِ سَجَدَ بِمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مَا أَمَكَّنَهُ»^(٤). (وَلَا بَأْسَ بِهِ) أَيُّ: السُّجُودِ (عَلَى [نَحْوِ]^(٥) وَسَادَةِ) بِلَا رَفْعٍ، وَاحْتِجَّ لَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٦) بِفِعْلٍ أُمِّ سَلَمَةَ^(٧) وَابْنِ عَبَّاسٍ^(٨) وَغَيْرِهِمَا^(٩)، وَقَالَ:

(١) «الفروع» لابن مفلح (٦٨/٣).

(٢) من (ب) و«غاية المنتهى» لمرعي الكُرْمِي (٢٢٩/١) فقط.

(٣) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن منصور الكوسج (١/ رقم: ٣١٦).

(٤) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٤٠٢/١).

(٥) من «غاية المنتهى» لمرعي الكُرْمِي (٢٢٩/١) فقط.

(٦) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن منصور الكوسج (١/ رقم: ٣١٦).

(٧) أخرجه الشافعي في «مسنده» (١/ رقم: ١٢٢) وعبدالرزاق (٢/ رقم: ٤١٤٥) وابن أبي شيبة

(٢/ رقم: ٢٨١٧ - ٢٨١٩).

(٨) أخرجه عبدالرزاق (٢/ رقم: ٤١٤٦) وابن أبي شيبة (٢/ رقم: ٢٨١٦) والبيهقي (٤/ رقم:

٣٧٢٥).

(٩) أخرج ابن أبي شيبة (٢/ رقم: ٢٨٢٠) عن أنس.



«نَهَى عَنْهُ ابْنُ مَسْعُودٍ^(١) وَابْنُ عُمَرَ^(٢)»^(٣).

(فَإِنْ عَجَزَ) عَنِ الْإِيمَاءِ بِرَأْسِهِ (أَوْ مَا بَطَرَفِهِ) أَي: عَيْنِهِ، (نَاوِيًا مُسْتَحْضِرًا) تَفْسِيرٌ لَهُ، (لِفَعْلٍ) عِنْدَ إِيْمَائِهِ (بِقَلْبِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِـ «مُسْتَحْضِرًا لِفَعْلٍ» عِنْدَ إِيْمَائِهِ بِهِ.

(وَكَذَا) يَسْتَحْضِرُ (الْقَوْلَ إِنْ عَجَزَ عَنْهُ بِلِسَانِهِ) لِحَدِيثٍ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^(٤)، وَقَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: «وَوَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ: لَا يَلْزَمُ الْإِيْمَاءُ بِطَرَفِهِ»^(٥)، وَصَوَّبَهُ فِي «الْفُرُوعِ» لِعَدَمِ ثُبُوتِهِ. «وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: «لَوْ عَجَزَ عَنِ الْإِيْمَاءِ بِرَأْسِهِ سَقَطَتْ عَنْهُ الصَّلَاةُ، وَلَا يَلْزَمُهُ الْإِيْمَاءُ بِطَرَفِهِ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ»»، قَالَهُ فِي «الْإِنْصَافِ»^(٦).

(يُجَدِّدُ لِكُلِّ فِعْلٍ وَرُكْنٍ قَصْدًا، كَأَسِيرٍ خَائِفٍ) أَنْ يَعْلَمُوا بِصَلَاتِهِ، قَالَ أَحْمَدُ: «لَا بُدَّ مِنْ شَيْءٍ مَعَ عَقْلِهِ»^(٧). (وَلَا تَسْقُطُ) الصَّلَاةُ عَنْ مَرِيضٍ (مَا دَامَ عَقْلُهُ ثَابِتًا) لِقُدْرَتِهِ عَلَى أَنْ يَتَنَوَّى بِقَلْبِهِ مَعَ الْإِيْمَاءِ بِطَرَفِهِ أَوْ دُونَهُ، وَلِعُمُومِ أَدَلَّةِ وَجُوبِ الصَّلَاةِ.

(١) أخرجه عبدالرزاق (٢/ رقم: ٤١٤٤) وابن أبي شيبة (٢/ رقم: ٢٨٤٦) والبيهقي (٤/ رقم: ٣٧٢٢).

(٢) أخرجه مالك (٢/ رقم: ٥٨١) وعبدالرزاق (٢/ رقم: ٤١٣٧) وابن أبي شيبة (٢/ رقم: ٢٨٢٣).

(٣) «الفروع» لابن مفلح (٣/ ٦٩).

(٤) أخرجه البخاري (٩/ رقم: ٧٢٨٨) ومسلم (١/ رقم: ١٣٣٧) من حديث أبي هريرة.

(٥) «الفروع» لابن مفلح (٣/ ٧٠).

(٦) «الإنصاف» للمزداوي (٥/ ١٤).

(٧) «الفروع» لابن مفلح (٣/ ٦٩).



وَقَالَ فِي «الْإِقْتَاعِ»: «قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: «الْأَخَذُ يُجَدِّدُ لِلرُّكُوعِ - أَيْ: وَالرَّفْعِ مِنْهُ وَالْإِعْتِدَالِ عَنْهُ - نِيَّةً؛ لِكَوْنِهِ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، كَمَرِيضٍ لَا يُطِيقُ الْحَرَكَةَ يُجَدِّدُ لِكُلِّ فِعْلٍ وَرُكْنٍ قَصْداً - أَيْ: لِتَمْيِيزِ الْأَفْعَالِ وَالْأَرْكَانِ - كَ«فُلْكَ» فِي الْعَرَبِيَّةِ لِلْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ؛ بِالنِّيَّةِ»^(١)، أَيْ: أَنْ لَفْظَ «فُلْكَ» يَصْلُحُ لِلْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ، وَيَتَمَيَّزُ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ بِالنِّيَّةِ، فَإِذَا أُريدَ الْوَاحِدُ نَوَى الْمُتَكَلِّمُ ذَلِكَ، وَإِذَا أُريدَ الْجَمْعُ نَوَاهُ.

وَقَالَ فِي «الشَّرْحِ»: «فَإِنْ عَجَزَ عَنِ السُّجُودِ وَخَذَهُ رَكَعَ [وَأَوْماً]^(٢) بِالسُّجُودِ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ أَنْ يَحْنِي ظَهْرَهُ حَتَّى رَقَبَتَهُ وَإِنْ تَقَوَّسَ ظَهْرُهُ، فَصَارَ كَالرَّاكِعِ زَادَ فِي الْإِنْحِنَاءِ قَلِيلاً إِذَا رَكَعَ، وَيُقَرَّبُ وَجْهُهُ إِلَى الْأَرْضِ فِي السُّجُودِ حَسَبَ الْإِمْكَانِ»^(٣).

(وَلَا يَنْقُصُ أَجْرُ نَحْوِ مُضْطَجِعٍ) كَمَا سَلَّمَ أَوْ عَلَى [١٦٩/ب] جَنْبٍ (عَنْ أَجْرٍ صَحِيحٍ) صَلَّى قَائِماً؛ لِحَدِيثِ أَبِي مُوسَى: «إِذَا مَرَضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ كُتِبَ لَهُ مَا كَانَ يَعْمَلُ مُقِيماً صَحِيحاً»^(٤).

وَذَكَرَ فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ» فِي الْمُتَخَلِّفِ عَنِ الْجِهَادِ لِعُذْرٍ: «لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَجْرِ لَا كُلُّهُ»^(٥)، مَعَ قَوْلِهِ: «مَنْ لَمْ يُصَلِّ قَائِماً لِعَجْزِهِ، ثَوَابُهُ كَثَوَابِهِ قَائِماً،

(١) «الْإِقْتَاعِ» لِلْحَجَّائِي (١/٢٧١ - ٢٧٢).

(٢) كَذَا فِي «الشَّرْحِ الْكَبِيرِ»، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (أ) وَ(ب): «فَأَوْماً».

(٣) «الشَّرْحِ الْكَبِيرِ» لِابْنِ أَبِي عَمْرٍ (٥/١٣).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (/رقم: ٢٩٩٦).

(٥) «شَرْحُ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (١٣/٤٢).



لَا يَنْقُصُ بِاتِّفَاقِ أَصْحَابِنَا»^(١). فَفَرَّقَ بَيْنَ مَنْ يَفْعَلُ الْعِبَادَةَ عَلَى قُصُورٍ، وَبَيْنَ مَنْ لَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا. قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: «وَحَدِيثُ: «سَبَقَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالْأَجُورِ»^(٢) يُبَيِّنُ أَنَّ مَنْ فَعَلَ الْخَيْرَ لَيْسَ كَمَنْ عَجَزَ عَنْهُ، وَلَيْسَ مَنْ حَجَّ كَمَنْ عَجَزَ عَنِ الْحَجِّ»^(٣)^(٤). وَتَقَدَّمَ بِأَوْضَحَ مِنْ هَذَا قَرِيبًا.

(وَمَنْ قَدَرَ عَلَى وَاجِبٍ) كَتَكْبِيرِ انْتِقَالٍ وَتَسْبِيحِ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ، (أَوْ) قَدَرَ عَلَى (رُكْنٍ مِنْ نَحْوِ قِيَامٍ أَوْ قُعُودٍ) فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ (انْتَقَلَ إِلَيْهِ، فَيَقُومُ وَيَقْعُدُ) وَيُكَبِّرُ وَيُسَبِّحُ وَيُتِمُّهَا؛ لِأَنَّ الْمُبِيحَ الْعَجْزُ، وَقَدْ زَالَ، وَمَا صَلَاةٌ قَبْلُ كَانَ الْعُذْرُ مَوْجُودًا فِيهِ، وَمَا بَقِيَ يَجِبُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْوَاجِبِ فِيهِ. (وَيَرْكَعُ بِلَا قِرَاءَةٍ مَنْ) كَانَ (قَرَأَ) حَالَ عَجْزِهِ؛ لِحُصُولِهَا فِي مَحَلِّهَا، (وَالْإِلَّا) بِأَنْ لَمْ يَكُنْ قَرَأَ حَالَ عَجْزِهِ (قَرَأَ) بَعْدَ قِيَامِهِ أَوْ قُعُودِهِ؛ لِإِتْيَانِ بِفَرْضِهَا، وَإِنْ كَانَ قَرَأَ الْبَعْضَ أَتَى بِالْبَاقِي.

(وَإِنْ أَبْطَأَ مُتَأَقِلًا) حَالَ مِنْ [مَنْ:]^(٥) فَاعِلٌ «أَبْطَأَ»، (أَطَاقَ الْقِيَامَ) فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ بَعْدَ عَجْزِهِ عَنْهُ، (فَعَادَ الْعَجْزُ) فِي الصَّلَاةِ. (وَيَتَّجِهُ: أَوْ لَمْ يَعُدِ الْعَجْزُ، (و) هُوَ، أَي: عَدَمُ عَوْدِهِ (أَوَّلَى)، وَهُوَ مُتَّجِهٌ.

(فَإِنْ كَانَ) إِبْطَؤُهُ (بِمَحَلِّ قُعُودٍ) مِنْ صَلَاتِهِ (كَتَشَهُدٍ، صَحَّتْ) صَلَاتُهُ؛

(١) «شرح مسلم» للنووي (١٤/٦ - ١٥).

(٢) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٨٤٣) و(٨/ رقم: ٦٣٢٩) ومسلم (١/ رقم: ٥٩٥) من حديث أبي هريرة.

(٣) بعدها في (أ) و(ب) زيادة: «من»، والصواب حذفها.

(٤) «المحلى» لابن حزم (٤/ ١٩٣).

(٥) من (ب) و«غاية المنتهى» لمرعي الكرمي (١/ ٢٢٩) فقط.



لَأَنَّ جُلُوسَهُ بِمَحَلِّهِ، (وَالَا) بِأَنْ لَمْ يَكُنْ بِمَحَلِّ قُعُودٍ (بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) لِزِيَادَتِهِ
فِعْلًا فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، (وَ) بَطَلَتْ (صَلَاةٌ مِنْ خَلْفِهِ، وَلَوْ جَهَلُوا) حَالَهُ؛ لِارْتِبَاطِ
صَلَاتِهِمْ بِصَلَاتِهِ، وَكَمَا لَوْ سَبَقَهُ الْحَدَثُ.

(وَيَتَجَهُّ: وَمُصَلٍّ مُضْطَحًّا) أَبْطَأَ مُتَّاقِلًا بَعْدَ أَنْ أَطَاقَ الْجُلُوسَ أَوْ
الْقِيَامَ، (تَبْطُلُ) صَلَاتُهُ (بِلَا تَفْصِيلٍ) لِأَنَّ الْإِضْطِجَاعَ لَيْسَ لَهُ مَحَلٌّ مِنَ
الصَّلَاةِ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ.

(وَيَنْبِي مَنْ) ابْتَدَأَ الصَّلَاةَ قَائِمًا أَوْ قَاعِدًا، ثُمَّ (عَجَزَ فِيهَا) أَيِ: الصَّلَاةِ
عَلَى مَا فَعَلَهُ؛ لَوْ قُوعِهِ صَحِيحًا، كَالَا مِنْ يَخَافُ.

(وَتُجْزَى «الْفَاتِحَةُ») مَنْ كَانَ يُصَلِّي قَائِمًا ثُمَّ عَجَزَ عَنْهُ، (إِنْ أَتَمَّهَا فِي)
حَالِ (انْحِطَاطِهِ) لِأَنَّهُ أَعْلَى مِنَ الْقُعُودِ الَّذِي صَارَ فَرْضُهُ، (وَالَا) تُجْزَى
«الْفَاتِحَةُ» (مَنْ) صَلَّى قَاعِدًا عَجَزًا، ثُمَّ (صَحَّ) فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ (فَاتَمَّهَا) أَيِ:
«الْفَاتِحَةُ» (فِي) حَالِ (ارْتِفَاعِهِ) أَيِ: نُهُوضِهِ، كَقِرَاءَةِ الصَّحِيحِ حَالِ نُهُوضِهِ.
وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا: جَوَازُ قِرَاءَةِ «الْفَاتِحَةِ» لِمَنْ كَانَ يَتَنَفَّلُ قَائِمًا، فَكَمَّلَ «الْفَاتِحَةَ»
وَهُوَ [هَآوٍ] ^(١) إِلَى الرَّكْعِ.

(وَمَنْ قَدَرَ عَلَى قِيَامٍ وَقُعُودٍ دُونَ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ، أَوْ مَأً وَجُوبًا بِرُكُوعٍ
قَائِمًا) لِأَنَّ الرَّائِعَ كَالْقَائِمِ فِي نَصْبِ رِجْلَيْهِ، (وَ) أَوْ مَأً وَجُوبًا بِ(سُجُودٍ قَاعِدًا)
لِأَنَّ السَّاجِدَ كَالْجَالِسِ فِي جَمْعِ رِجْلَيْهِ، وَلِيُخْصَلَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْإِيمَاءَيْنِ.

(١) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «هاوي».



(وَمَنْ قَدَرَ أَنْ يَقُومَ) فِي الصَّلَاةِ (مُنْفَرِدًا أَوْ) قَدَرَ أَنْ (يَجْلِسَ فِي جَمَاعَةٍ، فَاخْتَارَ جَمْعٌ) مِنْهُمْ أَبُو الْمَعَالِي: (يُصَلِّي مُنْفَرِدًا قَائِمًا) وَجُوبًا، (وَصَوَّبَهُ فِي «الْإِنْصَافِ»^(١)) لِأَنَّ الْقِيَامَ رُكْنٌ لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ إِلَّا بِهِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، وَهَذَا قَادِرٌ عَلَيْهِ، وَالْجَمَاعَةُ وَاجِبَةٌ تَصِحُّ الصَّلَاةُ [١/١٧٠] بِدُونِهَا حَتَّى مَعَ الْقُدْرَةِ، وَتَسْقُطُ لِعُذْرٍ.

وَقَدَّمَ فِي «التَّنْقِيحِ»^(٢) وَقَطَعَ بِهِ فِي «الْمُنْتَهَى»^(٣): أَنَّهُ يُخَيَّرُ بَيْنَ أَنْ يُصَلِّيَ قَائِمًا مُنْفَرِدًا، وَبَيْنَ أَنْ يُصَلِّيَ جَالِسًا فِي جَمَاعَةٍ، قَالَ فِي «الشَّرْحِ»: «لِأَنَّهُ يَفْعَلُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا وَاجِبًا وَيَتْرُكُ وَاجِبًا»^(٤).

﴿تَمَتَّةٌ: لَوْ قَالَ: «إِنْ أَفْطَرْتُ فِي رَمَضَانَ قَدَرْتُ عَلَى الصَّلَاةِ قَائِمًا، وَإِنْ صُمْتُ صَلَّيْتُ قَاعِدًا»، أَوْ قَالَ: «إِنْ صَلَّيْتُ قَائِمًا لَحِقَنِي سَلْسُ الْبُولِ أَوْ امْتَنَعَتْ عَلَيَّ الْقِرَاءَةُ، وَإِنْ صَلَّيْتُ قَاعِدًا امْتَنَعَ السَّلْسُ أَوْ أَمَكَّنْتَنِي الْقِرَاءَةَ»، فَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: «يُصَلِّي قَاعِدًا فِيهِمَا؛ لِأَنَّ الْقِيَامَ لَهُ بَدَلٌ وَهُوَ الْقُعُودُ، وَيَسْقُطُ فِي النَّفْلِ بِخِلَافِ الْفِطْرِ وَفَوَاتِ الشَّرْطِ أَوْ الْقِرَاءَةِ»، وَتَقَدَّمَ بَعْضُهُ، وَإِنْ قَدَرَ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى صُدْغِيهِ لَمْ يَلْزَمْهُ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ أَعْضَاءِ السُّجُودِ، وَيَوْمِي مَا أَمَكَّنَهُ»^(٥).

(١) «الإنصاف» للمزداوي (١٦/٥ - ١٧).

(٢) «التنقيح المشبع» للمزداوي (ص ١١٢).

(٣) «منتهى الإرادات» لابن النجار (١/٢١١).

(٤) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٨/٥) بمعناه.

(٥) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٣/٢٥٥ - ٢٥٦).



(وَلِمَرِيضٍ - وَ) لَوْ (أَزْمَدَ - يُطِيقُ قِيَامًا: الصَّلَاةُ مُسْتَلْقِيًا لِمُدَاوَاةٍ بِقَوْلِ طَبِيبٍ) سُمِّيَ بِهِ لِحِذْقِهِ وَفُطْنَتِهِ ، (مُسْلِمٍ ثِقَةٍ) أَي: عَدْلٍ ضَابِطٍ ، فَلَا يُقْبَلُ خَبَرُ كَافِرٍ وَلَا فَاسِقٍ ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ دِينِي ، فَاشْتَرَطَ لَهُ ذَلِكَ كَغَيْرِهِ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ . (حَازِقِ فُطْنٍ) لِأَنَّهُ ﷺ صَلَّى جَالِسًا حِينَ جُحِشَ شِقَّةُ^(١) . وَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِعَجْزِهِ عَنِ الْقِيَامِ ، بَلْ فَعَلَهُ لِلْمَشَقَّةِ أَوْ وَجُودِ الضَّرَرِ ، أَشْبَهَ الْمَرَضَ ، وَأُمُّ سَلَمَةَ تَرَكَتْ السُّجُودَ لِرَمَدٍ بِهَا^(٢) .

وَكَتَفِي بِالْوَاحِدِ فِي ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَمَرَ دِينِي أَشْبَهَ الرَّوَايَةَ ، «وَمَنْ عَبَّرَ بِالْجَمْعِ فَمُرَادُهُ الْجِنْسُ ؛ إِذْ لَمْ يَقُلْ بِاشْتِرَاطِ الْجَمْعِ فِي ذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ الْأَصْحَابِ فِيمَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ» ، ذَكَرَهُ فِي «الْإِنْصَافِ»^(٣) .

(وَيَكْفِي مِنْهُ) أَي: الطَّبِيبُ (غَلَبَةُ) ال(ظَنِّ) لِتَعَذُّرِ الْيَقِينِ ، (وَ) لِلْمَرِيضِ أَنْ (يُفْطَرَ بِقَوْلِهِ) أَي: الطَّبِيبِ الْمُسْلِمِ [الثَّقَّةُ]^(٤) الْحَازِقِ الْفُطْنِ : («إِنَّ الصَّوْمَ مِمَّا يُمَكِّنُ الْعِلَّةَ») أَي: الْمَرَضَ ، وَالْعِلَّةُ عَرَضٌ مُوجِبٌ لِيُخْرُوجَ الْبَدَنُ الْحَيَوَانِيُّ عَنْ الْإِعْتِدَالِ الطَّبِيعِيِّ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] .

(وَلَا تَصِحُّ مَكْتُوبَةُ بِسَفِينَةٍ قَاعِدًا لِقَادِرٍ عَلَى قِيَامٍ) لِقُدْرَتِهِ عَلَى رُكْنِ

(١) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٣٧٨) ومسلم (١/ رقم: ٤١١) من حديث أنس بن مالك .

(٢) أخرجه الشافعي في «مسنده» (١/ رقم: ١٢٢) وعبد الرزاق (٢/ رقم: ٤١٤٥) وابن أبي شيبة

(٢/ رقم: ٢٨١٧ - ٢٨١٩) .

(٣) «الإنصاف» للمرداوي (١٨/٥ - ١٩) .

(٤) من (ب) فقط .



الصَّلَاةُ، كَمَنْ بَغَيْرِ سَفِينَةٍ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ قِيَامٍ بِهَا وَخُرُوجٍ مِنْهَا صَلَّى جَالِسًا وَاسْتَقْبَلَ، (وَيَدُورُ لِقَبْلَةٍ كُلَّمَا انْحَرَفَتْ) فِي الْفَرَضِ لَا النَّفْلِ، قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ صِحَّةُ الصَّلَاةِ فِي السَّفِينَةِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْخُرُوجِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ - وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ - وَعَنْهُ: «لَا تَصِحُّ»^(١)، انْتَهَى. (وَيُصَلُّونَ بِهَا) أَي: بِالسَّفِينَةِ (جَمَاعَةً) وَجُوبًا، (وَلَوْ عَجَزُوا عَنْ قِيَامٍ) كَمَا لَوْ قَدَرُوا عَلَيْهِ.

(وَتَصِحُّ) مَكْتُوبَةٌ (عَلَى رَاحِلَةٍ) وَاقِفَةٍ أَوْ سَائِرَةٍ (لِتَأْذٍ بِوَحَلٍ وَمَطَرٍ وَنَحْوِهِ) كَثَلَجٍ وَبَرَدٍ؛ لِحَدِيثِ يَعْلَى بْنِ [مُرَّة] ^(٢): «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ انْتَهَى إِلَى مَضِيقٍ هُوَ وَأَصْحَابُهُ وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَالسَّمَاءُ مِنْ فَوْقِهِمْ، وَالْبَلَّةُ مِنْ أَسْفَلِ مِنْهُمْ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَأَمَرَ الْمُؤَذِّنَ فَأَذَّنَ وَأَقَامَ، ثُمَّ تَقَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى بِهِمْ، يَوْمَئِذٍ إِيْمَاءً، يَجْعَلُ السُّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ»، رَوَاهُ: أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: «الْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ»^(٣)، «وَفَعَلَهُ أَنَسٌ»^(٤)، ذَكَرَهُ أَحْمَدُ^(٥)، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ غَيْرِهِ خِلَافُهُ.

فَإِنْ قَدَرَ عَلَى التَّزَوُّلِ بِلَا مَضَرَّةٍ لَزِمَهُ، وَقَامَ وَرَكَعَ كَغَيْرِ حَالَةِ الْمَطَرِ،

(١) «الإنصاف» للمزداوي (٢٠/٥).

(٢) كذا في «مسند أحمد» و«الجامع الكبير»، وهو الصواب وفي (أ) و(ب): «أمية».

(٣) أحمد (٧/ رقم: ١٧٨٤٧) والتِّرْمِذِيُّ (١/ رقم: ٤١١). قال الألباني في «سلسلة الأحاديث

الضعيفة» (١٣/ رقم: ٦٤٣٤): «ضعيف».

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٢/ رقم: ٤٥١١) وابن أبي شيبة (٣/ رقم: ٥٠٠٢).

(٥) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن منصور الكوسج (١/ رقم: ١٥٨).

وَأَوْمَأَ بِالسُّجُودِ إِنْ كَانَ يُلَوِّثُ الثِّيَابَ ، بِخِلَافِ الْيَسِيرِ .

(و) تَصِحُّ مَكْتُوبَةٌ عَلَى رَاحِلَةٍ [١٧٠/ب] لِـ (خَوْفِ انْقِطَاعِ عَنْ رُقُقَةٍ) بِنَزُولِهِ ، (أَوْ) خَوْفِ (عَلَى نَفْسِهِ) إِنْ نَزَلَ (مِنْ نَحْوِ عَدُوٍّ) كَسَيْلٍ وَسَبْعٍ ، (أَوْ) عَجَزَ عَنْ رُكُوبِهِ إِنْ نَزَلَ) لِلصَّلَاةِ ، فَإِنْ قَدَرَ وَلَوْ بِأَجْرَةٍ يَقْدِرُ عَلَيْهَا نَزَلَ ، «وَالْمَرْأَةُ إِنْ خَافَتْ تَبَرُّزًا وَهِيَ خَفِرَةٌ»^(١) صَلَّتْ عَلَى الرَّاحِلَةِ ، وَكَذَا مَنْ خَافَ حُصُولَ ضَرَرٍ بِالْمَشْيِ ، ذَكَرَهُمَا فِي «الِاخْتِيَارَاتِ»^(٢) .

(وَعَلَيْهِ) أَيُّ: مُصَلِّيِ الْمَكْتُوبَةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ لِعُذْرِ (الِاسْتِقْبَالِ) لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤ ، ١٥٠] ، (و) عَلَيْهِ فَعُلُ (مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ) مِنْ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ ، [أَوْ إِيمَاءٍ بِهِمَا]^(٣) وَطُمَأْنِينَةٍ ، لِحَدِيثٍ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^(٤) .

(وَلَا تَصِحُّ) مَكْتُوبَةٌ عَلَى رَاحِلَةٍ (لِمَرَضٍ فَقَطْ) نَصًّا^(٥) ؛ لِأَنَّهُ لَا يَزُولُ ضَرَرُهُ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهَا ، [بِخِلَافِ الْمَطَرِ وَنَحْوِهِ ؛ لَكِنْ إِنْ عَجَزَ عَنْ رُكُوبِ] [إِنْ]^(٦)

(١) قال ابن سيده في «المحكم» (١٧١/٥) مادة: خ ف ر: «خَفِرَتِ الْمَرْأَةُ خَفَرًا فَهِيَ خَفِرَةٌ: اشْتَدَّ حَيَاؤُهَا» .

(٢) «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ١١٣) .

(٣) كذا في «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٥٩٧/١) ، وهو الصواب ، وفي (أ): «أو إيمائهما» ، وفي (ب): «وإيمائهما» .

(٤) أخرجه البخاري (٩/ رقم: ٧٢٨٨) ومسلم (١/ رقم: ١٣٣٧) من حديث أبي هريرة .

(٥) «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٥٩٧/١) .

(٦) كذا في «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٥٩٧/١) ، وهو الصواب ، وفي (ب): «أو» ، وليست في (أ) .



نَزَلَ، أَوْ خَافَ انْقِطَاعًا وَنَحْوَهُ، جَازَ لَهُ الصَّلَاةُ عَلَيْهَا^(١) كَالصَّحِيحِ وَأَوَّلَى.

قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ: يَجُوزُ، صَحَّحَهُ فِي «التَّصْحِيحِ»، وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ»، وَ«تَذَكُّرَةُ ابْنِ عَبْدِوَسٍّ»، وَقَدَّمَ فِي «الْمُحَرَّرِ» وَ«الْفَائِقِ» وَ«الْحَوَاشِي»، قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ^(٢)، انْتَهَى.

(وَمَنْ أَتَى بِكُلِّ فَرَضٍ وَشَرْطٍ) لِمَكْتُوبَةٍ أَوْ نَافِلَةٍ (وَصَلَّى عَلَيْهَا) أَيِ: الرَّاحِلَةِ (أَوْ) صَلَّى (بِنَحْوِ سَفِينَةٍ) كَمِحْفَةٍ (سَائِرَةٍ أَوْ وَاقِفَةٍ) وَلَوْ (بِلَا عُذْرِ) مِنْ مَرَضٍ، أَوْ نَحْوِ مَطَرٍ، أَوْ مَعَ إِمْكَانِ خُرُوجٍ مِنْ نَحْوِ سَفِينَةٍ، (صَحَّتْ) صَلَاتُهُ؛ لِاسْتِيفَائِهَا مَا يُعْتَبَرُ لَهَا. (وَمَنْ بِمَاءٍ وَطِينٍ) لَا يُمَكِّنُهُ الْخُرُوجُ مِنْهُ (يَوْمِي) بِرُكُوعٍ وَسُجُودٍ، (كَمَضْلُوبٍ وَمَرْبُوطٍ) لِحَدِيثٍ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرِ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^(٣).

(وَيَسْجُدُ غَرِيقٌ عَلَى مَتْنِ الْمَاءِ) أَيِ: ظَهْرِهِ؛ لِأَنَّهُ غَايَةٌ مَا يُمَكِّنُهُ، (وَلَا إِعَادَةَ فِي الْكُلِّ) أَيِ: عَلَى مَنْ صَلَّى فِي سَفِينَةٍ، أَوْ زَوْرَقٍ، أَوْ مِحْفَةٍ، أَوْ عَجَلَةٍ، أَوْ فِي مَاءٍ وَطِينٍ، أَوْ سَجَدَ عَلَى مَتْنِ الْمَاءِ، قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ: أَنَّهُ لَا إِعَادَةَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ»^(٤).

(وَيُعْتَبَرُ الْمَقَرُّ لِأَعْضَاءِ السُّجُودِ) لِحَدِيثٍ: «أَمَرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ

(١) من (ب) فقط.

(٢) «الإنصاف» للمزداوي (٢٣/٥).

(٣) أخرجه البخاري (٩/ رقم: ٧٢٨٨) ومسلم (١/ رقم: ١٣٣٧) من حديث أبي هريرة.

(٤) «الإنصاف» للمزداوي (٢٤/٥).



أَعْظُمُ»^(١). (فَلَوْ وَضَعَ جَبْهَتُهُ مَثَلًا عَلَى نَحْوِ قُطْنٍ مَنُفُوشٍ) كَثُلَجٍ وَكُلِّ مَا لَا تَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ الْأَعْضَاءُ، (وَلَمْ يَنْكَبِسْ) لَمْ تَصِحَّ، فَلَوْ انْكَبَسَ حَيْثُ يَجْدُ حَجْمَهُ صَحَّتْ، (أَوْ صَلَّى مُعَلَّقًا) أَوْ فِي نَحْوِ أَرْجُوْحَةٍ (بِلَا ضَرْوَرَةٍ) تَمْنَعُهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِالْأَرْضِ، (لَمْ تَصِحَّ) صَلَاتُهُ؛ لِعَدَمِ تَمَكُّنِهِ عُرْفًا، وَعَدَمِ مَا يَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ.

(وَتَصِحَّ) الصَّلَاةُ (إِنْ حَادَى صَدْرُهُ) أَيِ: الْمُصَلِّي (نَحْوَ رَوْزَنَةٍ) وَهِيَ: «الْكُوَّةُ»، قَالَهُ فِي «الْقَامُوسِ»^(٢). وَنَحْوُهَا: الشُّبَّاكُ، وَمَا لَا يُجْزِئُ سُجُودُهُ عَلَيْهِ. (وَ) تَصِحَّ أَيْضًا (عَلَى نَحْوِ حَائِلٍ صُوفٍ) كَشَعْرِ وَوَبَرٍ مِنْ حَيَوَانٍ طَاهِرٍ، وَلَا كَرَاهَةٍ؛ لِحَدِيثِ: «أَنَّهُ ﷺ صَلَّى عَلَى فَرَسٍ مَدْبُوعَةٍ»^(٣).

[وَ]^(٤) تَصِحَّ أَيْضًا عَلَى (مَا مَنَعَ صَلَابَةَ الْأَرْضِ) كَفِرَاشٍ مَحْشُوءٍ بِنَحْوِ قُطْنٍ، (وَ) عَلَى (مَا تُنْبِتُهُ) الْأَرْضُ؛ لِاسْتِقْرَارِ أَعْضَاءِ السُّجُودِ عَلَيْهِ، وَتَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ صَلَاتُهُ ﷺ عَلَى حَصِيرٍ^(٥).



(١) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٨١٢) ومسلم (١/ رقم: ٤٩٠) من حديث ابن عباس.

(٢) «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (صد ١٢٠٠ مادة: ر ز ن).

(٣) أخرجه أحمد (٨/ رقم: ١٨٥١٤) وأبو داود (١/ رقم: ٦٥٩) من حديث المغيرة بن شعبة.

قال الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (١/ رقم: ١٠١): «إسناده ضعيف».

(٤) من (ب) و«غاية المنتهى» لمرعي الكرمي (١/ ٢٣٠) فقط.

(٥) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٣٨٠) ومسلم (١/ رقم: ٦٥٨).

(فَضَّلَ) في القصرِ

وَهُوَ جَائِزٌ إِجْمَاعًا^(١) ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾ الْآيَةُ [النساء: ١٠١] ، عَلَّقَ الْقَصْرَ عَلَى الْخَوْفِ ؛ لِأَنَّ غَالِبَ أَسْفَارِ النَّبِيِّ ﷺ مَا خَلَا مِنْهُ .

وَقَالَ يَعْلَى بْنُ أُمَيَّةَ لِعُمَرَ [١/١٧١] بِنِ الْحَطَّابِ: «مَا لَنَا نَقْصُرُ وَقَدْ أَمِنَّا؟ فَقَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: صَدَقَهُ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ» ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٢) .

(قَصْرُ الصَّلَاةِ الرُّبَاعِيَّةِ) لِمَنْ يَجُوزُ لَهُ الْقَصْرُ (أَفْضَلُ) مِنْ إِتْمَامِهَا ؛ لِلْحَدِيثِ^(٣) ، (وَلَا يُكْرَهُ) الـ (إِتْمَامُ) خِلَافًا لِلشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ^(٤) .

وَيَجُوزُ الْقَصْرُ (لِمَنْ نَوَى) أَي: ابْتَدَأَ نَاوِيًا (سَفَرًا) وَاجِبًا ، كَحَجٍّ وَجِهَادٍ

(١) انظر: «المغني» لابن قدامة (٣/١٠٥) .

(٢) مسلم (١/رقم: ٦٨٦) .

(٣) أخرجه أحمد (٣/رقم: ٥٩٧١ ، ٥٩٧٩) من حديث ابن عمر . قال الألباني في «إرواء

الغليل» (٣/رقم: ٥٦٤): «صحيح» .

(٤) «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ١١٠) .



مُتَعَيِّنِينَ، أَوْ مَسْنُونًا كَزِيَارَةِ رَحِمٍ، أَوْ (مُبَاحًا) كِتَجَارَةٍ، قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: «أَطْلَقَ أَصْحَابُنَا إِبَاحَةَ السَّفَرِ لِلتَّجَارَةِ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ: غَيْرُ مُكَائِرٍ فِي الدُّنْيَا، فَإِنَّهُ يُكْرَهُ، وَحَرَّمَهُ فِي «الْمُبْهِجِ»، قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ: «وَفِيهِ نَظَرٌ»، وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: «اتَّفَقُوا أَنَّ الْإِتِّسَاعَ فِي الْمَكَاسِبِ وَالْمَبَانِي مِنْ حِلٍّ إِذَا أَدَّى جَمِيعَ حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى قَبْلَهُ مُبَاحٌ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا: فَمِنْ كَارِهِ، وَمِنْ غَيْرِ كَارِهِ»^(١).

وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ جَوَازَ الْقَصْرِ بِسَفَرِ الْمَعْصِيَةِ، وَرَجَّحَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ^(٢).

وَعُلِمَ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ: أَنَّهُ لَا يَقْصُرُ مَنْ خَرَجَ فِي طَلَبِ آتِيٍّ، أَوْ ضَالَّةٍ، أَوْ جَاوَزَ الْمَسَافَةَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِهِ، وَأَنَّ مَنْ نَوَاهُ وَقَصَرَ ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ اسْتِكْمَالِهِ لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ، وَيَأْتِي؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ نِيَّةَ الْمَسَافَةِ لَا حَقِيقَتُهَا.

(وَلَوْ عَصَى فِيهِ) أَيِ: وَجِدَتْ مِنْهُ مَعْصِيَةٌ فِي السَّفَرِ الْمُبَاحِ، فَلَا تَضُرُّ. (أَوْ) كَانَ سَفَرُهُ لِمَنْ زِيَارَةِ قُبُورٍ وَلَمْ يَعْتَقِدْهُ) أَيِ: السَّفَرِ لِزِيَارَتِهَا (قُرْبَةً) فَلَوْ اعْتَقَدَهُ قُرْبَةً كَرِهَهُ أَوْ حَرَّمَ، لِحَدِيثِ: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ...»، إلخ^(٣).

(أَوْ) كَانَ السَّفَرُ [نُزْهَةً أَوْ فُرْجَةً] أَوْ قَصَدَ مَشْهَدًا (أَوْ تَاجِرًا مُكَائِرًا) فِي الدُّنْيَا، وَتَقَدَّمَ قَرِيبًا. (أَوْ) كَانَ السَّفَرُ^(٤) (الْمُبَاحُ أَكْثَرَ قَصْدِهِ) كَتَاجِرٍ قَصَدَ

(١) «الفرع» لابن مفلح (٣/ ٨٥ - ٨٦).

(٢) انظر: «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ١١٠).

(٣) أخرجه البخاري (٢/ رقم: ١١٨٩) ومسلم (١/ رقم: ١٣٩٧) من حديث أبي هريرة.

(٤) من (ب) فقط.



التَّجَارَةَ، وَقَصَدَ مَعَهَا أَنْ يَشْرَبَ مِنْ حَمْرِ تِلْكَ الْبَلَدَةِ، فَإِنْ تَسَاوَى الْقَصْدَانِ،
أَوْ غَلَبَ غَيْرُ الْمُبَاحِ، أَوْ سَافَرَ لِيَقْصُرَ فَقَطْ = لَمْ يَجْزِ الْقَصْرُ، وَيَأْتِي: «لَوْ سَافَرَ
[لِيَقْصُرَ] ^(١) حُرْمًا».

(يَبْلُغُ) أَيِ: السَّفَرِ (سِتَّةَ عَشَرَ فَرَسَخًا تَقْرِيبًا) لَا تَحْدِيدًا، (يَقِينًا) لَا ظَنًّا
وَتَحْمِينًا، (بَرًّا أَوْ بَحْرًا) لِلْعُمُومَاتِ، (وَهِيَ) أَيِ: السِتَّةَ عَشَرَ فَرَسَخًا (يَوْمَانِ
قَاصِدَانِ) أَيِ: مَسِيرَةُ يَوْمَيْنِ مُعْتَدِلَيْنِ (فِي زَمَنِ مُعْتَدِلِ الطُّولِ وَالْقَصْرِ، وَالْحَرِّ
وَالْبُرْدِ، وَالْقَصْدُ: الْإِعْتِدَالُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ﴾ [لقمان: ١٩].

(بَسِيرِ الْأَثْقَالِ وَدَيْبِ الْأَقْدَامِ، وَهِيَ: أَرْبَعَةُ بُرْدٍ) جَمْعُ: بَرِيدٍ؛ لِحَدِيثِ
ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «يَا أَهْلَ مَكَّةَ، لَا تَقْصُرُوا فِي أَقَلِّ مِنْ أَرْبَعَةِ بُرْدٍ مِنْ مَكَّةَ
إِلَى عُسْفَانَ»، رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ^(٢)، وَرَوَى مُوقُوفًا عَلَيْهِ ^(٣). قَالَ الْخَطَّابِيُّ: «هُوَ
أَصْحُ الرُّوَايَتَيْنِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ» ^(٤)، وَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ حُجَّةٌ، خُصُوصًا إِذَا خَالَفَ
الْقِيَاسَ.

وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ جَوَازَ الْقَصْرِ فِي مَسَافَةِ فَرَسَخٍ، وَقَالَ أَيْضًا:
«إِنْ حُدَّ فَتَحْدِيدُهُ بِبَرِيدٍ أَجْوَدُ». وَقَالَ الْمُؤَفِّقُ وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ أَيْضًا: «لَا
حُجَّةَ لِلتَّحْدِيدِ، بَلِ الْحُجَّةُ مَعَ مَنْ أَبَاحَ الْقَصْرَ لِكُلِّ مُسَافِرٍ، إِلَّا أَنْ يَنْعَقِدَ

(١) من (ب) فقط.

(٢) الدارقطني (٢/ رقم: ١٤٤٧). قال الألباني في (إرواء الغليل) (٣/ رقم: ٥٦٥): «ضعيف».

(٣) أخرجه البخاري (٤٣/٢) معلقًا بصيغة الجزم والبيهقي (٦/ رقم: ٥٤٦٣، ٥٤٦٥).

(٤) «معالم السنن» للخطابي (٢٦٢/١).



الإجماع على خلافه^(١).

(والبريد: أربعة فراسخ) جمع: فرسخ، قال أبو منصور اللغوي^(٢):
«الفرسخ: واحد الفراسخ، فارسيّ معرب»^(٣). (والفرسخ: ثلاثة أميال
هاشمية) نسبة إلى هاشم جد النبي ﷺ، (وبأُميال بني أمية: ميلان ونصف)
ميل.

(و) الميل (الهاشمي: اثنا عشر ألف قدم) وهي: (ستة آلاف ذراع)
بذراع اليد، قال ابن حجر العسقلاني في «شرح البخاري»: «الذراع الذي
ذكر قد حرر بذراع الحديد المستعمل الآن في مصر [١٧١/ب] والجزاز في هذه
الأعصار، ينقص عن ذراع الحديد بقدر الثمن. فعلى هذا، فالميل بذراع
الحديد على القول المشهور: خمسة آلاف ذراع ومئتان وخمسون ذراعاً»،
قال: «وهذه فائدة نفيسة قل من ينبه عليها»^(٤)، انتهى.

والستة آلاف ذراع: (أربعة آلاف خطوة، والذراع: أربعة وعشرون أصبعاً
معتدلةً، كل أصبع منها عرضها (ست حبات شعير، بطون بعضها

(١) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٣٧/٥).

(٢) هو: موهوب بن أحمد بن محمد ابن الجواليقي البغدادي، أبو منصور اللغوي النحوي، إمام
عصره في اللغة، قرأ على الخطيب التبريزي وغيره، وكتب بخطه كثيراً من كتب الحديث
والأدب، وكان معتمداً، وله تصانيف مفيدة، منها: «شرح أدب الكاتب» و«المعرب»
وغيرهما، توفي سنة أربعين وخمس مئة. راجع ترجمته في: «البلغة» للفيروزآبادي (٣٨٦)
و«المقصد الأرشد» لبرهان الدين بن مفلح (٣/ رقم: ١١٦٨).

(٣) «المعرب» للجواليقي (٤٩٥).

(٤) «فتح الباري» لابن حجر (٥٦٧/٢ رقم: ١٠٨٨).



إِلَى بُطُونٍ (بَعْضٍ ، عَرَضُ كُلِّ شَعِيرَةٍ سِتُّ شَعْرَاتٍ بِرَدَّوْنٍ) بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ ،
 قَالَ الْمُطَرِّزِيُّ^(١): «هُوَ التَّرْكِيُّ مِنَ الْخَيْلِ - وَهُوَ مَا أَبَوَاهُ نَبْطِيَّانٍ - عَكْسُ
 الْعَرَابِ»^(٢). قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: «يَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى ، وَرَبَّمَا قَالُوا فِي
 الْأُنْثَى: بِرَدَّوْنَةٍ»^(٣).

وَقَدْ نَظَمَ بَعْضُهُمْ تَحْدِيدَ الْمَسَافَةِ ، فَقَالَ:

إِنْ رُمْتَ ضَبْطَ مَسَافَةٍ مَنَسُوبَةٍ	لِلْقَصْرِ فَالتَّحْدِيدُ بُرْدٌ أَرْبَعُ
ثُمَّ الْبَرِيدُ مِنَ الْفَرَسِخِ أَرْبَعُ	وَلِفَرَسِخٍ ثَلَاثُ أَمْيَالٍ ضَعُوعَا
وَالْمِيلُ أَلْفُ أَيٍّ مِنَ الْبَاعَاتِ قُلٌّ	وَالْبَاعُ أَرْبَعُ أَذْرُعٍ فَتَتَبَّعُوا
ثُمَّ الذَّرَاعُ مِنَ الْأَصَابِعِ أَرْبَعُ	مِنْ بَعْدِهَا عِشْرُونَ ثُمَّ الْأَضْبُعُ
سِتُّ شَعِيرَاتٍ فَظَهَرُ شَعِيرَةٍ	مِنْهَا لِبَطْنٍ شَعِيرَةٌ قَدْ تَوَضَّعُ
ثُمَّ الشَّعِيرَةُ سِتُّ شَعْرَاتٍ عَدَتْ	مِنْ شَعْرِ بَغْلٍ لَيْسَ فِي ذَا مَدْفَعٍ ^(٤)

أَوْ (تَابَ فِيهِ) أَيُّ: فِي [سَفَرٍ]^(٥) غَيْرِ مُبَاحٍ. (وَيَتَّجُهُ: أَوْ أَفَاقَ) فِيهِ ،

(١) هو: ناصر بن عبد السيد بن علي الخوارزمي ، الأديب النحوي أبو الفتح المطرزي الحنفي ،
 كان من رءوس المعتزلة ، وله معرفة تامة بالعربية واللغة والشعر ، من تصانيفه: «شرح
 المقامات» و«المغرب» ، وله شعر كثير ، توفي سنة عشر وست مئة ، رُئي بأكثر من ثلاث مئة
 قصيدة بالعربية والعجمية . راجع ترجمته في: «إنباه الرواة» للقفطي (٣/ رقم: ٧٨٥) و«تاريخ
 الإسلام» للذهبي (٢٥٣/١٣).

(٢) «المغرب في ترتيب المغرب» للمطرزي (١/ ٧١ مادة: ب ر ز ون).

(٣) «المذكر والمؤنث» لابن الأنباري (١/ ٦٢).

(٤) انظر: «فتح الملك العزيز بشرح الوجيز» للعلاء بن البهاء (٢/ ٣٤٥).

(٥) في (أ): «السفر».



[مِنْ] ^(١) نَحْوِ جُنُونٍ أَوْ إِغْمَاءٍ ، (وَقَدْ بَقِيَتْ) الْمَسَافَةُ ، وَكَذَا لَوْ أَفَاقَ وَقَدْ بَقِيَ دُونَ الْمَسَافَةِ كَمَا يَأْتِي ، وَصَرَّحَ بِهِ فِي «الْإِقْتَاعِ» ^(٢) ، فَقَوْلُهُ: «وَيَتَّجِهْ» لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ .

(أَوْ أَكْرَهَ) عَلَى سَفَرٍ (كَأَسِيرٍ) فَيَقْصُرُ ، (أَوْ غُرَبَ) كَرَانٍ بِكَرٍ (أَوْ شَرَّدَ) كَقَاطِعِ طَرِيقٍ لَمْ يَقْتُلْ وَلَمْ يَأْخُذْ مَالًا فَيَقْصُرُ .

وَلَا يَقْصُرُ (هَائِمٌ) أَيُّ: خَارِجٌ عَلَى وَجْهِهِ لَا يَذْهَبُ أَيْنَ يَذْهَبُ ، (و) لَا (تَائِهٌ) أَيُّ: ضَالٌّ الطَّرِيقِ ؛ لِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِلْقَصْرِ قَصْدُ جِهَةٍ مُعَيَّنَةٍ ، (و) لَا (سَائِحٌ) لَا يَقْصِدُ مَكَانًا مُعَيَّنًا .

وَتُكْرَهُ سِيَاحَةٌ لِغَيْرِ [مَحَلٍّ] ^(٣) مُعَيَّنٍ لِمَا فِيهَا مِنْ إِضَاعَةِ الْأَوْقَاتِ بِلَا طَائِلٍ ، وَقَالَ فِي «الْحَاشِيَةِ»: «وَفِي الْحَدِيثِ: «لَا سِيَاحَةٌ فِي الْإِسْلَامِ» ^(٤) ، وَلِذَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «لَيْسَتْ السِّيَاحَةُ مِنَ الْإِسْلَامِ فِي شَيْءٍ ، وَلَا هِيَ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّينَ وَالصَّالِحِينَ» ^(٥) .

(وَلَوْ قَطَعَهَا) أَيُّ: الْمَسَافَةُ (فِي سَاعَةٍ) وَاحِدَةٍ ؛ لِأَنَّهُ صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ سَافَرٌ أَرْبَعَةَ بَرْدٍ ، وَيَقْصُرُ الْمُسَافِرُ (إِذَا فَارَقَ بُيُوتَ قَرَيْتِهِ الْعَامِرَةِ وَلَوْ) كَانَتْ الْبُيُوتُ

(١) من (ب) فقط .

(٢) «الإنفاع» للحجاوي (٢٧٦/١) .

(٣) في (أ): «(مكان)» .

(٤) أخرجه عبدالرزاق (٨/ رقم: ١٥٨٦٠) عن طائوس مرسلًا .

(٥) انظر: «الآداب الشرعية» لابن مفلح (١/ ٤٥٩) .

(خَارَجَ سُورٍ وَقَبْلَهَا) أَي: قَبْلَ الْبُيُوتِ الْعَامِرَةِ بُيُوتٌ (خَرَابٌ) وَإِنْ كَانَتْ حِيطَانُهُ [١/١٧٢] قَائِمَةً، وَإِنْ وَلِيَ الْخَرَابَ عَامِرٌ اعْتَبِرَ مُفَارَقَةُ الْجَمِيعِ، كَمَا لَوْ جُعِلَ الْخَرَابُ مَزَارِعَ وَبَسَاتِينَ يَسْكُنُهُ أَهْلُهُ فِي فَصْلِ مِنَ الْفُصُولِ، فَلَا يَقْصُرُ حَتَّى يُفَارِقَهُ.

(أَوْ اجْتَمَعُوا) أَي: الْمُسَافِرُونَ (لَا نَتَظَارِ بَعْضُهُمْ بَعْدَ فُرْقَةٍ عَامِرٍ) فَلَهُمُ الْقَصْرُ قَبْلَ مُفَارَقَةِ الْمَكَانِ الَّذِي اجْتَمَعُوا فِيهِ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ ابْتَدَأُوا السَّفَرَ وَفَارَقُوا قَرِيْبَتَهُمْ، قَالَ فِي «شَرْحِ الْإِفْتِنَاعِ»: «قُلْتُ: إِنْ لَمْ يَنْوُوا الْإِقَامَةَ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ أَكْثَرَ مِنْ عِشْرِينَ صَلَاةً، أَوْ تَكُونُ الْعَادَةُ عَدَمَ اجْتِمَاعِهِمْ»^(١)، انْتَهَى.

(أَوْ) إِذَا فَارَقَ (خِيَامَ قَوْمِهِ) إِنْ اسْتَوْطَنُوا الْخِيَامَ (أَوْ) إِذَا فَارَقَ مُسْتَوِطِنٌ [قُصُورًا]^(٢) وَبَسَاتِينَ، أَي: مَحَلًّا، (نُسِبَ إِلَيْهِ) ذَلِكَ الْمَحَلِّ (عُرْفًا كَسُكَّانِ قُصُورٍ وَبَسَاتِينَ) وَنَحْوِهِمْ كَأَهْلِ بُيُوتٍ قَصَبٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا ضَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [النساء: ١٠١]، وَقَبْلَ مُفَارَقَةِ مَا ذُكِرَ لَا يَكُونُ ضَارِبًا وَلَا مُسَافِرًا؛ وَلِأَنَّهُ ﴿إِنَّمَا كَانَ يَقْصُرُ إِذَا ارْتَحَلَ﴾^(٣).

(و) إِذَا فَارَقَ (مَحَلَّةً بِلَدِّ لَهْ مَحَالٌ غَيْرُ مُتَّصِلَةٍ بِبَعْضِهَا) فَيَقْصُرُ لِمُفَارَقَتِهِ مَا نُسِبَ إِلَيْهِ، (و) إِذَا فَارَقَ (بُقْعَةً لِمُقِيمٍ بِمَفَارِقَةٍ) لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ عَامِرٍ بِلَدِّهِ (إِنْ

(١) «كشاف القناع» للبهوتي (٢٦٩/٣).

(٢) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «قصور».

(٣) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٦٩١) من حديث أنس بن مالك.



لَمْ يَنْوِ عَوْدًا) قَبْلَ اسْتِكْمَالِ الْمَسَافَةِ ، (أَوْ لَمْ يَعُدْ) قَرِيبًا (قَبْلَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ)
أَي: قَبْلَ بُلُوغِهَا .

(فَإِنْ نَوَاهُ) أَي: الْعَوْدَ قَرِيبًا عِنْدَ خُرُوجِهِ ، (أَوْ) لَمْ يَنْوِهِ عِنْدَ خُرُوجِهِ بَلْ
(تَجَدَّدَتْ نِيَّتُهُ) الْعَوْدَ بَعْدَ أَنْ خَرَجَ (لِحَاجَةِ بَدَتْ) لَهُ أَوْ لِعَيْرِهِ = (فَلَا) قَصَرَ
إِنْ لَمْ يَكُنْ رُجُوعُهُ سَفَرًا طَوِيلًا ، (حَتَّى يَرْجِعَ وَيُقَارِقَ) وَطَنُهُ كَمَا تَقَدَّمَ
(بِشَرْطِهِ) السَّابِقِ ، (أَوْ تَنْشِي نِيَّتُهُ) عَنِ الْعَوْدِ (وَيَسِيرَ) فِي سَفَرِهِ ، فَلَهُ الْقَصْرُ
لِلسَّفَرِ ، وَنِيَّتُهُ لَا تَكْفِي دُونَ وُجُودِهِ ، بِخِلَافِ الْإِقَامَةِ ؛ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ .

(إِلَّا إِنْ كَانَ مَا رَجَعَ إِلَيْهِ غَيْرَ وَطَنِ) لَهُ (وَلَا أَهْلَ لَهُ بِهِ ، وَلَا مَالَ لَهُ بِهِ ،
وَلَمْ يَنْوِ فِي عَوْدِهِ) إِلَى ذَلِكَ الْمَكَانِ (أَنْ يُقِيمَ مَا) أَي: زَمَنًا (يَمْنَعُ الْقَصْرَ)
وَهُوَ عِشْرُونَ صَلَاةً فَأَكْثَرَ ، (قَالَهُ فِي «الْمُغْنِي»^(١)) وَهُوَ الْمَذْهَبُ .

(وَفِي «التَّلْخِصِ» : «وَإِنْ رَجَعَ لِأَجْلِ شَيْءٍ نَسِيَهُ لَمْ يَقْصُرْ فِي رُجُوعِهِ
لِوَطَنِهِ ، إِلَّا إِذَا رَجَعَ لِبَلَدٍ كَانَ بِهِ غَرِيبًا ، فَيَتَرَخَّصُ عَلَى الْأَصَحِّ ، انْتَهَى) كَلَامُ
«التَّلْخِصِ»^(٢) ، وَهُوَ حَسَنٌ .

وَأَهْلُ مَكَّةَ وَمَنْ دُونَ الْمَسَافَةِ مِنْهَا إِذَا ذَهَبُوا إِلَى عَرَفَةَ ، فَلَيْسَ لَهُمْ قَصْرٌ
وَلَا جَمْعٌ لِلسَّفَرِ ؛ [١٧٢/ب] لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا بِمُسَافِرِينَ لِعَدَمِ الْمَسَافَةِ ، فَهُمْ فِي اعْتِبَارِ
الْمَسَافَةِ كَغَيْرِهِمْ ؛ لِعُمُومِ الْأَدَلَّةِ .

(١) «المغني» لابن قدامة (١٤٧/٣ - ١٤٨) .

(٢) لم أقف عليه .



وَمِثْلُهُمْ مَنْ يَنْوِي الإِقَامَةَ بِمَكَّةَ فَوْقَ عِشْرِينَ صَلَاةً، كَأَهْلِ مِصْرَ وَالشَّامِ،
فَلَيْسَ لَهُمْ قَصْرٌ وَلَا جَمْعٌ بِمَكَّةَ وَلَا مَنًى وَلَا مُزْدَلِفَةَ؛ لِانْقِطَاعِ سَفَرِهِمْ بِدُخُولِ
مَكَّةَ، إِذِ الْحَجُّ قَصْدُ مَكَّةَ لِعَمَلِ مَخْصُوصٍ كَمَا يَأْتِي.

قَالَ فِي «الشَّرْحِ»: «وَإِنْ كَانَ الَّذِي خَرَجَ إِلَى عَرَفَةَ فِي [نِيَّتِهِ] ^(١) الإِقَامَةَ
بِمَكَّةَ إِذَا رَجَعَ، لَمْ يَقْصُرْ بِعَرَفَةَ» ^(٢). وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ فِي «الْعِبَادَاتِ
الْخَمْسِ» وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: جَوَازَ الْقَصْرِ وَالْجَمْعِ لَهُمْ، قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»:
«فَيَعَايَا بِهِمَا، وَاخْتَارَ الْمُؤَفَّقُ جَوَازَ الْجَمْعِ فَقَطْ، قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: «وَهُوَ
الْأَشْهُرُ عَنْ أَحْمَدَ» ^(٣).

(وَقَالَ) الْإِمَامُ (أَحْمَدُ فِيمَنْ كَانَ مُقِيمًا بِمَكَّةَ ثُمَّ خَرَجَ لِلْحَجِّ، وَهُوَ يُرِيدُ)
أَنْ (يَرْجِعَ لِمَكَّةَ فَلَا يُقِيمُ بِهَا) أَيُّ: أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ (فَهَذَا يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ
بِعَرَفَةَ) أَيُّ: وَمُزْدَلِفَةَ وَمَنًى، (لِأَنَّهُ حِينَ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ أَنْشَأَ السَّفَرَ لِبَلَدِهِ)
بِخُرُوجِهِ مِنَ الْبَلَدِ الَّذِي كَانَ نَوَى الإِقَامَةَ بِهِ، (وَلَا يُعِيدُ مَنْ قَصَرَ) بِشَرْطِهِ (ثُمَّ
رَجَعَ قَبْلَ) اسْتِكْمَالِ (الْمَسَافَةِ) لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ نِيَّةُ الْمَسَافَةِ لَا حَقِيقَتُهَا،
(و) يَجُوزُ أَنْ (يَقْصُرَ مَنْ أَسْلَمَ) بِسَفَرٍ مُبِيحٍ، (أَوْ بَلَغَ) بِسَفَرٍ مُبِيحٍ، (أَوْ
طَهَّرَتْ) مِنْ حَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ (بِسَفَرٍ مُبِيحٍ) لِلْقَصْرِ.

(وَيَتَحَجُّهُ: أَوْ أَفَاقَ مَنْ جُنَّ بِأَثْنَائِهِ) أَيُّ: السَّفَرِ الْمُبِيحِ، وَهُوَ مُصَرَّحٌ بِهِ،

(١) كَذَا فِي «الشَّرْحِ الْكَبِيرِ»، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (أ) وَ(ب): «نِيَّة».

(٢) «الشَّرْحُ الْكَبِيرُ» لابن أَبِي عَمْرٍ (٧٤/٥).

(٣) انظر: «الْإِنْصَافُ» لِلْمَرْدَاوِيِّ (٤٣/٥ - ٤٤).

(وَلَوْ بَقِيَ) بَعْدَ الْإِسْلَامِ وَالْبُلُوغِ وَالطُّهْرِ وَالْإِفَاقَةِ (دُونَ الْمَسَافَةِ) لِأَنَّ عَدَمَ تَكْلِيفِهِ فِي أَوَّلِ السَّفَرِ الْمُبِيحِ لَا أَثَرَ لَهُ فِي تَرْكِ الْقَصْرِ فِي آخِرِهِ؛ إِذْ عَدَمُ التَّكْلِيفِ لَيْسَ مَانِعًا مِنَ الْقَصْرِ، بِخِلَافِ مَنْ أَنْشَأَ سَفَرَ مَعْصِيَةٍ ثُمَّ تَابَ وَقَدْ بَقِيَ دُونَهَا؛ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الْقَصْرِ فِي ابْتِدَائِهِ، (كَجَاهِلِ الْمَسَافَةِ ثُمَّ عَلِمَهَا) فِي أَثْنَاءِ السَّفَرِ، فَيَجُوزُ لَهُ الْقَصْرُ، (أَوْ) جَاهِلِ (جَوَازِ الْقَصْرِ ابْتِدَاءً ثُمَّ عَلِمَهُ) فَيَقْصُرُ.

(وَمَنْ خَرَجَ فِي طَلَبٍ) آتَى أَوْ (ضَالًّا نَاقِيًا أَنْ يَرْجِعَ أَيْنَ وَجَدَهُ، لَا يَقْصُرُ حَتَّى يُجَاوِزَ الْمَسَافَةَ) لِعَدَمِ تَحَقُّقِهِ الْمُبِيحِ لِلْقَصْرِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْإِقْنَاعِ»^(١). وَفِي «الشَّرْحِ الْمُتَنَهَّى» فِي أَوَّلِ «الْقَصْرِ»: «مَنْ خَرَجَ فِي طَلَبِ ضَالَّةٍ أَوْ آتَى حَتَّى جَاوَزَ سِتَّةَ عَشَرَ فَرَسَخًا، لَمْ يَجْزُ لَهُ الْقَصْرُ؛ لِعَدَمِ نِيَّتِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ»^(٢)، انْتَهَى. [١/١٧٣]

وَفِي «الشَّرْحِ»: «وَلَوْ خَرَجَ طَالِبًا لِعَبْدٍ آتَى لَا يَعْلَمُ أَيْنَ هُوَ، أَوْ مُتَتَجِعًا [عُشْبًا]^(٣) أَوْ كَلًّا مَتَى وَجَدَهُ أَقَامَ، أَوْ [سَائِحًا]^(٤) فِي الْأَرْضِ لَا يَقْصِدُ مَكَانًا؛ لَمْ يُبَحِّ لَهُ الْقَصْرُ وَإِنْ سَارَ أَيَّامًا، وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: «يُبَاحُ لَهُ الْقَصْرُ إِذَا بَلَغَ مَسَافَةَ الْقَصْرِ»، ثُمَّ قَالَ: «وَلَوْ قَصَدَ بَلَدًا بَعِيدًا، وَفِي عَزْمِهِ أَنَّهُ مَتَى وَجَدَ طَلِبَتَهُ دُونَهُ

(١) «الْإِقْنَاعُ» لِلْحَجَّائِي (٢٧٦/١).

(٢) «مَعُونَةُ أُولَى النُّهَى» لِابْنِ النُّجَارِ (٤٢٠/٢).

(٣) فِي «الشَّرْحِ الْكَبِيرِ»: «غِيًّا».

(٤) كَذَا فِي «الشَّرْحِ الْكَبِيرِ»، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (أ) وَ(ب): «سَلِيكًا».

رَجَعَ أَوْ أَقَامَ ، لَمْ يُبَخَّ لَهُ الْقَصْرُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْزَمْ بِسَفَرٍ طَوِيلٍ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَرْجِعُ وَلَا يُقِيمُ بِوُجُودِهِ فَلَهُ الْقَصْرُ»^(١).

(وَيَقْصُرُ مَنْ عَلِمَهَا) أَي: الْمَسَافَةَ (ثُمَّ نَوَى إِنْ وَجَدَ غَرِيمَهُ) [بِهَا]^(٢) (رَجَعَ).

(وَقِنْ) سَافَرَ مَعَ سَيِّدِهِ ، (وَزَوْجَةً) سَافَرَتْ مَعَ زَوْجِهَا ، (وَجُنْدِيٍّ) سَافَرَ مَعَ أَمِيرِهِ ، يَكُونُونَ (تَبَعًا لِسَيِّدٍ وَزَوْجٍ وَأَمِيرٍ فِي سَفَرٍ وَنِيَّتِهِ) أَي: السَّفَرِ ، فَإِنْ نَوَى سَيِّدٌ وَزَوْجٌ وَأَمِيرٌ سَفَرًا مُبَاحًا يَبْلُغُ الْمَسَافَةَ ، جَازَ لِلْقِنْ وَالزَّوْجَةِ وَالْجُنْدِيِّ الْقَصْرُ ، وَإِلَّا فَلَا ؛ لِتَبَعِيَّتِهِمْ لَهُمْ .

(و) أَمَّا الْعَبْدُ (مُشْتَرَكٌ) بَيْنَ اثْنَيْنِ ، (فَلَا) يَقْصُرُ (إِنْ لَمْ يُسَافِرْ سَيِّدَاهُ أَوْ يَنْوِيَا) مَعَ السَّفَرِ ، فَلَوْ كَانَ أَحَدُ سَيِّدَيْهِ أَوْ مَوَالِيهِ مُقِيمًا رَجَحَتْ نِيَّةُ إِقَامَةٍ أَحَدِهِمَا أَوْ أَحَدِهِمْ ، وَلَا يَقْصُرُ الْعَبْدُ حِينَئِذٍ .

(وَشُرِطَ مَعَ مَسَافَةِ نِيَّةٍ قَصْرٍ عِنْدَ إِحْرَامٍ) لِأَنَّ الْإِتِمَامَ أَصْلٌ ، وَإِطْلَاقُ النِّيَّةِ يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ ، (و) شُرِطَ أَيْضًا (عِلْمُهُ بِهَا) أَي: بِالنِّيَّةِ (إِذَنْ) أَي: عِنْدَ الْإِحْرَامِ .

قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ: «وَلَمْ نَعْلَمْ مَعْنَى قَوْلِهِ - أَي: صَاحِبِ «الْفُرُوعِ» - : وَالْعِلْمُ بِهَا» ، انْتَهَى . وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ: «مَعْنَاهُ: الْعِلْمُ بِالنِّيَّةِ فِيمَا إِذَا تَقَدَّمَتْ بِالزَّمَنِ الْيَسِيرِ ، بِخِلَافِ غَيْرِ الْمَقْصُورَةِ ، فَإِنَّهُ يَكْفِي اسْتِصْحَابُ النِّيَّةِ

(١) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٤٢/٥) .

(٢) في (ب): «في طريقه» .



حُكْمًا لَا ذِكْرًا عِنْدَ التَّكْبِيرِ». وَقَالَ فِي «شَرْحِ الإِقْنَاعِ»: «وَأَقْرَبُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ: مَعْنَاهُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ الْعِلْمُ بِكَوْنِهِ نَوَى الْقَصْرِ فِي ابْتِدَاءِ إِحْرَامِهِ، بِأَنْ لَا يَطْرَأَ عَلَيْهِ شَكٌّ: هَلْ نَوَاهُ؟ فَإِنْ طَرَأَ عَلَيْهِ لَزِمَهُ الْإِتِمَامُ»^(١)، انْتَهَى.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: «لَا يَحْتَاجُ الْقَصْرُ وَالْجَمْعُ إِلَى نِيَّةٍ»، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ، وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ فِي الْقَصْرِ، وَقَالَ ابْنُ رَزِينٍ فِي «شَرْحِهِ»: «وَالنُّصُوصُ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ الْقَصْرَ أَصْلٌ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى نِيَّتِهِ»^(٢).

(و) يُشْتَرَطُ [أَيْضًا]^(٣) عِلْمُهُ (بِسَفَرِ إِمَامِهِ) أَيُّ: بِأَنَّ إِمَامَهُ مُسَافِرٌ، وَلَوْ بِأَمَارَةٍ أَيُّ: عَلَامَةٍ تَدُلُّ عَلَى سَفَرِهِ كَهَيْئَةِ لِبَاسٍ؛ إِقَامَةً لِلظَّنِّ [مُقَامًا]^(٤) الْعِلْمُ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ إِمَامَهُ نَوَى الْقَصْرَ عَمَلًا بِالظَّنِّ، وَلِمَشَقَّةِ الْعِلْمِ بِذَلِكَ.

(وَسُنَّ قَوْلُهُ) [١٧٣/ب] أَيُّ: الْإِمَامُ لِـ (لِمُقِيمِينَ: أَتَمُّوا فَإِنَّا سَفَرُ) لِلْحَدِيثِ^(٥)، وَلَيْتَلَّا تَلْتَبَسَ عَلَى الْجَاهِلِ رَكَعَاتُ الصَّلَاةِ. (فَإِنْ أَتَمَّ) الْإِمَامُ الصَّلَاةَ (سَهْوًا، وَعَلِمُوا ذَلِكَ) [عِنْدَ]^(٦) قِيَامِهِ سَهْوًا، وَالْمُرَادُ: ظَنُّوا ذَلِكَ، (سَبَّحُوا بِهِ وَلَمْ يَتَابَعُوهُ) لِنِيَّتِهِمُ الْقَصْرَ، (فَإِنْ تَابَعُوهُ فَوَجَّهَانِ) الَّذِي قَدَّمَهُ فِي

(١) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٢٧٨/٣).

(٢) انظر: «الإِنصاف» للمزداوي (٦٢/٥).

(٣) من (ب) فقط.

(٤) كذا في «كشاف القناع» للبهوتي (٢٧٨/٣)، وهو الأليق بالسياق، وفي (أ) و(ب): «مجرى».

(٥) أخرجه أحمد (٨/ رقم: ٢٠١٨٢) وأبو داود (٢/ رقم: ١٢٢٢) من حديث عمران بن حصين. قال الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (٢/ رقم: ٢٢٥): «إسناده ضعيف».

(٦) زيادة يقتضيها السياق.



«الْفُرُوع»^(١) و«الْإِنْصَاف»^(٢) وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْإِقْنَاع»^(٣): الْبُطْلَانُ، حَيْثُ كَانَ عَالِمًا عَامِدًا. (وَإِنْ شَكُّوا) فِي قِيَامِ الْإِمَامِ عَنِ الثَّنَيْنِ: (أَقَامَ سَهْوًا أَمْ) أَقَامَ (عَمْدًا، لَزِمَهُمْ) (مُتَابِعَتُهُ) لِحَدِيثٍ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ»^(٤).

(وَلَا يَقْصُرُ مَنْ مَرَّ بِوَطْنِهِ) وَلَوْ لَمْ تَكُنْ لَهُ بِهِ حَاجَةٌ إِذْ ذَاكَ، غَيْرَ أَنَّهُ طَرِيقُهُ إِلَى مَا يَقْصِدُهُ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمُقِيمِ، (أَوْ) مَرَّ بِ(بَلَدٍ لَهُ بِهِ امْرَأَةٌ) أَيْ: زَوْجَةٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَطَنُهُ، (أَوْ) مَرَّ بِبَلَدٍ (تَزَوَّجَ فِيهِ) فَلَا يَقْصُرُ حَتَّى يَفَارِقَهُ؛ لِأَنَّهُ صَارَ فِي حُكْمِ الْمُقِيمِ، وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ بَعْدَ فِرَاقِ الزَّوْجَةِ. وَعُلِمَ مِنْهُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ بِهِ أَقَارِبُ كَأُمٍّ وَأَبٍ أَوْ مَاشِيَةٍ أَوْ مَالٍ، لَمْ يَمْتَنِعْ عَلَيْهِ الْقَصْرُ.

(أَوْ دَخَلَ وَقْتُ صَلَاةٍ [عَلَيْهِ]^(٥) حَضَرًا) ثُمَّ سَافَرَ، لَزِمَهُ أَنْ يُتِمَّ تِلْكَ الصَّلَاةَ، لِأَنَّهَا صَلَاةٌ حَضَرَ وَجَبَتْ تَامَّةً، (أَوْ دَخَلَهُ) أَيْ: وَطَنُهُ أَوْ مَكَانًا نَوَى الْإِقَامَةَ بِهِ (قَبْلَ إِتِمَامِ) الصَّلَاةِ الَّتِي أَحْرَمَ بِهَا، (كَرَاكِبِ سَفِينَةٍ) أَحْرَمَ فِيهَا بِصَلَاةٍ سَفَرٍ مَقْصُورَةٍ، ثُمَّ وَصَلَتْ مَكَانًا لَا يَجُوزُ لَهُ فِيهِ الْقَصْرُ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، لَزِمَهُ الْإِتِمَامُ تَغْلِيْبًا لِلْحَضَرِ.

(أَوْ ذَكَرَ صَلَاةَ حَضَرَ بِسَفَرٍ أَوْ عَكْسُهُ) بِأَنْ ذَكَرَ صَلَاةَ سَفَرٍ بِحَضَرٍ، لَزِمَهُ الْإِتِمَامُ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، (أَوْ أَتَمَّ بِمُتَمِّ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ خَوْفٍ) فَيُتَمُّ، وَلَوْ أَتَمَّ

(١) «الفروع» لابن مفلح (٨٩/٣).

(٢) «الإنصاف» للمزداوي (١٥/٤).

(٣) «الإقناع» للحجّاي (٢١٠/١).

(٤) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٦٨٨) ومسلم (١/ رقم: ٤١٢) من حديث عائشة.

(٥) من (ب) و«غاية المنتهى» لمرعي الكرمي (٢٣٢/١) فقط.

فِي صَلَاةِ خَوْفٍ فِي بَعْضِ الصُّورِ فَلَا يُتَمُّ ، وَيَأْتِي .

(أَوْ اِتَّمَّ) مُسَافِرٌ (بِمُقِيمٍ) لَزِمَهُ أَنْ يُتَمَّ نَصًّا^(١) ؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ : «تِلْكَ السُّنَّةُ»^(٢) ، وَسَوَاءٌ اِتَّمَّ بِهِ فِي كُلِّ الصَّلَاةِ أَوْ بَعْضِهَا ، عَلِمَهُ مُقِيمًا أَوْ لَا . وَشَمِلَ كَلَامُهُ : لَوْ افْتَدَى بِمُسَافِرٍ فَاسْتَخْلَفَ لِعُذْرِ مُقِيمًا ، لَزِمَ الْمَأْمُومَ الْإِتْمَامَ دُونَ الْإِمَامِ الَّذِي اسْتَخْلَفَ الْمُقِيمَ .

(أَوْ) اِتَّمَّ مُسَافِرٌ (بِمَنْ يَشْكُ فِيهِ) أَيِ : فِي كَوْنِهِ مُسَافِرًا ، لَزِمَهُ أَنْ يُتَمَّ إِذَا كَانَ شَكُّهُ (بِلَا قَرِينَةٍ ، وَإِنْ تَبَيَّنَ قَصْرُهُ) أَيِ : وَلَوْ ظَهَرَ لِلْمَأْمُومِ أَنَّ الْإِمَامَ مُسَافِرًا ، لِعَدَمِ الْجَزْمِ بِكَوْنِهِ مُسَافِرًا عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، (وَيَكْفِي عِلْمُهُ) أَيِ : عِلْمُ الْمَأْمُومِ (بِسَفَرِ [١/١٧٤] إِمَامِهِ بِعَلَامَةٍ) كَهَيْئَةِ لِبَاسٍ ، (فَإِذَا عِلِمَ سَفَرَ إِمَامِهِ بِتِلْكَ الْعَلَامَةِ (يَنْوِيهِ) أَيِ : الْقَصْرَ ، (فَإِنْ قَصَرَ إِمَامُهُ قَصَرَ مَعَهُ) لَوْجُودِ النِّيَّةِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ . (أَوْ) أَيِ : وَإِنْ (اِتَّمَّ) إِمَامُهُ ، (تَابَعَهُ) وَلَغَتْ نِيَّتُهُ الْقَصْرَ .

(وَصَحَّ) لِمَأْمُومِ الْقَصْرِ (لَوْ نَوَى : إِنْ قَصَرَ) الْإِمَامُ (قَصَرْتُ ، أَوْ اِتَّمَّ) اِتَّمَمْتُ ، وَلَا يَضُرُّ جَهْلُهُ) أَيِ : الْمَأْمُومِ (أَنَّ إِمَامَهُ نَوَاهُ) أَيِ : الْقَصْرَ (إِذَنْ) أَيِ : مَعَ وُجُودِ عِلَامَةِ السَّفَرِ حَالَ الصَّلَاةِ ، (عَمَلًا بِالظَّنِّ) لِتَعَذُّرِ الْعِلْمِ ، (خِلَافًا لِلْمُنْتَهَى) فِيمَا يُوهِمُ ظَاهِرُ قَوْلِهِ : «أَوْ جَهْلُ أَنْ إِمَامَهُ نَوَاهُ»^(٣) ، فَزَاجِعُهُ .

(١) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن منصور الكوسج (١/ رقم: ١٦٢) .

(٢) أخرجه أحمد (٢/ رقم: ١٨٨٧) . قال الألباني في «إرواء الغليل» (٣/ رقم: ٥٧١) :

«صحيح» .

(٣) «منتهى الإرادات» لابن النجار (١/ ١٢٤) .



(أَوْ شَكَّ) إِمَامٌ أَوْ غَيْرُهُ (فِي أَثْنَائِهَا) أَيِ: الصَّلَاةِ، (أَنَّهُ نَوَاهُ) أَيِ: الْقَصْرِ
(عِنْدَ إِحْرَامِهَا) أَيِ: الصَّلَاةِ، (ثُمَّ ذَكَرَ) بَعْدَ أَنَّهُ كَانَ نَوَاهُ، لَزِمَهُ الْإِتِمَامُ.
(وَيَتَجَهَّ: وَلَوْ لَمْ يَعْمَلْ) حَالُ الشَّكِّ (عَمَلًا) لَوْجُودِ مَا أَوْجَبَ الْإِتِمَامَ فِي
بَعْضِهَا، فَغَلَبَ جَزِيًّا عَلَى الْقَوَاعِدِ.

(أَوْ لَمْ يَنْوِهِ) أَيِ: الْقَصْرِ (عِنْدَ) الـ(إِحْرَامِ) لَزِمَهُ الْإِتِمَامُ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ،
وَإِطْلَاقُ النِّيَّةِ يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ، كَمَا لَوْ نَوَى الصَّلَاةَ وَأَطْلَقَ، فَإِنَّ نِيَّتَهُ تَنْصَرِفُ إِلَى
الْإِنْفِرَادِ لِكَوْنِهِ الْأَصْلُ، (أَوْ نَوَاهُ) أَيِ: الْقَصْرِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ (ثُمَّ رَفَضَهُ فِيهَا)
فَنَوَى الْإِتِمَامَ، لَزِمَهُ أَنْ يَتِمَّ؛ لِعَدَمِ افْتِقَارِهِ إِلَى التَّعْيِينِ فَبَقِيََتِ النِّيَّةُ مُطْلَقَةً.

(وَإِنْ أَتَمَّ) مُسَافِرٌ نَوَى الْقَصْرَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ (سَهْوًا، فَفَرَضَهُ الرَّكْعَتَانِ وَ)
الزِّيَادَةُ سَهْوًا، (يَسْجُدُ لَهُ وَجُوبًا لَا نَدْبًا، خِلَافًا لَهُ) أَيِ: لِصَاحِبِ «الْإِفْتِنَاعِ»^(١)،
قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «وَالزِّيَادَةُ سَهْوًا، يَسْجُدُ لَهَا عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ
الْمَذْهَبِ»^(٢). وَمَا قَالَهُ صَاحِبُ «الْإِفْتِنَاعِ» مُتَّجِهًا؛ لِأَنَّ عَمْدَ هَذِهِ الزِّيَادَةِ لَا يُبْطَلُ
الصَّلَاةُ، فَتَأَمَّلْ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: «وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ عَمْدًا مَعَ بَقَاءِ نِيَّةِ الْقَصْرِ، بَطَلَتْ
صَلَاتُهُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ». وَأَطْلَقَهُمَا فِي «مُخْتَصَرِ ابْنِ تَمِيمٍ» وَ«الرَّعَايَةِ
الْكُبْرَى» وَ«الْفُرُوعِ»^(٣). فَيَكُونُ مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ [مِيلًا]^(٤) مِنْهُ إِلَى أَنَّ

(١) «الْإِفْتِنَاعُ» لِلْحَجَّائِي (٢٧٨/١).

(٢) «الْإِنْصَافُ» لِلْمَزْدَاوِيِّ (٦٤/٥).

(٣) انظر: «الْإِنْصَافُ» لِلْمَزْدَاوِيِّ (٦٤/٥).

(٤) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «مِيل».

هَذِهِ الزِّيَادَةُ يُبْطِلُ عَمْدَهَا.

(وإن ذكر) أنه نوى القصر (ب) رَكْعَةٍ (ثالثة) سَهْوًا، قَطَعَ وَعَادَ وَسَلَّم
إِنْ شَاءَ، أَوْ نَهَضَ بِنِيَّةٍ إِيْتِمَامٍ قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «لَوْ ذَكَرَ مَنْ قَامَ [١٧٤/ب]
إِلَى ثَالِثَةِ سَهْوًا قَطَعَ، فَلَوْ نَوَى الْإِيْتِمَامَ أَتَمَّ وَأَتَى لَهُ بِرَكْعَتَيْنِ سِوَى مَا سَهَا بِهِ،
فَإِنَّهُ يُلْغَوُ»^(١)، انْتَهَى.

(أَوْ نَوَى) مُسَافِرٌ (إِقَامَةً مُطْلَقًا) أَي: غَيْرَ مُقَيَّدٍ لَهَا بِزَمَنِ، وَلَوْ فِي نَحْوِ
مَفَازَةٍ لَزِمَهُ أَنْ يُتِمَّ؛ لِانْقِطَاعِ السَّفَرِ الْمُبِيحِ لِلْقَصْرِ.

(أَوْ) نَوَى إِقَامَةً بَيْلِدٍ أَوْ مَفَازَةً (أَكْثَرَ مِنْ عَشْرِينَ صَلَاةً) لَزِمَهُ أَنْ يُتِمَّ،
وَالَّا فَلَهُ الْقَصْرُ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ^(٢) وَابْنِ عَبَّاسٍ^(٣): «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِمَ مَكَّةَ
صَبِيحَةَ رَابِعَةِ ذِي الْحِجَّةِ، فَأَقَامَ بِهَا الرَّابِعَ وَالْخَامِسَ وَالسَّادِسَ وَالسَّابِعَ،
وَصَلَّى الصُّبْحَ فِي الْيَوْمِ الثَّامِنِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى مَنَى، وَكَانَ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ فِي
هَذِهِ الْأَيَّامِ، وَقَدْ أَجْمَعَ عَلَى إِقَامَتِهَا».

وَقَالَ أَنَسٌ: «أَقَمْنَا بِمَكَّةَ عَشْرًا نَقْصُرُ الصَّلَاةَ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤). قَالَ الْأَثَرُ:
«سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَذْكُرُ حَدِيثَ أَنَسٍ وَيَقُولُ: هُوَ كَلَامٌ لَيْسَ يَفْقَهُهُ كُلُّ أَحَدٍ»^(٥)،

(١) «الإنصاف» للمزداوي (٥/٦٤).

(٢) أخرجه الطيالسي (٣/رقم: ١٧٨١) والنسائي (٥/رقم: ٢٨٢٥، ٢٨٩٣) وابن المنذر في
«الأوسط» (٤/رقم: ٢٢٨٣).

(٣) أخرجه البخاري (٢/رقم: ١٥٦٤) ومسلم (١/رقم: ١٢٤٠).

(٤) البخاري (٢/رقم: ١٠٨١) ومسلم (١/رقم: ٦٩٣).

(٥) انظر: «المغني» لابن قدامة (٣/١٥٠).



وَوَجْهَهُ: أَنَّهُ حَسَبَ مُقَامَ النَّبِيِّ ﷺ بِمَكَّةَ وَمِنَى، وَلَيْسَ لَهُ وَجْهٌ غَيْرُ هَذَا.

وَعَنْهُ: «أَكْثَرُ مِنْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ صَلَاةً». قَالَ أَبُو حَفْصٍ الْبَرْمَكِيُّ: «هَذَا مَذْهَبُ أَحْمَدَ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ»، وَعَنْهُ: «[تِسْعَ عَشْرَةَ] ^(١) صَلَاةٍ»، قَدَّمَهُ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى»، وَأَطْلَقَهُنَّ فِي «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ». وَيُحْسَبُ يَوْمُ الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ مِنَ الْمُدَّةِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ^(٢)، (وَلَوْ) نَوَى الْإِقَامَةَ الْمَذْكُورَةَ (بِبَادِيَةٍ).

وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ وَغَيْرُهُ أَنَّ لَهُ الْقَصْرَ، وَأَنَّهُ مُسَافِرٌ مَا لَمْ يُجْمَعْ عَلَى إِقَامَةٍ وَيَسْتَوْطِنُ، قَالَ فِي «الْاِخْتِيَارَاتِ»:

«وَقَرَّرَ أَبُو الْعَبَّاسِ قَاعِدَةً نَافِعَةً، وَهِيَ: أَنَّ مَا أَطْلَقَهُ الشَّارِعُ يُعْمَلُ بِمُطْلَقِ مُسَمَّاهُ وَوُجُودِهِ، وَلَمْ يَجْزُ تَقْدِيرُهُ وَتَحْدِيدُهُ بَعْدَهُ، فَلِهَذَا كَانَ الْمَاءُ قِسْمَيْنِ: طَاهِرًا طَهُورًا وَنَجِسًا، وَلَا حَدَّ لِأَقَلِّ الْحَيْضِ وَأَكْثَرِهِ مَا لَمْ تَصِرْ مُسْتَحَاضَةً، وَلَا لِأَقَلِّ سِنِّهِ وَأَكْثَرِهِ، وَلَا لِأَقَلِّ السَّفَرِ.

وَلَكِنْ خُرُوجُهُ إِلَى بَعْضِ عَمَلِ أَرْضِهِ وَخُرُوجُهُ ﷺ إِلَى أَرْضٍ قُبَاءٍ لَا يُسَمَّى سَفَرًا وَلَوْ كَانَ بَرِيدًا، وَلِهَذَا لَا يَتَزَوَّدُ وَلَا يَتَأَهَّبُ لَهُ أَهْبَةُ السَّفَرِ، هَذَا مَعَ قِصْرِ الْمُدَّةِ، فَالْمَسَافَةُ الْقَرِيبَةُ فِي الْمُدَّةِ الطَّوِيلَةِ سَفَرٌ، لَا الْبَعِيدَةُ فِي الْمُدَّةِ الْقَلِيلَةِ.

(١) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب) و«الإنصاف»: «تسعة عشر».

(٢) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٦٨/٥ - ٧٣).



وَلَا حَدَّ لِلدَّرْهِمِ وَالْدَيْنَارِ، فَلَوْ كَانَ أَرْبَعَةَ دَوَانِقَ أَوْ ثَمَانِيَّةً، [١/١٧٥] خَالِصًا
أَوْ مَغْشُوشًا، قَلَّ غِشُّهُ أَوْ كَثُرَ، لَا دِرْهَمًا أَسْوَدَ، عَمِلَ بِهِ فِي الزَّكَاةِ وَالسَّرِقَةِ
وَعَبْرِهِمَا، وَلَا تَأْجِيلَ فِي الدِّيَةِ وَأَنَّهُ نَصُّ أَحْمَدَ فِيهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ
يُؤْجَلْهَا، وَإِنْ رَأَى الْإِمَامُ تَأْجِيلَهَا فَعَلَ؛ لِأَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَجَلَهَا، فَأَيُّهُمَا رَأَى
الْإِمَامُ فَعَلَ، وَإِلَّا فَيُجَابُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ لَا يَسُوعُ. وَالْخُلْعُ فَسُخٌّ مُطْلَقًا،
وَالْكَفَّارَةُ فِي كُلِّ أَيْمَانِ الْمُسْلِمِينَ، وَفُرُوعُ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ مَذْكُورَةٌ فِي هَذَا
الْمُخْتَصَرِ فِي مَظَانِّهَا^(١)، انْتَهَى.

(وَلَوْ بَدَأَ لَهُ) أَيُّ: مَنْ لَزِمَهُ الْإِتِمَامُ بِالْإِقَامَةِ (السَّفَرُ وَلَمْ يَشْرَعْ) فِيهِ أَتَمَّ،
(أَوْ) نَوَى إِقَامَةً (لِحَاجَةٍ وَظَنَّ أَنَّ لَا تَنْقِضِي) تِلْكَ الْحَاجَةَ (قَبْلَهَا) أَيُّ: الْأَرْبَعَةَ
أَيَّامٍ بَلْ بَعْدَهَا، لَزِمَهُ أَنْ يُتِمَّ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى نِيَّةِ إِقَامَتِهَا، وَإِنْ ظَنَّ انْقِضَاءَهَا فِي
الْأَرْبَعَةِ أَيَّامٍ قَصَرَ، (أَوْ شَكَّ) مُسَافِرٌ (فِي نِيَّةِ مُدَّةِ إِقَامَةٍ) أَيُّ: فِي كَوْنِهِ نَوَى
إِقَامَةً أَكْثَرَ مِنْ عِشْرِينَ صَلَاةً أَوْ لَا، لَزِمَهُ أَنْ يُتِمَّ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، فَلَا يَنْتَقِلُ عَنْهُ
مَعَ الشَّكِّ فِي مُبِيحِ الرُّخْصَةِ.

(أَوْ نَوَى) مُسَافِرٌ (فِي صَلَاتِهِ سَفَرٌ مَعْصِيَةٍ) بِأَنَّ قَلْبَ السَّفَرِ لِلْمَعْصِيَةِ،
لَزِمَهُ أَنْ يُتِمَّ، وَعِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ أَوَّلَى مِنْ قَوْلِ صَاحِبِ «الْمُنْتَهَى»: «أَوْ عَزَمَ فِي
صَلَاتِهِ عَلَى قَطْعِ الطَّرِيقِ وَنَحْوِهِ»^(٢)؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْمَعْصِيَةَ فِي السَّفَرِ لَا
تَمْنَعُ التَّرْخُصَ، بِخِلَافِ الْمَعْصِيَةِ بِهِ، وَلِذَا قَالَ:

(١) «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ١١١).

(٢) «منتهى الإرادات» لابن النجار (١/١٢٤).

(لَا مَعْصِيَةَ) أَي: لَا يَبْطُلُ قَصْرُهُ لَوْ نَوَى الْمَعْصِيَةَ فِي السَّفَرِ، (أَوْ) نَوَى مُسَافِرًا فِي صَلَاتِهِ (الْإِقَامَةَ) أَتَمَّهَا.

﴿ تَمَّتْ: إِنْ نَوَى إِقَامَةً بِشَرْطٍ، كَأَنْ يَقُولَ: «إِنْ لَقِيتُ فَلَانًا فِي هَذَا الْبَلَدِ أَقَمْتُ فِيهِ وَإِلَّا فَلَا»، فَإِنْ لَمْ يَلْقَهُ فَلَهُ حُكْمُ السَّفَرِ، وَإِنْ لَقِيَهُ بِهِ صَارَ مُقِيمًا إِنْ لَمْ يَكُنْ فَسَخَ نِيَّتُهُ الْأُولَى قَبْلَ لِقَائِهِ أَوْ حَالَ لِقَائِهِ، وَإِنْ فَسَخَ بَعْدَ لِقَائِهِ فَهُوَ كَمُسَافِرٍ نَوَى الْإِقَامَةَ الْمَانِعَةَ مِنَ الْقَصْرِ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ السَّفَرُ قَبْلَ تَمَامِهَا، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْصُرَ فِي مَوْضِعِ إِقَامَتِهِ حَتَّى يَشْرَعَ فِي السَّفَرِ وَيُفَارِقَ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ.

(أَوْ أَعَادَ) صَلَاتَهُ (فَاسِدَةً فِي أَثْنَائِهَا) (يَلْزُمُ) هُ (إِنْتِمَائُهَا، كَ) مَا لَوْ أَحْرَمَ بِصَلَاةٍ (خَلْفَ مُقِيمٍ) فَيُحْدِثُ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، فَتَلْزُمُهُ إِعَادَتُهَا تَامَّةً، (و) كَمَا لَوْ أَحْرَمَ بِ(نِيَّةٍ) (الْإِتْمَامِ) فَيُحْدِثُ فِي أَثْنَائِهَا، فَتَلْزُمُهُ إِعَادَتُهَا تَامَّةً؛ لِأَنَّهَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ [ب/١٧٥] ابْتِدَاءً تَامَّةً، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تُعَادَ مَقْصُورَةً^(١).

(لَا فَاسِدَةً ابْتِدَاءً، كَمُحْدِثٍ) جَاهِلٍ حَدَّثَ نَفْسَهُ ائْتَمَّ بِمُقِيمٍ ثُمَّ عَلِمَ حَدَّثَ نَفْسَهُ، فَلَهُ الْقَصْرُ فِي الْمُعَادَةِ؛ لِأَنَّ الْأُولَى لَمْ تَنْعَقِدْ. (أَوْ أَخْرَهَا) أَي: الصَّلَاةُ (بِلَا عُذْرٍ) مَنْ نَحَوَ نَوْمٍ (حَتَّى ضَاقَ وَقْتُهَا عَنْهَا) أَي: عَنْ فِعْلِهَا كُلِّهَا فِيهِ مَقْصُورَةً، لَزِمَهُ أَنْ يُتِمَّ؛ لِأَنَّهُ صَارَ عَاصِيًا بِتَأْخِيرِهَا عَمْدًا بِلَا عُذْرٍ، (أَوْ تَابَ) مِنْ سَفَرِ الْمَعْصِيَةِ (فِيهَا) أَي: الصَّلَاةِ، لَزِمَهُ أَنْ يُتِمَّ؛ لِأَنَّهَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ تَامَّةً.

(و) إِنْ (نَوَاهُ) أَي: الْقُصُورَ مَنْ تَابَ فِيهَا (فِي أَثْنَاءِ) الصَّلَاةِ عَالِمًا،

(١) بعدها في (ب) زيادة: «ويتم»، والصواب حذفها.

بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، (وَلَا تَبْطُلُ مِنْ جَاهِلٍ) بِلُزُومِ الْإِتْمَامِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا تَكُونُ نَفْلًا كَمَا يَأْتِي. (وَمَنْ نَوَاهُ) أَي: الْقَصْرَ (عِنْدَ إِحْرَامٍ حَيْثُ لَمْ يُبَحِّ) لَهُ الْقَصْرُ، (كَ) مُسَافِرٍ نَوَى الْقَصْرَ (خَلْفَ مُقِيمٍ) عَالِمًا بِأَنَّ إِمَامَهُ مُقِيمٌ، وَأَنَّهُ لَا يُبَاحُ لَهُ الْقَصْرُ إِذَا لَمْ تَنْعَقِدْ.

(و) كَقَصْرِ (مُعْتَقِدِ تَحْرِيمِ) الْقَصْرِ، وَلَوْ أَنَّهُ مُخْطِئٌ فِي اعْتِقَادِهِ (عَالِمًا) بِأَنَّهُ يَعْتَقِدُ تَحْرِيمَهُ لَا ذَاهِلًا عَنْ ذَلِكَ، (لَمْ تَنْعَقِدْ) صَلَاتُهُ مِنْ أَصْلِهَا، (كَمَا لَوْ نَوَاهُ) أَي: الْقَصْرَ (مُقِيمٌ) فَلَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ، كَنِيَّةِ مُسَافِرٍ وَعَبْدِ الظُّهْرِ خَلْفَ إِمَامِ الْجُمُعَةِ نَصًّا^(١).

(وَيَنْجِهُ: وَ) إِنْ نَوَى الْقَصْرَ عِنْدَ إِحْرَامٍ، حَيْثُ لَمْ يُبَحِّ (جَهْلًا، تَنْعَقِدُ نَفْلًا) وَهُوَ جَارٍ عَلَى الْقَوَاعِدِ، وَلَهُ نَظَائِرُ، فَهَذِهِ نِيْفٌ وَعِشْرُونَ مَسْأَلَةً يَلْزُمُ الْمُسَافِرَ فِيهَا الْإِتْمَامُ، فَتَأْمَلْ.

(وَيَقْصُرُ) الصَّلَاةَ (مَنْ) أَي: مُسَافِرٌ (سَلَكَ أَبْعَدَ طَرِيقَيْنِ) إِلَى بَلَدٍ قَصَدَهُ يَبْلُغُ الْمَسَافَةَ وَالْقَرِيبُ لَا يَبْلُغُهَا، وَلَوْ كَانَ سَيْرُهُ فِي الْأَبْعَدِ (لَيَقْصُرُ) لِأَنَّهُ مَظَنَّةُ قَصْدٍ صَحِيحٍ، وَكَمَا لَوْ كَانَ الطَّرِيقُ الْآخِرُ مَخُوفًا أَوْ [شَاقًّا]^(٢)، فَعَدَمُ الْحِكْمَةِ فِي بَعْضِهَا لَا يَضُرُّهُ.

(أَوْ ذَكَرَ صَلَاةَ سَفَرٍ فِي) سَفَرٍ (آخَرَ) تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ فَلَهُ قَصْرُهَا، (و) لَكِنْ إِذَا (لَمْ يَذْكُرْهَا) أَي: تِلْكَ الْفَائِئَتَةُ (حَضَرًا) فَلَوْ ذَكَرَهَا فِي إِقَامَةٍ تَخَلَّلَتْ

(١) «الإقناع» للحجّاي (٢٧٧/٣).

(٢) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «مُشَقًّا».

السَّفَرُ ثُمَّ نَسِيَهَا حَتَّى سَافَرَ، أَتَمَّهَا.

(أَوْ أَقَامَ) الْمُسَافِرُ لِقَضَاءِ (حَاجَةٍ) يَرْجُو نَجَاحَهَا، أَوْ جِهَادِ عَدُوٍّ، سَوَاءً غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ انْقِضَاءُ حَاجَتِهِ فِي مُدَّةٍ يَسِيرَةٍ أَوْ كَثِيرَةٍ، بَعْدَ أَنْ يَحْتَمِلَ انْقِضَاؤَهَا [١/١٧٦] فِي مُدَّةٍ لَا يَنْقَطِعُ حُكْمُ السَّفَرِ بِهَا، (وَلَوْ) كَانَتْ تِلْكَ الْحَاجَةُ (بِمُنْتَهَى قَصْدِهِ) فَلَهُ الْقَصْرُ.

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمُسَافِرَ يَقْصُرُ مَا لَمْ يُجْمَعْ إِقَامَةٌ»^(١)، انْتَهَى. وَلِأَنَّهُ ﷺ أَقَامَ بِتَبُوكَ عِشْرِينَ يَوْمًا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٢). وَلَمَّا فَتَحَ ﷺ مَكَّةَ أَقَامَ بِهَا تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٣). وَقَالَ أَنَسٌ: «أَقَامَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ [بِرَامْهُرْمُزٍ]^(٤) تِسْعَةَ أَشْهُرٍ يَقْصُرُونَ الصَّلَاةَ»، رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ^(٥).

وَأِنَّمَا يَقْصُرُ إِذَا أَقَامَ الْإِقَامَةَ الْمَذْكُورَةَ (بِلَا نِيَّةِ إِقَامَةِ عِشْرِينَ صَلَاةً) وَلَا يَعْلَمُ قَضَاءَ الْحَاجَةِ قَبْلَهَا، بَلْ (لَا يَدْرِي مَتَى تَنْقَضِي) وَأَمَّا إِنْ عَلِمَ أَوْ ظَنَّ أَنَّهَا تَنْقَضِي قَبْلَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ فَلَا قَصْرَ. (أَوْ حُسْبَ ظُلْمًا أَوْ) حُسْبَ (بِنَحْوِ مَرَضٍ وَمَطَرٍ) كَثَلِجٍ وَجَلِيدٍ قَصْرٌ أَبَدًا، وَ(لَا) يَقْصُرُ مَنْ حُسِبَ (بِأَسْرِ) عِنْدَ الْعَدُوِّ تَبَعًا

(١) «الأوسط» لابن المنذر (٤/٤١٤ - ٤١٥).

(٢) أحمد (٦/ رقم: ١٤٣٥٦) من حديث جابر بن عبد الله. قال الألباني في «صحيح سنن

أبي داود» (٤/ رقم: ١١٢٠): «إسناده صحيح».

(٣) البخاري (٥/ رقم: ٤٢٩٨) من حديث ابن عباس.

(٤) كذا في «السنن الكبير»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «بدار هرمز».

(٥) البيهقي (٦/ رقم: ٥٥٤٨). قال الألباني في «إرواء الغليل» (٣/ رقم: ٥٧٦): «ضعيف».

لِإِقَامَتِهِمْ كَسَفَرِهِمْ.

(أَوْ نَوَى إِقَامَةً بِشَرْطِ لُقْيِ غَرِيمِهِ) كَانَ يَقُولُ: «إِنْ لَقِيتُ فَلَانًا فِي بَلَدٍ كَذَا أَقَمْتُ فِيهِ، (وَلَا فَلَا) أُقِيمُ»، فَإِنْ لَمْ يَلْقَهُ فِي الْبَلَدِ فَلَهُ حُكْمُ السَّفَرِ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الرُّخْصَةِ انْعَقَدَ، فَلَا يَتَغَيَّرُ بِالنِّيَّةِ الْمُعْلَقَةِ قَبْلَ وُجُودِ الشَّرْطِ، وَإِنْ لَقِيَ بِهِ صَارَ مُقِيمًا مَا لَمْ يَفْسُخْ نِيَّتَهُ الْأُولَى قَبْلَ لِقَائِهِ، وَإِنْ فَسَخَهَا بَعْدَ لَمْ يَقْصُرْ حَتَّى يَشْرَعَ فِي السَّفَرِ وَيُفَارِقَ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ كَمَا تَقَدَّمَ.

(أَوْ) نَوَى إِقَامَةً لَا تَمْنَعُ الْقَصْرَ (بِبَلَدٍ دُونَ مَقْصِدِهِ (بَيْنَهُ) أَيُّ: بَلَدٍ إِقَامَتِهِ الْمَذْكُورَةَ (وَبَيْنَ بَلَدٍ نِيَّتِهِ الْأُولَى دُونَ الْمَسَافَةِ) فَلَهُ الْقَصْرُ؛ لِأَنَّهُ مُسَافِرٌ سَفَرًا طَوِيلًا، وَتِلْكَ الْإِقَامَةُ لَا أَثَرَ لَهَا.

(وَلَا يَتَرَخَّصُ مَلَّاحٌ) أَيُّ: صَاحِبُ سَفِينَةٍ (مَعَهُ أَهْلُهُ أَوْ لَا أَهْلَ لَهُ، وَلَيْسَ لَهُ نِيَّةُ إِقَامَةٍ بِبَلَدٍ) نَصًّا^(١)؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ طَاعِنٍ عَنْ وَطْنِهِ أَشْبَهَ الْمُقِيمِ، فَلَا يُفْطَرُ بِرَمَضَانَ؛ لِأَنَّهُ يَقْضِيهِ فِي السَّفَرِ فَلَا فَائِدَةَ بِفِطْرِهِ، وَلَا يَقْصُرُ وَلَا يَجْمَعُ.

(وَمِثْلُهُ) أَيُّ: الْمَلَّاحِ (مُكَارٍ) يَحْمِلُ النَّاسَ وَالْمَتَاعَ عَلَى دَوَابِّهِ بِالْأُجْرَةِ، (وَرَاعٍ) يَرْعَى الْبَهَائِمَ (مَعَهُمَا) أَيُّ: الْمُكَارِي وَالرَّاعِي [١٧٦/ب] (أَهْلُهُمَا) أَوْ لَا أَهْلَ لَهُمَا، (وَفَيْجٍ بِ) الْفَاءِ (وَالْجِيمِ) وَهُوَ رَسُولُ السُّلْطَانِ، وَنَحْوُهُمْ) كَسَاعٍ وَبَرِيدٍ، فَلَا يَتَرَخَّصُ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِذَا كَانَ مَعَهُ أَهْلُهُ وَلَمْ يَنْوِ إِقَامَةً بِبَلَدٍ. وَعُلِمَ مِنْهُ: أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ أَهْلُهُ أَوْ كَانُوا مَعَهُ وَلَهُ نِيَّةُ إِقَامَةٍ بِبَلَدٍ، فَلَهُ الْقَصْرُ كَغَيْرِهِ.

(١) «الكافي» لابن قدامة (١/٤٥٥).



قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «الْمُكَارِي وَالرَّاعِي وَالْفَيْجُ وَالْبَرِيدُ وَنَحْوُهُمْ كَالْمَلَّاحِ: فَلَا يَتَرَخَّصُونَ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَنَصَّ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ، وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ، وَقِيلَ عَنْهُ: «يَتَرَخَّصُونَ وَإِنْ لَمْ يَتَرَخَّصِ الْمَلَّاحُ»، اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ - يَعْنِي: الْمُؤَفَّقُ - وَقَالَ: «سَوَاءٌ كَانَ مَعَهُ أَهْلُهُ أَوْ لَا، لِأَنَّهُ مُسَافِرٌ مَشْقُوقٌ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ الْمَلَّاحِ». وَاخْتَارَهُ أَيْضًا الشَّارِحُ، وَأَبُو الْمَعَالِي بْنُ مُنْجَى، وَإِلَيْهِ مِثْلُ صَاحِبِ «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ»، وَأَطْلَقَهُمَا فِي «الرَّعَايَتَيْنِ» وَ«الْحَاوِيَيْنِ»^(١)، انْتَهَى.

تَمَمَّ: قَالَ الشَّيْخُ مَنْصُورٌ فِي «شَرْحِ الْإِقْنَاعِ»: «يُعْتَبَرُ لِلْسَّفَرِ الْمُبِيحِ كَوْنُهُ مُنْقَطِعًا، بِخِلَافِ الدَّائِمِ»^(٢).

(فَرْجٌ)

(لَا يَتَرَخَّصُ فِي سَفَرٍ مَعْصِيَةٍ وَمَكْرُوهِه بِقَصْرِ وَ) لَا (فِطْرٍ) وَتَقَدَّمَ، وَلَا أَكَلَ مَيْتَةً نَصًّا^(٣) لِأَنَّهَا رُخْصٌ، وَالرُّخْصُ لَا تُنَاطُ بِالْمَعَاصِي.

(فَإِنْ خَافَ) الْمُسَافِرُ سَفَرًا لَا يُبِيحُ ذَلِكَ (عَلَى نَفْسِهِ) الْهَلَاكَ إِنْ لَمْ يَأْكُلْ [مِنْ] ^(٤) الْمَيْتَةِ، (قِيلَ لَهُ: تَبَّ وَكُلْ) لِتَمَكُّنِهِ مِنَ التَّوْبَةِ كُلِّ [وَقْتٍ]^(٥)، وَتَقَدَّمَ

(١) «الإنصاف» للمزداوي (٨٣/٥ - ٨٤).

(٢) «كشاف القناع» للهُوتِي (٢٨٥/٣).

(٣) «مسائل الإمام أحمد» رواية أبي داود (٥١٧) و«الانتصار في المسائل الكبار» لأبي الخطاب

الكلوذاني (٥٣٨/٢).

(٤) من (ب) فقط.

(٥) من (ب) فقط.



مَعْنَى التَّوْبَةِ، وَيَأْتِي أَيْضًا فِي «الشَّهَادَاتِ» .

(وَكُلُّ مَنْ جَازَ لَهُ الْقَصْرُ جَازَ لَهُ الْجَمْعُ وَالْفِطْرُ) لِوُجُودِ مُبِيحِهِمَا وَهُوَ السَّفَرُ الطَّوِيلُ، (وَلَا عَكْسَ) أَي: لَيْسَ كُلُّ مَنْ أُبِيحَ لَهُ الْفِطْرُ وَالْجَمْعُ أُبِيحَ لَهُ الْقَصْرُ؛ لِأَنَّ الْمَرِيضَ وَنَحْوَهُ لَا مَسْقَّةَ عَلَيْهِ فِي إِتْمَامِ الصَّلَاةِ بِخِلَافِ الصَّوْمِ، وَقَدْ يَنْوِي الْمُسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ وَيَقْطَعُهَا مِنَ الْفَجْرِ إِلَى الزَّوَالِ مَثَلًا، فَيُفْطِرُ وَإِنْ لَمْ يَقْصُرْ؛ إِذْ لَيْسَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ صَلَاةٌ يَقْصُرُهَا أَوْ يُتِمُّهَا.

(وَالْأَحْكَامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِطَوِيلِ سَفَرٍ مُبَاحٌ) خَمْسَةٌ، زَادَ عَلَى مَا فِي «الْإِقْنَاعِ»^(١) وَاحِدًا وَهُوَ: سُقُوطُ الْجُمُعَةِ، (جَمْعٌ، وَقَصْرٌ، وَمَسْحٌ) عَلَى خُفٍّ وَنَحْوِهِ (ثَلَاثَةَ) أَيَّامٍ بَلِيَالِيهَا، (وَفِطْرٌ) بِرَمَضَانَ، (وَسُقُوطُ جُمُعَةٍ) وَأَمَّا أَكْلُ الْمَيْتَةِ وَالصَّلَاةُ [١/١٧٧] عَلَى رَاحِلَتِهِ إِلَى جِهَةِ السَّيْرِ فَلَا يَخْتَصُّ بِالطَّوِيلِ كَمَا تَقَدَّمَ.



(١) «الْإِقْنَاعُ» لِلْحَجَّائِي (١/٢٨٠).

(فَضَّلَ) في الجمع بين الصَّلَاتَيْنِ



(الْجَمْعُ بَيْنَ ظَهْرٍ وَعَصْرِ) فِي وَقْتِ إِحْدَاهُمَا، (وَ) بَيْنَ (مَغْرِبٍ وَعِشَاءٍ) بَوَقْتِ إِحْدَاهُمَا) أَي: الصَّلَاتَيْنِ (جَائِزٌ) فَلَا يُكْرَهُ وَلَا يُسْتَحَبُّ، (وَ) لَكِنْ (تَرْكُهُ أَفْضَلُ) مِنْ فِعْلِهِ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ، (غَيْرَ جَمْعِي عَرَفَةً وَمُزْدَلَفَةً) فَيَسُنُّ بِشَرْطِ أَنْ يَجْمَعَ بِعَرَفَةٍ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ تَقْدِيمًا، [وَ] ^(١) فِي مُزْدَلَفَةٍ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ تَأْخِيرًا.

أَمَّا الْمَكِّيُّ وَمَنْ نَوَى إِقَامَةً بِمَكَّةَ فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ فَلَا يَجْمَعُ بِهِمَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُسَافِرٍ سَفَرٌ قَصْرٌ، وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ وَالْمَوْقُوقُ وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ جَوَازَ الْجَمْعِ لَهُمْ، وَتَقَدَّمَ قَرِيبًا فِي الْقَصْرِ ^(٢).

(وَيَتَّجِهُ: وَ) غَيْرَ (خَائِفٍ قَوْتِ جَمَاعَةٍ بِتَرْكِهِ) أَي: الْجَمْعِ، فَيَسُنُّ لَهُ الْجَمْعُ حِينَئِذٍ وَيَتَّجِهُ، وَهَذَا عَلَى مَرْجُوحٍ، حَكَاهُ فِي «الْفُرُوعِ» بِ«قِيلَ» ^(٣).

وَقَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «فَائِدَةٌ: لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ لِعُذْرِ مَنْ الْأَعْدَارِ سِوَى

(١) من (ب) فقط .

(٢) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٤٣/٥ - ٤٤ ، ٨٨).

(٣) «الفروع» لابن مفلح (١٠٧/٣).



مَا تَقَدَّمَ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ جَوَّازَ الْجَمْعِ لِتَحْصِيلِ الْجَمَاعَةِ مَعَ جَوَازِهَا فِيهِ خَوْفُ قُوتِ الْوَقْتِ، وَلِخَوْفِ تَحَرُّجٍ فِي تَرْكِهِ، أَيْ: مَشَقَّةٌ^(١)، انْتَهَى.

(و) يَتَجَهُّ أَيْضًا: (يَحْتَمِلُ وَجُوبُهُ) أَيْ: الْجَمْعُ (لِمَنْ لَمْ يَبْقَ وَضُوءُهُ لَوْقَتِ) صَلَاةٍ (ثَانِيَةٍ، وَلَا يَجِدُ مَا يَتَطَهَّرُ بِهِ) وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِإِعْدَمِ انْعِقَادِ سَبَبِ وَجُودِهَا إِذَنْ، بَلْ يَرُدُّهُ مَا تَقَدَّمَ قَرِيبًا عَنِ «الْإِنْصَافِ».

(وَأِنَّمَا يُبَاحُ) الْجَمْعُ فِي ثَمَانِ حَالَاتٍ:

إِحْدَاهَا: أَنْ يَكُونَ (بِسَفَرٍ جَازٍ فِيهِ قَصْرُ) الصَّلَاةِ نَصًّا^(٢)، بِأَنْ يَكُونَ السَّفَرُ غَيْرَ مَكْرُوهٍ وَلَا حَرَامٍ، وَيَبْلُغُ يَوْمَيْنِ قَاصِدَيْنِ كَمَا تَقَدَّمَ؛ لِحَدِيثِ مُعَاذٍ مَرْفُوعًا: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ زَيْغِ الشَّمْسِ آخِرَ الظُّهْرِ حَتَّى يَجْمَعَهَا إِلَى الْعَصْرِ يُصَلِّيهِمَا جَمِيعًا، وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ زَيْغِ الشَّمْسِ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا ثُمَّ سَارَ، وَكَانَ يَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ»، رَوَاهُ: أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: «حَسَنٌ غَرِيبٌ»^(٣)، وَعَنْ أَنَسٍ مَعْنَاهُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤).

(فَلَا جَمْعَ لِمَكِّيٍّ بِعَرَفَةَ إِنْ لَمْ يُخَلِّفْهُ) أَيْ: السَّفَرُ لِلْمَكِّيِّ عُدْرٌ [١٧٧/ب]

(١) «الإنصاف» للمزداوي (٩٨/٥).

(٢) «مسائل الإمام أحمد» رواية أبي داود (٥٢٤).

(٣) أبو داود (٢/ رقم: ١٢١٣) والترمذي (١/ رقم: ٥٥٣).

(٤) البخاري (٢/ رقم: ١١١١، ١١١٢) ومسلم (١/ رقم: ٧٠٤).

(عَيْرُهُ) أَي: عَيْرُ السَّفَرِ كَالْمَرَضِ.

(و) الْحَالَةُ الثَّانِيَةُ: (لِمَرِيضٍ يَلْحَقُهُ بِتَرْكِهِ) أَي: الْجَمْعُ (مَشَقَّةٌ) لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَظَرٍ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ»، رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ^(١). وَلَا عُذْرَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا الْمَرَضُ، وَقَدْ ثَبَتَ جَوَازُ الْجَمْعِ لِلْمُسْتَحَاضَةِ وَهِيَ نَوْعُ مَرَضٍ، وَاحْتَجَّ أَحْمَدُ بِأَنَّ الْمَرَضَ أَشَدُّ مِنَ السَّفَرِ^(٢)، وَاحْتَجَمَ بَعْدَ الْغُرُوبِ ثُمَّ تَعَشَى، ثُمَّ جَمَعَ بَيْنَهُمَا.

(و) الْحَالَةُ الثَّالِثَةُ: لِـ (مُرْضِعٍ لِمَشَقَّةٍ كَثْرَةِ نَجَاسَةٍ) نَصًّا، أَي: لِمَشَقَّةٍ تُطَهِّرُهَا لِكُلِّ صَلَاةٍ، قَالَ أَبُو الْمَعَالِي: «هِيَ كَمَرِيضٍ»^(٣).

(و) الْحَالَةُ الرَّابِعَةُ: لِـ (نَحْوِ مُسْتَحَاضَةٍ) كَذِي سَلْسٍ وَجُرْحٍ لَا يَزِقُّ دَمُهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ لِحِمْنَةٍ حِينَ اسْتَفْتَتْهُ فِي الْإِسْتِحَاضَةِ: «وَأِنْ قَدَرْتَ عَلَى أَنْ تُؤَخِّرِي الظُّهْرَ وَتُعَجِّلِي الْعَصْرَ، فَتَغْتَسِلِينَ ثُمَّ تُصَلِّينَ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ تُؤَخِّرِي الْمَغْرِبَ وَتُعَجِّلِي الْعِشَاءَ، ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، فَافْعَلِي»، رَوَاهُ: أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ^(٤)، وَيُقَاسُ عَلَيْهِ صَاحِبُ السَّلْسِ وَنَحْوُهُ.

(١) مسلم (١/ رقم: ٧٠٥).

(٢) انظر: «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن منصور الكوسج (١/ رقم: ٣١٧)، ورواية صالح (٢/ رقم: ٧٢٨) و(٣/ رقم: ١٥٩٨).

(٣) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٣/ ١٠٤).

(٤) أحمد (١٢/ رقم: ٢٨١١٩) وأبو داود (١/ رقم: ٢٩١) والترمذي (١/ رقم: ١٢٨) من

حديث حمنة بنت جحش.

(و) الْحَالَةُ الْخَامِسَةُ: لِـ (عَاجِزٍ عَنْ طَهَارَةِ) بِمَاءٍ (أَوْ تَيْمُمٍ) بِتُرَابٍ (لِكُلِّ صَلَاةٍ) لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمَرِيضِ وَالْمُسَافِرِ.

وَالْحَالَةُ السَّادِسَةُ الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ: (أَوْ) عَاجِزٍ عَنْ (مَعْرِفَةِ وَقْتِ كَأَعْمَى) وَمَطْمُورٍ، أَوْ مَأً إِلَيْهِ أَحْمَدُ، قَالَ فِي «الرَّعَايَةِ»، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي «الْإِنْصَافِ»^(١).

(و) الْحَالَةُ السَّابِعَةُ: (لِلْعُذْرِ) يُبِيحُ تَرْكَ جُمُعَةٍ وَجَمَاعَةٍ، كَخَوْفٍ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ حُرْمَتِهِ.

وَالثَّامِنَةُ ذَكَرَهَا بِقَوْلِهِ: (أَوْ شُغْلٍ يُبِيحُ تَرْكَ جُمُعَةٍ وَجَمَاعَةٍ) كَمَنْ يَخَافُ بِتَرْكِهِ ضَرَرًا [فِي مَعِيشَةٍ]^(٢) يَحْتَاجُهَا، فَيُبَاحُ الْجَمْعُ لِمَا تَقَدَّمَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ.

(وَاسْتَنْتَى جَمْعُ) مِنَ الْعُذْرِ الْمُبِيحِ، مِنْهُمْ صَاحِبُ «الْوَجِيزِ»: (النُّعَاسُ) قَالَ فِي «الْوَجِيزِ»: «عَدَا النُّعَاسِ وَنَحْوِهِ». وَجَزَمَ فِي «التَّسْهِيلِ» بِالْجَوَازِ فِي كُلِّ مَا يُبِيحُ تَرْكَ الْجُمُعَةِ^(٣). ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ الْأَعْذَارَ السَّابِقَةَ تُبِيحُ الْجَمْعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَبَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ.

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الْأَعْذَارِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْعِشَاءَيْنِ وَهِيَ سِتَّةٌ، فَقَالَ:

(١) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٩٠/٥).

(٢) في (ب): «بمعيشة».

(٣) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٩١/٥).



(وَيَخْتَصُّ جَمْعُ مَغْرِبٍ وَعِشَاءٍ)، لَا ظَهْرٍ وَعَصْرِ (بِثَلَجٍ وَبَرْدٍ وَجَلِيدٍ [١/١٧٨] وَوَحْلٍ وَرِيحٍ شَدِيدَةٍ بَارِدَةٍ) ظَاهِرُهُ: وَإِنْ لَمْ تَكُنْ اللَّيْلَةُ مُظْلِمَةً، وَيُعْلَمُ مِمَّا تَقَدَّمَ كَذَلِكَ: لَوْ كَانَتْ شَدِيدَةً بَلِيلَةً مُظْلِمَةً، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَارِدَةً، (وَمَطَرٍ يَبُلُّ الثِّيَابَ) زَادَ جَمْعُ: «أَوْ يَبُلُّ النَّعْلَ أَوْ الْبَدَنَ»، (وَتُوجَدُ مَعَهُ مَشَقَّةٌ) لِأَنَّ السَّنَةَ لَمْ تَرُدْ بِالْجَمْعِ لِذَلِكَ إِلَّا فِي الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ؛ رَوَاهُ الْأَثَرُمُ^(١).

وَرَوَى [النَّجَادُ]^{(٢)(٣)} بِإِسْنَادِهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي لَيْلَةٍ مَطِيرَةٍ»^(٤)، وَفَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ^(٥)، فَيَبْحَثُ الْجَمْعُ مَعَ هَذِهِ الْأَعْذَارِ.

(وَلَوْ صَلَّى بَيْنَهُ أَوْ بِمَسْجِدٍ طَرِيقُهُ تَحْتَ سَابَاطٍ وَنَحْوِهِ) كَمُجَاوِرٍ بِالْمَسْجِدِ، وَمَنْ يَبْنِيهِ [وَيَبْنِيهِ]^(٦) خُطُوتٌ سِيرَةٌ.

(١) انظر: «التمهيد» لابن عبد البر (٢١٢/١٢).

(٢) كذا في «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١٢٦/٢)، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «البخاري».

(٣) هو: أحمد بن سلمان بن الحسن، الحافظ أبو بكر المعروف بالنجاد، الفقيه الحنبلي، العالم الناسك الورع، سمع أبا داود - وهو خاتمة أصحابه - وابن أبي الدنيا وإبراهيم الحربي وخلقاً كثيراً، صنّف ديواناً كبيراً في السنن، وكان له بجامع المنصور حلقة قبل الجمعة للفتوى وبعدها للإملاء، توفي سنة ثمان وأربعين وثلاث مئة. راجع ترجمته في: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٣/ رقم: ٥٨١) و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (٥٠٢/١٥).

(٤) أخرجه الضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعاته بمرور» (ل ٣٨/أ) من حديث ابن عمر. قال الألباني في «إرواء الغليل» (٣/ رقم: ٥٨١): «ضعيف جداً».

(٥) لم أقف عليه.

(٦) من (ب) فقط.

(وَالْأَفْضَلُ) لِمَنْ جَمَعَ (فِعْلُ الْأَرْقَى) بِهِ (مِنْ تَأْخِيرِ الظُّهْرِ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ، أَوْ الْمَغْرِبِ إِلَى وَقْتِ الْعِشَاءِ، (أَوْ تَقْدِيمِ) الْعَصْرِ وَقْتِ الظُّهْرِ، أَوْ الْعِشَاءِ وَقْتِ الْمَغْرِبِ؛ لِحَدِيثِ مُعَاذِ السَّابِقِ^(١)، وَقَالَ شَرِيكٌ: «مُوَافَقَةُ فِعْلِهِ ﷺ أَفْضَلُ، وَإِنْ كَانَ أَشَقَّ»^(٢).

(حَتَّى جَمَعِي عَرَفَةً وَمُزْدَلِفَةً) فَالْأَفْضَلُ فِيهِمَا فِعْلُ الْأَرْقَى مِنْ تَأْخِيرِ أَوْ تَقْدِيمِ، (خِلَافًا لَهُمَا) أَيِ: «لِلْإِقْنَاعِ»^(٣) وَ«الْمُنْتَهَى»^(٤) (فِيمَا يُوهِمُ) مِنْ قَوْلِهِمَا: «سِوَى جَمَعِي عَرَفَةً وَمُزْدَلِفَةً»، لَكِنَّ صَاحِبَ «الْمُنْتَهَى» قَالَ: «إِنْ عُدِمَ» أَيِ: الْأَرْقَى، فَلَا وَهَمَ فِي عِبَارَتِهِ، وَكَانَ يَنْبَغِي لِلْمُصَنِّفِ أَنْ يَقُولَ: «خِلَافًا لَهُ» أَيِ: لِصَاحِبِ «الْإِقْنَاعِ»، فَتَأَمَّلْ.

(فَإِنْ اسْتَوَيَا) أَيِ: التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ فِي الْأَرْقَايَةِ، (فَتَأْخِيرُ أَفْضَلُ) لِأَنَّهُ أَحْوَطُ، وَخُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ، (سِوَى جَمْعِ عَرَفَةٍ) فَالتَّقْدِيمُ فِيهِ أَفْضَلُ لِمَا سَبَقَ.

﴿تَتِمَّةٌ: فِعْلُ الْجَمْعِ فِي الْمَسْجِدِ جَمَاعَةً أَوْلَى مِنْ أَنْ يُصَلُّوا فِي بُيُوتِهِمْ، بَلْ تَرَكُ الْجَمْعَ مَعَ الصَّلَاةِ فِي الْبُيُوتِ بِدَعَا مُخَالَفَةِ لِلْسُّنَّةِ؛ إِذِ السُّنَّةُ أَنْ تُصَلَّى الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ فِي الْمَسَاجِدِ جَمَاعَةً، وَذَلِكَ أَوْلَى مِنَ الصَّلَاةِ فِي

(١) أبو داود (٢/ رقم: ١٢١٣) والترمذي (١/ رقم: ٥٥٣). قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٤/ رقم: ١١٠٦): «إسناده صحيح».

(٢) لم أقف عليه.

(٣) «الإقناع» للحجّائي (١/ ٢٨١).

(٤) «منتهى الإرادات» لابن النجار (١/ ١٢٦).

الْبُيُوتِ مُفَرَّقَةً بِاتِّفَاقِ الَّذِينَ يُجَوِّزُونَ الْجَمْعَ ، كَمَا لِكَ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ ، قَالَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ^(١) ، وَتَبِعَهُ فِي «الْإِقْنَاعِ» ^(٢) .

(وَشَرِطَ لِصِحَّةِ جَمْعٍ مُطْلَقًا) أَي: تَقْدِيمًا كَانَ أَوْ تَأْخِيرًا (تَرْتِيبُ) بَيْنَ الْمَجْمُوعَتَيْنِ ، (وَلَا يَسْقُطُ) التَّرْتِيبُ (بِ) الـ (نُسْيَانِ ، خِلَافًا لَهُ) أَي: لِصَاحِبِ «الْإِقْنَاعِ» ^(٣) ، وَمَا قَالَهُ فِي «الْإِقْنَاعِ»: «قَدَّمَهُ [ب/١٧٨] ابْنُ تَمِيمٍ وَ«الْفَائِقُ» . قَالَ الْمَجْدُ فِي «شَرْحِهِ» ، وَتَبِعَهُ الزُّرْكَشِيُّ: «التَّرْتِيبُ يُعْتَبَرُ هُنَا ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ الذِّكْرُ كَتَرْتِيبِ الْفَوَائِتِ» ، انْتَهَى . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ الَّذِي عَلَيْهِ جَمَاعَةُ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ بِالنُّسْيَانِ ، قَالَهُ فِي «الْإِنْصَافِ» ^(٤) .

(و) شَرِطَ (لِجَمْعٍ بِوَقْتٍ أُولَى) الْمَجْمُوعَتَيْنِ أَرْبَعَةَ شُرُوطٍ:

أَحَدُهَا: (نِيَّةُ) الْجَمْعِ (عِنْدَ إِحْرَامِهَا) أَي: الْأُولَى ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ النِّيَّةِ كَنِيَّةِ الْجَمَاعَةِ .

(و) الثَّانِي: الْمُوَالَاةُ ، وَهِيَ (أَنْ لَا يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا) أَي: الْمَجْمُوعَتَيْنِ (وَلَوْ سَهْوًا وَنَحْوَهُ) كَالْجَهْلِ ، فَلَا يُعْفَى عَنْ ذَلِكَ عَلَى الصَّحِيحِ (إِلَّا بِقَدْرِ إِقَامَةٍ وَوُضُوءٍ خَفِيفٍ) لِأَنَّ مَعْنَى الْجَمْعِ: الْمُقَارَنَةُ وَالْمُتَابَعَةُ ، وَلَا يَخْصُلُ مَعَ تَفْرِيقٍ بِأَكْثَرٍ مِنْ ذَلِكَ ، وَلَا يَضُرُّ كَلَامٌ يَسِيرٌ لَا يَزِيدُ عَلَى قَدْرِ الْإِقَامَةِ وَالْوُضُوءِ

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣٠/٢٤) .

(٢) «الإقناع» للحجّاي (٢٨١/١) .

(٣) «الإقناع» للحجّاي (٢٨١/١) .

(٤) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١١١/٥) .

الْخَفِيفِ مِنْ تَكْبِيرِ عِيدٍ وَذِكْرِ وَتَلْبِيَةٍ، وَلَوْ غَيْرَ ذِكْرِ كَالسُّكُوتِ الْيَسِيرِ .

(فَيُطَّل) جَمْعُ (بِرَابِئَةٍ) صَلَّاهَا (بَيْنَهُمَا) أَيِ: الْمَجْمُوعَتَيْنِ، خِلَافًا لِلشَّيْخِ، قَالَ فِي «الْاِخْتِيَارَاتِ»: «وَلَا مَوَالَاةَ فِي الْجَمْعِ فِي وَقْتِ الْأُولَى، وَهُوَ مَاخُودٌ مِنْ نَصِّ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي جَمْعِ الْمَطَرِ، [و]»^(١) إِذَا صَلَّى إِحْدَى الصَّلَاتَيْنِ فِي بَيْتِهِ وَالْأُخْرَى فِي الْمَسْجِدِ، فَلَا بَأْسَ»^(٢)، انْتَهَى.

(و) الثَّالِثُ: (وُجُودُ) الـ(عُذْرِ) الْمُبِيحِ لِلْجَمْعِ (عِنْدَ افْتِتَاحِهِمَا) أَيِ: الْمَجْمُوعَتَيْنِ، (و) عِنْدَ (سَلَامِ) الـ(أُولَى) مِنْهُمَا؛ لِأَنَّ افْتِتَاحَ الْأُولَى مَوْضِعُ النَّيَّةِ، وَسَلَامُهَا مَوْضِعُ الْجَمْعِ، مَعَ افْتِتَاحِ الثَّانِيَةِ.

(و) الرَّابِعُ: (اسْتِمْرَارُهُ) أَيِ: الْعُذْرِ (فِي غَيْرِ جَمْعِ مَطَرٍ وَنَحْوِهِ) كَبَرَدٍ، (لِفَرَاغِ) الصَّلَاةِ الـ(ثَانِيَةِ) مِنَ الْمَجْمُوعَتَيْنِ، (فَلَوْ أَحْرَمَ بـ) الـ(أُولَى) مِنْهُمَا نَاوِيًا الْجَمْعَ (لِمَطَرٍ، فَانْقَطَعَ) الْمَطَرُ (وَلَمْ يَعُدْ، فَإِنْ حَصَلَ وَحَلَّ صَحَّ) الْجَمْعُ؛ لِأَنَّ الْوَحَلَ يَنْشَأُ مِنَ الْمَطَرِ، وَهُوَ مِنَ الْأَعْذَارِ الْمُبِيحَةِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ لَمْ يَنْقَطِعِ الْمَطَرُ. (وَالَا) أَيِ: وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ وَحَلٌّ، (بَطَلَ) الْجَمْعُ؛ لِزَوَالِ الْعُذْرِ الْمُبِيحِ، فَيُؤَخَّرُ الثَّانِيَةُ حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُهَا.

(وَيَنْتَحِ كـ) الـ(وَحَلَ) فِي صِحَّةِ الْجَمْعِ: حَدُوثُ (نَحْوِ ثَلَجٍ) كَبَرَدٍ (وَرِيحٍ) شَدِيدَةٍ بَارِدَةٍ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِقَوْلِهِ: (وَإِنْ) شَرَعَ فِي الْجَمْعِ مُسَافِرٌ لِأَجْلِ السَّفَرِ، فَ(انْقَطَعَ سَفَرُهُ بِأُولَى) الْمَجْمُوعَتَيْنِ بِأَنْ نَوَى الْإِقَامَةَ، أَوْ أَرَسَتْ بِهِ

(١) من «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» فقط.

(٢) «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ١١٢).



السَّفِينَةُ بِهَا عَلَى وَطْنِهِ، (بَطَلَ جَمْعٌ وَقَصُرَ) لَانْقِطَاعِ السَّفَرِ. (وَلَوْ خَلَفَهُ) أَيِ: السَّفَرِ (نَحْوُ مَرَضٍ وَمَطَرٍ) [١/١٧٩] كَوَحْلٍ؛ لِأَنَّ الْعُذْرَ الْمُتَجَدِّدَ غَيْرُ حَاصِلٍ عَنِ الْأَوَّلِ، بِخِلَافِ الْوَحْلِ بَعْدَ الْمَطَرِ.

(وَيُسَمُّهَا) أَيِ: الصَّلَاةَ الْأُولَى (وَتَصِحُّ فَرَضًا) لِأَنَّهَا فِي وَقْتِهَا، وَلَا يُضَرُّهَا نِيَّةُ الْجَمْعِ، وَيُؤَخَّرُ الثَّانِيَّةُ حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُهَا، (وَ) إِنْ انْقَطَعَ سَفَرٌ (بِثَانِيَةٍ) الْمَجْمُوعَتَيْنِ (بَطَلَ جَمْعٌ وَقَصُرَ فِي حَقِّهَا) أَيِ: الثَّانِيَّةِ فَقَطْ. (فَيُسَمُّهَا نَفْلًا) كَمَنْ أَحْرَمَ بِهَا ظَانًّا دُخُولَ وَقْتِهَا فَبَانَ عَدَمُهُ، وَالْأُولَى وَقَعَتْ مَوْقِعَهَا، وَإِنْ انْقَطَعَ بَعْدَهُمَا فَلَا إِعَادَةَ.

(وَمَرَضٌ فِي جَمْعٍ كَسَفَرٍ، إِذَا بَرِيَ بِأُولَى) الْمَجْمُوعَتَيْنِ أَتَمَّهَا وَصَحَّتْ [فَرَضًا] ^(١)، (أَوْ) بَرِيَ بِ(ثَانِيَةٍ) هُمَا صَحَّتْ نَفْلًا، وَالْأُولَى وَقَعَتْ مَوْقِعَهَا، وَبَعْدَهُمَا أَجْرَاتَا.

(وَ) شُرْطَ (لِجَمْعٍ بِوَقْتٍ ثَانِيَةٍ) - وَهُوَ جَمْعُ التَّأْخِيرِ - شَرْطَانِ:

أَحَدُهُمَا: (نِيَّةٌ) أَيِ: الْجَمْعِ (بِوَقْتٍ أُولَى) الْمَجْمُوعَتَيْنِ مَعَ وُجُودِ مُبِيحِهِ، (مَا لَمْ يَضِقْ) وَقْتُ الْأُولَى (عَنْ فِعْلِهَا) فَإِنْ ضَاقَ عَنْ فِعْلِهَا (فَلَا) يَصِحُّ الْجَمْعُ، وَلَا تَكْفِي نِيَّتُهُ؛ لِأَنَّ تَأْخِيرَهَا إِلَى ضَيْقِ الْوَقْتِ عَنْ فِعْلِهَا حَرَامٌ، فَيَنَافِي الرُّخْصَةَ وَهِيَ الْجَمْعُ، (وَيَأْتِي) بِالتَّأْخِيرِ، لِمَا تَقَدَّمَ.

(وَيَتَجَهُّ) بِ(اِحْتِمَالٍ) بَعِيدٍ: (غَيْرُ نَحْوِ نَائِمٍ) كَمُغْمَى عَلَيْهِ لِعُذْرِهِ بِذَلِكَ،

(١) من «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (١/٦١٦) فقط.

وَوَظَاهِرُ مَا عَلَّلَ بِهِ الْمَجْدُ، وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ مَنْ بَعْدَهُ، وَهُوَ قَوَاتُ فَائِدَةِ الْجَمْعِ الَّتِي هِيَ التَّخْفِيفُ بِالمُقَارَنَةِ بَيْنَهُمَا^(١) = لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَعْدُورِ وَغَيْرِهِ، فَتَأَمَّلْ.

(و) الثَّانِي: (بَقَاءُ عُذْرٍ) مِنْ نِيَّةِ جَمْعِ بَوَقْتِ الْأُولَى (لِدُخُولِ وَقْتِ) الـ(ثَانِيَةِ) لِأَنَّ الْمُسِيحَ لِلْجَمْعِ الْعُذْرُ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَمِرَّ إِلَى وَقْتِ الثَّانِيَةِ زَالَ الْمُقْتَضِي لِلْجَمْعِ فَاُمْتَنَعَ، كَمَرِيضٍ بَرِيٍّ وَمُسَافِرٍ قَدِمَ.

و(لَا) يُشْتَرَطُ (غَيْرُ) مَا مَرَّ مِنَ الشُّرُوطِ، فَلَا تُشْتَرَطُ نِيَّتُهُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ، وَلَا اسْتِمْرَارُهُ فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّهُمَا صَارَتَا وَاجِبَتَيْنِ فِي ذِمَّتِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ فِعْلِهِمَا، وَلَا اتِّحَادِ إِمَامٍ أَوْ مَأْمُومٍ.

(وَلَا أَثَرَ لِرِزْوَالِهِ) أَي: الْعُذْرِ (بَعْدَ) دُخُولِ وَقْتِ الثَّانِيَةِ، (وَلَا) تُشْتَرَطُ الْمُوَالَاةُ فِي جَمْعِ التَّأْخِيرِ، فَلَا (بَأْسَ بـ) الـ(تَطَوُّعِ بَيْنَهُمَا نَصًّا^(٢)) وَتَرَكَ ذِكْرَ التَّرْتِيبِ هُنَا: إِمَّا لَوْضُوحِهِ، أَوْ اكْتِفَاءً بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ إِطْلَاقِهِ أَوَّلًا، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْجَمْعِ مُطْلَقًا اتِّحَادُ إِمَامٍ وَلَا مَأْمُومٍ، (فَيَصِحُّ إِنْ صَلَّاهُمَا) أَي: الْمَجْمُوعَتَيْنِ (خَلْفَ [ب/١٧٩] إِمَامَيْنِ) كُلِّ وَاحِدَةٍ خَلْفَ إِمَامٍ، (أَوْ) صَلَّاهُمَا خَلْفَ (مَنْ لَمْ يَجْمَعْ) صَحَّ، (أَوْ) صَلَّاهُمَا إِمَامًا (بِمَنْ لَمْ يَجْمَعْ) صَحَّ، (أَوْ) صَلَّى إِحْدَاهُمَا مُنْفَرِدًا وَ) صَلَّى (الْأُخْرَى جَمَاعَةً) صَحَّ، (أَوْ) صَلَّى إِمَامًا (بِمَأْمُومٍ الْأُولَى وَ) صَلَّى (بِمَأْمُومٍ آخَرَ الثَّانِيَةَ) صَحَّ، (وَيَتَجَهَّ: أَوْ كَانَ إِمَامًا بِإِحْدَاهُمَا وَمَأْمُومًا

(١) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (١١٠/٥).

(٢) «الفروع» لابن مفلح (١١٢/٣).

بِالْأُخْرَى) وَهُوَ مُتَّجِهٌ وَمُفْصَحٌ بِهِ فِي عِبَارَةِ «الْفُرُوع»^(١).

(فَرَجَ)

إِذَا بَانَ فَسَادُ الْأُولَى بَعْدَ الْجَمْعِ ، كَمَا (لَوْ ذَكَرَ أَنَّهُ نَسِيَ مِنَ الْأُولَى) مِنْ
الْمَجْمُوعَتَيْنِ (رُكْنًا) أَوْ شَرْطًا ، بَطَلَ الْجَمْعُ وَأَعَادَهُمَا مُرَّتَبًا ، (أَوْ) ذَكَرَ أَنَّهُ
تَرَكَ رُكْنًا (مِنْ إِحْدَاهُمَا) أَيِ: الْمَجْمُوعَتَيْنِ (وَنَسِيَهُمَا ، أَعَادَهُمَا مُرَّتَبًا) فِي
الْوَقْتِ إِنْ بَقِيَ ، وَإِلَّا قَضَاهُمَا بَعْدَهُ مُرَّتَبًا ، (وَ) إِنْ ذَكَرَ أَنَّهُ تَرَكَ رُكْنًا [أَوْ
شَرْطًا]^(٢) (مِنْ) الـ(ثَانِيَةِ أَعَادَهَا) أَوْ قَضَاهَا (فَقَطُّ) وَلَا يَبْطُلُ جَمْعُ تَأْخِيرٍ
مُطْلَقًا ، وَلَا جَمْعُ تَقْدِيمٍ إِنْ أَعَادَهَا قَرِيبًا بِحَيْثُ لَا تَفُوتُ الْمُوَالَاةُ.



(١) «الْفُرُوع» لابن مفلح (١١٥/٣).

(٢) من (ب) فقط .

(فَضَّلَ) في (صَلَاةِ الْخَوْفِ)



وَمَشْرُوعِيَّتُهَا ثَبَتَتْ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَتَخْصِيصُهُ ﷺ بِالْخِطَابِ لَا يَقْتَضِي تَخْصِيصَهُ بِالْحُكْمِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وَأَجْمَعَ الصَّحَابَةُ عَلَى فِعْلِهَا، وَصَلَّاهَا عَلِيُّ^(١) وَأَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ^(٢) وَحَدِيثُهُ^(٣)، وَأَمَّا تَرْكُهُ ﷺ لَهَا يَوْمَ الْخَنْدَقِ فَإِنَّمَا كَانَ قَبْلَ نَزُولِ الْآيَةِ، أَوْ نِسْيَانًا، أَوْ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ قِتَالٌ يَمْنَعُهُ مِنْ صَلَاةِ الْأَمْنِ.

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا، فَنَقُولُ: صَلَاةُ الْخَوْفِ (تَصِحُّ بِقِتَالٍ مُبَاحٍ) لِأَنَّهَا رُخْصَةٌ، فَلَا تُسْتَبَاحُ بِالْقِتَالِ الْمُحَرَّمِ كَقِتَالِ مَنْ أَهْلٍ بَغْيٍ وَقُطَاعِ طَرِيقٍ، (وَلَوْ) كَانَ الْقِتَالُ الْمُبَاحُ (حَضْرًا) لِأَنَّ الْمُبِيحَ الْخَوْفُ لَا السَّفَرُ، (مَعَ خَوْفِ هَجْمٍ) (الْعَدُوِّ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٠١].

(وَتَأْثِيرُهُ) أَيِ: الْخَوْفِ (فِي تَغْيِيرِ هَيْئَتِهَا) أَيِ: الصَّلَاةِ، (و) فِي تَغْيِيرِ [صِفَاتِهَا لَا فِي] تَغْيِيرِ^(٤) (عَدَدِ رَكَعَاتِهَا) أَيِ: رَكَعَاتِ الصَّلَاةِ، فَلَا يُعْيَرُهُ

(١) أخرجه البيهقي (٤٦٠/٦) معلقًا. انظر: «المجموع» للنووي (٤/٢٨٩).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٧/رقم: ٨٣٦٠) والبيهقي (٦/رقم: ٦٠٧٤).

(٣) أخرجه أبو داود (رقم: ١٢٤٦) والنسائي (رقم: ١٥٢٨).

(٤) من (ب) فقط.



الْخَوْفُ بِنَاءٌ عَلَى قَوْلِ الْأَكْثَرِ فِي مَنَعِ الْوَجْهِ [السَّابِعُ] ^(١) الْآتِي ، وَأَمَّا عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِ الْإِمَامِ فِي جَوَازِهِ فَيُؤْتَرُ أَيْضًا فِي عَدَدِهَا عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانُهُ .

(وَتَصَحُّ) صَلَاةُ الْخَوْفِ (سَفَرًا عَلَى سِتَّةِ أَوْجُهٍ ، قَالَ) الْإِمَامُ (أَحْمَدُ : «صَحَّتْ) صَلَاةُ الْخَوْفِ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [١/١٨٠] مِنْ سِتَّةِ أَوْجُهٍ أَوْ سَبْعَةٍ ، كُلُّهَا جَائِزَةٌ» ^(٢)) قَالَ الْأَثَرُ : «قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : تَقُولُ بِالْأَحَادِيثِ كُلِّهَا أَوْ تَخْتَارُ وَاحِدًا مِنْهَا ؟ قَالَ : أَنَا أَقُولُ : مَنْ ذَهَبَ إِلَيْهَا كُلُّهَا فَحَسَنٌ ، وَأَمَّا حَدِيثُ سَهْلٍ فَأَنَا أَخْتَارُهُ» ^(٣) .

(أَحَدُهَا) أَيِ : الْوُجُوهُ السَّتَّةُ : (إِذَا كَانَ الْعَدُوُّ فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ يُرَى) لِلْمُسْلِمِينَ ، (وَلَمْ يُخَفْ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ فِيهِمَا (كَمِينٌ) يَأْتِي مِنْ خَلْفِ الْمُسْلِمِينَ ، أَيِ : قَوْمٌ يَكْمُنُونَ فِي الْحَرْبِ ، (صَلَّى بِهِمُ الْإِمَامُ صَلَاةَ عُسْفَانَ) بِطَرِيقِ مَكَّةَ بِنَحْوِ مَرَحَلَتَيْنِ إِذَا كَانَ الْعَدُوُّ فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ .

(فَيُصَفُّهُمْ) أَيِ : يَصِفُّ الْإِمَامُ الْمُسْلِمِينَ (خَلْفَهُ صَفَيْنِ فَأَكْثَرُ) مِنْ صَفَيْنِ ، (حَضَرًا) كَانَ الْخَوْفُ (أَوْ سَفَرًا ، وَيُحْرِمُ بِالْجَمِيعِ) مِنَ الصُّفُوفِ ، (فَإِذَا سَجَدَ) الْإِمَامُ (سَجَدَ مَعَهُ الصَّفُّ الْمُقَدَّمُ ، وَحَرَسَ) الصَّفُّ (الْآخِرُ حَتَّى يَقُومَ) (الْإِمَامُ) إِلَى الرُّكْعَةِ (الثَّانِيَةِ ، فَيَسْجُدُ) الصَّفُّ الْحَارِسُ ، (وَيَلْحَقُهُ) أَيِ : الْإِمَامُ .

(١) كذا في «مطالب أولي النهى» للرحياني (١/٧٤٠)، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): (السادس).

(٢) «مسائل الإمام أحمد» رواية أبي داود (٥٣٩) ورواية ابن منصور الكوسج (١/ رقم: ٣٥٨).

(٣) انظر: «التمهيد» لابن عبد البر (١٥/ ٢٦٤ - ٢٦٥).

(ثُمَّ الْأُولَى تَأْخُرُ) الصَّفِّ (الْمُقَدَّم) السَّاجِدِ مَعَ الْإِمَامِ، (وَتَقْدُمُ) الصَّفِّ (الْمُؤَخَّرِ) السَّاجِدِ بَعْدُ؛ لِيَحْصَلَ التَّعَادُلُ بَيْنَهُمَا فِي فَضِيلَةِ الْمَوْقِفِ، (ثُمَّ بِ) رُكْعَةٍ (ثَانِيَةٍ) يَسْجُدُ مَعَهُ الْحَارِسُ فِي الْأُولَى، وَ(يَحْرُسُ السَّاجِدُ مَعَهُ أَوَّلًا) أَي: فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى، (ثُمَّ يَلْحَقُهُ) أَي: الْإِمَامُ (بِتَشْهَدٍ، فَيَسْلِمُ) الْإِمَامُ (بِجَمِيعِهِمْ).

لِحَدِيثِ جَابِرٍ، قَالَ: «شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْخَوْفِ، فَصَفَّنَا خَلْفَهُ صَفَيْنِ وَالْعَدُوُّ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، فَكَبَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَبَّرْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ رَكَعَ وَرَكَعْنَا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَرَفَعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ انْحَدَرَ بِالسُّجُودِ وَالصَّفِّ الَّذِي يَلِيهِ، وَقَامَ الصَّفِّ الْمُؤَخَّرُ فِي نَحْرِ الْعَدُوِّ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ السُّجُودَ وَقَامَ الصَّفِّ الَّذِي يَلِيهِ، انْحَدَرَ الصَّفِّ الْمُؤَخَّرُ بِالسُّجُودِ وَقَامُوا، ثُمَّ تَقَدَّمَ الصَّفِّ الْمُؤَخَّرُ وَتَأَخَّرَ الصَّفِّ الْمُقَدَّمُ، ثُمَّ رَكَعَ وَرَكَعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَرَفَعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ انْحَدَرَ بِالسُّجُودِ وَالصَّفِّ الَّذِي يَلِيهِ الَّذِي كَانَ مُؤَخَّرًا فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى، وَقَامَ الصَّفِّ الْمُؤَخَّرُ فِي [١٨٠/ب] نَحْرِ الْعَدُوِّ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ السُّجُودَ وَقَامَ الصَّفِّ الَّذِي يَلِيهِ، انْحَدَرَ الصَّفِّ الْمُؤَخَّرُ بِالسُّجُودِ وَسَجَدَ، ثُمَّ سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ وَسَلَّمْنَا جَمِيعًا»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَالبَّخَارِيُّ بَعْضُهُ^(١)، وَرَوَى هَذِهِ الصِّفَّةَ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ [أَبِي عِيَّاشٍ]^(٢) الزُّرَقِيُّ قَالَ: «فَصَلَّاهَا النَّبِيُّ ﷺ مَرَّتَيْنِ: مَرَّةً بَعُثْفَانَ، وَمَرَّةً بِأَرْضِ بَنِي سُلَيْمٍ»^(٣).

(١) مسلم (١/ رقم: ٨٤٠) والبخاري (٥/ رقم: ٤١٢٥ - ٤١٢٧، ٤١٣٠، ١٤٣٦، ٤١٣٧).

(٢) كذا في «مسند أحمد» و«سنن أبي داود»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «ابن عباس».

(٣) أحمد (٧/ رقم: ١٦٨٤٧ - ١٦٨٤٩) وأبو داود (٢/ رقم: ١٢٢٩). قال الألباني في

«صحيح سنن أبي داود» (٤/ رقم: ١١٢١): «إسناده صحيح».



(وَيَجُوزُ جَعْلُهُمْ) أَيِ: الْمُسْلِمِينَ (صَفًّا) وَاحِدًا، (وَحَرَسُ بَعْضِهِ) أَيِ: الصَّفِّ فِي الْأُولَى، وَالْبَاقِي فِي الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّ تَعَدُّدَ الصَّفِّ لَا أَثَرَ لَهُ فِي حِرَاسَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا فِي إِنْكَاءِ الْعَدُوِّ، وَكَذَا يَجُوزُ أَنْ يَحْرُسَ كُلُّ صَفٍّ مَكَانَهُ مِنْ غَيْرِ تَقَدُّمٍ أَوْ تَأَخُّرٍ، وَكَذَا حَرَسُ الصَّفِّ الثَّانِي فِي الثَّانِيَةِ وَالْأَوَّلِ فِي الْأُولَى صَحَّ.

وَالَا) يَجُوزُ (حَرَسُ صَفٍّ) وَاحِدٍ (فِي الرَّكَعَتَيْنِ) جَمِيعًا؛ لِأَنَّهُ ظَلَمَ لَهُ بِتَأْخِيرِهِ عَنِ السُّجُودِ فِي الرَّكَعَتَيْنِ، وَعُدُولٌ عَنِ الْعَدْلِ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ، لَكِنْ تَصَحُّ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ لَمْ يَعُدْ إِلَى شَرْطِ الصَّلَاةِ، بَلْ إِلَى الْمُخَاطَرَةِ الْمُحَرَّمَةِ.

وَالْوَجْهُ (الثَّانِي: إِذَا كَانَ الْعَدُوُّ بِغَيْرِ جِهَتِهَا) أَيِ: الْقِبْلَةِ، (أَوْ) كَانَ (بِهَا) أَيِ: جِهَةِ الْقِبْلَةِ (وَلَمْ يَرَهُ) الْمُسْلِمُونَ كُلُّهُمْ، أَوْ بِهَا وَيُرَى وَخِيفَ كَمِينٌ، (قَسَمَهُمْ) أَيِ: الْمُسْلِمِينَ الْإِمَامُ (طَائِفَتَيْنِ، وَيُحْرَمُ بِهِمَا) فِيهِ نَظَرٌ، بَلْ يُحْرَمُ بِالْأُولَى فَقَطْ، قَالَ فِي «شَرْحِ الْإِقْتَاعِ»: «وَلَا تُحْرَمُ مَعَهُ - أَيِ: الطَّائِفَةُ الثَّانِيَةُ - فِي الرَّكَعَةِ الْأُولَى؛ لِمَا سَتَفَفَّ عَلَيْهِ»^(١).

(وَهِيَ) أَيِ: وَهَذِهِ الْكَيْفِيَّةُ (صَلَاةُ ذَاتِ الرَّقَاعِ) بِكُسْرِ الرَّاءِ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ شَدُّوا الْخِرْقَ عَلَى أَرْجُلِهِمْ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ لِقَدِّ النَّعَالِ، وَقِيلَ: «هُوَ اسْمُ جَبَلٍ قَرِيبٍ مِنَ الْمَدِينَةِ فِيهِ حُمْرَةٌ وَسَوَادٌ وَبَيَاضٌ كَأَنَّهَا خِرْقٌ»، وَقِيلَ: «كَانَتْ نَحْوَ نَجْدٍ»، قَالَهُ الْحَجَّاءُ فِي «حَاشِيَتِهِ»^(٢).

(١) «كشاف القناع» للبهوتي (٣/٣٠٣).

(٢) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٣/٣٠٢).



(تَكْفِي كُلِّ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ الْعَدُوَّ) زَادَ أَبُو الْمَعَالِي: «بِحَيْثُ يَحْرُمُ فِرَارُهَا»^(١). (فَإِنْ فَرَّطَ) الْإِمَامُ (فِي ذَلِكَ) بِأَنْ كَانَتْ الطَّائِفَةُ لَا تَكْفِي الْعَدُوَّ، (أَوْ) فَرَّطَ (فِيمَا فِيهِ حَظٌّ لَنَا، أَيْ) بِذَلِكَ، وَيَكُونُ صَغِيرَةً لَا يَقْدَحُ فِي [١/١٨١] صِحَّةِ الصَّلَاةِ خَلْفَهُ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ لَا يَخْتَصُّ شَرْطَ الصَّلَاةِ.

(فَإِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ) التَّفْرِيطَ (فَسَقَ وَلَوْ لَمْ يَتَكَرَّرْ، كَوَصِيٍّ وَآمِنٍ) وَمُودِعٍ (فَرَّطًا فِي أَمَانَةٍ) قَالَ فِي «تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ»: «الْمَذْهَبُ صِحَّةُ الصَّلَاةِ»^(٢)، وَتَبِعَهُ فِي «الْمُنْتَهَى»^(٣)؛ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ لَمْ يَعُدْ إِلَى شَرْطِ الصَّلَاةِ بَلْ إِلَى الْمَخَاطَرَةِ كَمَا تَقَدَّمَ، كَتَرَكَ حَمْلَ السَّلَاحِ مَعَ حَاجَةٍ، وَفِي الْفُسْقِ مَعَ التَّعَمُّدِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ صَغِيرَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ، وَصَرَّحَ بِهِ فِي «الْمُبْدِعِ»^(٤)، وَالصَّغِيرَةُ لَا يَفْسُقُ بِتَعَمُّدِهَا، بَلْ بِالْمُدَاوَمَةِ عَلَيْهَا.

(طَائِفَةٌ) تَذْهَبُ (تَحْرُسُ) الْعَدُوَّ (وَهِيَ مُؤْتَمَّةٌ بِهِ) كَمَا (فِي كُلِّ صَلَاتِهِ) وَلَا نَهَا مِنْ حِينَ تَرْجِعُ مِنَ الْحِرَاسَةِ وَتُحْرِمُ لَا تُفَارِقُهُ حَتَّى يُسَلِّمَ بِهَا، فَالْمُرَادُ: بَعْدَ دُخُولِهَا مَعَهُ لَا قَبْلَهُ، كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْحَجَّائِيُّ فِي «حَاشِيَةِ التَّنْقِيحِ»^(٥). فَ(تَسْجُدُ مَعَهُ) أَيِ: الْإِمَامِ (لِسَهْوِهِ) وَلَوْ فِي الْأُولَى قَبْلَ دُخُولِهَا، وَ(لَا) تَسْجُدُ (لِسَهْوِهَا) إِنْ سَهَتْ، لِتَحْمُلِ الْإِمَامَ لَهُ.

(١) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١١٧/٣).

(٢) «تصحیح الفروع» للمزداوي (١٢٢/٣).

(٣) «منتهى الإرادات» لابن النجار (١٢٨/١).

(٤) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١٣٥/٢).

(٥) «حاشية التنقيح» للحجّاي (ص ١١٥).



(وَطَائِفَةٌ) يُحْرَمُ بِهَا، وَ(يُصَلِّي بِهَا رَكْعَةً) وَهِيَ الْأُولَى مِنْ صَلَاتِهِ، (وَهِيَ مُؤْتَمَّةٌ) بِهِ (فِيهَا) أَي: فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى (فَقَطُّ) لِأَنَّهَا تَفَارِقُهُ بَعْدَهَا، فَ(تَسْجُدُ لِسَهْوِهِ) أَي: الْإِمَامِ (فِيهَا) أَي: فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى (إِذَا فَرَغْتَ) أَي: أَتَمْتَ صَلَاتَهَا.

(فَإِذَا اسْتَمَّ) الْإِمَامُ (قَائِمًا لِرَكْعَةٍ ثَانِيَةٍ، نَوْتِ) الطَّائِفَةِ الَّتِي صَلَّى بِهَا الرُّكْعَةَ الْأُولَى (الْمُفَارِقَةِ) لَهُ (وُجُوبًا؛ لِإِبْطَالِ صَلَاةِ) مَأْمُومٍ (تَارِكٍ مُتَابِعَةٍ) إِمَامِهِ (بِلَا نِيَّةٍ مُفَارِقَةٍ) لِأَنَّهُ اخْتِلَافٌ عَلَى إِمَامِهِ، وَ[قَدْ] ^(١) نُهِيَ عَنْهُ، (وَأَتَمَّتْ) صَلَاتَهَا (لِنَفْسِهَا) مُتَفَرِّدَةً، تَقْرَأُ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ وَسُورَةً، (وَسَلَّمَتْ) لِنَفْسِهَا (وَمَضَتْ تَحْرُسُ) مَكَانَ الْأُولَى.

(وَيُبْطِلُهَا) أَي: صَلَاةَ الطَّائِفَةِ الَّتِي صَلَّى بِهَا الرُّكْعَةَ الْأُولَى (مُفَارِقَتُهُ) أَي: الْإِمَامِ (قَبْلَ قِيَامِهِ) إِلَى الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ (بِلَا عُذْرٍ) لَهَا فِي مُفَارِقَتِهِ؛ لِتَرْكِهَا الْمُتَابِعَةَ بِلَا عُذْرٍ، (وَيُبْطِلُ) الْإِمَامُ (قِرَاءَتَهُ) فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ (حَتَّى تَحْضُرَ) الطَّائِفَةُ (الْأُخْرَى) الَّتِي كَانَتْ تَحْرُسُ، (فَ) تُحْرِمُ ثُمَّ (تُصَلِّي مَعَهُ) الرُّكْعَةَ (الثَّانِيَةَ) [ب/١٨١] وَلَا يَرْكَعُ بَعْدَ إِحْرَامِهَا حَتَّى تَقْرَأَ «الْفَاتِحَةَ» وَسُورَةً، وَيَكْفِي إِذْرَاكُهَا الرُّكُوعَ، وَيُكْرَهُ تَأْخِيرُهُ الْقِرَاءَةَ إِلَى مَجِيئِهَا.

(و) إِذَا فَرَغَ مِنْهَا وَجَلَسَ لِلتَّشَهُّدِ، (يُكْرَرُ التَّشَهُّدُ) أَوْ: «[يُطِيلُ]» ^(٢)

(١) من (ب) فقط.

(٢) كَذَا فِي «الْمَبْدَعِ»، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (ب): «يُطِيلُ»، وَمَكَانُهَا طَمَسَ فِي (أ).



الدُّعَاءَ فِيهِ»، كَمَا فِي «الْمُبْدِع»^(١). (حَتَّى تَأْتِيَ بِرُكْعَةٍ وَ) حَتَّى تَشْهَدَ،
فَيَسْلَمُ بِهَا) وَلَا يُسَلِّمُ قَبْلَهُمْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا
فَلْيَصَلُّوا مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢]، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ صَلَاتَهُمْ كُلَّهَا مَعَهُ، وَتَحْصُلُ
الْمُعَادَلَةُ؛ فَإِنَّ الْأُولَى أَدْرَكَتْ مَعَهُ فَضِيلَةَ الْإِحْرَامِ، وَالثَّانِيَةَ فَضِيلَةَ السَّلَامِ.

وَهَذَا الْوَجْهُ مُتَمَقِّقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ صَالِحِ بْنِ خَوَاتِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَمَّنْ
صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ ذَاتِ الرِّقَاعِ صَلَاةَ الْخَوْفِ: «أَنَّ طَائِفَةً صَفَّتْ مَعَهُ
وَطَائِفَةٌ وَجَّاهَ الْعَدُوَّ، فَصَلَّى بِالنَّبِيِّ مَعَهُ رُكْعَةً، ثُمَّ تَبَتَ قَائِمًا وَأَتَمُّوا لِأَنْفُسِهِمْ،
ثُمَّ انْصَرَفُوا وَصَفُّوا وَجَّاهَ الْعَدُوَّ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ
الَّتِي بَقِيَتْ مِنْ صَلَاتِهِ، ثُمَّ تَبَتَ جَالِسًا وَأَتَمُّوا لِأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ»^(٢).
وَصَحَّ عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَاتِ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي [خِثْمَةَ]^(٣) مَرْفُوعًا^(٤).

وَهَذَا الْحَدِيثُ هُوَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِقَوْلِهِ: «وَأَمَّا حَدِيثُ سَهْلِ
فَأَنَّا اخْتَارَهُ»^(٥)، وَوَجْهُهُ: أَنَّهُ إِنْكَاءٌ لِلْعَدُوَّ، وَأَقْلٌ فِي الْأَفْعَالِ، وَأَشْبَهُ بِكِتَابِ
اللَّهِ تَعَالَى، وَأَحْوَطٌ لِلصَّلَاةِ وَالْحَرْبِ^(٦).

(وَيَنْ أَحَبَّ) الْإِمَامُ (ذَا الْفِعْلِ) أَيِ: الصَّلَاةِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ (مَعَ رُؤْيَا)

(١) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١٣٦/٢).

(٢) البخاري (٥/ رقم: ٤١٢٩) ومسلم (١/ رقم: ٨٤٢).

(٣) كذا في «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «خيثمة».

(٤) أخرجه البخاري (٥/ رقم: ٤١٣١) ومسلم (١/ رقم: ٨٤١).

(٥) انظر: «التمهيد» لابن عبد البر (١٥/ ٢٦٤ - ٢٦٥).

(٦) انظر: «المغني» لابن قدامة (٣/ ٣١١).



الْعَدُوَّ، جَازَ) نَصًّا^(١)؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ. (وَإِنْ أَنْتَظَرَهَا) أَي: الطَّائِفَةُ الثَّانِيَةُ الْإِمَامُ (جَالِسًا بِلاَ عُدْرٍ) لَهُ فِي الْجُلُوسِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ زَادَ جُلُوسًا فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ. (وَ) إِنْ ائْتَمَّتْ بِهِ مَعَ الْعِلْمِ بِبُطْلَانِ صَلَاتِهِ (بَطَلَتْ) صَلَاتُهُمْ، أَي: لَمْ تَنْعَقِدْ؛ لِإِقْتِدَائِهِمْ فِي صَلَاةٍ بَاطِلَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمُوا، فَظَاهِرُهُ: تَصَحُّهُ لَّهُمْ؛ لِلْعُدْرِ.

(وَيَجُوزُ تَرْكُ) طَائِفَةٍ (حَارِسَةِ الْحِرَاسَةِ) بِلاَ إِذْنِ الْإِمَامِ، وَتَأْتِي تُصَلِّي مَعَهُ (لِمَدَدٍ تَحَقَّقَتْ غَنَاهُ) أَي: إِجْرَاءُهُ عَنْهَا لِحُصُولِ الْغَرَضِ، «وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهَا الْغَنَاءُ أَوْ شَكَّتْ فِيهِ لَمْ يَجْزُ»، قَالَهُ فِي «تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ»^(٢).

(وَلَوْ خَاطَرَ أَقَلُّ مِمَّنْ شَرَطْنَا) بِأَنْ كَانَتْ كُلُّ طَائِفَةٍ لَا تَكْفِي الْعَدُوَّ، (وَتَعَمَّدُوا الصَّلَاةَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، صَحَّتْ) صَلَاتُهُمْ؛ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ لَمْ يَعُدْ إِلَى شَرْطِ الصَّلَاةِ، بَلْ إِلَى الْمُخَاطَرَةِ، فَهُوَ كَتَرِكِ حَمَلِ [سِلَاحٍ]^(٣) مَعَ [حَاجَةٍ]^(٤) إِلَيْهِ، (وَحَرَّمَ مُخَاطَرَةً) وَلَوْ قُلْنَا بِصِحَّةِ الصَّلَاةِ.

(وَيُصَلِّي) إِمَامٌ (الْمَغْرِبَ بِطَائِفَةٍ رَكَعَتَيْنِ، وَبِ) الطَّائِفَةِ (الْأُخْرَى رَكَعَةً) لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ تَفْضِيلِ، فَالْأُولَى أَحَقُّ بِهِ، وَمَا فَاتَ الثَّانِيَةَ يَنْجَبِرُ بِإِدْرَاكِهَا مَعَ الْإِمَامِ السَّلَامِ، [١/١٨٢] (وَلَا تَتَشَهُدُ) الطَّائِفَةُ الثَّانِيَةُ بَعْدَ صَلَاتِهَا

(١) «المغني» لابن قدامة (٢٩٩/٣).

(٢) «تصحيح الفروع» للمرداوي (١٢١/٣).

(٣) في (ب): «السلاح».

(٤) في (ب): «الحاجة».



(مَعَهُ) الرَّكْعَةُ الثَّالِثَةُ (عَقِبَهَا) لِأَنَّهُ لَيْسَ مَحَلٌّ تَشْهَدُهَا، بَلْ تَقُومُ لِقَضَاءِ مَا فَاتَهَا، (وَيَصِحُّ عَكْسُهَا) وَهُوَ أَنْ يُصَلِّيَ (بِالْأُولَى رَكْعَةً وَبِالثَّانِيَةِ رَكْعَتَيْنِ) نَصًّا^(١)، وَرُويَ عَنْ عَلِيٍّ^(٢)؛ لِأَنَّ الْأُولَى أَدْرَكَتْ مَعَهُ فَضِيلَةَ الْإِحْرَامِ، فَتُجْبَرُ الثَّانِيَةُ بِزِيَادَةِ الرَّكْعَاتِ، لَكِنْ الْأُولَى أُولَى؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ تَفْعُلُ جَمِيعَ صَلَاتِهَا فِي حُكْمِ الْإِثْتِمَامِ، وَالْأُولَى تَفْعُلُ مَا بَقِيَ مُنْفَرِدَةً.

(و) يُصَلِّيَ الْإِمَامُ (الرُّبَاعِيَّةَ التَّامَّةَ) أَيِ: الَّتِي لَا قَصْرَ فِيهَا (بِكُلِّ طَائِفَةٍ رَكْعَتَيْنِ) تَعْدِيلًا بَيْنَهُمَا، (وَيَصِحُّ) أَنْ يُصَلِّيَ الرُّبَاعِيَّةَ التَّامَّةَ (بِطَائِفَةٍ) مِنْهُمْ (رَكْعَةً، وَبِ) طَائِفَةٍ (أُخْرَى ثَلَاثًا) لِحُصُولِ الْمَطْلُوبِ مِنَ الصَّلَاةِ بِالطَّائِفَتَيْنِ، (وَتَفَارِقُهُ) الطَّائِفَةُ (الْأُولَى) إِذَا صَلَّى بِهَا رَكْعَتَيْنِ مِنْ مَغْرِبٍ أَوْ رُبَاعِيَّةٍ تَامَّةٍ (بَعْدَ فَرَاغِ تَشْهَدِهِ) أَيِ: الْإِمَامِ، التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ، (وَتَتِمُّ لِنَفْسِهَا) الرَّكْعَةُ الْبَاقِيَّةُ فِي الْمَغْرِبِ، وَالرَّكْعَتَيْنِ فِي الرُّبَاعِيَّةِ التَّامَّةِ [وَتُسَلِّمُ]^(٣).

(وَيَنْتَظِرُ) الطَّائِفَةُ (الثَّانِيَةَ جَالِسًا يُكْرِّرُهُ) أَيِ: التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ، إِلَى أَنْ تَحْضُرَ الطَّائِفَةُ الثَّانِيَةُ، (فَإِذَا أَتَتْ قَامَ) لِتَذْرِكَ مَعَهُ جَمِيعَ الرَّكْعَةِ؛ وَلِأَنَّ الْجُلُوسَ أَخَفُّ عَلَى الْإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ مَتَى انْتَظَرَهُمْ قَائِمًا احْتِاجَ إِلَى قِرَاءَةِ السُّورَةِ فِي الثَّالِثَةِ، وَهُوَ خِلَافُ السُّنَّةِ. قَالَ أَبُو الْمَعَالِي: «تُحْرَمُ مَعَهُ، ثُمَّ يَنْهَضُ بِهِمْ»^(٤). وَتَتِمُّ الْأُولَى بَعْدَ مُفَارَقَتِهِ بِ«الْفَاتِحَةِ» فَقَطْ؛ لِأَنَّ السُّورَةَ لَا تُسْتَحَبُّ فِي غَيْرِ

(١) «الفروع» لابن مفلح (١٢٢/٣).

(٢) أخرجه البيهقي (٤٦٠/٦) معلقًا. انظر: «الرسالة» للشافعي (ص ٢٦٣).

(٣) من «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٦٢٦/١) فقط.

(٤) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١٢٢/٣).



الْأُولَيْنِ . (وَيَصِحُّ أَنْتَظَارُهَا) أَيِ: الطَّائِفَةِ الثَّانِيَةِ (قَائِمًا) لِأَنَّ التَّشَهُّدَ يُسْتَحَبُّ تَخْفِيفُهُ، وَلِأَنَّ ثَوَابَ الْقَائِمِ أَكْثَرُ، قَالَ فِي «الشَّرْحِ»: «وَكِلَاهُمَا جَائِزٌ»^(١).

(فَإِذَا صَلَّتِ) الطَّائِفَةُ الثَّانِيَةُ (مَعَهُ) أَيِ: مَعَ الْإِمَامِ مَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِ، (وَجَلَسَ) لِـ (لِتَشَهُّدِ) الـ (أَخِيرِ) تَشَهُّدَتْ مَعَهُ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ كَالْمَسْبُوقِ، ثُمَّ قَامَتْ (وَ) هُوَ جَالِسٌ (يُكَرِّرُهُ) فَاسْتَفْتَحَتْ وَتَعَوَّذَتْ وَ(أَتَتْ بِمَا بَقِيَ، وَ) تَقْرَأُ (سُورَةَ مَعَ «الْفَاتِحَةِ») لِأَنَّ مَا تَقْضِيهِ أَوَّلُ صَلَاتِهَا، فَإِذَا أَدْرَكَتُهُ فِي التَّشَهُّدِ تَشَهُّدَتْ، وَسَلَّمَ بِهِمْ وَلَا يُسَلِّمُ قَبْلَهُمْ؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

(وَإِنْ فَرَّقَهُمْ) أَيِ: الْإِمَامُ الْمُصَلِّينَ (أَرْبَعًا) أَيِ: أَرْبَعَ طَوَائِفَ، (وَصَلَّى) الرُّبَاعِيَّةَ الثَّامَةَ (بِكُلِّ طَائِفَةٍ رَكْعَةً) أَوْ فَرَّقَهُمْ ثَلَاثَ فِرَقٍ، فَصَلَّى بِالْأُولَى رَكْعَتَيْنِ وَبِالْبَاقِيَتَيْنِ رَكْعَةً رَكْعَةً، أَوْ صَلَّى بِكُلِّ فِرْقَةٍ رَكْعَةً فِي الْمَغْرِبِ = (صَحَّتْ صَلَاةُ) الطَّائِفَتَيْنِ (الْأُولَيْنِ) لِأَنَّهُمَا [اِئْتَمَتَا]^(٢) بِمَنْ صَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ، وَلِمَفَارَقَتِهِمَا لَهُ قَبْلَ بُطْلَانِ صَلَاتِهِ بِالْإِنْتِظَارِ الثَّالِثِ الْمُبْطِلِ؛ لِعَدَمِ وُجُودِهِ.

وَ(لَا) تَصِحُّ صَلَاةُ (الْإِمَامِ) لِأَنَّهُ زَادَ اِنتِظَارًا ثَالِثًا لَمْ يَرِدْ بِهِ الشَّرْعُ، أَشْبَهَ مَا لَوْ فَعَلَهُ لِغَيْرِ خَوْفٍ، (وَ) لَا صَلَاةُ الطَّائِفَتَيْنِ (الْأُخْرَيَيْنِ) لِأَنَّهُمَا [اِئْتَمَتَا]^(٣) بِمَنْ صَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ، (إِلَّا إِنْ جَهِلُوا الْبُطْلَانَ) [ب/١٨٢] أَيِ: بُطْلَانَ صَلَاةِ الْإِمَامِ، فَإِنْ جَهِلُوهُ صَحَّتْ لَهُمْ، قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «هُوَ الْمَذْهَبُ، بِشَرْطِ أَنْ يَجْهَلَ

(١) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (١٣٢/٥).

(٢) كذا في «كشف القناع» للبهوتي (٣٠٦/٣)، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «اِئْتَمَا».

(٣) كذا في «كشف القناع» للبهوتي (٣٠٦/٣)، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «اِئْتَمَا».

الإمام أيضاً بطلان صلاته^(١)، انتهى.

وعلم منه: بطلان صلاة الإمام وإن جهل، كما لو جهل الإمام والمأموم حدث الإمام حتى انقضت الصلاة، فإنها تصح للمأموم فقط، وتقدم.

الوجه (الثالث: أن) يقسمهم الإمام طائفتين كما تقدم، طائفة تحرس ويصلي الإمام (بطائفة ركعة، ثم تمضي) تحرس مكان الأخرى، (ثم) يصلي (ب) الطائفة (الأخرى) الحارسة إذا أتت (ركعة، ثم تمضي) فتحرس، (ويسلم) الإمام (وحده، ثم تأتي) الطائفة (الأولى) التي صلت مع الإمام الركعة الأولى (فتتم صلاتها بقراءة) سورة [مع]^(٢) «الفاتحة»، وتسلم وتمضي لتحرس، (ثم) تأتي الطائفة (الأخرى) وتعمل (كذلك) أي: فتتم صلاتها بقراءة سورة مع «الفاتحة».

لما روى ابن عمر قال: «[صلى]^(٣) النبي ﷺ صلاة الخوف بإحدى الطائفتين ركعة وسجدتين، والطائفة الأخرى مواجهة العدو، ثم انصرفوا وقاموا في مقام أصحابهم مقبلين على العدو، وجاء أولئك فصلوا بهم النبي ﷺ ركعة ثم سلم، ثم قضى هؤلاء ركعة [وهؤلاء ركعة]^(٤)»، متفق عليه^(٥).

(١) «الإنصاف» للمرداوي (١٣٥/٥).

(٢) من (ب) فقط.

(٣) من «صحيح مسلم» فقط.

(٤) من «صحيح مسلم» فقط.

(٥) البخاري (٢/ رقم: ٩٤٢) ومسلم (١/ رقم: ٨٣٩) واللفظ له.



قَالَ فِي «الإِفْتَاءِ»: «وَهَذِهِ الصَّفَةُ لَيْسَتْ مُحْتَارَةً»^(١) أَي: لِمَا فِيهَا مِنْ كَثْرَةِ الْعَمَلِ، (فَإِنْ أَتَمَّتْهَا) أَي: الصَّلَاةُ الطَّائِفَةُ (الثَّانِيَةَ عَقِبَ مُفَارَقَتِهَا) إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ، (وَمَضَتْ) تَحْرُسُ، (ثُمَّ أَتَتْ) الطَّائِفَةُ (الْأُولَى فَاتَمَّتْ) صَلَاتَهَا، (كَانَ) ذَلِكَ (أُولَى) لِيَخْبِرَ ابْنُ مَسْعُودٍ^(٢).

الْوَجْهُ (الرَّابِعُ: أَنْ يُصَلِّيَ) الْإِمَامُ (بِكُلِّ طَائِفَةٍ) مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ (صَلَاةً مَقْصُورَةً) حَيْثُ أُبِيحَ الْقَصْرُ، (أَوْ) صَلَاةً (تَامَةً) حَيْثُ لَمْ يُبَحِ الْقَصْرُ، (وَيُسَلَّمُ بِهَا) أَي: بِكُلِّ طَائِفَةٍ، (وَهُنَا صَحَّ) [صَلَاةٌ]^(٣) (فَرَضَ خَلْفَ نَفْلٍ) نَصًّا^(٤)؛ لِفِعْلِهِ ﷺ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٥)، وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَالنَّسَائِيُّ عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا^(٦).

قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ: «هَذِهِ الصَّفَةُ حَسَنَةٌ قَلِيلَةٌ الْكُلْفَةِ، لَا تَحْتَاجُ إِلَى مُفَارَقَةِ الْإِمَامِ، وَلَا إِلَى تَعْرِيفِ كَيْفِيَّةِ الصَّلَاةِ، وَلَيْسَ فِيهَا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ الْإِمَامَ فِي الصَّلَاةِ الثَّانِيَةِ مُتَنَفِّلٌ يَوْمٌ مُفْتَرِضِينَ»^(٧).

(١) «الإِفْتَاءِ» لِلْحَجَّائِي (٢٨٦/١).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢/ رَقْم: ٣٦٣١) وَأَبُو دَاوُدَ (٢/ رَقْم: ١٢٣٧، ١٢٣٨) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٦/ رَقْم: ٦١١١) وَزَعْفَرَانُ (٢/ رَقْم: ٢٢٩، ٢٣٠). انظر: «إِرْوَاءُ الْغَلِيلِ» لَهُ (٤٩/٣ - ٥٠).

(٣) مِنْ (ب) فَقَطْ.

(٤) «الْإِنْصَافُ» لِلْمَزْدَاوِيِّ (١٣٨/٥).

(٥) أَحْمَدُ (٩/ رَقْم: ٢٠٨٢٧) وَأَبُو دَاوُدَ (٢/ رَقْم: ١٢٤٢) وَالنَّسَائِيُّ (٢/ رَقْم: ٨٤٨). قَالَ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (٤/ رَقْم: ١١٣٥): «صَحِيحٌ».

(٦) «مُسْنَدُ الشَّافِعِيِّ» (١/ رَقْم: ٢٤٥) وَالنَّسَائِيُّ (٣/ رَقْم: ١٥٦٨، ١٥٧٠).

(٧) «الْمَغْنِي» لِابْنِ قِدَامَةَ (٣/ ٣١٣).



الْوَجْهَ (الْحَامِسُ: أَنْ يُصَلِّيَ) الْإِمَامُ (الرُّبَاعِيَّةَ الْجَائِزَ قَصْرَهَا) لِكُونِهِمْ مُسَافِرِينَ (تَامَّةً بِكُلِّ طَائِفَةٍ رَكَعَتَيْنِ، بِإِلَّا قَضَاءٍ) لِلرَّكَعَتَيْنِ الْأَخْرَتَيْنِ مِنْ [١/١٨٣] طَائِفَةٍ مِنْهُمَا، (فَ) تَكُونُ الصَّلَاةُ (لَهُ) أَيُّ: لِلْإِمَامِ (تَامَّةً، وَلَهُمْ) أَيُّ: لِكُلِّ مَنْ الطَّائِفَتَيْنِ (مَقْصُورَةً) لِحَدِيثِ جَابِرٍ قَالَ: «أَقْبَلْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِذَاتِ الرِّقَاعِ، قَالَ: فَنُودِيَ بِالصَّلَاةِ، فَصَلَّى بِطَائِفَةٍ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ تَأَخَّرُوا وَصَلَّى بِالطَّائِفَةِ الْأُخْرَى رَكَعَتَيْنِ، قَالَ: فَكَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، وَلِلْقَوْمِ رَكَعَتَانِ رَكَعَتَانِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١)، وَهُنَا صَحَّ الْقَصْرُ خَلْفَ مَنْ يُتِمُّ.

الْوَجْهَ (السَّادِسُ): صَلَاتُهُ ﷺ بِأَصْحَابِهِ عَامَ نَجْدٍ.

وَكَيْفِيَّتُهُ: (أَنْ يُحْرِمَ) الْإِمَامُ (بِالطَّائِفَتَيْنِ) مَعًا، وَتَقُومَ طَائِفَةٌ (وَاحِدَةً تُجَاهَ الْعَدُوِّ وَظَهْرَهَا لِلْقِبْلَةِ، وَ) تَقُومَ الطَّائِفَةُ (الْأُخْرَى مَعَهُ يُصَلِّي بِهَا رَكَعَةً، فَإِذَا قَامَ لِ) لِرَكَعَةِ (الْثَّانِيَةِ ذَهَبَتْ) الَّتِي صَلَّتْ مَعَهُ الرَّكَعَةُ (لِ) تَقَفَ تُجَاهَ (الْعَدُوِّ، وَجَاءَتْ) الطَّائِفَةُ (الْأُخْرَى فَرَكَعَتْ وَسَجَدَتْ) لِنَفْسِهَا (وَلَحِقَتْهُ بِ) الرَّكَعَةِ (الْثَّانِيَةِ، فَإِذَا جَلَسَ بِهَا) لِ) لَتَشْهَدِ أَتَتْ) الطَّائِفَةُ (الَّتِي تُجَاهَ الْعَدُوِّ، فَرَكَعَتْ وَسَجَدَتْ) وَتَشْهَدَتْ، (وَسَلَّمَ بِالْجَمِيعِ) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا^(٢)، وَنَقَلَهُ الْأَصْحَابُ مُقَرَّرِينَ لَهُ.

الْوَجْهَ (السَّابِعُ، وَمَنْعَهُ الْأَكْثَرُ) مِنَ الْأَصْحَابِ: (أَنْ يُصَلِّيَ) الْإِمَامُ الرُّبَاعِيَّةَ الْجَائِزَ قَصْرَهَا (بِكُلِّ طَائِفَةٍ رَكَعَةً، بِإِلَّا قَضَاءٍ) عَلَى الطَّائِفَتَيْنِ، كَصَلَاتِهِ

(١) البخاري (٥/ رقم: ٤١٣٦) ومسلم (١/ رقم: ٨٤٣) واللفظ له.

(٢) أحمد (٤/ رقم: ٨٣٧٦). قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٤/ رقم: ١١٢٩):

«إسناده صحيح».



عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي خَبَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ^(١) وَحَدِيثِهِ^(٢) وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ^(٣) وَغَيْرِهِمْ ، وَهَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، فَإِنَّهُ قَالَ : « مَا يُرَوَّى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كُلُّهَا صِحَاحٌ ، ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ : « رُكْعَةٌ رُكْعَةٌ » ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ رُكْعَتَانِ ، وَلِلْقَوْمِ رُكْعَةٌ رُكْعَةٌ »^(٤) ، وَلَمْ يَنْصُصِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَلَى خِلَافِهِ ، وَلَا جَمَاعَ مُسِيحِينَ : أَحَدُهُمَا الْخَوْفُ ، وَالْآخَرُ السَّفَرُ .

وَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ : «فَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى الصَّلَاةَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ ﷺ فِي الْحَضَرِ أَرْبَعًا ، وَفِي السَّفَرِ رُكْعَتَيْنِ ، وَفِي الْخَوْفِ رُكْعَةٌ»^(٥) .

وَاخْتَارَ صِحَّتَهُ الْمُوَفَّقُ ، وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» وَ«الرَّعَايَةِ» وَ«مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ» وَابْنُ تَيْمِيٍّ ، وَ«الْفَائِقُ» وَقَالَ : «وَهُوَ الْمُخْتَارُ» ، وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَعِلَّةُ مَنْعِ الْأَكْثَرِ لِهَذَا الْوَجْهِ : أَنَّ الْخَوْفَ لَا يُؤَثِّرُ فِي نَقْصِ الرُّكْعَاتِ ، قَالَ فِي «الكَافِي» : [١٨٣/ب] «كَلَامُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مِنَ الْوُجُوهِ الْجَائِزَةِ ، إِلَّا أَنْ أَصْحَابَهُ قَالُوا : لَا تَأْثِيرَ لِلْخَوْفِ فِي عَدَدِ الرُّكْعَاتِ ، وَحَمَلُوا هَذِهِ الصِّفَةَ عَلَى شِدَّةِ الْخَوْفِ»^(٦) ، انْتَهَى .

(١) أخرجه أحمد (٢/ رقم: ٢٠٩٢) والنسائي (٣/ رقم: ١٥٤٩) .

(٢) أخرجه أبو داود (٢/ رقم: ١٢٤٠) والنسائي (٣/ رقم: ١٥٤٥ ، ١٥٤٦) . قال الألباني في

«صحيح سنن أبي داود» (٤/ رقم: ١١٣٣) : «إسناده صحيح» .

(٣) أخرجه أحمد (٩/ رقم: ٢١٩٩٤) والنسائي (٣/ رقم: ١٥٤٧) .

(٤) «الفروع» لابن مفلح (٣/ ١٢٨) .

(٥) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٦٨٧) .

(٦) انظر : «الإنصاف» للمزداوي (٥/ ١٣٩ - ١٤٠) .

(فَضَّلَ)



(وَتَصِحُّ جُمُعَةٌ بِخَوْفٍ حَضَرًا) لَا سَفَرًا، قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: «وَيَتَوَجَّهُ: تَبْطُلُ إِنْ بَقِيَ مُتَفَرِّدًا بَعْدَ ذَهَابِ الطَّائِفَةِ كَمَا لَوْ نَقَصَ الْعَدَدُ، وَقِيلَ: «يَجُوزُ هُنَا لِلْعُذْرِ»^(١). (بَشْرُطٍ كَوْنِ كُلِّ طَائِفَةٍ أَرْبَعِينَ) مِنْ أَهْلِ وَجُوبِهَا (فَأَكْثَرُ) لِاشْتِرَاطِ الْإِسْطِيطَانِ وَالْعَدَدِ فِيهَا.

(و) يُشْتَرَطُ (أَنْ يُحْرَمَ بِمَنْ حَضَرَتِ الْخُطْبَةُ) مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ؛ لِاشْتِرَاطِ الْمُوَالَاةِ بَيْنَ الْخُطْبَةِ وَالصَّلَاةِ، فَإِنْ أَحْرَمَ بِمَنْ لَمْ تَحْضُرِ الْخُطْبَةُ لَمْ تَصِحَّ حَتَّى يَخْطُبَ لَهَا كَغَيْرِ حَالَةِ الْخَوْفِ.

(وَيُسَرَّانِ) أَيِ: الطَّائِفَتَيْنِ (الْقِرَاءَةَ بِقَضَاءِ) الرَّكْعَةِ كَالْمَسْبُوقِ بِرَكْعَةٍ مِنْهَا.

(وَيُصَلِّي) الِ (اسْتِسْقَاءُ) فِي الْخَوْفِ ضَرُورَةٌ إِذَا أَضَرَ الْجَدْبُ، (كَمَكْتُوبَةٍ) عَلَى مَا تَقَدَّمَ، (و) صَلَاةٍ (كُسُوفٍ وَ) صَلَاةٍ (عِيدٍ) مَعَ خَوْفٍ (آكَدُ) مِنْ اسْتِسْقَاءٍ؛ لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْكُسُوفَ آكَدُ مِنَ الْإِسْتِسْقَاءِ، وَأَمَّا الْعِيدُ فَهُوَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ عَلَى الْمَذْهَبِ.

(وَسُنَّ) فِي صَلَاةِ خَوْفٍ (حَمْلٌ) مُصَلٍّ فِي الصَّلَاةِ (مَا) أَيِ: [سِلَاحًا]^(٢)

(١) «الْفُرُوعُ» لابن مفلح (١٢٨/٣).

(٢) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «سلاح».

(يَدْفَعُ بِهِ) الْعَدُوَّ (عَنْ نَفْسِهِ ، وَلَا يُثْقَلُهُ كَسَيْفٌ وَسِكِّينٌ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٢] ، وَلَمْفَهُومِ قَوْلِهِ: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّنْ مَّطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرَضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢] ، وَالْأَمْرُ بِهِ لِلرَّفْقِ بِهِمْ وَالصِّيَانَةِ لَهُمْ ، فَلَمْ يَكُنْ لِلِإِجَابِ ؛ إِذْ لَوْ كَانَ لِلِإِجَابِ لَكَانَ شَرْطًا كَالسُّتْرَةِ ، قَالَ ابْنُ مُنَجَّى: «وَهُوَ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ»^(١) ، «وَلَا يُكْرَهُ حَمْلُ السَّلَاحِ فِي الصَّلَاةِ بِلَا حَاجَةٍ فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْأَكْثَرِ ، وَهُوَ أَظْهَرُ» ، ذَكَرَهُ فِي «الْفُرُوعِ»^(٢).

(وَكُرْهِ) لِمُصَلٍّ حَمْلُ (مَانِعٍ إِكْمَالِهَا) أَيِ: الصَّلَاةِ ، (كَمِغْفَرٍ) بِوَزْنِ مِنْبَرٍ ، «وَهُوَ زَرْدٌ مِّنَ الدَّرْعِ يُلبَسُ تَحْتَ الْقَلَنْسُوَةِ) أَوْ حَلَقٌ يَتَقَعُّ بِهَا الْمُتَسَلِّحُ» ، ذَكَرَهُ فِي «الْقَامُوسِ»^(٣) . وَكَذَا يُكْرَهُ مَا لَهُ أَنْفٌ ؛ لِأَنَّهُ يَحُولُ بَيْنَ الْأَنْفِ وَالْمُصَلِّيِّ .

(أَوْ) أَيِ: وَكُرْهِ حَمْلُ مَا (أَثْقَلَهُ) حَمْلُهُ (كَجَوْشَنِ ، وَهُوَ) الصَّدْرُ وَ(الدَّرْعُ) ، قَالَهُ فِي «الْقَامُوسِ»^(٤).

(أَوْ) أَيِ: وَكُرْهِ حَمْلُ مَا (ضَرَّ غَيْرَهُ) أَيِ: غَيْرَ حَامِلِهِ ، (كَرْمُحٍ) وَقَوْسٍ مُّصَلٍّ بِهِ (مُتَوَسِّطٍ بَيْنَهُمْ) أَيِ: الْقَوْمِ ، فَإِنْ كَانَ فِي الْحَاشِيَةِ لَمْ يُكْرَهُ . قَالَ فِي «الْإِفْتَاءِ»: «وَيَجُوزُ حَمْلُ نَجَسٍ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ ، وَمَا يُخِلُّ بِبَعْضِ أَرْكَانِ [١/١٨٤]

(١) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١٤٠/٢).

(٢) «الفروع» لابن مفلح (١٢٩/٣).

(٣) «القاموس المحيط» للفيروز آبادي (ص ٤٥١ مادة: غ ف ر).

(٤) «القاموس المحيط» للفيروز آبادي (ص ١١٨٦ مادة: ج ش ن).



الصَّلَاةُ لِلْحَاجَةِ ، وَلَا إِعَادَةَ^(١) ، انْتَهَى .

(وَجَازَ) فِي صَلَاةِ خَوْفٍ (لِحَاجَةِ حَمْلٍ نَجَسٍ) لَا يُعْفَى عَنْهُ فِي غَيْرِهَا ،
(وَلَا يُعِيدُ) مَا صَلَّاهُ فِي الْخَوْفِ مَعَ النَّجَسِ الْكَثِيرِ ؛ [لِلْعُذْرِ]^(٢) .



(١) «الإقناع» للحجّاوي (٢٨٨/١) .

(٢) كذا في «شرح منتهى الإرادات» للبُهوتي (٦٣٠/١) ، وهو الصواب ، وفي (ب) : «المعذر» ،
ومكانها طمس في (أ) .

فَضَّلَ



(فَإِذَا اشْتَدَّ خَوْفٌ) أَي: تَوَاصَلَ الضَّرْبُ وَالطَّعْنُ وَالكَرُّ وَالْفَرُّ، لَمْ يُمَكِّنْ تَفْرِيقُ الْقَوْمِ وَصَلَاتُهُمْ عَلَى مَا سَبَقَ، وَحِينَئِذٍ (صَلُّوا) إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَجُوبًا، وَلَا يُؤَخَّرُونَهَا إِلَى الْأَمْنِ، (رِجَالًا وَرُكْبَانًا، لِلْقِبْلَةِ وَغَيْرِهَا) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرَاجًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩]، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: «فَإِنْ كَانَ الْخَوْفُ أَشَدَّ مِنْ ذَلِكَ، صَلُّوا رِجَالًا قِيَامًا عَلَى أَقْدَامِهِمْ وَرُكْبَانًا، مُسْتَقْبِلِي الْقِبْلَةِ وَغَيْرِ مُسْتَقْبِلِيهَا»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١).

(وَلَا يُلْزَمُ) مُصَلِّيًا إِذِنْ (افْتِتَاحُهَا) أَي: الصَّلَاةُ (إِلَيْهَا) أَي: الْقِبْلَةِ، (وَلَوْ أَمَكَّنَ) الْمُصَلِّيَ ذَلِكَ كَبَفِيَّةِ الصَّلَاةِ، (وَلَا) يُلْزَمُهُ أَيْضًا الـ (سُجُودٌ عَلَى) ظَهْرِ (دَابَّةٍ) لِمَا تَقَدَّمَ، (وَلَا) يَجُوزُ لَهُ أَنْ (يُؤَخَّرَهَا) لِأَنَّهُ صَحِيحٌ قَادِرٌ، (وَتَجِبُ جَمَاعَةٌ) فِي شِدَّةِ الْخَوْفِ كَغَيْرِهَا نَصًّا^(٢) (مَعَ إِمْكَانِ مُتَابَعَةٍ) فَإِنْ لَمْ تُمْكِنْ الْمُتَابَعَةُ لَمْ تَجِبْ جَمَاعَةٌ، بَلْ وَلَا تَنْعَقِدُ.

(وَلَا يَضُرُّ تَقَدُّمُ مَأْمُومٍ) عَلَى إِمَامِهِ فِي شِدَّةِ الْخَوْفِ لِدُعَاءِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، (وَلَا) يَضُرُّ (تَلَوِيثُ سِلَاحٍ بِدَمٍ) وَلَوْ كَانَ كَثِيرًا، (وَلَا) يَضُرُّ (كَرُّ) عَلَى عَدُوٍّ

(١) البخاري (٦/ رقم: ٤٥٣٥).

(٢) «الفروع» لابن مفلح (٣/ ١٣٠).

(و) لَا (فَرْ) مِنْهُ (لِمَصْلَحَةٍ وَلَوْ كَثُرَ) الْكَرُّ أَوْ الْفَرْ.

(وَكَذَا) أَي: كَشِدَّةِ الْخَوْفِ فِيمَا تَقَدَّمَ (حَالَهُ هَرَبٍ مِنْ عَدُوٍّ هَرَبًا مُبَاحًا) بِأَنْ كَانَ الْكُفَّارُ أَكْثَرَ مِنْ مِثْلِي الْمُسْلِمِينَ، أَوْ كَانَ الْمُسْلِمُ مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ، أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ، (أَوْ) هَرَبٍ مِنْ (سَبِيلٍ أَوْ سَبْعٍ) حَيَوَانٌ مَعْرُوفٌ، وَيُطْلَقُ عَلَى كُلِّ حَيَوَانٍ مُفْتَرَسٍ، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا، (أَوْ) هَرَبٍ مِنْ (نَارٍ أَوْ غَرِيمٍ ظَالِمٍ) فَإِنْ كَانَ بِحَقٍّ يَقْدِرُ عَلَى وَفَائِهِ لَمْ يَجْزُ.

(أَوْ) لَمْ يَهْرُبْ وَلَكِنْ صَلَّى كَذَلِكَ (خَوْفَ قَوْتِ عَدُوٍّ) يَطْلُبُهُ؛ لِقَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ: «بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ إِلَى خَالِدِ بْنِ سُفْيَانَ الْهُذَلِيِّ، قَالَ: أَذْهَبَ فَأَقْتُلُهُ، فَرَأَيْتُهُ وَقَدْ حَضَرَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ، فَقُلْتُ: إِنِّي لَأَخَافُ أَنْ يَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ مَا يُؤَخِّرُ الصَّلَاةَ، فَاَنْطَلَقْتُ وَأَنَا أَصَلِّي أَوْمِي نَحْوَهُ إِيْمَاءً»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١).

وَزَاهِرُ حَالِهِ أَنَّهُ أَخْبَرَ بِذَلِكَ [النَّبِيِّ ﷺ]^(٢) فَأَقَرَّهُ، أَوْ كَانَ قَدْ عَلِمَ جَوَازَهُ، فَإِنَّهُ لَا يُظَنُّ بِهِ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ مُخْطِئًا، وَلِأَنَّ قَوَاتِ الْكُفَّارِ ضَرَرٌ عَظِيمٌ، فَأُبَيِّحَتْ لَهُ صَلَاةُ الْخَوْفِ [١٨٤/ب] كَحَالِ لِقَائِهِمْ.

(أَوْ) خَوْفَ قَوْتِ (وَقْتِ وَقُوفٍ بِعَرَفَةٍ) إِنْ صَلَّى آمِنًا، فَيَصَلِّي صَلَاةَ خَائِفٍ بِالْإِيْمَاءِ مَا شِئًا، حِرْصًا عَلَى إِدْرَاكِ الْحَجِّ؛ لِمَا يَلْحَقُهُ بِفَوَاتِهِ مِنَ الضَّرَرِ،

(١) أبو داود (٢/ رقم: ١٢٤٣). قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٤/ رقم: ١١٣٥): «إسناده ضعيف».

(٢) من «معونة أولي النهى» لابن النجار (٢/ ٤٥٨).

(أَوْ) خَوْفٌ (عَلَى نَفْسِهِ) إِنْ صَلَّى صَلَاةَ أَمْنٍ ، وَمِنْهُ مَنْ اخْتَفَى بِمَوْضِعٍ يَخَافُ أَنْ يُطْلَعَ عَلَيْهِ .

(أَوْ) خَوْفٌ عَلَى (أَهْلِهِ أَوْ مَالِهِ ، أَوْ ذَبُّهُ) بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ ، أَيِ: دَفْعُهُ (عَنْ ذَلِكَ) أَيِ: نَفْسِهِ أَوْ أَهْلِهِ أَوْ مَالِهِ ، أَوْ ذَبُّهُ عَنْ نَفْسٍ غَيْرِهِ أَوْ أَهْلِ غَيْرِهِ أَوْ مَالِ غَيْرِهِ ، صَحَّحَهُ فِي «الْإِنْصَافِ»^(١) دَفْعًا لِلضَّرَرِ ، (كَمَنْ خَافَ عَدُوًّا إِنْ تَخَلَّفَ عَنْ رُفْقَتِهِ) وَصَلَّى صَلَاةَ أَمْنٍ (فَصَلَّاهَا) صَلَاةَ خَوْفٍ ، (ثُمَّ بَانَ أَمْنُ طَرِيقٍ) لِعُمُومِ الْبُلُوْى بِذَلِكَ ، فَإِنْ صَلَّى كَذَلِكَ لِسَوَادٍ ظَنَّهُ عَدُوًّا فَتَبَيَّنَ عَدْمُهُ ، أَوْ صَلَّاهَا لِعَدُوٍّ ثُمَّ تَبَيَّنَ دُونَهُ مَانِعٌ كَبَحْرٍ يَحُولُ بَيْنَهُمَا أَعَادَ ؛ لِعَدَمِ وُجُوبِ الْمُبِيعِ ، بِخِلَافِ مَنْ تَيَمَّمَ لَذَلِكَ ثُمَّ ظَهَرَ خِلَافُهُ ؛ لِعُمُومِ الْبُلُوْى بِهِ فِي الْأَسْفَارِ .

وَلَا يُعِيدُ إِنْ صَلَّى صَلَاةَ خَوْفٍ لِعَدُوٍّ ثُمَّ بَانَ يَقْصِدُ غَيْرَهُ ، (أَوْ خَافَ بِتَرْكِهَا) أَيِ: صَلَاةِ الْخَوْفِ (كَمِينًا) يَكْمُنُ لَهُ فِي طَرِيقِهِ . قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: «كَمَنَ لَهُ كَنْصَرَ وَسَمِعَ ، كُمُونًا: اسْتَخْفَى ، وَأَكْمَنَهُ ، وَالْكَمِينَ كَأَمِيرٍ: الْقَوْمُ يَكْمُنُونَ فِي الْحَرْبِ»^(٢) ، انْتَهَى .

(أَوْ) خَافَ بِتَرْكِهَا (مَكِيدَةً أَوْ مَكْرُوهًا ، كَهَدْمِ سُورٍ أَوْ طَمِّ خَنْدَقٍ) يَحُولُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْعَدُوِّ ، صَلَّى صَلَاةَ خَائِفٍ ، قَالَ الْقَاضِي: «فَإِنْ عَلِمُوا أَنَّ الطَّمَّ وَالْهَدْمَ لَا يَتِمُّ لِلْعَدُوِّ إِلَّا بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الصَّلَاةِ ، صَلُّوا صَلَاةَ أَمْنٍ»^(٣) .

(١) «الإنصاف» للمزداوي (١٥١/٥) .

(٢) «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص ١٢٢٧ مادة: ك م ن) .

(٣) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١٣٢/٣) .

(وَمَنْ خَافَ) فِي صَلَاةٍ شَرَعَ فِيهَا آمِنًا، انْتَقَلَ وَبَنَى؛ لِوُجُودِ الْمُبِيحِ،
(أَوْ آمِنَ فِي صَلَاةٍ) ابْتَدَأَهَا خَائِفًا، (انْتَقَلَ) لِرِوَالِ الْمُبِيحِ، (وَبَنَى) عَلَى مَا
مَضَى مِنْ صَلَاتِهِ، كَعَرْيَانٍ وَجَدَ سُرَّةً قَرِيبَةً. (وَلَا يَزُولُ خَوْفٌ إِلَّا بِانْهِزَامِ
الْكُلِّ) مِنَ الْعَدُوِّ؛ لِأَنَّ انْهِزَامَ بَعْضِهِ قَدْ يَكُونُ خَدِيعَةً.

(وَكَفَرَضٍ تَنْفُلُ) شُرِعَتْ لَهُ الْجَمَاعَةُ أَوْ لَا، فَيَصَلِّي كَمَا تَقَدَّمَ (وَلَوْ
مُنْفَرِدًا) لِعُمُومِ مَا سَبَقَ.

(وَلَا تَبْطُلُ) صَلَاةُ الْخَوْفِ (بَطُولِ كَرٍّ وَفَرٍّ) لِمَصْلَحَةِ، (وَتَبْطُلُ بِفِعْلِ لَا
يَتَعَلَّقُ بِقِتَالٍ) كَأَخْذِ مَالٍ مُلْقَى، وَنُزُولٍ عَنْ دَابَّةٍ لِعِغْرِ حَاجَةٍ، (و) تَبْطُلُ أَيْضًا
بِ(كَلَامٍ) وَلَوْ صِيَاحًا عَلَى عَدُوٍّ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ فِيهِ، بَلِ السُّكُوتُ أَهْيَبُ فِي
نَفْسِ الْأَقْرَانِ.

❖ تَبَيَّنَ: يَوْمِي الْخَائِفُ وَنَحْوُهُ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ إِيْمَاءً [١/١٨٥] عَلَى قَدْرِ
الطَّاقَةِ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ تَمَمُوا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ لَكَانُوا هَدَفًا لِأَسْلِحَةِ الْكُفَّارِ، وَقَالَ
فِي «الْفَائِقِ»: «فِي جَوَازِ تَأْخِيرِ الصَّلَاةِ عَنْ وَفْتِهَا لِقِتَالِ رَوَائِثَانِ»، قَالَ فِي
«الرَّعَايَةِ»: «رَجَعَ أَحْمَدُ عَنْ جَوَازِ تَأْخِيرِهَا حَالَ الْحَرْبِ»، قَالَ فِي «التَّلْخِيسِ»:
«وَالصَّحِيحُ الرَّجُوعُ»، قَالَ فِي «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ»: «فَعَلَى الْمَذْهَبِ: فَالْحُكْمُ فِي
صَلَاةٍ تُجْمَعُ [مَعَ] ^(١) مَا بَعْدَهَا، فَإِنْ كَانَتْ أُولَى الْمَجْمُوعَتَيْنِ فَلَا أُولَى تَأْخِيرُهَا،
وَالْخَوْفُ يُبِيحُ الْجَمْعَ فِي ظَاهِرِ كَلَامِ أَحْمَدَ كَالْمَرَضِ وَنَحْوِهِ» ^(٢).

(١) كَذَا فِي «الْإِنْصَافِ»، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (ب): «مَا»، وَمَكَانُهَا طَمَسَ فِي (أ).

(٢) انظر: «الْإِنْصَافُ» لِلْمَرْدَاوِيِّ (١٤٦/٥ - ١٤٧).



وَقَالَ فِي «الْإِقْنَاعِ»: «وَكَذَلِكَ الْأَسِيرُ إِذَا خَافَهُمْ عَلَى نَفْسِهِ، وَالْمُخْتَفِي فِي مَوْضِعٍ يَخَافُ أَنْ يُظْهَرَ عَلَيْهِ، صَلَّى كُلُّ مِنْهُمَا كَيْفَمَا أَمَكْنَهُ: قَائِمًا وَقَاعِدًا وَمُضْطَجِعًا وَمُسْتَلْقِيًا إِلَى الْقِبْلَةِ وَغَيْرَهَا بِالْإِيمَاءِ حَضَرًا وَسَفَرًا»^(١)، انْتَهَى.



(١) «الْإِقْنَاعُ» لِلْحَجَّائِي (١/٢٨٩).

(بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ)



بَضَمَ الْجِيمِ وَالْمِيمِ، وَيَجُوزُ سُكُونُ الْمِيمِ وَفَتْحُهَا، حَكَى الثَّلَاثَ ابْنُ سَيِّدِهِ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ^(١): مُشْتَقَّةٌ مِنْ اجْتِمَاعِ النَّاسِ لِلصَّلَاةِ، وَقِيلَ: [لِجَمْعِهَا الْجَمَاعَاتِ]^(٢)، أَوْ لِجَمْعِ طِينِ آدَمَ فِيهَا، أَوْ: لِأَنَّ آدَمَ جُمِعَ فِيهَا خَلْقُهُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٣)، وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِاجْتِمَاعِ آدَمَ فِيهِ مَعَ حَوَاءَ فِي الْأَرْضِ^(٤).

وَمِنْ أَسْمَائِهِ الْقَدِيمَةِ يَوْمُ الْعَرُوبَةِ، قَالَ فِي «المُطْلِعِ»: «وَزَعَمَ ثَعْلَبٌ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ سَمَّاهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ كَعْبُ بْنُ لُؤْيٍ، وَكَانَ يُقَالُ لَهُ: الْعَرُوبَةُ، وَكَانَتْ [لِأَيَّامِ]^(٥) الْأُسْبُوعِ عِنْدَ الْعَرَبِ أَسْمَاءُ أُخْرَى، فَيَوْمُ الْأَحَدِ أَوَّلُ، وَالْإِثْنَيْنِ أَهْوَنُ،

(١) اقتصر القاضي عياض في «مشارك الأنوار» (١٥٣/١ مادة: ج م ع) على الاشتقاق الأول والأخير، وأسقطهما ابن مفلح في «الفروع» (١٣٣/٣) ونسب الثلاثة الباقية إلى ابن عقيل في «الفصول». وأوردها كلها المزدائوي في «الإنصاف» (١٥٧/٥) ونسب كل قول إلى قائله.

(٢) في (أ): «جمعها الجماعة».

(٣) أحمد (٤/ رقم: ٨٢١٧). قال الألباني في تعليقه على «مشكاة المصابيح» (١/ رقم:

١٣٦٦): «إسناده ضعيف».

(٤) لم أقف عليه.

(٥) كذا في «المطلع»، وهو الصواب، وفي (أ): «الأيام»، وفي (ب): «لا أيام».



وَالثَّلَاثَاءُ جُبَارٌ، وَالْأَرْبَعَاءُ دُبَارٌ، وَالْخَمِيسُ مُؤْنِسٌ، وَالْجُمُعَةُ عَرُوبَةٌ، وَالسَّبْتُ شَيَارٌ بِالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «أَنْشَدَنِي أَبُو سَعِيدٍ قَالَ: أَنْشَدَنِي ابْنُ دُرَيْدٍ [لِبَعْضِ شُعَرَاءٍ] ^(١) الْجَاهِلِيَّةِ:

أُوْمِّلُ أَنْ أَعِيشَ وَأَنْ يَوْمِي بِأَوَّلِ أَوْ بِأَهْوَنِ أَوْ جُبَارِ
أَوْ التَّالِي دُبَارٍ أَوْ فَيَوْمِي بِمُؤْنِسٍ أَوْ عَرُوبَةٍ أَوْ شَيَارٍ» ^(٢)
انْتَهَى كَلَامُ «المُطْلَع».

وَصَلَاةُ الْجُمُعَةِ (أَفْضَلُ مِنَ الظُّهْرِ) بِلَا نِزَاعٍ، قَالَهُ فِي «الْإِنْصَافِ» ^(٣).

(وَفُرِضَتْ بِمَكَّةَ قَبْلَ الْهِجْرَةِ) لِمَا رَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «أُذِنَ لِلنَّبِيِّ ﷺ [١٨٥/ب] فِي الْجُمُعَةِ قَبْلَ أَنْ يُهَاجِرَ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُجْمَعَ بِمَكَّةَ، فَكَتَبَ إِلَى مُصْعَبِ بْنِ عُمَيْرٍ: أَمَّا بَعْدُ، فَانْظُرْ إِلَى الْيَوْمِ الَّذِي يَجْهَرُ فِيهِ الْيَهُودُ بِالزُّبُورِ لِسِتِّهِمْ فَاجْمَعُوا نِسَاءَكُمْ وَأَبْنَاءَكُمْ، فَإِذَا مَالَ النَّهَارُ عَنْ شَطْرِهِ عِنْدَ الزَّوَالِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَتَقَرَّبُوا إِلَى اللَّهِ بِرُكْعَتَيْنِ» ^(٤). فَأَوَّلُ مَنْ جَمَعَ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ ^(٥)، حَتَّى قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، فَجَمَعَ عِنْدَ الزَّوَالِ مِنَ الظُّهْرِ.

(١) فِي (أ): «بَعْضُ شُعَرَاءٍ».

(٢) انظر: «المُطْلَع» لابن أبي الفتح (ص ١٣٤ - ١٣٥).

(٣) «الإنصاف» للزمرداوي (١٥٨/٥).

(٤) أوردته السهيلي في «الروض الأنف» (١٠١/٤) بإسناد الدارقطني، ولم أقف عليه في كتبه. وفي الإسناد أكثر من علة.

(٥) أخرجه الطبراني (١٧/رقم: ٧٣٣) وفي «المعجم الأوسط» (٦/رقم: ٦٢٩٤). قال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٣/رقم: ١٩١٨): «في إسناد صالح بن أبي الأخضر، وهو ضعيف».



وَالْجَمْعُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ مَنْ قَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَنْ جَمَعَ أَسْعَدُ بْنُ زُرَّارَةَ»^(١)،
هُوَ أَنَّ أَسْعَدَ جَمَعَ النَّاسَ، فَإِنَّ مُضْعَبًا كَانَ نَزِيلَهُمْ، وَكَانَ يُصَلِّي بِهِمْ وَيَقْرَأُ لَهُمْ
وَيُعَلِّمُهُمُ الْإِسْلَامَ، وَكَانَ يُسَمَّى الْمُقْرِئَ، فَأَسْعَدُ دَعَاهُمْ، وَمُضْعَبٌ صَلَّى بِهِمْ.

(وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «فِعَلْتَ بِمَكَّةَ عَلَى صِفَةِ الْجَوَازِ،
وَفُرِضَتْ بِالْمَدِينَةِ»^(٢))، انْتَهَى. لِأَنَّ سُورَةَ «الْجُمُعَةِ» مَدَنِيَّةٌ، قَالَ فِي «شَرْحِ
الْإِقْنَاعِ»: «وَلَعَلَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ: «فِعَلْتَ بِمَكَّةَ» أَيُّ: قَبْلَ الْهَجْرَةِ، أَيُّ: فِعَلْتَ
الْجُمُعَةَ وَالنَّبِيُّ ﷺ بِمَكَّةَ قَبْلَ الْهَجْرَةِ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الْوُجُوبِ؛ إِذْ آيَةُ الْجُمُعَةِ،
بَلْ سُورَتُهَا نَزَلَتْ بِالْمَدِينَةِ»^(٣)، انْتَهَى.

(وَهِيَ صَلَاةٌ مُسْتَقِلَّةٌ) لَيْسَتْ بَدَلًا عَنِ الظُّهْرِ، وَ(لَا ظُهُرٌ مَقْصُورَةٌ) لِأَنَّهَا
لَوْ كَانَتْ مَقْصُورَةً لَجَازَ إِتِمَامُهَا كَالصَّلَاةِ الْمَقْصُورَةِ، (فَلَا تَجُوزُ أَرْبَعًا، وَلَا
تَنْعَقِدُ) الْجُمُعَةُ (بِنِيَّةِ الظُّهْرِ) مِمَّنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ كَالْعَبْدِ وَالْمُسَافِرِ، (وَلَا تُقْصَرُ)
الظُّهْرُ (خَلْفَهَا، بَلْ إِنْ أَذْرَكَ) مِنْهَا (رَكْعَةً نَوَى جُمُعَةً) وَأَذْرَكَهَا، (وَالْإِلَّا) أَيُّ:
وَإِنْ لَمْ يُدْرِكْ مِنْهَا رَكْعَةً نَوَى (ظُهُرًا) وَصَلَّاهَا ظُهُرًا (تَامَةً) لَا مَقْصُورَةً.

(وَتَصِحُّ قَبْلَ الزَّوَالِ) لِمَا يَأْتِي قَرِيبًا فِي شُرُوطِهَا، (وَلَا يُؤْمَنَّ قُلْدَهَا)
أَيُّ: وَلَاهُ الْإِمَامُ إِمَامَةُ الْجُمُعَةِ (فِي غَيْرِهَا) مِنَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، ذَكَرَهُ فِي

(١) أخرجه أبو داود (٢/ رقم: ١٠٦٢) وابن ماجه (٢/ رقم: ١٠٨٢). قال الألباني في «صحيح

سنن أبي داود» (٤/ رقم: ٩٨٠): «حسن».

(٢) انظر: «الإقناع» للحجّاي (١/ ٢٩١).

(٣) «كشف القناع» للبهوتي (٣/ ٣٢١).



«الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ»، وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» وَ«الْفَائِقِ» وَغَيْرِهِمَا، وَالْمُرَادُ: لَا يَسْتَفِيدُ ذَلِكَ بِالْوِلَايَةِ، لَا أَنَّهُ تَمَتَّعَ عَلَيْهِ الْإِمَامَةُ؛ إِذْ إِقَامَةُ الصَّلَوَاتِ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى إِذْنِهِ^(١).

وَفِي «الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ»: «وَمَنْ قُلِّدَ الْخَمْسَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُؤَمَّ فِيهَا، وَأَمَّا إِمَامَةُ الْعِيدَيْنِ وَالْإِسْتِسْقَاءِ وَالْكُسُوفِ فَلَا يُؤَمُّ فِيهَا إِلَّا مَنْ قُلِّدَهَا، إِلَّا إِذَا وَلِيَ إِمَامَةَ الصَّلَوَاتِ، فَتَدْخُلُ فِي عُمُومِهَا»^(٢)، انْتَهَى. [١/١٨٦]

(وَلَا تُجْمَعُ) جُمُعَةٌ إِلَى عَصْرِ (حَيْثُ أُبِيحَ الْجَمْعُ) لِعَدَمِ وُرُودِهِ.

(و) صَلَاةُ الْجُمُعَةِ (فَرَضُ الْوَقْتِ) أَيِ: وَقْتِهَا، (فَلَوْ صَلَّى الظُّهْرَ أَهْلُ بَلَدٍ تَلَزَمَتْهُمْ) الْجُمُعَةُ بِأَنْ كَانُوا أَرْبَعِينَ ذُكُورًا أَحْرَارًا بِالْغَيْنِ مُقِيمِينَ، (مَعَ بَقَاءِ وَقْتِهَا) أَيِ: الْجُمُعَةِ، (لَمْ تَصَحَّ) ظُهُرُهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ صَلَّوْا مَا لَمْ يُخَاطَبُوا بِهِ، وَتَرَكُوا مَا خُوِطِبُوا بِهِ.

(وَيَتَّحُهُ: إِلَّا إِنْ أَيْسَ مِنْ فِعْلِهَا) أَيِ: الْجُمُعَةِ وَلَمْ يُمَكِّنْهُ تَحْصِيلُ جُمُعَةٍ فِي غَيْرِ الْبَلَدِ، فَتَصَحَّ الظُّهْرُ مِنْهُ حِينَئِذٍ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ.

(وَتُتْرَكُ) أَيِ: تُؤَخَّرُ (فَجَزْرُ فَائِتَةٍ) وَغَيْرُهَا مِثْلُهَا (لِخَوْفِ قَوْتِهَا) أَيِ: الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَدَارُكُهَا، بِخِلَافِ غَيْرِهَا مِنَ الصَّلَوَاتِ. (وَالظُّهْرُ بَدَلُ عَنْهَا) أَيِ: الْجُمُعَةِ (إِذَا فَاتَتْ) لِأَنَّهَا لَا تُقْضَى.

(١) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (١٥٩/٥) و«كشاف القناع» للبهوتي (٣/٣٢١).

(٢) «الأحكام السلطانية» لأبي يعلى (ص ١٠٤ - ١٠٥).

(وَتَجِبُ) الْجُمُعَةُ (عَيْنًا) أَي: وَجُوبَ عَيْنٍ لَا وَجُوبَ كِفَايَةٍ، (عَلَى كُلِّ):

- (ذَكَرَ) حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ إِجْمَاعًا^(١)؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ حُضُورِ مَجَامِعِ الرِّجَالِ.

- (مُسْلِمٍ) لَا كَافِرٍ وَلَوْ مُرْتَدًّا.

- (مُكَلَّفٍ) لِأَنَّ ذَلِكَ شُرِعَ لِلتَّكْلِيفِ، فَلَا تَجِبُ عَلَى مَجْنُونٍ إِجْمَاعًا^(٢)، وَلَا عَلَى صَبِيٍّ؛ لِمَا رَوَى طَارِقُ بْنُ شَهَابٍ مَرْفُوعًا: «الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَرْبَعَةً: عَبْدٌ مَمْلُوكٌ، أَوْ امْرَأَةٌ، أَوْ صَبِيٌّ، أَوْ مَرِيضٌ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣).

- (حُرٌّ) لِأَنَّ الْعَبْدَ مَمْلُوكُ الْمَنْفَعَةِ، مَحْبُوسٌ عَلَى سَيِّدِهِ، أَشْبَهَ الْمَحْبُوسَ بِالَّذِينَ.

- (لَا عُذْرَ لَهُ) يُبَيِّحُ [تَرْكَهَا، فَإِنْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ سَقَطَ عَنْهُ الْحُضُورُ لَا الْوُجُوبُ]^(٤).

- (مُسْتَوْطِنٍ بِنَاءً) مُعْتَادًا (وَلَوْ مِنْ قَصَبٍ) لَا يَزْتَحِلُّ عَنْهُ شِتَاءٌ وَلَا صَيْفًا، (وَلَوْ تَفَرَّقَ) الْبِنَاءُ (وَشِمْلُهُ اسْمٌ وَاحِدٌ) لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ فِي

(١) «الإجماع» لابن المنذر (٧٠).

(٢) انظر: «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١٤٥/٢).

(٣) أبو داود (٢/ رقم: ١٠٦٠). قال الألباني في «إرواء الغليل» (٣/ رقم: ٥٩٢): «صحيح».

(٤) من (ب) فقط.



حَدِيث طَارِقٍ: «فِي جَمَاعَةٍ». وَفُهُم مِنْهُ: أَنَّهُ لَا جُمُعَةٌ عَلَى أَهْلِ خِيَامٍ وَ[خِرَاكٍ] ^(١) وَبُيُوتٍ شَعْرٍ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ كَانُوا حَوْلَ الْمَدِينَةِ وَكَانُوا لَا يُصَلُّونَ الْجُمُعَةَ، وَلَا أَمْرَهُمْ ﷺ بِهَا، وَلَا نَهْيُهُمْ عَلَى هَيْئَةِ الْمُسْتَوْفِزِينَ.

(وَلَوْ) بَعْدَ بَعْضٍ مَا شَمِلَهُ اسْمٌ وَاحِدٌ عَنْ بَعْضٍ [فَوْقَ] ^(٢) فَرَأَسِخَ نَصًّا ^(٣)، (أَوْ تَفَرَّقَ) الْبِنَاءُ (كَثِيرًا) فَتَجِبُ الْجُمُعَةُ، (خِلَافًا لَهُ) أَيُّ: لِصَاحِبِ [الْإِقْنَاعِ] ^(٤)؛ حَيْثُ قَيَّدَ التَّفَرُّقَ بِالْيَسِيرِ.

لَكِنْ يُحْمَلُ الْيَسِيرُ فِي قَوْلِ «الْإِقْنَاعِ» عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ، كَمَا قَيَّدَ بِهِ فِي «شَرْحِ الْمُنْتَهَى» ^(٥) وَ«حَاشِيَتِهِ» ^(٦)، فَلَوْ تَفَرَّقَ بِمَا لَمْ تَجْرِ بِهِ الْعَادَةُ لَمْ تَصَحَّ فِيهَا، صَحَّحَهُ فِي «الْمُبْدِعِ» ^(٧). «إِلَّا أَنْ يَجْتَمَعَ مِنْهَا مَا يَسْكُنُهُ أَرْبَعُونَ، فَتَجِبُ عَلَيْهِمْ [ب/١٨٦] الْجُمُعَةُ، وَيَتَّبِعُهُمُ الْبَاقُونَ»، قَالَهُ فِي «الشَّرْحِ» ^(٨). وَرَبَضُ الْبَلَدِ - وَهُوَ مَا حَوْلَهَا - لَهُ حُكْمُهُ، وَلَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا فَرْجَةٌ.

(١) كذا في «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٦/٢)، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «خرك». والخراك جمع خرّكاه، وهي: الخيمة الكبيرة يتخذها أمراء الأكراد والأعراب والتركمان مسكنًا لهم. انظر: «صبح الأعشى» للقلقشندي (١٣١/٢) و«الألفاظ الفارسية المعربة» لأدي شير (ص ٥٣).

(٢) من (ب) و«غاية المنتهى» لمربي الكزّمي (٢٤٠/١) فقط.

(٣) «الفروع» لابن مفلح (١٣٦/٣).

(٤) «الإقناع» للحجّائي (٢٩١/١).

(٥) «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٧/٢).

(٦) «إرشاد أولي النهى» للبهوتي (٣١٦/١).

(٧) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١٥٣/٢).

(٨) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (١٩٥/٥).



- (إِنْ بَلَغُوا) أَي: أَهْلُ الْقَرْيَةِ (أَرْبَعِينَ) مِنْ أَهْلِ وَجُوبِهَا.

(أَوْ) أَي: وَتَلَزُمُ الْجُمُعَةُ مُسْتَوِطِنِي (قَرْيَةٍ خَرَابًا عَزَمُوا عَلَى إِصْلَاحِهَا وَالْإِقَامَةَ بِهَا صَيْفًا وَشِتَاءً) وَبَلَغُوا الْعَدَدَ؛ لِأَنَّهُمْ مُسْتَوِطِنُونَ قَبْلَ إِصْلَاحِهَا، أَشْبَهَ مَا لَوْ كَانُوا مُسْتَوِطِنِينَ وَانْهَدَمَتْ دُورُهُمْ، وَأَرَادُوا إِصْلَاحَهَا.

(و) تَجِبُ الْجُمُعَةُ أَيْضًا (عَلَى خَارِجٍ عَنْ بَلَدٍ تُقَامُ بِهِ) الْجُمُعَةُ، (و) الْحَالُ أَنَّ (بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَسْجِدِهِ) أَي: مَسْجِدِ التَّجْمِيعِ مِنَ الْمِصْرِ (وَقْتُ فِعْلِهَا) أَي: الْجُمُعَةُ، (فَرَسَخٌ) نَصًّا^(١) تَقْرِيبًا، (فَاقَلَّ) مِنْ فَرَسَخٍ، وَذَلِكَ (كَمَنْ يَقْرَى صَغِيرَةً) لَا يَبْلُغُ عَدْدُ كُلِّ قَرْيَةٍ أَرْبَعِينَ، وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا تُقَامُ بِهِ أَكْثَرُ مِنْ فَرَسَخٍ.

(و) كَمَنْ بِـ (خِيَامٍ) جَمْعُ خَيْمَةٍ، وَهِيَ بَيْتٌ تَبْنِيهِ الْعَرَبُ مِنْ عِيدَانِ الشَّجَرِ، «قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: «لَا تَكُونُ الْخَيْمَةُ عِنْدَ الْعَرَبِ مِنْ ثِيَابٍ، بَلْ مِنْ أَرْبَعَةِ أَعْوَادٍ، وَتُسَقَّفُ بِالثَّمَامِ، وَخِيَمْتُ بِالْمَكَانِ بِالتَّشْدِيدِ: أَقَمْتُ فِيهِ»، ذَكَرَهُ الْحَجَّائِيُّ فِي «الْحَاشِيَةِ»^(٢). (و) كَ (مُسَافِرٍ لَا يَقْصُرُ) بِأَنْ كَانَ مُسَافِرًا دُونَ الْمَسَافَةِ أَوْ سَفَرٍ مَعْصِيَةٍ.

(فَتَلَزَمُهُمْ) أَي: الْمَذْكُورِينَ - وَهُمْ مَنْ فِي قَرْيٍ صَغِيرَةٍ أَوْ خِيَامٍ وَنَحْوِهَا كَبُيُوتِ الشَّعْرِ، أَوْ مُسَافِرِينَ لَا يَقْصُرُونَ - (بِغَيْرِهِمْ) لِأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْجُمُعَةِ كَأَهْلِ الْمِصْرِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ،

(١) «الفروع» لابن مفلح (٣/١٣٨).

(٢) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٣/٣٢٤).

وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَلَفْظُهُ: «إِنَّمَا الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ»^(١).

وَالْعِبْرَةُ بِسَمَاعِهِ مِنَ الْمَنَارَةِ لَا بَيْنَ يَدَيِ الْإِمَامِ، نَصٌّ عَلَيْهِ^(٢)، لَكِنْ لَمَّا كَانَ اعْتِبَارُ سَمَاعِ النِّدَاءِ غَيْرَ مُمَكِّنٍ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ فِيهِمْ الْأَصَمُّ وَثَقِيلُ السَّمْعِ، وَقَدْ يَكُونُ بَيْنَ يَدَيِ الْإِمَامِ فَيَخْتَصُّ بِسَمَاعِهِ أَهْلُ الْمَسْجِدِ = اعْتَبِرَ بِمَظَنَّتِهِ، وَالْمَوْضِعِ الَّذِي يُسْمَعُ فِيهِ النِّدَاءُ غَالِبًا إِذَا كَانَ الْمُؤَذِّنُ صَيِّتًا وَالرِّيَّاحُ سَاكِتَةً وَالْأَصْوَاتُ هَادِئَةً وَالْعَوَارِضُ مُتَنَفِيَةً، وَهُوَ فَرَسَخٌ، فَلَوْ سَمِعْتَهُ قَرِيبَةً مِنْ فَوْقِ فَرَسَخٍ لَعُلَّوْا مَكَانَهَا، أَوْ لَمْ يَسْمَعُوهُ مِنْ دُونِهِ لَجَبَلٍ حَائِلٍ أَوْ انْخِفَاضٍ، لَمْ تَجِبْ فِي الْأَوَّلَى وَوَجِبَتْ فِي الثَّانِيَةِ، اعْتِبَارًا بِالْمَظَنَّةِ وَإِقَامَتِهَا مُقَامَ [الْمِثْنَةِ]^(٣).

(وَلَا تَجِبُ) الْجُمُعَةُ (عَلَى مُسَافِرٍ أُبِيحَ لَهُ الْقَصْرُ) لِأَنَّهُ ﷺ [I/١٨٧] وَأَصْحَابُهُ كَانُوا يُسَافِرُونَ فِي الْحَجِّ وَغَيْرِهِ، فَلَمْ يُصَلِّ أَحَدٌ مِنْهُمْ الْجُمُعَةَ فِيهِ مَعَ اجْتِمَاعِ الْخَلْقِ الْكَثِيرِ، وَكَمَا لَا تَجِبُ عَلَيْهِ بِنَفْسِهِ لَا تَلْزَمُهُ بغيرِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ^(٤)، فَلَوْ أَقَامَ الْمُسَافِرُ مَا يَمْنَعُ الْقَصْرَ لِشُغْلٍ أَوْ عِلْمٍ وَنَحْوِهِ، وَلَمْ يَنْوَ اسْتِيطَانًا، لَزِمَتْهُ بغيرِهِ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ وَالْأَخْبَارِ.

(وَلَا) تَجِبُ أَيْضًا عَلَى (مَنْ هُوَ خَارِجَ الْبَلَدِ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَهَا وَقْتُ فِعْلِهَا

(١) أبو داود (٢/ رقم: ١٠٤٩) والدارقطني (٢/ رقم: ١٥٨٩) من حديث عبدالله بن عمرو.

قال الألباني في «إرواء الغليل» (٣/ رقم: ٥٩٣): «حسن».

(٢) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن منصور الكوسج (١/ رقم: ٥٠٨).

(٣) كذا في «كشف القناع» للبهوتي (٣/ ٣٢٥)، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «البتة». قال

الجوهري في «الصحاح» (٦/ ٢١٩٩ مادة: م ن): «المثنة: العلامة».

(٤) «مسائل الإمام أحمد» رواية أبي داود (٣٩٥).

فَوْقَ فَرْسَخٍ) لِمَا تَقَدَّمَ. (وَلَا) تَجِبُ (عَلَى عَبْدٍ) سَوَاءٌ كَانَ مُكَاتِبًا أَوْ مُدَبِّرًا أَوْ مُعَلِّقًا [عِتْقُهُ] ^(١) بِصِفَةٍ قَبْلَ وُجُودِهَا، (وَ) لَا عَلَى (مُبْعَضٍ مُطْلَقًا) أَي: وَلَوْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَيِّدِهِ مُهَيَّأَةً، وَكَانَتْ الْجُمُعَةُ فِي نَوْبَتِهِ.

و[لَا] ^(٢) تَجِبُ عَلَى امْرَأَةٍ وَلَا عَلَى خُنْثَى؛ لِحَدِيثِ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ ^(٣)، وَالْخُنْثَى لَمْ تَتَحَقَّقْ ذُكُورِيَّتُهُ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ لَهُ حُضُورُهَا احْتِيَاظًا. وَيُبَاحُ لِغَيْرِ الْحَسَنَاءِ حُضُورُهَا، وَيُكْرَهُ لِحَسَنَاءِ كَالْجَمَاعَةِ، وَيَيْتُهَا خَيْرٌ لَهَا، قَالَ أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ ^(٤): «رَأَيْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ يُخْرِجُ النِّسَاءَ مِنَ الْجَامِعِ وَيَقُولُ: اخْرُجْنَ إِلَى بُيُوتِكُنَّ خَيْرٌ لَكُنَّ» ^(٥).

(وَمَنْ حَضَرَهَا) أَي: الْجُمُعَةُ (مِنْهُمْ) أَي: مِمَّنْ تَقَدَّمَ أَنَّهَا لَا تَجِبُ عَلَيْهِ، (أَجْزَأَتُهُ) عَنِ الظُّهْرِ؛ لِأَنَّ إِسْقَاطَ الْجُمُعَةِ عَنْهُمْ تَخْفِيفٌ، فَإِذَا صَلَّاهَا

(١) فِي (أ): «عَتَقَ بَعْضُهُ».

(٢) مِنْ (ب) فَقَطْ.

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢/ رَقْم: ١٠٦٠). قَالَ الْأُبَّانِيُّ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» (٣/ رَقْم: ٥٩٢): «صَحِيحٌ».

(٤) هُوَ: سَعْدُ بْنُ إِبَّاسَ الْكُوفِيُّ، أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ، مِنْ بَنِي شَيْبَانَ بْنِ ثَعْلَبَةَ، أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ وَكَادَ أَنْ يَكُونَ صَحَابِيًّا، حَدَّثَ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَحَدِيفَةَ وَطَائِفَةَ، وَعَنْهُ مَنْصُورٌ وَالْأَعْمَشُ وَالتَّيْمِيُّ وَآخَرُونَ، عَاشَ مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً، تَوَفِّيَ سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ أَوْ سِتٍّ وَتِسْعِينَ. رَاجِعْ تَرْجُمَتَهُ فِي: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّي (١٠/ رَقْم: ٢٢٠٥) وَ«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (١٧٣/٤).

(٥) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٣/ رَقْم: ٥٢٠١) وَالتَّطْبَرَانِيُّ (٩/ رَقْم: ٩٤٧٥) وَابْنُ الْمُنْذَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (٤/ رَقْم: ١٧٢٤). قَالَ الْأُبَّانِيُّ فِي «صَحِيحِ التَّرْغِيبِ» (١/ رَقْم: ٣٤٩): «صَحِيحٌ لِغَيْرِهِ مُوقُوفٌ».



فَكَالْمَرِيضِ إِذَا تَكَلَّفَ الْمَشَقَّةَ ، (وَلَمْ تَنْعَقِدِ الْجُمُعَةَ بِهِ) فَلَا يُحْسَبُ مِنَ الْعَدَدِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ وُجُوبِهَا ، وَإِنَّمَا صَحَّتْ مِنْهُ تَبَعًا ، (وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يَوْمَ فِيهَا) لِنَلَّا يَصِيرَ التَّابِعُ مَتَّبِعًا .

(و) لَا يَجُوزُ أَنْ يَوْمَ فِيهَا أَيْضًا (مَنْ لَزِمَتْهُ) الْجُمُعَةُ (بِغَيْرِهِ) كَمُسَافِرٍ أَقَامَ لَطَلَبِ عِلْمٍ أَوْ تِجَارَةٍ ، وَمَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَوْضِعِهَا فَرَسَخٌ فَأَقْلٌ ؛ لِمَا تَقَدَّمَ .

(وَتَجِبُ) الْجُمُعَةُ (عَلَى مَرِيضٍ وَمَعْدُورٍ) أَيِ: بِعُذْرِ غَيْرِ سَفَرٍ إِذَا (حَضَرَهَا) أَيِ: الْجُمُعَةُ . (وَتَنْعَقِدُ بِهِ) وَيَجُوزُ أَنْ يَوْمَ فِيهَا ؛ لِأَنَّ الْمُسْقِطَ عَنْهُ الْحُضُورَ الْمَشَقَّةَ ، فَإِذَا تَكَلَّفَهَا وَحَضَرَ تَعَيَّنَتْ كَمَرِيضٍ بِالْمَسْجِدِ ، فَلَوْ حَضَرَهَا إِلَى آخِرِهَا وَلَمْ يُصَلِّهَا أَوْ انْصَرَفَ لِشُغْلٍ غَيْرِ دَفْعِ ضَرَرِهِ ، كَانَ عَاصِيًا ؛ لِتَرْكِه مَا وَجَبَ عَلَيْهِ ، أَمَّا لَوْ اتَّصَلَ ضَرَرُهُ بَعْدَ حُضُورِهَا ، فَأَرَادَ الْإِنْصِرَافَ لِدَفْعِ ضَرَرِهِ ، جَازَ عِنْدَ الْوُجُودِ الْمُسْقِطِ لِلْجُمُعَةِ .

(وَلَا تَصِحُّ) صَلَاةُ الْ(ظَهْرِ) يَوْمَ الْجُمُعَةِ (مَنْ يَلْزِمُهُ حُضُورُ جُمُعَةٍ) بِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ (قَبْلَ فَرَاغِهَا) [ب/١٨٧] أَيِ: الْجُمُعَةِ (يَقِينًا) فَإِذَا شَكَّ: هَلْ صَلَّى الظُّهْرَ قَبْلَ فَرَاغِ مَا تُدْرِكُ بِهِ الْجُمُعَةُ أَوْ بَعْدَهُ ، لَمْ تَصِحَّ ؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ فَرَضُ الْوَقْتِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ صَلَّى الظُّهْرَ مَكَانَ الْعَصْرِ ، فَيُعِيدُهَا ظُهْرًا إِنْ تَعَذَّرَتْ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ .

وَإِنْ ظَنَّ أَنَّهُ يُدْرِكُ الْجُمُعَةَ سَعَى إِلَيْهَا ، وَإِلَّا انْتَظَرَ حَتَّى يَتَيَقَّنَ انْقِضَاءَهَا ، لَكِنْ لَوْ أَخَّرَ الْإِمَامُ الْجُمُعَةَ تَأْخِيرًا مُتَكَرِّرًا ، فَلِلْغَيْرِ أَنْ يُصَلِّيَ ظُهْرًا ، وَتُجْزِئُهُ عَنْ



فَرَضِهِ، جَزَمَ بِهِ الْمَجْدُ، وَجَعَلَهُ ظَاهِرَ كَلَامِ الْإِمَامِ^(١).

(وَتَصَحُّ) الظُّهْرِ (مِنْ نَحْوِ مَعْذُورٍ) قَبْلَ تَجْمِيعِ إِمَامٍ؛ لِأَنَّهُ فَرَضُهُ وَقَدْ أَدَّاهُ، (وَأِنْ كَانَ تَأْخِيرُ) الظُّهْرِ حَتَّى يُصَلِّيَ الْإِمَامُ الْجُمُعَةَ (أَفْضَلُ)؛ «فَإِنَّهُ رَبَّمَا زَالَ عُذْرُهُ فَلَزِمَتْهُ الْجُمُعَةُ، لَكِنْ يُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ مَنْ دَامَ عُذْرُهُ كَالْمَرْأَةِ وَالْخُنْثَى، فَالتَّقْدِيمُ فِي حَقِّهِمَا أَفْضَلُ، وَلَعَلَّهُ مُرَادٌ مَنْ أَطْلَقَ»، قَالَ فِي «الْمُبْدِعِ»^(٢).

(وَلَوْ زَالَ عُذْرُهُ قَبْلَهُ) أَيُّ: قَبْلَ تَجْمِيعِ الْإِمَامِ، كَمَعْصُوبٍ^(٣) حُجَّ عَنْهُ [ثُمَّ عُوْفِي، وَعَنْهُ: «لَا»^(٤) تَصَحُّ مُطْلَقًا قَبْلَ صَلَاةِ الْإِمَامِ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ فِي «التَّنْبِيهِ»، وَفِي «الْإِمَامَةِ» فِي «الشَّافِي»، وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْمَرِيضِ^(٥). (فَإِنْ حَضَرَهَا) أَيُّ: حَضَرَ الْمَعْذُورُ الْجُمُعَةَ (بَعْدَ) أَنْ صَلَّى الظُّهْرَ لِلْعُذْرِ، (كَانَتْ) الْجُمُعَةُ (نَفْلًا) لِأَنَّ الْأُولَى أَسْقَطَتْ فَرَضَهُ.

(وَيَتَجَهُّ: وَلَمْ تَنْعَقِدْ بِهِ) أَيُّ: فَلَا يُحْسَبُ مِنَ الْعَدَدِ كَمَا تَقَدَّمَ، قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «فَعَلَى الْمَذْهَبِ: لَوْ حَضَرَ الْجُمُعَةَ كَانَتْ نَفْلًا فِي حَقِّهِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَقِيلَ: «فَرَضًا»، قَالَ فِي «الرَّعَايَةِ»: «قُلْتُ: فَتَكُونُ الظُّهْرُ إِذَنْ نَفْلًا»^(٦)، انْتَهَى. وَعَلَى هَذَا، فَتَنْعَقِدُ بِهِ.

(١) انظر: «الإنصاف» للمزدائي (١٧٧/٥ - ١٧٨).

(٢) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١٤٨/٢ - ١٤٩).

(٣) قال الفيومي في «المصباح المنير» (٤١٤/٢): «ورجلٌ معصوبٌ: زَمِنُ لا حَرَكَ بِهِ».

(٤) من (ب) و«الإنصاف» فقط.

(٥) انظر: «الإنصاف» للمزدائي (١٧٩/٥).

(٦) «الإنصاف» للمزدائي (١٨٠/٥).



إِلَّا (لَا) (الْحَصْبِيَّ) إِذَا (بَلَغَ) بَعْدَ أَنْ صَلَّى الظُّهْرَ وَلَوْ بَعْدَ تَجْمِيعِ الْإِمَامِ، فَلَا يَسْقُطُ فَرْضُهُ، وَتَجِبُ عَلَيْهِ الظُّهْرُ بِبُلُوغِهِ فِي وَقْتِهَا أَوْ وَقْتِ الْعَصْرِ كَمَا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّ صَلَاتَهُ الْأُولَى وَقَعَتْ نَفْلًا، فَلَا تُسْقِطُ الْفَرَضَ. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: «لَا تَصِحُّ فِي الْأَشْهَرِ»^(١)، وَقِيلَ: «تَصِحُّ كَغَيْرِهِ»، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَفِّقِ^(٢).

(وَحُضُورُهَا) أَيِ: الْجُمُعَةِ (لِمَعْدُورٍ) تَسْقُطُ عَنْهُ أَفْضَلُ، (و) حُضُورُهَا (لِمَنْ اخْتَلَفَ فِي وُجُوبِهَا عَلَيْهِ كَعَبْدٍ بِإِذْنِ) سَيِّدِهِ (وَصَبِيٍّ أَفْضَلُ) خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ.

(وَنَدِبَ تَصَدَّقَ بِدِينَارٍ أَوْ نِصْفِهِ) عَلَى التَّخْيِيرِ (لِتَارِكِهَا) أَيِ: الْجُمُعَةِ، (بِلَا عُدْرِ) لِلْخَبَرِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ^(٣)، وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ إِجْمَاعًا^(٤). ذَكَرَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي فَضْلِ سَاعَةِ الْإِجَابَةِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ: «وَقَدْ جَاءَ الْأَمْرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لِمَنْ تَرَكَهَا أَنْ يَتَصَدَّقَ [١/١٨٨] بِدِينَارٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَيَنْصِفِ دِينَارٍ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ قُدَامَةَ بْنِ وَبَرَةَ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ، قَالَ أَحْمَدُ: «قُدَامَةُ بْنُ وَبَرَةَ لَا يُعْرَفُ»، وَوَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ^(٥)، وَضَعَفَ النَّوَوِيُّ الْحَدِيثَ، وَرَدَّ تَصْحِيحَ الْحَاكِمِ لَهُ^(٦).

(١) «الفروع» لابن مفلح (١٤٣/٣).

(٢) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (١٨٠/٥).

(٣) أحمد (٩/ رقم: ٢٠٤٠٤، ٢٠٤٧٦) والطبائسي (٢/ رقم: ٩٤٣) وأبو داود (٢/ رقم: ١٠٤٦)

(٤) وابن ماجه (٢/ رقم: ١١٢٨) والنسائي (٣/ رقم: ١٣٨٨) من حديث سمرة بن جندب. وضعفه الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (١/ رقم: ١٩٥).

(٥) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١٤٤/٣).

(٦) «زاد المعاد» لابن القيم (٣٨٥/١).

(٦) «خلاصة الأحكام» للنووي (٢/ رقم: ٢٦٨٠ - ٢٦٨٥).

(وَلَا يُكْرَهُ لِمَنْ فَاتَتْهُ) الْجُمُعَةُ صَلَاةُ الظُّهْرِ جَمَاعَةً، كَمَا لَوْ تَعَدَّدَتْ الْجُمُعَةُ وَقُلْنَا: يُصَلُّونَ الظُّهْرَ، فَلَا بَأْسَ بِالْجَمَاعَةِ فِيهَا، بَلْ مُقْتَضَى مَا سَبَقَ وَجُوبُهَا، لَكِنْ إِنْ خَافَ فِتْنَةً أَخْفَاهَا عَلَى مَا يَأْتِي، (أَوْ مَنْ لَمْ تَلْزَمُهُ) الْجُمُعَةُ كَالْعَبِيدِ وَالنِّسَاءِ (صَلَاةُ الظُّهْرِ جَمَاعَةً مَعَ أَمْنٍ فِتْنَةٍ) لِحَدِيثِ فَضْلِ الْجَمَاعَةِ^(١)، وَفَعَلَ ابْنُ مَسْعُودٍ^(٢) وَاحْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ^(٣)، زَادَ السَّامُرِيُّ: «بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ»^(٤).

[و]^(٥) فِي كَرَاهَتِهَا فِي مَكَانِهَا وَجْهَانِ، جَزَمَ فِي «الشَّرْحِ» بِالْكَرَاهَةِ؛ لَخَوْفِ الْفِتْنَةِ وَالْإِفْتِنَاتِ عَلَى الْإِمَامِ^(٦)، وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: «وَكَرِهَ قَوْمُ التَّجْمِيعِ لِلظُّهْرِ فِي حَقِّ أَهْلِ الْعُدْرِ؛ لِئَلَّا يُضَاهِيَ بِهَا جُمُعَةٌ أُخْرَى اخْتِرَامًا لِلْجُمُعَةِ الْمَشْرُوعَةِ فِي يَوْمِهَا، لَا كَامِرَةً، وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ»^(٧).

(وَحَرَّمَ سَفَرُ مَنْ تَلَزَمَهُ) الْجُمُعَةُ بِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فِي يَوْمِهَا (بَعْدَ زَوَالٍ) حَتَّى يُصَلِّيَهَا، (وَيَتَجَهَّ: أَوْ قَبْلَهُ) أَيِ: الزَّوَالِ إِذَا كَانَ (بَعْدَ نَدَائِهَا) أَيِ: الْجُمُعَةِ (حَتَّى يُصَلِّيَهَا، أَيِ: الْجُمُعَةِ؛ لِاسْتِقْرَارِهَا فِي ذِمَّتِهِ بِالزَّوَالِ فِي الْأُولَى، وَوُجُوبِ السَّعْيِ بِالنَّدَاءِ فِي الثَّانِيَةِ، فَلَمْ يَجْزُ لَهُ تَفْوِيطُهَا بِالسَّفَرِ، بِخِلَافِ غَيْرِهَا

(١) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٦٤٥) ومسلم (١/ رقم: ٦٥٠) من حديث عبدالله بن عمر.

(٢) أخرجه عبدالرزاق (٣/ رقم: ٥٤٥٦) وابن المنذر في «الأوسط» (٤/ رقم: ١٨٤٧).

(٣) «مسائل الإمام أحمد» رواية عبدالله (٢/ رقم: ٥٧٢).

(٤) «المستوعب» للسامري (١/ ٢٧٨).

(٥) من (ب) فقط.

(٦) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٥/ ١٨٢).

(٧) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٥/ ١٨٢).

مِنَ الصَّلَوَاتِ ؛ لِإِمْكَانِ فِعْلِهَا حَالَ السَّفَرِ [فِي الْأَوَّلَى وَوُجُوبِ السَّغِيِّ فِي الثَّانِيَةِ] (١).

وَقَالَ الطُّوفِيُّ (٢) فِي «شَرْحِهِ»: «قُلْتُ: يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: لَا يَجُوزُ لَهُ السَّفَرُ بَعْدَ الزَّوَالِ أَوْ حِينَ يَشْرَعُ فِي الْأَذَانِ لَهَا؛ لِجَوَازِ أَنْ يَشْرَعَ فِي ذَلِكَ فِي وَقْتِ صَلَاةِ الْعِيدِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَلَا نِزَاعَ فِي تَحْرِيمِ السَّفَرِ حِينَئِذٍ؛ لِتَعَلُّقِ حَقِّ اللَّهِ بِالْإِقَامَةِ، وَلَيْسَ [ذَلِكَ] (٣) بَعْدَ الزَّوَالِ» (٤)، انْتَهَى. (إِنْ لَمْ يَخَفْ قَوْتَ رُفْقَتِهِ) بِسَفَرٍ مُبَاحٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ عُدْرٌ يُسْقِطُ وَجُوبَهَا كَمَا تَقَدَّمَ.

وَيَجُوزُ السَّفَرُ لِمَنْ تَلَزَّمَهُ الْجُمُعَةُ قَبْلَ الزَّوَالِ أَوْ النَّدَاءِ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ؛ لِمَا رَوَى الشَّافِعِيُّ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ قَالَ: «لَا تَحْبِسُ الْجُمُعَةُ عَنْ سَفَرٍ» (٥)، وَكَمَا لَوْ سَافَرَ مِنَ اللَّيْلِ.

(وَكُرْهَ) السَّفَرِ (قَبْلَهُ) أَيِ: الزَّوَالِ، خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ، وَلِحَدِيثِ الدَّارَقُطْنِيِّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَافَرَ مِنْ دَارٍ إِقَامَةً يَوْمَ

(١) من (ب) فقط .

(٢) هو: سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم القرافي، نجم الدين الطوفي الحنبلي، اتهم بالرَّفْضِ، له مصنفات كثيرة، منها: «الإكسير في قواعد التفسير» و«البلبل في أصول الفقه» و«شرح مختصر الروضة» وغيرها، توفي سنة ست عشرة وسبع مئة. راجع ترجمته في: «المنهج الأحمد» للعليمي (٥/ رقم: ١١٩٦) و«بغية الوعاة» للسيوطي (١/ رقم: ١٢٧٠).

(٣) من «الإنصاف» فقط .

(٤) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٥/ ١٨٤ - ١٨٥).

(٥) «مسند الشافعي» (١/ رقم: ١٩٤). وصححه الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٣٨٧/١).



جُمُعَةٍ، [١٨٨/ب] دَعَتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ أَنْ لَا يُصْحَبَ فِي سَفَرِهِ وَلَا يُعَانَ فِي حَاجَتِهِ^(١). (مَا لَمْ يَأْتِ مُسَافِرٌ بِهَا) أَيِ: الْجُمُعَةِ (فِي طَرِيقِهِ فِيهِمَا) أَيِ: فِي مَسْأَلَتِي الْحُرْمَةِ وَالْكَرَاهَةِ، أَيِ: فِيمَا إِذَا سَافَرَ بَعْدَ الزَّوَالِ وَقَبْلَهُ، فَإِنْ أَتَى بِهَا فِي طَرِيقِهِ لَمْ يَحْرُمَ وَلَمْ يُكْرَهْ لِأَدَاءِ فَرْضِهِ.



(١) أخرجه الخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٨٥٣). قال الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١/ رقم: ٢١٨): «ضعيف».

(فَضَّلَ)



(وَلِصِحَّتِهَا) أَي: الْجُمُعَةِ (شُرُوطُ) أَرْبَعَةٌ (لَيْسَ مِنْهَا) أَي: مِنَ الشُّرُوطِ (إِذْنُ) الـ (إِمَامٍ وَ) لَا الـ (مَضَرٍ كَعِيدٍ وَكُسُوفٍ وَاسْتِسْقَاءٍ) لِأَنَّ عَلِيًّا صَلَّى بِالنَّاسِ وَعُثْمَانُ مَحْضُورٌ، فَلَمْ يُنْكَرْهُ أَحَدٌ، وَصَوَّبَهُ عُثْمَانُ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِمَعْنَاهُ^(١). وَقَالَ أَحْمَدُ: «وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ بِالشَّامِ تَسَعِ سِنِينَ، وَكَانُوا يُجَمِّعُونَ»^(٢).

(أَحَدُهَا) أَي: شُرُوطُ الْجُمُعَةِ (الْوَقْتُ) لِأَنَّهَا مَفْرُوضَةٌ، فَاشْتَرَطَ لَهَا كِبْفِيَّةَ الْمَفْرُوضَاتِ. (وَهُوَ) أَي: وَقْتُ الْجُمُعَةِ (مِنْ أَوَّلِ وَقْتِ) الـ (عِيدِ) نَصَّ عَلَيْهِ^(٣)؛ لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ [سِيدَان]^(٤) السُّلَمِيِّ قَالَ: «شَهِدْتُ الْجُمُعَةَ مَعَ أَبِي بَكْرٍ، فَكَانَتْ خُطْبَتُهُ وَصَلَاتُهُ قَبْلَ نِصْفِ النَّهَارِ، ثُمَّ شَهِدْتُهَا مَعَ عُمَرَ، فَكَانَتْ خُطْبَتُهُ وَصَلَاتُهُ إِلَى أَنْ أَقُولَ: قَدْ انْتَصَفَ النَّهَارُ، ثُمَّ شَهِدْتُهَا مَعَ عُثْمَانَ، فَكَانَتْ صَلَاتُهُ وَخُطْبَتُهُ إِلَى أَنْ أَقُولَ: قَدْ زَالَ النَّهَارُ، فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا عَابَ ذَلِكَ وَلَا أَنْكَرَهُ»، رَوَاهُ: الدَّارِقُطْنِيُّ، وَأَحْمَدُ^(٥) وَاحْتَجَّ بِهِ^(٦)، وَقَالَ: «وَكَذَلِكَ

(١) البخاري (١/ رقم: ٦٩٥).

(٢) «المغني» لابن قدامة (٢٠٧/٣).

(٣) «الانتصار في المسائل الكبار» لأبي الخطاب الكلوزاني (٥٧٦/٢).

(٤) في (أ): «السيدان».

(٥) الدارقطني (٢/ رقم: ١٦٢٣). ولم أقف عليه عند أحمد. قال الألباني في «إرواء الغليل»

(٣/ رقم: ٥٩٥): «ضعيف».

(٦) «الانتصار في المسائل الكبار» لأبي الخطاب الكلوزاني (٥٨١/٢).

رُويَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَجَابِرٍ وَسَعِيدٍ وَمُعَاوِيَةَ أَنَّهُمْ صَلَّوْا قَبْلَ الزَّوَالِ ، وَلَمْ يُنْكَرْ ، فَكَانَ كَالِاجْتِمَاعِ ، وَلَئِنَّهَا صَلَاةٌ عِيدٌ أَشْبَهَتْ الْعِيدَيْنِ^(١) .

(لَاخِرِ وَقْتِ) الـ (ظَهْرِ) إِحْقَاقًا لَهَا بِهَا لِوُقُوعِهَا مَوْضِعَهَا .

(وَتَلَزَمُ) الْجُمُعَةُ (بِرَوَالِ) ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ الْمَذْهَبُ^(٢) . وَعَنْهُ: «تَلَزَمَ بِوَقْتِ الْعِيدِ» ، اخْتَارَهَا الْقَاضِي وَأَبُو حَفْصٍ الْمُغَازِلِيُّ^(٣) ، وَأَطْلَقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ^(٤) . (و) فَعَلَهَا (بَعْدَهُ) أَي: بَعْدَ الزَّوَالِ (أَفْضَلَ) لِمَا رَوَى سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ قَالَ: «كُنَّا نَصَلِّي الْجُمُعَةَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ» ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٥) . وَلِلخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ ؛ إِذْ فَعَلَهَا قَبْلَ الزَّوَالِ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ^(٦) .

(وَلَا تَسْقُطُ) الْجُمُعَةُ (بِشَكٍّ فِي خُرُوجِهِ) أَي: الْوَقْتِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ ، وَالْوُجُوبُ مُحَقَّقٌ ، فَإِنْ [١/١٨٩] بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ قَدْرُ التَّحْرِيمَةِ بَعْدَ الْخُطْبَةِ فَعَلَوْهَا . (فَإِنْ نَحَقَّقْ) خُرُوجَهُ (قَبْلَ التَّحْرِيمَةِ صَلَّوْا ظَهْرًا) لِأَنَّ الْجُمُعَةَ لَا تُقْضَى ، (وَالَا) أَي: وَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ خُرُوجُهُ قَبْلَ التَّحْرِيمَةِ ، (فَ) يُتِمُّوا (جُمُعَةً)

(١) انظر: «المغني» لابن قدامة (٢٤١/٣) و«شرح الخرقى» للزركشي (٢١٠/٢) .

(٢) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١٤٧/٣) .

(٣) هو: عمر بن ظفر بن أحمد البغدادي ، أبو حفص المغازلي المقرئ المحدث ، سمع طراداً الزبيني والبايناسي وخلقاً كثيراً ، وروى عنه: ابن عساكر وابن السمعاني وابن الجوزي وغيرهم ، وطلب بنفسه ونسخ وجوّد القرآن وقرأ بالروايات ، وكان شيخاً صالحاً خيراً حسن السيرة ، توفي سنة اثنتين وأربعين وخمس مئة . راجع ترجمته في: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٨١٠/١١) .

(٤) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (١٨٩/٥) .

(٥) البخاري (٥/ رقم: ٤١٦٨) ومسلم (١/ رقم: ٨٦٠) واللفظ له .

(٦) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (١٨٨/٥ - ١٨٩) .

نَصًّا^(١)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ، وَهِيَ تُدْرِكُ بِالتَّحْرِيمَةِ كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ، فَإِنْ عَلِمُوا إِحْرَامَهُمْ بَعْدَ الْوَقْتِ قَضَوْا ظَهْرًا؛ لِإِبْطَالِ جُمُعَتِهِمْ.

(الثَّانِي) مِنْ شُرُوطِ الْجُمُعَةِ: (اسْتِيطَانُ أَرْبَعِينَ رَجُلًا، وَلَوْ بِالْإِمَامِ مِنْ أَهْلِ وَجُوبِهَا) أَيِ: الْجُمُعَةِ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «أَوَّلُ مَنْ صَلَّى بِنَا الْجُمُعَةِ فِي نَقِيعِ الْخَضَمَاتِ أَسْعَدُ بْنُ زُرَّارَةَ، وَكُنَّا أَرْبَعِينَ»^(٢)، صَحَّحَهُ: ابْنُ حِبَّانَ، وَالبَيْهَقِيُّ، وَالْحَاكِمُ وَقَالَ: «عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ»^(٣). «وَلَمْ يُنْقَلْ عَمَّنْ يُقْتَدَى بِهِ أَنَّهَا صَلَّيْتُ بِدُونِ ذَلِكَ»، قَالَهُ فِي «شَرْحِ الْمُتَنَهَى»^(٤).

وَعَنْهُ: «تَتَعَقَّدُ بِثَلَاثَةٍ مِنْهُمْ الْإِمَامُ»، اخْتَارَهَا الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ. وَعَنْهُ: «تَتَعَقَّدُ بِثَلَاثَةٍ فِي الْقُرَى، وَبِأَرْبَعِينَ فِي الْأَمْصَارِ»، نَقَلَهَا ابْنُ عَقِيلٍ^(٥). قَالَ فِي «الْحَاوِيَيْنِ»: «وَهُوَ الْأَصَحُّ عِنْدِي»، وَعَنْهُ: «تَتَعَقَّدُ بِسَبْعَةٍ»، نَقَلَهَا ابْنُ حَامِدٍ وَأَبُو الْحُسَيْنِ فِي «رُءُوسِ مَسَائِلِهِ»، وَعَنْهُ: «تَتَعَقَّدُ بِخَمْسَةٍ»، وَعَنْهُ: «تَتَعَقَّدُ بِأَرْبَعَةٍ»، وَعَنْهُ: «لَا تَتَعَقَّدُ إِلَّا بِحُضُورِ خَمْسِينَ»^(٦).

(بَقَرِيَّةٌ) مَبْنِيَّةٌ بِمَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ مِنْ حَجَرٍ أَوْ لَبَنٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ (اسْتِيطَانُ

(١) «الفروع» لابن مفلح (٣/١٤٧).

(٢) أبو داود (٢/ رقم: ١٠٦٢).

(٣) ابن حبان (١٥/ رقم: ٧٠١٣) والبيهقي (٦/ رقم: ٥٦٧١ - ٥٦٧٢) والحاكم (١/ ٢٨١) و(٣/ ١٨٧).

(٤) «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٢/ ١٣).

(٥) بعدها في (أ) زيادة: «قال ابن عقيل»، وليست في ب و«الإنصاف»، والصواب حذفها.

(٦) انظر: «الإنصاف» (٥/ ١٩٩).

إِقَامَةٌ لَا يَطْعُنُونَ) أَي: يَرْحَلُونَ (عَنْهَا صَيْفًا وَلَا شِتَاءً) لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ
الْإِسْتِيطَانُ، (فَلَا تَجِبُ الـجُمُعَةُ) وَلَا تَصِحُّ (بِبِلْدَةٍ يَسْكُنُهَا أَهْلُهَا بَعْضُ السَّنَةِ
دُونَ بَعْضٍ) لِعَدَمِ الْإِقَامَةِ، قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ: «وَكَذَا لَوْ دَخَلَ قَوْمٌ بِلْدًا لَا سَاكِنَ
بِهِ بِنِيَّةِ الْإِقَامَةِ بِهِ سَنَةً [أَوْ نَحْوَهَا]»^(١) فَلَا جُمُعَةٌ عَلَيْهِمْ، وَلَوْ أَقَامَ بِلْدًا مَا يَمْنَعُ
الْقَصْرَ وَأَهْلُهُ لَا تَجِبُ عَلَيْهِمْ فَلَا جُمُعَةٌ أَيْضًا وَلَا تَجِبُ»^(٢).

(وَلَا) تَصِحُّ مِنْ مُسْتَوِطِنٍ (بِغَيْرِ بِنَاءٍ، كَبُيُوتٍ شَعْرٍ وَخِيَامٍ) لِأَنَّ ذَلِكَ
لَمْ يُقْصَدْ لِلْإِسْتِيطَانِ غَالِبًا، وَلِذَلِكَ كَانَتْ قَبَائِلُ الْعَرَبِ حَوْلَهُ ﷺ وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ
بِهَا، زَادَ فِي «الْمُسْتَوْعِبِ» وَغَيْرُهُ: «وَلَوْ اتَّخَذُوهَا أَوْطَانًا؛ لِأَنَّ اسْتِيطَانَهُمْ فِي
غَيْرِ بُنْيَانٍ»^(٣).

وَقَدَّمَ الْأَزْجِي [١٨٩/ب] صِحَّتَهَا وَوُجُوبَهَا عَلَى الْمُسْتَوِطِنِينَ بِعَمُودٍ أَوْ
خِيَامٍ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ، قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: «وَهُوَ مُتَّجِهٌ»^(٤).

(وَتَصِحُّ) الْجُمُعَةُ (فِيمَا قَارَبَ الْبُنْيَانَ مِنَ الصَّخَرَاءِ) وَلَوْ بِلَا عُدْرٍ، فَلَا
يُشْتَرَطُ لَهَا الْبُنْيَانُ؛ لِقَوْلِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ: «[إِنَّ]»^(٥) أَسْعَدَ بَنَ زُرَّارَةَ أَوَّلَ مَنْ
جَمَعَ بِنَا فِي هَزَمٍ [النَّبِيَّتِ]^(٦) - قَالَ فِي «الصَّحَاحِ»: «[النَّبِيَّتِ]»^(٧) حَيٌّ مِنْ

(١) من «مختصر ابن تميم» فقط.

(٢) «مختصر ابن تميم» (٤٠٨/٢).

(٣) «المستوعب» للسامري (٢٦٩/١).

(٤) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١٣٧/٣).

(٥) من (ب) فقط.

(٦) كذا في «سنن» أبي داود والدارقطني، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «النيت».

(٧) كذا في «الصحاح»، وهو الصواب، وفي (أ): «النيت»، وليست في (ب).



الْيَمَنِ»^(١) - مِنْ حَرَّةِ بَنِي بَيَاضَةَ فِي نَقِيعٍ يُقَالُ لَهُ: نَقِيعُ الْخَضَمَاتِ ، قَالَ: كَمْ كُنْتُمْ يَوْمَئِذٍ ؟ [قَالَ] ^(٢): أَرْبَعِينَ رَجُلًا ، رَوَاهُ: أَبُو دَاوُدَ ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ ^(٣) ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: «حَسَنُ الْإِسْنَادِ صَحِيحٌ» ^(٤). قَالَ الْخَطَّابِيُّ: «حَرَّةُ بَنِي بَيَاضَةَ عَلَى مِيلٍ مِنَ الْمَدِينَةِ» ^(٥) ، لَكِنْ قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: «إِذَا صَلَّى بِالصَّحْرَاءِ اسْتَخْلَفَ مَنْ يُصَلِّي بِالضَّعْفَةِ» ^(٦).

وَالَا) تَصِحُّ الْجُمُعَةُ (فِيمَا بَعْدَ) عَنِ الْبُيَّانِ ، (وَيَتَّحُهُ عُرْفًا) كَذَا فِي «الْمُبْدَعِ» ^(٧) ؛ لِشَبَهِهِمْ إِذَنْ بِالمُسَافِرِينَ . (وَلَا يُتَمَّمُ عَدَدُ مِنْ بِلَدَيْنِ مُتَقَارِبَيْنِ) كَقَرَبَتَيْنِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا عِشْرُونَ ، فَلَا تَتِمُّ الْجُمُعَةُ مِنْهُمَا وَلَوْ قَرَّبَ مَا بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَشْمَلُهُمَا اسْمٌ وَاحِدٌ ، أَشْبَهَتَا الْمُتَبَاعِدَتَيْنِ .

(وَلَا يَصِحُّ تَجْمِيعُ أَهْلِ بِلَدٍ كَامِلٍ) فِيهِ الْعَدَدُ (فِي) مَحَلٍّ (نَاقِصٍ) فِيهِ الْعَدَدُ مَعَ الْقُرْبِ الْمُوجِبِ لِلِسَّغِيِّ ، وَيَلْزَمُ التَّجْمِيعُ فِي الْكَامِلِ لِئَلَّا يَصِيرَ التَّابِعُ مُتَّبِعًا ، وَعَدَمُ الصَّحَّةِ مَعَ الْبُعْدِ أَوَّلَى ، (وَالأَوَّلَى مَعَ تِمَمَةِ الْعَدَدِ) فِي الْمَكَانَيْنِ: (تَجْمِيعُ كُلِّ قَوْمٍ وَحْدَهُمْ) فِي بِلَدِهِمْ ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي إِظْهَارِ الشَّعَارِ ، وَإِنْ جَمَعُوا فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ فَلَا بَأْسَ .

(١) «الصحاح» للجوهري (١/٢٦٨ مادة: ن ب ت).

(٢) كذا في «سنن» أبي داود والدارقطني، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «قالوا».

(٣) أبو داود (٢/ رقم: ١٠٦٢) والدارقطني (٢/ رقم: ١٥٨٥).

(٤) البيهقي (٦/ رقم: ٥٦٧٢).

(٥) «معالم السنن» للخطابي (١/ ٢٤٥).

(٦) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٣/ ١٣٧).

(٧) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٢/ ١٨٥).



(الثَّالِثُ) مِنْ شُرُوطِ الْجُمُعَةِ: (حُضُورُهُمْ) أَيِ: الْأَرْبَعِينَ مِنْ أَهْلِ
وُجُوبِهَا الْخُطْبَةُ وَالصَّلَاةُ (وَلَوْ كَانُوا كُلُّهُمْ عُجْمًا أَوْ) كَانُوا كُلُّهُمْ (خُرْسًا، أَوْ)
كَانُوا كُلُّهُمْ (صُمًّا سِوَى الْإِمَامِ) وَأَمَّا لَوْ كَانُوا كَذَلِكَ مَعَ الْإِمَامِ فَلَا تَصِحُّ، قَالَ
فِي «شَرْحِ الْإِفْتِنَاعِ»: «أَمَّا إِذَا كَانُوا كُلُّهُمْ خُرْسًا مَعَ الْخَطِيبِ، فَلِفَوَاتِ الْخُطْبَةِ
صُورَةٌ وَمَعْنَى، فَيَصَلُّونَ ظَهْرًا، وَإِنْ كَانُوا كُلُّهُمْ صُمًّا فَلِفَوَاتِ الْمَقْصُودِ مِنْ
سَمَاعِ الْخُطْبَةِ، وَعَلِمَ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا خُرْسًا إِلَّا الْخَطِيبَ، أَوْ كَانُوا
صُمًّا إِلَّا وَاحِدًا يَسْمَعُ، صَحَّتْ جُمُعَتُهُمْ»^(١)، انْتَهَى، فَتَأَمَّلْ.

(وَيَتَجَهَّ: أَوْ) كَانُوا كُلُّهُمْ صُمًّا (بِهِ فِي صُمٍّ) وَانْظُرْهُ مَعَ قَوْلِهِ تَبَعًا
«لِلْإِفْتِنَاعِ»^(٢).

(وَإِنْ قُرْبَ) الـ (أَصَمُّ) مِنَ الْخَطِيبِ (وَبَعْدَ سَمِيعٍ، وَلَمْ يَسْمَعْ) السَّمِيعُ
الْخُطْبَةَ، (لَمْ تَصِحَّ) لِفَوَاتِ الْمَقْصُودِ [١/١٩٠] (وَإِنْ نَقَصُوا) أَيِ: الْأَرْبَعُونَ
(قَبْلَ إِتْمَامِهَا) أَيِ: الْجُمُعَةِ (اسْتَأْنَفُوا ظَهْرًا) نَصًّا^(٣)؛ لِأَنَّ الْعَدَدَ شَرْطٌ، فَاعْتَبِرْ
فِي جَمِيعِهَا كَالطَّهَّارَةِ، وَالْمَسْبُوقِ إِنَّمَا صَحَّتْ مِنْهُ تَبَعًا كَصِحَّتِهَا مِمَّنْ لَمْ يَحْضُرِ
الْخُطْبَةَ (إِنْ لَمْ تُمَكِّنْ إِعَادَتُهَا) جُمُعَةً بِشُرُوطِهَا، فَإِنْ أُمَكَّنْتَ وَجَبَتْ؛ لِأَنَّهَا
فَرَضُ الْوَقْتِ. (وَمَرَّ) فِي «بَابِ بَيَانِ النَّيَّةِ»: تَجِبُ عَلَيْهِ (لَوْ فَارَقَ) الْمَأْمُومُ
الْإِمَامَ (لِعُذْرِ بـ) رَكَعَةٍ (ثَانِيَةٍ) بِأَنْ طَرَأَ لَهُ عُذْرٌ يُبِيحُ لَهُ تَرْكَ الْجَمَاعَةِ (فَتَقْصُوا)

(١) «كشاف القناع» للبهوتي (٣/ ٣٣٨ - ٣٣٩).

(٢) «الإفتناع» للحجاوي (١/ ٢٩٤).

(٣) «الفروع» لابن مفلح (٣/ ١٥٢).



لَا تَبْطُلُ صَلَاةُ الْمُفَارِقِ ، وَتَقَدَّمَ مَا فِيهِ .

(وَإِنْ) نَقَصَ الْبَعْضُ وَ(بَقِيَ) بَعْدَ ذَلِكَ النِّقْصِ (الْعَدْدُ) الْمُعْتَبَرُ ، (وَلَوْ) كَانَ الْبَاقُونَ (مِمَّنْ لَمْ يَسْمَعْ الْخُطْبَةَ ، وَ) لَكِنْ (لَحِقُوا بِهِ) أَيُّ: بِمَنْ كَانَ مَعَ الْإِمَامِ (قَبْلَ نَقْصِهِمْ . وَيَتَّحُهُ) وَكَانَ لِحَاقُهُمْ بِهِمْ (فِيمَا تُدْرِكُ بِهِ) الْجُمُعَةُ ، بِأَنْ لَحِقُوهُمْ قَبْلَ رَفْعِ الْإِمَامِ مِنْ رُكُوعِ الثَّانِيَةِ كَمَا تَقَدَّمَ ، (أَتَمُّوا جُمُعَةً) .

قَالَ أَبُو الْمَعَالِي: «سَوَاءٌ كَانُوا سَمِعُوا الْخُطْبَةَ أَوْ لَحِقُوهُمْ قَبْلَ نَقْصِهِمْ بِلَا خِلَافٍ كِبَائِهِ ، أَيُّ: الْعَدْدِ مَعَ السَّامِعِينَ . وَقَالَ فِي «الرَّعَايَةِ» وَابْنِ تَمِيمٍ وَغَيْرِهِمَا: «لَوْ أَحْرَمَ بِثَمَانِينَ رَجُلًا قَدْ حَضَرَ الْخُطْبَةَ مِنْهُمْ أَرْبَعُونَ ، ثُمَّ انْقَضُوا وَبَقِيَ مَعَهُ مَنْ لَمْ يَحْضُرْهَا ، أَتَمُّوا جُمُعَةً»^(١) ، اِنْتَهَى . وَإِنْ لَحِقُوا بَعْدَ النِّقْصِ ، فَإِنْ أُمِكنَ اسْتِئْثَافُ الْجُمُعَةِ وَإِلَّا صَلَّوْا ظَهْرًا .

(وَإِنْ رَأَى الْإِمَامُ وَحْدَهُ) أَيُّ: دُونَ الْمَأْمُومِينَ اعْتِبَارَ (الْعَدْدِ فَتَقْصَرِ) الْعَدْدُ ، (لَمْ يَجْزِ) لِلْإِمَامِ (أَنْ يُؤْمَهُمْ) لِاعْتِقَادِهِ الْبُطْلَانَ ، (وَلِزِمَهُ أَنْ يَسْتَخْلِفَ أَحَدَهُمْ) لِيُصَلِّيَ بِهِمْ ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِمْ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِذَلِكَ . (وَبِالْعَكْسِ) بِأَنْ رَأَى الْمَأْمُومُونَ الْعَدْدَ وَحْدَهُمْ ، (لَا تَلْزَمُ) الْجُمُعَةُ (وَاحِدًا مِنْهُمَا) أَمَّا الْإِمَامُ فَلِعَدَمِ مَنْ يُصَلِّيَ مَعَهُ ، وَأَمَّا الْمَأْمُومُونَ فَلِاعْتِقَادِهِمْ بُطْلَانَ جُمُعَتِهِمْ .

(وَإِنْ أَمَرَهُ) أَيُّ: إِمَامَ الْجُمُعَةِ (السُّلْطَانُ أَنْ لَا يُصَلِّيَ إِلَّا بِأَرْبَعِينَ ، لَمْ يَجْزِ) لَهُ مِنْ حَيْثُ الْوِلَايَةُ أَنْ يُصَلِّيَ (بِأَقْلٍ) مِنْ أَرْبَعِينَ ، (وَلَوْ لَمْ يَرَ الْعَدْدَ)

(١) انظر: «الإنصاف» للمُرْدَاوِي (٢٠٤/٥) .



بِأَنْ اعْتَقَدَ صِحَّتَهَا بِدُونِهَا ، (وَلَا) يَمْلِكُ (أَنْ يَسْتَخْلِفَ) لِقِصَرِ وَلَايَتِهِ ، بِخِلَافِ التَّكْبِيرِ الزَّائِدِ فِي الْعِيدَيْنِ وَالِاسْتِسْقَاءِ ، فَلَهُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ بِرَأْيِهِ .

(وَبِالْعَكْسِ) بِأَنْ أَمَرَهُ السُّلْطَانُ أَنْ لَا يُصَلِّيَ بِأَرْبَعِينَ ، (الْوَلَايَةُ [١٩٠/ب] بَاطِلَةٌ) لِتَعْدُّرِهَا مِنْ جِهَةِ الْإِمَامِ ، (وَلَوْ لَمْ يَرَهَا) أَيِ: الْجُمُعَةِ ، أَيِ: وَجُوبُهَا (قَوْمٌ بِوَطْنٍ مَسْكُونٍ) لِنَقْصِهِمْ عَنِ الْأَرْبَعِينَ مَثَلًا ، (فَلِلْمُخْتَسِبِ أَمْرُهُمْ بِهَا بِرَأْيِهِ) أَيِ: اعْتِقَادِهِ؛ لِئَلَّا يَظُنَّ الصَّغِيرُ أَنَّهَا تَسْقُطُ مَعَ زِيَادَةِ الْعَدَدِ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «يُصَلِّيَهَا مَعَ بَرٍّ وَفَاجِرٍ»^(١)، مَعَ اعْتِبَارِهِ عَدَالَةِ الْإِمَامِ .

(وَمَنْ فِي وَقْتِهَا) أَيِ: الْجُمُعَةِ (أَحْرَمَ بِهَا وَأَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ) مِنْهَا رَكْعَةً [بِسَجْدَتَيْهَا]^(٢) ، (أَتَمَّهَا) (جُمُعَةً) بِلَا خِلَافٍ نَعْلَمُهُ ، رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ^(٣) وَابْنِ عُمَرَ^(٤) . وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَرْفُوعًا: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْجُمُعَةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ»^(٥) ، رَوَاهُ الْأَثَرُمُ .

(و) مَنْ أَحْرَمَ بِالْجُمُعَةِ (بَعْدَهُ) أَيِ: بَعْدَ وَقْتِهَا ، (وَلَوْ) أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ الـ (رَكْعَتَيْنِ) فَيَتِمُّهَا ظُهُرًا إِنْ نَوَاهُ ، وَإِلَّا فَتَفْلًا . (أَوْ) أَحْرَمَ بِهَا (فِيهِ) أَيِ: فِي وَقْتِهَا ، وَأَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ (أَقَلَّ مِنْ رَكْعَةٍ فَإِنَّهُ يُتِمُّ (ظُهُرًا) لِمَفْهُومِ الْخَبَرِ السَّابِقِ ،

(١) «السنة» للخلال (١/ رقم: ٥) .

(٢) هذا هو الصواب ، وفي (أ) و(ب): «بسجدة» .

(٣) البيهقي (٦/ رقم: ٥٨٠٥ ، ٥٨٠٦) .

(٤) البيهقي (٦/ رقم: ٥٨٠٣ ، ٥٨٠٤) .

(٥) أخرجه النسائي (٣/ رقم: ١٤٤١) وابن خزيمة (٣/ رقم: ١٨٥٠) والحاكم (١/ ٢٩١) . قال

الألباني في «إرواء الغليل» (٣/ رقم: ٦٢٢): «صحيح» .



وَلَاِنَّ الْجُمُعَةَ لَا تُقْضَى (إِنْ نَوَاهُ) أَيِ: الظُّهْرَ عِنْدَ إِحْرَامِهِ (بِوَقْتِهِ) أَيِ: بِوَقْتِ
الظُّهْرِ، بِأَنْ كَانَتْ الصَّلَاةُ بَعْدَ الزَّوَالِ، (وَالَا) بِأَنْ لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُ الظُّهْرِ، أَوْ
دَخَلَ وَلَمْ يَنْوِهِ، بَلْ نَوَى جُمُعَةً = (فَ) إِنَّهُ يُتِمُّ صَلَاتَهُ (نَفْلًا) أَمَّا فِي الْأُولَى
فَكَمَنْ أَحْرَمَ بِفَرْضٍ فَبَانَ قَبْلَ وَقْتِهِ، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَلِحَدِيثِ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ
بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مِمَّا نَوَى»^(١).

﴿تَمَتَّةٌ﴾ قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ بْنُ شَاقِلَا: «يُنَوِي جُمُعَةً وَيُتِمُّهَا ظُهْرًا»، وَذَكَرَهُ
ابْنُ عَقِيلٍ رِوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ، قَالَ الْقَاضِي فِي مَوْضِعٍ مِنْ «التَّعْلِيْقِ»: «هَذَا
الْمَذْهَبُ»، وَهُوَ ظَاهِرُ «الْعُمْدَةِ»؛ فَإِنَّهُ قَالَ فِيمَنْ أَدْرَكَ مِنْهَا رَكْعَةً: «أَتَمَّهَا
جُمُعَةً، وَإِلَّا أَتَمَّهَا ظُهْرًا»^(٢)، انْتَهَى.

وَقَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي «شَرْحِ التَّرْمِذِيِّ»: «إِنَّمَا قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: «يُنَوِي
جُمُعَةً وَيُتِمُّهَا أَرْبَعًا، وَهِيَ جُمُعَةٌ لَا ظُهْرٌ»، لَكِنْ لَمَّا قَالَ: «يُتِمُّهَا أَرْبَعًا» ظَنَّ
الْأَصْحَابُ أَنَّهَا تَكُونُ ظُهْرًا، وَإِنَّمَا هِيَ جُمُعَةٌ. قَالَ ابْنُ رَجَبٍ: «وَأَنَا وَجَدْتُ
لَهُ مُصَنَّفًا فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ كَصَلَاةِ الْعِيدِ، وَصَلَاةُ الْعِيدِ إِذَا فَاتَتْهُ
صَلَاةُ أَرْبَعًا»^(٣)، انْتَهَى.

(وَمَنْ) أَحْرَمَ وَ(رَكَعَ مَعَهُ) أَيِ: الْإِمَامِ بِالْجُمُعَةِ، (ثُمَّ رُحِمَ عَنْ)
ال(سُجُودِ) بِالْأَرْضِ، (لَزِمَهُ) السُّجُودُ مَعَ إِمَامِهِ، وَلَوْ (عَلَى ظَهْرِ إِنْسَانٍ أَوْ

(١) أخرجه البخاري (١/ رقم: ١) - واللفظ له - ومسلم (٢/ رقم: ١٩٠٧) من حديث عمر بن الخطاب.

(٢) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٥/ ٢٠٥).

(٣) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٥/ ٢٠٧).

رَجْلِهِ) أَوْ [١/١٩١] مَتَاعِهِ؛ لِقَوْلِ عُمَرَ: «إِذَا اشْتَدَّ الرَّحَامُ فَلْيَسْجُدْ عَلَى ظَهْرِ أَخِيهِ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ وَسَعِيدٌ^(١)، وَهَذَا قَالَهُ بِمَخْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ مُخَالَفٌ؛ وَلِأَنَّهُ يَأْتِي بِمَا يُمَكِّنُهُ حَالُ الْعَجْزِ، فَوَجَبَ وَصَحَّ كَالْمَرِيضِ يَأْتِي بِمَا يُمَكِّنُهُ.

وَالَا يَلْزَمُهُ، بَلْ لَا يَجُوزُ لَهُ (وَضَعُ يَدَيْهِ أَوْ رِجْلَيْهِ) أَوْ رُكْبَتَيْهِ (عَلَى ظَهْرِ) غَيْرِهِ (أَوْ) عَلَى (رِجْلِ غَيْرِهِ، وَيَحْرُمُ) ذَلِكَ لِلْإِيذَاءِ، بِخِلَافِ الْجَبْهَةِ، قَالَ الْمَجْدُ فِي «شَرْحِهِ»: «هَذَا الْأَقْوَى عِنْدِي»، وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي: يَجُوزُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَقَدَّمَهُ فِي «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ»، وَأَطْلَقَهُمَا فِي «الْفُرُوعِ» وَابْنِ تَمِيمٍ وَ«الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى». قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ: «وَالْتَفْرِيعُ عَلَى الْجَوَازِ»^(٢).

(فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ) السُّجُودُ عَلَى ظَهْرِ إِنْسَانٍ أَوْ رِجْلِهِ، (فَبِرَّوَالِ) الـ (زَّحَامِ) يَسْجُدُ بِالْأَرْضِ وَيَلْحَقُ إِمَامَهُ كَمَا فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ لِلْعُذْرِ، وَهُوَ مَوْجُودٌ هُنَا، (مَا لَمْ يَخَفْ) بِسُجُودِهِ بِالْأَرْضِ بَعْدَ زَوَالِ الزَّحَامِ (فَوْتَ) الرُّكْعَةِ الـ (ثَانِيَةِ) مَعَ الْإِمَامِ.

(فَ) إِنْ خَافَهُ فَإِنَّهُ (يُتَابِعُهُ) أَيِ: الْإِمَامَ (فِيهَا) أَيِ: فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ كَالْمَسْبُوقِ (وُجُوبًا، وَتَصِيرُ) ثَانِيَةَ الْإِمَامِ (أُولَاهُ) أَيِ: الْمَأْمُومِ، فَيُسَبِّحُ عَلَيْهَا

(١) الطيالسي (١/ رقم: ٧٠)، ولم أقف عليه في «سنن سعيد بن منصور». وصححه الألباني

في «تمام المنة» (ص ٣٤١).

(٢) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٥/ ٢١٠ - ٢١١).



(وَيُتِمُّهَا جُمُعَةً) لِأَنَّهُ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ مِنْهَا رَكْعَةً، (فَإِنْ لَمْ يُتَابِعْهُ) الْمَأْمُومُ الْمَزْحُومُ فِي الثَّانِيَةِ مَعَ خَوْفِ فَوْتِهَا (عَالِمًا تَحْرِيمُهُ، بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ؛ لِتَرْكِهِ وَاجِبَ الْمُتَابَعَةِ بِلَا عُدْرٍ، (وَجَهْلًا) بِتَحْرِيمِ عَدَمِ مُتَابَعَتِهِ.

(فَيَسْجُدُ) لِنَفْسِهِ سَجْدَتَيِ الرَّكْعَةِ الْأُولَى، (وَأَدْرَكَهُ) أَيِ: الْإِمَامِ (بِ)ال(تَشْهَدِ) أَيِ: فِيهِ، (أَتَى بِرَكْعَةٍ) أُخْرَى (بَعْدَ سَلَامِهِ) أَيِ: سَلَامِ إِمَامِهِ، (وَتَمَّتْ جُمُعَتُهُ) وَصَحَّتْ؛ لِأَنَّهُ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ مِنْهَا مَا تُدْرِكُ بِهِ الْجُمُعَةُ وَهُوَ رَكْعَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفَارِقْهُ إِلَّا بَعْدَ رَكْعَةٍ، وَسُجُودُهُ لِنَفْسِهِ فِي حُكْمِ مَا أَتَى بِهِ مَعَ إِمَامِهِ لِبَقَائِهِ عَلَى نِيَّةِ الْإِتِمَامِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا سَبَقَ فِي الْخَوْفِ.

وَعُلِمَ مِنْ هَذَا: أَنَّهُ يَكْفِي فِي إِدْرَاكِ [الْجُمُعَةِ إِدْرَاكُ] ^(١) مَا تُدْرِكُ بِهِ الرَّكْعَةُ إِذَا أَتَى بِهَا فِي الرَّكْعَةِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ الْإِمَامُ، فَلَا تُعْتَبَرُ رَكْعَةٌ بِسَجْدَتَيْهَا.

(و) إِنْ لَمْ يُدْرِكْهُ بَعْدَ أَنْ سَجَدَ لِنَفْسِهِ إِلَّا (بَعْدَ سَلَامِ) الْإِمَامِ، (اسْتَأْنَفَ ظُهُرًا) سَوَاءً زُحِمَ عَنْ سُجُودِهَا أَوْ رُكُوعِهَا أَوْ عَنْهُمَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُدْرِكْ رَكْعَةً مَعَ الْإِمَامِ. [١٩١/ب] (وَكَذَا) أَيِ: كَالْتَخَلُّفِ عَنِ الْإِمَامِ لِزِحَامٍ (لَوْ تَخَلَّفَ) عَنْهُ (لِنَحْوِ مَرَضٍ وَنَوْمٍ وَسَهْوٍ) كَجَهْلِ وَجُوبِ مُتَابَعَةٍ.

وَإِنْ زُحِمَ عَنْ جُلُوسِ التَّشْهَدِ، فَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: «يَأْتِي بِهِ قَائِمًا وَيُجْزئُهُ»، وَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ: «الْأَوَّلَى: انْتِظَارُ زَوَالِ الزَّحَامِ»، قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «وَقَدَّمَهُ فِي «الرَّعَايَةِ»» ^(٢)، انْتَهَى. وَتَقَدَّمَ.

(١) من (ب) فقط.

(٢) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٢١٤/٥).



(وَإِنْ خَافَ) الْمَرْحُومُ وَنَحْوُهُ (فَوْتُهُ) أَيِ: الْإِمَامِ، أَيِ: فَوْتِ^(١) الثَّانِيَةِ
إِنْ سَجَدَ لِنَفْسِهِ، (فَتَابَعَهُ) أَيِ: تَابَعَ إِمَامَهُ فِيهَا، (فَطَوَّلَ) الْإِمَامُ بِحَيْثُ لَوْ كَانَ
سَجَدَ لِنَفْسِهِ لِلْحَقِّ، (أَوْ لَمْ يَخَفْ) بِأَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ عَدَمُ الْفَوْتِ، (فَسَجَدَ)
لِنَفْسِهِ، (فَرَكَعَ الْإِمَامُ) وَلَمْ يُدْرِكْهُ، (لَمْ يَضُرَّهُ) (فِيهِمَا) لِإِجْرَاءِ الظَّنِّ مُجْرَى
الْيَقِينِ فِيمَا يَتَعَدَّرُ فِيهِ.

(وَمَرَّ) فِي «صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ» (ذِكْرُ الرَّكْعَةِ الْمُتْلَفَقَةِ) وَهِيَ مَا إِذَا زَالَ عُدْرُ
مَنْ أَدْرَكَ رُكُوعَ الرَّكْعَةِ الْأُولَى وَقَدْ رَفَعَ إِمَامُهُ مِنْ رُكُوعِ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، تَابَعَهُ
فِي السُّجُودِ، فَتَبَّعَ لَهُ رَكْعَةً مُتْلَفَقَةً مِنْ رَكْعَتَيْ إِمَامِهِ يُدْرِكُ بِهَا الْجُمُعَةَ.

❖ تِمَّةٌ: «لَوْ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ رَكْعَةً، فَلَمَّا قَامَ لِيَقْضِيَ الْأُخْرَى ذَكَرَ أَنَّهُ
لَمْ يَسْجُدْ مَعَ إِمَامِهِ إِلَّا وَاحِدَةً أَوْ شَكَّ فِي ذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَرَعَ فِي قِرَاءَةِ
الثَّانِيَةِ رَجَعَ فَسَجَدَ لِلأُولَى فَأَتَمَّهَا وَقَضَى الثَّانِيَةَ، وَتَمَّتْ جُمُعَتُهُ، نَصَّ عَلَيْهِ فِي
رَوَايَةِ الْأَثَرِ، وَإِنْ كَانَ شَرَعَ فِي قِرَاءَةِ الثَّانِيَةِ بَطَلَتْ الْأُولَى، وَصَارَتِ الثَّانِيَةُ
أُولَاهُ، وَيُتِمُّهَا جُمُعَةً عَلَى مَا نَقَلَهُ الْأَثَرُ. وَفَيَاسُ مَا سَبَقَ فِي الْمَرْحُومِ: لَا
يُدْرِكُ الْجُمُعَةَ، وَلَوْ قَضَى الرَّكْعَةَ الثَّانِيَةَ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ تَرَكَ سَجْدَةً مِنْ إِحْدَاهُمَا
لَا يَدْرِي مِنْ أَيِّهِمَا تَرَكَهَا، فَالْحُكْمُ وَاحِدٌ، وَيَجْعَلُهَا مِنَ الْأُولَى وَيَأْتِي بِرَكْعَةٍ،
وَفِي كَوْنِهِ مُدْرِكًا لِلْجُمُعَةِ وَجْهَانِ»، قَالَ فِي «الشَّرْحِ» بِمَعْنَاهُ^(٢).

(الرَّابِعُ) مِنْ شُرُوطِ الْجُمُعَةِ: (تَقَدَّمَ خُطْبَتَيْنِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى

(١) بداية اللوحة رقم (٢٣٨) الساقطة من النسخة (ب).

(٢) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٢١٧/٥).

ذَكَرَ اللَّهُ ﴿[الجمعة: ٩]، وَالذِّكْرُ: الْخُطْبَةُ، وَالْأَمْرُ بِالسَّعْيِ إِلَيْهِ دَلِيلٌ وَجُوبُهُ، وَلَمَوْظَبَتِهِ ﷺ عَلَى ذَلِكَ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ وَهُوَ قَائِمٌ فَيَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِجُلُوسٍ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١). وَقَالَ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي»^(٢). وَعَنْ عُمَرَ^(٣) وَعَائِشَةَ^(٤): «قَصُرَتِ الصَّلَاةُ مِنْ أَجْلِ الْخُطْبَةِ».

فَهُمَا (بَدَلٌ) عَنْ (رَكَعَتَيْنِ) فَالْإِخْلَالُ بِإِحْدَاهُمَا إِخْلَالٌ بِإِحْدَى الرَّكَعَتَيْنِ، وَقُدِّمَتَا لِأَنَّهُمَا شَرْطٌ، وَالشَّرْطُ [١/١٩٢] مُقَدَّمٌ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ؛ لِأَنَّ الْخُطْبَتَيْنِ بَدَلُ الرَّكَعَتَيْنِ، ([لَا]^(٥) مِنَ الظُّهْرِ) لِأَنَّ الْجُمُعَةَ لَيْسَتْ بِدَلًّا عَنْ الظُّهْرِ، بَلْ مُسْتَقِلَّةٌ كَمَا تَقَدَّمَ. (وَقِيلَ: «لَا بَدَلِيَّةٌ») أَيِ: لَيْسَتْ الْخُطْبَتَانِ بِدَلِّ الرَّكَعَتَيْنِ، (وَهُوَ أَظْهَرُ) قَالَ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى»: «وَهَاتَانِ الْخُطْبَتَانِ بَدَلٌ عَنْ رَكَعَتَيْنِ، قُلْتُ: هَذَا إِنْ قُلْنَا: إِنَّهَا ظُهُرٌ مَقْصُورَةٌ، وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهَا صَلَاةٌ تَامَّةٌ فَلَا»^(٦)، انْتَهَى.

(وَلَا بِأَسَ بِقِرَاءَتِهِمَا) أَيِ: الْخُطْبَتَيْنِ (مِنْ صَحِيفَةٍ) وَلَوْ مِمَّنْ يُحْسِنُهُمَا، كَقِرَاءَةِ «الْفَاتِحَةِ» مِنْ مُصْحَفٍ، وَلِحُصُولِ الْمَقْصُودِ. (وَشَرْطُهُمَا) أَيِ: الْخُطْبَتَيْنِ، أَيِ: مِمَّا تَتَوَقَّفُ عَلَيْهِمَا صِحَّتُهُمَا وَإِنْ كَانَ مِنْهُمَا؛ لِمَا يَأْتِي، (وَقْتُ)

(١) البخاري (٢/ رقم: ٩٢٠، ٩٢٨) ومسلم (١/ رقم: ٨٦١).

(٢) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٦٣١) من حديث مالك بن الحويرث.

(٣) أخرجه عبد الرزاق (رقم: ٥٤٨٥) وابن أبي شيبه (٤/ رقم: ٥٣٧٤). وأعله الألباني في

«إرواء الغليل» في (٣/ رقم: ٦٠٥). انظر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١١/ رقم: ٥٢٠٠).

(٤) لم أقف عليه.

(٥) من «غاية المنتهى» لمري الكزمي (٢٤٣/١) فقط.

(٦) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٢١٩/٥).

أَي: دُخُولُ وَقْتِ الْجُمُعَةِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُمَا بَدَلُ رَكَعَتَيْنِ، وَالصَّلَاةُ لَا تَصِحُّ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا، (وَبَيِّنَةُ) لِحَدِيثِ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(١).

(وَوُقُوعُهُمَا) أَي: الْخُطْبَتَيْنِ (حَضْرًا) فَلَوْ كَانَ أَرْبَعُونَ مُسَافِرِينَ فِي سَفِينَةٍ، فَلَمَّا قَرَّبُوا مِنْ قَرْيَتِهِمْ خَطَبَهُمْ أَحَدُهُمْ فِي وَقْتِ الْجُمُعَةِ، وَوَصَلُوا الْقَرْيَةَ عِنْدَ فَرَاغِ الْخُطْبَةِ، اسْتَأْنَفَهَا بِهِمْ. (وَحُضُورُ الْعَدَدِ) الْمُعْتَبَرِ لِلْجُمُعَةِ - وَهُوَ أَرْبَعُونَ فَأَكْثَرُ - لِسَمَاعِ الْقَدْرِ الْوَاجِبِ، (وَكَوْنُهُمَا) أَي: الْخُطْبَتَيْنِ (مِمَّنْ يَصِحُّ أَنْ يُؤَمَّ فِيهَا) أَي: الْجُمُعَةِ، فَلَا تَصِحُّ خُطْبَةُ مَنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ بِنَفْسِهِ كَعَبْدٍ وَمُسَافِرٍ، وَإِنْ أَقَامَ لِعِلْمٍ أَوْ شُغْلٍ بِلَا اسْتِطْطَانٍ؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

(وَأَزْكَانُهُمَا) أَي: الْخُطْبَتَيْنِ، (حَمْدُ اللَّهِ) تَعَالَى (بِلَفْظِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ) فَلَا يُجْزِئُ غَيْرُهُ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِـ«الْحَمْدُ لِلَّهِ» فَهُوَ أَجْذَمٌ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢). «وَهَذَا لَمْ نَجِدْ فِيهِ خِلَافًا»، قَالَهُ فِي «النُّكْتِ»^(٣). (وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) بِلَفْظِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ كُلَّ عِبَارَةٍ افْتَقَرَتْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى افْتَقَرَتْ إِلَى ذِكْرِ رَسُولِهِ، كَالْأَذَانِ.

قَالَ فِي «الْمُبْدِعِ»: «وَيَتَعَيَّنُ لَفْظُ الصَّلَاةِ، أَوْ يَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ»^(٤)، وَاخْتَارَهُ الْمَجْدُ، فَالشَّرْطُ عِنْدَهُ ذِكْرُهُ ﷺ لَا لَفْظُ الصَّلَاةِ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ - عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ - وَاجِبَةٌ لَا شَرْطُ، وَأَوْجَبَ

(١) أخرجه البخاري (١/ رقم: ١) - واللفظ له - ومسلم (٢/ رقم: ١٩٠٧).

(٢) أبو داود (٥/ رقم: ٤٨٠٧). وصَوَّبَ الْأَلْبَانِيُّ إِرْسَالَهُ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» (١/ رقم: ٢).

(٣) «النكت والفوائد السنية» لابن مفلح (١/ ٢٣٥).

(٤) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٢/ ١٦٠).

فِي مَكَانٍ آخَرَ الشَّهَادَتَيْنِ ، وَأَوْجَبَ أَيْضًا [ب/١٩٢] الصَّلَاةَ عَلَيْهِ مَعَ الدُّعَاءِ الْوَاجِبِ ، وَتَقْدِيمَهَا عَلَيْهِ لَوْ جُوبَ تَقْدِيمُهُ عَلَى النَّفْسِ ، وَالسَّلَامَ عَلَيْهِ فِي الشَّهَادَةِ ^(١) .

(وَلَا يَجِبُ مَعَهَا سَلَامٌ) عَلَيْهِ ﷺ عَمَلًا بِالْأَصْلِ ، وَظَاهِرُ رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ وَجُوبُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ ^(٢) .

(وَقِرَاءَةُ آيَةٍ كَامِلَةٍ) لِحَدِيثِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ آيَاتٍ وَيَذْكُرُ النَّاسَ» ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٣) . وَلِأَنَّ الْخُطْبَتَيْنِ أُقِيمَتَا مَقَامَ رَكَعَتَيْنِ ، فَوَجِبَتْ فِيهِمَا الْقِرَاءَةُ كَالصَّلَاةِ ، وَتُجْزِئُ الْقِرَاءَةُ ، (وَلَوْ) كَانَ الْخَاطِبُ (جُنُبًا ، وَتَحْرُمُ) عَلَيْهِ الْقِرَاءَةُ وَتُجْزِئُ .

(وَلَا بَأْسَ بِزِيَادَةِ عَلَيْهَا) أَي: عَلَى الْآيَةِ ؛ لِأَنَّ عُمَرَ قَرَأَ سُورَةَ [«النَّحْلِ»] ^(٤) فِي الْخُطْبَةِ ^(٥) . وَعَنْهُ: «لَا تَجِبُ قِرَاءَةُ» ، اخْتَارَهُ الْمُوَفَّقُ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي «شَرْحِهِ» ، وَقِيلَ: «لَا تَجِبُ قِرَاءَةُ فِي الثَّانِيَةِ» ، ذَكَرَهُ فِي «التَّلْخِصِ» ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ صَدَقَةُ بْنُ الْحَسَنِ الْبَغْدَادِيُّ الْحَنْبَلِيُّ ^(٦) ^(٧) . (وَشَرَطَ بَعْضُهُمْ)

(١) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٢٢١/٥) .

(٢) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٢٢١/٥) .

(٣) مسلم (١/ رقم: ٨٦٢) .

(٤) كذا في «صحيح البخاري» ، وهو الصواب ، وفي (أ): «الحج» ، وليست في (ب) .

(٥) أخرجه البخاري (٢/ رقم: ١٠٧٧) .

(٦) هو: صدقة بن الحسين بن الحسن الحداد ، أبو الفرج الناسخ البغدادي ، كان فقيهًا حنبليًا ، تفقه على أبي الوفاء ابن عقيل ثم من بعده على ابن الزاغوني ، وسمع الحديث وحديث ، وبرع في الفقه والأصول والحساب وعلم الكلام والجدل ، وكان قِيَمًا بجميع ذلك ، توفي سنة ثلاث وسبعين وخمس مئة . راجع ترجمته في: «الذيل على طبقات الحنابلة» لابن رجب (٢/ رقم: ١٧٣) .

(٧) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٢٢٢/٥) .

أَيُّ: الْحَنَابِلَةِ (كَوْنَ الْآيَةِ مُسْتَقِلَّةً بِمَعْنَى أَوْ) مُسْتَقِلَّةً بِ(حُكْمٍ، فَلَا تُجْزَى) قِرَاءَةُ: ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾ [المدر: ٢١] وَلَا: ﴿ثُمَّ عَبَسَ﴾ [المدر: ٢٢] (و) لَا: ﴿مُدْهَامَتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤].

قَالَ أَبُو الْمَعَالِي: «لَوْ قَرَأَ آيَةً لَا تَسْتَقِلُّ بِمَعْنَى أَوْ حُكْمٍ كَقَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾ أَوْ ﴿مُدْهَامَتَانِ﴾، لَمْ [يَكْفِ]»^(١) ذَلِكَ، وَهُوَ اِحْتِمَالٌ لِلْمَجْدِ، وَلَهُ اِحْتِمَالٌ آخَرُ: يُجْزَى بَعْضُ آيَةٍ تُفِيدُ مَقْصُودَ الْخُطْبَةِ كَقَوْلِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾ [النساء: ١]، وَقَالَ الْقَاضِي فِي مَوْضِعٍ مِنْ كَلَامِهِ، ذَكَرَهُ عَنْهُ ابْنُ تَمِيمٍ، قَالَ فِي «تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ»: «وَهُوَ الْأَظْهَرُ عِنْدِي»^(٢) (٣).

(وَيَتَجَهُّ: وَلَا تَحْرُمُ) آيَةً لَا تَسْتَقِلُّ بِمَعْنَى أَوْ حُكْمٍ (لِجُنْبٍ) وَهُوَ مُتَّجِهٌ.

(وَالْوَصِيَّةُ بِتَقْوَى اللَّهِ) تَعَالَى؛ لِأَنَّهَا الْمَقْصُودَةُ مِنَ الْخُطْبَةِ، (بِنَحْوِ: اتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوهُ) قَالَ فِي «التَّلْخِصِ»: «فَلَا يَتَعَيَّنُ لَفْظُهَا»^(٤) أَيُّ: الْوَصِيَّةُ، وَقَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «لَوْ قَرَأَ مَا تَضَمَّنَ الْحَمْدَ وَالْمَوْعِظَةَ، ثُمَّ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، كَفَى عَلَى الصَّحِيحِ، وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: «فِيهِ نَظَرٌ؛ لِقَوْلِهِ: لَا بُدَّ مِنْ خُطْبَةٍ»»^(٥).

وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: «لَا يَكْفِي ذِكْرُ الْمَوْتِ وَذَمُّ الدُّنْيَا، وَلَا بُدَّ أَنْ يُحَرِّكَ الْقُلُوبَ وَيَبْعَثَ بِهَا إِلَى الْخَيْرِ، فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى: أَطِيعُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا

(١) كَذَا فِي «الْإِنْصَافِ»، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (أ): «يَكْفِي»، وَلَيْسَتْ فِي (ب).

(٢) نَهَايَةُ اللُّوْحَةِ رَقْم (٢٣٨) السَّاقِطَةُ مِنَ النُّسخَةِ (ب).

(٣) انْظُرْ: «الْإِنْصَافِ» لِلْمَرْدَاوِيِّ (٢٢٢/٥ - ٢٢٣).

(٤) انْظُرْ: «الْإِقْنَاعُ» لِلْحَجَّائِيِّ (٢٩٦/١).

(٥) «الْإِنْصَافُ» لِلْمَرْدَاوِيِّ (٢٢٣/٥).



مَعَاصِيَهُ، فَلَا ظَهْرَ لَا يَكْفِي وَلَوْ كَانَ فِيهِ وَصِيَّةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اسْمِ الْخُطْبَةِ عُرْفًا، قَالَهُ فِي «الْمُبْدِعِ»^(١).

(كُلُّ ذَلِكَ) الْمُتَقَدِّمُ مِنْ شُرُوطِ الْخُطْبَةِ وَأَرْكَانِهَا لَا زِمَ (فِي كُلِّ خُطْبَةٍ) مِنَ الْخُطْبَتَيْنِ، (و) يُشْتَرَطُ (مُؤَالَاةُ جَمِيعِ الْخُطْبَتَيْنِ مَعَ الصَّلَاةِ) أَي: صَلَاةِ الْجُمُعَةِ؛ وَلِهَذَا يُسْتَحَبُّ قُرْبُ [١/١٩٣] الْمِنْبَرِ مِنَ الْمِحْرَابِ؛ لِئَلَّا يَطُولَ الْفَصْلُ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ وَالصَّلَاةِ فَيُطِيلُهَا، أَمَّا الْمُؤَالَاةُ بَيْنَ أَجْزَاءِ الْخُطْبَتَيْنِ فَلَا زِمَةَ قَوْلًا وَاحِدًا، وَأَمَّا الْمُؤَالَاةُ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ وَالصَّلَاةِ فَلَا زِمَةَ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، قَطَعَ بِهِ الْمَجْدُ وَغَيْرُهُ، وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» وَغَيْرِهِ، وَقِيلَ: «لَا يُشْتَرَطُ»^(٢).

(و) يُشْتَرَطُ (الْجَهْرُ بِهِمَا) أَي: بِالْخُطْبَتَيْنِ، (بِحَيْثُ يَسْمَعُ الْعَدَدُ الْمُعْتَبَرُ، حَيْثُ لَا مَانِعَ) مِنَ السَّمَاعِ (مِنْ نَحْوِ نَوْمٍ وَمَطَرٍ) وَغَفْلَةٍ وَصَمَمٍ بَعْضِهِمْ، (وَكَوْنُهُمَا) أَي: الْخُطْبَتَيْنِ (بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ) كَالْقِرَاءَةِ، فَلَا تُجْزَى بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ، وَتَقَدَّمَ.

(وَاخْتَارَ فِي «الْإِقْنَاعِ»^(٣): يُتْرَجَمُ عَاجِزٌ عَنْهَا) [أَي: الْعَرَبِيَّةِ]^(٤) [بِلُغَتِهِ]^(٥) (عَمَّا عَدَا الْقِرَاءَةَ) لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْخُطْبَةِ الْوَعْظُ وَالتَّذْكِيرُ وَحَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى

(١) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١٦١/٢).

(٢) انظر: «الإنصاف» للمزدائي (٢٢٥/٥).

(٣) «الإقناع» للحجّاي (٢٩٧/١).

(٤) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «بالعربية».

(٥) من (ب) فقط.



وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ، وَكُلُّ ذَلِكَ يَحْصُلُ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ، بِخِلَافِ لَفْظِ الْقُرْآنِ؛ فَإِنَّهُ دَلِيلُ الثَّبُوتِ وَعَلَامَةُ الرِّسَالَةِ، وَلَا يَحْصُلُ بِالْعَجَمِيَّةِ، (وَهُوَ حَسَنٌ) أَيُّ: وَمَا اخْتَارَهُ فِي «الِإِفْتَاءِ» حَسَنٌ.

(فَإِنْ عَجَزَ أَيْضًا عَنْهَا) أَيُّ: الْقِرَاءَةُ بِالْعَرَبِيَّةِ، (وَجَبَ ذِكْرُ بَدَلِهَا) قِيَاسًا عَلَى الصَّلَاةِ.

(وُسْنٌ لِلْخَطِيبِ بُدْءُهُ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ ثُمَّ بِالثَّنَاءِ عَلَيْهِ ﷺ، (وَهُوَ) أَيُّ: الثَّنَاءُ (مُسْتَحَبٌّ) عَلَى الْمَذْهَبِ، وَأَوْجَبُهُ الْخَرْقِيُّ وَابْنُ عَقِيلٍ، وَاخْتَارَهُ صَدَقَةُ بْنُ الْحَسَنِ الْبَغْدَادِيُّ فِي كِتَابِهِ، وَجَعَلَهُ شَرْطًا، (ثُمَّ بِالصَّلَاةِ) عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، (ثُمَّ بِالْمَوْعِظَةِ) ثُمَّ بِقِرَاءَةِ آيَةٍ، (فَإِنْ نَكَسَ أَجْزَأَهُ) ذَلِكَ، جَزَمَ بِهِ فِي «الْكَافِي» وَغَيْرِهِ، وَقَدَّمَ فِي «الْفُرُوعِ» وَغَيْرِهِ، وَقِيلَ: «يَجِبُ تَرْتِيبُ ذَلِكَ»، وَأُطْلِقَهُمَا الزَّرْكَشِيُّ وَابْنُ تَمِيمٍ وَ«الرَّعَايَةُ» وَ«التَّلْخِصُ» وَ«الْبُلْغَةُ»^(١).

(وَإِنْ انْفَضُّوا) أَيُّ: الْأَرْبَعُونَ أَوْ بَعْضُهُمْ (عَنْهُ) أَيُّ: عَنِ الْخَطِيبِ، وَلَمْ يَبْقَ مَعَهُ الْعَدَدُ الْمُعْتَبَرُ، (سَكَتَ) لِفَوَاتِ الشَّرْطِ، (فَإِنْ عَادُوا قَرِيبًا عُرْفًا بَنَى) عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْخُطْبَةِ؛ لِأَنَّ الْفَصْلَ الْيَسِيرَ غَيْرُ ضَارٍّ، (وَالْإِلَّا) بِأَنْ لَمْ يَعُودُوا قَرِيبًا، (أَوْ فَاتَ رُكْنٌ مِنْهَا) أَيُّ: مِنَ الْخُطْبَةِ (اسْتَأْنَفَ) الْخُطْبَةَ؛ لِفَوَاتِ شَرْطِهَا وَهُوَ الْمُوَالَاةُ، لَكِنْ لَوْ فَاتَ رُكْنٌ وَلَمْ يَطُلِ التَّفْرِيقُ كَمَا إِعَادَتُهُ، (وَتَبْطُلُ) الْخُطْبَةُ (بِكَلَامٍ مُحَرَّمٍ) فِي أَثْنَائِهَا (وَلَوْ يَسِيرًا) كَالْأَذَانِ وَأَوَّلَى، وَظَاهِرُ كَلَامِ

(١) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٢٢٥/٥).



«التَّلْخِيسِ» وَ«الرَّعَايَةِ»: لَا يَضُرُّ تَفْرِيقُ كَثِيرٍ بِدُعَاءِ لِلسُّلْطَانِ وَنَحْوِهِ^(١).

وَقَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: «تَبْطُلُ الْخُطْبَةُ بِكَلَامٍ يَسِيرٍ مُحَرَّمٍ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَقِيلَ: «لَا تَبْطُلُ كَالْأَذَانِ [ب/١٩٣] وَأَوَّلَى»، وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْفُرُوعِ»، وَإِنْ حُرِّمَ الْكَلَامُ لِأَجْلِ الْخُطْبَةِ، وَتَكَلَّمَ بِهَا، لَمْ تَبْطُلْ بِهِ قَوْلًا وَاحِدًا»^(٢)، انْتَهَى.

(وَسُنَّ لَهُمَا) أَيِ: الْخُطْبَتَيْنِ (طَهَارَةً مِنْ حَدَثٍ) أَصْعَرَ (و) مِنْ (جَنَابَةٍ) فَصَحَّ خُطْبَةُ مُحَدِّثٍ وَجُنُبٍ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ تَقَدَّمَ الصَّلَاةَ، أَشْبَهَ الْأَذَانَ، وَتَحْرِيمُ بُثِّ الْجُنُبِ بِالْمَسْجِدِ لَا تَعَلُّقٌ لَهُ بِوَاجِبِ الْعِبَادَةِ، كَصَلَاةٍ مِنْ مَعَهُ دِرْهَمٌ غَضِبَ.

(و) [سُنَّ]^(٣) لَهُمَا أَيْضًا (سَتْرُ عَوْرَةٍ، وَاجْتِنَابُ نَجَاسَةٍ) كَطَهَارَةِ الْحَدَثِ وَأَوَّلَى، وَقَالَ الْقَاضِي: «يُشْتَرَطُ ذَلِكَ»، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ ابْنُ تَمِيمٍ^(٤).

(و) سُنَّ أَيْضًا (وُقُوعُهُمَا) أَيِ: الْخُطْبَتَيْنِ (مَعَ صَلَاةٍ مِنْ وَاحِدٍ) فَتَصْلُحُ إِمَامَةً غَيْرِ الْخَطِيبِ بِهِمْ وَلَوْ لَمْ يَحْضُرِ الْخُطْبَةُ؛ لِأَنَّ الْخُطْبَةَ مُنْفَصِلَةٌ عَنِ الصَّلَاةِ، أَشْبَهَا صَلَاتَيْنِ. (فَإِنْ صَلَّى) بِالنَّاسِ الْجُمُعَةَ (غَيْرُهُ) أَيِ: غَيْرُ مَنْ خَطَبَهُمْ، (سُنَّ حُضُورُهُ) أَيِ: مَنْ يُرِيدُ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِمْ، (الْخُطْبَةُ) خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَهُ.

(١) انظر: «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١٦١/٢).

(٢) «الإنصاف» للمزداوي (٢٢٥/٥ - ٢٢٦).

(٣) من (ب) فقط.

(٤) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٢٣٢/٥).

(وَسَنَّ أَنْ يَخْطُبَ) الْإِمَامُ (عَلَى مِنْبَرٍ) لِمَا رَوَى سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرْسَلَ إِلَى امْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ أَنْ مُرِيَ غَلَامَكَ النَّجَّارَ يَعْمَلُ [لِي]»^(١) أَعْوَادًا أَجْلِسُ عَلَيْهَا إِذَا كَلَّمْتُ النَّاسَ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢). وَكَانَ اتِّخَاذُهُ سَنَةً سَبْعٍ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَقِيلَ: «سَنَةُ ثَمَانٍ»، وَكَانَ ثَلَاثَ دَرَجٍ.

«وُسَمِيَ مِنْبَرًا لِارْتِفَاعِهِ، مِنْ [التَّنْبُرِ]^(٣) وَهُوَ الِارْتِفَاعُ، وَاتَّخَاذُهُ سَنَةً مُجْمَعٌ عَلَيْهَا»، قَالَ فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ»^(٤). أَوْ عَلَى مَوْضِعٍ [عَالٍ]^(٥) إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْبَرٌ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْمُبَالَغَةِ فِي الْإِعْلَامِ.

وَيَكُونُ الْمِنْبَرُ (أَوْ) ال(مَوْضِعُ) ال(عَالِي) (عَنْ يَمِينِ مُسْتَقْبَلِي الْقِبْلَةِ) بِالْمِحْرَابِ؛ لِأَنَّ مِنْبَرَهُ ﷺ كَانَ كَذَلِكَ، وَكَانَ يَجْلِسُ عَلَى الدَّرَجَةِ الثَّالِثَةِ الَّتِي تَلِي مَكَانَ الْإِسْتِرَاحَةِ، ثُمَّ وَقَفَ أَبُو بَكْرٍ عَلَى الثَّانِيَةِ، ثُمَّ عُمَرُ عَلَى الْأُولَى تَأْدِبًا، ثُمَّ وَقَفَ عُثْمَانُ مَكَانَ أَبِي بَكْرٍ، ثُمَّ عَلِيٌّ مَوْقِفَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ زَمَنَ مُعَاوِيَةَ قَلْعَهُ مَرْوَانَ وَزَادَ فِيهِ سِتَّ دَرَجٍ، فَكَانَ الْخُلَفَاءُ يَرْتَفِعُونَ سِتًّا، يَقِفُونَ مَكَانَ عُمَرَ، أَيْ: عَلَى السَّابِعَةِ، وَلَا يَتَجَاوَزُونَ ذَلِكَ تَأْدِبًا^(٦).

(وَإِنْ وَقَفَ) الْخَطِيبُ (بِالْأَرْضِ فَعَنْ يَسَارِهِمْ) أَيْ: مُسْتَقْبَلِي الْقِبْلَةِ.

(١) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «إلى».

(٢) البخاري (١/ رقم: ٤٤٨) ومسلم (١/ رقم: ٥٤٤).

(٣) كذا في «شرح مسلم»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «المنبر».

(٤) «شرح مسلم» للنووي (٦/ ١٣٤، ١٥٢).

(٥) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «عالي».

(٦) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٣/ ١٧٥ - ١٧٦).



(و) يُسَنُّ (سَلَامُهُ) أَي: الْخَطِيبِ (إِذَا خَرَجَ) عَلَى الْمَأْمُومِينَ ، (و) سَلَامُهُ أَيْضًا إِذَا (أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ) [١/١٩٤] بِوَجْهِهِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ مَاجَهَ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَعِدَ الْمِنْبَرَ سَلَّمَ»^(١) ، وَرَوَاهُ الْأَثَرُمُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ^(٢) وَابْنُ مَسْعُودٍ^(٣) وَابْنُ الزُّبَيْرِ^(٤) ، وَرَوَاهُ [النَّجَّادُ]^(٥) عَنْ عُثْمَانَ^(٦) .

(وَرَدُّهُ) أَي: رَدُّ سَلَامِ الْخَطِيبِ وَكُلِّ سَلَامٍ مَشْرُوعٍ (فَرَضُ كِفَايَةٍ) عَلَى الْمُسْلِمِ عَلَيْهِمْ ، وَابْتِدَاؤُهُ سُنَّةٌ ، وَيَأْتِي مُوَضَّحًا فِي [آخِرِ]^(٧) «الْجَنَائِزِ» .

(و) سُنَّ أَيْضًا (جُلُوسُهُ) أَي: الْخَطِيبِ (حَتَّى يُؤَذِّنَ) الْمُؤَذِّنُ بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَيَفْرُغُ مِنَ الْأَذَانِ ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْلِسُ إِذَا صَعِدَ الْمِنْبَرَ حَتَّى يَفْرَغَ الْمُؤَذِّنُ ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ» ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مُخْتَصَرًا^(٨) .

(و) سُنَّ جُلُوسُهُ أَيْضًا (بَيْنَهُمَا) أَي: الْخُطْبَتَيْنِ ، (قَالَ جَمَاعَةٌ) مِنْهُمْ صَاحِبُ «التَّلْخِيسِ»: («بِقَدْرِ سُورَةِ «الْإِخْلَاصِ»»^(٩)) لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ قَالَ:

(١) ابن ماجه (٢/ رقم: ١١٠٩) . وفي سننه ابن لهيعة ، وهو ضعيف .

(٢) أخرجهما عبدالرزاق (٣/ رقم: ٥٢٨٢) .

(٣) لم أقف عليه .

(٤) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٤/ رقم: ١٧٩٠) .

(٥) كذا في «شرح الخرقى» للزركشي (٢/ ١٦٦) ، وهو الصواب ، وفي (أ) و(ب): «البخاري» .

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة (٤/ رقم: ٥٢٣٩) .

(٧) من (ب) فقط .

(٨) أبو داود (٢/ رقم: ١٠٨٥) . قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٤/ رقم: ١٠٠٢):

«صحيح» .

(٩) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٥/ ٢٣٨) .

«كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ وَهُوَ قَائِمٌ، يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِجُلُوسٍ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١).

(فَإِنْ أَبَى) أَنْ يَجْلِسَ بَيْنَهُمَا فَصَلَ بِسَكْتَةٍ، (أَوْ خَطَبَ جَالِسًا فَصَلَ) بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ (بِسَكْتَةٍ) لِيَخْصُلَ التَّمْيِيزُ. وَعِلْمٌ مِنْهُ: أَنَّ الْجُلُوسَ بَيْنَهُمَا غَيْرُ وَاجِبٍ؛ لِأَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ - مِنْهُمْ عَلِيٌّ - سَرَدُوا الْخُطْبَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ جُلُوسٍ، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْجَلْسَةِ ذِكْرٌ مَشْرُوعٌ.

(و) يُسَنُّ أَيْضًا (أَنْ يَخْطُبَ قَائِمًا) نَصًّا، وَلَمْ يَجِبْ؛ لِأَنَّهُ ذِكْرٌ لَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ الْإِسْتِئْثَالُ، فَلَمْ يَجِبْ [لَهُ]^(٢) الْقِيَامُ كَالْأَذَانِ، وَعَنْهُ: «الْقِيَامُ شَرْطٌ»، جَزَمَ بِهِ فِي «النَّصِيحَةِ»، وَقَدَّمَهُ فِي «الْفَائِقِ»^(٣). (مُعْتَمِدًا عَلَى سَيْفٍ أَوْ قَوْسٍ أَوْ عَصًا بِإِحْدَى يَدَيْهِ) قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: «و [يَتَوَجَّهُ]^(٤) بِالْيُسْرَى (وَالْأُخْرَى بِحَرْفٍ) (الْمُنْبَرِّ أَوْ يُرْسِلُهَا)^(٥)» لِمَا رَوَى الْحَكَمُ بْنُ حَزْنٍ قَالَ: «وَقَدْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَشَهِدْنَا مَعَهُ الْجُمُعَةَ، فَقَامَ مُتَوَكِّئًا عَلَى سَيْفٍ أَوْ قَوْسٍ أَوْ عَصًا»، مُخْتَصِرٌ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٦). وَلِأَنَّهُ أَمَكْنُ لَهُ، وَإِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ هَذَا الدِّينَ فُتِحَ بِهِ.

(١) البخاري (٢/ رقم: ٩٢٠، ٩٢٨) ومسلم (١/ رقم: ٨٦١).

(٢) من (ب) فقط.

(٣) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٥/ ٢٣٨ - ٢٣٩).

(٤) في (أ): «يتجه».

(٥) «الفروع» لابن مفلح (٣/ ١٧٧).

(٦) أبو داود (٢/ رقم: ١٠٨٩). قال الألباني في «إرواء الغليل» (٣/ رقم: ٦١٦): «حسن».



(«وَأِنْ لَّمْ يَعْتمِدْ عَلَى شَيْءٍ أَمْسَكَ شِمَالَهُ [بِيَمِينِهِ]»^(١) أَوْ أَرْسَلَهُمَا) عِنْدَ جَنْبَيْهِ، وَسَكَّنَهُمَا فَلَا يُحَرِّكُهُمَا وَلَا يَرْفَعُهُمَا فِي دُعَائِهِ حَالِ الْخُطْبَةِ، قَالَهُ فِي «شَرْحِ الْإِقْنَاعِ»^(٢).

(وَسُنَّ أَنْ يَقْصِدَ) الْخَطِيبُ (تَلَقَاءَ وَجْهِهِ، فَلَا يَلْتَفِتُ يَمِينًا وَلَا) [٣] (شِمَالًا) لِفِعْلِهِ ﷺ، وَلِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى أَسْمَاعِهِمْ كُلِّهِمْ. (و) سُنَّ [١٩٤/ب] (قَصْرُهُمَا) أَيِ: الْخُطْبَتَيْنِ، (و) تَكُونُ الـ (ثَانِيَةً أَقْصَرَ) مِنَ الْأُولَى؛ لِحَدِيثِ عَمَّارٍ مَرْفُوعًا: «إِنَّ طُولَ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَقْصَرَ خُطْبَتِهِ [مِئْنَةٌ]»^(٤) مِنْ فِقْهِهِ، فَأَطِيلُوا الصَّلَاةَ وَأَقْصِرُوا الْخُطْبَةَ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٥).

[٦] (و) سُنَّ (رَفَعَ صَوْتَهُ حَسَبَ طَاقَتِهِ) لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الْإِعْلَامِ^(٦). (و) سُنَّ أَنْ (يُعْرِبُهُمَا بِلَا تَمْطِيطٍ) كَالْأَذَانِ، (وَيَتَعَطَّ بِمَا يَعْظُ بِهِ النَّاسَ) لِيَحْصُلَ الْإِنْتِفَاعُ بِوَعْظِهِ، وَرَوَى عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «عُرِضَ عَلَيَّ قَوْمٌ تُفْرَضُ شِفَاهُهُمْ بِمَقَارِيطٍ مِنْ نَارٍ، فَقِيلَ لِي: هَؤُلَاءِ خُطَبَاءُ مِنْ أُمَّتِكَ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ»^(٧).

(١) في (أ): «(على يمينه)».

(٢) «كشاف القناع» للبهوتي (٣/٣٥٤).

(٣) من (ب) و«غاية المنتهى» لمرعي الكرمي (١/٢٤٥) فقط.

(٤) من «صحيح مسلم» فقط.

(٥) مسلم (١/رقم: ٨٦٩).

(٦) من (ب) فقط.

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٠/رقم: ٣٧٧٣١) وأحمد (٥/رقم: ١٢٣٩٤) من حديث أنس بن

مالك. قال الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١/رقم: ٢٩١): «الحديث بمجموع

طرقه صحيح».



(مُسْتَقْبَلًا لَهُمْ) اسْتَحْبَابًا، قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «هُوَ كَالِإِجْمَاعِ»^(١)، وَيَنْحَرِفُ الْقَوْمُ إِلَيْهِ وَيَسْتَقْبِلُونَهُ مُتَرَبِّعِينَ فِي حَالِ اسْتِمَاعِ الْخُطْبَةِ، (فَإِنْ اسْتَدْبَرَهُمْ) الْخَطِيبُ (فِيهَا) أَيِ: الْخُطْبَةِ، (كُرْهَ) لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِعْرَاضِ وَمُخَالَفَةِ السُّنَّةِ. وَتَصِحُّ الْخُطْبَةُ لِحُصُولِ السَّمَاعِ الْمَقْصُودِ، (كَ) مَا يُكْرَهُ لِلْخَطِيبِ (رَفْعُ يَدَيْهِ بِدُعَاءِ حَالِ) الـ(خُطْبَةِ) قَالَ الْمَجْدُ: «هُوَ بِدْعَةٌ»، وَفَاقًا لِلْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ^(٢).

وَلَا بَأْسَ أَنْ يُشِيرَ بِأَصْبُعِهِ فِيهِ فِي الْخُطْبَةِ؛ لِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ: «أَنَّ عُمَارَةَ بْنَ رُوَيْتَةَ رَأَى بِشَرَ بْنَ مَرْوَانَ رَفَعَ يَدَيْهِ فِي الْخُطْبَةِ، فَقَالَ: قَبَّحَ اللَّهُ هَاتَيْنِ الْيَدَيْنِ، لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا يَزِيدُ أَنْ يَقُولَ بِيَدِهِ هَكَذَا، وَأَشَارَ بِأَصْبُعِهِ الْمُسَبَّحَةِ»^(٣).

(وَدُعَاؤُهُ عَقَبَ صُعودِهِ لَا أَصْلَ لَهُ) وَكَذَا مَا يَقُولُهُ مَنْ يَقِفُ بَيْنَ يَدَيِ الْخَطِيبِ مِنْ ذِكْرِ الْحَدِيثِ الْمَشْهُورِ.

(وَسُنَّ) لِلْخَطِيبِ (دُعَاؤُهُ لِلْمُسْلِمِينَ) لِأَنَّهُ ﷺ «كَانَ إِذَا خَطَبَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ دَعَا وَأَشَارَ بِأَصْبُعِهِ وَأَمَّنَ النَّاسَ»، رَوَاهُ حَرْبٌ فِي «مَسَائِلِهِ»^(٤). (وَلَا بَأْسَ) وَعِبَارَةٌ «الْمُنْتَهَى»: «يُبَاحُ دُعَاؤُهُ (لِمُعَيَّنٍ)^(٥)، كَالسُّلْطَانِ (لِمَا رُوِيَ:

(١) لم أقف عليه عند ابن المنذر. وانظر: «شرح الخرقى» للزركشي (١٦٦/٢).

(٢) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١٧٧/٣).

(٣) أحمد (٧/ رقم: ١٧٤٩٧) ومسلم (١/ رقم: ٨٧٤) واللفظ له.

(٤) انظر: «معونة أولي النهى» لابن النجار (٤٨٤/٢).

(٥) «منتهى الإرادات» لابن النجار (١٣٧/١).



«أَنَّ أَبَا مُوسَى كَانَ يَدْعُو فِي خُطْبَتِهِ لِعُمَرَ»^(١).

(وَسُنَّ دُعَاءُ لَهُ) أَي: لِلسُّلْطَانِ (فِي الْجُمْلَةِ) قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ: «لَوْ كَانَ لَنَا دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ لَدَعَوْنَا بِهَا لِإِمَامٍ عَادِلٍ؛ لِأَنَّ فِي صَلَاحِهِ صَلَاحَ الْمُسْلِمِينَ»^(٢)، وَرَوَى الْبَزَارُ: «أَرْفَعَ النَّاسُ دَرَجَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِمَامٌ عَادِلٌ»^(٣)، قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «إِنِّي لَأَدْعُو لَهُ بِالتَّسْدِيدِ وَالتَّوْفِيقِ»^(٤).

(وَإِذَا فَرَغَ [مِنْ] ^(٥) الْخُطْبَةِ نَزَلَ [مُسْرِعًا] ^(٦)) [١/١٩٥] عِنْدَ قَوْلِ الْمُؤَذِّنِ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ) كَمَا يَقُومُ إِلَيْهَا مَنْ لَيْسَ بِخَطِيبٍ إِذَنْ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ: «يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ حَالُ صُعودِهِ عَلَى تَوَدَّةٍ، وَإِذَا نَزَلَ نَزَلَ مُسْرِعًا»^(٧)، أَي: مُبَالَعَةً فِي الْمُوَالَاةِ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ وَالصَّلَاةِ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ: مِنْ غَيْرِ عَجَلَةٍ تَقْبُحُ.

(١) أخرجه علي بن بلبان المقدسي في «تحفة الصديق في فضائل أبي بكر الصديق» (ص ١٢٤ - ١٢٧) ضمن قصة الغار، وفي الإسناد: عبدالرحمن بن إبراهيم الراسبي، وفرات بن السائب، متهمان بالكذب والوضع. انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (٢/ رقم: ٤٥٦٠) و(٣/ رقم: ٦٣٢٣).

(٢) «الفروع» لابن مفلح (١٧٨/٣).

(٣) لم أقف عليه عند البزار. وأخرجه بهذا اللفظ: أبو يعلى (١/ رقم: ٩٩٩) والخطيب البغدادي في «تاريخه» (٢/ ٦٢٢) وقوام السنة في «الترغيب والترهيب» (٣/ رقم: ٢١١١). وأخرجه بمعناه: أحمد (٥/ رقم: ١١٣٤٤، ١١٧٠٢) والترمذي (٣/ رقم: ١٣٢٩) والبيهقي (٢٠/ رقم: ٢٠١٩٤) وغيرهم؛ كلهم من حديث أبي سعيد الخدري. قال الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٣/ رقم: ١١٥٦): «ضعيف».

(٤) «السنة» للخلال (١/ رقم: ١٤).

(٥) من «غاية المنتهى» لمرعي الكرمي (٢٤٥/١) فقط.

(٦) من (ب) و«غاية المنتهى» لمرعي الكرمي (٢٤٥/١) فقط.

(٧) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٣/ ١٨٨ - ١٨٩).



﴿ تَتِمَّةٌ: إِذَا قَرَأَ فِي أَثْنَاءِ الْخُطْبَةِ آيَةَ سَجْدَةٍ، فَإِنْ شَاءَ نَزَلَ عَنِ الْمِنْبَرِ فَسَجَدَ، وَإِنْ أَمَكَنَهُ السُّجُودُ عَلَى الْمِنْبَرِ سَجَدَ عَلَيْهِ اسْتِحْبَابًا، وَإِنْ تَرَكَ السُّجُودَ فَلَا حَرَجَ؛ لِأَنَّهُ سُنَّةٌ لَا وَاجِبُ، وَتَقَدَّمَ. ﴾



(فَضَّلَ)

(و) صَلَاةُ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَانِ إِجْمَاعًا، حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ^(١). قَالَ عُمَرُ: «صَلَاةُ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَانِ تَمَامٌ غَيْرُ قَصْرٍ، وَقَدْ خَابَ مَنْ افْتَرَى»، رَوَاهُ: أَحْمَدُ، وَابْنُ مَاجَهَ^(٢).

(يُسَنُّ أَنْ يَقْرَأَ) جَهْرًا بَعْدَ «الْفَاتِحَةِ» سُورَةَ «الْجُمُعَةِ» بِ(رَكْعَةٍ أُولَى، وَ«الْمُنَافِقِينَ» بِ(الرَّكْعَةِ الـثَّانِيَةِ بَعْدَ «الْفَاتِحَةِ»)) لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقْرَأُهُمَا فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٣). (أَوْ) يَقْرَأَ ﴿سَبِّحْ﴾ فِي الْأُولَى (ثُمَّ «الْعَاشِيَةَ» فِي الثَّانِيَةِ، (فَقَدْ صَحَّ الْحَدِيثُ بِهِمَا) رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ^(٤)، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ سَمُرَةَ^(٥).

(و) يُسَنُّ أَنْ يَقْرَأَ (فِي فَجْرِهَا) أَيِ: الْجُمُعَةِ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى بَعْدَ «الْفَاتِحَةِ»: (﴿الْمَرْءُ السَّجْدَةَ﴾، وَبِ(رَكْعَةٍ ثَانِيَةٍ) بَعْدَ «الْفَاتِحَةِ»: (﴿هَلْ أَتَى﴾

(١) «الإجماع» لابن المنذر (٧٣).

(٢) أحمد (١/ رقم: ٢٦٣) وابن ماجه (٢/ رقم: ١٠٦٣، ١٠٦٤) والنسائي في «السنن الكبرى» (٢/ رقم: ٥٧٥) واللفظ له. قال الألباني في «إرواء الغليل» (٣/ رقم: ٦٣٨): «صحيح».

(٣) مسلم (١/ رقم: ٨٧٩).

(٤) مسلم (١/ رقم: ٨٧٨).

(٥) أبو داود (٢/ رقم: ١١١٨). قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٤/ رقم: ١٠٣٠): «إسناده صحيح».



عَلَى الْإِنْسَانِ نَصًّا^(١)؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢). قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ:
«وَأَسْتَحِبُّ ذَلِكَ لِتَضَمُّنِهِمَا ابْتِدَاءَ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَخَلْقِ الْإِنْسَانِ إِلَى
أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ»^(٣). (وَتُكْرَهُ مُدَاوِمَتُهُمَا) نَصًّا^(٤)؛ لِثَلَا يُظَنَّ أَنَّهَا فُضِّلَتْ
بِسَجْدَةٍ، أَوْ الْوُجُوبُ.

(وَيَتَجَهَّ: وَكَذَا) تُكْرَهُ مُدَاوِمَةُ (كُلِّ سُنَّةٍ خِيفَ اعْتِقَادُ وَجُوبِهَا وَ) خِيفَ
مِنْ (إِنْكَارِهَا، كَجَهْرِ) عَبْدِ اللَّهِ (بْنِ عَبَّاسٍ بِقِرَاءَةِ سُورَةِ «الْفَاتِحَةِ» فِي [الْحِزَاةِ]^(٥)،
وَاخْتَارَ الشَّيْخُ) تَقِيُّ الدِّينِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ: («يَجْهَرُ» الْمُصَلِّي (بِالْبِسْمَلَةِ) فِي الصَّلَاةِ
الْجَهْرِيَّةِ أحيانًا [تَأْلِيفًا]^(٦) لِمَنْ يَقْتَدِي بِهِ مِنْ شَافِعِيَّينَ^(٧)).

(وَ) يَجْهَرُ (بِالتَّعَوُّذِ وَ«الْفَاتِحَةِ» فِي) صَلَاةِ (الْحِزَاةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ) كَصَلَاةِ
الْوِثْرِ، كَالْمَغْرِبِ وَالْقُنُوتِ فِيهَا قَبْلَ الرُّكُوعِ (أحيانًا) أَي: يَفْعَلُ ذَلِكَ [ب/١٩٥]
وَلَا يَدَاوِمُ عَلَيْهِ، (فَإِنَّهُ) أَي: فَعَلَ ذَلِكَ أحيانًا (الْمَنْصُوصُ عَنْ) الْإِمَامِ
(أَحْمَدَ، تَعْلِيمًا لِللسُّنَّةِ وَلِلتَّأْلِيفِ)^(٨) وَهُوَ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ وَالِاتِّجَاهِ.

(«قَالَ الشَّيْخُ) تَقِيُّ الدِّينِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ: («وَيُكْرَهُ تَحْرِيرُهُ سَجْدَةً غَيْرَهَا»)

(١) «المغني» لابن قدامة (٢٥٢/٣).

(٢) البخاري (٢/ رقم: ٨٩١، ١٠٦٨) ومسلم (١/ رقم: ٨٨٠) من حديث أبي هريرة.

(٣) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (١٨٠/٧).

(٤) «المغني» لابن قدامة (٢٥٢/٣).

(٥) في (أ): «(صلاة الجنائز)».

(٦) في (ب): «تألفاً».

(٧) «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ٧٧).

(٨) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١٧١/٢).



أَيُّ: غَيْرَ سَجْدَةٍ ﴿الْم﴾ تَنْزِيلٌ. وَقَالَ ابْنُ رَجَبٍ: «قَدْ زَعَمَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَصْحَابِنَا أَنَّ تَعَمُّدَ قِرَاءَةِ سُورَةِ سَجْدَةٍ غَيْرِ ﴿الْم﴾ ① تَنْزِيلٌ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ بِدْعَةٌ»، قَالَ: «وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْأَمْرَ بِخِلَافِ ذَلِكَ»، قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ» ①.

(و) تُكْرَهُ الْقِرَاءَةُ (فِي عِشَاءٍ لَيْلَتِهَا) أَيُّ: الْجُمُعَةِ (بِسُورَةِ «الْجُمُعَةِ»، (و) زَادَ (فِي «الرَّعَايَةِ»: «و» «الْمُنَافِقُونَ»)، وَلَعَلَّ وَجْهَهُ: أَنَّهُ بِدْعَةٌ. (وَحَرَّمَ إِقَامَتُهَا) أَيُّ: صَلَاةِ الْجُمُعَةِ (و) إِقَامَةُ صَلَاةٍ (عِيدٍ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ) وَاحِدٍ (مِنَ الْبَلَدِ) لِأَنَّهُمَا لَمْ يَكُونَا يُفْعَلَانِ فِي عَهْدِهِ ﷺ وَعَهْدِ خُلَفَائِهِ إِلَّا كَذَلِكَ، وَقَالَ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي» ②.

(إِلَّا لِحَاجَةٍ كَضِيقٍ) قَالَ فِي «شَرْحِ الْمُتَنَهَى»: «أَيُّ: ضِيقٍ مَسْجِدِ الْبَلَدِ عَنْ أَهْلِهِ» ③، قَالَ فِي «حَاشِيَةِ الْمُتَنَهَى»: «قُلْتُ: الْإِطْلَاقُ فِي الْأَهْلِ شَامِلٌ لِكُلِّ مَنْ تَصَحَّ مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يُصَلِّ وَإِنْ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ. وَحِينَئِذٍ، فَالْتَّعَدُّ فِي مِصْرَ لِحَاجَةٍ» ④، انْتَهَى. قُلْتُ: وَكَذَلِكَ فِي الشَّامِ، [بَلْ] ⑤ أَوْلَى.

(و) كَ(بُعْدٍ) بَأَنَّ يَكُونُ الْبَلَدُ وَاسِعًا وَتَتَبَاعَدُ أَقْطَارُهُ، فَيَشُقُّ عَلَى مَنْ مَنَزَلُهُ بَعِيدٌ عَنْ مَحَلِّ الْجُمُعَةِ مَجِيئُهَا، (و) كَ(خَوْفِ فِتْنَةٍ) كَعَدَاوَةٍ بَيْنَ أَهْلِ الْبَلَدِ يُخْشَى مِنْ اجْتِمَاعِهِمْ [فِي مَحَلٍّ] ⑥ إِثَارَتُهَا، فَتَصَحُّ حِينَئِذٍ الْجُمُعَةُ

(١) «الإنصاف» للمزداوي (٢٥٢/٥).

(٢) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٦٣١) من حديث مالك بن الحويرث.

(٣) «معونة أولي النهى» لابن النجار (٤٨٧/٢).

(٤) «إرشاد أولي النهى» للبهوتي (٣٢٣/١).

(٥) من (ب) فقط.

(٦) من (ب) فقط.

السَّابِقَةُ وَاللَّاحِقَةُ؛ لِأَنَّهَا تُفْعَلُ فِي الْأَمْصَارِ الْعَظِيمَةِ فِي مَوَاضِعَ مُتَعَدِّدَةٍ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ، فَكَانَ إِجْمَاعًا، قَالَ الطَّحَاوِيُّ: «وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِنَا»^(١).

وَأَمَّا كَوْنُهُ ﷺ لَمْ يَقُمْهَا هُوَ وَلَا أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ، فَلِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَلِأَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يُؤْثِرُونَ سَمَاعَ خُطْبَتِهِ [وَشُهُودَ]^(٢) جُمُعَتِهِ وَإِنْ بَعُدَتْ مَنَازِلُهُمْ؛ لِأَنَّهُ الْمُبْلَغُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى. وَقَالَ فِي «النُّكْتِ»: «هَذَا الْمَعْرُوفُ فِي الْمَذْهَبِ»^(٣) أَيُّ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَعَدُّدُ الْجُمُعَةِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ.

(وَحَرْمِ) إِقَامَتِهَا بِمَوْضِعٍ (ثَالِثٍ إِنْ حَصَلَ غِنَى ب) إِقَامَتِهَا فِي (مَوْضِعَيْنِ) اثْنَيْنِ، (وَكَذَا مَا زَادَ) أَيُّ: إِذَا حَصَلَ الْغِنَى بِثَلَاثٍ لَمْ تَجْزِ الرَّابِعَةُ، أَوْ بِأَرْبَعٍ لَمْ تَجْزِ الْخَامِسَةُ، [و]^(٤) هَكَذَا. (فَإِنْ عُدِمَتْ) الْحَاجَةُ وَتَعَدَّدَتْ (صَحَّ) مِنَ الْجَمْعِ وَالْأَعْيَادِ (مَا بَاشَرَهَا) الْإِمَامُ مِنْهُمْ، (أَوْ أَذِنَ فِيهَا الْإِمَامُ) إِنْ لَمْ يَبَاشِرْ وَاحِدَةً مِنْهُمْ، وَلَوْ كَانَتْ مَا بَاشَرَهَا أَوْ أَذِنَ فِيهَا مُسْبُوقَةً؛ لِأَنَّ غَيْرَهَا افْتِنَاءٌ عَلَيْهِ.

(فَإِنْ اسْتَوَيَا) أَيُّ: الْجُمُعَتَانِ أَوْ الْعِيدَانِ (فِي إِذْنِ) الْإِمَامِ فِي [١/١٩٦] إِقَامَتِهَا، (أَوْ) اسْتَوَيَا فِي (عَدَمِهِ) أَيُّ: الْإِذْنِ، (فَ) الصَّحِيحَةُ مِنْهُمَا (السَّابِقَةُ بِالْإِحْرَامِ) لِأَنَّ الْإِسْتِغْنَاءَ حَصَلَ بِهَا، فَأُنِيطَ الْحُكْمُ بِهَا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ التِّي فِي الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ أَوْ مَكَانٍ يَخْتَصُّ بِهِ جُنْدُ السُّلْطَانِ أَوْ قَصَبَةِ الْبَلَدِ وَغَيْرِهَا.

(١) انظر: «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١٦٩/٢).

(٢) فِي (أ): «بشهود».

(٣) «النكت والفوائد السنية» لابن مفلح (٢٣١/١).

(٤) من (ب) فقط.

(فَإِنْ وَقَعَتَا) أَي: الْجُمُعَتَانِ وَالْعِيدَانِ (مَعًا) بِأَنْ أَحْرَمَ إِمَامُهُمَا بِهِمَا فِي
أَنْ وَاحِدٍ (بَطَلَتَا) لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَصَحُّحُهُمَا، وَلَا مَزِيَّةَ لِإِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى
فَتَرْجُحُ بِهِمَا، (وَوَجَبَتْ إِعَادَتُهَا) أَي: الْجُمُعَةُ (إِنْ أُمِكَنَ) اجْتِمَاعُهُمْ، وَبَقِيَ
الْوَقْتُ؛ لِأَنَّهَا فَرَضُ الْوَقْتِ، وَلَمْ تَقُمْ صَحِيحَةً، فَوَجَبَ تَدَارُكُهَا.

(وَالَا) أَي: وَإِنْ لَمْ تُمْكِنَ إِقَامَتُهَا لِفَقْدِ شَيْءٍ مِنْ شُرُوطِهَا، (فَإِنَّهُمْ
يُصَلُّونَ (ظُهْرًا) لِأَنَّهَا بَدَلٌ عَنِ الْجُمُعَةِ إِذَا فَاتَتْ، وَلَا يَرُدُّ مَا اسْتَشْكَلَهُ بَعْضُهُمْ
أَنَّ لَمْ يُفَرَضْ عَلَيْنَا فَرَضَانِ فِي وَقْتٍ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: هَذَا شَيْءٌ بِمَنْ عَلَيْهِ صَلَاةٌ لَا
يَعْلَمُ: هَلْ هِيَ ظُهْرٌ أَمْ عَصْرٌ، فَهُوَ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا فَرَضٌ وَاحِدٌ، مَعَ أَنَّا أَوْجَبْنَا
عَلَيْهِ صَلَاتَيْنِ لِتَبَرُّأَ ذِمَّتِهِ بَيِّقِينَ.

(وَإِنْ جَهِلَ) الْحَالُ بِأَنْ لَمْ يَعْلَمْ (كَيْفَ وَقَعَتَا): مَعًا، أَمْ إِحْدَاهُمَا بَعْدَ
الْأُخْرَى؟ أَوْ عَلِمَ الْحَالُ ثُمَّ نَسِيَ، (صَلُّوا ظُهْرًا) لِاحْتِمَالِ سَبْقِ إِحْدَاهُمَا،
فَتَصِحُّ وَلَا تُعَادُ الْجُمُعَةُ وَلَوْ أُمِكَنَ فِعْلُهَا.

وَإِذَا كَانَ مِصْرَانِ مُتَقَارِبَانِ يَسْمَعُ أَهْلُ كُلِّ مِنْهُمَا نِدَاءَ الْآخَرِ، أَوْ قَرَيْتَانِ
أَوْ قَرْيَةٍ إِلَى جَانِبِ مِصْرٍ كَذَلِكَ، لَمْ تَبْطُلْ جُمُعَةُ أَحَدِهِمَا بِجُمُعَةِ الْآخَرِ؛ لِأَنَّ
لِكُلِّ قَوْمٍ مِنْهُمْ حُكْمَ أَنْفُسِهِمْ، (وَاخْتَارَ جَمْعُ) مِنَ الْحَنَابِلَةِ (الصَّحَّةَ مُطْلَقًا)
أَي: وَلَوْ تَعَدَّدَتْ لِغَيْرِ حَاجَةٍ، وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ أَطْلَقَ فِي رِوَايَةِ
الْمَرْوُذِيِّ وَغَيْرِهِ: «وُسِّلَ عَنِ الْجُمُعَةِ فِي مَسْجِدَيْنِ، فَقَالَ: صَلِّ»، وَتَقَدَّمَ
عِبَارَةُ «النَّكَتِ»^(١) قَرِيبًا.

(١) انظر: «النكت والفوائد السنية» لابن مفلح (١/٢٣١).

وَسُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ عَنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ فِي جَامِعِ الْقَلْعَةِ: أَجَائِزُهُ مَعَ [أَنَّ] ^(١) فِي الْبَلَدِ خُطْبَةً أُخْرَى، مَعَ وُجُودِ سُورِهَا وَغُلُقِ أَبْوَابِهَا أَمْ لَا؟ فَأَجَابَ فِي «الْفَتَاوَى الْمِصْرِيَّةِ»: «نَعَمْ، يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهَا جُمُعَةٌ أُخْرَى؛ لِأَنَّهَا مَدِينَةٌ أُخْرَى كَمِصْرَ وَالْقَاهِرَةَ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ كَمَدِينَةٍ أُخْرَى فَإِقَامَةُ الْجُمُعَةِ فِي الْمَدِينَةِ الْكَبِيرَةِ فِي مَوْضِعَيْنِ لِلْحَاجَةِ يَجُوزُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ؛ وَلِهَذَا لَمَّا بُنِيََتْ بَعْدَادُ وَلَهَا جَانِبَانِ، أَقَامُوا فِيهَا جُمُعَةً فِي الْجَانِبِ الشَّرْقِيِّ، وَجُمُعَةً فِي الْجَانِبِ الْغَرْبِيِّ.

وَجَوَزَ ذَلِكَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ، وَتَمَسَّكُوا بِأَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا صَارَ بِالْكُوفَةِ، وَكَانَ الْخَلْقُ بِهَا [١٩٦/ب] كَثِيرًا، قَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ بِالْمَدِينَةِ شُيُوخًا وَضُعَفَاءَ يَشُقُّ عَلَيْهِمُ الْخُرُوجُ إِلَى الصَّحْرَاءِ، فَاسْتَخْلَفَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَجُلًا يُصَلِّي بِالنَّاسِ الْعِيدَ فِي الْمَسْجِدِ وَهُوَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ خَارِجَ الصَّحْرَاءِ، وَلَمْ يَكُنْ هَذَا يُفْعَلُ قَبْلَ ذَلِكَ. وَعَلِيٌّ مِنَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَقَدْ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي» ^(٢)، فَمَنْ تَمَسَّكَ بِسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» ^(٣)، انْتَهَى مُلَخَّصًا.

وَيَفْعَلُ عَلِيٌّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ تَمَسَّكَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِإِطْلَاقِهِ الصَّحَّةَ فِي رِوَايَةٍ

(١) كذا في «مجموع الفتاوى»، وهو الأليق بالسياق، وفي (أ) و(ب): «كون».

(٢) أخرجه أحمد (٧/رقم: ١٧٤١٨، ١٧٤١٩) والدارمي (١٠٣) وأبو داود (٥/رقم: ٤٥٩٩)

وابن ماجه (١/رقم: ٤٢ - ٤٣) والترمذي (٤/رقم: ٢٦٧٦) من حديث العرباض بن

سارية. قال الألباني في «إرواء الغليل» (٨/رقم: ٢٤٥٥): «صحيح».

(٣) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٤/٢٠٨ - ٢٠٩).



المَرُودِيَّ كَمَا يُرْشِدُ إِلَيْهِ قَوْلُ «الْفُرُوعِ»^(١).

(وَإِذَا وَقَعَ عِيدٌ) فِي (يَوْمِهَا) أَيِ: الْجُمُعَةِ، (سَقَطَتِ) الْجُمُعَةُ (عَمَّنْ حَضَرَهُ) أَيِ: الْعِيدَ (خَاصَّةً) أَيِ: لَا عَمَّنْ لَمْ يَحْضُرْهُ (مَعَ الْإِمَامِ) لِأَنَّهُ ﷺ صَلَّى الْعِيدَ وَقَالَ: «مَنْ شَاءَ أَنْ يُجَمَعَ فَلْيُجَمَّعْ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ^(٢).

وَحِينَئِذٍ، فَتَسْقُطُ الْجُمُعَةُ (سُقُوطَ حُضُورٍ لَا) سُقُوطَ (وُجُوبٍ)، فَيَكُونُ حُكْمُهُ (كَمَرِيضٍ) لَا كَمَسَافِرٍ وَعَبْدٍ، فَمَنْ حَضَرَهَا مِنْهُمْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ وَأَنْعَقَدَتْ بِهِ، وَصَحَّ أَنْ يُؤَمَّ فِيهَا، (إِلَّا الْإِمَامَ) فَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ حُضُورُ الْجُمُعَةِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ وَابْنِ مَاجَهَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «قَدْ اجْتَمَعَ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا عِيدَانِ، فَمَنْ شَاءَ أَجْزَأَهُ عَنِ الْجُمُعَةِ، وَإِنَّا مُجَمَّعُونَ»^(٣)، وَرَوَاتُهُ ثِقَاتٌ.

(وَيَتَجَهَّ) بِ(اِحْتِمَالٍ) قَوِيٍّ، بَلْ مُتَعَيِّنٍ: (أَوْ مُصَلٍّ) الْعِيدَ (مُنْفَرِدًا) بَعْدَ الْإِمَامِ، فَيَلْزِمُهُ حُضُورُ الْجُمُعَةِ، وَهُوَ مَفْهُومُ قَوْلِهِ كَغَيْرِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ: عَمَّنْ حَضَرَهَا مَعَ الْإِمَامِ، وَجَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ مَنْصُورٌ فِي «شَرْحِ الْمُتَنَهَّى»^(٤).

وَعَنْهُ: «يَسْقُطُ حُضُورُ الْجُمُعَةِ عَنِ الْإِمَامِ أَيْضًا؛ لِإِعْظَمِ الْمَشَقَّةِ عَلَيْهِ، فَهُوَ أَوْلَى بِالرَّخْصَةِ»، وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الْمَجْدُ فِي «شَرْحِهِ»، وَقَدَّمَهُ فِي

(١) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١٥٧/٣).

(٢) أحمد (٨/ رقم: ١٩٦٢٦). قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٤/ رقم: ٩٨١): «صحيح».

(٣) أخرجه أبو داود (٢/ رقم: ١٠٦٦) وابن ماجه (٢/ رقم: ١٣١١). قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٤/ رقم: ٩٨٤): «صحيح».

(٤) «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٢٥/٢).

«الْفَائِقِ» وَابْنِ تَمِيمٍ^(١). وَهِيَ كَالَّتِي قَبْلَهَا مِنَ الْمُفْرَدَاتِ^(٢).

(فَإِنْ اجْتَمَعَ مَعَهُ) أَيِ: الْإِمَامِ (الْعَدَدُ الْمُعْتَبَرُ) لِلْجُمُعَةِ وَلَوْ مِمَّنْ حَضَرَ الْعِيدَ، (أَقَامَهَا) أَيِ: الْجُمُعَةِ؛ لِعَدَمِ الْمَانِعِ، وَجَزَمَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ بِأَنَّ لِلْإِمَامِ الْإِسْتِنَابَةَ، وَقَالَ: «الْجُمُعَةُ تَسْقُطُ بِأَيِّسَرِ عُدْرٍ، كَمَنْ لَهُ عُرُوسٌ تُجْلَى عَلَيْهِ، فَكَذَا الْمَسْرُةُ بِالْعِيدِ»^(٣). (وَالْأَيُّ) بِأَنَّ لَمْ يَجْتَمِعْ مَعَهُ الْعَدَدُ الْمُعْتَبَرُ، (صَلُّوا ظُهْرًا) لِلْعُدْرِ.

(وَكَذَا) يَسْقُطُ (عِيدُ بِهَا) أَيِ: [١/١٩٧] الْجُمُعَةِ، فَ(يَسْقُطُ) عَمَّنْ نَوَى حُضُورَهَا مَعَ الْإِمَامِ سُقُوطُ حُضُورٍ، وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ أَيْضًا^(٤)، (فَيُعْتَبَرُ) الـ(عَزْمُ عَلَيْهَا) أَيِ: الْجُمُعَةِ؛ لِجَوَازِ تَرْكِ الْعِيدِ اكْتِفَاءً بِالْجُمُعَةِ، (وَلَوْ فُعِلَتْ) الْجُمُعَةُ (قَبْلَ الزَّوَالِ) لِحَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: «اجْتَمَعَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَوْمَ عِيدِ فِطْرٍ عَلَى عَهْدِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ: عِيدَانِ قَدْ اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، فَجَمَعَهُمْ وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ بُكْرَةً، فَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِمَا حَتَّى صَلَّى الْعَصْرَ»^(٥)، فَيُرَوَّى: «أَنَّ فِعْلَهُ بَلَغَ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ: أَصَابَ السَّنَةَ»^(٦)؛ فَإِنَّ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ

(١) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٢٦٢/٥).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) «الفروع» لابن مفلح (١٩٤/٣).

(٤) انظر: «المنح الشافيات» للبهوتي (صد ٢٦٥ - ٢٦٦).

(٥) أخرجه أبو داود (٢/ رقم: ١٠٦٥). قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٤/ رقم:

٩٨٣): «إسناده صحيح».

(٦) أخرجه أبو داود (٢/ رقم: ١٠٦٤). قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٤/ رقم:

٩٨٢): «إسناده صحيح».

يَسْقُطُ بِهَا الْعِيدُ وَالظُّهْرُ.

(وَأَقْلُ السُّنَّةِ) الرَّائِبَةِ (بَعْدَهَا) أَيِ: الْجُمُعَةِ (رَكْعَتَانِ) لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١). (وَأَكْثَرُهَا) أَيِ: السُّنَّةِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ (سِتُّ) رَكْعَاتٍ نَصًّا^(٢)؛ لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُهُ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣)، وَاخْتَارَ فِي «الْمَغْنِيِّ» أَرْبَعًا^(٤)، رُوِيَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ^(٥)؛ لِفَعْلِهِ ﷺ وَأَمْرِهِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٦).

وَيُسْنُ أَنْ يُصَلِّيَهَا مَكَانَهُ فِي الْمَسْجِدِ، نَصَّ عَلَيْهِ^(٧)، وَأَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ الْجُمُعَةِ وَالسُّنَّةِ بِكَلَامٍ [و]^(٨) انْتِقَالٍ؛ لِلْخَبَرِ^(٩)، وَتَقَدَّمَ. (وَلَا) سُنَّةَ (رَائِبَةً لَهَا) أَيِ: لِلْجُمُعَةِ (قَبْلَهَا) نَصًّا^(١٠)، (بَلْ) يُسْتَحَبُّ (أَرْبَعُ) رَكْعَاتٍ (غَيْرُ رَائِبَةٍ).

قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: «الصَّلَاةُ قَبْلَهَا حَسَنَةٌ، وَلَيْسَتْ رَائِبَةً، فَمَنْ فَعَلَ

(١) البخاري (٢/ رقم: ٩٣٧) ومسلم (١/ رقم: ٨٨٢).

(٢) «كشف القناع» للهُوتِي (٣/ ٣٦٨).

(٣) أبو داود (٢/ رقم: ١١٢٣). قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٤/ رقم: ١٠٣٥): «إسناده صحيح».

(٤) لم أقف عليه في «المغني» لابن قدامة (٣/ ٢٤٨ - ٢٥٠)، وقد اختاره في «الكافي» (٥٠٨/١).

(٥) لم أقف عليه، والمروي عن ابن عمر ستًّا، أخرجه عبدالرزاق (٣/ رقم: ٥٥٢٢).

(٦) مسلم (١/ رقم: ٨٨١).

(٧) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (٢/ ١٧٢).

(٨) في (ب): «أو».

(٩) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٨٨٣) من حديث معاوية.

(١٠) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٤/ ١٨٨ - ١٨٩) و«الإنصاف» للمزداوي (٥/ ٢٦٦).

لَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ، وَمَنْ تَرَكَ لَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ، قَالَ: «وَهَذَا أَعْدَلُ الْأَقْوَالِ، وَكَلَامُ أَحْمَدَ يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَحِينَئِذٍ فَقَدْ يَكُونُ تَرْكُهَا أَفْضَلَ إِذَا كَانَ الْجُهَّالُ يَعْتَقِدُونَ أَنَّهَا سُنَّةٌ رَاتِبَةٌ أَوْ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ، فَتُتْرَكُ حَتَّى يَعْرِفَ النَّاسُ أَنَّهَا لَيْسَتْ سُنَّةً رَاتِبَةً وَلَا وَاجِبَةً، لَا سِيَّمَا إِذَا دَاوَمَ النَّاسُ عَلَيْهَا، فَيَنْبَغِي تَرْكُهَا أَحْيَانًا»^(١)، انْتَهَى. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: «رَأَيْتُ أَبِي يُصَلِّي رَكَعَاتٍ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، فَإِذَا قَرَّبَ الْأَذَانَ أَوْ الْخُطْبَةَ تَرَبَّعَ وَنَكَّسَ رَأْسَهُ»^(٢)، وَتَقَدَّمَ فِي «بَابِ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ».

(وَسُنَّ قِرَاءَةُ) سُورَةِ («الْكَهْفِ» بِيَوْمِهَا) أَيِ: الْجُمُعَةِ (وَلَيْلَتِهَا) لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ «الْكَهْفِ» فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَضَاءَ لَهُ مِنَ النُّورِ مَا بَيْنَ [ب/١٩٧] الْجُمُعَتَيْنِ»، رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ^(٣) بِإِسْنَادٍ حَسَنِ، وَفِي خَبَرٍ آخَرَ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَوْ لَيْلَتِهِ وَفِي فِتْنَةِ الدَّجَالِ»^(٤).

(و) سُنَّ (كَثْرَةُ دُعَاءٍ) يَوْمَ الْجُمُعَةِ (رَجَاءُ إِصَابَةِ سَاعَةِ الْإِجَابَةِ) لِحَدِيثِ: «إِنَّ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ سَاعَةً لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ يَسْأَلُ اللَّهَ شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ، وَأَشَارَ بِيَدِهِ يُقَلِّلُهَا»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا^(٥). (وَأَفْضَلُهُ) أَيِ: الدُّعَاءِ (بَعْدَ الْعَصْرِ) قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «أَكْثَرُ الْأَحَادِيثِ فِي السَّاعَةِ الَّتِي

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٩٤/٢٤).

(٢) «مسائل الإمام أحمد» رواية عبد الله (٢/ رقم: ٥٨٦).

(٣) البيهقي (٦/ رقم: ٦٠٦٣).

(٤) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤/ رقم: ٢٧٧٦) عن أبي سعيد الخدري، ولكن بلفظ:

«من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة فأدرك الدجال لم يسلط عليه، أو قال: لم يضره».

(٥) البخاري (٢/ رقم: ٩٣٥) ومسلم (١/ رقم: ٨٥٢).

تُرْجَى فِيهَا الْإِجَابَةُ أَنَّهَا بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، وَتُرْجَى بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ»^(١).

(وَأَرْجَاهَا) أَي: الْإِجَابَةُ (آخِرُ سَاعَةٍ مِنَ النَّهَارِ) لِمَا رَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ إِلَى أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «أَنَّ [نَاسًا] ^(٢) مِنْ الصَّحَابَةِ اجْتَمَعُوا فَتَذَاكُرُوا سَاعَةَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ افْتَرَقُوا، فَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِي أَنَّهَا آخِرُ سَاعَةٍ مِنْ [يَوْمِ] ^(٣) الْجُمُعَةِ» ^(٤). وَرَجَّحَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْأَيِّمَةِ كَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ ^(٥)، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالْحَاكِمُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا ^(٦)، وَفِي أَوَّلِهِ: «إِنَّ النَّهَارَ ثِنْتَا عَشْرَةَ سَاعَةً».

(فَيَكُونُ مُتَطَهِّرًا مُنْتَظِرًا صَلَاةَ) (الْمَغْرِبِ) فَإِنَّ مَنْ انْتَظَرَ الصَّلَاةَ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ؛ لِلْخَبَرِ ^(٧). وَفِي «الدَّعَوَاتِ» لِلْمُسْتَغْفِرِيِّ ^(٨) عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ: «أَنَّهُ كَانَ إِذَا صَلَّى الْجُمُعَةَ انْصَرَفَ فَوَقَفَ فِي الْبَابِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَجَبْتُ

(١) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن منصور الكوسج (١/ رقم: ٥٢٤).

(٢) في (أ): «أناساً».

(٣) من (ب) و«الأوسط» فقط.

(٤) لم أقف عليه في «سننه»، وأخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٤/ رقم: ١٧١٨) من طريقه.

وصحح إسناده الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٢/ ٤٢١).

(٥) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن منصور الكوسج (١/ رقم: ٥٢٤).

(٦) أبو داود (٢/ رقم: ١٠٤١) والنسائي (٣/ رقم: ١٤٠٥) والحاكم (١/ ٢٧٩).

(٧) أخرجه البخاري (١/ رقم: ١٧٦) ومسلم (١/ رقم: ٦٤٩) من حديث أبي هريرة.

(٨) هو: جعفر بن محمد بن المعتمر بن محمد بن المستغفر النسفي، الحافظ أبو العباس المستغفري،

محدث ما وراء النهر في عصره، وله العديد من المصنفات، منها: «الدعوات» و«معرفة الصحابة»

و«تاريخ نسف» وغيرها، توفي سنة اثنتين وثلاثين وأربع مئة. راجع ترجمته في: «تاريخ الإسلام»

للذهبي (٥١٦/٩).

دَعَوْتُكَ ، وَصَلَيْتُ فَرِيضَتَكَ ، وَانْتَشَرْتُ لِمَا أَمَرْتَنِي ، فَأَرْزُقْنِي مِنْ فَضْلِكَ ، وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ»^(١).

(و) سُنَّ (إِكْتَارُ صَلَاةٍ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَيْلَتَهَا ؛ لِحَدِيثٍ : «أَكْثَرُوا الصَّلَاةَ عَلَيَّ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَمَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا» ، رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ^(٢) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ . وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا : «أُولَى النَّاسِ بِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلَاةً» ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ^(٣).

(و) سُنَّ (تَنْظُفٌ) لِلْجُمُعَةِ (بِقِصِّ شَارِبٍ) أَيُّ : حَفِّهِ ، (وَتَقْلِيمِ ظُفْرِ ، وَقَطْعٍ [رَوَائِحِ])^(٤) كَرِيهَةً بِسَوَاكِ وَغَيْرِهِ ، (و) سُنَّ (تَطْيِئُهُ) بِمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ ، (وَلَوْ مِنْ طِيبِ أَهْلِهِ) لِمَا فِي الْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا : «لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ ، وَيَدَّهْنُ ، وَيَمَسُّ مِنْ طِيبِ امْرَأَتِهِ ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ ، ثُمَّ يُصَلِّي مَا كُتِبَ لَهُ ، ثُمَّ يُنْصِتُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ ، إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى»^(٥).

(و) سُنَّ أَيْضًا (لُبْسُ أَحْسَنِ ثِيَابِهِ) لِوُرُودِهِ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ^(٦) ،

(١) أورده ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٠ / رقم : ١٨٨٩٧).

(٢) البيهقي (٦ / رقم : ٦٠٦١) من حديث أنس.

(٣) الترمذي (١ / رقم : ٤٨٤).

(٤) في (ب) : «(رائحة)».

(٥) أخرجه البخاري (٢ / رقم : ٨٨٣).

(٦) أخرجه البخاري (٢ / رقم : ٨٨٣)، ولكن من حديث سلمان الفارسي.

(وَأَفْضَلُهَا الْبَيَاضُ) لِمَا تَقَدَّمَ فِي «آدَابِ اللَّبَاسِ» .

(و) سُنَّ (تَبَكُّيرُ غَيْرِ إِمَامٍ وَ) غَيْرِ [(مُعْتَكِفٍ وَ) غَيْرِ] ^(١) (أَجِيرٍ) إِلَيْهَا ،
 (مَاشِيًا) بِسَكِينَةٍ ؛ لِحَدِيثِ : «وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ» ^(٢) . (بَعْدَ) طُلُوعِ (فَجْرِ) قَائِلًا :
 «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ أَوْجِهٍ مَنْ تَوَجَّهَ إِلَيْكَ ، وَأَقْرَبِ مَنْ تَوَسَّلَ إِلَيْكَ ، وَأَفْضَلَ مَنْ
 سَأَلَكَ وَرَغِبَ إِلَيْكَ ...» إِلَى آخِرِهِ ، وَتَقَدَّمَ فِي «آدَابِ الْمَشْيِ إِلَى الصَّلَاةِ» .

(وَلَا بِأَسَ بُرْكَوبِهِ) أَيِ : الذَّاهِبِ إِلَى الْجُمُعَةِ (لِعُذْرِ) كَمَرَضٍ وَبُعْدٍ وَكِبَرٍ ،
 (و) لَا بُرْكَوبِهِ عِنْدَ (عَوْدٍ) وَلَوْ بِلَا عُذْرٍ ، (وَيَجِبُ سَعْيٌ) لِلْجُمُعَةِ (بِنَدَاءِ ثَانٍ)
 وَهُوَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيِ الْخَطِيبِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ
 فَاسْعَوْا﴾ [الجمعة: ٩] الْآيَةِ ، وَخَصَّ الثَّانِي لِأَنَّهُ الَّذِي كَانَ عَلَى عَهْدِهِ ﷺ .

(إِلَّا [بَعِيدًا] ^(٣) مَنَزِلٍ) عَنْ مَوْضِعِ الْجُمُعَةِ ، (فَ) يَجِبُ سَعْيُهُ (فِي) وَقْتٍ
 يُدْرِكُهَا) كُلُّهَا إِذَا سَعَى فِيهِ ، وَالْمُرَادُ : بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ لَا قَبْلَهُ ، ذَكَرَهُ فِي
 «الْخِلَافِ» ^(٤) وَغَيْرِهِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِوَقْتٍ لِلْسَّعْيِ (إِذَا عَلِمَ حُضُورَ الْعَدَدِ) الْمُعْتَبَرِ
 لِلْجُمُعَةِ ، وَإِلَّا فَلَا فَائِدَةَ لِسَعْيِهِ . (وَتَحْرُمُ الصَّنَاعَاتُ كُلُّهَا إِذَنْ) أَيِ : وَقْتَ
 وَجُوبِ السَّعْيِ ، (إِلَى انْقِضَائِهَا) أَيِ : الْجُمُعَةِ .

(١) من (ب) فقط .

(٢) أخرجه أحمد (٧/ رقم: ١٦٤٢٤) وأبو داود (١/ رقم: ٣٤٩) وابن ماجه (٢/ رقم: ١٠٨٧) والنسائي (٣/ رقم: ١٤٠٠) من حديث أوس بن أوس الثقفي . قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢/ رقم: ٣٧٣) : «إسناده صحيح» .

(٣) في (أ) : «(أبعد)» .

(٤) انظر : «الفروع» لابن مفلح (٣/ ١٥٥) .



(وَسَنَّ اشْتِغَالَ بِذِكْرٍ، وَأَفْضَلُهُ) أَي: الذِّكْرُ (الْقُرْآنُ) وَتَقَدَّمَ، (و) اشْتِغَالَ بِـ (صَلَاةٍ إِلَى خُرُوجِ الْإِمَامِ) لِلْخُطْبَةِ؛ لِيَنَالَ أَجْرَهُ، وَكَذَا بَعْدَ خُرُوجِهِ لِمَنْ لَا يَسْمَعُهُ، غَيْرَ الصَّلَاةِ، وَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ، (فَ) إِنَّهُ (يَحْرُمُ ابْتِدَاءً) صَلَاةً (غَيْرَ تَحِيَّةٍ فِي مَسْجِدٍ) لِلْخَبَرِ^(١)، وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: «لَا يَحْرُمُ التَّنَقُّلُ عَلَى مَنْ لَا يَسْمَعُ الْخُطْبَةَ»، وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْمُذْهَبِ» وَغَيْرِهِ، وَقِيلَ: «يُكْرَهُ»^(٢). (وَيُخَفَّفُ مَا ابْتَدَأَهُ) مِنْ صَلَاةٍ قَبْلَ خُرُوجِهِ، (وَلَوْ) كَانَ (نَوَى أَرْبَعًا صَلَّى ثِنْتَيْنِ) سَوَاءً كَانَ بِالْمَسْجِدِ أَوْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ اسْتِمَاعَ الْخُطْبَةِ أَهَمُّ.

(وَكُرِهَ لِغَيْرِ إِمَامٍ تَخْطِي الرِّقَابَ) لِقَوْلِهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ لِرَجُلٍ رَأَهُ يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ^(٣): «اجْلِسْ؛ فَقَدْ آذَيْتَ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٤). وَأَمَّا الْإِمَامُ فَلَا يُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ لِحَاجَتِهِ إِلَيْهِ، وَأَلْحَقَ بِهِ بَعْضُهُمُ الْمُؤَدِّنَ بَيْنَ يَدَيْهِ، (إِلَّا أَنْ يَرَى) غَيْرَ الْإِمَامِ (فُرْجَةً لَا يَصِلُ إِلَيْهَا إِلَّا بِهِ) أَي: يَتَخَطَّى الرِّقَابَ، [١٩٨/ب] فَيُحَاجُّ إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَيْهَا؛ لِإِسْقَاطِهِمْ حَقَّهُمْ بِتَأْخُرِهِمْ عَنْهَا. (و) كُرِهَ أَيْضًا (إِبَارَتُهُ) غَيْرُهُ (بِمَكَانٍ أَفْضَلَ) وَيَجْلِسُ فِيهَا دُونَهُ؛ لِأَنَّهُ رَغْبَةٌ عَنِ الْخَيْرِ.

(وَلَا) يُكْرَهُ لِلْمُؤَثِّرِ (قَبُولُهُ) وَلَا رَدُّهُ، وَقَامَ رَجُلٌ لِأَحْمَدَ مِنْ مَوْضِعِهِ،

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٤/ رقم: ٥٢١٨).

(٢) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٣٠٩/٥).

(٣) بعدها في (أ) زيادة: «اجلس»، وفي (ب) زيادة: «حتى جلس»، وليستا في «مسند أحمد»، والصواب حذفهما.

(٤) أحمد (٧/ رقم: ١٧٩٥٠، ١٧٩٧٣) من حديث عبدالله بن بسر. قال الألباني في «صحيح

سنن أبي داود» (٤/ رقم: ١٠٢٤): «إسناده صحيح».



فَأَبَى أَنْ يَجْلِسَ فِيهِ وَقَالَ: «ارْجِعْ إِلَى مَوْضِعِكَ»، فَرَجَعَ إِلَيْهِ^(١). (وَلَيْسَ لغيرِهِ) أَي: الْمُؤَثِّرِ بِفَتْحِ الثَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ، (سَبْقُهُ إِلَيْهِ) أَي: الْمَكَانِ الْأَفْضَلَ؛ لِأَنَّهُ أَقَامَهُ مُقَامَهُ، أَشْبَهَ مَنْ تَحَجَّرَ مَوَاتًا فَاتَّرَ بِهِ غَيْرُهُ، بِخِلَافِ مَا لَوْ وَسَّعَ فِي طَرِيقٍ لِشَخْصٍ فَمَرَّ غَيْرُهُ فِيهِ؛ لِأَنَّهَا جُعِلَتْ لِلْمُرُورِ فِيهَا، وَالْمَسْجِدُ جُعِلَ لِلْإِقَامَةِ فِيهِ.

(وَالْعَائِدُ قَرِيبًا مِنْ قِيَامِهِ لِعَارِضٍ) كَتَطَهَّرَ (أَحَقُّ بِمَكَانِهِ) الَّذِي كَانَ سَبَقَ إِلَيْهِ؛ لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي [هُرَيْرَةَ]^(٢) مَرْفُوعًا: «مَنْ قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ»^(٣)، وَمَنْ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ إِلَّا بِالتَّخَطِّي فَكَمَنْ رَأَى فُرْجَةً.

(وَكَذَا جَالِسٌ) فِي مَكَانٍ مِنَ الْمَسْجِدِ (لِإِفْتَاءٍ أَوْ إِقْرَاءٍ) إِذَا قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ وَعَادَ إِلَيْهِ قَرِيبًا فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يُقِيمَ مَنْ جَلَسَ - ابْتِدَاءً أَوْ بَعْدَ غَيْبَتِهِ عَنْهُ كَثِيرًا - مَوْضِعَ حَلَقَتِهِ؛ لِمَا رَوَى [ابْنُ] عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُقِيمَ الرَّجُلُ أَخَاهُ مِنْ مَقْعَدِهِ وَيَجْلِسَ فِيهِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٥). «وَلَكِنْ يَقُولُ: أَفْسَحُوا»، قَالَ فِي «التَّلْخِصِ»^(٦)؛ لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا: «لَا يُقِيمُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ يُخَالِفُ إِلَى مَقْعَدِهِ، وَلَكِنْ لِيَقُلْ: أَفْسَحُوا»^(٧)، وَلِأَنَّ الْمَسْجِدَ بَيْتُ اللَّهِ وَالنَّاسُ فِيهِ سَوَاءٌ.

(١) «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٤٥٦/١).

(٢) كذا في «صحيح مسلم»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «أيوب».

(٣) أخرجه مسلم (٢/ رقم: ٢١٧٩).

(٤) من «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» فقط.

(٥) البخاري (٢/ رقم: ٩١١) ومسلم (٢/ رقم: ٢١٧٧).

(٦) انظر: «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١٧٥/٢).

(٧) أخرجه مسلم (٢/ رقم: ٢١٧٨).



(وَحَرَّمَ أَنْ يُقِيمَ) إِنْسَانٌ (غَيْرَهُ) مِنْ مَكَانٍ سَبَقَ إِلَيْهِ مَعَ أَهْلِيَّتِهِ لَهُ حَتَّى الْمُعَلِّمُ وَالْمُفْتِي وَالْمُحَدِّثُ وَنَحْوُهُ، فَيَحْرُمُ أَنْ يُقِيمَ مَنْ جَلَسَ مَوْضِعَ حَلَقَتِهِ، (وَلَوْ) كَانَ (عَبْدُهُ) الْكَبِيرَ (أَوْ) كَانَ (وَلَدُهُ) الْكَبِيرَ، (أَوْ) كَانَتْ عَادَتُهُ الصَّلَاةَ وَنَحْوَهَا) كَالْتَّدْرِيسِ (فِيهِ) وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: «إِنْ جَلَسَ فِي مُصَلَّى الْإِمَامِ أَوْ طَرِيقِ الْمَارَّةِ، أَوْ اسْتَقْبَلَ الْمُصَلِّينَ فِي مَكَانٍ ضَيِّقٍ أُقِيمَ»^(١).

(إِلَّا الصَّغِيرَ) مِنْ وَلَدٍ وَعَبْدٍ وَأَجْنَبِيٍّ لَمْ يُكَلَّفْ؛ لِأَنَّ الْبَالِغَ أَحَقُّ مِنْهُ [بِالتَّقْدِيمِ]^(٢)، لِلْفَضْلِ. (قَالَ الْمُتَقَنُّ: «قَوَاعِدُ الْمَذْهَبِ تَقْتَضِي عَدَمَ الصَّحَّةِ»^(٣)) لَصَلَاةٍ مَنْ أَقَامَ غَيْرَهُ وَصَلَّى مَكَانَهُ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ فِي مَعْنَى الْعَاصِبِ لِلْمَكَانِ، وَالصَّلَاةُ فِي الْغَضَبِ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، لَكِنْ الْفَرْقُ ظَاهِرٌ، وَلِذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ:

[١/١٩٩] (وَيَتَجَهُّ: بَلْ) قَوَاعِدُ الْمَذْهَبِ (تَقْتَضِي الصَّحَّةَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَغْضَبْ مِنْهُ مَا لَا يَمْلِكُهُ، أَشْبَهَ مَا لَوْ مَنَعَ الْمَسْجِدَ غَيْرَهُ) وَهُوَ صَحِيحٌ مُتَّجِهٌ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ. (وَيُقِيمُ مَنْ جَلَسَ بِمَوْضِعِهِ لِيَحْفَظَهُ) لَهُ (بِإِذْنِهِ أَوْ دُونَهُ) أَيُّ: دُونَ إِذْنِهِ؛ «لِأَنَّ النَّائِبَ يَقُومُ بِاخْتِيَارِهِ»، قَالَهُ فِي «الشرح»^(٤).

(وَحَرَّمَ) أَيْضًا (رَفَعَ مُصَلَّى مَفْرُوشٍ) لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ رَبُّهُ إِذَا جَاءَ؛ لِأَنَّهُ افْتَبَّاتٌ عَلَى رَبِّهِ، وَتَصَرَّفَ فِي مِلْكِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، فَيَجُوزُ فَرَشُهُ (مَا لَمْ تَحْضُرْ)

(١) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١٦١/٣).

(٢) في (ب): «بالتقديم».

(٣) «التنقيح المشيع» للمزداوي (ص ١١٩).

(٤) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٢٩١/٥).

أَيُّ: تُقَمَّ (الصَّلَاةُ) وَلَمْ يَأْتِ رَبُّهُ، فَلِغَيْرِهِ رَفَعُهُ وَالصَّلَاةُ مَكَانُهُ؛ لِأَنَّ الْفَرْشَ لَا حُرْمَةً لَهُ بِنَفْسِهِ، وَرَبُّهُ لَمْ يَخْضُرْ، (وَ) حُرْمَ (صَلَاةٍ) عَلَيْهِ (وَجُلُوسٌ عَلَيْهِ) وَقَدَّمَ فِي «الرَّعَايَةِ»: يُكْرَهُ^(١).

قَالَ فِي «شَرْحِ الْمُنتَهَى»: «وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَدَعَهُ مَفْرُوشًا وَيُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَإِنْ فَعَلَ فَقَالَ فِي «الْفُرُوعِ» فِي «بَابِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ»: «وَلَوْ صَلَّى عَلَى أَرْضِهِ أَوْ مُصَلَّاهُ بِلَا غَضَبٍ صَحَّ فِي الْأَصَحِّ»^(٢)، انْتَهَى. وَتَقَدَّمَ هُنَاكَ: جَازَ وَصَحَّتْ، وَلَعَلَّ مَا هُنَاكَ إِذَا كَانَ حَاضِرًا وَصَلَّى مَعَهُ عَلَى مُصَلَّاهُ، فَلَا يُعَارِضُهُ مَا هُنَا لِغَيْبَتِهِ.

(وَلَهُ فَرْشُهُ) أَيُّ: الْمُصَلَّى، قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: «إِنْ حُرِّمَ رَفَعُهُ فَلَهُ فَرْشُهُ، وَإِلَّا كُرِهَ»^(٣). (وَمَنْعَ مِنْهُ) أَيُّ: مِنَ الْفَرْشِ (الشَّيْخُ) تَقِيُّ الدِّينِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ (لِتَحْجِيرِهِ) مَكَانًا مِنَ (الْمَسْجِدِ)^(٤) كَحَفْرِهِ فِي الثُّرْبَةِ الْمُسَبَّلَةِ قَبْلَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ.

(وَحُرْمَ كَلَامٍ وَلَوْ) كَانَ الْكَلَامُ (لِتَسْكِيَتِ غَيْرِهِ) بَلْ يُسَكِّتُهُ بِإِشَارَةٍ، بِأَنْ يَضَعَ أَصْبُعَهُ عَلَى فِيهِ مَثَلًا (وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، وَلَوْ) كَانَ كَلَامُ الْمُتَكَلِّمِ فِي (حَالِ تَنْفُسِهِ) أَيُّ: الْإِمَامُ فَيَحْرُمُ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْخُطْبَةِ، إِلَّا لِلْإِمَامِ أَوْ لِمَنْ كَلَّمَهُ لِمَصْلَحَةٍ. (وَهُوَ) أَيُّ: الْمُتَكَلِّمُ (مِنْهُ) أَيُّ: مِنَ الْإِمَامِ (بَحَيْثُ يَسْمَعُهُ) أَيُّ: الْإِمَامُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، وَقَالَ أَكْثَرُ الْمُفَسِّرِينَ: «إِنَّهَا نَزَلَتْ فِي الْخُطْبَةِ،

(١) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١٦٣/٣).

(٢) «مَعُونَةُ أُولِي النِّهْيِ» لابن النجار (٤٩٨/٢).

(٣) «الفروع» لابن مفلح (١٦٣/٣ - ١٦٤).

(٤) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لابن تَيْمِيَّةَ (١٩٣/٢٢).



وَسُمِّيَتْ قُرْآنًا لِاشْتِمَالِهَا عَلَيْهِ، وَلَخَبِرَ «الصَّحِيحَيْنِ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: أَنْصِتْ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَقَدْ لَغَوْتَ»^(١)، وَاللَّغْوُ: الْإِثْمُ، وَخَبِرَ: «مَنْ قَالَ: صَهْ، فَقَدْ لَغَا، [وَمَنْ لَغَا]»^(٢) فَلَا جُمُعَةَ لَهُ، رَوَاهُ: أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ^(٣). (وَإِشَارَةُ أُخْرَسَ مَفْهُومُهُ كَكَلَامٍ لِقِيَامِهَا مَقَامَهُ فِي الْمَبِيعِ وَغَيْرِهِ.

(وَحَلَّ) كَلَامٌ (لِخَطِيبٍ) وَهُوَ يَخْطُبُ، (وَ) حَلَّ كَلَامٌ أَيْضًا [١٩٩/ب] (لِمَنْ كَلَّمَهُ) الْخَطِيبُ (لِمَصْلَحَةٍ) لِحَدِيثِ أَنَسٍ قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ وَالنَّبِيُّ ﷺ قَائِمٌ عَلَى الْمِنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: مَتَى السَّاعَةُ؟ فَأَشَارَ إِلَيْهِ النَّاسُ أَنْ اسْكُتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ الثَّالِثَةِ: مَا أَعَدَدْتُ لَهَا؟ قَالَ: حُبَّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، قَالَ: إِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ»، رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ^(٤) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ. وَلَئِنَّهُ ﷺ كَلَّمَ سُلَيْكًا وَكَلَّمَهُ هُوَ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٥). وَلَئِنَّهُ حَالَ كَلَامِهِ الْإِمَامَ وَكَلَامِ الْإِمَامِ إِيَّاهُ لَا يُشْغَلُ عَنْ سَمَاعِ الْخُطْبَةِ.

(وَوَجَبَ) الْكَلَامُ (لِتَحْذِيرِ ضَرِيرٍ) عَنْ هَلَكَةٍ، (وَ) تَحْذِيرٍ (غَافِلٍ عَنْ هَلَكَةٍ كَنَارٍ وَبُئْرٍ) وَحَيَّةٍ وَسَبْعٍ مِمَّا يَقْتُلُهُ أَوْ يَضُرُّهُ؛ لِإِبَاحَةِ قَطْعِ الصَّلَاةِ لَذَلِكَ وَأَوَّلَى. (وَيُبَاحُ) الْكَلَامُ (إِذَا سَكَتَ) الْخَطِيبُ (بَيْنَهُمَا) أَيِ: الْخُطْبَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ

(١) أخرجه البخاري (٢/ رقم: ٩٣٤) ومسلم (١/ رقم: ٨٥١).

(٢) من (ب) فقط.

(٣) أحمد (١/ رقم: ٧٣٠) وأبو داود (٢/ رقم: ١٠٤٤) عن علي. قال الألباني في «ضعيف

سنن أبي داود» (١/ رقم: ١٩٤): «إسناده ضعيف».

(٤) البيهقي (٦/ رقم: ٥٩٠٣).

(٥) ابن ماجه (٢/ رقم: ١١١٤).

لَا خُطْبَةَ إِذَنْ يُنْصَتُ لَهَا، بِخِلَافِ حَالِ تَنْفُسِهِ، (أَوْ) إِذَا (شَرَعَ فِي دُعَاءٍ) لِأَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ، فَلَا يَجِبُ الْإِنْصَاتُ لَهُ.

(وَيَنْتَجُهُ: أَنَّ التَّحْرِيمَ) لِلْكَلَامِ حَالَ الْخُطْبَةِ (مَحَلُّهُ أَرْكَانُ الْخُطْبَةِ) وَهُوَ مُتَّجِهٌ، (قَالَ الشَّيْخُ: «وَرَفَعَ الصَّوْتِ قُدَّامَ الْخُطْبَاءِ مَكْرُوهٌ أَوْ مُحَرَّمٌ اتِّفَاقًا»^(١)). فَلَا يَرْفَعُ مُؤَذِّنٌ وَلَا غَيْرُهُ صَوْتَهُ بِصَلَاةٍ وَلَا غَيْرِهَا، وَلَا يُسَلِّمُ مَنْ دَخَلَ عَلَى الْإِمَامِ وَلَا عَلَى غَيْرِهِ؛ لِاشْتِغَالِهِمْ بِالْخُطْبَةِ وَاسْتِمَاعِهَا، (وَلَيْسَ لَهُ إِقْرَاءُ قُرْآنٍ وَلَا مُذَاكِرَةٌ فِي فَقْهِ) لِئَلَّا يُشْغَلَ غَيْرُهُ عَنِ الْإِسْتِمَاعِ.

وفي «الفصول»: «إِنْ بَعُدَ وَلَمْ يَسْمَعْ هَمَهَمَةَ الْإِمَامِ، جَازَ أَنْ يَقْرَأَ وَأَنْ يُذَكِّرَ فِي الْفَقْهِ»^(٢)، انْتَهَى. وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُشْغَلَ غَيْرُهُ عَنِ الْإِسْتِمَاعِ، وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ عَلَى مَا إِذَا أَشْغَلَ.

وَقَالَ فِي «الْإِفْتَاءِ»: «وَيَجُوزُ لِمَنْ بَعُدَ عَنِ الْخَطِيبِ وَلَمْ يَسْمَعْهُ الْإِسْتِغَالُ بِالْقِرَاءَةِ وَالذِّكْرِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ خُفْيَةً، وَفَعَلَهُ أَفْضَلُ مِنْ سُكُوتِهِ نَصًّا، فَيَسْجُدُ لِلتَّلَاوَةِ»^(٣)، أَي: لِعُمُومِ الْأَدِلَّةِ، وَلَكِنْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ: يَحْرُمُ ابْتِدَاءً غَيْرَ تَحِيَّةٍ مَسْجِدٍ بَعْدَ خُرُوجِ الْإِمَامِ.

(وَلَا يَتَصَدَّقُ عَلَى سَائِلٍ وَقْتَ) الـ (خُطْبَةِ؛ لِأَنَّهُ) أَي: السَّائِلُ (فَعَلَ مَا لَا يَجُوزُ) لَهُ فِعْلُهُ، وَهُوَ الْكَلَامُ حَالَ الْخُطْبَةِ، (فَلَا يُعِينُهُ) عَلَى مَا لَا يَجُوزُ،

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٤٧٠/٢٢).

(٢) انظر: «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١٧٩/٢).

(٣) «الإفتاء» للحجاوي (٣٠٤/١).



(قَالَ) الْإِمَامُ (أَحْمَدُ: «إِنْ حَصَبَ السَّائِلَ كَانَ أَعْجَبَ إِلَيَّ») لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ [٢٠٠/١] فَعَلَ ذَلِكَ لِسَائِلٍ سَأَلَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ^(١).

❖ تِمَّةٌ: لَا يُتَاوَلُ السَّائِلُ حَالَ الْخُطْبَةِ الصَّدَقَةُ؛ لِأَنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَى مُحَرَّمٍ، وَإِنْ سَأَلَ الصَّدَقَةَ قَبْلَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ جَلَسَ لَهَا، أَيْ: لِلْخُطْبَةِ لِاسْتِمَاعِهَا، جَازَ التَّصَدُّقُ عَلَيْهِ وَمُتَاوَلَتْهُ الصَّدَقَةُ، قَالَ الْإِمَامُ: «هَذَا لَمْ يَسْأَلْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ»^(٢).

(و) لَهُ أَنْ (يَتَصَدَّقَ) حَالَ الْخُطْبَةِ (عَلَى مَنْ لَمْ يَسْأَلِ) الصَّدَقَةَ، وَعَلَى مَنْ سَأَلَهَا الْإِمَامُ لَهُ، وَالصَّدَقَةُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ عِنْدَ دُخُولِهِ أَوْ خُرُوجِهِ أَوَّلَى.

(وَكُرِهَ عَبَثٌ حَالَ) الـ(خُطْبَةِ) لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَمَنْ مَسَّ الْحَصَا فَقَدْ لَغَا»^(٣)، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ صَحِيحٌ». وَلِأَنَّ الْعَبَثَ يَمْنَعُ الْخُشُوعَ.

(و) كُرِهَ (شُرْبُ) حَالَ الْخُطْبَةِ (بِلَا حَاجَةٍ) بِأَنْ يَشْتَدَّ عَطَشُهُ، فَلَا يُكْرَهُ حِينَئِذٍ، وَجَزَمَ أَبُو الْمَعَالِي بِأَنَّهُ إِذْنٌ أَوَّلَى، قَالَ فِي «الْفُصُولِ»: «وَكُرِهَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ شُرْبُهُ بِقِطْعَةٍ بَعْدَ الْأَذَانِ؛ لِأَنَّهُ بَيْعٌ مِنْهُيٌّ عَنْهُ، وَأَكْلٌ مَالٍ بِالْبَاطِلِ، قَالَ: «وَكَذَا شُرْبُهُ عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُ الثَّمَنَ بَعْدَ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ بَيْعٌ». قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: «فَاطْلُقْ»، قَالَ: «وَيَتَوَجَّهُ: يَجُوزُ لِلْحَاجَةِ رَفْعًا لِلضَّرُورَةِ، وَتَخْصِيلاً لِاسْتِمَاعِ الْخُطْبَةِ»^(٤)، انْتَهَى.

(١) أخرجه مالك (٢/ رقم: ٣٤٦).

(٢) انظر: «المغني» لابن قدامة (٢٠١/٣).

(٣) أخرجه مسلم (١/ رقم: ٨٥٧) والتِّرْمِذِيُّ (١/ رقم: ٤٩٨).

(٤) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١٨٨/٣).



(وَسُنَّ دُنُوٌّ مِنْ إِمَامٍ) لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ غَسَّلَ [وَأَغْتَسَلَ]»^(١)، وَبَكَرَ وَابْتَكَرَ، وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ، وَدَنَا مِنَ الْإِمَامِ فَاسْتَمَعَ وَلَمْ يَلْغُ، كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا أَجْرُ سَنَةِ عَمَلٍ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا»، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أُوسٍ [بْنِ أُوسٍ]^{(٢)(٣)}، وَرَوَاتُهُ ثِقَاتٌ. وَقَوْلُهُ: «غَسَّلَ» بِالتَّشْدِيدِ، أَيُّ: جَامَعَ، وَ«أَغْتَسَلَ» مَعْلُومٌ، وَ«بَكَرَ» أَيُّ: خَرَجَ بُكْرَةَ النَّهَارِ، وَهُوَ أَوَّلُهُ، «وَابْتَكَرَ» أَيُّ: بَالِغٌ فِي التَّبَكُّيرِ، أَيُّ: جَاءَ فِي أَوَّلِ الْبُكْرَةِ.

(و) سُنَّ الدِّ (اسْتِمَاعٌ) لِلْخَطِيبِ، أَيُّ: يَتَفَرَّغُ لِاسْتِمَاعِ الْخُطْبَةِ، (و) تُسَنَّ الدِّ (صَلَاةٌ سِرًّا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِذَا سَمِعَهَا) مِنَ الْخَطِيبِ؛ لِتَأْكِيدِهَا إِذَنْ، (كَدُعَاءٍ وَتَأْمِينٍ عَلَيْهِ) فَيَسُنُّ لِمُسْتَمِعِ الْخُطْبَةِ أَنْ يُؤْمِنَ عَلَى دُعَاءِ الْخَطِيبِ، وَأَنْ يَدْعُو حَالَ دُعَاءِ الْخَطِيبِ، وَيُؤْمِنَ عَلَى دُعَاءِ نَفْسِهِ. وَظَاهِرُ مَا فِي «الْإِنْصَافِ»^(٤) وَ«الْإِقْنَاعِ»^(٥) جَوَازُ التَّأْمِينِ، وَسَكَتَا عَنِ الدُّعَاءِ.

(و) سُنَّ (انْتِقَالُهُ إِنْ نَعَسَ) قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: «نَعَسَ [ب/٢٠٠] كَمَنَعَ، فَهُوَ: [نَاعِسٌ]^(٦)، وَنَعَسَانُ قَلِيلَةٌ»^(٧). (مِنْ مَكَانِهِ) إِنْ لَمْ يَتَحَطَّ الرِّقَابَ فِي

(١) من (ب) و«مسند أحمد» و«سنن الترمذي» فقط.

(٢) من (ب) و«مسند أحمد» و«سنن الترمذي» فقط.

(٣) أحمد (٧/ رقم: ١٦٤٢٤) وأبو داود (١/ رقم: ٣٤٩). قال الألباني في «صحيح سنن

أبي داود» (٢/ رقم: ٣٧٣): «إسناده صحيح».


(٤) «الإنصاف» للمزداوي (٤٤٧/٣).

(٥) «الإقناع» للحجاوي (٣٠٤/١).

(٦) كذا في «القاموس المحيط»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «نعس».

(٧) «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص ٥٧٧ مادة: ن ع س).



انْتَقَالِهِ؛ لِقَوْلِهِ : «إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ فِي مَجْلِسِهِ فَلْيَتَحَوَّلْ إِلَى غَيْرِهِ»^(١)،
صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

(وَلَهُ الْحَمْدُ خُفِيَّةً إِذَا عَطَسَ) نَصًّا^(٢)، («وَوَ لَهُ (رَدُّ سَلَامٍ) نُطْقًا،
(وَتَشْمِيتُ عَاطِسٍ) نُطْقًا؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِهِ لِحَقِّ آدَمِيٍّ أَشْبَهَ الضَّرِيرَ، فَذَلَّ عَلَى
أَنَّهُ يَجِبُ»، قَالَهُ فِي «الْمُبْدِعِ»^(٣). (وَيَتَّحُهُ: أَنَّ تَشْمِيتَ عَاطِسٍ لَا يُلْزَمُ مُشْتَغَلًا
لَا يُلْزَمُهُ رَدُّ سَلَامٍ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى رَدِّ مَا اخْتَارَهُ فِي «الْمُبْدِعِ» مِنْ وُجُوبِ الرَّدِّ
حِينَئِذٍ.



(١) أخرجه أحمد (٣/ رقم: ٤٨٣٢) وأبو داود (٢/ رقم: ١١١٢) والترمذي (١/ رقم: ٥٢٦)

من حديث ابن عمر.

(٢) «الإنصاف» للمزداوي (٣٠٧/٥).

(٣) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١٧٩/٢).

(فَضَّلَ)

(وَمَنْ دَخَلَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ بِمَسْجِدٍ، لَمْ يَجْلِسْ حَتَّى يَرْكَعَ رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ) وَلَوْ وَقَتْ نَهْيٍ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ مَرْفُوعًا: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ، وَلْيَتَجَوَّزْ فِيهِمَا»، رَوَاهُ: أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ^(١). (وَتَحْرُمُ) الـ (زِيَادَةُ عَلَيْهِمَا) وَإِنْ خَطَبَ بِغَيْرِ مَسْجِدٍ لَمْ يُصَلِّ الدَّاخِلُ شَيْئًا، وَمَحَلُّ الْإِثْنَانِ بِهِمَا إِذَا لَمْ يَخَفْ قُوَّةَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ مَعَ الْإِمَامِ.

(وَتُسَنُّ نَحِيَّةُ) مَسْجِدٍ (رَكَعَتَانِ فَأَكْثَرُ لـ) كُلٌّ (مَنْ دَخَلَهُ) أَيِ: الْمَسْجِدِ (وَإِنْ [لَمْ] ^(٢) يُرِدِ الْجُلُوسَ بِهِ، (بِشَرْطِهِ) بِأَنْ لَا يَجْلِسَ فَيَطُولَ جُلُوسُهُ، وَيَكُونَ مُتَطَهِّرًا، وَلَا يَكُونَ وَقْتُ نَهْيٍ غَيْرَ حَالِ خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ، وَأَنْ [لَا] ^(٣) تَكُونَ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، سِوَاءِ (قَصْدِ) الدَّاخِلِ (الْجُلُوسَ) بِهِ (أَوْ لَا) لِعُمُومِ الْأَخْبَارِ.

(غَيْرِ خَطِيبٍ دَخَلَ لَهَا) أَيِ: لِلْخُطْبَةِ، (وَ) غَيْرَ (دَاخِلِهِ) أَيِ: الْمَسْجِدِ (لِصَلَاةِ عِيدٍ) فَلَا يُصَلِّي التَّحِيَّةَ؛ لِمَا يَأْتِي فِي «صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ». (أَوْ) دَاخِلَهُ

(١) أحمد (٦/ رقم: ١٤٣٩١) وأبو داود (٢/ رقم: ١١١٠). قال الألباني في «صحيح سنن

أبي داود» (٤/ رقم: ١٠٢٣): «إسناده صحيح».

(٢) من (ب) فقط.

(٣) من (ب) فقط.



وَقَدْ شَرَعَ الْمُؤَذِّنُ (فِي إِقَامَةِ) الصَّلَاةِ (بِشَرْطِهِ) وَهُوَ قَصْدُهُ الصَّلَاةَ خَلْفَ ذَلِكَ الْإِمَامِ، (وَ) غَيْرَ (دَاخِلِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) لِأَنَّ تَحِيَّتَهُ الطَّوَأْفَ، (وَ) غَيْرَ (قِيَمِهِ) أَيِ: الْمَسْجِدِ، فَلَا تُسَنُّ لَهُ التَّحِيَّةُ؛ (لِتَكَرَّرِ دُخُولُهُ) فَتَشُقُّ عَلَيْهِ.

(وَيَتَّحَهُ: مِثْلُهُ) أَيِ: مِثْلُ قِيَمِ الْمَسْجِدِ (مُجَاوِزٍ) بِهِ (يَتَكَرَّرُ دُخُولُهُ) وَهُوَ مُتَّحٍ؛ لَوْجُودِ الْعِلَّةِ، وَكَذَا دَاخِلُهُ وَالْإِمَامُ فِي مَكْتُوبَةٍ.

(وَيَنْتَظِرُ) مَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ حَالَةَ الْأَذَانِ (فَرَاغَ مُؤَذِّنٍ لِتَحِيَّةِ) الْمَسْجِدِ؛ لِيُجِيبَ الْمُؤَذِّنَ ثُمَّ يُصَلِّيَ بِهَا، فَيَجْمَعُ بَيْنَ الْفَضِيلَتَيْنِ، [١/٢٠١] قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: «وَلَعَلَّ الْمُرَادَ: غَيْرُ أَذَانِ الْجُمُعَةِ، فَإِنَّ سَمَاعَ الْخُطْبَةِ أَهَمُّ»^(١). (وَإِنْ جَلَسَ) مَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ قَبْلَ التَّحِيَّةِ، (قَامَ فَأَتَى بِهَا) أَيِ: التَّحِيَّةِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ لِمَنْ جَلَسَ قَبْلَهَا: «قُمْ فَارْكَعْ رَكَعَتَيْنِ» - وَفِي رِوَايَةٍ: «فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ» - مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ^(٢). (مَا لَمْ يَطُلْ فَصَلِّ) بَيْنَ جُلُوسِهِ وَقِيَامِهِ، فَيَفُوتَ مَحَلَّهَا وَلَا تُقْضَى.

(وَتَقَدَّمَ) فِي «صَلَاةِ التَّطَوُّعِ»: (تُجْزَى رَاتِبَةٌ عَنْ تَحِيَّةِ) الْمَسْجِدِ، وَكَذَا فَرِيضَةٌ، وَلَوْ كَانَتَا فَائِتَتَيْنِ. (وَإِنْ نَوَى التَّحِيَّةَ وَالْفَرَضَ، فَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ حُصُولُهُمَا لَهُ كَنَظَائِرِهِمَا)، قَالَ فِي «الْمُبْدِعِ»^(٣) وَغَيْرِهِ، وَقَطَعَ بِهِ فِي «الْمُنْتَهَى»^(٤) وَغَيْرِهِ.

(١) «الْفُرُوعُ» لابن مفلح (٣٠/٢).

(٢) البخاري (٢/ رقم: ٩٣٠، ٩٣١) ومسلم (١/ رقم: ٧١٥، ٨٧٥).

(٣) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١٧٧/٢).

(٤) «منتهى الإرادات» لابن النجار (١٠٠/١).



(وَلَا) تَحْصُلُ (تَحِيَّةُ) الْمَسْجِدِ (بِرُكْعَةٍ) لِلْخَبَرِ^(١)، (و) لَا بِ(صَلَاةِ جِنَازَةٍ) لِعَدَمِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فِيهَا، (و) لَا بِ(سُجُودِ تِلَاوَةٍ وَ) لَا بِسُجُودِ (شُكْرِ) لِعَدَمِ الرُّكُوعِ فِيهِمَا.

(قَالَ بَعْضُهُمْ: وَسَنَ لِمَنْ دَخَلَهُ) أَيِ: الْمَسْجِدَ (غَيْرَ مُتَوَضِّئٍ) الْوُضُوءُ وَصَلَاةُ رُكْعَتَيْنِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ أَوْ تَعَسَّرَ، سُنَّ لَهُ (قَوْلُهُ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»)) لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «إِذَا مَرَزْتُمْ بِرِيَاضِ الْجَنَّةِ فَارْتَعُوا، قِيلَ: وَمَا رِيَاضُ الْجَنَّةِ؟ قَالَ: الْمَسَاجِدُ، قِيلَ: وَمَا الرَّتُّعُ؟ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ»، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(٢).

(وَكُرِّهَ إِسْنَادُ) الْإِنْسَانِ (ظَهَرَهُ لِلْقِبْلَةِ) نَصَّ عَلَيْهِ^(٣)، وَفِي مَعْنَى ذَلِكَ: مَدُّ الرَّجُلِ إِلَى الْقِبْلَةِ فِي النَّوْمِ وَغَيْرِهِ، وَمَدُّ رِجْلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ، ذَكَرَهُ فِي «الْآدَابِ»، قَالَ: «وَلَعَلَّ تَرْكَهُ أَوْلَى»^(٤). (وَاسْتِقْبَالُهَا) أَيِ: الْقِبْلَةِ، (مُتَّحَةً فِي كُلِّ عِبَادَةٍ إِلَّا مَا خَصَّ بِدَلِيلٍ) كَاسْتِقْبَالِ الْخَطِيبِ الْقَوْمَ وَانْفِتَالِ الْإِمَامِ بَعْدَ قَرَاغِ الصَّلَاةِ إِلَى الْقَوْمِ.

(١) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٤٤٤) و(٢/ رقم: ١١٦٣) ومسلم (١/ رقم: ٧١٤) من حديث أبي قتادة السلمي.

(٢) الترمذي (٥/ رقم ٣٥٠٩). قال الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٣/ رقم: ١١٥٠): «ضعيف».

(٣) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن هانئ (١/ رقم: ٣٢١).

(٤) «الآداب الشرعية» لابن مفلح (٣/ ٣٩٥).

(وَلَا بِأَسَ بِالْحَبْوَةِ نَصًّا^(١) وَلَوْ حَالَ الْخُطْبَةِ) مَعَ سَتْرِ الْعَوْرَةِ، «وَفَعَلَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَكَرِهَهَا الشَّيْخَانِ؛ لِنَهْيِهِ ﷺ عَنْهُ، رَوَاهُ: أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنُهُ^(٢)، وَفِيهِ ضَعْفٌ»، قَالَ فِي «الْمُبْدِعِ»^(٣).

(و) لَا بِأَسَ (بِالْقُرْصَاءِ، وَهِيَ الْجُلُوسُ عَلَى أَلْتَيْتِهِ [رَافِعًا رُكْبَتَيْهِ]^(٤) إِلَى صَدْرِهِ مُفْضِيًا بِأَحْمَصٍ قَدَمَيْهِ إِلَى الْأَرْضِ، وَكَانَ) الْإِمَامُ (أَحْمَدُ يَقْصِدُ هَذِهِ الْجِلْسَةَ، وَلَا جِلْسَةً [١/٢٠١] أَخْشَعُ مِنْهَا) قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبُوشَنجِيُّ^(٥): «مَا رَأَيْتُ أَحْمَدَ جَالِسًا إِلَّا الْقُرْصَاءَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صَلَاةٍ»^(٦).

(وَلَوْ اجْتَمَعَ قَوْمٌ لِقِرَاءَةِ وَذِكْرِ وَدُعَاءٍ، فَعَنِ) الْإِمَامِ (أَحْمَدَ: «أَيُّ شَيْءٍ أَحْسَنُ مِنْ هَذَا!»^(٧)) لِمَا رُوِيَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا: «يَقُولُ اللَّهُ: مَنْ شَغَلَهُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ عَنْ دُعَائِي وَمَسْأَلَتِي أَعْطَيْتُهُ أَفْضَلَ ثَوَابِ الشَّاكِرِينَ، وَإِنْ فَضَلَ

(١) «الفروع» لابن مفلح (١٧٩/٣).

(٢) أبو داود (٢/ رقم: ١١٠٣) والتِّرْمِذِيُّ (١/ رقم: ٥١٤) من حديث أنس الجُهَنِيِّ.

(٣) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١٧٨/٢).

(٤) من (ب) و«غاية المنتهى» لمرعي الكَرْمِيِّ (٢٤٨/١) فقط.

(٥) هو: محمد بن إبراهيم بن سعيد العبدي، شيخ الإسلام، أبو عبدالله البوشنجي، الفقيه المالكي الأديب، شيخ أهل الحديث بنيسابور في عصره، ارتحل شرقاً وغرباً ولقي الكبار وجمع وصنّف وسار ذكره، سمع: أحمد ويحيى بن بكير وابن أبي أويس وطبقتهم، وروى عنه: البخاري والصاغاني - وهما أكبر منه - وابن خزيمة وخلق، توفي سنة إحدى وتسعين، وصلى عليه ابن خزيمة. راجع ترجمته في: «تهذيب الكمال» للمزي (٢٤/ رقم: ٥٠٢٥) و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (٥٨١/١٣).

(٦) أخرجه ابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (ص ٢٨٨).

(٧) «الفروع» لابن مفلح (٢/ ٣٨٥).



كَلامِ اللَّهِ عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ كَفَضْلِ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ»^(١).

وَقَالَ صَاحِبُ «المُحَرَّرِ»: «الأُولَى أَنْ يَشْتَغَلَ بِالذِّكْرِ، وَأَفْضَلُهُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ يَعْضَبْ عَلَيْهِ»^(٢)، وَعَنْهُ أَيْضًا مَرْفُوعًا: «أَعْجَزُ النَّاسِ مَنْ عَجَزَ بِالِدُّعَاءِ، وَأَبْخَلُ النَّاسِ مَنْ بَخِلَ بِالسَّلَامِ»، حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى المَوْصِلِيُّ وَغَيْرُهُ^(٣)»^(٤).

(وَعَنْهُ) أَيُّ: عَنِ الإِمَامِ أَحْمَدَ رِوَايَةٌ أُخْرَى: أَنَّ الإِجْتِمَاعَ لِذَلِكَ (مُحَدَّثٌ، وَعَنْهُ: «مَا أَكْرَهُهُ» - أَيُّ: الإِجْتِمَاعَ لِذَلِكَ - (إِلَّا أَنْ يَكْثُرُوا))^(٥) أَيُّ: يَتَّخِذُوهُ عَادَةً، (وَ) قَالَ الْمُتَّفَحُ (فِي «تَصْحِيحِ الفُرُوعِ»: «الصَّوَابُ: أَنْ يُرْجَعَ فِي ذَلِكَ لِحَالِ الْإِنْسَانِ، فَإِنْ كَانَ يَحْصُلُ لَهُ بِسَبَبِ ذَلِكَ) الإِجْتِمَاعُ (مَا لَا يَحْصُلُ لَهُ بِالْأَنْفِرَادِ مِنَ الْإِتِّعَاطِ وَالْخُشُوعِ كَانَ أَوْلَى، وَإِلَّا فَلَا»^(٦))، وَهُوَ كَلَامٌ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ.

(١) الترمذي (٥/ رقم: ٢٩٢٦).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٥/ رقم: ٣٨٢٧) والترمذي (٥/ رقم: ٣٣٧٣) واللفظ له. وحسنه الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٦/ رقم: ٢٦٥٤).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (١٩/ رقم: ٣٦٧٤٨) من حديث عمر بن الخطاب.

(٤) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٣/ ١٩٧ - ١٩٨).

(٥) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن منصور الكوسج (٢/ رقم: ٣٤٩٩).

(٦) «تصحيح الفروع» للمزداوي (٢/ ٣٨٦).



خَاتَمُهُ

رَوَى ابْنُ السُّنِّيِّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ قَرَأَ إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ يَوْمَ
الْجُمُعَةِ قَبْلَ أَنْ يَثْنِيَ رِجْلَيْهِ «فَاتِحَةَ الْكِتَابِ» وَقُلَّ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ *
وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ» سَبْعًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، وَأُعْطِيَ مِنَ الْأَجْرِ
بَعْدَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ»^(١).



(١) لم أقف عليه عند ابن السني .

(بَابُ) أَحْكَامُ صَلَاةِ الْعِيدِ



وَهُوَ لُغَةً: مَا اعْتَادَكَ، أَي: تَرَدَّدَ عَلَيْكَ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، اسْمُ مَصْدَرٍ مِنْ: عَادَ، كَالْقِيلِ مِنَ الْقَوْلِ، سُمِّيَ بِهِ الْيَوْمُ الْمَعْرُوفُ لِأَنَّهُ يَعُودُ وَيَتَكَرَّرُ، أَوْ لِأَنَّهُ يَعُودُ بِالْفَرَحِ وَالشُّرُورِ، وَجُمَعَ بِالْيَاءِ وَأَصْلُهُ الْوَاوُ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَعْوَادِ الْخَشَبِ، أَوْ لِلزُّومِهَا فِي الْوَاحِدِ^(١).

(صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ) مَشْرُوعَةٌ إِجْمَاعًا^(٢) لِمَا يَأْتِي، وَهِيَ (فَرَضٌ كِفَايَةٌ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَرْ﴾، هِيَ: صَلَاةُ الْعِيدِ فِي قَوْلِ [١/٢٠٢] عِكْرِمَةَ وَعَطَاءٍ وَفَتَادَةَ، وَقَالَ فِي «الشَّرْحِ»: «وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي [التَّفْسِيرِ]^(٣)، وَلِأَنَّهُ وَالْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ دَامُوا عَلَيْهَا، وَلِأَنَّهَا مِنْ أَعْلَامِ الدِّينِ [الظَّاهِرَةِ]^(٤)، بِدَلِيلِ قَتْلِ تَارِكِهَا، وَلَمْ تَجِبْ عَلَى الْأَعْيَانِ لِحَدِيثِ الْأَعْرَابِيِّ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ^(٥)»^(٦).

(١) انظر: «الصحيح» للجوهري (٥١٥/٢ مادة: ع ود).

(٢) «الإفصاح» لابن هبيرة (١٦٠/١).

(٣) كذا في «الشرح الكبير»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «السير».

(٤) كذا في «الشرح الكبير»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الظاهر».

(٥) البخاري (٣/ رقم: ١٨٩١) و(٩/ رقم: ٦٩٥٦) ومسلم (١/ رقم: ١١) من حديث طلحة

بن عبيدالله.

(٦) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٣١٥/٥ - ٣١٧).



وَرُوي: «أَنَّ أَوَّلَ صَلَاةٍ عِيدٍ صَلَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِيدُ الْفِطْرِ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ»^(١)، وَلَمْ يَتْرُكْ ﷺ صَلَاةَ الْعِيدَيْنِ إِلَى أَنْ مَاتَ.

وَعَنْهُ: «هِيَ فَرَضُ عَيْنٍ»^(٢)، اخْتَارَهَا الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ^(٣).

(إِذَا اتَّفَقَ أَهْلُ بَلَدٍ) يَبْلُغُونَ أَرْبَعِينَ بِلَا عُدْرِ (عَلَى تَرْكِهَا) أَي: إِذَا تَرَكُوهَا، وَقَوْلُهُ: «اتَّفَقَ» هَذِهِ عِبَارَةٌ [«الْمُقْنِعِ»]^(٤)^(٥)، وَتَبِعَهُ فِي «الْمُنْتَهَى»^(٦)، وَاعْتَرِضَ بِأَنَّ الْإِتِّفَاقَ لَيْسَ شَرْطًا لِلْقِتَالِ، وَلَوْ قَالَ: إِذَا تَرَكَهَا، لَكَانَ أَخْصَرَ وَأَوْلَى = (قَاتَلَهُمُ الْإِمَامُ) كَالْأَذَانِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ الظَّاهِرَةِ، وَفِي تَرْكِهَا تَهَاوُنٌ بِالدِّينِ.

(وَكُرِهَ أَنْ يَنْصَرِفَ مَنْ حَضَرَ) مُصَلَّاهَا (وَيَتْرُكَهَا) لِتَقْوِيَتِهِ أَجْرَهَا بِلَا عُدْرِ. (وَيَتَّجِهَ: إِنْ لَمْ يَنْقُصْ بِهِ) الـ(عَدْدُ) بِأَنْ كَانُوا تِسْعَةً وَثَلَاثِينَ وَهُوَ^(٧)، (وَالْإِلَّا) أَي: وَإِنْ نَقَصَ بِانْصِرَافِهِ الْعَدْدُ الْمُعْتَبَرُ، (فَ) إِنَّهُ (يَحْرُمُ) عَلَيْهِ الْإِنْصِرَافُ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ مُصَرِّحٌ بِهِ.

(وَوَقْتُهَا كَ) وَقْتِ (صَلَاةِ الضُّحَى) مِنْ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ قَدَرِ رُمُحٍ إِلَى قُبَيْلِ

(١) انظر: «الطبقات الكبير» لابن سعد (٢١٤/١).

(٢) «الإِنصاف» للمَرْدَاوِي (٣١٧/٥).

(٣) «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام (ص ١٢٣).

(٤) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «التنقيح»، ولم أقف عليه فيه.

(٥) «المقنع» لابن قدامة (ص ٧١).

(٦) «منتهى الإرادات» لابن النجار (١٤٠/١).

(٧) كذا في (أ) و(ب)، ولعل الصواب: «أربعين».



الزَّوَالِ، وَ(لَا) يَدْخُلُ وَقْتُهَا (بِطُلُوعِ) الـ(شَّمْسِ) قَبْلَ اِرْتِفَاعِهَا قِيْدَ رُمْحٍ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ نَهْيٍ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ، فَلَمْ يَكُنْ وَقْتُاً لِلْعِيدِ كَمَا قَبْلَ طُلُوعِهَا.

(فَإِنْ لَمْ يُعْلَمَ بِالْعِيدِ إِلَّا بَعْدَ) الـ(زَّوَالِ) أَوْ أَخْرَوْهَا وَلَوْ لِغَيْرِ عُدْرِ، (صَلُّوا) الْعِيدَ (مِنَ الْعَدِّ قَبْلَهُ) أَيِ: الزَّوَالِ (قَضَاءً) وَلَوْ أُمِكنَ قَضَاؤُهَا فِي يَوْمِهَا؛ لِمَا رَوَى أَبُو عُمَيْرٍ بْنُ أَنَسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمُومَةُ لِي مِنَ الْأَنْصَارِ قَالُوا: «عُمٌّ عَلَيْنَا هَلَالُ شَوَالٍ، فَأَصْبَحْنَا صِيَامًا، فَجَاءَ رَكْبٌ فِي آخِرِ النَّهَارِ، فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ رَأَوْا الْهَلَالَ بِالْأَمْسِ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ النَّاسَ أَنْ يُفْطِرُوا مِنْ يَوْمِهِمْ، وَأَنْ يَخْرُجُوا لِعِيدِهِمْ مِنَ الْعَدِّ»، رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيَّ^(١)، وَصَحَّحَهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ وَالْخَطَّابِيُّ^(٢).

قَالَ [الْخَطَّابِيُّ]^(٣): «سُنَّتُهُ [٢٠٢/ب] رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوَّلَى أَنْ تُتَّبَعَ، وَحَدِيثُ أَبِي عُمَيْرٍ صَحِيحٌ، فَالْمَصِيرُ إِلَيْهِ وَاجِبٌ»^(٤). وَكَالْفَرَائِضِ، وَلِأَنَّ الْعِيدَ [يَجِبُ]^(٥) لَهُ الْاجْتِمَاعُ، وَلَهُ وَظَائِفُ دِينِيَّةٍ وَدُنْيَوِيَّةٍ، وَآخِرُ النَّهَارِ مَظَنَّةُ الضُّيْقِ عَنْ ذَلِكَ غَالِبًا، وَأَمَّا مَنْ فَاتَتْهُ مَعَ الْإِمَامِ فَإِنَّهُ يَقْضِيهَا مَتَى شَاءَ؛ لِأَنَّهَا

(١) أحمد (٩/ رقم: ٢٠٩١٥) وأبو داود (٢/ رقم: ١١٥٠) وابن ماجه (٢/ رقم: ١٦٥٣) والنسائي (٣/ رقم: ١٥٧٣). قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٤/ رقم: ١٠٥٠): «إسناده صحيح».

(٢) «معالم السنن» للخطابي (٢٥٢/١).

(٣) كذا في «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٣٢٠/٥)، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «أبو بكر الخطيب».

(٤) «معالم السنن» للخطابي (٢٥٢/١).

(٥) في (ب): «يشرع».



نَافِلَةٌ لَا اجْتِمَاعَ فِيهَا. (وَكَذَا لَوْ مَضَى أَيَّامٌ) وَلَمْ يَعْلَمُوا بِالْعِيدِ، أَوْ لَمْ يُصَلُّوا لِفَتْنَةٍ وَنَحْوِهَا، أَوْ أَخْرَوْهَا وَلَوْ بِلاَ عُذْرِ.

(وَتُسَنُّ) صَلَاةُ عِيدٍ (حَيْثُ لَا مَشَقَّةَ بِصَحْرَاءَ قَرِيبَةٍ) مِنْ بُيُوتِهِ (عُرْفًا) لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْرُجُ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى إِلَى الْمُصَلَّى»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١). وَكَذَا الْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ، وَلَئِنَّهُ أَوْفَعَ هَيْمَةً وَأَظْهَرَ شِعَارًا، وَلَا يَشُقُّ لِعَدَمِ تَكَرُّرِهِ، بِخِلَافِ الْجُمُعَةِ. (فَلَا تَصِحُّ) صَلَاةُ الْعِيدِ (بِ) صَحْرَاءَ (بَعِيدَةٍ) عَنِ الْبُيُوتِ عُرْفًا (إِلَّا بِمَكَّةَ الْمُشْرِفَةِ فَ) تُصَلَّى (بِالْمَسْجِدِ) الْحَرَامِ؛ لِفَضِيلَةِ الْبُقْعَةِ وَمُشَاهَدَةِ الْكَعْبَةِ.

(و) يُسَنُّ (تَقْدِيمُ) صَلَاةِ (الْأَضْحَى) بِحَيْثُ يُوَافِقُ مَنْ بَيْنَهُ فِي ذَبْحِهِمْ (نَصَّ عَلَيْهِ^(٢))، (وَتَأْخِيرُ) صَلَاةِ (الْفِطْرِ) لِحَدِيثِ الشَّافِعِيِّ مُرْسَلًا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ: أَنْ عَجَّلَ الْأَضْحَى وَأَخَّرَ الْفِطْرَ، وَذَكَرَ النَّاسُ»^(٣)، وَلَئِنَّهُ يَتَسَعَّ بِذَلِكَ وَفَتْ الْأُضْحِيَّةِ وَوَفَتْ صَدَقَةِ الْفِطْرِ.

(و) يُسَنُّ (الْأَكْلُ فِيهِ) أَيُّ: عِيدِ الْفِطْرِ (قَبْلَ خُرُوجِ) إِلَى صَلَاةٍ؛ لِقَوْلِ [بُرَيْدَةَ]^(٤): «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يُفْطِرَ، وَلَا يَطْعَمُ يَوْمَ النَّحْرِ حَتَّى يُصَلِّيَ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٥). (تَمَرَاتٍ وَثَرًا) لِحَدِيثِ أَنَسٍ:

(١) البخاري (١/ رقم: ٣٠٤) ومسلم (١/ رقم: ٨٨٩).

(٢) «الفروع» لابن مفلح (٢٠/٣).

(٣) أخرجه الشافعي في «مسنده» (١/ رقم: ٣٢٩). قال الألباني في «إرواء الغليل» (٣/ رقم: ٦٣٣): «ضعيف جدًا».

(٤) كذا في «مسند أحمد»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «بريرة».

(٥) أحمد (١٠/ رقم: ٢٣٤٤٩). وصححه النووي في «خلاصة الأحكام» (٢/ رقم: ٢٩١١).



«كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمَرَاتٍ»، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(١)،
وَزَادَ فِي رِوَايَةٍ مُنْقَطِعَةً^(٢): «وَيَأْكُلُهُنَّ وَتَرًا»^(٣).

(و) يُسَنُّ (إِمْسَاكُ) عَنْ أَكْلِ (بِأُضْحَى حَتَّى يُصَلِّيَ) الْعِيدِ؛ لِلْخَبَرِ^(٤)،
وَالْأَكْلُ فِي الْفِطْرِ أَكْدٌ مِنَ الْإِمْسَاكِ فِي الْأُضْحَى؛ (لِيَأْكُلَ مِنْ أُضْحِيَّتِهِ إِنْ
ضَحَّى) يَوْمَهُ، (وَالْأَوَّلَى) أَنْ يَبْدَأَ بِالْأَكْلِ (مِنْ كَبِدِهَا) لِسُرْعَةِ تَنَاوُلِهِ وَهَضْمِهِ،
(وَالَّا) بِأَنْ لَمْ يُضَحَّ (خَيْرٌ) بَيْنَ أَكْلِ قَبْلَ خُرُوجِهِ وَتَرْكِه نَصًّا^(٥).

(و) يُسَنُّ (غُسْلُ لَهَا) أَي: لِمَصَلَاةِ الْعِيدِ (فِي يَوْمِهِ) أَي: الْعِيدِ، فَلَا
يُجْزِئُ لَيْلًا وَلَا بَعْدَهَا، (و) يُسَنُّ لِلْعَبْدِ (تَنْظُفُ كَجُمُعَةٍ) لِحَدِيثِ جَابِرٍ:
«كَانَتْ»^(٦) لِلنَّبِيِّ ﷺ حُلَّةٌ يَلْبَسُهَا فِي الْعِيدَيْنِ وَيَوْمِ الْجُمُعَةِ، رَوَاهُ [١/٢٠٣]
ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ»^(٧). وَيُسَنُّ التَّطَيُّبُ وَحُسْنُ الْهَيْئَةِ، وَالْإِمَامُ بِذَلِكَ
أَكْدُ.

(و) يُسَنُّ (تَبْكِيرُ مَأْمُومٍ) لِيَدْنُو مِنَ الْإِمَامِ وَيَنْتَظِرَ الصَّلَاةَ فَيَكْثُرُ أَجْرُهُ،
(بَعْدَ صَلَاةِ صُبْحٍ) يَوْمَ الْعِيدِ (مَاشِيًا) إِنْ لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ؛ لِمَا رَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ

(١) البخاري (٢/ رقم: ٩٥٣).

(٢) أي: معلقة. انظر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني (٩/ رقم: ٤٢٤٨).

(٣) البخاري (١٧/٢).

(٤) أخرجه أحمد (١٠/ رقم: ٢٣٤٤٩) من حديث بريدة.

(٥) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١٨٢/٢).

(٦) في (ب): «كان».

(٧) ابن خزيمة (٣/ رقم: ١٧٦٦). قال الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٥/ رقم:

٢٤٥٥): «إسناده ضعيف».

الْحَارِثُ عَنْ عَلِيٍّ: «مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الْعِيدِ مَاشِيًا»^(١). (عَلَى أَحْسَنِ هَيْئَةٍ) لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَلْبَسُ فِي الْعِيدَيْنِ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ»، رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ^(٢) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ. (إِلَّا الْمُعْتَكِفَ وَلَوْ) كَانَ (إِمَامًا، فَ) يَخْرُجُ إِلَى الْعِيدِ (فِي ثِيَابٍ اغْتَنَفَهِ) إِنْقَاءً لِأَثَرِ الْعِبَادَةِ.

(و) يُسَنُّ (تَأَخُّرُ إِمَامِ) الْعِيدِ (لِ) دُخُولِ وَقْتِ (صَلَاةِ) الْعِيدِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا: «كَانَ يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى إِلَى الْمُصَلِّي، فَأَوَّلُ شَيْءٍ يَبْدَأُ بِهِ الصَّلَاةَ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٣). وَلِأَنَّ الْإِمَامَ يُنْتَظَرُ وَلَا يَنْتَظَرُ.

(و) يُسَنُّ الـ (تَوْسِعُهُ عَلَى) الـ (أَهْلٍ) لِأَنَّهُ يَوْمٌ سُرُورٍ.

(و) تُسَنُّ الـ (صَّدَقَةُ) فِي يَوْمَيِ الْعِيدَيْنِ؛ إِغْنَاءً لِلْفُقَرَاءِ عَنِ السُّؤَالِ.

(و) يُسَنُّ (رُجُوعُهُ) أَيِ: الْمُصَلِّي (فِي غَيْرِ طَرِيقِ غَدُوهِ) لِحَدِيثِ جَابِرٍ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْعِيدِ خَالَفَ الطَّرِيقَ»، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٤)، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٥). وَعَلَّتُهُ: شَهَادَةُ الطَّرِيقَيْنِ، وَتَسْوِيَّتُهُ بَيْنَهُمَا فِي التَّبَرُّكِ بِمُرُورِهِ، أَوْ سُرُورُهُمَا بِمُرُورِهِ، أَوْ الصَّدَقَةُ عَلَى فُقَرَائِهِمَا، وَنَحْوُهُ. وَلِذَا قَالَ: (وَكَذَا جُمُعَةٌ) وَلَمْ يَمْتَنِعْ فِي غَيْرِهَا.

(١) الترمذي (١/ رقم: ٥٣٠). قال الألباني في «إرواء الغليل» (٣/ رقم: ٦٣٦): «إسناده ضعيف جداً».

(٢) البيهقي (٦/ رقم: ٦٢١٢).

(٣) مسلم (١/ رقم: ٨٨٩) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٤) البخاري (٢/ رقم: ٩٨٦).

(٥) لم أقف عليه عند مسلم.



(وَكُرِّهَ تَنْفُلٌ) قَبْلَ صَلَاةِ عِيدٍ وَبَعْدَهَا بِمَوْضِعِهَا قَبْلَ مُفَارَقَتِهِ نَصًّا^(١)؛
لِخَبَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «خَرَجَ يَوْمَ الْفِطْرِ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهُمَا وَلَا
بَعْدَهُمَا»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢).

(و) كُرِّهَ (قَضَاءُ فَائِتَةٍ) مِنْ إِمَامٍ وَمَأْمُومٍ (قَبْلَ صَلَاةِ عِيدٍ بِمَوْضِعِهَا)
صَحْرَاءَ كَانَ أَوْ مَسْجِدًا، (وَبَعْدَهَا قَبْلَ مُفَارَقَتِهِ)، أَي: مَوْضِعَ الصَّلَاةِ نَصًّا^(٣)،
سَوَاءٌ كَانَ (بِصَحْرَاءَ أَوْ مَسْجِدٍ) لِئَلَّا يُقْتَدَى بِهِ، فَإِنْ خَرَجَ فَصَلَّى بِمَنْزِلِهِ أَوْ
عَادَ لِلْمُصَلَّى فَصَلَّى بِهِ، فَلَا بَأْسَ.

(و) كُرِّهَ (أَنْ تُصَلَّى) الْعِيدُ (بِالْجَامِعِ) لِمُخَالَفَتِهِ السُّنَّةَ، (بِغَيْرِ مَكَّةَ)
فَتُسَنُّ فِيهَا بِهِ، وَتَقَدَّمَ. (إِلَّا لِعُذْرٍ) فَلَا تُكْرَهُ بِالْجَامِعِ لِنَحْوِ مَطَرٍ؛ لِحَدِيثِ
أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «أَصَابَنَا مَطَرٌ فِي يَوْمِ عِيدٍ، فَصَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي
الْمَسْجِدِ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٤).

(وَسَنَّ لِإِمَامٍ [ب/٢٠٣] اسْتِخْلَافُ مَنْ يُصَلِّي بِضَعْفَةِ النَّاسِ فِي الْمَسْجِدِ)
نَصَّ عَلَيْهِ^(٥)؛ لِفِعْلِ عَلِيٍّ، حَيْثُ اسْتَخْلَفَ أَبَا مَسْعُودٍ الْبَدْرِيَّ، رَوَاهُ سَعِيدُ^(٦).

(١) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن منصور الكوسج (١/ رقم: ٣٩٣).

(٢) البخاري (٢/ رقم: ٩٨٩) ومسلم (١/ رقم: ٨٨٤).

(٣) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١٩٢/٢).

(٤) أبو داود (٢/ رقم: ١١٥٣). قال الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (٢/ رقم: ٢١٣):
«إسناده ضعيف».

(٥) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن منصور الكوسج (٢/ رقم: ٢٨٦٧).

(٦) لم أقف عليه في «سنن سعيد بن منصور»، وأخرجه النسائي (٣/ رقم: ١٥٧٧). انظر:
«خلاصة الأحكام» للنووي (٢/ رقم: ٢٩٠٩).

(وَيَخْطُبُ بِهِمْ نَذْبًا إِنْ شَاءُوا) لِتَكْمِيلِ حُصُولِ مَقْصُودِهِمْ ، (وَالأَوَّلَى أَنْ لَا يُصَلُّوا) أَيِ: الضَّعْفَةُ وَخَلِيفَتُهُمْ (قَبْلَ الْإِمَامِ) قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ: («فَإِنْ صَلَّوْا» قَبْلَهُ فَلَا بَأْسَ) ^(١) لِأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْوُجُوبِ .

(وَأَيُّهُمَا سَبَقَ) بِالصَّلَاةِ (سَقَطَ الْفَرَضُ بِهِ ، وَأَجْزَأَتْ حِينَئِذٍ) (أُصْحِيَّةٌ) لِأَنَّهَا صَلَاةٌ صَحِيحَةٌ ، (وَتَنْوِيهِ مَسْبُوقَةٌ نَفْلًا) لِسُقُوطِ الْفَرَضِ بِالسَّابِقَةِ .

(وَلَا بَأْسَ بِحُضُورِهَا) أَيِ: خُطْبَةِ الْعِيدِ (لِنِسَاءٍ غَيْرِ مُطَيَّبَاتٍ وَ) لَا (مُزَيَّنَاتٍ) لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَلْيُخْرِجَنَّ تَفَلَّاتٍ» ^(٢) . (وَيَعْتَزِلْنَ الرِّجَالَ) فَلَا يَخْتَلِطْنَ بِهِمْ ، (وَتَعْتَزِلُ حَائِضُ الْمُصَلَّى) لِلْخَبَرِ ^(٣) ، وَتَكُونُ (بِحَيْثُ تَسْمَعُ) الْخُطْبَةَ ؛ لِيَحْصَلَ الْمَقْصُودُ .



(١) «مختصر ابن تميم» (٨/٣) .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٣/ رقم: ٥١٢١) وابن أبي شيبة (٥/ رقم: ٧٦٩١) وأحمد (٤/ رقم: ٩٧٧٦) والدارمي (١٤١٤) وأبو داود (١/ رقم: ٥٦٦) من حديث أبي هريرة . قال الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ رقم: ٥١٥): «صحيح» .

(٣) أخرجه البخاري (١/ رقم: ٣٢٤) ومسلم (١/ رقم: ٨٩٠) من حديث أم عطية .

(فَضَّلَ)



(وَشُرِّطَ لَهَا) أَي: لِصَلَاةِ الْعِيدِ (غَيْرِ خُطْبَةٍ) فَإِنَّهَا سُنَّةٌ فِي الْعِيدِ، (مَا) شُرِّطَ (لِجُمُعَةٍ) لِأَنَّهَا صَلَاةٌ لَهَا خُطْبَةٌ رَاتِبَةٌ، أَشْبَهَتْ الْجُمُعَةَ، (مِنْ: وَقْتِ) كَسَائِرِ الْمُؤَقَّتَاتِ، (وَاسْتِطَانِ) لِأَنَّهُ ﷺ وَافَقَ الْعِيدَ فِي حَجَّتِهِ وَلَمْ يُصَلِّ، (وَعَدَدِ) الْجُمُعَةِ، (وَحُضُورِهِمْ، فَلَا تُقَامُ الْعِيدُ إِلَّا حَيْثُ تُقَامُ) الْجُمُعَةُ؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

(وَهِيَ) أَي: صَلَاةُ الْعِيدِ (رَكْعَتَانِ) إِجْمَاعًا^(١)؛ لِمَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ» عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمَ الْفِطْرِ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَمْ [يُصَلِّ]^(٢) قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا»^(٣)، وَلِقَوْلِ عُمَرَ: «صَلَاةُ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى رَكْعَتَانِ رَكْعَتَانِ، تَمَامٌ غَيْرُ قَصْرٍ، عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ، وَقَدْ خَابَ مَنْ افْتَرَى»، رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٤). (قَبْلَ الْخُطْبَةِ) لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ يُصَلُّونَ الْعِيدَ قَبْلَ الْخُطْبَةِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٥).

(١) «مراتب الإجماع» لابن حزم (ص ٥٨).

(٢) كذا في «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «يصلي».

(٣) البخاري (٢/ رقم: ٩٨٩)، (٧/ رقم: ٥٨٨٣)، ومسلم (١/ رقم: ٨٨٤).

(٤) أحمد (١/ رقم: ٢٦٣). قال الألباني في «إرواء الغليل» (٣/ رقم: ٦٣٨): «صحيح».

(٥) البخاري (٢/ رقم: ٩٦٣) ومسلم (١/ رقم: ٨٨٨) دون ذكر عثمان. وفي البخاري عن =



(فَلَا يُعْتَدُ بِهَا) أَيِ: الْخُطْبَةُ (قَبْلَهُمَا) أَيِ: الرُّكْعَتَيْنِ، (عَكْسَ جُمُعَةٍ) فَلَا يُعْتَدُ بِخُطْبَتِهَا بَعْدَهَا، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ بَنِي أُمَيَّةَ [تَقْدِيمُ] ^(١) الْخُطْبَةُ فِي الْعِيدِ كَالْجُمُعَةِ، قَالَ الْمُؤَفَّقُ: «وَلَمْ يَصِحَّ عَنْ عُثْمَانَ» ^(٢).

(وَلَا أَذَانَ لَهُمَا) أَيِ: لِرُكْعَتَيِ الْعِيدِ (وَلَا إِقَامَةً) لِعَدَمِ وُرُودِ ذَلِكَ، (يُكَبِّرُ بِ) رُكْعَةٍ [١/٢٠٤] (أُولَى نَذْبًا بَعْدَ) تَكْبِيرَةِ إِحْرَامٍ وَ(اسْتِفْتَا حَاقٍ وَقَبْلَ تَعَوُّذِ سِتًّا) زَوَائِدَ؛ لِمَا رَوَى أَحْمَدُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَبَّرَ فِي عِيدِ ثِنْتَيْ عَشْرَةٍ تَكْبِيرَةً: سَبْعًا فِي الْأُولَى، وَخَمْسًا فِي الْآخِرَةِ» ^(٣)، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَهُوَ أَحْسَنُ حَدِيثٍ فِي الْبَابِ» ^(٤)، وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ أَبِي: «أَنَا أَذْهَبُ إِلَى هَذَا» ^(٥).

(و) يُكَبِّرُ (بِ) رُكْعَةٍ (ثَانِيَةٍ) بَعْدَ قِيَامِهِ مِنْ سُجُودِ الْأُولَى وَ(قَبْلَ قِرَاءَةِ) الثَّانِيَةِ (خَمْسًا) زَوَائِدَ؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

(وَيَرْفَعُ) مُصَلٍّ (يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ) نَصًّا ^(٦)؛ لِحَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ التَّكْبِيرِ» ^(٧)، قَالَ أَحْمَدُ: «فَأَرَى أَنْ يَدْخُلَ

= ابن عباس قال: «شهدت العيد مع رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان ﷺ، فكلهم كانوا يصلون قبل الخطبة».

(١) في (ب): «تقدم».

(٢) «المغني» لابن قدامة (٢٧٦/٣).

(٣) أحمد (٣/ رقم: ٦٨٠٢).

(٤) الترمذي (٥٣٩/١).

(٥) أحمد (٣/ رقم: ٦٨٠٢).

(٦) «مسائل الإمام أحمد» رواية عبد الله (٢/ رقم: ٦١٤).

(٧) أخرجه أحمد (٨/ رقم: ١٩١٥٠). قال الألباني في «إرواء الغليل» (٣/ رقم: ٦٤١): «حسن».

فِيهِ هَذَا كُلُّهُ»^(١).

(وَيَقُولُ نَذْبًا بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ زَائِدَتَيْنِ: اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَآلِهِ وَسَلَّم تَسْلِيمًا) كَثِيرًا؛ لِقَوْلِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: «سَأَلْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ عَمَّا يَقُولُهُ بَعْدَ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ، قَالَ: يَحْمَدُ اللَّهُ وَيُثْنِي عَلَيْهِ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ»^(٢)، رَوَاهُ: [الْأَثَرُمُ]^(٣)، وَحَرْبٌ، وَاحْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ^(٤).

(وَإِنْ أَحَبَّ) مُصَلٍّ (قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ) مِنَ الذِّكْرِ؛ (إِذْ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرٌ مُؤَقَّتٌ) أَيُّ: مَحْدُودٌ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ الذِّكْرَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ؛ فَلِهَذَا نَقَلَ حَرْبٌ أَنَّ الذِّكْرَ غَيْرُ مُؤَقَّتٍ^(٥)، (وَلَا يَأْتِي بِذِكْرٍ بَعْدَ تَكْبِيرَةٍ آخِرَةٍ) فِي الرُّكْعَتَيْنِ، (بَلْ يَسْتَعِيدُ) فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى، (وَيَقْرَأُ) «الْفَاتِحَةَ» فِي الثَّانِيَةِ.

وَيَقْرَأُ (جَهْرًا) لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «كَانَ يَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْعِيدَيْنِ وَالِاسْتِسْقَاءِ»، رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ^(٦). («الْفَاتِحَةَ» فَ﴿سَبِّحْ﴾ بِرُكْعَةٍ (أُولَى)، وَ«الْفَاتِحَةَ» (فَ«الْعَاشِيَةِ» بِرُكْعَةٍ (ثَانِيَةِ) لِحَدِيثِ سَمُرَةَ مَرْفُوعًا: «كَانَ يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ بِ﴿سَبِّحْ أَسْمَرَكَ الْأَعْلَى﴾، وَ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾»، رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٧).

(١) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١٨٧/٢).

(٢) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٤/ رقم: ٢١٦٢) والطبراني (٩/ رقم: ٩٥١٥) والبيهقي (٦/ رقم: ٦٢٥٥). قال النووي في «المجموع» (٢١/٥): «رواه البيهقي بإسناد حسن».

(٣) كذا في «المبدع»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «أحمد».

(٤) «مسائل الإمام أحمد» رواية عبد الله (٢/ رقم: ٦٠٥).

(٥) انظر: «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١٨٧/٢ - ١٨٨).

(٦) الدارقطني (٢/ رقم: ١٨٠٣).

(٧) أحمد (٩/ رقم: ٢٠٣٩٧). قال الألباني في «إرواء الغليل» (٣/ رقم: ٦٤٤): «صحيح».

وَلَا بِنِ مَاجَهَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ^(١) وَالتَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ^(٢) مَرْفُوعًا مِثْلَهُ، وَرُوي عَنْ عُمَرَ^(٣) وَأَنَسٍ^(٤).

(وَإِذَا نَسِيَ التَّكْبِيرَ أَوْ شَيْئًا مِنْهُ حَتَّى شَرَعَ فِي الْقِرَاءَةِ، لَمْ يَعُدْ إِلَيْهِ) لِأَنَّهُ [ب/٢٠٤] سُنَّةٌ فَاتَ مَحَلُّهَا، أَشْبَهَ مَا لَوْ نَسِيَ الْإِسْتِفْتَاحَ أَوْ التَّعُودَ حَتَّى شَرَعَ فِي الْقِرَاءَةِ، أَوْ نَسِيَ قِرَاءَةَ السُّورَةِ حَتَّى رَكَعَ. (وَكَذَا) لَا يَأْتِي بِالتَّكْبِيرِ الزَّائِدِ (مَسْبُوقٌ أَذْرَكَهُ) أَيِ: الْإِمَامَ (بَعْدَهُ) أَيِ: التَّكْبِيرِ الزَّائِدِ أَوْ بَعْضِهِ؛ لِفَوَاتِ مَحَلِّهِ، وَكَمَا لَوْ أَذْرَكَهُ رَاكِعًا، (لَكِنْ يُكَبِّرُ) مَسْبُوقٌ (فِيمَا يَقْضِيهِ) وَلَوْ بِسَبَبِ نَوْمٍ أَوْ غَفْلَةٍ (بِمَذْهَبِهِ) مِنْ كَوْنِهِ قَبْلَ قِرَاءَةِ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ أَوْ بَعْدَهَا. وَاعْتِبَارُ الْعَدَدِ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمُتَفَرِّدِ فِي الْقِرَاءَةِ وَالسَّهْوِ، فَكَذَا فِي التَّكْبِيرِ.

(وَسُنَّ لِمَنْ فَاتَتْهُ) صَلَاةُ الْعِيدِ مَعَ الْإِمَامِ (قَضَاؤُهَا فِي يَوْمِهَا عَلَى صِفَتِهَا) لِفِعْلِ أَنَسٍ^(٥)، وَلِأَنَّهُ قَضَاءُ صَلَاةٍ، فَكَانَ عَلَى صِفَتِهَا كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ. قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «شَرْحِهِ» عَلَى الْبُخَارِيِّ: «وَخَالَفَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الْمُزْنِيَّ فَقَالَ: «لَا تُقْضَى»، وَالثَّوْرِيُّ وَأَحْمَدُ قَالَا: «إِنْ صَلَّاهَا وَحْدَهُ صَلَّى أَرْبَعًا»، وَلَهُمْ

(١) أخرجه ابن ماجه (٢/ رقم: ١٢٨٣). وضعَّف إسناده الألباني في «إرواء الغليل» (١١٦/٣) - (١١٧).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢/ رقم: ١٢٨١). قال الألباني في «إرواء الغليل» (١١٧/٣): «إسناده جيد».

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٤/ رقم: ٥٧٨١) موقوفًا.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٤/ رقم: ٥٧٨٤). وضعَّفهُ الألباني في «إرواء الغليل» (١١٨/٣).

(٥) أخرجه عبدالرزاق (٣/ رقم: ٥٨٥٥) وأبن أبي شيبة (٤/ رقم: ٥٨٥٣) والبخاري (٢٣/٢) معلقًا بصيغة الجزم.

فِي ذَلِكَ [سَلَفٌ] ^(١) «^(٢)»، انْتَهَى .

(كَمَذْرِكِ) إِمَامِ الْعِيدِ (فِي تَشْهَدٍ) فَيَصَلِّي مَا فَاتَهُ عَلَى صِفَتِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ ^(٣)؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «مَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَقْضُوا» ^(٤). [و] ^(٥) لِأَنَّهَا أَصْلُ بِنَفْسِهَا، فَتَذْرِكُ بِإِدْرَاكِ التَّشْهَدِ كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ، وَإِذَا أَدْرَكَ مَعَهُ رَكْعَةً قَضَى أُخْرَى وَكَبَّرَ فِيهَا سِتًّا زَوَائِدَ.

(فَإِذَا سَلَّمَ) الـ (إِمَامُ) مِنَ الصَّلَاةِ (خُطَبَ خُطْبَتَيْنِ) لِمَا تَقَدَّمَ، (وَهُمَا) أَيُّ: خُطْبَتَا الْعِيدِ (سُنَّةٌ، وَلَا يَجِبُ حُضُورُهُمَا وَلَا اسْتِمَاعُهُمَا) لِمَا رَوَى عَطَاءٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ: «شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِيدَ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: إِنَّا نَخُطُبُ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَجْلِسَ لِلْخُطْبَةِ فَلْيَجْلِسْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَذْهَبَ فَلْيَذْهَبْ»، رَوَاهُ: ابْنُ مَاجَهَ ^(٦)، وَإِسْنَادُهُ ثِقَاتٌ، وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَقَالَ ^(٧): «مُرْسَلٌ» ^(٨).

(١) كَذَا فِي «فَتْحِ الْبَارِي»، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (أ) وَ(ب): «سَلَفًا».

(٢) «فَتْحِ الْبَارِي» لابن حجر (٤٧٥/٢).

(٣) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٣٦٤/٥).

(٤) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٢/ رَقْم: ٣٣٩٩) - وَاللَّفْظُ لَهُ - وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥/ رَقْم: ٧٤٧٨)

وَأَحْمَدُ (٣/ رَقْم: ٧٣٧٠) وَالبخاري (١/ رَقْم: ٦٣٦) وَ(٢/ رَقْم: ٩٠٨) وَمُسْلِمُ (١/ رَقْم:

٦٠٢) وَالنَّسَائِيُّ (٢/ رَقْم: ٨٧٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(٥) مِنْ (ب) فَقَطْ.

(٦) ابْنُ مَاجَهَ (٢/ رَقْم: ١٢٩٠).

(٧) أَيُّ: أَبُو دَاوُدَ.

(٨) أَبُو دَاوُدَ (٢/ رَقْم: ١١٤٨) - وَاللَّفْظُ لَهُ - وَالنَّسَائِيُّ (٣/ رَقْم: ١٥٨٧).

(وَأَحْكَامُهُمَا) أَي: الْخُطْبَتَيْنِ (كَخُطْبَتَيِ الْجُمُعَةِ) فِيمَا تَقَدَّمَ مُفْصَلًا (حَتَّى فِي) تَحْرِيمِ الْكَلَامِ (حَالَ الْخُطْبَةِ نَصًّا^(١))، (إِلَّا التَّكْبِيرَ مَعَ الْخَاطِبِ) فَيَسْنُ كَمَا فِي «شَرْحِ الْمُنتَهَى»^(٢)، وَمَعْنَاهُ فِي «الشَّرْحِ»^(٣).

(وَيَجْلِسُ يَسْمَعُ) الْخُطْبَةَ (مَنْ فَاتَتْهُ) صَلَاةُ الْعِيدِ، [١/٢٠٥] وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ كَانَ بِمَسْجِدٍ؛ لِأَنَّ صَلَاةَ الْعِيدِ تَفَارِقُ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّ التَّطَوُّعَ قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا مَكْرُوهٌ، وَقَالَ الْمُؤَفَّقُ: «إِنْ كَانَ بِمَسْجِدٍ صَلَّى تَحِيَّتُهُ كَالْجُمُعَةِ وَأُولَى»^(٤). (ثُمَّ يَقْضِيهَا) أَي: صَلَاةَ الْعِيدِ (إِنْ شَاءَ) قَبْلَ الزَّوَالِ أَوْ بَعْدَهُ عَلَى صِفَتِهَا، وَلَوْ مُتَّفِرِدًا أَوْ فِي جَمَاعَةٍ دُونَ أَرْبَعِينَ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ تَطَوُّعًا؛ لِسُقُوطِ فَرْضِ الْكِفَايَةِ بِمَنْ صَلَّى أَوَّلًا.

(وَيَسْنُ لِخَطِيبِ اسْتِفْتَاخٍ) خُطْبَةٍ (أُولَى بِتِسْعِ تَكْبِيرَاتٍ) نَسَقًا، (و) اسْتِفْتَاخٍ (ثَانِيَةٍ بِسَبْعِ) تَكْبِيرَاتٍ (نَسَقًا) لِمَا رَوَى سَعِيدٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ قَالَ: «يُكَبِّرُ الْإِمَامُ يَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ أَنْ يَخْطُبَ تِسْعَ تَكْبِيرَاتٍ، وَفِي الثَّانِيَةِ سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ، وَيَكُونُ (قَائِمًا) حَالَ تَكْبِيرِهِ كَسَائِرِ أَذْكَارِ الْخُطْبَةِ»^(٥). قَالَ أَحْمَدُ: «قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ: «إِنَّهُ مِنَ السَّنَةِ»^(٦).

(١) «مسائل الإمام أحمد» رواية عبد الله (٢/ رقم: ٦٠١، ٦٢٦).

(٢) «معونة أولي النهي» لابن النجار (٥١١/٢).

(٣) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٣٥٢/٥).

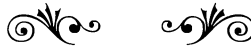
(٤) «المغني» لابن قدامة (٢٨٥/٣).

(٥) لم أقف عليه في «سنن سعيد ابن منصور»، وأخرجه عبد الرزاق (٣/ رقم: ٥٦٧٢) والبيهقي

(٦/ رقم: ٦٢٨٥). وضعه النووي في «المجموع» (٢٨/٥).

(٦) «الفروع» لابن مفلح (٢٠٥/٣).

(يَحْتُثُّهُمْ فِي خُطْبَةِ) عِيدِ الْ(فِطْرِ عَلَى) الْ(صَّدَقَةِ) أَي: زَكَاةِ الْفِطْرِ؛
لِحَدِيثٍ: «أَغْنَوْهُمْ عَنِ السُّؤَالِ فِي هَذَا الْيَوْمِ»^(١)، (وَيُبَيِّنُ لَهُمْ مَا يُخْرِجُونَ)
جِنْسًا وَقَدْرًا وَوَقْتَ الْوُجُوبِ وَالْإِخْرَاجِ، (وَمَنْ تَحِبَّ عَلَيْهِ) وَتُسَنُّ، (وَ) مَنْ
(تُدْفَعُ لَهُ، وَيُرَغَّبُ بِهِ) خُطْبَةِ عِيدِ الْ(أُضْحَى فِي) الْ(أُضْحِيَّةِ) لِأَنَّهُ ﷺ ذَكَرَ
فِي خُطْبَةِ الْأُضْحَى كَثِيرًا مِنْ أَحْكَامِهَا مِنْ رِوَايَةِ أَبِي سَعِيدٍ^(٢) وَالْبَرَاءِ^(٣)
وَجَابِرٍ^(٤) وَغَيْرِهِمْ، (وَيُبَيِّنُ لَهُمْ حُكْمَهَا) أَي: مَا يُجْزَى فِي الْأُضْحِيَّةِ وَمَا لَا
يُجْزَى، وَمَا الْأَفْضَلُ مِنْهَا، وَوَقْتُ الذَّبْحِ وَمَا يُخْرِجُهُ مِنْهَا.



(١) أخرجه الدارقطني (٣/ رقم: ٢١٣٣) والحاكم في «معركة علوم الحديث» (٣٢٧) والبيهقي (٨/ رقم: ٧٨١٤) من حديث ابن عمر. قال الألباني في «إرواء الغليل» (٣/ رقم: ٨٤٤): «ضعيف»

(٢) أخرجه البخاري (٢/ رقم: ٩٥٦) ومسلم (١/ رقم: ٨٨٩).
(٣) أخرجه البخاري (٢/ رقم: ٩٥١) ومسلم (٢/ رقم: ١٩٦١).
(٤) أخرجه مسلم (٢/ رقم: ١٩٦٣).

(فَضَّلَ)



(سُنَّ تَكْبِيرٌ مُطْلَقٌ) وَهُوَ الَّذِي لَا يُقَيَّدُ بِأَدْبَارِ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ ،
(وَإِظْهَارُهُ وَجْهٌ غَيْرُ أَنْثَى بِهِ فِي لَيْلَتِي الْعِيدَيْنِ) فِي مَسَاجِدَ وَأَسْوَاقٍ وَغَيْرِهَا ،
(و) تَكْبِيرُ عِيدِ (فَطِرٍ آكَدُ) نَصًّا^(١) ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ أَي: عِدَّةَ رَمَضَانَ ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] أَي: عِنْدَ إِكْمَالِهَا .

وَفِي «الْفَتَاوَى الْمِصْرِيَّةِ» أَنَّهُ فِي الْأَضْحَى آكَدُ ، قَالَ: «لِأَنَّهُ يُشْرَعُ أَدْبَارَ الصَّلَوَاتِ ، وَأَنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، [٢٠٥/ب] وَأَنَّ عِيدَ النَّحْرِ يَجْتَمِعُ فِيهِ الْمَكَانُ وَالزَّمَانُ ، وَعِيدَ النَّحْرِ أَفْضَلُ مِنْ عِيدِ الْفِطْرِ»^(٢) ، انْتَهَى . وَلَا يُكَبَّرُ فِي الْفِطْرِ أَدْبَارَ الصَّلَوَاتِ .

(و) سُنَّ التَّكْبِيرِ مُطْلَقًا (مِنْ خُرُوجِ إِلَيْهِمَا) أَي: الْعِيدَيْنِ (إِلَى فَرَاغِ) الـ (خُطْبَةِ) لِمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ «أَنَّهُ [كَانَ]^(٣) إِذَا عَدَا يَوْمَ عِيدِ الْفِطْرِ وَيَوْمَ الْأَضْحَى جَهَرَ بِالتَّكْبِيرِ حَتَّى يَأْتِيَ الْمُصَلَّى ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حَتَّى يَأْتِيَ الْإِمَامُ» ، رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ^(٤) .

(١) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن هانئ (١/ رقم: ٤٧٢) .

(٢) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٤/٢٢١ - ٢٢٢) .

(٣) من (ب) و«سنن الدارقطني» فقط .

(٤) الدارقطني (٢/ رقم: ١٧١٢) . قال الألباني في «إرواء الغليل» (٣/ رقم: ٦٥٠): «صحيح» .



(و) سُنَّ التَّكْبِيرُ الْمُطْلَقُ (فِي كُلِّ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ) وَلَوْ لَمْ يَرَّ بِهِيْمَةَ الْأَنْعَامِ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ، لِمَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ قَالَ: «كَانَ ابْنُ عُمَرَ وَأَبُو هُرَيْرَةَ يَخْرُجَانِ إِلَى الشُّوقِ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ يُكَبِّرَانِ وَيُكَبِّرُ النَّاسُ بِتَكْبِيرِهِمَا»^(١). (بِكُلِّ مَكَانٍ) يَجُوزُ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى (مِنْ مَسْجِدٍ وَمَنْزِلٍ وَطَرِيقٍ) بِخِلَافِ مَا يُكْرَهُ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى كَالْحُشُوشِ، (لِمَسَافِرٍ وَمُقِيمٍ، حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ أَوْ أُتَى) مِنْ أَهْلِ الْقَرْيِ أَوْ الْأَمْصَارِ.

(و) سُنَّ التَّكْبِيرُ (مُقَيَّدٌ فِي) عِيدِ (الْأَضْحَى) خَاصَّةً (عَقِبَ كُلِّ) صَلَاةٍ (فَرِيضَةٍ صَلَّاهَا جَمَاعَةً، حَتَّى الْفَائِتَةِ فِي عَامِهِ) أَيُّ: ذَلِكَ الْعِيدِ إِذَا صَلَّاهَا جَمَاعَةً، (مِنْ صَلَاةِ فَجْرِ يَوْمِ عَرَفَةَ إِلَى عَصْرِ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ) لِحَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكَبِّرُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ حِينَ يُسَلِّمُ مِنَ الْمَكْتُوبَاتِ»، رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ^(٢).

(إِلَّا الْمُحْرِمَ) (ف) يُكَبِّرُ أَذْبَارَ الْمَكْتُوبَاتِ جَمَاعَةً (مِنْ صَلَاةِ ظَهْرِ يَوْمِ النَّحْرِ) إِلَى عَصْرِ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ نَصًّا^(٣)؛ لِأَنَّ التَّلْبِيَةَ تَنْقَطِعُ بِرَمْيِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ، وَوَقْتُهِ الْمَسْنُونُ ضُحَى يَوْمِ الْعِيدِ، فَكَانَ الْمُحْرِمُ فِيهِ كَالْمُحِلِّ، فَلَوْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ قَبْلَ الْفَجْرِ فَإِنَّ وَقْتُهَا مِنْ نِصْفِ لَيْلَةِ النَّحْرِ كَمَا يَأْتِي، فَعُمُومُ كَلَامِهِمْ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ لَمْ يَرَمْ إِلَّا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، حَمَلًا

(١) أخرجه البخاري (٢٠/٢) معلقًا بصيغة الجزم.

(٢) الدارقطني (٢/ رقم: ١٧٣٥). قال الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١٢/ رقم: ٥٥٧٨): «موضوع».

(٣) «مسائل الإمام أحمد» رواية صالح (٢/ رقم: ٧٤٤).

عَلَى الْغَالِبِ فِي رَمِي الْجَمْرَةِ، وَيُؤَيِّدُهُ: أَنَّهُ لَوْ أَخَّرَ الرَّمِيَّ حَتَّى صَلَّى الظُّهْرَ اجْتَمَعَ فِي حَقِّهِ التَّكْبِيرُ وَالتَّلْبِيَةُ.

(ف) يَبْدَأُ بِالتَّكْبِيرِ؛ لِأَنَّ مِثْلَهُ مَشْرُوعٌ [١/٢٠٦] فِي الصَّلَاةِ، فَهُوَ بِهَا أَشْبَهُ، وَ(يُكَبِّرُ ثُمَّ يُلَبِّي مَنْ لَمْ يَرْمِ) جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ حَتَّى صَلَّى الظُّهْرَ؛ لِأَنَّ التَّلْبِيَةَ تُقَطَّعُ بَعْدَ رَمِيهَا، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ تَقْدِيمُ التَّكْبِيرِ عَلَى الْإِسْتِغْفَارِ، وَقَوْلُ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ...»، إِلَى آخِرِهِ. فَيَكُونُ تَكْبِيرُ الْمُحِلِّ عَقَبَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ فَرِيضَةً، وَتَكْبِيرُ الْمُحْرَمِ عَقَبَ سَبْعٍ عَشْرَةً.

(وَمُسَافِرٌ وَمُمَيِّزٌ وَأُنْثَى كَمَقِيمٍ وَبَالِغٌ وَرَجُلٌ) فِي التَّكْبِيرِ عَقَبَ الْمَكْتُوبَاتِ جَمَاعَةً؛ لِلْعُمُومَاتِ. وَعِلْمٌ مِنْهُ: أَنَّهُ لَا يُشْرَعُ التَّكْبِيرُ عَقَبَ نَافِلَةٍ وَلَا صَلَاةِ جَنَازَةٍ، وَلَا فَرِيضَةٍ لَمْ تُصَلَّ جَمَاعَةً؛ لِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «إِنَّمَا التَّكْبِيرُ عَلَى مَنْ صَلَّى جَمَاعَةً»، رَوَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ^(١).

وَتُكَبِّرُ امْرَأَةٌ صَلَّتْ جَمَاعَةً مَعَ رِجَالٍ أَوْ لَا، وَتَخْفِضُ صَوْتَهَا.

(وَيُكَبِّرُ إِمَامٌ مُسْتَقْبِلَ النَّاسِ) فَيَلْتَفِتُ إِلَى الْمَأْمُومِينَ إِذَا سَلَّمَ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ مِنْ غَدَاةٍ عَرَفَةَ أَقْبَلَ عَلَى أَصْحَابِهِ، فَيَقُولُ: عَلَى مَكَانِكُمْ، وَيَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ»، رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ^(٢).

(١) «الأوسط» لابن المنذر (٤/ رقم: ٢٢٠٤).

(٢) الدارقطني (٢/ رقم: ١٧٣٧). قال الألباني في «إرواء الغليل» (٣/ رقم: ٦٥٣): «ضعيف جداً».



(وَمَنْ نَسِيَهُ) أَيِ: التَّكْبِيرِ (قَضَاهُ) إِذَا ذَكَرَهُ وَلَوْ بَعْدَ كَلَامِهِ (مَكَانَهُ، فَإِنْ قَامَ) مِنْهُ (أَوْ ذَهَبَ) نَاسِيًا أَوْ عَامِدًا، (عَادَ فَجَلَسَ) [فِي الْمَكَانِ الَّذِي كَانَ^(١)] فِيهِ وَكَبَّرَ؛ لِأَنَّ تَكْبِيرَهُ جَالِسًا فِي مُصَلَّاهُ سُنَّةٌ لِمَا تَقَدَّمَ، فَلَا يَتْرُكُهَا مَعَ الْإِمْكَانِ، وَإِنْ كَبَّرَ مَا شَاءَ فَلَا بَأْسَ. (مَا لَمْ يُحْدِثْ أَوْ يَخْرُجَ مِنْ) الـ(مَسْجِدِ، أَوْ يَطُلَ) الـ(فَصْلُ) بَيْنَ سَلَامِهِ وَتَذَكُّرِهِ فَلَا يُكَبِّرُ؛ لِأَنَّهُ سُنَّةٌ فَاتَ مَحَلُّهَا.

(وَيُكَبِّرُ مَنْ نَسِيَهُ إِمَامُهُ) لِيَحُوزَ الْفَضِيلَةَ، (و) يُكَبِّرُ (مَسْبُوقٌ إِذَا قَضَى) مَا فَاتَهُ مِنْ صَلَاتِهِ وَسَلَامِهِ؛ لِأَنَّ التَّكْبِيرَ ذِكْرٌ مَسْنُونٌ، فَلَا يَتْرُكُهُ الْمَسْبُوقُ كَغَيْرِهِ مِنَ الْأَذْكَارِ.

(وَلَا يُسَنُّ) التَّكْبِيرُ (عَقَبَ صَلَاةٍ عِيدٍ) لِأَنَّ الْأَثَرَ إِنَّمَا جَاءَ فِي الْمَكْتُوباتِ. (وَصِفَتُهُ) أَيِ: التَّكْبِيرِ (شَفْعًا: اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَاللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ وَللهِ الْحَمْدُ) لِأَنَّهُ ﷻ كَانَ يَقُولُهُ كَذَلِكَ، رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ. وَقَالَ عَلَيْهِ^(٢)، وَحَكَاهُ ابْنُ [٢٠٦/ب] الْمُنْذِرِ عَنْ عُمَرَ^(٣)، قَالَ أَحْمَدُ: «اخْتِيَارِي تَكْبِيرَ ابْنِ مَسْعُودٍ»^(٤)، وَذَكَرَ مِثْلَهُ.

وَيَقُولُهُ (مَرَّةً) وَاحِدَةً، (وَإِنْ) زَادَ فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ (كَرَّرَهُ ثَلَاثًا فَحَسَنٌ) قَالَ فِي «الْمُبْدِعِ»: «وَأَمَّا تَكَرُّرُهُ ثَلَاثًا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ فَلَمْ أَرَهُ فِي كَلَامِهِمْ، وَلَعَلَّهُ يُقَاسُ عَلَى الْإِسْتِغْفَارِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الصَّلَاةِ، وَعَلَى قَوْلِ: «سُبْحَانَ

(١) من (ب) فقط.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٤/ رقم: ٥٦٩٩) وابن المنذر في «الأوسط» (٤/ رقم: ٢٢٠٠).

(٣) «الأوسط» لابن المنذر (٤/ رقم: ٢١٩٨).

(٤) «مسائل الإمام أحمد» رواية أبي داود (٤٢٩).

الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ» بَعْدَ الْوُتْرِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ وَتَرَّ يُحِبُّ الْوُتْرَ^(١).

(وَلَا بَأْسَ بِتَهْنِئَةِ النَّاسِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا بِمَا هُوَ مُسْتَفِضٌّ بَيْنَهُمْ مِنَ الْأَدْعِيَةِ) كَقَوْلِهِمْ: أَعَادَهُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ بِخَيْرٍ، (وَمِنْهُ بَعْدَ فَرَاغِ خُطْبَةِ قَوْلِهِ) أَيِ: الْمُصَلِّي (لِغَيْرِهِ) مِنَ الْمُصَلِّينَ: (تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنَّا وَمِنْكُمْ) نَصًّا، نَقْلَهُ الْجَمَاعَةُ، قَالَ الْإِمَامُ: «لَا بَأْسَ بِهِ، يَرْوِيهِ أَهْلُ الشَّامِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ وَوَاثِلَةَ بْنِ أَسْقَعٍ». (كَالْجَوَابِ) وَقَالَ: «لَا أِبْتَدِئُ بِهِ»، وَعَنْهُ: «الْكُلُّ حَسَنٌ»^(٢).

(فَرَجٌ)

(سُنَّ اجْتِهَادٌ فِي عَمَلٍ خَيْرٍ مِنْ نَحْوِ ذِكْرِ وَصَوْمٍ وَصَلَاةٍ وَصَدَقَةٍ فِي أَيَّامِ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ؛ لِأَنَّهَا أَفْضَلُ الْأَيَّامِ) لِحَدِيثِ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهَا أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ»^(٣). (وَلَا بَأْسَ بِالتَّعْرِيفِ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ بِالْأَمْصَارِ) مِنْ غَيْرِ تَلْبِيَةٍ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَقَالَ: «إِنَّمَا هُوَ [دُعَاءٌ]^(٤) وَذِكْرٌ»، قِيلَ: تَفَعَّلَهُ أَنْتَ؟ قَالَ: «لَا، وَأَوَّلُ مَنْ فَعَّلَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَعَمَرُو بْنُ حُرَيْثٍ»^(٥)، انْتَهَى. وَرَوَى أَبُو بَكْرٍ فِي «الشَّافِي» بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: «كَانَتْ عَائِشَةُ تَحْلِقُ [رُءُوسَنَا]^(٦) يَوْمَ عَرَفَةَ، فَإِذَا كَانَ الْعِشِيُّ حَلَقْتَنَا وَبَعَثَتْ

(١) «المبدع» لبرهان الدين بن مفلح (١٩٦/٢).

(٢) انظر: «الإنصاف» للمزداوي (٣٨١/٥).

(٣) أخرجه البخاري (٢/ رقم: ٩٦٩) من حديث ابن عباس.

(٤) من (ب) و«الشرح الكبير» فقط.

(٥) «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٣٨٢/٥).

(٦) كذا في «الطبقات الكبرى»، وهو الصواب، وفي (أ): «رءوسًا»، وفي (ب): «رؤسًا».

بِنَا إِلَى الْمَسْجِدِ»^(١).

وَقَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: «وَلَمْ يَرِ شَيْخُنَا - يَعْنِي: الشَّيْخَ تَقِيَّ الدِّينِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ - زِيَارَةَ الْقُدْسِ لِيَقِفَ بِهِ، أَوْ [عِنْدَ] ^(٢) النَّخْرِ، وَلَا التَّعْرِيفَ بِغَيْرِ عَرَفَةٍ، وَأَنَّهُ لَا نِزَاعَ فِيهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَأَنَّهُ مُنْكَرٌ، وَفَاعِلُهُ ضَالٌّ»^(٣)، انْتَهَى.

(وَالْأَيَّامُ الْمَعْدُودَاتُ: أَيَّامُ التَّشْرِيقِ) وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بَعْدَ [يَوْمِ] ^(٤) النَّخْرِ تَلِيهِ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ مِنْ تَشْرِيقِ اللَّحْمِ وَهُوَ تَقْدِيدُهُ، وَقِيلَ: مِنْ قَوْلِهِمْ: «أَشْرِقْ نَبِيرٌ»، [وَقِيلَ: ١/٢٠٧] «لِأَنَّ الْهَدْيَ لَا يُنْحَرُ حَتَّى تُشْرِقَ الشَّمْسُ»^(٥)، وَقِيلَ: «هُوَ التَّكْبِيرُ دُبُرَ الصَّلَوَاتِ»، وَأَنْكَرَهُ أَبُو عُبَيْدٍ^(٦).

(وَالْأَيَّامُ الْمَعْلُومَاتُ هِيَ) أَيَّامُ التَّشْرِيقِ (بِزِيَادَةِ) يَوْمِ (النَّخْرِ) وَفِي «الْإِقْنَاعِ»: «وَأَيَّامُ الْعَشْرِ: الْأَيَّامُ الْمَعْلُومَاتُ»^(٧)، انْتَهَى. وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٨)؛ وَلِذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ: (أَوْ) هِيَ (عَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ).

(وَالْأَشْهُرُ الْحُرُمُ) أَرْبَعَةٌ: (ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ) فَتَحُ قَافِ «الْقَعْدَةِ»

(١) أخرجه ابن سعد (١٨٦/٧).

(٢) كذا في «الفروع»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «عيد».

(٣) «الفروع» لاب مفلح (٢٠١٦/٣).

(٤) من (ب) فقط.

(٥) من (ب) فقط.

(٦) انظر: «المطلع» لابن أبي الفتح (ص ١٣٨).

(٧) «الإقناع» للحجّاوي (٣١١/١).

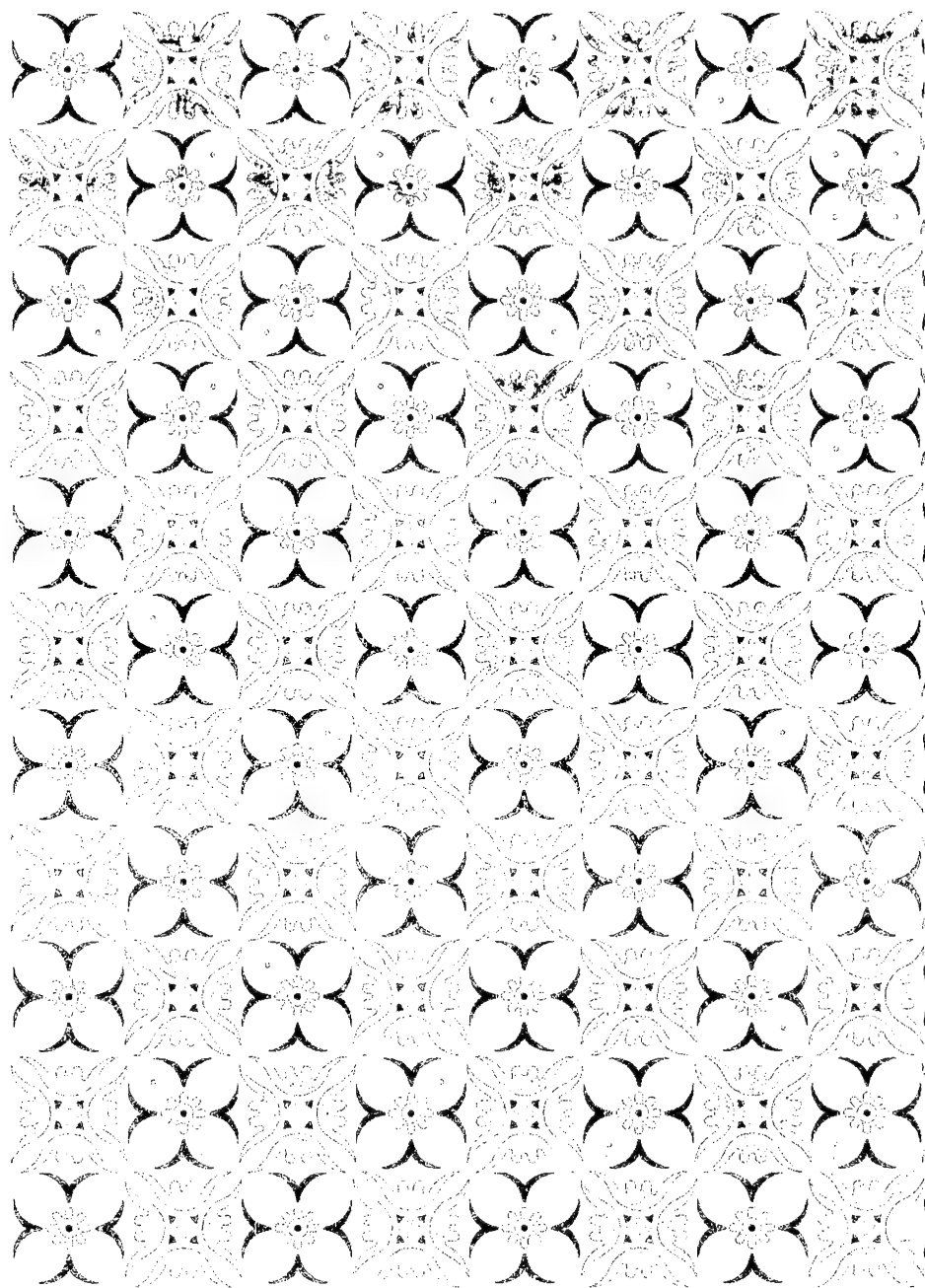
(٨) أخرجه البخاري (٢٠/٢) معلقاً بصيغة الجزم.



أَفْصَحُ مِنْ كَسْرِهَا، وَكَسْرُ حَاءِ «الْحِجَّةِ» أَفْصَحُ مِنْ فَتْحِهَا^(١)، (وَالْمُحَرَّمُ وَرَجَبُ) هَذَا الصَّوَابُ فِي عَدِّهَا، وَفَاقًا لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الصَّوَابَ الْبُدْءَ بِالْمُحَرَّمِ؛ لِتَقَعِ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ.



(١) انظر: «المطلع» لابن أبي الفتح (ص ١٩١).



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
باب اجتناب النجاسة ومواضع الصلاة	٥
فصل في المواضع التي لا تصح الصلاة فيها مطلقاً وما يصح فيه النفل	
دون الفرض ، وما يتعلق بذلك	١٤
فصل	٢٥
باب استقبال القبلة	٣٠
فصل في بيان ما يجب استقباله ، وأدلة القبلة وما يتعلق بها	٣٨
فصل	٥٠
باب النية	٥٦
فصل	٦٨
باب صفة الصلاة وما يكره فيها ، وأركانها ، وواجباتها ، وسننها ، وما يتعلق	
بها	٧٨
فصل	٨٨
فصل	٩٧
فصل	١٢١
فصل	١٣٦
فصل	١٥٨
فصل	١٧٥



الموضوع	الصفحة
فصل	٢٠٨
فصل	٢١٩
فصل	٢٢٣
باب سجود السهو	٢٢٧
فصل	٢٤٤
فصل	٢٥٠
فصل	٢٥٧
باب مبطلات الصلاة	٢٦٤
باب صلاة التطوع وما يتعلق بها	٢٧٢
فصل	٢٨٩
فصل	٣٠٧
فصل	٣١٥
فصل	٣٢٧
فصل	٣٣٣
فصل	٣٤٤
فصل في ذكر الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها	٣٥٦
فصل في مسائل تتعلق بالقراءة	٣٦٣
فصل في ذكر أحكام تتعلق بتأويل القرآن العظيم وتفسيره	٣٨٠
باب الجماعة وأحكامها وما يبيح تركها ، وما يتعلق بذلك	٣٨٤
فصل	٣٩٩
فصل	٤١٠



الموضوع	الصفحة
فصل	٤١٧
فصل في مسائل من أحكام الجن	٤٢١
باب الإمامة	٤٢٩
فصل	٤٣٨
فصل	٤٦٢
فصل في موقف الإمام والمأموم	٤٦٨
فصل في الاقتداء	٤٨٣
فصل فيمن يعذر بترك الجمعة والجماعة	٤٩٤
باب صلاة أهل الأعذار	٥٠٣
فصل في القصر	٥١٦
فصل في الجمع بين الصلاتين	٥٤٠
فصل في صلاة الخوف	٥٥١
فصل	٥٦٥
فصل	٥٦٨
باب صلاة الجمعة	٥٧٣
فصل	٥٨٨
فصل	٦١٤
فصل	٦٣٦
باب أحكام صلاة العيد	٦٤٢
فصل	٦٥٠
فصل	٦٥٧

أسفار
لِنَشْرِيفِيسِ الْكُتُبِ وَالرَّسَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ
دَوْلَةُ الْكُوَيْتِ

* ما فكرة مشروع «أسفار» ؟

أسفار: مشروع يُعنى بطباعة الكتب الشرعية ؛ التي تهتمُّ المختصين من طلبة العلم ، ويتميّز بأنَّ مطبوعاته تُباع بسعر التكلفة أو قريب منه ؛ فهو مشروع خيري (غير ربحي) .

* ما أهداف «أسفار» ؟

أسفار: مشروع يهدف لتحقيق غايات سامية ؛ منها:

– طباعة الكتب التراثية المحققة في جميع الفنون الشرعية (القرآن ، السنة ، العقيدة ، الفقه وأصوله ، اللغة) ، ونشر البحوث الشرعية الجادة لا سيما ذات الطابع التأصيلي ، مع التركيز والعناية بانتقاء الرسائل العلمية (الدكتوراه والماجستير) التي حقها أن تنشر ، وإشهار المصنفات المغمورة التي لم تطبع من قبل ، مع توفير الكتب النافعة بأسعار مخفّضة من غير أرباح تجارية ، لتكون مدعومةً وفي متناول المتعلمين ؛ تقريباً إلى الله بتيسير العلم على طالبه .

* تمويل «أسفار»:

يرتكز تمويل أسفار على: التمويل المباشر من المحسنين ، الذين نسأل الله أن يجزيهم خير الجزاء ، ويجعل ما يقدمونه من مالٍ في موازين حسناتهم ، وأن يجعل هذا المال المبذول منهم عملاً داخلاً في قوله ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث ... أو علمٌ ينتفع به» ، والكتب مصدر أصيل من مصادر العلم ورافد عظيم من روافد المعارف ، وما عبَدَ الله بعبادةٍ أعظم من العلم الشرعي .

* التواصل مع «أسفار»:

يمكن التواصل مع أسفار عن طريق وسائل التواصل التالية:

قائمة إصدارات مشروع أسفار

١ - عمدة الطالب لنيل المآرب في الفقه على المذهب الأحمد الأمثل
مذهب الإمام أحمد بن محمد بن حنبل ، تأليف: العلامة منصور بن يونس بن
إدريس البهوتي الحنبلي (ت ١٠٥١) ، تحقيق: د. مطلق بن جاسر الجاسر . سنة
النشر: ١٤٣٧هـ ، ٢٠١٦م .

٢ - المنهج الصحيح في الجمع بين ما في المقنع والتنقيح ، تأليف:
العلامة شهاب الدين أبي العباس أحمد بن عبد الله العسكري الحنبلي (ت ٩١٠) ،
تحقيق: د. عبد الكريم بن محمد العميريني (رسالة علمية) . سنة النشر:
١٤٣٧هـ ، ٢٠١٦م .

٣ - شرح القصيدة الثائية في القدر لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تأليف:
العلامة نجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي (ت ٧١٦) ، مع
تحقيق نص القصيدة الثائية ، تحقيق: د. محمد نور الإحسان بن علي يعقوب
(رسالة علمية) . سنة النشر: ١٤٣٨هـ ، ٢٠١٧م .

٤ - رسالتان في مسألة القولين (وهي مسألة أصولية مذهبية مشهورة):

أ - نصره القولين للإمام الشافعي ، تأليف: العلامة أبي العباس أحمد بن
أبي أحمد الطبري المعروف بابن القاص (ت ٣٣٥) ، تحقيق: أ. د. جميل بن
عبد المحسن الخلف (بحث محكم) .

ب - حقيقة القولين ، تأليف: العلامة أبي حامد محمد بن محمد الغزالي
(ت ٥٠٥) ، تحقيق: د. مسلم بن محمد الدوسري (بحث محكم) . سنة النشر:
١٤٣٨هـ ، ٢٠١٧م .

٥ - إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ، إملاء: الحافظ المجتهد تقي الدين محمد بن علي القشيري المعروف بابن دقيق العيد المالكي ثم الشافعي (ت ٧٠٢)، تحقيق: عبد المجيد بن خليل العمري ، إمهًا حسن آية الله ، يونس الوالدي ، أحمد عبد الرحمن حيفو (رسائل علمية). سنة النشر: ١٤٣٨هـ ، ٢٠١٧م .

٦ - الحواشي السابغات على أخصر المختصرات ، تأليف الشيخ أحمد بن ناصر القعيمي ، سنة النشر: ١٤٣٩هـ ، ٢٠١٨م .

٧ - بلغة الوصول إلى علم الأصول ، تأليف: عز الدين أحمد بن إبراهيم الكنانى الحنبلي (ت ٨٧٦)، تحقيق: محمد بن طارق بن علي الفوزان . سنة النشر: ١٤٣٩هـ ، ٢٠١٨م .

٨ - تحصين المآخذ ، تأليف: العلامة أبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥)، تحقيق: د . عبد الحميد بن عبد الله المجلي ، د . محمد بن علي مسفر (رسائل علمية). سنة النشر: ١٤٣٩هـ ، ٢٠١٨م .

٩ - النكت في المختلف (في الخلاف بين الشافعية والحنفية) ، تأليف: العلامة أبي القاسم أحمد بن منصور السمعاني الشافعي (ت ٥٣٤) ابن أبي المظفر السمعاني ، تحقيق: د . حسن بن عون العرياني ، د . عبد الله بن محمد المعثق (رسائل علمية). سنة النشر: ١٤٣٩هـ ، ٢٠١٨م .

١٠ - المسائل المولدرات (المشهور بفروع ابن الحداد) ، تأليف: العلامة أبي بكر محمد بن أحمد الحداد الكنانى المصري الشافعي (ت ٣٤٤) ، تحقيق: د . عبد الرحمن بن محمد الدارقي (رسالة علمية). سنة النشر: ١٤٣٩هـ ، ٢٠١٨م .

١١ - حواشي ابن نصر الله على الفروع لابن مفلح ، تأليف: محب الدين أحمد بن نصر الله التستري الحنبلي (ت ٨٤٤)، تحقيق: د. عبد الوهاب بن حميد، د. حسين بن حميد، د. ضيف الله الشهري (رسائل علمية). سنة النشر: ١٤٤٠هـ، ٢٠١٨م.

١٢ - البدرانية شرح المنظومة الفارضية ، ويليهِ: كفاية المرتقي إلى معرفة فرائض الخرقى، تأليف: عبد القادر بن أحمد بن بدران الدومي الحنبلي (ت ١٣٤٦)، تحقيق: سامح جابر الحداد، مراجعة: د. منصور بن عدنان العتيقي. سنة النشر: ١٤٤٠هـ، ٢٠١٨م.

١٣ - الممهد (شرح مختصر المدونة لابن أبي زيد القيرواني)، تأليف: القاضي عبد الوهاب بن علي المالكي (ت ٤٢٢)، تحقيق: د. عبد المجيد خلادي. سنة النشر: ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م.

١٤ - المنتخب من المحصول، تأليف: محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦)، تحقيق: عدنان العبيات. سنة النشر: ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م.

١٥ - غرر المحصول، تأليف: عبد الله بن أبي منصور الواسطي البُرْزِي (ت ٦٥٧)، تحقيق: عدنان العبيات. سنة النشر: ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م.

١٦ - فصل المقال في هدايا العمال، تأليف: تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي (ت ٧٥٦)، تحقيق: أنور بن عوض العنزي. سنة النشر: ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م.

١٧ - الأوسط في أصول الفقه، تأليف: أحمد بن علي بن برهان الشافعي (ت ٥١٨)، تحقيق: عدنان بن فهد العبيات. سنة النشر: ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م.



